

تاریخ و جغرافیہ

السلامة



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد ملی

شیر کا میلا جامی



سید کا میرا بیٹا جانی

الفوائد الضيائية

مكتوبه قید از طرفه فی احمد بن محمد بن علی بن ابی طالب علیه السلام

عَلَى مَتْنِ الْكَافِيَةِ فِي النُّحُو

للشيخ جمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر المرقوق بابر الحاجب المالكي

المعروف في ١٤٦ هـ

وَلِيَّهِ عَمَلُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتُعْلِقَابُهُ

للشيخ علي رضا بن عثمان الدرويش القيصري السيد : د. لوزاده

طَبْعَتِ جَدِيدَةً مُحَقَّقَةً وَمُخَرَّجَةً مِنَ الطَّبْعَةِ الْقَدِيمَةِ

والاستاذ على محمد مصطفى

## رَأْيَانٌ فِي النَّعَةِ الْقَرِيْبَةِ

السَّيِّحُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ

رَأَيْتُ مَعْنِيَا فِي الدَّعَةِ الْقُرْبَى

میرزا محمد علی

البقرة: الأولى

رَأَى رَحِيماً وَتَوَّاباً

بُيُوتُ - لِيَامَن



کتابخانه  
شماره ثبت: ۲۴۵۸۴  
تاریخ ثبت:

الطبعة الأولى  
٢٠٠٩ م - ١٤٣٠ هـ  
مركز تحقيق كتابي جليل

بيروت - لبنان - طريق المطار - خلف اوتيل غولدن بلازا  
هاتف: ٠١ ٢٥٥٥٥٩ - ٠١ ٥٤١ - فاكس: ٠١ ٨٥٠٧١٧ - ص.ب: ١١/٧٩٥٧  
E-mail: info@dartourath.com - www.dartourath.com

## مقدمة المصحح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، وصفيه وخليله، أرسله بالهدى ودين الحق.

وبعد:

فإن من فضل الله سبحانه وتعالى علينا أن شرفنا بخدمة هذا الكتاب العظيم الفائدة، وإخراجه بحلة جديدة، وأسأله سبحانه أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، إنه سميع قريب مجيب.

وأخيراً ألفت انتباه القارئ الكريم إلى أن هناك ركائز في الحواشي ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن الناسخ غير عربي.

وعلي مصطفى

وكتبه أحمد عزو عنابة

بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٥

سوريا - دمشق - جوال: ٠٩٣٣٤٢٧٦٣٠



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع رسانی

## ترجمة ابن الحاجب صاحب متن الكافية في النحو

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن بونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب،  
فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية.

كردي الأصل، ولد في أستا (من صعيد مصر) سنة (٥٧٠هـ - ١١٧٤م) ونشأ في  
القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية سنة (٦٤٦هـ - ١٢٤٩م).

وكان أبوه حاجباً فعُرف به.

من تصانيفه: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، ومختصر الفقه استخرجه  
من ستين كتاباً في فقه المالكية، ويسمى جامع الأمهات، والمقصد الجليل قصيدة في  
العروض، والأمالى النحوية، ومنتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل في  
أصول الفقه، ومختصر منتهى السؤل والأمل، والإيضاح في شرح المفصل للزمخشري.

مراجع الترجمة:

- وفيات الأعيان لابن خلكان ٣١٤/١.

- قاية النهاية ٥٠٨/١.

- مفتاح السعادة ١١٧/١.

- الأعلام للزركلي ٢١١/٤.





مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

## ترجمة الملا جامي صاحب شرح الكافية

هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين، مضر، فاضل.  
ولد في جام (من بلاد ما وراء النهر) سنة (٨١٧هـ - ١٤١٤م) وانتقل إلى هراة.  
وتفقه، وصحب مشايخ الصوفية، وحج سنة (٨٧٧هـ)، فطاف البلاد، وعاد إلى  
هراة فتوفي بها سنة (٨٩٨هـ - ١٤٩٢م).

له: تفسير القرآن، وشرح فصوص الحکم لابن عربي، وشرح الكافية لابن  
الحاجب، وهو أحسن شروحها، سماه: الفوائد الضيائية، والدرر الفاخرة في التصوف  
والحكمة، وشرح الرسالة العنصرية في الوضع، وغير ذلك.  
وله كتب بالفارسية.

مركز توثيق ودراسات إسلامية

مراجع الترجمة:

- الفوائد البهية ص ٨٦.

- شذرات الذهب ٧ / ٣٦٠.

- الأعلام للزركلي ٣ / ٢٩٦.



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## [مقدمة المؤلف]

الحمد<sup>(١)</sup> لوليه<sup>(٢)</sup>، والصلاة على سيده<sup>(٣)</sup>، وعلى آله<sup>(٤)</sup> وأصحابه<sup>(٥)</sup> المتأدبين<sup>(٦)</sup> بأدابه.

- (١) لا بد في مقام من الحمد حمة أشيا، وسجد هو نصف والمحمود هو لله تعالى والمحمود عليه هو سعة والمحمود به هو الألف وسجد هو الأمر المعوي بين السجود والحمد
  - (٢) قوله (الحمد لوليه) الألف واللام في الحمد لا متعرق، فمعناه أن كل حمد صادر عن كل حامد من الأرض إلى الأبد بوجه، ويجوز أن يكون محسن، فمعناه أن حسن الحمد بوجه، والحمد بوجه متلازمان، فأمل
  - (٣) قوله (على نبويه) فاللهي إنسان بعثه الله بنى الحق لتبليغ أحكامه، ورسول أسكن منه وهو إنسان كذلك يكون له كتاب وشريعة، والأصل في الإضافة العهد، فهذا الأصل يصرح إلى نبي عليه السلام، وقد يكون للحسن والاصح في فيكون المسمى: الصلاة على كل نبي لله تعالى، ووجه اختياره على الرسول بما يحسن الله فرعيه جمع، وما حسب المسمى، فللدلالة على أنه عليه السلام مستحق بمرتب السوة وبعلم من سجدته بمرتبة لمرتبة بطريق الأولى (عصام الدين)
  - (٤) قوله (وعلى آله) اسلم أهل السنة وحال عن علي لأن رداً لشيعة فإنهم منعوا ذكر علي بين أبي وآله، ويقفون في ذلك حديث، وهو من فضل أبي وبني علي لم يزل شفاغتي، وأجيب بأن هذا الحديث موضوع، وبأن علي سم المسمى لا كلمة على حرف جر حتى يرد ما قام الشيعة، (قاوقعي)
  - (٥) لأصحاب من رأى أبي عليه السلام مؤمناً أو رآه أبي عليه السلام مؤمناً ليسجل فيه الأعمى ومات على الإيمان (داود)
  - (٦) قوله (المتأدبين بأدابه) جمع أدب بصيغة جمع، إشارة إلى كثرة الأدب من آداب الفرس والدرس أي العلم، ولا شك أن آله وأصحابه علمه سلام متأدون بآداب نفسه وعلمه، وهو تبيخ لكتاب والأحكام، وفي ذكر الأدب براحة الاستيلاء، لأن الحق من قسم الأدب وما ذكرنا، أن الباء للاستعانة، وأن الآلات رموز غير معصودة، فمدحهم بأن الوسائط قد يكون مقصوداً كالآباء عليه السلام، فإنهم وسائل إلى الله تعالى مع أنهم معصودة أيضاً، وبذا يشتم الإيمان بهم
- فلما قيل: بسم فان الحمد لوليه، وبسم يقبل التحالق والفرق، أو غيرهما من لأوصاف المشتقة؟ =



أما بعد<sup>(١)</sup>، فهذه<sup>(٢)</sup> فوائد<sup>(٣)</sup> وإليه<sup>(٤)</sup> بحل<sup>(٥)</sup> مشكلات الكافية للعلامة<sup>(٦)</sup> المشتهر<sup>(٧)</sup> في المشارق والمغارب، الشيخ<sup>(٨)</sup> ابن الحاجب، تَعَمَّده الله تعالى بعفرائه، وأسكنه بحسنة جنانه، نظمته<sup>(٩)</sup> في سلك<sup>(١٠)</sup> التقرير وسمط التحرير لدولت العزيز ضياء الدين

- قلت مثلاً يتوهم احتصاص مستحق لحمد بوصف دون وصف، فلو قال: نحمد للحائق  
لوهم أن استحقات الحمد محتصة بهذا لوصف دون وصف، لآخر (محيي الدين)
- (١) قوله: (بعد الظرف) من الظروف العكسة اشعر به لزمانه لكونه مضافاً إليه
- (٢) قوله (فهذه) أي هذه الأمور الحاضرة في عقل عني تقدير تقدم المقاصد وبه، أو في النظم،  
أو ليها في كتابة عني تقدير تقدمها عني نداجة (هصم)
- (٣) قوله (فوائد) وهي اسم كتاب في معاني، والوافية اسم لموسط، ومشارق اسم كتاب في  
لحديث، وفي درج أسماء الكتب بلا شذوثة تكلف، ولا تحصيل للكلام التبليغ (هصام)
- (٤) قوله (بحل) صديق بوافه على نصير معنى التعلق، أي معلنه بحل مشكلات الكافية
- (٥) قوله (للعلامة) هو من أحاط الفنون والأصول، وجمع بين المقول والمعتول، فالشمع في  
الفضل والاشتهار كالشمس في دار النهار يرشدك تبع كنهه أصولاً وفروعاً معمولاً ومنقولاً، ومن  
هنا ظهر فد ما قيل في وصف ابن الحاجب بالعلامة طرأ لأن هذا اللفظ إنما يناسب جمع بين  
العلماء من جمع جميع أصنام العلوم، كما هو جمع من الطلبة والعفة، وليس من حاجب إلا من  
أهل العلوم العقلية. (أحمد بن كمال)
- (٦) إنما قال (المشتهر)، ولم يقل مشهوراً لأن مشهور صفة العلامة وهي صيغة المبالغة،  
فأصل صيغته أن يكون من باب لافعل الذي هو المبالغة أيضاً، المحتل بين الصفة  
والموصوف، ولو قال مشهور لم يطابقوا لاشتهاء المبالغة في الآن خلافاً وتصحيح أنهم  
من حرمت عليهم الصدقة
- (٧) قوله: (الشيخ) هو صاحب الوقار بيتاً أو عبداً، وكلا التعميين محتمل، كما صرح الحريري في  
أسماء الرجال أنه مات وهو ابن ستة وسبعين سنة، ومن لم يتبه على ذلك رغم أن المراد هو  
الثاني بناء على أن الشيخ قتل شاباً (ابن كمال)
- قوله: (الشيخ ابن الحاجب) وهو أبو عمرو عثمان بن عمرو ابن أبي بكر المالكي، كان والده  
حاجباً للأمير عمر الدين، توفي في الإسكندرية، ولد سنة سبع وخمسمائة، ومات سنة ستة  
وأربعين وستمائة، ودفن خارج باب البحر. (ابن خلكان).
- (٨) وفي التعبير بالنظم تلميح إلى تشبيه كتابات بالدر، وهي سعادة بالكافية (ابن كمال).
- (٩) لسلك المحيط، والتقرير جعل الشيء في ترده، والسمط السلك ما دام فيه الحرر ولا فهو  
سلك، والتحرير، التقديم، وفي إضافة السمط التحرير إشارة إلى أن تحريره لا يعارق المواد التي  
هي كالآلة. (هصام).

يوسف، حفظه<sup>(١)</sup> الله سبحانه وتعالى عن موحات التلهف والتأسف، وسميتها بالقوائد الصبئية؛ لأنه لهذا الجمع والتأليف كعنة<sup>(٢)</sup> نغائية<sup>(٣)</sup>، نصحه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من أصحاب التحصيل<sup>(٤)</sup>، وما توفيقى<sup>(٥)</sup> إلا بالله، وهو حسبي ونعم الوكيل.

اعلم أن الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه، بأن جعله حرم<sup>(٦)</sup> منها هصماً لنفسه بتحليل<sup>(٧)</sup> أن كتابه هذا من حيث أن<sup>(٨)</sup> كتابه ليس ككتاب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به عني سبها، ولا يلزم من ذلك عدم الانتداء<sup>(٩)</sup>

(١) قوله (حفظه) وفي عبارة التأسف سمح بي فصح يوسف عليه السلام، قال يعقوب يا أسفا هي يوسف، الآن، فاعطف بحمي للحسن ليس مع أنه من المكملين

(٢) فاعلم أن العنل أربع عندهم، العنة المدعنة وهي مؤلف هذا الكتاب، وعللة المادية وهي العنل، وكلمات الكتاب، والعللة صورية حرم هذا كتاب، والعللة نغائية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب واشتماله به

(٣) قوله (كالعللة النغائية) تكون معدة حتى العمل تصوراً وموحرراً وحوذاً كجلوس السلطان على السرير، وأما صبيء الدس في هذا المقام ليس عنة نغائية بل يشبهها من حيث بسية، فلذا كان الشرح: كالعللة

(٤) أي من المتعلمين؛ لأنه الحصول خاص في لعرف بحصيل العلم، وهذا احتراز من أهل الصانع والحرف (مصطفى جليلي)

(٥) التوفيق على سنة أوجه الأول معرفة الشيء بما هو حقه، وثانيها سهل، وثالثها دل جعل الله فعل عاده موافق وبرصه، ورابعها باب سد معصية وفتح باب الحر، وخامسها وهو لأمر المقرب إلى السعادة الأبدية والكرمة السرمية، وسادسها حمل الشيء موافقاً للشيء يعني جعل الساب موافقاً للمسيات

(٦) لأن الجبرية لا يكون إلا بالكتاب لا قولاً ولا فماً؛ لأنه ليس من شأن المصنف أن لا يصدره بالحمد القولي ولا بالقلي، فعدم التصدير بالجملة لمحي وبقولي ونقلي حين الشروع في شيء من الأشياء، ليس من شأن العاقل فضلاً عن المصنف العاقل

(٧) قوله (بتخييل) مصدر مصنف إلى معموله شيء ودعته، ومفعول، لأول محذوف تقديره: بتخييل نفسه بصفان كتابه بهذا لترك هو نفس المصنف لا غيره. (محمد أمين).

(٨) (من حيث إنه .. إلخ) فائدة قيد بحثية وصحة، لأن هذا الكتاب في حد ذاته كتاب فائق وبحر موج رائق. (جليلي).

(٩) قوله. (ولا يلزم .. إلخ) وهو عدم حمل بالحدث عند عدم التصدير بالحمد وهو يستلزم إلا قطعية، ففتح الشارح بقوله: (ولا يلزم ... إلخ)

به مطلقاً، حتى يكون بتركه أقطع<sup>(١)</sup> لجوار، فإنه بالحمد من غير أن يجعله<sup>(٢)</sup> حراً من كتابه.

وبدا بتعريف<sup>(٣)</sup> الكلمة والكلام؛ لأنه يبحث<sup>(٤)</sup> في هذا الكتاب عن أحوالهما، فمضى لم يُعرف<sup>(٥)</sup>، كيف يبحث<sup>(٦)</sup> عن أحوالهما<sup>(٧)</sup>؟ .....

(١) لدخوله تحت قوله عليه السلام «كر أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله، أو بسم الله فهو أقطع» أخرج الشطر لأول ابن ماجة (١٨٩٤)، واشتهر أناسي الخطيب في الجامع لأحلاق الراوي ٢/ ٦٩ (١٢٠٩) (محمد الأفندي)

(٢) وبه (من غير أن يجعله إلخ) يعني سبب المصنف صريح العمل بالحديث معني لا بقطاً؛ لأن حقيقة الحمد عند المحققين إصهار الصفات الكدالة دون نقول المخصوص (مصطفى الحلبي)

(٣) قواه (وبدا إلخ) كان ذات المصنف لم يذكر في الشروع المصنف من النحو الكنه والكلام؛ لكنهما موضوعي تعلم وتعريف سحر ليكون انطباق على بقية في طلبه، وأن يكون معرض من محض النحويين رغبة الله في تحصيله، والمصنف ذكر بكلمته وكلام؛ لأنه لا بد منهما للمكر اشروع في هذا الفرع (عبد الغفور)

(٤) جواب سؤال وهو أن هذا من ملزم به البحث والساء وأجاب بما يرى فلا بد من معرفتهما أولاً إما بالحد أو بالرسم ليميز عند تعذر البحث عن أحوالهما (وجيه الدين)

(٥) أي: لأيهما موضوعان في علم النحو فإن لم يعرف كيف يبحث

(٦) قوله (كيف يبحث إلخ) دون قرأ بالتحقيق يصح هذا نقول ولكن لا يتم التعريف؛ لأن المطلوب ما وجد الانتداء بالتعريف ولم يعمد من هذا الدليل لا كون معرفتهما مما لابد منه لا تعريفهما، ويقال في الجواب أن في الكلام مقدمة مطوية طويت لإمكان معرفتهما بأدنى تأمل، وهي هذه وهم نظريان لا يمكن معرفتهما بصرى من طرق المعرفة سوى التعريف؛ لأيهما لسا من المصبرات ولا من المسوحات حتى يمكن معرفتهما بتلك الطرق، وهذه المقدمة إن قرأ لم يعرف بالتشديد تمدر قلبه، وأن قرأ بدونه تغير بعد قوله كيف يبحث عن أحوالهما، فتأمل في هذا المقدم حتى يكشف لك قراءة الكلام (دفع الشرواني)

(٧) (فمضى لم يعرف كيف يبحث إلخ) يجوز أن سم يعرف من التعريف كما يفهم من قوله. تعريف الكلمة، وأن يكون من المعرفة كما هو المناسب بقوله كيف يبحث عن أحوالهما؛ لأن البحث عن أحوال الشيء لا يستدعي تعريفه بل معرفته، فإن قرأ بالتشديد يتم التعريف، ولكن يرد عليه أن البحث عن أحوال الشيء لا يستدعي تعريفه بل معرفته فلم لا يجوز أن يكون الكلمة الكلام بديهيات أو معلومين من طريق آخر من طرق المعرفة لا يستدعي تعريفه مثل السمع والبصر غير ذلك فلا يحتاج إلى تعريف، فلا يصح

وقدم<sup>(١)</sup> الكلمة على الكلام، لكون أفراد جزءاً من أفراد الكلام<sup>(٢)</sup>، ومفهومها جزءاً من مفهومه، فقال:



(١) اعلم أن لتقدم خمسة استقدم بالرمز وهو وضع شيء زمان مقدم، كتقدم الأب على الابن، وتقدم بالرتبة وهو اقربية الشيء إلى مبدأ معين كإلى شيء آخر كتقدم الإمام على المأموم، وتقدم بالذات وهو سبق بعض آخر، كرمز عن بعض كتقدم العلم على العلوم، وتقدم بالطبع وهو كون المتقدم بحيث يحتاج إليه متأخر ولا يكون عنه بشيء كتقدم حركة اليد على المفتاح، وتقدم بالشرف وهو كون شيء صاحب كبر وفصيلة بالنسبة إلى غير كتقدم المعلم على المتعلم (تعريفات سيدي)

(٢) فإن قلت إذا كان الكلام جاً ولام مجس يجتمع جسا قلت معنى الجس الأول اسم الجنس والثاني بحقيقة فلا اجتماع (داود)



## (الكلمة)

(الكلمة) قيل<sup>(١)</sup> هي والكلام مشتقان<sup>(٢)</sup> من الكلم تسكين اللام ، وهو الجرح ، لتأثير معانيهما<sup>(٣)</sup> في النفوس<sup>(٤)</sup> كالجرح ، وقد عبر بعض الشعراء<sup>(٥)</sup> عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال<sup>(٥)</sup> .

جراحات اللسان لها النام ولا ينام ما خرج اللسان

- (١) لا اشتقاق رد كلمة إلى أخرى لتناسهما في اللفظ في المعنى ، والمشهور العنصرية المعنوية أن يدخل معنى المشتق من في المشتق ويحسم من هذا الكلام أنه يكفي في الاشتقاق أن يكون معنى المشتق من لارماً ، المعنى المشتق ، أو يكون لارماً بالأول كاشتقاق الكلمة والكلام من الكلم ، يعني : الكلم الجرح وهو غير لارم للكلمة وتكلام (عصام جلي).
- (٢) وتأثير النفس بها ، كما أن الجرح يؤثر في النفس بـ لا يلام يؤثر به النفس (وجيه الدين).
- (٣) أي يعلم منه أن بعض تأثيراتها إحداث لا جمع تأثيرتها (وجيه).
- (٤) قوله (وقد عبر بعض الشعراء) قال شارح بكروري فائدة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ولم يبلغ ذلك الشارح ، ولو سمع لم يرص بأن يعبر عنه ببعض الشعراء.
- (٥) أول الشعر

رحب المصنف مع الأعداء ضيقة صم الحياض مع الأصحاب ميدان  
فان المصنف الكلمة ، أقول : إن الكلمة لغة تطلق ويراد بها الكلام ، التام ، كقوله تعالى ﴿وَكَلِمَةً﴾  
الله هي العليا﴾ [التوبة ٤٠] وقد تطلق على شهادتين فيقال كلمة «شهادة» وقد تطلق على  
قوله : لا إله إلا الله ، كما يقدر كلمة التوحيد وكلمة «إخلاص» وقد تطلق على ما ذكره المصنف  
على القصيدة كما يقال هذه كلمة الحويطة ، و اصطلاح تطلق على ما ذكره المصنف

فإن قيل ، فحيثما حقه أن يقال هذه اصطلاحاً ؛ لأنها قد يكون لغة الكلم والجمل ، قلت نعم  
إلا أنه تركه ذلك لاعتماده على كلامه في نعلم الاصطلاح ، وأنت تعلم أن كان للفظ معنى  
بحسب الاصطلاح ، وله معنى آخر بحسب لغة ، وأرد أهل الاصطلاح أن يفروا هذا بحسب  
الاصطلاح ليكون التعرض له من غير تقييد بالاصطلاح

والكليم - بكسر اللام - . حسن<sup>(١)</sup> لا جمع<sup>(٢)</sup> كـ (تمر وتمره)<sup>(٣)</sup> بدليل قوله تعالى ﴿إِلَيْهِ تَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ﴾ [فاطر: ١٠]

وقيل: جمع، حيث لا يقع إلا على اثلاث فصاعداً.

والكلم الطيب يؤون ببعض الكليم<sup>(٤)</sup>، واللام<sup>(٥)</sup> فيها للجنس والتاء للوحدة، ولا مدونة بينهما، لجوار اتصاف الجنس بوحدة<sup>(٦)</sup> وانواحد بالجنسية، يقال (هذا الجنس واحد) و(ذلك الواحد جنس)، ويمكن حملها على العهد الخارجي<sup>(٧)</sup> بإرادة الكلمة المذكورة على السنة للحاء.

(١) لو كان جمعاً لوجب رده في التصغير، أي لو حد فنقل كلمة، لأنه جمع كثرة، وجمع الكثير عند المصنف رد الواحد، بخلاف جمع الغنة. (وجيه النهر)

(٢) قوله (لا جمع) يدل عليه نصه عن كلمة، لأن مفرد يصغر لا الجمع، وقولهم: أحد عشر كتماً؛ لأنه يميز أحد عشر مفرد لا جمع.

(٣) والفرق بين الكلم وبين السر بأن الكلم لم يطلق إلا على اثلاث، بخلاف السر (عصام)

(٤) قوله (يؤول ببعض الكلم) مع أنه يمكن أن يقال: قد صرح عند التفسير والأصول

ويعبر بأن لام التعريف يظل معنى جمعية، قلما يظل هذا معنى الجمعية لم يؤث

(٥) قوله (واللام حرف التعريف) هو (أشبهه) أي معين في ذهن الحافظ، وهو أربعة أقسام لام

الجنس لام أشير بها إلى تحقيقه من حيث هو هو، أي مع تحققه في ضمن كل الأفراد كقوله

تعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ حَكِيمٌ﴾ [مصر: ٢] الآية، ولام عهد الخارجي لام أشير به إلى حصه

معية من ماهية مدحونها إما فرداً وأمر دأ كقوله تعالى ﴿وَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المرمل

١٦]، وعهد ذهني لام أشير به إلى حصه من حيث وجوده في ضمن بعض الأفراد بلا عين مثل

قوله المولى لعبد أشر اللحم وأدخل السوق

(٦) قيل: حاصل الجواب أن الوحدة ثلاثة أنواع: بوحدة جمعية كالحيوان، والوحدة النوعية

كالإنسان، والوحدة الفردية وبشخصية كرجل وريد، ولعمري بالوحدة هي الوحدة الجمعية لا

غيرها حتى تكون صفات بينهما. انتهى، وفيه نظر؛ لأن الوحدة المستفاد من التاء الوحدة

الفردية، وهذا مما لا يربط فيه أصلاً، وبحوب بصواب قد السيد الشريف الحسيني في شرح

الرشاد المسمى بالإرشاد أن التاء هي من معنى بوحدة، وفائدة مدحونها للبيان والإشعار أن هذا

الجنس من قبيل ما يقبل الانقسام إلى أنواع لا من ما لا يقبل

فمن جملة أفراد كلام مثل قولنا زيد قائم، ومن أفراد الكلمة مثلاً زيد لو قائم فيكون أمراً

جراً من أمراء كلام؛ لأن كل واحد من زيد وقائم جراً من مجموع زيد قائم (مصطفى جلي).

(٧) وعلامة كون للام للعهد الخارجي بوجوب هيئة المفرد مقام التعريف مع أن اللامي؛ وكلاً

منهما لا يناسب وكم يتعرض الاستعراق العهد.

(لفظ) اللفظ<sup>(١)</sup> في اذعة. ترمي<sup>(٢)</sup> يقال (أكلت التمرة ولفظت النواة) أي رميتها<sup>(٣)</sup>، ثم نقل في عرف الحياة ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملموظ، كـ (الحلق) بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به الإنسان

حقيقة كان أو حكماً مهماً كان أو موضوعاً، مفرداً كان أو مركباً. واللفظ الحقيقي<sup>(٤)</sup> كـ: (زيد) و(صرب) والحكمي كـ(سوي في (زيد ضرب) و(أصرب) إذ ليس<sup>(٥)</sup> من مقولة الحرف<sup>(٦)</sup> والصوت أصلاً<sup>(٧)</sup>، ولم يوضع له لفظ<sup>(٨)</sup>، وإنما عبروا عنه باستعارة<sup>(٩)</sup> لفظ المصطلح له من نحو: (هو) و(أنت) وأخروا عليه أحكام اللفظ<sup>(١٠)</sup>،

- (١) اللفظ أعم من الكلمة؛ لأن كل كلمة صفة وضع بصير موضع
- (٢) بمعنى ترمي مطلق فلا بصير شاهد على أن سقط، لأن بوهم أن اللغة رسمها من المسم
- (٣) المتعلق بالكسر وليس فيه مؤنث تعدد منه، (عند العمور) إنما صرح بقوله أي رميتها دفع مدور وكل مدور ليس يحور لفظ دون المكس كما أنه كمال يجوز
- (٤) فيكون من قبيل تسمية بسمب باسم، السبب، أو من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم التعلق
- (٥) قوله (واللفظ الحقيقي والمراد بالحقيقي) ما يعادل حكمي لا المحاري؛ لأنه لو كان المراد ما يقال، المحاري مرد أن السوي لفظ حقه في هذا، إذ اللفظ موضوع عروفاً ما يدل على أنه الإنسان حقيقة أو حكماً
- (٦) قوله (إذ ليس من مقولة الحرف .. إلخ) اعلم أن قول الشارح. والحكمي كالمثوي هذا يتضمن أمرين أحدهما أنه ليس بمتلفظ به حقيقة ودليله أن ليس مقولة الحرف والصوت، وثانيهما أنه متلفظ به حكماً ودليله أنهم أحرروا عليه أحكام اللفظ من كونه مسداً إليه وبه مؤكداً أو معطوفاً عليه وغير ذلك
- (٦) يعني أن السوي في زيد ضرب وأصرب ليس من حركات الحرف والصوت، ولا يصدق عليه أصلاً إذ لم يوضع له لفظ حتى يكون، لفظ حقيقة، علم أن مادة الكلام ومادة الكلمة الحروف، ومادة الحروف الصوت، ومادة الصوت الهواء (وجه الدين).
- (٧) قوله (أصلاً) أي لا في بعض الأحيان ولا في كلها، بخلاف اللفظ الحقيقي بصير المخلوف فإنه من مقولة الحرف والصوت في كل أحوال، وبخلاف المخلوف فإنه من مقولاته في بعض الأحيان. (داود الإسكندر)
- (٨) قوله (ولم يوضع له لفظ) خاص به حكماً لا يكون مذكوراً عباره خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وأنت كناية عنه فهو عارية (غفور)
- (٩) بأنه قيل أتم قلتم إن ليس بمعنى، لأنه لم يوضع له لفظ، مما يعبر عنه بالمفصلة من نحو هو وأنت، وأجاب بقوله (استعارة) وهذه الاستعارة من قبل عمل ليس لما ولا
- (١٠) بعد الاستعارة، والمراد بأحكام الإسناد، المعطى عليه وبأكيده وكونه ذا حال وغير ذلك

فكان لفظاً حكماً<sup>(١)</sup> لا حقيقة وانمحدود عطف حقيقة؛ لأنه قد يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان وكما<sup>(٢)</sup> الله تعالى د حنه فـ: إذ هي مما يتلفظ به الإنسان، وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن<sup>(٣)</sup>.

والدوال الأربع<sup>(٤)</sup> وهي المحصور والمقود والإشارات والصب غير داخلية<sup>(٥)</sup> في اللفظ فلا حاجة إلى قدر من يحرجه وإنما قال (لفظ)<sup>(٦)</sup> ولم يقل

(١) يعني أنهم حكموا أنه لإجراء أحكام لأحد عليه مثل الإسداء إليه والإنسان منه وتأكيذاً فامسوي في حد ذاته أمراً عتوره وهو الذي عرر عنه بهو رأب، وليس يتلفظ بل كيمبه للفظ الذي سوي به فيكون من مقولة الكيف فلا يصح ما قيل لا أنري من أي مقولة هو، وقال ابن المصوي قد يكون من مقولة البر حب، وقد يكون من مقولة بحسب، وقد يكون من مقولة المرض، فقد أشبهه بذلك بالمدلول، فإن مقولتهما إنما هو مرجعه لا نفسه ندي هو من الكيفيات (وجه الدين)

(٢) ومن فعل العاط الله تعالى رعبه بلاد، لأن اللفظ ينصب على المجهول والمستعمل، بخلاف الكلمة فإنه لا يطبق على المهملات، ولأن اللفظ حاصر مما يخرج من العلم بخلاف القول، يقال لفظ الله كما يقال، قول الله تعالى (سبدي)

(٣) نقر من عتائب المحبوبات أن يوهأ من، نحن بقدر به الهدف صاح على حرب من أمية فعدت، هذا له فذلك الجني، في مرشبه وهو، حَرَبَ يَمَكَّانَ قَقْرَ، وليس قرب قرب حرب قبر، أي: حال عن الماء والكلاء. (مع ع ب)

(٤) قوله (والدوال الأربع) وكذا أمثاله مثل ضرب بقدره، تدن على ركوب سلفان التقدر، دليل سويل ضيق الوسط واسع طرفين، ومثل عصر لشفتين الدن على إسكات بعير، وكنتحريف لأجهن يقال على تحريك العين (مع عصام) لأن الدوال الأربع ليست مما يتلفظ به الإنسان أصلاً وغيره، وما لم يتلفظ حقيقة لا يكون داخل في اللفظ

(٥) قوله (غير داخلية في اللفظ) الذي هو أو لأحرء بتعريف، وما لم يدخل فيه لم يحتج في تصحيح تعريفه إلى عتار إخراجة بقيد حتى يلزم عدياً ارتكاب تعسف كما تضمنوا، حيث قلوا: إن الجنس والمفرد إذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاختيار بالجنس لجواز أن يعبر الفصل جسماً والجنس مفصلاً

بخلاف المهملات وغيرها فإنها داخلية في اللفظ فتدحج إلى قيد يحرجه ولذا قال وضع لمعنى، قوله (فلا حاجة إلى قيد يحرجه) كأنه قد اعترض لمن جعله لللفظ جسماً من وجه، ومفصلاً من وجه، حتى يدخل الدوال الأربع ثم يحرجه

في اللغة جعل شيء في حر فكان موضع بعينه يجمع المعنى خبر اللفظ قوله (وإنما قال لفظ ولم يقل لمظة)، يعني عدد عن قول صاحب المفصل لفظه، مع أنه أحسن منه؛ لأنه لم يقصد الوحشة؛ لأنه وقع حيث يشمل العطافة بين الممتد والمحر =



(لفظة) لأنه لم يقصد الوحدة<sup>(١)</sup>.

والمطابقة غير لازمة<sup>(٢)</sup> لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ أخصر

(وُضِعَ)<sup>(٣)</sup> الوضع<sup>(٤)</sup> تحصيل شيء بشيء، بحيث<sup>(٥)</sup> متى أطلق<sup>(٦)</sup> وأحس<sup>(٧)</sup> الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني.

- واجب، فلا وجه لعدول عنه. فقت المصابقة غير لازمة؛ لأن المطابقة إنما تشترط فيما إذا كان الحر مشتقاً مع أن اللفظ أحسن من سعة فرجح على حتم اللفظة، ولم يحر اختيار أي شيء على السوية. (وجه الدين)

(١) لأن قصد الوحدة غير صحيح وإلا لم يصح فصله في الكلمة، بل لأنه لا يحتاج إلى قصدها فيها لفصلها بذور التاء على الكلمة بوحدة، بخلاف الكلم لكن، بكلمة الواحدة واللفظة بوحدة عند المصنف ما وضع ليعنى مفرد، فلفظ بوحدة هذه الأفراد بخلاف صاحب المصنف فإنه جعل لفظ الوحدة أن لا يصح سلفها مرتين حساً من الأحياء، فعبد الله عند المصنف ليس بكلمة لإمكان اللفظ به مرتين باعتبار المعنى الإجمالي (وجه الدين)

(٢) بين المسأ والحر غير لازمة؛ لأن وجوب مطابقة الحر مشروطة بثلاثة أشياء: الأول اشتقاق أو ما هي حكمه كاسم المنسوب، والثاني الإسناد إلى الضمير الرجوع إلى الله تعالى بشرط كونه تحه، والثالث عدم الوجود في المذكور ومؤث كحريح وصور، وقد استبعد الشروط الثلاثة جميعاً كما لا يخفى على أولي النهى. (زني داود)

(٣) وإنما قل (وضع) بالمعنى المحمول لأن في راصع ابنة حلقاً، قل بعضهم هو الله تعالى، وقل بعضهم غيره، وتخصيله في عدم الوضع خصوصاً في رسالة أستاذنا (المحرره رضا)

(٤) الوضع مشترك بين معيين أحدهما يعين لفظ براء المعنى، وعلى هذا ففي المعجار وضع، وثانيها يعين اللفظ نفسه بمعنى، وعلى هذا لا وضع في المعجار لا شخصياً ولا نوعياً إذ لا بد فيه من اعتبار العربية الشخصيه النوعية، والمعسر عند الجمهور هو الثاني حسه، أعلم أن الوضع اللفظي ثلاثة أنواع: وضع جنس كحيوان فإنه وضع لجسم تام خاص متحرك بالإرادة، ووضع شخصي كريد فإنه وضع للحيوان بصفة شخص أو شخص معين (شرح مطالع)

الذي وضعوا بالبلاغة وهم أهل الحل والعقد (محرر)

(٥) قوله (بحيث) أي: حال كون ذلك الشيء بمحض ملامساً لذلك الحيشية التي هي مضمون الشرطية، وبه يخرج تحصيل حروف الهجاء لفرغ التركيب (لاوي).

(٦) والإطلاق إجراء للفظ على اللسان كإجراء لفظ زيد مثلاً، فإنه إذا أحري على اللسان يفهم منه الذات الشخصية، وأما الحسن فكما إذا أحس، فعقد فهم معقود، وكما إذا أحس الحظ فهم معناه، هذا إذا كان له عالماً بالوضع، فإن لم يكن عالماً لا يمكن بالإطلاق أو الإحساس فهم الشيء الثاني.

قيل . يخرج عنه وضع الحرف ' ، حيث لا يهم معناه متى أطلق ، بل إذا أطلق مع ضم ضميمة ، وأجيب عنه بأن المراد متى أضف إطلاقاً صحيحاً<sup>(٣)</sup> وإطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ، ولا يعد أن يقال . أن المراد بإطلاق الألفاظ أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقصدهم ، فلا حاجة<sup>(٤)</sup> إلى اعتبار قيد زائد .

(المعنى) المعنى<sup>(٥)</sup> ما يقصد شيء ، فهو إما (مفعول) اسم مكان بمعنى المقصد أو مصدر ميمي بمعنى (المفعول) أو محذوف (معنى)<sup>(٥)</sup> اسم المفعول ، كـ (مرمي) .  
ولم كان المعنى<sup>(٦)</sup> .....

(١) وكذا وضع الفعل ، لأنه ، عتبار دلالة على سببه كالحرف ، وكذا وضع الأسماء المنصبة لمعنى الحرف كمتى وب كان وضعه عاماً ، وما وضع له خاصاً وانحواط عنها كالحواط عن الحرف (لاري) .

(٢) والإطلاق الصحيح لا يكون ، لا ضم ضميمة .

(٣) قوله (فلا حاجة إلى اعتبار قيد زائد) من يمكن أن يجب فيه بإيهاهم يعتبر المحجب ، لأول أيضاً قد رنداً بل مراده أن قوله (متى أطلق) منصرف إلى الكامل وهو لإطلاق لصحيح ، كن الشرح الفاصل أوضح ويثن مقتضى محذوف لا فائدة واحد (مصطفى حبي)

(٤) قوله (المعنى) ما يقصد شيء ويرد به صريحاً أو صملاً أو تعاماً سواء كان محسب بوضع أو لا ، فدخل فيه المعنى المطابق والمقتضى والالتزمي وغيرها ، كما إذا استعملت وأردت به حصوله

(٥) أصله معنوي احتمعت الواو والد ، فسبقت أحدهما على الأخرى بـ (سكون) إنح ، فصار معن فادعمت الياء . إنح فصار معنى . ثم نقل ضمير نون إلى الكسرة فصار معنى ، ثم حذف إحدى البائتين فصار معنى ، ففتح حركة النون لقلب الياء العاء فثبت ألعاً عطف العدم على الخاص ؛ لأن بحرف لا يكون إلا بصوت محو ضرب ولصوت يكون بغير حرف الصوت الهى .

قوله (المعنى) إنح أي اصطلاحاً ، وقد تكتفي فيه بصحة المقصد فحجب يكون بمعنى أهم من أن يكون مقصوداً بالفعل أو بالقوة

(٦) جواب دخل مقدر بغيره أن ذكر معنى بها رندة بلا فائدة ؛ لأن الوضع يستلزم المعنى ؛ لأن الوضع تخصيص شيء بشيء ، فالشيء الأول هو لعل ، والثاني المعنى المدلول ، فكان المعنى داحلاً في الوضع ، فذكر المعنى بعد الوضع يكون مستدركاً فكان المصنف أن يقول لفظ وضع لمجرد مكان لمعنى ، فأجاب عنه بالواو والاستثناء . (توقادي)

مأخوذاً في الوضع، فذكر المعنى بعده مسبقاً على تحريكه<sup>(١)</sup> عنه<sup>(٢)</sup>، فخرج به المهملات والألفاظ الدالة بالطع؛ إذ لم يتعلق بهم وضع وتخصيص أصلاً، وبقيت حروف الهجاء<sup>(٣)</sup> الموصوعة لغرض<sup>(٤)</sup> التركيب لا براء المعنى، وخرجت بقوله<sup>(٥)</sup> (لمعنى)؛ إذ وضعها لغرض التركيب لا بإزاء المعنى فرب قلت<sup>(٦)</sup>، قد وضع بعض الألفاظ بإزاء<sup>(٧)</sup> بعض آخر فكيف يصدق عليه أنه وضع<sup>(٨)</sup> لمعنى؟ قلنا: المعنى ما يتعلق به المقصد، وهو

(١) فهو، أي: التجريد مجاز من باب ذكر النكح أي: يوضع مع تعريفه، وإرادة الحرء أي: الوضع بلا تعريفه (لمحرره رضا)

المراد بالتجريد ههنا التجريد لمدحرف حد نحوس، وهو أن يكون لفظ معنيين فيسند أحدهما فيذكر بعده ذلك لفظ آخر يدل على ذات المعنى المسلح به، وفائدة تجريد المبالغة مع ما يقتضي، بمقام كما في قوله تعالى ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً﴾ [الإسراء] وحمل بعض المحشيين على تجريد التبعي (جلبي)

(٢) وهو الشيء الثاني في قوله (تخصيص شيء بشيء) فكأنه قصد بالوضع تخصيصه شيء واحد من غير ذكر الثاني له لا يلزم الاستفراك؛ لأنه إيجاب على العمل

(٣) أي: حروف تعددها منها كالف وياء وواو وهي حروف معاني لمقابلة لحروف المعاني (عقور)

(٤) اللام في لعرص لام أصلية لا لام صلة، على خلاف ما ذكر في المعنى، فلا يلزم أن يكون عرص التركيب معناه حتى يلزم التباين والمحاجة بين قوله (لغرض التركيب) وبين قوله (لا بإزاء المعنى الهجاء) تكسر الياء وبالألف محذورة، قال في القاموس والهجاء ككساء يعطى للفظ بحروفها، وهجيت الحروف تهجيه وهذا على هجاء قد على شكله، الموصوعة لغرض التركيب أي: لأجل أن يتركب منها ثمان كمر، وثلاثة كسي، أو ريد، وأربعة كجعفر، أو خمسة مثل جعمرش (فاضل أفندي).

(٥) قوله، (مخرجت) بقوله للمعنى: إلحاح فيه بصر؛ لأن كثيراً من حروف الهجاء وضع بمعنى كهمزة ولام الجر في جواب القسم، وبصفة من حروف الهجاء إلى غير ذلك، ولا يحرج بقوله (لمعنى) فلا يصح الحكم بحروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد، أي: معنى إلا أن يقال: قوله (الموصوعة لغرض التركيب لا براء المعنى) تصيد حروف الهجاء، وبسبب صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم إلا بإخراج قوله (لمعنى بعض حروف الهجاء)

(٦) كلفظ الاسم فإنه لفظ وضع بإزاء لفظ زيد مثلاً وهو لفظ آخر لفظ الفعل فإنه لفظ وضع بإزاء لفظ صرب مثلاً وهو لفظ آخر، ولحرف فيه عط وضع يراء لفظاً من مثلاً وهو لفظ آخر (محرم)

(٧) فإن قلت: موضع هذا السؤال يسا هذا بعد قوله (مفرد) فسم أورد هاء؟ قلت: نعم إلا أنه أورد عقيب هذا السؤال؛ لاشتراكهما في الجواب الأخير (قامل)

(٨) قوله: (فكيف يصدق عليه أنه وضع) اعلم أنه: وقل المصنف، وضع المفرد، لكان التعريف =

أعم من أن يكون لفظاً<sup>(١)</sup> أو غيره.

إن قلت: قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء الألفاظ المركبة، كلفظ (الحملة) و(الخبر)<sup>(٢)</sup>، فكيف يكون موضوعاً مفرداً؟ قلت: هذه الألفاظ<sup>(٣)</sup> وإن كانت بالقياس إلى معانيها مركبة، لكنها بالقياس إلى تفصيلها الموضوعية بإرائها مفردة. وقد أحسب أن الإشكاليين<sup>(٤)</sup> بأنه ليس هذا<sup>(٥)</sup> لفظ وضع بإزاء لفظ آخر مفرداً كان أو مركباً بل بإزاء مفهوم<sup>(٦)</sup> كلي أفرادها لفظاً كلفظة الاسم<sup>(٧)</sup> .....

أحصر وأسلم، إلا أنه أدرج المعنى لفائدة مستوفها، فإن قلت: بعد استعريف المعنى بما يقصد شيء، كيف يصح هذا السؤال؟ قلت: ما يعرف عندنا من مفهومة وهمية هي أنه المعنى لا يكون لفظاً، لكثرة استعمال اللفظ في معانيه المعنى، حصر كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ، وتحصيص كلمة ما في التعريفات منه مؤكده. (فاضل عظام)

(١) كالألفاظ الساعية، لأن المتكلم مرده من لفظ الاسم يكون ريداً مثلاً، ومن لفظ المعنى يكون ضرب مثلاً، ومن الحرف لفظ من مثلاً، فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والحرف والمعمل. (توقادي)

(٢) فإن لفظ الحملة والحرف موضوعي بمثل قولنا زيد قائم، وذهب عمر، فريد قائم مركب من جهة المعنى ومفرد من جهة اللفظ الموضوع، وهو الحرف وبمظهر منه أنه يحوز أن يكون لشيء الواحد مفرداً ومركباً بأحاديث، والواصل أن من ريد قائم لفظ مركب بالقياس إلى معناه، أعني سنة القيام إلى زيد، ومعنى مفرد بالقياس إلى لفظ الحرف فلا استحالة

(٣) قوله (هذه الألفاظ) مستندٌ بحبره محدود، وقوله (لكنها) استدراك سطوية، تقدير الكلام هذه الألفاظ وإن كانت بالقياس إلى معانيها مركبة، لا يخرج عن التعريف بمفرد الأفراد لأنها إنما تعرج عنه لو لم يكن مفردة بالقياس إلى ألفاظها لكنها إلحاح صريح بمثلها بعض الفصلاء في حواشي لمطول (قاضي)

(٤) أحدهم وضع بعض الألفاظ بإزاء بعض آخر، وذهبها وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء لألفاظ المركبة (المحرره دوه لوفاده)

(٥) أي: فيما بين الألفاظ المستعملة في مقام حكم على شيء، وقيل في مقام نقص تعريف الكلمة بالألفاظ والكلمات المفردة (عظام)

(٦) وهذا المفهوم ليس بمركب لفظي، لأن مفهوم ليس لفظ بل هو المعنى المقصود في معنى لا في اللفظ. (وضعي)

والمراد بالحرف الذي يؤيده أهل المعاني والبيان لا الحرف الحرفي

(٧) فإن لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلي وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقرون بأحد =

والفعل والحرف والحملة والحر<sup>(١)</sup> وغيرها، ولا يحى عليك أن هذا الحكم<sup>(٢)</sup> منقوض  
بأمثال الضمائر الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة<sup>(٣)</sup> مجردة أو مركبة، فإن الوصف فيها وإن  
كان عاماً<sup>(٤)</sup> لكن الموضوع<sup>(٥)</sup> له خاص فليس هناك<sup>(٦)</sup> مفهوم كلي هو الموضوع له في  
الحقيقة<sup>(٧)</sup>.

= الأربعة الثلاثة مشتقاً أو غير مشتق، وأفراد هذا المفهوم ألفاظ مثل زيد وعمرو، كذا في الفعل  
ضرب ويضرب واضرب، وهكذا في الحرف أفراد هذا المفهوم ألفاظ مثل من ومن وعلى وأن  
غير ذلك، عاماً كان أو غيره. (لمحرره وضاً)

(١) فإن لفظ موضوع لمفهوم كلي وهو ما يتضمن كلمتين الإسماء وأفراد هذا المفهوم ألفاظ  
(محرم)

(٢) أي. الجواب بأن ههنا لفظ موضوعاً بإزاء مفهوم كلي. مراد ألفاظ منقوص بالضمائر وأسماء  
الإشارة والموصولات والحروف منهم رجعوا إلى ألفاظ مخصوصة فليس هناك مفهوم كلي  
(داود لوداده).

(٣) قوله (إلى ألفاظ مخصوصة) أي مشخصة من حيث أنها مشخصة، سواء كانت في نفسها مجردة  
أو مركبة، وذلك، لأن المسمى الأول إما يشجع على تأنيث المشبهة ولا مدخل للإفراد والتركيب  
فيه، ولا اسم يقل إلى ألفاظ مجردة، بخلاف النقص الثاني فإنه إما يشجع على تركبها، ولذا  
قال: أو مركب. (لاري)

(٤) لأن وصف هو لكن فرد من المذكور من الاستعمال يكن حين الاستعمال لوحد وكذا غيره من  
الضمائر

(٥) قيل هذا على مذهب المتأخرين من المحققين، وأما على مذهب المتقدمين فالوضع والموضوع  
به كلاهما عام فعلى هذا لا يلزم النقص لا يكون الموضوع له فيه مفهوماً كلياً، لأنه إنما يكون  
مفهوماً كلياً لو لم يكن الموضوع له خاصاً؛ يكن الموضوع له إلح.

(٦) قوله (فليس هناك مفهوم كلي وهو الموضوع له في الحقيقة)، فإن الموضوع له الضمير هناك هو  
خصوصية اللفظ، ومعنى كون الوصف عاماً وموضوع له خاصاً بأن يلاحظه الوصف مفهوماً كلياً،  
وبذلك الملاحظة يصح اللفظ بإزاء كل واحد من الأفراد بخصوصيتها كلاً ملاحظه مفهوم المتكلم  
الواحد، وبذلك الملاحظة يصح لفظ أن مثلاً يكن واحد من أفراد المتكلم بخصوصياتها (وجيه  
الدين).

(٧) قيد الموضوع له بقوله. (في الحقيقة)؛ لأن هناك مفهوم كلي يجعلون الموضوع له محاراً،  
فيقولون. ضمير المائب موضوع له تقدم ذكره، فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعاً له  
مجرداً، فالمراد أنه موضوع بجريبات هذا المفهوم. (دود لوداده)

(مفرد)<sup>(١)</sup> وهو إما مجرور على أنه صفة لمعنى، ومعناه حيثئذ ما لا يدل جزم لفظه على جزؤه<sup>(٢)</sup>، وفيه أنه يوهم<sup>(٣)</sup> أن لفظ موضوع للمعنى المتصرف بالأفراد والتركيب قبل الوضوح، وليس الأمر كذلك، فإن انصرف المعنى بالأفراد والتركيب إنما هو بعد الوضوح<sup>(٤)</sup>، فينبغي أن يرتكب فيه تجاوز كما يرتكب في مثل: (من قتل قتيلاً)<sup>(٥)</sup> أو مرفوع على أنه صفة للفظ ومعناه حيثئذ<sup>(٦)</sup> ما لا يدل جزؤه على جزم معناه، ولا بد

(١) اعلم أن المفرد في هذا الكتاب مستعمل على خمسة معان الأول في مقابلة المركب الإسمي والإضافي والتعدي والمركبي والتعدي والتعدي في مقابلة المثنى والمجموع نحو قوله: (فالمفرد المصروف)، والثالث في مقابلة نحو جر مبتدأ فإنه قد يكون مفرداً وقد يكون جملة، والرابع في مقابلة المضاف وشبهه نحو قوله: (في العادي) ويسى على ما يرفع به إن كان مفرداً، الخامس في مقابلة السبب نحو قوله: (في التميز) ولأول مفرد مفرد، وهذا في مقابلة المركب الإسمي (كامله رحمه الله)

(٢) قوله: (ما لا يدل جزء لفظه) (إلخ) من حيث أنه جزء لفظه، فعلى حيوان نطق حال كونه على الشخص إسمي مفرد، لأنه ليس اسماً لتلك المعنى إلا باعتبار وضعه العيني، وحرته بهذا الاعتبار لا يدل على جزم ذلك المعنى. (لاري)

(٣) قوله: (وليه يوهم) أي وفيه نظر، لأنه يوهم ويمكن كونه وفيه حيراً مضمناً وما بعده متداً، وهذا الإيهام ناشئ عن القاعدة المشهورة بين لفظه، وهي أن الحال جيد لعملة والصفة لموصوفه فإذا قلت: جاعلي زيد راكناً، يكون لركوب مقدماً بالمحي، وإذا قلت: جاعلي زيد العالم يكون زيد متصفاً بالعالم قبل المحي. (مصطفى جلبي)

(٤) وهما بحث، فإن وضع اللفظ موقوف على وجود المعنى، لأنه إذا لم يوجد وضع اللفظ، وأيضاً إذا لم يوجد المعنى فالدور لارم وهو باطل وكذا المرفوع، وأحيب بأن المعنى تجعل مقدمة على وضع اللفظ والمعنى انتفصلي وضع اللفظ وسور مدفوع (فصل هندي)

لأن المفرد ما لا يدل جزم لفظه على جزم معناه بل يوضح فيكون مجازاً باعتبار ما يؤول إليه نحو: إني أرايتي أحمر حمراً (وجه اللين)

أي في انصاف المعنى بالأفراد وتركيب من وضع اللفظ (داود زادة)

(٥) أي قوله عليه سلام يوم بدر وقت انقش بحريصاً بمؤمنين عليه ولتعمل بقوله تعالى ﴿يا أيها نبي حرض المؤمنين على القتال﴾ [الأنفال ٦٥] قال: (من قتل قتيلاً فله سلبه) أخرجه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (٧٥١) في قول: قتيلاً معني به مجازاً لقوله: انقش باعتبار ما يؤول به، ويسمى هذا مجازاً أولياً ومجازاً مرسلاً، فليس على هذا انصاف المعنى بالأفراد والتركيب، فإنه باعتبار ما يؤول به. (محرم مع هدي)

(٦) قوله: (ومعناه حيثئذ) (إلخ) من حيث حرؤه لا يدل على جزم معناه المفهوم من كلام =

حيث من بين مكنة في إيراد أحد الوصفير حملة فعلية، والآخر مفرداً، وكان النكتة<sup>(١)</sup> فيه التبيه على تقدم<sup>(٢)</sup> الوضع على الأفراد، حيث أتى به بصيغة المعضي بخلاف الأفراد، وأما نصه - وإن لم يسأله رسم الخط - فعلى أنه حال من الصمير المستكن<sup>(٣)</sup> في (وضع) أو من المعنى، فإنه مفعول به بواسطة اللام<sup>(٤)</sup> ووجه صحته<sup>(٥)</sup>، أن الوضع وإن كان متقدماً<sup>(٦)</sup> على الأفراد بحسب لدات بكنه مقارن له بحسب الزمان

= الشيخ برصبي أن الأفراد صفة اللفظ عند مصطفيين، وصفة للمعنى عند السحابة، صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى. (عبد القور)

على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأن الظاهر أن لا يقع بين الصفة والموصوف فعل (محرم)  
(١) لكمة هي مائة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإيمان فكر من نكت رمت بأرض إذا أثر فيها، وسيت لمسألة الدقة مكنة لتأثير الحول طرف استصفا (سيد الشريف)

(٢) وكان لكمة أيضاً في تقديم الوضع على الأفراد في الذكر مع كون لأصل في الصفة لإفراد يقتضي تقديم مفرد وكأنه لا حتى لا اعتبار الإعراب إلا بعد عتار الدلالة وما يستلزمها، وهو بوضع

فاستعير صفة السبق الرماني الرئي. (عقور).

كانه قيل - أتم قسم الحال بين حيث أهل والمفعول - وهما، ليس كذا، لأن المعنى أن سر مفعولاً به، فأجاب بما يرى أن المعنى أن يكون مفعولاً به صريحاً فهو مفعول به حكماً؛ لأن المجرور بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر. (داود زادة)

(٣) إن قلت - لو كان حالاً منه لكان نصه كما في صيرت زيد قائماً قلنا لا سلم بوزن ذلك عند الكل، وإن بعضهم يراعون رتبة الحال وهي شأخبر عن الفاعل والمفعول به، وش سلم فذلك إذا لم يكن قرينه دالة على تعيين دي الحال، وقد تحققت هـ؛ لأن الأفراد صفة للفظ بالذات وإذا تغير المعنى على تقدير جمعه حالاً عم عليه ولا حده في أن أفراد المعنى يؤل إلى أفراد اللفظ (عبد القور)

(٤) واللام واسطة في كونه مفعولاً ومفعولاً له فيحدد عامل الحال وصاحبها (لاري)

(٥) قوله. (وجه صحة . إلخ) جواب سؤال مصدر تقديره أن لعامل واجب أن يكون في الحال مقارناً لدي الحال كما في جاسي: يد ركب، وهما ليس كذلك؛ لأن بوضع مقدم على الأفراد كما عرفت، فأجاب بما ترى أن زمن الوضع بإراء المعنى مقارن لزمان الأفراد، يعني أن زمانهما متحدان بحيث لا تفاوت بين الرمايين. (داود زادة رضا).

(٦) لمتقدم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره (فأضمر)

فصل في المتقدم والمتأخر المتقدم، التقدم على خمسة أضرب تقدم زمان كتقدم الأمل على النوم، وتقدم مكاني يقال. تقدم بالرتبة كتقدم إمام على المأموم، وتقدم عقلي كتقدم الأب =

وهذا التقدير كافٍ لصحة لحالية<sup>(١)</sup>، وفيد لإفراد، لإجراح المركبات مطلقاً سواء كانت كلامية أو غير كلامية<sup>(٢)</sup>، فمخرج به عن حد الكلمة<sup>(٣)</sup>، مثل: (الرجل)<sup>(٤)</sup> و(قائمة)<sup>(٥)</sup> و(نصري) وأمثالها<sup>(٦)</sup> مما يدل حرة السطع منه على حرة المعنى، لكنه<sup>(٧)</sup> يُغذُّ لشدة الامتزاج لفظاً واحدة، وأحرب<sup>(٨)</sup> . . . . .

= على الأس، وتقدم طبيعي كتقدم "نو حد عن الأثني وتقدم شرف كتقدم أبو بكر على عمرؓ"، وكذا تقدم العالم على الجاهل، وأما بيت حر فقل على ما يدل بتقدم (سيدي) - ولم يتقدم الحل على دي الحال مع أنه مكررة؛ لأنه لا يتقدم إحال على ذي الحال المجرور، (عصام)

(١) بد لا يدخل للمعية الدنية ولا يتفاوت بها محل، وحاصل الجواب أن تقدم «نوصح على الإفراد بالذات لا بالزمان وهو يدعي المعارضة» يصح أن يكون حالاً فعنها يؤمن كونه حالاً من معنى؛ لأن يكون صفة لما سبق أن «الحال بي حكم الصفة» (محرم)

(٢) واقسم غير كلامية حممة مركب صممي كعلام يد، ومركب توصيحي نحو ريد العائم، ومركب تعدادي نحو خمسة عشر، ومركب مزجي كعسلك، ومركب صوتي كسويه. (تعريفات)

(٣) قوله (مخرج به عن حد الكلمة) إلخ) قيل: مخرج الاسم الحسوب أيضاً مثل رجل وأحيب. لمع، لأن السويز بون، ساكنه مع حركة آخر الكلمة، فعلى هذا لا يوجد الأضداد، لأن حركة فاصلة بينهما أي، بين الآخر والويز (مصطفى جبني)

قوله (فيخرج به) إلخ) ومثل رجل زهاء ويز لام تعريف وتسويس من حروف سمعي اتفاقاً، وأما بناء لتأنيث المتحركة واء وياء بسببه وعلامه، شبة واجتمع كعسلعان ومسلمون فذهب الشيخ لرخصي وجماعة إلى أنها أيضاً من حروف المعاني، وذهب جماعة إلى أنها من حروف المعاني، وجعلوا مجموعها تُصيغ دلاً على معنى المقصود، إلا أن ذلك الدلالة لها كانت مريادة تلك الحروف نسبت الدلالة إليها كما نسب الطلب إلى حين استعمل والمطاوعة إلى بون اسفل (لاري)

(٤) لأن الألف واللام يدلان على التعريف، ويزح يدل على 'مخونه' (محمودي)

(٥) في القائمة يدل على تقييد، والهاء على تأنيث، وكذا نصري (داود راده)

(٦) من مسلمون ومسلمات، والتسوين وألف التأنيث (رصد)

(٧) أي. لكن جعلت كل واحد من حروف «تعريف و«تسويس» وحرف المصارعة كحرف واحد من حروف المبني

(٨) قوله: (وأحرب . . . إلخ) كان المراد بالإحرب معنى يشمل الحركة الإعرابية والمثناة، والحاصل أنه لم يعتبر لكن من الجزئين حانه بالائق، فإن بحرف آخر في قائمة لم يستحق الإحرب بل البناء، والمستحق للإحرب هو ذلك، ثم جعل المجموع كلمة واحدة فأحرب ب«عربها»، ولا =



بإعراب واحد. ويبقى مثل. (عند الله)<sup>(١)</sup> عند<sup>(٢)</sup> د حلاً فيه مع أنه معرب بإعرابين، ولا يحصى<sup>(٣)</sup> على المظن العارف بالعرض من عدم المحو<sup>(٤)</sup> أنه لو كان الأمر بالعكس لكان أنسب<sup>(٥)</sup>. وما أورده صاحب المفصل<sup>(٦)</sup> في تعريف الكلمة حيث قال (هي اللفظة<sup>(٧)</sup> الدالة على معنى مفرد بالوضع) ومثل (عند الله) عنداً خرج عنه، فإنه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل. (الرحل وقائمة وبصري) مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلية

- = يخفى أن عند، ظاهر في قائمة وبصري وحيلي وحمراء، دون الرجل ورجل والمشى والمجموع بالواو والنون فإن المعرب في الأول ليس، لا جزء ثانٍ، وفي الثاني الجزء الأول، وكلاهما الأخيرين فإن علامة التشبه ولجمع فيها، عرب بالحقبة، وفيه تأمل وتمكر (عبد المصور)
- (١) إن عند الله باعتبار الوضع السابق على الوضع علمي كمتان مضاف ومضاف إليه، فالمضاف إليه معرب بالإضافة المقضية له والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل
- (٢) فإن قلت عند الله علماً مفرد ولا يدل جزء منه على جزء معناه، فم أعراب بإعراب من لفظاً والمفرد له يكون له إعرابان لفظاً؟ قلت عبه الله علماً لفظ مفرد عن مركب اللفظ من مضاف والمضاف إليه، وعدم استمرته إن كان لفظ مفرد فبغيره باعتبار المفعول عنه، ومعناه باعتبار المفعول إليه
- (٣) وأجيب عنه بأن الإعرابين كانا في الأصل مضاف ومضاف إليه، وفي حال العلم به صدر كلمة واحدة، ولذا لا يدل جزء لفظه على جزء معناه، المعين تقديراً بمسألة علام (المحورده رصا)
- (٤) اعلم أن العرض من عدم المحو معرفة أصوب لفظاً وبصريح إعرابه فباعتبار حاسب والمبطل إثني جانب المعنى لا يلائم ذلك العرض، ولا يحصى أن ذلك الإهمال لا يحري في كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما أعراب بإعراب بكلمات بوحدة (لاري)
- (٥) إذ المحو باحث عن أحوال اللفظ دون المعنى، فاللفظة الواحدة مفردة وإن كان معناه مركباً، واللفظان بمجرى إعرابين مركب، وإن كان مفرداً معنى (محمدي)
- (٦) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الجوزي، الرمخشري بالكتاب فائق اللغة، أساس الملاحة، ربيع الأبرار، متشبه أصامي بروا، وتصانيع كبار وتصانيع الصغار، ضال الماشد، ولزق في علم الفرائض، والمفصل في النحو، وأعوذ في النحو، والمفرد، والمؤلف في النحو، ورؤوس المسائل في بقاءه وشرح أبيات مبيوه، وتفسير الكشف، والمقتضى في الأمثال وغيرها. (ابن خلكان)
- (٧) فيبين التعريفين من النسب الأربع عموم وخصوص مطقة، فكما صدق له تعريف المفصل يصدق له تعريفاً لكافية لا العكس، وتحقيقه أنه كلما ردت بقاؤه في الحدود انتقصت الأفراد فيكون تعريف المفصل خاصاً، والكافية عاماً، ولذا يوجد في ضمن الخاص، وهذا معنى قولهم، (لا وجود للعام إلا في ضمن الخاص). (مصطفى حلي)

فيه، فأخرجه بقيد الأفراد ولو لم يخرجه بتركه لكان أسب، كما عرفت.

واعلم أن الوضع<sup>(١)</sup> يستلزم الدلالة؛ لأن الدلالة<sup>(٢)</sup> كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر. فمضى تحقق الوضع<sup>(٣)</sup> تحققت بدلالة. فبعد ذكر الوضع لا حاجة إلى ذكر الدلالة، كما وقع في هذا الكتاب.

لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لا مكر أن يكون بالعقل كدلالة لفظ (دير) المسموع<sup>(٤)</sup> من وراء لجدار على وجود اللفظ وأن تكون بالطبع<sup>(٥)</sup> كدلالة لفظ (أح) (أح)<sup>(٦)</sup> على وجع الصدر. فبعد ذكر بدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في (المفصل) (وهي) أي الكلمة<sup>(٧)</sup>.

(١) قوله (واعلم أن الوضع) جواب عن السؤال مقرر وهو أن صاحب المفصل أحد من تعرفت الكلمة الدلالة وترك من حاجب، مع أن كفاية مختصر من المفصل، وهذه محاولة في المذهب، أم احتصار منه، فأجاب الشارح بأن الوضع يستلزم الدلالة، يعني لما ذكر المصنف الوضع أولاً استثنى عن ذكر الدلالة لاستلزام الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشواً، بخلاف تعريف المفصل؛ لأنه لما ذكر فيه الدلالة أولاً احتاج إلى ذكر الوضع، لأن الدلالة لا بد من الوضع؛ لأن بدلالة أعم، والأعم لا يستلزم الأخص كالحيوان يوحد بدون الإنسان كالمفرد وغيره. (مصطفى حلبي)

(٢) الدلالة على ثلاثة أقسام وهيئة إن كانت بسبب حمل بحاصل، وطبيعة إن كانت بسبب صدور الدال على الطبيعة عند غروص حديثها، وعقوبة إن كانت بعبر ذلك

(٣) الألف واللام للمعنى الخارجي، أي الوضع يدي هو تخصيص شيء بشيء. إلخ والتقدير الأخير وهو الدلالة. (داود زادة)

(٤) بما قيد المسموع، إذ لو سمع دير من ريد حار مشاهدته ثم يظهره دلالة أو لم يدل كما قد (سيد السد)، فإن وجود اللفظ يعدل حينها بالمشاهدة لا من اللفظ

(٥) يعني يكون الدلالة على المقصود بطبع اللفظ، قال بعض لفصحاء الدلالة الطبيعة هي التي متى أطلعت وعرفت مدلولها في طبيعة اللفظ يكون مصطراً في مدلوله (حلبي)

(٦) قوله. (أح) بفتح الهجزة وسكون الحاء مهملة أو ضمة يدل على وجع الصدر، وأما فتحها وسكون الحاء المعجمة يدل على مصق أو جمع في الصدر وغيرها، ونظمها يدل على اسرور (مفني الطلاب).

(٧) يشير إلى رفع سؤال واقع بين المحصين، وهو أن هي ب كانت راجعة إلى كلمة يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن لفظه بكلمة مع دخول الألف واللام، وإن كانت راجعة إلى مدلول الكلمة وهو ليس بمؤث فلا يصح هي، وجوابه أنه عائد إلى لفظة الكلمة والتقسيم =

(اسم وفعل وحرف) <sup>(١)</sup>، أي مقسمة <sup>(٢)</sup> إلى هذه الأقسام الثلاثة ومحصورة فيها (لأنها) أي الكلمة لما كانت موصوعة لمعنى و موضع يستلزم الدلالة فهي (إما) من صفتها <sup>(٣)</sup> (أن تدل على معنى، كائن، في نفسها) أي في نفس <sup>(٤)</sup> الكلمة.

والمراد بكون المعنى <sup>(٥)</sup>

= إلى مدلولها أي هذه النعطة مفهومها مقسمة إلى اسم وفعل وحرف فلا يلزم اسؤال، ويليه أشد الشارح (عوض مع السيد).

(١) فإن قلت الواو العاطفة للمعنى والحرف عن الاسم فقد إلى اسم للجمع، فلم أن يكون، فكلمه مجموع هذه ثلاثة لا كل واحد منها، قلت إنما يرمي ذلك بكون هذا التقسيم تقسيماً لكل إلى أجزائه وأما أن كان تقسيم نفساً لكلي، في حريته فلا يرمي هذا المحدود، وأما معنى إعادة الواو الجمع فهو أن المعطوف والمعطوف عليه يحتملان في كونهما محكوماً عليهما أو بهما أو حصول مضمومهما، قيل أن الواو في هذه الموصوف خرج عن إرادة الجمع المعطوف استعمال بمعنى أو للتقسيم، ويليه ذهب في القاموس والصورة أن يكون الواو على معناه الأصلي إذا كان الأنواع الثلاثة محصورة في الدخول بحسب، بكونها أو أصلاً في التقسيم فكانت حادثة أكثر من استعمال الواو وليس كذلك

(٢) أشار بهذا إلى كونه من قسمين تقسيم أحدهما إلى الأجزاء والجموع، والآخر في القسم الأول يحمل أولاً ثم لعطف، وفي الثاني يحصر نصف أولاً ثم الحمل، ويترك الواضح أنه يجوز في الأول أن يجعل كلبي حراً وكل واحد من الأقسام مسداً وبالعكس ثانياً إذا قلت لاسم كلمة، أو كلمة اسم يجوز في القسم الثاني أن لا يجوز لهذا مثلاً لا يجوز أن يقال السكيجير ماء وحل وحل باعتار العطف أولاً ثم الحمل. (مصطفى)

(٣) قوله (إما من صفتها) إشارة إلى أن (أن) بدل في تأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر، فهو من صفتها فلا يرد استبعاد حمل الدلالة على كونه، وفي الرضي علم أن اسم أن صير الكلمة والمضاف محذوف بما من الاسم و من بحر، أي لأن حياها إما دلالة، أو لأنها هناك دلالة، ويجوز أن يكون أن تدل مسداً محذوف بحير ولشرح، حذر هذه، لأن عدم صحة الحمل بدون التقدير لا يتصور إلا بعد ذكر المبتدأ فحسب لإيراد لتأويل في محره (مصطفى حلي)

(٤) فائدة هذا التقدير تصحيح الحمل على ضمير لأنها، لأن الكلمة ليست الدلالة، بل الدلالة صفة الكلمة، وإنما حنيج إلى التقدير، لأن المصدر الصريح والمؤول به لا يقع خبراً عن اسم عين، وكذا وجب الكسر في مثل زيد إنه قائم. (داود زاده)

(٥) أي هي ذات الكلمة، والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه نعة أو مجرداً (محرم)

قوله (والمراد بكون المعنى .. إلخ) اعلم أنه كلما ذكر الإرادة وما اشتق منها في شرح =

في نفسها أن تدلّ الكلمة عليه بنفسها من غير<sup>(١)</sup> حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهومية (أو) من صفة<sup>(٢)</sup> أو (لا تدل) على معنى في نفسها<sup>(٣)</sup> بل تدل على معنى تحتاج في الدلالة عليه إلى ضماء كلمة أخرى إليها لعدم استقلاله بالمفهومية، وسيجيء تحقيق ذلك في باب أحد، الاسم إن شاء الله تعالى

القسم (الثاني)<sup>(٤)</sup> وهو ما لا يدل على معنى في نفسها (لحرف)<sup>(٥)</sup> ك (من) و(إني)<sup>(٦)</sup> فإنهما يحاخذن في الدلالة على معنييهما - أعني الابتداء والانتهاء - إلى كلمة

« وهو د بها رفع مؤن مقدر، وهو - كلمة مع - ونعني من قبل الأعراس لا يصلح أن يكون طرفاً، فأشار بهذا إلى أنه طرف عناري لا صرف حقيقي، ومثله شائع في كلام بنياء (حلي)

(١) أي معنى حاصل نفسه، أي لا يغير له لا يغير إلى كون مدلول لفظه أخرى من اسم أو فعل بحلاف الحرف. (فاضل هندي)

(٢) قوله (أو من صفتها أن لا تدل على معنى) . (بلغ) أثبت رحمه الله بهذا إلى أن الذي راجع إلى بعد وهو في نفسها وأصل فعل وهو الدلالة على معنى ناق على حاله فلا يلزم أن لا تدل على معنى بالكلمة. (مصطفى)

(٣) لأن المعطوف بل إن كان المعطوف عليه متبياً يكون المعطوف متبياً، لأن الإضراب للنفي يكون نسباً، وأعم أن كلمة بل إما أن يكون ما نسب متبياً أو متبياً، وإن كان متبياً فثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوت الحكم لمحتبوع وبعبارة، وهو معنى الإضراب عند الجمهور، وهذا ابن صاحب ثبوت الحكم للتابع مع نفي الحكم عن مسبوع وهو معنى الإضراب، وقال رمضان أحمدي في شرح العقائد اعلم أن من موضوعات إثبات ما بعده والإعراض عما قبله، ففي كل موضع يعكس الإعراض عن الأول يثبت الثاني فعبارة، وفي كل موضع لا يعكس الإعراض عن الأول يثبت الأول والثاني

(٤) قوله (الثاني) بحرف مساف لأنه ما قد أو كذا كذا سائلاً، قل ما الأول وما؟ فقال لثاني الحرف والأول إما كذا أو كذا معصوماً على لجملة لاستثنائية، وقد أن يعطف أولاً ثم جعل المجموع جواً وكذا الحال في قول شيبان الاسم والأول الفعل (عبد العفور).

(٥) وفيه قدم في الدليل وإن كان آخره في تدعوى؛ لأن حرف في اللغة، أطراف يذكر مرة في طرف، ومرة في طرف آخر؛ لأن الشروع في بيان من يقرب أولى، وعدم التقسيم فيه؛ ولأنه حتمي والعلمي مقدم. (فاضل هندي)

(٦) إلى من وإلى، لتكون معية في الدلالة على معنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معهما؛ لأن الابتداء والانتهاء ليس معنى لحرف، لا سيما كانت من وإلى حرفاً بل اسماً؛ لأن الاسمية والحرفة إنما هو باعتبار المعنى. (مطلوب في بحث الحقيقة والمجان).

أخرى كـ. «البصرة والكوفة»<sup>(١)</sup> هي قولث (سرت من البصرة إلى الكوفة)، وإنما سمي هذا القسم حرفاً؛ لأن الحرف في اللغة طرف وهو في طرف، أي في جانب مقابل للاسم والفعل<sup>(٢)</sup> حيث يقع عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة<sup>(٣)</sup> فيه كما ستعرف<sup>(٤)</sup>.

(و) القسم (الأول) وهو ما يدعى على معنى في نفسها، (أما) من صفتها (أن يقتصر)<sup>(٥)</sup> ذلك المعنى المدلول<sup>(٦)</sup> عليه بنفسها في الفهم عنها<sup>(٧)</sup> . . . . .

(١) أشار بهذا إلى أن المراد بالامتداد والانتداد ابتداءً وحسب وانتهاءً حاصراً لا مطلقاً الانتداء والانتداء (حلي).

هذا من قبيل الكناية كقولهم، (مثلث لا يخل) فلا يلزم أن يكون المشبه به نفسه خارجاً (حلي).

(٢) قوله: (أي جانب مقابل للاسم والفعل) لا يقل أو من جانب من الكلام؛ لأنه قد يقع حرف له نحو زيد لا حجر. (عمور).

بمعنى شبه الثاني بمعنى الحرف في الطرفين والحياب في ضمير لفظ المشبه به للمتشبه، وهذا بقسم استعارة الأسد للرجل الشجاع في قولك رأيت أسداً في حمام، فإطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه. (توقادي).

(٣) والمراد العمدة هما الإسناد، لأن في زيد ضرب من الصرب إلى زيد، وليس في قد قام نسبة مثلاً (محمد).

(٤) في حد الاسم أن الاسم يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل لا يكون إلا مسنداً فقط، والحرف أداة بينهما لا يكون مسنداً ومسنداً إليه. (محرم).

(٥) والمراد بالافتراض، والافتراض وضعاً فلا يرد على عكس التعريف نحو عسى ونعم وبئس وما أحسن مما خرج من الافتراض في الاستعمال، ولا طرده نحو هيهات وصه ومه، ونحو زيد صارب الآن أو أمس أو غد مما افتراض بالمعارض.

أي: معناه الجوهرية أو دلالة (هوض).

(٦) قوله: (ذلك المعنى المدلول) (إلح) يشر إلى دفع ما ورد على ظاهر عبارة المصنف من أن ضمير يقتصر راجع في الظاهر إلى اللفظ؛ لأنه في صدد تقسيم الكلمة والافتراض بالزمان وصف المعنى فأشار بقوله (ذلك المدلول عليه بنفسها) بأنه مجاز من قبل وصف المعنى الدال بوصف المدلول، ويمكن أن يكون مراده بأن الضمير راجع إلى معنى في قوله (ما دل على معنى في نفسها) من قيل «اعذلوا هو أقرب لتقوى» [المائدة: ٨] فيكون حقيقة.

(٧) قوله: (في الفهم عنها) داخلاً أشار بهذا إلى دفع ما يرد من أن المصدر واسم الفاعل والمفعول يقتصرن ضروره بأحد الأربعة فيلزم كونها داخلاً في حد الفعل، فأجاب بأن الزمان لا يفهم =

بأحد الأزمنة الثلاثة<sup>(١)</sup>، الماضي والحال والمستقبل، أي: حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم عنها أحد الأزمنة الثلاثة أيضاً معارضة<sup>(٢)</sup> (أو) من صفتها، أن (لا) يعتبر ذلك المعنى لمداول عليه بنفسها في الفهم عنها مع أحد الأزمنة الثلاثة القسم (الثاني). وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

(الاسم) وهو مأخوذ من السمو<sup>(٣)</sup> وهو العنو<sup>(٤)</sup> لاستعلائه<sup>(٥)</sup> على أخويه حيث

= من المذكورين بل يرمون لآرم لوجوده، بخلاف الماضي والمستقبل فهما يدلان على الحدث و يرمون معاً وإليه أشار بقوله (أي حين يفهم ذلك المعنى عنها (مصطفى جلي)

(١) فإن قلت فيه نظر من وجوه أما أولاً فلأن لآرمه جمع قلة، وجمع القلة يستعمل فيما دون العشرة بلا قرينة، وأما ثانياً فلأن اسماء في أسماء العدد ليست كبيرة ولا يحوز أن يكون الثلاثة وصفاً للآرمه لتأنيث، وأما ثالثاً فلأن لآرمه جمع وثلاثة مفرد والمطابقة لآرمه بين لصفة و موصوف، ولجواب عن الأول بأن جمع منه لا يحتاج إلى قرينة فمع دون العشرة فإن ذكر القرينة لتوضيح سببها في التعريف بحسن، وعن الثاني بأن لآرمه يحوز أن يكون لتأنيث في أسماء العدد في مقام أم من الجنس وهما حاصل بكونه وصف للمؤنث وعن الثالث بأن لآرمه ثلاثة في معنى الجمع لكونها متعددة فهي (سبعة الله)

(٢) حال أن الاسم وكمي كونه معمولاً في المعنى أي. سمي الاسم اسماً حال كونه مأخوذاً من السمو، أي أصله سمو بحركات ثلاثة حذف الواو، ثم بدل حركته السين إلى بعدها ليصح الوقف عليه، ثم أتت همزة الوصل بثلاث لغز لا تشبه الساكن، هذا عند المصريين، وأما الأحاد من الوسم بطريقة الكوفيين، وقول سميت وسمياً وسمو سمواً مؤنث وتصغيره سمي وجمعه على أسماء لا على أوسام، ووسم دليل ناسي، وشوهه كل من لعربس مذكور في المطولات (حافظ الداشكندي مع لاري).

قوله (مقارناً له إما حال من أحد الأزمنة، يخ) في يكون التصغير في له راجعاً إلى المعنى، أو من المعنى على ما هو محال فحبها يكون تصغير في له راجعاً إلى أحد (حلي)

(٣) مصدر سما يسمو سموً ثم اشتق منه صيغة بحشية أعني سمو على وزن صلب أو ملح، ثم أطلقت على الكلمة الدلالة على معنى غير معبر بأحد الأزمنة. إلخ إطلاق المص على الحاص كذا قاله القاف رحمه الله.

(٤) لغة لأن العرب تقول كل ما علاك فهو سماءك، وإنما سمي هذا القسم من أقسام الكلمة بالاسم الذي معناه العنو محازاً. (محرم)

(٥) قبل عنة لاشتقاق الاسم من سمو يعني: لم يكن بينهما نسبة بينهما في المعنى، لأن المعنى لسمو املو ومضى الاسم كلمة تدل على معنى آخر يكن معنى مشتق منه لآرم معنى المشتق بهذا النقل كد في.

يتركب منه وحده الكلام دون أحويه<sup>(١)</sup> وقيل من الوُسم وهو العلامة<sup>(٢)</sup>؛ لأنه علامة على مسماه<sup>(٣)</sup>.

(و) القسم (الأول) وهو ما يدل على معنى في نفسها مفترق بأحد الأربعة الثلاثة.

(المعل) سمي به لتضمنه معنى الفعل اللغوي<sup>(٤)</sup> وهو المصدر، وقد<sup>(٥)</sup> عُلِمَ بذلك

(١) فإن الحرفين والمعلين لا يكونان مركبان بغير مسم

(٢) وسم يسم سمة مثل وعد يعد عده وعداً ويجمع اشتقاق سمي وجمعه على أسماء، فإنه لو كان وكما قيل لكأن فعله وسم وجمعه أوامام الفلب بعيد

لأن الحرف ليس له دلالة لاستقلال، ولا بهم مع، ولا بانضمام كلمة إليه، وربما يكون واسطة بينهما. (محرم).

(٣) فإذا قلت زيد، فهو علامة دالة على ذات شخص، أي دليل على معناه والفعل والحرف وإن كانا علامتين على مضمينهما إلا أن لا شتر في المعنى لا موجب الاشارة في التسمية، كما هو مقرر عندهم، إلا أنه يسعى أن يكون للاسم مرة عليهما في هذا المعنى وهي استقلال معناه المطابق للمفهوم واستعلاء عليهما في تركيب الكلام فكأنه العلامة على مسماه فعلم (داود الأسكني)

(٤) قوله (لتضمنه الفعل اللغوي) هي إشارة إلى اعتراف مشهور من المحققين بأنه إذا قيل ضرب رجل ماضياً مثلاً، كيف يصح هذا لأنه مصنف وصف لمسئولة، وإن أورد مدلول ضرب فعل ماضى فلا يثبت أيضاً، لأنه أي صير مسمى الكلمة وهو لفظ، والحواش بأن المراد الفعل المصطلح عند الحاجة لكن باعتبار تضمنه المعنى اللغوي وهو المصدر (مصطفى جلبي)

قوله (لتضمنه .. إلخ) وهو تسمية بشيء باسم حرة مدلوله بعلاقة المحاورة (وجه الدين) لفظ قد للتقريب أو للتحقيق، والواو اعتراف صيغة أو عاصمة على محذوف، أو حافية أي قد تيسر وقد صم. قيل الواو لبحال وانعاش فيها مقبرة، بعدد ثبت دليل الحصر حال كونه وقد علم (هندي مع غيره)

قوله (وقد علم بذلك) وضع المظهر موضح حصر بزيادة يتمكن في العلم، واختار ذلك دون هذا عظيمًا واهتماماً لشأن وجه انحصار كما بين في قوله تعالى ﴿ألم ذلك الكتاب﴾ [البقرة ١]، وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله (لأنه قد علم به)، ثم تعبير اشرح قوله (هذا) بقوله (أي بوجه الحصر) وشاره إلى أن قوله (قد علم به) بأن نقول المصنف وقد علم بذلك، وهذا أي تفسير كلامه - واقع في عبارات المحققين في مناط بيان الفائدة (العلمي)

وقد علم إلخ، ج س م، وهو أن حصر كلمة على لأقدم الثلاثة قبل تعريف تلك الأقسام بأصل، فأجاب وقد علم إلخ، يعني يظل حصر الكلمة قبل التعريف لو لم يهمم تعريف معاً أما لو فهمم تعريف معاً فلا يظل (داود زاده)

أي بوجه حصر<sup>(١)</sup> الكلمة هي الأقسام الثلاثة (خذ كل واحد منها)<sup>(٢)</sup> أي من تلك الأقسام الثلاثة وذلك لأنه قد علم به، أي بوجه<sup>(٣)</sup> الحصر أن الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج إلى مصداق كلمة أخرى إليها والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن<sup>(٤)</sup> بأحد الأقسام الثلاثة، والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن بأحد الأقسام الثلاثة والكلمة مشتركة<sup>(٥)</sup> بين الأقسام الثلاثة،

(١) وقد جرت العادة، مستعمال العلم في التأكيد والحرف في التحريث، ولهذا دل وقد علم؛ لأن الحدود كليات، ثم المعرفة يقال لإدراك تجريبيه وليست، والعلم للكني والمركب، وهذا يدل عرفت الله، دون عذمت الله تعالى، هو في قوله (وقد علم بذلك . إلح) ليس في محل الاحتياج؛ لأنه لا يعلم من أن نعلم من هذا التفسير حد كل من الاسم والفعل والحرف أو لا يعلم، فإن علم فلا يحتاج إلى قوله (وقد علم . إلح) وإن لم يعلم يلزم منه الحلف في قد علم إلح؟ فما قد علم من التفسير حد كل واحد منها إلى المكس المتطعم، دون المعنى المتلذذ؛ لأن صورة الحد غير مذكورة في القضية بالفعل بل ناقوه، فقد أشار إلى أنه يمكن أن يعدم من القسمة حد كل واحد منها بقوله (وقد علم . إلح) وصرح بالنسبة إلى النبي دون الدكي أن الدكي يعلم من التفسير الصحيح الدواء (أصفهائي مع هندي) بين المعنى واللائات (أصفهائي مع هندي)

(٢) اعلم أن الحصر على ثلاثة أقسام حصر علمي وهو الحصر الذي هو من التعمي والإتيان كحصر كلمة في الأقسام الثلاثة، وحصر استقرائي وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء، والسبع قسم آخر كحصر الإضافة المعنوية في الأنواع الثلاثة لامية وساسة وإطرية، وحصر جعلي وهو الذي يكون بجعل الجاعل كتحصيص خلق الإنسان في العاصر الأربعة كتحصيص الكل في أجزائه (محرم الفندي).

دون قلت. كيف قد واحد منها مع لا بعد لا يتركب، لا من الأجزاء الداخلة وما ذكر فيه من المبرر أمور عدمية كعدم الدلالة وعدم الآخر ومن المحال أن يكون العاظمة مركبة من الوجودي والعدمي قلت هذا صواب، بوضع ولاصطلاح، وما ذكرتم في الأمور المحققة لا هي الاعتبارية (هوذا أفندي).

(٣) ثم تفسير شارح قوله (هذا بقوله) أي بوجه حصر إشارة إلى أنه قوله (قد علم) بياد لقول المصنف (جللي)

(٤) قوله (لكنه مقترن) إما أورد كلمة كس، لأنه كما ذكر قوله (فعل كلمة) تدل في مصادفه قوله (لحرف كلمة لا تدل على معنى . إلح) بوجه أنه يكفي في الفعل مجرد الدلالة، أم يحتاج إلى آخر، فدفع ذلك بقوله (لكنه مقترن بحرف الاسم) فبه لا يحتمل فيه هذا فهو فلا يحتاج إلى دفعه، هم يورد فيه كلمة لكن، (وجه المبرر)

(٥) وإذا كانت الكلمة حساً مشتركاً بين هذه الأقسام الثلاثة لزم سبب بعضها عن بعض؛ ليصح =



والحرف ممتاز عن أخويه<sup>(١)</sup> بعدم الاستقلال في الدلالة، والمعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران. فعلم لكل واحد منها مُعرّف جامع لأفراده، مانع عن دخول غيرها فيه.

وليس المراد<sup>(٢)</sup> بالحد هاهنا إلا المعروف الجامع المانع، ولله در المصنف<sup>(٣)</sup> حيث

= قوله (وقد علم بذلك إلخ) لأنه ربه بكلمة قد المعينة لتحقيق والمعلم المشعر باليقين، وأراد تمييز بعضها عن بعض فقال مصنف مدعى لمفيدة بتمييز داهياً إلى خلاف ترتيب النشر لترتب اللف (محرم)

قوله (فالكلمة مشتركة) هذا ما عسى رأي متأخر لمطفيش، فإنهم يشترطون لتركيب في الصبائية حداً كان أو رسماً، فلا يرد ما قبل أنه لا مدخل به فيما هو مصدده (وحية الدين)

(١) يعني أن الحرف مشترك لأخويه في كونه كلمة تدل على معنى، إلا أنه ممتاز عنها بكون المعنى في غيره. (نوقادي)

- ج ي م، تصديره أن اسحق هو المنضم على الدخات من الحسن والمفضل، وهذه مهورات احتدته لسرها جسر ولا فصل، فكيف يطق شيها؟ وأجاب بأنه ذكر الحد وأراد المعروف مجزأ، من قبل ذكر المفزوم وإرافة لإيرم (جاشية مصطفي)

- أذكر في لغة اللس وفيه خير كثير عند معرف، فأريد به 'خير' مدراً من قبل ذكر السبب وهو اللبس، وإدارة المسبب (لاوي)

مثل زيد أبوه قائم، من مجموع قائم أبوه وإن كان حقيقة أن الكلمتين تكون كلمة واحدة حكماً؛ خيراً لزيد. (حسن الأهدي)

أيضاً مشترك في كونه كلمة تدل على معنى، إلا أنه ممتاز عن الحرف (قد)

(٢) وقوله (وليس المراد) ج س م كأنه قبل بمصنف حدكن وحد منها، مع أن الحد لا يكون إلا بالدائيات، وعدم الدلالة في تعريف الحرف، وعدم الاقتران في تعريف الاسم ليسا بذاتين، لكونهما عديمين فالظاهر أن نقول لمصنف تعريف كل واحد منها، يدل حد فإن التعريف عام يكون بالدائيات وغيرها، فأجاب بقوله (وليس المراد إلخ)، وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالحد في هذا الفن التعريف الذي يكون بدائيات كما هو مصطلح المنطقة وعبرهم من المقلاء، حتى يتجه ما ذكر من شؤون مقتر، بل المراد بالحد في هذا الفن هو تعريف الجامع لأفراد (هـ) والمانع عن دخول غيرها، سواء كان أجرته ديه أو لا، فلا يرد ما ذكر، فإن الحد والمعروف عند أداء النجاة مترادفان، بخلاف المصنفين فإن الحد عندهم يستعمل في الدائيات والمعروف في العرضيات. (حسن الأهدي).

(٣) قوله (و لله در المصنف مدح) بمدح به لمصنف حيث راغى الدكي والعبي والمتوسط، وذلك؛ لأنه ضمن دليل انحصار حد كل واحد منها فالدكي يعلم من نفس الدليل، والمتوسط =

أشار إلى حدودها في ضمن دليل الحصر، ثم نته عليها بقوله: وقد علم بذلك حد كل واحد منها، ثم صرح بها فيما بعد على تفاوت مراتب الطوائف<sup>(١)</sup>.

(الكلام) <sup>(٢)</sup> في اللغة <sup>(٣)</sup> ما يتكلم به قليلاً كثيراً وكثيراً، وفي اصطلاح النحاة (ما تضمن) أي لفظاً <sup>(٤)</sup> تضمن (كلمتين)، حقيفة أو حكماً، أي تكون كل واحدة منهما <sup>(٥)</sup> في صميمه فالمتضمن - اسم فاعل - هو المجموع والمتضمن - اسم مفعول - هو كل واحدة من الكلمتين، فلا يلزم اتحادهما (بالإسناد)، أي بصمماً حاصلًا بسبب <sup>(٦)</sup> إسناد

= يحتاج إلى الإتيان بأشعر بقوله (وقد علم)، ومعني لا يعلم بالإشعار أن دليل ضمن حد كل واحد منها مالم يصرح به بغير على صورة، ويفصل على صورة قوله اشرح فصرح بعد كل واحد منها على صورة فقال لاسم ما دل... إلخ. ويفصل وما دل والحرف إلخ (وجه اللين)

(١) يعني أن بعض الطوائف بكلمة الإشارة لا بد له مع الإشارة من اسم، وبعضها لا يفيد إلا بصرح، لمجمع بين الثلاثة لكلا يحوي صفة من طوائف عن الاستفادة

(٢) لم يعطف على قوله (الكلمة لفظ) مع وجود الجماع والاسم، وهي الكنية والحركة، وكوبها موضوعي علم النحو لعدم قصد التوضيح، وعدم حطة مع حطة، وفصل بعد فصل، وكتب بعد كتب. (مبدي)

(٣) من الكلام اللغوي والاصطلاحي عموم وخصوص مطلق، فالأول عام؛ لأنه يطلق إلى ما يتكلم به قليلاً أو كثيراً، ولو صرفاً، سواء كان معنى أو لا مثل حروف المعاني، والثاني خاص؛ لأنه لا يطابق إلا ما يتضمن الكلمتين بالإسناد. (مصطفى جليبي)

(٤) قوله (أي لفظ) أشار به إلى أن كلمة ما موصوفة، وبحور أن يكون موصوفة، لكن جعلها على الموصوفة أوسع؛ لتلا يتم الاحتصار على مصدر، ولأنها أقرب بامتزاج المتن بالشرح، ولأن حق الحر أن يكون مكره لا على "موصوفة"، وقدره يعطى دون شيء إشارة إلى أن الأولى في الحدود كون الجنس قريب، قال الأسدي: روح روجه لفرق بين حسن تقرب والتعبد أنك قد فدت الجنس بقرب بقيد يجرح من انجسبه إلى سوعة، بخلاف التعبد (علي مرتضى مع جليبي) في الندة إضافة الشيء إلى شيء، وهي الصاحبة نسبة أحد للكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة، ونقول لتامة. (مطول).

(٥) قوله (أي يكون كل واحد منهما) يرجع إلى دفع سؤال وارد، وهو أن المراد بكلام زيد قائم مثلاً، وبالكلمتين وهو زيد باسم فيلزم تحدد نظرف والمفروق فأول انشراح بأن المتضمن حال كونه اسم فاعل، هو المجموع، والمتضمن حال كونه اسم مفعول كل واحدة فلا يلزم اتحادهما. (مصطفى جليبي).

(٦) يشير أن الياء محلق بقوله (تضمن) تضمين معنى محصور، وإلى أنها السببية، وأن كلام =

إحدى الكلمتين<sup>(١)</sup> إلى الأخرى. والإسناد نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكماً<sup>(٢)</sup> إلى الأخرى بحيث<sup>(٣)</sup> تفيد<sup>(٤)</sup> المحاطب فائدة زمة فتونه (ما) لفظ تناول المهملات<sup>(٥)</sup> والمفردات والمركبات الكلامية وغير تلامية وبقيد (تضمن الكلمتين) خرجت المهملات والمفردات، وبقيد (الإسناد) خرجت المركبات غير الكلامية، مثل: (علام زيد) و(رجل فاضل) وبقيت مركبات الكلامية سوء كانت حرة، مثل: (ضرب زيد) و(صربت هـ) و(ريد قائم) أو إنشائية مثل (صرب) و(لا تصرب).

فإن كل واحد منهما تضمن كلمتين، أحدهما ملحوظة<sup>(٦)</sup>، والأخرى. موقوفة.

- عوص من المصاف إليه، وسمى بـ معنى إحدى الكلمتين بالكلمة الأخرى مثل ريد قائم، وإسم فار، الإسناد، ولم يقل ب (حمار) لأنه أهم، ويشمل نسبة التي في الكلام الحصري والظني، والإمشائي وهي مرصبي المراد ب (إسناد) في الحال كما في قواك، وم ريد، أو في الأصل يشمل الإسنادي الكلام، الإنشائي بحرمات واشترت (حلاصه)
- ول فاضل حلبي تلويح إلى أن قوله (بالإسناد) مصوب بتدبيراً على أنه صفة لمصدر محذره... وقال ذهبي داه حال من فاعل تضمن، أو صفة كلسين (فاوود زاده)
- (١) أي، ضم إحدى، الكلمتين أو نسبة إحدى الكلمتين (لأخرى).
- (٢) مثل ريد قائم، والكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه لا يقال يخرج عنه الإسنادي الذي في الجملة الشرطية؛ لأن الشرط قيد بجراء على رسم المصنف ورمهم، ولذا قالوا إن الإسناد إليه من حوص الاسم، وقد لا يناسي ذلك إلا في سمين، أو في فعل وسم، ولو جعل الرابط بين الشرط والجزء كما حقه، سيد السدي يخرج عنه قطعاً، إذ لا يصح التعبير عن طرف الشرطية بمفردين، وبمدليل على أن لربط بينهما صدق فوئد أن صرسي صرنتك، وإن يوجد مث ضرب المخاطب. (عبد المعور)
- (٣) لأن كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس (محرم)
- (٤) قوله (بحيث يفيد) (الح) أي من شأنه أن يقصد به إعادة، المحاطب فذلك يصح السكوت عليها، أي لو سكنت المتكلم عليها لم يكن لأهل العرف مجال تحطئة ونسبة إلى النقص في باب الفائدة فدخل فيه إسناد الجملة بواقعة خبر أو صفة أو صلة، ودخل أيضاً إسناد الجملة التي علم مضمونها، المخاطب. (لاري)
- (٥) أي المهملات؛ فلأنه لم يطلق عليها الكلمة، لأن بوضع فيها لمعنى شرط ومنها لا يوجد بوضع لمعنى، وأما المفردات؛ فلأنها وإن كانت كلمة إلا أنها خرجت بصيغة فحيها في قول الكلمتين. (محرم).
- (٦) أعني لفظ اضرب ونقط لا تصرب

وبسهما إسماد<sup>(١)</sup> يفيد المخاطب فائدة تامة. وحيث<sup>(٢)</sup> كانت الكلمتان أعم من أن تكون كلمتين حقيقة أو حكماً، دخل في تعريف<sup>(٣)</sup> مثل (ريد أبوه قائم<sup>(٤)</sup> أو (قام أبوه) أو (قائم أبوه)، فإن الأحاد فيها مع أبه مركبات<sup>(٥)</sup> في حكم الكلمة المفردة<sup>(٦)</sup> أعني. (قائم الأب)<sup>(٧)</sup>. ودخل فيه أيضاً<sup>(٨)</sup> مثل (حسب مهملة)، (دير مقسوب زيد) مع أن

(١) الأولى نسبة تعيد وجه الأولوية أنه يد اعبر في مفهوم الإسناد إفاده بمخاطب فائدة تامة كما عرفت، فحببها يكون قوله. (يفيد) تأكيداً بخلاف نسبة إد لم يؤخذ في مفهومها هذا التقيد فيكون قوله (يفيد) تأسيساً، والتأسيس أوسع من التأكيد، وإفادة حير من الإعادة، وظهر من تقرير وجه قوله. (الأولى دون الصواب). (محمد أمين)

(٢) ح س م وهو أن يقال إن تعريف الكلام غير جامع بمثل ريد هو دائم؛ لأنه ليس متضمن كلمتان أحدهما مسند والآخر منسند إليه وهو دتم ههه مسند، ومن كلمة هل كلمة، فأجاب بما ترى (لمحرره)

(٣) قد مر أن الأقسام ههه بحسب القسمة العنصرية أربعة، أن يكون كلاهما كلمتين حقيقة، أو على العكس، والأولى كنمه حقيقة وإثباتية كنمه حكماً، أو على العكس وسواء كانت الكلمة أشي هي حكم، الكلمة جملة اسمية، مثل ريد أبوه قائم إيج (محرم أفندي)

(٤) وذلك؛ لأن اسم العامل على ما سدي في حكم بفعل المضارع، فيكون هي حكم جملة فعلية؛ لأن مثل ريد قائم أبوه في حكم ريد يقوم أبوه، ويجوز أن يكون مثال الأخير هي حكم جملة الاسمية؛ وذلك لأنه يجوز في الأمر أن أحدهما يكون قائم متبداً لاعتماده على المتبداً وأبوه فاعله سد مسند الحير، والثاني أن يكون حير مقدماً وأبوه مبتداً مزجراً، وعلى التقديرين تكون الجملة إسمية مرفوعة المحل، تكونها حير المتبداً الذي قلها، وسيأتي لهذا زيادة تحقيق في قوله: (وإن طابقت الأمان). (توقادي)

- حاصل الكلام أن نعيم الكلمة من الحقيقة والحكمية بوجب دخول هذه الجملة في تعريف الكلام؛ لأنها وإن لم يكن كلمتين حقيقة، إلا إسناد نكها كلمتان مع الإسناد حكماً، أو كون هؤلاء الكلمات حكمية إما للتركيب، أو بكونها مهملاً تأمل (محمودي)

(٥) قوله (مع أنها مركبات) هي كون حير في ريد دتم أبوه مركباً بظرف؛ لأن حير عندهم قائم وفاعله خارج من الحير، ولا يذهب عينك، لا الأمثلة المذكورة فاعلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين حقيقة أو حكماً. (عصام الدين).

(٦) لأن النسبة في ثلث المركبات مجعلة فيجوز التعبير عنها بما يجب الإجمال وهو المفرد (لاري)

(٧) فيه أنه مركب؛ بصدق تعريف المركب فيه، لأنه لا أن يقال الحير هو المضاف مع الإضافة دون المضاف إليه.

(٨) كنه حير ما كان جزءاً من شيء حكماً ولا من كلمة حقيقة. (شرح)

المسند إليه فيهما مهمل، ليس بكلمة فإنه في حكم هذا<sup>(١)</sup> اللفظ<sup>(٢)</sup>.

اعلم<sup>(٣)</sup> أن كلام المصنف ظاهر<sup>(٤)</sup> في أن، نحو (صريت ريداً قائماً) بمجموعه كلام<sup>(٥)</sup> بخلاف<sup>(٦)</sup> كلام صاحب المفصل<sup>(٧)</sup>، حيث قال: (الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى)، فيه صريح في أن الكلام هو (صريت) فقط والمتعلقات خارجة عنه<sup>(٨)</sup>. ثم اعلم<sup>(٩)</sup>، أن صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا<sup>(١٠)</sup> إلى ترادف الكلام<sup>(١١)</sup> والجملة. وكلام المصنف أيضاً يتطرق إلى ذلك، فإنه قد اكتفى في تعريف الكلام. بذكر الإسناد مطلقاً ولم يقيده بكونه مقصوداً<sup>(١٢)</sup> لدانته

- (١) فإن مقصود منه هذا، واللفظ لتعريف، أي حفظ لفظ حقيق بهمل ولفظ خير مقبول ريد، ولذا أعرب بإعراب الاسم وحصل مسنداً إليه وأحد حكم الكلمة حقيقة (محرم أفندي)
- (٢) فيكون كونه حكماً وبالتأويل فدخل في تعريف الكلام (وجيه الدين)
- (٣) قوله (اعلم) الخ) هذا بيان لما يفهم من عبارة المصنف وصاحب المفصل وصاحب اللباب من الاختلاف، (وجيه الدين)
- (٤) إنما قال ظاهراً لحوار أن برد ما تضمن كلمتين فقط. (مصام)
- (٥) وانه (كلام) بقديره كلام مجموعة، لأنه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالإسناد، ويصدق عليه أنه لفظ تضمن كلمتين بالإسناد، وليصدق على مثل صريت فقط مع أن الكلام في هذا المجموع العن مع فاعله فقط، حيث لا دخل بمتعلقات به (محرم رحمه الله).
- (٦) قوله (بخلاف)، إما حال، أي حال كون المصنف معانف كلام صاحب المفصل، أو خبر لمبتدأ محذوف، أي هو خلاف كلام صاحب المفصل حذ هذا (جلبي)
- (٧) قال صاحب المفصل أحد لإسناد في تعريف الكلام كالمصنف، لكنه قيده بأن يكون إسناد أحد الكلمتين إلى إسناد أحد الكلمتين إلى الأخرى ولم يصدق (المحرره)
- (٨) لأنه يصدق عليه أن مركب من كلمتين، لأنه مركب من أكثر من كلمتين، والحاصل أن كلام المصنف وكلام صاحب المفصل واحد، إلا أن كلام المصنف يصح إطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل. (حاشية)
- (٩) أي. بعدما علمت الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب المفصل في تعريف الكلام (محرم)
- (١٠) حيث قال صاحب المفصل ويسمى كلام حملة، وقد صاحب اللباب ثم اعلم أن الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين المحويين، وهذا صريح منه. (محرم أفندي)
- (١١) الترادف في اللغة إركاب رجلين على حمير واحد، وفي الاصطلاح تعداد الشئتين في المص مع تفرقهما في اللفظ، كالقعود والجلوس. (منايع).
- (١٢) والكلام الغير المقصود كالصدر من الثائم والمجوز، والمقصود بقيت كصلة الموصول نحو جاءني اندي قام أبوه. (جمع الجوامع).

ومن جعله أخص من الجملة فيه به بحيث تصدق الجملة على الجمل الخيرية<sup>(١)</sup> الواقعة إحصاراً أو أوصافاً<sup>(٢)</sup> بخلاف كلام<sup>(٣)</sup>، وفي بعض الحواشي<sup>(٤)</sup> أن المراد بالإسناد هو الإسناد، المقصود لذاته، وحيث يكون الكلام عند المصنف أيضاً أخص من الجملة<sup>(٥)</sup>، (ولا يتأتى)<sup>(٦)</sup> أي لا يحصل<sup>(٧)</sup> (دلت) أي الكلام<sup>(٨)</sup> (إلا في) ضمن<sup>(٩)</sup>

- (١) بما قيد بالعبارة، لأن التحقيق كذا ذكره — الذي في حاشية مطول إن الإشاء لا يقع خير، المبتدأ بدون التأويل ويرجع إلى معنى، أو إلى الجملة (وجه الير)
- (٢) قوله (أوصافاً) وجملة فسمية فإن الكلام هو حوت لفظ، والجملة الفسمية للتأكيد وشرطاً، فإن الكلام هو الجزء على رعمهم، وأن على التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاماً بل لكلام هو المجموع. (هذا الفعور)
- (٣) فإنه لا يصدق عليها لأن الإسناد فيها رتبة ما هو المقصود بداهة، ولأن الكلام لا يقع في هذه الموصف، لتكون الإسناد فيه مقصوداً لذاته فلا يقتضي لارتباط غيره من يكون مقادراً بنفسه (شرح الشرح)
- (٤) المراد منه شرح، مولى، يهدي، رتبة، حواشي بناء على أن المولى المركب كذا هذا الشرح على هيئة الحاشية، يعني كذا على أطراف من من موصوف بكافة، هذا هو المشهور وفيه نظر تأمل. (مصطفى جلبي)
- (٥) لا أنه حيها يكون محالاً لما ذكره في محنته. لأحد وهو الترادف، ولا سأتي. (وجه للبي)
- (٦) وكذا كل كلام يكون الابتداء مركباً من كلمتين، ويكون في تأويل المفرد، نحو سماع بالمعيني خير من أن تراه. (داود زاده)
- (٧) فإنه لما قال لا تضمن كمنين (إسناد، فكان سماع يتردد في أنه هل يتأتى، لا هي اسمين واسم وفعل، أم لا، فقدم المسند (محمودي)
- (٨) قوله (لا يحصل) يعني أن هذا محار من قبيل ذكر شيء ورأه لأمره، فإن المعني الذهب لا يتصور في غير ذوي الروح (جلبي)
- (٩) قوله. (أي. الكلام) أشار بذلك إلى كلام لا إلى تعريفه، أو إلى التضمن، أو إلى الإسناد كما قيل؛ لأن الكلام مسوق للكلام وتبعه كلام، ولأن قول لا يتأتى إشارة إلى تقسيم الكلام بعد تعريفه، كما أن قوله (وهي اسم وفعل وحرف) يقسم للكلمة بعد تعريفها، وبما صرح بأداة لحصر لعددية شأن الحصر، لأن تركيب عقلي من الأتبع يرتقي إلى ستة (لاري)
- (٩) أول هذه الكلام بزيادة لفظ الصن حتى لا يرم كونه نظرف والمظروف واحد، ومبني هذا التأويل يرجع ذلك إلى كلام دون تضمن الإسناد؛ رعاية لعددية لعددية بين ذلك وبين لكلام، وأما إذا أردت بذلك مفهوم وهو ما تضمن كمنين فلا يحتاج إلى التأويل، يعني:

(اسمين)<sup>(١)</sup> أحدهما مسند والآخر مسند إليه (أو) في صم (اسم) مسند إليه (وفعل)<sup>(٢)</sup> مسند. وفي بعض النسخ (أو في فعل واسم) فإن التركيب<sup>(٣)</sup> الشائي العملي بين الأقسام الثلاثة يرتقي إلى ستة<sup>(٤)</sup> أقسام، ثلاثة منها من جنس واحد، اسم واسم، فعل وفعل، حرف وحرف. وثلاثة منها من جنس مختلفين اسم وفعل، اسم وحرف، فعل وحرف. ومن السِّن<sup>(٥)</sup>، أنَّ الكلام لا يحصل بدون لإسناد، والإسناد لا بد له من مسند ومسند إليه<sup>(٦)</sup>، وهما لا يتحققان إلا في صم، اسم، أو في اسم وفعل

= لا يصل ذلك الكسبي أي مفهوم، تصم كسنتين بالإسناد، أي في اسمين، أي في هذين الحاصيين، وهذا مبي على ما يفار لا وجود لعدم إلا في صم الحاصين، وقد مر تحقيقه هذا في صدر تعريف الكلمة في قوله (وقد أجبت من الإشكاليين) (مصطفى)

(١) حقيقة أو حكماً وذلك من قبيل تحقق العلم في ضمن اتحاد، فلا يلزم اتحاد الطرفين والمطروق، وإنما قدم هذا الاسم لاستحقاق الجزئية التعميم، فإن قل ما ناله صرح في تقسم الكلام بالحصر ولم يصرح به في كدنة؟ ليل للتركيب العملي يرتقي إلى ستة، والحساج إلى الحصر، ولو قال كلام ما تصم اسمين، أو معللاً وسمماً بالإسناد لكأن الحصر ما ذكره أصوب وأوضح (هندي مع لاري)

- لا مبدع لإسناد في غيرهما، وفي بمعنى من، أي من اسمين فلا يكون نظرف والمطروق شيئاً واحداً. (هندي)

وإنما قدم الاسم لشرفه، ولا فالأست تقديم بفعل، لأنه يصدر بيان الجملة الفعلية، وأم تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ فبعضه موفقة لذكر للواقع، بتقدم الفعل على الفاعل (وجيه الدين)

(٢) قال أول ما سبب لسياق الكلام، وانثني ما سبب لصوره ما وقع، فإنه إذا ركب الكلام من فعل واسم تقدم الفعل على الاسم لكونه عاملاً. (جلبي)

(٣) قوله (فإن التركيب) حلة ولا بتأني أو للمحسوف، أي وإنما الحصر الكلام في هذين القسمين من التركيب. إلح

(٤) لا يزيد على التسعة إذا روعي الترتيب، وعلى ستة إذا لم يراع ترتيب

(٥) قوله (ومن البين) خبر مقدم وخبر متأخر سبب أن يحصر إذا كان خبراً عن أن المفتوحة المؤولة مع اسمها وخبرها بالمعزود الواقعة متداً يحب تقديمه عليها، وههه كذلك أي ومن بين أوضح بغير الحضي. (محرم).

(٦) فلا بد من الاسم تحقيقاً للمسد إليه، ثم إن كان معه سم وهو القسم الأول، وإن كان معه فعل وهو القسم الثاني، فاحظه عن التطويلات (محمد وآتي)

وأما الأقسام، الأربعة السابقة، فهي حرف و لحرف كلاهما مفقودان، وفي الفعل و لفعل، وفي الفعل و لحرف الممسد به<sup>(١)</sup> مفقود، وفي الاسم و لحرف أحدهما مفقود، وإن الاسم إن كان مسدداً فالممسد إليه مفقود، وإن كان مسدداً فإليه فالممسد مفقود، ونحو (يا زيد)<sup>(٢)</sup> بتقدير أدعو زيداً، فلم يكن من تركيب الحرف والاسم من تركيب الفعل والاسم، الذي هو المروي في (أدعو)

### (الاسم)

الاسم<sup>(٣)</sup> (ما دل)<sup>(٤)</sup> أي كلمة دلّت (على معنى) كثر<sup>(٥)</sup> في نفسه أي في نفس ما دل، يعني: الكلمة.

(١) وإنما اقتص هذا المسمى بالاسم لأن الفعل وضع لأن يكون اسماً مسدداً فقط فلو جعل مسدداً إليه يلزم خلاف وضعه. (محمودي)

ونش سلماً أنه كلام في تحفته نكر لا يستلزم اتصال الحصر به لأن (يا) اسم فعل على ما هو مختار عندهم، فتأليف من اسمين أحدهما (يا) والآخر ضمير المسكر، أعني أنا. (خلداتق)

(٢) قوله (ونحو زيد) إلخ) حروب سؤل مقلو وهو روم القصص على عدة حصر الكلام إلى الضمير، وهو أن يا زيد كلام مفرد مع أنه مركب من حرف واسم، فأجاب أن أصله أدعو زيداً، فلم يكن من تركيب الحرف والاسم من تركيب الفعل واسم الذي هو الضمير المروي في ادعو، وهذا أيضاً اعتراض على المرد حيث حصر بكلام إلى ثلاثة أقسام، وجعل القسم الثالث ما ركب من حرف واسم مثل يا زيد وحواله طاهر. (مصطفى جليلي).

(٣) هذا حطة بعد حطة حيث ذكر الكلام بلا عطف، وذكر تعريف الاسم أيضاً بلا عطف، وهذا ذنب المصنف في أكثر مواضع هذا الكتاب كما ترى (مصطفى جليلي)

(٤) مراد من الدلالة الدلالة لأوليه فلا يرد أسماء الأفعال، وإن قيل. إن أريد بالدلالة المطبق دحل فعل في حد الاسم؛ لأن مدلوله نمطيفي وهو يحدث مع الرمان غير مقرب، ولا يرم اقتران لرممان بالرمان، وإن أريد بها دلالة انتصاف حرج لأسماء بسيطة، قيل و علم أن الماضي الواقع في الحد يرد به الاستمرار. (هندي)

(٥) جعل في نفسه صفة معنى لا معنفاً - دحل، أي دل عليه نفسه، ولا حالاً عن ضميره أي. دل كائناً في نفسه، أي معترفاً في حد ذاته، مثلاً يفصل بين معنى وضعه، أعني غير مفترق بما ليس صفة؛ لأنه وإن جار نكر كقول الصاعدة صفة أعدت ومن أهم أقرب (صدام الدين).

والمراد من هذه الحكاية إشارة إلى حوار إرجاع الضمير إلى غير الكلمة، وهو المعنى (نوقادي)



فتذكير<sup>(١)</sup> الضمير بناء على لفظ الموصول.

قال المصنف<sup>(٢)</sup> في الإيضاح<sup>(٣)</sup> شرح بمفصل الضمير في (ما دلّ على معنى في نفسه) يرجع إلى (معنى) أي ما دلّ على معنى باعتدله في نفسه وبالنظر إليه في نفسه، لا باعتدال أمر خارج عنه، كقولك اندر في نفسها حكمها كذا، أي لا باعتبار أمر خارج عنها، ولذلك قيل<sup>(٤)</sup> الحرف ما دلّ على معنى في غيره أي حاصل في غيره، أي باعتبار متدبره لا باعتداله في نفسه بنهي كلامه، ومحصوله<sup>(٥)</sup> : ما ذكره بعض المحققين حيث قال : كما أن في الحارج موحوداً قائماً بذاته، موجوداً قائماً بغيره

(١) هذه جواب سؤال مقدر وهو أن الشارح جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير في ذلك وفي نفسه كلمة عن الكلمة وراجع إليها، وهو مؤنث فيجب تأنيث الضمير في الموضعين، ليطابق مرجعه، لأن نظائر الضمير والمرجع في الأحوال الثلاثة إليهم واحد، فأجاب عنه بقوله (تذكير الضمير . . . إلخ) (معجم أصدي)

(٢) وفي بعض النسخ في إيضاح شرح المفصل، وأن مفصل كتاب رائف في النحو من مصنفات العلامة الرمضاني، شرحه من صاحب أولاً، ثم تفحص بكلمة ما (جلبي)

(٣) والأسبب وتفصيله أو مقصده، لأن ما ذكره هذا المحقق مفصل بالبناء إلى ما ذكره المصنف (جلبي)

(٤) قوله (حيث قال إلخ) يعني أنه يعني من المحسومات تسهلاً للمتعلمين وتفهيماً إلى المتدبرين المحصلين، وهذه التفصيل مذكور في حواشي الرضي المشريف الجرجاني، فذكر الشارح أكثر عبارته عنها، ثم قوله (كما أن من حيث الإعراب خبر مبتدأ محذوف) أي هذا كائن كما أن في الحارج إلخ، وقيل عليه بظنره كقولهم (الرجاء في الصلح) كما أن الهلاك في الكذب، ولفظة ما رائدة. (مصطفى جلبي)

(٥) والأسبب وتفصيله أو مقصده، لأن ما ذكره هذا المحقق مفصل بالنسبة إلى ما ذكره المصنف (جلبي)

(٦) قوله (حيث قال إلخ) يعني أنه يعني من المحسومات تسهلاً للمتعلمين وتفهيماً إلى المتدبرين المحصلين، وهذا التفصيل مذكور في حواشي الرضي المشريف الجرجاني، فذكر الشارح أكثر عبارته عنها، ثم قوله (كما أن من حيث الإعراب خبر مبتدأ محذوف) أي هذا كائن كما أن في الحارج إلخ، وقيل عليه بظنره كقولهم (الرجاء في الصلح) كما أن الهلاك في الكذب، ولفظة ما رائدة. (مصطفى جلبي)

أي: لما قاله المصنف في الإيضاح، أو لكون الضمير المجزور في نفسه راجعاً إلى المعنى، ولكون الاسم ما دلّ على معنى كائن، أي في نفس ما دلّ (ح) =

كذلك في الدهن معقول هو مُدْرَكٌ قصداً ملحوظ في ذاته، يصلح أن يُحكَمَ عليه وبه، ومعقول<sup>(١)</sup> هو مُدْرَكٌ تبعاً وآلة لملاحظة غيره، فلا يصلح لشيء منهما، فالابتداء مثلاً إذا لاحظته العقل قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته، ولزمه تعقل متعلقه<sup>(٢)</sup> إجمالاً وتبعاً من غير حاجة إلى ذكره<sup>(٣)</sup> وهو بهذا الاعتبار مدلول<sup>(٤)</sup> لفظ الاسد فقط، فلا حاجة في الدلالة عليه إلى صم كلمة أخرى إليه ليدل على متعلقه، وهذا هو المراد بقولهم أن للاسم ولفظ معنى كذا في نفس الكلمة الدالة عليه، وإذا لاحظته العقل من حيث هو حالة بين لسير وبصرة مثلاً، وحمله آلة لتعرف حالهما، كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصح أن يكون محكوماً عليه وبه ولا يمكن أن

هذه العبارة مأخوذة عنها للسيد شريف في حاشي برص، فكتبه شارح مشركاً بلفظه (جلي)

١. انكاف للتشبه وبمشبه به مدحون كقوله، والمشهد الكلام بمرتبة عليه من كون المفهوم في نفسه وفي غيره. (توقادي)

٢. جواب عن سؤال المقدر، كأنه قل إن الإيتداء الكلي أيضاً من مستقبل بالمفهومية؛ لأنه يعنني الارتباط إلى شيء، أي إلى متعلق لأحوال وحده لله بأنه لا يلزم تعقل متعلق بالذات من يلزم إجمالاً وتبعاً. (مصطفى)

(١) كالأعوان لعائنة عن دعوى المصري؛ إذ لاحظته عقل قصداً بالذات تكون مدركةً وصداً، وملحوظة في حد ذاتها، وتصلح لأن محكم بها، مثل نوع من الحيوان تصاح بسكر في الليل، وتصلح؛ لأن الحكم عليها مثلاً التصاح حيوان يحرك فكراً لأعلى عند المصع (توقادي)

٣. وهذا أي ما قبل من أنه إذا لاحظ مفهوم لاسد بعض قصداً وبالذات، كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلاً بالمفهومية (محرم أفندي)

(٢) ولمتعلق ههنا ما أضيف إليه لفظ الابتداء مثل المرأة (ح)

(٣) والحاصل أن المعنى المدلول عليه بنفسه مشابه لوجود الخارج الذي هو قائم بذاته في صحة كونه محكوماً عليه وبه، وكذا الدار على ذلك بمعنى، والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه لوجود الخارج الذي هو قائم بحده في عدم كونه كل واحد منهما، وكذا الدال على ذلك المعنى أيضاً (توقادي)

(٤) قوله (من غير حاجة إلى ذكره)، لأن متعلق الإجماع في أي لا يصور الاسد لونه، وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء، ولما كان ذلك المتعلق غير متعلق بالذات بل متعلقاً بالتبع كفت دلالة هذه، بخلاف ما لو كان متعلقاً بالذات، فله لا بد حينئذ من ذكر متعلقه بصم كلمة أخرى يدل عليه (عبد الغفور)

يُتَعَقَّلُ إِلَّا نَذَرَ مُتَعَلِّقَهُ بِمَحْصُوصِهِ، وَلَا أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ إِلَّا بِصَمِّ كَلِمَةٍ دَلَّةٌ عَلَى مُتَعَلِّقِهِ بِمَحْصُوصِهِ. وَالْحَاصِلُ <sup>(١)</sup> أَنَّ لَفْظَ (لَا تَدْرِي) مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى كَلِمَةِ <sup>(٢)</sup>، وَلَعِظَةُ <sup>(٣)</sup> (مَنْ) مَوْضُوعَةٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ حَزَبَاتِهِ الْمَحْصُوصَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا حَالَاتٌ لِمُتَعَلِّقَاتِهَا، وَآلَاتٌ لِمُتَعَرِّفِ أَحْوَالِهَا <sup>(٤)</sup>، وَذَلِكَ لِمَعْنَى نَكْبَتِي بِمَكْنٍ أَنْ يُتَعَقَّلَ قَصْدًا، وَيُلَاحَظَ فِي حَدِّ دَلَّتِهِ فَسْتَقِلَّ بِالْمَعْهُومِيَّةِ، وَيَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ مُحْكَمًا عَلَيْهِ، وَهِيَ، وَأَمَّا تِلْكَ الْجَرَبَاتُ فَلَا تَسْتَقِلُّ بِالْمَعْهُومِيَّةِ، وَلَا تَصْلَحُ أَنْ تَكُونَ مُحْكَمًا عَلَيْهَا، أَوْ يَهْدَى إِذَا لَمْ يَدَّ فِي كُلِّ <sup>(٥)</sup> مَعْنَى أَنْ يَكُونَ مَلْحُوظًا قَصْدًا، لِيُمْكِنَ أَنْ تَعْتَمِدَ سِسَّةً بَيْنَ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، بَلْ تِلْكَ انْجَزِيئَاتٌ لَا تُتَعَقَّلُ إِلَّا نَذَرَ مُتَعَلِّقَاتِهَا، تَكُونُ آلَاتٍ، بِمِلَاحِظَةِ أَحْوَالِهَا، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ <sup>(٦)</sup> بِقَوْلِهِمْ

(١) فَإِنْ قُلْتَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَاصِلِ وَالْمَحْصُوصِ؟ قُلْتَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَحُصُوصٌ مُطْلَقًا، الْعَامُّ هُوَ الْحَاصِلُ وَالْخَاصُّ هُوَ الْمَحْصُوصُ، لِأَنَّ الْحَاصِلَ يَدُلُّ إِلَى الْإِحْمَالِ وَالْمُفَصِّلِ، وَالْمَحْصُوصُ يَدُلُّ إِلَى التَّحْصِيلِ فَقَطْ. (الداشكدي).

(٢) مُسْتَقِلٌّ بِمَعْنَى فِي الْمَعْهُومِيَّةِ يَصْلَحُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ وَهِيَ، كَمَا أَنَّ لَفْظَ الْحَيَاةِ مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى كَلِمَةِ مُسْتَقِلٌّ بِمَعْنَى فِيهَا يَصْلَحُ لِأَحَدِهِمَا (تَوَلَّادِي).

(٣) قَوْلُهُ (وَلَفْظٌ مِنْ (لَا تَدْرِي) لَأَنَّ مِنْ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْحَرْفَاتِ وَمِثْلُ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ أَمَارَةٌ الْوَضْعِ، وَقَوْلُهُ أَنَّ مَحَارَ لَا حِفْظَ لَهُ بَعِيدٌ لَا صَرُورَةَ لَهُ، أَعْنَى أَنَّ هَذَا عَلَى رَأْيِ الْقَائِلِينَ بِالْوَضْعِ نَدَمٌ، وَالْمَوْضُوعُ لَهُ لِحَاصٍ فِي حُرُوفٍ وَأَمْثَلِهَا مِنَ الصَّمَاتِ وَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ صَحِيحٌ لَا حَمَاءَ فِيهِ، وَمِنْهُمْ الْمُحَقِّقُ الشَّرِيفُ صَاحِبُ هَذِهِ الْحَقِيقِ، وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ مَنْ أَمَّ يَقُولُ وَجَعَلَ تِلْكَ الْأَلْفَاظَ مَوْضُوعَةً لِمَعْهُومَاتٍ كَتَبَهُ بِشَرْحِ الْإِسْتَعْمَالِ فِي حَرْفَاتِهَا، وَمِنْهُمْ الْمُحَقِّقُ التَّنْتَارَانِي يَكُونُ مِنْ مَعْنَى الْمَوْضُوعِ لَهُ الْمَعْهُومُ الْكَلِمِيُّ وَمَلْفُوزُهُ حَرْفَاتٌ مِنْ جَرَبَاتٍ ذَلِكَ الْمَعْهُومُ الْكَلِمِيُّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مُشْتَكِلٌ. (عَصَمَتُ رَحِمَهُ اللَّهُ).

(٤) فَإِنْ قُلْتَ حَالَاتُ الْمُتَعَلِّقَاتِ هِيَ أَحْوَالُهَا، فَكُونُ حَالَاتِ الْمُتَعَلِّقَاتِ آلَاتٌ لِتَعْرِيفِ أَحْوَالِهَا بِسِدْرٍ أَلِيٍّ لِتَعْرِيفِ نَفْسِهِ، قُلْتَ بَلَى لِمُرَادِ الْأَوَّلِيِّ الْإِبْتِدَاءِ الْجَزَائِي بِمَا مِلَاحِظَةُ الْإِبْتِدَاءِ، وَبِالْكَلِمَةِ الْإِبْتِدَاءِ الْحَرْفِيِّ بِمِلَاحِظَةِ الْإِبْتِدَاءِ، كَوْنِهِ حَالَةً بَيْنَ الْبَرِّ وَالْبَصِيرَةِ، وَهَذِهِ الْمَعَارِيرُ كَافِيَةٌ فِي الْأُمُورِ الْاِعْتِبَارِيَّةِ الْمُصْطَلَحَةِ. (عَصَمَتُ مُصْطَفَى جَلِيِّ).

- يَعْنِي فِي حَدِّ نَفْسِ لَفْظِ الْإِبْتِدَاءِ لَا فِي غَيْرِهِ. (ج).

(٥) قَوْلُهُ (إِذَا لَمْ يَدَّ فِي كُلِّ - (لَا تَدْرِي) مَعَهُ مَعَهُ فَرَسٌ كُلِّ مَعَهُ كُلُّ إِنْسَانٍ كَانَتْ أَلَّةُ الْمِلَاحِظَةِ أَمْرًا مَعَهُ عَتِيدَ السَّيِّئَةِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، فَلَا يَدَّ مِنَ التَّحْصِيلِ كَمَا سَبَقَ. (عَصَمَتُ).

(٦) قَوْلُهُ (وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ) يَعْنِي كَوْنُ تِلْكَ حَرْفَاتٍ الَّتِي هِيَ مَعْنَى الْحُرُوفِ بِحَيْثُ لَا يُتَعَقَّلُ إِلَّا بِتَعَقُّلِ مُتَعَلِّقَاتِهَا، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ أَنَّ لِحَرْفٍ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا، فَالْمُرَادُ =

إنَّ الحرف يدلُّ على معنى في غيره<sup>(١)</sup>، وإذا عرفت هذا<sup>(٢)</sup>، علمت أنَّ المراد<sup>(٣)</sup> بـكَيُوتة<sup>(٤)</sup> المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية، وبكَيُوتة المعنى، في نفس الكلمة؛ دلالتها عليه من غير حاجة إلى صَم كلمة أخرى، ليها لاستقلاله بالمفهومية<sup>(٥)</sup>، فمرجع كَيُوتة المعنى في نفسه وكيوتته في نفس الكلمة، الدالة عليه إلى أمر واحد وهو، استقلاله بالمفهومية.

ففي هذا الكتاب<sup>(٦)</sup>، انصمير لمحرور في (نفسه)، يحتمل أن يرجع إلى (ما) الموصولة التي هي عذره عن الكلمة وهذا هو الظاهر، ليكون على طبق ما سبق في وجه

= يبرها متعنائها، ويكون معنى الحرف بها أن يكون متعللاً باعتبارها وبملاحظتها (عصمت)  
- ولبواقي بالانصمير بدي نفسه، وهو ضمير - لأنه لا يحتاج حينئذ إلى حرف كلمة في عن معانها الحقيقي (عصمت)

(١) يعني أن أدله من مثلاً لا يدل على معنى خاص في نفسه، بل ربما يدل على معنى في غيرها كالير وبصره، يعني يدل على أن الله يسير من البصرة، حيث كان السير حلاً والبصرة محلاً، (محرم أفندي).

(٢) قوله (وإذا عرفت هذا) أي إذا عرفت أن معنى المفهوم ب يكون ملحوظاً في ذاته، وملحظاً قصدياً، ولا يحتاج بعده إلى عمل أمر آخر، ولا يحتاج أيضاً للفظ الدال عليه إلى تصام لفظ دل على أمر آخر معه، وهو معنى من المفهوم، وهو معنى الاسم، وهو أمر آخر من المفهومات يكون ملحوظاً باعتباره آلة لملاحظة أمر آخر، ومتب بطولته ويحتاج إلا لفظ الموصوع بآرائه في أدلته عليه، لو صمد لفظ ندان على ذلك الأمر معه معنى غير مستقل بالمفهومية، وهو معنى الحرف علمت أن المراد . إنح (عصمت أفندي)

(٣) قوله (أن المراد إلح) وقد علمت أيضاً أن سر د كَيُوتة في غيره عدم استقلاله بالمفهومية، واحتياج الدال عليه إلى تصام كلمة أخرى معه ليدل عليه، ولم يفت إليه؛ لأن بحث في تحقيق مفهوم الاسم، وب كان قوله (وبما سبق من التحقيق إلح) يستدعي ذكره (عصمت)

(٤) جاء على تقدير إرجاع ضمير إلى موصوف بدي هو عبارة عن الكلمة (توقادي)  
(٥) مارجع يكون مصراً ميباً واسم مك ، وب الأول يستعمل - (إلى) كما في هذا الكتاب، والذي يستعمل لا إلى فيمال مارجع الجور الفاء. أي محبة ومحرة، ويقال مارجع لحوون إلى الفاء أي رجوعه إليه (مصطفى جني)

- وهو قوله (لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها) بآيت انصمير (علي رضا)  
(٦) ربما فرع من بين أن يكون انصمير محروور بارة رجماً إلى م موصوفة، وأخرى إلى المعنى، وبأن أب لا فرق بينهما في معان، وهو لاستقلال بالمفهومية كما سبق، بل الفرق بينهما ليس إلا في التوجه، أورد هذا بين الأولى وألقى منها فقال بقاء المفيدة للتوصل . (توقادي)

المحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة، ويحتمل أن يرجع إلى المعنى تبينها على صحة إرادة كلا المعيين<sup>(١)</sup>، ونكر عبارة (المفصل) ظاهرة في المعنى الأخير، وهو إرجاع الصمير<sup>(٢)</sup> إلى المعنى، لعدم مسبقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة، ولهذا جرم المصنف هنا رجوعه إلى المعنى.

ومما سبق<sup>(٣)</sup> من التحقيق ظهر أنه لا يختل حد الاسم جمعاً، ولا حد الحرف منعاً بالأسماء اللارمة الإضافة<sup>(٤)</sup>، مثل (در، وفوق، وتحت، وقدام، وحلف) إلى غير

(١) إن معناه الأول أن الاسم ما دل على معنى في نفس لفظه، والثاني أن الاسم ما دل على معنى في نفس المعنى (المحرره علي رضا)

(٢) قوله (إرجاع الصمير إلى المعنى) بالحر عطف بغير للمعنى لا خبر وبيان له، وكونها ظاهرة لقرب المرحح، وشيوع نوع معناه لعمري، فكل من بعض الحاء يد دل الصمير من القرب والألف فهو للأقرب، لكن في عبارة هذا الكتاب وحيث كونه اجماً إلى كلمة وهو إرجاع الصمير في تعريف الاسم الحاصل من دل المحصر إلى الكلمة، ويحتمل أن يكون ما مع حمة مستقلة معمله بقوله (بعد إلح) أي لا يصوب عن الظاهر بإرجاع الصمير إلى كلمة ما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسبقيتها. (عصمت)

(٣) قوله (وبما سبق من التحقيق ظهر أنه لا يختل حد الاسم جمعاً الحرف منعاً) أي سبب لزوم بطل متعلقات هذا الأسماء، فإن معانيها مستقلة بالمفهومية، لكونها مفهومات كلية، ولزوم تعدل متعلقاتها لهم خصوصيات التي حوت المادة باستعمالاتها في تلك المفهومات الكلية المصم معها بعض الخصوصيات، فإن قلت معاني هذه الأسماء لا يصح الحكم عليها وبها، كمعاني الحروف، فكيف تكون مستقلة بالمفهومية؟ قلت لا سم ذلك بل معاني هذه الأسماء إذا أخذت في حد ذاتها تصبح لذلك، وعروض لزوم نظريه وانضمام بعض الخصوصيات، في الاستعمال أخرج عن ذلك، بخلاف المعاني الحرفية فإنها لا تصلح لذلك في حد ذاتها، فاعترفاً، فإن قلت معنى لظرفية شيء هي معنى حرف داخل في مفهوم متى كما خرج به فاضل لمحشي، فيكون معناه في حد ذاته غير مستقل بالمفهومية مع أنه اسم؟ قلت الجزء الآخر من معناه وهو إرماع مستقل بالمفهومية، ومعنى المستقل بالمفهومية أعم من أن يكون مطابقاً أو بصحاً، وأيضاً لمراد من أن معانيها مفهومات كلية أعم من المعاني المطابقة والتصمية (عصمت)

(٤) والفرق بين لأسماء اللارمة الإضافة ونحرف أن وضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المعلق، ولم شرط ذكر متعلق في الأسماء الإضافة اللارمة، وإنما التزم الإضافة لغرض آخر وهو إرادة الإبهام وإفادة الخصوصيات (عصام الدين)

ذلك، لأن معانيها معهودات كلية مستقمة بسمفهومية، ملحوظة في حد ذاتها، ولزمها تعقلُ معلقاتها إجمالاً من غير حاجة إلى ذكرها، لكن لما جرت العادة باستعمالها في معهوداتها مصافة إلى متعلقات<sup>(١)</sup> محصورة؛ لأن تعرض من وضعها، لزم ذكرها، لفهم هذه الخصوصيات، لا لأجل فهم أصل المعنى فهي دالة على معانيها المعترية في حد نفسها لا في غيرها، فهي داخلة في حد الاسم خارجة عن حد لحرف واحد كان الفعل دالاً على معنى<sup>(٢)</sup> في نفسه باعتبار معناه<sup>(٣)</sup> تشخصي<sup>(٤)</sup> أعني انحدت<sup>(٥)</sup> وكان ذلك المعنى مقترناً مع<sup>(٦)</sup> أحد الأرملة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل أخرجه بقوله،

(١) والصرف من الأسماء الأرملة والحروف، انواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر متعقلاً، ولم بشرط ذكر المتعلق في الأسماء لإضافة الأرملة وإنما التزم الإضافة لتعرض آخر وهو إزالة الإبهام وإفادة الخصوصيات (عصام: اللين)

(٢) قوله (ولما كان الفعل دالاً على معنى جوازا) عن سبيل مفرد لأنه قل لا حاجة إلى قوله (غير مقترن بأحد الأرملة الثلاثة)، لأن هذا القيد لإخراج الفعل، وهو خرج بقوله (في نفسه) لأن الفعل ماعداً عن معناه المطائفي لا يدل على معنى في نفسه، وهذا أي عدم دلالة الفعل باعتبار معناه المطائفي على معنى في نفسه ~~فإنه~~ فإخبار، رحمه الله بقوله (ولما كان الفعل دالاً إلخ) يعني المرد بالدلالة من دلالة المصطفة الشبيهة إلى المطابقة إلى تنصيص رالي لانتزام، لكن مردها انتصيص به على عدة انصاف في تعريف الفعل، كما سيجيء إن شاء الله تعالى، حيث وصفه هناك بقرن أحد الأرملة الثلاثة، ولو لم يحمل هذا إلى انصيصي لوقع التناقض بين كلامه. (مصطفى جليلي)

(٣) قوله (الدلالة انصيصي في الفعل)، تحديث مصنف و بدلالة المطابقة الصاع والرمكان واحديث معاً، و بدلالة التزام يكون الفعل مستنداً مطلقاً (محرره وصفا)

(٤) دلالة التصصي في الاسم الحيوان مسند، والدلالة مطائفي الحيوان الناطق مع انصيص، والدلالة التزامي أن يكون مسنداً ومسنداً إليه (وصفا)

(٥) البدلول عليه بماده؛ لأن معناه محقق في غير مقترن بأحد الأرملة الثلاثة، ولالزم اقتران لرمكان بالرمكان فيكون الشيء مقترناً بنفسه، وأرد بالتصصي ما يشتمل المعنى انصيصي وغيره، فيدخل في حد الاسم الفعل، أقول الدلالة لفظية وضعية تنقسم على ثلاثة أقسام مطائفي تصصي، التزامي، (نوقادي)

(٦) يعني أنه أرد بالتصصي ما يشتمل المعنى تصصي فدخل فيه بفعل يحتاج إلى خروجه بقوله (غير مقترن) وأورد المعنى المطائفي به بدخل فيه؛ لأن المعنى مطائفي بالفعل باعتبار الشيء له على نفسه غير مستقر، فلم يحجج إلى ما يخرج بقوله (غير مقترن) (عبد المعور)

(غير مقترن بأحد الأرمئة الثلاثة) أي غير مقترن مع أحد الأرمئة الثلاثة في المهم عن اللفظ الدال عليه فهو <sup>(١)</sup> صفة بعد صفة (المعنى)، فالصفة الأولى تخرج الحرف عن حد الاسم، وبالثانية الفعل <sup>(٢)</sup>.

والمراد <sup>(٣)</sup> (بعدم الاقتران) أن يكون بحسب الوضع الأول، فدخل فيه أسماء الأفعال جميعاً، لأن جميعها إما معروفة، عن المصادر <sup>(٤)</sup> الأصلية سواء كان النقل فيه صريحاً نحو: (زويد) فإنه قد يستعمل مصراً أيضاً، أو غير صريح <sup>(٥)</sup> نحو: (هيهات)

(١) أشار إلى أن لاء إذ وقعت بلافتراق يكون بمعنى مع، وإلى أن الافتراق السمي في حد الاسم، والمثبت في حد الفعل هو الافتراق عند فهم ذلك المعنى من اللفظ الدال عليه، فلا يقدح في عدم الاقتراق كون برمان معارفاً بمعنى في مواقع، ولا كونه معهوداً من فهم ذلك وعنده من لفظ آخر، ولا يخرج عن حد الاسم مثل مصدره في قولنا في الماضي زيد صار، أو زيد صار أمس. (عصمت)

(٢) وفي بعض السج وهو مالوار وهو نادر، وأما الفاء فهي الدال على التعريف غير مناسب، ثم هو محذور على تقدير الوصفية، ويجوز معه أن يكون دالاً من معنى، ورفع ما يكون خبر مبتدأ محذوف، أي وهو غير مصدر بأحد الأرمئة الثلاثة، وإنما احتاج لجر الوصفية، لأن اللفظ على الحانية يحتاج إلى تقييد الدلالة حال عدم الاقتراق، والرفع على التحنية يحتاج إلى رتكاب الحدف (عصمت رحمه الله)

(٣) قوله (والمراد . إلخ) لما كان مهم معه سؤال هو أن حد الاسم غير جامع لخروج أسماء الأفعال منه بغير عدم الاقتران، فإن معانيها مقترنة بأحد الأرمئة، وغير مانع أيضاً لدخول الأفعال المستدحة عن الرمان إذ معانيها المستعملة فيها بعد الانسلاخ مستقلة غير مقترنة بأحد الأرمئة أراد أن يدفع ذلك فقد والمراد . إلخ (عصمت بخاري)

(٤) قوله . (منقولة من المصادر) معناه أن يكون في الأصل مصادر موضوعه لمعنى مصدره نقل إلى معنى الفعل، وهذا المعنى مشار من حيث تعدد من غير مسامحة، كما قيل (عصمت بخاري)

(٥) أسماء الأفعال ما بمعنى الأمر نحو هـ يد، أي آخذ، ورويداً يريد أي أمهه، وهلم يريد أي أحصره، كقوله تعالى ﴿هلم شهدكم﴾ [أنعام ١٥٠]، أحصروهم، وهاب شيت أي أعطه، وشهيل الشريد أي أمه، وحي حده بمعنى أقر، وبلد يريد أي دعه، وهليت زيد أي أرمه، ودوبك همر أي حده، وتر زيد أي أتركه، وأميس بمعنى استجب، دوراك بمعنى نأجر، وأمامك بمعنى تقدم، وإليك بمعنى بعد وأذهب وغير ذلك، وإما بمعنى الماضي نحو هيهات الأمر أي بعد، وشيات زيد وعمرو أي اقترفا، وسرعان زيد ووشكان عمر أي =

فإنه وإن لم يستعمل مصدرًا إلا أنه على وزن (فوقدة) مصدر (فوقى) أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً نحو (صه<sup>(١)</sup> ومه) أو عن الظروف أو عن الجار والمجرور نحو (أمامك ريداً)، و(عبث ريداً) فيبين لشيء منها الدلالة على أحد الأرمية الثلاثة، بحسب الوضع، الأول، وخرج عنه، لأفعال المسدحة عن الزمن نحو، (عسى<sup>(٢)</sup> وكاد) لاقتراء معدها به بحسب أصل الوضع، وخرج عنه المضارع أيضاً، فإنه على تقدير اشتراكه في الحال<sup>(٣)</sup> ولاستفهام<sup>(٤)</sup> يدل على زمانين معيين من الأرمية الثلاثة فيدل على واحد معين أيضاً في ضمهما؛ إذ لا يقدح في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه<sup>(٥)</sup>، نعم يقدح في براءة المعين براءة ما سواه، . . . . .

فربما، وغير ذلك (أظهار مع الشرح) من رويد مصدر رواداً مصدر أروود بمعنى أرفق بعد الترجيم بهذا الهمزة والالف، وسعمل أروود رويد بمعنى أرفق رفقا صغيراً قليلاً (عصمت) بالسكون أو صم بالسوين فإنه في الأصل صوت، ثم استعمل في معنى مصدر اعني السكون ثم جعل اسم بمعنى اسكت. (حنبى)

كلحروف، لأن لفعل وإن دل على معنى في نفسه إلا أن ذلك المعنى مفروق بأحد الأرمية الثلاثة، فتم حد الاسم جمعاً ومعاً (مجهري).

(٢) وإن الأفعال المسدحة في أصل الوضع دلت على المعنى المقرون بالزمان، إلا أنها استلحت عهد يدل على مطلق الوقت، وأفعال المدح والذم فيها أيضاً دلت على معنى مقرون بالزمان الماضي إلا أنها استلحت عنه أمثلة ملازمة لزمانها في المدح والذم، وليكون المدح والذم مطلقاً بحيث لا يقترن بالزمان، وكذا أفعال التعجب. (توفادي)

(٣) بأن لم يشتت استعماله مصدرًا إلا أنه يشبه المصدر أن يكون على وزنه نحو هيات، على وزن فوقات. (بخاري)

اعلم أن العلماء اختلفوا في المضارع فقد بعضهم حقيقة في الحال ومخار في الاستقبال، وقال بعضهم إنه حقيقة في الاستقبال ومخار في الحال وقال الآخرون إنه مشترك بينهما، هذا أرجح من الأولين لأنه في كثير من المواضع في نثرنا بعضهم مشترك بين الحال والاستقبال؛ لأن لفظ المشترك في معيين حقيقة فيهما، موضوع لكل فهو أصل الوضع لأحد الأرمية الثلاثة معيياً، وكذا في الاستقبال، والتناس ذلك المعين لا يحل بكونه لأحدهما معيياً (شيخ رصي)

(٤) أي غير المعنى للمعين، فالمعنى المجعور هو الحال والاستقبال معاً، وغيره واحد منهما بين معين. (محرم)

(٥) هذا جواب شئ من فوه (إذ لا يقدح في) (مع) وهو أنه علم لا يقدح في الدلالة على معنى الدلالة على ما سواه، وهل يقدح في إرادة الزمان بمعنى أرادها سواه، فأجاب بطريق التسليم (محرم)



وأين الدلالة<sup>(١)</sup> من الإرادة؟ ولما فرغ من بيان حد الاسم أراد أن يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به، فقال: (ومن خواصه)<sup>(٢)</sup> مسهاً بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبـ (من) التبعيضية، على أن ما ذكره بعض منها،

وهي: جمع خاصة، وحاضرة لشيء ما يختص به ولا يوحد في غيره وهي، إما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة<sup>(٣)</sup> له كالكاتب بالقوه للإنسان، أو غير شاملة<sup>(٤)</sup> كالكتاب بالفعل له، فمن خواص الاسم (دحول الاسم) أي لام التعريف<sup>(٥)</sup>، ولو قل دحول حرف التعريف لكان شاملاً<sup>(٦)</sup> للعب في مثل قوله عليه السلام (ليس من أمير أمصيام، في أمصير) لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته<sup>(٧)</sup> وفي اختياره للام وحده

(١) قوله (أين الدلالة من الإرادة) يعني سهم برفق، فإن دلالة فهم بمعنى من اللفظ، سواء كان مراداً أو لا، بخلاف الإرادة فإن كون بمعنى مراداً مقصوداً من اللفظ كلفظ العلم المشترك إذا أريد أحد معانيه، فإنه يدل على جميع معانيه مع أن المراد واحد معين منها (وجيه اللين)

قوله (وأين الدلالة من الإرادة) يد دلالة وصف الكلمة والإرادة وصف المتكلم، ولا يتصور أن يريد المتكلم الحال أو الاستعمال مع رد الآخر، بخلاف الكلمة فإن يصير مثلاً يدل على الحال والاستعمال ما لم يخص به عربييه بأحدهما (جلفي).

(٢) حر قدم للاهتمام به أو للتقصير، أو مبداً كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى ﴿ومن الناس من يقول آمناً﴾ [البقرة ٨]

(٣) ويقال لها عرض لازم؛ لأنه يمتنع انعكاسه عن المعانيه. (ح)

(٤) ويقال لها عرض معاني حيث لا يمتنع انعكاسه عن المعانيه (م)

(٥) احتز به عن لام الأمر ولام الاستدعاء ولام التأكيد، فإنها تدخل على الفعل، فكان اللام فيها تدل عن المصنف إليه وللعهد الخارجي وينتهي، وتفسر بأن سوافع لا بيان لما يستعمل اللفظ فيه (عصمت عبد المعور).

(٦) أجيب عن هذا بأن نسم داخل في سلام؛ لأنها تدل عن اللام، كما صرح في بحث الإبدال (مصطفى جلبي)

في لغة حمير وهي قبيلة من همدان، لما قال حميري بسم الله عليه السلام أمن أمير أمصيام في أمصير؟ قال عليه السلام في حو به قلبر من ممر أمصيام في أمصير؟ أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٩ ١٧٢ (٣٨٧) وكان شاعراً لحرف الداء أيضاً، والأولى أن يتعرض له أيضاً، وقيل لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلاً، وما؛ لأنه ليس للتعريف مطلقاً مع قصد. (بحاري).

(٧) أي تعريف الحرفية بخلاف لام الموصولة في نحو الصارب المصروب؛ لأن اللام الموصولة لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم. (الداشكندي)

إشارة<sup>(١)</sup> إلى أن المختار عنه ما ذهب إليه سيبويه<sup>(٢)</sup>، من أن أداة التعريف هي<sup>(٣)</sup> اللام<sup>(٤)</sup> وحدها زينت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء<sup>(٥)</sup> بالساكن. وأم الحليل<sup>(٦)</sup> فقد ذهب إلى أنها آل ك. (هل) والمرد:

إلى أنها الهمزة المفتوحة وحدها، ريدت اللام ليمرّق بينهما وبين همزة الاستفهام وإما حنص دخول حرف التعريف بالاسم؛ لأنه<sup>(٧)</sup> موضوع لمعيب معنى مستقر بالمفهومية يدلّ عليه اللفظ مطابقة، وحرف لا يدلّ على المعنى المستقر بالمفهومية والفعل يدلّ عليه تصميماً لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع أفراد الاسم، فإن حرف التعريف<sup>(٨)</sup> لا يدخل على الصمتر، وأسماء الإشارة وغيرها، كالموصلات

(١) من قلت ما فائدة قول المصنف من بعد دخول، ولم يدلّ ومن حوصه اللام الجر، قد نص اللام. (علي رضا)

(٢) ولاحتصاصه بعض اللغات ولحور أن يقول إن اسمه نكت لتعريف بل هي بدل من لام تعريف. (لاري)

(٣) أي في صمتر، حار مصنف اللام على، لآل، و اللام، وعلى لآل وحده، وعلى حرف التعريف أيضاً إلى أن المختار... إلخ. (بحار)

(٤) لأن في حرف التعريف ثلاثة مذاهب، والمختار منها عند المصنف مذهب سيبويه؛ لأنه مقتضى في هذا الفن ومذهبه يكون أقوى المذهب (محرم)

(٥) الحصر المستمد من هذه العبارة إصامي، أي ليست بهمزة ومجموع لهمزة واللام فلا يرد أن حرف البدء أيضاً يكون أداة التعريف. (عصمت)

(٦) بما أعار اللام، لأنه ثابت مع الاسم معرّف درجاً وبتاء، بخلاف لهمزة دل فهو أحق بجعله علامة يعرف به الاسم. (عصمت)

(٧) لأن اللام رتبت ولا ساكنه لم يتحرك، وإن كان في الأصل في كلمات الموضوع على حرف واحد الحركة؛ لأنه لو حرك بالضم لزم النقص ولو حرك بالفتح لانتبست باللام، لاجابة، فريدت همزة الوصل؛ لأنها كثيراً ما تراد عند لزوم الابتداء بالساكن؛ ليتمكن الابتداء به، قال العصام ونصر مذهب سيبويه أن تعريف بقصر حكر، ودليله حرف ساكن فبماست أن يكون دليله حرفاً ساكناً (توقادي)

(٨) أي ذهب لتعيين إلى أن أراد تعريف كلمة أن على وزن هل، وهمزته في الأصل قطعت جعلت وصلية طلياً للتحفة المدعوة بكثرة استعمالها، لم رأي في جميع الاستعمالات أن الهمزة لا يثبت من اللام في كلمة درجاً وبتاء، وهو كذا رتبة مجاز حدها في بعض الاستعمالات كما هو حال حروف لزوم، ذهب إلى أنها مصه عن رتبة كاللام. (عصمت)

وكذلك سائر الحواصص الخمس المذكورة عدا (و) منها دخول<sup>(١)</sup> (الجـ) <sup>(٢)</sup>، وإنما يختص دخول الجر بالاسم لأنه أثر حرف الجر في المحرور به لفظاً وفي المحرور به تقديرًا، كما في الإضافة المعنوية، ودخول حرف الجر لفظاً أو تقديرًا، يختص بالاسم؛ لأنه لا فضاء معنى الفعل إلى الاسم، فيعي أن يدخل الاسم ليفصي معنى الفعل إليه، وأما الإضافة اللفظية<sup>(٣)</sup> فهي فرع للمعنوية فيسعي أن لا تحالف الأصل، بأن تحتص بما يخالف ما يحتص به الأصل. أعني: الفعل أو تراد عليه بأن نعم الاسم والفعل.

(و) منها دخول (التوسيع) بأقسامه<sup>(٤)</sup>، لا توسيع الترميم، وسبحي في آخر الكتاب -

(١) ذكره الشيخ الرضي ونسبه الشارح، ونسب عليه بأنه قد يكون لنفس التسمي كلام في الجنس، فإنها لتعين الذات المعنوية في مفهوم الجنس، ولا تصب للصفة، والله اعلم به في مفهوم اللفظ من تعريف اللام، وقد يكون لتعيين المعنى المجازي الالزامي، كما تقول رأيت الأسد الرامي، فإن اللام فيه ليس بلفظ وغير ذلك (عصمت)

قوله (ومنها دخول الجر) إشارة إلى قوله (وإسجر) عطف على مدحول المدحول لا على المدحول، لأن الحر هو الحركة أو بحرف، ونحو أنه بالجر معناه المصدري أي كون الشيء مجروراً بكتاب عطف على المدحول، وكذلك توسيع، وقال لاري إذا أردت، بجر الدال على الإضافة كما هو ظاهر يكون عطف على مدحول، أو على محله، فعلى الأول يقرأ بالجر، وعلى الثاني بالرفع؛ إذ للام فاعل المدحول أقول لاوسى ما احتاره الشارح؛ لأنه لو أريد معنى المصدري لفعل في اللام أيضاً، حتى يكون الحواصص على نهج واحد، ولو أنه يتبادر عند أهل الفن المعنى المختار. (لمحرره رضا قبصري)

(٢) أي. حرف أثره الجر، أو حرف بحر معنى لعمري إلى الاسم، ونسب الأول حرف الجر (لاري)

(٣) قوله (أما الإضافة اللفظية) جواب سؤال مقدر وهو أن، يدعي أن الجر مطلقاً عن حواصص الاسم، والدليل أماد أن الجر الذي هو أثر حرف الجر لفظاً أو تقديرًا من حواصص الاسم، ففي الجر الذي لم يكن أثر حرف الجر لفظاً لا تقديرًا كبحر في، مصناف إليه بالإضافة اللفظية، فلم يثبت كونه صاحبة الاسم، فأجاب بما حاصله. إن هذا التعليل مخصوص بالجر الذي هو أثر حرف الحر كما ترى، وأما علة اختصاص بحر لليس كذلك كما في الإضافة اللفظية وهو فرع للمعنوية. (عصمت أفندي)

(٤) قوله (بأقسامه) كأنه تعريف للرمي حيث ذكر توسيع بأقسامه في هذا المقام؛ لكن قد ذكره مصنف في آخر الكتاب كأنه المصنف بأخيره إلى محله. (مصطفى جلي).

إن شاء الله تعالى - تعريفه وبيان أقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترميم به وجهة عدم اختصاصه تنوين الترميم به (و) منها (الإسناد إليه) هو بالرفع عطف على (دحول) لا على مدحوله؛ لأن المستند من المدحول لذكر في الأول أو اللحق<sup>(١)</sup> بالآخر، وكلاهما متعينان في الإسناد وكذا<sup>(٢)</sup> في الإضافة. والمراد به كون الشيء المسند<sup>(٣)</sup> إليه، وإنما احتصر هذا بمعنى بالاسم؛ لأن الفعل وضع؛ لأن يكون أنداء مسنداً فقط، فلو جعل مسنداً إليه لزم خلاف وضعه (و) منها (الإضافة) أي. كون الشيء مصافاً<sup>(٤)</sup>، بتقدير حرف سحر لا يذكره لفظاً. ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص<sup>(٥)</sup> ..

(١) وهو أن يكون مذكراً في آخر بكلمة كحرف وتنوين (توقدي)

(٢) حر مستأ محدود، أي وكذا الحد، معي أن الإسناد إليه بالرفع عطف على الدحول، كذا الحال. (محرم أندي)

(٣) قوله (والمراد به كون الشيء مسنداً إليه) مبرهناً حتى لا يكون كلام المصنف دعواً يريد أن الألف ولام هي لإسناد به صاره من الشيء، وهو العدم من الاسم فلا يكون مسنداً، هذا محصر كلام المحشي، وقال الأستاذ: مراد الشارح من هذا التفسير أن قوله (الإسناد إليه) مأخوذ ومشتق باشتقاق الاختصاص من مسند إليه المصطوح، وأمثال هذا كثير (مصطفى جليبي) في كلامهم (مصطفى جليبي).

(٤) أي كاشتقاق كليهما في الإسناد به اشتقاق كليهما في الإضافة، فهي أيضاً بالرفع عطف على الدحول، أو الكلام المذكور في الإسناد كالكلام في الإضافة، فيكون تشبيه باعتبار مجموع دليل واستيجة. (عصمت أندي)

- سم الفعل بمعنى أنه معي على سكون، وبعد حرف شرط محدود بتقديره إذا كان وضع، فعلى؛ لأن يكون مسنداً أمناً فأنه من أن يكون مسنداً إليه (رضاء)

- معرض لا يقوم بداته، ولا يتصرف في أحد، ويكون مسنداً دائماً ونهيد وضع؛ لأن يكون إلح (ح)

- هذا التقيد رائد لا دلالة لفظ الإضافة عليه أصلاً على ما ذهب إليه أكثرهم، ومنهم لمصنف من أن الإضافة يكون بتقدير حرف آخر بصريحة، وأما على ما ذهب إليه بعض آخر من أن نسبة الشيء من أمرين بصريح حرف آخر ليست بإضافة، ولا يسمى طرفاً مضافاً ومضافاً إليه، ولا حاجة إلى هذا التفسير. (عصمت)

- لأن الإسناد لا يكون في الأول ولا في الآخر، بل يكون في وسط الكلمتين (المحور رضاء)

(٥) وإنما احتصر بك البورم بالاسم دون الفعل؛ لأن المعنى بكوة محضة؛ لأنه الجملة، =

لوارمها من التعريف<sup>(١)</sup> والتحصيل والتحصيل<sup>(٢)</sup> به وبما سربا الإضافة بكون الشيء مصافاً<sup>(٣)</sup>؛ لأن المصنف<sup>(٤)</sup> والجملة قد يقع مصدق<sup>(٥)</sup> إليه، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفْعُ الصَّادِقِينَ صَدَقُهُمْ﴾ [المائدة ١١٤]، وقد يقدر<sup>(٦)</sup> هذا بتأويل المصدر، أي: يوم

- = وحق جملة كونها مكررة من حيث نحوية، لا يتصور في الفعل التعريف والتحصيل، وأما التحصيل فإنه لم يكن في السور وما يعوم مدحه، فلم يحتاج فيه إلى التحصيل (المحرره).
- (١) قوله (من التعريف) الخ فيه أن تعريف يحدث وتحصيله بمعنى تقليل لاشتراك متصور، ووضعه لمطلق الحدث لا ينافي ذلك؛ لأن رجلاً موضوع عنهم، ثم غير بدحول السلام عليه وهذا كالصفات، فإنه دخل عليه حرف التعريف لتعريف الذات التي هي جزء منه، وأما التحصيل في الإضافة فقد يكون بحذف السور، وقد تكون بحذف الضمير كما مبين في الشارح والأول وإن كان غير متصور لكن الثاني متصور، تدبر
- (٢) والظاهر أن قوله (والتحصيل) سب رفع سهواً؛ لأنه سب، لإضافته بكون الشيء مصافاً متعدي حرف الجر، وهذا السب لا يصدق، لا على الإضافة إليه، ولا على التحصيل إنما يكون في الإضافة للمطابقة كما هو المشهور عند نحاة، فالأولى أن يقدر الاحتصاص من لوارمها من التعريف والتحصيل بالاسم، وأما الإضافة للمطابقة فهو فرع المعوية، واحتصاصها بحسب اختصاص العرق وهو التحصيل. (إيضاح)
- (٣) مع أن قوله (الآتي والجبر علم الإضافة) يدعي إلى تفسيره على طريقتين، هو الإسناد إليه لكون الشيء مصافاً إليه، ويخرج إلى احتراجه بتقدير حرف الجر (عصام)
- (٤) اختلف في أن المضاف إليه في المناد المذكور الفعل أو الجملة مع، بالاتفاق في أن المضاف إليه هو الجملة الاسمية بتمامها إذا أصيب بها، وتقصيده أن يحذف التي وقعت مصافاً إليه لاسم المضاف إما أن يكون فعلية كالمثال المذكور، وإما أن يكون سببة نحو أتيتك يوم زيد مطلق، واختلف في الأولى أنها مع المضاف إليها بتمامها أو لجزء أول، ذهب المصنف إلى الثاني، وذهب إلى الأولى، وانفقوا في المثال الثاني على أن المضاف إليه هو الجملة بتمامها (عصام وحسن أفندي)
- (٥) فلا يكون المضاف إليه من خواص الاسم بل يوجد في الاسم والفعل، أو الجملة فمزم الاحتراز منه، ولهذا سرباها هكذا. (محرم)
- (٦) يعني أن يكون هذا القول مرصياً، مثلاً يحذف السابق من اختصاص الجر من لارم الإضافة إليه، واحتصاص اللارم مستلزم لاختصاص محرم، ومثلاً يخالف قول المصنف فيما سيأتي للمضاف إليه كل اسم، ولأن معنى فعل كما ذكرناه يعني الإسناد إليه (عهد الفصور)

مع انصافين، فالإضافة بتقدير حرف نحر مطلقاً<sup>(١)</sup> تحتص بالاسم وإنما قدناها  
مولانا بتقدير حرف الجر، لئلا يتفص بمن قول مررت برند، فإن (مررت) مصروف  
إلى (رند) بواسطة حرف الجر نطقاً

(وهو) أي: الاسم قسمان، (معرب، ومسي)<sup>(٢)</sup> لأنه لا يحلو إم أن يكون مركباً  
مع غيره أو لا، والأول إما أن يشبه مسي لأصل أولاً، وهذا - أعني المركب الذي لم  
يشبه مسي الأصل - وهو المعرب، وما عداه - أعني غير المركب والمركب<sup>(٣)</sup> الذي  
يشبه مسي الأصل - مسي. (فالمعرب)<sup>(٤)</sup> ندي هو قسم من الاسم. (المركب) أي:  
الاسم الذي رُكب مع غيره<sup>(٥)</sup> تركيباً يتحقق معه عامله، فيدخل فيه (زيد، وقائم،  
وهؤلاء) في قولك: (زيد قائم) و(قام هؤلاء) بخلاف ما ليس بمركب أصلاً من الأسماء  
المعردة المعدودة نحو (ألف، با، ث، ريد، عمرو، بكر) وبخلاف ما هو مركب مع

(١) سواء أريد منها مضاف أو المضاف إليه، أو السبب الذي بينهما، ومعنى اختصاص النسبة بالاسم  
أن يكون طرفاها سمياً، (عصمت)

(٢) قوله: (وهو معرب ومسي) أي: الإعراب يحل ثلثة أقسام إعراب بالأصانة كإعراب الاسم،  
وإعراب بالمشابهة كإعراب الفعل، وإعراب بالتمثية كإعراب الزارع، والبناء أيضاً ثلثة الأول  
بالأصالة كإعراب الحرف والفعل الماضي ولأمر يعبر بلاء على أصبح المول، والثاني بالمشابهة  
كأسماء النسب، والثالث بالتمثية كسمي ونمادي في قولك لا رحل طرف، وبأمر رند  
عمرو. (مولانا سعد الدين)

(٣) ولعل المركب يطلق على أحد الحرفين أو لا جزء بسطر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخر،  
كما يقال في ضرب زيد مثلاً إن زيد مركب من ضرب، وضرب إلى زيد، وينطق على المجموع  
بقا، وضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد، ومراد بمصنف المعنى الأول وليس بمرصفي  
لأن المركب في اصطلاحهم في المجموع أشهر. (أخي)

(٤) ولما فرغ من تقسيم شرح إلى التعريف هذه التفسيرية ولام العهد الخارجي، والمعهود هو  
الاسم بمعرب لا المعرب مطلقاً، وقدم معرب على مسي لأن مفهوم المعرب وجودي،  
ومفهوم المبني عدمي، والوجودي مفاده على عيني، وند عدم المعرب على المبني (المحور)  
وصاً.

(٥) قوله (الذي ركب مع غيره) فيه دفع تناقض وهو أن معرب قسم من الاسم، تقسم من الكلمة،  
وقد أحد المصنف المعرد في تعريف الكلمة حيث قال، لفظ للمعنى معرد، ووصف الاسم  
المعرب بهذا بالمركب، وتوحيده أن المركب بمفرد بمعرب وهو المركب من غيره، لا المركب  
مع غيره، يعني من شاء أن يكون مركباً مع غيره. (مصطفى جلي)

غيره، لكن لا تركيباً يتحقق معه عامده، كـ (غلام)، في (غلام ريد) فإن جميع ذلك من قبيل المنبئات عند المصنف.

(الذي لم يشبه) أي: لم يناسب<sup>(١)</sup> منسبة مؤثرة في مع الإعراب (مبي الأصل) أي: المعني الذي هو الأصل في الـ. والإضافة بياية، وهو العاصي والأمر بغير اللام والحرف. وبهذا القيد حرج مثل (هؤلاء) في مثل (قام هؤلاء) لكونه مشابهاً لمسي الأصل كما سيجيء في باب إن شاء الله تعالى.

اعلم<sup>(٢)</sup> أن صاحب الكشف جعل لأسماء المعدودة<sup>(٣)</sup> العارية عن المشابهة المذكورة معربة، وليس<sup>(٤)</sup> النزاع في المعرب الذي هو اسم معقول من قولك: (أعربت الكلمة) فإن ذلك لا يحصل إلا بإحراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب، بل النزاع في المعرب اصطلاحاً<sup>(٥)</sup>، فاعثر العلامة مجرد الصلاحية<sup>(٦)</sup>، لاستحقاق

(١) فسر المشابهة التي هي أحسن بالتمسك بتي هي أعم، أي: ناسب قوله (فما سيأتي المسي ما ناسب معني الأصل)، ثم قيد المنسبة بكونها مؤثرة في مع الإعراب؛ لئلا يحرج به غير المتصرف الذي به وبين المسي الأصل، أي: المنسبة منسبة هي تحقق اعرابين مجازاً، الأول ذكر الخاص وإرادة العام، والثاني ذكر المخصص وازداد المفيد (جلبي).

(٢) ربما أحد المصنف التركيب في تعريف معرب وفيد أيضاً بعدم المشابهة فهم أن المصنف حالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه، ولبيان هذا الخلاف من منبهاً واعلم أن صاحب إلح.

قوله (اعلم أن صاحب الكشف) الحق أنه لا مشاحة في الاصطلاح، فكل منها اصطلاح على ما هو أليق في نظره، إلا أن السيد ذكر في حواشي الكشف أن جمهور المحققين مع لعلامة، وقال: هذا أولى منه. (عيسى الصفوي).

(٣) سواء كانت عر مركبة أصلاً مثل ريد وعمر ويكر، أو مركبة لا بتركيب يتحقق معه عامله كغلام ريد، وغلام يكر، وغلام عمر. (توقادي).

(٤) كأن قيل كيف يجعل الأسماء المعدودة معربة، وليس منها الإعراب؟ فأجاب بقوله (وليس النزاع). (ابيضاح).

(٥) يعني هل يقال لريد مثلاً قبل التركيب بعامده معرب أم لا، فعند صاحب الكشف يقال له ذلك اصطلاحاً، وعند المصنف لا يقال. (توقادي).

(٦) وذلك يتحقق بمجرد عدم المناسبة لمعني الأصل، فالمعرب عند العلامة لا لم يشبه المعبي الأصل، سواء كان مركباً مع غيره أو لم يركب، وسواء تحقق بعد التركيب عامله معه أو لم يتحقق. (هصمت).

الإعراب بعد التركيب، وهو لظاهر من كلام الإمام عند فقهه واعتبر المصنف مع وجود الصلاحية<sup>(١)</sup> حصول الاستحقاق بالفعل، ولهذا أخذ لتركيب<sup>(٢)</sup> في تعريفه، وأما وجود الإعراب بالفعل<sup>(٣)</sup> في كون الاسم معرباً، فلم يعتسه أحد، ولذا يقال، لم تعرب الكلمة<sup>(٤)</sup> وهي معرفة

وبما عدل المصنف<sup>(٥)</sup> عما هو مشهور عند الجمهور من أن المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل؛ لأن العرض من تدوين<sup>(٦)</sup> علم النحو أن يعرف به أحوال أواخر الكلم<sup>(٧)</sup> في التركيب من لم يتتبع لغة 'عرب'<sup>(٨)</sup>، ولم يعرف أحكامها بالسمع منهم، وإن اختلف ما حكمها، كذاك مسنن عن النحو ولا فائدة له معتداً بها في معرفة اصطلاحاتهم.

(١) لا حاجة هنا إلى ذكر الصلاحية، إذ لا يستحق بدون صلاحية الاستحقاق (بحاري)

فيها أمور ثلاثة صلاحية: أحقاق الإعراب وحصول الاستحقاق، الإعراب، ووجود الإعراب، والأولان عبوراء، ولا حيران لم يعتسه أحد في كون الاسم معرباً، فإن ريد في حاشي ريد معرب حال، لوقف أيضاً. (حاشي الصفوري)

(٢) إذ به يحصل الاستحقاق بالفعل، وأما وجود الإعراب بالفعل فلم يعتسه أحد، وبحاصل أن العلامة احمر الإعراب بالقوة المعنى من فعل والمصنف اعتمد بالقوة العربية من الفعل (عصمت)

(٣) مثل حاشي ريد مانع، ورايت ريداً بالصب، ومررت بريد بجر (محرم)

(٤) قوله (لم تعرب الكلمة .. إلخ) فيه أنه لم يوجد عند المصنف معرب هكذا، لأنه لا يحسن معرب عن إعراب محقق أو مقدر، إلا أن يقال: المرد نسب لإعراب بحسب لظاهر فيما إذا كان إعرابه لفظاً ولم يظهره لمحكم، كما في حاشي ريد، ورأيت ريداً، ومررت بريداً يسكون من غير وقف، فيقال حينئذ لم تعرب الكلمة وهي معرفة. (عصمت).

(٥) أي أعرض؛ لأن العدول إذا تعدى، يعني: يكون بمعنى الإعراض (محرم).

ولما ورد ههنا سؤال وهو أن المصنف في تعريف المعرب حائض الجمهور، حيث لم يعرفه بمعرفته به، والمحاجة للجمهور من غير حياء، فأجاب الشارح بقوله. (وإنما عدل .. إلخ). (توقادي).

(٦) أي من جمع مسائله، وتعيين موضوعه، وبيان اصطلاحاته، وكنه في الكتب (عصمت)

(٧) من حيث الإعراب والنسب، ولا مصادف وعدمه، وإنما والقص، وعبر ذلك (م)

(٨) بأن كان عربياً، وعدم اصطلاحاتهم من آباءه وأجداده وخروعه، أو من فيلتهم (محرم)



فالمقصود<sup>(١)</sup> من معرفة المعرب مثلاً، أن يعرف أنه مما يختلف<sup>(٢)</sup> آخره في كلامهم ليحفل آخره مختلفاً فيطابق كلامهم فمعرفته مقدمة على معرفة أنه مما يختلف آخره، فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة لمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به، وجب أن يعرف أولاً بأنه مما يختلف آخره في كلام العرب، ليعرف أنه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه. فيسعي أن يعرف أولاً بعينه ما عرفه به الجمهور ويحفل ما عرفوه به من جملة أحكامه كما فعله المصنف و(حكمه)<sup>(٣)</sup> أي من جملة<sup>(٤)</sup> (٥) المعرب، وأثاره المترتبة عليه<sup>(٦)</sup> من حيث هو معرب، (أن يختلف آخره) أي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتاً<sup>(٧)</sup>، ... ..

(١) قوله (فالمقصود) إشارة إلى أن ليس في تعريف فساد، بل هو في المقصود من التعريف، وبذلك أن المقصود من تعريف المعرب أن يعلم بمعرب توجه صالح، لأن يكون وسطاً للحكم بأن هذا أو ذلك مما يحدف آخره باختلاف العوامل، بأن يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل، ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المصنف لصحة أن يقول: يريد في قام، معرب أي مركب، أم يشبه مبني الأصل، وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فريد مما يختلف آخره باختلاف العوامل، باختلاف تعريف الجمهور (هذا الغفور)

(٢) أي على معرفة وصفه وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل، لأن المعرب ذات، واختلاف وصفه، والذات متقدمة على الصفة طبعاً، فلو استأنسب أن يقدم ذات المعرب وصفاً بأن يعرف أولاً بحيث يعرف به ذاته لياسب الوضع الطبع. (محرم)

(٣) في احتياط هذا الحكم إشارة إلى وجه التعريف استشهاده للمعرب (عصمت).

(٤) يشير إلى أن الاختلاف المذكور حكم من أحكامه، وخاصة من خواصه، وليس مجموع أحكامه (توقادي)

(٥) إشارة إلى أن إضافة الحكم إلى ضمير مجلس لا بالاستعراق، فيؤول المعنى إلى أنه بعض حكمه (صمام).

(٦) قوله (وأثاره المترتبة عليه) يشير إلى سرده بالحكم ما الحكم لمتعارف عند الأصوبيين، كما يقال المترتب المرض أن يثب بعبء ويعاقب سرکه، أي الحكم المترتب عليه في الآخرة الثواب بفعله والعقاب سرکه، لا بحكم بدي بمعنى المحكوم (جليلي)

(٧) تمييز عن سببه يختلف إلى الآخر، فتقديره أن يختلف لفظ آخره، ثم أزيد الفعل عنه ونسب إلى آخره ونصب لفظاً على التعبير، أو وصف للمصدر المحلوف، أو على المصدرية بحذف المضاعف فتقديره يختلف آخره اختلافاً متروكاً (علي رضا)

بأن يتبدل<sup>(١)</sup> حرف بحرف آخر حقيقة 'أو حكماً'<sup>(٢)</sup>، إذا كان إعرابه بالحروف أو صفة<sup>(٣)</sup> بأن يتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة أو حكماً، إذا كان إعرابه بالحركة. (باختلاف العوامل) أي بسبب اختلاف العوامل<sup>(٤)</sup> ندخله عليه في العمل، بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر، وإنما حصصنا اختلافها بكونه في العمل، لثلاثا ينتقص بمثل قولنا (إن ريداً مصروب) و(ي صربت ريداً)، و(ي صربت ريداً)، (ي صارب ريداً) فإن العامل في (ريد) في هذه الصور محصوف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب لم يحتلف باختلافه.

(لفظاً أو تعديراً) نصب على التمييز<sup>(٥)</sup> - أي: يختلف<sup>(٦)</sup> لفظ آخره، أو تقديره - أو

(١) قوله (بأن يتبدل) على صيغة المجهول مثل المصدر حقيقة مثل جاءني أو، ورأيت أو، ومررت بأه، ومثل أنه دل حكماً نحو رأيت مسلمين، ومررت بمسلمين، فإن الاء في حالة نصب وإن كان عيه في حالة الجر حقيقة، نكتب غيره حكماً، والحرف الآخر في المسلمين هي إياء لا الاء؛ لأن الاء بدت من سوين ولهذا أسقطه بالإصالة (مصطفى جلي)

(٢) كتبت حركة احمد بسبب خلاف عوامل، بأن، متح في حالة نصب، وإن كان عيه في حالة لجر، نكتبها غيرها حكماً

(٣) قوله (أو صفة) أي حده شبيهه، بصفة لا صفة حصره، لأن الحركة لا عموم بالحرف بل يقوم بما يقوم به الحرف، لكنها قاصرة له. (عبد الحنون)

أهلم أن الإعراب على ثلاثة أقسام، إعراب الأصناف كإعراب الأسماء، وإعراب بالمشابهة كإعراب الفعل، المصارع، وإعراب بالتبعية كإعراب تنوع، والياء أيضاً ثلاثة أقسام، الأول بالأصالة كياء الحرف وتعمل بما هي ولأمر بغير السلام، والثاني بالمشابهة كسقاء المسبية، والثالث بالتبعية كالمنهي والمادي في قوب لا وحل طريف وب ريد (مبيدي)

(٤) إنما قيد العوامل بالاحد عيه، لأن معرباً لا نحو عن اختلاف العوامل في وقت ما، ولا يختلف آخره به، وإنما يحذف بسبب اختلاف العوامل بد حلة عليه (عصام) لكن بسبب هذا العهد يخرج عن هذا الحكم اختلاف الآخر بسبب خلاف العوامل المعنوية، فإنها غير دالة على المعرب؛ إذ الدحول هو المستحق بالأول أو الآخر، ود لا يتصور في الأمور المعنوية ويمكن أن يقال: خروج مثل هذا غير مضمهر. (عصمت).

(٥) أي منصوب كل واحد منهما على أنه تسمي عن نفسه في جملة يختلف آخره، والتمييز عن النسبة في الجملة يكون في المعنى دعلاً، ولهذا فسر بقوله (أي يختلف لفظ آخره، أو تقديره) ولم يحمل على أن يكون تمييزاً عن النسبة في قوله (باختلاف العوامل) حتى يلزم حينئذ تعميم العوامل المختلفة (عصمت)

(٦) قوله - (يختلف لفظ آخره) أي. صوره آخره، أو تقديره أي. يختلف آخره بحسب التفسير، =

على المصدرية، أي، يختلف اختلاف لفظ<sup>(١)</sup> وتقدير. والاختلاف لفظاً كما في قولك: (جاءني ريد) و(أيت ريداً) و(مررت ريد) وتقدير<sup>(٢)</sup> كما في قولك: (جاءني في) و(أيت في) و(مررت في)، فإن أصله فتى، وفتحاً وفتي.

قلت الياء ألفاً، فصار الإعراب تقديرية، والاختلاف اللفظي والتقديرية أهم من أن يكون حقيقة، أو حكماً كما أشركنا فيه، لئلا<sup>(٣)</sup> ينقص بمثل قولنا: رأيت أحمد، ومررت بأحمد، وقولنا: رأيت مسلماً ومررت بمسلمين، مثلي أو مجموعاً، فإنه قد اختلف العوامل فيه، ولا اختلاف<sup>(٤)</sup> في آخر (أحمد) حقيقة بل حكماً، فإن فتحة أحمد

سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط كما في معنى، أو تقدير صفته كما في عصي وقاص، أو بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حلى وعلامي، فإن آخرهما لا يشترع عن قول الإعراب بحسب المعنى، والحكم وإن كان يشترع عن قول بحسب الإعراب (هـ)

(١) ثم حذف المصنف وأهيم للمصنف أنه مضاف، وذلك بمثل هذا عند أرباب المعاني إيجاز الحذف، والأولى على التسمية أولى؛ لعدم الحذف فيه، ولأن فيه إجمالاً وفصلاً، وهما وتفسيراً، وهو أوقع في المعنى بـاختلاف الثاني (محرم)

(٢) والاختلاف التقديري قد يكون بتقدير آخر، والإعراب جمعاً، كما في مثل جاءني في، وأيت فتى، وقد يكون بتقدير الإعراب فقط كما في قولنا: جاءني في، ومررت في (بحاري).

(٣) صورة النفس أن يقال هذا الحكم يقتضي أن يكون اختلاف العوامل الدخلة على المعرب مسألاً لاختلاف آخر المعرب، وليس كذلك فإن عدم الحذف في قولنا: رأيت أحمد ومررت بأحمد، وفي قولنا: رأيت مسلماً ومررت بمسلمين، مع أن الآخر لم يختلف لفظاً ولا تقديرية، أو صورة الدفع أن يقال إن اختلاف آخر المعرب بسبب اختلاف العوامل أهم من أن يكون حقيقة أو حكماً، ففي الأمثلة المذكورة يحقق الاختلاف حكماً بسبب اختلاف العوامل<sup>(١)</sup> كما يجري في الاختلاف لفظاً بأن يكون حقيقة وحكماً يجري في التقدير أيضاً، فإن يكون حقيقة وحكماً (عصمت)

(٤) قوله (و لا اختلاف في آخر أحمد حقيقة بل حكماً) كتب الأستاذ يار، ذلك في صورته أمون لا يبعد أن يعد من الاختلاف التقديري ما كان نصبة تابعاً للجبر، وبالعكس، فقد صرح الشيخ بأنهم مجتهدان خفصه كصفي ذلك مفرد وجمع، وصرح الشيخ أيضاً بأن لاختلاف في الفلك بحسب التقدير، والتقدير في مقاسه بعد فلا حاجة إلى ردة قوله (حقيقة أو حكماً) كما ذكره الشيخ على أنه مستغنى عنه بجعله خاصة غير شاملة كما ذكره في جواب، فإن قلت أولاً بالاكتمال بالاختلاف بالرفع والنصب وبالعكس؛ إذ لا يلزم وجود الاختلاف بأنواع الإعراب كلها، فافهم (عيسى الصفوري)

بعد لاصب علامة انصب وبعد الجار علامة الجر، وكذا الحال في النشئة والجمع،  
فأحر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة.

فوق قلت<sup>(١)</sup> لا يتحقق الاختلاف لا في آخر لمعرب ولا في العوامل<sup>(٢)</sup> إذا ركب  
يعرض الأسماء المعدودة غير المشبهة بنبي الأصل مع عامله الابتداء؛ إذ لا يترتب  
عليه اختلاف الإعراب بل هناك حدوث الإعراب بدحول<sup>(٣)</sup> العامل. قلت. هذا حكم  
آخر من أحكام المعرب، والاختلاف حكم حر فهو لم يدخل أحد الحكمين في الآخر،  
لا فساد<sup>(٤)</sup> فيه، فإن للمعرب أحكام كثيرة لم تذكر ها هنا، فليكن هذا الحكم أيضاً من  
هذا القليل، غاية الأمر أن هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة.

(الإعراب<sup>(٥)</sup>؛ ما) أي: حركة<sup>(٦)</sup> .....

(١) قوله (فإن قلت) إلخ) حاصله: فإن كان اختلاف العوامل لا يتحقق إلا إذا تحقق عامل  
عقب عامل، وكذا اختلاف آخر المعرب لا يتحقق إلا إذا تحقق معرب عقب معرب آخر، وإذا  
ركب بعض الأسماء المعدودة العبر المشبهة بنبي الأصل مع عامله ابتداء، كما يقال جاءني  
ريد ابتداء، لا يختلف عامل بل وحد العامل ابتداء وآخر المعرب، بل اختلف الاسم مطلقاً،  
وحاصل الجواب أن للمعرب حكمين أحدهما اختلاف الإعراب بسبب اختلاف العوامل،  
والثاني حدوث الإعراب بدحول العامل، وقد بين أحد الحكمين ولم يدخل فيه الآخر، ولا  
فساد فيه، إذ لا يلزم ذكر جميع أحكامه، غاية الأمر أنه على هذا يلزم أن لا يكون حاصلة شاملة  
لجميع أموره ولا محذور فيه، فإن لخاصة ما يختص بأشياء ولا يوجد في غيره، سواء وجد في  
جميع أموره أو بعضها، كالصاحك وبالمعل أو بالقوة (وجه الدين)

(٢) يعني. لا يوجد اختلاف العوامل، وقد لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف أيضاً في آخر  
المعرب، لأن اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن بشرط أن يكون الاختلاف في  
المعمل. (محرم أفندي).

(٣) لأن الاسم قبل دخول العامل لم يكن فيه إعراب، لأنه عند المصنف مبني، فلما دخل عليه  
عامل صار معرباً، وظهر الإعراب فيه بدخوله وحدثه. (توقادي)

(٤) لأن الفساد إنما يرمز إذا تفتت الأحكام ولم يدخل بعضها، أم إذا تعيرت فلا فساد في عدم  
دخول بعضها. (م)

(٥) وإنما سمي الإعراب إعراباً؛ لأنه يبين المعاني الداعية والمفعولية والإضافة، ويوضحها من  
قولهم: (أعرب الرجل عن صحبته) إذا تبين. (وددي)

(٦) كالتقريب عليه شهرة أمر الإعراب بأنه حركة أو حرف، أو ما ذكره في ضبط إعراب الأسماء،  
لا يحصى بعده. (وددي)

أو حرف، (احتلف آخره)<sup>(١)</sup> أي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتاً أو صفة (به)، أي بتلك الحركة أو الحرف، وحسب رد (م) الموصولة، الحركة أو الحرف، لا يرد العاصم<sup>(٢)</sup> والمقتضى. ولو أبقت على عمومها خرجاً بالنسبية المفهومة من قوله (به) فإن المتأثر من السبب هو السبب القريب<sup>(٣)</sup>. والعامل، والمقتضى من الأسباب البعيدة، وبقد الحيشة<sup>(٤)</sup> خرج حركة نحو (علامي) لأنه معرب على اختيار المصنف، لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب، ليس من حيث إنه معرب بل من حيث إنه ما قبل<sup>(٥)</sup> ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الإعراب جمعاً ومعاً، ولكن المصنف أراد أن يشه على فائدة اختلاف وضع الإعراب فسم إليه قوله. (ليدل على المعنى المستورة عليه) وكأنه<sup>(٦)</sup> أراد هذا المعنى حيث قد ليس هذا من تمام الحد، لا أنه خارج عن الحد، واللام<sup>(٧)</sup> هي (ليدل) متعلق بأمر خارج عن الحد، يعني وضع الإعراب لمفهوم

- (١) أي صفة آخر الاسم أو معرب بما جمع، الإعراب هي الآخر لأنه دال على الوصف، أي كونه صفة أو فصلة، والدال على الوصف هذا الإعراب. (فاصل مضي)
- (٢) لأن العامل والمقتضى المعنوية والمفعولية والإضافة، وهذه ثلاثة يقتضي الإعراب، والإعراب يقتضي الاختلاف، والقريب هذا الإعراب. (طاشكندني)
- (٣) اعلم أن لاختلاف آخر المعرب ثلاثة أسباب الأول العامل، والثاني المعنى المقضي، والثالث الإعراب، أعني الرفع والنصب والحركة لأول بعد بالنسبة إلى الآخر، والثاني متوسط بالنسبة إليهما، وإذا قل الحركات الإعرابية سبب قريب للاختلاف، لحصولها بها بلا واسطة شيء آخر بخلاف باقي الأسباب. (شرح)
- (٤) إذا أضيف إلى ياء المتكلم بعد جعله معرباً، وأم قبل ذلك فقد صرح بالصمير الراجع إلى المعرب في قوله (آخره). (عصمت)
- (٥) حين علام مثلاً قبل الإضافة إلى ياء المتكلم كان مسبباً على السكون؛ لأن التركيب شرط لكون الاسم معرباً فحرك بالكسر دون غيرها لعدم نسبة بناء ولأنها أصل في تحريك الساكن، وقيل هذه بكسرة سائبة؛ لأنها حصلت قبل تعامل كلفه في اللام، والصفة في العين، فلا يوجد للاختلاف بدول العامل. (توقادي).
- (٦) جواب سؤال مقدر كأنه قبل كيف يعلم أن المصنف أراد أن يشه على فائدة هذا المعنى فأجاب بقوله. (وكانه أراد). (رضا).
- (٧) قوله (واللام) بالنصب أي. وليس اللام في بديل متعلقاً بأمر خارج. إلخ، والمقصود من هذا التفصيل الرد على الشرح الهادي والمتوسط، حيث ذهب إلى كون هذا الكلام من تمام الحد وكون اللام متعلقاً بأمر خارج مفهوم من محوى الكلام (مصطفى جليلي)

من فحوى الكلام، فإنه بعيد عن الفهم غايةً <sup>(١)</sup> بعد.

فاللام فيه متعلق بقوله (ختلف آجره)، يعني: اختلف آجره (ليدل) <sup>(٢)</sup> الاختلاف <sup>(٣)</sup> أو ما به الاختلاف.

(على المعاني)، يعني: الفاعلية والمفعولية والإضافة (المختورة)، على صيغة اسم الماعل (عليه)، أي على المعرب متعلق بمختورة على تضمين <sup>(٤)</sup> مثل معنى الورد والاستيلاء.

يقال: اعتثروا الشيء <sup>(٥)</sup> وتعاوروه، إذا تداولوه، أي أحده جماعة، واحد بعد

(١) لأنه لا نظر إلى وضع الإعراب لا قصد ولا سماع، وقوله (غاية البعد) منصوب على الظرفية، فإن تعلقه بقوله (وضع بعيد عن الفهم) في عارة العد (محرم)

(٢) لأن العامل يقتضي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذه يقتضي الإعراب، والإعراب بمصبي الاختلاف، فيكون الإعراب مسأ قريباً والعامل والمعنوي مسأ بعيداً (طاشكدي)

هذا ما لم نعرض وضع الإعراب في الأصول، إذ الأصل تعرض لها معان مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، وأردت تمييز بعضها عن بعض، فوضع الإعراب مميهاً بعضها عن بعض، ومسأ لما هو المقصود ومربلاً لمسأ الناس من الناس بعضها عن بعض، كما أشرنا إلى معناه من حيث الوضع اللغوي. (حيثي)

(٣) قوله (الاختلاف أو ما به الاختلاف) (إلح) إشارة إلى أن عامل ليدل إما راجع إلى اختلاف أي المصدر، الذي يدل ختلف عليه، وإما إلى ما الموصولة التي هي عارة عن الحركة والحرف (مصطفى جلبي)

(٤) قوله (على تضمين مثل معنى الورد) جمع اسيد لمختورة بمعنى الدخلة بالوبة ولو مجازاً لسلّم عن تكلف التصمين، وبذلك عليه قول شيع أي المتعاقبة، فاحفظ ولا تعلق (عيسى لصفي)

- التصمين هو أن يقصد بلفظ فعل معناه حقيقي، ويلاحظ معه معنى آخر يأسه، والمعنى الآخر مراد يدل عليه ذكر متعلقاته، فتارة يجمع المذكور أصلاً والمحدوف حالاً، وتارة يجمع بمحدوف أصلاً والمذكور حالاً. (ملا محرم)

- التصمين يحتمل أمرين أحدهما أن يكون لأصراً نسباً ومضمناً حالاً تقديره: يدل على المعاني المختورة حال كونها واردة ومستوية على المعرب، والثاني أن يكون الأصل راداً والمضمّن أصلاً تقديره ليدل على معني واردة أو مستوية عليه، ويبين معناه اللغوي بقوله (يقال: اعتثروا)

(٥) فيه إشارة إلى أن ناسي الافتعال، سماعاً بمعنى في هذه الكلمة، وإلى أنها يتعدى بحرف =

واحد على سبيل المساوية<sup>(١)</sup> والبدلية، لا على سبيل الاجتماع، فإذا تداولت المعاني المختلفة، المقتضية للإعراب على المعرب متعاقبة، متدوية غير مجتمعة لتصادفها، يسفي أن تكون علاماتها أيضاً كذلك، فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب. فوضع أصل الإعراب، للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني. وإنما جعل الإعراب<sup>(٢)</sup> في آخر الاسم<sup>(٣)</sup> المعرب؛ لأن نفس الاسم يدل على المسمى والإعراب يدل على صفته<sup>(٤)</sup>.

ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف، فالأنسب أن يكون الدال عليها أيضاً متأخراً عن الدال عليه، وهو مأخوذ<sup>(٥)</sup> من أعربه إذا أوصحه. فإن الإعراب<sup>(٦)</sup> بوضع

حرف، فيعلم منه وجه التصحيح، وإلى أنه يحدد بعض في هذه الكلمة ويكون المفعول به واحد، ويعرف منه وجه كونه على صفة اسم الفاعل، لأنه إذا كان على صفة اسم المفعول يلزم تعدد المفعول به دون الفاعل، على خلاف معمول هذه الكلمة (عجبي)

(١) قوله (على سبيل المساوية) أي وحداً بعد واحد، فلا يجتمع ثان، إن قلت: إن أراد ذلك في تركيب واحد فتداول المعاني فاسده. وإن أراد في التركيب فعدم الجمع معصوم، فإن أراد يقتضاة بالفاعلة والمفعولية في تركيب، قلت: أراد التداول في تركيب وعدم الجمع في واحد، أي معاني يصف الاسم بأحدها في تركيب ثم يآخر في تركيب آخر، ولا يتصف بهما في تركيب واحد، فلا تعمل كمن عمل به. (عيسى).

(٢) قوله (وإنما جعل الإعراب إلخ) أي جعل لإعراب الذي هو الأصل حالاً في الآخر، أو جعل مطبق الإعراب في الآخر محقق اتحاد في المدح، كما في الإعراب بالحركة، أو تحقق الكلبي في صغر جرته كما في الإعراب بالحرف. أو جعل في جانب الآخر، لا يقل على التقدير الأول لم يعلم الإعراب بالحرف؛ لأن يقول إذا تعين موضع الأصل تعين موضع فرع، وهو جانب الأصل بقدر الإمكان، ولا يلزم تقدم فرع وتأخر الأصل (لاري)

(٣) اعلم أن الآخر إما يكون حقيقة كما في الإعراب بالحركة، وهو لا يكون إلى في الآخر حقيقة، وأما أن يكون حكماً كما في الإعراب بالمعروف، فإن نوافع بعد أكثر حروف الكلمة كأنه الواقع بعد الكل؛ لأن الأكثر في حكم الكلبي. (محرم)

(٤) قوله (على صفته) أي صفة المسمى والمعدول، وذلك بناء على أن الفاعلية ومقابلتها صفات المعدول، وقد جمعها الشيخ الرضي صفت لمدح، وهي كونه عمدة أو فضة، فكان جعل الإعراب في الآخر؛ لأن الدال على موصف بعد لموصوف. (عبد الغفور)

(٥) قوله (مأخوذ... إلخ) إشارة إلى جواب سؤال، وجه تسمية الإعراب باسم الإعراب بوجهين كما لا يخفى. (رضا).

الإعراب صفة لا يضاف إليها شيء، بل هي صفة لا علاقة تشبه (فوقاني)

المعاني المقترضة، أو من (عَرَّتْ مَعْدَتُهُ) إِذَا (فَسَدَتْ)، على أن تكون الهمزة للسلب، فيكون معناه حيثئذ، إرادة العباد، سُمِّيَ به، لأنه يُريدُ فسادَ بعض المعاني ببعض.

(أنواع إعراب الاسم)

(وأنواعه) أي أنواع إعراب الاسم ثلاثة<sup>(١)</sup> (رفع، ونصب، وجر) هذه الأسماء الثلاثة<sup>(٢)</sup> محتصة بالحركات ولحروف الإعرابية ولا تنطق على الحركات لبنائية أصلاً بخلاف الصمة، والفتحة، والكسرة، فإنها مستعملة في لحركات البائية غالباً، وفي الحركات الإعرابية على قلة<sup>(٣)</sup> (والرفع)<sup>(٤)</sup> حركة كـ أو حرفاً (عمد، لماعلية) أي

(١) يعني: أن المراد تعداد إهروب الأصم بقرونية السياق، وليساق لا مطلقاً أنواع لإعراسه، لأن مطلق أنواع أربعة هذه الثلاثة والحرم، كبر سجرم محتصر إلى الفعل كما سحبي، وقوله (ثلاثة) إشارته إلى أن مجموع قوله (رفع ونصب وجرا) حر واحد يصح الحمل، فيكون من نفس تقسيم الكلبي إلى لأجراء تقديم العطف على الحمل، كما في قولك: استب سقم وجدر ن (حلي).

(٢) وبما سميت الحركات الثلاثة بتلك الأسماء المذكورة في المتن، وبما تضمن الشفيع، وحصول الشفيع مع ادم، وحصول الثالث محرك من الأسير وهو كسر شيء، إذا المكسور يسقط، ثم الحزم بمعنى القطع، وفي الجرم قطع الحركة، وقد سمي لجارم جارماً، والوقف والسكون بمعنى واحد والأول مختص بالإعرابي والأخيران بالآني (هـ)

- قوله (هذه الأسماء الثلاثة - إلخ) ذهب شراح الرصعي إلى أن إطلاقها على لحروف مجردة، لكن ظاهر كلام غيره الاشتراك، ومن عرف الإعراب باختلاف الآخر، فقال الشيبغ، أو بالرفع الانتقال إلى العدة بهكده، ومنه نصي كلام غيره أنه رفق غيره في ذلك، ولكن لم يجعل المقسم الإعراب من فقه الإعراب، وقوله (إعرابية مع أن الحركات نفس الإعراب "نعمي"، أن كلامها مسوبة إلى مطلق الإعراب منه الخاص إلى عدم، والمقصود الاعتياز عن الحركة البدئية، والحركة تنسب إلى الإعراب وأشباهه متبذرة، وقوله (فدفع) أي بدعت أن وضع الإعراب للدلالة فجعل الرفع دالاً، وعلامة على أحدهما محسن بدعية على الفعل خطأ (عيسى الصفوي)

(٣) قوله (على قلة . إلخ) مع القرينة كما بي قوله (باصمة رفعا) فيكون لسمية بين الرفع والنصب  
و الجهر ، وبين الصمة والفتحة والكسر عمومًا وخصوصاً من وجه ، فإنهما يجتمعان في الحركات  
الإعرابية ، ويصدق الرفع والنصب و الجهر على الحروف الإعرابية دون الصمة والفتحة والكسرة  
ويصدق الصمة والفتحة والكسرة على حركات لائفة دون الرفع والنصب والجهر . (عصمت)

(2) رُبَّمَا قَالَ: الرُّفْعُ عِلْمٌ لِفَاعِلِيَّةٍ، وَلَمْ يَكُنْ عِلْمٌ فَاعِلًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِلْمُ الْفَاعِلِ وَحْدَهُ =



علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً<sup>(١)</sup> لتشمل لملحقات به والجر حركة كان أو حرفاً (علم الإضافة) أي علامة كون شيء<sup>(٢)</sup> مضافاً إليه.

وإذا كانت الإضافة نفسها مصدراً لم يحتج إلى إلحاق الياء المصدرية إليها كما في الفاعلية والمفعولية.

وبما احتص<sup>(٣)</sup> الرفع بالفاعل ونصب المفعول؛ لأن الرفع ثميل، والنصب قليل، لأنه واحد فأعطى الثميل للقيس، ونصب حميف والمفاعيل كثيرة؛ لأنها خمسة، فأعطى الخفيف للكثير، ولما لم يقو لنصب إليه علامة غير الحر حُجِل علامة له.

(والعلم)<sup>(٤)</sup> لفظياً كان أو معنوياً (ما به يُتَقَوَّم) أي يحصل (المعنى المقترض)

- لو حوذه في غير، كالمتدا وغيره، من علم مفاعل ولأشباه المسونة إلى الفاعل كالمبدأ وحرر واسمي كان وما وعرفه، ولهذا لم يقر نصب عن المفعولية (المحرره)

(١) وذلك إذ كان الاسم حمدة، وقد يوصف يستدعي الرفع، لكن قد يحتج عنه لعل المشابهة بالنصب، ولا يحمى أن هذا الاسم هو حق، ويقول بأن يرفع ونصب واحداً، أو يعطيه والمفعولية ويكونان فيما يشابههما، بحيث لا يستدري بعيد لا دليل عليه، نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول أحق. (لأرى)

(٢) ويجوز حمل الياء على نسبة في قوة (علم الفاعلية) ونصب عن المفعولية، أي الرفع «حصلة»، والحالة المسونة إلى الفاعل وهي فاعلية في فاعل، ويكون لاسم حمدة من كل وجه في الملحقات بها والنصب علامة حصية، وحالة مسونة إلى مفعول وهي مفعولية لمفاعيل، ويكون لاسم فصلة أو مشبهاً في ملحقات بها، ورجح المصدرية؛ لكونها أقرب إلى المقام، ولأن الإضافة مصدر فالمناسب حمل دليلها أيضاً على المصدرية (حصيت)

(٣) قوله (وإنما اختص) (الخ) هذا من باب سعاد حيث أعطوا الثميل لتفعيل والخفيف للكثير، لا من باب التماس (جلي)

- الاختصاص إضافي بالنسبة إلى مفاعيل والنصب إليه، ولا فالرفع غير مختص بالفاعل، بل موجود في الملحقات بالفاعل أيضاً، وإنما بين الاختصاص في الفاعل لكونه أصلاً في الإعراب من حيث أنه معمول ما هو أصل في نعم، من فست، المضاف إليه كالفاعل قليل فلم لم يعط الرفع إياه؟ قلت الاهتمام شأن الفاعل أكثر؛ لكونه معمول ما هو أصل في العمل، والمراد أن الفاعل لو وجد في الكلام الواحد لا يكون إلى واحد بخلاف المضاف إليه، والمفاعيل فيكون الفاعل قليلاً في كلام فأعطى الثميل إياه؟. (حصيت).

(٤) قال يعمل لما عثر في تعريف المعرب ومن ثم يصرح به وذكر صريحاً في حكم المعرب، أراد أن يبين تعريفه وقدم عليه الإعراب والفتحة إلى معنى المقترض؛ لأنهما مأخوذان في =

أي معنى من المعاني المعتورة على المصروف (لإعراب) فهي (جاءني زيد) جاء: عامل؛ إذ به حصل معنى الدعوية في (زيد) فجعل الرفع علامة لها وهي (رأيت زيد)، رأيت: عامل؛ إذ به حصل معنى استعويليه في (زيد) فجعل نصب علامة لها، وفي (مررت بزيد)، الياء: عامل؛ إذ به حصل معنى الإضافة في (زيد)، فجعل الجر علامة لها.

(ثالمعرد<sup>(١)</sup> المنصرف) أي لاسم، المعرد الذي لم يكن مشى ولا مجموعاً ولا غير منصرف ك: (زيد، ورحل)<sup>(٢)</sup> (و) وكذا (الجمع المنصرف) أي الاسم الذي لم يكن<sup>(٣)</sup> ...

معريه ولاولى تعديها عيه؛ ولأنه بعد ذكر حكم المعرب أراد أن يبين سبب الاختلاف فقدم الإعراب الذي هو سبب قريب للاختلاف، ثم بين عامل الذي هو سبب بعده (عصمت) - فالمراد الفعل الذي في ريت عدم، فهو يعامل في المصروف عطفه هو فعل (عصمت) (١) لم يخرج من بيان لإعراب والعامل والمعنى التقني أراد تفصيل أقصاء المعنى التقني، أنه ثاره بمعنى الحركات الثلاث، وثاره ما سوى المتحدة، وثاره سوى بكسره، وثاره بفتحة الحروف الثلاث، وثاره ما سوى ياء، وثاره ما سوى ألف فهذه أقسام ستة (عصمت) لم ذكر الإعراب وأنواعه وكان يكرر من أنواعه م، و تلك الأقسام محال، وأراد أن يذكر عنييه تلك ومجديها فأبى بالقاء الصحيحة لسانها. (عصمت)

- هذا جواب سؤال مقدر، وهو 'ن يفسر' ذكر المعرد ههنا غير جائز؛ لأن المراد به إما مقابل المجموع، وإما مقابل المركب مع العبر، لا سبيل إلى الأول؛ لأن الأسماء الستة المضاعفة إلى غير ياء تصكلم المكبرة مفردة عند توجه مع أن يعرّفه ليس كذلك، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأن مثل علام زيد غير المعرد بهذا الوجه مع أن يعرّفه كذلك، وأجاب بقوله (أي الاسم المفرد الذي لم يكن مشى ولا مجموعاً)، فالتدريج بصريق الأول فكون المراد الفرد في قوله (ما يكون مقابل المثنى والمجموع) كما لا يخفى على تكيس المتقن. (ق)

فإن المصنف في شرحه وأردف بالمعرد ليس تشبيه ولا جمع، ولا يرد عليه أن الأسماء الستة مفردات بهذا معنى مع أن إعرابها بالحرروف لا بحركة؛ لأن قوله (فالمفرد) مبهلة وكان في قوة الجبروت فلا يشمل الكل تأمل (رح)

(٢) أورد مثالين للمعرد المنصرف سيهاً على أنه أعم من أن يكون معرفة أو نكرة (حسن أفندي)

(٣) لو قل، الجمع الذي لم يلحق آخره و و يكون لكن أولى مثلاً يتخصص بمثل سود في جمع ستة، وثون في جمع ثلة، وصرحات في جمع صرحت بالسكون (عصمت).

فامتنع ظهور الإعراب في نمطه فكون أع به بالحركة تعديرياً في الأحوال الثلاثة (معهم)

بناء الواحد فيه سالماً<sup>(١)</sup> ولم يكن غير منصوب كـ (رجال، وطلعة)<sup>(٢)</sup>.

والإعراب في هذين القسمين من الاسم على الأصل، من وجهين أحدهما أن الأصل في الإعراب<sup>(٣)</sup> أن يكون بالحركة والإعراب فيهما بالحركة، وثانيهما أنه إذا كان الإعراب بالحركة فالأصل أن يكون بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث والإعراب<sup>(٤)</sup> فيهما بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث والإعراب فيهما (بالضمة)<sup>(٥)</sup> رفعاً أي حالة الرفع (والفتحة نصاً) أي حالة النصب، (والكسرة حراً) أي حالة الجر، فصب قوله (رفعاً ونصباً وجرّاً) على طرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية أو المصدرية، فالقسم الأول مثل (جاءني رجل) و (رأيت رجلاً) و (مررت برجل) والقسم الثاني مثل (جاءني طلبة)، و (رأيت طلبة) و (مررت بطلعة).

(جمع)<sup>(٦)</sup> المؤنث السالم وهو ما يكون بالألف<sup>(٧)</sup> والتاء واحترره عن المكسر، فإنه قد علم (بالضمة) رفعاً، (و بالكسرة) نصباً وحرّاً.

- (١) لو كان سالماً إما أن يكون الجمع المذكور أسلم من إعرابه بحروف، والجمع المؤنث السالم إعرابه بالحركات إلا أنه ناقص. (محرم).
- (٢) طلبة جمع طالب كصفة جمع فاسق، وجهه جمع جاسل وكثرة جمع كبر. (ح).
- (٣) ليكون الدال على صفة الشيء كصفة الدال عليه ولأنها أحرف الدوال، وهذا مراد من قال لأنها أفعال الحروف فلا اعتراض عليه بأن كونه أفعالاً أمر وهمي، ولو سلم فلا تقتضي إلا الأصالة بحسب الذات لا في الإعراب ليس بشيء. (عصام).
- (٤) إشارة إلى أن قوله (المعرد المنصوب مبتدأ) بتقدير مضاف، ويحتاج إلى تقدير هذا المضاف أن جعل بناء للشيئية، وأما إن جعل بناء للملازمة فلا يخرج إلى هذا التفسير (حلي).
- (٥) قبل، إن النصب والنكسر والفتح ثلاث، محتصة بالنسي، والرفع وأحواله بالمنعوت، وأما الضمة وأحوالها بالتاء فمشاركة بينهما. (عصام الدين).
- (٦) وإنما سمي جمع المؤنث لكون واحد مؤنثاً حراً، وسالماً لسلامة نظمه عند الجمع، قال بعض المحققين ويسمي أن يصم إليه أولات جمع ذات من غير لفظه، كما ضم أولو إلى جمع المذكور السالم. (عصمت).
- (٧) قوله (وهو ما يكون بالألف .. إلخ) مراد ما يريد منه ألف ولاء للجمعية، أو جمع فيه ألف ولاء لثلاث بشكل بكسر من المعرفات في آخرها ألف ولاء، وحيث لا يخرج نحو عرفات فإنه لم يرد به جمع عرفة على ما صرح به المصنف وفصل في شرح المفصل بل هي ملحقة بالجمع، وكان ينبغي أن يذكر، من قاله أنه أعم من أن يكون جمعاً حلاً، وباعتبار الأصل فتدخل نحو وفات، وقد خالفه المصنف بما ليس بشيء. (عيسى الصفوي).

فإن النصب فيه تابع للحرف إعراء<sup>(١)</sup> لمصرع على وتيرة الأصل الذي هو (جمع المذكر السالم) ، فإن النصب فيه تابع للحرف<sup>(٢)</sup> كما سيجيء ذكره، مثل : (جاءني مسلمات) و (رأيت مسلمات) و (مررت بمسلمات) (غير المنصرف<sup>(٣)</sup> بالصفة) رفعا، (والمتحة) نصبا وحرًا، فالحر فيه تابع لنصب، كما سندكره، نحو: جاءني أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد.

(أخوك، وأبوك، وحموك)، بكسر كاف؛ لأن لحم<sup>(٤)</sup> قريب المرأة من جانب زوجها، فلا<sup>(٥)</sup> يضاف إلا إليها. (وهنوك) رهن الشيء المنكر الذي يشهجن ذكره،

بأن ألف وائه سواء كانت مفردة مؤنث كمسمات، أو مذكر كالحايات جمع حال، وهو بمعنى ناصي، وسواء مفردة سالما كمدكور، أو غير سالما كسجلات وتمررات وخطوب، فلا يفسد القاعدة بالأمانة المذكورة، ولا يفسد من سين وأرضين، وإن حمل العبارة على ماهره، لأن السلامة منقوصه هناك، لكنه يجبه أنه لا يقدر بين تجمع المكسر والمؤنث فتوجيه صالح من وجه وسد من وجه (طاشكندليج)

(١) قوله (إجراء للمصرع . إلخ) تحقيق لسبعية، ولثلاث يلزم لمصرع مربة على الأصل، وإن كان مربة لازمة بعد، لأن الأصل معرف بالحرف والمصرع معرف بالحركة، قيل مربة تكون إعراب مصرع بالحركة معلومة ضرورة، لعدم بحرف يصلح للإعراب في آخره، بخلاف الأصل حيث يوجد في آخره حرف العلة يصلح للإعراب، لإقامتها مقام حركات (وجه الدين)

(٢) لأنه فرع لجمع المذكر، وحمل فيه لنصب على لجره، فحمل في المصرع؛ لثلاث يلزم مربة على الأصل، والمربة تكون إعرابه بالحركة محتمة ضرورة، لعدم ما يصلح للإعراب في آخره، ولأن الإعراب بالحروف في مجموع صدر أصلا مهلا معبراً، فصدر لإعراب بالحركة كأنه فرع فيها. (فاضل أفندي)

(٣) قوله (غير المنصرف . إلخ) أي عنه أو جمعا، إلا أن مر من جمع المؤنث والملحق به نحو حروف ومسلمات عديمين فيها عد لأكثر بالصفة والكسرة، وقيل أبو حيان مذهب البصريين، وإلا ما سيجيء من ذكر بلام ومصاف وبحروفه فيه كالمنصرف، وقيل المراد غير منصرف لو حلى طبعه (هبي)

(٤) قوله (لأن اللحم قريب المرأة من جانب زوجها) يعني أنه قرابة حاصلة من جهة الزوج من حيث أنه روح، وروحية الروح ليس إلا للمرأة، فيقال لحم امرأة أي قريب زوجها، ولا يقال لحم رجل إذ الرجل ليس له زوج حتى يقال قريب روحه، والأوضح أن يقول لأنه قريب لروح، فكما لا يضاف الروح إلا إلى المرأة لا يضاف أي<sup>(٦)</sup> الصبي

(٥) فلا يضاف إلا إليها (١٠٠) حمد من صمد بحر رش - أعجم وهي له رر

كالعورة، والصفات الذميمة، والأفعال مقبحة، وهذه الأسماء الأربعة مقوصات واوية<sup>(١)</sup>. (وفوك) وهو أجوف واوي، لانه هاء، إذ أصله (فزة) (ودو مال)<sup>(٢)</sup> وهو (لهيف مقروء بالواووين، إذ أصله (دوؤ) وإنما أُضيف (ذو) إلى الاسم الظاهر دون الكاف؛ لأنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأحاس. فإعراب<sup>(٣)</sup> هذه الأسماء الستة بالنواو رفعاً، والألف مصباً والياء حراً ولكن<sup>(٤)</sup> لا مطلقاً بل حال كونها مكبرة إذ مصغراتها معربة بالحركات نحو: جاءني أحيك ورأيت أحيك، ومررت بأحيك. وموحدة<sup>(٥)</sup>، إذ المشي والمجموع منها معرب بإعراب التشبيه، واجمع. وإنما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالأمثلة.

(مضافة)<sup>(٦)</sup> لأنها إذا كانت مكبرة، وموحدة ولم تكن مضافة أصلاً، فإعرابها

- = أبو امرأته أو أخوها أو عمها، أو الأحماء قلها خاصة نحو المرأة أبو زوجها، ومن كان من قبله. هن المرأة؛ مرجها. (قاموس).
- (١) لأن أصل كل واحد أخو وأبو وحمو وهو يتكبل تكبيل على أحوان وأبوان وحموان وهنوان، وتضميره على أحيو وأبيو وحمو؛ لأن التشبيه والتصغير ترد لشيء إلى أصله أنه ودوي أو يائي وحدوث الواو على غير القياس، المحذور التحق، فبقي بعد الحذف أح أب حم هن، وإذا أُضيف كل واحد منها إلى غير ياء المتكلم عدد المحذوف صار إعراباً (توقادي).
- (٢) لأنه موضوع لأن يوصف به إلى الوصف، أسماء الأحاس، مثل رجل ذو مال يوصف الرجل بالمال بواسطة ذو، ولا يتأني الوصف إلا به. (وجه اللين).
- (٣) منه إشارة إلى أن هذه الأسماء مبتدأ بحذف مضاف، وإلى أن المحكم ليس على خصوصيات هذه الأسماء، بل على مطلقها، يعني يكون إعرابها بالحروف سواء أُضيف إلى الكاف أو الهاء أو الاسم الظاهر. (م).
- (٤) لما أشار إلى تجريد قوله (أخوك وأبوك) إلخ من خصوصياتها بقوله. (فإعراب هذه الأسماء الستة) يتوهم بحريدها عن كونها مكبرة وموحدة أيضاً استدراك، وقال. لكن لا مطلقاً (عصمت).
- (٥) قوله (وموحدة) هذا القيد مألوف إلى الخمسة من لأسماء؛ لأن كلمة ذو لا يجمع ولا يثنى. (المحرره).
- (٦) قوله (مضافة) حال من المتدأ وب عطفت عليه على قوله (المالكى) بلا ناوين، أو بالناويل بالمفعول، أو نائب الفاعل، أي يعرب إعراب هذه الأسماء، أو يعرب هذه الأسماء حال كونها مضافة، فيكون الحال حالاً من مفهوم للكلام، أو منصوب، أعني المقلد كما هي شرح العصم، أو حال من الضمير المستكن في الظروف المستغنى لآتي على قول الأحفش وبين برهان =

بالحركات<sup>(١)</sup> نحو جاءني أخ، ورأيت أختاً، ومررت بأخ، فيبقي أن تكون مضافة ولكن (إلى غير ياء المتكلم)<sup>(٢)</sup> لأنها قد كسبت مضافة إلى ياء المتكلم.

فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها، ولم يكن<sup>(٣)</sup> في هذا شرط بالمثال، لئلا يشوبهم اشتراط إضافتها بكونها إلى تكلف. وإنما جعل<sup>(٤)</sup> إعراب هذه لأسماء بالحروف؛ لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع لمذكر السالم بالحروف أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الأحاد أيضاً كذلك، لئلا يكون سهماً وبين الأحاد وحشه ومافرة

فإن لأخص جور تقديم الحال على عدمه صرف بشرط تقديم استدأ، وإن برهان جور مطلقاً كما في الرضي، لا على قول بغيره فإنه لم يحور مطلقاً، وقيل بخبر كان المقدور أي إذا كانت هذه الأسماء مضافة وهو تكلف بعيد (زيتي زاده)

(١) وبما كان أعرابها بالحركات حال الأمر بالحروف؛ لئلا يلزم اجتماع الساكن في المجر مطلقاً نحو بين أنا وأبي، وفي المعرفة حال كونه موصولة نحو أبو بكر، الأب الكريم الأبني الكريم، فإن قلت لم يلزم هذا المهراب عنه في حال الإضافة في نحو أبو بقاء، قلت: نعم إلا أنه لا اعتداد به لعلته بالنسبة إلى الأول لأن لزمه هذا بالإضافة إلى المعروف باللام وهي ليست بالأكثر، وأيضاً لم يعبر عن الإضافة مطلقاً بل حصها بكونها إلى غير ياء المتكلم (عوض أفندي)

(٢) لأنها لو كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت مبنية عند بعضهم، ومعرفة بالحركة التقديرية عند صاحب الكتاب. (عوض أفندي).

(٣) حروب سؤال مقدر تقديره كأنه قيل: متى لم يكن المضاف من هذا فقد كما اكتفى في الشرطين الأولين فأجاب الشارح بقوله (ولم يكن) (من إنشاء الرمخشري)

(٤) علم أن المدعي في هذا المقام مركب من ثلاثة أحرار الأول جعل إعراب بعض الأحاد بالحروف، فعله بقوله (لأنهم لما جعلوه) (إلخ) الثاني حذر الأسماء الستة من الأحاد فعله بقوله (اختاروا الأسماء الستة) لأن إعراب كل المثنى والمجموع (إلخ) والثالث اختيار خصوص هذه الأسماء فعله بقوله (وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة لخصابها) (إلخ)

فإنما تضمن قوله (وإنما جعلوا إعراب هذه الأسماء بالحروف هذه الأمور الثلاثة) وترك إنما في الأخيرين أولى كما لا يخفى، ثم إن قوله (لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف)، يشعر بتقديم إعراب حش والمجموع واسمائها في كلام العرب على منعها هذه الأحاد، مع أن هذا غير ظاهر، وسرد لما أرادوا أن يجعلوا إعراب المثنى والمجموع بالحروف. بل وجود حرف صريح بالإعراب في آخرهما، أردوا أن يجعلوا إعراب بعض الأحاد أيضاً كذلك. (عصمت)

تامة. وإنما اختاروا أسماء<sup>(١)</sup> ستة؛ لأن إعراب كل من المشى والمجموع ثلاثة فجعلوها هي مقابلة كل إعراب اسماً وإما اختار هذه لأسماء الستة، لمشابهتها المشى والمجموع في كون معانيها مبنية عن تعدد<sup>(٢)</sup> ووجود<sup>(٣)</sup> حرف صالح للإعراب في أواخرها، حين الإعراب سمياً، بخلاف مدثر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ (يد، ودم) فإنه لم يسمع فيها من العرب إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب.

(المشى) وما يلحق به (و) هو (كلا<sup>(٤)</sup>، وكذا (كنتا<sup>(٥)</sup>) ولم يذكره لكونه فرع (كلا).

(١) لا يحمى أن هذا الوجه في غاية الضعف، ولأقرب منه أن يقال المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المشى وكلا وثلاث، وجميع وأرلو وعشرون، فجعلوها هي مقابلة كل فرع أصلاً (عصمت)

(٢) فإن الأب يستلزم الأس، ولأح يستلزم لأح، ولحم يستلزم الروح، والهن يستلزم الشيء. الم بكر، والعم، يستلزم اعم ودر يستلزم الصاحبان وثسهم وجود حرف صالح للإعراب في أواخرها حين أضف إلى عبر ماء المكتم، وأعرب بحسب السماع (وحية الدين)

(٣) لأولى ترك اللام، لأنها بدل على سفلان كل واحد من السعبيين من أن الأول لا يتم بدون الثاني، فإن الإناء عن العدد موحود في كثير من الأسماء كالوالد والولد والأم والعم وغير ذلك، والإناء عن اتعدد لا يستدعي خصوص هذه الأسماء (عصمت)

(٤) وإنما قدم كلا على اثنان مع مناسبه بالمشى صورة ومعنى؛ إذ لكون إعراب كلا في بعض الأحوال بالحركة والاسم المعرب بالحركة مقدم على المعرب بالحرف أصالة الإعراب بالحركة، أو لكونه مفرد صورة والمفرد مقدم على المشى، أو لكونه أهم في حقوقه بالمشى حماه بالنسبة إلى اثنان، أو لكونه أحف، اسمه إلى اثنان وأحف، بتقديم أبو وأب (عصمت)

وهو ليس بعثنى، لأنه لم يشك كل في المفرد؛ ويجوز رجوع ضمير الواحد إليه كقولك. كلا الرجلين جاء، قال الله تعالى ﴿كنت أحس أنك بها﴾ [لكنه ٣٣]، ولبروم الألف في لأحوال الثلاثة حال لإضافة إلى مظهر، وبحور، مائه، فإن المشى لا يقال، وألفه بدل من نواو، والإبدال جاء بها في المؤث وثم ثناء من أبناء لا في اثنتين (عبد الغفور)

(٥) لأن كف مؤث كلا، وشاع المدكر وترك مؤث على تعقيبه عليه في الأحوال المشتركة، أعلم أن الظاهر أن التاء في كنت تأنيث، مع أن تأنيث لا بدح في وسط الكلمة، وأيضاً لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ولهد صرح بعضهم بأن ثناء به يستلزم التأنيث، بل عوض من ألف كلا، وألف كنت التأنيث. (عصمت)

(مضافاً)، أي حال كون (كلا أو كت) مضافاً (إلى مضمراً)<sup>(١)</sup>.

وإنما قيد بذلك، لأن (كلا) باعتبار لفظة (مفرد، وبعثار معناه (مشي) فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعياً فيه كلا لا اعتباراً إذا أصيب إلى المظهر الذي هو الأصل، فروعياً فيه حاب بلفظه الذي هو لأصل وأعرب بالحركات التي هي الأصل، لكي تكون حركته تقديرية؛ لأن آخره ألف تسقط<sup>(٢)</sup> بالثفاء<sup>(٣)</sup> الساكنين نحو (جاءني كلا رجليين) و (رأيت كلا كليهما) و (مررت بكلا الرجليين)، وإذا أصيب<sup>(٤)</sup> إلى المضمرة الذي هو فرع، فروعياً حاب معناه، الذي هو الفرع، وأعرب بالحروف، التي هي فرع، نحو (جاءني كلاهما) و (رأيت كليهما) و (مررت بكليهما)، فذلك<sup>(٥)</sup> قيد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافاً إلى مضمراً.

(واثنان) وكذا (اثنتان وثلاثان)<sup>(٦)</sup> فإن هذه الألفاظ وإن كانت مفردة لكن صورتها

(١) وما أصيب إليه كلا وكت بحسب أن يكون مشى أو صغير، ولا يجوز أن متعدد عبر ثنية (عصام)

(٢) لا دخل لهذا القول في ثبات تقديرية الإعراب؛ لأن كون آخره ألفاً مسقطاً في كون إعرابه تقديرية، من بدع يؤهم أن يقال: من في آخره ألف حار الإضافة إلى المظهر (بخاري)

(٣) ما منع ظهور الإعراب في لفظة فيكون إعرابه بالحركة تقديرية في الأحوال الثلاثة (محرم).

(٤) قوله (وإذا أصيب إلى المضمرة... إلخ) وأيضاً لما كان مضمراً أمر حقيقاً بالنسبة إلى الاسم يظهر فروعياً ضد الإضافة إليه حاب بمعنى ندي هو أيضاً حامي مستتر، (عصمت).

(٥) أي يكون كلا عند الإضافة إلى مضمراً معرباً بالحرف، وعند الإضافة إلى المظهر معرباً بالحركات، أو لكون إضافة كلا إلى مضمراً شرطاً لأن يكون إعرابها بالحروف (توقادي)

(٦) وإنما كان حكمها كحكم المشي بشبهها بالمشي معطفاً بوجود الألف والياء، ومعنى للدلالة على اشتراك (هندي).

- قال، وفي كلا وكلتا مضافاً إلى مضمراً نحو جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما. فقول لما ذكر الموضع الأول من الجوامع لأربعة بي فيها الإعراب بالحروف، وأراد أن يذكر الموضع الثاني وهو كلا فذكر وكذلك كذا معطوف، فليهما إذا كانا مضافين إلى المضمرة بكون إعرابهما ببعض الحروف، أعني الألف في حالة الرفع، والياء في حالتي النصب والجزم، نحو جاءني لرجلاي كلاهما، ومرتأتان كليهما، ورأيت لرجليي كليهما، ومرأتين كليهما، وإنما أعرب كلا وكت بالحروف؛ لأنهما يشبهان تشبیه من حيث المعنى، من حيث اللفظ، أما من حيث المعنى فظاهر، وأما من حيث اللفظ كما أن في آخر التشبیه ألفاً وياً في حالة الرفع، وياءً وياً في حالة النصب والجزم، وكذلك كلا وكت؛ لأنهما لما كانا دائماً الإضافة سم =



صورة التشبية، ومعناها معنى التشبية فالحقت بها (بالالف) رفعاً، (والياء) المفتوح<sup>(١)</sup> ما قبلها نصاً وحرراً كما سيجي.

### (جمع المذكر السالم)

(جمع المذكر السالم) والمراد<sup>(٢)</sup> به ما سمي به اصطلاحاً، وهو الجمع بالواو والنون، أو بالياء والنون فيدخل فيه نحو (سبين، وأرصين) مما لم يكن واحده مذكراً يجمع<sup>(٣)</sup> بالواو والنون. (و) ما ألحق به - وهو (ألو)<sup>(٤)</sup> ... ..

يظهر منهما قط، وإنما قد - مصدر إلى مصدر؛ لأنها إذا أضيف إلى المظهر يكون إعرابهما بالحركات تقديرأ نحو جاءني كلا الزوجين وكنت المرأتين، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين (شرح المؤرخ)

(١) صمد جرت على غير من هي له، مثل عند جدل وشاحها، وبما قيده به احترازاً عن ياء المنكسورة ما قبلها فإنها علامة في الجمع على حد أشبه. (محرم)

(٢) يعني ليس المراد بمعنى التركيب بمعنى جمع "المذكر" تذي من نظم عند الجمع حتى يحرج منه ما آخره مؤنث كبير وثين وقليل، وما ستم نظم واحده عند الجمع، بل المراد من هذا اللفظ معناه الاصطلاحي وهو جمع الذي ألحق بآخره واو ونون، وأريد منه ثلاثة مفادير مفردة فصاعداً، فإن قلت هذا المفهوم لا يصدق على جمع المذكر السالم في حالتي النصب والحجر قلت مذكور بطريق التمثيل، بمعنى لجمع يدي في حجره وار في حالة رفع، أو ياء في حالتي النصب والحجر، والمراد الجمع بالواو والنون بطريق إطلاق الهم، فيكفي كونه بالواو والنون في الجملة في بعض الأحوال. (عصمت)

- هذا جواب سؤال مقدر وهو أن يقال إن مثل أرصين وسبين وقلين يدخل في "الحكم" وهو قوله (بالواو والياء) مع أنه ليس بجمع مذكر فأجاب بقوله (والمراد) (حاشية)

(٣) أي جمع المذكر السالم وما على صيغته، فيكون من باب حذف المعطوف، أو بمراد صيغة الجمع المذكر، فلا يرد نحو سبين وثين وليس من جموع المؤنثات، ولو قال الجمع بالواو والنون لكان أحسن. (هندي).

(٤) وإنما أفرد أولو وعشرون وأخواتها بالذكر؛ لأن جمع المذكر السالم كل اسم ثبت معرده، ثم ألحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين، وليس أولو وعشرون وأخواتها كذلك؛ لأن أولو موضوع لوضع جمع السلامة وليس منه المفرد، وكذا عشرون وأخواتها، وليس عشر وثلاث وأربع أحد العشرون وثلاثون وأربعين. (شيخ الرضي)

- وإنما قدم أولو على عشيرين؛ لأنه أدخل في لجمع منه؛ لأنه وضع لجماعة بمعنى الأصحاب من غير معين، كما هو مقتضى الجمع بخلاف عشرون (هندي)

جمع (دو)<sup>(١)</sup> لا عن مظهر (عشرون وأخواتها)<sup>(٢)</sup> أي مظهر السبع وهي (ثلاثون إلى تسعين) وليس<sup>(٣)</sup> (عشرون) جمع عشرة ولا (ثلاثون) جمع ثلاثة، وإلا صيغ إطلاق (عشرين) على (ثلاثين)؛ لأنه ثلاثة مقادير لعشرة، وإطلاق ثلاثين على التسعة؛ لأنه ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس سرفي، وأيضاً<sup>(٤)</sup> هذه الألفاظ تدل على معان معينة، ولا تعيين في تجمع أعربها (سارو) رفعاً (والنباء) نصباً وجرّاً وإنما جمع إعراب المشي مع ملحقاته<sup>(٥)</sup> والتجمع مع ملحقاته بالحروف؛ لأنهما فرعان للواحد، وفي آخرهما حرف يصلح للإعراب وهو علامة<sup>(٦)</sup> التثنية والتجمع<sup>(٧)</sup>.

فاسب أن يُجعل ذلك لحرف إعرابهما ليكون إعرابهما فرعاً لإعرابه كما أنها فرعان له؛ لأن الإعراب بالحروف فرع لإعراب بالحركة، ولما جعل إعرابهما بالحروف، وكان حروف الإعراب ثلاثة، وعرباها ستة، ثلاثة للمشى وثلاثة للمجموع

(١) لا يكون جمعاً سماعاً؛ لوجوب أن يكون مفردة عن ثقله، وقد أولات جمع دت لا عن لغتها ولا يكون جمع المؤنث السام، فيسمى أن يذكر أولاد مع جمع المؤنث السام مصحفاً به، وأما دو فهو جمع سالم فلهذا لم يعمد من ملحقاته (هذا انصهر)

(٢) مراد بالأخت العار على ما أشار إليه بقوله (وخطاها السبع)، وبه يفسر الترتيب حيث فسّر «كلما دخلت أمة بعثت أختها» (لأعراف ٣٨) مستندة لأخت للمثل معارده عريب غير مصبوعة للنحاة. (عصام)

(٣) جوب سؤال مقدر «هو أن عشرون وأخواتها مما صدق عليه جمع للمذكر السالم، لا من ملحقاته؛ لكون عشرون جمع عشرة، وثلاثون جمع ثلاثة، وعلى هذا انقياس فلا وجه لأفرادها، فأجاب: بأن عشرون وأخواتها ليس بتجمع وإلا لصح... إلخ (عصمت)

(٤) أي كما أن عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة، للمذكورة كذلك

(٥) الأولى براء ملحقاته؛ لأن قوله (بهما فرع الواحد) محصور بالمشى والمجموع، وجعل ملحقات المشى والمجموع أيضاً فرعاً بوحدها، مظهرية المشى والمجموع، بعيد غاية البعد، وأيضاً بين الحرف الصالح للإعراب بقوله (وهو علامة التثنية والتجمع) يدل على أن مضرورة في الاستدلال هو التثنية والتجمع لا الملحقات بهما. (عصمت)

(٦) فإن قلت: صلاحه علامة التثنية وتجمع الإعراب مصبوعة؛ لأن العلامة لا تعبر ولا إعراب يتغير، قلت: جار بديل علامة بعلامة، وبها يُقدر يصح لإعراب (عصمت)

(٧) جعلت ألف علامة لتثنية والواو علامة بتجمع؛ لما في ألف بحتة لفظة عدد المشى، والواو ثقله لكثرة عدد التجمع، وهذا يحكمه مصدر في جميع المشى والمجموع وهو صرنا وضربنا، وأنما وأنتموا، وهما وهما، وكما وكما. (شيخ الرضي)

فلو جعل إعراب كل واحد منهما بثنت الحروف ثلاثة توقع الالتباس ولو حصص المشى بها<sup>(١)</sup> بقي المجموع بلا إعراب ولو حصص للمجموع بها ففي المشى بلا إعراب فورعت عليهما بأن جعلوا الألف علامة رفع في المشى، لأنه<sup>(٢)</sup> الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو: (بصريان، وصريان)، وأبو علامة الرفع في المجموع؛ لأنه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو: (يصرون، وصريوا) وجعلوا إعرابهما باداء حال الجر على الأصل<sup>(٣)</sup>، وقرقوا بينهما بأن مسحوا ما قبل ياء في التثنية، لحقة، الفحة وكسرة<sup>(٤)</sup> التثنية وكسروه في الجمع، لثقل الكسرة وفئة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لماسة النصب الجر، لوقوع كل منهما فصة في الكلام.

ولما فرع<sup>(٥)</sup> من تقسيم الإعراب إلى الحركة والحرف، وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الإعراب اللفظي والتقديرية اللذين أشير إلى تقسيمه إليهما فيما سبق<sup>(٦)</sup>،

- (١) لاء في قوله (مها) كداء لتي هي موله وحصص المنسوب هو، أي دعت اداء على المقصود وفادت لعكس، فيكون المعنى: ولو حصص المنسوب بالحروف بالمشى منه.
  - (٢) ولأن كلاً من المشى والمجموع متعصب لا مخالفة على إعرابه ما سبق الإعراب الرفع، لأنه علامة العمدة، ويجعل ألف المشى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما، ولم يسبق من حرف اللين وهو «تي» أولى بالقيام مقام الحركة، إلا «ياء» الجر والنصب هي المشى والمجموع والجر أولى بهما، فعلت أدب المشى وواو الجمع في الجر بهما، منه سبق فنصب حرف فانسح الحرف دون الرفع؛ لكوبههما علامتي لكوبهما علامتي الفصل بخلاف الرفع (عبد المعور).
  - (٣) لأن الياء أحت الكسرة التي هي الجر، ولأن ياء متولدة من كسرة فكان الجر أصلاً للياء فوقع الالتباس. (معجم).
  - (٤) ولا يلزم مخالفة هذا إلى قول أئمة نصرف حيث حكموا في تسوية التثنية دون الجمع بقوله التثنية وكثرة الجمع، إذ المراد بقولهم (مطلق التثنية والجمع) ويقولون الشارح الجمع المقيد، أي صفة الجمع المذكور السالم فلا منافات. (مصطفى حلي).
  - (٥) يعني قوله (فالمفرد المنصرف والجمع المنصرف) إشارة إلى تقسيم الإعراب إلى الحركة، والإعراب بالحروف وبيان مواضعها المختلفة في أهم في بعض المواضع بالحركات الثلاث أو بالحروف الثلاثة، وفي بعض مواضع بالحركتين أو الحرفين (عصمت).
  - (٦) كأنه قيل الإنسان يتقسم الإعراب إلى سمعي وتقديرية، ثم بين مواضعهما مدفع ذلك بأن انصب قد أشار إلى التقسيم فيما سبق، حيث كان يقطاً وتقدير (الداشكندي).
- في حكم المعرب حيث هو وحكمه في مختلف آخره بخلاف العوامل لفظاً أو تقديرية، =

ولما كان<sup>(١)</sup> التقديري أقل، أشار إليه أولاً ثم بين أن اللفظي ما عده، فقال. (التقدير) أي. تقدير الإعراب<sup>(٢)</sup> (فيما) أي في لاسم<sup>(٣)</sup> المعرب،. لذي (تعدد) الإعراب فيه<sup>(٤)</sup>، أي امتنع<sup>(٥)</sup> ظهوره في لفظه وحدث إذا لم يكن الحرف الذي هو محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية، كما هي لاسم لمعرب بالحركة الذي في آخره<sup>(٦)</sup> ألف مقصورة<sup>(٧)</sup> سواء كانت موجودة في اللفظ كـ (ألمصا) بلام التعريف أو محذوفة بالتثنية.

وفي هذا البيت فوند الأوسى أن قوله (التعبير إشارة إلى بيان الأقسام للتقسيم السابق، لا تقسيم آخر للإعراب، وثانية أن لام التعريف لي قوله (التعبير) وفي قوله (اللفظي ههنا)، والثالث أن هذا نكلام متصل بما قبله كمال الاتصال. (عصمت)

(١) قوله (ولمّا كان لتعديري أقل) وم، هو أن من مهم أحسن وأصط، فيكون أولى بتقديم وبحالة  
عديبه عليه، ولأن تعديري لحفائه أولى بتقديم في مقام أسياء والعقاصود من هذا الكلام  
لأعذار عن تقديم الإعراب التعديري مع أن المعطى أصل، لأن الإعراب علامة، وحق العلامة  
أن تكون ظاهرة (عصمت)

(٢) جعل اللام عوضاً عن مصاف إليه، أي نُفَعِدْ إشارة إلى تقدير الإعراب الذي فهم من حكم المعرب، والمصائب بعديته أعني قوله (واللفظي فيما هذه) وما سبق من أنه في بيان قسمي الإعراب اللذين أشار إلي تفصيلهما، **بمعاً أن المصدر** للتقدير بالإعراب المعقود، بأن يجعل المصدر بمعنى اسم المفعول، أو **بأن جعل** ياء مسندة مصدر بأن يكون التقدير في الأصل بتقديره، كما أن المعرب اللام والمعرّب معقود في عبارة المصنفين بمعنى المعرّبي (عصمت)

(٣) أشار إلى ترجيح جعل ما موصولة بمرجع متبداً، وبسبب ترجيح حذف بدلته على حذف المضاف في قوله (تعلو، أي بعد إعرابه) لأن حذف الفصلة أهون من حذف النعمة، ولأن نعمهم يسارع إليه. (مضام)

(٤) في معرب تعلز إعرابه، وحذف بمصروف وهو الإعراب، وأقدم بمصروف إليه أعني انصمير مقامه  
فصار مرفوعاً، هذا حل الصاحب بـرحي سائر جمع ضمير تعلز رجوعاً إلى الإعراب وقد  
الغائد إلى الموصول حيث قال فيه (طاشكندي)

(5) إذا تعدل الإعراب بمعنى أن يكون مبدأً، لا يتبدل من تعدل لإعراب مشاعه، فادعه بقوة (امتنع ظهوره) يعنى المصاعف مقدر فى دعوى بعلله (خاصية).

(٦) قوله (في آخره) أي في موضع آخره، فلا يلزم حاد نظري والمصروف، ولك أن تقول إن آخر الاسم عام ولألف خاص، فلا يلزم الاسناد (هذا الغفور)

(٧) قوله (الألف المقصورة) سميت بـ «ألف» ضد الممدودة؛ أو لأنها ممدودة من الحركة مطعناً، والقصر الجمع، ولأنه أولى بدليلين متقابلين ممدودة وعدم اختصاص الجمع بالألف، لتحقيقه في اسم علامي (ع).

الساكنين (ك) - (عص) بالتسوية فإن الألف لمقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة،  
(و) كما في الاسم المعرب بالحركة، المصنف إلى ياء المشكلم، نحو (علامي)<sup>(١)</sup> فإنه  
لما اشتعل ما قبل ياء المنكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل، امتنع أن يدخل عليه  
حركة أخرى بعد دخوله، موافقة لها، أو مخالفة<sup>(٢)</sup>.

فما ذهب إليه بعض، من أن إعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي، غير  
مرصي، (مطلقاً)، أي في الأحوال الثلاث يعني كون الإعراب تقديرية هذين النوعين  
من الاسم المعرب، إنما هو في جميع الأحوال عبر محتص ببعضها، (أو استثقل)<sup>(٣)</sup>  
عصف على قوله (تعدر)، أي. تقدير الإعراب فيما تعدر أو في الاسم<sup>(٤)</sup> الذي استثقل  
ظهور الإعراب في لفظه، وذلك إذا كان محل الإعراب قبلاً للحركة الإعرابية<sup>(٥)</sup>، ولكن  
يكون ظهوره في اللفظ ثقبلاً على اللفظ<sup>(٦)</sup>، كما في الاسم الذي في آخره ياء

(١) سواء كانت الألف لأبث مثل حسي ويشري أو مقلبه عن واء وياء مثل عصا ورصي، أو ما  
يشبه مثل حمري. (محرم)

(٢) في حال كونه رافعاً أو ماضياً، لأن في الأول يوم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة الاسم  
لأن الكسرة قبل دخول العامل مائة وفي الثاني يلزم اجتماع أصمة مع الكسرة أو الفحة معها،  
والكل محال وهو ظاهر، ولا يمكن أن تجتمع هذه لحركة إعرابية لأنها مقتضى ياء وهو معدوم  
على العامل؛ لتحصيل العاصم، كذا قال بعض أقول هذه العلة محصورة بحالة الجر فقط  
(توقادي).

(٣) يعني تقدير الإعراب فيما تعدر واستثقل واء لم يعدر، وذلك لاستثقال في الموضعين كالنذر  
أحدهما الأسماء المنقوصة، وهي الأسماء التي هي أو آخرها ياء مكسورة ما قبلها كفاص،  
والثاني جمع المذكر السالم إذ أصف إلى ياء المتكلم، فإن إعرابه بقديري حالة الرفع نحو  
مسلمي أصله مسلمون حذف بونه (إضافة إلى ياء المتكلم، ثم قلب لواء ياء؛ لاجتماعها،  
وسبق أحدهما بالسكون، ثم أدم في الياء جمعياً، ثم أبدلت الصمة إلى الكسرة لأجل الياء  
(هوئي الدي).

(٤) ولم يقيد بالحركة، لأن تقدير الإعراب لاستثقال يجري في الإعراب بالحروف كالحركة،  
بحلاف تقدير الإعراب للتعدر فإنه محتص بالإعراب بالحركة (محرم)

(٥) أو كان الإعراب بالحروف، واجتمع ذلك بحرف مع حرف آخر يوجب ثقل للكلمة على اللسان  
وبما علم ذلك؛ ليصبح التمثيل نحو مسلمي، وعطيه على قوله (كفاضي)، (عصمت)

(٦) للروم الخروج من الكسرة إلى الصمة في حالة الرفع، في جاءني فصي، واجتماع الكسرتين في  
حال الحر في مروت بكفاضي؛ لكون ما قبل اللام مكسوراً. (م)

مكسور<sup>(١)</sup> ما قبلها، سواء كانت محدوفة ساكنة أو غير محدوفة كـ (القاصي) (رفعاً وجراً)<sup>(٢)</sup> أي في حائتي (الرفع والجرح) لا في حاله (النصب)، لاستثقال الصمة والكسرة<sup>(٣)</sup> على الياء<sup>(٤)</sup> دون الفتحة، (وبحسب مسلمي) عطف<sup>(٥)</sup> على قوله كـ: (قاصي)<sup>(٦)</sup>، يعني تقدير الإعراب بالاستثقال، قد يكون في الإعراب بالحركة، وقد يكون في الإعراب بالحروف نحو: (مُسِمِّي) بخلاف تقدير الإعراب للتعذر، فإنه محتصر بالإعراب بالحركة، (رفعاً) يعني تقدير الإعراب في نحو (مسلمي) إما هو في حالة رفع فقط دون نصب والجرح، نحو (حامي مسلمي)، فإن أصله (مسلموي)<sup>(٧)</sup> بسقوط الواو بالإضافة، واجتمع الواو والياء، والساكن منهما ساكن فثقلت الواو ياء،

(١) وإنما قل في آخره ياء مكسورة ما قسمها، احترراً من نحو ظني فإن إعرابه بمضي لعدم الاستثقال، (عصمت)

(٢) يعني أن قوله (رفعاً وجراً) ظرف للاستثقال المحقق، والمعنى كاستثقال سقندر، والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيه ومجروريه أو ود رفع العامل وحده، ولك أن تحمل مصدره أي ستمال رفع وجرح، أو حالاً مما أصيب إليه لاستثقال المعنى، أي حال كونه مرفوعاً أو مجزوراً (هذا المفسر)

(٣) وإنما استعمل الكسرة على الياء، لأنه يجمع أربع كسرات كسرة الصاد وكسرة ياء، والياء عبارة عن الكسرتين فيجتمع أربع كسرات، (حاشية)

(٤) على الياء المكسورة ما قبلها، وذلك محصوراً في ضعف ياء وتقل الحركتين مع تحريك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سكن ما قبل الياء استقل الحركة كطبي وكربي (ص)

(٥) وقد بين لشارح هداة زيادة السجود (بمعنى تقدير الإعراب للاستثقال) قد يكون في الإعراب بالحركة، وقد يكون في الإعراب بالحروف، بخلاف تقدير الإعراب للتعذر، فإنه محتصر بالإعراب بالحركة، ولهذا قد فيه كعصف وعلامي بالعصف على المجزور، فالحاصل أن مصنف أراد التشبيه بأن تقدير الإعراب بالاستثقال موحى، بخلاف تقدير الإعراب للتعذر فإنه نوع واحد، (جلي)

(٦) فهو مرفوع لا على فاص، فيكون مجزوراً، ووجه سمي ظهراً إذ قد يكون ذكر المحر مستدركاً، ومع ذلك يتجه أن الأحصر أن يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاص

(٧) فإعراب مسلموي لمظي لا شئت إن سقط لإعراب في مسمي بعد الإغلال متعذر، وقبته مستثنى كما في عصف، لكن المؤثر في التقدير في عصف بعد الإغلال من التعذر، وهي مسمي ما قبله من الاستثقال، لأن عصفه بالواو وثقله بوحب تقديره، بخلاف عصف فإن إعرابه بالحركة وثقله بوجوب إبدال الحرف لا لإسكان وتقدير الحركة، (فاصل أفندي).

وأدعمت الياء في الياء كسر ما قبل الياء<sup>(٢)</sup> ، فلم تبقى<sup>(٣)</sup> علامة الرفع التي هي الواو هي اللفظ، فصار الإعراب في حالة الرفع<sup>(٤)</sup> 'تقدير' بخلاف حالتي المصب والجر فإن الإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها، فإن ياء المدعمة أيضاً ياء، وقد يكون الإعراب بالحروف تقديرية في الأحوال الثلاث في مش: (حائني أبو القوم) و (رايت أبا القوم) و (مردت بأبي القوم)، فإنه لما سقطت حروف الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الإعراب (لفظاً) بل صار (تقديرية)<sup>(٥)</sup> (و سقطي) أي الإعراب المنقطع به<sup>(٦)</sup>. (قيما عداه) يعني فيما عدا<sup>(٧)</sup> ما ذكر مما تعدر به لإعراب أو استقل<sup>(٨)</sup> ، .....

- (١) أي: ياء المدعمة لزيادة التحفيف لأن الكسرة أحف من الضمة، فصارت مسماة بحاصل التحفيف من جهات ثلاث قلب الواو ياء، وادعاء ياء في لاء، وكسر ما قبلها، لأن الياء أحف من الواو، والإدغام من مكه، والكسرة من الضمة، تأمل. (نوقادي)
- (٢) قوله (فلم يبق علامة الرفع) يعني: لم يبق اللفظ يخرج الواو حقة فلا يكون الواو و واً، فبم سبب علامة الرفع الذي هو الواو بخصوصه، بخلاف الإدغام فإن الإدغام لا يخرج الياء عن حقيقته، فإن الياء مدعمة أيضاً بمعنى علامة نصب وانجر يدي هو الياء (وجيه الدين)
- (٣) قوله: (حاله الرفع تقديرية) وذلك لامتناع أن يكون ياء حمولة عن الواو بدلاً عنها في بدلانة، كما جعلت كسرة جمع الحروف السالم بدلاً عن الفتحة، لأن إرائل بالإعلال في حكم الثالث
- (٤) تكون حروف الإعراب مقدرة بالاستعمال، وبما قبلت تقدير الإعراب بالاستقلال مسلم في الرفع والجر، تكون الواو والياء بحملان بحركة، ولكن ينقل على النصب، وأما في المصب وغير مسلم، لأن تقدير الإعراب ليس إلا لتعذر لأن الألف ما دام ألف لا يعلل الحركة، قلت لأن الألف منه كانت و واً، لأن أصله حرف إعرابي رايت أبو القوم، فقلت الألف لحركتها وانماح ما قبلها. (محرم أفندي)
- (٥) الجار مع معروء نائب الفاعل، نصير إلى موصوف، يريد توجيه أفراد النصير مع تعدد مرجعه بأنه راجع إلى المذكور، وقال: نصير إلى جمع عدد إذا ذكر بالمعطف بكلمة، أو يجوز أفراد نصير إلى جمع إليه، لأنه في الحقيقة راجع إلى أحد الأمور، لا إلى المجموع (عصمت)
- (٦) قوله: (يعني فيما عدا ما ذكر...) (مع) يعني أن ما عدا سقطي في موضعين، فالمناسبات أن يقول: فيما عداها، فأجاب الشارح بأن أفراد نصير وعشار المذكور للاختصار، وهذا شائع في كلامهم بأن النصير أفراد وعشار مذكور، ونقصه لحقيقة المنفصلة وهي قوله: (التقدير فيما تعدر واستقل) من قبل مائة الجمع فقط، ويظهر أن يقال: فيما عداها، كما في قوله تعالى ﴿إِنْ يَكُنْ عِبَادٌ قَتِيلٌ فَإِنَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمْ﴾ [سورة النساء ١٣٥] آية، ولما خالف المنصف للطاهر بفراد نصير بزم التأويل، وبهذا الحقيق سقط ما ذكره محشي عصم الدين (حلي)
- (٧) المقصود أنك إذا عرفت أن الإعراب بتقدير في أي صورة كان، فاعلم أن ما سواه لفظي =

ولم ذكر<sup>(١)</sup> في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف على قياس الأعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه، فقال

### (المنوع في الصرف)

(غير المنصرف<sup>(٢)</sup> م) أي س<sup>(٣)</sup> معرب (فيه علتان) تؤثران<sup>(٤)</sup> اجتماعهما واستحماخ شرطيهما فيه أثر سبحيء ذكره، ومن حس (تسع أو) عنة (واحدة منها) أي من تلك التسع (تقوم) هذه العنة الواحدة (مقدمهما) أي مقام هاتين علتين بأن تؤثر وحدهما بأثيرهما (وهي) أي العنن تسع مجموع م في هذين اليتيين<sup>(٥)</sup> ومن الأمور

= من الأسماء المعربة، ولم يذكر للإعراب سلفي صدقه؛ لتعسر صسطه، لكثرة معروضة (موصف أفندي)

(١) قوله (ولما ذكر إلخ) يريد 'ربما' بحث غير المنصرف ما قبله، ونكة ذكر غير المنصرف وترك المنصرف بأن انفصل الذي سبق للمعرب في تلك مواضع الإعراب بالحركات، والإعراب بالحروف، بقوله (فالمعرب المنصرف إلخ) يحتاج إلى بيان المنصرف وغير المنصرف (عصمت)

(٢) قوله (غير المنصرف) مأخوذ من 'صرف'، أي معنى تحويل والصرف كما كان تحويل وتعير فيه من حالته الأصلية أكثر من دخول الحركات ثلاث ولتنوين يسمى مصرفاً وما ليس بهذه بمثابة كأنه لم يصرف بالنسبة إلى القسم الأول يسمى غير مصرف، وإنما معنى الريادة فسمي المشتمل على زيادة الإعراب والتنوين مصرفاً (عصمت)

(٣) احتار تفسير كلمة ما بالكثرة وهو أحد احتماليه، لأنه أقرب ما سراج شرح بالمن، ولم يشر إلى الاحتمال الآخر؛ لوضوح أمره واشتهاره. (عصمت)

(٤) قوله (تؤثران) أراد دفع إيراد هو أن امر د علتان لمح الصرف، فيبرم أخذ منع الصرف، في تعريفه غير المنصرف وهو مسند؛ لأن من لم يعرف غير المنصرف لم يعرف منع الصرف، ومن عرف عرف، فأشار لشارح إلى أن المراد بالعلتين ما يؤثران تأثيراً م، فيلزم ملاحظة مع المنصرف قوله (صفة محصصة مما هو لمصوب) ونعن فائدة بوصف بكوبهما علتين للإشارة إلى كوبهما علتن منع الصرف فيتندير، ويمكن أن يكون المراد به فيه شيان سميان بعنتي منع الصرف، أي بهذا اللفظ، ومعروفه من ريبه كذا يطبق عليه هذا اللفظ لا يحاح إلى لمعرفه غير المنصرف فلا يرد. (عيسى الصفوي)

(٥) وذلك باعتبار تقدم المعطف على محكم، كقوله سيب سقعب وجدران، قال قدم سره في الحاشية أوله مواضع انصرف سبع كلمات اجتمعت ثلث منها فما انصرف تصويبه، انتهى هذا وهذه الأبيات لأن سعيه لأساري النحوي، وإنما لم يذكر أولها حتى يكون له غنى =



التسعة، لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلة التسع كل واحد من هذه الأمور، وذلك المجموع

(عذلٌ ووضفٌ وتأريثٌ ومعرفةٌ وعُجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبٌ)  
والعدول في عطف هذين العنيتين من التواريخ إلى (ثم) لمجرد<sup>(١)</sup> المحافظة على الوزن

(والسُّونُ رائدةٌ من قبلها ألفٌ وورثٌ يعملٌ وهذا لقولُ تقريبٍ)<sup>(٢)</sup>  
فقوله رائدةٌ، منصوب على أنه حال، بد معنى ويمع السون الصرف حال كونها رائدة، وقوله (ألف) فعل الطرف - أعني من قبلها - أو مبتدأ وخبره الطرف المتقدم عليه، ولا يخفى<sup>(٣)</sup> أنه لا يفهم من هذا التوجيه<sup>(٤)</sup> ..

عن التعريف؛ لأن تعريف المسعاد به غير جامع، لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما إلا بضرب من التكلف بأن يقال المراد اصماع التثنية حقيقة أو حكماً (عبد القصور)

(١) وقد يوجد في احضار، ثم بأن قد يسمر سرحي ترتبي، وبعبارة في ألفوان كثير بعد به صمد علو سرقة المعطوف على المعطوف عليه، وقد يقصد زيادة دقة، معطوف الجمع، ثم إشارة إلى أنه أعلى مرتبة لما قبله، لفظة صمد معتبر، ثم عطف تركيب على الجمع ثم للإشارة إلى دقة رتبته من الجمع بسبب عدم قيامه مقام العنيتين، (عصمت)

(٢) إشارة إلى أن في عدد على خلاف، قدس بعضهم إنها تسع كما هو لمحتار عند المصنف، وقال بعضهم عشرة، التسع المذكور ولأنه لإحقاق في أوطني، وهو مشابهة لألفي، تأنيث بدليل أوطاء، ووجه مشابهته لها عدم قبول بناء بعد حسميه، وقال بعضهم أحد عشر العشرة المذكورة ومرادها أن الأصل بعد التثنية في أحمر، وقد بعضهم إنها ثلاثة عشر، لأنهم عد التثنية وهدم النظر سبباً لمع الصرف، وقال بعضهم ثار بحكاية والتركيب (عوض أفندي)  
أي مقرب إلى الصواب أو إلى نحفظ أو بقرب لا تحقيق، وذكر أمثلة على المذكورة على ترتيب ذكرها (هندي)

(٣) قوله، (ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه) هذا، بما يصح إذا قدر متعلق الطرف، أصي من قبلها من أفعال العموم، وأب إذا قدر ما به على زياده كقولنا مريده من قبلها فيهم زيادة الألف بلا انشده، ولم ينتف إلى هذا التوجيه، لأن شائع عندهم تقدير متعلق الطرف بلا قرينة واضحة من أفعال العموم، ولا يخفى أنه كما لا يفهم زيادة الألف من هذا التوجيه لا يفهم كون مجموع الألف والنون علة لمع الصرف، بل يفهم منه عليه النون فقط مع أن العلة مجموع الألف والنون، وكذا لا يفهم هذا من توجيه الثاني أيضاً فتأمل (عصمت)

(٤) والمراد من هذا التوجيه إما كون الألف فعل الطرف، وإما كون الألف مبتدأ والطرف =

زيادة الألف، مع أنها أيضاً زائدة<sup>(١)</sup>، وهذا يعبر عنهم بالألف والنون الراءتين، ولو جعل (الألف) فاعلاً<sup>(٢)</sup> لقوله (رائدة) والظرف منعقاً بالزيادة، وأريد<sup>(٣)</sup> زيادة الألف قبل النون اشتراكهما في وصف<sup>(٤)</sup> الزيادة، وتقدم الألف عليها في هذا الوصف، لفهم زيادتهما جميعاً وهذا كما إذا قلت جاءني زيد راكباً من قبله أخوه، فإنه يدل على اشتراكهما في وصف<sup>(٥)</sup> الركوب، وتقدم أحبه عليه في هذا الوصف وقوله (وهذا القول بقريب) يعني أن ذكر الفعل بصوره نظمه تقريب لها إلى الحفظ؛ لأن حفظ لفظ أسهل، أو القول<sup>(٦)</sup> بأن كل واحد من الأمور الثلاثة علة، قول تقريبي لا تحقيقي، إذ العلة في الحقيقة اثنان<sup>(٧)</sup> منها لا واحد<sup>(٨)</sup>، أو انقول بأنها تسع تقريبات لها إلى

حبره، وعلى كلا التقديرين قوله (رائدة) حال من نون، وانجسة الطرفية حال من صاحب الأحوال الأولى، فيكون من الأحوال مشتركة، أو من صير المشترك في رائدة فيكون من الأحوال متداخلة، أو صفة (المحرره).

(١) لأنه يكون معنى الكلام حسها، وتجمع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها رائدة حال كون قبل اسون الف، وأنت حبر بأنه لا يفهم زيادة الألف من هذا المعنى (تولفاً).  
(٢) بأن تكلم الألف ثم نون (مزيدة) والمعنى حال كونه صاعاً بزيادة الألف قبل تصاعده بزيادة (وجه الدين).

(٣) لا يحتمل أن هذه الإضافة بعيدة من الطبع لا نفسيه وضع ولا قاعدة، إلا أن الشارح ادعى أن هذا المفهوم عرفاً بتدليل أن هذا المعنى مفهوم من نصيره وهو فوكت جاءني زيد راكباً من قبله أخوه (عصمت).

(٤) لأن جعل الألف فاعلاً لزيادة، وزيادة حلاً من اسون فاعل اشتراكها فيها، لأنها صارت صفة لهما حتى لو لم يقصد لاشتراكها معها كد هذا لتعبير وجه (محرره).

(٥) ولا يلزم أن يكون راكس على فرس واحد، بل يجوز أن يكون راكبين على فرس على حدة، بل المراد من هذا (المحرره).

(٦) لأولى أن يقال أو انقول بأن كل واحد منها صاع، لأن المذكور في نظم أبي سعيد امانع لا عدة، حيث قال مواضع انصرف تسع، ومع ذلك عتذر عن هذا بأن المواضع جمع مائة، وبأنه باعتبار أن موصوفه العلة، فكذلك فعل بمواضع بصرف تسع (عصمت).

(٧) والاشارة أي الحكاية والتركيب، أما حكايه أي نقل من الفعل إلى الاسم ففي وزن الفعل مع بوصف كاعلم، أو مع لعنة كشكر عمن، وأما تركيب فهي النواحي وقد تكلف في اختار تركيب هناك تكلفاً لا معنى له. (عصمت).

(٨) يعني علة لوحية كون الاسم غير منصرف في تحقيقه اثنان، هذا فيما إذا كانت ناقصة، =

الصواب؛ لأن في عددها خلاف، فقال بعضهم إنها تسع، وقال بعضهم إنها اثنتان، وقال بعضهم إنها (إحدى عشرة)<sup>(١)</sup>، ولكن القول بأنها تسع تقريب لها إلى ما هو صواب من المذاهب<sup>(٢)</sup> الثلاثة، ثم أنه ذكر أمثلة لعلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيت<sup>(٣)</sup> فقال (مثل - عمر) مثال لعدد - (وأحمر) مثال للوصف، (وطلحة) مثال لتأنيث (وزيت) مثال للمعرفة وفي إيراد (زيت) مثلاً للمعرفة بعد (صدحة) إشارة إلى تسمي التأنيث<sup>(٤)</sup> اللفظي والمعوي (وهرهيم) مثال للعجمة (ومسحد) مثال للجمع (ومعد يكرت) مثال بتركيب (وعمران) مثال للألف والوزن (وأحمد) مثال لوزن الفعل، (وحكمه) أي وحكم غير المصروف، ولأثر بمترب عليه من حيث<sup>(٥)</sup> اشتماله على عتين أو عدة واحدة منها تقوم مقامهما (أن لا كسر)<sup>(٦)</sup> . . . . .

حيث لا يؤثر وحدها فصح إليها أخرى، بمعنى كل واحدة منهما، وأما إذا كانت عدة فالواحدة كافية في معصرف، لا أنه لما كانت هذه أمراً لم يذكر لشارح، وحدها كالعدم وهي بحكم على الأغلب. (محرم)

قوله (إد العلة في الحقيقة شأن منها لا واحد) هذا يدل على أن إطلاق عدة على الساقصة محار، وبه صرح الشرح، وبه نظر بل غاية ما يقل التناذر (هيسي)

(١) من حيث الأعداد وهي التسع المذكورة، وبه نهي لتأنيث كأوطي علماء، ومراعات الأصل في نحو أحمر وعطشان إذا نكر بعد العجمة، فصارت أحد عشر (توقادي)

(٢) قوله (من المذاهب الثلاثة) كلمة تعيضية بوجبة، وإلا لم يصح المعنى، كما لا يخفى، وقد يجتمع من التعيضية والماية صرح به صاحب الكشف (حسن أمدي)

(٣) ليكون الشرع عن ترتيب اللفظ، وهذا أقوى في الصواب وأسهل في اللفظ، ولكن مع قطع النظر عن أن يكون صالحاً لأن يكون مثلاً لعدة أخرى. (م)

(٤) يعني أن التأنيث اللفظي معتبر وإن كان مع تنكير تحقيقي لذي لا يعتبر تأنيث الفعل معه، فلا يقال ما جاءت طلحة، وكذا المعوي لذي حمي به العلامة (لاوي)

(٥) كلمة حيث تعليدية لا تعبيدية، فإن غير منصرف لا يكون إلا بهذا الوصف فلا فائدة في التعبيدية، وإنما حلل به؛ لأن غير منصرف أرواد أخر ليست عليه لترتيب هذا الحكم عليه من حيث أنه معروف له حكم آخر من خلاف آخر، بأحلاف المعامل، ومن حيث أنه فاعل حكمه أنه مرفوع، وعلى هذا القياس (عصمت)

(٦) ولم يقل لا جرأ لأنه يدخله الجر عند الجمهور؛ إذ هو عندهم معروف، والجر أنواع وجره فتح والفتح أي في تأنيث عندهم غير واحد وهو يعمل بحر لا محالة، وقال الأحفش والمبرد والرجاج غير المصروف في حيز جرمي على فتح حمه؛ وذلك لأن مشابهة للمسي، =

فيه (ولا تنوين)<sup>(١)</sup> وحدث؛ لأن لكل عية فرعية<sup>(٢)</sup>، فإذا وقع في اسم علتد حصل فيه فرعتان، فيشبه الفعل<sup>(٣)</sup> من حيث إن له فرعين بالنسبة إلى الاسم

أحدهما: افتقره إلى، (فاعل).

وأخرهما: اشتقه من المصدر

فمع منه الإعراب المحتص - لاسم وهو<sup>(٤)</sup> النحر والتنوين<sup>(٥)</sup> الذي هو علامة التمكن وإنما قلنا<sup>(٦)</sup>:

= أي العمل صيغة تعدت علامة (عرب مطلقاً، أي لتنوين، وهي في حالة واحدة فقط، وحتص بساء في حالة مجرأ، ليكون كالفعل المشبهة في تعريف من الحر (رضي)

(١) قوله (ولا تنوين) عطف على قوله لا كسر، ويجوز في قوله (لا كسر ولا تنوين) من الوجوه ما يجوز في قوله (لا حول ولا قوة، لا ناش)، ويأتي في بحث المنصوب بلا التي لمي الجنس (إصح).

(٢) علم أن الفرعة لا تختص بفرعة موقوف للموقوف عنه، بل يشملها، وغيرها، المعنوية سراج وأنها لا تنحصر بما ذكر ككون الاسم مثنى، أي غير ذلك، لكن لم يمتدوها ولم يعلم وجهه، (هذا المغور).

(٣) علم أن المشبهة الاسم اعلم ثلاث مراتب أعلاها يوجب نساء كما في أسماء لأفعال وجميع جميع أنواع الإعراب عنه، وأوسطها يوجب عدم الإعراب كما في غير المنصرف، وأدناه يوجب كون الاسم عاماً كما في الاسم المدعى (المحررة).

(٤) أي لإعراب المحتص بالاسم مجرأ، من يكون أثر حرف الجر لفظاً أو تقديرأ، كان محتصاً بالاسم يمنع من سبب المشبهة، لأن يرفع ونصف يوجب في الفعل والاسم، ويجزم بالفعل فرقاً من إعرابهما وتعادلاً. (ثوقادي).

(٥) قوله (والتنوين) عطف على قوله (وهو نجر) وصحة بحر مع قطع النظر عن عموم ما في قوله (الإعراب ما يختلف آخره به) يكونه وصف عاماً لأنواع الإعراب، فيكون مجازاً بعلامة تلام وعطفه على الإعراب لا يجوز عن ذلك كما لا يخفى (سيد جلال).

(٦) قوله (وإنما قلت لكل علة فرعية) إصح، بظاهر أن سر لمراد بالفرعة في مقام إلا تأخر مرتبة، فقول بمحشي (والاعتبار) إصح أي يري يكون اعتبار أحدهما متأخر عن اعتبار الآخر، كما في مذكر والمؤث فرب اعتبر مؤث بعد اعتبار المذكر، ولذا تقول: قائم، ثم تقول: قدئمة، ولا اعتبار سواء الوقف واحتياج إلى الأصل أو لا، فتتم الفرعية في الكل بلا تكلف، ثم الظاهر من كلامهم أن مراد فرعية منط بفظ كما في الفعل - لا فرعية المعنوية والأوصاف، ولد بسبل على فرعية 'أثبت' والتعريف بمذكر بأبك تقول: قائم ورجل، ثم =

إن لكل علة فرعية؛ لأن<sup>(١)</sup> المعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف  
والسبب فرع التذكير؛ لأنك تقول قائم، ثم تقول قائم، والتعريف فرع التكبير؛  
لأنك تقول: رجل، ثم تقول الرجل، وعجمة في كلام العرب فرع العربية إذ الأصل  
في كل كلام أن لا يحالطه لسان آخر، وجمع فرع الواحد والتركيب فرع الأفراد،  
والألف والنون الرائدتين فرع ما ريدتا عليه<sup>(٢)</sup>، وورن الفعل فرع ورن الاسم؛ لأن أصل  
كل نوع أن لا يكون فيه الورن المحتص بسوع آخر، فإذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً  
لوزنه الأصلي (ويجوز) أي لا يمنع<sup>(٣)</sup> سواء كان ضرورياً أو غير ضروري (صرفه)  
أي جعله في حكم المصروف بإدخال الكسر والتسوية فيه لا جعله مصرفاً حقيقة فإن  
غير المصروف عند المصنف ما فيه عت<sup>(٤)</sup> أو واحدة تقوم مقامهما وبإدخال الكسر

قائمة والرجل وحيتها بشكل إتمام معنى ما ذكره إلا بالكشف، والأولى معمم المراد بالفرعية،  
تأمل. (حسب المصنف)

(١) قوله (لأن المعدل فرع المعدول عنه)، أي لا يحالط المعدل فرع المعدول عنه أولاً ثم يمكن المعدل، وهذا  
أولى مما قيل لأن الأصل بقاء الاسم حتى حاله (حسب).

(٢) قوله (ما ريدتا عليه) معناه من قال إن معهما لمصروف لهما، لأنني الباء الممدودة في  
انتقاء التاء، وكونهما ريدتا معاً، واحدة، معاً، وكون أولى الحرفين في كل مدة، والثانية حرفاً  
شيئاً بحرف العلة، ولا يحصى أن لا يد حيث من إثبات الفرعية بين المشه والمشه به (لاري).

(٣) اعلم أن الأمور المعقولة ثلاثة واجب وهو ما قصي ذاته أو حوده وكان وجوده ضرورياً كوجود  
الباري تعالى وقدره، وممتنع وهو ما تنصى ذاته وعدمه أو كان عدمه ضرورياً كشريك الباري  
تعالى، وجائر وهو ما استوى طرفاه أي: امتناعه وعدم امتناعه وفي هذا المقام لا يستقيم هذا؛  
لأن الضرورة تقتضي الإيجاب ولا يمكن جعله بمعنى لوجوب كما قيل لأن قوله (أو  
للتناسب) بمعنى، فلم تأويله بالإمكان عدمه، من الإمكان على قسمين، الأول ما استوى طرفاه  
وهو المسمى بالإمكان الخاص، والثاني ما سبب طرف امتناعه مع قطع النظر من الطرف الآخر  
وهو المسمى بالإمكان العام، وهو المراد من قول شارح أي لا يمنع سواء كان ضرورياً أو  
غير ضروري فحيث يستقيم قوله (أو للتناسب). (مصطفى حلي).

إطلاق المعلوم وإرادة الملام، وهو هام يتناول لوجوب كما في ضرورة الشعر، والجوار كما  
في التناسب (وجيه الدين).

(٤) وأم عند غير المصنف فهو ما لم يدخل كسر والتسوية، فعند إدخال أحدهما يجعل مصرفاً  
حقيقة. (عصمت).

والتنوين<sup>(١)</sup> لا يلزم<sup>(٢)</sup> حلو الاسم عليهما وفيين المراد بالصرف هاهنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي والصمير في (صرفه) راجع إلى (حكمه) (للضرورة)<sup>(٣)</sup> أي - لضرورة<sup>(٤)</sup> وزن الشعر أو رعاية القافية فإنه إذا وقع غير المنصرف في اشعر فكثيراً ما يقع من منع صرفه انكسار يخرج من الوزن، أو ابرحاب يحرقه عن السلاسة، أما الأول فكقوله<sup>(٥)</sup>:

(صُئْتُ عَلَى مَصَائِفٍ<sup>(٦)</sup> لَوْ أَنَّهَا صُئْتُ عَلَى الْأَنَامِ صِرَ لِبَالِيَاً)

وأما الثاني فكقوله<sup>(٧)</sup>:

(١) قوله (والتنوين) الأولى أو التنوين بأو بمعنى احبوه؛ لأن صرف غير المنصرف لم يلزم أن يكون يدخل كليهما، بل يحصل بأحدهما أيضاً كما في صئت علي مصائب، لو أنها وفي من يسمى بأحمد (قصيدة الله).

(٢) قوله (لا يلزم حلو الاسم عليهما) أي عن عنتين بنفس منه بعد إدخال الكسر والتنوين، إما مؤثر أو لا، فعلى الأول يلزم وجود مؤثر فلو أن أثره من منع صرف غير المنصرف لا غير كما لا يخفى، وعلى الثاني لم يصدق عليه تعريف غير المنصرف على ملحق المصنف أيضاً، فإن كون العلب مؤثرين معتر في تعريفه كما صرح الشارح (قصيدة الله).

(٣) قوله (للضرورة) لأن ضرورة تردد الأشياء إلى أصولها مبررة. ثم بحر عدم صرف المنصرف بها عند جمهور من النحويين، وكما لم يجر جعل الهمزة بمقصورة ممدودة، لأن أصل الممدودة المقصورة، وحوار الكوفيين وطائفة من نحويين مع صرف يعلم للضرورة (قصام).

(٤) يشير إلى أن كون بلام للموصوف من مصروف به وينبغي أن الضرورة مخصوصة بالشعر لا توجد في الشر، وقوله (للضرورة) من قبيل خرجت محادثة بشر (جليلي).

(٥) وثله أم المؤمنين فاطمة الزهراء أول البيت

مدد علي من شتم مربية أحمد أن لا يشتم مدى الرمان عوانيا

ودعني ما الذي، أو أي شيء وقع على من شتم تربة أحمد في أن لا يشتم مدى الرمان وامتداده أنواع لعالية، والاستهزام للإنكار، ومعنى مدد راجع على من شتم تربة أحمد أن لا يشتم (لج)، والاستهزام لتعجب من عظم موجب وهو كمال الاستغناء عن شتم الغوالي (قصام اللين).

(٦) والمعنى نزلت على مكروهات مكرت بمررت على الأرملة في هذه النصف، صارت تلك الأرملة في الظلمة كالليل قبل غروب الشمس، فلو لم يجعل مصائب في حكم المنصرف يدخل التنوين لكان المصروع لأول ناقصاً عن مصروع ثنائي بحرف؛ لأن السور يعد حرفاً عند شعراء. (رضا).

(٧) الإمام الشافعي في مدح مدم الأعظم، وأول البيت

مبيتاً لأرباب المعيم معيهم ولعاشق المسكين م يتجرع

(أَعِذْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ<sup>(١)</sup> هو المحسك ما كَرَّرْتُهُ يَتَضَوُّعُ)

فإنه لو فتح نون (نُعْمَان) من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن<sup>(٢)</sup> يقع فيه زحاف يخرجها عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع، فإن قلت: الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري، فكيف يشمل قوله: للضرورة، قلنا: الاحتراز عن بعض الزحافات إذا أمكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء، وأما لضرورة الواقعة لرعاية القافية، فكما في قوله:

سلام<sup>(٣)</sup> على خير الأنام وسيد  
بشير<sup>(٤)</sup> نذير هاشمي مكرم  
حبيب إله العالمين محمد  
عطوف رؤف من يُسمى بأحمد

فإنه لو قال: (بأحمد) - بفتح الدال لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فإن حرف الروي في سائر الأبيات، الدال المكسورة (أو للتناسب) أي: ويجوز صرف غير المنصرف، ليحصل<sup>(٥)</sup> التناسب بينه وبين المنصرف؛ لأن رعاية<sup>(٦)</sup> التناسب بين

(١) جواب سؤال مقدر شأ من الأمر بالإعادة أو بالفتح، حلة لذلك الأمر بحذف اللام (رحمها)

(٢) ولما كان كلمة لكن من حروف العاطفة كلف أن تجتمع مع الواو العاطفة، مع أنه لا يجوز اجتماع حرفي العطف قلنا: نعم الأمر بكذلك أن كلمة لكن إذا وقعت بعد الواو يخرج عن كونها للعطف، وتنحصر للاستدراك، كما أن اللام إذا اجتمعت مع سوف تخرج عن كونها للحال وتخلص للتأكيد. (شيخ زاده للقاضي).

(٣) مبتدا محصور بالنسبة إلى المتكلم مثل سلام عبث، أي: سلامي، أي: سلام من قبلي، أي: التنزيه من كل آفة ونقيضه، والتبرئة من كل عيب. (نوقادي).

(٤) قوله: (بشير) فعيل بمعنى فاعل للمبالغة أي: مبشر للمؤمنين بالمعصرة والإحسان والرحمة في دار الجنان، نذير أي: مذر للكافرين مخوف إياهم بالخلود في النار والعاصين بالمذاب، هاشمي أي: منسوب من قبيلة هاشم، مكرم عند الله تعالى وأهل سمواته وأهل أرضه، بل عند كل الخلائق. (م ح).

(٥) أشار بهذا إلى شيئين أحدهما أن قوله: (أو للتناسب) من قبيل ضربته تأديباً له، يعني أن هذا مغاير بحسب النوع للقسم الأول، ولهذا أعاد فيه الجار، وثانيهما إلى وجه ذكر سلاسل مع أغلالاً، فإن وجه المناسبة لا يعرف إلا بذكرهما معاً كما أشار إليه الشارح. (جلبي).

(٦) قوله: (لأن رعاية التناسب ... إلخ) ولهذا صدر السجع من أجمل المحسات، وذلك يكون في آخر الكلام الفصيح على أنحاء مختلفة، منها ما في قولهم: (هناشي الشيء ومراني) مع أن الأصل أمرأي عند من لم يثبت مرأي، ومنها ما في قوله تعالى: هو الصجر وليال عشر والشفع =

للكلمات أمر مهم<sup>(١)</sup> عندهم وإن لم يصل إلى حد الضرورة<sup>(٢)</sup>.

(مثل: «سلاسل»<sup>(٣)</sup> و«أعلا»<sup>(٤)</sup>) حيث «صرف» (سلاسل) لباس المصروف الذي يليه - أعني (أعلا) - فقله (سلاسل وأعلا) مثل مجموع غير المنصرف الذي صرف، والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لنفسه (وما يقوم<sup>(٥)</sup> مقامهما) أي. العدة<sup>(٦)</sup> الواحدة التي تقوم مقام بعضين من العلل اتسع، عدت مكررتان قدمت كل واحدة منهما مقام عتس لتكررها، أحدهما - (تجمع) السالغ إلى صيغة منتهى<sup>(٧)</sup>

- = والوبر والوبر (إذا بر) [انحر ١ - ٤] حذف الاء بحسب المعنى، كما قر (عصمت)
- (١) أي عند العرب سواء كان في الشكر كما في قوله تعالى «إيه هو يدي» و«يبيد» [البروج ١٣] بضم اياء في الأول والقياس الفصح - لأنه من بدأ ثم قرأ، أو في شعر كما في قوله قدس، اقترح شيئاً تجد لك طرفة - قلت اطيعوا لي جهة وقميصاً فأبى - اطيعوا مكان خطو لسانه صيحه وخطو لسانه و«أعلا» (م)
- (٢) قوله (إلى حد الضرورة) فيه إشارة إلى علة التماسه قد يصل إلى حد الضرورة، ومنه وجوب صرف أعلام الأورد التي قصد بها ورد مصروف مع عدم صرفها، كما يقال ورد صارب بغير مضاربة فاعل بفاعل معاعدة، مصروف معاملة مع تأنيها وعميتها بورد معصومين لسانه م يورد به، أعني معاربه وهذا التماس ضروري عند بيان لزوم كما لا يخفى (عصمت)
- (٣) قوله (سلاسل) فإن بون ما قلته وهو منكبرين بما كان بصيرة التنوين، وكان ما بعده وهو قوله تعالى «وأعلا» [الإنسان ٤] موباً كأن كان ما بعده وب منه بون هو أيضاً للتناسق. فإن قلت عليه أن يقول: يجب صرفه للضرورة؛ لأنها موجبة لا مجورة قلت لو قل كذلك لم يصح حذف التماس على ضرورة، لأنه محذور لا موجب، فالحق أنه أراد الجوار بقدر مشتركة بين الوجود والجوار، فحيز صحت ضعف تناسق على ضرورة كانت ظاهرة (عوض أفندي)
- (٤) تعليل لصحة التمثيل به أو للمكان، إشارة إلى قراءة أخرى بدون رعاية التناسق
- (٥) ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وبيان دونه، أرد أن يبين السب الذي يقوم مقام السببين فقال: وما يقوم مقامهما - (م).
- (٦) وهذا التفسير إشارة إلى أن هذا التفصيل، أي قول المصنف وما يقوم مقامهما، تفصيل لما أجمل المصنف في تعريف غير المنصرف حيث قد أو واحدة تقوم مقامهما (جلبي)
- قوله: (وما يقوم مقامهما) قيل: هذا من نكتة بيان التعريف فيسقي أن يقدم على قوله. (وحكمه)، وفيه أن بيان الأسباب كتبها من نكتة تعريف، فهذه جملة معترضة ولا مشاحة في وقوعها أينما وقعت، الاهتمام ببيان أنها لا تصلح التعريف قدمت إلى هنا. (عصام)
- (٧) قوله (منتهى) مصدر مبني بمعنى اسم فاعل، وأضيف إلى الجمع إضافة الصفة =



الجموع، فإنه قد تكرر<sup>(١)</sup> فيه الجمعية حقيقة كـ (أكالب) و (أساور) و (أباعيم) أو حكماً كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كـ (مساجد) و (مصاييح).

وثانيهما التانيث لكر لا مطلق بل بعض أقامه (و) هو (أما التانيث)<sup>(٢)</sup> المقصورة والمعدودة أي كن واحدة منهما كـ (حُلى) و (حمراء) لأيهما لارمتان للكلمة وصعاً، لا تعارفاتها أصلاً قد بقى في (حلى) حُت ولا في (حمراء) حَمُر فيجعل لرومهما للكلمة بمرلة تانيث آخر، فصدر التانيث مكرراً، بخلاف التاء فإنها ليست لازمة لكتبة بحسب أصل الوضع، فيها وضعت فارقة<sup>(٣)</sup> بين المذكر والمؤنث، فلو عرّض اللزوم بها بعارض كعلمية مثلاً، لم يَفُوتْ قوة اللزوم الوضعي (فاعدل)<sup>(٤)</sup> مصدر<sup>(٥)</sup> مبني للمفعول أي كون الاسم معدولاً (حروجه) أي خروج الاسم، أي

إلى الموصوف، والمراد من الجمع لفرد لكامل وهو الجمع المكسر، فإن الجمع الصحيح لسلامة واحده كانه لم يجمع. (هـ ح)

(١) قوله (تكرر فيه الجمعية إلخ) علة أن على عدة قيام الجمع مقام العليين أقولاً، لأن تكرر الجمعية حقيقة أو حكماً، وإلى هنا ذهب المحقق وهذا خبره اشرح، وإشائي أن الجمعية فيه وصل إلى حد الساعي بحيث لا يصح جمعه ثباتاً جمع الكبير، فكأنه له كمان قوة في الجمعية، والثالث أنه لا نظير لهذا جمع في الأحاد، بخلاف سائر المجموع وله قوة في الجمعية يصح أن مقام مقدم السبب، وبعض كأكث وأجمل وإن لم يكن بها نظير في الأحاد كما قيل، لكن لكونها جمع فنة ناسب الأحاد فلا يقوى قوه يقوم بها مقام سبب (عصمت)

(٢) وربما كانت تلك الألف فائمة مقدم التانيث لأنها فيها تانيث، ولزوم تانيث فالتانيث علة واحدة ولزومها بمرلة علة أخرى، فكان منها تانيث، وإذا كن اللزوم بمرلة العلة، لكونه مشابهاً لسائر العسل المعتره في المراجعة، لأن لأصل أن يدرم التانيث الكلمة، ولزومه فرع على ذلك الأصل، هذا هو المفهوم من كلام العدي. (هافية)

(٣) قوله (فارقة بين المذكر .. إلخ) دفع بهد للكلام ما بقى من أن التاء قد تكون لازمة كالقدرة والرحمة والبركة والحرمة وغيرها، فيسعي أن يكون غير مصرف، وليس كذلك، وحاصل لدفع إن هذا اللزوم عرصي للتاء، فليس هو اللزوم الوضعي (طاشكندي)

(٤) وعدل في اللغة بمعنى الميل، يعدل عدل عنه، أي ما عنده، وعدل إليه ما إليه وجاء، بمعنى التباعد يقال عدل العجول ليعجل، ودعه، كذا في تقدموس (عصام الدين).

(٥) هذا دفع لاعتراض الشارح الرضي، حيث قد إن العدل مصدر متعد صيغة المتكلم، والخروج مصدر لازم صفة الاسم، فلا يصح إحمل فيواجب أن يقدر إخراج لا خروج =

كونه مُخْرَجاً (عن صيغته الأصلية) أي: عن صورته التي يقتضي الأصل والقاعدة أن تكون ذلك الاسم عليها، ولا يخفى<sup>(١)</sup> عليك أن صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات، وبإضافة الصيغة إلى صميم الاسم خرجت المشتقات عنها.

وإن المتأخر من خروجه عن صيغته لأصلية أن تكون المادة باقية، والتغيير إنما وقع في الصورة فقط<sup>(٢)</sup>، فلا يتقصص بها حذف عنه بعض الحروف كالأسماء، المحذوفة الإعراز<sup>(٣)</sup> مثل (يد ودم) فإن المادة ليست بأبدي فهي، وأن خروجه عن صيغته الأصلية يستلزم دخوله في صيغة أخرى - أي: معايرة للأولى<sup>(٤)</sup> - ولا يبعد<sup>(٥)</sup> أن يُعْتَبَر معايرتها لها في كونه غير داخلة تحت أصل وقاعدة كما كانت<sup>(٦)</sup> الأولى داخلة تحته.

يصح لحمل، فأجاب الشرح بأن عدول هذه مصدر مجهول، أي كون الاسم مخرجاً عجيب يستقيم الحمل. (جسي)

(١) وذلك لأن العدل معدّ وخرج لاره فهو كان العدل مصدراً ميباً لمعاض لا يحمل عنه الخروج، تأمل

قوله (ولا يخفى أن صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) جواب دحل مقدر وهو أن يقال يعرف العدل ليس بمائع، لأنه بصيغته على المشتقات كلها، لأنها مخرجة عن شيء آخر، والجواب ما أشار لمصنف

(٢) كرباع عدل من أربعة أربعة، وكذا مربع، وهو رفر عن عامر ورافر؛ لأنه شرط كون المادة باقية وجب أن يكون التعبير في الصورة؛ لأنه إذا لم يتغير فيها أيضاً لا يتحقق العدل، فوجب أن يقع التعبير في الصورة (توفادي)

(٣) وكذا محدوفه الأول نحو عدة أصه وعدّ، ومحدوفه لأو سط كمقول أصله مقوون على قول، والظاهر أن يكون كل ما صير بإبدال حرف بحرف من هذا، القليل؛ لأنه لم يبق مادية بحسب الظاهر كالمقام والإيلاء، وحيثما لم يبق من المعربات الفيصية إلا المدهومات والمقلوبات وما فبر فيه الحركة فقط. (مصمت)

(٤) أي، بصيغة التي هي الصيغة المعدولة عنها في نور، والهيئة كما مر من الأمثلة؛ لأنه إن لم تكن معايرة لها تكون الثانية من الأول، فلم يوجد الشرط وهو أن تكون المادة باقية، والتعبير يكون في الصورة فقط (م)

(٥) قوله (ولا يبعد) هو هذا جواب سؤال مقدر نشأ من قوله (معايرة للأولى) وهو أن يقال في قوله (صيغة أخرى) بقوله، (معايرة للأولى) لعدم المقام مثلاً عنه، وهو لا يخرج به؛ لأن المعايرة أصم من أن يكون بتبديل حروفه الأصلي إلى آخر، فأجاب بقوله: (ولا يبعد أن يعتبر معايرتها). (شرح)

(٦) قوله، (كما كانت الأولى داخلة تحته) أي تحت أصل كثلاثة ثلاثة مثلاً، فإنهما من

فخرجت<sup>(١)</sup> عنه المعبرات المباسية، وأما<sup>(٢)</sup> لمعيرات الشدة فلا سلم أنها مُخرجة عن الصيغ الأصلية فإن الظاهر أن مثل (قوس) و (أبي) من المجموع<sup>(٣)</sup> اشادة بسبب مُخرجة عما هو القياس فيهما - أعني (أفوساً) و (أبياً) بل إنما جمع (القوس) و (أب) ابتداء على (أفوس) و (أبي) على خلاف القياس من غير أن يعتبر جمعهما أولاً على (أفوس) و (أب) وإخراج (أفوس) و (أبي) عنهما<sup>(٤)</sup>

أسماء العدد، وأصل القاعدة في أسماء العدد من يروح إلى العشرة واحد والثاني وثلاثة إلى عشرة، والثلاثة داخلية في ذلك الأصل بخلاف ثلاث ومثلث فإنهما ليس بدخيلين تحت أصل وقاعدة، إذ ليس أصل وقاعدة حتى يكون ثلاث ومثلث داخله تحت (شجاع) قوله (فخرجت عنه المعبرات المباسية) وهو أن وفول مقام ومكان، فإن كلا منهما داخل تحت القاعدة، أم الثلاثة فظاهر وأما قول: فلا؛ لأنه ماضي بفعل بصم العين مجيء على فعل بفتحها (وجه الدين)

قوله (وأما المعبرات الشادة) جراب مؤنث وهو أن المعبرات الشادة كأفوس وأبي معيرة عما هو القياس فيهما كأفوس وأبيات، على ما عرفت من أن الأصل في الأحرف وما كان أو بالياً لا يجمع على أفضل، وتقرير الجواب: لا لا سلم أن الصيغة الأصلية أباب وأفوس، وأنهما خارجتان عنهما، بل إنما جمعا على أفوس وأبب ابتداء من غير أن يعتبر جمعهما أولاً على أفوس وأبيات، ثم عدل عنهما إلى أفوس وأبب بخلاف نحو ثلاث، فإن اعتبار أولاً ثلاثة ثلاث ثم عدل عنه إلى ثلاث. (وجه الدين)

قوله (وأما المعبرات) نقل عن مصنف أنه لا بد في العدد من الخروج عن المعنى أيضاً؛ فلا يرد المجموع الواردة على خلاف القياس وسميتم، والمنسوبة كذلك، وحينها لا حاجة إلى ما ذكره الشارح، إلا أن السيد أمر بالتأمل في خبرين ذلك في جميع المعدولات، فتأمل وقد تعرض به دار الحديث وأنته، ثم إنه نقل عن المصنف أيضاً شرط اتحاد المعنى؛ فلا يرد المشتق ونحوه، وبطل المراد اتحاد أصل بمعنى وإذا اختلف شيء من الموارد فتأمل. فارجع إلى المطولات. (عيسى الصفوي)

أما المجموع الشادة التي لا وجود لأصريها فلا يتوهم ورودها أصلاً فتأمل، وجهه أن يختص المجموع لشادة هما إنما بناء على أن لابد بعدل الحقيقي من المعدول عنه المحقق المستعمل وهو في خير لمعنى؛ إذ اللازم له إما هو انتهاء دليل عبر مع الصرف أن يكون أصل المعدول سبباً آخر، ولم يلزم وجود ذلك الشيء في نفس الأمر.

قوله: (هنهما) أي. عما هو القياس فيهما، وذلك لما حكم عليهما وعلى أمثالهما بالشد؛ لأنه قاعدة للأسماء المعدولة متى ما خدعتهما يكون شاداً، ولما حكم عليهما وعلى أمثالهما بالشدود علم أنهما ليس بمعدولين (نوقادي)

وقال بعض الشرحيين: قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو أعم منه إذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عده، فيمكن أي قائل، المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العدل لا عن كل ما عده، فحيث حصل<sup>(١)</sup> تعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه أعم منه فحيث لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتكاب تلك المتكلمات.

واعلم أنا نعلم قطعاً<sup>(٢)</sup> أنهم بما وجدوا (ثلاث ومثلث وأخر وجمع وعمر) غير منصروف ولم يجدوا فيها ساءً ظاهراً غير الوصفية<sup>(٣)</sup> أو العلمية احتجوا إلى اعتبار سبب آخر، ولما لم يصلح للاعتبار إلا العدل، اعتبروه فيها لا أنهم تسهوا للعدل فيما عدا (عمر) من هذه الأمثلة، فجعلوه غير منصروف، للعدل، وسبب آخر، ولكن لا بد في اعتبار العدل من أمرين أحدهما وجود<sup>(٤)</sup> أصل للاسم المعدول، وثانيهما اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل إذ لا تتحقق الصرية بدون عتار ذلك الإحواح

(١) ونفهم من كلام الشارح أن هذا التوجيه فرضي له، مع أن الظاهر أن المقصود في هذا المقام تمييز غير المنصروف عن المنصروف لا مجرد تمييز بعض العدل عن بعض ولا شك أن هذا التعريف للعدل لا يتميز به غير المنصروف عن المنصرفة، فإنه إذا سمي بالجمع نشأه مثلاً شحصر ثم يعلم أنها غير منصروف أو منصرفة، بل يتوهم أنها غير منصروف لتحقيق العلمية والعدل بهذا تعريف الأعم منها، (هضمت)

(٢) قوله (واعلم أنا نعلم قطعاً ..) مع كونه وجهه أن يقرر صحة ما في تصحيحهم أولاً إلى عرب بكلمة ومائها، فإذا نفروا إلى إعراب ثلاث وأحوايه وجدوا إعرابها إعراب مع الصرف، وساء هلوس بالفتح أن منع الصرف لا يكون إلا بعرعيب حقيقة أو حكماً، فتشوا عن حال تلك الأمثلة، فوجدوا لم عيته ظاهرة وهي بعممة أو بوصفية، ولم يجدوا أخرى فاضطروا إلى اعتبار فرصة، ولم يصلح للاعتبار إلا العدل واعتبروه، ثم فتشوا عن حال الأصل، فهي بعض الأمثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت أصل، لا اقتضاء العدل المعدول عنه، وفي بعضها وجدوا دليلاً آخر فالثاني هو العدل التحقيقي، أي العدل المنسوب إلى ما هو محقق، أي في الخارج، والاول هو العدل التقديري، أي لعدل منسوب إلى ما هو مقدر ليس ثابتاً في الخارج (عيد الغفور)

(٣) وبوصفية أو العلمية وحدها لم تؤثر في مع صرف يكون اجتماع السببين أو تكرار واحد منها شرطاً، وهما لبا كذلك (ح)

(٤) لأن الأصل المعدول عنه إذا لم يوجد لم يمكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل، الذي هو

العدل، لأن الأصل المعدول عنه لم يوجد

ففي بعض تلك الأمثلة يوحد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الأصل المعدول عنه، فوجوده محقق بلا شك، وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف، فيفرض له أصل، ليتحقق العدل بإحراجه عن ذلك الأصل. فنقسم<sup>(١)</sup> العدل إلى التحقيقي والتفديري إنما هو باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو معدراً<sup>(٢)</sup>، وأما اعتبار<sup>(٣)</sup> إحراج

(١) لأن إذا لم يقدر لأصل ولم يخرج عنه يلزم أن يوحد اسم غير مصروف بعلة واحدة في كلامهم، وذلك غير جائز؛ لأن العلة الواحدة لم تنزل في منع الصرف، فيكون أصل هذا البعض مقدراً، ولهذا قال الشارح فانقسم العدل (ثوقادي).

- أي إذا لم يكن الفرق بين عمر وغيره، لا باعتبار تحقق الأصل وعدمه، فانقسم العدل (لمحرره) فلحاصل أن انقسام العدل إلى تحقيقي وتفديري إنما هو باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو مقدراً. (مصطفى حلي).

- قوله (فانقسم العدل إلى التحقيقي والتفديري . إلخ)، أقول ذكر المصنف في شرح السطوة أن التحقيقي مما نت معرفته صرفاً أو لم يصرف، والتفديري ما يتوقف معرفته على منع الصرف، وقال الشيخ العدل المحصور ما توجد به مصرفاً أيضاً لكن هناك طريق معرفة كونه معدولاً بخلاف المقتدر، وذلك مما لا يتحقق الشارح، والشارح لم يمس بتحقيقه على دليل بل على دعوى العلم القطعي وهو ممنوع معاً ظاهراً، من الذي يظهر من كلامهم أن مرادهم بالدليل في هذا المقام المارة وما يماثل الشيء ثم أنهم لما علموا أن الاسم على خلاف القياس حكموا حكماً ظاهرياً صائباً، بأن الاسم مخرج عنه هو القياس مع قطع النظر عن منع الكسر والتوسر وعدمه، وجعلوا الدليل على مخالفة الأصل دليلاً صائباً، وإمارة هي الجملة على إحراجه عن ذلك الأصل، فثبت وحدوا أمارة في نفس الحكمة على إحراجه عن ذلك الأصل جعلوها أمارة للخروج عنه، وسموه عدلاً تحقيقاً، وحيث لا يحدوا سموه عدلاً تفديرياً، وقد صرح المصنف بأن التحقيقي ما يكون في نفس النمط محدمة لفظة يعرف بها أنه مخرج عن الأصل، وهو صريح فيما قلنا، والتحقيق في بيان مرادهم في المقام. (عيسى).

(٢) نظراً إلى الأمر الأول لأن وجود الأصل إذا كان محققاً بلا شك كان العدل محققاً أيضاً بلا شك، وإن كان مقدراً كان العدل مصراً، لأن منع يتبع الأصل (م).

(٣) كأنه قائلاً يقول قد ذكرتم أنه لا بد في كل اسم معدول من أمرين أحدهما وجود الأصل، والثاني اعتبار إحراجه وأن واحد في بعض تلك الأمثلة يدل على وجود الأصل، وفي بعضها لا يوجد دليل في منع الصرف، فالدليل على اعتبار الإحراج، فأجاب بقوله (وأما . إلخ) (لمحرره رضا).

- قوله. (وأما اعتبار . . . إلخ) فلا دليل عليه أنه أراد لا دليل قطعي أو قوياً مسلم، لكن لا يفيد أن معنى بتحقيقاً عندهم ما ذكره، وإن أراد أنه لا دليل عليه عندهم فممنوع، بل هم جعلوا =

المعقول عن ذلك الأصل ليتحقق العدل، فلا دليل عليه إلا منع الصرف، فعلى هذا<sup>(١)</sup> قوله (تحقيقاً)<sup>(٢)</sup> معناه خروجاً كائناً عن أصل محقق يدل عليه دليل غير مع الصرف (كثلاث ومثلث) والدليل على أصلهم أن في معناه تكرراً دون لفظهما والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون<sup>(٣)</sup> اللفظ أيضاً مكرراً، كما في (جاءني القوم)<sup>(٤)</sup> ثلاثة ثلاثة (ثلاثة)

فَعَلِمَ أَنَّ أَصْلَهُمْ لَفْظٌ مُكَرَّرٌ وَهُوَ (ثَلَاثَةٌ<sup>(٥)</sup> ثَلَاثَةٌ) وَكَذَا الْحَالُ فِي (أَحَادٌ) وَ (مَوْحَدٌ) وَ (ثَنَاءٌ) وَ (مَثْنَى) إِلَى (رُبَاعٍ) وَ (مَرْبَعٍ) سِوَا خِلَافٍ، وَهِيَمَا وَرَاءَهَا إِلَى (عُشَارَ وَمَعْشَرٍ) خِلَافٌ، وَلِصَوَابِ مَجِيئِهَا وَنُسْبِ<sup>(٦)</sup> فِي مَعَ صَرْفِ (ثَلَاثٌ وَمَثْلَثٌ)،

ما يدل على تحقيق الأصل وسماه عدلاً تحقيقاً كما هو مشهور، والمنادى من كلام الجمهور، وليس فيه محدود فهو أولى للاعتبار في شأن مرهم (عيسى الصفوي)

(١) قوله (فعلى هذا) أي انصاف العدل إلى التقديري والتحقيقي باعتباره كون ذلك الأصل محققاً أو مفسراً. (حلي)

و سمع محقق في جمعها، باعتبار الإخراج أيضاً محقق لا مقدرة، فإنه يصح انقسام العدل إلى الحقيقي والتقديري باعتبار الإخراج، فلا يرد ما قبل. (مولانا سعيد)

(٢) قوله. (تحقيقاً) إلخ) وصف بحال المتحقق، وأما عنى المشهود فمعناه خروج تحقيق أي خروجه محققاً، كرجل موء بمعنى رجل مئ، ويكون وصفه بالتحقيق وصف بحال نفسه، وكذا معنى قوله. (تقديراً) (عبد الغفور)

(٣) يعني إذا كان المعنى منحرفاً مرتباً يكون لفظاً أيضاً مذكوراً مرتباً، لا يحد إن المعنى في معنى مكرر مع عدم تكرار اللفظ، لأن يقول إن المعنى غير مكرر في المعنى، بل أريد منه فردان من مفهوم واحد لا تكرار ذلك المفهوم. (عصمت)

(٤) قوله (جاءني القوم ثلاثة ثلاثة) كلامه منصوب على تحديه مؤول بلفظ واحد، أي مفصلاً بهذا التفصيل، فلما كان كلا اللفظين عبارة عن حاد أجري لإعراب عبيد (بخاري)

(٥) وقد عدل ثلاث ومثلث عن هذا الأصل تحقيقاً في نصه لأن ثلاث أحف من ثلاثة ثلاثة مع أن معناه واحد، وقد رضي رديت أن واحد ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد، وقد تلتهم بتقسيم أمر ذي أحرف على هذا العدد الكبير، ولفظ مقسوم عليه في غير نطق العدد مكرر على الأنوار في كلام العرب، نحو قرأت الكتاب حراً جراً، وأصرت العراق بلداً بلدًا، فكان لقياس في باب العدد أيضاً التكرير عملاً بالاستقراء، فسب وجد ثلاث غير مكرر لفظاً حكماً بأن أصله لفظاً مكرراً، لكن كلام الشارح أحسن من كلام نرسي (لاري)

(٦) قوله (والسبب في منع الصرف إلخ) المقصود من هذا الكلام ترجيح قول من قال =

وأحواتهما العدل والوصف؛ لأن الوصفة<sup>(١)</sup> لعرصية التي كانت في (ثلاثة ثلاثة).

صارت أصلية في (ثلاث ومثلث) لا عريها في ما وضعاً له<sup>(٢)</sup>. (واخر) جمع أخرى مؤنث آخر، وآخر اسم التفضيل؛ لأن معناه في الأصل - أشد<sup>(٣)</sup> تأخرًا، ثم نقل إلى معنى<sup>(٤)</sup> (غير) وقياس اسم التفضيل أن يستعمل للام أو بالإضافة أو كلمة (من)

= إن السبب في مع الصرف ثلاث وأحواتها هو عدل والوصف لا ما قيل إن مع صرفها لتكرار العدل، حيث عدل عن صيغة وعن التكرار، وعن الصيغة وعن الاسم إلى الوصفية، وذلك لأن اعتبار العدل أمر اضطراري بحيث أن ينصرف على قدر الحاجة، ولا لو كان كذلك لكان العدل قديمًا مقام لعين كالجمع، ولم يقل به أحد. (عصمت).

(١) قوله (لأن الوصفية العرضية) يشير إلى دفع سوء من أن شرط الوصف أن يكون في الأصل وصف، والوصف في هذه الأمثلة عارضة كيف تؤثر في مع تصرف فأجاب بماله (لأن الوصفية العرضية... إلخ)، لكون الوصفية معترضة فيما وصف له، يعني أن الوصفية معترضة في وضعها فيوجد شرط تأثيرها في مع الصرف. (عليه).

- ولما وصفت أسماء العدد بغير الأحاد والأعداد، لاشتغالها بالوحدات، أي المعدودات فاستعملها في المعدودات يكون محاذًا، والوصفة تعرض لها باعتبار هذا الاستعمال، والوصفة التي تعرض ثلاثة ثلاثة باعتبار هذا الاستعمال. (عصمت).

. فإن عدت إذا كان الوصفية في الأصل عرضية، فكيف يكون في العرع أصلية قلنا كون الوصف في الأصل عريضة أيضاً لا يوجب أن يكون في العرع عريضة أيضاً، كما أن للكافر إذا أسلم وأتى بولد بعد الإسلام يكون الولد مسلماً أصلياً، وإن كان الإسلام في الأب عريضة (مقني).

(٢) أي حصلت لهما بالتركيب؛ لأن ثلاثة وصفت سماً المرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظه معنى الوصف فيه، فلا وصف فيه في أصل الوصف. وبدن عنه إضافته إلى المعدود نحو ثلاثة رجال. (نوقادي).

(٣) وظاهر أن صيغة أعمل و شتقته أيضاً كشتقته. يقال آخر آخرون آخرون وأواخر، كما فصل وأفصلان أفصلون وأفاصل، أخرى أخرىات وأخر كعصلي فصليات وفصلي، فلا يرد أن كون معاء أشد تأخرًا لا يستلزم كونه اسم التفضيل؛ لأن مثل هذا المعنى يتحقق في جميع المبالغة أيضاً. (عصمت).

(٤) يعني إلى المعنى المجازي وهو النقي بقرينة لسوء تحقيقاً، كما إذا قيل: أزيد في الدار، يقال آخر، أي ليس فيها، أو تقديراً، لأن في اسم التفضيل أيضاً معنى النقي؛ لأن الوصف المأثد في المفصل معنى باسم، مفصل عن مفصل عنه معنى، لأنه لو لم يكن كذلك لما كان =

وحيث لم يستعمل بوحد منها علم أنه معدول عن أحدها.

فقال بعضهم إنه معدول عما فيه لاء أي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه<sup>(١)</sup> (من) أي عن آخر من، وربما سم يذهب إلى تقدير الإضافة؛ لأنها توجب التثنية أو الباء أو إضافة أخرى مشب نحو (حيثي)<sup>(٢)</sup> و (قل) و

يا تيم تيم<sup>(٣)</sup> عدي

وليس في (آخر) شيء من ذلك فتعين أن يكون معدولاً عن أحد الآخرين (وَجُمَعَ) جمع (جمعاء) مؤنث (أجمع) وكذلك (كُتِبَ وَتُعِ وَيُضَع) وقيس<sup>(٤)</sup> (فَعَلَاءَ)<sup>(٥)</sup> أَفْعَلْ) إن كانت صفة أو تجمع على (فَعْل) كـ (حمراء) على (حمر) وإن كانت اسماً أن تجمع

لنفصل وجه، ولهذه المسألة نقل من معنى هـ، بمعنى قولك جاءني زيد ورجل آخر، جاءني رجل غير زيد، لكن بشرط أن يكون من جنس المذكور، فلا يقال جاءني رجل وحمارة أخرى، (شيخ الرضي).

(١) وهو لأصح؛ لأنه لو كان معدولاً عن المعروف بسلام لكان معروفه وليس كذلك؛ لوقوعه جمعه للذكورة قال الله تعالى ﴿من أيام أخرى﴾ [سورة ١٨٤] ويعرف فيه من آمن مما يمتدح إليه (محمودة رضا)

ولعلنا أن يقول لا يصح أن يكون معدولاً عن آخر لأن آخر جمع أخرى، وآخر مفرد فكيف يصح معدول الجمع من المفرد فتد في جوابه أن أفعل المصنفين إذا كان معمولاً بمن فيه المذكور والمؤنث والجمع محشود يكون آخر معدولاً عن الجمع (محمود أفندي).

(٢) يعني أن حذف المضاف إليه من تركيب لإضافي لا يحلر إما أن يوجب التثنية في المضاف ليكون عوضاً عن معدول نحو حيثي، وما أن يوجب باء المضاف لتضمه معنى الإضافة، وهو معنى من معاني الحروف كقس، لأن أصله غير زيد، فلما حذف المضاف إليه وبوي سي على الضم لما سيأتي. (ملخص من الشرح)

(٣) وإنما أن يوجب أن يله تركيب أحسي في مثله شرط أن يكون المضاف والمضاف إليه في الثاني يعين المضاف، والمضاف في الأول يكون قرينة على أن المضاف إليه معدول في الأول نحو يا تيم تم عدي، أصله يا تيم عدي (م)

(٤) اتفقوا على أن جمعاً مؤنث جمع، فكأنهم جتنوا في أنه سم أو صفة، فقيس اسم كصحراء وقيس جمعه في التكسير فعالي كصحاري، وفي التصحيح فعلاوات، فأصلهما جماعي وجمعواوات. (وجه الدين)

(٥) يعني أن قيس الاسم لمؤنث الذي على وزن فعلاء مذكوره على وزن أفعل (عصمت)



على (فعالي) أو (فعلاوات) كـ (صحراء) على (صحاري) أو (صحراوات) فأصلها إم  
(جمع) أو (جماعي وجمعاًوات) فإذا اعتبر إحر حها عن واحدة منها تحقق العدل،  
فأحد السببين فيها العدل المحقق والآخر الصفة الأصدية وإن صارت بالعلبة في باب  
التأكيد<sup>(١)</sup> اسماً، وفي (أجمع) وأحوته أحد سببين، وزن الفعل والآخر الصفة  
الأصدية<sup>(٢)</sup> وعلى ما ذكرناه<sup>(٣)</sup> لا يرد انجموع الشاذة كـ (أنيب، وأقوس) فإنه لم يعتبر  
إحراجهما عما هو القياس فيهما كـ (أب وأقواس) كيف<sup>(٤)</sup> ولو اعتبر جمعهما أولاً  
على (أنيب وأقواس) فلا شذوذ في هذه جمعية ولا قاعدة<sup>(٥)</sup> للاسم المحرج، ليلزم  
من مخالفتها الشذوذ فمن<sup>(٦)</sup> .....

(١) لأن فعلاء أفع لا يكون لا وصفاً ولا اسمياً فيها عارضة، فتكون الصفة مؤثرة في مع الصرف  
سواء كانت رائلة بعلبة الاسم أو سود ورقم وأسم، أو غير دائمة بعلبة الاسم مثل أحمر  
وأصفر، (نوقادي)

(٢) وأما جمعاء وأحواء فأما الثالث فاعتماد مقام السبب، وربما أورد بمصنف ثلاثة أمثلة مع أن  
المثال الواحد كافٍ في استنباط كفا في العدل التقديري، لأنه لا يحلو إما أن يكون الوصف باهياً  
أو لا الأول والأول، والثاني إما أن يكون الثقل فيه محققاً أو لا، وما يكون ثقل فيه محققاً فهو  
الثاني، والثاني أي: ما يكون لا يقر به غير محقق هو الثالث، لأنه دتر من أن يكون باهياً على  
وصفية، أو متغزلاً إلى الاسم كما في باب التأكيد (م).

(٣) قوله: (وعلى ما ذكرناه) إشارة إلى قوله (مرد، اعتبر إخراجها عن واحدة) (لج) لك أن يجعل  
إشارة إلى قوله (ولكن لا بد لي اعتبار العدد من أمرين) (لج) ولا يعد كل البعد أن يجعل  
إشارة إلى قوله (وأما المنهات الشاذة) إشارة فلا يسم (سهد جلال)

(٤) قوله: (كيف ولو اعتبر إلى) (لج) يعني أقوساً وأنيباً أو كانا معبري أقواس وأنيب لم  
يصح نسبة الشذوذ إليهما؛ إذ سبه تشذوذ بهما، ما على من جهة أنهما مجموعان للواحد على  
حلاف قاعدة المجموع، أو من جهة أنهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول، لا سبيل إلى  
الأول؛ إذ الجمع ليس لا معبر الواحد بعده، ولا الثاني؛ إذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم من  
مخالفتها الشذوذ. (عبد الغفور).

(٥) كأنه قيل يجوز أن يكون الاسم المحرج أصلاً وقاعدة ليلزم من مخالفة القاعدة الشذوذ، فأجاب  
بقوله: (ولا قاعدة). (المحرره).

(٦) قوله: (فمن أين) هذا جواب لو بدد، أي: فمن أين مكان يحكم في تلك المجموع بالشذوذ  
حتى لا يكون أقوس وأنيب شاذ، وإنما سبه بغير إخراجهما عنهما؛ لعدم سبه وهو عدم  
الانصراف، حكم عليهما بالشذوذ. (م)

أين يحكم فيهما بالشذوذ؟ ومن هذا تين العرق<sup>(١)</sup> بين الشاذ والمعدول (أو تقديرًا) أي، خروجاً كائناً عن أصل مقدر معروض يكون<sup>(٢)</sup> الداعي إلى تقديره وفرضه مع الصرف<sup>(٣)</sup> لا غير (كعمر)، (و) كذلك (رفر) فبينهما ما وجد غير منصرفين ولم يوجد<sup>(٤)</sup> فيهم سبب ظاهر إلا العلمية اعتراف فيهم بعدم، بما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع صرف قدر فيهم أن أصلهما (عمر ورافر)

(١) لأن المعدول هو الاسم المحرّج عما هو لأصل فيه باعتبار الإخراج عنه، لوجود سبب الاعتدال الذي هو عدم التصرف، والشاذ ما لم يعتبر إخراجاً عنه هو انقياس فيه لعدم وجود سببه بل كان أولاً على خلاف القياس. (ح م)

(٢) عدم أن الداعي إلى تقدير أمور ثلاثة: حذف مع صرف، وثانيها عدم وحدن عنه أخرى سوى العلمية، وثالث عدم صلاحية عنه أخرى للاعتبار سوى العدل، وسجواب أن الداعي يكون مرأً ووحيداً وهو مع الصرف لا غير، وما لأسرار الإخراج المعدول فيهما ارتفاع المانع، ولا يقال بهما الداعي. (عصمت)

قوله (في العدل التقديري) أن يكون الداعي منع صرف، هذا أحسن مما اشهر في شروح من أن الداعي مع صرفه، وذلك لأنهم احتلوا في اسم اسم أحده، ولم يعرف حانه في كلامهم أنه منصرف على أصل وفس، وحرم شيخ برصي وإخرون بأنه غير منصرف إلحاحاً بالأعجب، فإن قلنا به فيجب أن يفتى في تعريف التقديري أن يكون الداعي منع صرف أخواته ويصر التعريف لمشهور، ويجب أن يرد في التحقيق أيضاً أن يكون دليل غير مع صرفه، أو مع أخواته، وإن قلنا بصرفه والتعريفات هي المعبر، وقول الشارح مع الصرف عبارة حسنة يمكن أن يحسن على المنهين، بمعنى منسوب الشيخ يرد مع صرفه أو أخواته، وعلى غيره يرد منع صرفه، فتدبر (هي الصفوي).

(٣) لا يقال إن هذا صواب ما من وهو قوله (أعلم أنا بعدم قطعاً إلخ)، إذ يعلم منه أن الداعي إلى تقديره أمور ثلاثة وهي وجد غير منصرف، وعدم وحدتهم فيه سبب ظاهر، غير لعلمية، وكون العدل فقط صالحاً للاعتبار بقول إن المذكور فيما سبق هو الداعي إلى تقدير العدل، وأما المذكور فيما سبق به الداعي إلى تقدير الأصل المعدول عنه فاسع المنفعة (سيد جلال)

(٤) قوله (ولم يوجد إلخ) أما تنوع الوصف والتأنيث فليكنهما علمين بذكر وتنوع الوصف العلمية والتذكير تنأيث، وأما تنوع المعجم وغيره فليكنهما عربيين، وكون كل منهما موحدة، وليس فيهما ألف وبتون مريدتان، ويبقى على وزن الفعل: إذ لم يجيء الفعل على هذا الوزن (وجه الدين)

عدل عهما<sup>(١)</sup> إلى (عمر ورور) (و) مثل (باب قسام)<sup>(٢)</sup> المعدولة عن (قاطمة) وأراد ساءها كل ما هو على وزن (فعال) عَمَّماً بالأعيان مؤثثة من غير دوات الرء (في) لغه (بني تميم) فبنهم اعتروا العدل في هذه ساء حملاً له على دوات الرء في الأعلام المؤثثة مثل (حصار<sup>(٣)</sup> وظمار ووزار) فيها مية وليس فيها إلا سببان العلمية والتأنيث، والسببان لا يوحيان الساء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء، فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب الساء اعتبر فيما عاها مما جمعه معرباً غير مصروف أيضاً، حملاً على نظائره مع عدم الاحتياج إليه لتحقيق اسببين لمنع الصرف والعلمية والتأنيث، فاعتار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب مع الصرف ولهذا يقال (ذكر باب قظام) ها هنا ليس في محله؛ لأن الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب مع الصرف وإنما قال (في بني تميم) لأن الحجازيين<sup>(٤)</sup> يسونه) مطلقاً فلا يكون مما

(١) قوله (عدل صهما ذكر المصنف وغيره) لأنهم قصدوا أن يجعلوا عامر وهو وصف عدماً ثم عدلوه عنه إلى عمر، ففي تقديران تقدير عامر علماً وتقدير حارح عمر عنه، لكن في كلام الشيخ أنه معدول عن اسم الحسن وهو يدعي ما مره فيمكن الجمع بأنه حكم معدوله عن اسم الحسن بعد تقديره أيضاً عدماً فتقدر عاره لعدا شرح ساء، فتقدر فيه العدل؛ لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير مصروف بسبب و حذف، فعيل، إنه معدول عن عامر علماً، انتهى (هيسي الصوي).

(٢) إن باب قظام غير مصروف عندهم، وإنما قدر العدل فيه عندهم، وإن لم يكن محتاجاً إليه، لأن باب قظام غير مصروف للتأنيث والعلمية، لا من باب حصار الذي رحت عندهم العدل فيه تحصيلاً للكسرة، لأنهم بسبب الساء الذي هو صبب لإمالة الحظوة فما فيه الرء، ثقله وتكريره، فإنه إذا عراب لم يكسر إذا سي كسر إذا مع الاسم من صرف سببين بني لثلاث أصوات، فتقدر فيه العدل كذلك للساء، فإنه قد قدر فيما لم يكرر فيه رء مراد ساء (سيد عبد الله).

أراد بقوله (قظام) فعال التي يكون عَمَّماً بالأعيان مؤثثة دون فعلى التي بمعنى الأمر، أو المصدر، أو الصفة، فيها مية بالاعاق، وأما فعال فعلى خلاف فذهب أهل الحجاز إلى بائها أيضاً لمشايتها فعال التي بمعنى الأمر في عدل ولرمة، وإن كان تقليدياً فاعتبرهم العدل التقديري لبناء فلا يكون مطابقاً للمقصود، وعد سي تيم معرف غير مصروف فاعتبارهم هذا الثبوت حكم من أحكام المعرب، فيكون مؤثراً بالمقصود فذلك حصص، وقال في بني تيم (هو ض أمدي).

(٣) لأن الاسم الذي آخره رء ثقيل لكون الرء حرف مكرر، والثقيل يستدعي الحذف، والبناء أخف من الإعراب؛ لأنهما حالة واحدة. (سيدي).

(٤) اعلم أن أهل الحجازيين يسونها؛ لأن الاسم على ثلاثة أقسام مصروف ومبني، فإذا حصل =

نحن فيه والعماد من (سي تصم) أكثرهم، فإذن لأقلين منهم لم يجعلوا ذوات الرء منية بل جعلوها غير مصروف، فلا حاجة إلى اعتبار تعدل فيها، لتحصيل سبب البناء، ونحن ما عداها عليها<sup>(١)</sup> (الوصف)<sup>(٢)</sup> وهو كون<sup>(٣)</sup> الاسم دالاً على ذات مهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه دلالة بحسب التوضع مثل (أحمر) فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها<sup>(٤)</sup> نتي<sup>(٥)</sup> هي بحمزه أو بحسب الاستعمال مثل

= في الاسم بيان ينقل من القسم الأول وهو المصروف إلى القسم الثاني وهو غير المصروف، بهذا حصل سبب واحد بينهما ففرم أن ينقل من الثاني إلى الثالث، فهو ساؤء سواء كان في آخره راء أو لم يكن، وحذف ونقص أصلهما عادة وقاطمة، عدلاً ومبشياً. (حواش هندية)

(١) أي على فعل انتهى كانت ذوات برء لأن هذا ذات معرب عندهم، فكان في باب فظام ثلاثة أقول هي قول مبني؛ لمشابهته فعل انتهى بمعنى فعل كـ (نزال) عدلاً وورباً، فلم يكن معاً بحر فيه، وفي قول معرب، وهي قول أن كان ذوات راء فهو مبني، راء لم يكن ذوات راء فهو معرب غير مصروف للعمية والناس المعوي، فاعبر به العدد وإن لم يحتج إليه، للحمل على مطائره من ذوات الراء فقط، لا لتحصيل سبب منع احرف (نوقادي)

(٢) بوصف كون الاسم دالاً شاملاً لجميع الأروع، بمعنى المعرفة والذكر، وكون الاسم صفة، وعرفه (على ذات) مخرج كون الاسم صفة كالكاتب ودمتم، ويقول (مبهمه) يخرج كون المعرفة لعدم دلالة على ذات مبهمه، وعرفه (مأخوذة مع بعض صفاتها)، يخرج أسماء النكرة كرحل وفس ورماء لأنها لا تكون مأخوذة مع بعض صفاتها، وبإضافة الصفات إلى ضمير الذات يخرج اسم المكان والزمان، ومصرف مثلاً معرب معناه مكان انصرف، عذر على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها؛ لكن على صفات نفسه. (كفاية الطالبين)

فالموصف والصفة مصدران كالوعد والعد، بمعنى واحد، وإن فرق بينهما بأن الوصف يقوم بالواصف، والصفة بالموصوف. (نوقادي)

(٣) وهو كون الاسم بما فر به؛ لأن الوصف بطرف على معيين أحدهما تابع للآخر على معنى في متبوعه، والثاني كون إلح، أن المعبر في باب مع الصرف هو الثاني. (وجيه الدين)

الفرق بين الوصف والصفة، والمتكلمون فرقوا بينهما، وقدر الوصف قائم بالواصف، والصفة قائمة بالموصوف. (هندي).

احتاج إلى هذا لتأويل لأن الأسماء أمور معنوية، ولو لم يؤون يلزم كون أشياء متساة لنفسه هذا. (حلي).

(٤) أي في أحمر، والموصوف مع بصفة صفة ببعض؛ لأنه يأخذ لتأنيث من المضاف إليه مثل قطعت بعض أدمه، قاب العصام، والذكورة أيضاً، وفيه أن مثل الذكورة والأنوثة لو كانت من جملة الصفات سي كان الأخذ معها موجباً للموصفيه يلزم أن تكون جميع الأسماء لنكرة =

(أربع) في (مررت مسوة أربع) فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد، فلا وصفية فيه بحسب الوضع، بل قد تعرض له الوصفية كما في المثال<sup>(١)</sup>، المذكور فإنه لما أجرى فيه على (النسوة) التي هي من قبل المعدودات<sup>(٢)</sup> لا الإعداد علم أن معناه<sup>(٣)</sup>، مررت بنسوة موصوفة بالأربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا أصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببه مع الصرف هو الوصف الأصلي لأصالة لا العرضي لعرضيته، فلذلك قال المصنف (شرطه) أي شرط الوصف في سببه مع الصرف (أن يكون وصفاً في الأصل) الذي هو «موضع»<sup>(٤)</sup> بأن يكون وضعه على الوصفية لا أن تعرض

- = وصفاً؛ لأنها تدل على ذات مهمة مأخوذة مع مذكورة والأبوة فيلزم أن يكون مثل إنسان وفرس وحيوان وحجارة ونجارة وكتابة وصفاً له، وليس كذلك. (عصمت)
- (١) يفهم من هذا الكلام أن الوصفية إما تعرض لأسماء العدد إذا جمعت معاً لمعدوده، وأطلقت عليه دون سائر استعماله مع أن كل اسم عدد، يستعمل مع مبره يراد منه حيثيات ما له ذلك المبره من مراتب العدد، فيكون أكثر استعمالات للمد بل جمعها في معنى الوصفية (بخاري)
- (٢) وصف بأربع دفعاً شوهم أن النسوة بما كانت من دوات العقول، وشم أنها لم تعد، لأن المدد لا يكون معدوداً. (توقادي).
- (٣) وإن قل أن صر الشارح معنى الأربع بأن معناه مررت نسوة موصوفة بالأربعية، قلنا لأنه صفة النحوي، والصفة النحوي ينبغي أن يكون محمولاً على الموصوف والأربع لا يمكن أن يحمل على النسوة؛ لأنها جوهر والأربع عرض، وتعرض لا يمكن أن يحمل على الجوهر، فاحتاج إلى تفسير هذا المعنى. (كهاية).
- فلن قل جعل المصنف أربعاً دليلاً لا شرط أصالة الوصف في مع الصرف، وجعل اشتراط الأصالة دليلاً لصرفه، فيلزم منه الدور، فلت لا نسلم لزوم الدور، فإن اشتراط الأصالة سبب لصرف أربع ولكن صرفه ليس سبباً لاشتراط أصالة، بل إن جعل صرفه نظيراً لغيره من المتعلم اشتراط الأصالة انتقالاً من الأثر إلى المؤثر
- (٤) نقل عن الشارح في الحاشية، وإنما كان موضع أصلاً لتفرع الدلالات لثلاث المعتبرة عليه، انتهى وإذا كانت الدلالة الثلاث المعتبرة في باب الإضافة، والاستفادة متفرعة عليه صحت نسبة الوضع الذي هو كون الاسم دالاً على ذات مهمة مأخوذة مع بعض صفاتها بقي في قوله أن يكون في الأصل لتزليل اشتغال الأصل على في صرح مبرلة اشتغال الطرف على المطلوب، ثم ههنا أن يجعل الوضع أصلاً بالنسبة إلى الاستعمال حتى يكون الوصفية التي بمقتضى الوضع أصلية والوصفية التي تعرض بحسب الاستعمال غير أصلية، إلا أن الاستعمال لما كان باعتبار أحد الدلالات الثلاث أثبت الأصالة بالنسبة إلى دلالة يظهر منشأ أصالة الوضع على الاستعمال (عصمت، بخاري).

له الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الأصدية أو زالت عنه (فلا تُصَرُّهُ)، بأن تخرجه عن سيبية مع الصرف (نَعْتُهُ) أي: غلته الاسم على الوصفية.

ومعنى<sup>(١)</sup> العلة: اختصاصه بعصر فراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة كما أن (أسود) كان موصوفاً لكن ما فيه مود ثم كثر استعماله في الحجة السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه إلى قرينة<sup>(٢)</sup>، فلذلك<sup>(٣)</sup> المذكور<sup>(٤)</sup>، من اشتراط أصدية الوصفية وعدم مصره العلة (صرف) لعدم أصائه بوصفية (أربع في) قولهم: (مررت بنسوة أربع وامتنع) من لصرف لعدم مصره لعلته (سود وأرقم) حيث صار اسمين (للحجة) الأول<sup>(٥)</sup> للحجة السوداء، والثاني للحجة التي فيها سواد وبياض (وأدهم)

(١) ومعنى العلة يعني معنى العلة أن يكون شرط عدم في أشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها اشتهاؤه واحتضنه، بحيث لا يحتاج في دلالة عدمه إلى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعاً عليه كمن عاص، (وجه الدين)

(٢) مثلاً إذا قلت رأيت أسود يفهم منه الحجة السوداء لا احتياج إلى ذكر الموصوف، وإذا أردت غيرها فتحتاج إلى ذكره الموصوف مثل رأيت هذا أسود، أو مرأياً أسود أو ربحوها (مصطفى حلي)

دانة على أن المراد الحجة السوداء من موصوف أو غيره، بخلاف سائر السوداء مثل ليل أسود، ورجل أسود يحتاج إلى قرينة. (ح)

(٣) قوله (فلذلك) يعيد عليه اشترط بوصف بكونه في الأصل بأمور المذكورة وهي صرف أربع، ومنتع صرف أسود وأرقم اسمين بحجة، وضعف مع صرف أفعى وأجدل وأجل، بناء على توهم الوصف فيها، فاللام أماد أن اشتراط الوصف بكونه أصباً عدة كون أربع منصرفاً لانتهاء الشرط، وعدة كون أسود وأرقم معصم من الصرف، لوجود الشرط عدة كون منتع صرف أفعى وأجدل وأجل ضعيفاً، لعدم تحقق شرط يقيده، وبناء على أن صرف أربع لا اشتراط بمذكور نتيجة للاشتراط المذكور، ومتفرع لا اشتراط (سيد حماد سمرقندي)

(٤) إشارة إلى أن ذلك إشارة إلى متعدد، وأن فرده بأربع متعدد، ولما جمعه إشارة إلى المتعدد؛ لأنه أراد صرف أربع في شتره الأصدية، ورد امتناع أسود يبنى عدم العضة، ورد ضعف أفعى إلى الأصالة، فجعل مجموع الأمور الثلاثة معطلة لمجموع الأمرين، وأحال على عبارة المخاطب (ع).

(٥) قوله: (الأول للحجة السوداء) مع شارح شريح يرحي وبعض كتاب اللغة يكن مقتضى كلام مصنف كما صرح به السيد أن أسود نحة مطلقاً، وبه صرح في لغاموس حيث قال إنه الحجة أو العظمة، ولم يعتبر السوداء وأرقم لا حبس بحبات، أو ما فيه بيض وسود بلحجة =

حيث صار اسماً (للقيد) من الحديد، لم فيه من لدهمة، أعني السواد<sup>(١)</sup>، فإن هذه الأسماء وإن خرجت عن الوصفية لعللة الاسميه نكتها بحسب أصل الموضع أوصاف لم يهجر<sup>(٢)</sup> استعمالها في معانيها الأصلية أيضاً بكلفة<sup>(٣)</sup> فإجماع من الصرف في هذه الأسماء: الصفة الأصلية ووزن الفعل.

وأما عند استعمالها في معانيها الأصلية فلا إشكال في مع صرفها لوزن الفعل والوصف في الأصل والخاص (وضَعُف<sup>(٤)</sup> مع أفعي) اسماً (للحية) على رعم وصفيه

ذكر، انتهى ومنه يعلم أنه لا يرم في عروض الاسميه بقء المعنى الوصفية في الجملة كما جزم به الشيخ، واقتضاء كلام الشارح وأن ضعف سم يرد بالعللة المعنى الاصطلاحي بل مجرد أكثرية الاستعمال في معنى اسمي. (عيسى الصفوي)

(١) تفسير للدهمة وهو السود، يقال فوس أدهم وبنو دهماء، أي أسود وسوداء، وفي قوله تعالى ﴿مدهامتان﴾ [الرحمن ٦٤] أي سوداوان والحديد الأسود كقول قيس بن مسكين من العرب - لحجاج بن يوسف، وقا - لحجاج للفقير متوعداً إياه لأحملك على أدهم، يعني الغد، هذا مع قول الحجاج، فقال مثل الأمير يحمل على أدهم والأشهب، هذا مع قول القيس بن مسكين، فأبرز وعيد لحجاج في كبره في السوء، وبقائه بعيداً، يترقب بأن يحمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم الذي غلب سواد حتى ذهب البصر، وصم إليه الأشهب أي الذي غلب فيه ومنه مراد الحجاج بما هو بقده، على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يعصده الأمير (مختصر)

(٢) جواب سؤال مفتر وهو أنه من أين علم أنها أوصاف حسب موضع، وقد استعمل أسود في كل واحد من أموره يلاحظ فيه الوصفية، وقد نقل إلى الاسميه بالعللة لا يلاحظ فيه الوصفية (لمحرره)

(٣) قوله (بالكلية) لأنها استعملت في نوع من أنواع معانيها الوصفية، لأن يعلم قطعاً أن معنى أسود الغالب في الاسميه حية سوداء، ومعنى رعم الغالب فيها حية فيها سود وبياض، ومعنى أدهم قيد فيه دهماء، أي سوداء وأنت حبير أن في معانيها الاسميه سمعة من معانيها الوصفية (نوقادي)

معطوف على قوله (صرفاً) أي ويكون بوصف لأصلي معتبراً ضعف مع أفعي؛ لأنه لم يتحقق كونه وصفاً في الأصل، ولم يشك نصاً في الاستعمال نحو أنتم أفعي، بل توهم أنها موضوعه للضعف بما رأوا أنها نكتية بحيث لا تبيد، من قولهم (فعوة السم أي شلخته. رضي).

(٤) قوله (وضَعُف) أي وجه ضعف يوهو حور مع صرف على ضعف، وتحقيق المقام، والمراد أنه لم يتم تحقيق وصفيتها لأصلي ضعف مع الصرف، فلذا صرف عند الأكثر فلا =

لتوهم اشتقاقه من افعوة التي هي بحث (و) كذلك منع (أحدل للصفر) على زعم وصفته لتوهم اشتقاقه من الجدل<sup>(١)</sup> بمعنى القوة (وأحدل للطائر)<sup>(٢)</sup> أي لطائر ذي خيلاق على زعم وصفته لتوهم اشتقاقه من لحد، ووجه ضعف منع الصرف في هذه الأسماء عدم الحزم بكونها أوصافاً أصلية بل لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقاً لا في الأصل<sup>(٣)</sup> ولا في الحال مع أن الأصل في الاسم الصرف<sup>(٤)</sup>.

(التأنيث)<sup>(٥)</sup> .....

= يجوز معها عدمه، وصحت في لغة ضعيفة فلا تعلط. (عيسى).

(١) أحدل محكم يا فتى رس، يعني توهم أنه مشتق من أحدل وهو شاة احصومة، يقال أحدله حصمه، فيكون أحدل بمعنى ذي جدل قوي وحصومة، فمع من الصرف على الضعف، وأما صرفه فقوي، لأنه لم يتحقق الوصفية (توقادي).

(٢) قوله (أحدل) للطائر الذي فيه الون، بعدم كونه صفاتاً في الأصل، فإن الظاهر أنها سمى، ولا صفة فكان يعاين أن يعرطو مطلقاً، ولعلك كثر في الاستعمال صرفها، لكن لما توهم البعض فيها معنى الوصفية ما قيل أن معنى ما فيه من معنى لحدث يقال تعصى الرجل إذا ساء خلقه، وإن أحدل مأخوذ من أحدل وهو القوة، أو لأنه مأخوذ من أحدل، ثم هذه التوهمان ضعيفتان لما مر حكم لمصنف، نضعف معها لأحسن هذا التوهم (عابدة).

(٣) قوله (لا في الأصل ولا في الحال) أما لأن مظاهر أنه لم يثبت، وأما الثاني فلأن المستعمل لم يقصد بذلك الألفاظ، لا أنواعاً محصورة، من غير ملاحظة حيث رغبة وحسن، وإن كبرت في أصلها متصفة بتلك الأوصاف (عب).

(٤) لأن الصرف لا يحتاج إلى مسد بخلاف غير المنصرف فإنه يحتاج إلى مسبين، أو سبب واحد قائم مقامهما.

(٥) قوله (التأنيث اللفظي) وهو كون الاسم مؤنثاً ملحفاً بأخره علامته، ودمر داء التي لم تجعل جره الكلمة، فإن ما جعلت جره كأخت وست إن كانت مع عدمية المؤنث فهو كالمعنوي ولا ثم تعثر قطعاً عند الجمهور، كذا حققه بعضهم، وفإن أخت ليست للتأنيث أصلاً، كما ذكره بعض فيه نظر (عيسى الصفوي).

قوله (التأنيث اللفظي) قد لا يكون مغايراً للتأنيث المعنوي؛ لأن البناء فيه مقدر، يظهر في بعض التصريفات فلا يحصل فرق بينهما، بقوله (لناء)، وقوله (الحاصل بالناء قدر الوصف دون الحال) أي حاصلاً بالناء؛ لأن التأنيث من توابع الصرف، يكون فاعلاً معنى دون الحال؛ لأن جرائه المعنى دونها، ولا يلزم حذف الموضوع مع بعض مصنف؛ لأن لحدوث غير متصور حتى يكون اللام موصولاً (طاشكندى).



اللفظي الحاصل (بالتاء) <sup>(١)</sup> لا بالألف، فيه لا شرط به <sup>(٢)</sup>، (شرطه) في سببية منع الصرف (العلمية) أي علمية <sup>(٣)</sup>، الاسم مؤنث، ليصير التانيث لازماً؛ لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان ولأن عدمية نها وضع ثانٍ <sup>(٤)</sup>، وكل حرف وصفت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة (و) التانيث (المعنوي كذلك) أي: كالتانيث <sup>(٥)</sup> اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه، إلا أن بينهم فرقاً عربياً في التانيث اللفظي بالتاء <sup>(٦)</sup> شرط لوجوب مع الصرف وفي المعنوي شرط لحوازه <sup>(٧)</sup>

ولا بد في وجوبه من شرط آخر كف أثر إليه بقوله: (وشرط <sup>(٨)</sup> تحتم تأثيره) أي: شرط وجوب تأثير التانيث المعنوي مع الصرف أحد أمور ثلاثة. (الزيادة على الثلاثة) أي: زيادة حروف الكلمة على الثلاثة مثل زيست، (أو تحرك) الحروف (الوسط) من

(١) وإنما قد التانيث بقوله (بالتاء) احترازاً عن الألف تحسباً وحملاً، فإن العلمية لا بد شرط فيه. (متوسط)

(٢) في مع الصرف لما سبق أن الألف سبب فتم معهم التسمين من غير حجاج إلى الشرط، لكنونه تانيثاً وصعباً لازماً للكلمة. (ح ع)

(٣) يشير إلى دفع ما يرد على ظاهر العبارة من أن العلمية وصف لا يقوم إلا بالموصوف، فلا بد من الحمس، فأجاب بأن اللام للمعهد، أو هو من عن مصنف إليه، على الاختلاف عند البصرية والكومية. (جلي)

(٤) لأن الاسم يوضع أولاً على الجنس، ثم يوضع علماً عائشة من عاش يعيش فهو عائش وعائشة، وهو الحمس ليس موضوع مع التاء، فإذا سميت به فقط وضعه ثانياً معها، وصارت التاء كلام الكلمة في هذا الموضع، فدرمت لتكملة وضعاً لكن وضعاً ثانياً (وحيه اللين)

(٥) قوله (أي) كالتانيث بالتاء في كونه مشروطاً بالعلمية) لأن التانيث المعنوي هو اللام لا يكون لازماً، لا بالعلمية، ولذلك صرف جريح في مردب بامرأة جريح، مع تحقق توصف الأصلي والتانيث المعنوي بدون العلمية (سعد الله)

(٦) يعني: أن هذا التانيث إذا جعل علماً يجب مع صرفه من غير احتياج إلى شيء آخر (م)

(٧) يعني: أن التانيث المعنوي إذا جعل علماً به يجب مع صرفه، بل يحتاج في وجوبه إلى شيء آخر (توقادي).

(٨) لا يحصى أنه لا يفهم من ظاهر عبارة المصنف أن أحد الأمور الثلاثة وجوب تأثير التانيث المعنوي مع العلمية، ولا أن يرجع ضمير تأثيره إلى التانيث المعنوي الذي يشترط فيه عدمية، وتحققته، وإنما قال: شرط يحتم تأثيره، ولم يقل: وشرط تأثيره؛ لأن أحداً ما ذكرنا من الأمور الثلاثة ليس شرط التأثير، بل هو شرط لوجوب تأثيره، كما لا يحصى (كبير).

حروفها الثلاثة مثل: سقر (أو العجمة) مثل: ماء وجور

ونما اشترط في وحوث تأثير لتأنيث المعنوي أحد الأمور الثلاثة ليخرج<sup>(١)</sup> الكلمة بثقل أحد الأمور الثلاثة عن حجة<sup>(٢)</sup> بني من شأنها أن تعارض ثقل أحد السببين تراحم تأثيره وثقل الأولين طهر<sup>(٣)</sup> وكذا: العجمة لأن لسان العجم ثقيل على العرب (فهتد بجوز صرفه)<sup>(٤)</sup> نظر على انتهاء شرط تحتّم تأثير لتأنيث المعنوي أعني

أحد الأمور الثلاثة، ويجوز عدم صرفه بطراً بي وجود سببين فيه، (وريش) غداً للمرأة (وسقر) علماً لطيفة من طبقات النار (وماء وجور) علمين لشدتهن<sup>(٥)</sup> (ممتنع)<sup>(٦)</sup>

(١) قوله (ليخرج الكلمة بثقل أحد الأمور) (يع) القوم سقروا ثقل السير في غير المعصوف، يدل على ذلك تصحيح كتب سقروا، معصوم من الجور وسقروا، أثلاً يلزم زيادة الثقل، ولعل وجهه تردد ثقل المعنوي مرونه المنطقي، فلا يرد ما قيل: لا يظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب، إذ لا يعقل من الوصف والعلمية، ولا من التعبد، بل هو مثلاً حجة كما يرد الشرح إليه أمثلة (وجه الدين)

(٢) قوله (عن الخفة التي هي من شأنها) (يع) اعترض عنه بأن الخفة كما عارضها التأنيث والعجم كذلك نادر من العلمية، فلا وجه لاختصاص التأنيث بالعجمة والتأنيث، وأحيط بأن التأنيث المعنوي أمر ضعيف وهو طهر، وكذا العجم؛ لأن تعجماً قليل لا يعبّر عنه العرب، وقد حُفّت الكلمة لعجمية لم يعتبر نقدها، وبك أن تقول اشتراطها معنى عن اشتراط العلمية؛ لأن العلم الحقيق لا يكون إلا مع حدها فإن للحدس أو رأياً معدومة، وكذا غيره لاخفة فيه (عيسى الصفوي)

(٣) لأن لسان العرب بما كان مساً على سهو كذا الأصل فيه أن يكون ثلاثياً ساكن الأوسط، لأنه لا بد من حروف يتدئ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يفصل بينهما، ولذي كان على خلاف هذا بأن يكون محرك الأوسط أو رباعياً كذا ثقيلاً رائقاً؛ لأن ما خالف الأصل شأنه كذلك (توقادي)

(٤) قوله (فهتد بجوز صرفه) إني قوله (ويجوز عدم صرفه) ولمع أجود وأكثر عند الجمهور، وفي باب الأجود انصرف. (عيسى).

(٥) اعلم أن أسماء الأماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلاً، فيمتنع صرفها، وقد يلتزم تدكيرها بتأويل مكان مثلاً فيصرف، وقد يعتبر كل منهما فحاز الوجهان، إذا عرفت هذا فنقول: إن كان الاستعانة معلومةً هناك، وإن لم يكن مصحوباً فلك فيه وجهان، وكذا في أسماء القائل في تأويلها بالقبيلة والحي. (لأري)

(٦) قوله: (ممتنع صرفها) ولم يقل: من الصرف، كما قل: وامتنع من الصرف أسود نفساً وكشعاً =

صرفها، أمّا (رَيْبُ) فللعلمية والتأنيث نعموي مع شرط تحتم تأثيره، وهو الريادة على الثلاثة، وأمّا (سَقَرُ) فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره، وهو تحرك الأوسط.

وأمّا (مَاءُ) و (جُورُ) فللعلمية والتأنيث معنوي مع شرط تحتم تأثيره، وهو العجمة.

(عن سمي به) أي المؤنث المعنوي (مدكر فشرطه)<sup>(١)</sup> في نسبة مع الصرف (الريادة على الثلاثة)<sup>(٢)</sup> لأن الحرف<sup>(٣)</sup> الرابع في حكم تاء التأنيث، قائم مقامها (فقدم) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتدال معه انجسي إذا سمي به رجل (مصرف) لأن

- لوجه التوجيه، ونسبته به بين قوله (فهو بجور صرف) وأشار بتأنيث مصرفها صرفها إلى أن تذكر الخبر العائد إلى بنت المؤنث نحاح إلى توجيه إداره اللفظ والاسم (عصمت)

(١) أي: شرط التأنيث لا شرط التأنيث معنوي لأنه قد رال، ولا المؤنث وهو ظاهري، مصرف مصرف شرطه معايير لمرجع مصرف سمي به، والتأنيث عند تحقق هذا الشرط يكون لفظاً بالهاء حكماً، وفي الحال إنه مصرف شرط راجع إلى التأنيث المعنوي، وعند تحقق ذلك الشرط يسمى تأنيث معنوياً حكماً، والسر بلانم بهذا كما لا يخفى. (بخاري)

(٢) قوله (الريادة على الثلاثة) اعترض أن هذه شروط آخر تركه، ونصف إحداهما أن لا يكون في الأصل مدكر كربات، سم امرأة، فإنه في الأصل سمي بالسحب البيض، وكذا نص فإنه في الأصل موصوف للشخص المذكور، لأن الأصل في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكور، فإنه إذا سمي بهما رجل مصرف، وتبين أن يكون تأنيثه، بتأويل كرجان فإن تأنيثه بتأويل لجمع، ولا سمي به مدكر مصرف، وتبين أن لا يعلل استعماله بحسب المعنى الجسسي في المدكر، ثم إن معاري استعمله مدكر ومؤنث يساوي الصرف وسعه، وإن علب استعماله مؤنثاً فصع، مصرف راجح، وأجيب بأن مرد، ونصف أن شرطه من بين الثلاثة المذكورة الريادة على الثلاثة، ولا سمع الأحرار من تحرك الأوسط، وبعد التسمية للمدكر، وذلك لا يسافي؛ فوجوب شرائط آخر، وفيه أن المؤنث بما وقع من وجه ترك شرائط آخر لا بد منها، فالجواب بهذا الوجه غير مفيد، ويمكن أن يقد في جواب بأن المرد بالمؤنث المعنوي في قوله (فإن سمي بالمؤنث المعنوي مذكر لاسم) مذي هو مؤنث معنوي لا غير، فلا حاجة حينئذ إلى هذه الشرائط الثلاثة (عصمت).

(٣) قوله (لأن الحرف الرابع في حكم التأنيث) فكيف أن تاء التأنيث لفظاً يؤثر وجوباً في عدم المدكر كطلحة، فكذلك ما في حكمها، ويعتبر بهد تحرك الأوسط لأنه ثابت عن حرف الرابع، واعتبار نائب النائب بعد، وكذا معجم، لأنها تقوي التأنيث، ولا تؤثر في تسمي الساكن لأوسط، وقد رالت التأنيث بالعلمية للمدكر (وجه دليل)

التأنيث المعنوي الأصلي زال بالعلمية بمدكر من غير أن يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف (وعقرب<sup>(١)</sup>) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتباره معناه الجنسي<sup>(٢)</sup> إذا سمي به رجل (ممسح) صرفها: لأنه وإن زال التأنيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه، بدليل أنه إذا صُغِرَ (قَدِمَ) صغر ثناء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير، فيقال (قُدِيْمَةٌ) بخلاف (عقرب) فإنه إذا صغر يقل. (عُقِيرَت) من غير إظهار التاء لأن الحرف الرابع قائم مقامه ف (عقرب) يدعى به رجل امتنع صرفه للعلمية<sup>(٣)</sup> والتأنيث الحكمي.

(المعرفة) أي تعريف<sup>(٤)</sup>، لأن مس مع صرف هو وصف لتعريف لا ذات المعرفة

« وإنما شرط في المعنوي بمرادة يدعى مدكر، لأن تأنيث المعنوي باعتبار ما لواء، وقد دلت بتسمية المدكر، فلم يبق إلا اعتبار الحفظ، فاعتبر المراد على الثلاثة، لأن فيه سماته داء تأنيث، فكان منه داء ولا يعتبر ما دون ذلك، فلو كانت المعنى ما بقدر داء (كسر)

(١) قوله (وعقرب) يدعى به رجل مسح صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي، كذا ذكره المصنف أيضاً، ولك أن تقول أراد بالمؤنث المعنوي في المقدم ما يكون انشاءً في مقدرة، سواء كان مؤنثاً حقيقةً أو لا، وداء في عقرب مقدرة كما صرح به شراح، فلا يكون حكمياً فعلياً، ولا يتصور كونه سبباً، ذهب المصنف وكثير من بني أمية إليه، جمعه في حكم المصروف، وحيث لا يتصور كونه سبباً إن كان في حكم المصروف، ويمكن أن يكون له أثر فيه، إذا حذف الداء التعريف، وحذف التعريف الأصلي كما قيل في الجمع، فكان بوجه أن يكون في حكم المصروف، فلا بأس بجمعه سبباً ويمكن توجيهه بكيفية في لغة (عيسى الصفوي)

(٢) وإنما قد في الموضوعين معناه الجنس، خبر رأ من معناه علمي، لأنه صادر لا يكون علماً لآخر وإنما يكون صادر بحس، كما أن راء مثلاً يكون علماً لأشخاص شئ باعتبار معناه العلمي لا العلمي (تدق)

(٣) قوله (للعلمية والتأنيث الحكمي) يدعى بحرف راء قائماً مقام تأنيث، فكان لتأنيث مرجوحاً بعض، وفيه أن يكون في حكم تأنيث بلعطي والكلام في المعنوي، ولو قيل التأنيث للمعنوي الذي زال يؤثر في منع الصرف، حسب وحده لشرط ذلك من البحث المذكور، بلهم إلا أن يتكلم أن يكلف (حافظ الدين كندي)

(٤) قوله (أي التعريف) يحتمل لوحدها أن يكون مجازاً من قبل ذكر الموصوف بمرادة الصفه، وثانيهما أن يكون معرفة مصراً بمعنى تعريف في عرف هذا، ويجوز أيضاً أن يقدر المضاد، أي تعريف بمعرفة، أو أن يعر الحثيثة، أي بمعرفة من حيث أريها المعرفة (مصطفى جلي)

(شرطها) أي شرط تأثيرها في منع صرف (أن تكون علمية)<sup>(١)</sup> أي يكون هذا النوع من حسن التعريف علماً على أن تكون (الياء) مصدرية أو منسوبة إلى العلم، بأن تكون حاصلة في صممه على أن تكون الياء لئسمة وإنما جعلت مشروطة بالعلمية؛ لأن تعريف<sup>(٢)</sup> المصمرات والمسميات لا يوجب إلا في المسميات ومع الصرف من أحكام المصمرات، والتعريف باللام أو الإضافة يجعل غير المصروف منصرفاً أو في حكم المنصرف<sup>(٣)</sup> كما سيجيء.

فلا يتصور كونه سبباً لمنع الصرف فم يبق إلا التعريف<sup>(٤)</sup> العلمي<sup>(٥)</sup>.

وإنما جعل المعرفة<sup>(٦)</sup> سبباً لمنع الصرف والعلمية شرطها، ولم يجعل العلمية سبباً

(١) فيه نظر، لأنه يلزم أن يكون المشروط غير لأول وهو محال، لأن المرد، المعرفة في الموضوع ليس، لا العلم، فصر المعنى شرطه أن يكون علماً، وهو صحيح جداً قلت لا سلم لزوم ذلك اشتراط المعرفة بالعلمية، وإنما يلزم ذلك على تقدير كون المعرفة نفس العلمية، لكنه ليس كذلك؛ لأن المراد بالعلم المعرفة، والمراد بالعلمية كونها صفة، فلزم شرط لموصوف قائم مع الإشكال (الباب)

(٢) قوله (لأن تعريف المصمرات) يعني أن لا من تضمات وإيهام يستلزم الساء، ومع الصرف يستلزم لإعراب، وساقى لموارم يستلزم فهي مصرومات، فلا يجمع الإصمير والإيهام مع غير المنصرف فضلاً عن أن يؤثر فيه. (وجهه التيسر)

(٣) يعني أن اللام إذا دخل على غير المنصرف يحميه منصرفاً، لأنه لما كان من خواص الاسم يراد علمه مشابهة لفعل فيعود إلى أصله وهو الانصرف، وأن غير المنصرف إذا أصيب يكون منصرفاً دون المصروف إليه، يعني أن غير المنصرف إذا صار مضاعفاً فإنه لا يصير منصرفاً بل يبقى على حاله، كما إذا دخل حرف الجر؛ لأن الإضافة بما كانت من خواص الاسم يراد مشابهة الفعل في المضاف دون المضاف إليه، لأنها لم تؤثر شيئاً كما في المضاف حتى يعبره من حال إلى حال (م)

(٤) قوله (فلم يبق إلا التعريف العلمي) هذا مبي عن السبب الآخر في أجمع وأخواته بصفة الأصلية والعلمية، لا التعريف بالإضافة لمقدرة كما ذهب إليه جمع (الاري)

(٥) بقي تعريف الساء، فالمناسب المخصص به بأنه لا يصح نسبة مع الصرف؛ لأن بعض أنواعه من المسميات، وبعضها مصاف ومشبهة، فلا يصحاح نسبة مع الصرف لما مر، وأما البعض وهو المسمى المستعان باللام فلم يحتره للاطراد. (م)

(٦) قوله (وإنما جعل) يعني لم يجعل لعلمية سبباً كما جعل جاد الله العلامة، لأنهم جعلوا كلها من العدل فرعاً عن غيره، وكون التعريف فرعاً عن اشكير أظهر من فرعه العلامة؛ لمعادلة التعريف =

كما جعل البعض؛ لأن فرعية التعريف<sup>(١)</sup> لشكير أظهر<sup>(٢)</sup> من فرعية العسمية له.

(العُجْمَةُ)<sup>(٣)</sup> وهي كون اللفظ مم وضعه غير العرب، ولتأثيرها في مع الصرف شرطان<sup>(٤)</sup> (شرطها) لأول (أن تكون عسمية) أي منسوبة إلى لعلم (في) اللغة (المحمية)<sup>(٥)</sup> بأن تكون متحققة في صم لعلم في العجم حقيقة ك: (إبراهيم)،

= التذكير دون لعسمية، فإن قل لم يكون لعسمية سبباً عنه، فلم قال فيما سيأتي وما به عسمية مؤثرة، بل الواجب أن يقال وما به معرفه مؤثرة فيل جرى فيه على اصطلاح غيره، أو محمول على التحوير بأن يراد بالعسمية التعريف العلمي (وجه الدين)

(١) لأن فرعية لتعريف للتشكير بلا واسطة، وفرعية العسمية له بالواسطة، لأن العسمية نوع من أنواع التعريف، الذي هو فرع التشكير. (جلي)

(٢) وجه الأظهرية في معرفه بلا واسطة وفرعية عسمية بواسطة كونها فرعاً من المعرفة مطلقاً، ولا شك أن معرفة بلا واسطة أظهر من معرفة بواسطة (معيد أفندي)

(٣) وتعريف العجمة منها معرفة أسمية كلام العرب، ومنها ترك الصرف في إعلامها، ومنها جهل اشتقاقها، ومنها جماع إصاد واللحم في كلمة كصروح، وهو ما يجمع فيه الماء والحصر، ومنها أن يقع الراء والنون نحو رخس، ومنها جماع القاف والجيم فهما لا يجمعان في معرفة إلا في الفصح وهو الجملة في في الصحاح هو فارسي معرب، لأن القاف والجيم لا يجمعان في كلمة وهو واحدة كلام، ومنها يقع رأي لعجمه للدلالة المهمته، نحو مهندر، ومنها أن يكون فيها غير حروف العربية كقاف واء واللحم والراء (فاصل جلي)

(٤) لأن العجمة بما كانت أمراً حياً وهو كونه بلفظ غير موضوع لعرب، حيث ليس له علاقة ظاهرة كالتأنيث للمفطي، أو علامة مقدرة كالتأنيث لعموي، ثم تؤثر في مع الصرف بمحور العسمية، من أحدث فيه إلى أمر رائد عبر العسمية، لا أنها لم كانت أحسن من التأنيث لعموي؛ لأنه يظهر في بعض معرفته مثل إصاد بعض بمصارح وريحان الصمصر إليه وغير ذلك، واشتراط فيه أحد الأمور الثلاثة، حيث لم تظهر في شيء من بصرفاتها، شرط فيها أحد الأمرين غير لعسمية (توقادي)

(٥) قوله، (في العجمة) قبل انتقال في الاستعمال إلى عربية، وقيل هذا ليس بشرط بل ان شرط أن يكون علماً في أول استعمال العرب في كلامهم، سواء كان قبل ذلك الاستعمال علماً أو لم يكن، فإن قالوا اسم جس في لغة روم يسمى لحيد، ثم جعل علماً لعيسى لجودة قراءته، وإنما شرطت لعسمية؛ لأنها لو لم يكن علماً في العجمه حث على أن العرب أن يدخلوا للام والإضافة والتنوين فيها، ويمكن يراد بحكم كلامهم فيها، فهذا يتصرف يصعب أمر العجمة فلم تعتبر، بخلاف ما إذا كان علماً فيه منع منهم حينئذ أن يدخلوا هذه الأحكام عليها، ويقوى الأمر العجمة بسبب عدم تصرفهم فيها والعسمية النقل لا يؤثر (هوض أفندي)

وحكماً<sup>(١)</sup> بأن ينقله العرب من لغة العجم إلى العربية من غير تصرف فيه قبل النقل كما (قالون) فإنه كان في العجم سم جس سمي به أحد رواة القراء بحودة قراءته قبل أن يتصرف فيه العرب، فكأنه كان علماً في العجمية.

وإنما جعلت شرطاً لثلاث يتصرف فيهن لغو مثل: تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة، فلا تصلح سناً لمع لصرف، فعلى هذا لو سمي بمثل (لجام) لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمة (و) شرطها الثاني أحد الأمرين (تحرراً) بحرف (الأوسط أو زيادة على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف، لثلاث تعارض الحجة أحد السنين (فوح منصرف) هذا تفريع ينظر إلى الشرط الثاني فانصرف (نوح) إنما هو، لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار<sup>(٢)</sup> المصنف، لأن العجمة بب ضعيف، لأنه أمر معنوي<sup>(٣)</sup> فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط.

وأما التأنيث<sup>(٤)</sup> المعنوي فإن له علامة مقدرة تظهر في بعض الانصرافات وله نوح قوة محاز أن يعتر مع سكون الأوسط وأن لا يعتر.

فإن قلت: قد عرفت العجمة في (مأة وجور) مع سكون الأوسط فيما سبق، فلم لم يُعتبر ههنا؟

- (١) إشارة إلى دفع ما أورده الرصم من أن شرطه نعمته في العجمة ليس لازم، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام، لا مع العربية، قبل من أن تنعنه إلى الحقيقي والحكمي جمع بين الحقيقة والمجاز مما لا ينتهت إليه، ولأن الأعلام وضع ثان. (موسى)
- (٢) قوله (هذا اختيار المصنف) ذهب لرمحشري إلى أن نوحاً كهذا يجوز فيه الأمر، وحذف مصنف والجمهور فكان اللاحق أن يقول (هذا اختيار المصنف ومذهب الجمهور، ثم الأكثرين على أنه لا بد من زيادة، ولا يكفي محرك لأوسط وهو مذهب سيويه ووجه المتأخرين، لا أن المصنف اختار ما ذكره فكان لائق أن يذكر ذلك الخلاف، ويسب إلى اختيار المصنف، والخلاف المذكور يسب إلى الجمهور، فدير. (عيسى الصفوي)
- (٣) وهو كون الكلمة ليست من أوصاف عرب رسي له علاقة نصية ولا مفردة، فكانت في حيزه الصنف (ع م)
- (٤) جواب سؤال مقدرة تقديره: إذ ليس العجمة أمراً حقيقياً ثابتاً في الاسم، بل أمر إصافي، فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط، وأما التأنيث في هذا أمر محقق فيه، فجار أن يعتبر مع سكون الأوسط، وأن لا يعتبر، كأنه قيل: فعلى هذا لا يجوز اعتبار التأنيث مع سكون الأوسط؛ لأنه أمر معنوي، فأجاب بقوله (وأما التأنيث). (لمحروه).

قل . اعتبارها مما سبق إما هو تنقية<sup>(١)</sup> سبب آخرين<sup>(٢)</sup> نثلاً يقاوم سكون الأوسط أحدهما<sup>(٣)</sup> ولا يرم من عند هذا تنقية سبب آخر اعشار سببيتها بالاستعلال

(وشر) <sup>(٤)</sup> وهو اسم خفي<sup>(٥)</sup> يدرك (وإبراهيم ممنوع) صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فإن في (شر) تحرك الأوسط وفي إبراهيم لزيادة على الثلاثة، وإنما حصر المنع بالشرط الثاني<sup>(٦)</sup> لأن عرصه تنبيه على ما هو الحق<sup>(٧)</sup> عنده من مصراف نوح (نوح) ولهذا قدم انصرافه مع أنه متفرع على تنبيه شرط الثاني، ولأولى تقديم<sup>(٨)</sup> ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى

(١) أي لتقوية أحد سببين، أي: الثالث، بدعمية مستعنه عن المقوي، وبؤيده قوله (ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر... إلخ). (عصمت)

(٢) هم السبب المعنوي، وشرطها دعمية هذا من باب "عليك كالعمرس"، أو من باب حذف المضاف كما قد لعصمت رحمه الله. (م)

(٣) أي أحد السببين، لأن الاسم إذا كان ثلاثياً يكون جميعاً، وإذا كان أوسطه ساكناً يكون أحدهما فيصل الانصراف بدخول الحر والتنوين بعده وإذا اعسرت العجمة فيه يكون أثقل فيقتضي التحريك، إسقاط الجر والتنوين منه يجعله غير منصرف. (م)

(٤) قوله (وشر) قيل يجوز أن يقال مدح صرفها بويلها بأسع، وفيه أنه لا يستعمل إلا مذكراً ولا يرجع إليه ضمير مؤنث، وإنما قد جعل، فهو مثل يمشي عن وزن عصف اسم أبي نوح عليه السلام لكان أسلم. (هـ)

(٥) قوله، (حصن يدرك) في القاموس هو قعة بإيران بين مدحه وكجده، وعلى التقديرين يجوز أن يكون مع صرفه لتعلميه والتأنيث من حيث اسم يده، وكان الشارح فر من هذا وقال اسم حصن، ولم يقل، اسم يده، لكنه لا يعمه بدعواه، منه نفس ابتداء لا لحدته. (عصمت)

(٦) وإنما بين المصنف فائدة الشرط الثاني، ولم يبين فائدة الشرط الأول بأن يقول: فندجام مصروف؛ لأنه ليس فيه علمية في المجمع. (تولدي)

(٧) قوله، (ما هو الحق عنده) يجوز أن يقال لأن عرصه تنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه التزاع من نوح وشر، وتقليم انصراف نوح على امتناع صرف شر لأن انصراف نوح مختلف لأصل هذا الكتاب، أصح المعصن دور عدم بصرف شر؛ ولأن انصراف نوح حلي مما لا يعني أن يدرك فيه، بخلاف مدح صرف شر فإنه ليس بهد المثله (لاري)

(٨) قوله (والأولى تقديم ما هو متفرع) أمور فيه بحث فإن لا مسلم أن المتفرع على وجود شرط ينبغي أن يتقدم على المتفرع على عدمه، فإن معنى شرط بقائه المشروط عند تنبيه الشرط، لا وجوده عند وجوده، كان الأولى تقديم ما يتفرع على أصل معناه، فتدبر (ع س)

- فائدة الاسم لأعجمي إذا وافق عربياً، سحوق فإنه مصدر إسحاق، علو سمي به فاصداً =



واعلم<sup>(١)</sup> أن أسماء الأنبياء عليهم نسلام ممنوعة عن الصرف إلا ستة (محمد، وصالح، وشعب، وهود) لكونها عربية و (نوح ولوط) لحصتهما.

وقيل: إن هوداً كروح؛ لأن سبويه نزه معه<sup>(٢)</sup>، ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي و (هود) قبل إسماعيل فيما يذكر فكان كروح.

(الجمع) وهو سب قائم مقام السبب (شرطه) أي شرط<sup>(٣)</sup> قيامه مقام السبب (صيغة منتهى الجموع)<sup>(٤)</sup> وهي الصيغة التي كان أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً وبعد الألف

المعنى يصدر عن الاعتداد بالصفة، أو قصداً للمطابق غير مصروف، قال أبو حنيفة: من جهل الفصل حمل على عادة الناس في التسمية باسم الأسماع (عيسى الصغوي)

(١) قوله (واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم نسلام) أي الأسماء المشهورة المذكورة في أسان العرب، قيل: قلما يحلو من هذه المائدة كـ ب يمد به كم حتى كد أن يكون جمعاً عليه صلهم، وعلمه شهدا صدق شيب وعريز، فلا حجة أن يقصدا في الجمع، انتهى

- يعني أن الحصر غير مستقيم، لا ينافيه شيب وعريز، والحواش أن شيئاً لم يذكر في القرآن، وأن عريزاً اسم عمل مصرفاً وعبر مصرفاً، وقد قرأ بهما قن قوله تعالى ﴿وقالت اليهود حرر ابنك من التوبة ٢٠﴾ والحاصل أن لفظ شيب لم يذكر في القرآن فلا سلم كونه عربياً، وأن لفظ عريز مختلف في صرفه وعلمه، وكذلك اختلف في سوته فلا يستقص القاعدة بهما (مصطفى جلي)

(٢) حيث قال محمد وصالح وشعب ونوح وهود ولوط، فقرأ هود نوح لا شعيب، علو كان هود عربياً لقدمه على نوح وجعله مقارناً لشعب. (عصمت)

(٣) وقيل الأولى أن يقال أي شرط تأثيره في منع تصرفه؛ ليكون مطابقاً لما سبق، والجواب أن عبارة شرط قيامه مقام سبب مسطرة لهذه، أي عبارة شرط تأثيره دون العكس (جلي)

(٤) قوله (صيغة منتهى الجموع) أي وزن عاية جموع تكسير، لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعاً بعد جمع فإذا وصل أي هذا الوزن منع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على أكلب، وكجمع نعم على أنعام، وجمعه على أناعيم، وإنما ينداء بعاية جموع التكسير، لأنه لا يمتنع جمعه سلامة، وإن لم يكن قياساً مطرداً على ما يجيء في التعريف في باب الجمع، وهو قوله عليه الصلاة والسلام «إنك صواحب يوسف عليه نسلام» أخرجه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨)، (شيخ الرضوي).

- لفظ منتهي مصدر مبني مصروف إلى الفاعل، أي صفة ينهي به جموع التكسير، بمعنى أن تلك الصيغة من حيث أنها غير قائمة لتكسير، فلا يرد لنقص بوجاه، بناء على أنه مخصوصة غير قابلة لتكسير، فإن وزن فعال قابل لتكسير، وبناء جمع حمار على حمير (عيسى)

حرفان متحركان أو ثلاثة أحرف أو بعضها ساكن وهي<sup>(١)</sup> التي لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى، ولهذا<sup>(٢)</sup> سميت صيغة منتهى الجموع<sup>(٣)</sup>، لأنها جمعت في بعض الصور مرتين<sup>(٤)</sup> تكسيراً فنتهى تكسيروها، بمعبر بصيغة، وأما جمع السلامة<sup>(٥)</sup> فإنه لا يغير فيجوز أن يجمع جمع السلامة كما يجمع (أياً من) جمع (أئمن) على (أيا منين) وصواحب جمع ضاحية على (صواحب) وبما اشترطت بذلك لتكون صيغته مصونة<sup>(٦)</sup> عن قبول التعبير<sup>(٧)</sup> فتؤثر (بغير هاء)<sup>(٨)</sup> ... ..

- (١) أي صيغة منتهى الجموع لعداوتها في أسنة السجدة، هي هي، أي هذه الصورة المذكورة (حلي)
- (٢) أي تكون هذه الصيغة صيغة لا تجمع جمع لتكسیر مرة أخرى، بحيث انتهى تكسيروها بمعبر للصيغة، (ح)
- (٣) قوله (منتهى الجموع) مراد من منتهى، الأسهاء ومن الجموع ما فوق الواحد، فكذلك أفاده بعض المحققين، (عصمت)
- (٤) أي أكثر من مرة و حده بحيث لا نفس بجمعة المتكررة بعدها، أو هو المقصود في وجه تسميته بصيغة منتهى الجموع مرتين فقط، إلا أن ابواقع هكذا، فتأمل، (مجازي)
- (٥) سواء كان جمعاً مذكوراً، أو مؤنثاً، سداً و صفة، وهو ما لحق آخر مسرده و ورون، أو ياء ورون، أو ألف و تاء، (م)
- (٦) فإن قلت الحسبانة عن التعمير لا يستدعي ذلك، فإنها بحصل بالعلمية أيضاً، فلم لم يشرط العلمية كما شرحت في بعض الأسانيد بهذا العرص؟ قلت المراد صيغته مع حفظ معنى بجمعيه؛ ليظهر قيامه مقام السبيل (عصمت)
- (٧) قوله (عن قبول التغيير) لم يقل عن تعبير؛ لأن هذه الصيغة لم تحمل التعبير، فأما مثل رجال فإنه لم يتغير لكن نقل التعبير، لأن المعرفات الواردة على هذه الصيغة يقلل تعبير (حلي)
- (٨) بغير هاء، أي بغير التاء بالثبت، وسمى هذا باعتبار بقلابها إليه عند توقف، ولهذا يدفعه قبل إنه مقصور بموارده، يكون منه ليس بالثبت؛ لأنه إذا كان بالتاء يكون منصرفاً لمشبهة المصرد لفظاً ومعنى، نحو ملائكة فيه مشابهة لكرهية، أما المشابهة من حيث لفظاً فمن حيث مواردة وهو ظاهر، وأما من حيث مشابهة من حيث بمعنى فتوقع كل منهما على كثيرين، ثم وقوع لجمع على ظاهر، وأما وقوع المصرد مذكور فإنه مصدر، وهو صريح لأن يقع على الثقل والكثير (هاقية)
- والمراد بالهاء بحرف نبال على التأييد غير لألف بطريق عموم المجاز، وهو أن يراد باللفظ معنى شامل لمعناه الحقيقي والمجازي أو جمعين حقيقيين، والقربة شهرة استعمال الهاء بهذا المعنى في عرفهم، كما أن القربة لا أصح قلبي دار فلان، أي لا أدخل دار فلان، =

مقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف أو امر د<sup>(١)</sup> بها تاء التأنيث، لكن عرّ بالهاء باعتبارها ما يؤول إليه حالة الوقف فلا يرد نحو (موره) جمع (فارهة)<sup>(٢)</sup> وإنما اشترط كونها بغير هاء؛ لأنها لو كانت مع هاء كانت عسى زنه، للمردت كـ: (فرارية) فإنها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فدخل في قوة جمعيتها فتور ولا حاجة<sup>(٣)</sup> إلى إخراج نحو (مدائني) فإنه مفرد محض ليس جمعاً، لا في الحال ولا في المالك وإنما انجمع (مدائش)<sup>(٤)</sup> وهو لفظ آخر بخلاف (مرايه) فيها (جمع مريرين أو مرار) بكسر الفاء، فعدم مما سبق أن صيغة منتهى الجموع على قسمين، أحدهما ما يكون بغير هاء، وثانيهما ما يكون بهاء.

فأما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه، بوجوه شرط تأثيرها (كمسححة) مثال لما بعد ألفه حروف متحركة (ومصباح) مثال ما بعد ألفه ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن (وأما فزازة)<sup>(٥)</sup> وأمثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء

لعرف العام بشمل حاله لوصل وبعوفاً، وأما إرادة الاء بطريق الأولى، أو حقيقة بهاء مراد بهاء بعوفاً، فلا يشمل الحديث أقول يمكن ما يجيب بأن يقال إن كونه بغير هاء يستلزم كونه بهاء، ولأن الاء حاصل من الاء في حال الوقف، فإذا لم يوحّد الاء ولم يوحّد بهاء وهو ظاهر إرادة الاء بطريق الأولى شامل بحسب، وكذا كونه بغير هاء منقبة من تاء التأنيث يستلزم كونه بلا هاء لأن جميع الأسماء صاحبة الوقف (مختصر الكافية للبركوي)

- (١) عطفت على مقدار تقديره المراد بها أن يكون منقبة عن تاء التأنيث حالة الوقف، والمراد بالفرق بينهما أن إطلاق الهاء عليها في لؤل على حقيقة ما صار اتصافها بوصف الاعمال، وفي الثاني على مجازة باعتبار الأولية. (م)
- (٢) قال الأزهري: قوله تعالى ﴿فارهين﴾ [الشعر ١٤٩] أي حادفير، والفاء من الناس الملبع الحسن، ومن لدواب الحيد السير وقال جوهري ويقال للردود والبعل والحمار فاره بين الفروحة، رجمه فرقة وفرقة، مثل صحبة وصحب (المحرره).
- (٣) جواب سؤال مقدار تقديره كذا قيل بوقد لعصف تغير هاء وياء السبية لكان صوب؛ لئلا ينتقص بمثل مدائني، فإنه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء، مع أنه مصروف، فأجاب بقوله. (ولا حاجة) (المحرره).
- (٤) جمع مدنية، يقال مدن ما كان أقدم به، ومنه دحل، ومنه المدينة وجمعها مدائن مدبرة، ومدن محصناً ومثقلأ، ونسبة إلى مدينة الررس عتبة لسلام ملقي، وإلى مدائن كسرى مدائني (صحاح)
- (٥) أما ههنا ليس للتفصيل؛ لعدم تعدد، ولا لاستثناؤه لسبق كلام آخر، إلا أن يعتبر الاستثناؤه لعدم لإعمال، كما في بعض الشرح فيكون للاستثناؤه، فأجاب الشارح بأن أما ههنا =

(لمنصرف) <sup>(١)</sup> لهوات شرط تأثير جمعية وهو كونها بلا هاء (وحصاجر <sup>(٢)</sup> عَلماً للصُّنع) هذا جواب عن سؤال مقدر وتقديره أن يقال: إن حصاجر علم حسن للصنع يطلق على الواحد، والكثير كما أن (أسماء) علمٌ حسنٌ <sup>(٣)</sup> للأسد، فلا جمعية فيه، وصيغة <sup>(٤)</sup> .....

= للمفصّل، لأنه يفهم من قوله (بغير هاء) جمال من أن صيغة منتهى الجموع على قسمين أحدهما ما يكون بغير هاء، وثانيهما ما يكون بهاء، ولكن وجود التعدد موقوف على أنه قد يذكر أحد طرفي التعدد هتماً لها، ويترك الطرف الآخر اعتماداً على بقرته كما في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رِيحٌ فَيَشْعُرُونَ﴾ [آل عمران ٧] في قوله ﴿وَالرَّاسِحُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ من قوله ﴿وَالرَّاسِحُونَ﴾ بمصرله ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رِيحٌ﴾ فبهاء قوله ﴿كَمَسَاجِدَ وَمَسَابِيحَ﴾ بمصرلة أما، ما كان بحرف، وقوله ﴿وَأَمَّا فِرَارِيَّةٌ﴾ بمصرلة وأما ما كان بهاء فيكون أما للمفصّل، هذا هو المستفاد من كلام شارح، مكر يرد عليه من الإجمال من التفصيل؛ لأن يفهم من قوله (الجمع شرطه) صيغة منتهى الجموع بغير هاء، وأما ما كان بهاء منصرف، لكن عمل شارح صمد، راعى بقوله (بغير هاء) وحله فلا يكون كلامه جواباً لنهدي، ولعل أن أما ما هنا لتفصيل ما أحمل في ذهن السامع، كما قرروا في الكتاب (مصطفى حلي)

(١) إنما لم يصر فيصرفة، لأن المنصرف صمد اسماً فيجوز إضمار اسميته، أو لأن المراد بحرف فِرَارِيَّة، أو لأن المراد اللغز وهذا هو المصنف، لا بعد فعله هذا يكون غير منصرف بالعلمية والبابية، فكيف يصح سويته لأما من ثبوته بالمسند ومشاكلة المسمى مع أنه يجوز أن لا يكون منوياً (هب)

(٢) رخصاجر، أي: سؤال مقدر وتقديره أن يقال: هذا برزخ إنما يمنع الصرف إذا كان جمعاً، وخصاجر ليس بجمع، لأنه علم للصنع مع أنه غير منصرف، ثم أشار إلى جوابه بقوله (لأنه منقول عن الجمع) (عافية).

وحصاجر علماً منصوب على الخاية من حصاجر مع أنه مبداء وجوز ذلك من مالك، وكان شارح حنار هذا حيث قال، وتقدير الجواب أن حصاجر علماً للصنع وجمعه حداً من ضمير غير المنصرف بتأويل غير معني لا، لئلا يتوهم تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، فكيف يوجب تأكيد حصاجر غير منصرف بحدة لعمدة للصنع مع أنه ليس بالعلمية أيضاً غير منصرف، وجعله منصوباً بتقدير أعني، يستدعي المدح أو الذم أو الترحم، والتمام لا يستدعي ذلك. (عصمت)

(٣) قوله (علم جنس) وهو ما وضع سماه بكسمة الصادقة على الأفراد من حيث إنها ماهية معينة من الماهيات، بخلاف اسم الجنس فهو موصوع لطبيعة من غير اعتبار لتعيين فيه (عصمت)

(٤) جواب سؤال مقدر وهو أن يصح. إن رغب بجمعية هاء؛ لكونه علم بحسن للصنع، وقد بقي =

منتهى الجموع ليست من أسباب<sup>(١)</sup> مع الصرف بل هي شرط للجمعية، ومنهني أن يكون منصرفاً لكنه غير منصرف.

وتقدير الجواب: أن حجاجر حال كونه<sup>(٢)</sup> علماً للضع (غير منصرف) لا للجمعية الحالية بل للجمعية<sup>(٣)</sup> الأصلية؛ (لأنه منقول عن الجمع) فإنه كان في الأصل جمع (جصاصر) بمعنى عظم النظر، سمي به الضع مائة في عظم بطنها، كأن كل فرد من جماعة من هذا الجنس، فالمعنى في مع صرفه هو الجمعية<sup>(٤)</sup> الأصلية فإن قلت: لا حاجة في مع صرفه إلى اعتبار الجمعية الأصلية، فإن فيه العلمية والتأنيث؛ لأن الضع هي أشي الضعاع<sup>(٥)</sup>.

= صيغة منتهى الجموع، وهو كافي لمع الصرف (المحرره وضا)

- (١) فإن قلت شرط السبب أيضاً مسبباً لتأثيره فكيف يمنع سببه وثبت شرطيته قلت: المراد في السبب المعرفي المحدود في معرف غير المنصرف لا مطلق السبب (مع ص)
- (٢) قوله (حال كونه علماً) فهو حال من عن المنته كما رأى من مالم، وإما عن معمول أعني المقدر، وإما عن الضمير المستكن في غيره منصرف على ما اختاره الشارح (وجيه اللين)
- (٣) قوله (بل للجمعية الأصلية) لأنه منقول عن شارح عن أن قوله: (لأنه منقول عن الجمع) ليس علة لوجود الجمعية الأصلية التي هي سبب مع صرف حجاجر، والجمعية المائة من الصرف أعم من أن تكون الحالية أو أصلية، ويمكن تقرير الجواب عن النقض بحجاجر بأن حجاجر لفظ له معيان أحدهما المعنى الجمعي لأصلي، والثاني المعنى العلمي الحالي، وهذه مع صرف كونه جمعاً بصيغته منتهى الجموع، وهي غير متفكة عنه حال كونه علماً للضع كما أن مصابيح حال علمية لكتاب أيضاً من منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع، فإن قلت العلمية ضد للجمعية فكيف يعتبر الجمعية الأصلية حال العلمية؟ قلت: المصنف اعتبار الضدين في حكم واحد، لا اعتبار الضدين عن وجود الآخر، وهذا أعسر الجمعية وحده، وبمع صرف حال العلمية، ولم يعتبر العلمية لمع صرف به (صصمت)
- (٤) فكذلك وضع مساحد علماً على شخص يكون غير منصرف، وإن كان في اللفظ اسماً مفرداً إلا أنه في التقدير يجمع. (فعلواني).

- لا الجمعية الحالية فعلى هذا الجواب يكون الجمع أعم في الحال كمساجد، وفي الأصل كحجاجر.

- علماً للضع. (المحرره).

- (٥) قوله (قلنا علمية) أي علمية لفظ حجاجر بهذا الاعتبار، أي باعتبار كونه علماً للضع مع كون الضع، أشي الصيغ غير متأثرة في مع الصرف، لأنه عدم جنس وتأثيره في مع =

قلنا: عمليته غير مؤثرة وإلا لكان بعد التكبير منصرفاً والتأنيث غير مسلم؛ لأنه علم الجنس الضبع، مذكراً كان أو مؤنثاً<sup>(١)</sup>.

وإنما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول ولم يقل: الجمع شرطه أن يكون في الأصل كـ فـ في الوصف، لئلا يتوهم أن الجمعية كالوصف، قد تكون أصلية معثرة وقد تكون عارضة غير معثرة وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يتصور<sup>(٢)</sup> العروض في الجمعية.

(وسراويل) جواب عن سؤال مقدر تفسيره<sup>(٣)</sup> أن يقال: قد تقضيت عن الإشكال الوارد على قاعدة الجمع -: (حفاجر) جعل الجمع أعم من أن يكون في الحال أو في الأصل، فما تقول في (سراويل) فإنه سم جنس يعطى على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الأصل<sup>(٤)</sup>.

الصرف هي العملية الشخصية، والتأنيث غير مسلم فيه، لأن حفاجر علم الجنس الضبع مذكراً كان أو مؤنثاً لموله (مذكراً كان أو مؤنثاً) من باب التسميح في العبارة؛ لأن الشارح صرح بأن الضبع هي الأشياء الصبيحان، يمكن لما لم يكن يعطى شامل بحسب هذا الحيوان في الاستعمال غير شارح بهذا الوجه، فكأنه دلل لأن حفاجر علم بحسب الضبع والصبيان (مصطفى حلي).

(١) تأنيث حفاجر محتمل فلا يجوز أن يعتبر تأنيثه ولا جمعية وحقيق إلى اعتبار الجمعية الأصلية؛ لئلا يكون غير منصرف في استعمالهم بلا حصة فيه، وكان من فهم تأنيثها فهم من كلام أهر النعمة حيث قالوا: هي مؤنثة، ومرادهم أنها مؤنثة سمعية (توقادي).

(٢) قوله (إذ لا يتصور العروض في الجمعية)؛ لأن واضح الأنفاظ قد وضع انجمع جمعاً، والمشى مشى، والواحد وحداً، لا أنه وضع جمع مفرد، ثم عرضت له لجمعية بالاستعمال كالوصف حيث يكون عارضاً بعد الوضع، لعدم أن الجمع الأقصى قد سمي به لا بصرف عند المصنف؛ لأن المعتبر فيه عنه أن في الأصل كما في الوصف، فلا يفرض روال الجمعية بعدمية لعروض الروال. (رضي).

(٣) قوله (تقديره أن يقال قد تقضيت) يخفى يقال تقصبت الإنسان إذا تحلص عن العقيق، وتقصبت عن الديوان إذا خرجت منها، وتقصبت عن الأشكال الواردة (ص).

فمن أشار بهذا بتقدير إلى وجه تقديم حفاجر عن سراويل، وفيه وجه نظر أنه قدم سراويل على حفاجر أيضاً، يمكن أن يقال قد تقصبت لكن مرد الشارح ليس هذا، بل مراده بقوله (قد تقضيت) أن السؤال الثاني ناشئ عن كون لجواب لأول محصور حفاجر، وإلا فليس لهما واحد. (حلي).

(٤) لأنه ليس بجمع في أصل وضعه، بل مفرد محض، وهذا الورد لا يمنع الصرف بدون =

فأجاب<sup>(١)</sup> عنه - بأنه قد اختلف في صرفه وسعه منه، فهو (إذا لم يصرف وهو الأكثر)<sup>(٢)</sup> في موارد الاستعمال، فرد به<sup>(٣)</sup> الإشكال على قاعدة الجمع كما قلت - (فقد قيل) في التقضي عنه (أنه) اسم<sup>(٤)</sup> (أعجمي) ليس يجمع لا في الحال ولا في الأصل، لكنه (حُمل) في مع الصرف (على مؤنثه) أي ما<sup>(٥)</sup> يُؤنثه من الجموع العربية كـ (أناعم ومصابيح) فإنه في حكمهما من حيث الوزن، فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه<sup>(٦)</sup> من قبيله حكماً، والجمعية على هذا التقدير أعم من أن تكون حقيقة أو حكماً، فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الأسباب التسعة، وهو الحمل على الموارد (وقيل)<sup>(٧)</sup> هو اسم (عربي) ليس يجمع تحقيقاً، لأنه سم جنس يطلق على الواحد والكثير، لكنه (خُنع) (سروالة)<sup>(٨)</sup> (تقديراً) وفرضاً، فإنه لما

= الجمعية، لأن بشرط لا يؤثر دون سبب، فيجوز أن يكون سراويل مصرفاً (ثوقادي)

(١) قوله (فأجاب .. إلخ) ظاهر الكلام يشعر بأن قوله (يعيد) قد هو الأكثر، كونه مذهب الأكثر، وتفسيره بقوله (في موارد الاستعمال) بحالها له، فيكون بينهما بيان، اللهم إلا أن يؤول قوله اختلف في صرفه، وسعه منه، يستقيم (حلي)

(٢) قوله (وهو الأكثر) حتم في توجيهه؛ فقول - (المراد وهو مذهب الأكثر، وهو من أكثر الاستعمال، واختار الشارح الأخير لما فيه ظاهر لعمارة، وبمفصلة قوله (وإذا صرف)؛ لأنه مناط كل صريح في الاستعمال في بيان مذهب. (وجيه الدين)

(٣) قوله. (فيرد به الإشكال) أو يريد أن قوله (وهو الأكثر) إشارة إلى أن السؤال ناشئ لعدة منع الصرف على الصرف؛ لأنه لو كان لصرف عداً على عدم صرف كان لم يكن بدركه فلم يورد السؤال. (مصطفى حلي)

(٤) قوله (إنه اسم أعجمي) لما كان أعجمي موضع مقول قول قال، ومقول القول لا يكون إلا جملة، أو أنه بالجملة، وقد فوه (وقيل) وهو سم عربي لكن نفس في هذه العبارة (بخاري)

(٥) يشير إلى أن اسم المفاعل عامل مضاف إلى معنونه، لاعتماده على الموصول المقدر على ما يوازيه سراويل، ويشاركه في الوزن. (ثوقادي)

(٦) قوله. (لكنه من قبيله حكماً ... إلخ) يريد به جواب سؤال أورده صاحب المتوسط فيه: إنه كان على المصنف أن يقول إن مواع الصرف عشرة على الجواب الأول، وهو الحمل على الموازنة، وأن الجمع المانع عن الصرف حقيقي وتقديري بدء على الجواب الثاني ولم يتعرض المصنف لهذا، وجوابه كما يرى. (حلي)

(٧) ومن الجواب الأول يلزم كون الأسباب عشرة، ومن الثاني يلزم كون انجمع على هربين تحقيقي وتقديري كالعدل. (لمحرره).

وُجِدَ غير منصرف ومن قاعدتهم أنَّ هذا لورث بدور، الجمعية لم يمنع، منصرف قدر حفظاً لهذه القاعدة أنه جمع (سرواة) فكأنه سمي كل قطعة من السراويل سرواة، ثم جمعت (سروله) على (سراويل).

(فإذا صرف) أي سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقاً، والأصل في الأسماء الصرف (فلا إشكال) <sup>(١)</sup> بالنقص به على قاعدة جمع، ليحتاج إلى التقصي عنه.

(ويحو) (حوار) <sup>(٢)</sup> أي كل جمع مفرد على ورد (فواعل) بنياً كـ أو ووي كـ: (الجواري والدواعي) (رفعاً وجرّاً) أي في حالتي <sup>(٣)</sup> الرفع والجر (كفاضي) أي.

(١) قوله: (جمع سرواة لقنبراً) يعني لم يستعمل المشهور سرواة، فيقدر ليكون واحد سراويل، لأن لا يتمم القاعدة، وقيل بل هم جمع محقق، قال الشاعر

من اللوم سرواة فليس يهوي المستصعب

فمعنى هذا لا كلام في مع الصرف، قد سيراغي، سرواة لغة في سراويل، من مراد الشاعر عليه من اللوم قطعة من فرق سراويل

قال صاحب المتوسط: علم أن الأسباب، سبعة من الصرف يدوم أن يكون عشرة، على جواب الأول، وأن الجمع المجمع من الأصرف، تحقيقي وتقديرى بناء على الجواب الثاني، وم تعرض لهما في موضعهما، وأجيب عن الأول أن جمع الشيء على الشيء للاشترك في مرة لا يوجب أن يكون محدوداً في أصول العدل، وعن الثاني بأن المرد مطلق وهو تناول التحصين والتقديرى وبذلك لم يتعرض لتحقيقى والتقديرى أولاً ثم بين كونه مقصوداً (عالية شرح الكافية)

(٢) قوله (فلا إشكال فيه) لأن هذا لورث، بما يجمع صرف، قد كان جمعاً، فلما انتهت الجمعية عنه صرف من غير إشكال، فإن الإشكال في مع صرفه بدور بجمعية إن كان عربياً، ويدون بجمعية إن كان عجمياً، فيحتاج التعميم، قد في شرح وأن من قد العلة كونه لا يظهر في الأحاد، فلا إشكال عليه صرف أو لم يصرف، وفيه بحث. (موضع أمدي)

(٣) نحو حوار، يريد به ما كان جمعاً بدعوة معن الكلام كقول على عالية، وموش جمع ماشية وظائرهما، لعدم أن البعض من السبعة ذهب إلى أن لإعلال في مثل هذا مقدم على وجود منع الصرف؛ لقوة سه وهو الاستثقال المعطى به، بخلاف ما منع الصرف فإنه ضعيف؛ لأنه مشابهة الحقة بمعوية، أو لأن حكم إعلال رجع إلى ذات الكلمة، ومنع الصرف إلى حاله، ولا شك في سبق الأول على الثاني، وهذا اختيار سيبويه والرجاح كما صرح به بعض الأفاضل، فيكون أصله جوارى بالتثنية، ثم أعل. (موضع)

- لعدم مثل حوار مثل قدس وفعاً وجرّاً من حيث اللفظ فلا خلاف بين الحدة المحققين، وأما من حيث التقدير ففيه خلاف. (مكمل)



حكمه حكم (قاضي) بحسب الصورة<sup>(١)</sup> في حذف الياء عنه وإدخال التنوين<sup>(٢)</sup> عليه تقول: (جاءتني جوار) و (مررت بجوار) كما تقول (جاءني قاص) و (مررت بقاص) وأما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو (رأيت جوارِي) فلا إشكال في حالة النصب؛ لأن<sup>(٣)</sup> الاسم غير منصرف، بل جمع مع صيغة متبني الجموع، بخلاف حالتي الرفع والنجر فإنه قد اختلف<sup>(٤)</sup> فيه<sup>(٥)</sup>

فذهب بعضهم إلى أن الاسم منصرف وليس فيه تنوين الصرف، لأن لإعلال<sup>(٦)</sup> المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على مع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة

(١) لأن الجمع إنما لم ينصرف إذا كان بعد ألف التكسير حرف من نحو مساجد، أو ثلاثة أحرف أو بعضها ساكن نحو مصابيح، وليس بعد ألف التكسير حرفان، ولا ثلاث أحرف، فيكون جوارٍ مثل كلام وسلام فيكون منصرفاً. (مكمل)

(٢) قوله (بحسب الصورة) يعني أن تشبه حور كقاص ليس بحسب الجمع؛ لأن المشبه جمع والمشبّه مفرد، بل بحسب الصورة والحكم، أي في حذف الياء وإدخال التنوين عليه (حلي)

(٣) وليس في جميع الأحوال كقاص، لأنه منصرف في الأحوال الثلاثة لا خلاف، وجوارٍ منصرف في حالتي الرفع والنجر على الخلاف. (المحرر).

(٤) متعلق بنجر لا، لا صلة به إذا كان الياء متحركة مفتوحة في حالة النصب لا تنوين، فلا إشكال واقع في حالة النصب؛ لكون الاسم غير منصرف. (م).

(٥) لأن أصل جوارٍ جوري، وفيه موح الإعلال وهو ثقل الصلة على ياء، وموجب مع الصرف وهو الجمعية مع صيغة متبني الجموع بنجر هاء (ج ب)

(٦) الجار مع المحرور نائب فاعل، حذف أب وقع لاختلاف بين التنوين في أن جوارٍ في حالة الرفع والنجر غير منصرف، أو منصرفة معوت بعض الشروط وبقاء الجمعية حيث لم يزل (نوقادي).

(٧) قوله (لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة متقدم) حاصله أنه يحصل بعد تركيب أمور ثلاثة يتعلق كل منها بنفس الكلمة، إلا أن الإعلال يتصل بجوهر الكلمة، بتغير جوهر الكلمة بخلاف الانصراف وعدم الانصراف فهذه تتعلق بجوهر الكلمة بعد تمامها بتغير بهما وصف الكلمة، وما يتعلق بجوهر الكلمة سابق في الاعتبار على ما يتعلق بالكلمة بعد تمامها، وإن كان موقوفاً عليه متأخر عنه؛ لأن الثقل شيئاً منه، والأصل في الإعراب هو الانصراف، فهي الإعلال على الأصل فاستقطبت الصلة لنجر، فاتفق الساكن فحدثت الياء فصار جوارٍ كسلام وكلام، فلم يبق على صيغة متبني الجموع، فهو بعد الإعلال أيضاً منصرف، فلا يرد أنه لا إعلال في جوارٍ نظر إلى نفسه، بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه في التركيب عوض الياء المحدودة أو =

بعد تمامها فأصل<sup>(١)</sup> (جوار) في قولك (جاءتني حوار) (حواري) بالصم والتسوين، ساء على أن الأصل في الاسم الصرف فسي لإعلال على ما هو الأصل<sup>(٢)</sup> ثم سقطت الضمة للثقل والياء لا لتقاء ساكنين فصار (حواري) على وزن (سلام)<sup>(٣)</sup> وكلام) فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الإعلال أيضاً منصرف وتسوين فيه للصرف كما كان قبل الإعلال كذلك.

ودهب بعضهم<sup>(٤)</sup> إلى أنه بعد الإعلال غير المنصرف<sup>(٥)</sup>؛ لأن فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع؛ لأن المحذوف بحركة المقدّر<sup>(٦)</sup>، ولهذا لا يحري الإعراب على

= حركتها، هذا مبني على اختلاف الملهان (وجه الدين)

ولأن الإعلال سبب قوي وهو الاستفاد محسوس، ومع انصرف سبه صعيده وهو مشابهه غير محسوسة (ع)

(١) قوله (فأصل حوار) إلى قوله (ساء على أن الأصل في الاسم الصرف) أنه أن يصرف أيضاً من أحواص الكلمة بعد تمامها، فيأخر عن الإعلال ساء على ما ذكر من أن الإعلال متقدم على ما يرضى على الكلمة بعد تمامها، (عصام)

(٢) أي القاعده المعركة في عدم الصرف وهي أن اباء يد، تكسر ما قبلها وهي مصمومة موبة تثقل عليه الحركة والتسوين، سبب في الجمع الممتد (م)

(٣) قوله (على وزن سلام) يعني لم يبق فيه صيغه منتهى بجموع، ويكون على وزن المعرذات مثل مرازنة المشبهة بكراهية، (عصمت)

(٤) قوله (ذهب بعضهم) يعني أنه من جملة غير منصرف يحمل الإعلال مقدماً على مع صرف، سواء كان كالتسوين عوضاً عن اباء أو عن حركة، ويعني أن يكون كذلك لأن مع الصرف لو كان مقدماً على الإعلال يوجب نصح حدة بجر، ونقول بأن نفتح في حكم التكسر لأنه بمعنى معناه بعد، لكن من قال إن التسوين عوض عن حركة هو البعد، والمفهوم من كلام الرضي أن مع صرف مقدم على الإعلال عنده، وأصل حوار يباسوس؛ لأن الأصل في الاسم الصرف، ثم حوار ي بحذفها وإثبات بحركة، ثم حوار ي بحذف بحركة للاستفان، ثم حوار ي بتعويض لتسوين عن الحركة؛ ليخفف الثقل بحذف اباء للساكنين (لاري).

(٥) وهو الأكثر كما كان قبل الإعلال غير منصرف؛ لكون سبب الذي هو الجمعية، والشرط اندي هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء موجود في الإعلال، وإذا السبب والشرط ينبغي أن يكون غير منصرف؛ لئلا يلزم إهدارهما، وبعد إلا أيضاً. (م)

ولا يحتمل أن كلام المصنف يباست بهد بذهب حيث قال (رفعاً وجرّاً كقص)، وفيه إشارة إلى أن باء المحذوفة بحركة المقدّر، ولا يعص منه دقيق (هندي).

(٦) قوله (لأن المحذوف بحركة المقدّر) يعني أنه أن صاحب هذا المذهب يحمل الإعلال =

الراء، والتسوين فيه تسوين<sup>(١)</sup> العوض فإنه لما سقط تسوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها هذا التسوين، وعلى هذا القياس في حالة الحذف بلا تفاوت، وفي لغة<sup>(٢)</sup> بعض العرب إثبات إبقاء في حالة الحذف كما في حالة النصب.

نقول (مررت بجوارِي) كما نقول (رأيت حوارِي) وباء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال<sup>(٣)</sup> فإنه حينئذ تكون ياء مفتوحة في حالة الحذف والمفتحة حصية عما وقع فيه الإعلال وأما في حالة الرفع فأصل (جوار) (جوارِي) بالصمة بلا تسوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التسوين، فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار (جوار) وعلى هذه اللغة لا إعلال إلا في حالة واحدة، بخلاف اللغة المشهورة، فإنه فيه الإعلال في الحالتين<sup>(٤)</sup>، كما عرفت

(التركيب)<sup>(٥)</sup>

مقدماً على مع الصرف، لعدم كونه سبباً ومسبباً من حذف لفظاً فقط يكون ثباتاً تشديراً (عصمت)

(١) والتعويض عن الاء أولى، لأن إبقاء حرف وتسوين حرف أيضاً في تعويض الحذف عن حرف أولى. (هندي)

(٢) وهي لغة قبضة وعليه بيت الفرزدق

ولو أن عبد الله مولى حمونه      وكان عبد الله مولى مواليس

واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قباحتها لأن يحمل أنه احتارها بتهجو والتعريض بأدب من أهل اللغة، النقطة الخارجة عن فصاحة، ومنهم من قال يحتمل أن يكون الباء المتكلم من ألف للإشباع، وفيه مراد حمونه، وفيه أنه لا وجه حينئذ بحذف لام الكلمة، ولك أن تقول الألف عوض عن ياء المتكلم، كما في باء علامي (ع م)

وهي قبيلة احتارها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمرو

(٣) لأن مع الصرف والإعلال واقعا في آخر كلمة على تساوي (المحذوفة).

(٤) وبالجمله ما ثلاثة مذهب الأول الصرف مصقلاً قبل الإعلال أو بعده، والثاني عدم الصرف بعد الإعلال، والثالث قبل الإعلال غير مصروف وبعدمه مصروف فلم يبق ينحسب إليه أحد. (طاشكندي)

(٥) قوله (التركيب وهو) أي التركيب المعهود في باب مع صرف صيرورة الكلمتين لا مطلق التركيب، فلا يرد لزوم زيادة، ولا يد من اسمين كما رده البصاوي في مختصر الكافية ليخرج الجرم وبصري، لأن تعريف التركيب بما عرّفه يشرح يعني من هذه الزيادة، أي قوله. (ولا يد من اسمين) (مصطفى حلي)

وهو صيرورة كلمتين<sup>(١)</sup> أو أكثر كلمة واحدة من غير حرفية<sup>(٢)</sup> جزء<sup>(٣)</sup> منه فلا<sup>(٤)</sup> يرد نحو (النجم وبصري) علمين (شرحه، عسمية) ليأمن من الرواى فيحصل له قوة فيؤثر بها في مع الصرف (وأن لا يكون بإضافة)<sup>(٥)</sup> لأن الإضافة تخرج المضاف<sup>(٦)</sup> إلى الصرف أو إلى حكمه، فكيف<sup>(٧)</sup> يؤثر في المضاف<sup>(٨)</sup> إليه ما يضافه؟ أعني مع الصرف (ولا

= يريد بالتركيب ما تقابل الأثراد حصة أو حكماً، فلا يركب في النجم و تصعق وصارفة، فيها بمنزلة كلمة واحدة وفي حكمها. (المحرره)

(١) قوله (صيرورة الكلمتين) يشير بهد إلى كونه مصدر مجهول، لأنه معلوم صفة، فلم تأويله كما ذكر في قوله: (العدل حروجه)، (جلبي)

= قوله (صيرورة الكلمتين) (الح) قصد به تعريف مركب الممتزج في هذه (باب، أعني التركيب لمرجي الذي هو نوع من مضاف تركيب، من أقسامه ستة: إسماء، وإضافي، وتوصلي، وتعدادي، ومزجي، وصوتي، فافهم (بعض الأفاضل)

(٢) قوله: (من غير حرفية جزء)، إن قلت: عتبر هذا اتفاد، فما أريد بالتركيب من غير اعتبار معي لإضافة وإسماء، حكماً، فمما: الحرف لم كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر أثر تركيبها مع يحدد من حسن التركيب الذي بدسب أن بعد سبب اختلاف التركيب من لاسمين إسمادياً كان وإضافياً، ولما يوجد التركيب من المضاف له يحتج إلى كونه جزءاً. (لاري)

(٣) أي من غير أن يكون أحد حرفيه أو جبرته حرفاً يفهم هذا الشرط من مثال: لأن الحرف إذا سم بكرر معرباً بوجه ما، وكان بؤء لارماً بزم بعده، لأن غير المنصرف لا يكون إلا في المعربات فلا يراد... إلخ). (م)

(٤) قوله، (فلا يرد... إلخ) وجه الورد أن شرط المذكور يتحقق فيه فيكون غير منصرف، وليس كذلك ولما اعتبر في مفهوم تركيب عدم حرفية حرف هما خارجان عن التركيب (طاشكندي)

(٥) لأن لتركيب الإضافي يوجب خروج الاسم إلى حكمه بصرف، فكيف يؤثر في معه. (هملدي)

(٦) قوله (يخرج المضاف إلى الصرف أو إلى حكمه) على اختلاف المذهب في غير المنصرف، فلا يحمل المنصرف غير المنصرف، لأن شيء واحد لا يصلح أن يكون سبباً للحكمين المتناهيين مثل عمركم وعشداً يكون منصراً أو في حكمه. (وجه التبيين).

(٧) قوله (فكيف يؤثر في المضاف إليه) أي تركيب الإضافي في المضاف إليه ما يضافه، أي مع الصرف الذي تصفه بصرف إسماء، أو يضاف مع بصرف إليه فلا يرد عليه نحو مررت بعلام أحمد، فإنه منصرف، والمضاف به غير منصرف لا يصرفه وعدمه، وإن كانا حليين لكن لا يجتمع في رسم واحد حتى يلزم اجتماع بمصادير، على أن الكلام على تقدير عليه المركب لإضافي تخرج بمضاف إلى الصرف، فلا أنهم قدور. (مركب الإضافي على)، كيف العلم في الإعراب، ألا يرى أن عبد الله عليه معرب بعرابين (حفظ الداككندي)

(٨) قوله (في المضاف إليه) إما فار في مضاف إليه، ولم يقل في المجمع المركب من =

إسناد) لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل<sup>(١)</sup> المبنيات نحو: (تأبط شراً)<sup>(٢)</sup> فإنها نافية في حالة العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية، فإن التسمية بها إنما هي لدلاليتها على قصة عربية، ولو نظرق إليها لتعير يمكن أن تعوت تلك الدلالة<sup>(٣)</sup>، وإذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من أحكام المعربات؟ فإن قلت: كان على<sup>(٤)</sup> المصنف أن يقول: وأن لا يكون الحرف الثاني من المركب صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف<sup>(٥)</sup> ليحرج مثل (سيويه ومطويه) ومثل: (حمسة عشر وستة عشر) علمين. قلنا: كأنه<sup>(٦)</sup> اكفى بذلك بما ذكره فيما بعد، إيهما من قبيل المبنيات وأما الأعلام المشتملة على الإسناد فلم يذكر ساءف أصلاً، فلذلك احتاج إلى إخراجها (مثل: بعليك)<sup>(٧)</sup> فإنه علم لبلدة مركب من (بعل) وهو اسم صنم، و(بك) هو اسم

= المضاف والمضاف إليه: لأن المضاف يعرب على العطف، فلا جرم يظهر تأثير التركيب في المضاف عطف (وجه الدين)

- (١) قوله (من قبيل المبنيات) حد جماعة منهم المصنف، ومن قبيل المعربات المحكية حد جمع، ولا سعد حسنة أن يحكم بعدم انصرافه وإن لم يكن أثره لفظاً، اعلم ما ذكره، وحال ما فعل الرضي عن المصنف في بحث المركبات إلا: (إلا دي لس معرب ولا مي (لأرى ع من)
- (٢) لقب ثابت بن جابر النهمي سمي لأنه قد ذكر أحد ساءف تحت إبطه، فلف بفعله، فقيل: أبر هو؟ أحب تأبط شراً معناه في الأصل: أحد تحت إبطه شراً فجعل علماً لرجل أحد تحت إبطه ساءف أو حبة. (حلي)

- (٣) أي: الدلالة على القصة العربية فإن دلالة عبيها بما تكون بجميع أحوالها وكمياتها التي كانت قبل التسمية بها. (توقادي)

- (٤) قوله: (للو كان على المصنف ... إلخ) قد عرفت أن التركيب على حرفة لا يرد عليه الاعتراض من المذكور؛ لأن الصوت ليس علمية، والكلام في صمن الكميتين واسجاء الثاني يتضمن الحرف فلا يصدق عليه قوله. (من غير حرفة جزء) (الداشكدي).

- (٥) يعني أن يقول: التركيب شرطه العلمية، وأن لا يكون بإضافة ولا بإسناد ولا صوتي ولا تعدادي، حتى تكون القيود الخمسة أربعة منها تكون نعيماً، وواحد ثبوتاً، فتكون حيث مدكورة بأسرها ولا بد منها (توقادي)

- (٦) قوله: (كأنه اكتفى) إنما قال: كأن؛ لأن المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمن حرف العطف بالفعل لا لما يتضمن به بحسب الأصل ومن لجائر التحالف ولد دعب بعضهم إلى أن نحو خمسة عشر علماً معرب غير مبصرف ومن ههنا يتفدح جواب آخر هو إذا المصنف واقفهم في مع الصرف

- (٧) مثل بعليك؛ لانعدام علة نباء بالنقل لكن ما كان عطف الجملة محكياً على حاله الأول لدلالة على القصد في الأصل يعني الجبر، الأخير منها مشعولاً، كونه الأولى كالصوب في شراً فلم =

صاحب هذه التلمذة، جعلاً اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما نسبة إصافية أو إسمية، أو غيرهما.

(الألف والنون) المحدودتان<sup>(١)</sup> من أسباب منع الصرف تسميان مزيدتين؛ لأنهما من الحروف<sup>(٢)</sup> الروثد، وتسميان مضارعيتين أيضاً، لمضارعتهما لألفي التأنيث في منع<sup>(٣)</sup> دخول تاء التأنيث عليهما

وللنحاة<sup>(٤)</sup> خلاف في أن سببتهما منع الصرف إما كونهما مزيدتين، وهرهيتهم للمزيد عليه وإما مشابهنهما لألفي التأنيث، والراجع<sup>(٥)</sup> هو القول الثاني، ثم أنهما (إن

يمكن إصراره لمطلب، لتعدد اجتماع عرب لمعظم على كلمة واحدة فأعربت تقديرأ (هو ضاف افتندي).

(١) لأولى المحدود بضمة «المرد فإن مجموع لألف ونون سب واحد، ومحدود من أسباب منع صرف، فإن قلت كونه محدوداً أصاب منع الصرف وصف مشترك بين جميع، لأسباب مما وجه تخصيص الألف والنون بهذا الوصف؟ قلت إنما ذكرنا سائلاً في تعداد مع الأسباب بعدة والنون زائدة من قبلها ألف، ولا يصح من ذلك ضرباً أن مجموع الألف والنون سب واحد، من يتوهم منه أن سبب هو النون حال كونه زائداً من قبلها، صرح ههنا بأن المراد من تلك بعدة هو مجموع الألف والنون، فهذا حصصه بهذا الوصف (عصمت)

(٢) قوله (من الحروف الروثد) بالفعل هو حمل لفظ روثد بالأصله جار صرفه كحسان؛ لحوار أن يكون من الحس، كما جار أن يكون من محسن، ويصح حينئذ (عقب) - أي من الحروف التي يكون معروف روثد منها عالماً، وهي حروف اليوم نساء (وجيه للبين)

(٣) يعني كما أن تاء لتأنيث متحركة لا تدخل على الاسم الذي فيه ألف التأنيث؛ لامتناع اجتماع ألفي التأنيث، كذلك لا تدخل على الاسم الذي فيه ألف والنون؛ لأنه يرمي اجتماع زيادتين في آخر الكلمة فتعقد لمشابهة، حتى يودحت تاء عليهما تمنع المشابهة فيصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعريان، (م).

(٤) قوله (وللنحاة خلاف) احتف بحد في سببتهما منع الصرف، فقال بصريون المانع الريادة بمشبهة لألفي تأنيث لا يعني الريادة، ولا يرم أن يمنع نحو مسلمات علماً، وقال انكوفيون المانع من الصرف عن الريادة، وأن لها تأثيراً؛ لأن المزيد فرع المزيد عليه، ويلزمهم أن يصعوا من الصرف نحو عويت، ولذا ترجح بقول الأول (وجيه للبين)

(٥) قوله: (والراجع هو القول الثاني) فإن قلت هذا مخالف لما سبق من أن سببته كل واحد من العلل السبع؛ كونهما فرعاً لسيء، والألف والنون لمزيدان فرع لما زيد عليه، فإنه =

كانا في اسم) يعني به ما يقدر<sup>(١)</sup> لصفة من الاسم المقابل للفعل والحرف إما أن لا يدل على ذات ما، لوحظ معها صفة من اصعدت كـ (رحل وفرس) أو يدل كـ (أحمر وصارب ومضروب) فالأول<sup>(٢)</sup> يسمى اسماً، وثاني صفة والمراد بالاسم المذكور هاهنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة. (فشرطه) أي شرط الألف والنون في معهما من الصرف، وإفراد الضمير<sup>(٣)</sup> باعتبار أنها سبب واحد، أو شرط ذلك الاسم في امتدعه من الصرف (العلمية) تحقيق<sup>(٤)</sup> للروم زيادتهما، أو ليمتنع التاء فيتحقق مشبههما بالفي التائيث (كعمران أو)<sup>(٥)</sup> كـ (في صفة فنتفاء<sup>(٦)</sup> فعلاية) أي إن كان الألف والنون في صفة بشرطه انتفاء (فعلاية) يعني امتناع دخول تاء التائيث<sup>(٧)</sup>

- يقتضي رجحان المذهب الأول، قلت محل هذا سبب أن قاعدة اشراط انتفاء فعلاية أو وجود فعلى إذا كان الألف والنون في صفة إنما يظهر على مذهب ثاني دون الأول كما لا يخفى (عصمت)
- (١) قوله (ما يقابل الصفة) الاسم قد يظن ويرد به ما يدل الفعل والحرف، وقد يطلق ويراد به ما يقابل الكية واللف، وقد يظن ويرد به ما يقابل الصفة وهو المراد ههنا (وجيه الدين)
- (٢) من يدل على ذات معية كريد وعمر، أو ذات غير معية بما قائمة بذاتها كرحل وفرس وحمر، وإما قائمة بغيرها كالعلم والطول (م).
- (٣) قوله (وإفراد الضمير إلح) يعني هذا كان المناسب أن يقال في معية من الصرف بإفراد لضمير موافقاً للمتن، فإن قلت ما وجه يرد ضمير لثنية في قوله: (إن كانا في اسم)، وإيراد ضمير الواحد في قوله (فشرطه)، وعدم جمعها مرفق بإفراداً وثنية، وعدم اعتبار العكس؟ قلت الألف والنون باعتبار وجود أمران، وباعتبار السببية أمر واحد، فبالنظر إلى وجودهما أورد ضمير الثنية فقال إن كانا في اسم، وباعتبار السببية أورد ضمير المفرد فقال بشرطه العلمية. (ع ص).
- (٤) قوله (تحقيقاً للروم زيادتهما أو ليمتنع التاء) هذا سبب على الاختلاف السابق في أن سببتهما لكونهما مريدتين أو مشابهيهما لألفي التائيث (وجيه الدين)
- (٥) قوله (كعمران) فإنه غير مصروف للألف والنون والعلمية، ويسمي أن بعدم أن المراد من الألف والنون ما ثبت بينهما التلارم، بحيث لا يجوز تمكك أحدهما عن الآخر بوجه، فلا يلزم عدم انصراف المسمى بحرف الحريين عند العلمية، لعدم تلارم بينهما فيه؛ لأن بونه دونه قد تسقط بالإضافة، وألفه تنقلب ياء حال النصب والحرف. (هو ض أقندي)
- (٦) شرط تلك الصفة في اسم أن لا يجيء مؤنث فعلاية نحو سكران، فإن مؤنث لا يجيء سكرانة، بل على سكري لينتفعق مشابهيتهما بما فيه ألف التائيث أيضاً، من حيث امتناع دخول التاء فيها. (هافية)
- (٧) قوله (يعني امتناع دخول تاء التائيث) أشار ميقنا إلى أن في عبارة المصنف تجوز، أي من =

عليه، لتبقى مشابهيتهما لألصي التأييث على حالها ولهذا انصرف (عُريَان) مع أنه صفة؛ لأن مؤنثة (عُريَانَةٌ)، (وقيل) شرعه وجود<sup>(١)</sup> (فَعْلَى) لأنه متى كان مؤنثة (فَعْلَى) لا يكون فعلاً، فبقي مشابهيتهما لألصي تأييث على حالها (ومن ثمة) أي. ومن أجل المحالفة في الشرط (اختلف<sup>(٢)</sup> في رحمى) في أنه مصرف أو غير مصرف<sup>(٣)</sup> فإنه ليس له مؤث، لا رَحْمَى ولا رَحْمَانَةٌ؛ لأنه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره، لا على مذكر ولا على مؤث، فعلى مذهب من شرط انتهاء (فعلاً) فهو غير مصرف وعلى مذهب من شرط وجود (فَعْلَى) فهو مصرف (دور سكران)<sup>(٤)</sup> فإنه لا خلاف في مع

= قبيح ذكر الحاصل واردة العام، فلا يرد أن يقد مؤنثة عريانة على وزن فعلاية بصم الحاء لا يفتحها مثل عرياء (حلي)

(١) قوله (وجود فعلى) لكونه مستمراً لا انتهاء فعلاية، لأنه لما وجد الفرق بين مذكر ومؤث وضع الصيغة لكن مهم لم يحج فيه إلى «وعده»، وفي «أول أدنى» لأنه شرط بالذات، لأن المشابهة المطلوبة بما يتحقق به، ووجود فعلى من شرطاً لا بالذات بل لكونه مستمراً، فنت محصل ذلك أن يكون شرطاً «ب» لأنه يتحقق به المشابهة أصلاً مع أن الوجه الذي يتحقق بانتفاءها بوجوده، وذلك ما حصل به اختلاف صيغ المذكر والمؤث تحقق أمشيته؛ لأن هذا لا اختلاف أحد وجود أمشيته المعلقة بها. (عوض أهدي)

(٢) قوله (اختلف في رحمى) قبل لا معنى لاختلاف في هذا المفهوم بمتعدد، بل هذا المفهوم المتردد متفق عليه، بمعنى أن أحدهم متحقق، قد مراده أن صاحبه هذين القولين مختلفا، وقد صاحب القول الأول إنه غير مصرف، وقد صاحب القول الثاني إنه مصرف، وذكر بعض أو باعتبار عدم اجتماع الصرف ومع صرف، فإن قلت قواعد النحو مستنبطة من استعمال العرب، فكيف اشتبه على علماء النحو استعمال كلمة رحمى حتى اختلفوا في مع صرف وعده؟ قلت، يجوز أن يكون استعمال كلمة رحمى دائماً معروفاً بسلام، أو مضافاً أو مبادى، فلم يعم لحاء حاله بأنه مصرف أو غير مصرف في استعمال العرب فأحسم، فيه (عصمت)

- فقال بعضهم إنه غير مصرف؛ لوجود شرطه وهو انتهاء فعلاية؛ لأن الشرط عند ذلك، لبعض هو ذلك الانتفاء، وقد بعضهم، به مصرف؛ لانتدائه شرعه وهو وجود فعلى؛ لأن الشرط عند ذلك، وإنما لم يجيء منه فعلاية فعلى؛ لأنه لما كان مختصاً بالله تعالى لم يتصور فيه تأييث لا انتهاء ولا بالصيغة، فامتداده فيه ليس لأمر يرجع إلى النقص بل إلى الموصوف (عاقية)

(٣) قل وجود لشرط لا يلزم وجود لمشروط، ولأولى أن يحمل الاختلاف إلى الاستعمال، وأجيب بأن لفظة الرحمى لم يستعمل عربياً عن سلام، أو الإضافة فأبهم، لاستعمال، وأما ما جاء في تبارك رحماً رحيماً، ومؤثلاً فغير معتد به؛ لكونه من كلام المصنفين (حلي).

(٤) أي. لم يخلط في مع صرف سكران؛ لوجود معتبر فيه مع، وهما انتهاء فعلاية =



صرفه لوجود الشرط على المذهبين فإن مؤنثه<sup>(١)</sup> (سكري) لا (سكراته) (و) دون (ندمان)<sup>(٢)</sup> فإنه لا خلاف في صرفه؛ لأنفاء الشرط على العذس، لأن مؤنثة (ندمان) لا (ندمي) هذا إذا كان (ندمان) بمعنى السيم<sup>(٣)</sup>، وأما إذا كان بمعنى الادم فهو غير منصرف بالاتفاق؛ لأن مؤنثة (ندمي) لا ندمانه.

(وزن الفعل) وهو كون الاسم<sup>(٤)</sup> عنى وزن<sup>(٥)</sup> يُعَدُّ من أوزان الفعل وهذا القدر لا

= ووجود فعلى، فمع «صرف» بالاتفاق، وأما قول سي أسد «سكراته وعصيانة فبغة رديئة» (هو ضي أفندي).

- (١) قوله (فإن مؤنثه سكري لا سكراته) قد شرح في انه موس بمعنى سكراته، اللهم إلا أن يحمل على ما في الجوهرى من أنه لغة سي أسد، بمراد عدم المعنى في اللغة المشبهة الفصحى، وأما في تلك اللغة فهم يصرفون سكران صرح به أبو حنبل (عيسى الصفوي)
- (٢) قال ندمان لما كان المراد ندمان بلفظ كـ علماً غير منصرف، فيعني أن لا يكون ولا يكسره إلا لمشاكلة المسمى. (لاري)

قوله (دون ندمان، فإنه لا خلاف في صرفه) (إلح) الأحسن أن يكون للمعنى أنهم لم يختلفوا في ندمان أصلاً، لا بمعنى نسيم فربهم اتفقوا على عدم صرفه فلا حاجة إلى تقييد كلام المصنف إلا أن الشارح مع عامة الشروح حتى شرح المصنف، فحمل على ما كان بمعنى القديم، والأحسن له أن يريد ما مر، ويمكن حمل كلام الشرح عليه بكمال التكلف فأدركه (عيسى الصفوي)

- (٣) أي، لشرب من المدامة في لشراب، أم إذا كان بمعنى الادم من بدم بدامة فهو غير منصرف؛ لوجود الشرطين. (وجيه الدين).

- (٤) قوله (وهو كون الاسم على وزن يعد) (إلح) يشير بذلك إلى أن الإضافة في قوله (وزن الفعل) محمولة على نسبة لا على زيادتها، ولا سم يحتج إلى قوله (فشرطه) وعلى هذا يرجع الضمير في قوله (في أوله) إلى وزن الفعل من غير تأويل؛ لأن المراد حينئذ من وزن الفعل الاسم الكائن على وزن يعد من أوزان الفعل كما أشار إليه بقوله أي أوله وزن الفعل، وقيل الإضافة محمولة على زيادة السببية، لأن نسبة ليست إلا للفرعية، ولا فرعية إلا فيما له زيادة اختصاص بالفعل، وقوله (شرط) محمول على شرط التحقق لا على الاشتراط، فعلى هذا الضمير في أدبه يرجع إلى وزن الفعل بالتأويل كما أشار إليه بقوله (أو أول ما كان على وزن الفعل) معروف (عند أفندي الكفوي).

- (٥) لا شك أن الوزن هو لهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب بحروف والحركات والسكنات، فوزن الفعل هو هذه الهيئة الحادثة التي به زيادة نسبة بالفعل، وهي الكون، بل الكون هو تصاف اللفظ بهذه الهيئة، إلا أنه لما عر من أكثر عمل بمعنى، بمصيري الدال على ذلك الانصاف؛ ليكون حالة فائمه بالاسم الغير المنصرف، «حار» هي أيضاً هذا الأسلوب فتأمل (عصمت).

يكفي في سببية منع الصرف بل ((شرطه) فيها أحد الأمرين (إما أن يختص) في اللغة العربية (بالفعل)<sup>(١)</sup> بمعنى أنه لا يوجد في لاسم العربي إلا منقولاً من الفعل (كشمر) على صيغة لفعل الماضي لمعلوم من التفسير، فبه نقل من هذه لصيغته، وجعل علماً للفرس، وكذلك (بذر) لماء و (عثر) لموضع و (خصم) لرجل، أفعال نقلت إلى الاسمية، وأما نحو (نقم) اسماً لصيغ معروف، وهو ممدوم و (سلم) علماً لموضع بالثم فهو من الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية فلا يقدح<sup>(٢)</sup> في ذلك الاختصاص (و) مثل (ضرب)<sup>(٣)</sup> على بناء للمفعول إذا جعل عدماً لشخص، فإنه أيضاً غير مصرف للعلمية وورن الفعل وإنما قيده باسماء للمفعول فإنه على 'تاء لتفاعل عبر محتصر بالفعل، ولم يذهب إلى مع صرفه، لا بعض الحجة<sup>(٤)</sup> (أو يكون) غير محتصر به، لكن يكون (في أوله) أي هي 'ور'<sup>(٥)</sup> ورن الفعل أو أول ما كان على ورن الفعل

(١) قوله (بمعنى أنه لا يوجد) (الح) يشير إلى دفع ما يرد على قول بعضهم أن يختص بالفعل؛ لأن معنى الاختصاص يوجد به ولا يوجد في غيره، فاختصاصه بالفعل يأتي أن يوجد في الاسم، فمزم كونه لموا، فأول ما أخرج بهذا هو أن الوجود في الاسم مجعول لا يأتي اختصاصه بالعربي إذ الوجود فيه بطريق العبرية، وذلك لا يأتي اختصاص (حلي)

(٢) أي لا يصح أن يكونا من أسماء العجمية، ولكونهما من الأسماء العربية باستعمال العرب في كتبهم، وخراجهم في كتب المعجم. (م ع)

- أي. يصدق على ورن نعم أنه ورن لا يوجد ذلك ورن في لاسم العربي، لا منقولاً من معجم، وتحقق ذلك أن ورن في العربي لا يستلزم كونه معجمي عربياً، فظهر عائدة قيد العربي في تفسير الاختصاص. (حافظ)

(٣) واقتدر واستخرج وانكسر ونحوه مما لا يوجد في لاسم إلا منقولاً وأصحياً، ونحو 'نقم و سلم، وإنما مثل بصرب ولم يمثل بمعرفته؛ لأنه لو سمى بنحو: ضرب وأخرج معروفاً يصرف وهو اختيار الحليل ويونس وابن عمرو وغيره من الحجة، ورغم عيسى أنه لا يصرف (هندي) الثلاثي لمجرد المعلوم، والرباعي لمجرد المعلوم، ورن التفاعلة المعلوم إذا كان علماً يصرف، والباقي لا يصرف سواء كان معروفاً أو مجهولاً (شرح لباب)

(٤) وهو يونس وعيسى بن عمرو. إذ لا يشترط الاختصاص به، فيونس يمعنه مطلقاً بنحو جعل، وعيسى بن عمرو يشترط أن يكون منقولاً من معجم، فلا يصح مثلاً لذهب الجمهور الذي سي نمتن عليه. (وجيه الدين)

(٥) يعني من الصغير في أوله يحتمل أن يكون جمعاً إلى ورن الفعل، أي: المستعمل في الاسم؛ لأنه ذكر سابقاً أو إلى الاسم الذي فيه ورن الفعل، والمآل واحد (وجيه الدين). فإن قيل =



زيادة حرف أو حرف رائد من حروف (أيس) في أول الفعل (غير قاس) أي: حال كون وزن الفعل أو ما كان على وزن الفعل غير قبل (لثناء) لأنه يحرج الوزن بهذه التاء، لاختصاصها بالاسم عن أوزان الفعل، وهو قول<sup>(١)</sup> غير قابل لثناء قياساً بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجده لم يرد

عنه (أربع) إذا سمي به رجل من لحوق التاء للتذكير فلا يكون قياساً ولا (أسود) فإن محيى التاء في (أسودة) للحية لأنشئ بسبب باعتباره وصف الأصلي الذي لأجده يمتنع من الصرف بل باعتباره عبة الاسمية انعازصة (ومن ثم)<sup>(٢)</sup> أي: ومن أجل اشتراط عدم قبول التاء (امتنع أحمر) عن الصرف لوجود زيادة المذكورة مع عدم قبول التاء (ونصراف يفتل) لقوله انتاء محيى (يغمنة) نسبة لقوية على العمل والسير.

(وما فيه)<sup>(٣)</sup> علمية مؤثرة) أي: كل اسم غير مصروف تكون فيه علمية مؤثرة في مع صرفه باسمية المحضة أو مع شرطية سبب آخر ودحرر بذلك عما يحامع ألفي التأييث أو صيغة مستهفي المجموع فإن كل واحد منهما كاف في مع الصرف لا تأثير فيه للعلمية ((إذا نُكِّرَ)<sup>(٤)</sup> .....

(١) قوله (ولو قال غير قابل لثناء) قياساً بالاعتبار الذي (الح) والشيخ برصي، لحاق تاء بأسودة لا بصرف، لأنه عارض بسبب غمسه لاسمية، والأصل أن يكون في مؤثته سواد، ومنه يعلم أن المراد غير قابل بحسب الأصل، ولا حاجة إلى التطويل بقوله بالاعتبار (الح)، ثم إن المرد عدم القبول ولو لأجل العلمية، حتى أنه حمل بعض أو ما يقبل التاء عدماً، امتنع؛ لأنه بعد علمية لا يدخل التاء، صرح به في متوسط وعبره، فلا تعقل فالمراد عدم قبول لثناء بحسب الأصل ولأجل العلمية، ويمكن يرد أربع أيضاً؛ لأن دخول التاء ليس على الأصل (عيسى الصفوي)

(٢) قوله (ومن ثمة) قبل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط، فلما قد جرى عادة المصنفين من لعاة وغيرهم أن يجعل القاعدة مقررة مستتعة شرطاً تسهلاً على المتضمنين، فكان انتفاء الشرط لدى ذكره يستلزم انتفاء المشروط، فيكون عدوتهم إمارة لثبوت الحكم (مصطفى حلي)

(٣) يمحى الذي عاره عن الاسم لغير مصروف، والصغير مجرور يرجع إليه، فالمعنى أن الاسم الغير «بمصروف الذي وجد فيه علمية» (ح) (هو من ألفدي)

(٤) تكبير العلم إما بإدخال رب أو كل أو لام تعريف، أو بأن يفتل هك زيد، ورأيت زيدا أخرى، أي: هذا مسمى يزيد، وإما بأن يراد به الصفة التي تشتهر بها صاحب، مثل أن يراد بالحنائم الجواد (ح ع)

بأن يؤول العلم بواحد من الجماعة<sup>(١)</sup> سمماة به<sup>(٢)</sup> نحو: (هذا زيد) و (رايت زيداَ آخر) فإنه أريد به المسمى بزيد، أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به كقولهم: (لكل فرعون موسى)<sup>(٣)</sup> أي لكل من مطر محقق (صرف لما تبين) أي: ظهر حين<sup>(٤)</sup> بين أسباب منع الصرف وشرائعه فيما سبق (من أنها) أي: العلمية (لا تجمع مؤثرة إلا ما) أي السبب الذي (هي) أي العلمية (شرط فيه) وذلك في التانيث بالثناء لفظاً أو معنى، والعلمية والتركيب والألف واليون المريدتس<sup>(٥)</sup>، فإن كل واحد من هذه الأسباب الأربعة مشروط بالعلمية (لا نعد<sup>(٦)</sup> وورن الفعل) استثناء مما بقي من الاستثناء الأول أي لا تجمع<sup>(٧)</sup> مؤثرة غير ما هي شرط فيه إلا العدل وورن الفعل،

- (١) المراد من الجماعة ما فوق الواحد، فلا يرد أنه يوجب أن لا يكرر، أي مفهوم صالح لأن يرد بها من الجماعة
- (٢) أي بالعلم عدل من عبارة لقوم، وهي أن يؤول بدىسمى به، إشارة إلى أن قولهم (لا يحلو عن العمامة) لأن المسمى هو، أو كقولهم غير محسوس ولا منقوط (حلي)
- (٣) فإنه أشهر المسمى كمرعون بالسحر وارتكاب الأباطيل، والمسمى بموسى بارتكاب ما هو طريق الصواب، فعمل من العلمين مبررة اسم الجنس العلمية ما اشتهر به صاحبه فالمراد، لكل جبار مبطل وعادل محقق. (خوافي)
- (٤) يعني ظهر صمناً في صدد بيان أسباب منع صرف وشرائعه غير ما استثناء، وهو أي ما ظهر صمناً العدل والوصف وورن الفعل، أما في عدل وورن الفعل فقد عدم من مثالهما، لكن بشكل قوله (لها بعد)، وحالف سبويه لأحمش في نحو آخر عدماً، اعتباراً للصفة الأصلية؛ لأنه يعلم من قوله (اعتباراً للصفة الأصلية) أن العلمية ثم تجمع الوصفة يكون معلقاً (مصطفى حلي)
- (٥) وعد صاحب الموسوعة المعرفة منها فيكون حمسه، بين عنه ترك ذكرها أولى، لأن المراد من المعرفة في هذه الباب نفس العلمية، فلا يتصور المعيرة بينهما حتى يصبح معنى المجامعة (هوضى أندي).
- (٦) استثناء من مفهوم قوله (إلا ما هي شرط فيه لا من منطوقة)؛ لأنه لو كان من منطوقه لم يكن المستثنى منه عدماً مع أن كون المستثنى عدماً، ومفهوم التانيث والعلمية والألف واليون المريدتان إن كان في اسم. (فوائد).
- (٧) قوله (أي لا تجمع غير ما) إلخ) فيه إشارة إلى مدح الإمام الأعظم أبي حنيفة من أن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الشيء، ولا يرم استقص في الكلام، فعلى هذا معنى قولهم، (جاءني القوم إلا زيد، جاءني غير زيد)، فلا يرد به يلزم تعدد الاستثناء من أمر واحد، =

وإن العلمية تجامعهما مؤثرة، كما في (عمر وأحمد).

وليست شرطاً<sup>(١)</sup> فيهما<sup>(٢)</sup> كم في (ثلاث وأحمر)، أي العدل وورد الفعل (متضادان) لأن الأسماء<sup>(٣)</sup> المعدولة بالاستقراء على أوزان مخصوصة، ليس شيء منها من أوزان الفعل المعتبرة في منع صرف (فلا يكون) أي: لا يوحد معها شيء من الأمر<sup>(٤)</sup> الدائر بين مجموع هذين الشئيين وبين أحدهما فقط (إلا أحدهما) فقط لا مجموعهما.

بل عطف، لأن لأول استثناء من المصنوع، وثاني من لعينه، أي بعد تعيد الحكم بالاستثناء الأول (حلي).

(١) وإنما قلنا إن العلمية ليست شرط في العدل وورد فعل، لسمع الصرف العدل من غير علمية في نحو ثلاث ورباع، وسمع صرف وورد فعل من غير علمية في أحمر إذا كان صفة (متوسط).

- إذا لو كانت شرطاً فيهما لزم أن لا يشترق الفعل والأوزان مدونهما، وإثباتي باطل، فعدم مثله ملازمه قطعي، وأما بطلان الثاني مدونه كما في ثلاث وأحمر، وأن الشيء عدم على العدل وورد وعلى أحدهما معاً، وإنما قدر لصحة استثناء قوله (إلا أحدهما وإلا) (ع ج).

(٢) قوله (وهما متضادان) إشارة إلى جواب سؤال مقدر وهو أن يقال إذا لم يكن العلم شرطاً في العدل وورد الفعل فجار أن تكون كنهه في العدل وورد فعل والعلمية، فإذا تكررت زالت العلمية، ولم يرل العدل وورد الفعل، لأن علمية نكس شرطاً فيهما، فإذا لم يصدق فيه علمية مؤثرة إذا تكر صرف، وجوبه أن يقدر إن العدل وورد الفعل متضادان إذا لا يجتمعان معاً بالاستقراء، فإذا لا يكون مع جمعية إلا أحدهما (هاشكدي).

(٣) أشار بهذا إلى كونهما متضادين استقرئي لا عقلي، وسواء فساد قسم لا يجتمعان ولا يرتفعان كاللن والهار، وقسم لا يجتمعان ويرتفعان كنسود والناس لا يجتمعان لكن يرتفعان (حلي).

(٤) قوله (لا يوجد شيء من الأمر الدائر) (بح) يشير إلى جواب ما أورده الهندي حيث قد في هذا لاستثناء نظر؛ لأنه إن أريد بي معناه فلا يوحد سبب إلا أحدهما كان مستثناء الكل من نكل؛ لأن قوله (أحدهما) لم يرد به معين، فهو أيضاً بمعنى سببها، فيكون حاصله لا يوجد سبب منهما ولا سبب منهما، لا سبب منهما، انتهى. فأوجه أنشراح بهذا لطيف، والحاصل فيه شئين أحدهما أي أحد لأمرين وثانيهما مجموعهما أي: مجموع الأمرين، فقوله (إلا أحدهما) استثناء من أمر دائر بين مجموع هذين الشئيين وبين أحدهما فلا يرد ما قاله الهندي (مصطفى حلي).

- قوله (أي) لا يوجد معها شيء... إلخ) أي لا يوحد مع العلمية أمر عدم من الأمر =

(فإذا نكر) غير المصروف الذي أحد أسبابه العدمية (بقي بلا سبب) أي، لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الأسباب الأربعة المذكورة، لأنه قد انتهى أحد السببين الذي هو العلمية بذاتها، وانسب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببته، فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب (أو على سبب واحد)<sup>(١)</sup> فيما هي لبست شرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل<sup>(٢)</sup> يرد على قوله، (وهما متضادان) أن (اصمت) بكسرتين علماً للفقارة من أوزان الفعل مع وجود العدل فيه فإنه أمر من صمت<sup>(٣)</sup> (تضمنت)، وقيامه أن يحيى<sup>(٤)</sup> بصمتين فلما جاء بكسرتين علم أنه معدول عنه

العام الدائر بين مجموع لسبب الحدين هما العدل ووزن الفعل، وبين أحد السببين أعني العدل ووزن الفعل، إلا أحدهما إلح، يعني لهذا الأمر العام فردان أحدهما مجموع السببين، والآخر أحد السببين، فالأمر العدمي دثر بين هذين الفردين ولا يوجد فرد من هذين الفردين مع العلمية لا فرد واحد، وهو أحدهما، لا فرد آخر وهو مجموع السببين، وعائدة هذا التصير أنه لو لم يمر بهذا الطريق لزم إنشاء شيء لمي نفسه، وهو صير حائر (مولانا سعيد)

(١) وذلك لأن جميع ما يكون لعدميه فيه شرطاً، أو شرطاً سيئاً حملة أسماء، ما فيه الألف والنون من الأسماء، فإن العلمية عند بعضهم شرط في قيام الألف والنون معهما سبب، كقيام أنهي لتأنيث، وعند آخرين سبب لا شرط والعجمة والحديث إنشاء والمؤنث المعنوي والمركب، فلو فرضنا اجتماع أكثرها في اسم كأتريجان فون منه عدمية وتأنيث والعجمة وأكثرى، والألف والنون لزال تأثير جميعها بوزن العملية، لأن المشروط لا يؤثر بدون الشرط، فيبقى الاسم منصرفاً لا سبب فيه، وجميع ما يكون العلمية فيه سبب المعدول من المعرفة ووزن الفعل، وهما لا يجمعان على ما تقدم، فإذا نكر ذلك لاسم بقي على سبب واحد (سيد عبد الله)

- أي: إذا نكر وفيه أحدهما، بقي على سبب واحد وهو إما العدل، وإما وزن الفعل، لأن العلمية تزول بالتشكيك (نجم).

(٢) قوله (وقد قيل) هذا البحث استدلال على عدم صحة الحكم الاستقرائي، بأن العدل ووزن الفعل متضادان، فإنه قد جمع بين العدل ووزن الفعل في صمت بكسر الهمزة والميم، فعلى هذا يصح قوله والجواب بطريق الصع في مقابلته. (عصمت).

(٣) على تشدد من يصف بضم العين، وتعريف العدل لا يصدق على تشدد لم عرفت في بحث العدل من عدم يراد جمع الشادة على قاعدة العدل، فاصمت ليس معدولاً من اصمت بصمتين (محمد أمين).

(٤) قوله (أن يحيى بصمتين)؛ لأنه إذا كان غير المصروف مضموماً يجيء بهمه الوصل في أمر =

واجب<sup>(١)</sup> أن هذا أمر غير محقق، بخوار<sup>(٢)</sup> ورود (صمت) بكسرتين وإن لم  
شتهر، فالأوزان التي تحقق فيها العدل تحققاً كاملاً أو تقديراً لم تحامع وزن الفعل،  
وأيضاً قد عرفت<sup>(٣)</sup> فيما تقدم أن مجرد وجود أصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل  
للتحقيقي بدون اقتضاء مع انصرف به، واعتار خروج الصيغة عن ذلك الأصل،  
وهاها لا يقتضيه<sup>(٤)</sup> لوجود مسين في (اصمت) وراء العدل وهما العدمية والتأنيث

ثم إنه أشار إلى استثناء مثل (أحمر) علماً به كبر عن هذه القاعدة على قول  
سيبويه بقوله:

(وخالف سيبويه (الأحفش)<sup>(٥)</sup> (الأحفش)<sup>(٦)</sup> المشهور هو أبو الحسن تلميذ سيبويه،

ذلك الباب تناعاً لعبين بمصارع لانه قد بحث بين المصارع المتكلم وحده من ذلك باب،  
ود كسرتين يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، وكلاهما غير جائز، فترم صم الهمة احمرراً  
صهما. (توقادي)

(١) وجواب أن اصمت الذي هو علم الربة، من تصمت بكسر العين، وهو لغة في تصمت بالضم،  
وإن لم يشتهر فلا عدل فيه. (سيدي)

(٢) قوله (الخوار ورود صمت كسرتين) ب، هي خوار ورود، صمت بالكسر، ونحن نقول اصمت  
علم الربة، سميت بلغة اصمت بصميم من لغة في شدة حروف فيها، بحيث يأمر كل صاحبه  
بالصمت، ولا يمكن له حفظ لسانه عن نطق من هذه الاصطراب، فاصمت غلط لا معدون،  
ولا مدفع لبعض الآخر، فله معدون كأخر ومع ذلك فيه وزن الفعل، لا بذكره بقوله (وايضاً قد  
عرفت فيما تقدم). (ع ص)

(٣) قوله (وايضاً قد عرفت) به يندفع النقص بآخر عن وزن الفعل، حيث قبل إنه معدول عما كان  
مع اللام، أو الإضافة، أو من. (لاوي)

(٤) أي لا يقتضي مع صرف اصمت بكسرتين عدل، وإن كان لأصل موجوداً محققاً (توقادي).

(٥) علم أن قوله هذا سرقة الاستثناء عن قوله (وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف) جواب عن  
سؤال مقدر تقديره لأن يقال كذا ب، فيه صفة مع سب آخر إذا نكر بعد تنجية كان غير  
مصرف عند سيبويه فلم لم يتعرض لإخراجه، وأما تقدير الجواب فظاهر، ثم إيراد المحاولة إلى  
سيبويه أولى على مذهب المصنف؛ لكون مذهب الأخفش موافقاً له، فيكون نصبه حيثيئذ ظاهر  
على المحولة. (عوض أفندي).

(٦) اعلم أن الأخفش ثلاثة أبو الخطاب أستاذ سيبويه، وأبو الحسن سعيد بن سعد تلميذ سيبويه،  
وأبو الحسن سعيد بن سليمان تلميذ أحمد وهو الأخفش الصغير، ثم أبو الخطاب غير مراد  
هنا؛ لأنه نص في شرح المفصل وهو الأخفش في هذه المسألة أبو الحسن هو تلميذ  
سيبويه (فحلواني).



ولما كان قول التلميد أظهر مع موافقته نعم ذكره من القاعدة جعله أصلاً وأسند المخالفة إلى الأسناد وإن كان غير مستحسن، تسبباً على ذلك. (في) انصراف (نحو: أحمر<sup>(١)</sup>)، علماً إذ نُكِرَ) والمراد بنحو (أحمر) ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلميه ظاهراً غير خفي

فيدخل فيه (سكران) وأمثاله، ويحرج عنه (أفعل) التأكيد، نحو: (أخضع) فإنه مصروف عند التكثير بالاتفاق لصعب معنى الوصفية فيه قبل العلميه، لكونه بمعنى (كل) وكذلك<sup>(٢)</sup> (أفعل) لتفصيل<sup>(٣)</sup> المحرود عن (من) لتفصيلية، فإنه بعد التكثير مصروف بالاتفاق لصعب معنى الوصفية فيه<sup>(٤)</sup> حتى صار (أفعل) اسماً

وإن كان معه (من) فلا يصرف بلا خلاف<sup>(٥)</sup>، لظهور معنى الوصفية فيه بسبب (من) التفصيلية (إذا نكر اعتباراً)<sup>(٦)</sup> .

- مشتق من حشفتين صغيرتين ونحوه في التصريف، وقد يكون الحشفتين عنة في التصريف بصر الشيء بالليل، ولا غيره في علم، ولا يصرف في يوم صبح (خلاصه ماخذ)
- (١) لأن أحمر في الأصل وصف فإد بكونه محذوفاً عن الوصفية وورن فعل، لأن كما كان، وأما أجمع فليس بصفة بذل أحمر، وأفع صفة لا يجمع بالواو والياء، لا يقال: أحمر، بل يجمع فعل، كذا قال الإمام عبد القاهر. (معصل)
- (٢) أي كأفعل التأكيد، يحرج أفعل، بمعصل لأنه ليس به معنى الوصفية (وصفاً)
- (٣) أراد أن الوصفية لا تكون مستعملة بمن انتصينية، إلا أنها يكون مقدرة غير ملغوبة مثل: الله أكبر، أي الله أكبر من كل شيء، لا ما استعمل باللام أو الإضافة، فإنه مصروف علماً كان أو لا. (بحوالي)
- (٤) لأنه إذا جرد عن من النسب بأفعل لا يسمي بشيء لا وصفية فيه، لأن وصفية باب غير المصروف مشروطة بكون من معه (متوسط)
- (٥) قوله (بلا خلاف) كما يدعى رجل أصل من أمره مثلاً بأنه بعد التكثير غير مصروف بالاتفاق، بسبب الوصفية وورن الفعل، فعلى هذا لا بد أن يكون مثل هذه الصورة مستثنى من القاعدة المذكورة بالاتفاق، مع أنه داخل في المراد بنحو أحمر، فيكون مصرفاً عند الأخفش، وغير مصروف عند سيبويه، وليس كذلك بل غير مصروف بلا خلاف، فلا بد أن يعتبر بنحو أحمر بما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً، ونم يكن معه في اللفظ ما يكون بصفه في وصفية بعد العلمية، فتأمل حق التأمل. (عصمت).
- (٦) قال: اعتباراً إن كان سيبويه عاجلاً، فقوله: (اعتباراً) معقول له، أو تفسير، أو حال دا اعتبار للصفة، أو ظرف زمان، لأن المصروف قد يجعل حيناً، أو معقول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعاً من المجازفة، أو تحذف مضاف أي: خائف محاذرة اعتباراً للصفة، فإنه كان سيبويه =

للصفة الأصلية بعد التشكير) أي، سم حاتف<sup>(١)</sup> سيويه الأحفش، لأجل اعتباره الوصفية الأصلية بعد التشكير، فإنه لما رآه نعلمية بالتشكير، سم سق مانع من اعتبار الوصفية، فاعتبرها، وجعله غير مصرف، نصفة لأصلية وسم آخر<sup>(٢)</sup> كورن الفعل والألف والنون المزيديتين.

فإن قلت: كما أنه لا مانع من عتار لوصفية لأصلية لا باعث<sup>(٣)</sup> على اعتبارها أيضاً فلم اعتبرها وذهب إلى ما هو خلاف لأصل فيه؟ أعني منع الصرف.

قيل، الباعث على اعتبارها متناع (أسود وأرقم) مع روال<sup>(٤)</sup> الوصفية عنهما،

مفعولاً يحور ما ذكرنا من الوجوه، لا كونه مفعولاً به؛ لعدم اتحاد الفاعل، ويمكن حينئذ أن يكون بدل الاشتغال أيضاً بحذف الصير، أي: بحذف الأحفش سيويه اعتباره (هندي) (١) والحلاف راجع إلى الوصفية الأصلية بعد الحكم بروتها، نعلمية، هل مشرة أم لا؟ فاعتبرها سيويه، ولم يعتبرها الأحفش. (شرح لياها).

فالحاصل أن أحمر قل لعلمية غير مصرف لصفة وورن الفعل، وكذلك بعدها لورن والعلمية لا لوصفية لروالها، تماماً، وأم بعد التشكير ففيه خلافة من سيويه والأحفش، قال سيويه إنه غير مصرف أيضاً؛ لاعتبار الوصف الأصلي بعده؛ لأن المانع عن عتاره هو العلمية وهو قد رآه بالتعلمية، وهي بالتشكير ففي عن سب واحد مصرف؛ لعدم اعتبار الوصف بعده؛ لكون حق الزائل أن لا يعتبر، وأما الفيد من نحو 'أسود وأرقم' فمفسد؛ لأن فيه وبين سمحوت عنه مرق طاهرأ، وهو أن شائبة الوصفية ببقية فيه بعد التسمية لما ذكر في بحث الوصف، بحلاف أحمر بعد العلمية فإنها ليست باقية فيه بعدها، فلا يلزم من اعتبارها في أحدهما اعتبارها في الآخر، وبهذا يتدفع ما يقال، هذا يستلزم صرف ما يمنع منه من الصفات التي علبت الاسمية عنها مع وجود الاتفاق على معناه (عوض هندي)

(٢) يظهر أنه عطف على ورن الفعل، وفيه أن لألف و سون ليسا سبباً لاستثناء شرطه وهو العلمية، ويمكن أن يقال إنه عطف على سبب واحد، أي: سم بين لا سبب واحد وهو وورن الفعل في نحو أحمر، أو سم بين لألف و سون في نحو مسكران، وهو ليس بسبب، لكن لا يحلو عن بعد، فلظاهر أن بقول 'فيئى بلا سبب وعلى سبب واحد' (خوافي)

(٣) هذا هو المشبه تقديره فإن قلت لا باعث بها بعد تشكير على اعتبار الوصفية؛ لأن لأصل في الاسم الصرف كما إن لا مانع بعده من اعتبارها لروال العلمية

(٤) مع روال الوصفية عنهما يعني 'أسود وأرقم'، حيث علمية الاسمية داتل الوصفية مع أنهم عتبروها وجعلوها أسود وأرقم غير مصرف، بوصفية وورن فعل، فاعتبرها بعد العلمية أولى (عصمت)

حينئذ<sup>(١)</sup> وفيه بحث؛ لأن الوصفية لم تنزل<sup>(٢)</sup> عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية؛ لأن الأسود اسم للجنة السوداء و لأرقم بلحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية، فلا يلزم من عسر الوصفية فيهما اعتدائها في (أحمر) بعد التكثير؛ لأنها قد زالت عنه بالكنية وأما (الأحقر)<sup>(٣)</sup> فذهب إلى أنه مصروف، فإن الوصفية قد زالت عنه والعلمية بالتكثير والرائل لا يعتبر من غير ضرورة<sup>(٤)</sup>، فلم يتبق فيه إلا سب واحد وهو وزن الفعل أو الألف واسود حريضة، وهذا القول أظهر ولما اعتبر سيويه<sup>(٥)</sup> الوصف الأصلي بعد التكثير<sup>(٦)</sup> وإن كان زائلاً يرمه أن يعتبره<sup>(٧)</sup> في حال

- (١) أي حينئذ لا سمية على الوصفية، يعني قدس سيويه، عثار الوصفية في نحو أحمر بعد تكثير على اعتبارها في أسود وأرقم محين نسخة؛ لزول الوصفية في كلا التسمين (حاشية)
- (٢) قوله (لم تنزل ههما) مانكة، يعني أن قدس أحمر بعد التكثير على أسود وأرقم حال علته الأصلية قياس مع العارض، وهو أن في أسود وأرقم حال علته لا سمية شائبة الوصفية باقية، ولم تنزل الوصفية لأصلية بالكنية، وهي باقية لا اعتبار الوصفية الأصلية، وأما في نحو أحمر حال علمية علبس فيه شائبة من الوصفية حتى يعاد هذا التكثير، بأن يرد فرد ممن سمي بهذا الاسم، وأيضاً ليس فيه شائبة من الوصفية بل كانت في الاسم بحسب الوضع، فلم يصح القياس على أسود وأرقم. (عصمت الله)
- (٣) قال الرضي قال الأحقر في كتب الأوسد إن حلاقه في نحو أحمر إنما هو في مقتضى القياس، وأما السماع فهو على منع الصرف. (عبد العفور)
- (٤) ولا ضرورة ههنا؛ لأن الأصل في الاسم معرفت الصرف، وأثبت عنه بأن الساقط لم يمنع يعتبر بعد زوال المانع، وإن لم يكن فيه ضرورة (م)
- (٥) قوله، (ولها اعتبر سيويه إلح) يعني عثر سيويه الوصف الأصلي مع كونه رطلاً؛ لأصانته، يرمه أن يعتبر في حال العلمية؛ بوجوه الأصابع فيه وحاصل الجواب أنه لم يعتبر لأجل مانع، وإن كانت عدة الاعتبار موحود، فإن عدم لمخصوص دليل التصاد، يعني أن العلمية كون اللفظ موضوعاً لدلت مع اعتبار خصوصية، وبقية، والوصفية كون اللفظ موضوعاً لدلت ما باعتبار المعنى كأحمر. (وجيه الدين)
- (٦) أشار الشارح بهذا إلى قول لمصنف (ولا يرمه) جواب السؤال ورد من قبل الأحقر لسيويه، على أن يكون الواو فيه للاستئناف. (توقادي)
- (٧) لأولى أن يقال يتوهم اعتباره حال لغوية، أو يفار كان مظنة أن يعتبره حال علمية، فإن اللزوم ليس في نفس الأمر، ولا بدسب أيضاً بأسجوات نحوه (ولا يلزمه باب حاتم) (عصمت)

العلمية أيضاً فيمتنع نحو: (حاتم) من 'صرف' لوصف الأصلي والعلمية فأجاب عنه المصنف بقوله: (ولا يدرمه) <sup>(١)</sup> أي سيوء، من عتاراه الوصفية لأصلية بعد التشكير في مثل: (أحمر) علماً (باب حاتم) <sup>(٢)</sup> أي كل كان علم في الأصل وصفاً <sup>(٣)</sup> مع بقاء العلمية، بأن اعتبر فيه أيضاً الوصفية الأصلية، وحُكِمَ بمع صرفه للعلمية والوصفية الأصلية (لما يلزم) <sup>(٤)</sup> في (باب حاتم) على تقدير معه من 'صرف' (من اعتبار المتصادقين) <sup>(٥)</sup> يعني الوصفية والعلمية من العلم بالخصوص والوصف للعموم (في حكم واحد) وهو مع صرف لفظ واحد بخلاف ما إذا اعتبرت الوصفية الأصلية مع

(١) هذا جواب عن إيراد الأحفش بسريه في عتار الصف بعد روايتها، وتفسير أن 'الوصف الأصلي' لو جار عتاراه بعد روايته؛ لكان حاسماً عاماً غير مصروف؛ إذ فيه تعلية، سحلية والوصفية لأصلية، فأجاب المصنف من سيويه إن هذا بالإلزام بما يلزم؛ لأن حاتم بالمع اعتبار ذلك لوصف الرائل بخلاف أحمر المسكر، ذلك المانع إجماع المتصادقين وهذا الوصف والعلمية، ير الوصف بفتنفي العموم والعلمية المحصول من موتنهما تألفه، (شيخ الرضي)

جواب عن سؤال مقدر وهو أن 'علم' لو كانت بصبغة الأصلية معرر بعد للعلمية في أحمر كانت معتبرة في مثل حاتم، إذا سمي به لكونه وصفاً في الأصل، ولو كانت الوصفية معتبرة لكان حاتم غير مصروف للعلمية والوصفية لأصلية؛ لكنه من كذلك فمع يكن الصفة لأصلية معتبرة. (متوسط)

(٢) قوله (باب حاتم) وهو كاسم كان في أصل صفة مثل قائم وصارت ومصرف وغير ذلك (فقاضي)

- وبما سم يعتبر الوصفية في باب حاتم، يمنع خاص وهو أن بعدم أن الوصفية في العلمية في المعنى؛ لأن العلمية وضع شيء بدون بعينه لا بدورية، والوصفية وضع شيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً، فكيف يكون شيء محصاً غير محص، «متنوع لا متنوع» اعتبار المتصادقين في حكم واحد، وهو مع 'صرف'، منع تكرار المنع لاعتبار الوصفية، واعتبرت لرواها بمانع، موافقت حلة أخرى فوجب مع 'الصرف' لذلك. (شرح المصنف)

(٣) بأن كان في الأصل اسم فاعل كحاتم، وسم معمر من محمد، أو الصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرها، لما كان في الأصل صفة ثم جعل علماً (م)

(٤) أي سيويه الجار معلق بفي الفعل لا بمن المعنى، ولا يترجمه النقي إلى القيد، ويقى أصل الفعل مثبتاً بعد المعنى (هتدي)

(٥) وفي هذا المقام احتياج إلى علم بحكمة في أسماء التفاضل والمتبادر شيئين لا يجتمعان كالليل والنهار. (محمد)

سبب آخر كما هي (أسود) و (أرقم)، فإن قلت. انتصاد إنما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الأصلية لزانة والعلمية، فلو اعتبرت الوصفية الأصلية والعلمية في منع صرف مثل. (حتم) لا يبرم اجتماع المتضادين قلنا. تمدير أحد الضدين بعد رواله مع صد آخر في حكمه و حد، وإن لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبه به<sup>(١)</sup>، فاعتبارهما معاً غير مستحسن.

(وجميع الباب)<sup>(٢)</sup> أي باب عبر المصروف (باللام)<sup>(٣)</sup> أي بدخول لام التعريف عليه (أو الإضافة)

أي. إضافته إلى غيره (يسجر) أي: يصير مجزوراً (بالكسر)، أي. بصورة<sup>(٤)</sup> الكسر لفظاً أو تقديراً، وإنما لم يكتف<sup>(٥)</sup> بقوله (يسجر) لأن الانجرار قد يكون بالفتح، ولا

(١) قوله (لكنه شبه) إلخ لا يحسن عليك، إن سوق الدليل قل يبراد السؤال بقوله (فلان قلت). وجوبه أن الظروف أي عذر متعذر في حكم واحد باطل. وينقص حواه أن اعتبار توصفة حال العلمية غير منحصص (بمعاري)

(٢) أي جميع عيون أفراد هذا الباب وهو غير منصرف، وإنما صرح الشارح باب عبر المصروف، لئلا يتوهم أن المراد باب ما فيه علمية مؤثرة. (عصمت)

(٣) قوله (باللام وبالكسر) كلاهما معقول. يسجر، البدء لأول تنسية، والثاني للمصاحفة، إن كلاً منهما بمعنى واحد، لا مباح تعلق حرفيته يكون بمعنى واحد بدون تحليل عاطفة لا يعامل واحد (معاد الله).

(٤) إما إشارة إلى حذف المصروف وإلى لتجوز، حيث أراد بالكسر صورة بطريق الاستعارة؛ لأن الكسرة بلا ثاء من ألقاب البناء عند التعرير، ولو قد بالكسرة مألوفة لا محتاج إلى ارتكاب الحذف وتجاوز هذا (مصطفى حلي).

(٥) قوله (وإنما لم يكتف) إلخ جواب سؤال مقرر، وهو أن يقال. لا فائدة لتفصيل بقوله. (بالكسر) ولم يكتف بقوله (ينجر)، أو بقوله (يكسر)، وتقرير الجواب أن هذا القيد مضاف للعائدة؛ لأن غير المصروف عبر الاء لا يسجر بالفتح، كما كان مجزراً بها قبل دخولها، وإن الكسر من ألقاب البناء، فكيف يكسر غير المصروف به (وجيه الدين)

- قوله (أي بصورة الكسر) فرقوا بين الكسر بلا ثاء، وبين كسر مع الثاء، فجعلوا الكسر بلا ثاء من ألقاب البناء، وعمموا الكسرة مع الثاء في الحركة الإعرابية والبائية، فالحاسب بهذا أن يشول المصنف يسجر بالكسرة مع ثاء، فأصلحه الشارح بقوله (أي بصورة الكسر) (عصمت)

بأن يقول: ينكسر<sup>(١)</sup>؛ لأن الكسر يطلق على الحركات السائية أيضاً.

وللنحاة خلاف في أن هذا الاسم في هذه الحالة منصرف أو غير منصرف، فمنهم: من ذهب إلى أنه منصرف مطلق<sup>(٢)</sup>؛ لأن عدم نصرافه إما كان لمشابهة الفعل، فلما صغفت<sup>(٣)</sup> هذه المشابهة بدحون ما هو من خواص الاسم أعني اللام<sup>(٤)</sup> أو الإضافة. قويت جهة الاسم، فرجع إلى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين<sup>(٥)</sup>؛ لأنه لا يجتمع مع اللام أو الإضافة.

ومنهم: من ذهب إلى أنه غير منصرف مطلقاً، والمنوع<sup>(٦)</sup> من غير المنصرف

(١) ويركنى بقوله (ينكسر) لنوهم أن غير المنصرف حار دحون اللام عنه والإضافة يكون مسأ،  
وس كذلك، لأن دحون اللام أو الإضافة عنه ليس من أصاب سوء حتى في هذه الحالة (م)

(٢) سواء كانت العليان ثابتين مع اللام و (الإضافة) أو رئيس، أو إحداهما رتبه، والآخر دونه،  
إما قال مطلقاً، فيظن أنه مع القسم الثالث (م)

(٣) قوله (فلما صغفت) . . . إلخ) اعترض عليه بأن الإسناد إليه أيضاً من خواص الاسم، مع أن  
غير المنصرف لا يجره، وأجيب بأن اللام والإضافة يؤثرون في اللفظ ويسمى من حيث أنهما  
يجعلان الحركة معرفة، وسائر الخواص ليست كذلك. (وجيه الدين)

(٤) دور سائر الخواص كالعافية وسمعية، وفي وجه ذلك أنهما معيرتان بمدلول الاسم، بخلاف  
سواقي. (لاري).

قوله. (أعني اللام والإضافة) لك أن يقول يدخل عليه خواص آخر كإسناد إليه وسمعية  
وبحومها، وحكم الجمع بحاله، فم حصة خاصة بذلك، وفي وجه أنها معيرتان بمدلول  
الاسم دون خبرهما فتأمل. (هسي الصموي).

(٥) لعدم دخول التنوين لا لكونه غير منصرف؛ لعدم اجتماعه مع بلام والإضافة (م)

(٦) قوله (والمنوع من غير المنصرف) وذلك؛ لأن غير المنصرف لما شابه الفعل سبب التعيين  
مع منه لتووين الذي مع لفعل مطلقاً، فرب عمل لا يقبل تنوين أصلاً، بخلاف الكسر فإنه قد  
ينكسر، لكن مع من غير المنصرف توسر يمكن يذب على أمكنة الكلمة للحركات الثلاث  
الإعرابية ما يثبت أن يجمع منه إحدى الحركات؛ فيكون الجمع لتووين فائدة ومعنى، فاحاروا  
بكسرة على علامة الجر الذي ليس في 'ععل'، فمع ينكسر سعة مع التنوين (عصمت)

- قوله - (لأن الكسر يطلق على الحركات السائية أيضاً)، وإن كان أحدهما على سبيل المجاز،  
فلو اكتفى به لم يعمل أنه معرف، والوجه أن يقول على الحركة إلا أن يريد أحدهما، أو  
يرادها في الكلمات، ثم يقول: الأولى أيضاً؛ فينبغي أنه لو اكتفى بالكسر لشاخر الياء، على =

بالأصالة هو التنوين وسقوط الكسر إذا هو تنعية السوين وحيث<sup>(١)</sup> ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر إلا في سقوط التنوين دون سماعه أي هو لكسر، فعاد الكسر إلى حاله، وسقوط التنوين<sup>(٢)</sup>، لا متناعه من الصرف، ومسيهم من ذهب إلى أن العلتين إن كانت باقيتين مع اللام أو الإضافة كان الاسم غير مصرف وإن زالت معاً أو زالت إحداهما كان منصرفاً، وبين ذلك أن العسمية تروب باللام أو الإضافة وإن كانت العلمة شرطاً للنسب الآخر زالتا معاً، كما في (إبراهيم) وإن لم تكن شرطاً كما في (أحمد) زالت بإحداهما وإن لم تكن هك عنمية كما في (أحمد) بقيت لعلتان على حالهما وهذه القول أنسب بما عرف به المصنف غير المصنف.

### (المرفوعات)

(المرفوعات)<sup>(٣)</sup> .....

أنه لو أطلق على حركة لإعراب كما هو المفهوم من أيضاً لم يحتج إلى قواه (أي بصورة الكسر) فتأمر، لا أن يكون المرد من التفسير أن هذا الإصلاق يسر على الحميمية فتأمل (هـ)

(١) قوله (وحيث ضعفت إلح) قيل في بوجه عدم سقوط الكسر إن السوين كاثبت لو حود حذف وهو باللام أو الإضافة، أو أنه محذوف لا يسمع، صرف بل للإضافة واللام، وفيه أنهم صرحوا بأن الإضافة في حواح بيت الله، مدد به لتسوين المصدر (هـ)

(٢) قوله (وسقوط التنوين إلح) هذا خلاف الظاهر مع وجود اللام المحسوس، ويرد عنه أن ضعف المشابهة مع أصالة الانصرف تعين الانصرف، كما أن وجود إحدى لتعين لصعفه لا يجعل الاسم غير منصرف، ثم إن هل يهد لخلاف ثمرة أم لا قيل لا ثمرة، وأقول بل فيه ثمرة، لأن من قال يعلم الانصرف يجوز نصح معه لوعهم لفتح فيه، ونظيره في كلام العرب كثير (طاشكندي)

(٣) فإن قيل المرفوعات جمع لمرفوعة لا جمع المرفوع، قل إذا جمع غير العقلاء جمع لسلامة يجمع بالالف والتاء لا مع الواو لأن الواو محصورة بالعقلاء، فإذا يكون واحداً مرفوع لا مرفوعة، (وصا)

- قوله (المرفوعات) إن مرفوع على أنه حر متبداً محذوف، أو انعكس، أي هذا باب المرفوعات، أو المرفوعات هذه، أو مجرور بتقدير هذا بحث المرفوعات بحذف المصنف وإبقاء المضاف إليه بغيره كما في قوله تعالى ﴿ثريدون عرصى نديا والله يريد لأخرة﴾ [الأفدل ٦٧]، بكسر تاء على قراء، وفي مرفوع لفصل لا محل له من الإعراب، واللام فيه

يَحْتَمِلُ لِمَرْفُوعٍ لَا الْمَرْفُوعَةُ؛ لِأَن مَوْصُوفَهُ ( لَاسِمٌ ) وَهُوَ <sup>(١)</sup> مَذْكَرٌ لَا يَعْقِلُ ، وَيَجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ مَطْرُودٌ صَعَهُ الْمَذْكَرُ الَّذِي لَا يَعْقِلُ كَالضَّمَاتِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْحِلِّ وَ(جَمْعُ) الْيَسْتَحَالَاتِ <sup>(٢)</sup> أَيِ صَحَفَاتِ وَكَالْأَيَّامِ <sup>(٣)</sup> ، النِّحَايَاتِ (هُوَ) <sup>(٤)</sup> أَيِ الْمَرْفُوعِ <sup>(٥)</sup> الدَّالُّ عَلَيْهِ لِمَرْفُوعَاتٍ ، لِأَن لَتَعْرِيفٍ إِنَّمَا يَكُونُ لِنَهَائِيَّةٍ لَا لِلْأَفْرَادِ (مَا اشْتَمَلُ) <sup>(٦)</sup> أَيِ اسْمٍ شَتَمَلٍ (عَلَى عِلْمٍ الْعَالِيَةِ) أَيِ عِلَامَةٍ <sup>(٧)</sup> كَوْنِ لَاسِمٍ دَعْلًا وَهِيَ لَصِمَةٌ وَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ .

إِنَّمَا لَا اسْتِفْرَاقَ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْمَرْفُوعِ ، أَوْ لِلنَّحْصِ ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ يَكُونُ مَطْلَقًا لِلْجَمْعِيَّةِ بِقَرْبِهِ مَقَامُ التَّعْرِيفِ ، أَوْ لِلتَّعْدَادِ الْحَاجِجِ ، أَيِ الْمَرْفُوعَاتِ الْمَعْهُودَةِ الْمَعْهُومَةِ بِمَا سَبَقَ ، وَأَنْوَاعُهُ رَفْعٌ نَصْبٌ وَجَرٌ ، (مُصْطَفَى حَلَبِي)

(١) قَوْلُهُ (وَهُوَ مَذْكَرٌ لَا يَعْقِلُ) مَطْرُودٌ إِلَى قَوْلِهِ (لَا مَرْفُوعَةٌ) ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَيْضًا يُعَدُّ إِلَى أَنَّهَا بِجَمْعٍ ، لِأَنَّ الْأَلِفَ وَالْتَّاءَ ، فَكَأَنَّهُ مِنْ فِي يَدِي ، سَرَّيْ أَوْ هَذَا الْجَمْعُ مَحْصُوفٌ بِمَوْثٍ بِعَقْلَاءَ ، فَأَشَارَ بِقَوْلِهِ (وَيَجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ) (إِلْح) إِلَى أَنَّ الْمَذْكَرَ يَدِي لَا يَقُولُ بِجَمْعٍ أَيْضًا بِالْأَلِفِ ، وَالتَّاءِ ، عَلَى الْأَطْرَافِ؛ لِمَثَلِهِ هَذَا الْمَذْكَرُ يَدِي فِي الْجَمْعَةِ ، فِي كَوْنِهِ دَفْعَاتٍ لِلنَّحْصِ (حَلَبِي)

قَوْلُهُ (وَهُوَ مَذْكَرٌ لَا يَعْقِلُ) وَيَعْتَرِضُ بِهِ أَنَّ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ مَوْثٌ ، وَبَعْضُهَا بِمَقْصُودٍ ، وَجَوَابُ أَنَّ مَعْرُودَ الْمَذْكَرِ مَا يَقَابِلُ مَوْثٌ بِحَقِيقَةٍ ، أَيِ مَا قَبْلَهُ يُؤَدِّهِ ذَكَرٌ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالْأَسْمَاءِ ، وَغَيْرِهِ عَنِ الْأَسْمَاءِ لَيْسَتْ بِرَدَائِلِهَا ذَكَرٌ مِنَ الْحَيَوَانِ ، فَالْمَعْرُودُ الْأَسْمَاءُ ، فَهَذَا ذَلِكَ ، وَبِإِذَا قَدْ هَذَا لِأَنَّ دَعْوَى السَّلْبِ يَتِمُّ بِكُلِّ كَلَامٍ سَابِقٍ ، وَدَعْوَى الْإِجَابِ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِهَذَا الْكَلَامِ (طَاشِكَنْدِي)

(٢) كَسْرُ السِّينِ وَفَتْحُ التَّاءِ وَكَوْنُ الْحَاءِ جَمْعٌ مَسْجُودٌ عَلَى وَرْدِ قَطْرٍ ، انْتِظَامُ الْحَسَدِ مِنَ الْبَعِيرِ وَالنَّصْبِ وَالتَّجَارِيَةِ (رَصَا) .

(٣) وَالْأَيَّامُ بِحَالِيَّتِهَا مَحَارٌ ، لِأَنَّ حَلَا الْمَكَارِ بِمَعْنَى مَاتَ أَوْ مَضَى ، عَلَى مَا فِي لِقَامُوسٍ ، وَتَحْلِيَّةُ امْتِكَانٍ بِالْمَوْتِ أَوْ بِمَعْنَى لَيْسَ حَالٌ لِأَيَّامٍ ، مِنْ عَلَى حَالٍ مَا فِيهِ (عَصَمَت)

(٤) قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ الْمُعْجَمِ كُلِّ بَعْضٍ رَصَا لِدَاتٍ وَحَدَّةٍ أَحَدُهُمَا مَوْثٌ وَالْآخَرُ مَذْكَرٌ وَسُفْهُمَا صَمِيرٌ ، جَرَتْ تَذْكِيرُهُ ، أَيْ ، مِثْلُكَ قَالَ (الْمَرْفُوعَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلُ) (إِنْج) (غُحْدَوَانِي)

(٥) قَوْلُهُ (أَيِ الْمَرْفُوعِ الدَّالُّ عَلَيْهِ الْمَرْفُوعَاتُ) دَلَالَةٌ لِجَمْعٍ عَلَى الْمَعْرُودِ الَّذِي هُوَ مَأْخُودٌ فِي ضَمِّهِ ، أَوْ دَلَالَةٌ لِجَمْعٍ عَلَى الْجِنْسِ بِسَبَبِ بَعْضٍ جَمْعِيٍّ ، وَبَقَاءِ جِنْسِيَّةٍ ، وَبِظَاهَرِ أَنَّ مَعْرُودَ تَعْيِينِ مَرْجِعِ الصَّمِيرِ ؛ لِيَكُونَ قَوْلُهُ (مَا اشْتَمَلُ عَلَى عِلْمٍ الْعَالِيَةِ) تَعْرِيفًا لَهُ (عَصَمَت)

(٦) الْمَعْرُودُ بِالِاشْتِمَالِ شَتَمَلٌ الشَّيْءُ عَلَى مَا يَصْاحِبُهُ ، أَوْ شَتَمَلٌ لَطَرُفٌ عَلَى مَا فِيهِ ؛ بِتَوْهَمٍ لُظْفِيَّةٍ وَجَعَلَهُ مِنْ قَبِيلِ شَتَمَلِ الْكَلِّ عَلَى الْجَرَى ، كَمَا فِي نَرْصِي عَرِ مَرْصِي ؛ الْكَلُّ لَا يَمُوتُ عَنْ جَرَى ، وَالْأَسْمَاءُ يَمُوتُ عَنْ جَرَايِهِ أَنَّهُ لَا يَتَوَهَّمُ جَرَايِهِ فِي الْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ عَدَّتْهَا تَوْهَمًا فِي حُرُوفِ الْأَعْرَابِ (رَصَا)

(٧) أَيِ عِلَامَةٍ كَوْنِ (إِلْح) أَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ هِيَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْعِلَامَةِ ؛ لِأَنَّ لَهُ مَعَانٍ آخَرَ ، وَإِلَى أَنَّ الْيَاءَ مَصْدَرِيَّةٌ . (حَلَبِي)



والمراد باشتغال الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها لفظاً أو تقديرًا أو محلاً ولا شك<sup>(١)</sup> أن الاسم موصوف بالرفع لمتخو، يد معنى الرفع المحلي أنه في محل لو كان ثمة معرف لكان مرفوعاً لفظاً أو تقديرًا، وكيف يختص<sup>(٢)</sup> الرفع بما عدا الرفع المحلي؟ وهو يبحث مثلاً عن أحوال الفاعل إذا كان مضمراً متصلاً كما سيحيي (فمه)<sup>(٣)</sup> أي من المرفوع أو مما اشتمل<sup>(٤)</sup> على علم الفاعلية.

الفاعل وإنما قدّمه<sup>(٥)</sup>؛ لأنه أصل مرفوعات عند الجمهور، لأنه جزء الجملة<sup>(٦)</sup> الفعلية التي هي أصل الجمل<sup>(٧)</sup>، ولأن عامته أقوى من عامل المستند.

كل ما يرفع الفاعل تسعة الماضي مضارع والأمر والمضمر واسم الفاعل ووصفة المشبهة وفعل ما لم يسم فاعله، وأسماء لأفعال من يدعى على ثلاثة أصرب فاعل في اللفظ وله معنى نحو، قام زيد، وفاعل في اللفظ دون المعنى نحو مات زيد، وفاعل في المعنى دون اللفظ نحو قوله تعالى ﴿وَكَيْفَ بَالُهُ شَهِيدٌ﴾ [اسماء: ٧٩] أي كفى الله شهيداً

(١) قوله (لا شك) إلى قوله (معنى)؛ يد معنى الرفع المحلي أنه في محل جواب سؤال أوردته الهدي حيث قال الإعراب المحلى لا يشمل عليه اللفظ، فلا يكون هؤلاء في جانب هؤلاء مرفوعاً إلا معنى الرفع المحلى أنه معنى لو كان ثمة معرف؛ فكان مرفوعاً هذا كلامه، ولقد أورد الشارح عبارته جواب سؤال من باب إلزام بعضهم بما أورد سؤالا (مصطفى حلي)

(٢) لعل الناعت على التخصيص عدم ظهور اشتغال الاسم على علم فاعلية وحمل المهد على ما مر آنفاً. (لاري).

(٣) من اسم بمعنى البعض مرفوع محلاً بأنه مستند خبره بفاعل، كما في قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا﴾ [البقرة: ٨] تقديره وبعض الناس من يقول آمنا (فيض الله)

(٤) قوله (أو مما اشتمل على علم الفاعلية) معرفة بكنه بعيد جداً؛ لأنه خلاف عادتهم؛ لأن عادتهم تقسيم المعروف بعد التعريف، لا تقسيم التعريف، والأولى إرجاعه إلى المرفوعات، وتذكيره على تأويل المرجع بما اشتمل إيج، وعلى هذا يوافق قوله (ومنها المستند) (جلبي)

(٥) وإنما قدم الفاعل؛ لأن عامله لفظي، وعدم مبدأ معوي، وما كان عامله لفظياً أولى مما كان عامله معنوياً، وقدم أبو سراج وأبو علي بمرسي مبتدأ على فاعل؛ لأن مبتدأ مع حرة جملة اسمية وهي أقوى من الفعلية. لأن الاسم في إرادة مستثنى عن غيره (شيخ الرضي)

(٦) وهذا يوافق ما نقل عن أمير المؤمنين ع عليه السلام، قال: كل تدوين علم النحو الفاعل المرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه محرور، فيفهم منه أن مرفوعة سائر المرفوعات بمناسفة (عصمت).

(٧) وإنما صارت الجملة الفعلية أصل جمل؛ لأن النسبة التي هي بين المسند والمستند إليه مأخوذة في مفهوم أحد جزئي هذه الجملة، وهو الخبر، بخلاف الاسمية فإن النسبة مأخوذة من الخارج (مكمل)

وقيل أصل المرفوعات المبتدأ، لأنه بقي على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التمدد بخلاف الفاعل، ولأنه يحكم عليه بكل حكم، حامداً ومشتقاً، فكان أقوى بخلاف الفاعل، فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق.

(وهو) أي: الفاعل (م) أي اسم حقيقة أو حكماً، ليدخل فيه مثل قولهم (أعشى أن ضربت زيداً) (أسد به) (لعل) بالأصل لا بالتسمية، ليخرج عن الحد تواع الفاعل، وكذا لمراد في جميع حدود مرفوعات والمصوبات والمجرورات غير التواع، بقية ذكر التواع بعدها (أو شبهه) <sup>(٢)</sup> أي ما يشبهه <sup>(٣)</sup> في الفعل، وإنما قال ذلك، ليأول فاعل اسم الفاعل والصيغة المنبهة والمصدر واسم الفعل وأفعل التفضيل والصرف (وقدّم) <sup>(٤)</sup> أي الفعل أو شبهه (عنه) أي على ذلك الاسم، واحتزبه عن نحو (زيد) في (ريد ضرب)؛ لأنه مما أسد إليه الفعل، لأن الإسناد <sup>(٥)</sup> إلى ضمير شيء

(١) الإسناد بمعنى السند ماضية كاتب أو تامة، إخبارية كاتب أو بشائية، مشتة كاتب أو مضية، محققة كاتب أو معروضة (ص)

الأسناد أربعة الأول مجرد الفعل إلى المبتدأ الثاني إساده إلى ضمير الثالث إساده إلى صيغة الضمير إلى المبتدأ الرابع إساده إلى صيغة الضمير التي هي خبر المبتدأ (مطول)

(٢) دل أو شبهه لا فاعل دكراً وأنى، مترددة والثبات لا ملائم في التعريف الذي هو التعميم والتحقيق، لأنما يقول كلمة أو ههنا لتبويب، إشارة إلى أن الفاعل المعروف ههنا هو عان يصدق على أحدهما ما أسد إليه فعل، وهي لأحر ما أسد إليه فعل (عصمت).

(٣) قوله (أي ما يشبهه في الفعل) لم يقر في الاشتقاق، مثلاً يخرج المصدر، ولا في الدلالة على الحدث، مثلاً يخرج الطرف، والأصح أن إطلاق شبه الفعل على هذه الأمور قبل الفعل، لأنهم يعلمون عمل هذه الأمور بمشابهة فعل، فلا يوسى أن يفسر بالمشابهة في الدلالة على الحدث، والطرف أيضاً يدل على حصول وشوب كأنه صيغة الحاصل في تلك، ولذا وجب حذف عمله (ع ص).

(٤) عطف على أسد أو حال من الفعل يتقدير تد بوزر وصغير؛ لأن الماضي، المثلث إذا جعل حالاً يلزم فيه قد ظاهرة أو مقنونة (خلاصة إظهار)

(٥) قوله (لأن الإسناد إلى ضمير شيء) أقرب ضمير والمرجع لفعلان تحتفد، ولا يسد الفعل إلى لفعلين عليهم، فالأوجه حمل معطوفي تعريف على اسدي الحقيقة الاصطلاحية، على أن المصنف صرح في الشرح بخلافه فأوجه تفسير كلامه بما يرصني به، ثم العدول إلى أريد (مصطفى الصفوي)

إسناد إليه في الحقيقة<sup>(١)</sup> لكنه مؤخر عنه، والمراد<sup>(٢)</sup> تقديمه عليه وجوباً، ليخرج عنه  
المتداً المقدم عليه حصره<sup>(٣)</sup> نحو: (كريم<sup>(٤)</sup> من يكرمك) فإن قلت<sup>(٥)</sup> قد يجب تقديمه  
إذا كان امتداً مكرراً، والحصر طرفاً نحو (في لدررجل).

قلت<sup>(٦)</sup> المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع  
ما أسند إلى الفاعل (على جهة قيامه به)<sup>(٧)</sup> .....

(١) لأنه خبر عنه، والمسند إليه هو المحرر في الحد، والأصل وكل خبر يرفع ضمير المتبداً  
فأزال هذا بقرينه (وقدم عليه) (ثوقادي)

(٢) وإنما استأخ إلى الشارح بحمل الإسناد على الإسناد حقيقته، أو بحسب الظاهر، وأما الكوهمون  
لم يعرفوا في الإسناد بين قوتهم (صوب زيد) وبين زيد صوب، فجعلوا زيد في المثالين فاعلاً،  
فلا حاجة عندهم إلى قيد قدم عليه في تعريف الفاعل، بل لا بد من بركة وأما عبد البصريين ومن  
سبعهم فالمعل في صوره تقديم الاسم عنه مسند إلى ضمير الاسم، والجملة الفعلية مسند إلى  
الاسم، فتعمل ليس مسند إلى الاسم، والاسم ليس بفاعل بل متداً، فلا حاجة إلى إخراجها  
من تعريف الفاعل بعد وعدم بل خرج بقيد إسناد الفعل إليه (عصمت)

(٣) لأنه بصدق عليه أنه أسد إليه شيء معلول وضم عليه إلح، مع أنه ليس من أمرد الفاعل، بكر  
القديم في أمثال هذه المواضع ليس بواجب، فخرج عن تعريف سعيد القديم بالوجوب  
(ص)

(٤) فإن كريماً أسد إلى من يكرمك، ومقدم عليه، لكن لا يجب تقديم نوعه لجور أن يقد، من  
يكرمك كريم. (نجم الدين)

(٥) متداً هذا السؤال قوله (والمراد بتقديمه وجوباً) دلعاء جواب شرط معدوم، أي بد كان  
الامر كذلك، فإن قلت .. إلح. (طاشكندي).

(٦) قوله (قلت المراد .. إلح) وبه نظر؛ لأن أعب الوجوب في قوله (قدم عليه) بعيد، ثم  
عبارة وجوب تقديم نوعه حصراً في تعريفات زيد سم هذه التكميلات فلا يحدو عن دور  
لأنه يتوقف أن يعلم أولاً؛ لأن هذا نوع - أعني نوع الفاعل - من جنس المسند إليه الواجب  
تقديمه، فيتوقف تعريف الفاعل على تعريف المفعول، فالأولى ما قاله المصنف في شرحه إن لفظ  
قدم عليه ليس للاحتراز، بل لدفع توهم الدخول (حطبي)

(٧) لأن تقديم نوع ما أسند إلى الفاعل واجب لأنه إذا أخر صدر مبتداً وحراً، لا فعلاً وفاعلاً،  
وإنما لم يقل قيامه به أو قائماً به؛ فلا يخرج نحو مات زيداً وطال زيد (هندي)

- أي: حصون الفعل بلسان الاسم وصدره عن وطريق قيامه به أن لا يكون على صيغة  
المجهول، فاحترز به عن نحو: صوب زيد ومضروب زيد (هندي)

أي. إسداداً<sup>(١)</sup> واقعاً على طريقه قيد الفعل أو شبهه به - أي. بالفاعل.

وطريقة قيّمه به أن يكون على صيغة المعلوم<sup>(٢)</sup> أو على ما في حكمها<sup>(٣)</sup> كاسم الفاعل والصفة المشبهة<sup>(٤)</sup>، واحترز بهد بقيد عن معنوي ما لم يُسم فاعله كـ (زيد) في (صُربَ زيد) على صيغة المجهول والاحتياج إلى هذا القيد إنما هو على مذهب من لم يجعله داخلاً في الفاعل كالمصنف، وأما على مذهب من جعله داخلاً فيه كصاحب المفصل<sup>(٥)</sup> فلا حاجة إلى هذا القيد، بل يجب أن لا يقيد به، (مثل) زيد في (قام زيد) فهذا مثال لما أسد إليه الفعل (و) مثل (أبوه) في (زيد قائم أبوه) فهذا مثال لما أسند إليه شبه الفعل.

(والأصل) في الفاعل، أي م يسمي أن يكون الفاعل عليه، إن لم يسمع مدح،  
(أن يُلَي فَعْلُهُ)<sup>(٦)</sup> المستند إليه<sup>(٧)</sup>، .....

(١) قوله (إسداداً واقعاً) إشارة إلى أن قوله (على جهة قيامه) متحقق بأسد، أو صفة لمصدره، بل محتمل أن يكون داخلاً بعد ح، ولا يخلو عن شيء، لأن الفعل لا يكون على طريقه القيام من الإسداد يكون كذلك (لاري)

(٢) أي ذلك علامها، أو من نورمها، لأن ميم ثبوت وجود الأمر في انصاف ذلك الأمر به والتعير عنه ليس، لا بصيغة المعلوم، لأن مصدر المجهول لا يوجد أصلاً، ومصدر المعلوم قد يوجب لكن فيه تأمل. (هذا الغور)

(٣) أي ذلك من نورمها؛ لأن القديم ثبوت وجود الأمر وانصاف ذلك الأمر به، والتعير إلا بالمعلوم. (م)

(٤) وكذا المصدر المعلوم؛ لأنه في قوة أن مع فعل المعلوم، كما أن المصدر المجهول في قوة أن مع الفعل المجهول. (ق)

(٥) حيث قال صاحب المفصل. فاعل هو م كـ المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه ابتداءً، مع عبد القاهر حيث جعلوه فاعلاً فلا يحتز عنه عندهم (م)

(٦) إن قلت؛ لم أثر هذه المباشرة على قولك الأولى أن يلي، مع أنه أوضح بمراعات الاشتقاق، قل لأن لفظ أصلي لحوم يلى أن قرب فاعل من يعمل كأنه سرية قاعدة لا يجوز هدمها، وأنه ليس بمجرد أولوية بل يلى عليه بعض الأحكام كما بينه

(٧) وصف الفعل بكونه مستنداً إلى الفاعل، تنبيهاً على أن المراد من الفعل هو المسند؛ ليتناول الحكم لفاعل يشبه الفعل أيضاً، لكن بكونه المصنف، ولأصل أن يلى المسند، لكن أوضح وأشمل (عصمت)

أي: يكون<sup>(١)</sup> بعده من غير أن يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته<sup>(٢)</sup>؛ لأنه كالحزء من الفعل<sup>(٣)</sup>، لشدة<sup>(٤)</sup> احتياج الفعل إليه، يد على ذلك إسكان اللام في (صرفت)؛ لأنه لدفع توالي<sup>(٥)</sup> أربع حركات فيما هو سمرله كلمة واحدة.

(فلذلك)<sup>(٦)</sup> الأصل الذي<sup>(٧)</sup> يقتضي تقديم الماعل على سائر معمولات الفعل (حاز ضربت علامة زيد)<sup>(٨)</sup> لتقدم مرجع الضمير، وهو (ريد) رتبة فلا يلزم الإصمار<sup>(٩)</sup> قبل

- (١) قوله (أي يكون بعده) أعم من أن يكون حقيق كفاعل الظاهر، أو حكماً كالماعل المستتر، فإن التعدي فيه حكمية كوجوده. (عصمت)
- (٢) كالمفعول والتمييز والحال وغيرها، فقرة في باب الفعل؛ لأن قربه أكثر من قرب سائر الأشياء بالفعل؛ لأن الفعل لا يفيد بدوره، ويصدر سائر لأشياء، ويكونه يوحد الفعل صاحب بحالات لأشياء. (متوسط)
- (٣) ولهذا جار وهو عه بين لام الفعل وحركته في بصرياً، فإن اسود علامة إعراب الفعل وقد وقع بعد ضمير الماعل، فيؤيد أن الماعل كالحزء من الفعل لا يقع بعده، لأن إعراب كل كلمة يتصل بحرفها. (داود نحواً في)
- (٤) لأن الفعل في عرفهم عبارة عما يد على حدث مسد إلى شيء في زمان، فتصوره يستلزم تصور الإسناد، وتصور الإسناد يستلزم ما به الإسناد؛ لأن الإسناد معنى سبي لا يعقل بدون العرص، فلما تقدم الفعل على الماعل طمأ انتم تأخير عنه وضعاً (كاملة)
- (٥) قوله (توالي أربع ...) إلخ) ليس كون الماعل كالحزء علة مستقلة بذلك، وإلا يلزم توالي أربع حركات في مثل ضربت زيد أيضاً، وسنكونه مضمراً متصلاً بالفعل علة مستقلة بذلك، وإلا يلزم التوالي في مثل ضربت أيضاً، بل مجموع كون الماعل بحسب اللفظ مضمراً متصلاً، ويكونه بحسب المعنى كالحزء باعث لكون مجموع كلمة لواحدة (عصمت)
- (٦) قل. فلذلك للام للتعليل، فقد أن سولي أصلاً علة يجوز تمثل الأول، وامتناع الثاني، والفاء إما للتصريح فيفيد ترس العلم بالحوار والامتع عيهما على العلم بالأصل، أو للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة، فلا مشترك في لجمع بين العاء واللام (عبي)
- (٧) الأولى ترك هذا التمهيل في قوله (الذي يقتضي ... إلخ)؛ لأنه يلزم أن يكون المقتضي والمقتضى إلخ، لا يلزم أن يكون مقتضي والمقتضي شيئاً واحداً ذا غير جائز. (حلي)
- (٨) مع مخالفة الأصل؛ لتقدم مرجع الضمير رتبة سبب محذور، هو هذا الأصل (عصمت).
- (٩) الإصمار قبل الذكر جائز في خمسة مواضع في ضمير رب نحو ربه رجلاً، وفي ضمير شأن نحو هو زيد قائم، وفي ضمير نعم نحو نعم رجلاً، وفي تبارع الفعلين نحو ضربني ضربك ريداً، وفي بدل المظهر من المصغر نحو ضربته زيداً (سعد الله)

الذكر مطلقاً، بل لفظاً فقط، ودلت جائر (وامتنع ضرب علامة ريداً) لتأخر مرجع الضمير وهو (زيد) لفظاً ورتبة، فيلزم الإضمار قبل الذكر، لفظاً ورتبة، وذلك غير جائز خلافاً للأحفش<sup>(١)</sup> وابن جني ومشيدهما في ذلك مقول الشاعر:

جَزَى رِيَّةُ عَسِيٍّ عَدِيٌّ بَنِ حَاتِمٍ      جَزَاءُ الْكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ قَعَلُ

وأجيب عنه بأن هذا لضرورة الشعر، والمراد عدم حوازه في سعة الكلام وبأنه لا سلم أن الضمير يرجع إلى (عدي) بل إلى مصدر الذي يدل عليه الفعل<sup>(٢)</sup>، أي جرى رب الحزاء (وإذا انتهى الإعراب) انداد على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع (لفظاً بينهما)<sup>(٣)</sup> أي في الفاعل المتعذر ذكره صريحاً، وفي ضمن الأمثلة والمفعول

(١) قوله (خلافاً للأحفش وابن جني) علم أنهما متفقان في عدم جواز الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، ولم يخالف وإن دل ظاهر العبارة في بادئ الرأي، لكن خالف في لزومه في الدخال المذكور وأمثاله، وبحقيقتهما يمولان في فعل المتعدي كما يحتاج إلى الداعل يحتاج إلى المفعول به أيضاً فلا مزية سهماء فكان حقهما أن يلي الفعل فإذا يلي الفعل الفاعل كان المفعول به ساقط عن مرتبه، فإن يلي المفعول به كان الفاعل ساقطاً عن مرتبه؛ لأن حق كل منهما أن يلي فعله، فإذا تقدم أحدهما كان الآخر ساقطاً عن حقه ومرتبه، فعلى هذا لا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة فقط، وهذا حاصر لانفاد، وقد عرفت هذا فاعلم أن قول لشارح خلافاً للأحفش وابن جني، ليس بسديد وحصل محالهما متعلقاً إلى قوله (وذلك غير جائز) يأتي به الساق والياق، (مصطفى حلي).

- والإصمير أربع مراتب أحدها أن يكون إصمير الذكر صورة وتقدير، وهذا مما لا شبهة في حوازه نحو ضرب زيد علامة، والثانية أن يكون إصمير قبل الذكر صورة وتقدير، وهذا مما لا شبهة في امتناعه نحو ضربت علامة زيداً، والثالثة أن يكون إصمير قبل الذكر صورة ولا يكون ذلك تقدير، وهو جائز نحو ضرب علامة زيداً، والرابعة أن يكون إصمير قبل الذكر تقدير ولا يكون ذلك صورة، وهو أيضاً جائز نحو ضرب زيد علامة، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر. (إعراب الفاتحة).

(٢) ونظيره قوله تعالى ﴿أَصْلُوا هُوَ أَقْرَبُ حَتْفَى﴾ [المائدة ٨] فإن لتقوى هو رجع إلى العدل المدنون عليه بالفعل، وقد سبق نحو ذلك في الإصمير (شرح الباب).

(٣) قوله (أي الفاعل ذكره...) إلخ يعني أن معنى قوله (فلذلك جاز ضرب علامة زيد) جار تقديم لمفعول الذي يقل به ضمير الداعل صي حاعر، ومعنى قوله (وامتنع ضرب علامة زيداً) امتنع تقديم الفاعل الذي يعمل به ضمير مفعول صي المفعول، فيكون الداعل مذكوراً صريحاً، وفي ضمن الأمثلة، والمفعول مذكور في ضمن الأمثلة، فصيح قوله هذا (مصطفى حلي).

المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة، (والقريئة) أي: لأمر الدال عليهما لا بالوضع؛ إذ لا يعهد أن يطلق على ما وضع براء شيء أنه قريبة عليه فلا يرد أن ذكر الإعراب مستغنى عنه إذ القرينة شاملة له، وهي إما لعطية نحو: (ضربت موسى حُبلى) أو معنوية نحو: (أكل الكمثرى يحيى) (أو كان) الفاعل (مضمرًا<sup>(١)</sup> متصلاً) بالفعل بارزاً كـ: (ضربتُ زيداً) أو مستكنًا كـ (ريدَ ضَرَبَ غلامه) بشرط أن يكون المفعول متأخرًا عن الفعل، لئلا يتقضى بمثل (زيدَ ضربت) (أو وقع مفعوله)<sup>(٢)</sup> أي مفعول الفاعل بعد (إلا) بشرط توسطها بينهما في صورتَي التقديم والتأخير، نحو: (ما ضرب زيد إلا حمراً) (أو بعد معابها) نحو: (إنما<sup>(٣)</sup> ضرب زيد حمراً)<sup>(٤)</sup> (وجب تقديمه) أي: تقديم الفاعل على المفعول به في جميع<sup>(٥)</sup> هذه الصور، أم في صورة انتهاء الإعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس<sup>(٦)</sup>،

(١) وإنما قال: مضمرًا، لأنه لو كان فاعل ظاهرًا لم يجب تقديمه على المفعول، وإنما قال متصلاً، لأنه لو كان مضمرًا منعصلاً لم يجب تقديمه على المفعول مفعول نحو ما ضربني إلا أنت. (متوسط).

سواء كان المفعول مفعلاً ظاهراً كضربت زيداً، ومضمرًا منعصلاً كما في ضربت يداك، أو متصلاً كضربتك؛ لامتناع الفصل مع الانفصال. (هدي).

(٢) وإنما وجب تقديمه عليه حينها، لأنه لو جاز تأخره بزم انقلاب المعنى، لأن المراد من قولنا ما ضرب زيداً إلا حمراً انهضار ضرب زيد في حمرو، مع جور أن يكون حمراً مضرورياً لشخص آخر، وإذا أفراد لفاعل وقدم على المفعول (عاقبة).

(٣) وإن إنما وصفت للمضمر، لأن إن للإثبات، وما للمنفى فيجب لجمع بين معيبيها حين التركيب (أصول).

(٤) وكذا إذا أصيب المصدر إلى الفاعل نحو: حجت من ضرب زيد حمراً وجب تقديم الفاعل على المفعول، إلا لضرورة الشعر. (كاملة).

(٥) قوله: (في جميع هذه الصور) لا يقان لا حاجة إلى هذه القول في جزاء الشرط، فإن الشرط يدل على هذا؛ لأننا نقول: وقع البعد بين طرفي الشرط والجاء، توهم أن الجاء متعلق بالأخير، فدفع هذا التوهم بذلك القول، أو بقول مقصوده تحرير المدعى ليستدل على كل منها بقول: أم في صورة انتهاء الإعراب. (عصمت).

(٦) لأن لو قيل: المتأخر فاعل ومتقدم مفعول، لكان عدولاً عن الأصل من غير حاجة ولا دليل (متوسط).

وأما في صورة كون الفاعل ضميراً متصلاً فمضافة<sup>(١)</sup> لاتصال والانفصال<sup>(٢)</sup>.

وأما في صورة وقوع المفعول بعد (لا) فذكر شرط توسطها بينهما في صورتَي التقديم والتأخير - فمثلاً ينقلب الحصر مطلوب، فإن المفهوم من قوله: (ما ضرب زيد<sup>(٣)</sup> إلا عمراً) انحصار ضاربة (زيد) في (عمرو) مع جواز أن يكون<sup>(٤)</sup> عمرو مضروباً

(١) قوله (فلمضافة الاتصال الانفصال . إلخ). أمول هذا القدر إنما يتم إذا أريد بالاتصال المعنى اللغوي كما هو متبادر من كلام شريح، والظاهر أنه ليس بمجرد يدل عليه قوله. (واتصل مفعوله) وهو غير متصّل إذ لو أريد المعنى اللغوي لصاع القيد، وإذا أريد المعنى الاصطلاحي ينتج، أن أراد الاتصال بلغوي فلا مضافة، وإن أراد الاصطلاحي فلا يلزم الانفصال، إذا قدم المفعول المصّر، كما لا يلزم الانفصال إذا كان متصلين وقدم الفاعل، وبالعجلة إذا جاز اتصال ضميرين فلا يلزم الانفصال الاصطلاحي، ولا يمانع الانفصال لغة، والحوادث أن المراد لم يرد، انصاف فاعل اصطلاحاً انحصار لغة عدهم، أو لمانعها لغة، ولما تأمينا لغة لم يحوروا أن يكون اصطلاحاً مفصلاً لغة، والحاصل أن الفاعل الذي سموه اصطلاحاً متصلاً لم يحوروا أن يصير مفصلاً، وأما المفعول الذي سموه متصلاً حوروا، انفصاله لغة بالفاعل المتصّر، لأنه كالحرف في المعنى، كما عرف المتصّر به كالمفصل بالفعل، فكأنه ليس بمفصل محوروا ذلك، وبالجملة فقرأوا من اتصال وانفصال، وعند هذا يظهر أن قول المحشي للزم خلاف المخصوص، سفس في تحصيل المقام. (عيسى الصلوي)

(٢) لأنه لو أحرز لم أن لا يكون متصلاً، وقد مرصده متصل هذا خلف، ولا يقرب ضرب زيداً رت ولا علامة ضرب؛ لمضافة الاتصال الانفصال. (متوسط).

(٣) وحاصل الملازمة أن المتكلم إذا أراد انحصار في فاعل وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو: ما ضرب زيد إلا عمراً، وما ضرب زيد عمراً؛ لأنه لو أحرز الفاعل ينقلب الحصر عن الفاعل إلى المفعول، ويترجم خلاف مرص، وإن أراد انحصار في المفعول وجب تقديم المفعول على الفاعل نحو: ما ضرب عمراً إلا زيداً، وما ضرب زيداً عمراً؛ لأنه لو أحرز عمرو ينقلب عن المفعول إلى الفاعل. (سعد الله).

(٤) قوله (مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر . إلخ) هذا لا يتم في مثل ما ضرب أحد إلا زيداً؛ لأنه لا يبقى أحد حتى يصح أن يكون زيد مضروباً له، إلا أنه كاذب، فالكذب يخرج عن وجه الاعتبار، إلا أن يحتصر لأحد بأحد من الجماعة، في مثل: ما خلق الله على أحسن الصور إلا يوسف؛ لعدم جور أن يكون مضروباً لغيره سبحانه، إلا أن يعتبر الجوار وعدم الجوار بالنظر إلى مفهوم التركيب، وهو لا يقتضي انحصار الطرف الآخر فيه، بل الخارج يقتضيه، وهذا الجواب جواب من الأول. (عاشقندي).



لشخص آخر والمفهوم من قوله: (ما ضرب عمرواً إلا زيد) انحصار مصروبية (عمرو) في (زيد) مع جوار أن يكون زيد صارباً لشخص آخر، فلو انقلب أحدهما بالآخر<sup>(١)</sup> انقلب معنى الحصر المطلوب، وإنما قد بشرط توسطها<sup>(٢)</sup> بينهما في صورتها التقديم والتأخير؛ لأنه لو قدم المفعول على الداعل مع (إلا) فيقال (ما ضرب إلا عمرواً زيد) فالظاهر أن معناه انحصار صاربية زيد في عمرو إذا انحصر إنما هو فيما يلي (إلا) فلا ينقلب الحصر المطلوب، فلا يحب تقديم الداعل لكن لم يستحسنه بعضهم؛ لأنه من قبيل<sup>(٣)</sup> قصر الصفة<sup>(٤)</sup> على شيء قل تمامها، وإنما قدما الظاهر أن معناه كذا، لاحتمال أن يكون معناه (ما ضرب أحداً أحداً<sup>(٥)</sup> إلا عمرواً زيد) فيفيد انحصار صفة كل منهما في

(١) يعني لو قل ضرب زيد إلا عمرواً ما ضرب عمرواً إلا زيد، لا يجوز ذلك لما فيه من اختلاف المعنى، وانعكاس المقصود، وقس عليه حصر المفعول (تأمل).

(٢) قوله (وإنما قلنا بشرط توسطها) يجب عند أكثر النحاة تقديم الداعل إذا كان المفعول بعد إلا، ولا يجوز تقديم المفعول لا مع إلا ولا بدونها، ويجوز تقديم المفعول مع إلا عند السكاكي وجماعه من نحويين، ويطاع في حل عبارة المتن أن يكون على مذهب أكثر النحويين، وكأنه دعا الشارح إلى حمل عبارة المتن على مذهب السكاكي أن المصنف علل وجوب التقديم، بقلات المعنى، ولك أن تسلك في حمل، مفعول المراد أنه يارم الانقلاب في بعض الصور، وحمل الباقي عليه طرد للباب. (ح من).

(٣) قوله (من قبيل قصر الصفة)، لأن الصفة بمعصورة على المفعول مثلاً هي الفعل الصائر عن الداعل لا مطلق الفعل، فلا يتم قل ذكر الداعل، فلا يستحسن قصره، وإنما جار على غير الاستحسان نظراً إلى أنها في حكم تام، باعتبار ذكر متعلقه في الآخر (حافظ شكلي).

(٤) يعني أن الفعل صفة، وهي لا يتم إلا بالداعل، ولو قصر الفعل بدون الداعل كان من قبيل قصر الصفة قبل إتمامها. (ق).

(٥) هذا صد من يجوز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف مطلقاً، وبعضهم يجوز ذلك إذا كان المستثنى منه مذكور والمستثنى بذل منه نحو ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمرواً، والأكثرون على معناه مطلقاً؛ لصعب أداة الاستثناء، إذ الأصل فيها، أي في إلا، وهي، حرف فلا يستثنى بها شيئان. (مطول في آخر بحث القصر).

- والمجوزون أن يستدلوا بقوله يعني «وما مرأتك إلا الذين هم أردنا بادي الرأي» [هود ٢٧] أي ما لزوجك أتبعك أحد في حال من الأحوال إلا الذين هم أردنا في بادي الرأي، أي بلا رؤية قوية، وقد يرد بأن الظرف متعلق بفعل مقدر، أي اتبعوا في بادي الرأي أي بأن الظرف مما يكفيه راحة وقيل من الفعل. (ج).

الآخر وهو أيضاً خلاف المقصود<sup>(١)</sup>.

وأما وحوث تقديمه عليه في صورة رفوع المفعول بعد معنى (إلا) لأن الحصر هاهنا في الجزء الأخير، فلو أحر الفاعل بقلب لمعنى قطعاً<sup>(٢)</sup> (وإد اتصل به) أي . بالفاعل (ضمير مفعول) نحو: (ضرب زيداً علامة) (أو وقع) أي . الفاعل بعد (إلا)<sup>(٣)</sup> المتوسطة بينهما في صورتني التقديم وتأخير نحو: (ما ضرب عمرواً إلا زيداً) وفائدة هذا القيد مثل: ما ضربت أفعاً<sup>(٤)</sup> (أو) وقع الصاع بعد (معها)<sup>(٥)</sup> أي . معنى (إلا) نحو: (إنما ضرب عمرواً زيداً) (أو اتصل) به (مفعوله) بأن يكون<sup>(٦)</sup> المفعول ضميراً<sup>(٧)</sup> متصلاً

(١) لأن المقصود بحصر إحدى الفاعل والمفعول في آخر؛ لا بحصر صفة كل منهما في الآخر مفهوم. (ج)

(٢) لأن المفهوم من قوله (إنما ضرب زيداً عمرواً) حصر صفة زيد في عمرو، فلو أحر الفاعل إنما ضرب عمرواً زيداً دون معناه الحصر، مصرونة عمرو في زيد، فإذا كان كذلك انقلب لمعنى قطعاً. (محمد أفندي)

(٣) ولما فرغ من بيان العوارض التي من المفاعيل، فتوجبت بعده، شرع أن يشير إلى العوارض التي تعرض، فتوجب تأخير بعد أن كان الأصل فيه التقديم وهي أربعة أيضاً (هو من أفندي) - أي . إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول نحو ضرب زيداً علامة، وجب بأحر الفاعل من المفعول؛ لأنه لو قدم وقبل ضرب علامة زيداً لزم الإصغار قبل الذكر لفظاً ومعنى، وأنه منقطع كما مر. (متوسط)

- وكذا اتصل بصلته وصفته ضمير مفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي نحو ضرب زيداً الذي ضرب علامة، وأكرم هذا رجس ضرب علامها (عب)

(٤) لأنه لو قدم الفاعل مع إلا فيقال ما ضرب زيداً إلا عمرواً، فيعدها حصار مفروية عمرو في زيد، فعلم أنه لم يتوسط إلا لا يجب عليه مفعول وأحر الفاعل (شرح)

(٥) إذ كان إما في أول الكلام وإما بمعنى إلا، بأن يجعل ما في أول الكلام، وإلا مقدماً على الجزء الأخير، فأي من الفاعل والمفعول وقع آخر فهو بعد معنى إلا فالسؤال يرد على معنى إلا (خ هـ).

(٦) إشارة إلى أن ضمير به راجع إلى الفاعل، وبأن أن التردد ما تصد مفعوله به اتصال بالفعل، وإلى رد ما قيل، أنه لا حاجة إلى قوله (وهو غير متصل)؛ لخروج مثل صيرته بقوله (فإن المفعول لم يتصل بالفعل بل بالفاعل). (داود خوانساري)

(٧) قوله (ضميراً متصلاً بالفعل) بقي فيه نحو زيد ضربك، فإن المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع أنه يجب تقديم الفاعل، فأخرجه بقوله (وهو غير متصل) (ع ص)

بالمفعول (وهو) أي الفاعل (غير) صميم (متصل به) نحو (ضربك زيد) (وجب تأخير) <sup>(١)</sup> أي - تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور -

أما في صورة اتصال صميم المفعول به فتلا يلزم <sup>(٢)</sup> الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، وأما في صورة وقوعه بعد (لا) أو معناه، فتلا ينقلب الحصر لمطلوب <sup>(٣)</sup>، وأما في صورة كون المفعول صميماً متصلاً ولفاعل غير متصل فلتبقي لا اتصال الانفصال - بتوسط الفاعل الغير متصل به وبين الفعل بخلاف ما <sup>(٤)</sup> إذا كان الفاعل أيضاً صميماً متصلاً، فإنه يجب حينئذ تقديم لفاعله نحو (ضربتك).

(وقد يحذف الفعل) <sup>(٥)</sup> .. .. .

(١) وإقائل أن يقول من المواضع التي يجب تقديم المفعول على الفاعل كون الصفة جرت على غير من هي به، نحو زيد عند صارت هو، ولم يذكره المصنف، وجوبه مدرج تحت قوله (وإذا اتصل بمفعوله وهو غير متصل، وهذا لم يذكره المصنف. (هــ))

- وأعدم أنه إذا اتصل بالمفعول الأول من باب أعطيت صير المفعول الثاني منه، وجب تأخير الأول نحو أعطيت الناس حبه عند التصريح، لأن حق الأول أن يتقدم على الثاني. (متوسط).

(٢) قوله (لتلا يلزم الإضمار قبل الذكر) يعني أن يكون في وجوب تأخير لفاعل في هذه الصورة، بخلاف الأحشاش وابن جني، أما على ما ذكره الشارح فجواز الإضمار قبل الذكر عندهما، وأما على ما نقله من مذهبيهما فلأن رتبة المفعول عنده أن يلي الفعل، ويكون في موضع الفاعل ضم يلزم من تأخير الإضمار قبل الذكر رتبة، فبأمل. (عصمت)

(٣) الذي كان مطرباً حين وقع الفعل بعد، لا ما ضرب زيد إلا عمراً، بتوسط إلا بينهما، وأما تقديم الفاعل الواقع بعد إلا مع توسط، لا بينهما فمنع التصور، كما هو معنعق هو تأخير الفاعل عن المفعول الواقع بعد، لا مع توسط كما مر في وجوب تقديمه عن أن لا يشترط هما وفي وجوب التقديم بما لا يمكن التصور به في الصورتين الممسمين من توسط إلا بينهما، فلم يسع له رعاية ما اشترط كما لا يخفى. (محمد أفندي).

(٤) قوله (بخلاف ما إذا كان الفاعل ... إلخ)، ولا ينافي اتصال المفعول، لأن الفاعل كالجزم فالتصل به مع اتصاله بالفعل كالتصل بفعل، بخلاف المفعول فإنه مفصلة فإذا توسط بين الفعل والفاعل لم يكن كالتصل، فلم يجوزوا بأنجملة توسط المفعول، جعلوه مافياً لاتصال الفاعل مطلقاً، وكذا توسط الفاعل المتصل مدب لاتصال المفعول دون اتصال المتصل، فإنه بالجزء (هــ)

(٥) لما فرغ من تحقيق الفاعل وما يتعلق به من التقديم والتأخير وجوباً، وجوازاً شرع فيما يحذف عامله. (ق).

الرافع<sup>(١)</sup> للفاعل (القيام<sup>(٢)</sup> قرينة) دالة على تعيين المحذوف (جواراً)<sup>(٣)</sup> أي: حذفاً<sup>(٤)</sup> حائراً (في مثل) قولك: (ريد) أي: فما كان جواباً لسؤال محقق (لمن قال: من قام؟)<sup>(٥)</sup> سائلاً عما يقوم به القيام فيجوز أن تقول: (ريد) حذف (قام) أي: (قام زيد) ويجوز أن تقول: (قام ريد) بذكره، وإنما قصر<sup>(٦)</sup> الفعل دون الخصر؛ لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل بوجوب حذف أحد جزئيهما والتفصيل في الحذف أولى.

وقد للتفصيل دالة إلى الذكر، ويحور أن يكون متحققاً؛ لأن الحذف متحقق الوقوع لا يحذف شيء من الأشياء إلا لفظة قريبة، سواء كان حذفاً جائزاً أو واجباً، إلا أن واجب الحذف لا بد منه من لفظ هو لا يدل من المحذوف معتبره بخلاف جائز (رضي)

(١) قوله (في الفعل الرفع للفاعل) توصيف بفعل بالرفع مع أن شأنه بذلك لدفع توهم أن حذف الفعل شأن وحال من أحوال الفعل، والبحث يبحث لاسم فلا يناسب أن يذكر حال الفعل في بحث الاسم، فدفع هذا التوهم بذلك توصيف، يعني أن البحث هنا ليس بفعل العطف حتى يتوهم كذلك، بل الفعل الرفع للفاعل فلا يرد. (لغز الله)

(٢) واللام بمعنى الوقت كقوله تعالى ﴿أقم الصلاة لمثلك شمس﴾ [الإسراء ٧٨] أي وقت ذلوك الشمس، واشترط القرينة؛ لأنه عمدة لا يحور حذفه دون القرينة (متوسط)

- قال القيام قرينة مقدم الفعل في الدلالة على ما هو المراد، واللام للوقت لا للأجل؛ لأن قيام القرينة مصحح لا باعث. (لاري)

(٣) قال جواراً منصوب على أنه نعت مصدر محذوف، أي حذفاً جائزاً، أو معمول مطلق بحذف المضاف أي حذف حوز، ثم حذف مضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وأعراب بإعرابه، أو بإصمار فعل من لفظه، أي: نحو جواراً. (متوسط)

(٤) قوله (أي حذفاً جائزاً) إشارة إلى أن حوار مصدر بمعنى اسم الفاعل، ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفة الذي هو الحذف. (عصمت)

(٥) قيل لا مطابقة بين السؤال والجواب؛ لأن سؤال جملة اسمية والجواب فعلية، قلنا: من قام وإن كانت بحسب الظاهر اسمية لكنها في الحقيقة فعلية (مبدي)

(٦) قوله: (وإنما قلر الفعل دون الخبر) (لغز) دفع لما قال الشيخ الرضي إن ريدا في المثال المذكور مبدأ لا فاعل؛ ليتبين الجواب السؤال جملة اسمية، فإن قلر الفعل لم يطابق وإن قدر الخبر يطابق، فإن قلت: إن في تقدير الخبر رعاية متدقة لسؤال والجواب، وهذا راجع على رعاية تفيد الحذف، فك في تقدير الفعل رعاية مناسبة بدعوية مع تفصيل الحذف، فإن أصل من قام، أقام ريد أم عمرو أم بكر، لا أريد قام، فإن ألقاها لاستمهاج وحروف النعي بالفعل أولى، صرح به الشارح في بحث اسم الفاعل وكذا تعريف (مصطفى حلي)

(و) كذا يحذف الفعل حوازاً فيما كان جواباً لسؤال مقدر، نحو، قول الشاعر،  
في مراثية يزيد بن نهشل.

(لَيْكَ) <sup>(١)</sup> . . . . .

على السناء للمفعول (يريد) مرفوع على أنه مفعول مالم يسم فاعله (ضارع) أي:  
عاجر دليل، وهو فاعل الفعل المحذوف، أي (يكيه ضارع) بقربة <sup>(٢)</sup> السؤال المقدر  
وهو (من يكيه)، وأما على رواية (بيد يريد) على السناء للفاعل ونصب (يزيد)، فليس  
مما نحن فيه (لحصومة) متعلق بضارع أي يكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء؛  
لأنه كان ظهيراً للمعجزة، والاذلاء وآخر البيت.

(وَمُحْتَبَطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَوَائِحُ)

المختبط. السائل <sup>(٣)</sup> من غير وسمة، وإطاحة الإهلاك، والطوائح جمع

#### (١) أول البيت

سقي حدث، أمسى بدومة ثابوا من الدلو والجورا حد ورائح  
ليبك يريده ضارع لـ ~~لحصومة~~ ومحتبط مما تطيح الطوائح  
الحدث لقبر، ودومة اسم موضع قبر فـ يريد، ثابوا أي مقبلاً منصوب على أنه خبر أمسى، أو  
بالعكس، أو خبر بعد حر، الدلو وجورا من مدول القمر، وإذا وصل إليها يحطر كثيراً حد  
مرفوع فاعل سقى مطر دارل في العصور وقت الصباح، وفي العشيات وقت المسى. (عصمت)  
- بناء الفعل على المفعول، وفصل التركيب على خلاصه أعني نحو لبيك يريده ضارع سناء الفعل  
للفاعل، ونصب يزيد من وجوه أحدها أن تركيب تعيد امتداد الفعل إلى الفاعل مريبين إجمالاً ثم  
تفصيلاً، والثاني أن نحو يريد فيه ركن بحمة لا فصلة، ثالث أن أوله غير مطيع للسامع  
في ذكر الفاعل، فيكون عنه ورود، كمن سرت له عبيته من حيث لا يحتسب (إيضاح)

(٢) قوله: (بقربة السؤال المقدر) وهو من يكيه، فإنه لما فيه لم قبل لبيك على بناء المفعول باسم  
أن يقال من يكيه، والمشهور في مثله أن بقربة مقالية على ما ذكره الشرح، وفي التفح  
أنها حالة وهي كونها في جواب السؤال، وعرض عليه السيد فيه لو اعتبر ملك ذلك لم توجد  
قرينة مقالية، وأقول: مرفوع بأن كلاً منهما قرينة في الجملة، والمجموع قرينة تأميه، اللارم من  
اعتبار جواز وجود قرينة حالة في جميع موارد لا هدم القرينة المقابلة ولا محذور فيه (هسي  
الصفوي).

(٣) قوله: (والمختبط السائل) من الشارح محتبط بالسائل من غير وسيلة، أي غير علاقة نحو  
فرأته، وكان اعتبار عدم تسمية إم لتضريح بالمبالغة في المدح؛ لأن الإحسان لمن لا وسيلة =

مطابقة على غير القياس كـ: (الوافع) جمع (مُلَاقِحَة) و(معا) يتعلق بمحتبط و(ما) مصدرية، يعني: ويبيكه أيضاً من يسأل بغير وسيلة من أجل إهلاك المهلكات ماله، وما يتوسل به إلى تحصين المال؛ لأنه كـ مُعْطِي السائلين بغير وسيلة. (و) قد يحذف<sup>(١)</sup> الفعل<sup>(٢)</sup> الرفع للفاعن لقريظة دالة على تعينه (وجوباً) أي: حذفاً واجباً (في مثل) قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [الثوبة: ٦] أي في كل<sup>(٣)</sup> موضع حذف الفعل، ثم فسر لرفع<sup>(٤)</sup> الإبهام الناشئ من الحذف، فإنه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً، بل صار حشواً بخلاف المفسر الذي فيه إبهام بدون حذفه فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك (جاءني رجل<sup>(٥)</sup>)، أي: زيد) فتقدير الآية وإن

= له أو على الكريم، بخلافه مع الوسيلة فقد يكون لموسيلة، وإما للإشارة إلى أن الحاجة في السؤال عند عدم الوسيلة أتم؛ إذ قد نعي الوسيلة عن السؤال (هــ) (١) وقد للتخلص بالنسبة إلى الحوار، لأن حذف فعل حوياً كثيراً، وحوياً قليل بالنسبة إلى الحوار. (جلبي).

(٢) وإما حذف الفعل بكونه مفسراً ولا يجوز الجمع بين المفسر والمفسر، ولا أن يكون متداً، لأن حرف الشرط واجب الدخول على الفعل، ولا يدخل على الاسم، بخلافه بالأحرف فإنه يجوز دخوله على الاسم شرط أن يكون محصوراً، وكلما كل مرفوع وقع حذفاً أن ورد، فإنه مرفوع بفعل محذوف بفعل وجوباً، ومثل ذلك قوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الإنشاق: ١]، و﴿إِذَا السَّمَاءُ انشطرت﴾ [الانشطرت: ١] فتقديره أي: إذا انشطرت السماء بمطرب، وصور لبوقتي. (سعد الله والفية).

(٣) أي يجب الحذف في كل ما فسر فيه الحذف؛ لثلاث سبب الجمع بين المفسر والمفسر، فإن قيل قد يدرم كما في المفسر، بأي وأن وعطف لبيان، قيل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف فصح الجمع بين المفسر والمفسر، ولم يصح هذا؛ لأنه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفاً، فلا يكون هذا تفسير المحذوف. (هندي).

(٤) قوله. (ثم فسر. إلخ) إنما قال ذلك رجعاً بما يرد على من فسر بقوله. (أي في كل ما فسر فيه المحذوف)، فيجب الحذف؛ لثلاث يكون بجمع بين المفسر والمفسر، وهو أنه يدرم ذلك في المفسر بأي وأن وعطف لبيان، مع أنه صحيح (وجوبه الدين) فائدة ذلك أن التفسير بعد الإبهام أوقع في الغش، وذلك لمفسر إما فعل صريح، أو حرف يؤدي معناه كان وإذا. (لاري).

(٥) لأن رجلاً لما جاز إطلاقه على كل فرد من ذكور بني آدم، يدع منع الشهرة، لم يعلم متى أطلق، أي: فرداً زيد عنه، فاحتيج إلى ما هو مراد منه فقيل أي: زيد (نوقادي).

استجارك<sup>(١)</sup> أحد من المشركين استجارك. ف (أحد)<sup>(٢)</sup> فيها فاعل فعل محذوف وجوباً، وهو (استجارك) الأول المفسر باستجارك الثاني. وإنما وجب حذفه، لأن مفسره قائم مقامه معني عنه، ولا يجوز<sup>(٣)</sup> أن يكون (أحد) مرفوعاً بالابتداء، لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم، بل لا تدل عليه من الفعل. (وقد يحذفان) أي: الفاعل والفاعل (معاً)<sup>(٤)</sup> دون الفاعل<sup>(٥)</sup> وحده (في مثل نعم) جواباً (لمن قال: أقام زيد؟) أي: نعم<sup>(٦)</sup> قام زيد، فحذفت الجملة الفعلية، وذكر (نعم) في مقامها.

وهذا الحذف جائز بقية السؤال، لا واجب، لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر، فيلزم في الكلام استدراك.

وإنما قدرا لجملة الفعلية الاسمية بأن يقارن نعم زيد قام، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كونه جملة فعلية.

- (١) استأمنت وطلب جوارك، فأجره فأمنه، حتى يسمع كلام الله ويتدره، ويطلع على حقيقة الأمر، ثم أبلىه فأمنه موضع أمنه إن لم يسلّم **(فلاسي)**
- (٢) فأحد فيها فاعل وفعل محذوف وجوباً **(أنخ)**، فاعلم من أن هناك فعلاً محذوفاً ومن الفعل المذكور أنه يعمد، حذف وصير لتحقيق الإيهام، ثم التصير فإنه أمكن في الدهر **(هيمي)**
- (٣) هذا جواب سؤال مقدر تقديره أب: الحذف خلاف لأصل، والارتكاب بالحذف تعذر ولا عذر فيه، والأولى أن يكون أحد مبتدأ، واستجارك خبر، فلم يحز أحد مرفوعاً بالابتداء، فأحدث بقوله. (ولا يجوز). **(طاشتكدي)**.
- (٤) نصب على الظرفية والنسب موضعاً عن المضاف إليه، وهو متعلق بما وقع حالاً عن الصمير في يحذفان، أي: كائناً كل واحد مع صاحبه، أي: عنه، أو بالمصدر أي: حذف كل واحد مع **(هصمت)**
- (٥) قوله (دون الفاعل وحده) غير صواب كما يجوز أن يقال نعم يحذف الفعل وفاعل، وأن يقال نعم قدم زيد بذكرهما، يجوز أن يقال نعم قدم بذكر الفعل وحذف الفاعل، فيجوز حذف الفاعل، قلت: إذا قيل في جواب قام زيد نعم قدم كان الفاعل ضميراً مستتراً في قام راجعاً إلى زيد المذكور في السؤال لا محذوفاً فلم يرم حذف بفاعل وحده **(هصمت)**.
- (٦) فقوليه. (نعم) أي: نعم زيد قام، فإن نعم دالة انتصديق ما سبق عليه، وحذف الجملة ههنا جائز لا واجب، ونعم قريبة له لا سادة مسددة لجملة فهو كانت سادة الجملة كان لحذف واجباً، فإن السؤال قريبه دالة على جنس المحذوف، ونعم قريبة دالة على كيفية نسبة من الإيجاب والسلب، وإنما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معاً، لأن نعم حرف التصديق لا يفيد معناه، لإفرادي بالصمان ولي غيره، وهو ههنا أضاف معنى بكلام المستقل، فلا بد من تقدير، الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدق فقط نعم **(ح ص ع م)**

(وإذا<sup>(١)</sup> تنازع<sup>(٢)</sup> الفعلان) بل العاملان<sup>(٣)</sup>؛ إذ التنازع يجري في غير الفعل أيضاً، نحو: زيد معط ومكرمٌ عمرأ، وبكر كريم وشريف أبوه، واقتصر على الفعل لأصالة في العمل<sup>(٤)</sup> وإنما قال: (الفعلان مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين اقتصاراً على أقل مراتب لتنازع، وهو الاثنان (ظاهراً) أي<sup>(٥)</sup> اسماً ظاهراً واقعاً<sup>(٦)</sup> (بعدهما) أي. بعد الفعلين؛ إذ المتقدم عليهما والمتوسط<sup>(٧)</sup> بينهما معمول للفعل الأول، إذ هو يستحقه<sup>(٨)</sup> قبل الثاني، فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما<sup>(٩)</sup> فيه: أيهما بحسب المعنى

(١) قوله (إذا) ظرف مستقبل خافض شرطه منصوب بحوزه عند الأكثرين، وعند المحقق إن عامل إذا شرطه كمتى فلا يكون حينها مصداقاً لشي شرطه لئلا يبرم إحداث المضاف، إليه في المضاف وجوب إذا محدوله تقديره وإذا تنازع يمحور مصداق كل واحد منهما، لكن الاختلاف في المحذور وقوله وقد يكون لا يحتمل أن يكون حرفاً له ولا فوه فيختار (المحذور)

(٢) أي إذا قصد توحيد الفعلين إلى اسم واحد، يهتلف في المذهب، أما بعد التركيب فلا مانع؛ إذ كل سبب في معموله من مضمراً محذوف أو مذكوراً، وهو شروع في حكمه في خبر للقاع وهو إضماره عند التنازع في ذكر أحد السماعين (المحذور)

(٣) عطف على مفسر تقديره ليس المراد الفعلين فصح بل العاملان من قبل عطف العام على بعضهما بدلاً لمعوم التنازع (قلامي)

سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً، مثل تنازع الحرفين قوله تعالى ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤] لأن أن يثبت نصب، وفي يثبت الجر (المحذور)

(٤) وذلك لأن الفعل إنما يعمل؛ لا افتقاره إلى غيره، والفعل أشد افتقاراً؛ لأن حدوثه يقتضي صاحبه ومحلاً وزماناً، وحينه فيكون افتقاره من جهة لأحدث، أو من جهة التحقق، وليس في الاسم إلا الثاني حد. (حلي)

(٥) وبما قيد فيه المعمول به، لا ممانع سارع في المضمرة، لا استواء الفعلين في الإضمار لدفع الالتباس. (عوض الهدي)

(٦) ظرف تنازع، أو ظرف مستقر منصوب اسمين، صفة ظاهراً، أو معمول مطلق لتنازع بحذف الموصوف، أي: واقعاً بعدهما. (معرب)

(٧) ولا يجوز التنازع في المتوسط عند الجمهور، وأجاب أبو علي بدارسي

(٨) وهو طالب والاسم مطلوب، والمبرم مفقود، أو هو مؤثر، والاسم قائل، والمانع مرتفع. (ص)

(٩) قوله - (ومعنى تنازعهما فيه) وفيه إشارة إلى أن قول المصنف ظاهراً معمول فيه لا معمول به مبني على حمل التنازع على معناه المعروف، يعني التنازع في الخصوم، وجملة فاضل الهدي هي معناه الأصلي، يعني الشجارب حيث قل من فيل تجاربهما الثوب، وجعل =



توجهان إليه، ويصح أن يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد منهما على الدل فحيث<sup>(١)</sup> لا يتصور تدرعهم في لصمير المتصل، لأن المتصل الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل الثاني، وهو مع كونه متصلاً بالفعل الثاني لا يجوز أن يكون معمولاً للأول كما لا يخفى<sup>(٢)</sup>.

وأما الصمير المتصل، الواقع بعدهم، نحو ما ضرت وأكرم، لا أنا، ففيه تدرع نكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم، وهو اضممار الفاعل في الأول عند البصريين<sup>(٣)</sup>، وفي الثاني عند الكوفيين؛ لأنه لا يعكس ضمارة مع (إلا) لأنه حرف لا يصح اضمماره ولا بدونه لفساده المعنى؛ لأنه بعيد، بقي الفعل عن الفاعل، والمقصود إثباته له ومرااد المصنف<sup>(٤)</sup>.

قوله (ظاهراً) معمولاً به لا معمولاً به، وعلى كلا التعديين يكون التنازع في هذا مقام مخرجاً، وقد قال بهما حسب معنى توجهان إليه (حظي).

(١) أي حين كون معنى التدرع بحسب المعنى توجهان إليه، ويصح (وصح).  
(٢) لأن المتصل محب اتصافه بعامته، وإنما هو كحزبه لا يصل بمعامل آخر سواء كان صميراً حديثاً أو محاطياً أو متكلماً وسواء كان الصمير مرفوعاً أو غيره؛ إذ لا تدرع في صمير المتصل، لعدم قطع التنازع بالتحذف، ولا بالإضممار. (سيدي).

- قوله (فلا يكون فيه مجال تنازع) مقصود أنه لا يصح التدرع، ولا يجوز أن يكون بعمل إلا الأول، وليس كذلك بل صرح الشيخ بوجوب تدرع إذا كان المقدم أو المتوسط معمولاً، واتفق هو والسيد بأنه يجوز ضم الفاعل الثاني، وحقق أن المراد إعمال الأول محذور بترقيين حيثئذ، وليس في التنازع المذكور، فعمل ذلك مرد الشرح، ومنه يظهر أن في الدليل بحثاً وحواباً، ولك وأن تقول به ليس من تنازع اصطلاحاً بل من تجويز جهين في كره، فامل. (عيسى الصفوي).

(٣) لأنهم احتدروا إعمال الفعل الثاني؛ لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول بأحبي، ولورد الاستعمالات (م ت).

(٤) قوله (ومرااد المصنف) الأولى أن يقول المراد ما فيه الأحكام المذكورة) ليتم القاعدة الكلية، إذ لا يظهر داع إلى تخصيص الإرادة بطريقة المذكورة، إذ العادة مناسبة إرادة حال الفاعل، لأنه في باب، وأما إرادة الإضممار فقط ففيه ما به، على أنه يشبه أن في الظاهر أيضاً ما لا يمكن إضممار الفاعل بأن يكون بعد لا، فكما أنه حصص ذلك فيعمم انكلام أولاً، ويخصص الصمير الفاعل بعد إلا أيضاً، ويمكن دفعه أن لا اهتمام على عموم القاعدة وكان الصمير غالباً خارجاً، فأخرج حتماً على العموم والصيغة بحسب المكان، وأطلق نظائر وأرد التحصيص بالضرورة فامل. (عيسى).

بالتنازع هاهنا: ما يكون هريق قصعة إضمار الفاعل، فهذا<sup>(١)</sup> يخصه بالاسم الظاهر،  
وأم السارع الواقع في الضمير<sup>(٢)</sup> بمعصر فعلى مذهب الكسائي<sup>(٣)</sup> - يقطع بال حذف،  
وعلى مذهب المراء<sup>(٤)</sup>، يعملان معاً، وأم على مذهب غيرهما فلا يمكن<sup>(٥)</sup> قطعه، لأن  
طريق القطع عندهم الإضمار وهو ممتنع، لما عرفت، (فقد يكون)<sup>(٦)</sup> أي تنازع الفعيلين  
(في الماعية)<sup>(٧)</sup> بأن يقتضى كل منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلاً له، فيكونان متعقبن  
في اقتضاء الماعية<sup>(٨)</sup> (مثل: ضربني وأكرمني زيد).

- (١) أي، لكون مرد البص هاهنا ما يكون طريق قطعه، لإضمار فاعل (ث)
- (٢) إذا كان الفصل مصوباً نحو ضرب وأكرم إلا أبى، حذر أن يحري السارع فيه بالحذف (توقادي).
- (٣) وكان الكسائي معلماً بهرون الرشيد ولاية محمد أمير بعده، ومولده في الكوفة، وهو أحد ثقراء السبعة، سمى علي، وكنته بن الحسن، ومات في يوم واحد مع إمام محمد رحمه الله في سري، حين سافرها دون رشيد بن حرملة، وقد الرشيد دفن في اليوم نفسه وبغداد (ابن خلكان وجوهرة)
- (٤) سمى يحيى، وكنته أبو ركب، وكان إماماً بين عطاء الكوفة في النحو، ثم جاء إلى بغداد، بوصول المأمون حذاه لوصول أبي، وجعل معهما لولديه، ومات في طريق مكة سنة ست ومائتين بعد الهجرة، وكان مودعاً أنه يكر مثل في لتورع ولزهد (ابن خلكان وغيره).
- (٥) قوله (فلا يمكن) القطع، يقع ممكن تكرار، لأن العرب لم تعمل، فالمراد أن طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب الإضمار يائي برأي، وغيرهما يقطع اشباع بطريق الكسائي بالحذف كما ذكره الشيخ، فالمراد أنه لا يمكن على ما هو مذهبه لعدم، لا استبعد عدم إمكان القطع، ثم إن الكسائي إنما تجاوز عن مذهبه المعتد من إصدار فاعل في الثاني ضد يصل الأول لأنه حينئذ يحذف الفاعل سواء أحسن لأول أو الثاني عنه، بما كان من طريقته المعتادة حذف لفاعل في الجملة، صرح أنه لم يتجاوز عن معناه في الجملة، فتدبر (عيسى)
- (٦) قوله (فقد يكون الج) فلا يحسن بما أن يكون التنازع في الماعية، فعلى هذا جواب الشرط فقد يكون، أو يكون جواب الشرط قوله، (فلان أصحلت)، ويكون المعنى، إذا تدرج الفعلان بأحد الأنحاء الثلاثة يجوز لك إعمال الثاني ولأول، فرب أعمنت. ربح، وبعض النسخ فيختار نصريون بالغاء حينئذ يحمل أن يكون ذلك الكلام (ما شككي)
- (٧) ولم يقل في الفاعل مع أنه أحصر، ليكون أعم من مدح الحظي وحقكي، مثل معقول ما لم يسم فاعل، (م)
- (٨) وإن اقتضى أحدهما فاعلاً حقيقاً، والآخر (هصمت) معقول ما لم يسم فاعله الذي هو فاعل حقكي، (هصمت)

وقد يكون تنازعهما (في المفعولية) بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم طاهر مفعولاً له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية (مثل ضربت وأكرمت<sup>(١)</sup> ريداً<sup>(٢)</sup>)، (و) قد يكون تنازعهم (في الفاعلية والمفعولية) وذلك<sup>(٣)</sup> يكون على وجهين<sup>(٤)</sup>:

أحدهما: أن يقتضي كل منهما دعوية اسم طاهر ومفعولية اسم طاهر آخر، فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب<sup>(٥)</sup> وأهان ريداً عمرأً، وليس<sup>(٦)</sup> هذا قسماً ثالثاً من التنازع<sup>(٧)</sup>، بل هو اجتماع قسمين لأولين

وثانيهما: أن يقتضي أحد المعلنين دعوية اسم ظاهر، والآخر مفعولية ذلك الاسم الطاهر معيه، ولا شك في اختلاف اقتضاء المعلنين في هذه الصورة، وهذا هو القسم الثالث المقابل للأولين<sup>(٨)</sup>.

(١) وقد يقال: الإعراب صريح أو غير صريح، فالصريح أن يحذف آخر الكلمة باختلاف العوامل كـ كان في ريداً في مثال المشرق، وغير صريح وهو أن يكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الإعراب، وذلك لا غير (كالب).

(٢) أو غير صريح؟ قوله: «ليس فنقول المفعول الله يفتيكم بهي الكلالة» [النساء: ١٧٦]، فإن استعملت وصيبتكم تنازعاً في الكلالة وهو مفعول غير صريح؛ لأنه لو كان صريحاً لكان مصوباً (كاملة وسبدي).

(٣) أي تنازع المعلنين في الفاعلية والمفعولية (محمواني).

(٤) قوله (على وجهين) وله وجه آخر أيضاً غير ما ذكر من الوجهين، وهو أن يقتضي أحد المعلنين الفاعل والمفعول، والآخر المفعول فقط بحرف ضربت وحسب ريداً مطلقاً إن كان النزاع في ريداً مطلقاً، بأن يكون فاعلاً ومفعولاً للأول، أو يكون مفعولاً لثاني (عصمت).

(٥) لأن ضربت وأهان تنازعا بالفاعلية في ريد، والمفعولية في عمرو فإنهما لا يكونان مختلفين في الاقتضاء بل متفقان في اقتضاء الفاعلية والمفعولية (من).

(٦) قوله (وليس هذا) لما يتوهم أن هذا قسم آخر من شتارح لم يذكره المصنف، وذلك أن النزاع على ثلاثة أقسام أحدها أن يتفقوا في قضاء فاعلية، والثاني في اقتضاء المفعولية، والثالث: أن يحتجوا فيهما بأن يقتضي أحدهما فاعلية والثاني المفعولية، وهذا قسم اجتماع القسمين لا آخر، إذا لم يشترط في اقتضاء دعوية قيد فقط (وجيه الدين).

(٧) بل اجتماع القسمين الأولين دون وحدة المقسم معتبرة في جميع التقسيمات؛ لئلا يحل في الحصر اجتماع القسمين (عصمت).

(٨) لأن في القسم الأول الاقتضاء في الفاعلية معاً، وفي القسم الثاني في المفعولية لا غير، فيكونان متفقين فيه، أي في الاقتضاء، وفي هذا حسب الاقتضاء كما عرفت، فيكونان مقابلان لهما (نوقادي).

فقلوه: (مختلفين)<sup>(١)</sup> لتخصيص<sup>(٢)</sup> هذه الصورة بالإرادة<sup>(٣)</sup>، يعني. قد يكون تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون لمعلمين مختلفين في لاقتضاء وذلك لا يتصور على وجوه كثيرة<sup>(٤)</sup>، مثل ضربني وضربت زيداً، وأكرمتني وأكرمت زيداً، وأكرمتني وضربت زيداً، وغير ذلك<sup>(٥)</sup> مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً.

(فيختار)<sup>(٦)</sup> .....  
.....

(١) والمراد بالمختفين المحققان لفصاً أو عملاً شرفاً وجراً، فلا ينقص بمثل ضربت وضربني، قوله: (مختلفين) حال والفاعل فيه معنى فعل يستفاد من الصير، المتكرر في قوله: (فقد يكون) لرجوعه إلى تنازع الفعلين، المدلول عليه بقوله (إذا تنازع الفعلان) لأن العامل نفس الصير، (مجدواني)

يعني يقتضي لأول الفاعل والثاني المفعول وبالعكس، فعلى هذا يكون معنى مختلفين متماكين، ليكون الأقسام أربعة: (مجدواني)؛  
- غير كان المحذوف، أي كان مختلفين عملاً أحدهما رافع والآخر ناصب نحو ضربني وأكرمت زيداً، (هندي)

(٢) قوله (لتخصيص هذه الصورة بالإرادة)، يعني: أن قوله (مختلفين) ليس قيد حرر بدليل، هو بيان لما هو المراد من القسم الثالث (المتماكين)؛

(٣) أي إرادة المصنف من قوله (وقد يكون بالتنازع في الفاعلية والمفعولية) الوجه الثاني لا الأول، (المحرره)

(٤) بأن تأخذ الفعلين من أول المثالين نحو ضربني وأكرمت زيداً، أو تأخذ من ثانيهما مثل أكرمتني وأكرمت زيداً، أو تأخذ الأول من أوليهما في الثاني من ثانيهما، مثل ضربني وأكرمت زيداً وبالعكس، مثل أكرمتني وضربت زيداً، هذا إن كان الاسم الظاهر منصوباً وأما إذا كان لاسم مرفوعاً فكذلك، وذلك بالعكس في الأحاد مثل ضربت وضربني زيداً وأكرمت أكرمتني زيداً وضربت وأكرمتني زيداً وضربني زيداً. (وجيه)

قوله (على وجوه كثيرة مثل، إلخ) وهذه الصور الاسم الظاهر فيما في ذاته صالح، لأن يكون معمولاً لهما على البدل، مع قطع نظر عن الإعراب وفي اللفظ قبل إجراء الإعراب، فصدق التعريف، (جبي الصلوي)

(٥) وأشير إلى أربعة أخرى بقوله: (وغير ذلك) يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعاً، وفي هذا العمل الأول افتضى الفاعل والثاني المفعول، وثمينة أخرى بأن يكون الفعل مقتضياً للمفعول والثاني الفاعل، (عصمت).

(٦) ونجسة عطف على الجراء المحذوف، أي وردا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما بجزء، مثال كل منهما، ويختار الصريون إن كان تحيياً، وإن كان بالفاء، فكان جراً إذا تنازع (هندي) =

النحاة (المصريون<sup>(١)</sup>) إعمال الفعل (الثاني) أي إعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز إعمال الأول (و) يختار النحاة (الكوفيون<sup>(٢)</sup>) إعمال الأول أي إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني لسيقه،

وللاحتراز عن الإصمار قبل<sup>(٣)</sup> الذكر (فإن أعمت)<sup>(٤)</sup> الفعل (الثاني) كما هو مذهب المصريين.

وبدا به؛ لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالاً (أصمرت<sup>(٥)</sup> الفاعل) في الفعل (الأول) إذا اقتضى الفاعل، لجوار الإصمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير، وللزوم التكرار بالذكر، وامتناع الحذف، (على وفق) الاسم (الظاهر) الواقع بعد الفعلين، أي على موافقته أفراداً وتشبة وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، لأنه مرجع الضمير، والضمير يجب أن يكون موافقاً للمرجع في هذه الأمور (دون الحذف)<sup>(٦)</sup> لأنه لا يحوز

لم يقل «المحار إعمال ثاني، خلاف الكوفيين مع أنه أحسن، وعارته في السابق أوفق، لأنه حيث لا يعلم أن المحار عند الكوفيين إعمال لا احتمال المسارات (الداشكندي)

(١) والمراد من المصريين أن يكون جمعهم من البصرة، بل لو كان بعضهم من البصرة ووالفهم آخر، وقال ما قالوا، سمي كلهم مصريين، فلا يرد أن بكساني كوفي، فكيف عده من المصريين (هصمت).

(٢) ولم واحد من الفريقين مخالفة الدعدة، أما المصريون فيلزمهم الإصمار قبل الذكر في الفاعل وهم معوه، وأم الكوفيون فيلزمهم الفصل بين الفاعل وهو «الفعل»، وبين مفعوله بأجنبي وهو الفعل الثاني. (قالى).

(٣) ويجاب من طرف البصريين بأن الإصمار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة جائز، نحو نعم رجلاً، وفعل هو الله أحد (الاحلاص)، بخلاف وحذف الفاعل بدون سد شيء مسده، فإنه لم يوجد أصلاً (هندي).

(٤) بناء الخطاب الفاء جزائية أو تفسيرية، شروع إلى مذهب الفريقين - إذا كان العاملان متساويين في القوة، وأم رد كـ «أحدهما فعلاً والآخر شبه فعل، فلا شك أن إعمال أولى؛ لقوته مقدماً كان أو مؤخراً (الداشكندي).

(٥) احترق بقوله. (أصمرت) عن الإظهار، فإنه لو أظهر لم يكن من هذا الباب، والمراد بالفاعل هو الفاعل أو ما يقوم مقامه فيدخل مثل ضرب وصريت زيد. (متوسط).

(٦) قوله (دون الحذف) دون بمعنى غير صفة مصدر محذوف، والتقدير إصمار غير حذف الفاعل الأول. (شارح أول).

حذف الفاعل<sup>(١)</sup> إلا إذا سد شيء<sup>(٢)</sup> مسده (خلافاً للكسائي) فإنه لا يضمم الفاعل في الفعل الأول بل يحذفه تحريزاً عن الإضمار قبل الذكر.

ويظهر أثر الخلاف في نحو (صربى وأكرمى الزيدان) عند الصريين<sup>(٣)</sup>، وضربى وأكرمى الزيدان<sup>(٤)</sup>، عند الكسائي.

(وحوار) أي . أعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل (حلاً ما للمراء)<sup>(٥)</sup> فإنه لا يجوز أعمال الفعل لثاني عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل؛ لأنه يلزم على تقديره<sup>(٦)</sup> إعماله . إما الإضمار قبل ذكر كما هو مذهب الجمهور، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل يجب عنده إعمال الفعل الأول، فإن اقتضى الثاني الفعل أصمرته، وإن اقتضى المفعول حذفته أو أصمرته، نقول: صربى وأكرمى الزيدان، وضربى وأكرمى الزيدان، أو صربى وأكرمى الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور<sup>(٧)</sup> وهو الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل.

(١) لأن حذف الفاعل أشح من الإضمار قبل الذكر، لأنه جاء بعده ما يفسره، وإن لم يجيء لمحتسب التفسير كما في أبي رجلاً (داود خوافي).

(٢) بأن حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه، مثل صربى زيد، بدل قوله صربى عمرو رداً (لمحرره).

(٣) لأنهم لم يحتجوا عن الإضمار قبل الذكر في العمدة، فإن ألف لصير في صربى راجع إلى الزيدان. (محمد الهدي).

(٤) أو جمعاً نحو ضربوى وأكرمى الزيدون صربتى، وأكرمى هندیين أو صربتى، وأكرمى الهنديين وضربتى، وأكرمى الهديان. (متوسط).

(٥) أي يخالف هذا القول بما أجور، خلاف المراء فإنه يجمع حوار ذلك لدرج أحد المحظورين، لإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل. (هدي).

- اعلم أن حوار الإضمار قبل الذكر في خمسة مواضع، الأول: في ضمير الشأن نحو هو زيد قائم، والثاني في ضمير د نحو ربه رجلاً، والثالث في نعم نحو نعم الرجل، والرابع في تارة الفعلين نحو صربى وأكرمى زيد، والخامس في بدل المظهر من المضمّر نحو صرته زيدا. (س).

(٦) قوله (على تقدير إعمال الثاني مع متعلقه المحذوف في محل التنصب على الحالية من قوله. الإضمار) ومن قوله: (حذف الفعل) قدم بدلها على صاحبها، لتحصيل. (نوقادي).

(٧) لا لإضمار قبل الذكر لفظاً ورسماً كما هو مذهب الصريين، ولا حذف الفاعل من غير إقامة =

وقيل: روى عنه تشريك<sup>(١)</sup> الرفعين، أو إصمارة بعد الظاهر كما<sup>(٢)</sup> في صورة تأخير الناصب، تقول ضربني وأكرمني زيد هو، وضربني وأكرمت زيداً هو.

ورواية المتن غير مشهورة عنه<sup>(٣)</sup> (أخذت لمفعول) تحرراً<sup>(٤)</sup> عن التكرار لو ذكر. وعن الإصمار<sup>(٥)</sup> قبل الذكر في الفصحة لو أصمر (أن استعني<sup>(٦)</sup> عنه<sup>(٧)</sup> ولا)<sup>(٨)</sup> أي وإن لم يستغن عنه (أظهرت) أي المفعول، نحو: حسبي مطلقاً، وحسب زيداً منطلقاً؛ لأنه لا يجوز<sup>(٩)</sup> حذف أحد مفعولي باب حسبت، ولا يجوز إصمارة، لئلا يلزم

= شيء مقدمه كما هو معجب الكاشي، بل يلزم في الإصمار قبل الذكر لفظاً لا رتبة، أو حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور. (م)

(١) قوله (روي تشريك - الخ) فلم يرد العيين على مفعول واحد، وذلك غير جائز؛ وذلك لأن العوامل النحوية بمرلة المؤثرات الحقيقية عندهم: ﴿هـ﴾

(٢) قوله (كما هو)، حرر لمتداً محذوف هو شبهة، تقديره إصمار فاعل الفعل الأول بعد الاسم الظاهر كائن كما في... إلخ. (ح)

(٣) أي من امرء بل الرواية المشهورة عنه تشريك الرفعين وإصمارة، كما هو رواه القيد (صجدواني)

(٤) فلا يقال حسبت وأكرمت زيداً رداً، لمرور التكرار، ولا يقال حسبت وأكرمت رداً، لمرور الإصمار قبل الذكر. (ص)

(٥) قوله (وعن الإصمار) قيل ورده رحلاً شاذ قلت قد سبق أن الإصمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يحصى العمدة نحو ﴿فقص من سبع سموات﴾ [فصل ١٢]، نعم الأولى أن يقول: وعن الإصمار قبل الذكر، من غير محض التفسير في الفصلة (ع ص).

(٦) استعنى فعل الشرط، والجاء محذوف وجوباً بقرينة ما قيل، أي حدثت المفعول، وإنما وجب حذف الجاء لكون الجملة المتقدمة موصفاً عنه، أو كنعوض عنه (تركيب)

- بأن يكون في غير أفعال القلوب سواء كان من الفعل مبتدئاً للمفعول الواحد، أو المفعولين مثل الأول نحو: حسبت وضربني، ومثال ثاني أعصت وأعصمني زيداً نزعاً. (مافية).

(٧) أي عن ذكر المفعول وإصمارة، لا عن نفس المفعول فلا يرد أن الاستثناء عن المفعول في الفعل المتعدي غير متصور. (مصمت)

(٨) مركبة من أن ولا، قلت اسون إلى بلام، ثم أدهم في لام لا، فصار إلا، لا مفردة من حروف الاستثناء لتلليل دخوله الواو عليه. (ص)

(٩) لأنهما يمتزلة الواحد، فلو حذف أحدهما تكرر كحذف الجراء، وهو غير جائز (محمد أفندي)

الإضمار<sup>(١)</sup> قبل الذكر في الفصلة.

(إن أعلمت الفعل الأول) كما هو محار الكوفيين (أضمرت الفاعل في)<sup>(٢)</sup> الفعل الثاني لو افتضاه نحو صرسي وأكرمسي زيد، إذا جعلت (زيداً) فاعل (صرسي) وأضمرت في أكرمسي ضميراً راجعاً إلى زيد، إذا جعلت (زيداً) فاعل (صرسي) وأضمرت في أكرمسي ضميراً راجعاً إلى زيد، لتقدمه رتبة، فلا محذور فيه حملاً<sup>(٣)</sup>، لا حذف الفاعل ولا الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة من لفظ فقط، وهو جائز (وأضمرت المفعول في) الفعل (الثاني) لو اقتضاه (على) المذهب (المختار)<sup>(٤)</sup> ولم تحذفه وإن جاز حذفه، لثلاثتهم أن مفعول الفعل الثاني معاير للمذكور، ويكون الضمير حينئذ راجعاً إلى لفظ متقدم رتبة، كما تقول صرسي وأكرمته زيد<sup>(٥)</sup> (لا<sup>(٦)</sup> أن يمنع مانع) من الإضمار كما

(١) وللمراد من الإضمار هاهنا امتناع الإضمار اتصالاً، فإنه لو كان منفصلاً متأخر عن المفعول الثاني كقولك: صرسي وحيث زيداً مطعماً إياه، فذلك مجبور. (هندي)

(٢) على وفق لظاهر نحو صرست وصرسي زيداً، صرست وصرسي الزيدتين، صرست وصرسي الزيدتين، صرسي وأكرمسي زيد، صرسي وأكرمسي الزيدتين، صرسي وأكرمسي الزيدتين (هسي) - والمراد من الفاعل هاهنا هو أو ما يقوم مقامه، ليُدخل مثل صرست وأكرم على صيغة المضي بالمفعول. (فخلدواني).

(٣) أي حين، إذا جعل زيد فاعل صرسي، وأضمر الفاعل في أكرمسي (محمد الهندي)

(٤) أعلم أنه إذا افتضى الفعل الثاني للمفعول صد، صد الأول منه أربع احتمالات الأول جوار الإضمار والحذف والإظهار، والثاني تعبير بالإضمار، والثالث تعبير بالحذف، والرابع تعبير بالإظهار، فإن جار إضمار المفعول في الفعل الثاني مع جوار الحذف والإظهار، فحينها لمختار إضمار المفعول في الثاني بحسب الاستعانة، حذر حذفه أيضاً بحسب الاستعمال بالطريق المرحوح، فأشار إلى هذا بقوله (والمفعول على لمختار) وتفصيله في العمل إن كنت طالباً فارجع إليه. (ص)

(٥) يعني إذا حدثت المفعول، ويقال صرسي وأكرمته زيد، يتوهم أن المكرم هو زيد أو غيره، فإذا أضمرت ويقال صرسي وأكرمته يكون ضمير راجعاً إلى زيد، فإذا يرفع الإبهام (ج).

(٦) قوله. (إلا أن يمنع مانع) استثناء من مدحور بكلام السابق أي أضمرت صرسي المختار وحدثت على غير المختار، إلا أن يمنع مانع من الإضمار والحذف، ولذا قال فتظهر إشارة إلى الاستثناء ومتعلق بالأمريين. (الداشكندي)

- هذا مستثنى مخرج، أي أضمرت في جميع الأوقات إلا وقت منع مانع من الإضمار (هندي)



هو القول المختار، ومن الحذف كما هو بقول الغير المختار (فتظهر)<sup>(١)</sup> المفعول فإنه إذا امتنع<sup>(٢)</sup> الإضمار والحذف لا سئل، لا يسي لأظهار نحو: حسبي وحسنتهما منطلقين الريدان منطلقاً<sup>(٣)</sup>، حيث أعمل (حسبي) جعل (الريدان) فعلاً له و (منطلقاً) مفعولاً له، وأضمر المفعول الأول في حسنتهما وأظهر المفعول الثاني وهو (منطلقين) لما منع وهو أنه لو أضمر مفرداً خالف المفعول الأول، ولو أضمر مشى<sup>(٤)</sup> خالف المرحع وهو قوله منطلقاً، ولا يحفى أنه لا يتصور<sup>(٥)</sup> التنازع في هذه الصورة<sup>(٦)</sup> إلا إذا لاحظت المفعول الثاني اسماً دالاً على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته

(١) الغاء لتفصيل المجسم المفهوم من الاستثناء، أو استئناف، أو جوابية، وتظهر مضارع مخاطب من باب الأفعال. (ص).

(٢) لأنه يمنع أن يقال: حسبي وحسنتهما، لريدان منطلقاً؛ لأنه لما كان المفعول في باب حسنت مشى، ووجب أن يكون للمفعول كذاي كذلك؛ لكون ثاني عبارة عن الأول في اسمي. (متوسط).

(٣) وليس من باب التكرار إظهار للمفعول الثاني فيه؛ لاختلاف المعط، مراداً وثنية (شجدواني).

(٤) لأنك لو أضمر نحو: حسنتهما إلحاحاً، ليهتازق المفعول الأول وهو هما؛ لأن هما مبتدأ وخبر في الأصل، ويتطابقهما في الأفراد ولشبهه ولجميع راجب، بخلاف المرحع إلح وهو منطلقاً (داود الخوافي).

(٥) وكذا لا يتصور التنازع في مثل حسبي وأكرمت ريداً، إلا إذا لاحظ ريداً، اسماً صالحاً؛ لأن يكون فعلاً ومفعولاً مفعولاً ومصرباً، من غير ملاحظة فاعلية ومفعولية ورفعته ونصبه، ولا فالظاهر لا تنازع بين المعنيين فيه؛ لأن الأول يقتضي أن يكون فعلاً مفعولاً والثاني مفعولاً منصوباً، فلا يتوجهان إلى أمر واحد فلا تنازع، وكذا مثل حسبي وأكرمت ريدتين، وكذا حسبي وأكرمت ريداً؛ لامتناع توارث المؤثرين بمستقلين على أثر واحد، فظهر ما ذكرنا من قوله. (.. الخ) ليس محصوراً بصورة نفي ذكرها، بل عام لجميع صور اتنازع، ولهذا قلنا إن التنازع ربما يكون في القسب قبل التركيب لا بعده، وتأولوا قوله (وإذا تنازع المملكان) إلى قصد تنازعهما وهو ظاهر لا محل فيه لمن تأمل وتبع، ورفع لعصام لا يحصى لسده (داود الخوافي).

(٦) أي: صورة توجيه فيها أحد الفعلين إلى سم ظاهر مشى؛ لكون مفعوله الأول مشى والآخر مفرداً، حيث كان مفعوله الأول مفرداً؛ لأن معنى تنازع على ما سبق أنهما بحسب المعنى أن يتوجه إلى ذلك الاسم الظاهر، ويصح أن يكون هو مع وفروعه في ذلك الموضع مفعولاً لكن واحد منهما على سبيل البدل، وعد المعنى ليس بموجود في هذه الصورة، يعرف بالتأمل في وقت من الأوقات (م).

وإفراده، وإلا فالظاهر أنه لا تنازع بين المعين في لمفعول الثاني؛ لأن الأول يقتضي مفعولا مفرداً والثاني مفعولا مثنى، فلا يتوجهان إلى أمر واحد فلا تنازع فيه.

ولما استدلل الكوفيين على أولوية أعمد الفعل لأول بقول امرئ القيس<sup>(١)</sup>:

ولو أن ما<sup>(٢)</sup> أشقى لأدنى معيشة كفاي ولم أطلب قليل من المال

حيث قالوا: قد توجه الفعلان، أعني (كفاي ولم أطلب) إلى اسم واحد وهو قليل من المال، ففتضى الأول رده باندعية، وثاني نصبه بالمفعولية، وامرؤ القيس<sup>(٣)</sup> الذي هو أفصح شعراء العرب أعمد الأول<sup>(٤)</sup>، فهو لم يكن أعمد الأول أولى لما اختاره؛ إذ لا قائل<sup>(٥)</sup> يتساوى لإعديس، فأجاب المصنف عن طرف البصريين وقال

(١) صرح باسمه سيبه على قوة الاستهزاء، وصروره بحروب عده، وقوته (كفاي) بدل أو بيان لقوله (لاري).

(٢) لو حرف شرط دل على مساع الشيء لثاني لامتناع الأول، أن حرف من حروف المعيشة بفتح معيشة مع بعدد في تقرير، أي لو أن أشقى، وخصم اسم أن، لأدنى معيشة في محل رفع خبر أن، كفاي فعن ومفعوله (مي)، فبيل قاعته، الثواب يعطف لم أطلب على أكفاي، لم أطلب جازم ومجروم، ومن قاعته مستتر أي لم أطلب، ومفعوله متعلق بقيل (حل الأبيات).

(٣) دل على عليه السلام قامعت على موت أربعة من بكفار على موت أبوشروان لعذله، وخاتم الطائي لسفخته، وعلى مرئ القيس لشعره، وعلى أبي طالب لبره [لم أجده] (نصيحة الملوك).

وقد مرئ القيس علم لاس حجر بضم الصاد، ابن الحداد الكندي الشاعر النجاشي، وهو أول من قصد القصائد، وهذا الشاعر هو الذي قد في حقه حسب الرب الديري «مرؤ القيس قائد الشعراء إلى النار» أخرجه أحمد في مسنده (٧٠٨٦)؛ لأنه أول من أحكم قوافيه (سيوطي).

(٤) هو أعمد الأول من غير ضرورة من على أن أعمد ثاني ليس بمصيح؛ إذ لا قائل بغير ما ذكر من إعمال الأول من غير ضرورة، يكون دلاً على إعمال ثاني ليس بأفصح، ويقوي ذلك أي تكون إعمال الثاني ليس بأفصح، بأنه أعمد الأول مع رتكب ما يلزم من حذف المفعول من ثاني، ولو أعمل لثاني يرم رتكب أمر محذور، وذلك أي إعمال الأول مع ارتكاب في أن إعمال الأول أفصح. (نصيحة الملوك).

(٥) جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: لا يلزم من اختيار مرؤ القيس إعمال الأول أولويته، محصل الجواب أن الاحتمال ثلاثة إما أولوية أعمد الأول كما هو مذهب الكوفيين، أو الفعل =

(قول امرئ القيس (كفائي<sup>(١)</sup>) ولم أطلب قليل من المال) ليس منه) أي: من باب التذرع (للفساد<sup>(٢)</sup> المعنى) على تقدير<sup>(٣)</sup> توجه كل من كفائي ولم أطلب إلى (قليل من المال) لاستلزامه عدم السعي<sup>(٤)</sup> لأدنى معيشة، وإسقاء كفاية قليل من المال، وثبوت

= الثاني كما هو مذهب الصريين، أو تساوي لإعماله، وذلك الثالث لم يوجد فائده فيلزم اختيار الأول أوليته (فجعلواني)

(١) أعلم أن هذا لم يت المذكور دليل يقيني تنكروين على مختارهم، أي: على أن إعمال الأول أولى من إعمال الثاني، ثم وجه الاستدلال به أن كفائي، ولم أطلب تذرع في قليل، وأعطي الشاعر العمل للأول دون الثاني، وهو من مقتضى ما لم يكن إعمال الأول أولى من إعمال ثاني مع إمكان إعماله عا، إذ لا تفاوت في نفسه بين رفع قليل ونصبه، ومع لزوم حذف المفعول من الثاني على تقدير إعمال الأول وهو ضعف غير مختار، وعدم لزوم حذف شيء على تقدير إعمال الثاني لما اختاره، فعلم منه أن إعمال الأول أفصح، لأن أفصح لا يحار إلا بفصح (عوض أفندي)

(٢) بعد المعنى إضافة المصدر إلى عامل، وهذا على تقدير توجههما إلى قليل من المال (الح هدي)

أي وإنما بعد المعنى إذا جعل لور في قوله (ولم أطلب) للعطف، وأما إذا جعل حلاً فلا فساد من الضمير المنسوب في كفائي، كالتحتم اللين.

قوله (للفساد المعنى) على تقدير كونه منه، لاستلزامه اجتماع النقصين، وبما ذلك أن لو تدب على متاع حرائرها لامتناع شرطها، سواء كان مشتقاً أو منهياً، فإن كانا مشتقاً يوجب استلزامهما، وإن كان منبسطاً يوجب ثبوتها، وهو كـ أحدهما مثبتاً والآخر منبسطاً يوجب بقاء المثبت وثبوت المعنى، لأن بقي النهي إثبات، وأيضاً حكمه معطوف على حرائرها حكم جرائنها، فعلى هذا كان قوله (ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة) لأنه مثبت رفع في سياق لو، فهو توجه لم أطلب إلى قليل، وهو معطوف على حرائرها لوجوب أن يكون فيه إثبات بطلب العليل، فلزم من امتناع السعي لأدنى معيشة أن لا يكون خالفاً لقليل من مال، لأنه يستلزم (عافية)

(٣) قوله (على تقليل توجه كل من كفائي، إلخ) إن قلت هذا إذا كان لم أطلب معطوفاً على كفائي، وأما إذا كانت الجملة حالية أو معترضة أو معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد، قلنا لا يجوز الأول للزوم تقييد لجراء بنقص شرط، ولا الأخير للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأميس مع وهو العطف، ولا اعتراض سنو عن ذلك؛ وذلك لأن بقي السعي مستلزم لمعنى الطلب، إن قلت السعي الصب السبع، فيكون أحسن من الطلب وبقي الحاصر، لا يستلزم بقي العام، قلنا المراد بالسعي عب الطلب مصقفاً، لأن الكفاية تحتاج إلى الطلب لا إلى الطلب اللين. (هـ)

(٤) لأنه يلزم اجتماع النقصين، وذلك مبني على معرفة مقدمتين أحدهما أن لو لانتفاء الثاني =

طله المنهني لكل منهما، وذلك (لأن لفظ لو) يجعل مدخوله المثبت شرطاً كان أو حراء أو معطوفاً على أحدهما متبياً والمنهني من ذلك مثلاً، فعلى هذا يسعى أن يكون معمول (لم أطلب) محذوفاً<sup>(١)</sup>، أي لم أطلب<sup>(٢)</sup> اعز والمجد، كما يدل عليه البيت المتأخر، أعني قوله:

ولكنما أُنمى للمجد مؤثر وقد يُدرك المحذوثل المؤثر أمثالي

وحينئذ يستقيم المعنى، يعني. أن لا سمي لأدى معيشة، ولا يكفي قليل من المال، ولكنني أطلب المجد الأصل الثابت وأسمى له.

مفعول ما لم يُسم فاعله

أي معمول فعل أو شبه فعل لم يذكر فاعله، وإنما لم يفصله<sup>(٣)</sup> عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قل ومنها المبتدأ واحصر، لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة<sup>(٤)</sup> فاعلاً.

(كل<sup>(٥)</sup> مفعول حذف فاعله) أي فاعل ذلك المعمول وإنما أصيف<sup>(٦)</sup> إلى

لانتهاء الأول ولو دخل لو على المبتدأ بعد ذلك المبتدأ معاً، ولو دخل على المعنى لصار ذلك المنهني مثباً، والثاني: أن حكم المعطوف على جواب لو حكم جواب لو. (متوسط)

(١) أي شيئاً مسيئاً كما في قوله (بقيض ريبط) أي له نقص والسطء أي لم يكن مني الطلب مع القليل من المال. (لباب).

(٢) أي ولو كان سمي لقليل من المال يسعي. وجدده منه، ولم يكن مني طلب، ولكن يسعي لتحصيل مجد مؤثر أي مدح نفسي أو عفي يرجع إليه عند التأخر (شيخ الرضي).

(٣) قوله: (وإنما لم يفصله... إلخ)، اعلم أن الفصل هو ترك المعطوف، وكان المصنف في هذا الكتاب فصل العيون وهو واقع مدحاً أيضاً، وأما إيراد منه أو منه في أول حروف المرفوعات والمصوبات، فليس عادة له حتى يحتاج في تركه إلى نكتة، بل محتاج في إيراد على أسلوبه، وقوله: (ومنها) مبتدأ والخبر إلى نكتة. (عصمت)

(٤) ولا يرد نحو أئت الربيع النفل، حيث كان في الأصل معمولاً فيه، لأنه صرح من كونه معمولاً فيه، وصار فاعلاً لصدق حد الفاعل. (هتدي)

(٥) قيل لفظ كل غير واقع موقعه؛ إذ هو لإحاطة الأفراد والتعريف الماهية، وأجيب عنه بأنه ذكر لبيان إيراد الحد، ومعمول الجواب أن كل معمول صدق عليه معمول حذف فاعله، صدق عليه أنه معمول ما لم يسم فاعله. (متوسط)

(٦) قوله (وإنما أصيف... إلخ) جواب عن سؤال مثله، لأنه قيل كان لأصل والغناس أن =

المفعول لملازمة<sup>(١)</sup> كونه فاعلاً لفعل متعلق به.

(وأقيم هو)<sup>(٢)</sup> أي - المفعول (مقامة) أي: مقام الفاعل في إسناد الفعل أو شبهه إليه (وشرطه) أي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله، وإقامته مقام الفاعل، إذا كان عامله فعلاً.

(أن تُعَيَّر صيغة الفعل إلى فَعْلٍ)<sup>(٣)</sup> أي: إلى الحاصي المجهول (وَيُفَعَّلُ) أي: إلى المضارع المجهول فيتناول مثل (فُتِّعَ واستُفْعِلَ، ويُفَعَّلُ ويُفَعَّلُ) وغيرها من الأفعال المجهولة<sup>(٤)</sup> المريد فيها.

(ولا يقع) موقع الفاعل (المفعول الثاني من) مفعولي (باب علمت) لأنه مسند إلى المفعول الأول إسناداً تاماً، فلو أسند الفعل إليه ولا يكون إساده إلا تاماً لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً، مع كون كل من الإسنادين تاماً، بخلاف أعجبي<sup>(٥)</sup> صرب

- يضاف الفاعل إلى الفعل، فلم حذف ههنا وأجاب بقوله (وإنما، إلح) (مسند الله أفندي)
- (١) يعني إذا كان من الشئتين ملازمة، أي مخالفة ومقارنه، حرر أن يصيب أحدهما إلى الآخر، ولا يلزم أن يكون المضاف من المضاف إليه أو وصفاً (مكمل).
- (٢) أكيد للتصغير المستتر، ربما أكد، لئلا يوهم إسناد الفعل إلى قوله (مقامة) فيحل المعنى (هندي).
- (٣) ولم يظهر الحر فيه؛ لأنه يمتنع عن الصرف بلور والعلمية؛ لأنه اسم ماضي مجهول؛ لعدم اقتضائه بالزمان، ولجور مع المحرور متعدي بتعريف (تركيب كافية)
- وهذا من باب ذكر العلم، وزيادة الصفة مشهورة نحو لكن فرعون موسى، أي لكن جبار عادل وقاهر. (هندي)
- (٤) لكنه اقتصر المصنف على الثلاثي، لكونه أصلاً للرباعي ودي الزيادة. (رضي)
- (٥) يعني، أن إسناد أعجبي إلى الصرب تام؛ لأنه إسناد الفعل إلى الفاعل، وهو تام؛ إذ يصح السكوت عليه، بخلاف إسناد الصرب إلى زيد فإنه ليس كذلك؛ إذ لم يصح السكوت عليه، فلا يلزم كون الصرب مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة بالإسنادين التامين (هجدواني)
- وفيه نظر؛ لأنه يجوز كون الشيء لواحد مسنداً أو مسنداً إليه في حالة واحدة، إذا كان باعتبار الجهتين المختلفتين نحو أعجبي صرب زيد صرباً، فإن أعجبي مسند إلى صرب، وصرب مسند إلى زيد، فلو قال في حالة واحدة من جهة واحدة، لم يرد هذا السؤال أصلاً، فاعلم (هجدواني).

زيد؛ لأن أحد الأسدين - وهو سناد لمصدر<sup>(١)</sup> - غير تام (ولا)<sup>(٢)</sup> المفعول (الثالث من) مضاعفين (باب (أعلنت)، بد حكمه حكم المفعول الثاني من باب (علمت) في كونه مسدداً<sup>(٣)</sup> (والمفعول به) بلا لام<sup>(٤)</sup>؛ لأن النصب فيه مشعر<sup>(٥)</sup> بالعمية وقلو أسند إليه الفعل فات النصب<sup>(٦)</sup>، والإشعار بخلاف<sup>(٧)</sup> ما إذا كان مع اللام، نحو: صُرت للتأديب. (والمفعول معه كذلك) أي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك أي كالمفعول الثاني والثالث من باب (علمت وأعلنت) في أهما لا يقعون موقع الفاعل.

أما المفعول له فلم عرف، وأما المفعول معه فلا لا يجوز إقامته مقام الفاعل

(١) لأن المصدر ما لم يكن مشتقاً، ويكون نفسه فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه إلى غير ذلك، كالاسم

الجامد لم يحج إلى الفاعل، فلم يكن إساده إلى فعله حتى أسد تاماً كالاسم الفاعل (م)

(٢) لا رائدة، ويقال بدلها حرف الفاء هذا عند البصريين، وعند الكوفيين يعمر عن الترائدة بالفتحة أو الحشو. (راده)

(٣) وكذا ثاني مضاعف هذا وليس نحو أعظم موسى عيسى أحده، بخلاف أعلنت ريداً هذا داهية (هندي)

(٤) قبل مع اللام أيضاً لا يقع، لأنه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل، ولا يقوم مقامه، وكذلك المفعول معه. (هب)

(٥) قبل نصب الطرف أيضاً مشعر بالطرفية، فلا بد من بيان الفرق، ويمكن بيانه بأن ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية، والنصب يدل على نصبها، بخلاف مفعول به فإن دانه لا يقتضي العمية وإنما يعلم علية بالنصب كقصدتها. (ع م)

وفيه نظر، لأن النصب لا يدل على العمية بل إنما يدل عليها اللام المقدر، ويمكن أن يجاب عنه بأنه وإن كان لازماً كما قلت تكون نصب د على تقدير اللام دال على العمية فكان نصب دالاً عليها بالواسطة. (هندي)

(٦) قوله (فات النصب) أي ذات النصب بسبب جعله مدأ مرفوعاً، وذات الإشعار بسبب النصب المشعر للعمية، فعلى هذا لا يرد ما قيل بذكر نصب مشترك (عصمت)

قوله (بخلاف ما إذا...) إلخ) فإن المشعر بعلية وكونه مفعولاً له هو اللام، وهو لم يتغير ولا بد أن يفهم معنى معمولية في كل مفعول أقيم مقام فاعل (عصمت)

(٧) قوله (بخلاف ما...) إلخ) يرد على لرمي حيث قال كل مجرور ليس من ضروريات الفعل كالفعل، ثم يفهم مقدمه كالمجرور باللام، فلا يقرب جيء للمعنى وكذا كل ما يحالفه؛ لأنه إذا كان باللام يقدم مقدم الفاعل. (الداشكندي)

مع الواو<sup>(١)</sup> التي أصلها العطف وهي دليل لامصدر<sup>(٢)</sup>، والفاعل كالجزم من الفعل - ولا بدون الواو فإنه لم يعرف حبس كونه مفعولاً معه

(وإذا<sup>(٣)</sup> وجد المفعول به) في كلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل (تعيين)<sup>(٤)</sup> أي: المفعول به<sup>(٥)</sup>

(له) أي: لوقوعه موقع لفاعل، لشدة شبهه<sup>(٦)</sup> بالفاعل في توقف<sup>(٧)</sup> تعقل الفعل عليهما، فإن الصرب مثلاً كما أنه لا يمكن تعقله فلا صارب كذلك لا يمكن تعقله فلا مصروب، بخلاف سائر المفاعيل، فإنها ليست بهذه الصفة.

(تقول، ضرب زيد) باقامة المفعول به مقام الفاعل.

(١) لأن الواو يمنع لإسناد، ويركبه غير مادية المفعول منه (هدي)

(٢) أي انفصال ما بعدها عما قبلها، لم تعرفت أيها وصحبت بمعصم بين المعطوفين، وتعدد تعاميرهما (توقادي)

(٣) استئناف، أو اختصار، أو عطف على طريق عطف لفظة على لفظة (مغرب)

يعني إذا وجد المفعول به لأي تعدى إليه فعل بنفسه لا بحرف، يمين أن مقام مقام الفاعل، لأنه أقرب إلى لفاعل، ولأنه في المعنى قد يكون بدلاً نحو ضارب زيد حمراً، فإن لفاعل قطعاً هو المفعول معنى كذا، المفعول لفظاً هو لفاعل معنى (قطب)

(٤) تعين فعل ماضٍ بمعنى المستقل، كما في قوله تعالى ﴿فخرج من في السموات والأرض﴾ [الزلزال: ٨٧]، (محمد أفندي).

ويعبر بالتعين، الروح عند بصريين، وأما عند تكويين المراد بالتعين التعيين الاستحساني لا الموضوعي، يعني إذا وجد المفعول به مع غيره يمين لتفروع استحصاناً، حيث يجوز لغيره أن يقع موقعه (خلاصة حواشي)

(٥) أي إسناد الفعل إليه، لتجهول له، وكون إساده إليه حقيقي وإلى غيره من الملابس مجازاً، لا يصار إلى غير الحقيقة مع إمكانها. (هدي)

(٦) لأن الفاعل والمفعول به يدلان على طرفي فعل، وفاعل على صدره، والمفعول به على وقوعه، فهذه المسامحة تشابه لفاعل، فتعين أن يقوم مقام لفاعل (حافظ الناشكندي)

(٧) قوله (في توقف تعقل الفعل...) إلخ يعني كما لا يعقل الفعل بدون فاعل، كذلك لا يعقل بدون المفعول به؛ إذ لا يتصور الحال، بدون محل كما لا يتصور بدون من صدر عنه، بخلاف نظرف الزمان والمكان، فإن وجود بعض يرفق عنهما لا تعقل، فالاحتياج إليهما ليس كاحتياج إليه (وجه الدين).

(يوم الجمعة) ظرف زمان.

(أمام الأمير) ظرف مكان

(صرباً شديداً)<sup>(١)</sup> مفعول مطلق يسرع باعتدال الصبغة<sup>(٢)</sup> وفائدة<sup>(٣)</sup> وصف الصرب بالشدة التنبيه على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل فلا قيد محض، إذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه (في داره)<sup>(٤)</sup> جار ومحررر شبيه بالمفعول أقيم مقام الفاعل مثبهاً، (فتعير<sup>(٥)</sup> (زيد)<sup>(٦)</sup> وأن لم يكن) أي وإن سم يوحده في كلام مفعول به (فالحميع)<sup>(٧)</sup> أي جميع ما سوى المفعول به (سواء) في حور وقوعها موقع الفاعل (و) المفعول (الأول من باب أعطيت)<sup>(٨)</sup> أي. عمل متعدي إلى لمفعولين.

ثانيهما غير الأول (أولى) بأن يقدم مقام الفاعل (من) المفعول (الثاني)<sup>(٩)</sup> لأن فيه

(١) وصف المصدر، لأنه لو قيل صرب ثم بعد ذلك في صرب دلالة عليه، فلا فائدة في إسناده بخلاف إذا أوصف أو وصف أو عرف أو دخله ثاء التوحيد أو ثاء النوع، فإنه حينئذ يقام مقام فاعل نحو صرب صرب الأمير، وصرب صرب شديداً، وصرب الضرب، وصرب صربة، لأنه يفيد معنى لا دلالة عليه للفعل. (سعد الله)

(٢) وهي الشدة لا باعتبار الذات؛ إذ لو كان كذلك لقبل خبرته بكسر الصاد (نوقادي)

(٣) جواب سؤال مقدر، وهو إن يقار أن ذكر شديداً في صرب شديداً، والجمعة، في يوم الجمعة وكذا لعمري لأن ما يقوم مقام الفاعل هو الضرب وسوم يلح (لمحرره)

(٤) قوله (في داره) مفعول به بواسطة حرف جر على اصطلاح الجمهور، وأم على اصطلاح المصنف فهو مفعول به، حيث جعل تقدير في شرط نصب لا شرط المفعول به، فيلزم تكرار نظير ظرف المكان، وترك نظير المفعول به بواسطة. (هندي)

(٥) والفاء تعليل على التمثيل المذكور، لأنه إذا قيل يقول كذا، فتعين فكأنه قيل مثله كذا؛ لأنه تعين زيد كما ترى. (هندي).

(٦) لأن يقوم مقام الفاعل، وكذلك لو في نحو صرب يوم الجمعة، وصرب أمام الأمير، وصرب شديداً شديداً، وصرب في داره بأن يكون غير متعلق. (محمد أفندي)

(٧) الفاء جزائية، فالجمعة الاسمية مجرومة بمحل جراء الشرط، والجملة الشرطية لا محل لها تفصيل، وقيل استئناف واختراض. (م ع)

(٨) وكلام المفعول الأول من باب أعطيت أولى من الثاني؛ لأن الأول عالم والثاني معلوم (صفت).

(٩) لأنه مكتس وعط أي. آخذ، فهو أسب أي: أقرب بالفاعل، وألين بالقبم مقامه، ويجب عدم اللبس نحو أعطى زيد عمراً. (هندي)



معنى العاعلية بالنسبة إلى الثاني<sup>(١)</sup>، لأنه عايد، أي: أخذ نحو: أعطى زيدٌ درهماً، مع جواز (أعطى درهماً زيداً) وذلك<sup>(٢)</sup> عند الأس من سبب، وأما عند علمه فبجيب إقامة للمفعول الأول نحو: أعطى زيدٌ عمراً.

### (المبتدأ والخبر)

(ومنها<sup>(٣)</sup> المبتدأ والخبر)

وفي بعض السح، (ومنه) يعني من جملة المرفوعات أو من جملة المرفوع المبتدأ والخبر. جمعهما في فصل واحد، لتلازم لواقع بينهما على ما هو<sup>(٤)</sup> الأصل فيهما، واشتراكهما في العامل المعنوي.

فالمبتدأ (وهو الاسم)<sup>(٥)</sup> .....

(١) إذ معنى أعطيت زيدا درهماً، ما لو كان مثلاً (س زيدٌ درهماً أخذ زيدٌ بجيب قلدم ماحودين درهم أخذاً بشردم) وهذا معنى قوله (لأنه عايد، أي: أخذ... إلخ) (مصطفى جلبي)

(٢) أي: حور وقوع المفعول الثاني موقع الفاعل، مع أن وقوع المفعول الأول موقعه هو، الأس والأولى واقع عند ليس. (م)

(٣) فواء (ومنها المبتدأ والخبر) اعلم أن ذكر المصنف في هذا الكتاب لفصل بين أقسام المرفوعات وغيرها، وما وصلها لزم حب أن يذكر له نكته وقد سبق أن النحاء حثلوا في أن الأصل في المرفوعات الفاعل أو المبتدأ، وقدم الفاعل نسباً على أن أصله هو المصنف، ثم وصل المبتدأ نسباً على أنه وإن لم يبلغ في الأصالة مرتبة الفاعل لا ينبغي أن يهجر بدئية. (جلبي)

قوله (ومنها المبتدأ) قال في بعض المواضع منه، وفي بعضها منها إشعاراً، أنه يصح إرجاع الضمير إلى كل من لفظ المرفوعات والمرفوع، ولم يذكر في أكثر المواضع لا منه ولا منها، أما في مفعول ما لم يسم فاعله؛ فإنه كفاعل حيث عدت بعضهم من الفاعل، وأما في خبر المبتدأ فتلائم بين المبتدأ والخبر، وأما في الثاني؛ فإنه في الحقيقة مبتدأ وخبر. (ح).

وإنما كان من المرفوعات لمشابهتهم بفاعل، أما مشابهة مبتدأ به إن كان بالفعل الأول فلكونه محكوماً عليه أيضاً، وإلا فلكونه أحد جرائي الجملة كالفعل، وأما مشابهة الخبرية فلكونه جزءاً ثانياً كالفاعل. (حافية)

(٤) أي: بناء على الأصل الكائن في المبتدأ والخبر، وهو أن يكون المبتدأ والخبر من القسم الأول الذي كان المبتدأ مسنداً إليه والخبر مسنداً؛ أحترر عن القسم الثاني من المبتدأ والخبر؛ لأنه ليس بينهما التلازم؛ لأن فيه المبتدأ دون الخبر بل فيه شيء. سدي قام مقدم الخبر (محمد أفندي)

(٥) وهو ضمير فصل يؤتي بين المبتدأ والخبر، إذا كانا معرفتين؛ مثلاً يلتبس بالصيغة. (المحرره).

لفظاً وتقديراً، ليتناول نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾ خيرٌ لكم ﴿[البقرة: ١٨٤].

(المجرد<sup>(٢)</sup>) عن لعوامل اللفظة) أي: الاسم الذي لم يوجد فيه عامل<sup>(٣)</sup> لفظي أصلاً، واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي، كاسمى (إنَّ وكان) وكأنه<sup>(٤)</sup> أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى، لئلا يحرج عنه مثل: بحسبك درهم، (مسنداً إليه) واحترز به عن الحبر<sup>(٥)</sup>، ونحو قسمي لمبتدأ الخارج عن هذا القسم، فإنهما لا يكونان إلا مستندين.

(أو الصفة)<sup>(٦)</sup> سواء كانت مشتقة كصارت ومصروب وحس، أو جارية محراها كقرشي<sup>(٧)</sup> (الواقعة بعد حرف النفي) كما ولا (وَأَلَفَ<sup>(٨)</sup> الاستفهام) ونحوه ك: (هل وما ومن)

(١) مع ما عمل فيه حمله فعلية، تركيب إسدي في ثانوين معمره مرفوع، المحل بأنه مبتدأ بتأويل الإضافة، (المحروية)

(٢) عدم أن المجريد يعصي معنى الوجود، وقد ينزل الإمكان منزلة الوجود، كما في قولهم (خلق قمم الوكيعة، وسبحان الذي صغر جسيم البهوض، وكسر جسم الفيل)، وقوله تعالى ﴿أَمْثَلُ اثْنَيْنِ وَأَحْيَيْتَا اثْنَيْنِ﴾ [عمر ١١] نسبة لعدم لأصل إمانه، وهذا من هذا الفيل (هندي)

(٣) فوره (عامل) إشارة إلى أن هذا من قبيل عموم السلب لا سلب العموم، باعبار أن الألف وبلا م إذا دخل على التجمع الضمير معنى جمعية خصوصاً في مقام النفي، لأن هذا في فوره لنفي، وفواصلاً، رد على من قال، أن امرد بالعوامل اللفظية بواسطة المبتدأ والخبر. (مصطفى جلي).

(٤) (ج عن س) وهو أنه إذا كان المجريد عن لعامل اسمية شرطاً في كون الاسم مبتدأ فم يجز قولك (م ت).

(٥) وكذا احتزر به عن الأسماء التي لم يركب مع عاملها نحو واحد واثنان (حواشي هندي)

(٦) أو للتوبيخ لا لعتق، فلا مع في شتمه في تعريف عطف على الاسم (س)

(٧) كقرشي بحذف الياء التصغير منسوب إلى قریش، سم لأبي قبيلة تصغير على وزن هرس، وهو دابة عظيمة يكون في بحر الهند تحت سبعين، يمر من نبار تأكل ولا تأكل وتعدو ولا تعدى، فسمي به بصر من كنه من أجداد بني عنه سلام، لكمدل قوته وشجاعته، ثم يسمي به فيبنته كذا في لبوادي. (مصطفى جلي)

(٨) ركانه ذكر ألف لاستفهام، لأنها بالأصل في باب الاستفهام وما عداها منحقة بها، وليس الحال في صرف، لنفي كذلك، أو ليست حرف هو لأصل في النفي، وما عداها محمول عليه. (هندي)

ونقل عن سيبويه جور الابتداء بها من غير استعظام بها من غير استعظام ونقي مع  
فتح، والأخفش يرى<sup>(١)</sup> ذلك حسناً<sup>(٢)</sup>، وعنده قول الشاعر

فخير نحن عند الناس منكم<sup>(٣)</sup>

فخير مبتدأ، ونحن فاعله، ونو جعل (حبر) خبر عن (نحن) لفصل بين اسم  
التمثيل ومعموله الذي هو (من) بأحسي، وهو غير حائر، لصعف عمله، بخلاف<sup>(٤)</sup> ما  
لو كان فاعلاً، لكونه كالجاء<sup>(٥)</sup>.

(رافعة لظاهر)<sup>(٦)</sup> أو ما يجري مجرى، وهو الصير المفصل، لثلاً يخرج عنه

(١) هذا على لغة من يعمل اسم التفضيل في صدره مطلقاً، حكاه سيبويه ويونس، ولهذا قال «ن»

هشام في القطر، ولا يرفع في العاد، لا في مسألة الكحل (داود)

(٢) وجه الحس أن لصعه يعمل عمل الفعل، كما أن لفعل يعمل مطلقاً فكذلك لصعه التي تشابه  
(كثير).

(٣) إذا دأب المشوب آخر بيت، فإن ملأ الثوب في العصر أن يقال صلاة حبر من النوم  
(سعد الله).

(٤) خبر مبتدأ محذوف، أي ذلك وما فيه مصلحة، ولو زائدة أو بالعكس، أي بخلاف كون  
نحن... إلخ

(٥) الأولى أن يقول لكونه معمولاً، كما أن هو معمول من حيث أنه اسم تفضيل ليس بأحسي،  
وإن لم يكن كالجاء إلا أن يجعل لبيان الواقع. (داود).

(٦) قوله (رافعة لظاهر) احتراز عن الصفة، لوقعة بعد ألف الاستعظام وحرف التثنية، الرافعة لمضمر  
بحو أقامان الريدان، فإنها لم تكن مستقلة بل خبر مبتدأ، والريدان فاعلاً لها ساد مسد لحبر،  
لم يشي، لأن الفعل أو شبهة إذا أسد، ليس صدر لم يشي ولم يجمع، كما هو المقرر من  
فاعدتهم، فهو لم يقر رفعه لظاهر لك مبتدأ، وليس كذلك، لأنه خبر مبتدأ، ووجه نظر  
والصواب أن يقل رافعة لغير ضمير مستتر، يخرج عنه مثل أقامان الريدان، ويدخل فيه قائم  
لريدون وقائم أنتم (متوسط).

« فإن قلت » الاسم الفاعل في قائم زيد لما اعتمد على الهمة عمل في زيد، ومعمول للفظ لا  
يكون خبراً، ولهذا جعل النحويون زيدا في هذا ثمان ساد مسد الحبر، قلت هذا سؤال لا  
يتخلص عنه كل مطر ذي ذرية، إلا بتعتم حرط، مقتد وعرق القربة، والجواب عنه أن قائم هنا  
ليس بمبتدأ على الحقيقة، وجعل أحد قسمي المبتدأ، ليس لأنه مبتدأ حقيقة والمبتدأ الحقيقي  
بالتحقيق هو القسم الأول واقع موقع المسد إليه، وإنما هو في الحقيقة خبر بمعنى يقوم، فلا  
حاجة إلى الحبر، وإنما صنف في الفصل أنه ليس هذا المحصل (ضحدواني) =

نحو قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ نَهْيِ يَ إِبراهيمَ﴾ [مريم: ٤٧].

واحترور به عن نحو (أقائم الزيد) لأن (أقائم) رافع لمصمر عائد إلى (الزيد)، ولو كان رافعاً لهذا الظاهر لم يحرك ثبوته (مثل زيد قائم) مثال للقسم الأول من المبتدأ (وما قائم الزيد) مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي (وأقائم الزيد؟) مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام (فـ طابقت) أي: الصفة<sup>(١)</sup> الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام اسماً<sup>(٢)</sup> (مرد)<sup>(٣)</sup> مذكور بعده، نحو ما قائم زيد وأقائم زيد؟

واحترور به عما إذا طابقت مثلي نحو 'قائم الزيد؟' أو مجموعاً نحو: أقائمون الريدون؟ فإنها حينئذ حر ليس<sup>(٤)</sup> إلا، (جر لأمران)<sup>(٥)</sup> ..... .

اعلم أن هذا الحد غير شامل لاسم مفعلي، مع أن مبدأ على ما اشار به في باب أسماء الأفعال، كرويد منه متداً والضمير مستكن فاعل مدد مد الحمر، وحركه متداً وما بعده حره، بمعنى أنه يحصل منها من انداد، ونحو ما هو مصرح في عبارة المصنف، وبه يدفع الإشكال وكون أسماء الأفعال متداً محتمل فيه. كـ ذكره المصنف هناك في شرحه، ومقصوده ههنا تحريك المتدا الذي هو متحق عليه (متوسط).

(١) به بهذا على أن ضمير طابقت لم يرجع إلى صفة المذكور بجميع أوصافها، فإنه لم يعبر ههنا كونها رفة لظاهر، فإنها لو كانت رفة بظاهر لم يصح جعلها حرراً (عصمت)  
(٢) وإنما قدر اسماً؛ لأن قوله: مرداً صفة بقضي موصوف، وهو الاسم ههنا بقرينة المقام (توقادي).

(٣) لأن المراد بقوله: مرداً أن يكون اسماً ظهراً بعدها؛ لأنه لو كان قلها لم يكن ظهراً بل ضميراً. (م).

(٤) ويحذف المستثنى تحميماً نحو: جاءني زيد ليس إلا، أي: ليس زيد أي: ليس بجاني إلا زيد، وإنما صح الاستثناء في إلا زيدا؛ لأن ليس به ضمير عند إلى الجاني الذي دل عليه العجز، والتقدير ليس الجاني. (الباب).

(٥) قوله (جاء الأمر) يرد عليه ما طبع شمس، حيث يحور فيه دفع صفة على الحرية، ولا لقل طابقت، وكذا يرد عليه ما قدمت نرجس، حيث يحور فيه توجهان، مع أن الظاهر جمع، وجواب أنه في تأويل الجمادة. (حواشي هدي).

أحدهما، أن يكون الصفة متداً ورید فاعله، فيدخل في الحد، كونها رفة منفصل، وثاني أن يكون ريد متداً والصفة خبر عنه مقدماً عليه، فيكون رفة لمنفصل، فيخرج عن محله، وعن سببه جوار الابتداء بها من غير استفهام وهي مع فتح، ولأحفش يرى ذلك حساً (خيصي رحمه الله).

كون<sup>(١)</sup> الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر، وكون م بعدها مبتدأ والصفة خبراً<sup>(٢)</sup> مقدماً عليه.

فهنا ثلاث صور:

إحديها أثمان الريدان؟ ويتعين حينئذ أن يكون (الزبدان) متبداً و (أثمان) خبراً مقدماً عليه.

ثانيها، أثمان الريدان؟ ويتعين حينئذ أن يكون الريدان فاعلاً للصفة قائماً مقام الخبر.

وثالثها: أثمان زيد<sup>(٣)</sup> ويجوز فيه الأمران كما عرفت.

(والخبر هو المجردة)<sup>(٤)</sup> أي. هو لاسم لمحرد عن العوامل اللفظية، لأن الكلام في مرفوعات الاسم، فلا يصدق<sup>(٥)</sup> .....  
.....

(١) بدل من قوله (الأمران) بدل البعض من الكل، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدهما كون. الخ. (م ع).

(٢) وحدها ثم يدخل تحت الحد لكونها دونه مصمر، وارتفاع ريد بالابتدائية، وإنما شرط في حوار الوجهين التطابق في الإفراد، لأن استحقاق كون في التشية والجمع، لم يجز لأمران (عاقبة).

.. لتضمن الصفة معنى مقصداً لصدر بكلام. وهو يعني والاستفهام (صحت).

(٣) أي يجوز أن يكون قائم متبداً، وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر، فحينها يدخل في قوله (الظاهر) ويجوز أن يكون خبراً وما بعده مبتدأ فحينها لا يدخل في قوله. (دفعه الظاهر)، بل راحة المصمر. (هندي).

(٤) فإن قلت فما الحاجة إلى قوله (المجردة)؟ قلت هو رد على جعل المتبداً عملاً في الخبر (هندي).

.. فإن قلت إن تعريف الخبر غير جامع؛ لخروج نحو زيد لم يصوب، فإن قوله ' (لم يضرب) خبر بالانتماء، مع عدم تجرده عن عوامل بلفظية، قلت المعنى بالعوامل اللفظية عوامل الأسماء، فالجمع ما ذكرتم. (كاملة).

(٥) قوله ' (فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد أنه المحرد المستند به المعايير للصفة المذكورة؛ لأنه ليس باسم). أقول: فيه تطويل مُحل، وكذا التائق لا يصدق التعريف عليه؛ لأنه ليس باسم متدرج، وتوجيه العبارة أنه لا يصدق عنه، وما أريد من قوله (المجرد... الخ) إلا المراد أنه اسم كذا، وهو ليس باسم، قيل يستثنى التعريف بمؤنس في «ويعيد مؤنس خبر =

على (يضرب) في (يضرب<sup>(١)</sup> زيد)، به المحرود المسند به، المغاير للصفة المذكورة؛ لأنه ليس باسم (المسند به) أي ما يوقع<sup>(٢)</sup> به الإسناد.

واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ، لأنه مسند إليه لا مسند به.

(المغاير للصفة المذكورة)<sup>(٣)</sup> في تعريف المبتدأ.

واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ، وإن كان تقول: المراد بالمسند به - المسند به إلى المبتدأ<sup>(٤)</sup>، أو يجعل<sup>(٥)</sup> اسماء بمعنى (لئى) والضمير المجرور راجعاً إلى المبتدأ، وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله: (المغاير للصفة المذكورة) تأكيداً<sup>(٦)</sup>.

واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر هو لايتداء، أي تجريد<sup>(٧)</sup> الاسم عن

- من مشرك (البقرة ٢٢١) - أول المراد، مسند بالإسناد ثام، فخرج بدلاً إسناد حقيقة على ما مر تعريفه في أول الكلام، فتدبر. (عبدللى الصفوي)

(١) أي المصارع الذي وقع موقع الاسم، سواء كان محراً مثل زيد يضرب، فإنه واقع موقع اسم الفاعل، (شرح).

(٢) قوله (أي ما يوقع به الإسناد) أشد به، إن كونا الألف واللام بمعنى الموصول، وإنى أن الضمير المستتر رجع إلى مصلوه، والضمير لئى رجع إلى الألف واللام، وهذا توجيه بين كلام المصنف وبين كلام المحققين، فمن قنت يشعر هذا أن الإسناد حاصل بسبب الخبر وليس كذلك، قلنا: إذا تركب الحكم إلى مركب بسبب لئى الجزء الأخير؛ لأن الإسناد لا يحصل إلا بعد مجيء نسب إلى ما كان سبباً لمصلوه. (مصطفى حلي)

(٣) أي الذي لا يكون حده وقعة بعد حرف نفي والاستهلام، رافعة لطهر المسند (هندي)

(٤) محذوف الجار والمجرور، بقريه أن المسند والخبر ركنان في الكلام، ولا يوجد أحدهما بدون الآخر. (ع م).

(٥) قوله (أو يجعل الباء بمعنى إلى) فهي عارة لتعريف احتمالات ثلاث، ونكتة التعبير بالباء عن لئى هو الاحتراز عن انتباس المسند به بالمسند إليه، (مصطفي المعتمد في المبتدأ) (عصمت) - وكان النكتة في تميز العبارة أن لا يشبهه باسمه به في تعريف المبتدأ، وحينئذ تظهر عائدة، ولا حاجة إليه.

(٦) يعني: أنه صفة عائدة التأكيد، فلا يرد أنه ناس من صيغ المعنوي، ولا يتكرر الأول، فنصب قوله (تأكيداً) بنزع الحذف، لما أشرب إليه أي للتأكيد (ف ع)

(٧) قوله (أي تجريد الاسم) إن قيل: التجريد عديم، فلا يؤثر فالأولى أن يفسر الانشاء، =

العوامل اللفظية، ليستند<sup>(١)</sup> إلى شيء أو يسند إليه شيء، فمعنى<sup>(٢)</sup> الابتداء عامل في المبتدأ والخبر، رافع لهما عند الصريين

وأما عند غيرهم، فقال بعضهم: لا ابتداء عامل في المبتدأ عامل في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر<sup>(٣)</sup>.

وقال آخرون كل واحد من لمتدأ و خبر عامل في الآخر، وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية.

وأصل المبتدأ أي: ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع (التقديم)<sup>(٤)</sup> على الخبر لفظاً<sup>(٥)</sup>؛ لأن المتدأ ذات و خبر حال من أحوالها، والذات متقدمة على

- أو محمل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً، أو تقديرًا للإسناد إليه، أو إساده إلى شيء، فله العوامل في كلام العرب علامات التأثير المتكتم، لا مؤثرات، والعدم الحاصل بحور أن يكون علامة، مع أن جعل أولى أمر اعدي ملا يصح أن يكون مؤثراً (هـب)

(١) قوه (ليستند إلى شيء) أي: إسناداً غير مقيد بما يمدد اسواسح، كالتأكيد وسمي و لا فتران برمان، ومحو ذلك. (لاري).

(٢) قوه (معنى الابتداء) لظاهر أن الابتداء العامل في المبتدأ هو تحريده عن لعوامل اللفظية؛ ليستند إليه شيء، والابتداء العامل في الخبر هو تحريد الخبر عن العوامل اللفظية؛ ليستند إلى ما، فالابتداء العامل في المبتدأ معيار للابتداء عامل في الخبر، ويحتمل أن يكون الابتداء العامل هو الصدر المشتركة بينهما، أي: التجريد للاستناد مطلقاً (هصحت).

(٣) وعلى هذا، أي: كون الابتداء هملأ في مبدأ، والمتدأ في لخير يكون عامل المبتدأ معوي، وعامل الخبر لفظياً (ح ع)

(٤) أي: أصل المبتدأ أن يكون مقدماً على الخبر؛ لأنه محكوم عليه، فإن قيل: العاقل محكوم عليه، وليس من صفه أن يكون مقدماً على نفسه، قبا: قد عرض هاهنا ما بقي من ذلك، وهو كون العمل عاملاً في العاقل، ومن حق العامل أن يقدم على معموله (سيدي على المتوسط)

- لأن المبتدأ ذات، والمحكوم صفة وصف لذات أن يتقدم في الذكر على الصفة؛ ليكون ترتيب الألفاظ على وفق تركيب المعاني. (حواشي هدي)

(٥) ربما قيد الشارح بقوله: (لفظاً) لأن أحد تقسيمين، أصي: التقديم المعوي واجب قطعاً، وأما التقديم اللفظي فقوله: (يكون وقد لا يكون) ولأصل أن يكون دائماً، لأنه محكوم عليه (والية)

أحوالها (ومن ثمة)<sup>(١)</sup> أي - ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لمطأ (جاز) قولهم: (في داره ربد) مع كون الصمير عائد إلى (ربد)، متأخر لمطأ، لتقدمه رتبة، لأصانة التقديم (وامتنع)<sup>(٢)</sup> قولهم (صاحبها في الدار) لعود الصمير إلى (الدار)، وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخير، فيلزم عود الصمير إلى متأخر لمطأ ورتبة، وهو غير جائز

(وقد يكون المبتدأ مكره) وإن كان<sup>(٣)</sup> لأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأن للمعرفة معنى معيناً، والمطلوب المهم الكثير يوفى في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة، ولكنه لا يقع بكرة على الإطلاق بل (إذا تخصصت)<sup>(٤)</sup> .....

(١) أشار بطريق الاستدلال إلى حكم سابق ذكره لحكم الذي يستخرج منه شيء منه بالمكان (لأرى)

(٢) لأنه يبرهن من إصمير قبل الذكر لفظاً ومعنى، أما تظليعه لفظاً فقط، وأما معنى فلا أن صامراً مبتدأ، وحقه أن يكون مفعلاً (شرح)

(٣) قوله (وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة، لأن للمعرفة معنى معيناً، الخ) المشهور الاستدلال بأن المبتدأ محكوم عليه، ومن شأن المحكوم عليه أن يكون معلوماً، ليعلم المحكوم عليه، ولما أورد عليه النقص بالقاص عدل عنه اشرح بسبب ذكره، وقد أحييت عنه بأن قدم الحكم والفعل يوحي بمعرفة في الجملة، بأن شخصاً كذا فاكتمى به، وفيه بعد التسليم أثر يسعى أن يجوز الابتداء بكرة عند تقدم الخبر مصداً وهو فاسد، فهو سلم فهو يقتضي كون المحكوم عليه معلوماً، ولو توجه في البكرات، تأمل وما ذكره يشرح فيه أنه إذا أريد تعيين الشخصي فهو مهم وإن سلم في الداعي والكلام فيه، ربد سلم ورتبة لا يوحد في المعارف كلها، وإن أريد لأهم فهو لا يقتضي التعريف الاصطلاحي، ويمكن الإتيان بالمعطيات، فتأمل. (هيسي الصموي)

(٤) تفوه، قد يقع المبتدأ بكرة من غير محض في كثير من المواضع، أخذنا: التعجبية على مذهب سيويه، والثاني المبتدأ الذي هو فاعل في معنى نحو: شرأ هراً ذا ناب، والثالث المبتدأ الذي خبره ظرف أو جار ومجرور، ربيع، كميات الاستفهام نحو: من عليك، والخاص ما بعدها وأو لحال ما أريك إلا وشخص بضربك، واستدس بعد أما نحو: أم علام وليس عندك، والسبع اجواب كقولك رجل في حوب من جاء؟ أي رجل جاءني، وفي غير ذلك. (شيخ الرضي)

التخصص في عرف النحاة من تعييل الاشتراك في الكارة، والتوضيح رفع الاحتمال في المعارف نحو: ربد التاجر عندنا، وفي وصفه بالتاجر برفع احتمال التاجر وغيره (مختصر معاني).



تلك المكرة (بوجه م) <sup>(١)</sup> من وحوه لتخصيص يقل اشتراكهما فتقرب من المعرفة، مثل قوله تعالى ﴿ولعد مؤمن حر من مشرك﴾ فإن العبد متناول للمؤمن والكافر، وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة، فجعل متناً (وحير) حيره (و) <sup>(٢)</sup> مثل قولك: (أرجل في الدار أم امرأة) <sup>(٣)</sup>؟

فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم أن أحدهما في الدار، فيسأل المخاطب عن تعيينه، فكأنه قال أي من الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها؟ فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة <sup>(٤)</sup>، فجعل (سرجل) متناً (وفي الدار) حيره (و) مثل قولك: (ما أحد) <sup>(٥)</sup> حير منث) فإن المكرة فيه وقعت في حير السفي، فأفادت <sup>(٦)</sup> عموم لأفراد

(١) أي: أي وجه كـ، وما رتبة أو صفة، لأن التشكيك المحض في الباب محل العرض المطلوب وهو الإيهام، ويرد عليه جوار كوكب أقصى لـ، وأمت فـ بهذا الأرض، أو ما بها صوح موجع في الحبر، ويرد أيضا حور سكير الفاعل (هـدي)

وذلك الوجه بالوصف، مثل ولعد فإن المتناً بكـ موصوفه بصفة من حيث اللفظ، أو تقدير نحو شحب في الإناء، أي شحب من "المس في الإناء"، فمن النس صفة بمقدرة شحب بمرية بيان الكلام، أو معنى في كم الحوية نحو كم وجف صريته، فإن معناه كثير من الرحى، فهذا الوصف بما يقدر لكثير وهو معنى كم، لأن الوصف يقدر مع لفظ كم كما يقدر مع شحب فدللت جمعه قسماً آخر. (شرح لباب)

(٢) وقد يقع الظرف مبتدأ على ما أسداه في شرح المصحح عند الكلام على قوله تعالى ﴿ومن الناس من يقول أمت بالله﴾ [البقرة ٨] من أن مضمون سحر والمجرور في مثل مبتدأ وما بعده خبره ولا بالعكس. (جلبي).

(٣) فإنه تخصص بالعلم بثبوت الحبر لأحد محير، لأن الإحار بعد العلم بمرية الصفات وإنما قسما بالعلم بثبوت الحبر، لأن أم اختصه بمعادلة بهمة لسؤال عن تعيين بعد العلم بأصل لأحد الحسن (ح)

(٤) أي: الصفة القائمة بالمتكلم من أن يعلم أحدهما، والمراد من الصفة هـ معناه اللعوي وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لا سمت الحوي، ولذا قلت: الصفة القائمة بالمتكلم وهي علمه يكون أحدهما في الدار (توقادي)

(٥) فاحد متناً وهو مكرة، وحير منك حيره، ولـ متناً محض بالعموم الذي أفاده حرف النفي الداخلة عليه، لما ثبت في كل منهم أن حرف النفي إذا دخل النكرة أفاده بالعموم، فلولا إعادة العموم لم يجز كما لا يجوز أن يقاب. أحد حير منك، لعدم الفائدة. (متوسط).

(٦) فإن النكرة في سياق السفي نعم فيصير في المعنى كاستعارة تعريف الجنس المستعرق (عجلدواني)

وشمولها، فتعبيت وتحصصت، فإنه لا تعدد في جميع الأفراد، بل هو أمر واحد، وكذا<sup>(١)</sup> كل نكرة في الإثبات قصد بها عموم، نحو (ثمرة خير من خراقة)<sup>(٢)</sup> (و) مثل، قولهم: (شر<sup>(٣)</sup> أهر<sup>(٤)</sup> ذا ناب) لتحصصه بما يتحصص به الفاعل، لشبهه به إذ يستعمل في موضع<sup>(٥)</sup> ما أهر<sup>(٦)</sup> ذا ناب لأثر.

وما يتحصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوماً عليه بما أسد إليه فإنك إذا قلت: قم، علم منه أن ما يذكره بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام، فإذا قلت:

(١) أي كما أن النكرة إذا وقعت في جر اسمي تعم جميع الأفراد فتقع، يعني مصدر بهمة الاستفهام بعد نها أم متصلة إما تحقيقاً كما في المثال المذكور، أو تقديرًا كما في كم الاستفهامية، فإذ قلت كم علاماً شترت؟ كم تقدير أعشرين علاماً أم ثلاثين شترت؟ (شرح لباب)

(٢) هذا قول عمر رضي الله عنه، قصة هذا الحديث: أنه أهل حمص أصابوا خراقة في إحرامهم فجعلوا يصعدون مكان كن حرد درهماً، فقال عمر: أرى درهمكم كثيراً يا أهل حمص، ثمرة خير من خراقة. (ح مطول)

(٣) لأن الأصل: ما أهر<sup>(٤)</sup> ذا ناب لأثر، فشر دعاهم محكوم عليه بالأهر، أي مخصوص بتقديم أهر وإساده، أي ليس الفاعل مطلق بشر من هو شر موصوف بالأهر، أي فيما قصد لا احتصار أسقط حرف النفي، ولا قدم محكوم عليه على المحكوم به؛ لمحصل الاختصار مع بقاء الحصر، لأن تقديم ما حقه التأخير يفيد تحصر على ما صرحوا به (محمد أمين)

- شر مبتدأ نكرة، وأهر فعل ماضٍ وفاعله مصمر عند بني الشر، وذا ناب منصوب بأنه معول أهر، والجملة في محل الرفع خبر المبتدأ. (متوسط)

- وقال الشيخ عبد القاهر: إنما قدم شر؛ لأن امر د أن يعلم أن ذاب أهر ذا ناب هو من جنس بشر لا من جنس الحير، فحري محري أن يقول: رجل جاءني يريد، أنه رجل لا امرأة، أي بقول العلماء: إنه إنما يصلح؛ لأنه بمعنى ما أهر<sup>(٥)</sup> ذا ناب لأثر، بيان ذلك. (إيضاح)

- شر أهر<sup>(٦)</sup> ذا ناب يصرب في ظهور، مازت بشر ومخائله، لما سمع يصرب في ظهور أمارت بشر ومخائله، لما سمع هزيراً أشفق من صدق شر، فقال ذلك تعظيماً للحال عند نفسه ومستمع، أي: ما أهر<sup>(٧)</sup> ذا ناب لأثر وهذا حسن الابتداء بالنكرة. (قاموس).

(٤) أي لأن ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر فيما يبينه حرف النفي القطع بأنه يفيد التحصيص مضمراً كان أو مظهراً معروفاً، كان أو منكراً من غير شر، لكنه لم يمثل إلا بالمصمر، وكلام السكاكي صريح في أنه لا يمد إلا إذا كان مصمراً أو منكراً بشرط تقدير التأخير في الأصل، فنحو ما يريد قام يفيد التحصيص على إطلاق قول الشيخ ولا يفيد على قول السكاكي (إيضاح)

رجل، فهو في قوة قولنا، رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام.

واعلم<sup>(١)</sup> أن المهر للكنب بالسح المعتاد قد يكون خيراً، كما إذا كان مجيء حبيب مثلاً، وقد يكون شراً، كما إذا كان مجيء عدوه والمهر له بمناسح غير معتاد يُنشأ به يكون شراً لا خيراً فعلى الأول يصح القصر بالسنة إلى خير، فمعناه، شر لا خيراً أهر ذا ناب، وعلى<sup>(٢)</sup> الثاني لا يصح، فيقدر وصف حتى يصح انقصر، فيكون المعنى: شر عظيم لا خيراً أهر ذا ناب، وهذا مثل يضرب لرجل قوي أدركه العجز في حادثة<sup>(٣)</sup>.

(و) مثل: قولك: (في الدار رجل)<sup>(٤)</sup> .....

(١) قوله: (واعلم، إلخ) هذا كالحكمة بين كلام الشيخ عبد القاهر والسكاكي، حيث جعل قولهم: (شر أهر ذا ناب) تحصيماً جسيماً، وليس كما في محضاً نوعياً، والتفصيل في المطول، والشارح أحال الكلام إلى الاستعمال، وهذا موجه حسن. (مصطفى جلي)

اعلم أن تحصيل المسند إليه يستعمل معينين فليس شراكه وقصر المسند إليه، والأول هو العراء هاهنا معارف بين النحاء، والثاني من صماء إلى، فلما أتت المعنى الأول في شر أهر ذا ناب الأشر؛ لكونه مستعملاً في موضع ما أهر ذا باب الأشر، ثبت المعنى الثاني فيه أيضاً، لكنه غير ظاهر، لعدم إرادة المحصر ما ورد قوله (واعلم، إلخ) لإظهار أنه، فكأنه حوار، سؤل قيل من أين المحصر المصهور من الاستعمال بذكره؟ (لمولانا حنك)

(٢) قوله (وعلى الثاني لا يصح) أقول فيه بغير، لحوار أن يكون المحط عدلاً، أو جاهلاً بأن هذا النباح لا يكون إلا من شر، فيتوهم أنه من خير، فرد عليه فيصح بقصر على أن كون القصر رد المحط غالي لا كلي، ولعل يرد أنه لا يصح خطأ من يعرف ذلك ليرد عليه، أو ساء على المشهور، وفيه ما فيه. (حسي الصفوي)

(٣) يعني: عجز عن دفعها مع أنه رجل قوي لا يصبر ولا يصبره شيء، فتصحح هذا لفداً أن يكون مبتدأ إنما يحتاج باعتبار أصل التركيب (شرح)

(٤) قوله (في الدار رجل) وثبت؛ لأنه جند شبه الفاعل بتقديم الحكم عليه، فجاء وقوعه بكرة كالفاعل؛ ولأنها تصير موصوفة بالطرفية، ربما احتضن الحكم عليه بكونه ظرفاً حتى لم يجوز قائم رجل؛ لأنهم اتسعوا في الظروف مما لم يتسعوا في غيرها؛ وذلك لأنها ليست باقية عن الأشياء لا أكثرها لا يخبو عنها، قول قلت ليس ذلك متفق في تحصيل الفاعل قلت نعم، ولكن والقوي قد لا يحتاج إلى القوي، ولتعض هاهنا إشكال آخر وهو أن يكون الطرف محتضراً نحو عندك مال؛ لأن غير المحتض لا بعيد، نحو عند رجل مال، ثم لما كان ما قيل ارتفاع رجل على أنه فاعل الطرف فلا يكون مبتدأ، فالأولى أن يمثل به: في داره رجل ليس محال عن الضعف؛ لاشتراط عمل الطرف بالاعتماد عند الأكثرين لم يلتفت إليه، ومثل به دون غيره (عوض أفندي).

لتخصيصه بتقديم<sup>(١)</sup> الخبر، لأنه إذا قيل في لدار، علم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار، فهو في قوة 'التخصيص بالصفة'<sup>(٢)</sup>.

(و) مثل. فذلك. (سلامٌ عليك) لتخصيصه بسببه<sup>(٣)</sup> إلى المتكلم إذ أصله: سلمت<sup>(٤)</sup> سلاماً عليك، فحذف لمعل وعدل إلى الرفع، لقصد الدوام والاستمرار<sup>(٥)</sup>، فكانه قال سلامي، أي سلام<sup>(٦)</sup> من قل عليك، هذا هو المشهور فيما بين النحاة.

وقال بعض المحققين مهم. مدار صحة الإحمار عن المكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها إلى هذه التكلمات التركيبية الواهية

- (١) وفيه نظر، لأن تقديم الخبر على المستند لمكرة مثل في الدار رجل لا يعيد الاختصاص (مطلوب)
- (٢) وإن كان من قيل 'تخصيص بتقديم لحر الطرف ويهد' لا اعتبار كان قسماً آخر (م).
- (٣) والأولى أن يعود 'تخصيصه بالنسبة إلى الله تعالى' لأنه واقع موقع الدعاء، لأنه معنى سلام عليك، أي: سلام الله عليك. (جلبي).
- (٤) لأن السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج إلى من يقوم به وهو المعدل. (توقادي)
- (٥) 'علم أيها اللبيب أن الجملة الاسمية إذا كان خبرها اسماً فقد يقصد بها الاستمرار الثبوتي معونة القرائن، وإذا كان خبرها معياراً يعمد استمرار تحمدها فليس كل جملة اسمية معينة، فإن قولك. زيد يقوم يعيد تجدد القيام، وقولك. زيد في لدار يعيد الدوام وإن قدر العامل حاصل، ويعيد تجدد المحصول إن قدر العامل حصر، فلا يلزم إلى ما يقال من أن الجملة الاسمية تدل على الدوام مطلقاً، فإن القول ليس بجيد مطلقاً. (إبراهيم).
- والجملة الاسمية تدل على الثبات والاستمرار بخلاف الفعلية، لأن الفعل يكون إما ماضياً وإما مستقبلاً، وإياً ما كان لا يدل على الدوام. (شرح أبيصاح)
- (٦) قوله (أي: سلام من قلبي) إنما مرر بذلك، يشعر أن سلاماً وإن تعين سببه إلى المتكلم إلا أنه باق على نكاته كما في جميع المصادر الواقعة معمولاً مطلقاً، فيصح وقوعه مثلاً للمكرة محصورة. (وجيه الدين)
- ويمكن أن يقال المراد بقوله أي سلام من قلبي عليك، ما ذكره المحققون بأنه لا معنى لتخصيصه بالنسبة إلى المتكلم، بل نصوص أن يقدر 'تخصيصه بالنسبة إلى الله تعالى، فيكون معنى سلام من قلبي عليك. سلام قلبي عن التجور بعلاقة المحلية والمصدرية، حل هذا وكمن من الشكوك تنفعك في مقام شتى. (مصطفى جلبي)

الضعيفة، فعلى هذا يجوز أن يقال: كوكب نقض الساعة، لحصول الفائدة<sup>(١)</sup> ولا يجوز أن يقال رجل قائم، لعدمها، وهذا القول أقرب<sup>(٢)</sup> إلى الصواب، ولما كان الخبر المعروف - فيما سبق - مختصاً بالمفرد، لكونه مسمى من الاسم، فلم تكن الجملة داخلة فيه، أراد أن يشير إلى أن خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضاً، فقال (الخبر قد يكون<sup>(٣)</sup> جملة)<sup>(٤)</sup> اسمة (مثل: زيد أبوه قائم) (و) عليه مثل: (ريد قام أبوه) ولم يذكر الظرفية؛ لأنها راجعة إلى الفعلية.

وإذا كان الخبر جملة، والجملة مستقلة بنفسها، لا تقتضي الارتباط بغيرها (فلا ند)<sup>(٥)</sup> في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ<sup>(٦)</sup> (من عائد) ربطها به (وذلك) العائد: إما

(١) محلاف كوكب أنقص منه لا يجوز؛ لعدم الفائدة؛ لأن انقضاء كوكب من غير ذكر الساعة معلوم قبل أن يقول. (ع)

(٢) قوله (وهذا القول أقرب . إلخ) لظهور وجهه وورد الاستعمال عليه كقوله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناطرة﴾ [القيامة ٢١] و﴿من من مريد﴾ [ق ٣٠]، وقوله عليه السلام «يوم لما وهرم علينا» أخرجه أحمد في مسنده (٤٤٠٠)، أي غير ذلك مما لا يعد، وإرجاعها إلى المحصصات المذكورة تكلف. (لأرى).

ولحق في هذا المقام ما ذكره ابن السكيت وهو أن حواجز تنكير المبتدأ مسمى على حصول الفائدة، فإذا حصلت الفائدة وأخبر عن شيء بكرة شئت، نحو رجل على الداء، وعلام على السطح، وكوكب انقص الساعة. (مطول)

(٣) إشارة إلى أن الأصل في الخبر الأفراد؛ لكونه أحد طرفي الكلام، وهذا مثال يصلح لوقوع خبر جملة. (كاملة).

(٤) والجملة لا يكون لها محل من الإعراب، لا وهي واقعة مع المفرد، فيكون حكمها كحكمها، والجملة التي لها محل من الإعراب سبعة. أحدها جملة الواقعة خبراً، والثاني حالاً، والثالث مفعولاً، والرابع مصدق إليه، والخامس جواب شرط جازم، والسادس تابعاً لمفرد، والسابع: تابعاً لجملة لها من الإعراب (مفاتيح التحقيق)

(٥) الغاء جواب شرط المحذوف، أي إن صح وقوع الجملة خبراً فلا بد، أو عطف على قوله (قد يكون جملة) أي - الخبر قد يكون جملة فيحتاج إلى عائد للربط (هندي).

- لا تنهي الجنس، وبد اسمها، وخبره محذوف وهو لها أي للجملة، ومن عائد حال من ضمير المستتر في الظرف أعني لها، ومعنى لا بد لا تعريق من تشديد وهو التفريق (جاء بردي حاشية كشاف)

(٦) ولعل أن يقول هذا منقوص بقوله، ﴿سواء عبيهم أئذرتهم أم لم تنلهم﴾ [البقرة ٦] لسواء مبتدأ والجملة التي بعده خبره، ليس فيها ضمير يعود إلى المبتدأ، وجوبه أن سواء خبر =

ضمير، كما في المثالين المذكورين، أو غيره، كإلام في نعم الرجل ووضع المظهر في موضع المضمير في نحو ﴿الحاقة﴾<sup>(١)</sup> ما الحاقة [الحاقة ١ - ٢] وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ في نحو ﴿قُلْ هو الله أحد﴾<sup>(٢)</sup>. (وقد يحذف) العائد إذا كان ضميراً لقيام قرية نحو: (البر الكرك)<sup>(٣)</sup> بستين درهماً و (السمن سواي بدرهم) أي: الكرك منه ومثوان منه، بقرينة أن بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما<sup>(٤)</sup>.

(وما وقع ظرفاً) أي الخبر الذي وقع طرف زمان أو مكان أو جاراً ومجروراً (فالأكثر) من النحاة<sup>(٥)</sup>، وهم البصريون (عنى أنه) أي: الخبر الواقع ظرفاً (مقدر) أي.

المبتدأ، فالمبتدأ هو ألدتهم وتقديره سوء عيهم الإبداء وتركه (شرح).

(١) الحاقة مبتدأ، وما مبتدأ ثان، والحادة خبر لمبتدأ الثاني، و لمبتدأ الثاني مع خبره جملة اسمية خبر لمبتدأ الأول وقع بعبر عائد، لوضع لمظهر موضع المصمر، تفصيلاً لشأنها، تقدير الحاقة أي: شيء هي. (محمد أفندي).

لحافة أي. الساحة والحالة التي يحق وقوعها، أو تقع فيها حواف الأمور من الحيات والحجرات والبعث، ما الحادة وأصله ما هي. أي شيء هي على العظيم لشأنها والهبول لها، موضع الظاهر موضع المصمر؛ لأنه أمون لها (قافني).

(٢) قوله ﴿قل هو الله أحد﴾ [إخلاص ١١] ويحمل أن يكون هو مبتدأ والله خبره، وأحد خبر ثان، أو بدل من الله ساء على حسن إبداء لمكرة الخبر الموصوفة من المعرفة، إذا استعبد من يبدل كما ذكرناه في المرضي. (حسن حلبي).

- وإذا كان خبر المبتدأ ضمير الشأن والقصة دلحبر لا يكون، لا جملة؛ لأن خبر مفسر للشأن والقصة التي هي جملة، ومفسر الجملة جملة (الباب).

(٣) إن الكرك اثني عشر ومقاً، والوسق مثون صاعاً، والصاع أربع أمداد، وسد المد السع (عصمت).

- الكرك درهم ٦٨٦٤١٠، صاع درهم ١٠٤٠، المد درهم ٥٠٠، السد درهم ٢٦٠، مثقال قيراط ٢٠، قيراط بش أرية أخرى وسق درهم ٦٢٤١٠. (ق).

(٤) يعني: حذف العائد في هذين المثالين بقرينة حالية التسعر في بيان كرك، يعني أن بائع البر يبيع قيمته لا قيمة غيره، وبائع السمن يبيعها ببيع قيمته، وقال الرضي: حذفه قياس عند الكل في موضع وهو أن يكون الصمير مجروراً بمن تبعيضية، ويكون الخبر جملة سمة، ويكون المبتدأ الثاني فيها جزء من المبتدأ الأول، إلى هنا كلامه. (توفادي).

(٥) حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه تقديره فمذهب الأكثر (لمحرره).

- الفاء جواب شرط؛ لتضمن المبتدأ معنى الشرط، فإن ما في ما وقع موصولة أو موصوفة (عب).

مؤول (بجملة) بتقدير الفعل<sup>(١)</sup> فيه؛ لأنه إذا قدر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف ما إذا قدر فيه اسم الفاعل<sup>(٢)</sup>، كما هو مذهب الأئمة، وهم الكوفيون، فإنه يصير حينئذ مفرداً.

ووجه الأكثر<sup>(٣)</sup> أن الطرف لا يدل على متعلق عامل فيه، والأصل في العمل هو الفعل<sup>(٤)</sup>، فإذا وجب التقدير فالأصل أولى.

ووجه الأقل<sup>(٥)</sup> أنه خير، والأصل في الخير الأفراد

ثم أن<sup>(٦)</sup> الأصل في المبتدأ التقديم، وجاز<sup>(٧)</sup> تأخيرها، لكنه قد يجب لعارض كما أشار إليه بقوله: (وإذا كان المبتدأ مشتملاً<sup>(٨)</sup> على ماله صدر الكلام) أي: على معنى

(١) وهو من الأعمال العامة الشاملة عساً كالحصل والكون؛ لدلالة الطرف عليه، وقد يكون من الأعمال الخاصة إذا اساق الذعر إليها بحسب المقام، ولا يجوز إظهار ذلك؛ لقيام قرينة على تعييه وسوق الطرف، وأما في قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقراً﴾ [النمل ٤٠] عنده ساكن غير متحرك. (عب)

(٢) لأن اسم الفاعل والمفعول إذا كانا مسدين يبي فاعلهما مظهراً لا يكون جملة، لأن إسادتهما لا بالأصالة بل لمشابهتهما للفعل، نحو: زيد صدرت أبوه فريد مصروب بأبوه (شرح)

(٣) وقول الأكثر أولى؛ لأن الطرف جاء صلة في جزم الذي في الدر، والعمل أحق بها من الاسم، إذ من شأن الصلة من حيث أنها صلة عدم الاستعداد، وهو من مرادفات الفعل لا الاسم. (عجلواني)

(٤) وذلك؛ لأن العامل إما يعمل؛ لافتقاره إلى غيره، والعمل أشد افتقاراً؛ لأنه حدث يقتضي صاحباً ومحللاً ورمائاً وعنه، فيكون افتقاره من جهة الأحداث ومن جهة التحقيق، وليس في الاسم إلا الثاني. (حسن جلبي).

(٥) وعلى التقديرين، أي: على تقدير الاسم على مذهب الكوفيين، وعلى تقدير الفعل على مذهب البصريين، لما حذف العامل انتقل نصير الذي كان فيه إلى الطرف، فيقال: إن ذلك الصمير مرفوع بالطرف محاراً. (متوسط)

(٦) للاستيف، أو عطف القصة على القصة وهي الأصل في المبدأ التقديم (قلبي)

(٧) للاتساع وعدم التضييق كما دأب العرب، ولهذا كان محتمل أوسع اللغات (ع في)

(٨) والمشتمل هو اللفظ، والمشتمل به أعني ماله صدر الكلام هو المعنى، والصدرة بالذات المعنى واللفظ فلا يلزم اتحاد المشتمل والمشتمل إليه (سعد الله)

وجب له صدر الكلام كالاستفهام<sup>(١)</sup>، فإنه يجب حينئذ تقديمه حفظاً لصدارته<sup>(٢)</sup> (مثل: مَنْ أبوك؟) فإن (من)<sup>(٣)</sup> مبتدأ مشتمل على صدر الكلام، وهو الاستفهام فإن معناه أهدأ أبوك أم داك وأبوك حمراء، وهذا مذهب سيويه وذهب بعض النحاة إلى أن (أبوك) مبتدأ لكونه معرفة و(مَنْ) خبره الواجب تقديمه على المبتدأ، لتضمنه معنى الاستفهام.

(أو كانا) أي، المبتدأ والخبر (معرفيين) متساويين في التعريف أو غير متساويين، ولا قرينة<sup>(٤)</sup> على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً نحو ريد المطلق<sup>(٥)</sup>.

(أو) كانا (متساويين) في أصل لتخصيص لا في قدره حتى لو قيل: غلامٌ رجس صالح<sup>(٦)</sup> .....

(١) وكالأسماء الشرطية فإنها اشتمت على معنى الشرطية الطولية بصدر الكلام ولتعمي والترجي (محمد أفندي)

(٢) ويعلم في أول الأمر أن الكلام من أي نوع من أنواع الكلام، ولأنه معبر، والمعبر قبل المعبر (كاملة).

(٣) قوله (فإن من مبتدأ) مبي على مذهب سيويه؛ وذلك لأنه يحصر بمعرفة عن بكرة متضمنة استمهاماً أو نكرة، هي أعمل التخصيص مقدم على خبره والحالة صفة لما قلها نحو مررت برجس أفصل منه أبوه، وغير سيويه على أن مثل هذين حرفان مقدمان عليه، وبحال متفق عليه في هذا المقام من قام. (حواشي هندي)

(٤) قوله، (ولا قرينة) فهو وجدت قرينة معينة تُحرم لم يجب لتفصيل مثل أبو حيفة أبو يوسف؛ إذ المقصود تشبه الثاني بالأول، ومنه لابد لأدعي القائلين لعدله (حب)

(٥) فإن قلت وجوب كون المبتدأ داتاً وخبر حادها قرينة راصحة على جعل الاسم مبتدأ، فكيف يصح قوله (ولا قرينة)؟ قلت هو مبني على العالب كما يعلم من كلامه في قوله (وأصل المبتدأ التقديم). (ع ع)

- وإذا عرف السامع إنساناً يسمى ريداً بعينه واسمه، وعرف أنه كان من إنسان الإطلاق، ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره، فأردت أن تعرفه أن ريداً هو ذلك المطلق، فتقول ريد المطلق، وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المطلق هو ريد، قلت لمطلق ريد، وكذا إذا عرف السامع مع إنساناً يسمى ريداً بعينه واسمه، وهو يعرف معنى المطلق، وإن أردت أن تعرفه أن ريداً متصرف به فتقول ريد المطلق، وإن أردت أن يعين عنده جس المطلق قلت، المطلق ريد (إيضاح)

(٦) صفة غلام فإن غلام مبتدأ تخصيماً بصفة، وإليه والصفة، وليس في خبر، لا صفة واحدة وهو منث. (هندي)



خيرٌ منك، لوجب تقديمه أيضاً<sup>(١)</sup> (مثل 'فصلُ منك أفصلُ مني') دفعاً<sup>(٢)</sup> للاشتباه.

(أو كان الحبر فعلاً له) أي للمسد<sup>(٣)</sup>، حترار عما لا يكون فعلاً له كما في قولك: زيد قام أبوه، فإنه لا يجب فيه تقديم لمتداً على الحبر، لجواز أن يقال: قام أبوه زيد، لعدم الالتباس<sup>(٤)</sup> (مثل: زيد قام، وجب تقديمه) أي تقديم المبتدأ على الحبر في هذه الصورة أمّا في الصورة الأولى<sup>(٥)</sup>، فلما ذكرناه<sup>(٦)</sup>.

وأم في الصورة الأخيرة فمثلاً يلتبس المبتدأ بالفاعل<sup>(٧)</sup> إذا كان الفعل مفرداً، مثل: زيد قام، فإنه إذا قيل: قام زيد، لُتس<sup>(٨)</sup> المبتدأ في الفاعل<sup>(٩)</sup> أو بالمدل عن

(١) أي كما وجب تقديمه إذا كان متساوياً في مدر التحصيل مثل أفصل منك، أفصل مني، وثوباً ثوبكم، فإنهما مخصوصان بنوع واحد من تحصيل وهو انتحصيل معمول مثله

(٢) عنه لوجوب تقديم المسد على الحبر إذا كانا معرفتين، أو متساويين في أصل التحصيل لا في قدره. (هـ)

(٣) أي يصح المسد أن يكون فعلاً ملكاً<sup>(٤)</sup>، أو تأكيداً لفاعله أو بأخر المبتدأ مثل: أنا قمت وأنا سمعت في حاجتك. (ثوقادي)

(٤) ومن الواجب تقديم ما وقع خبره بعد الفاعل نحو: ندي يانبي فله درهم، ومنه قوله: (ما اقترن الخبر بالفاعل) كقوله تعالى ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران ١٤٤]، أو معنى كقوله ﴿إنما أنت نذير﴾ [هود ١٢] ومنه ضمير الشأن. (جلي).

(٥) حذراً من تأخير ذي التصدير في أول وهو ما شتم على ما له صدر الكلام، وبالإلتباس في الثاني وهو إذا كان معرفتين، والثالث وهو أن كانا متساويين (خبيصي)

(٦) من العدل، وهو قوله (حفظاً الصدارة في الأول)، وقوله (دفعاً لاشتباه في الثاني والثالث). (ع م)

(٧) فإن قلت: إن يبدأ على التقدير ليس مبتدأ، لأنه يجوز أن يكون بدلاً من أبوه، فإن أبوه فاعل، وزيد يكون بدلاً منه، قلت: لا يجوز أن يكون بدلاً، لأنه لو كان بدلاً يلزم الإهمال قبل الذكر وإنه خير جائر كما مر غير مرة.

(٨) يعني: لم يعلم أن زيداً فاعل للمفعول والكلام حملة واحدة، أو مبتدأ مؤخر والمفعول سمي له مع فاعله خبر عنه، والكلام جملتان، يعني جملة صمية مؤكدة، خبرها جملة فعلية، فوجب تقديم المبتدأ لإزالة هذا الالتباس. (ثوقادي)

(٩) فإن قلت: قد وقع التباس المبتدأ بالفاعل في القسم الثاني من المبتدأ في قائم زيد لو جعل زيد مسداً وأقام خبره، ولتباس المبتدأ بالحبر والفاعل بالمبتدأ أيضاً لو جعل أقام القسم الثاني =

الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعاً، فبه إد قبل في مثل: الريدان قما، والزيدون قاموا. قما الريدان، وقاموا الريدون، يحتمل أن يكون (الريدان) و (الزيدون) بدلاً من الفاعل، فالبس المبتدأ به أو بالفاعل على هذا التقدير، أيضاً على قول من يجوز<sup>(١)</sup> كون الألف والواو حرفاً دالاً على ثبوت الفاعل وجمعه كائناً في (ضريت هـ).

(وإذا تضمن<sup>(٢)</sup> الخبر المفعول<sup>(٣)</sup> أي الذي يس جملة صورة، سواء كان بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة (ماله صدر الكلام)<sup>(٤)</sup> أي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام (مثل: أين<sup>(٥)</sup> ريد؟) ف (ريد) مبتدأ و (أين)<sup>(٦)</sup> اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف.

من المبتدأ وريد فاعله، فم لم يلقه، نرى رفع هذه لالتباس كان في أواخر ريد وما قد تم ريد، قلت التباس المبتدأ بالفاعل إذا كان الخبر فعلاً يوجب التباس الجملة الاسمية بالفعلية، وبغير الكلام الاسمية بالفعلية، بخلاف هذا التباس فإنه لا يغير الكلام ويعيد معنى واحداً في جميع احتمالاته. (صحت)

(١) أي يجوز أن يكون الألف علامة شبيهة، فتكون من باب أكنوني اسراحيث منه خمسة أوجه أولها اسراحيث فاعل والواو رائد ذلك حتى أنه فاعل جمع، والثاني اسراحيث مبتدأ والمفعول حرة مقدم عنه، والثالث الفاعل في أكنوني مسكن وهو دائدة السراحيث بدل، والرابع الواو فاعل أكنوني السراحيث بدل من الواو، ولحمس الواو فاعل أيضاً والسراحيث عطف بين وكذا في «واسروا السجوى الذين ظفروا» [أب. ٣] (مفصل)

(٢) والمتضمن هو اللفظ، والمتضمن هو معنى، فالمصدره دانات للمعنى ونقط بالتبع، فلا يلزم إمكان اتحاد المتضمن والمتضمن (صداقة)

(٣) احتراز عن مثل قولك ريد من أبوك، فإنه لا يجب تقديم الخبر هذا لأن من مصدره في الجملة الصغرى وهو من أبوك. (هجداوني).

(٤) سواء كان ذلك الخبر المفعول ظرفاً، يكن ليس على لإصلاي بل شرط حتى أنه على معبر لمبتدأ (هوض)

(٥) فإن قيل، هو الذي يحتمل الصديق والكذب، وهذا لا يحسن صدقاً ولا كذباً فكيف يصح أن يكون خبراً؟ قلت، لأنه ما مؤول بما ذكر في مثل ريد أضربه، أي مقول في حقه أضرب (كامل)

(٦) ظرف من الظروف المكانيه مبني على الفتح، لتضمنه معنى همرة الاستفهام (م)

أي ظرف مستقر مبني على الفتح محلاً منصوب نصبه وتحت محبة، عاملة لفظي قسي منصوب مفعول به لعاملة المقدر محلاً مرفوع مشأ مسد إليه لا حاجة إلى المعرفة، ريد مرفوع رفعه ضمته لفظية فاعل لاين مباد مسد خبر، فعلم مما ذكرنا أن أولوية أين هذا المقام بحسب اللفظ والرتبة معاً، فصعظ ما توهم بعض الصبة. (م)

فإن قدر بفعل كان الخبر حملة حقيقة مفرداً صورة، وإن قُدِّرَ باسم الفاعل<sup>(١)</sup> كان الخبر مفرداً صورة وحقيقة، وعلى تعديريين ليس بجملة صورة، واختار به عن نحو: ريد أين أبوه؟ إذ لا ييطل<sup>(٢)</sup> بتأخير صدره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته. (أو كان) الخبر<sup>(٣)</sup> بتقديمه (مصححاً له) أي للمبتدأ من حيث إنه مبتدأ فتقديمه بصحيح وقوعه مبتدأ (مثل: في الدار رجل) فإن اندراج خبر تخصصر المبتدأ بتقديمه كما عرفت، فلو أحر بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة (أو كان لمثله)<sup>(٤)</sup> بكسر اللام - أي كان لمتعلق الخبر التابع له تبغية يمتنع معها<sup>(٥)</sup> .....

- (١) واسم الفاعل لا يكون حملة، لا في موضعين أحدهما ب وقع صفة للموصول، والآخر ما وقع بعد حرف النفي والاستفهام. (جسي).
- (٢) هذا على جواب سؤال مفرد كأنه قيل: أتم يتم إذا ضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام وحب تقديم خبر، ولا يطل صدرية، فلم يقدر في هذا مثال مع أنه متضمن لما له صدر الكلام، فلم يطلان صدارة، وأحيى بأنه لا يستلزم بطلان، لأنه صدارة؛ إذ لا يطل بتأخره (لنجم الدين).
- (٣) قوله: (أو كان الخبر بتقديمه مصححاً) الخ) حاصل الكلام أن يكون تقديم الخبر مصححاً، لكن لما كان الضمير في السابق واللاحق، أي الخبر أراد الشارح رجوع الضمير هنا إلى الخبر، لهذا فإن الخبر بتقديمه، ولم يقل بتقديم الخبر؛ لأنه لم يسبق له ذكر ليكون مرجعاً، وهو احتراز عما إذا لم يكن التقديم مصححاً، ومنه يظهر ضعف الحاشية من أنه احتراز عن كون تأخير الخبر مصححاً نحو: ريد قام فيه لو قدم وحب أن يكون فاعلاً (جسي).
- (٤) يعني: بالمتعلق خبر، الخبر قولك: على التمرة حراً، والمجرور جزؤه، يعني إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع إلى خبره الخبر وحب تقديمه حتى لا يلزم الضمير قبل الذكر، فلو قلت: مثلها ريداً على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار، وقد تقدم أساعه، وإذا كان الضمير في الصفة مبتدأ نحو: على التمرة ريداً مثلها، جاز تأخير الخبر عن مبتدأ بأن يتوسط بينه وبين صفة نحو: ريد على التمرة مثلها إذ الفصل بين الصفة والموصوف جازر (نسخ الرضي).
- قوله: (أو كان لمثله) بكسر اللام قال (م) الحديثي إن فتح لام المتعلق يراد به مجموع الخبر لفظاً وهو على التمرة في مثال نظراً إلى أن الخبر استقر، وإن كسرت يراد به المرجوع إليه أي: التمرة، نظراً إلى أنه خبر الخبر، وهذا يدل على جواز الأمرين فلم يتعين الكسر، تأمل (جسي الصفوري).
- (٥) قوله: (يستتبع معها) إنما حكم بامتناع تقديمه سرور تقدم الشيء على نفسه، فإن الخبر في المثال المذكور على التمرة ولو قدم، التمرة عليه لزم ذلك المحذور (لاري).

تقديمه على الخبر، فلا يرد نحو: (رعى الله<sup>(١)</sup> عبده متوكلاً) (ضمير<sup>(٢)</sup>) كائن<sup>(٣)</sup> (في) جانب (المبتدأ) راجع إلى ذلك المتعلق؛ إذ لو أحرز لم لأصمار قبل الذكر لفظاً ومعنى (مثل: على التمرة<sup>(٤)</sup> مثلها زيداً) فقوله: (مثلها) أي: مثل: التمرة، مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة؛ لأن الخبر هو قوله: على التمرة، و (التمررة) متعلق به مثل. تعلق الجزء بالكل<sup>(٥)</sup>.

(أو) كان الخبر (خبراً عن<sup>(٦)</sup>) (أن) المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها الشؤون بالعرض، مبتدأ؛ إذ في تأخير خوف ليس (أن) المفتوحة بالمكسورة<sup>(٧)</sup> في التلطف

(١) لأن لحر فيه ليس نجار وحجور، عبده مبتدأ، ومتوكلاً خبره، وعلى أنه مفعول متوكلاً مقدم عليه؛ لئلا يلزم الإصمار قبل الذكر، توجيه لإيراد أن الضمير الذي في المبتدأ وهو عبده يعود إلى متعلق الخبر وهو على الله، والخبر متوكلاً وما ذكرتم صادق في هذه الصورة مع أنه لم يجب تقديم الخبر على المبتدأ ههنا؛ لأنه لم يلزم إصمار قبل ذكر لفظاً وحكماً، ويمكن أن يجاب عنه بأن يقول لا سلم أنه مؤخر بل تقدم في التقدير، تقدمه متوكلاً على الله عبده، وإنما أحر عن الجار والمجور لإفادة الحصر. (هندي)

(٢) ما عن الظرف المستمر، أو مبتدأ مؤخر، والعرف المستقر خبر مقدم، والجملة الظرفية منصوبة المحل عطف على مصححاً. (م ح)

(٣) أشار بقوله (كائن) إلى أن قوله (في المبتدأ) صفة ضمير لا متعلق، ويقول (في جانب المبتدأ) إلى كون الضمير بارزاً لا مستكناً من غير تعدد المحبر به عنه قيده بهذا تصحيحاً (جلبي).

(٤) قوله (على التمرة مثلها زيداً) فمثلها رفع بالابتداء، وعلى التمرة الخبر، وزيداً نصب على التمرة، وهذا تنبيه وهو أنه لا يجوز أن يقال على سمره مثلها زيداً، فزيد مبتدأ وعلى التمرة الخبر ومثلها كان وصفاً لزيد، تقدم فانتصب على الحال فيكون على التمرة مثلها زيد خبر، منها على البذل من التمرة، أي على مثل ثمرة زيد مبتدأ وعلى التمرة الخبر وهذا أوضح (محصول).

(٥) فإن التمرة جزء، وعلى التمرة كل متعلق فعلى هذا يكون المنعلق بعلق الجزء بالكل (محمد أنفي).

(٦) بشرط أن لا يكون بعد أما نحو. أم أنت حارج فلا أصدق، فإنه لا يحتاج تقديم الخبر؛ لعدم الالتباس؛ لأن الجملة التامة لا تقع بين أما وفائها. (هب).

(٧) لجوار أن يكون المذكور بعدها خبر آخر له، أو ظرف بحرهما (لاري).

لإمكان الدهول عن الفتحة، لحفائها، أو في الكتابة<sup>(١)</sup> (مثل: عندي<sup>(٢)</sup> أنك<sup>(٣)</sup> قائم،  
وجب تعدده) أي تقدم الحبر على المبتدأ في جميع هذه الصور، لما ذكرنا.

(وقد يتعدّد الخبر)<sup>(٤)</sup> من غير<sup>(٥)</sup> تعدّد المحر عنه فيكون اثنين فصاعداً<sup>(٦)</sup>، وذلك  
التعدد إما بحسب اللفظ والمعنى<sup>(٧)</sup> حقيقاً<sup>(٨)</sup>، ويستعمل ذلك على وجهين:

بالعطف، مثل: زيد عالم وعاقل.

وبغير العطف (مثل: زيد عالم عاقل)

- (١) وصفي أن يتأمل فيه؛ لأن نظر النحوي في التلفظ لا في الكتابة
- (٢) وإنما وجه لتقليم حبرها؛ لأن إن المكسورة؛ لأنها نقل على قسم من أقسام الكلام؛ لا يقع صدر الكلام لتلا يلتبس بالمكسورة، وتقسيم المفتوحة يلبس بالمكسورة، وتقديم خبر دفع للالتباس (نجم الدين)
- (٣) فإن أن مع اسمها وحرفها بمعنى مفرد مبتدأ وعندي خبر مقدم عليه، لتلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة أي: حد قيامك. (هندي)
- (٤) أي حر المبتدأ؛ لأن الحر حكم على لبعثنا، بما جار احكم على شيء واحد بأحكام كثير كالحكم بالأوصاف، كذلك جار، (إحار من شيء واحد بأحار كثيرة؛ لكن شرط أن لا يوجد تضاد بينهما. (حافية)
- (٥) قيد به تصحيحاً للتخلص من قد، فإن تعدد الحبر متى تعدد المحر عنه كثير، ومنه زيد قائم وعمرو قاعد. (توقادي).
- (٦) لقوله تعالى ﴿وهو المعمور الودود ذو العرش مجيد فعال لما يريد﴾ [البروج ١٤ - ١٦]، ولفظ هو مبتدأ والياقي في خبره على رفع لمجيد، وأما جوار مثل هذا أبص وأسود للأبق، وهذا حلو حامض للحل، فوجهه في الأول طهر، وفي الثاني، حود الاتحاد بينهما في المعنى؛ لأن حلو حامض مبرلة مر، قال الأحفش، في شيء في مثل ذلك كوصف للأول، كأنه قال حلو فيه حموضة فعلم منه أن التعدد يجوز أن يكون بالوار، وإذا كان الإحار من الصفات، اعلم أن مساع لدخول الغاء على خبر المبتدأ؛ لأنه لا ينصف أو يحره أو ليربط، ولا محال للأول؛ لأن العرض ليس اشتراط الخبر بالمبتدأ في حكم، ولا إلى ثاني وهو ظاهر، ولا إلى الثالث؛ لأن الربط حاصل بدونه، وأم إحصاء الأحفش من نحو زيد فمطلق فمؤول بهما زيد فهو منطلق (هو في أفندي)
- (٧) التعدد في اللفظ ظاهر، وأم في المعنى فلا علم معادة الجاهل، فلا عاقل مقابلة المجنون (حافظ)
- (٨) حال من اللفظ والمعنى؛ لأن يجمع إذا قطع عن الإضافة لا يكون إلا حالاً (محمد أفندي).

وإما بحسب اللفظ فقط، نحو: (هذا جنودٌ حامضٌ)، فإنها في الحقيقة خبر واحد، أي: (مُرٌّ)<sup>(١)</sup> وفي هذه الصورة ترك العطف وُسي.

ونظر بعض النحاة إلى صورة التعدد وجور العطف<sup>(٢)</sup>

ولا يبعد أن يقال إن مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف؛ لأن التعدد بالعاطف لا خفاء فيه<sup>(٣)</sup> لا في خبر ولا في مبتدأ، ولا في غيرهما<sup>(٤)</sup>، وأيضاً المتعدد بالعطف ليس بخبر، بل هو من توابعه، وبهذا أورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف، ولو جعل التعدد أعم ولاقتصر<sup>(٥)</sup> عليه لذلك<sup>(٦)</sup>.

(وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) وهو مسية الأول<sup>(٧)</sup> للثاني أو للحكم به، فلا

(١) أي جامع بين الحلاوة والحُموضة، لأن مقتضاه إثبات الكمية الوسطية بينهما لا إثبات أحدهما، ولو كان كذلك تكفي أن يقال: (هذا جنودٌ وحامضٌ)، (ج)

(٢) لا يحتمل أن في هذه العبارة تسامح؛ لأن الجوارح منهم من الأولى. (جلبي)

(٣) لأن فيه تعدد، لا حاجة إلى قوله (لأنه يتعدد الخبر) من تعدد الخبر بالعاطف يوجد في الخبر والمبتدأ وغيرهما بلا حياء، وأما بتعدد بلا عاطف لا يوجد في هذا الكلام إلا في الخبر (حوشي هندي)

(٤) كالفعل والمفعول حامي زيد وعمر، وصوت زيد وعمر، ويكرأ (المحرره)

(٥) كأنه قيل لو جعل لمتعدد أعم يجب على مصنف أن يؤني لكل منهما مثلاً، ولم يقتصر على التعدد بلا عاطف، فأجاب بقوله (بأن الاقتصار إنما هو لذلك) (المحرره)

(٦) أي لتكون التعدد بالعاطف لا خفاء فيه، ولأن التعدد بغير عاطف ليس بخبر بل هو من توابعه (سعد الله)

(٧) فإن المحقق التتازي، الشرط تعليل حصول مضمون الجزاء لحصول مضمون الشرط المستقبل، وهذا هو حقيقة معنى الشرط، فعلى هذا يكون ما ذكره الشارح بياناً لمعناه اللارمي. (مصطفى جلبي).

ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سبباً، بل لا ريب أن يكون ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها، كما في جميع الشرط والجزاء، ففي قوله تعالى ﴿قل إن الموت الذي تفرون منه﴾ [لجعة ٨]، الآية الملاقات لازمة للمرور، وليس بمرور سبب للملاقاة، وكذا قوله تعالى ﴿ما بكم من نعمه من الله﴾ [الحل ٥٣]، كونه النعمة من تعالى لازم لحصولها معناً، فلا يترك قول بعضهم إن الشرط سبب للجزاء. (رضي).

يرد<sup>(١)</sup> عليه نحو ﴿وما ينكم من نعمة فمن الله﴾<sup>(٢)</sup> فيشبه المبتدأ الشرط في سببه للمحرر سببية الشرط للجزاء.

(فيصح دخول الفاء في الخبر) ويصح عدم دخوله<sup>(٣)</sup> فيه نظراً إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط.

وأما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في لفظ<sup>(٤)</sup> فيجب دخول الفاء فيه، وأما إذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه، بل يجب عدمه، (وذلك) المبتدأ المتضمن معنى الشرط<sup>(٥)</sup>.

إما (الاسم الموصول بفعل)<sup>(٦)</sup> أو حرف) أي الذي جعلت صلته بحملة فعلية<sup>(٧)</sup> أو ظرفية<sup>(٨)</sup> مؤولة بحملة فعلية هاهنا بالاتفاق<sup>(٩)</sup>.

وإما اشترط أن تكون صلته فعلاً أو ظرف مؤولاً بالفعل<sup>(١٠)</sup>، ليتأكد مشابهته الشرط؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً.

(١) يعني لا يرد أن صحة الفاء لم تتوفر حتى تضمن معنى كما في هذا المثال، فإن فيه أيضاً معنى بالتعبير المذكور، (عصمت)

(٢) يعني أن حصول النعمة في أيديهم سبب منحكم به، والإخبار بأنها من الله تعالى (حواشي هندي)

(٣) أي 'صح دخوله نظراً إلى تضمن المبتدأ معنى الشرط، ويصح عدمه نظراً إلى التجرد من غير قصد الدلالة وعدمه (نأمل)

(٤) يعني: إذا قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية في لفظه. (م)

(٥) أي الذي يكون سبباً للجزاء للمحكم، فيصح دخول الفاء فيه شيئاً. (م)

(٦) أو ما في قوله (كاسمي، الفاعل والمفعول) أو معين صلة للام الموصول (لاري)

(٧) لفظاً أو معنى كما إذا كان المبتدأ لام الموصول، وصلته اسم الفاعل أو المفعول في قوله تعالى ﴿الرأيبة والرأيي فاجلدوا كل واحد منهما مئة جدة﴾ [البقرة ٢]، فإن معناه التي ربت والذي رتب. (عصمت)

(٨) ولو قال أو ظرفاً مؤولاً، لكأن أولى وأبين لأن المؤول في الحقيقة هو الظرف (محمد م)

(٩) من الكوامين؛ لأن عدم الظرف كان مؤولاً بالاسم إذا لم يكن صلة للموصول، وأما إذا كان صلة له فمؤول عندهم بالفعل كما عند الصريين (م)

(١٠) أي: في موضع الصلة للموصول الذي وقع متبوعاً متضمناً لمعنى الشرط، فيصح دخول الفاء في خبره، أو صحة الدخول فيه كون الصلة فعلاً مؤولاً به ليتأكد مشابهته الشرط (توقادي)

وفي حكم الاسم الموصول المذكور لاسم<sup>(١)</sup> الموصوف به (أو المكرة الموصوفة بهما) أي: بأحدهما<sup>(٢)</sup>.

وفي حكمها الاسم المضاف إليها<sup>(٣)</sup> (مثل الذي يأتي) هذا مثال للاسم الموصول بفعل (أو)<sup>(٤)</sup> الذي (في الدار) هذا مثال للاسم الموصول بظرف (فله درهم)<sup>(٥)</sup> وأما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَمُوتَ أَلَدِي تَهْرُوتُ مِنْهُ فَإِنَّهُ﴾<sup>(٦)</sup> ملافيكم<sup>(٧)</sup> (و) مثل (كل رجل يأتي) هذا مثال للاسم الموصوف بفعل (أو) كل رجل<sup>(٨)</sup> (في الدار) هذا مثال للاسم الموصوف بظرف (فله درهم).

(١) أي بالاسم الموصول المذكور لأن موصوف والصفة كشيء واحد، وكذا المضاف والمضاف إليه نحو: غلام رجل يأتي فله درهم. (وجيه الجوين)

(٢) فيكون المضاف محدوداً، فلو أريد نصير يرحاه إلى أحدهما لا يحتاج إلى تقدير المضاف (عصمت)

(٣) وقد يدخل الغاء على خبر كل المضاف إلى مكرة مثل كل نعمة فمن الله تعالى (ح ص)

(٤) الأعلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال، وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال أيضاً وهو غير مدرك، (لاري).

(٥) يجوز أن يكون كسمة أو في الخبر بفتريدها، فيكون مثلاً واحداً في حكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به، نحو: السائل الذي يأتي، أو في الدار فله درهم. (عصمت)

(٦) والفاء الداخلة في خبر هذا المبتدأ غاء السببية. (داود)

(٧) فعل ظرف المسفر، أو مبتدأ مؤخر، و ظرف المستقر مرفوع المحل خبر مقدم، ولجملة الظرفية أو الاسمية مرفوعة المحل خبر مبتدأ (زني زاده).

- فإن إتيانه أو كونه في الدار ميباً لاستحقاق الدرهم ومعلوم، كما أن الشرط للجاء ومعلوم (سعد الله)

- فإن قلت: انقضاء رائدة هاهنا إذ لا سببية للحكم بالملاقات، فلم يكن مما نحن فيه؟ قلت: يجوز أن يكون الفراق سبباً للحكم بالملاقات. (عصمت).

(٨) فإن العلاقات لازمة للقرار، وكذا قوله تعالى ﴿وَمِنْ بَيْنِكُمْ مَنْ نِعْمَ عُصْبَ اللَّهِ﴾ [اسحل ٥٣] كون النعمة منه تعالى لازماً لحصولها معنى. (توقادي).

(٩) قوله: (كل رجل يأتي فله درهم) والرجل كخبر شرط، ويأتي كفعل، فله درهم كجاء الشرط، فالسبب يأتي مثلاً. (مدح)

- فإن قيل: م المرق بين كل رجل يأتي له درهم، وقوله: (كل رجل يأتي فله درهم) =



وأما مثال الاسم المضاف إلى السكر، الموصوفة بأحدهما فقولك: كلُّ غلامٍ<sup>(١)</sup> رجلٌ يأتي، أو في الدار فله درهم.

(وليت ولعل) من الحروف المشبهة بالفعل، إذا دخل على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره - على ما مر (مانعاً)<sup>(٢)</sup> عن دخوله<sup>(٣)</sup> عليه؛ لأن صحة دخوله عليه إنما كان لمثابته المبتدأ والحر للشرط والجاء، و (ليت ولعل)<sup>(٤)</sup> تلك المثابة؛ لأنهما يخرجان الكلام من الحرية إلى الإنشائية والشرط والجاء من قيل<sup>(٥)</sup> الإخبار.

وذلك المنع إنما هو (بالاتفاق)<sup>(٦)</sup> من النحاة فلا يقال<sup>(٧)</sup> ليت أو لعل الذي يأتي، أو في الدار فله درهم.

= قبل الأول بخار لئدي يأتي درهم، وآخر لا دلالة في الكلام أن ذلك الدرهم مستحق له بالإنشائي أم لا، بخلاف ما إذا قلت فيه درهم فيه حصة فاطمة على أن درهم قد استحقه بسبب الإنشائي، كما لو قلت: إن يأتي فله درهم. (مفصل)

المشهور أن يكون الوصف لخاصة إليه؛ إذ هو المقصود، ولعل كل لإفادة العموم، وعلى هذا كان الأولى أن يقول: رجل يكون لفظ كل. (محمد الله)

(١) هذا مسمى على أن يأتي مفعلة رجل أو لعل، لا لكن علام رجل إذ حينها يكون مثل ما قسم الأول، مثل كل رجل يأتي. (عصمت)

(٢) أي: بطلان صدارة الشرط بعد دخولهما، وتعبير الجملة بهما من القطع بوجود الجزاء على تقدير وجوب الشرط إلى الشك. (هندي).

(٣) إذا كان اسمهم موصولاً صلة فعل أو ظرف أو مكرة، صنعتهم فعل أو ظرف مثلاً يقال: لعل الذي في الدار فله درهم. (متوسط).

(٤) لأنه لم يبق المشابهة بين سم ليت ولعل، وبين شرط ولجاء لأن الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبر الكلام الذي فيه ليت ولعل لم يحتمل شيئاً من الصدق والكذب؛ لكونه إنشائي. (محمد أفندي).

(٥) هذا مسمى على قوله العصف (وهو أن خبر المبتدأ يكون جملة خبرية لا إنشائية) فلا يرد ما قيل: إن الخبر قد يكون أمراً. (وجيه الفين).

(٦) ظرف مستقر مفعول المعجل، خبر مبتدأ محذوف، أي ماها يعني المفعول ملابس بالاتفاق، وقيل: ظرف بقوله: (المانع). (معرب).

(٧) إذا منع ليت ولعل دخول الفاء فلا يقال... الخ. (لباب).

هان قيل<sup>(١)</sup> (باب كان<sup>(٢)</sup>، وبب عدمت) أيضاً مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص (ليت ولعل) قبل تخصيصهما بسبب الاتفاق بما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقاً<sup>(٣)</sup>، ووجه<sup>(٤)</sup> ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها.

(وأحق بعضهم) قيل - هو سيويه<sup>(٥)</sup> (ب) المكسورة (بهما) أي - ب (ليت ولعل) في المنع عن دخول الفاء في الخبر.

والأصح أنها لا تمنع عنه؛ لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية إلى الانشائية يؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ كُفِّرُوا وَمانُوا وَهُمْ كَذِبٌ﴾<sup>(٦)</sup> [آل عمران ٩١].

فان قيل: قد الحق بعضهم (أن) المفتوحة و(نكى) بليت ولعل، فما وجه تخصيص (أن) المكسورة باللاحاق. قيل بعضهم ندى الحق (أن) المكسورة بهما هو سيويه، فاعند بقوله وذكره ولم يعتد من سواء فله يذكره مع أن كلا القولين لا يساعدهما القرآن<sup>(٧)</sup> وكلام الفصحاء.

(١) من هذا السؤال من كون المنع بالاتفاق مخصوصاً بليت ولعل، يعني إذا كان المنع مخصوصاً بهما فإن قيل. (م)

(٢) وأعلم أن هذه الأفعال لا تدخل على الخبر والابتداء الذي فيه معنى الشرط ومعنى الاستعظام، فلا يقال: كان من تضرب يضربك قتماً، ولا كان من أبرك قائماً؛ وذلك لاقتضاء الشرط والاستفهام صدر الكلام (ابن جني).

(٣) يعني أنهم من بين الحروف المشبهة مانع بالاتفاق، ولا بسببه إلى جميع البواسع حتى يتجه ما ذكره، بخلاف غيرهما عن الحروف المشبهة بالفعل، فإنها مابعة على الخلاف، فالمقصود بتخصيص الاتفاق بهما من بينهما لأشعار بخلاف في غيرهما، فالإتمام ببيان الخلاف فيهما. (وجه الدين).

(٤) تقديره لم يحصل تذكر من بين الحروف نمشية بقوله (بالاتفاق) دون باب كان وعدمت (قدمي).

(٥) وجه سيويه أن إن لتحقيق، والشرط على خلاف ذلك، لأنه لا يأتي إلا في المشكوك والشك، والتحقيق لا يجتمعان، ووجه الأحش أنه يؤكد معنى الكلام، والذي لا يدخل فيه فلم يطل معنى الشرط والجزاء بدخوله أي - إن (عجوداني).

(٦) أي: فلن يحصل من عذاب يوم القيمة، فناء محصور على الريادة عند سيويه. (كبير).

(٧) ذهب هذا البعض إلى مع هذه الحروف من دخول فاء في الخبر مع عدم مابعة القرآن وكلام الفصحاء، وكذلك في غاية الفصح، وسبحة تنصروا قواعد النحو من كلام الفصحاء، فكيف يحالون في الحكم بكلام الفصحاء (عصمت).

فما يدل على عجم مع (إن) لمكسورة عن دخول ثفاء على الخسر ما سبق<sup>(١)</sup> وما يدل على عدم منع (أن) المفتوحة و (نكر) عن دخول<sup>(٢)</sup> الثفاء قوله تعالى ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنَّتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لَهُ حُكْمَهُ﴾<sup>(٣)</sup> [الأفعل ٤١] وقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

قوالله<sup>(٥)</sup> ما فارقتكم قالب نكم ولكن ما يقضى فسوف يكون<sup>(٦)</sup>  
(وقد يُحذفُ المتدا، لقيام قرية) عطية<sup>(٧)</sup> و عقبة (جواراً) أي حذفاً جائزاً<sup>(٨)</sup>  
لا واجباً

وقد يجب حذفه إذا قُطِعَ النعت برفع<sup>(٩)</sup>، نحو (الحمدُ لله أهلُ الحمد) أي

- (١) وهو قوله تعالى ﴿إِنَّ الدِّينَ كَعَمَلٍ وَمَاتُوا بِهِمْ كَعَمَلٍ مِمَّنْ يَعْلَمُ مِنْهُمْ﴾ [آل عمران ٩١] الآية (محلواني).
- (٢) الأولى أن يقول الثفاء عن دخولها لأن مع متخذه من معولين الأول بنفسه وإلى الثاني بعن، ولعله حذف المفعول، فوضع المظهر مقدم المصير من المفعول الثاني. (داود أقبلي)
- (٣) ما في ﴿إِنَّمَا غَنَّتُمْ﴾ موصولة العائد إليه محذوف عن شيء ما به تقدر جمع ما غنمتموه حتى المحيط والمحيط من له خمسة أي: فإن بعد حرم مبدأ محذوف، أي فالحكم أو مبتدأ محذوف الخبر فواجب أن له خمسة. (تفسير الخواشي)
- (٤) أول البيت
- (٥) وأما السواد في المملوك فمرسح وإن كان من غير المرسح يومه وراسح
- (٦) الإعراب الثفاء للمطف، والثوول لتقسم، وخبر به ما دارتكم، فالأمر حال من اتد في فارقتكم من قلبي قلبي قلبي إذا أنقصهم باب صرب بصرب، فيكون معاً ما عصاً حال كوني معصاً، ولكم متعلق به، واللام زائدة كما في ضربته وضربت له، وما موصولة، ويقضي حذفه اسم لكن، وسوف يكون خبره بمعنى الوجود فيكون تامة (سبدي)
- (٧) والمعنى أن الشاعر اعتذر أحباره بأن فارتقتي عنكم ليس للعض، ولكن بحكمه وقضائه الشاهد إن الله دخلت على خير لكن أيضاً كما سبق (بهروي)
- (٨) خير لمفسر كانت تقديره لعظية كانت أو عقبه دلالة على المتدا محذوف (عوض)
- (٩) قوله (أي: حذفاً جائزاً لا واجباً) به بعد على أن جواراً منصوب على المصدرية، وأنه صفة لمصدر محذوف يدل عليه الفعل، وبه رد على صاحب المتوسط حيث جعل منصوباً على التمييزية، وقوله: (لا واجباً) للتأكيد ولما الآن في عليه وهو قوله (وقد يجب حذفه إذا قطع... إلخ). (جلبي)
- (٩) احتراز عما إذا قطع النعت بالنصب نحو: الحمد لله أهل الحمد بالمصوب، فإنه مفعول للفعل المحذوف وجوباً أعني أهل، ثم يحوز الجر على أنه صفة الله. (صعد الله)

هو<sup>(١)</sup> أهل الحمد.

وإنما وجب حذفه، ليعلم أنه كـ في الأصل صفة، فقطع، لقصد إنشاء المدح أو الذم<sup>(٢)</sup> أو غير ذلك فلو طهر المبتدأ سم يتبين ذلك لقصد وقد يجب حذفه أيضاً عند من قال في (نعم الرجل زيد): إن تقديره<sup>(٣)</sup> (هو زيد) (كقول المستهل)<sup>(٤)</sup>

أي المبتدأ<sup>(٥)</sup> المحذوف حوراً مثل: المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهِلال الرفع صوته عند إبعده (بهلال والله) أي هذا الهلال<sup>(٦)</sup> والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الحرف، بتقدير: اهلال هذا لأن مقصود<sup>(٧)</sup> للمستهل تعيين شيء بالإشارة، والحكم عليه بالهلالية، لينوجه إليه الباطرون ويروى كما يراه

وإنما أتى بالنقسم<sup>(٨)</sup> حرياً على عادة المستهين عالماً ولئلا يتوهم نصب (الهلال)<sup>(٩)</sup> عند الوقف.

(١) ونسبة هنا كونه مرفوعاً بغير الرفع منه، كما كان إعرابه بحالته لإعراب ما قبله ولم يكن له عامل نظري يحكم العمل أنه خبر مبتدأ محذوف، ثم يقرر المبتدأ له وجوباً (محمد أفندي)

(٢) نحو: نعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أي، هو الرجيم (ص)

(٣) كأنه قيل لما قيل نعم الرجل، قر من ممنوع؟ قيل زيد، أي هو زيد (كاملة)

(٤) المستهل في اللغة رفع صوت عند رؤية الهلال. (ص)

— أي: نظيره مثل طالب هلال، أو رفع صوت عند رؤية الهلال (هندي)

(٥) أي المبتدأ المحذوف الج، أشار بهد سمسير إلى تصحيح الحمل، وأنه من حذف الإيصال، وقوله، المبصر للهلال الرفع صوته عند إبعده يدل على معنى المستهل. (مصطفى جلي).

(٦) ويحمل أن يكون تقدير الهلال هذا، إلا أن يحمل على لأول أولى؛ لكون حذف المبتدأ أكثر من حذف الخبر، ومنه قوله تعالى ﴿مصر حميل﴾ [يوسف ١٨]، أي مصري صير حميل، وهو أندي لا شكوى فيه إلى الحل، وهو أيضاً يحتمل أن يكون على تقدير صير جميل أجمل؛ لكون الحمل على لأول أولى. (عوض أفندي)

(٧) أي: المقصود من هذا الكلام إعلام المحاسب بوجود هلال، وكونه طالعاً لا تعيينه بالإشارة بعد العلم بطلوعه، ووجوده فوق الأفق. (عواشي هندي)

(٨) ذكر النقسم لإزالة التردد، ولأن المقدم مقام تردد، فيه إد لم يجيء بعد الهلال شيء يجوز أن يقف عليه ويحتل، نصب بتقدير رأيت )

(٩) ورأيت أو أرى؛ وذلك لأن الأصل في المفردات الوقف. (لاري)

(و) <sup>(١)</sup> قد يحذف (الخبر جوازاً) أي حذفاً جائزاً، لقيام <sup>(٢)</sup> قرينة من غير إقامة شيء مقامه <sup>(٣)</sup> (مثل) الخبر المحذوف جوازاً في قولك: (خَرَجْتُ <sup>(٤)</sup> فإذا <sup>(٥)</sup> السَّع) فإن: تقديره على المذهب الصحيح <sup>(٦)</sup> كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فإذا السَّع <sup>(٧)</sup> واقف، على أن يكون (إذا) ظرف زمان لخبر المحذوف غير سادة مسددة أي. ففي <sup>(٨)</sup> وقت خروجي السَّع واقف.

(و) قد يحذف الخبر لقيام قريبه (وحوياً) أي. حذفاً واحداً (فيما التزم) أي: في التركيب الذي <sup>(٩)</sup> التزم (في موضعه) أي في موضع الخبر (غيره) <sup>(١٠)</sup> أي غير الخبر، وذلك في أربعة أبواب على ما ذكره المصنف.

أولها: المبتدأ الذي بعد (لولا) (مثل: لولا <sup>(١١)</sup> .....)

- (١) عطف على المبتدأ، وحرراً على حور سابق، من قبيل عطف اثنين بحرف واحد على محمولي عامل واحد. (م ج).
- (٢) والقرينة بالخبر إذا المعاجات، لأنها تستعمل جملة ابتدائية (هجدوالي).
- (٣) لأنه لو أقيم شيء مقامه بعد حذفه مقدمه كان حذفه واحداً لا جائزاً (م).
- (٤) خرجت فعل فاعل، فإذا انهاء النسبة مني على أن إذا ظرف زمان مني على السكون منصوب المحل معقول به لواقف المحذوف خبراً لتسبع، وهو مدأ، ولجملة لا محل لها من الإعراب (هندي حواشي).
- (٥) والفرق بين إذا المعاجات وإذا الشرطية هو أن المعاجاة تدخل على الاسم، وإذا الشرطية تدخل على الفعل. (محمد أفندي).
- (٦) احتراز عن مذهب العزدي، وأما على مذهب الغير الصحيحة فيس مع نحن فيه، لأن منها إذا ظرف مكان غير من تسبع، أي في مكان خروجي تسبع (هصمت).
- (٧) فإن إذا تدل على مطلق الوقوف، وبالنسبة للحرج يدل على الوقوف المفيد، وهو الوقوف بالباب فحذف للاختصار. (رضي).
- (٨) والتقدير فالسبع واقف وقت خروجي قدم، لكون الخروج سبباً للمعاجاة السبع لواقف، فالسبب يجب أن يكون مقدماً على المسبب.
- (٩) أشار إلى كون ما موصولة، والعائد محذوف وهو ضمير، أو مصدرية حينية أي وقت التزام العرب غير الخبر موضعه. (هندي).
- (١٠) فاعلم أنه أن وجوب حذف الخبر إما هو شرطي أحدهما وجود القرينة، وثانيهما. التزام غير الخبر موضعه؛ لتوفيه حق اللفظ والمعنى. (هوخي أفندي).
- (١١) ولولا في هذا المقام ليس بحرف حر؛ لأن لولا الحرة مشروطة بانصال الضمير، وإن لم يتصل لم يكن جاراً كما في هذا المقام. (لمحرو).

زيد<sup>(١)</sup> لكان كذا) أي لولا زيدٌ موجودٌ؛ لأن (لولا)<sup>(٢)</sup> لامتناع الشيء لوجود غيره، فيدل على الوجود.

وقد التزم في موضع الخبر جواب (لولا) فيجب حذفه، لقيام قرينة والتزام قائم مقامه، هذا<sup>(٣)</sup> إذا كان الخبر عاماً وأما إذا كان الخبر خاصاً فلا يجب<sup>(٤)</sup> حذفه كما في قوله.

ولولا الشعرُ بالعلماء<sup>(٥)</sup> يُرزي لكنتُ اليومَ أشعرَ من لبيد<sup>(٦)</sup>

(١) أي، كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاماً يجب حذفه؛ لعدم جوابها عنه، أي لولا زيد موجود لكان كذا. (هندي).

(٢) ويترك بين لولا لامتناع الشيء ولولا التحصيل، هو أن لولا لامتناع يدخل على الاسم، ولولا التحصيل يدخل على الفعل، مثل لولا أكرمت زيدا. (المحرره).

وقد يحذف المبتدأ والخبر معاً في نحو: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ (ص ٣٠)، فيمن جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف، واستفهم نعم العلم أيوب، أي. هو أيوب، وأما من جعل بمخصوص مبتدأ تقدم خبره مع المبتدأ على باب حذف المبتدأ (خوافي).

(٣) قوله: (هذا إذا كان الخبر عاماً) وأما إذا كان خاصاً ذكر في معي اللب أكثر المحققين على أن حر لولا لا يكون إلا عاماً محذوفاً، فلو كان الكون المقيد لم يحذف. إيج يقول لولا زيد قائم، بل يحذف هو المبتدأ، فيقال: لولا زيد، أو لولا أن زيد قائم، وإن صلته بمبتدأ محذوف الخبر وخبره، وذهب الرمسي وابن مالك وغيرهم إلى أنه إن كان كوماً مطلقاً كالوجود يجب حذفه، وإن كان كوماً مقيداً يجب ذكره إن لم يعلم، ويجوز الأمر، اعلم انتهى، ويدل على ما ذكره المصنف في الأمالي من أن من الموصح التي يجب حذف خبر المبتدأ باب لولا أطلق أو لم يقيده، وعلى هذا ما ذكره الشارح من تجويز أن يكون الخبر خاصاً، ولا يجب حذفه فهو خلاف كلام المصنف، ونحن أن مراده أن المبتدأ بعد لولا يجب حذف خبره مطلقاً، ولا كثيرين، بل قول مرحوم لا يسمى أن يحمل عنه، لأنه لا يكون إلا عاماً، ولولا دان عليه، وأما المثال الذي ذكره الشارح فم د ر عند الأكثر، وبه صرح في المعنى في نظيره (همسي الصقوي).

(٤) لعدم دلالة لولا عليه؛ إذ لا دلالة لولا، لا على الوجود، وهو دل بالقربة الخارجية جاز الحذف بلا خلاف. (وجيه الدين وغيره).

(٥) قوله (بالعلماء) متعلق بمرري، وأما دميم الدين قل الله تعالى ﴿إنما يحشى الله من عباده العلماء﴾ [طهر ٢٨]؛ الذين ورثوا الأسياء، وقال خير الشر. العلماء أممي كآبياء بني إسرائيل قال الملا علي القاري في المصنوع ص ١٢٣ (١٩٦)، لا أهل له فقدم للحصر؛ لأن الإزراء إنما يبحق بهم (ثوقادي).

(٦) سم الشعر مشهور بالمصاحفة (حلي).

ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدي  
هذا على مذهب البصريين<sup>(١)</sup>.

وقال الكسائي الاسم<sup>(٢)</sup> بعدها وعن لفعل مقدر أي لولا وُحْدَ زيد<sup>(٣)</sup>.

وقال الفراء. (لولا) هي<sup>(٤)</sup> الراجعة<sup>(٥)</sup> للاسم لذي بعدها.

وثانيها: كل مبتدأ كان مصدراً صورة أو بتأويله منسوباً إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، وبعده حال<sup>(٦)</sup>، أو كان اسم تفضيل مضافاً إلى ذلك المصدر وذلك مثل. دهابي راجلاً، وضربت زيد قائماً، إذا كان (زيد) مفعولاً به (و) مثل (صربي)<sup>(٧)</sup> زيداً قائماً أو قائميين، وأن ضربت زيداً قائماً، وأكثر شربي السويق<sup>(٨)</sup> ملتوتاً، وأخطت ما يكون الأمير قائماً

#### وأخر البيت

ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدي  
قائله الإمام الشافعي رحمه الله. (راجع).

- (١) فإن لولا عندهم كلمة ملتزمة من كسبتين، كما يقرأ في، والله ذهب الكسائي؛ لأن لولا أو كانت مركبة من لو الامتناعية ولا النافية سم يجب حذف الفعل الواقع بعدها، إلا إذا أتت بحرف كما هو شأن الأفعال الواقعة بعد أداء الشرط، ويجب تكرار لا، لأن لفظة لا لا تدخل على النافي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرراً في الأغلب. (هـ).
- (٢) وقال الكوفيون هو من باب حذف الفعل، أي لولا وجد زيد فكان كذا تشبيه لولا بحرف الشرط، ولاحتصاص لولا لتخصيص بالفعل، فيجوز لولا الاسمية ههنا (هـ).
- (٣) ولم يلزم عليه حذف الفعل وحوماً من غير المعبر، ومن غير أمر رائد على انقصة (عصمت).
- (٤) ولم يلزم على الفراء أن لا يكون في الشرط إسداء إذ لا يوجد بين الحرف ومفعوله (عصمت).
- (٥) ليلتها من الفعل المقتدر، يعني لولا اسم من أسماء لأفعال عده (داود).
- (٦) معرودة كائب، أو جملة، سمية كانت، أو معية، ولاسميه يجب معها الوار على الأصح (لاري).

(٧) صربي مصاب إلى ياء تمتكلم محبة رفع. لأنها وعز، ويريد مفعوله، وكذلك أكثر شربي بعينه. (مكمل).

(٨) أي: كل مبتدأ كان مصدراً صورة، أو بتأويله مضافاً إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، وبعده حال معرودة أو جملة، أو كان اسم تفضيل مصاب إلى ذلك المصدر، المصدر، ويجب حذف خبره لسد الحال سدد الخبر نحو: صربي زيداً. (فاضل الهدي).

مذهب البصريون إلى أن تقديره صربي يبدأ حاصل إذا كان قائماً، فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف، نحو رب عبدك، فبقي (إذا كان)، ثم حذف (إذا) مع شرطه العامل في الحال، وأقيم نحائ مقام<sup>(١)</sup> الطرف؛ لأن في الحال معنى الظرفية<sup>(٢)</sup>، فالحال قائم مقام الطرف مقدم لخبر، فيكون الحال قائماً مقام الخبر<sup>(٣)</sup>.

قال الرضي. (هد ما قيل فيه، وفيه نكلمات كثيرة) وهي حذف (إذا) مع الحاملة المصاف إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان<sup>(٤)</sup>، والعدول عن ظاهر معنى (كان) الناقصة إلى معنى (كان) التامة<sup>(٥)</sup>.

والذي يظهر لي أن تقديره نحو صربي يبدأ يلابسه قائماً، إذا أردت الحال عن المفعول، وصربي يبدأ يلابس قائماً، إذا كان عن الفاعل أولى، ثم نقوله. حذف المفعول الذي هو دو الحال<sup>(٦)</sup>، ففي (صربي يبدأ يلابس قائماً)، ويحوز<sup>(٧)</sup> حذف دي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي صرمت قائماً يبدأ أي صرته، ثم حذف (يلاسر) الذي هو خبر المبتدأ، والعامل في الحال وقدم الحال، وقام الحال مقامه،

(١) الفرق بين المقدم والمقام وبالصم يستعمل في المكان فقط، وبالشع يستعمل في المكان والزمان. (لمحرره)

(٢) لأن الحال يدل على الوقت والزمان لأن معنى موب جاءني ريد راكب، جاءني ريد في الركوب. (لمحرره)

(٣) لأن القائم مقام الشيء يكون قائماً مقدم ذلك الشيء بالواسطة، فيكون لحيان قائماً مقام البحر، لا بالأصل بل بالواسطة لما قلنا. (م)

(٤) لأن حذف أداة الشرط مع حملتها عبر حائرة من عبر بقمة شيء مقدمه، كالأشياء الستة (توقادي)

(٥) ومن قيام الحال مقام الطرف ولا غير، وبدي أوقعهم في هد نرامهم اتحاد لعامل في الحال وصاحبها بلا دليل، والحق أنه يجوز العاصي على ما ذهب إليه المالكي فتقول. تقديره صرب ريد، أما صل قائماً (شرح الرضي)

(٦) الصمير الغائب في الأول والمكلم في شيء، لأن سمعون نكوبه فصلة ومسعى عنه في الكلام يجوز حذفه، حيث صرح بنفس المصنف، وقد عائد المفعول يجوز حذفه؛ كقوله تعالى ﴿والله يسطر الرزق لمن يشاء﴾ (الرعد ٢٦) أي لمن يشاء يسطر له فيكون قياساً (م).

(٧) جواب سؤال مقدر تقديره كأنه قيل لم جر حذف دي الحد مع بقاء قرينة والقرينة الدال مع حذف دي الحال في هذا المثال الأسس لموصوف؛ إذ لا بد من الصمير العائد (لمحرره)



كما تقول: راشداً مهدتاً<sup>(١)</sup>، أي: سر راشد مهدياً على هذا يكونون مستريحين من تلك التكاليف البعيدة<sup>(٢)</sup>.

وقال الكوفيون، تقديره: ضربى زيداً قائماً<sup>(٣)</sup> حاصل، يجعل (قائماً) من متعلقات المبتدأ، فيلزمهم حذف الخبر من غير سد شين مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومته بدليل<sup>(٤)</sup> الاستعمال.

وذهب الأخفش، إلى أن الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي: ضربى زيداً ضربته<sup>(٥)</sup> قائماً.

وذهب بعضهم إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له، لكونه بمعنى الفعل<sup>(٦)</sup>، إذ المعنى: ما أضرب زيداً إلا قائماً.

(١) قوله (راشداً مهدتاً) يجوز فيه خلافان: أحدهما متداخلة وحال مترادفة، فعلى الأول يكون مهدياً حالاً من راشداً، وعلى الثاني يكون حالاً من فاعل سر، أصي، أنت سر راشداً مهدياً، ثم إنه حذف وأقيم الحال أعني: راشداً مقدمه<sup>(المحذرة)</sup>.

(٢) وهي من حذف إذا مع الجملة المصطف إليها، والعدول عن ظاهر معنى لما قصد إلى معنى تامة، وكل واحد منها غير قياس فيكون هذا التقدير أولى، (المحذرة).

(٣) يعني: ذهبوا إلى أن الحال حال معمول المصدر لعدو ومعنى، أو العامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مقرر بعد الحال وحباً، وهذا قول الشرح (يجعل، إلخ)، (م).

(٤) أي: يعلم عمومته بدليل الاستعمال، فيكون معنى ضربى زيد المحض بحال القيام حاصل، (خوافي).

(٥) هذا إذا كان الحال من المفعول، وإذا كان من لفاعل ضربى زيداً ضربى قائماً (ص). فإن معنى ضربى زيد قائماً، كل ضرب وقع مني على زيد حاصل في حال القيام، ساء على إضافة المصدر بعيد الاستعراق، وهذا بعيد بحصره في معنى ما ضربت زيداً إلا قائماً، فإن قلت: ما وجه التخصيص بالمصدر، فإنه يجوز أن يفصل مكان إضافة المحس والمهد هنا، أو خارجاً لاستعراق مثل اللام؟ قلت: نعم، ويكر في المصدر، أما وجه التخصيص بالاستعراق لفظة كثرة الاستعمال أيضاً، (خوافي هندي).

(٦) اعلم أن قول المحشي وغيرهم قوله (كذا وكذا) ولعلنا في مبتدأ لا خبر له؛ لأن قولهم، وإن كان من كلامهم لكن ما بعده كلام غيرهم، وفي مثله وقوع المبتدأ بلا خبر كثير ولا بعد، فأما قولك: من يكرمي أكرمه مبتدأ لا خبر له في وجه لكنه قليل (خوافي لباب).

وثالثها - كل مبتدأ اشتمل خبره<sup>(١)</sup> على معنى<sup>(٢)</sup> لمقارنة وعطف عليه شيء بالوارو  
التي بمعنى (مع) (و) ذلك مثل: (كل رجل وضعته)<sup>(٣)</sup> أي - كل رجل مقرون مع صيغته  
فهذا الخبر واجب حذفه؛ لأن الوار تدل على الخبر الذي هو (مقرون) وأقيم المعطوف  
في موضعه.

ورابعها - كل مبتدأ يكون مُقسماً به، وخبره لقسم (و) ذلك مثل: (لعمرك<sup>(٤)</sup>)

(١) وصابط هذا كل مبتدأ عطف عليه شيء بالوارو بمعنى مع، ولم يجر نصبها وإن كانت بمعنى مع؛  
لأنه لا بد للنصب من فعل أو معناه وكلاهما منقوص (تركيب)

(٢) يعني يكون الخبر بلفظ المذنية أو المصاحبة أو ما يعيد معاهد (م)  
- قوله (وعطف عليه شيء... إلخ) فإن قلت: مبيح في بحث المقرون معه أن الوارو بمعنى  
مع لم يكن لعطف، قلت: المراد بالعطف معناه المعوي، أي الارتباط المعوي، فإن قلت  
حسن يجب أن يكون رفع هذا الوارو لا رفع مدحونه، قلت: لما كان صورته موافقة للعطف  
جرى عليه حكمه، ولهذا قال الكوفيون (إن الوارو بمعنى مع حُرر ينقل رفعه إلى مدحوله؛ لعدم  
قبول الإعراب. (عصمت)

(٣) والصيغة في اللغة العقد، وهما كناية عن الصيغة مسبوقة بها؛ لأنك إذا اعتبرت بها ضمت، وإن  
أصعبها صاع، وكأنهم شهوا خبيثة برجل بالأرض المصنعة التي لا تعني (رضي وغيره)  
وصيغته مرفوع عطف على كل رجل، والضمير راجع إلى كل رجل، والخبر المحذوف وحيث  
أي مرفوعاً، كما قال المصريون، وستشكر عليهم لرضي بأنه ليس من هذا لتقدير بظنه لد  
مسد الخبر المحذوف، فكيف حذف وحيث؟ وأجبت عنه بأن لهذا الخبر جهتين جهة كونه خبر  
أعني كل رجل وجهه كونه خبر عن صيغته عار، جهة الأولى يعتبر مقسماً، وإن كان باعتبار  
جهة الثانية ليس كذلك، والجهة الوحيدة تكفي في صحة البيان. (زاده).

(٤) العمر بفتح العين وصمها، ويسكون الميم، وبضم الميم يستعمل في البقاء أما في باب القسم  
اختير فتح العين للصحة. (أخترى)

- فإن قيل لا يجوز القسم بعد اسم الله تعالى وصحته فلم قال النبي عليه السلام. «لعمري»؟  
قلت: مراد به القسم، بل إنما جرى هذا اللفظ في كلامه على رسم العرب. (مناجيح).

- قوله (ولعمري) اللام للابتداء، وعمري مبتدأ حذف خبره وحيث؛ لمدح جواب القسم مسد،  
تقديره لعمري، قسمي، ولعمري بفتح العين وصمها بفتح ولا يستعمل في القسم إلا بفتح، ثم  
قوله. (لعمري) يمكن أن يحمل على حذف المضاف أي انزه لعمري، وكذا أمثاله مما  
أقسم به بعير الله تعالى، كقوله «والشمس» [الشمس ١] «والليل» [الليل ١]، ويمكن أن  
يكون المراد بقوله (لعمري) وأمثلة ذكر صورة القسم لتأكيد مضمون الكلام وترويضه فقط؛ لأنه  
أقوى من سائر المؤكيدات وأسلم من التأكيد باللفظ تعالى لوجوب الترتيب، وليس المرص =

لأَعْمَرَ كذا) أي نَعْمَرَ ويقاؤك قسمي، أي ما<sup>(١)</sup> أقسم به، فلا شك أن (نَعْمَرَ) يدل على القسم المحذوف، وجوب القسم قائم مقدمه، فيجب<sup>(٢)</sup> حذفه و (الْعَمْرُ والعُمر) بمعنى واحد، ولا يستعمل مع السلام إلا لمتوح؛ لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله<sup>(٣)</sup>.

### (خبر إن وأخواتها)

ومنها:

(حبر (إن) وأخواتها) أي من مرفوعات<sup>(٤)</sup> حبر (إن) وأخواتها، أي: أشباهها<sup>(٥)</sup> من الحروف الخمس الناقية، وهي (أَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَعَنَّ وَلَبَّثَ)، وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على أصل الأصح؛ لأنها لما شابهت الفعل المتعدي - كما يحيى - علمت رفعاً ونصباً مثله<sup>(٦)</sup>.

اليمين الشرعي، ونسبه غير الله به في التعظيم حتى يرد عليه أن الحلف بحبر اسم الله تعالى وصفاته مكروه، بل حرام، من كفر به اعتقد وجود شرقة به (حسين جلي) إنما وجب حذفه لحصول الشرعيين؛ لأن نَعْمَرَ قبة يفتن القسم دل على حصر صفة البحر وجوابه أيضاً كان ملتزماً موضعه. (عرض أفندي)

(١) يشير إلى تصحيح الجملة؛ لأنه لا يصح حصر القسم على المبتدأ، ولا يقلل العمري قسمي وهي الريل «نَعْمَرَ أنهم في سكرتهم يعمهون» [الحجر ٧٢] (راده)  
(٢) وإنما وجب حذف البحر هنا؛ بدلالة نَعْمَرَ على قسم، والبرام لأفعلن كذا موضعه. (مجدواني)

(٣) وقد ي حذف المبتدأ والمحر معاً في نحو «نعم العبد إنه آواب» [ص ٣٠]، فيمن يجعل المحصوص خبر مبتدأ محذوف، و يتقدير نعم العبد أيوب أي هو أيوب، وأما عند من يجعل المحصوص مبتدأ تقدمه خبره، نعم لعد من باب حذف المبتدأ (فاود خوافي)

(٤) ولم يقل ومنها؛ لأنه في الأصل خبر مبتدأ، فم يفصل مما هو مشعر بكونه نادياً على حدة (ح)

(٥) استعير الأخوات للأشياء وبظائر لما يهت من التثنية والتماثل، كـ بين الأخوات (لاري)

(٦) قوله (خبر (إن) إلخ) إشارة إلى أن قوله (خبر أن وأخواتها) مبتدأ محذوف البحر بقرينة ما سبق، فقوله المسند إليه ابتداء كلام، ويحتمل أن يكون المسند خبراً، وقوله (هو صيغة الفصل)، وإنما لم يقل ومنها؛ لأنه في الأصل حر مبتدأ، فم يفصل بما هو مشعر بكونه نادياً على حدة. (عب)

- لكن الرفع مقدم في الفعل ومؤخر في هذه بحروف تنيهاً بمرعية العمل على المرعية العامل (رضاً)

(هو) <sup>(١)</sup> أي: خبر إن وأحواتها (المسند) إلى شيء آخر <sup>(٢)</sup> (بعد دخول) أحد (هذه الحروف) <sup>(٣)</sup> عليهما <sup>(٤)</sup>، فقله (المسند) شامل لخبر كان وخبر المبتدأ، وخبر (لا) التي تنمي الجنس وغيرها <sup>(٥)</sup>.

ويقوله. (بعد دخول هذه الحروف) أخرج جميعها عنه <sup>(٦)</sup>.

والمراد - (دخول هذه الحروف عليهما) ورودها عليهما لإيراد أثرها فيهما لفظاً <sup>(٧)</sup> أو معنى، فلا ينتقص <sup>(٨)</sup> التعريف مثل (يقوم) في قول: إن ريداً يقوم أبوه، فإن (يقوم) هاهنا من حيث إسناده إلى (أبوه) ليس مما يدخل عليه (إن) بهذا المعنى، بل إنما دخل على جملة (يقوم أبوه) فلا يحتاج <sup>(٩)</sup> .....

(١) ضمير الفصل؛ لأن الخبر إذا كان معرفاً بلام يؤتى بضمير الفصل مثل ريد هو القائم، ولا يكون له حظ من الإعراب، وقيل: مبتدأ ثانٍ. (مزع)

(٢) ولم يقل إلى اسم أن، ليدخل فيه ريد، يقوم أبوه، جملة فإن المسند فيها مسند إلى فاعله، ثم هو مع الفاعل مسند إلى اسم إن. (توفادي)

(٣) فوه (أحد هذه الحروف) وربما قدر بعض أحد حتى لا ينتقص التعريف بقائم في قولنا: إن ريداً قائم؛ لأنه لا يكون مسنداً بعد دخول هذه الحروف، بل هو مسند بعد دخول أحد الحروف (حاشية).

(٤) وإنما قال عليهما، لأن الدخول معنى ورد هذه الحروف لإيراد الأثر، ليس إلا المجموع مسند والمسند إليه، فيكون بياناً للوقع، وإن كان تعريف لا يقتضي ذلك، بل يكفي ذكر عليه كما لا يحصى (هضمت).

(٥) كحرف ولا المشبهتين بنسب، ومفعول بشي من باب أعنت، وكالمبتدأ في أقام الريدان؟ (سبدي)

- أي من التعريف، سوى خبر هذه حروف، والصدق تعريف عليه (سبدي)

(٦) قوله: (لفظاً أو معنى) على سبيل منع الخلط لا الجمع والأثر لفظاً الإعراب، ومعنى التحقيق والتنمي والتشبه والرجح

(٧) إما بفظاً بالعمل، وأما معنى فلاسحات مديها إلى مديهما، فإن تأكيد الحكم مثلاً يسحب إلى المحكوم به وعليه، وعلى كل تقدير ينتقص التعريف بمثل يقوم، ويسحب المبتدأ الذي بعده أن لمكسوفة، أو بعد أن المحففة المنقاة. (هسي)

(٨) حاصل السؤال أن يقل: أن يقوم في قولنا: إن ريداً يقوم أبوه، يصدق عليه أنه هو المسند بعد دخول هذه الحروف مع أنه ليس بحرف وحده بل يقوم مع فاعله (تأمل)

(٩) أي إذا كان المراد من بدخول ورودها عنينها لإيراد فاعلاً أو معنى (فجحدوني).

إلى أن يجاب عنه: بأن المراد<sup>(١)</sup> بـمسند مسند إلى أسماء هذه الحروف، ويلزم منه استدراك قوله<sup>(٢)</sup>، بعد دخول<sup>(٣)</sup> هذه الحروف<sup>(٤)</sup>، ولا إلى أن يجاب عنه بأن المراد بالمسند: الاسم المسند، فيحتاج<sup>(٥)</sup> إلى تأويل لجملة بالاسم، حيث يكون خبرها جملة، مثل: إنَّ زيداً يقوم، فإنه مزيل (بقائم) (مثل) قائم في (إنَّ زيداً قائم) فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف (وأمره<sup>(٦)</sup> كأمر حبر المبتدأ) أي حكمه كحكم حبر المسند في أقسامه، من كونه مفرداً، وجملة ونكرة ومعرفة، وفي أحكامه من كونه واحداً ومتعدداً، ومثبتاً ومنفياً ومحتولاً<sup>(٧)</sup>، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد<sup>(٨)</sup>، ولا يحذف<sup>(٩)</sup> إلا إذا علم

- (١) الجواب الصحيح أن المراد هو لاسم المسند لأن البحث عن أحكام الأسماء وما ذكر من لجواب لا صحة له كما لا يخفى. (سبدي)
- (٢) فإن قلت يلزم أيضاً أن لا يكون قائم في أن زيداً قائم أو هو حر أن: لأنه مسند إلى فاعله وهو أبوه، لا إلى اسم أن وهو مسند، قلت التزم بذلك فإن الحبر مجموع قائم أبوه وهو مسند إلى اسم، لأن قائم فقط، وهو أن هذا خلاف عرف السحوي الذي ينظر في اللفظ وإن كان المسند بحسب المعنى هو مجموع قائم أبوه (محضيت).
- (٣) لأنه ربما ذكر لشرح به حر كان، وحر لا ينفي الخنس وغيرها، وإذا خرجت فهو (المسند إلى أسماء هذه الحروف) ثم يحتاج إليه، من تكون رتبة بلا منعة. (قدمي)
- (٤) عطفت على أن يجاب تقديره فلا يحتاج إلى أن يجاب (رضي)
- (٥) لا بعد في هذا الاحتياج؛ لأن المصنف في التزام تأويل (م.ع)
- (٦) فإن قيل يلزم من قوله (وأمره كأمر المبتدأ) أن حر إن زيد أخبره، لأنه يجوز زيد خبره، قلت أجاب عنه المصنف في شرح المفصل من وجهين: أحدهما: أنه لم يذكر أصلاً وإذا لم يكره قسماً باشتراكهما فيما هو مذكور، لا سيما هو غير مذكور، والثاني ما ذكره في الحامي. (نجم الدين)
- (٧) نحو إن محلاً وإن مرتحلاً، أي ما محلاً في الديق، وأن ما مرتحلاً عنها إلى الأخرى، ونحو أيام انصبا رواجعاً عند أصحابنا، يعني الحبر المحذوف، وتقديره ليت أيام انصبا ن، أي كالي في حال كونها رواجع، ولتزم حذف حبر في قولهم: (ليت شعري) كان كذا، أي ليت علمي متعلق بما يجاب هذا القول. (لك)
- (٨) المراد بالعائد ما يصح دخول أحد هذه الحروف عليه؛ لأنه لا يقاب: إن مع الرجل زيداً لوجوب الصدارة لأفعال المدح والذم. (م)
- (٩) قوله (ولا يحذف إلا إذا علم) أي ولا يحذف العائد في وقت من الأوقات، إلا وقت كونه معلوماً فهو مستثنى مفرغ. (حسن أفندي)

والمراد<sup>(١)</sup>، أن أمره كأمره بعد أن صح كونه خبيراً بوجود شرائطه وانتفاء  
موانعه<sup>(٢)</sup>، ولا يلزم من ذلك أن كل ما يصح أن يكون خيراً للمبتدأ يصح أن يقع خيراً  
لباب (إن) حتى يرد أنه يجوز أن يقال: أين زيد؟ ومن أبوك؟ ولا يجوز أن يقال: إن  
أين<sup>(٣)</sup> ريداً، وإن من أبائك؟ (إلا هي تقديمه)<sup>(٤)</sup> أي ليس<sup>(٥)</sup> أمره كأمر خبر المبتدأ في  
تقديمه فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم.

وقد جار تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك؛ لأن هذه الحروف فروع على الفعل

(١) قوله (والمراد أن أمره...) إلخ) لا يحسنه لماسب بقوله (وأمره كأمر خبر المبتدأ في أقسامه  
وأحكامه وشرائطه) استثناء يصبه الاستهزام ورفوعه حملة إثنائية، وأمثال ذلك ما ذكره الشارح  
تكلف. (عصمت)

(٢) كما إذا كان فيه معنى الاستهزام نحو ريد أقام، فإنه لا يقع خيراً لهذه الحروف، أو جمده  
استهزامية نحو ريد هل قام، أو أمر به نحو زيداً أكره، أو بهيية نحو ريد لا نهيه؛ لأن الأمر  
والهي للإنشاء، وأل للحر فلا يحتمل معاً فلا يقال: إن ريداً هل قام، وإن عمراً أكرمه، وإن  
خالدلاً لا نهيه. (شرح موضح)

نحو أين في أين ريد، لا يصح أن يكون خيراً؛ لأن وجوبه المانع لكونه أن يقتضي التحقيق  
والاستهزام التردد، ولعمول صدره الاستهزام. (وجه الفين).

(٣) قال إن يقتضي تحقق مدحوله نحو أن ريداً قائم، فإن أن يقتضي تحقق قيام ريد، وأين يقتضي  
إيهام مدحوله نحو أين ريد، فإن أين يقتضي إيهام ريد بينهما تناقض (محدومي)

(٤) محوور بها مضاف إلى ضمير يرجع إلى الخبر وهو محوور مستثنى ومستثنى منه محذوف، وتقديره  
وأمره كأمر خبر المبتدأ في جميع الأحوال من كونه مفرداً أو جملة أو نكرة أو معرفة أو واحداً أو  
متعدداً، مبتدأ أو مؤخراً إلا في هذا الوجه. (هـ)

- حق العبارة أن يدل إلا في التقديم؛ لأنه مشاء من وجوه أشبه، ووجه أشبه يجب أن يكون  
مشاركاً بين المشبه والمشبه به، والقول يرجع بضمير إلى لمتكلم بعيد (هـ)

(٥) فإن تقديم خبر المبتدأ جائز عليه، وتقديم خبر أن ليس بجائز فلا يقال إن قائم ريداً وذلك؛  
لأنها حروف وضعها ضعيف. (هـ)

- وحكمه حكم أن إلا في جواز تقديم الطرف، فإن خبر إن يتقدم إذا كان ظرفاً على اسمه، ولا  
يتقدم خبر لا وإن كان ظرفاً على اسمه، فلا يجوز لا في الدار رجل، وجاز أن في الدار حلام  
رجل؛ وذلك لأن أن مشابه للفظ الماضي في كونه ثلاثياً معنوح الآخر، وفي اتصال الضمير  
المصوب به، وفي اتصال نون الوقاية وغير ذلك، فس فكان كأنه فعل بخلاف لا فإنه محمول على  
أن أفع عيه، فنحط رنة عن رنة ما هو أصله، وهو أن. (شرح لباب)

في العمل، فأريد أن يكون عملها فرعاً أيضاً، والعمل الفرعي للعمل أن يتقدم المصوب على المرفوع، والأصل أن يتقدم المرفوع على المصوب، فلما أعلمت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليه بتقديم ثانيهما على الأول كما يتصرف في معمولي العمل لنقصانها عن درجة<sup>(١)</sup> الفعل (إلا<sup>(٢)</sup> أن يكون الحر ظرفاً) أي: ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان طرفاً<sup>(٣)</sup>، فإن حكمه إذن حكمه في جوار التقديم إذا كان الاسم معرفة نحو: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الغاشية: ٢٥] <sup>(٤)</sup>.

وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة نحو: (إن من البيان<sup>(٥)</sup> لسيخراً) أو (إن من الشعر لحكمة) وذلك لتوسعهم في الظروف<sup>(٦)</sup> ما لا يتوسع في غيرها.

- (١) لأن العمل أصل في العمل وهي المشابهة به، تعمل عمله فتكون فرعاً به فيه (نوقادي).
- (٢) استثناء من الاستثناء المقدم فتكون موجاً، ربما حر تقدم الطرف، لأن جميع الأشياء ما خلق الله لا ينك عن زمان أو مكان، فلما كان الطرف لازماً غير متارق عنها بمنزلة نفس الشيء فحار ذكره متقدماً ومتأخراً أو متوسطاً، فذلك فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالطرف دون غيره، والعجب نحو ما أجمل اليوم كذا، وبين ههنا الاستفهام، والقول مع إعمالهم إياه نحو اليوم يقول زيداً قائماً.
- (٣) قوله (إلا) الخ إذا كان ظرفاً فيه) إن هذا الاستثناء يعني أن يكون خبر الطرف مثل خبر المبتدأ في التقديم، وليس كذلك من خبر إن إذا كان صرفاً يتقدم تقدماً غالباً شائعاً يكاد أن لا يحور تأخير، سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، وليس غير المبتدأ كذلك، وأيضاً خبر أن إذا كان ظرفاً مقارناً بلام الابتداء لا يقدم، نحو: إن زيدا لفي الدار، بخلاف خبر المبتدأ، (عصمت).
- (٤) أي رجوعهم في ديون في الحشر، وتقديم خبر بتحصيلهم والمالعة في الوعد (قاضي).
- (٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قدم رجلا من المشرك فحبسوا معه لباس لبياتهما، فقال رسول الله عليه السلام: «إن من البيان لسحراً»، ومن الشعر لحكمة» أخرج الشطر الأول البحاري (٥١٤٦)، والشطر الثاني ابن ماجه (٢٧٥٥)، وقد عليه لسلام «اصدق كلمة قالها الشاعر كلمة ليد».

كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل  
أخرجه البخاري (٣٨٤١) (مصاييح).

- يعني أن بعض البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب، أو في العجز عن الإبان بمثله، وهذا النوع ممدوح وإذا صرف إلى الحق، ومذموم إذا صرف إلى الباطل، (م).

- (٦) لأن كل شيء من المحدثات لا بد أن يكون في مكان أو زمان، فصار مع كل شيء كفرة ولم يكن أجيباً، فدخل حيث لا يدخل غيره كالبحار يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي، وأجرى لجار ومجرور مجراه؛ لمساواة بينهما؛ إذ كل طرف في التفسير جار ومجرور (وجه الدين).

(خبر (لا التي) <sup>(١)</sup> الكاشة <sup>(٢)</sup> (سَمِي الجس) <sup>(٣)</sup> أي: لنفي صفته؛ إذ (لا رجل قائم) مثلاً لنفي القيام عن الرجل، لا لنفي الرجل نفسه.

(هو المسند) إلى شيء آخر، هذا شامل لحرر المبتدأ وخبر (إن، وكأن) وغيرها (بعد دخولها) أي: بعد دخول (لا) <sup>(٤)</sup>، فخرج به سائر الأحار.

والمراد <sup>(٥)</sup> بدخولها. ما عرفت في خبر (إن) فلا يرد نحو: (يضرب) في (لا رجل يضرب أبوه).

(نحو: (لا غلام رجل ظريف)) <sup>(٦)</sup> .. .. .

(١) وحكم لا حكم أن: لأن نفيه أن، فحمل عليه في الحكم لأن العرب يحمل النقيض على النقيض، فإن قلت: حق النقيض أن يكون محضاً لبعض لا مرافقاً له، فكيف حمل عليه؟ قلت: لأن النقيض طرفان طرف للنسب، وطرف لنفي فحمل أحدهما على الآخر لا اشتراكهما في كونهما طرفين، فهو في الحقيقة حمل بتقدير على النظر لا ببعض، وقد سه عليه الشيخ عد القاهر. (شرح لباب)

(٢) اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثوب، وبلام أنه حرف التعريف لا اسم الموصول، فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلاته. (جلبني) <sup>(٣)</sup>

فدر متعلق الطرف المعروف باللام ميلاً إلى رصديه جانب المعنى: لأن المعنى على التركيب، والتوصيف، والمشهور في أمثاله تقدير الكثرة احترازاً عن حذف الموصول مع بعض صلاته، فإنه لا يجوز عد الصري، فالتقدير خبر لا، كائنة لنفي نجس على جعل كائنة حالاً من كلمة لا، بتأويلها بالمفعول بمعنى الفعل المسند من إضافة واحمر إليها، أي: ثبت حملة لكلمة لا (مع ص).

(٣) لما كان لفظ لا مشتركة بين ما يكون لنفي لجس، وبين ما يشابهه ليس وصعب، لقوله: (لنفي الجس تعيلاً لمقصود، واحترازاً عما عبره). (هوض)

(٤) والخبر مرفوع بلا إن لم يكن اسماً مبنياً بسبب لا عند جميع النحاة، وإن كان اسمها مبنياً نحو لا رجل ظريف، قال سيبويه ارتفاعه بأنه خبر مبتدأ، ولا رجل مرفوع المحل بالاستثناء؛ ولأنه لما صار الاسم بدخول لا مبنياً، وصار دخول لا عليه سبب سائه مع قرينه بلا، كما كان مع اسمه لا المنصوب. (داود خوافي).

(٥) قوله (والمراد) جواب سؤال مقدر وهو أن يقول: إن يضرب في لا رجل يضرب أبوه، يصدق عليه أنه هو المسند بعد دخول لا، مع أنه ليس بخبر لا فلا يكون التعريف مانعاً (المحذرة)

(٦) ظريف صفة مشبهة، فاعله فيه راجع إلى غلام رجل وهو معه مركب مرفوع خبر لا، والجملة استئنافية (م ع)



إنما عدل<sup>(١)</sup> عن المثال المشهور وهو قولهم (لا رجل في الدار) لاحتمال حذف الخسر، وجعل (في الدار) صفة، بخلاف ما ذكر، لأن (علام رجل) معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صمته على ما هو الظاهر.

(فيها) أي: في الدار خبر معد حصر، لا ظرف طريف، ولا حال؛ لأن الظرافة لا تنقيد بالطرف وسحوه وإنما<sup>(٢)</sup> أني به لئلا يلزم الكذب بمعنى طرافة كل علام رجل، وليكون مثلاً لنوعي خبرها، الظرف وغيره.

(وُحذف)<sup>(٣)</sup> حصر (لا) هذه حذفاً (كثيراً) إذ كان لخبر عامّاً كالموحود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو (لا إله إلا الله)<sup>(٤)</sup> أي لا إله موجودٌ إلا الله

(١) قوله (إنما عدل) قال المصنف ليس تعدل بحجة بلا رجل طريف حساً، لأن طريف في نظام صفة سم لا، لأن حصر لا يحذف كثيراً، والمثال ينبغي أن يكون مدهراً فيما يمثل به، وفي مثلاً لا يحتمل ظرف إلا الحصر؛ لأن المصنف المصفي بلا لا بوصف، لا مذهب، واعتراض عليه بأن ذلك مذهب جمعة منهم، وأما الآخر فقد حذروا انرفع حملاً على المحل في توابع اسم أن. (لأرى)

(٢) قوله (وإنما أني به) فيه بحث؛ لأن فيه إذ كان حصر معد خبراً محكم كالأول ليس إلا نفي الظرافة كل علام رجل، فعدم الكذب إلا يقصد أنه الجمع بين الخبرين من حسن علام رجل النفي، حيث نفي لا يصور إلا بعد الوجود (حافظ اللسكندي)

(٣) وإنما يحذفه الجارون كثير المشكوك في أنه لا يكاد يجيء هذا المنفي لا مبيهاً على كلام متقدم قد ذكر فيه الحصر، فكأنه جواب عن قل هل من أهل لك؟ وهل من مال لك؟ فاجتبى بقولك لا أهل ولا مال، ولا يحتاج إلى ذكر الحصر؛ لأن تقدم ذكره في السؤال أغنى عن ذكره في الجواب، وعلى هذا أيضاً كلمة الشهادة كأنها في الأصل رد على المسكر وجوب لمن قال هل من الوجود من غير الله؟ فقلت لا إلا الله ولا يحتاج إلى إعادة الحصر في الجواب (كبير)

(٤) قوله (لا إله إلا الله) اعترض عليه شئني أحدهما إذا أريد بلا به مطلق المعبود يكون كادياً بالمعبودات الدالة، وإن أريد المعبود الحق ثم يكن الاستثناء استثناء؛ لأن الاستثناء هو إخراج الشيء من الشيء المتعدد الذي يصح دحونه فيه، فإذا كان كذلك فكيف التوحيد؟ أجيب عنه بأن المراد المعبود الحق وهو كلي في لاهوت، والله فرد منه في الخارج موجود. (حاشية)

قوله: (لا إله إلا الله) مستثنى متصر، ولا يجوز أن يكون المستثنى المفرع؛ لأنه إذا كان كذلك يلزم أن يكون خبراً، وهو غير جائز؛ لعدم المعنى، بل هو بدل عن محل لا إله

(وبنو تميم لا يشتونه) أي لا يظهرون الخسر في اللفظ؛ لأن الحذف عندهم واجب. أو المراد. أنهم لا يشتونه أصلاً، لا لفظاً ولا تقديرًا، فيقولون معنى قولهم لا أهل ولا مال، انتهى الأهل والعمال، فلا يحتاج إلى تقدير خبر.

وعلى<sup>(١)</sup> تقديرين يحملون ما يرى حسراً في مثل: لا رجل قائم، على الصفة<sup>(٢)</sup> دون الخبر.

(اسم (ما) و (لا) المشبهتين بـ: (ليس))

في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر<sup>(٣)</sup> ولهذا يعملان عملها<sup>(٤)</sup>.

(هو المستند إليه) هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند إليه.

(بعد دخولهما) حرج به خبر اسم (مذولاً) وما عرفت من معنى الدخول، لا يرد (أبوه) في مثل: (ما زيد أبوه قائم).

(مثل (ما زيد<sup>(٥)</sup> قائماً، ولا رجل أفصل ملك) وإنما أتى بالمكرة بعد (لا) لأن (لا) لا تعمل إلا في المكرة<sup>(٦)</sup>، بحالات (ما) فإنه يعمل في المكرة والمعرفة.

(١) أي. تقدير كون الخبر وحيث لحذف، ومعنى تقدير أن لا يكون لها خبر أصلاً (م)

(٢) فيجعلون في تلك جملة مفعولاً بأخبار محض رجل؛ لأن الرجل مبني رباع لمحل (عصمت)

(٣) وفيه أن كون مدخول لا مبتدأ قبل دخول لا مع كونه مكرة صرفة محل نظر، فتأمل (عصمت)

(٤) وكذا إن النافية ترفع وتنصب عند سمر و كسانتي نحو: إن هو مسئولياً على أحد أجزائه للملايين، فإن الشاعر أصل إن هي هو، وهي مسئولياً، وهي بمفصل يجوز إعراب إن عمل ليس عند سيويه (خوافي)

وأمّا ملحق أكثر الصريين والعراء أن: إن النافية لا تعمل شيئاً، وهو مذهب الكوفيين، خلافاً لعراء أنها لا تعمل عمل ليس، وقد نهى عن نصريين أبو نعاس لسرد وأبو بكر السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح ابن جني، وحذر مصنف، ورغم أن في كلام سيويه، إشارة إلى ذلك، وتعمل في المكرة والمعرفة فنقول: إن رجل قائماً، وأن زيد قائم (شرح ألفية)

(٥) وقد يكون اسم وخبر معرفتين، أو كرتين، أو الأول معرفة والثاني مكرة دون العكس. (م).

(٦) ويرد عليه قول النابغة.

وحملت سواد القلب لا أنا باعياً سرور ولا في جه منواضياً

ورغم بعضهم أن لا تعمل في المعرفة كما في المكرة (شرح ألفية وغيره)

هذه لغة أهل الحجاز، وأما هو تميم فلا يشتون لهما العمل<sup>(١)</sup> ويقولون: الاسم والحبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما.

وعلى لغة أهل الحجاز ورد القرآن نحو ﴿م هذا بشراً﴾ [يوسف: ٣١]<sup>(٢)</sup>.

(وهو) أي: عمل (ليس) (في لا) دون (م) (شاذ) قليل، لنقصان مشابهة (لا) بـ (ليس) لأن (ليس) لفي الحال، و (لا) ليس كذلك، فإنه للفي مطلقاً، بخلاف (ما) فإنه أيضاً لفي الحال فيقصر<sup>(٣)</sup> عمل (لا) على مورد نسماع نحو: قوله.

مَنْ هَذَا<sup>(٤)</sup> عَنْ نِيرَانِهَا فَأَبَا أَنْ قَيْسٍ لَا بَرَاخَ  
أي: لا بَرَاخَ لي، ولا يجوز أن يكون لفي الجنس؛ لأنه إذا كان لفي الجنس، لا يجوز فيما بعده الرفع ما لم يتكرر ولا تكرر في ليت.

اعلم أن<sup>(٥)</sup> المراد بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات ما يكون مسنداً أو

- (١) لأن هذه المشابهة لا توجب عمل المشبه فعمل المشبه به؛ لأن ليس فعل غير مصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع، فيكون ضعيفاً، والضعيف لا يستتبع غيره، فضلاً عن نعه في العمل - (م)
- (٢) ﴿وما من أمهاتهم﴾ [لمحاذلة: ٢] وإذا عمل ما في الثاني عمل في الأول، ومن مضم أمهاتهم الرفع على لغة تميم، وقرئ أمهاتهم وهو أبصاً على لغة من ينصب (قاضي البضاوي)
- (٣) كما أن ليس للحال في مثل م زيد قائم، كذلك ما لفي الحال، وإذا كان لا شاذاً قليلاً، لنقصان مشابهتها بدوس للغة المذكورة فيمصر إلح (توقادي)
- (٤) أول الت-

يَا بَرُّوسَ لِلْحَرْبِ النَّيِّ وَهَمَّتْ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَاخُوا

- من شرطية، وصد عن يراها شرطها، و بدء حرثة، وما بعده جزم المصطط،  
أن يكون على الاستئناف، وقال صدر الأصول محلها نصب على أنها حال مؤكدة من ربه.  
(ابن قيس)، والامتنع أنه استعمل لا بمعنى ليس، قال الإمام العزوقي في شرح الحماسة:  
قوله (لا بَرَاخَ) بوجه فيه النصب لكن الضرورة دعت إلى رفعه، وقال سيويه جعل لا كليس  
هنا، وجعل غيره براح مثلاً وبحر مضم، وربما يحسن ذلك إذا تكرر لا كقولك، لا درهم ولا  
ديساراً؛ لأنه جود الشاعر الرفع في الكثرة بعد لا، وإن لم يتكرر هذا كلامه، ويعلم منه  
الاستشهاد إنما يستقيم على مذهب سيويه. (جلي)

- (٥) هذا التعريف مبني على العملة عما ذكره في تعريف الفاعل حيث قال: بعد ما أسد إليه الفعل بالأصالة لا بالثبوت؛ ليخرج عن نحد توبع انما عمل نحو: جامني زيد وعمرو، نسي الشارح كلامه السابق. (لمحرو).

مسنداً إليه بالأصالة لا بالتبعية بقريئة ذكر التوابع فيما بعد، فلا يتفرض بالتوابع.

ولما فرغ<sup>(١)</sup> من المرفوعات شرع في المنصوبات، وقدمها على المجرورات، لكثرتها<sup>(٢)</sup> ولخفة النصب، فقال:

### (المنصوبات)

(المنصوبات)<sup>(٣)</sup> (هو<sup>(٤)</sup> ما اشتمل<sup>(٥)</sup> على علم المفعولية)

قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات.

والمراد<sup>(٦)</sup> بعلم المفعولية: علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة أو حكماً، وهي

(١) يظهر أن هذه الشرحية لرومية؛ إذ لا عائدة معتداً بها في بحكم الاتفاقية هـ، والعلاقة المقتضية للروم المعتبر عند أرباب العقول معية، كما لا يحصى إلا أن يدعي اللزوم، المعرفي العادي بعد ما علم أن المنصب في صدد ذكر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، فإن الصراع من حدهما يستلزم التصدي لبيان الآخر، (عصمت).

(٢) ويوفق تركيزه على ما هو الأصل في ترسيب الكلام، من لأصل أن يلي الفعل الفاعل ثم المفعول بلا واسطة، (كلامي).

(٣) قوله: (المنصوبات) جمع المنصوب لا منصوبة؛ لأن موضوعها الأسماء وهي جمع اسم، وهو مذكر لا يثنى، فيقتضي أن يكون الوصف مطبوعاً للموصوف، وبأن المراد يشتمل الاسم عليها أن يكون موضوعاً بها لفظاً أو تقديرًا أو محلاً هذا، (حلي).

.. يحتمل أن يكون المجموع كلاماً واحداً بأن يكون هو ضمير الفصل، واللام للحقيقة المبهمة للجمعية بدخولها، وحيثما لتعير من التعريف بلفظ يدل على الأفراد الغير المناسب بمقام التعريف؛ للإشارة إلى جامعيه هذا تعريف، وإلى تعدد الأنواع المنصوبات المعرف هـ، ويحتمل أن يكون كلامين مستقلين بأن يكون قوله (المنصوبات) كلاماً واحداً بتقدير هـ، بأن المنصوبات أو المنصوبات هـ، (عصمت).

(٤) ضمير منفصل مبدأ ثانٍ راجع إلى المنصوبات، وتذكير باعتبار بحر وليس هو ضمير فصل كما توهم؛ لوجوب مطابقتها للمبتدأ، (شرح).

(٥) وإنما لم يقل ما اشتمله على النصب؛ مثلاً يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة؛ لأن معنى المنصوب مشتمل على النصب، (كاملة).

ولتعريف يشتمل على العلل الأربع علة فعلية، وعلة صورية، وعلة مادية، وعلة عائية (المعروفة).

(٦) وأما تقييد الفعل بجمعول ونحوه فلتربية غائبة، كقوله ضربت ضرباً شديداً، وصريت ريداً، وضربت يوم الجمعة، وضربت أمامك، وضربت بالوط، وجئت والسادية، وجاء زيد ركناً وطاب زيد نفساً وما ضرب إلا زيد وما صريت، لا زيداً (أيضاح) =

أربع، الفتحة والكسرة والألف والياء، نحو: رأيت زيداً، ومسلمات، وأباك،  
ومسلمين، ومسلمين (عنه) <sup>(١)</sup> أي: من المنصوب أو مما اشتعل على علم المفعولية

### (المفعول المطلق)

(المفعول <sup>(٢)</sup> المطلق)

سُمي به، لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالياء، أو في أو مع أو  
اللام بخلاف المفاعيل الأربعة <sup>(٣)</sup> لبقية، فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها إلا  
بعد تقييدها بواحدة منها.

فيقال: المفعول به أو فيه أو معه أو له.

(وهو) أي: المفعول المطلق (سم ما <sup>(٤)</sup> فَعْنَهُ فاعِلُ فعلٍ) والمراد بفعل الفاعل  
إياه. قيامه به بحيث يصح إساده إليه، لا أن يكون مؤثراً <sup>(٥)</sup> فيه موجداً إياه فلا يرد <sup>(٦)</sup>

أي من حيث أنه علامة كون الاسم مفعولاً، لا يستغنى تعريف المنصوبات بمثل مسلمات  
ومسلمين؛ إذ دلت الكسرة والياء في هذه الأمثلة وإن كسب علامة كون الاسم مفعولاً لكنها  
ليست ملازمة بهذه الحثية، (عصمت).

(١) قوله: (أي من المنصوب) يعني أن ضمير راجع إلى المنصوبات في المذكور في ضمن  
المنصوبات موافقاً لضمير هو في قوله: (هو ما اشتعل) وهو العناسب باعتبار جعل القسم موافقاً  
لما جعل معروفاً قوله: (أو ما اشتعل... إلخ) ليرتق ضمير اشتعل اراجع إلى ما وهو العناسب  
باعتبار قرب المرجع. (عصمت).

(٢) بدأ بالمفعول المطلق؛ إذ هو مفعول حقيقة واصطلاحاً، دون ما عداه (شجدواني)

(٣) وراد السيرا في مفعولاً سادساً سماء مفعولاً مه نحو: قوله تعالى ﴿واختار موسى قومه سبعين  
رجلاً﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: من قومه، ورد عليه بأنه لو صح ذلك يصح أن يقول: مفعولاً إليه  
وغير ذلك. (جلبي).

(٤) والمراد بالفعل أعم من أن يكون مشتقاً منه أو غير مشتق منه؛ ليدخل فيه ويجه وويل فهما  
منصوبان بفعل ليس مشتقاً منهما؛ إذ لا يستعمل راجح وراه بل يفعل بجهما مثل هلك، وأهلك  
الله، ويجه كلمة، وويل كلمة عذبة. (مبدي).

(٥) ولا أن يكون مختاراً فالمؤثر في الحقيقة هو الله تعالى في الأفعال (م).

كما ذهب إليه بعضهم، فيشكل عليه دخول لأئمة الآية (محمد أفندي)

(٦) قوله: (فلا يرد مات مؤثراً، وجسم جسامه، وشرف شرفاً) فإن كل واحد من الموت والجسم  
والشرف وهو المعلوم قائم بالفعل لا تأثير للعاص فيه، وبما المؤثر فيها هو الله تعالى، أما =

عليه: مثل. مات موتاً، وجسم جسمة، وشرف شرفاً، وإنما زيدَ لفظ (الاسم)<sup>(١)</sup> لأن ما فعله الفاعل هو المعنى.

والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلها.

(مذكور) صفة للمفعول، وهو أعم من أن يكون مذكوراً حقيقة، كما إذا كان مذكوراً بعينه، نحو: ضربت صرباً، أو حكماً كما، إذا كان مقدراً نحو: (فَضَرْتُ<sup>(٢)</sup> الرقاب)، أو اسماً<sup>(٣)</sup> فيه معنى الفعل، نحو: صاربٌ صرباً، وخرج<sup>(٤)</sup> به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكماً<sup>(٥)</sup>. نحو: الضرب<sup>(٦)</sup> واقع على زيد.

(سمعه)<sup>(٧)</sup> صفة ثابتة للفعل، وليس<sup>(٨)</sup> المراد به أن الفعل كائن بمعنى ذلك

- في غير الموت فظاهر، وأما في «موت بمعنى قول من يقول أنه وحودي، قد الله تعالى ﴿خلق الموت والحياة﴾ [الملك ٢]، وأما هللى قول من يقول إن الموت عديم فلا مؤثر فيه أصلاً، وخلق الموت والحياة بمعنى قدر الموت والحياة (وجه الدين)

(١) لأن المفعول المطلق من أقسام المصاحيل، وسماعيل قسم المصنوع، والمصنوع قسم الاسم، والاسم قسم الكلمة، والكلمة قسم اللفظ، فإنه منسوب إلى اللفظ بهذا الاعتبار (تأمل)

(٢) أصله فاضربوا الرقاب صرباً، فحذف الفعل وقدم المصدر، فأنت ما به مضاف إلى المفعول، وفيه اعتبار على أعني معنى الأكيد؛ لأنك تذكر المصدر، وبدل عن الفعل، نصيبة التي فيه (كشف).

(٣) وهو مقابل لقوله (بعينه)، كما يشعر به قوله (بعد لا حقيقة ولا حكماً) على ما نقل عنه، فالأولى أن يعطف على قوله: (مقدار). (داود)

(٤) قوله (وخرج .. إلخ) لكن لم يخرج بعد مثل ضرب شديد في قولنا: صربي صرب شديد، وأنوع في قولنا: صربي أنواع، ولم يخرج بقوله (بمعناه أيضاً) فلا يكون التعريف مائلاً. (مصمت)

(٥) وبسببها عموم وخصوص مطلق؛ لأن كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس (م)

(٦) فإن الضرب فعله فاعل فعل لا محالة، إلا أنه لم يكن مذكوراً لا حقيقة وهو ظاهر، ولا حكماً؛ لأن الضرب في المثال المذكور مشتق، وكذا سائر مصادر لم يذكر فعله (ثوقادي)

(٧) وتصميم عائد إلى المطلق، فيعلم منه أن المرفقة معنى تعتبر في جانب الفعل. (جلبي).

(٨) جواب سؤال مقدر تقديره لا يجوز أن يكون فعل معنى مفعول؛ لأن الفعل يدل على الحدث والمراد، وبسبب هذا يعني، والمفعول يدل على الحدث فقط فلا يحمل الأكثر على الأقل فأجاب بقوله: (وليس المراد). (سمع)

الاسم، فإن معنى ذلك الاسم جزء معناه<sup>(١)</sup>، بل اسماء<sup>(٢)</sup>، أن معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء، مخرج به مثل: (تأديب) في قولك: ضربته تأديباً، فإنه وإن كان مما فَعَلَهُ فاعلٌ فعلٌ مذكورٌ لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل.

وكذلك خرج به مثل (كرهتي) في نحو كرهتُ كراهتي، فإن للكراهة<sup>(٣)</sup> اعتبارين، أحدهما: كونها بحيث قامت بفاعل لفعل المذكور واشتقَّ منها فعل أسد إليه<sup>(٤)</sup>، ولا شك أن معنى الفعل مشتمل عليها حيث.

وثانيهما: كونها بحيث وقع عندها فعل الكراهة فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار<sup>(٥)</sup>

(١) أي: معنى الفعل الذي هو الحدث والرمز لأن معنى الاسم واحد وهو الحدث، ومعنى الفعل متعد وهو الحدث والرمز، فالوحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل (مصح).

(٢) قوله (بل المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء) فيه أنه حيث يدرج حرج المفعول المطلق الوهمي والعدد من تعريفه، لأنهما يدلان على أمر رائد على معنى الفعل، فلم يكن الفعل مشتملاً على معنى المفعول حقيقياً اشتمال الكل على الجزء، والجزء أن معنى المفعول هو ذات الحدث الذي هو عليه اللفظ، وكون ذلك الحدث من نوع كذا ومعدود بعدد كذا، فس أوصاف ذلك المعنى، والمعنى معتد به في المفعول المطلق هو ذات ذلك الحدث، والفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء في جميع أقسامه، أو المراد من معنى المفعول المطلق قصد به من الأفراد، والفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء، أو المراد من الحدث الحدث الذي في ضمن ذلك الفرد، وبالجملة تحقق الفعل باعتباره الجزء الذي هو الحدث، تحقق مدلول الاسم الذي هو المفعول المطلق، لأنها متحدان بالذات، فعلى هذا يخرج عن حد المفعول المطلق أبراهاً في ضربت أنواعاً... إلخ. (عصمت).

(٣) الأولى أن يقال: فإن هذا كراهتين أحدهما ما وجد من فعل وغيره عنها كراهتي، والأخرى ما وجد بعدها تعلقت بتلك الكراهة الأولى لتعلق فعل بالمفعول به، فعبر عنها بقولك: كرهت، فهما متعايران بحسب الوجود، ويجوز أن يراد بكرهتي معنى مصدر كرهت لا ما وقعت سابقة عليها فحيثما يكون مفعولاً مطلقاً والفعل مشتمل على ما قصد به مثل ما ذكر في كرهت (عصمت).

(٤) فيكون المصدر مؤكداً للفعل، والفاعل المضاف إليه لفاعل المسد إليه الفعل، فصار المعنى كرهت كراهة. (م).

(٥) أي: باعتبار كونه دائماً بفاعل الفعل المذكور مشتقاً منها الفعل أسد إلى ذلك الفاعل، يعني باعتبار صدورهما عن فاعل الفعل المسد إلى فاعل الفعل فيها. (م)

الأول كما في قولك: كرهت<sup>(١)</sup> كرهتي، فهو<sup>(٢)</sup> مفعول<sup>(٣)</sup> به لا مفعول مطلق<sup>(٤)</sup>؛ إذ ليس ذلك ان جعل مشتقاً عليه بهذا الاعتبار، بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به. فخرج بهذا الاعتبار عن الحد، ونطق بحد على لحدود جامعاً ومبداً.

(ويكون)<sup>(٥)</sup> المفعول المطلق (بتأكيد)<sup>(٦)</sup> إن لم يكن في مفهومه زيادة<sup>(٧)</sup> على ما يفهم من الفعل.

(والنوع) إن دل على بعض أنواعه<sup>(٨)</sup>.

(والعدد) إن دل على عدده (مثل جئت جنونا) للتأكيد (وجلسة) - نكر الجيم - للنوع وجلسة - بفتحها - للعدد.

- (١) وإنما يستعمل ما الكلام إذا دخل تحت شخص وأنت قد تم فكرت دحوله عليك، ثم بدت عنه كراحتك فقلت: كرهت كراحتي. (هبة الله)
- (٢) أي الكراهة والتدكير باعتبار الحر أو باعتبار كون الكراهة مصدراً، وانذكر وأسأت مساويان فيه، وإن كان مع الياء عند المحققين. (سويدي)
- (٣) لعدم اشتغال الفعل عليه اشتغال الكل على الجزء، لكن وجد اشتغال الكل على الجزء، ولكن العرض ليس. (خواشي هندي).
- (٤) لعدم اشتغال الفعل عليه اشتغال الكل على الجزء، وإن دل اشارة إذا ليس. إلح. (ص).
- (٥) ولما مرع من تعريف المفعول المطلق شرع في تقسيمه، كما هو دأب المصنفين فعلى: ويكون... (ربيع م).
- (٦) قال: للتأكيد، أي لتأكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضرباً، فإنه تأكيد بصرف المدلول عليه بصيرت، لا لتأكيد الإسناد والرمز أيضاً، فتوفيق أنه تأكيد الفعل كان مسامحة وعائديه دفع توهم السهو، أو دفع توهم التجوز، وعبه حمل قوله تعالى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [الباء ١٦٤]، أي: كلمه بداته لا يترجم من أن أمره باتكلم موسى عليه السلام (هبة)
- (٧) بل مقصود لأن المصدر يدل على الحدث فقط، والمعنى يدل على الحدث والرمز والنسبة (حلي)
- (٨) وهو إما أن يدل عليه باسم خاص نحو رجع نفهقري، وإما أن يدل عليه بنسبة نحو ضرب ضرباً شديداً، أو أي ضرب ضربت ضرب بندي يعرفه، أو بالمصاحبة إليه نحو ضربت ضرب الأمير، أو بلام العهد نحو ضربت الضرب إذا كان معهوداً بينك وبين معاطك ضرب، الفهقري صفة المفعول المطلق لمحدوف تفسير رجع الرجوع الفهقري، لأن الفهقري ضرب من الرجوع (متوسط)



(فالأول) أي الذي للتأكيد، لا يثنى ولا يجمع<sup>(١)</sup>؛ لأنه دال<sup>(٢)</sup> على الماهية<sup>(٣)</sup> المعرّاة عن الدلالة على التعدد، ولتشية والجمع يستلزمان التعدد، فلا يقال جلست جلوسين، أو جلوسات، إلا إذا قصد به النوع أو العدد (بخلاف أخويه) أي، اللذين هما للنوع والعدد، نحو: جلست خلسين، أو خمسات تكسر الجيم وفتحها.

(وقد<sup>(٤)</sup> يكون) المفعول المطلق (بمعنى لفظية) أي معاًيراً للفظ فعنه، إما بحسب المادة (مثل: قعدت<sup>(٥)</sup> جلوساً) (وأما بحسب الدلالة نحو: آتته الله سائاً حساً)، وسيبويه يقدر له عاملاً من بانه أي قعدت وجلست جلوساً، وأتته<sup>(٦)</sup> الله فبت سائاً.

(١) اعدم أن تسمية الفعل معروف ومجهولاً وعدائاً ومحاطاً ومتكلماً، محار لغوي من قيل، إطلاق اسم اللارم وهو الفاعل ههنا على المعلوم وهو المفعول (روح الشروح)  
(٢) قوله (لأنه دال على الماهية المعرّاة) (لخ) يعني أنه دال على الماهية من حيث هي مع وضع مدطر عن الإفراد والتشية والجمع، لا يكون إلا مع التعدد والإفراد فيشعر (وجيه الدين).

قوله (دال على الماهية) فيه أن لدلالة على الماهية لا سلم جوار تشية والجمع، فالصواب أن يقال إن المقصود منه تأكيد ماهية... إنج بنو منى أو جمع لا يبقى تأكيد (ح هـ)

(٣) أي على الجنس كالماء يدل على كثير وكثير، فكذلك هو (محمد الفندي)

(٤) قد هاهنا لفظين، لأنه وإن كان كثير في نفسه فبدر بالإضافة إلى ما إذا كان بلفظه، أو للتكثير مجازاً كما في قوله تعالى ﴿قد برى قلب وجهك﴾ [دقرة ١٤٤] (لاري)

- لأنه موضوع للحقيقة بدليل صحة إعلانه لتصرف تقبل وكثير، والقوي والضعيف، وهو شيء واحد لا يقل تشية والجمع، لأن التشية هم شيء، إلى شيء، والجمع شئين فصاعداً إلى شيء (تأمل)

(٥) عند من لم يفرق بين العقود والجموس، ولا معرب مطلق مجاري لا حقيقي (س)

- قال زين العرب في شرح المصباح: إن المصحة يستعملون العقود في مقابلة القيم في مقابلة الاضطجاع، وحكي أن يضرب شميل دخن على لأمون، وقام بين يديه فقال جلست، فقال يا أمير المؤمنين أنت مصططع فأجس، قد كيف أقول قد أقعد، فعلى هذا فجلوساً مفعول مطلق، جلست المقدر أي: جلست جلوساً. (فني زاده)

(٦) ومذهب المبرد والمارني والسير في وصحة ابن مالك، وقال الرضي هو أولى؛ لأنه منصوب بالفعل الظاهر، وهو الأولى؛ لأن لأصل عدم تقدير بلا ضرورة ملتجئة إليه، وعند سيبويه والجمهور، وصحة ابن حبان أن جلوساً معرب مطلق فعل مقدر من لفظه، أي وجلست جلوساً واختار المارسي وابن جني، فإن أريد به تأكيد عمل في المضمر لا الظاهر؛ لأنه من قبل التأكيد اللفظي وإن أريد به جوع عمل فيه بظهور، لأنه معناه. (نكت السبوطي)

(وقد<sup>(١)</sup> يحذف الفعل) الناصب<sup>(٢)</sup> للمفعول المطلق (لقيام قرينة جواز<sup>(٣)</sup> كقولك: لمن قدم) من سفره (حيز مقدم)<sup>(٤)</sup> أي قدمت<sup>(٥)</sup> قدوماً حيز مقدم، فحيز اسم تفضيل، ومصدريته باعتبار الموصوف والمصوف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه.

(ووجوباً) أي حذفاً واجباً<sup>(٦)</sup> (سماعاً) أي سماعياً موقوف على السماع لا قاعدة به يعرف بها (بحر) سقياً<sup>(٧)</sup> أي سقاء لله سقياً، (ورغياً) أي رعاك الله رعياً (وخيبية) أي حاب حيبة، من حاب الرحل حيبة، ذا ثم ينل ما طلبه (وجذعاً) أي جُدع جذعاً، والجذعُ قَطْعُ الأنفِ ولأذن والشفة واليد<sup>(٨)</sup>.

(وَحَمْداً) أي: حمدتُ حمدًا، (وشكراً)<sup>(٩)</sup> أي: شكرتُ شكرًا، (وعَجَباً) أي: عَجِبْتُ عَجَبًا

- (١) استئناف أو اعتراض أو عطف على مقدر، أي ~~يُذكر~~ الفعل كثيراً وقد يحذف، (م ج)
- (٢) توصيف الفعل بالناصب للمفعول محقق مع أنه يُشاع كذبت؛ لدفع توهم من توهم أن حذف الفعل شأن وحال من أحوال الفعل، فليبحث بحثاً لا سم دفع بشارح هذا التوهم بذلك بتوصيف، مع أن البحث هنا ليس بالمعنى المطلق، سيوهم كذبت بالفعل الناصب للمفعول مطلقاً، فسمي أن يذكر هذا لهذه المناسبة (العلمي)
- (٣) مفعول مطلق ليحذف، بتقدير الموصوف، أو مصروف أي حذفاً جائزاً، أو حذف جواز (م ج)
- (٤) يحذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، ومن العرب من يرفع على تقدير قدومك حيز (عجلواني تركيب)
- (٥) قوله (قدمت قدوماً حيز) مقدم ثم ذكر دائرة هذا الوصف بقوله (ليخرج اسم تفضيل ومصدرية... إلخ) لإطلاق المصدر عليه هذا إم من قبيل إطلاق اسم للموصوف على الصفة، وإم من قبيل اسم المضاف إليه على المضاف، وعلى التقديرين يكون مجازاً بعلاقة جزئية فيهما (جلي)
- (٦) إشارته إلى صحة وقوعه مفعولاً مطلقاً بأنه حذف لا وجوباً، فهو متأوّهه باسم الفاعل صفة للمصدرية تأمل (داود).
- (٧) والقربة في هذه الأمثلة كثرة الاستعمال ودلالة الحذف مثلاً سقياً إنما يقال لمن يستحق أن يدعى له بالخير، فدللت الحال على أن التفسير سقاك سقياً. (جلي)
- (٨) أو قطع الاثنين منها أو الثلاثة أو كلها، وهذا عطف بالوزن دون أو، والمقصود عليه بالدال بمعجمة، وتقييح الحال كلما راد لقطع رد نفع، وذا قطعت كلها يكون أقبح، فلا اعتبار إلى قول من قال؛ وفي الرضي كلمة أو يدل وهو موافق في النسخة (م).
- (٩) هذه الأمثلة الثلاثة إم لإنشاء الحمد و شكر والتعجب أو للاختيار بها (عصمت)

فإنه<sup>(١)</sup> لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر. وهذا<sup>(٢)</sup> معنى وجوب<sup>(٣)</sup> الحذف سماعاً، فيل عليه: قد قالوا<sup>(٤)</sup>، حمدت الله حمداً وشكرته شكراً، وعجبت عجباً، فأجاب بعضهم<sup>(٥)</sup> بأن ذلك ليس من كلام المصحف، وبعضهم<sup>(٦)</sup> بأن وجوب الحذف إنما هو فيما استعمل باللام نحو: حمداً له، وشكراً له، وعجباً له.

(و) قد يحذف المعنى الناصب للمفعول المطلق حذفاً واحداً (قياساً) أي: حذفاً قياسياً، يعلم له صابط<sup>(٧)</sup> كلي يحذف معه الفعل لزوماً (في مواضع)<sup>(٨)</sup> متعددة (مها) أي: من هذه المواضع موضع (ما وقع) أي: المفعول المطلق وقع فيه (مثبتاً) أي: أريد

- (١) هذا دليل للدعوى المفهومة صحتاً، وهو أن مصدر ما حذف فعلها وجوباً سماعاً. (محصت)
  - (٢) أي عدم وجود الاستعمال للأفعال العامة، وعدم القاصرة يعرف الحذف به (لمحروه)
  - (٣) قال المصنف في شرحه: وحاصلها أنها مصادر كثرت استعمالهم فجمعوها بحذف أفعالها، فجعلوا المصدر عوضاً عنها، لكثرة فهي في معنى معلنة بالكثرة، إلا أن الكثرة لما تعدد معرفة ما كثرت بعينه احتج إلى السماع. (هوَضُّ القدي)
  - (٤) يعني أن هذه المصادر الثلاثة مما وجب حذف عما فيها سماعاً، بل يكون داخلاً تحت القياس فلا يكون مما نحن فيه. (جلي)
  - (٥) وهذا الجواب ليس بشيء؛ إذ لا ريب لأحد في استعمال حمدت حمداً، وشكرت شكراً. (سبدي)
  - (٦) قال الشيخ الرضي الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إذا ليس فاعلها أو مفعولها بالإضافة، أو بحرف الجر، ولم يقصد بها شأن النوع وجب حذف نواصبها، يعني قياساً، وإذا لم يبين لم يجب، وذلك مثل «صحة الله» [المرة ١٣٨] وكتاب ومسحان الله، وسعدته، سحقاً له، وحمداً لك. (حب)
  - (٧) ويجوز أن يكون المراد منه هو السبيل لموجب الحذف، وهو التزام غيره موضعاً مع القرينة الدالة عليه. (هالقة).
  - (٨) أنه يصحبة جمع الكثرة على أنه لا يحصر حده الواجب فيما ذكره من المواضع الستة (توقادي).
- قال منها، ولم يقل: هي كذا وكذا، لأن المراد لا تحصر فيما ذكر، فإن منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ نحو: أفعود والناس قيام؛ وقد تنوب الصفة مقامه نحو: أقاعد والناس قيام. (لاوي)

إثباته لا نفيه<sup>(١)</sup>، فإنه لو أريد نفيه، نحو: ما زيدٌ سيراً لا يجب حذفه<sup>(٢)</sup>، (بعد هي)<sup>(٣)</sup> داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه (أو) بعد (معنى هي)<sup>(٤)</sup> داخل على اسم<sup>(٥)</sup> لا يكون المفعول المطلق (خبراً عنه) أي، عن ذلك الاسم، وإنما قال، على اسم؛ لأنه لو دخل على فعل نحو: ما سرت إلا سيراً، وإنما سرت سيراً، لا يكون منه، وإنما وُصف الاسم بأن لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه؛ لأنه لو كان خبراً<sup>(٦)</sup> عنه نحو: ما سرى إلا سيراً شديداً، لكان مرفوعاً على الخبرية.

(أو وقع)<sup>(٧)</sup> المفعول المطلق (مكرر) أي، في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبراً عنه، فلا يرد عليه نحو: **وَإِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا<sup>(٨)</sup> دَكًّا<sup>(٩)</sup>** وإنما جُمع بين

- (١) بأن يقع بعد الهي، ثم ينتقص الهي لا وإنما، بخلاف ما أريد نفيه بأن لا ينتقص الهي (وجيه الدين)
- (٢) أي الفعل الناصب المفعول المطلق؛ لأنه لا يقوم مقام الفعل فيه لفظاً، بخلاف (مجدلواني) ما ريد إلا سيراً، فإن كلمة إلا يقوم مقام الفعل (مجدلواني)
- (٣) قوله (بعد هي داخل) الظاهر أنه قدر لهي صفة؛ لأن الصفة الواحدة لا يصح أن يكون تابعة لموصوفين، وبين صفة لهي فالمصدر صفة معنى تلي، وما ذكره الشرح أظهر؛ إذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف، والحق أنه صفة لقوله، (هي) أو معنى هي بتأويله بواحد من هي أو معنى هي، والصفة في الحقيقة صفة واحد منهم، ولو قال بعد هي داخل على الاسم لا يكون خبراً عنه، أو معناه بإرجاع «همر معاً» إلى الهي المفيدة لكان أوضح فافهم (ع ص)
- (٤) أورد المظهر موضع المصدر لصحة توصف بقوله (داخل) تأمل تن (محمد أفندي).
- (٥) أي داخل على اسم طالب للخبر بقرينة قوله. (لا يكون خبراً عنه) في قصد المتكلم، ليخرج مثل ما زيد إلا سيراً يرفع عند قصد المبالغة. (عصمت)
- (٦) قوله (لأنه لو كان خبراً عنه... إلخ) إن قلت هو ليس معمولاً؛ لأنه مرفوع، قلنا لمفعول قد يكون مرفوعاً، إن قلت. فيموت فائدة تدريس علم لإعراب، قلت، إذ تعين مواضع الرفع والنصب لا يفوت ولا يحفي؛ إذ لو حذر لشرائط في المصدر كما احتسرها بعضهم لسلم عن ذلك الشبهة، لكن ما ذكره قلنس سره بالمقام أنسب. (صه)
- (٧) وهو عطف على قوله (وقع مثلاً) وكلمة أو هاء يفيد عداد الحلول، فلا يمنع الجمع بين الضوابط الأول والثاني، يشهد عليه أمثلة سيبويه ما أت إلا قليلاً قليلاً، وما أت إلا الضرب الضرب. (مجدلواني).
- (٨) فإنه لما جعلت الأرض فاعلاً لدكت؛ لم يصح أن يكون مبتدأ، فلا يكون المكرر في موضع خبر حتى لو قدر الفعل بعد الأرض؛ لكان مما يحى فيه مصدره (مجدلواني)
- (٩) فإن المصدر وإن وقع مكرراً لكنه لم يقع في موضع الخبر، فلا يجب حذف فعله. (وجيه الدين).

الضائقتين<sup>(١)</sup>، لا اشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه (نحو: ما أنت<sup>(٢)</sup> إلا سيراً) أي: تسيراً سيراً، (وما أنت إلا سَيْرٌ سَيرٌ)<sup>(٣)</sup> أي: تسير سَيْر البريد<sup>(٤)</sup>.

هذان مثالان لما وقع مثلاً بعد نفي، وإنما أورد مثالين تبيناً على أن الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة، أو إلى ما هو فعل للمبتدأ، وإلى ما يشبه به فعله<sup>(٥)</sup>، أو إلى مفرد ومضاف.

(وإنما أنت سيراً) أي: تسير سيراً، مثال لما وقع بعد معنى النفي (وريد سيراً سيراً)<sup>(٦)</sup> أي: يسير سيراً، مثال لما وقع مكرراً.

(ومنها) أي: من المواضع التي يجب حذف الفعل، لما صلب للمفعول المطلق فيها (ما وقع) أي: موضع مفعول مطلق وقع (تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة) والمراد<sup>(٧)</sup>

(١) يعني: لِمَ لَمْ يَقل: ومنها ما وقع مكرراً (ج).

- قوله (وإنما جمع بين الضائقتين) جواب سؤال مفيد تقديره: أن الضائقتين الأولى وضائقة وقوع المصدر مكرراً كل منها على حدة، فلم لم يقرهما كما في سائر الضائقتين، وتقدير الجواب أنه جمع بينهما لأجل التماسه بينهما في الوقوع، بعد اسم لا يكون خبراً عنه (وجه الدين)

(٢) لأن أنت اسم ذات، وسيراً اسم معنى، واسم معنى لا يكون خبراً عن اسم الذات، بخلاف ما سرى إلا سيراً شليداً لأن كليهما اسم معنى (حظي) ما أنت إلا سيراً ما معنى ليس، ملعاة عن الفعل، لانفاص فيه توسط إلا، وأنت مبتدأ وإلا حرف منشاء وسيراً منصوب لفعل - إلح مستثنى مفعول مطلق لتسر بمقدر، قائم مقام لغير (موضح)

(٣) الريد اسم لعل يحفظ في الحركات المنة في انطرق ليركه من يث السطاط لمصنعة، وهو كلمة وهو كلمة فارسية يريدوم؛ ولذلك لا يسموك لماصية كانوا يسون في الطريق ويقهون فيه. البعل، يركبها الرسل المبعوثون بالحاجات، ويقضون أدب تلك البعل علامة لذلك، فتكون موقوفة فيها لأجل الحاجات، ثم سمي به لرسول لمحمول عليها، ثم سميت به، المسافة التي يقطعها الرسول وهي اثني عشر ميلاً. (شيخ زاده)

(٤) يعني: ما أنت إلا تسير سيراً مثل سير البريد، فإذا كان المعنى كذلك مفعولاً مطلقاً مجازياً. (مكمل)

(٥) لأن السير في المثال الثاني فعل البريد، وليس بفعل المعاطف الذي هو السير، المقتر يشبه فعل البريد (حاشية).

(٦) وإنما وجب الحذف هذا، لأن المبتدأ يقوم مقام المعامل، والتكرار مقام الفعل (نجم الدين)

(٧) قوله (والمراد مضمون الجملة مصلحها - إلخ) فإن قلت هذا إنما يصح في الجملة =

بمضمون الجملة مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول، وبأثره غرضه<sup>(١)</sup> المطلوب منه، وتفصيل الأثر بيان أنواعه المحتملة، نحو: قوله تعالى<sup>(٢)</sup> ﴿فَشُدُّوا الوثاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ﴾ [محمد: ٤] أي: تَعَدَّ شَدُّ الوثاقِ ﴿وَأَمَّا فِدَاءٌ﴾<sup>(٣)</sup> فقولُه: ﴿شُدُّوا الوثاقَ﴾ جملة مضمونها شد الوثاق، والعرض المضبوط من شد الوثاق إمَّا العن أو الفداء<sup>(٤)</sup>، ففَصِّلَ اللهُ سبحانه هذا العرض المضبوط بقوله ﴿فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾، أي: إمَّا تَمْتَنُونَ مَنَّا بَعْدَ الشَّدِّ وَإِمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً.

الفعلية وما في حكمها، وأما إذا كانت الجملة سمية مثل زيد جسم أو حيوان أو إنسان، فلما مضمونها، إذ ليس لها مصدر؟ قلت: يجوز في جميع الجمل أحد المعنى المصدرى باعتبار ارتباط مصدرها بما أسند إليه بالحق ساء المصدرية بسند نحو جملة زيد، أو حيوانية زيد، أو إنسانية زيد هي جسم زيد أو حيوان أو أسد مثلاً، أو مراد المعنى المصدرى الذي استند من الجملة، وأهم أن التعميم المفهوم من قوله: (مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول) إشارة إلى المصدر ساء إلى الفاعل إذ كان مناط الجملة السند بها، نحو: أصبحت مع زيد في حديقة مسروراً، أما يبعثه أو يبعث، فإن مضمون الجملة هنا صحة زيد في وقت السرور في الحديقة والنعيم أثره، (أصبحت).

(١) وإنما سمي أثراً لأن العرض من الشيء يحصل بعد حصوله، كالأثر يكون بعد لمؤثر، وإنما وجب حذف الفعل ههنا؛ لأن شد الوثاق ما كان متصفاً لمؤثره من المن والاسترقاء والفعل يدل على الفعل المحذوف كلمة أم قائمة مقدم بفعل، ولهذا لم يحذف الفعل فيما إذا لم يقع تفصيلاً نحو: مت ما لعدم كلمة أما. (وجيه الدين)

(٢) أو الآية ﴿فإذا نقيم الدين كمروا فصر بآذان حتى إذا أنتموهم فشددوا الوثاق فإما ما بعد وأما فداء﴾ [محمد: ٤] فإمَّا حيوانية رشداً أمر حاصر مبني على الوقف عند الصريخ، وعلامة الوقف هنا حذف نون الجمع، والجملة فعلية لا محل لها، جواب إذا في قوله (حتى إذا أنتموهم)، والوثاق منصوب له، وعاء بتفصيل، أم حرف ترديد، ماً منصوب مفعول مطلق بفعل مقدر وجوباً أي: تمون، والجملة فعلية لا محل لها تفصيل، وبعد مي على الضم ظرف لفعل المقدر عند السراحي، أو للمفعول مصق عند مسبوقة، لقيامه مقام الفعل وار رائلة، أو عاطف، وفداء منصوب مفعول مطلق بفعل مقدر وجوباً أي: تفدون فداء (خلاصة معرب)

(٣) ولقرينة لحدوده الجملة المتقدمة، لأن شد الوثاق يدل على تمون ويعدون، لأنهما يحصلان بسببه، والمحصل قرينة المحصل. (جلبي)

(٤) أما القتل والاسترقاء والاستخدام فالحاصل في شد الوثاق فوائد أربع، فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام

(ومنها) أي ومن تلك المواضع (ما وقع) أي موضع مفعول مطلق وقع (للتشبيه) <sup>(١)</sup> أي ؛ لأن <sup>(٢)</sup> يشبهه أمر آخر، واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت <sup>(٣)</sup> حسن <sup>(٤)</sup> ؛ لأنه لم يقع لتشبيهه، (علاجه) أي حال كونه دالاً على فعل من أفعال الجوارح، واحترز به عن نحو: يريد زهد <sup>(٥)</sup> زهد الصلحاء؛ لأن الزهد ليس من أفعال الجوارح

(بعد جملة) واحترز به عن نحو: صوت <sup>(٦)</sup> يريد صوت حمار.

(مشتمة) <sup>(٧)</sup> أي: تلك الحملة (على اسم) كائن (بمعناه) أي: بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو: مررت يريد فدا له صر صوت حمار (و) على (صاحبه) <sup>(٨)</sup> أي على صاحب ذلك الاسم، أي الذي قام به معناه، واحترز به عن

(١) وإما وحذف الفعل في المثال المذكور؛ لأن صوت يدل على من يصوت معنى، والصوت في المثال الأول يقوم مقامه لفظاً. (مجدداني).

(٢) قوله (لأن يشبهه) (إلخ) أنه إلى أن التشبه مصدر مجهول؛ لأن المفعول المطلق في هذا الموضع مشبه به، ولو لم يؤول يشعر كونه مشبهاً وهو خلاف الواقع (مصطفى حلي).

(٣) هل سيويه: الوصف في الثاني من وجهين إما على أنه يدل من الأول وإن أعلى أنه مع وصفه وصف الأول، وإما حكم بالذن أو بكونه وصف دون التأكيد؛ لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد يعيد ما تم يعيد الأول، ولزم يكرر معه حسبه فكان تأكيداً لا غير (كشاف).

(٤) فإنه ليس من هذا الباب؛ لأن عرص سنكم جعل الصوت الثاني بدلاً من الأول، وهذا كلام مستعين عن الفعل (مجدداني).

(٥) الزهد في المعنى خلاف الرعة، تقول زهد في شيء وعن الشيء، وفي اصطلاح ترك حظوظ النفس عن جميع ما في الدنيا، ويجمع هذه الحظوظية ونجاسة وحجب المصلحة له عند الناس، وحجب المحمدة والثناء. (وجيه الدين).

(٦) الأول مبتدأ، والثاني خبره أي صوت زيد مثل صوت حمار، كقولك: زيد أسد، أي: مثل أسد؛ لأنه لو نصب لقي المبتدأ بغير خبر، وما يقوم مقام الخبر (موشين).

(٧) أي مشتمة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت، ومشتمة على صاحب المصدر وهي المكس عنه بانضمير في قوله (له) وحذف سد لجملة السابقة مسد الحذف (ص).

(٨) قوله (وعلى صاحبه) (إلخ) أي صاحب مدلوله بتقدير بصفه، ومشتمة تلك الحملة أيضاً على صاحب ذلك الاسم، وهو الاسم الذي اشتهت تلك لجملة، ولم تكن ظاهر هذه عبارة مصطرية متناقضة إذ الصاحب أي صاحب ذلك الاسم، المتكلم في الحقيقة، وفي المثال المذكور انضمير المجزور في قوله (له وجهه) بقوله (أي الذي قام به معناه) ويكون مجاز =

(نحو) مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتٌ<sup>(١)</sup> حمارٍ أي يَصَوْتُ صوتَ حمارٍ، من صات<sup>(٢)</sup> الشيء صوتاً، بمعنى صوتٌ تصويئاً<sup>(٣)</sup>.

(فصوت حمار) مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة هي قوله. (له صوت) وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المظنون وهو (صوت) ومشتمة على صاحب ذلك الاسم، وهو الضمير المجرور في (له)<sup>(٤)</sup>.

(و) نحو: مررت به فإذا له (صراخٌ صُرخٌ<sup>(٥)</sup> لشكلى) أي يصرخ صرخ الشكلى، وهي امرأة مات ولدها.

= من قيل وصف الدال بصفة المنشور، ومطيره قوله (المتأدى من أقسام الكلمة) مثل يا زيد، والمصدق إقباله وهو مدلول يا زيد وهو الشخص لمعنى هذا فإنه ينمى في مواضع شتى (مصطفى حلي).

(١) صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة وهي به صوت مشتملة على اسم بمعنى وهو صوت، إلا أن لك لجملة لست مشتملة على صاحب ذلك لاسم، ولا نحو حذف الفعل، لأن الاسم يعبر صاحب المصدر لا يدل على فعله فعل، فإن دل في بعض الأمثلة فذلك إما يكون من المادة فلا يعاب به. (حلي وم).

وصوت حمار مرفوع إما على الوضعية، أو عليه، ويحمل أن يكون النصب على تقدير كـف التشبيه. (حلي).

(٢) هذا إشارة إلى جواب كان أسأل فار فإن صوت اسم جامد ليس بمصدر، فأجاب من صات فحيث يكون مصدراً. (شرح لياب).

قوله (من صات) إلخ يعني أن صوتاً جاء مصدراً بمعنى التصويت، يعني أنك تكررت فلا حاجة إلى القول بأنه اسم أو أنه استعمال معمول المصدر كإعطاء بمعنى 'الإعطاء' وإن عامله يصوت من التصويت (هب).

(٣) وفي المقاليد الصوت والتصويت بمعنى قوله (بمعنى صوت تصويئاً) ليس كثير فائدة (وجيه الدين).

(٤) لرجوعه إلى زيد، فوجدت شروطاً أمرها بوجوب حذف، بدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومعينة منه (توقادي).

(٥) وربما مثل بمثاليين؛ لأن الأول مضاف إلى غير ذي إغلاء بخلاف الثاني، ولأن الأول مضاف إلى النكرة بخلاف الثاني (حلي).

- وإنما وجب الحذف هنا لوجود القرينة في صوت لما كان مشتملاً على الاسم العلاجي، أي الدال على الحدث، لأن المصدر علاج و لاسم الذي بعده يكون علاجاً أبصاً؛ لاحتجاده =



(ومنها) أي: من تلك المواضع (ما وَقَعَ) أي: موضع مفعول مطلق وقع (مضمون جملة ولا مُحْتَمَل<sup>(١)</sup> لها) أي: لهذه الجملة.

(غيره) أي: غير المفعول المطلق (بحر) له على ألف درهم اعترافاً) أي: اعترفت اعترافاً ف: (اعترافاً)<sup>(٢)</sup> مصدر وقع مضمون جملة، وهي: (له على ألف درهم)؛ لأن مضمونها الاعتراف، ولا محتمل لها سواء<sup>(٣)</sup>.

(ويُسمى) هذا النوع من المفعول المطلق (تأكيداً لنفسه) أي: لنفس المفعول المطلق؛ لأنه إنما يؤكد<sup>(٤)</sup> نفسه وداته، لا أمراً يعايره ولو بالاعتبار<sup>(٥)</sup>.

(ومنها) ما وقع مضمون<sup>(٦)</sup> جملة<sup>(٧)</sup> بها أي: لهذه الجملة (مُحْتَمَلٌ غيره) أي: غير

= معه، وغرض المسكلم كان إيراد ذلك الاسم الحادث إلى صاحبه قربة للعمل، والمترجم موضعه وهو الصوت، الأول بغيره مردد فربما هو يصرخ صراخ شكلي (هافية شرح الكافية)

(١) قال (لا محتمل لها. إلخ) الأظهر (في القاعدة) مفعول مطلق لا محتمل غيره، وفي مقابلة مضمون جملة محتمل، فإن لقوله (لا محتمل لها غيره) محالين أحدهما أن يكون محتمل اسم مفعول وقع اسمه لا الشيء لثقتي أي محتمل، وغيره مرفوع بأنه خبر لا ومفعول ما لم يسم فاعله، وخبر لا محذوف، والثاني أن يكون محتمل مصدراً مبيناً، وغيره منصوباً منصوب بأنه مفعول بمعنى احتمال بجملة من المصادر وغيره (هصمت)

(٢) والمراد من الاعتراف فإنه يؤكد حكم بجملة ومضمونها، لا الجملة؛ لأن ذلك ليس تأكيداً لا لفظياً ولا معنوياً. (نعم الدين)

(٣) بحسب عرف الشرع، بل بحسب نية أيضاً في الأقاير، وإلا فاحتمل الصدق والكذب. (وجيه الدين).

(٤) من حيث الصدق لا من حيث المفهوم، مع أن هذا اصطلاح لا مشاحة، وما يقال من أن الاعتراف مطلق والمضمونة مفيد فلا يكون هو يدعي بأن لا يكون الأول متحقق، لا في ضمن الثاني، مع أن ذلك ثابت فيما سبق، وإنما وجه الحدف هنا؛ لأن الجملة تدل على اعتراف ويقوم مقامه. (هافية شرح الكافية).

(٥) أي: بأصناف جعل الأصناف المؤكد معطوفاً حكماً، أو باعتبار جعل المؤكد مضموناً حكماً ليتوقفاً يؤكد المعطوف المعطوف، ومضمون بمضمون فيتأمل (هافية شرح الكافية)

(٦) واحترز بإضافة المضمون إلى الجملة عما يقع مضمون مجرد نحو: ضربت ضرباً فإنه مضمون مجرد. (هافية).

(٧) فإن قلت: مضمون الجملة لا يحتمل من أ، يحتمل غير مفعول لمطلق أو لا يحتمل غيره، =

المفعول المطلق (نحو زيد قائم حقاً) أي حق حقاً من حق يَجُوقُ، إذا ثبت ووجب.  
 ١. (حقاً) مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله: (زيد قائم) ولها مُحْتَمَلٌ غيره؛  
 لأنها تحتل الصدق<sup>(١)</sup> والكذب، ولا حق ولا باطل (ويسمى) هذا النوع من المفعول  
 المطلق (تأكيداً لغيره)؛ لأنه<sup>(٢)</sup> من حيث هو منصوب عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من  
 حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد - اسم معقول - من حيث اعتباره وصف الاحتمال فيه  
 بغير المؤكد - اسم فاعل من حيث هو منصوب عليه بالمصدر<sup>(٣)</sup> ويُحتمل أن يكون  
 المراد: أنه تأكيد لأجل غيره، ليدفع لاحتمال، وعلى<sup>(٤)</sup> هذا يسعى أن يكون المراد  
 بالتأكيد لنفسه أنه تأكيد لأجل نفسه، يتكرر<sup>(٥)</sup> ويتقرر حتى يحسن التقابل

وعلى التدبيرين يجب حذف فعله بنفسه، فالأحسن أن يجمع كلنا الضابطتين  
 ويقال: منها ما وقع مضمون جملة محتمل غيره ولا محتمل غيره، قلت: نعم لكن لما كان  
 المتأخرون جمعوا ما كان مضمون جملة لا محتمل لها غيره يسمى باسم خاص وهو تأكيد  
 لنفسه، وما كان مضمون جملة لها محتمل غيره يسمى باسم آخر وهو تأكيد لغيره، أوردتهما في  
 الضابطتين للتصريح باسميهما. (عصمتي)

(١) الصدق مطابقة لواقع، وإنكذب عدم معانيه لواقع، والحق مطابقة لواقع لغيره،  
 والباطل عدم مطابقة الواقع للواقع، وبعبارة في المعاني فتأمل، ولا تنم في اللبس، ولا  
 نمشي في الأسواق، إن كنت طالب العلم الحق. (لمحرره وضاً)

(٢) قوله (لأنه من حيث هو - إلخ) ومدفوع عند احتمال غيره من حيث أنه يحتمل الجملة غير  
 المنصوص عليه، والمؤكد باعتبار وصف الاحتمال، والمؤكد باعتبار وصف منصوبية، فيكون  
 مؤكد لغيره بالاعتبار، وإلا فهو في حقيقة مؤكد لنفسه؛ إذ لو لم يكن كذلك لم يكن المؤكد  
 مؤكداً؛ لأن معنى التأكيد تفويت الثابت بمتكرره، وإذ لم يكن الشيء ثابتاً فكيف تقوى، وإذا كان  
 ثابتاً فكرر، وإنما يؤكد نفسه فقيام زيد من حيث أنه مضمون جملة ومحتمل وغير منصوب  
 (وجه الدين).

(٣) لأن المؤكد الذي هو القيام يدل على احتمالين، الصدق والكذب، والمؤكد لا يدل إلا على  
 حقيقة، فكان مؤكداً عاماً والمؤكد خاصاً فكذلك المعيرة بينهما موجوداً (محمد أفندي).

(٤) ويتقرر هو المقصود، ولهذا سمي تأكيداً، لكن أورد عليه قرات حسن لتقابل فأشار إلى رفعه  
 بقوله. (وعلى هذا) (م)

(٥) يعني: أن التأكيد قد يكون لمجرد تقرير نفسه من غير دفع احتمال الغير، وقد يكون لتقرير نفسه  
 بدفع احتمال الغير فحسن المقابلة. (وجه الدين)

(ومنها ما وقع مثنى) <sup>(١)</sup> أي على صيغة <sup>(٢)</sup> لتثنية وإن لم يكن لتثنية بل للتكرير والتكثير <sup>(٣)</sup>، ولا بد من تميم هذه القاعدة من قيد الإضافة، أي مثنى مضافاً إلى الفاعل أو المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ﴿ثُمَّ ارْجِعِ النَّصْرَ كَرَّتِينَ﴾ [الملئ ٤] <sup>(٤)</sup> أي رجعاً مكرراً كثيراً، وفي جعل <sup>(٥)</sup>، المنشئين من تنمة التعريف لإفادة هذا القيد تكلف.

(مثل <sup>(٦)</sup> لَنَيْتِكَ) أصله: أَلَيْسَ لَكَ الْإِنْسَانِيُّ، أي: أقيم لخدمتك واعتشال أمرك، ولا أبرح عن مكاني إقامة كثيرة متتالية، وحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ورُدَّ إلى الثلاثي بحذف روائده، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وأضيف المصدر إليه، فصار (ليبتك).

(١) هذا النوع سمعي من جهة أن هذا المثنى على خلاف القيد، فلا يحالف ما منع من المعنى بهذا المعنى، ولا يقاس عليه ما لم يسمع. وفاسي من جهة أن كل ما جاء مثنى بهذا المعنى حذف فعله وجوباً من غير أن يحتاج إلى سماع (نجم الدين)

وإنما وجب الحذف في هذا القسم، لأنهم جعلوا اللفظ الأول من التكرار مدناً صاحب الفعل والمراد كونه بمعنى الدعاء، لأن الدعاء لا يكون إلا فعلاً، وقال الجوهري في باب البناء والتثنية دليل النص، (جلي)

(٢) قوله: (أي على صيغة التثنية) ولا يكون لحصول التثنية بل للكثرة، حتى لو كان لحصول التثنية لا يجب حذف فعل نحو: ضربته ضربتين. (وجه المهن)

(٣) وإنما قل للتكرار والتكثير: احترراً من أن يقع المفعول المطلق مثنى لا لتكثير، أي من غير نظر إلى الكثرة، بل بالنظر إلى المثنى منه لا يجب حذف الفعل نحو: ضربته ضربتين. (متوسط)

(٤) كأنه قيل: إن المفعول المطلق في هذه الآية وقع على صيغة لتثنية للتكرار والتكثير، ولم يحذف عامله الناصب له لا جواراً ولا وجوباً، بل مذكور لفظاً (توقادي)

(٥) قوله: (لو في جعل المثال) من تنمة التعريف بحمل قوله (مثل) صيغة لقوله (مثنى) لإفادة هذا القيد، أي: قيد لإضافة تكلف، لأنه محذوف بدأت لمصنف في هذا الكتاب، بل ليس هذا من دأب المصنفين مع أنه إذا اعتبر يكون قيد لإضافة إلى المفعول، ولاستناد قيد الإضافة إلى الفاعل اللهم إلا أن يراد جسد الإضافة ودأ تكلف آخر. (جلي)

(٦) اعلم أن المصادر التي وردت تشبيه وهي لبسك وسعدك وغيرهما، اعرض منها الكثير لا معنى التشبيه، وإن ثني فتركيبه شبيه التشبيه حانة الصب، فإن قلت: ما الفرق بين التشبيه حقيقة وبين التشبيه المراد منها التكثير حتى يجب الحذف في الثاني دون الأول؟ قلت: هو أن في الثاني كان المصدر المكررة بصورها، فحذف يمكن أن يوجد النائب، بخلاف الأول فاعلم. (حافية شرح الكافية)

ويجوز أن يكون من (لَبَّ بالممكن) بمعنى: أَلَبَّ، فلا يكون محذوف الزوائد (و) على هذا القياس<sup>(١)</sup> (سَعْدَيْكَ)<sup>(٢)</sup> أي: أَسَعَدَكَ إِسْعَاداً بعد إِسْعَاد.

بمعنى أَعْيَنَكَ، لا أن (أَسَعَدَ) يتعدى نفسه بحلّاف (أَلَبَّ) فإنه يتعدى باللام.

### (المفعول به)

(المفعول به)<sup>(٣)</sup>

(هو م وقع) أي هو اسم م وقع (عليه فعل الفاعل) ولم يذكره اكتفاء بما سبق<sup>(٤)</sup> في المفعول المطلق.

والمراد<sup>(٥)</sup> بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر، فإنهم<sup>(٦)</sup>

(١) قوله: (وعلى هذا القياس سعديك) إلا أنه لا يكون غير محذوف الزوائد، لأنه لم يجيء سعد

ثلاثياً بمعنى أسعد، كما جاء لب بمعنى ألب (الحلي) وهو لا يستعمل إلا معطوفاً على لست، وفي الحديث: أهلك أهلك، أهلك أهلك، وأهلك أهلك، (والهية)

(٢) المفعول به اللام فيه أما موصوف وصغير به راجع إليه، أي الذي فعل به، أو المعروف به، على عدم قصد الحدوث من لفظ بمفعول وصغير به راجع إلى موصوف، أي الشيء المفعول به، وعلى تقديرين لفظ المفعول مستند إلى به، ويجوز بسنده إلى المصدر أي الذي فعل فعل متعلق به، أو فعل فعل بسنده، ويسمى به، لأنه تعلق به على أن يكون لياء للصلة متعلقاً بالمفعول باعتبار تضمينه معنى التعلق وعلى هذا القياس فيه وله ومعه، (الطاشكدي)

- واحتنفوا في ما ذهب للمفعول به ذهب نصريون إلى أنه هو الفعل وحده، وذهب انصاريون وهو الفعل والفاعل معاً، وذهب هشام بن مقدريه في تكويريه إلى أنه هو الفاعل وحده، وذهب لأحمد منهم أنه هو معنى المفعول، وذهب لأحمد إلى أنه هو الصاعية (كشف الحوافي) الظاهر أن المجموع جعل اسماً واحداً في حرف سحر، من غير ملاحظة تعلل الحار والمجرور (الحلي).

(٤) من التصريح به في تعريف المفعول، من أنه فعل كنه من جنس واحد (وجيه اللبس).

(٥) كأنه قيل: يريد في مررت برئت ما وقع عليه فعل الفاعل، مع أنه ليس بمفعول به؛ لأن كلا م في التصريح فيطل طرد التعريف به. (داود)

(٦) قوله: (فأنهم يقولون - إلخ) لم يرد وقوع فعل لفاعل على المفعول به متعلقه بلا واسطة حرف الجر، وفي كون هذا المعنى متبادراً من حفاء به بقوله (فأنهم يقولون) يعني أن أهل اللغة يريدون منه هذا المعنى في متعارفهم. (عصمت)

- كأنه أين يعلم كون المراد بالوقوع ذلك التعلق. (ص)

يقولون في (ضربت زيداً) إن الضرب واقع على زيد، ولا يقولون<sup>(١)</sup> في (مررت بزيد) إن المرور واقع عليه، بل منسب به، فخرج به المصاعيل الثلاثة الباقية.

فإنه لا يقال في واحد منها: إن الفعل واقع عليه، بل فيه أوله أو معه والمفعول<sup>(٢)</sup> المطلق بما يفهم من معايرته لفعل الفاعل<sup>(٣)</sup>، فإن المفعول العطلق عين فعله.

والمراد بفعل الفاعل فعل اعتر بساده<sup>(٤)</sup> إلى ما هو فاعل حقيقة أو حكماً، فخرج به مثل: (زيد) في (ضرب زيد) على صيغة المجهول، فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله<sup>(٥)</sup>، ولا بشكل بعث: أعطيت زيد درهماً، فإنه يصدق على (درهماً) أنه واقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتر إسناد الفعل إليه، فإن مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل.

(١) قوله (ولا يقولون في مررت بزيد) إلخ) فخرج زيد في هذا التركيب من تعريف المفعول به، وإن كان مسمى بالمفعول به بواسطة، فإن قلت: فعلى هذا ينرم خروج زيد أيضاً في ذهبت بزيد وأذهت رمداً، قلب. لا مسلم بخروجه فإن الباء فيه متعدية، وذكر ليس بتعلق معنى الذهاب بزيد بل بجعل الذهاب بمعنى الإذهاب كالتهمرة وتصعيف العس، وبعد نصر المعنى بعلو الفعل نفسه بريد لا بواسطة شيء، كما في أذهت رمداً، وأم الباقى مررت بزيد فليس لتعدية بل للإصاق فلم يعبر معنى الفعل بل بتعلق معنى بتوسهه بمدحونها، وكذا الحال في سائر الحروف الجارة، فظهر الفرق بين الباء للتعدية وسائر حروف جرة، مع أن في لكل تعدية ما بالإصاء بفعل فتأمل حق التأمل. (حصمة الله).

لأن ما فعل الفاعل هو المعنى المضمّن به، وهو ليس بلفظ، وعبارة المتعديين محمولة على التحور من قبيل وصف المدلول بصيغة تدن (مصطفى جليلي)  
(٢) عطف على قوله (المصاعيل) أي خرج به أيضاً وقوله (بما يفهم) متعلق بخروج المصدر من معايرته أي. المفعول به لفعل الفاعل، فإنه يفهم المعايرة من قوله: (ما وقع عليه الفعل الفاعل) والمفعول المطلق بخلافه، فإنه غير فعله باعتبار كونه اسماً لما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، ولو بغير لفظه، تأمل تنر (حليمي)

(٣) الفعل بفتح الفاء مصدر فعل يفعل، والفعل بكسر الفاء الأثر المترتب على المعنى المصدري الذي هو التأثير، (سيلي)

(٤) لكن يرد عليه مفعول المصدر الذي لم يذكر فاعله نحو عجت من ضرب زيداً (قدسي).

(٥) أي: الحقيقى والحكمى حتى يكون زيد في ضرب زيد مفعولاً به، بل اعتر إسناده إلى زيد وهو مفعول ما لم يسم فاعله ليس مفعولاً به. (لمعروه)

وبما ذكرناه<sup>(١)</sup> ظهر فائدة ذكر الفاعل، فلا مرد أنه لو قل: ما وقع<sup>(٢)</sup> عليه<sup>(٣)</sup> الفعل، لكان أخصر

(محو) ضريت زيدا) و (أعطيت زيداً درهماً) فإن (زيداً) وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الهندي هو ضمير المتكلم.

(وقد يتقدم) المفعول<sup>(٤)</sup> به<sup>(٥)</sup> (على<sup>(٦)</sup> لفعل<sup>(٧)</sup>) العامل فيه، لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدماً ومتأخراً، إما جواراً<sup>(٨)</sup> مثل (الله أعبد) و (وجه الحبيب أنمي) وإما وجوباً<sup>(٩)</sup> فيما تضمن معنى<sup>(١٠)</sup> الاستفهام أو الشرط نحو (من رأيت؟)<sup>(١١)</sup> و (من تكلم

- (١) من تميم لفظ الفاعل في قوله (لعل الفاعل) إلى مدخل بحقني والحكمي (م)
- (٢) وهذا رد على الفاضل الهندي من حيث قال لو قل ما وقع عليه الفعل؛ لكان أخصر، قال الأساد الأولى ما قاله الهندي؛ لأنه غير شاذ، لتأويلات مع كونه أوجز وأخصر (حلي)
- (٣) وله محدود آخر وهو أنه لو قال ما وقع عليه الفعل، يتأخر منه الفعل الاصطلاحي فيخرج شبه بعمل، ويلزم ارتكاب المسامحة في إسناد التحليل إليه بالمفعول به هو الحدث لا العمل الاصطلاحي. (عصمت)
- (٤) هذا الحكم جاء في تكميل الأحرار سوى المفعول عنه، فلا رجة لتخصيص البحث بالمفعول به عدم جريانه، وفي المفعول معه مرعاة أصل الواو وهو يعطف، وموضعها أثناء الكلام (عصمت)
- (٥) سواء كان منصوباً أو محذوفاً، تقديماً لازماً بعد تضمن صدر الكلام، وتقديماً جازماً تأخيره بعد أريد به الاختصاص، وعبره من الأعراف بمنعقة لتقديم (هوذا الهندي)
- (٦) أي إذا أريد اختصاص كقوله تعالى ﴿أبداً بعد وأبداً سنعين﴾ [الباقعة ٤] (واغرة)
- (٧) وعبره من العوامل إلا لما ع، وحصل بفعل يذكره لأصاته (هندي)
- بدلاً من المدخل أو المفعول، أو محذوف، واسمه راجع إلى الفاعل أو المفعول. (عصمت)
- (٨) قوله (إما جواراً إشارة إلى تقدم المفعول على الفعل بأحد الوجوه الثلاثة. إما جائز وإما واجب وإما مستتبع. (عصمت).
- (٩) قوله (إما وجوباً) فيما تضمن، وكذا فيما إذا كان معمولاً لما يلي الماء بني في جواب أما، ولم يكن له منصوب سواء كقوله تعالى ﴿وَأَمْ يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [الصفا ٩] (عبد الغفور)
- (١٠) وأضيف إلى ما تضمن معنى الاستفهام نحو: أيهم صريت، أي، حين تركب وهلام أيهم صريت (رضي).
- (١١) بناء الخطاب فإن من فيه اسم تضمن معنى حمرة، لاستفهام، فإن معناه أريد رأيت أم عمراً، في محض النصيب على أنه معمول به، لكن وجب تقديمه، مثلاً مطلق الصدارة (م)

يكرُمُث) هذا إذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز (أَنْ) نحو: (من البر أنْ تكُفَ لسانك) <sup>(١)</sup>.

(وقد يُحذف الفعل) العامل <sup>(٢)</sup> في مفعول به، (لقيام قرينة) مفاعلة أو حالية (جوازاً نحو: قولك (ريداً) لمن قد (من أصرب؟) أي: أصرب ريداً، فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال، ونحو: (مكة) للمتوجة إليها أي: تريد مكة، وحذف الفعل للقرينة الحالية (ووجوباً في أربعة مواضع) تخصيصها بالذكر ليس للمحصص، لوجوب الحذف في (باب الإعراء) <sup>(٣)</sup> و(المصوب على المدح أو الذم أو الترحم) بل لكثرة مباحثها <sup>(٤)</sup> بالنسبة إلى هذه الأبواب.

(الأول) من تلك المواضع الأربعة (سمعي) <sup>(٥)</sup> أي: مقصور على السماع، لا يتجاوز عن أمثلة محدودة مسموعة بأن يقاس عليها أمثلة أخرى، (نحو: (امراً وبه)

وهو اسم تضمن معنى حرف شرط، لأن معناه (أذا) يبدأ في محل نصب عليانها أن مفعول به، إلا أنه وجب تقديمه للصدارة. (توقفاً)

(١) لأن أب موصوله فلا يتقدم ما في حيز الموصول، لأنه كجزء بكلمة منها، فكما لا يتقدم حرف الكلمة على أولها فكذلك لا يتقدم ما في حيز الموصول عنه (أيضاح)

- وكذا لا يتقدم المفعول به إذا كان الفعل مؤكداً نوني التأكيد، والبر في ذلك أن لتأكيد يورن الاهتمام بشأن الفعل، وتقديم المفعول توجه خلافه فلا يتقدم المفعول، وكذا لا يتقدم المفعول على فعل التعجب مثل ما أحسن ريداً، لأنه لا يتصرف فيه، وكذا لام الانتماء (عصمت)

(٢) قيل توصيف الفعل بالعامل إشارة إلى أن هذه تحذف غير محصن بالفعل، بل يحذف عمله الذي شبه الفعل أيضاً، لكن يجب أن يعلم أن عدم الأعم إنما هو في الحذف حواراً، وفي ما أصبر حاميته، وما في الحذف وجوباً سمعياً، وفي تصدي والمصوب والتقدير العامل لمحذوف هو الفعل كما لا يخفى. (عصمت)

(٣) قوله: (في باب الإعراء) وهو معمول هذه بمقتضى معرفة، أو معطوف عليه بالتواضع معطوفه، فالأول أحاك أحاك إن من لا أحاك كساع، من مكرر بغير سلاح، والثاني نحو: شاكك (وجه الدين).

(٤) أي: مسحت أربعة مواضع بالنسبة إلى أبواب الإعراء، والمصوب على المدح والذم، والترحم وهذا صحيح بالنسبة إلى غير الأولين أي هو السماع (وجه الدين)

(٥) يعني حذف الفعل بطريق الوجوب في نفسه لأن من هذه الأربعة موقوف الذي هو السماع (فجعلواتي).

أي اترك امرأً ونفسه<sup>(١)</sup> «اتهور» حير لكم<sup>(٢)</sup> [أساء، ١٧١] أي انتهوا<sup>(٣)</sup> عن التثليث

واقصدوا خيراً لكم، وهو التوحيد (وأملاً<sup>(٤)</sup> وسهلاً) أي أثبت أهلاً، أي مكاناً مأهولاً معموراً، لا حراً، أو أهلاً لا نجس، ووصفت سهلاً من البلاد، لا حُرّاً<sup>(٥)</sup>.  
(و) الموضع (الثاني) من تلك المواضع الأربعة.

### (المنادى)

(المنادى)<sup>(٥)</sup>.

(وهو المطلوب<sup>(٦)</sup> إقبانه)<sup>(٧)</sup> أي ترحبه اليك بوجهه أو بقلبه، كما إذا ناديتُ

(١) أي اتركه مع نفسه، يقال ذلك لرجل يصنع شخصاً لا يؤثر فيه نصحه، بمعنى تركه يصنع ما شاء، فإن يصحك لا يلبق به (شرح)

(٢) وقتل هو صفة مصدر محذوف أي سبته. حيراً لكم، وقيل حير بكى لمحذوف أي: اسهوا يكن الاسماء حيراً لكم، وفيهما نظر، نعم حُرِدَ لأول في بحر اسه فاصداً، ويكون حذف كان بلا حرف الشرط شاذ فيه.

(٣) قال المبرد: المحصوريات هي على المصرية، وقال أبو حيان إنما يكون أهلاً وسهلاً من اسمعول به، إذا اسعلا خيراً وإن اسعلا دواء فمن المصدر (زيني زاده)

(٤) الحزن بالحاء المهملة المفتوحة ومكون الراء ما حبط من الأرض ولسهل بقصص، اتصلت بمعنى الجبل (حواشي هندي)

(٥) الله في القرآن على سبعة مراتب بدء سمح كفوه تعالى ﴿يا أيها النبي﴾ [الأعراف ٦٤] و﴿يا أيها الرسل﴾ [المؤمنون ٥١]، وبدء الدم مثل قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين كفروا﴾ [التحريم ٧]، وبدء التشبيه كفوه تعالى ﴿يا أيها الإنسان﴾ [الأنعام ٦]، وبدء الإضافة كفوله تعالى ﴿يا عبادي﴾ [الأنعام ٥٦]، وبدء نسبة نحو ﴿يا بني آدم﴾ [الأعراف ٢٦] و﴿يا بني إسرائيل﴾ [البقرة ٤٠]، وبدء الاسم كفوه تعالى ﴿يا إبراهيم﴾ [هود ٧٦] و﴿يا دود﴾ [ص ٢٦]، وبدء التعيين كفوه تعالى ﴿يا أهل الكتاب﴾ [آل عمران ٦٤] (تفسير)

(٦) هذا كجنس يشمل لمادى وغيره محو قوت أصب بق على أن يكون، فعلى إنشاء، فلما قال بحرف حرج عند أمثال هذه لأن الإلف فيه ليس بمطلوب بالحرف بل الصل (حافية شرح الكافية)

(٧) وحرج به ما ليس بمطلوب الإقبال، ونحو (يا الله) لا يصدق عنه كونه مطلوب لإقبال اللهم إلا إن يحتمل على استحليل (كأنياب العيبة) وفيه أنه يستلزم تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب لإقبال، أو يكون المراد بمطلوب إقبانه ربو حكماً بصدق عليه؛ لأنه مؤل لإجابة (هندي)  
أي: إقبال مدلوله بحذف المضاف إليه أو من عين وصف مدلول بصفة المدحون (جلبي)



مقبلاً عليك بوجهه حقيقة، مثل (يا ريد) أو حكماً مثل: (يا سماء ويا أرض ويا جبال فإنها نزلت أولاً منزلة من له صلاحة لنداء ثم أدخل عليها حروف النداء وقصد نداؤها. فهي في حكم من يُطلب إقباله بخلاف المندوب، لأنه المنفجع عليه، أدخل عليه حرف النداء لمجرد اجتماع، لا لتثريته منزلة المندوب، وقصد نداؤه. فخرج<sup>(١)</sup> بهذا القيد عن تعريف المنادى، ولهذا افرد المصنف أحكامه بالذكر فيما بعد، وفيه تحكيم<sup>(٢)</sup>، لأن المندوب أيضاً كما قال بعضهم (مندوب مصوب إقباله حكماً على وجه التمتع، فإذا قلت<sup>(٣)</sup> (يا محمداه) فكأنك تناديه وتقول به تعان. فإنا مشتاق إليك) فالأولى ادخاله تحن المنادى كما فعله (صاحب المعصل).

وفيل الظاهر من كلام سيويه أيضاً أنه داخل في المنادى. (بحرف<sup>(٤)</sup> نائب مناب

(١) وهو قال، فلا يدخل بهذا مصداً إذ قبله حكماً في تعريف المندوب لكأن أسبب بأول كلامه وآخره وأوضح (داود)

(٢) أي في إخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب إقباله وإدخال أمثله يا سماء ويا أرض ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيقي والحكمي (نوقادي)

قوله (وليه تحكيم) لأن المندوب أيضاً كما قال بعضهم مندوب مطلوب إقباله كما في نحو يا سماء وجبال وظاهر ما قال المصنف وهو مصوب ليس مندوب، لأنه في الحقيقة متمتع عليه لا يقصد نداؤه حتى يتكلف طلب الإقبال فيه وما نحو يا سماء ويا جبال فلما لم يكن فيه أمر آخر غير النداء تكلف فيه معنى لندى وطلب الإقبال.

(٣) قوله: (فإذا قلت يا محمد) إلخ لا يعني أنك إن هذا المعنى نداء وليس مقصوداً لادب بل مقصوده إظهار التآلم للسامعين بسبب المندوب وليس مراده طلب إقبال المندوب له بوجه من الوجوه لا حقيقة ولا حكماً مع أن المندوب باب واسع كثير الدرر على ألسنتهم فجعله دخلاً على المجرد في المنادى مستبعد جداً فلم يكن حرم المندوب باب على حدة تحكما مع إن المقصود جمعه ذا جهتين فنظر إلى كونه مصداً بالمنادى في أكثر الأحكام لم يجعله باباً مستقلاً ولم يفصله من المنادى ولم يقل في صدر البحث ووجوباً في خمسة مواضع بجعله موضعاً خامساً ونظراً إلى كونه باباً واسعاً كثير الدرر على ألسنتهم وعدم شمول تعريف المنادى بدونه لتكلف لزم مخالفته بالمنادى في بعض الأحكام وفي كونه مدخولاً وذكره على حدة في بحث المنادى فكان المصنف اعترض اعتراضاً فليلاً على صاحب المعصل (عصمت)

(٤) ربما وجب حذف الفعل فهنا لأن حرف الندى قائم مقام الفعل وبالأبواب ما به فلم يجر الجمع بين نائب والمصوب هنا إذا كان حرف نداء محفوظاً ولم يجر أيضاً ذكر الفعل عند حذف حرف الندى لئلا يلتبس بالأخبار لأن ذكر الفعل بوجهه الآخر نداء على أصله (متوسط)

أدعو<sup>(١)</sup> من الحروف الخمسة، وهي (يا، وأيا وهب وأي) والهمزة. واختار به عن نحو: ليقبل زيد<sup>(٢)</sup>.

(لفظاً أو تقديرًا) تفصيل للطلب<sup>(٣)</sup> أي طلباً لفظياً<sup>(٤)</sup> بأن تكون آلة الطلب لفظية نحو: (يا زيد)، أو تقدير يا بن تكون آله مقدرة نحو: (يومئذ<sup>(٥)</sup> أعرض عن هذا) أو للنيابة أي: نيابة لفظية بأن يكون النائب مسموطاً، أو تقديرية بأن يكون النائب مقدراً، كما هي المثاليين المذكورين، أو لمبادئ<sup>(٦)</sup> وللمادى الملموط، مثل: يا زيد، والمقدر، مثل: (ألا يا اسجدوا)<sup>(٧)</sup> أي ألا يا قوم اسجدوا.

وانتصاب المادى عند سيويته على أنه معبود به، وبإصابه الفعل المقدر. وأصل

(١) قد مات أدعو الإنشائي لأن الجملة البدئية إنشائية فالأولى تقدير دعوت أو ناديت؛ لأن لأغلب في الأفعال الإنشائية بحيثها يقطع العاصي (لأرى)

المناب اسم مكان منصوب لفظاً طرف نائب وحذف في يه وإن لم يكن من الجهات لكونه جارياً مجرى لفظ المكان لكونه ذا ميم في معنى الاستقرار (هندي)

(٢) لأن ريداً مطلوب إقاله لكن لا بحرف نائب مات أدعو من يلام الأمر؛ لأن اللام ليس نائب أقبل، (هج).

(٣) وفي شرح المصنف قوله: (لفظاً أو تقديرًا تفصيل للحرف) ولعجب من العاصم الجامي أنه لم يتعرض لما ذكره المصنف في الشرح وقد قد تفصيل للطلب أي طلباً لفظياً، بأن يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد أو تقديرًا بأن يكون آله مقدرة مثل «يوسف أعرض عن هذا» يوسف: [٢٩] (زيني دأده)

قوله تفصيل للحرف مع الطاهر أنه تفصيل بحرف بعد عدم التحذ كما قال المصنف في الشرح (وجيه اللين)

(٤) ويمكن أن يجعل حالاً أي الذي طلب بقائه يعرف نائب الح حال كون نائب بحرف مملوطة أو مقدرة ولعله أظهر (سبدي).

(٥) مثل يوسف فإن يوسف ماضى وكر ماضى إنشاء وقد ذكر الفعل النسب الإنشاء بالإقبال منه إذا كان حرف إنشاء ماضياً، أما إذا كان ماضياً بالكنية فجور ذكر الفعل أعرض يوسف (محمد أمدي).

(٦) قوله (أو للمنادي) أي تفصيل للمادى فعلى هذا يكون هذين النقطتين تفصيلاً للحنود وخارجاً عن الحد وعلى الوجهين الأولين يكون تفصيلاً للحد داخل فيه (مصطفى جلبي)

(٧) التحفيف إلا على أنه حرف تنبيه، ود حرف إنشاء أي يا قوم اسجدوا والتقربة امتناع دخول يا على الفعل وأما على إلا بالتنديد فليس مما نحن فيه (جلبي)

(يا زيد) : أدعو زيداً، فحذف الفعل حذف الألف، لكثرة<sup>(١)</sup> استعماله، ولدلالة حرف النداء<sup>(٢)</sup> عنه، وإفادته فائدته، وعند المبرد<sup>(٣)</sup> بحرف النداء لسده مسد الفعل.

وقال أبو علي<sup>(٤)</sup> في بعض كلامه، أ (پ) وأحواته أسماء<sup>(٥)</sup> أفعال.

فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب، أي، مما انتصب المفعول به عاملاً واجب الحذف، وعلى المذهب كلها، مثل (يا زيد) حملة وليس المبادئ أحد جزئي الجملة.

وعند سيبويه كلا جزئي الجملة - أي : الفعل والفاعل - مقدران.

وعند المبرد<sup>(٦)</sup> حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة، أي الفعل، والفاعل<sup>(٧)</sup> مقدر.

(١) والمقصود من كثرة الاستعمال فيه أن يواضح تبيين الوضوح علم أن هذا الباب سيكثر في الاستعمال فوضع بالحذف لا به سمي بمفكر الفعل فحصل كثرة الاستعمال فوضع ثم حذف الفعل للاختصار لأن ذلك يستلزم إظهار معنى كما لا يخفى (ابن جني)

(٢) ويا حرف نداء مبادى فعل محتمل؛ لا أنه حذف لكثرة الاستعمال فإنه يساوي نحو حرف (توكيب)

(٣) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر شمسي الأدي البصري المعروف بالمبرد نحوي سنة ٢١٠ ولادته سنة ٢٨٦ وفاته بعدد مدحون (ابن خلكان)

(٤) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن سليمان بن بيان الفارسي النحوي المشهور سنة ٢٨٠ ولادته هجرت سنة ٢٧٧ وفاته (ابن خلكان)

- وإنما كان في بعض كلامه إشارة إلى أن محذور عنه ما ذهب إليه المصنف (م)

(٥) وقول أبي علي باطل؛ لأنه يجوز حذف حرف النداء مع بقاء عمله بخلاف اسم الفعل، ولأنه يستعمل بالإفادة بالنظر إلى مسماء؛ لأنه جملة وحرف النداء ليس كذلك، ولأنه يلزم منه كون اسم الفعل على حرف واحد في همزة و - يوجد ذلك في أسماء الأفعال وإن بطل في الهمزة بطل في الكل حملاً عليه (هتفي)

(٦) قوله (عند المبرد إلخ) أنه أن الحرف لا يقوم مقام الفعل في إيداع معناه والفاعل ضمير مستتر لا يكون أيضاً مقدر؛ إلا بتبعية الفعل فلا بد أن يحتمل كلام المبرد على أن الحرف قائم مقام الفعل في العمل وكلا جزئي الجملة مقدر (عصمت)

(٧) وهو لفظ أنا في أدعو فيقال له ومن حرف -اء محرراً على مذهبه كما في الظرف (ع ب)

وعند أبي علي. أحد حريتها سم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه

(ويبنى)<sup>(١)</sup> أي. المتادى قدم بين لساء والحفص والفتح على النصب لقلتها بالنسبة إلى النصب<sup>(٢)</sup>، ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله (ويُنصب ما سواهما).

(على ما يرفع به) أي. على الضمة<sup>(٣)</sup> 'و' الألف أو 'واو' التي يرفع بها المتادى في غير<sup>(٤)</sup> صورة السداء. والمعلل مسند إلى سحر والمجذور، أي. (به) ولا ضمير فيه وارجاع<sup>(٥)</sup> الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام<sup>(٦)</sup>.

(١) أي. يجب أن يشي كما هو الأسلوب في الأحكام والنقود، ثم لما كان العلم الموصوف ما بين مضاف إلى علم آخر مما يختار فتحه ولم يجب فيه ساء وعلى ما يرفع به فهو بمنزلة المستثنى من هذه القاعدة (عصمت)

- أي. يجب أن يشي والأحسن في بديده أن يقال المتادى أن كان مبيا تركه كما هو قوله (لقلها بالنسبة إلى النصب) فإنه في ثلاثة مواضع بخلافها: ١- مواضع وهما المفرد بمعرفة (والمستعاض) كذا قول وهذا إنما يقتضي التقديم لو كان بينها قليلاً بالنسبة إلى بيده ولا يظهر ذلك على ما ذكره المصنف فلا ونى أن يؤخر هو بأنها صلة باعتبار الموضع وإقلال بالنسبة إلى الكثير تحقيقاً لمصاحبة معرفة المفرد من مركب والمفرد مقدم على المركب فقدم بيان القليل على بيان الكثير أيضاً (وجه الدين)

(٢) قوله (على الضمة) لفظاً أو تقديرأ كما في سقصور وبقوص والمبى) قبل سداء مثل. ي هد ريا هؤلاء ريا أنت وجور أيضاً ي ياك نظر بي كونه معمولاً به واد. صطر إلى توس متادى المصنوم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر اسلام  
(عبد الغفور).

(٣) يعني أنه من قبل أرصعت هذه امرأة هد انشاب وبك أن تجعل الضمير إلى دت انمادى فيكون من قبيل «عدلوا هو أقرب لتقوى» [سائدة ٨] (لارى)

(٤) وهذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل ثم لا يجوز أن يكون في الفعل ضمير يرجع إلى الاسم فاع لا يحتاج إلى أن يقال في غير صورة لنداء (بعد الله أفندي)

(٥) لأن الكلام مسوق لبيان المتادى كنه حال عن اسكتف الذي في رجع. ضمير إلى المتادى (لارى)

- لأن قرينة بخصوص التي هي مبحث متادى أولى من قرينة المصنوم التي هي بحث الاسم مطلقاً.

(إن كان) أي: المنادى (مفرد) أي لا يكون مضافاً ولا شبه مضاف. وهو كل اسم لا يتم<sup>(١)</sup> معناه إلا باضتمام<sup>(٢)</sup> أمر آخر إليه.

(معرفة) قبل النداء أو بعده.

وإنما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية<sup>(٣)</sup>، وكونه مثلها افراداً أو تعريفاً<sup>(٤)</sup> وذلك؛ لأن (ب زيد) بمنزلة (أدعوك) وهذه الكاف ككاف<sup>(٥)</sup> (ذلك) لفظ ومعنى.

وإنما قلنا<sup>(٦)</sup> ذلك<sup>(٧)</sup>؛ لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهته الحرف أو الفعل ولا يبنى

(١) قال الشيخ الرضي: ما حاصله: يرجع إلى أن شبه المضاف اسم يجيء بعده أمر من تمامه وذلك الأمر ثلاثة صروب، أما معمول به نحو ما صلباً جلاً وباً حساً وجهه ويد حيراً من زيد، وأب معطوف على ذلك الاسم على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد سواء كان صلباً له نحو يا زيد أو عمر، أو سميت شخصاً بذلك المجموع أو لم يكن علماً بنحو يا ثلثة وثلاثين؛ لأن للمجموع اسم بعدد معس كأربعة فهو كخمسة عشر إلا أنه لم يتركب، وأما يعت له فإنه للدلالة على معنى في المشووع بمنزلة حرقه ويشترط أن يكون ذلك المعت جملة أو ظرفاً نحو فوبك يا حليم لا تعجل وقول الشاعر: ألا يا بحة من ذات عرق (لأري)

(٢) كاسم المفعول والصفة المشبهة واسم المتعصّل مع معمولها (والمرة)

(٣) من جهة الأفراد والخطاب لا التعريف؛ لأن كاف ذلك حرف، والتعريف من خواص الاسم (محمد أفندي).

(٤) وإن اعتبرهما ليتقوى جهة الاتحاد، ولا يلزم بناء لمضاف وما في حكمه والكرة لغير العتية (لأري).

(٥) فالمشابهة من جهة الأفراد والخطاب لا التعريف؛ لأن كاف ذلك حرف وكاف أدعوك اسم والتعريف من خواص الاسم.

(٦) قوله: (وإنما قلنا)، أن قلت: مشابهة للشيء لا يلزم أن يكون مشابهاً لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه فيما المشبهة هنا بمعنى المناسبة والمناسبات للشيء من حيث ذلك قطعاً ولو بالواسطة ولو قيل: أن المشبهة بمعناه مقول بمقصود من ذلك التشبيه تعليل جهة الاتحاد وتقليل ما بالامتياز وجعله كأنه هو ككاف لاسمية زادت أنه كاف اسمية حكماً وهي مبنية لرم ساؤه (عبد الفقور).

(٧) أي: وإنما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع كفاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية (المحرره).

لمشابهة الاسم<sup>(١)</sup> المبني.

(مثل (يا زيدا، يا رجلاً) مثالان لما هو مبني على الصيغة<sup>(٢)</sup> أولهما معرفة قبل<sup>(٣)</sup> النداء، وثانيهما معرفة بعد النداء.

(ويا زيدان)<sup>(٤)</sup> مثال العنفي على الألف (ويا زيدون) مثال المبني على الواو (ويُخَفَضُ)<sup>(٥)</sup> أي. ينجر المصادي (بلام<sup>(٦)</sup> الاستهائه)<sup>(٧)</sup> أي سلام ندخله وقت<sup>(٨)</sup> الاستغاثة وهي لام التخصيص أدخلت على المستحدث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بدعاء (نحو يا لزيد) وإسما فتحت<sup>(٩)</sup> لتلا يلتصق بالمستحدث له إذا حذف

(١) الذي هو الكاف في أدعوك؛ لأن الاسم ليس بأصل في الداء وإلا لكان كالاستغارة من المستعير والسؤال من المحتاج (م).

(٢) لفظاً مثل ما زيد، أو تقديرأ كيا قاضي ويا من ميان على الصيغة التقديرية

(٣) فإن قيل، قوله (يا زيد) يعرف بالداء والجنسية قيل في ذلك وجهان أحدهما أنا يقول أن تعريف العلمية قد زلت منه ووجدت فيه تعريف الداء والقصد قسم يحتج فيه تعريفان والثاني أنا لاسم أن يعرف الداء ولعلمية اجتماعيه ولكن جاز ذلك أنا إنما معنا من التجمع بين التعريفين إذا كانا بعلامة كياء مع الألف واللام ولعلمية ليست بعلامة لفظية فإن الفرق بينهما (كشف).

(٤) قال ويا زيدان فإن قلت الصواب في التمثيل ما رحلان لأبهم قالوا إن العدم ذاتي وجمع باسوار والون لرمه لام تعريف وإيراد لام التعريف لا يصح ههنا فلا بد من تغيير المثال قلت هذه القاعدة محتصة بغير المنادى فرب حرف النداء قائم مقام لام التعريف فلا حاجة إلى إيراد اللام (عصمة الله).

(٥) الجوز عبارة البصريين، والخصص عبارة الكوفيين وهما بمعنى واحد وإنما قل ويخصص وهم يقل ويكسر لكونه معرباً؛ لأن الخصص من ألقاب العرب والكسر من ألقاب المبني (الغنية) (المحررة).

(٦) وباحتير اللام من بين الحروف، المستحدثات مخصوص من بين أمثاله بالدعاء وكذا لتعجب منه مخصوص بالامتصاص

(٧) وهو من الدعوت وهو استدعاء لمطلوب أحد يدفع الطلب عنه وهو يقتضي مدعواً ومدعواً عليه فالمدعو المستغاث به والمدعو إليه مستغاث (جلي).

(٨) إشارة إلى أن إضافة اللام إلى الامتعة لأدنى امتلاكه وليس الامتعة معنى اللام بل معنى اللام هو الاختصاص (عصمت).

(٩) فإن قيل هذه اللام حرف الجر إذ دخلت على الضمير يجب كسرها لتوافق حركة معمولها ومفتوحة هي الضمير تكون الفتحة أحق وانضمير أنقى وأجاب بقوله: (ولأنما فتحت) لدخوله على الكاف حكماً (المحررة).

المستعاث نحو<sup>(١)</sup> (يا للمظلوم) أي يا قوم للمظلوم، فإنه لو لم يُفتح لام الاستعانة لم يُعلم أن المظلوم في هذا المثال مستغث أو مستعاث له، ولم يعكس الأمر؛ لأن المادى المستعاث واقع موقع كاف الضمير التي يُفتح لام الجر معها، نحو (لك) بخلاف المستغاث له؛ لعدم وقوعه موقع الضمير.

وان عطفت على المستعاث بغير (ب) نحو: يا لزيد<sup>(٢)</sup> ولعمرو، كسرت لام المعطوف، لأن المرقق بينه وبين المستغاث به حاصل بعطفه على المستغاث

وان عطفت مع (يا) فلا بد من فتح لام المعطوف أبصاء، نحو: يا لزيد ويا لعمرو، وإنما أعرب<sup>(٣)</sup> المادى بعد دخول لام الاستعانة؛ لأن علة<sup>(٤)</sup> بئانه كانت مشابهته للحرف، واللام الجارة من خواص الاسم فدخولها عليه صغفت مشابهته للحرف، فأعرب على ما هو الأصل فيه.

(١) لا يكون لاستعانة بغير كلمة ب ولا يكون لام الاستعانة إلا في مقام الإغاثة أو المعجب أو التهديد (حص).

(٢) فلان زيدا وعمراً كلاهما مدعوان ولكن اللام نصح في المعطوف عليه وتكسر في المعطوف لبعده عما وقع موقع المضمير وهو الداخل عليه لفظاً (لهاب).

- وإنما فتح للام في المستعاث لرد بين المدعو وهو المستعاث، والمدعو إليه وهو المستعاث له وهو نحو للمسلمين في قولنا (يا لله للمسلمين) في سلام الدخلة في مستغاث له بما تعلق به من اللام لأولى فالمعنى في يا الله للمسلمين أحسن الله بالدعاء لأجل المسلمين وقد يستعمل المستعاث له بمعنى نحو يا الله من أسم المعروف، وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام أي: استغث الله من ألم العراق (داود خوالم).

(٣) جواب سؤال مقدر هو أن يقال المادى مسمى إذا كان معروفاً معرفة نحو: يا لزيد، وهو مفرد لعدم زوال الإفراد والتعريف ويلزم أن يكون ميباً بعد دخول لام الاستعانة ولم يكن معرباً فأجبت بقوله: (وإنما أعرب المادى) إلخ. (المحرو).

(٤) أن قيل دخول لجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه ولكن يوجب إعراب المعنى أجيب بأن علة بئانه في غاية الصعف وبأنه بدخول اللام صار بعيداً عما هو مدار الشبه وهو يا، وجارحاً عن الأفراد وفيه أن يدل على مع بعده وأن الأمر به في مقابلة الإضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد أن يجاب بأن حرف الناء واللام إذا جتمعا كانت العلة للام لقربهما كما في تبارع الفعلين (ب).

قبل<sup>(١)</sup>: قد يُخَفِّص المبادئ بلامى تعجب والتهديد<sup>(٢)</sup> أيضاً، فلام التعجب نحو: (يا للماء)<sup>(٣)</sup> و (يا للذهبي)، ولاء التهديد نحو (يا لزيد لأقتلك)، فلم أهم المصنف<sup>(٤)</sup> ذكرهما؟ وكيف<sup>(٥)</sup> يصدق قوله فيما بعد ويصب ما سواهما كلياً؟ وأحيب بأن كلا من هاتين اللامير لام الاستعانة<sup>(٦)</sup>، كأن لمهدد<sup>(٧)</sup> - اسم فاعل - يستغيث بالمهدد - اسم مفعول - ليحصر، فينتقم منه، ويستريح من ألم خصومته، وكأن المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحصر، فيقضي منه تعجب ويتخلص<sup>(٨)</sup> منه.

وأحيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في (الإيضاح) وهو أن المادى

- (١) قائله فاصل الهندي اعترض على المصنف بأن قوله (خير جامع) لأنه قد يخفف المادى (بلا) في التعجب والتهديد (المعروء).
- (٢) أي بلام تدخل على المادى وقت تعجب أو وقت لتهديد وإضافة لأنى ملاسة (عصمت).
- (٣) وكانت أبصرت ماء في مكان لا يرحي ولا يظن وجودهم فيه فأصحت فتأديه وتقول تعال فإنك عجيب الشأن لا يعرفك كل أحد وقيل يعطى يا قوم شهيداً للماء ومحموا عنه (سعد الله).
- (٤) قوله (فلم أهم المصنف) إلخ يحضر بأن المناسب ذكر هذا المادى أيضاً عند إرادة ذكر أنواع المنادى (عصمت).
- (٥) قوله (وكيف يصدق) ويصب، اللهم، لا أن يحمل على الأعم الأغلب وأن يحمل مثل عبد الله من شمة القاعدة ومنه تكلف.
- (٦) وما يسمى لام التعجب نحو يا للماء ويا للذهب هي بفتح اللام وكسرها فهي للاستعانة في التحقيق والمادى مستعانت به بفتح اللام كأنه قيل يا لهذا الذهب أدهوك بعجب من الناس ومستغاث إليه أن كسرتها كأنه قيل يا قوم ادعوكم بي اسماء فكذلك الكلام بالدواهي (شيخ الرضي).
- يحي قول المصنف شامل عليهما؛ لأنهما بي الحقيقة لام الاستعانة (محمد أفندي).
- (٧) قوله (كأن المهدد) اسم فاعل يحي كأن المهدد يستغيث ويقول يا مهدد أعني لأجل خصومتي وأحصر مني لأنتقم فيدفع ألم خصومتي أو بوجه إلى نقلك حتى أهدد فأتحصن من ألم ترك الأمور به)، وكذلك المتعجب يستغيث ويقول يا متعجب منه أعني لأجل العجب، وأحضر أو دم على حادث ليقضي منك العجب وتحصن منه، ولأول فيما صرح إذا كان المهدد والمتعجب منه غائباً أو بعيداً، والثاني فيما إذا كان فرس فلا يرد ما قبل أنه يأتي عن هذا التوجيه أن المتكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وأنه لا معنى للاستعانة بشيء لا يحصر فينتقم منه؛ لأنه لا يتصور الاستعانة منه (وجه الدين).
- (٨) من بعد عجزه إلى أحوال ويقع من حوادثه ولم يظفر مرة أخرى هذا معنى التخلص. (عبد الله قلمي).



في قولهم (يا للماء) و (يا للدواهي) ليس نداء ولا الدواهي وإنما المراد يا قومي أو يا هؤلاء اعجبوا للماء والدواهي ولا يحفى عليك أن القول بحذف المادى على تقدير كسر اللام طاهر، وأما على تقدير فتحها فمشكل<sup>(١)</sup> لانتفاء ما يقتضي فتحها، كما هو الظاهر مما سبق<sup>(٢)</sup> (ويفتح) أي. يسي المادى على لفتح (لإلحاق ألفها)<sup>(٣)</sup> أي. ألف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الأف فتح ما قبلها (ولا لام)<sup>(٤)</sup> فيه حينئذ لأن اللام يقتضي الجر والألف الفتح فبين أثرهما تناف<sup>(٥)</sup>، فلا يحسن الجمع بينهما (مثل: يا ريداه) بإلحاق الهاء به للوقوف (ويصحب ما سوها)<sup>(٦)</sup> أي. يصحب<sup>(٧)</sup> بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة<sup>(٨)</sup>.

— لا وهذا تحسف بارد على أن العهد يقتضي الاستبلاء والاستعانة بالتدليل وأن الموجود قبل النداء وبسه فضحك والسب كيف يقتضي منه ألمح ويراد المحض (احتج)

(١) قوله: (شكل) إرجح الأشكال إنما يكون إذا حصر وجه الفتح فيما سبق ولا فلا أشكال، إذ يجوز أن يكون وجه الفتح وقوعه موقع كـ ب الحظوظ بصورة فتأمل (عصمت)

— ويمكن الجواب بأنه مادي حكماً وصورةً أنه مفعول (ح)

(٢) لأنه يظهر مما سبق أن فتح اللام موقعه كـ ب الفصح، أي. كـ ب الحظوظ كذلك؛ لأن النداء والدواهي ليس موقع الكاف من القوم ومع موقعه (تأمل)

(٣) وهذه الألف تدل على أن الاسم مستعانت كدلالة اللام في يـ لريد وبذلك لا يجمع بينهما. (حوافى).

(٤) ولا يحتمل تحرراً عن التكرار وتجمع من العوض لا قائمة في الجمع بين لفظ إذا وحين إلا أن يقل جمع بينهما للمبالغة والتأكيد.

(٥) قوله: (بين أثرهما تناف) فيه أنه يجوز أن يفتح بفتح كما في غير المصروف فلم يكن بين أثرهما تناف في هذه الصورة مثل يا لأحمداء إلا أن يعتبر أطراداً ثلثاً ويمكن أن يقال أن التنافي في بين أثرهما باعتبار أن أثر أحدهما وهو نداء لا عجب وأثر الآخر وهو الألف البناء فإنه وإن كان كلاهما بالفتح الواحد أحدهما وبناء لا يصح (عصمت)

(٦) أي. يبقى المادى على نصب كـ ب له قبل نداء فلا يرد أن نصب المادى تحصيل الحاصل ودا لا يحصل (ب ع).

(٧) قوله: (أي. ينصب بالمفعولية) بقية كون المادى من المراضع الأربعة التي يجب فيها حذف الفعل العامل في المفعول به وقوله: (ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث يشير إلى أن تشية الضمير باعتبار هذين القسمين (مصطفى جليبي)

(٨) والأولى أن يقال المفرد المعرفة من كل وجه لئلا يرد المادى المتعجب منه والمهمل

والمنادى المستغاث مع اللام أو الألف مصدراً أو تقدير<sup>(١)</sup> إن كان معرباً قبل دخول حرف البداء؛ لأن علة النصب وهي المصعوبة متحصنة فيه، وما عيَّره معبر عن حال وما سوى المفرد المعرفة، أم ما لا يكون مفرداً بأن يكون مصدراً أو شبه مصدراً، وأما ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة، وإما ما لا يكون مفرداً ولا معرفة، فالقسم الأول وهو ما لا يكون مفرداً لكونه مصدراً (مثل: يا عبد الله)<sup>(٢)</sup>.

والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفرداً لكونه شبه مصدراً<sup>(٣)</sup> (مثل: يا طالعا)<sup>(٤)</sup> (حلاً).

(١) قوله (لفظاً أو تفسير إلح). هذا لفيد يحرج من لحكم نحو ﴿هذا يوم يسمع الصادقين﴾ (المائدة ١١٩) ونحو ﴿يوم لا يسمع من ولا سوء﴾ [شعراء ٨٨] وبما مثل ما يسمي وبما غير ما يصري منه هو مصدراً إلى جملة سي هي مفعول، لأنه لم يعرب قبل البداء ولم ينصب لفظاً أو تقدير بل محلاً نكه داخل فيه سواءاً فيلزم عدم تيسر حاله ولاولى عدم التقيد وجعل نصب ما في نصب ما سواءاً أهم من أن يكون لفظاً أو تقدير أو محلاً يتناول لمي لمي الذي هو ما سواءاً ويجعل منادى كالمثلة المذكورة.

(٢) وإن قلت أن مثل يا عبد الله بعد ما حُكِيَ عَلِمَا لا يكتفي أن يعرب بإعرابين نصب الأول وجر الثاني؛ لأنهما مصرلة حرفي الكلمة ونحو أن كمنات المنقولة إعرابها باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول إليه (شرح الباب).

- منصوب لفظاً أو تقريراً فيمن يقول يا علام علام زيد، إذ كرر المنادى في حل الإضافة ولم يجر الإنعراج (مفتاح).

(٣) وأعلم أن جميع لأسماء المضافة حار أن يكون مبدى إلا أنصاف إلى المصغر المحاطب ولا يقال يا علامك لاستلزامه اجتماع مقصدين، لأن لعلام محاطب من حيث أنه مبدى وغير محاطب من حيث أنه مصدراً إلى المحاطب بوجوه تعديدها (متوسط).

(٤) قوله (يا طالعا) صيغة موصوفة محدودة، أي كوكب صاعداً حلاً، وجلاً منصوب لكونه مفعولاً به يتزع الحافض تقديره يا طالعا من جبل (جلبي).

وبحافظاً (لا يسيء) جملة فعلية (وبما شاعراً لا شاعر اليوم مثله) جملة اسمية (ولاً يا نغلة من باب عرق) جملة ظرفية وبما ثلثه وثلاثين صاعداً (عصمت).

- قوله (يا طالعا جلاً)، فإن قيل اسم مبدى لا يعمل بسوء الاعتماد فكيف عمل طالعا مع أنه لم يعتمد، قيل الموصوف بها مفسر، من قيل فعلى هذا يكون من باب يا رجلاً صالحاً وهو مشكل؛ لأن نحو يا صالحاً جلاً معرفة بدلاً تعرف صفة يقال يا طالعا جلاً الطريق صالحاً يا رجلاً صالحاً فيه نكرة تدل على عدم تعرف صفة، لا يقال يا رجلاً صالحاً، قيل أنه اعتمد =

والقسم الثالث. وهو ما يكون مجرداً ولكن لا يكون معرفة (مثل يا رجلاً). مقولاً (لغير<sup>(١)</sup> معين)، أي لرجل غير معين وهو توقيت لنصب رجلاً، لا تقييد له<sup>(٢)</sup>؛ لأنه منصوباً لا يحتمل المعين.

والقسم الرابع. وهو ما لا يكون مجرداً ولا معرفة مثل يا حسب وجهه طريفاً<sup>(٣)</sup>. ولم يورد المصنف لهذا القسم مثلاً<sup>(٤)</sup>. إذ حيث اتضح انتهاء كل من القيدتين بمثال سهل تصور انتفاثهما معاً، فلا حاجة إلى إيراد مثال له على انفراده مع أن المثال الثاني يحتمله، فيمكن أن يراد بقوله يا طلعاً رجلاً غير معين؛ لأن هذه العادة أعم من أن يراد بها معين، فأمثلة الأقسام بأسرها مذكورة وهذه الأمثلة<sup>(٥)</sup> كلها مثال لما سوى المستغاث أيضاً، فلا حاجة إلى إيراد مثال له على حدة.

على موصوف معرف مجرد والقيد يا أيها انطالع فحدث أي بالاحصاء ثم حذف اللام لثلاث  
بجتماع ألف التعريف ثم نصب طلعاً لكونه مضارع لمضاف (وجه الليل)

(١) وإنما قال لغير معين؛ لأن النكرة تصعد والإقبال بصير معينة محاطة بجمع موقع حرف الحركات  
فيبي فبد بذلك احترازاً عنها (هجدولائي)

(٢) قوله (لا تقييد له) بأن يكون حالاً عن رجلاً يعني إنما يكون نصداً له إذا حصل نصب رجلاً  
مقولاً لمعين وليس بمحتمل له فلا يمكن أن يكون تقييد له فينرم أن يكون بلوقيت، يعني كون  
الرجل منصوباً وقت كونه مقولاً لغير معين (حواشي هندي)

- يعني أن كون الرجل مقولاً لغير معين من نصب أرم أن يكون نصبه يكون هذا القيد؛  
لأن القيد عام والعام بوحد بدون تعاضد وح يفرم أن بوحد نصب الرجل حال كونه مقولاً  
لمعين وهو باطل حيث ينبغي على انصاف من بوحد نصبه مما فرض قيداً فيس قيد بل هو  
توقيت له (حاشية)

(٣) نقل عنه في الحاشية وإنما قيدنا بقوله (ضرباً) لكون نصاً في كونه نكرة لم يقصد به معين  
فإنه لو قصد به معين يقال هب وجهه نظيف انتهى اعلم أن في شبه المضاف إذا قصد به  
معين وجب تعريف وصفه إلا إذا كان معروفاً بالجملة فإنه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا  
حليماً لا تعجب القنوسي بل يقال قنوساً ويقدر يا نحلة من ذات حرق طويلة ولا يقال الطويلة  
(خسعت)

(٤) إذ حرف التعليل حيث للشرط بمعنى إذا مضاف إلى جملة انصح وهو فعل شرط وسهل جزاء  
الشرط والجملة معقول له.

(٥) قوله (وهذه الأمثلة) إلخ كأنه قد قرر وحصل ما سوى المصرد المعرفة والمستغاث ومثل بما  
سوى المصرد المعرفة ولم يمثل بما سوى المستغاث فأجاب بقوله (وهذه الأمثلة إلخ). (قدقي)

(وتوابع المنادى المبني) <sup>(١)</sup> على ما يرفع به (المفردة) <sup>(٢)</sup> حقيقة أو حكماً إما قيد  
المنادى بكونه متبياً؛ لأن توابع المنادى المعرب تابعة <sup>(٣)</sup> لمعطه فقط، وقيل <sup>(٤)</sup> المنبي  
بكونه على ما يرفع به، لأن توابع المستعاث بالألف لا يجوز فيها الرفع، نحو يا  
زيداه <sup>(٥)</sup> وهمراً لا وعمرو؛ لأن المتنوع مبني على الفتح، وقيد التوابع بكونها مفردة لأنه  
لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكماً كانت مصدقة بالإضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز  
فيها إلا النصب <sup>(٦)</sup>، وإنما جعلنا <sup>(٧)</sup> المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا تكون

- (١) غير المستعاث بالألف فإنه مبني على فتح لا يرفع توابعه وغير المهم فإنه صفة لازمة الرفع كما  
سيجيء (هندي).
- (٢) ويجب أن يعلم أن المراد في قوله (وتوابع المنادى المبني) المفردة هو المبني بسبب البدء  
لأن هذا الحكم إما يأتي به عاماً في المنادى للامة والحمل على المحرر بسبب إلا كقولك يا  
هؤلاء الكلام (طحاوي).
- (٣) والمفرد الحقيقي هو الذي لم يوجد فيه إضافة أصلاً لا معنوية ولا لفظية ولا شبه مصاف والمفرد  
الحكمي هو الذي لم يوجد فيه معنوية فقط وأن وجد غيرها (محمد الهندي).
- (٤) سواء كان ذلك التبع متبياً أو معرباً فإن كان متبياً فيعرب محلاً بإعراب المنادى نحو يا عبد الله  
وإن كان التبع معرباً فيعرب معطاً أو بتقدير بإعراب المنادى نحو يا لزيد وعمرو فإنه يجب حر  
عمرو ولم يجر بضمه حملاً على محله بندي هو المعرب به (عصمت بخاري).
- (٥) قوله (وقيلنا المبني الخ) هذا القيد مستبعد من الحكم فإن الرفع لا يتصور في تبع المستعاث  
بالألف قيل. وكذا لا يتصور الرفع في توابع علم الموصوف بابن إذا كان مفتوحاً وذلك أن تقول  
أن اللام في المسمى لتعهد إلى ما فهم من قوله (ويجي على ما يرفع به) فلا حاجة إلى تنقيح  
(لاري).
- (٥) قوله (يا زيدا أو همراً) بالحق الألف في المعطوف كالمعطوف عليه فإنه السيد السند في حاشية  
الرصي وكذلك يا تيمناً أجمعين بالنصب تبعاً لمعط آر المحل ولا يجوز أجمعوك وكذا يا زيدا  
العريق بالنصب فقط (قلقي رحمه الله).
- (٦) لأن المنادى إذا كان مصداً لم يجر فيها، لا نصب وتوابعه إذا كان مصداً لم يجر فيها إلا  
النصب بالأولوية (متوسط).
- (٧) قوله (وإنما جعلناه) إلخ هذا غير مبني من المفرد هب بل المتبادر من المفرد ما قصد سابقاً  
في المنادى المفرد والمعرفة من أن لا يكون مصداً لا بالإضافة المعنوية ولا بالإضافة اللفظية  
ولا شبه مصاف لكن لما كان الحكم يأتي من قوله (يرفع وينصب) جارياً في الإضافة اللفظية  
وهي شبه المضاف حمل العبارة على غير المتبادر وجعل المفرد أهم؛ إذ الأحكام قد تكون باهنة  
لتعمم الموضوعات وقد تكون باهنة لتخصصها (عصمت).

مضافاً معوياً ولا لفظياً ولا شبه<sup>(١)</sup> مصوف، أو حكماً بأن تكون مضافاً لفظياً أو مشبهاً بالمضاف، فإنهما لما انتهت عنهما لإضافة المعوية كان في حكم المفرد<sup>(٢)</sup>، ليدخل<sup>(٣)</sup> فيها المضافة بالإضافة اللفظية والمشبهة بالمصوف؛ لأنها كالتوابع المفردة في حوار الرفع والنصب نحو (يا زيدُ الحسنُ الوجه) و (الحسنُ الوجه) و (يا زيدُ الحسنُ وجهه) و (الحسنُ وجهه).

ولما لم<sup>(٤)</sup> يجر الحكم الآتي في 'توابع كنها بل في بعضها، ولم يجر فيما هو جدر فيه مطلقاً بل لا بد في بعضها من قيد، فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها، وصرح بالقيد فيما هو محتاج إليه، فقال (من التأكيد)<sup>(٥)</sup> أي 'المعوي'<sup>(٦)</sup>؛ لأن التأكيد اللفظي، حكمه<sup>(٧)</sup> .....

- (١) الظاهر لا حاجة في إدراجه في المفرد إلى هذا التعميم؛ لأنه مفرد حقيقة؛ لأنه ليس بمضاف نعم في إدراجه عنه يحتاج إلى ... كما أشير إليه (الآوي)
- (٢) فالشرح إنما كان المضاف إضافة معوية في حكم المفرد؛ لأن إضافة كلا إضافة ويجوز فيه الرفع والنصب وإن كان مضارعاً للمضاف؛ لأن المضارع إذا كان تابعاً للمصنوع ليس واجب نصب كما وجب نصب لمضاف أما إذا كان مبدئاً فحكمه حكم المضاف (داود خوافي).
- (٣) وإن لم يجعل المفردة أعم من المفردة الحقيقي والحكمي لا يدخل بمضافة اللفظية أو المشابهة؛ لأن المطلق ينصرف إلى فرد كامل وفرد انكامل هما المضاف المعوي
- (٤) قوله (لما لم يجر) الحكم معي، لم يجر لحكم الآتي وهو الرفع على اللفظ والنصب في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلق بل مع قيد فلا بد من تفصيل التوابع الجاري فيها هذا الحكم لتعين تلك لتويع ويخرج ما سواها ولا بد من تقييد لتعين ما هو جار فيه هو المطلوب بحرف لا تمنع دخول به عليه فظهر ترتيب التفصيل والتقييد فلا يرد ما قيل أن عدم الجريان لا يقتضي التفصيل بل التقييد (وجه المين).
- (٥) صفة التوابع؛ لأن من ألبابه إن كان بعد معرفة يكون صفة وإن كان بعد النكرة يكون حالاً عنه وهما هو الأول (هندي).
- (٦) قوله (أي المعوي) على ما فسره الشارحون وكان المحترز عند العصف ذلك أي إخراج التأكيد اللفظي رعباً ونصباً وأد تقييده في شرح المفصل فبدأ على الأعم الأغلب هذا توجيه ما ذكره إلا أن ظاهر لمختار عمده في شرح مفصل كما يشعر به التمثيل للتأكيد في شرحه للكافية بنحو يا تميم أجمعون و أجمعين (وجه المين).
- (٧) لعدم جوار الوجهين فيه قوله (حكمه في الأغلب) راجع إلى البناء فقط لما لأولى حكمه حكم الأول أصراً في الكل وساء في الأغلب بل الأولى حكمه حكم الأول في الأغلب؛ لأن المبحوث عنه توابع المادى المبني (داود)

في الأغلب حكم الأول<sup>(١)</sup> إعرافاً ونداءً نحو: يا زيدُ زيدُ، وقد يجوز إعرافه رفعاً ونصباً.

وكان المختار عند المصنف ذلك، لذلك لم يقيد التأكيد بالمعوي (والصفة) مطلقاً<sup>(٢)</sup> (وعطف السان) كذلك (والمعطوف) بحرف (المتنع دخول (يا) عليه) يعني. المعروف باللام بخلاف ابدال والمعطوف الغير المتنع دخول<sup>(٣)</sup> (يا) عليه، فإن حكمهما غير حكمها كما سيجيء.

(ترفع حملاً<sup>(٤)</sup> على لفظه) الظاهر<sup>(٥)</sup> .....

- (١) لأن الثاني عين الأول لفظاً ومعنى فكان حرف نداء بارز كما في الأول.
- قال الأصمعي لا يوصف المنادى بمصنوع يشبهه بمصنوع الذي لا يجوز وصفه فرفع الظرف في قولك: يا زيد الظرف على تقدير أنك انصرفت ونصائه على تقدير أهى الظرف وليس بشيء، إذ لا يرم من مشابهه كونه مثله في جميع الأحكام (وضي).
- (٢) أي سواء كانت صفة جوت على من هي به أو صفة غير من هي له سواء كانت متعنة دخول الياء عليه أو غير متعنة وقوله (عطف الياء كذلك أي مطلقاً سواء كان متعناً دخول الياء عليه أو غير متنع (هندي).
- (٣) المراد من يا مطلق حرف النداء، إذ ذكره بطريق مثلاً يجوز أن يراد خصوصها بسبب أن متنع دخولها يستلزم متاع دخول أحواتها وتامكس قيل سم يفر والمعطوف باللام مع أنه أحسن ليشعر إلى مانع كونه منادى مستقلاً وهو متنع دخول حرف النداء عليه وليخرج عنه مثل يا محمد والله لتعبر برفع في الله، وإذ عسر المتنع دخول (يا) عليه بالمعطوف المعروف باللام يدخل فيه مثل هذا التركيب مع أن المعطوف فيه مرفوع ليس إلا فعلى هذا تفسير الشارح بقوله (المعروف باللام ليس كما ينبغي (عصمت).
- (٤) كان الاتحاد بينهما من حيث الأفراد كما يلاحظ هذا، فيد من قوله (المفردة فإن ترتيب الحكم على المشتق يشعر بعلة مأخذ الاشتقاق (داود).
- (٥) قوله (جملأ على لفظه الظاهر) إن كان رفعه منفوخاً وبقدر أن كان رفعه مقدراً نحو يا قاضي العدم، أو المحل نحو يا هؤلاء الكرم، فإن قيل: «منادى في المثال الأخير ليس بمصنوع بل من منصوب قلنا مصنوع المحل باعتبار أنه لو وقع موقعه مجرد معرفة في الأصل باعتبارين كما في هذا عجب من ضرب هذا رجل بن محبة الجبر باعتبار كونه مضافاً إليه والرفع باعتبار كونه ماعلاً للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاء في قامعه الرفع والجبر نحو عجب من ضرب الرجل العالم بالرفع والعج (وجيه الدين).

أو المقدر؛ لأن بناء<sup>(١)</sup> المبادئ عرضي فيشبه المعرب فيجوز أن يكون تبعاً تابعاً للفظه.  
(وتُنصب) حملاً (على محله) لا من حق تبع المبني أن يكون تابعاً لمحله وهو ها  
هنا منصوب المحل على المفعولية، بحرف (يا تميم أجمعون، وأجمعين) في التأكيد  
(مثل: يا زيد العاقل<sup>(٢)</sup> والعاقل) هي الصفة، واقتصر على مثالها؛ لأنها أكثر وأشهر  
استعمالاً، و(يا علام بشر وبشراً) هي عطف اليباء، و(يا زيد والجارث والجارث) في  
المعطوف عليه بحرف الممتنع دخول (ب) عليه (والخليل<sup>(٣)</sup> بن أحمد، وهو أستاذ  
سيبويه (في المعطوف) بحرف الممتنع دخول (يا) عليه (يختار الرفع) مع تجويزه  
النصب؛ لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل، فينمي أن يكون على حالة  
جارية عليه على تقدير مباشرة حرف البدء له وهي الصفة أو ما يقوم مقامها، ولكن لما  
لم يباشره حرف البدء جعلت تلك الحالة عراباً بصارت رفعاً.

(وأبو عمرو)<sup>(٤)</sup> بن العلاء نحوي لقارئ المقدم<sup>(٥)</sup> على التحليل، يختار فيه

(١) جواب سؤال معتر وهو أن المسببات إنما يجري الصلوات على محبتها لا على الماظها بفوز  
جاءني هؤلاء الكرم، الرفع ولا يجوز جره حملاً على عظم هؤلاء فكأن يسمى أن لا يجوز  
الرفع

(٢) الوصف في يا زيد الظريف نظراً إلى لفظ زيد لأنه مهي فاجاب بأن بناء المبادئ عرضي (شرح  
اللباب)

وليس هذا عطف على زيد وعلى العاقل بن هو عطف مثل على مثل آخر تقديره يا زيد العاقل  
ويا زيد العاقل ثم اقتصر الدلالة ما سبق (تركيب).

(٣) التحليل هو إمام النحاة وواضع العروض وكنيته أبو عبد الرحمن التحليل بن أحمد بن عمرو بن  
تميم الفراهيدي بعد الرسول عليه السلام 'ون ما يسمى بأحمد ولد تحليل سنة ١٠٠ تولد في سنة  
١٧٠ ووفتي، بصره ده تقطيع عروض أيدو يكن مبارك بشي دير كه حاربوت سرشكست أولدي  
(ابن خلكان).

- وكذا سيبويه نسبها على أنه مادي ثار يد حرف العطف يرب عن العامل.

(٤) أبو عمرو بن العلاء بن عماد بن العريان بن عبد الله بن حصين التميمي المدي البصري أحد قراء  
السعة والعالم كنيته اسمه ولجلادة شأنه به يستأ أحد عن اسمه ولدا حلف في اسمه ورأي  
سفيان بن عيينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يا رسول الله، اختلف القراء في قراءة قرآن  
الكريم على أي قراءة يقرأ فقال علي قراءة عمرو بن العلاء سنة ٧٠ ولادتي سنة ١٥٤ وفاتي  
(ابن خلكان).

(٥) فكان الأولى تقديمه على الحسين في الذكر وأنه تقسيم في الموت وفي الجود والرمان دون درجة  
(قال)

(الصب) <sup>(١)</sup> مع تحويزه الرفع فإنه لم <sup>(٢)</sup> امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام <sup>(٣)</sup> لا يكون منادى مستقلاً، فله حكم التبعية، وتناع لمبني نزع لمحله <sup>(٤)</sup> ومحله الصب <sup>(٥)</sup>.

(وأبو العباس) <sup>(٦)</sup> المبرد (إن كان) المعطوف المذكور (كالحسن) أي. كاسم المحسن في جواز <sup>(٧)</sup> نزع اللام عنه.

- = رءاً وعلماً في ادرجة؛ لأنه ناقل عن شيء، لعلم؛ لأن انقراء أعدل من الحاجة
- (١) لأن المعطوف على المسمى إما يجب على محل لا على لفظ قليل صربي هؤلاء ريد؛ بنصب (الباب).
- (٢) قوله (فإنه لما امتنع تقديره) الخ د الأولى مع مع فيه مباشرة حرف النداء بواسطة اللام لا يكون كالمادى المقتل وأما عدم امتناع حرف النداء فيه هو عدم كونه مادى مستقلاً فلا شك فيه (داود خوئي).
- (٣) اعلم أن العلم عند المحققين على ثلاثة أنواع لا يجوز دخول اللام فيه نحو جعفر وأسماء، ونوع يجب اللام فيه وهو كل اسم صار فيه العلمة ومنه نلام وصارت كالجرء، ونوع يجوز دخولها وإسقاطها وما كان صفة في الأصل أو مصلح ومنهم من جعلها على صريين فقط وأهم القسم الذي يجوز دخول اللام عليه وإسقاطها
- (٤) قوله (لأن المعطوف بحرف) نظر أبو عمرو في جانب لفظ ونظر الحنبل في جانب المعنى واستقلاً له فجمعه مرفوعاً تنبيهاً على الاستقلال (لاري)
- (٥) فيه أنه على هذا ينبغي أن يكون المحذر لنصب عند أبي عمرو في مثل التوابع أيضاً فلا وجه لتخصيص بالمعطوف المذكور (عصمت)
- (٦) وأبو العباس ولم يحتج أحدهما بالتنوين بل ردد فهو ب كان المعطوف المذكور كالحسن بأن كان من الأسماء المعرفة التي انتزاع الألف ونلام عنها وندت إما يكون في الصفة بعد العلم لعدم المانع فيه فكان الحنبل أي يحتار الرفع؛ لأنه لما كان نوع اللام منه صحيحاً جار تقدير دخول حرف نداء عليه فكان الأولى ح أن يحرك بحركة المسمى تنبيهاً على أنه مادى كأن وإلا أي. وإن لم يكن المعطوف المذكور من الأسماء المذكورة كالنحم والصق بأن كان اللام يمتنع الانكسار عن كلمة سواء كان من جهة كونه عاماً معها أو بحجة أخرى (عافية شرح الكافية)
- = المبرد بكسر الراء؛ لأنه يرد في الكلام ولكن لصريين يجمعون الراء مفتوحاً (حاشية كشاف)
- (٧) قوله (في جواز نزع اللام لكونها غير لازمة له)؛ لأنها إما جيء بها بعد العلمية للمدح الواصفية ومدح للمسمى إن كان متصفاً للمدح كالحسن والحين أو دمه أن كان متصفاً للذم كالفسح لو سمي بخلاف النجم مما يكون نلام لازمة له؛ لأنه جعل علماً مع اللام (وجيه الدين).



(مكالخليل) أي: فأبو العباس<sup>(١)</sup> مثل: الحليل في اختيار<sup>(٢)</sup> رفعه، لإمكان جعله مبادى مستقلاً، يزع اللام عنه، (ولاً) 'ي. و' لم يكرر المعطوف المذكور، كاسم الحسن في جوار نزع اللام عنه مثل (شخم<sup>(٣)</sup> والصُّعق)<sup>(٤)</sup> (فكأبي عمرو) أي أبو عباس مثل 'أبي عمرو في اختيار لنصب، لامتداع جعله مبادى مستقلاً.

(والمضافة)<sup>(٥)</sup> عطف على مفردة 'ي وتوابع المبادى المني على ما يرفع به، المضافة بالإضافة<sup>(٦)</sup> الحقيقية (نصب) لأنها<sup>(٧)</sup> قد وقعت مبادى نصب فصبها إذا وقعت توابع<sup>(٨)</sup> .....

(١) وهذا إشارة إلى كون الجراء جملة اسمية بحذف امتدأ لنصب الفاء وإلى كون الكاف بمعنى المثل (جلي).

(٢) لأنه حينئذ يمكن انتزاع اللام منه وتقدير حرف الداء فيه فيكون وجود اللام فيه كونه فيعرب بإعراب يدل على أنه مبادى ثالث (متوسط).

(٣) العجم اسم جنس لكونه حرف دالاً وجعل علماً عدلاً بمرد منه بحاصه فيه وهو الشراء و يصح سم حسن للصاعفة حرف دالاً وأريد 'الصاعقة' المخصوصة ثم أريد منه الرحل الذي احترقته تلك الصاعقة وحمل علماً من الإغلام العائنه مجوراً له.

- قوله (العجم والصُّعق) إنما امتنع حذف لام فيهما، لأنه جزء من العلم؛ لأنهما صارا علمين بعبارة الاستعمال مع اللام بخلاف ابتداء دلتابع من انتزاع اللام عنهما لعظمي ولذا لا يجوز نزع اللام عن مثل الرحل لأنه يميز بينهما وهو يموت بانتزاعه فسامع معوي (سيد على متوسط).

(٤) بفتح الصاد وكسر العين صفة مشبهة علم لحويلد بن عيل بن عمرو بن كلاب فيمنع أن يجعل حركتهما كحركة ما باشره حرف الداء (داود).

(٥) كأنه قيل المفردة نرفع وننصب ونضافة نصب فقط وهو عطف الجملة على الجملة (سيدي).

(٦) قوله (بالإضافة الحقيقية) احترازه عن توابع المضافة بالإضافة اللفظية والتوابع المضارعة بالمصافة فإن حكمها حكم المفردة أما المضارعة بالمصاف فقط؛ لأنها مفردة حقيقة وأما المضافة بالإضافة اللفظية فلا، بالإضافة اللفظية في حكم الانفصال (وجيه اللين).

(٧) إن هذا الدليل يقتضي أن لا فرق بين المصاف بالإضافة الحقيقية واللفظية والمضاف؛ لأنه يجري في جميعها مع أنه أدخل لمصاف بالإضافة اللفظية والمضاهة بالمصاف في المفرد لذي حكمه جواز الرفع والنصب (عصمت).

- أي: توابع المبادى إذا كانت مضافة لم يجر فيها إلا نصب.

(٨) مع عدم الاتحاد بينهما وبين متبوعهما كما يؤخذ من قوله (والمضافة) فإن ترتب الحكم على المشتق يشعر بعلة مأخذ الاشتقاق (داود).

أولى: لأن<sup>(١)</sup> حرف النداء<sup>(٢)</sup> لا يائرها، مثل: (يا تميم كلهم)<sup>(٣)</sup> في التأكيد و (يا زيد ذا المال)<sup>(٤)</sup> في الصفة (ويا رجل أب عبد الله) في عطف الياء.

ولا يجيء<sup>(٥)</sup> المعطوف بحرف لمتنع دخول (يا) عليه مضاف<sup>(٦)</sup>؛ لأن اللام يمنع دخولها<sup>(٧)</sup> على المضاف بالإضافة الحقيقية.

(و لبدل والمعطوف غير ما ذكر)<sup>(٨)</sup> أي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول (يا) عليه، فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول (يا) عليه (حكمه)<sup>(٩)</sup> أي حكم كل واحد منها (حكم) المنادى (لمستقل) الذي يائرها حرف نداء، وذلك؛ لأن البدل هو المقصود بالذكر والأول كترطئة لذكره<sup>(١٠)</sup>، والمعطوف المخصوص هو

- (١) من رفعها؛ لأن نصب أصل في المنادى ربوبه ولا مانع منه
- (٢) وهي المنة نظر، لأنها مشتركة للمعرفة؛ لأن حرف نداء لا يائرها أصلاً ولا بأس بنسب المنة المئوية (قلمي)
- (٣) نظر إلى نصبه في نفسه عائد وخوارج التشيخ الرضى كلهم نظر إلى الحطاب العارض (لأرى)
- (٤) وفيه صسط ظاهر وهو أن دو ربما وضع جعل أسماء لأحاسيس صفات للكرة لا غير وه ليس كذلك (حاشية متوسط).
- (٥) كأنه جواب عن سؤال مقدر وهو أمث جئت من كل واحد من التواضع المذكور المضافة بمثل غير المعطوف الممتنع دخول (يا) عليه فما مثله فأجاب بقوله (ولا يجيء) (قلمي)
- (٦) اظاهر أن يقل في الدليل؛ لأن الكثرة بصيغة اللام والألف لا يضاف إضافة معنوية قياساً واستعمالاً فلا يقال: العلم زيد في غلام زيد (المحرره)
- (٧) لأن لقرص من دخول اللام التعريف ولا يمكن دخولها على المضاف لحصول العرض بالإضافة بن التجريد في الإضافة المعنوية واجب (المحرره).
- (٨) فإن قيل العير هي صفة المعطوف مع أنه بكرة و لموصوف معرفة مع أن المطابقة شرط بينهما في معرفة والكرة، وأجيب عنه بأن العير هنا معرفة من العير إذا أصيب إلى صفة يكتسب التعريف هذا من قبيل عيرت بالحركة غير السكون و مدح مثل العمل (محمد أفندي)
- مرفوع صفة أو بدل الكل أو عطف بـان بمعطوف أو منصوب معمول أصي لمقدر وقيل أن حال من المعطوف أو خبر مبتداً محذوف أي هو، بحسب الاسمية اعتراض (ربني زاده)
- (٩) وإيراد الضمير على تأويل المذكور وهو من باب الاكتفاء كما في يا تميم، تميم هدي في أحد وجهين كما يجيء (عجلواني)
- (١٠) فكان حرف النداء الداخل على المبدى منه كان داخلاً على البدل فصار البدل لهذا كالمنادى المستعمل (م).

المبادئ المستقل في الحقيقة، ولا مانع<sup>(١)</sup> من دخول (ي) عليه، فيكون حرف النداء مقدراً فيه (مطلقاً) أي حال كونه واحد منهما مطلقاً في هذا الحكم غير مقيد بحال من الأحوال أي سواء كانا مفردين أو مصافين أو مصارعين للمصاف أو نكرين. فالبدل مثل: (يا ريدُ بشرٌ) و (يا ريدُ أحمأ عمرو) و (يا زيدُ طالعاً جبلاً) و (يا زيدُ رجلاً صالحاً).

والمعطوف مثل: (يا ريدُ وعمرو) و (يا ريدُ وأحمأ عمرو) و (يا ريدُ وطالعاً جبلاً) و (يا زيدُ ورجلاً صالحاً).

(والعلم)<sup>(٢)</sup> أي العلم المبادئ المسمى على الصم، أما كونه مبادئ، فلأن الكلام فيه، وأما كونه مبنياً على الصم فلما يفهم من اختيار فتحه<sup>(٣)</sup> المنبئ عن جواز ضمه، فإن جواز الضمة<sup>(٤)</sup> .....

(١) قوله (ولا مانع) إلح لا حاجة إليه بعد وصف المعطوف بالمخصوص؛ لأن المعطوف المخصوص هو الذي لا مانع من دخول حرف النداء عليه لكن يجوز أن يكون حالاً مقدماً من داخل مستقل في الحقيقة فإنه لما حكم على معطوف المخصوص بأنه منادى مستقل في الحقيقة ورد عليه أن المعطوف مطلقاً مبادئ مستقلاً عن الحقيقة فدفع بقوله. (ولا مانع) إلح. لكن قوله (فيكون) حرف النداء مقدراً فيه فيه النظر؛ لأن المعطوف مطلقاً يكون حرف النداء مقدراً فيه بلا شئ فالأولى فيكون حرف النداء كذا مباشراً له

(٢) قوله. (والعلم) هذا من أحكام مبادئ ربمما المستثنى من قاعدة المفرد المعرفة لكن لما كان لمي إثبات هذا الحكم مدخل بتوصيف المبادئ باسم مصاف إلى علم آخر آخر من بحث توابع للمبادئ فكان هذا الحكم متعلقاً بمجموع مبادئ وصغته التي هي الابن المضاف إلى علم آخر كما أن مسألة نداء المعروف باللام التي تأتي بعد هذا من هذا بقيل إذ فيها كل واحد من المبادئ وتابعة معطوف فإن المعروف باللام الذي جعل معهم واسطة بينه وبين حرف النداء يصير تابعاً في اللفظ لكنه منادى بحسب الحقيقة (عصمت)

- فالشروط أربعة وهي كون المبادئ عنماً وكونه موصوفاً باسم، وكونه من متصلاً بموصوفه وكونه مضافاً إلى علم وإنما اختير التبع بهذه الشروط لكثر وقوع المبادئ والكثرة يقتضي التحصيل (رضي)

(٣) لأن التبع من القاب المسمى فيسب عنه واختياره يسب عن جواز الضم؛ لأنه لم يعرف لبناء المنادى على الحركة إلا الصم والفتح فبعد اختياره لم يبق إلا الفتح فتعين وما في الصم ههنا فهو وقع من عدم الفرق بين القاب المبني والمعرب (بحوافي).

(٤) حلة لمقدر تقديره فإن اختيار الفتح من عدم ينبئ عن جواز ضمه ولا نعلم عن جواز ضمه =

لا يكون إلا في المبني على الضم (الموصوف : ٠ (س) <sup>(١)</sup> محذوف عن لقاء أو ملحق بها، أعني. ابنة، بلا تخلل واسطة بين الـاس وموصوفة، كما هو المتبادر إلى الفهم، فيخرج عنه مثل: (يا زيد الظريف ابن عمرو).

(مضافاً) <sup>(٢)</sup> أي حال كون ذلك الـاس مضافاً (إلى عَلم آخر) فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة ساء المصرد على ما يرفع به، لكن (يُختارُ فتحه) لكثرة وقوع المصادي الجامع لهذه الصفات <sup>(٣)</sup> والكثرة سبباً للتخفيف، فحذفوه بالفتحة <sup>(٤)</sup> ..

أن يسلم الإباء على ساء على الضم مع أن جوره إما يكون في المبي على الضم فأجاب من حواره حاصله أن الإباء عن جوار ضم بسرم الإباء عن ساء فأمل وراجع لتقديره (حاجر داود)

(١) أي يلفظ اس وموثر وليس مصر من راسة ومثاهما ومجموعهما في حكم ما في الباب لعدم لكثرة (هذي). أي ' إذا وصف المصنوع باب قبله المصنوع ليخرج المضاف نحو يا عبد الله ابن زيد فإنه ليس من هذا الباب (شرح لـباب)

(٢) مصوب على الحال من اس؛ لأن لأن معرفة لأن المراد به الملهط، اعلم أن حركة دمدى سائيه دون حركة الابن على الصحيح، لأن الـاس مضاف فهو معربه وقيل بانهما وقيل بأعرابهم (كاملة).

- قيل بشرط أن يكون صفة مفردة غير مثناة ولا مجموعية ولا منصرة ولا مفصولة بينه وبين الموصوف فإن وجد أحد هذه الأمور نرم بـاء العادي على ضم نحو يا زيد وعمرو ابني خالد ويا زيد وعمرو وبكر ابني خالد ويا زيد ابني خالد ويا عبد الله عاصم ويا زيد وعمرو ابن خالد بضم الأول سواء جعل تاسماً أولاً لأجل نقص لعدم كثرة الاستعمال (حاشية موضح)

(٣) وهي كون المصادي علماً وكونه موصوفاً بس وكون اس موصلاً وكونه مضاف إلى علم آخر (رضي).

(٤) أي. بالفتحة التي هي مشابهة لحركة لأصبيه صورة لا أن هذه الفتحة عين حركته الأصلية؛ لأن هذه الحركة حركة ساء وحركته الأصلية حركة هـراب وبهما فرق فأفارق (داود)

- فائدة إذا كان الـاس بين العلمين في غير اسماء من جعل الابن صفة لما قبله حدثت التووين من موصوف وحذف الألف من الابن في اللفظ والكتابة مثاله. جاءني زيد بن عمرو وحذف التووين من زيد والألف في الكتابة من الابن وإن جعل لابن حراً لم قبله لم يحذف التووين معاً قبله ولا الألف من الابن في الكتابة والكتابة مثاله زيد ابن عمرو فزيد مبتدأ وابن خبره ولم يحذف التووين من زيد ولا الألف من الـاس في الكتابة والكتابة كالاس في جميع ما ذكرنا وإنما حذف التووين من الموصوف والهمزة من الابن؛ لأن الصفة والموصوف كشية واحد فكان الصفة =

التي هي حركته الاصلية، لكونه مفعولاً به (ردا نودي<sup>(١)</sup> المعروف باللام) أي إذا أريد نداؤه (قيل) مثلاً<sup>(٢)</sup>، (يا أيها الرجل)<sup>(٣)</sup> بتوسط<sup>(٤)</sup> (أي) مع (ها) التنبيه، بين حرف النداء والمنادي المعروف باللام تحرر عن اجتماع التي التعريف بلا فاصلة (و) (يا هذا الرجل) بتوسط (هذا) (ويا هذا الرجل)<sup>(٥)</sup> بتوسط الأمرين معا.

(والتزموا) يعني: العرت (رفع الرجل) مثلاً و ن كان صفة وحققها حوار الوجهين، الرفع والنصب كما مر (لانه) أي لرحل مثلاً (هو المقصود) بالنداء فالرموا رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادي فيدل على أنه هو المقصود بالنداء.

وهذا بصلة المستثنى<sup>(٦)</sup> عن قاعدة حوار الوجهين هي صفة المنادي، ولهذا لم

والموصوف اسماً واحداً ولا يكون في أوسط الواحد سوياً ولا همزة وصل وإسماً لا يحدث التثنية والألف إذا جعل الألف حبراً لأن الخبر منفصل عن المتناً ولا يمكن أن يجعل المتناً والخبر كاسم واحد ويحدث الألف من الأمن في الكتبة في المنادي أيضاً إذا وقع الألف بين العلمين (شرح المجلد)

(١) هذا من قبيل ذكر المسبب وإرادة المسبب أو من قبل إقامه المسبب مقام السبب، لأن الإرادة سبب والنداء مسبب ومغيره قوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦] أي: إذا أردتم القيام (المحرره)

(٢) إنما قال مثلاً؛ لأن قصد نداء معروف بسلام هي علاقته لا يستلزم قوله، (يا أيها الرجل وأخوته) بخصوصها (لأرى)

(٣) ولا يجوز عند البصريين: يا الرجل بوجهين أحدهما أن (يا) تعريف بالنقص والإشارة ولذلك وصفوا البكرة بالمعرفة في قولهم يا رجل نظريف وحرفاً متمم في المعنى لا يحتملان والثاني أن اللام تعريف عهدياً و (يا) تعريف خطابي معديراً فهو جعل المعروف باللام منادى لم كون الواحد حاضر أو غائباً (محصل)

(٤) قوله (بتوسط) أي هي موصوفة من الأحسن هي موصولة حذف صدر صلتها وحوياً لمناسبة التخصيف للمنادي ويؤيد كثرة وقوعها موصولة وسدرة وقوعها موصوفة وإنما لم ينتصب مع أنها مشبهة بالمصاف؛ لأنها إذا حذف صدر صلتها سي عسى انضم (لأرى)

(٥) أعلم أنه قيل إذا قصد في نحو يا هذا انحرار نداء رجل كان هذا بصلة أي وأن قصد نداء هذا كان بصلةريد فعلى هذا يجوز في الرجل نصب أيضاً (متوسط).

(٦) فإن عادة المصنف ابن الحاجب في تأييده ' يذكر بقاعدة مطلقاً ثم ذكر المستثنى قريبة على أنه أراد بالقاعدة ما سواه (قلمي).

يذكر هناك ما يُخرج صفة الاسم المبهمة<sup>(١)</sup> عن تلك القاعدة.

(ونواحيه)<sup>(٢)</sup> بالجر عطف على 'الرجل' أي و ليرموا رفع نواحي الرجل معرفة أو مضافة نحو (يا أيها الرجل الطريف) و (يا أيها الرجل ذو المال) (لأنها نواحي) منادي (معرب)<sup>(٣)</sup> وجواز الوجهين إما يكون<sup>(٤)</sup> في نواحي المصادي المتني.

(وفالوا)<sup>(٥)</sup> ساء على قاعدة تجويز اجتماع حرف الداء مع اللام، وهي اجتماع أمرين، أحدهما: كون اللام عوضاً عن محذوف.

(١) الذي جعل وسيلة إلى بدء المعرفة باللام ولا فلا يحوز إخراج صفة الاسم المبهمة مطلقاً فإن الاسم المبهمة الذي كان مقصوداً بالبدء فصحته ترفع وتنصب فلا وجه لإخراجه عن تلك القاعدة (عصمت)

جواب لسؤال مقرر كأنه قيل: إذا كان الرجل مجهول المقصود بالبدء فلم لا يجوز في نواحيه الوجهان كما في تابع يا زيد الطريف والجواب أن كرجل معرب مرفوع فتابع المعرب المرفوع يجب أن يكون مرفوعاً سواء كان معرفة أو مضافةً لأن نواحيها أيها الرجل ذو المال كما نقول جاء في الرجل ذو المال لأنه مثله في الإعراب (نعم التبيين).

(٢) ونواحي المعرب تامة للفتحة المعرب، إذ لا محل له منقول يا أيها الرجل ذو المال ولا تصور د المال وفي بعض تشويع وفيه نظر نحو أن يكون تابع المعرب محله إذا حيز إعراب لفظه نحو يا زيد بقائم وقائماً بالفتحة والجر فتت ولعل سطر ليس بكلي، إذ في المعرب الواحد لا يتصور الإعراب للفتحة والمحل محلي معاً ومن روى في المثال ليس فيه تعبير الإعراب في معرب واحد لفظاً ومحللاً لأن المحرور لفظاً قائم والمصوب محلاً بقائم والكلام في المصوب الواحد (فجدواني)

(٣) فإن قلت قد يقع محله محذور فيه وجهان فحصر لمفسد من إما مرفوع قلت المحصر يصادي يحس من بين نواحي المصادي لا محذور بوجهين في نواحي المصادي للمعرب بل في تابع المنادي لمبى (عصمت)

(٤) إشارة إلى جواب سؤال مقرر وهو أن يقال 'سم فتم' إذ يودي المعروف باللام فين يا أيها الرجل والله معروف باللام فوجب أن يقال يا أيها الله لكنه لا يقل كذلك بل لا يقال يا الله، وجوابه أن يقول بما يقال يا الله ولا يقال يا أيها الله لأن اللام ندي في الله ليس للتعريف بل هي عوض عن حرف أصلي وهو همزة في 'تم' فقلت حركة همزة إلى اللام فحذفت الهمزة ثم أدمت لام في اللام فصار الله وأب لعداء لأدب شرعي في إطلاق الأسماء المبهمة على الله تعالى (متوسط)

(٥) فس عليه كما كان الأصل هو الإله معرفة باللام ثم سكن حرف التعريف عوضاً عن الهمزة =

وثانيهما : لزومها للكلمة.

(يا الله) لأن أصله <sup>(١)</sup> (الآله) فحذفت الهمزة، وعوضت اللام عنها ولزمت <sup>(٢)</sup> الكلمة، فلا يقال في سعة الكلام (لاه).

ولما لم يجتمع <sup>(٣)</sup> هاء الامران في موضع آخر احتضن هذا الاسم بذلك الجوار ولهذا قال (خاصة).

وأما مثل . (البحم والضيق) فإن كانت اللام لازمة في مثلها لكن ليست عوضاً عن محذوف، وأما (الناس) وإن كانت انلاء فيه عوضاً عن الهمزة؛ لأن أصله (أناس) <sup>(٤)</sup> لكن ليست لازمة للكلمة؛ لأنه يقال (نس) في سعة الكلام، فلا يجوز أن يقال (يا السجم) و (يا الناس) ولعدم جريان هذه القاعدة في (التي) في قولهم

المعدودة لاجتماعها معها في الأصل وحوايه بعد تسليم عدم جوار اجتماع الموحين والموحين  
عنه أما التعريف في الإله من قوله (إلا له) من المحكاة لا من المحكي ومردّه أن الله أصاه إله  
منكر كما ذكر في تفسير القدسي وربما دخل حروف التعريف في حيز المبتدأ إعادة للمحصر كما في  
ريد الأمير (كذا في ساقية المطول)

(١) لدفع عموم الذي ذهب إليه الكتابة من بسمة أصنامهم وأدعت اللام في اللام ومن ثم يقطع  
الهمزة في النداء (قلمي).

(٢) لعدم وجود شيء من إمراده هذه القاعدة الكلية في الجرح إلا فرد واحد فقط مع إمكان التعبير وهو  
يا الله وهذا من قبل الكلّي المحصر في فرد واحد مع إمكان كالشمس فراجع (داود)

(٣) كلمة خاصة إشارة إلى ثلاثة أحكام يختص بها لفظ يا الله في باب النداء، الأول: قطع همزته،  
والثاني اختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف نداء، والثالث اجتماع حرف النداء باللام  
وإن كان الأخير أشدّ تأسساً بالمقام ثم من خصائص هذا النقط في باب النداء أنه يحدد حرف  
النداء منه ويعوض الميم المشددة ويؤتي في آخره فيقال اللهم بمعنى يا الله (عصام).

- أي: يخص ذلك خصوصاً لامتناع التوسط لفاء؛ لأن يلتزم المتعدد وما للتنبيه والله تعالى من  
المعد (عدي).

- بل يجب أن يقال بتوسط أحد الأمور الثلاثة المذكورة بأن يقدر مثلاً يا أيها السجم ويا أيها  
ناس (لمحرره).

(٤) وإنما جار (يا) التي؛ لأن اللام رتبة فيه؛ لأن الوصول هو التي فقط بدون اللام وإنما جيء  
باللام لتحسين الكلام ويعدل إنما جيء بها لاستقامة لوزن في الشعر (قلمي).

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي <sup>(١)</sup> تَيْمَمْتُ قَلْبِي <sup>(٢)</sup> وَأَمَتَ بِحِيلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي  
لأن لامها ليست عوضاً عن محذوف، وإن كانت لازمة للكلمة حكموا عليه  
بالشدود.

وفي (الغلامان) في قولهم

فَيَا الْعُلَامَانِ الْبِدَانِ قَرَا

لانتهاء الأمرين كليهما حكموا بأنه أشدُ شدوداً <sup>(٣)</sup>.

(ولك) <sup>(٤)</sup> أي وجار لك (في مثل) (بائيم) <sup>(٥)</sup> نيم عدي أي في تركيب تكرر فيه

المنادى المفرد المعرفة صورة <sup>(٦)</sup> وولى ثني اسم محرور بالإضافة في الأول (العم  
والنصب) وفي الثاني (النصب محب).

أما <sup>(٧)</sup> الضم في الأول فلأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر <sup>(٨)</sup> والنصب <sup>(٩)</sup> على  
أنه مضاف إلى (عدي) المذكور.

(١) مقول (من أجلك يا من استيعدت قلبي والمحال أنك سحرة بالوصل صي) هو (من أجلك)  
متعلق بمحذوف أي بحمل والمعنى بحمل المنادى من أجلك يا أيها المحبيب التي دلت نفسي  
في حبك والامتنان على أن حرف ليد دخلت على دي اللام وهو غير نطق في قوله (يا التي  
وذلك شاذ (حل الأبيات وجيه الدين)

(٢) بمعنى يعني هذا القول أشد شدود الانتهاء التعريف فيه فقط بوجود الدوم فيه

(٣) وأصل الخطاب أن يكون بمعنى وقد يكون بمعنى وها كذلك (هندي)

(٤) والمراد من تميم من عدم ما في وعدي أخوه فأضيف بهم إلى عدي لشهرته بين العرب (جلبي)

(٥) أما الأول مفرد صورة مظاهر وأما ثني مفرد فلا تكرر لأول بعينه وأما عدي محال مجهولة  
بحسب الظاهر (عبي).

منعق بالمفرد ولهذا وقع في بعض النسخ المعرفة المفردة مع أن المعهود المفرد المعرفة  
فأعرب (داود)

(٦) قوله (أما الضم في الأول قبل نصب الثاني) حينئذ ليس على أنه تأكيد؛ لأنه خرج عن العسمية  
بالإضافة وأن القصد إلى المضاف بغير قصد إلى المفرد وأن المضاف أوضح من المفرد فلا  
يكون عين الأول مضافاً كان لأول توطئة كان ثني بدلاً زاد كان مراداً كان الثاني عطف بيان  
(لاري)

(٧) لأن حذف المضاف إليه أو الفصل بين المضاف والمضاف إليه خلاف المشهور

(٨) أي (وأما تعيين النصب في الثاني فلأنه أذ) وهو معطوف على قوله (وأما الضم في الأول

(٩) وللتأكيد للمعطي في اللعب حكمه حكم الأول وحركته حركة إعرابية كانت أو بائية فكما =



و (تيم) الثاني: تأكيد لعطي<sup>(١)</sup> فاصل بين المضاف<sup>(٢)</sup> والمضاف إليه وذلك مذهب

سيبويه

أو مضاف إلى (عدي) المحذوف بقرينة المذكور، وذلك مذهب المبرد<sup>(٣)</sup> والسيرامي<sup>(٤)</sup>: أجاز الفتح مكان النصب<sup>(٥)</sup> على أن يكون في الأصل: يا تيم بالصم تيم عدي، فتح الأول اتباعاً لنصب الثاني، كما في: يا تيم بن عمرو.

وتعين النص في الثاني؛ لأنه إما تبع<sup>(٦)</sup> مضاف أو تابع مضاف، وتمام البيت:

= أن الأول محذوف التوسيل للإضافة فكذلك الثاني مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة وذلك بالنظر خاصة في الأعلى، لأنه لما كرر الأول بدعته وحركته بلا تعير صار كأن الثاني هو الأول فكأنه لا فصل هناك (وجه الدين)

(١) وانما فصل بين المضاف والمضاف إليه حاشي بال تأكيد في هذا مثال وانما فصل في غيره نحو بين ذراعي وجه الأسد وقرنهم (نصف وربع ذراعهم) قوله: (بين ذراعي وجه الأسد) أوله من رأى عارضاً أثر به صفة عارضاً أي عارضاً سريري وهو السحاب الذي يعترض بالآفاق وذراعي الأسد كوكبان خيران برل فيهما القمر وجهه الأسد كوكب نزل فيه القمر وإذا كسب السحاب بين ذراعي الأسد وجهه لأسد يكون مطر (هندي وحواشي).

(٢) مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة وذلك خاصة في الظرف، كما يجيء في باب الإضافة (رضي)

(٣) قوله (والسيرامي) كأن المصنف لم يحترق أشار إلى رده تصحيح الخبر أعني ذلك حتى لا ينحصر الاحتمال في الضم والنصب (عصمت)

(٤) قوله (مكان النصب) الأولى مكان الضم من نصب والسيرامي أجاز الفتح أيضاً أي كما أجاز الضم والنصب كما لا يخفى على من تتبع كلامهم فتح (داود)

(٥) قوله (لأنه إما تابع) مضاف ويتم الثاني تبع مضاف بالصفة على تقدير الأول وهو كون تيم الأول مادي مفرداً معرفة وتبع مضاف بإضافة والصفة على تقدير الثاني أما الإضافة فعلى تقدير كون تيم الأول مضاف إلى عدي المذكور وأما بصفة فهو إذ كان تيم الأول مضافاً إلى العدي المقدر (عصمت)

عند سيبويه والمبرد والسيرامي حاشي النصب كما هو الظاهر على من تأمل فلا تعشه في المعبر (داود).

(٦) قوله: (لا أبا لكم) جار أن يكون كلمة مدح ومعاودة على معنى أنكم حققتكم على صلاح وقيام لا حاجة لكم إلى أب يريكم ويؤيدكم وجار أن يكون كلمة ضم وشم على معنى أنكم لا نسب لكم بل ولد الرما (شارح).

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَيْدِي لَا أُنَا لَكُمْ<sup>(١)</sup> لَا يُنْقِصُكُمْ فِي سَوْءٍ وَهُوَ

البيت لجريز حين أراد عمر الشيعي الشاعر أن يهجوهم، فقال جريز خطأ لبني تيم لا تركوا عمر أن يهجوهم، فيلقينكم في سوءة، أي مكروه من قبلي، يعني: مهاجماته إليهم.

(و) المصادي (المضاف إلى ياء المتكلم بجور هـ) وجوه أربعة<sup>(٢)</sup>، فتح الياء مثل: (يا غلامي)<sup>(٣)</sup> وسكونها<sup>(٤)</sup> مثل: (يا غلامي) واسقط الياء كتنفاء بالكسرة، إذا كان قبله كسرة احتراز عن نحو (يا فتاي)<sup>(٥)</sup> مثل (يا) (علام)

وقلبها الفاء، نحو: (يا غلاما) وهذا الوجهان يقعان غالباً<sup>(٦)</sup> في النداء، لأن النداء موضع التحفيف، لأن المقصود غيره فيقصد المراع من النداء سرعة، لينخلص منه ويتوجه إلى المقصود من الكلام.

(١) قوله (وجوه أربعة توجه الكلام بهذا لتحصيل تناسب وحسن التفاعل بين المثال والممثل كما ذكرنا آنفاً).

(٢) إذا حمل هو حوّه (والمضاف إلى ياء المتكلم) أمر كمي والمثال أمر حرتي فلا يستقيم الجمع إلا بتأويل المثل.

(٣) وقال بعضهم أصبه (سكون) لأنه مصغر وهو حرف من حروف العدد واللين فوجب أن يسي على سكون قياساً على آخرته وهي (نو) وفي صيرها والياء في نصريين والأنف في بصريان ورجح الأولى بأن الحركة مستقلة على الواو دون ياء (حاشية متوسط)

(٤) ونحوها قاضي فانه إذا حذف منه الياء لتبس بالعدد المعرفة ولم يعرف أنه مضاف إلى ياء المتكلم لكن اشتراط كون ما قبلها مكسور ليخرج نحو مسمى تشبه وجمعاً مع أنه يسي أن يجوز حذف الياء منه لعدم الالتباس بعد حذف إذا ياء تشبه وجمع يدل على الياء المحذوفة (هضمت)

(٥) أي وربما ورد في أسيرة في غير لنداء ذكر حذف في العواصم والقوافي ليس بنادر (رضي) طلباً للأردواج أي الاتفاق

(٦) قوله (أي: هذان الوجهان) المقصود منه أم التحق أو الاعتراض بأن قول المصنف يستدعي جواز هذه الوجوه لأربعة في كل مصادي مضاف إلى ياء المتكلم مع أن الوجهين الأخيرين غير جائز في مثل يا عدوي تأمل (هضمت).

وكان له اعتراض على المصنف بثبوت هدير بوجهين مطلقاً أي لم يقيد بغيره أي، فيما غلب (قدمي).

فخفف (يا غلامي) بوجهين حذف الياء وبقاء الكسرة دليلاً عليه، وقلب الياء  
الهاء لأن الألف والفتحة أحف من الياء والكسرة.

وهما أي: هذان<sup>(١)</sup> اوجهان، وـ كـا بـ وقعيان في المصادي المصاف إلى ياء  
المتكلم لكن لا يعان في كل مصادي كـسـث، س فيما علب عليه الاضافة<sup>(٢)</sup> إلى ياء  
المتكلم، واشتهر بها لندر لشهرة على ياء المغيرة بالحذف أو انقلاب فلا تقول (يا  
عدو) و (يا عدواً) وقد جاء شـد في مصادي (يا علام) بالصح اكسفاء بالفتحة عن  
الألف.

(و) يكون المصادي المصاف إلى ياء المتكلم (بالهاء<sup>(٣)</sup>)<sup>(٤)</sup> في هذه الوجوه كلها  
(وقفاً) أي في حال الوقف، تقول (ب علامية) و (يا غلامية) و (يا غلامه) و (يا

(١) يكون الألف واللام للعهد لحارحي أو أمجنس كف في الرجل حر من المرأة لا للاستعارة ولا  
للعهد الذهني فراجع (داود)

(٢) قال بعض المحققين الشلرد في حر يا بني فإنه كثير فيه الصح لثعل أبائين يعني كثيره الصح  
سبب قلب الياء الكسرة أنفاً وحذف الألف ولا كبداء بفتح ما قبل الياء وهو الياء الأولى وفيه أنه  
يكون ح يا بني بفتح ياء واحدة مع أن سمع في الممران وغيره بيائين مع الإدغام فأصل  
(عصمت)

يا بني بصغر لاس وأصل الاس بـو حدثت صيغة الوار للثعل عليه ثم حذف الواو لالتقاء  
الساكنين بيها وبين النون ثم زيد لهمزة في أوله فقبل اس ثم صغر الابر فيعود إلى الأصل فصار  
بيو اجتمعت الواو وصفت أحدهما بالسكون فقبلت الواو ياء وأدعت الياء في الياء فصار بي  
ثم أدخل عليه حرف اللام فقبل يا بني (حواشي هدي).

— يعني قياساً مطرداً فيهما كما في باقي مصادي مصاف إلى ياء المتكلم من الوجوه الأربعة  
المذكورة أنفاً والوصل والقطع (دم)

(٣) قوله (بالهاء في هذه الوجوه) الخ على تقدير أن يكون جمع قوله (وبالهاء وقفاً) مسألة على  
حدة عطفاً على جملة سابقة أو على حرها بدل على وجوب الهاء في الوقف في الأحوال  
الأربعة المذكورة لكن الوجوب ليس إلا مع الألف والأولى أن يكون قوله (بالهاء عطفاً) على  
بلا هاء محذوف تقديره ويكون مصادي مصاف إلى ياء المتكلم بلا هاء وبالياء وفقاً فيبعد  
العارة الحوار لكن يحصل على ما يشعل بوجوب أيضاً لثلا يشكل بصورة الألف فإن الياء مع  
الألف كما ذكرنا (عصمت).

(٤) يعني إذا كان هذه الوجوه توصل إلى ما بعده بلا صلة لا يؤتى بالهاء، وإذ كدت تقطع عما  
بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود لهما دليلاً على القطع وعدمها دليلاً على الوصل

غلاماه)، فرقا بين الوقف<sup>(١)</sup> والوصل.

(وقالوا)<sup>(٢)</sup> أي العرب في محذوراتهم<sup>(٣)</sup> (ب أبي، وب أمي) على الوجوه الأربعة كسائر ما أصيف إلى ياء المتكلم مع وجوه أخر رائدة عنهما، لكثرة استعمال نداءيهما في كلامهم<sup>(٤)</sup> كما أشار إليها بقوله: (و يا أمّ، وب أمّ معاً)<sup>(٥)</sup> أي. قالوا: (يا أمّ، وب أمّ) أيضاً بإبدال الياء<sup>(٦)</sup> بالتاء (فتحا وكسراً)<sup>(٧)</sup> أي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء، أو مكسورة لمناسبة الياء.

وقد جاء بالضم أيضاً نحو: (يا بُنْت، وب أمّ) لأجرائه محرى الممرّد المعرفة ولم يذكره لقلته.

(و) قالوا: (يا أبّا)<sup>(٨)</sup> .. .. .

(١) وهو استئناف واعراض مسشى معنى من الوجوه الأربعة للمعادي المصنف إلى ياء المتكلم فإن لما سيأتي وجهان رند على الوجوه الأربعة المتقدمه أو حذف على ما قلناه من حيث المعنى فكانه قل قالوا هكذا في مثل ما علامى ودلوا آخر (عليه دادة)

(٢) جمع محاوره أي مصاحباتهم العرفية حين صدق له أو الأم إلى ياء المتكلم

(٣) لأن الإنسان بكثرة مدء لآله وأمه وكثرة لمدء فقصص كثره الوجوه، لأنه إذا عسر لمداء بوجه تيسر بوجه آخر فاكثرة الوجوه (توقادي)

(٤) و محرى بين جميعاً ومعاً أن قولك مشترط معشبه معاً في زمان واحد بخلاف جميعاً فإنه لا يفيد الإعدام تخلو واحد منهم من المعجى من غير تعرض لاتحاد الزمان (شيخ زاده)

- تنبه استعمال المصنف هنا معاً لمد لآلة على لاتحاد في الزمان وفاق لتقارب وغيره وأم أن مدك فاختار عدم دلالتها على الاتحاد وأنها تستعمل بمعنى جميعاً وهو شرط نص الشافعي فيمن قال لا أمرايين أن ولدنا معاً فاستند هذا لقول أنه لا يشترط لاتحاد في زمان واحد أفردت عن الإضافة كما في الكتاب أعريت حالاً تربى على المعهاج من الجراح بقية (داود أفندي)

(٥) وفي بعض النسخ بإبدال التاء بالياء وقد مشى لمحمش على هذه النسخة وكان الباء صلة الإبدال وبما تدل على متروك فهو التحتية وما فرقها بقودية دون العكس كما سبق إلى الأوهام (جلبي).

(٦) زماناً لم يكن كأصنافها، لأنها حرف صحيح مبرل مبرلة لاسم فيجب ككاف لحطاب.

(٧) قوله (يا أبّا) مادي مصد إلى ياء متكلمه وتاء ولألف عوض عن بانه (لمحرره)

(٨) وهما التاء والألف؛ لأن التاء عوض عن الياء والألف من فتحها

- والألف والتاء كلاهما معاً عوض عن الياء ولا عديت أن عوض شيئين عن شيء ويكون كل منهما أحف فيه (عجلدواي)

و(يا أمّنا) (بالالف) بعد التاء جمع بين معروضين<sup>(١)</sup> (دون الياء) فعا قالوا: (يا أبتي) و (يا أمّتي) احترازاً عن الجمع بين المعوض والمعوّض عنه فإنه غير جائز.

(و) قالوا (يا ابن أمّ) و (يا ابن عمّ خاصة)<sup>(٢)</sup> هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم، أي: لا يقال: (يا ابن أخ ويا ابن حان) لا بالنظر إلى الابن أيضاً.

فإنهم يقولون (يا بنت أمّ) و (يا بنت عمّ) على الوجوه الأربعة (مثل<sup>(٣)</sup> باب، يا علامي) فقالوا (يا ابن أمّتي) و (يا ابن عمّتي) - بفتح الياء ويكوها - و (يا ابن عمّا) بابدال الياء ألفاً.

(وقالوا) مريادة وجه آخر شد في مصاف إلى ياء العكلم<sup>(٤)</sup> (يا ابن أمّ ويا ابن عمّ) يحذف الألف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال، وطول اللغز، وثقل التضعيف. ولما كان من خصائص الداء الترحيم شرع في بيانه فقال: (و)

### (الترخيم)

(ترخيم<sup>(٥)</sup> المصادي)

(جائز)<sup>(٦)</sup>

- (١) ويجوز تعويض حرفين عن حرف إذا كان أحدهما يكوهاما امتزجاً كأنهما كلمة واحدة (كثير ولباب)
- (٢) لاستعمالهما عاباً بكسر الميم مع حذف ياء لكثرة استعمال (حوافلي).
- (٣) مثل منصوب معمول مطلق لعلو بتقدير موصوف أي قولاً مثل وقيل مثل مرفوع خبر مبتدأ محذوف أي هو وقيل قوله (يا ابن أمّ ويا ابن عمّ) مبتدأ خبره مثل ونحطة استيفاء أو اعتراض (ع م).
- (٤) إشارة إلى ما سبق بقوله (وقد جاء شاداً) أي المصادي يا علام بفتح.
- (٥) أي الترخيم في سعة الكلام والترخيم من رحم كلام من باب كرم أو نصر بمعنى سهل فهو رحيم ونجارية إذا صار مهلة النطق بقر رحيمه ومنه الترخيم في الأسماء لأنه سهل النطق بها (عصمت)
- الترخيم في اللمعة اسم الصوت لرفيق رحم صوته إذ رفعت صوت رحيم أي: ضعيف وعن الأصمعي قال الحليل (منه رحمه الله) ما اسم الصوت الضعيف قلت: الترخيم
- (٦) أعلم أن المصنف لما أراد تخصيص ليل بالترخيم في حال السعة به عليه بهذا القول أولاً فالجواز يوجد في الضرورة أيضاً وذلك لكثرة الداء في كلامهم ولأن الداء أنه يكون لأمر مهم فهو يؤذن بالترخيم أن ذلك الأمر مما لا يفرض التوقف حيث يتم الكلمة (عافية شرح الكافية)

أي: واقع<sup>(١)</sup> في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت إليه، فإن دعت إليه ضرورة بالطريق الأولى.

(و) هو (في غيره) أي: غير مصادي واقع<sup>(٢)</sup> (ضرورة)<sup>(٣)</sup> أي: الضرورة<sup>(٤)</sup> شعرية دعت إليه... لا في سعة الكلام.

(وهو) أي: ترقيم المنادي<sup>(٥)</sup> (حذف في آخره)<sup>(٦)</sup> أي: آخر المنادي، تخفيف<sup>(٧)</sup> أي: لمجرد التحفيف لا لعل<sup>(٨)</sup> أخرى منصبة إلى لحذف المستلزم للتخفيف.

(١) قوله (أي وقع) الح حمل الجور على توفوعي لذي وقع في سعة الكلام من غير ضرورة وفهم الترجيم الضروري الواقع في مصادي ضروره بالمقايضة بالطريق الأولى وح يقابله قوله (في غير ضرورة) تقابل الصد بالصد ويحور 'ن يحسن لحدور على معنى أعم من الواقع في سعة كلام وفي الواقع للضرورة مقابل ح بقوله (وفي غيره مقابل العام الخاص) (عصمت) - السعة مكسر السين بمعنى: الوسعة وه هنا ويصح حسن بمعنى القدرة (جلبي)

(٢) قوله (واقع ضرورة) أي: لضرورة لح الظاهر أن يحسن نص قوله: (ضرورة) على أنه معون به، والمفعول المعدل هو الوقوع الذي قام بالترجيم وضرورة دائمة بالمتكلم فم يتم بتحقيق شرط جوار تقدير الاسم في المعمول به وهو كونه معللاً مدع بل الفعل المعلن إلا أن يجعل الاصطرار صفة لترجيم أي: الترجيم في غير المصادي وقع لا اضطراره، لكن الوقوع فتأمل (عصمت)

(٣) ولك أن توضع ضرورة على الجبرية أي: سرحم في غيره أثر ضروره وقد وجه أيضاً كونه حراً أي: وهو في غيره ذو ضرورة شعرية لكل وجهة (لاري جلبي).

(٤) لا مطلقاً بل إذا كان ذلك غير مما يصح سدهاء كما في قوله يا دارمية يا بني تساعف ولا يرى مثلها صعب ولا حرب (عوض).

(٥) والترجيم في اللغة تفعيل من رجم نسيء به سهته وفي الاصطلاح هو حذف في آخره (عالية)

(٦) ولم يقل حذف آخره ليشمل ما حذف منه حروف و جره، الأخير من المركب أي في آخر الاسم في التركيب مع حرف البدء دون الإفراد فلا يرد حذف الأواخر في يد ودم وغيرهما (شرح كافية وهندي).

(٧) ولما كان هذا الحذف مشتركاً بين ما هم مقصود وغيره أشار إلى تميزه عنه بقوله، (تخفيف) أي: هو حذف الأخير للتخفيف بمجرد من نعمة مثل لإضافة والإعلاء وتجاوز الساكنين أو غير ذلك ومعناه اللغوي مرعى فيه 'يضاً' لأن ينقط إذا قل سهل فهي هذا الحذف بتخفيف اللفظ وتسهيله ولهذا سمي به (عوض أفندي)

(٨) قوله: (لا لعل أخرى) من قال أنه حذف في الآخر بلا علة سبيل الاعتباط أراد هذا، واعتباط في اللغة ذبح شاء بلا علة (لاري).  
- أي: يصونهما خصوصاً.

فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصاً بترخيص المسادي، ويعلم منه ترخيص غير المنادي بالمقايضة، ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقاً بارجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقاً، والضمير المجزور في قوله (في آخره) راجع إلى الاسم.

(وشرطه) أي: شرط ترخيص المسادي، على التقدير الأول، أو شرط الترخيم إذا كان واقعاً في المنادي على التقدير الثاني أمور أربعة<sup>(١)</sup>، ثلاثة منها عدمية وهي (أن لا يكون مضافاً) حقيقة، أو حكماً<sup>(٢)</sup>، فيدخل فيه نمشه بالمضاف أيضاً، إذ لا يمكن الحذف من الأول<sup>(٣)</sup>، لأنه ليس آخر اجزاء المسادي نظراً<sup>(٤)</sup> إلى المعنى<sup>(٥)</sup>، ولا من الثاني؛ لأنه<sup>(٦)</sup> ليس آخر اجزائه نظراً إلى اللفظ، دمتنع الترخيم<sup>(٧)</sup> فيهما بالكلية.

(و) أن (لا يكون)<sup>(٨)</sup> (مستغاثاً)<sup>(٩)</sup> .....

(١) أي: شرط أمور أربعة، لأن شرطه مفرد مصروف فيهم كل شرط منه كما هي قون النوي وحرصه أي: الرضوء أربعة (داود).

- قوله: (أمور أربعة) أشد بها بعد إلى مجموع الأمور؛ لأن كل واحد منها من قبل قوله (وأنواعه رفع ونصب وجر وتعد من تحقيقه أبع (مصطفى جليبي)

(٢) أي: إضافة حكمية تكون مضافاً بالإضافة (الامضية أو شيء مضاف (م)

(٣) وهو رجم من آخر المضاف رجم وسط الاسم، لأن مصروف إليه بمنزلة جزم المضاف هي المعنى أو بمنزلة المستعمل في اللفظ (عبدواثي)

(٤) قوله: (نظراً إلى المعنى) هذا ظاهر، إذ كان المركب الإضافي عدماً، فجزء الأول بمنزلة راء زيد وأما إذا لم يكن علماً فينبه أن المضاف من حيث هو مصروف لا يتم بدون المضاف إليه (لاري).

- قوله: (نظراً) دمتنع النص لا يسكونها لأن سطر يمنع الظاء نقت وهو الماء، وأما بالسكون فلعين فلا مجال للنظر إلى المعنى (تقرير يوسف)

(٥) فإن المسادي في يا علام زيد، العلامة مخصوص وهو لا يستعمل بدون زيد (عصمت)

(٦) قوله: (لأنه ليس آخر اجزاء المنادي) هذا ظاهر، إذ لم يكن المركب الإضافي علماً أما إذا كان علماً فلا أن المركب الإضافي يرد في حال جرئية قبلها العدمية في استقلال كل من الجزئين بمصرايه.

(٧) والكوفيون يجزرون المرحيم من آخر المضاف على أن سرك مرة اسم واحد

(٨) أي: المسادي الذي ترخيصه سواء كان مصداق حقيقة أو حكماً أولاً (تركيب)

(٩) لأن المطلوب فيه مد الصوت والمعدف يتبعه ولا غيرهما من العيوب وربما لم يذكر المدوب؛ لأنه غير منادي عنده (هتدي).

لا محروراً باللام لعدم<sup>(١)</sup> ظهور أثر المدء فيه من انصب أو السناء<sup>(٢)</sup> عدم يرد عليه الترخيم الذي هو من حصائص المادى<sup>(٣)</sup>. ولا مفتوحاً بريادة الألف، لأن الزيادة تنافي الحذف.

ولم يذكر المصنف المندوب، لأنه غير داخل في المادى عنه، وما وقع في بعض نسخ (ولا مندوب) فكأنه<sup>(٤)</sup> من تصرف الناصحين مع أن وجه اشتراطه عند دخوله في المادى ظاهر، وهو أن الألف فيه زيادة لألف في آخره لمد الصوت اظهاراً للتفجع فلا يسميه الترخيم لتخفيف

(و) أن (لا) يكون (جملة)<sup>(٥)</sup> لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير

والشرط الرابع: أحد الأمرين الوجوديين.

(و) هو أن (يكون) المادى (ما ضم)<sup>(٦)</sup> راند على ثلاثة أحرف) لأنه لعدم

(١) قوله «لعدم ظهور أثر الداء فيه» من المصنف أو «بأنه» كما يكون النص أثر الداء فكون المادى معمول أدعو وأما كون الساء أثره فمما يشبهه فكيف أدعوك بخلاف العنع فإنه أثر الألف دون الداء (وجه اللبس).

(٢) على الصم إذا كان مفرداً معرفة ورد وجه يرم أن يكون ترخيم واقعاً في غير المادى من غير ضرورة وداهية إليه ودا لا يجوز (م)

(٣) لما قلنا أن المادى المستعاض ليس بمادى لعدم ظهور أثر الداء (م)

(٤) الفاء جواب المبدأ المنتصم بمعنى 'شرط' وكن حرف من حروف المشبهة بالفعل وتصير المتصل به اسمه (توقادي).

(٥) نحو تأبط شراً وشاب قوماً يعني لو كان مادى عدماً مسمى بجملة لا ترخم؛ لأن الجملة يجب أن يحكي كما هي ولا يتغير عن حاد ليهم معاً، الأصلي؛ إذ لو تغيرت لفصاً لتغيرت معنى أيضاً فيظل مقصود (المحرر).

- قال في التسهيل ويجوز ترخيم الجملة ودون لسيويه في أحد الراويين (عافية).

(٦) قبل الداء؛ لأنه إذا لم يكن علماً من معرفه مداء مثل يا رجل لا يرحم وإن وجد شرط ترخيم عدها لما سيأتي (توقادي).

- وإنما اشترطت العلمية لكون داء الإعلام كثيراً في الكلام فذهب التحفيف لأجل هذا وغيرها لم يكثر كثرتها وربما اشترطت بريادة على الثلاثة؛ لأنه لو كان الثلاثة وضم لأده الترخيم إلى كون الكلمة على ما ليس في الألف ممكنة واكثر بالعمية من سم جس ومن الموصون واسم الإشارة فقطح م قيل. أن المصنف أمين شرعي وهذا أن لا يكون مبهما ولا مصمراً؛ =



ناسه التخفيف بالترخيم، لكثرة نداء لعلم مع أنه إشتهرته يكون فيما أبقي منه دليل على ما ألقى عنه، ولريادته<sup>(١)</sup> على الثلاثة لم يلزم بقص الاسم<sup>(٢)</sup> عن أقل أبيه المعرب بلا علة<sup>(٣)</sup> موجبة.

(وإما) اسماً<sup>(٤)</sup> متلسماً (بتاء التأنيث)<sup>(٥)</sup> ون لم يكن عتماً<sup>(٦)</sup> ولا زائداً على الثلاثة؛ لأن وضع التاء على الزوال فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط، فكيف إذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي<sup>(٧)</sup>؟

= لأنهما لا يرجعان لضعفهما لإيهامهما فلا يرد عليهما حيف آخر بالحذف خلاف للكومين فإنهم يجوزون ترخيم الثلاثي إذا كان تحرك الأوسط فيقولون يا عم في صم أما توجد نظير ما أدى إليه ترخيمه نحو يد ودم أو التحرك وسطه وحركة الوسط بصرة الحرف الرابع والجواب عن الأول هذه الأسماء فله في الاستعمال معناه من نفس فلا يعمل عليه شيء وعن الثاني هذا أن هذا - الاعتبار غير مطرد في كل مقام مع أن هذا إعدام صواب (حافية شرح الكافية).  
- لكن لا مطلقاً بل بشرط كونه زائداً.

(١) قوله: (لزيادته) الح. يعنى إما اشترط إريادة على الثلاثة لئلا يلزم بقص الاسم نقصاناً قياساً مطرداً من أقل أبيه المعرب بلا علة ظاهرة (وجه المذهب).

(٢) الذي في حكم المعرب وإنما قيد به بجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب نحو ما ومن وأما، نحو يد ودم فالحذف له شاذ فالتشاذ لا يعنى به (هب).

(٣) وإنما قيد به لجواز النقص بالعله الموجبة

(٤) يعنى، إذا لم يكن علماً موصوفاً بالريادة على ثلاثة (فالشرط أن يكون اسماً متلباً) إيج. (م)

(٥) وإنما اشترطت تاء التأنيث إذا لم يكن عتماً؛ لأنها يوجب ثباتاً فاسد الترخيم لعله كما أن كان العلم يناسبه لكثرة أو لأنها قائمة مقام العلية من جهة أنها تنسب التخفيف لفظاً أو معنى وإنما لم يشترط الريادة على الثلاثة لكونها رتبة هي بناء الكلمة وحدودها لا يوجب المحدود في نفس الكلمة ولأن وضعها لما كان على شرف الزوال يكفي أدنى مقتضى لحذفها فإن قلت، لم يخص الترخيم بالعرفد قلت؛ للمناسبة بينهما وذلك؛ لأن الترخيم تغيير وإدخال حرف النداء في المعرف البناء كان مغيراً الاتصال ح من الإعراب إلى بناء (شرح الكافية حافية)

- إذا رخم ما فيه تاء التأنيث فتح الآخر فيمد في مسنة يا مسم ولا يجوز انضم للفرق بين المذكور والمؤنث (شرح...)

(٦) بل كان اسم جس سواء كان تائلياً كنية أو ثلاثياً كطلحة وسلعة وغيرها كصاعة إلا إذا وقع على المرحم منه يوقف مع الهاء فيقال في يا طلح يا طلحة، لا أن يكون مقام الألف لإطلاق نحو قفي قبل التعرق يا ضياعاً

(٧) أعني آخر متدى فإنه أطرد فيه التخفيف لقصد سرعة إدراج إلى المقصود بالنداء (خوافي).

ولم يبالوا<sup>(١)</sup> ببقاء نحو (ثبة) و (شاة) عند الترخيم على حرفين؛ لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم بل مع إثناء أيضاً كـ ناقصاً عن ثلاثة<sup>(٢)</sup> إذ الإثناء كلمة أخرى برأسها<sup>(٣)</sup>.

ولا يرخم لغير ضرورة مادي لم يستوف الشروط المذكورة إلا ما شذ<sup>(٤)</sup> من نحو (يا صاح) في (يا صاحب)<sup>(٥)</sup> ومع شذوذه فلوحة في ترخيمه كثرة استعماله مادي.

ولما فرغ<sup>(٦)</sup> من بيان شرائط الترخيم شرع<sup>(٧)</sup> في بيان كمية المحذوف بسببه<sup>(٨)</sup> فقال: (فإن كان في آخره) أي في آخر الممدى (ريادتان) كائنتان (في حكم) الريادة (الواحدة)<sup>(٩)</sup> في أيهما<sup>(١٠)</sup> زيدتا معاً، واحترره عن نحو: (ثمانية)

(١) قوله (ولم يبالوا) جواب عن سؤال معبر كأنه قيل: الباء في نحو شاة وشاة يد حذف تأوّه بذيوم نفسه من أبيه المعرب بلا علة فأجاب بقوله (ولم يبالوا) إلح وإن جار نقصانه لم يكن معرباً أو ما في حكمه محووف ومن فقد حرف من قبل لا مد من تقيد الاسم الذي هو في حكم المعرب (ع ص).

(٢) مع إثناء كم كان ناقصاً عنها بدون إاء فالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن أقل أيتها بل النقص إنما لزم عن الواضع (توقادي).

(٣) إلا أيها اخرجت بما قبلها حتى صارت متعقب الإعراب (داود).

(٤) قوله (إلا ما شذ من نحو يا صاح) رد عليه بصاحبي حذف الإاء المتكلم اكتفاء بالكسرة ثم رخم يحذف الإاء (جلبي).

(٥) فإن صاحب نكرة تعرف بالهاء هم يكن عنماً ولا اسماً منسياً إثناء التأنيث فالشرط بوجود أي علمي وأن الشروط علمية عدمية فالقاس أن لا يرحم بمد شرط إلا أنه رخم شاذاً

(٦) لما فرغ من بيان ماهية الترخيم وشرائطه شرع في بيان أنه في أي موضع يحذف له حرفان وفي أي موضع يحذف له اسم برأسه وفي أي موضع يحذف له حرف واحد (هو ص).

(٧) قوله (شرع في بيان كمية المحذوف) ويعبر أن يقل شرع في أقسام الترخيم أو شرع في بيان خصوصيات الترخيم بعد الفراغ من بيان شرائطه مطلقاً (عصمت).

(٨) كيف يكون الحذف سبب نفسه فتأمل. لا أن يعتبر لإخلاق والتقدير (أبره).

(٩) رفعة واحدة لمعنى واحد والحكم فيهما وليس في الحكم وهو طرف اعتباري أو العبارة معمولة على القسب (هندي).

(١٠) قوله (في أيهما زيدتا معاً) وإن كان كل واحد منهما معنى يعاير معنى الآخر كزيادتي مسلمان ويسلمان صميم وهاتان ريادتان سبعة أصناف ريادة الشبهة كما هي، وريادة جمع =

و(مرحانة) أسماء قبل الياء والنون فبهما زيدتا أولاً، ثم زيدت ناء التانيث، فلم يحذف منهما إلا الآخر (ك) (أسماء) إذا حملتها (فعلاء) من الوسمه<sup>(١)</sup>، أي: الحسن، كما هو مذهب سيويه، لا (أفعلاً) جمع (سم) عني ما هو مذهب غيره؛ لأنه يكون حينئذ من باب (عَمَار) <sup>(٢)</sup> (و (مروان) <sup>(٣)</sup>، (أو) كـ في آخره (حرف صحيح) أي: صحيح أصلي لتأثره إلى الذعر؛ لأن العال في الحرف لصحيح الأصل فيخرج منه نحو (سَعْلَة) <sup>(٤)</sup>؛ لأنه لا يحذف منه إلا التاء، وهو أعم من أن يكون حقيقاً أو حكماً، فيشمل مثل (مَرْمِي) و (مدعو) فإن الحرف الأخير مهما في حكم الصحيح في الاصلة.

(قله مدة) <sup>(٥)</sup> أي ألف، أو واو، أو ياء ساكنة، حركة ما قبلها من جنس <sup>(٦)</sup>.

- بمذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون عنبر، وزيادة تاء جمع المؤنث السالم نحو مسلمات، وزيدتا نحو مروان وعمران وعثمان وحسرة، والياء الياء وشبههما نحو كرمي وكروسي، والهاء التانيث، وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها.
- (١) قلبت الواو همزة ثم حذفت التاء و الألف قصار اسم ثم ردت في آخره ألف وهمزة قصار سما (شرح).
- (٢) أي من باب يكون في آخره صحيح وقسمه مذهب كعمارة، لكن إضافة الدال إليه لشهرته فهو ح أيضاً من قبيل ما يحذف منه حرفان عند إترجيم لكن من الصابطة الثانية دون الأولى (محمودي).
- (٣) وأصل مروان مرو والمرى حجارة بيض بوفرة تفدح النار الواحدة مروة ثم ردت الألف والنون قصار عنماً لملك من ملوك العرب (صحيح).
- قيل يا اسم ويد مروان الألف ولهمزة في آخر أسماء زيدتان في حكم الواحدة وكذا الألف والنون في مروان (هندي).
- (٤) السعلاة والسعلاء بكسرهما العول أو سحر الجح، لعول والعقاء والجود تذكر، ولا توجد والعول بالضم من السعالي، والجمع أعول وهيلان وكلما اعتان الإنسان فأملت فهو غول (قاموس صحيح).
- (٥) علة زائدة حركة ما قبلها يوافقها بين القسمين عموم وخصوص من وجه؛ إذ ربما يصدق القسم لأول دون الثاني كبصري وربما يصدق الثاني دون الأول كمصور ربما يجتمعان كأسماء ومروان فلذا لم يكتف بأحدهما (هندي).
- مرفوع الظرف أو مبتدأ مؤخر والظرف خبر مقدم واجعلة الظرفية والاسمية مرفوعة صفة بعد صفة لحرف.
- (٦) يعني: أن يكون الألف ساكنة وحركة ما قبلها فتحة كعمارة، والياء ساكنة وحركة ما قبلها كسرة كمسكين، والواو ساكنة وحركة ما قبلها ضمة كمصور

والمراد بها المدة الزائدة، لتأديتها، في الذهب، لحمتها وكثرتها<sup>(١)</sup>، فيخرج منه نحو . (مختار) فإنه لا يحذف منه إلا حرف الأخر (وهو) أي . و لئلا أن ما في آخره حرف صحيح قبله مدة (أكثر من أربعة) من الحروف كمصور، وعمار، ومسكين، لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقل أسية اسمعرب، وإنما لم يأخذ هذا القيد في<sup>(٢)</sup> قوله (ريادتان في حكم الواحدة) لأن نحو (ثُبُون)<sup>(٣)</sup> و (قُلُون) يرحم بحذف زيادتيه؛ لأن بقاء<sup>(٤)</sup> الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم<sup>(٥)</sup>.

(حذفت) أي . سحرها<sup>(٦)</sup> الأخير في كلا<sup>(٧)</sup> تقسيمين أمّا في الأول<sup>(٨)</sup>. فلما

- (١) والمراد ما هو مدة مطلقاً وألف مختار سم يكن مدة في أصله، وربما صار مدة بالإعلال (ع من)
- (٢) يمكن أن يقال هذا القيد معتبر فيهما، لأن ثوب في الأصل أكثر من أكثر من أربعة أحرف (الداشكدي)
- (٣) قوله (لأن ثوب وقلون يرحم بحذف زيادته) وهو الواو و ثوب، لأنهما ردتا معاً مكثتا في حكم الزيادة الواحدة وقوله (ثوب جمع ثة يضم لثاء المثناة بعامرية كروء اذكروء صفد وقلون جمع قلة بفتح القاف وكسرهما وهي الحشبة الصغيرة التي يصربها الصبيان بحشبة طويلة يقال لها بالتركي جالك أبوي (مصطفى جلبي)
- لم يحذف ريادتا ثوب جمع ثوب، لأنهما غيرت باء، بواحد فكانه ليس جمع لمذكر السالم كثمود (غفور)
- (٤) جوب سؤل مقدر كأنه قيل لا يجوز الترخيم فيهما، لأنه يبرم بقاء الكلمة على حرفين وأجيب بأن بقاء الكلمة فيه (محمد أفندي)
- (٥) حتى يبرم بقاء اسمعرب على أقل الأسية بلا عنه موحيه بل قبل ترخيم أيضاً كان كذلك معاً قلنا في نحو ثة وشاة (توفادي)
- (٦) قوله (أي الحرفان) أي: الريادتان في القسم والحروف الصحيحة والمدة في القسم الثاني وراود قوله (الأخيران)، لأن الترخيم لا يكون إلا في الآخر، فكانه قد أُلِغَ في آخره ريادتان يرحم بحذف لحرفين الأخيرين، فعين للأخيران دخل في الحوب أيضاً ولهذا قال المصنف وأن كان مركباً حذف الاسم الأخير وليس بعبادة الشرط حتى يبرم أن يكون التقيد بالشرط في الجزاء لعوا كما قلنا نحو أن جاء زيد أكرمه أي . زيد الجاني (وجيه الدين)
- (٧) قوله (في كلا القسمين) ليس من تسمية سحر، حتى يبرم التكرار والاستدراك بل لتحرير المدعى ليربط به قوله: (أما في الأول وأما في الثاني) (هصمت).
- (٨) قوله (أما في الأول) إيج لما كانت علة حذف في قسم لأول معبرة لعلة الحذف في ثاني كما يرى فصل هذا لتخصيص ولم يغفل حذف حردن فيما قبل آخره مدة (غفور).

كانت في حكم الواحدة، فكما ريدت معاً، حذفنا معاً، وأما في الثاني فلأنه لما حذف  
الآخر مع صحته وأصلته، حذف المدة، لرائدة، لثلاث برد العثل<sup>(١)</sup> السائر (صُلَّتْ على  
الأسد وُلَّتْ عن النَّقْد).

(وإن كان مركباً)<sup>(٢)</sup> ويُعَلِّم<sup>(٣)</sup> من بين شرط الترقيم أنه لا يكون مصافاً ولا جملة  
مثل: (بعلبك وخمسة عشر) علمين<sup>(٤)</sup> (حُذِفَ الاسم الآخر) فيقال في (بعلبك)<sup>(٥)</sup> (يا  
نعل) وفي (خمسة عشر) (يا خمسة) لرويه مرة ثاء التأنيث في كون كل منهما<sup>(٦)</sup> كلمة  
على حدة صارت بمنزلة الجزء.

(وأن كان غير ذلك) المذكور من الأقسام لثلاثة (حرف واحد)<sup>(٧)</sup> أي. فيحذف

(١) وهذا المثل يصر على حذف الحرف الصحيح مع أصالته، ولا حذف الحرف المد الزائد، لأن  
حذفه مع الأصله وثبوتها مع المرعة يشبه توجع الرجل على الأسد وجوده وتواريه من المسم  
الضعيف، ولأن بحرف الصحيح لأصلي، دا حذف بالترقيم بالحرف الضعيف الرائد بكون أولى  
بالحذف بالترقيم (لمحرره)

(٢) أي مركباً من الاسمين بقرينة قوله. (حذف الاسم، الأخير) فيخرج المركب من ثاء التأنيث مثل  
طلحة وسعداء من هذه القاعدة، ودخل في قوله (وإلا لحرف واحد) فإن قلت: يجوز أن لا  
يكون المصادي المرحم مركباً من سمين ولم يكن الجزء الأخير أيضاً حرفاً واحداً فعي أي  
ضبطه تدخل هذه الصورة، قلت هذا نادر إلا في مركب من لام التعريف والاسم مثل الرجل  
أو المركب من الفعل والاسم وهما لا يفدون مصادي مرحباً أم، لاون فظاهر وأما الثاني فلأنه  
جملة فلا يرغم منها (عصمت)

(٣) هذا دفع توهم يشأ من المتى وهو أنه ذكر قبيل هذا في بين شرط الترقيم أن لا يكون جملة ولا  
مضافاً ثم ذكرها في كميته المحذوف وإن كان مركباً والجملة مركب ثم قدر لدفع التوهم  
(لمحرره).

(٤) لا حاجة إلى التقييد بالعمية بالنسبة إلى بعلبك فإنه لا يكون إلا عدماً بخلاف خمسة عشر،  
فالأولى أن يقول عدماً ليكون قيداً في خمسة عشر فقط (داود)

(٥) فإن بعلبك وخمسة عشر ليس كالمضاف وجمعه لأن بعلبك وخمسة عشر كلمتين ليس فيهما  
إسادتان كذا في الجملة فإن فيه إسادة ولا كمصاف؛ لأيهما يكونان كلمة واحدة بعد التركيب  
والمصاف مع المضاف إليه هما مركب وليس كلمة واحدة.

(٦) لأن كل واحد منهما زائدان ألحققت بآخر لاسم وجعلت من تمامه حيث أجري لإعراب على  
تلك الريدة وكذلك فتح م قبل كل واحد منهما (سيدي).

(٧) فال حرف واحد فالمحذوف حرف واحد، أي هـ بالجملة الاسميه بقرينة الفاء لكون هـ =

حرف واحد، لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الأكثر نحو: (يا حار) و (يا مال) في: يا حارث، ويا مالك.

(وهو) أي: المنادي المرحم (في حكم) المندى (الثبت)<sup>(١)</sup> بجميع أجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله (على) الاستعمال (الأكثر فقال)<sup>(٢)</sup> في (يا حارث) (يا حار) بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم (و) في (يا ثمود) (و) (يا ثمو) بواو متطرفة بعد ضمة<sup>(٣)</sup> (و) في (يا كروان) (يا كرو) بواو متحركة بعد فتحة.

(وقد يجعل) (قد) للتقليد أي: ويجعل المندى المرحم على الاستعمال الأقل (اسما برأسه)<sup>(٤)</sup> كأنه لم يحدف منه شيء فيكون له في سنده وإعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل، (فيقال)<sup>(٥)</sup>: (يا حار) بالنصب، كأنه اسم مفرد معرفة برأسه وبضم (و) (يا ثمي) لأنه لما جعل (ثمو) اسما برأسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة، فلا جرم

الحذف كثيراً مأمراً إن قلت، استمراره تجدي وهو مستمد من المضارع لا من الاسمية قدما هذا إذا نظر إلى إعراد الحذف وأما إذا نظر إلى نفس القطعة فتونى والشارح يظن، في الإفراد كما هو المتبادر إلى مناسبة المصدر للماضي لو وقع جزم في الشق السابق فعدر بمضارع والماء الجرائية تدحل على المضارع المثلث (حب)

(١) قد في حكم الثابت إن قيل إنما يجعلون المحذوف في حكم الثالث إذا كان الحذف لعدة موحية وليس الحذف هنا لعدة موحية فيسبغ أن يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم أحيب أن المحذوف هنا لعدة قياسية مطردة فيجعلوا كالمحذوف بلغة الموجبة (لاري)

(٢) أي إذا كان ذلك فيقال أو عطف على لاسمية لساقه مؤونة بالفعلية ليدل على الحدث ويحصل معنى (الحسن كأنه قيل: يجعل المحذوف ثابتاً فيقال) (هتدي)

(٣) وبو جعل المحذوف مسياً والواو آخر لوجب، فبها ماء لوقوعها طرفاً بعد ضمة (هتدي)

(٤) بمش ثلاثة أمثلة: لأن التعبير في الاستعمال لأقل أم بالحركة فقط أو بالحرف أو بكيفية (لاري)

(٥) أي يجعل المحذوف مسياً ومسياً ووجهه بأنه حذف لا لإعلال، ومن قولهم أن المحذوف لا لإعلال فقد مسياً ومسياً ويجري الإعراب على ما ينبغي (شرح لباب)

(٦) فإن المندى المرحم يقال فيه يا حار ويا ثمي ويا كرو لأن اسماء المندى المرحم اسم مفرد معرفة برأسه وكل اسم مفرد معرفة برأسه يقال فيه يا حار ويا ثمي ويا كرو، يتبع فالمندى المرحم يقال فيه يا حار ويا ثمي ويا كرو والله أعلم (لمولانا علي...).

قبت<sup>(١)</sup> الواو ياء وكسر ما قبله كـ: (أدل) في (أدلو).

(ويا كرا) لأنه لما جعل (كرو) اسماً برأسه ارتفع مابع الإعلال، وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو أنقاً، وتحركها وفتح ما قبلها.

(وقد استعملوا)<sup>(٢)</sup> يعني: العرب (صيغة النداء) يعني (يا) خاصة<sup>(٣)</sup> (في المندوب) لأنه لا يدخل عليه سواها لكونها<sup>(٤)</sup> أشهر صيغها فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير المتعدي.

والمندوب<sup>(٥)</sup> في اللغة: مب<sup>(٦)</sup> يكي عليه أحد، وبعد مجازته ليعلم الدرس أن

(١) في الشرح أدلت الواو ياء؛ لأنه لم يأت في كلامهم اسم ممكن آخره واو قبلها ضمة إلا وتقلب الواو ياء والصيغة كسرة لثقل الواو والصيغة في آخر المعرب الذي هو متعدي الإعراب والمضارع في حكم الممكن؛ لأن بنائه عارض (خوافي).

(٢) لما فرغ من بيان ما استعمل فيه النداء باعتبار الموضوع له شرع في بيان ما استعمل فيه ذلك باعتبار غيره (حافية).

وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب؛ لأن في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص، فنقل إلى المندوب لما فيه من معنى الاختصاص، وكثيراً ما يحمل ما أتى على باب آخر مع أحلامهما لا شريكهما في أمر عام ويكون إعرابه على حسب ما كان عليه ومن هنا يظهر وجه إعراب المتجمع عليه (ييا) وأما المتجمع عليه (بوا) فأمره غير ظاهر؛ لأنه ليس بمتعدي عنه ولا منقولاً منه ولا منصوباً بفعل المتجمع؛ لأنه يتعدي بالحرف، ألهم، لا أن المندوب منصوب بأعني أو أحسن، ولزم في ثبوت موضع خامس من موضع حذف لما نصبت للمفعول به قياساً يعني (يا) لما كانت يا أشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء إليها وفي هذا التعبير إشعار بأن (يا) أصل في هذا الباب.

(٣) إشعار بأن (يا) أصل في حروف النداء، حتى يعبر عنه بصيغة النداء ويجوز أن يراد بصيغة النداء مجموع المضارع مع الياء للتشبيه على أن صيغة النداء استعيرت للمندوب (عصمت).

(٤) حلة لتعميم (يا) حتى استعمل في غير النداء فإن قلت: شهرتها في نداء يستدعي أن لا يستعمل في غير النداء لثلاث يلتبس بالمضارع قلت: لا اشبه للمضارع الواضح بين المتجمع عليه وبين المطلوب الإقبال فيعلم المراد بقرينة المقام (عصمت).

(٥) وأعلم الكلام المعصم ظاهر في المندوب غير المضارع، ونوع في ذلك أن لا حاجة في الشرح الظاهر من كلام سيبويه؛ لأن المضروب مضارع وكذا من كلام جار الله فإن المضارع هذه كل ما دخل عليه (يا) وأخواتها ولمن المضارع عند المعصم ذلك ولا يكون مندوباً (خوافي).

(٦) والمبت محقة الذي مات والميت والمثت الذي لم يمض بعد حيث جمع أصوات وموتى وميتون (قاموس).

موته أمر عظيم<sup>(١)</sup>، ليعذروه في البكاء، ويشركوه في المتفجع.

وفي الاصطلاح (هو المتفجع<sup>(٢)</sup> عليه) وجود أو عدمه (بيا أو، وا)<sup>(٣)</sup> والمتفجع عليه عدماً<sup>(٤)</sup>. ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب. والمتفجع عليه وجوداً. ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً، كالمصيبة والحسرة<sup>(٥)</sup> والويل اللاحقة للنادب عند الميت. فنجد شمس لقسمي المندوب، مثل: يا زيداه، ويا عمراه، ومثل: يا ويلاه، ويا حمرناه<sup>(٦)</sup>، ويا مصيبتاه

(واختصر) المندوب (بوا)<sup>(٧)</sup> ممتازاً<sup>(٨)</sup> ..... .

(١) أي بنية عظيمة عامة للحلق، لأن حياته بنية عظيمة كان الناس يتفجعون منه في أمور دينهم ودنياهم وموته بنية هامة لهم (م)

(٢) أي الذي تفجع عليه أي لأجله والتفجع الحزن لأن قيل لم يذكر المتفجع منه نحو واويلا وا مصيبتاه وا وحمرناه، ونحو ذلك فيل هو داخل في المتفجع لأجله فلا حاجة إلى ذكره على حدة (هندي)

(٣) قوله (يا أو. .) ويفصله عنه وإنما حذره بهما لأنه لا يدخلهما سواهما من حروف النداء فصلاً للتعبير وإنما لا تدخله موافقاً لأنه لما احتج في المندوب إلى حروف النداء دخل عليه (يا)، لأنه أشهر حروف النداء وأوسع محلاً، لأنه لا يستعمل للقريب ولبعيد ثم أرادوا انصوفة فجعلوا له حرفاً يخص به ليحصل التوضيح ويرفع اليلس وهو وا (نجم الدين).

(٤) حيث لم يشاهد النادب موته ولم يحضر أيضاً خبرته، بل بما وصل إليه خبر موته بأن مات المندوب في البلدة التي لم يكن فيها النادب ووصل إليه خبر موته.

- لما سئلت أستاذي عن فائدة هذا التقيد قل لي لجواب حاصده أن المتفجع عليه وجود ألا يوجد بدون فقدان شيء ما وأما تخصيصه هنا بمصافته إلى المتفجع عدمه لكون البحث هنا فيه (المحرره)

(٥) والحسرة أن يركب الإنسان من شدة ندامة ما لا نهاية بعد حتى منحسراً (حال) (خلجالي)

(٦) حرف مندوب وحسرة مندوب معنى على نعم تقدير وعامله الندب

(٧) أي كلمة واختصر بالمندوب ولا يستعمل في غيره دليلاً داخلاً على المقصود وهو الأعراف الأشهر (عصمت).

(٨) قوله (ممتازاً به عن الحادي) حق التعبير أن يقل أكثر المندوب أو غير المندوب (بوا) محتصة بإدخالها على المقصود وهو المتعارف لاستعمال على طريق تعيين معنى الامتياز للاختصاص وقاعدة التضمن أن يجعل المتضمن أصل من والمضمن فيه قيداً كما في هذا المقام (جلبي).



هـ<sup>(١)</sup> عن المادى لعدم دخوله عليه، بخلاف (ي) فإنه مشترك بينهما.

(وحكمه) أي حكم المدوب<sup>(٢)</sup> (في الإعراب<sup>(٣)</sup> والباء حكم للمادى) أي مثل<sup>(٤)</sup>: حكمه، يعني: إذا وقع لمدوب على صورة قسم من أقسام المنادى<sup>(٥)</sup>، فحكمه في الإعراب والياء مثل. حكم ذلك القسم من المادى، كما إذا كان مفرداً معرفة<sup>(٦)</sup>، يضم، وإذا كان مصافاً مشبهاً به بمصوب، ولا يلزم من ذلك حوار وقوعه على صورة جميع أقسام المادى، ليرد أنه لا يندب إلا المعرفة.

(و) جار<sup>(٧)</sup> (لك زيادة الألف في آخره) أي. في آخر المدوب (فإن حمت اللبس) أي التباس<sup>(٨)</sup> ذلك اللفظ - عند زيادة الألف - بغيره عدد<sup>(٩)</sup> إلى حرف مد<sup>(١٠)</sup> مجانس لحركة آخر المدوب<sup>(١١)</sup> من كسرة أو ضمة، كما إذا أردت مدة غلام

- (١) أي باختصاص كلمة و بالمدوب لعدم دخولها على المادى (م)
- (٢) وإنما كان حكمه حكم المادى لأن المدوب محصور من المجموع عليه كما كان المادى محصوراً بطلب الإقبال فاستعمل نمط المادى في مدوب، وكثيراً يحمل العرب بادأ على أن آخر مع احتلاهما لا اشتراكهما في أمر عدم ر و حد (خوافي)
- (٣) نمر أي حكمه من حيث الإعراب والياء وإطلاق التميز على مثل ذلك بناء على أن تميز لا يجب أن يكون منصوباً (خوافي هندي)
- (٤) أشار إلى أنه من قيل تشبه اليلغ أو حذف المضاف
- (٥) وأقسام المنادى أربعة أن يكون مفرداً معرفة، ومضافاً، وشبه، ونكرة
- (٦) مثال المفرد وا ريداء، ومثال مضاف ر عند نمطباء، ومثال المشبه بالمضاف وا صاراً ريداء، فإن قيل صاراً نكرة فلا يندب عليه، أجيب بأنه يتعرف إذا قصد به معين (كاملة)
- (٧) أي. جازر لا واجب سواء كان مع ياء أو واو، وقد الأندلسي يجب إلحاقها مع ياء لثلاث يلتبس بالياء المحض والأولى أن يقال بـ ذلك بنية على الندبة محرراً وإلا وحب الإلحاق (خوافي)
- (٨) قول (أي التباس) أشار بهذا إلى أن لابس بمعنى الالتباس فتعين فيه فتح اللام وأما يضم اللام فهو بمعنى لبس الثوب أي: لبسه، وليس أن الألف واللام للعهد، ولي أن العاقل والمفعول متروكان (جليلي).

- (٩) قوله (عللت) إلح. قوله. (كما إذا أردت) قيد لشرط المذكور جراء، وللجاء المذكور شرطاً لعدم الارتباط بينهما؛ إذ لا يمكن جعل الجراء علة لحرف الالتباس - أي: أعرضت عن زيادة الألف حذر من الالتباس

(١٠) غير. الألف يدل على المد المطلوب في النسبة ولذا وصف الشارح بقوله. (مجانس) (توقادي).

(١١) والأظهر أن الواو والياء مقلدة من ألف بحفظ حركة آخر المدوب (ع ص).

محاطبة (قلت . واعلامكية) <sup>(١)</sup> لا غلامكاه لاتسه بدة (علام) محاطب.

واذا أردت ندبة علام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه، إذ الميم أصلها الضم  
(لا غلامكماه) لاتسائه بندية (غلام) مخاطبين اثنين.

(و) جاز <sup>(٢)</sup> (لك الهاء) أي بحق (ها) بهذه المعدات (هي) حال <sup>(٣)</sup> (الوقف)  
ليانها <sup>(٤)</sup>.

(ولا يندب) من قسم المندوب المسموع تمتفعج عليه عدماً <sup>(٥)</sup> (لا) الاسم  
(المعروف) الذي اشتهر المندوب <sup>(٦)</sup> به، فيعذر الساد <sup>(٧)</sup> بمعرفته في نديته، والتفجع  
عليه.

(ولا يقال) (ورجلاه) <sup>(٨)</sup> إلا إذا اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الدهن

(١) قال واعلامكية (وا) حرف بدة، علامك مندوب مضاف إلى الكاف ودياء لتطويل الصوت  
والهاء للاستراحة حالة لوقف (تركيب)

.. به بهذا المثال على أنه محور بدة المضاف إلى المحاطب من المندوب لا يلزم أن يكون  
محاطباً بل هو في لأعذب غير محاطب بخلاف المندوب فإنه لا يجوز داء المضاف إلى  
المحاطب لئلا يلزم خطاها في كلام واحد في شخص واحد لمادى محاطب، قال المحققين  
ولا يبعد أن يكون هذا داعياً إلى إخراج المندوب من المادى (عصمة الله).

لما لم يكن المندوب محاطباً في حقيقة بل متفجع عنه جار بدة المضاف إلى المحاطب،  
ولا يجوز في النداء المحض

(٢) أي جاترك الهاء أي هاء الكسرة لبيان حرف النون وهي الألف (هندي).

(٣) ظرف قوله ' لك قوله (جار المقدر أو ظرف لحاق المقدر مضاف إلى الهاء) (ح هندي).

(٤) لأن وضع هاء السكتة أما لبيان الحركة وأما لبيان حرف النون (سعد الله)

.. ولا سيما الألف بحفاتها فإذا حث بعد هاء سكتة تبت كما بين بها الحركة بحذف وصل  
وربما ثبت في الشعر أما مكسورة، أو مصحومة إجره لتوصل مجرى لوقف (لاري)

(٥) بخلاف المتفجع عليه وجوداً نحو ومصيباً منه تندب أن يكن معروفة (إرشاد).

(٦) أي ' بالعلم والكتب واللقب ولذا قال 'المصنف المشهور وأما نحو (وا) من قطع باب حيراء وأما  
حكاه الكوفيون من وا رجلاه مسحاً فثدق لأن اتصاله بالوصف ليس كالإتصال المضاف  
بالمضاف إليه، ولهذا جار الفصل من النصه والموصوف بعير انظر في السعة (المعززة)

(٧) قال أبو عبيد اعتلته بمعنى علته وعتلته أي جمعا ' عذر (صحيح)

(٨) لأن العرص إقامة عذر في ذلك وطلب موافقه من غير وهما إنما يحصلان يكون هما معلوماً =

إليه<sup>(١)</sup> ويعرف به، ليعذر الناذب بالندة عليه.

(وامتنع)<sup>(٢)</sup> إلحاق الألف بصفة المدحوب، بل يجب أن يلحق بالموصوف مثل وازيداء الطويل؛ لأن اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف<sup>(٣)</sup> بالمضاف إليه؛ لأنه جيء<sup>(٤)</sup> به لتمام المضاف، فهو كالجذر، بخلاف الصفة فإنه جيء بها بعد تمام الموصوف لتخصيصه أو للتوضيح<sup>(٥)</sup> فلهذا حار مثل (يا أمير المؤمنين) ولم يجر مثل (وازيد الطويل) خلافاً ليونس فإنه يحوز إلحاق الألف بأخر الصفة، فإن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ انقصر من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه، إلا أنه أتم منه من جهة المعنى<sup>(٦)</sup> لاتحادهما بندات، فإن الطويل هو ريد لا غير بخلاف المضاف والمضاف إليه فإنها متغايران<sup>(٧)</sup> بندات.

ولا أن يكون متصفاً به نحو واحدنا، فإنه لا يشترط الحرف في لمدن الأمرين المخصص للتعريف (لباب)

(١) أي إلى ذلك الشخص؛ لأن المراد بقوله: (إلا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس في حال حياته)

(٢) عطف على قوله (لا يندب) دون قوله (فلا يقال) وإلا يلزم أن يكون نسخة لما سبق ليس كذلك (هندي)

(٣) وذلك أن المضاف والمضاف إليه مركباً ومصدر مدلولها واحد، فصار كدعاء من ريد حتى أنك لو فصلت أحدهما عن الآخر لم يفهم المدلول أصلاً، ليس كذلك بصفة والموصوف قبل الموصوف يستقل بالدلالة مع الدهور عن الصفة أو لم يأت إلا بعد تمام الأول وكما له فقد ظهر الفرق بين الصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه (لجم الدين)

(٤) قوله: (لأنه جيء به) إلح، لأن الاسم إنما يسم بالتسوية أو اللام، أو سون الشيء، أو الإضافة بخلاف الصفة فإنه جيء بعد تمام الموصوف، فلهذا جار الفصل بين الصفة والموصوف في سعة الكلام دون المضاف والمضاف إليه (عصمت)

(٥) كما في المعارف عالياً فيكون الصفة أجنبية عن الموصوف المدحوب فلم يجر إلحاق الألف بآخر الموصوف؛ لأن الألف السببه لا تلحق إلا بأخر المدحوب، والمدحوب ليس إلا الموصوف فتلحق بآخره سواء جيء بصفة أولاً.

(٦) لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها، ولا يطلق المضاف على المضاف إليه والصفة على موصولها (خوافي).

(٧) غالباً فإن الإضافة اليبانية. الأصل.

وحكى يونس أن رجلاً ضاع له قدحان، فقال واجمجمتي<sup>(١)</sup> الشاميتيناه، والجمجمة: القدرح.

(ويجوز) لقيام قرينة (حذف حرف النداء إلا)<sup>(٢)</sup> إذا كان مقدرتاً (مع اسم الجنس)<sup>(٣)</sup> ومعني به ما كان نكرة قبل النداء<sup>(٤)</sup>، سواء تعرف بالنداء كـ: (يارحل) أو لم يتعرف<sup>(٥)</sup> مثل: يا رجلاً؛ لأن نداء<sup>(٦)</sup> سم يكثر كثرة نداء العلم<sup>(٧)</sup>، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه مادي.

(والإشارة)<sup>(٨)</sup> أي: وإلا مع اسم الإشارة؛ لأنه كسم الجنس في الإبهام.

(١) من الحشب ويقال له أيضاً لعظم الرأس المشتمل على الدماغ، ويقال لقيل من العرب، كذا، هي الصحاح لكن المراد هنا الأول وأصله واجمجمته فيما أصغنا إلى ياء المتكلم انتصب وسقط النون بالإضافة، فصار وجمجمتي ثم سويتين إلى شام نكوبهم محمولين فيها أو محمولتين منها، وشام اسم بلدة مشهورة وربما يقال لها شام نكوبها في شمال القبلية وكأنه محذوف من اشمال

- والجمجم بالضم الفصح والاعظم فيه للدماغ وحسب من المكاييل والشر يحفر في السحرة والقدرح من حشب ودير الجماجم وغرب الكوفة (قاسوس).

(٢) أي: ياء نكوبها أم لباب من المادي إذا كان معلوماً ولا يجوز حذف غيرها من غير الجنس قبل يعنى نكرة قبل النداء فيشمل (أيا) مع حرر يحذف منه إذا وصف بلدي اللام (هافية) (امتحان).

(٣) وأكثر المحررون معوه ولكن أجدره حذفه ونههم المصنف (شرح الفيه).

(٤) لأن المعروف للجنس هو حرف النداء فحذفه منس لأن لاء فيه نائبة عن اللام في التعريف، فلو حذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب (هندي).

(٥) أي: لم يصر معرفة؛ لأن دخول حرف النداء لا يوجب تعريف ما دخل عليه ما لم يقصد تعريفه وإذا لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون معرفة.

(٦) قوله (لأن نداءه) إلخ فيه أن هذا تعليل يقضى اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة؛ لأن حرف التثنية بما يشتمل عنه إذا كان المادي مقبلاً عليك متهاً لما يقول له ولا يكون هذا إلا في المتعريف ولا من معرفة بمعرفة بحرف النداء؛ إذ هي أدنى حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التكبير (لاري).

(٧) لأن الإنسان لا ينادى إلا من يعرف باسمه العلم أو بكينته أو بقبه ولا ينادى باسم جنس إلا نادراً.

(٨) (والإشارة) إلخ نحو: يا هذا لف مر من أن في نداء سم الإشارة نوع كراهة، فكان الأصل =

(والمستثناة والمندوب) لأن المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام.

والحذف يتأف به، فيبقى على هذا من المعارف<sup>(١)</sup> التي يجوز فيها حذف حرف النداء، العلم سواء<sup>(٢)</sup> كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة (الله) فإنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميم<sup>(٣)</sup> المشددة منه، نحو اللهم، أو بغير بدل (نحو) (يوسف أعرض عن هذا) أي يا يوسف<sup>(٤)</sup> (و) لفظة (أي) إذ وصفت بذي اللام نحو (أيها الرجل)<sup>(٥)</sup> أي يا أيها الرجل، أو بالموصوف<sup>(٦)</sup> بذي اللام نحو (أيها الرجل) أي يا أيها الرجل،

يا أيها فحذف المتوسط اختصاراً للكراهة البيرة للتحفيف فلو حذف من حرف النداء يلزم تكثير الحذف أو لأنه موضوع في الأصل لما يشر إليه للمحاطب وبين كونه مثير إليه وكونه منادى محاطاً تناهراً فلهذا أخرج عن أصل وضعه يجعله محاطاً بسبب النداء حثيج إلى علامة ظاهرة دلالة على ذلك وهي حرف النداء فلم يجر حذفها منه خلافاً للكوفيين فأبهم حورو ذلك واستدلوا عليه بقوله تعالى ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون﴾ [الفرقة ٨٥] فرد عليهم بأنه لم لا يجوز أن يكون حرف أنتم وأن يكون مصوباً بإصمارة أعني للاختصاص (عاقبة شرح الكافية)

(١) وهو حال من العلم بمعنى نفى العلم لفظة أي (إذا وصف) إلحاح وخصائص إلى أي معرفة والموصولات حال كون هذه المذكورات من المعارف التي يجوز حذف حرف النداء (قلمي)

(٢) قوله (سواء كان مع بدل) يعني أن حوار 'نحو' أعم من أن يكون مع بدل أولاً فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من أن المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه؛ لأنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميم منه في آخره (لاري).

(٣) وتعميض الاسم المشددة من حرف النداء من خصائص هذا الاسم الشريف فلا يجوز التعميض المذكور في غيره (شيخ زاده)

وإنما قلوا (يا) الميم؛ لأنه آخر كلمة بحطاب نحو دا كم علامكم والمصادي في حكم الحطاب وإنما قلوا بيمين؛ لأنهما عوضان عن حرفين وهما بالمد (رسالة التشهد).

(٤) أي: ﴿يا يوسف﴾ إلخ قيل هو عربي وقيل عربي وفيه أنه لو كان عربياً يتصرف فيه إدليس فيه إلا العلمية وقد يدفع بأنه يجوز أن يكون معرباً من آسف يوسف من الأفعال بكسر السين (عصمت).

(٥) فإن قلت أليس يلزم التماس المبتدأ قلت لا لوجود ما يسمعه في المقام؛ لأن الشرط الحذف وجود الإقبال كما مر بحلاف المبتدأ، هذا كما عرفت على سبيل الجوار ويجب في اللهم لودع الميم خفياً عنه (هوض أفندي)

(٦) قوله (أو بالموصوف بذي) إلخ أي نفى لفظة أي إذا وصف بالموصوف الذي وصف بذي اللام أيضاً أي كما يبقى إذا وصف للموصوف بذي للام وهو الرجل (قلمي).

ولا يجوز الحذف من (أيهذا) من غير أن يوصف (هذا) بذي اللام<sup>(١)</sup>.  
 والمضاف إلى أي معرفة<sup>(٢)</sup> كانت نحو (غلام زيد، فعل كذا).  
 والموصولات نحو: (من لا يزني محسناً أحسن إلي)،  
 وأما المصمرات<sup>(٣)</sup> فشد مداؤف نحو (يا أبت) و (يا أياك)،  
 (وشذ) حذف حرف النداء من اسم الجنس في (أصبح ليل)<sup>(٤)</sup> أي: صبر صبحاً يا  
 ليل، حذف حرف النداء من الليل مع أنه اسم جنس شذوذاً، قالت امرأة امرئ القيس  
 حين كرهته.

(و) في (افتد مخنوق) أي: يا مخنوق.  
 قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه، وقال: افتد مخنوق حذف  
 حرف النداء من (مخنوق) مع أنه اسم جنس شذوذاً.  
 (و) في (أطرق كراً) أي: ياكروان<sup>(٥)</sup> وفيه شذوذ: حذف حرف النداء من اسم  
 الجنس وترخيم غير العلم.

(١) وقد عرفت أن اسم الإشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه وقد وصف بذي اللام صار  
 معرفة وكذا أي: وأية اسم جنس ورد، وصف به صار أيضاً معرفة فلم اتصاف أي: وأية وهذا  
 وهذه بذي اللام إذا أريد حذف حرف النداء منها (توقادي).

(٢) من المعارف التي هي المصمرات والنعيم بحاص والمبهم والمعرف باللام والمصافة، صافة  
 معوية لأنه حينئذ يكون معرفة أيضاً فيدخل في المدح التي يجوز حذف حرف النداء منها  
 (توقادي).

(٣) هذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل: لم لا يحذف حرف نداء من المصمرات مع كونها معرفة  
 فأجاب الشارح بقوله: (فشذ) الخ (رض).

(٤) قوله (أصبح ليل) قال المبدئي ذكر المفصل بن محمد بن يحيى الصبي أن امرئ القيس بن حجر  
 الكندي كان رجلاً معركاً لا يحبه النساء ولا تكذب امرأة تصر معه فزوج امرأة من طي فبنتى به  
 فأبغضته من ليلتها وكرهت مكانه معه فجعل يقول يا خير بفتيان أصبحت أصبحت فيرفع رأسه  
 فينظر إلى السماء فإذا الليل كما هو فنقول أصبح ليل، قال لها قد علجت ما ضيعت الليلة، وقد  
 عرفت ما صبحت، كأن كراهة مكر في نفسك بما بذي كرهت مني، قالت: ما كرهتك فلم يزل  
 بها حتى قالت كرهت منك أنت صعب لمجر ثقل الصدر، سريع الإراقة، بطي الإفاقة، فلما  
 سمع ذلك منها طفق يذهب قولها. أصبح بيل مثلاً (وجه المين).

(٥) لأن المراد من الكروان الجنس، حذر الاصطلاح ولم يسم جنس الكروان، لا العلم لشخصي  
 كما في الترخم: لأن المراد بالكروان في ترخيم النعم الشخصي لا الجنس (المعروفة).

قيل: هي رقية<sup>(١)</sup> يصيدون بها الكروان

يقولون (أطرق كرا،<sup>(٢)</sup> أطرق كرا، إن لعام<sup>(٣)</sup> في العري) فيكن<sup>(٤)</sup> ويطرق حتى يصاد والمعنى<sup>(٥)</sup>: أن العام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى فلا تحلى أيضاً.

(وقد يحذف<sup>(٦)</sup> السنادي لقيام قرية جواراً<sup>(٧)</sup> بحو. (ألا يا اسجدوا)<sup>(٨)</sup> بنخفيف (ألا) على أنه حرف تنبيه، و (يا) حرف نداء، أي: يا قوم اسجدوا.

والقرية: امشاع دخول (يا) على الفعل بخلاف<sup>(٩)</sup> قراءاته (ألا يسجدوا) بتشديد اللام. ؛ لأنه ليس من هذا الباب، فإذ (أن) ناصبه للمصارع، أدهمت نونها في لام<sup>(١٠)</sup> (لا يسجدوا)، و (يسجدوا) فعل مصارع سقط نونه بالنصب

(والثالث)<sup>(١١)</sup> من تلك المواضع الأربعة التي وحى حذف ناصب المفعول به فيها

(١) قوله (رقية) إذا سمعها نلبد بالأرض فيلقى عليه ثوب فيصاد) صار مثلاً لمن يكر وقد تواضع من هو أشرف منه (عصمت)

(٢) تأكيد لمعطي وكرا مرخم كروان على لغة من يقول يا حذر بالصم وقد مر

(٣) بالفتح وبالكسر يذكر ويؤث وعام اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة

(٤) عن الحركة والطيوان إذا سمع هذه الرقية أما لإصغاله إليها وأما لكمال حماقة

(٥) قيل معناه إن ذكر الحباري طويل العنق فيرد بأطراف أحفص صفك للصيد فإن انعدم أطول منك أحافاً وقد اصطيد (عصمت).

(٦) ولما قرع بيان جوار حذف حرف النداء وعدمه شرع في حذف السنادي

(٧) لأنه مفعول به في الحقيقة فكما جار حذف مفعول به جار حذفه أيضاً وذلك إذا وقع بعده الأمر (عافية)

(٨) على قراءة الكافي فإنه يحذف إلا ويف على ي ويتبد يا اسجدوا واصموا، انهمرة (طجدوا) (طجدوا) (طجدوا).

(٩) جواب عن سؤال مقلد وهو أنت لم قلت بنخفيف يقرأ بتشديد فأجاب عن ذلك بقوله (بخلاف قراءة التشديد) (داود).

(١٠) «ألا لا يسجدوا» [التمل - ٢٥] مفعول لا يهتدون الذي قبله ولا زائدة أو بدل من أعمالهم أو متعلق بصددهم أو زين بتخدير اللام (عصمت)

(١١) من قبيل ذكر المحل وهو المواضع وردت الحاء وهو مفعول به

(ما) أي: معقول به (أصمر) أي: قدر عدمه)؛ لئلا يصح له (على شريطة<sup>(١)</sup>) التفسير<sup>(٢)</sup> الشريطة والشرط واحد، واصدقتها هي التفسير<sup>(٣)</sup> بياينة، أي: أصمر<sup>(٤)</sup> عامله بناء على شرط، وهو تفسيره أي: تفسير العامل بما بعده.

وأما وجب حده حين احتراز عن الجمع<sup>(٥)</sup> بين المفسر<sup>(٦)</sup> والمفسر.

(وهو) أي: ما أصمر عامله على شريطة التفسير (كل اسم بعده فعل أو شبهه)<sup>(٧)</sup>

(١) أي إصمار واقع على شريطة وهو تفسيره بما بعده فهو من قبيل إضافة انعم إلى الخاص (هندي).

(٢) مأخوذ من الصر وهو مضمون من الصر وهو لكشف وإظهار يقدر من الصبح إذا احتار حدثاً، وسمى الصر صر بظهور، خلاف برجل فيه، قبل الصر يظهر المعاني بقول والمفسر إبرار لأعيان للأبصار

(٣) أي كل موضع فيه المضاف لفظ شريطة أو شرط أو مبتدأ مثل قولك شرط ثلث وسبب كذا فالإضافة بياينة

(٤) قوله (أي أصمر عامله) إلح إشارة إلى أن قوله (على شريطة) ظرفه مسطر متعلق بالهاء المقدر، أما باعتبار كونه معمولاً له الإصمار أو معمولاً مطلقاً له، وتقديره وسي الكلام بـ على شريطة التفسير وسجور أن يكون ظرفاً معزاً متعلقاً بأصمر على أن يكون على بمعنى مع (مصمت)

(٥) من قيل قد اجتمع المفسر والمفسر في قوله تعالى ﴿أني رأيت أحد عشر كوكباً وشمساً وبقمر وأيتهم لي ساجدين﴾ (يوسف ٥) قلنا إن رأيت اثني عشر كوكباً للآلوه فكان سائل سأل كيف رأيت وكان في جوابه رأيتهم لي ساجدين أو لم يحصل العلم عند السامع وإعادة الفعل الثاني للتأكيد (أقليد)

ولا يرد لنقص بقوله تعالى إلى رأيت لآله؛ لأنه ليس من هذا الباب؛ لأن الجملة الثانية لم يأت بمجرد التفسير بل أتى بها لتبيين مجمله الأولى فلنصدها باعتبار ما تعقب به من كونهم (هيد) ساجدين له، كقولك: علمت زيداً علمته كاتباً.

(٦) ربما وجب حذف الفعل المفسر باعتراح لا يفسر مع أن حذف الثاني هو الأولى حيث لا يحتاج إلى تكلف الاعتماد ليكون أولاً في الكلام جعلاً وربهم وثاماً مفصل وتفسير، وذلك؛ لأنه أرفع في الدهن وأمكن في النص المساق بعد انقلب أعني من المساق بلا طلب (توقادي)

(٧) ربما قال أو شبهه ليدخل فيه مثل قولك رأيت محبوساً أنت عليه، فإن يبدأ ههنا اسم ليس بعده فعل لكن بعده شبه الفعل وهو محبوس؛ لأن الاسم المفعول شبه الفعل كما يجيء في موضعه ويعني لينشبه الفعل اسم المفعول والمفعول وأما المصدر فلا يكون مفسراً في هذا الباب؛ لأن =



احترر به عن نحو: (زيد أبوك) ولا يريد به أن يسيه الفعل أو شبهه متصلاً به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام لذي بعده نحو: (ريداً صريه) و (ريداً أنت ضاربته) (مشتغل) ذلك الفعل أو شبهه (عنه) أي عن العمل في ذلك الاسم (بضميره) أي: بالعمل في ضميره (أو في متعلقه)<sup>(١)</sup> أي متعلق ذلك الاسم، أو متعلق ضميره<sup>(٢)</sup>. وحاصله: أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً بالعمل في ضمير ذلك الاسم أو متعلقه قارغاً عن العمل فيه بسبب<sup>(٣)</sup> ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث (لوسط) بمجرد رفع ذلك الاشتغال (عليه) أي: على ذلك الاسم (هو) أي أحد الأمرين، الفعل أو شبهه بعينه (أو ماسه)<sup>(٤)</sup> أي: ما يناسبه بالترادف<sup>(٥)</sup> أو سروب (لصه) أي: نصب أحد هذين الأمرين

- ما لا ينصب بعنه لا يفسر، و بمصدر لا نصب ما تقدمه لا أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها فهي لا تفسر حاملاً فيه (متوسط حوافي)
- (١) قال رضي متعلقه ليحل فيه مثل قول ريذاً صريت غلامه، فإن ريذاً اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام، ولو لم يكن أو هي متعلقه لخرج عنه وهو مه أي: مما أصغر عمله (المعروضة)
- (٢) قوله (أو متعلق ضميره) في هذا التوجيه قصريج بالترادف الضمير وتعلقه بالضمير، أن يكون الضمير بأن يكون الضمير من تسمه بوجه ما، ويتصور ذلك بوجه منها، أن يكون المتعلق مضافاً إلى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولاً بالأصله بالفعل أو شبهه، نحو: ريذاً صريت غلامه، أو بالنسبة نحو: ريذاً صريت عمرو أو غلامه، ومنها أن يكون المتعلق موصولاً أو موصوفاً لعامل الضمير و معطوفاً عليه، موصولاً لعدم الضمير أو موصوفاً نحو: ريذاً لقيت عمر أو الذي يضره، أو رجلاً بضره (هـ)
- (٣) قوله: (بسبب ذلك) الاشتغال لا سبب آخر، هذا احتراز عن زيد صريته فإن صريته ليس معروضةً عن زيد بسبب الاشتغال بضمير بل يعمل لا ابتداءً به وإنما: احترر عنه؛ لأنه ح كون زيد مرفوعاً ليس شريطة التفسير (وجيه اللين)
- (٤) قوله: (أي، ما يناسبه بالترادف) نحو: مررت به فإن جاورت مناسب بمررت بعد تعديته بانه ومرادف لها لا مجموعها، مررت بالباء وماجر، لأن مررت وحده بمعنى جاوزت، إلا أنه بواسطة الباء فلا يرد ما قل إن فيه مساهلة، لأن تردف في تعديته (وجيه اللين)
- أي: أو فصل يناسب الفعل انصاف وبه إشارة إلى أن اسم الفاعل في معنى المضارع تكون حاملاً لاعتماده على الموصوف المقدر، و مناسبة أم بالترادف) إلح
- (٥) ليحل فيه مثل ريذاً مررت به أو حميت عليه فإن ريذاً اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه إذ، ملط عليه لنصه، لكن مناسب، وهو جاورت أو لارمت، لو ملط عليه لنصه (متوسط)

الاسم بالمفعولية كما هو<sup>(١)</sup> الظاهر المتبادر<sup>(٢)</sup>.

فيقد الاشتعال بالصمير أو متعلقه حرج نحو: (ريداً ضربت) وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتعال حرج نحو: (ريد ضربته)، فإن المانع من عمل (ضربته) في (زيد) ليس محذور اشتعاله بصميره؛ لأن عمل معنى الانتداء فيه ورفع إياه أيضاً مدع عن ذلك.

وبتقييد النصب بالمفعولية حرج حر كن في نحو: (ريداً كنت إياه) وهما صور أربع<sup>(٣)</sup>.

أحدها: اشتغال الفعل بالصمير مع تفجير تسليبه بعينه.

والثانية: اشتعاله بالصمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف.

والثالثة: اشتعال الفعل بالصمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالروم.

والرابعة: شتعال الفعل بالمتعلق، ولا يتصور حيث<sup>(٤)</sup> إلا تقدير تسليط الفعل

(١) أي كل من ثلاثة، أي (فارهاً) إلح (وبمجرد رفع) إلح والمفعولية قد بهذه الثلاثة بقصد أ مثل التقييد (قدمي)

(٢) من قود المتر؛ لأن المتر من بعده أي لولي من شرط بل الشرط أن يكون أحدهما واقع بعده سواء كان متصلاً به أولاً، ومن الاشتعال عنه بصميره أو متعلقه ما ضرب، وبين ومن التسليط أن يكون بمجرد ذلك الاشتعال لا بعينه ومن مناسبة بالترادف والروم ومن نصب، نصب أحد الأمرين الاسم بالمفعولية فقوله، (كل اسم بعده فعل أو شبهه جنس) (م)

(٣) جمع صورة، وهي المثال يقال صورة، تصوير أي مثله وصورة الشيء توهمت صورته فتصوري والتصوير الحاشي (م)

- أي داخل في تعريف ما أضمر عاده، وإن كان باعتبار شبه الفعل يكون صورة آخر، لكن لما لم يتعلق الغرض به ولم يلتفت لمصنف بي مثله، عذ لشارح ما كان بعد الفعل وشبه الفعل صورة واحدة، ولم يلتفت أيضاً إلى اجتماع الصور الثلاث ولائين، بأن يصح في مادة واحدة تسليط نفس الفعل وتسليط مراده وتسليط لارمه أيضاً، أو يصح تسليط لارمه مع مراده أو مع نفسه، أو نفسه مع مراده؛ لأنه لا يصح تسليط نفسه لا يعبر إلى تسليط مراده ولازمه لما صح تسليط مراده لا يصار إلى تسليط لازمه (عصمت).

(٤) جواب عن سؤال مقرر، تقديره أن الفعل بمشتعل بالصمير ينقسم ثلاثة أقسام: تسليط بعينه وبمراده، وبلازمه حتى صارت أمثلة ثلاثة كما عرفت، فلم منه أن ينقسم ما يقابله أعني =

المناسب باللزم (١)، ولهذا أورد لمصنف أربعة أمثلة، ثلاثة منها للمشتغل بالصمير بإقامة الثلاثة، وواحد للمشتغل بالمتعلق.

والأحسن (٢) في ترتيبها حيث تأخير مثال لمشتغل بالمتعلق، كما لا يخفى (٣) ووجهه (٤) (بحر: (ريداً ضربته) مثال الفعل المشتغل بالصمير مع تفجير تسليطه عليه

(و (ريداً مررت به) (٥) مثال الفعل المشتغل بالصمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف، فإن (مررت) بعد تعديته بالساء مردف بـ (جاورت).

(و (ريداً صرمت غلامه) (٦) مثال الفعل المشتغل بالمتعلق (٧)

(و (ريداً حسنت عليه) مثال الفعل المشتغل بالصمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزم، فإن حبس الشيء على الشيء يلزمه ملاسته للمحبوس عليه (٨).

- العمل المشتغل بالمتعلق ثلاثة أقسام أيضاً، حتى صارت أمثلة ثلاثة بعبه، ومراده، وبلازمه فتكون لصور ستا ثلاث منها للمشتغل بالصمير وثلاثة منها بالمتعلق، فأجاب عنه بقوله (ولا يتصور) (توقادي)

(١) لأنه لا يمكن تسليط العمل بعبه، لأنه لا لزوم من ضرب علام زيد ضرب زيد، حتى يكون التقدير، صرمت ريذاً ضربت غلامه، ولا يمكن أيضاً تسليط ما يناسب الفعل بالترادف؛ لأن ذلك يكون بالمرور المنعدي بعبه، لأنه ليس لضرب غلام زيد رده فيقدر، فاتفق القسمان، التسليط بعبه، والتسليط بمراده من المشتغل بالمتعلق، فهي قسم واحد وهو لتسليط بلازمه، لأن ضرب غلام زيد يستلزم إهانة زيد عالياً وقد صارت الصور أربعاً

فوله (والأحسن) الخ لكن أخرج عنه مثل زيد حسنت عبه، ليكون لأفعال المعلومة في ظرف واحد ولم يتخلل بينها الفعل المجهول.

(٣) الكاف فيه وفي نظائره من قولهم كما هو ظاهر بمعنى اللام أي لا يحصى من الدليل الظاهر.

(٤) ووجهه التعبير الحفي المقتضى سوق الكلام بخصوص أقسام المشتغل بالصمير من الفصل بينهما بما ليس منها (ع ص).

(٥) أصبه، جاورت ريذاً مررت به فحدث بمرادف أي جاورت بوجود معسره (إبراهيم).

(٦) مثال لما نصب بلازم معنى الصمير وهو أهنت، فإن ضرب الغلام من لوازمه الإهانة.

(٧) ولو سلط ضربت على ريذاً في هذه الموضع لصب كن لا يصح المعنى لأنك لم يقصد أنك ضربت ريذاً بعبه بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه (وضي).

(٨) لأنه لا يحس أحد بجرم أحد بدون تعسفه به، لقوله تعالى: ﴿ولا تزر وازره وزر أخرى﴾ (الأنعام ١٦٤) كأن يكون رفيقاً به أو مستكفاً أو جاسوساً أو غير ذلك، فإن يكون المتكلم محبوباً لأجل زيد يؤذن شغله ومناصبته له.

(ينصب) <sup>(١)</sup> (زيد) <sup>(٢)</sup> في هذه لأمانة (بفعل مفسره ما بعده <sup>(٣)</sup>، أي: ضربت) يعني. الفعل المفسر الناصب لزيد في. زيداً ضربته (ضربت) المقتدر.

فإن الأصل <sup>(٤)</sup> فيه (ضربته) أضمر (ضربت) الأول بوجود مفسره، أعني: (ضربت) الثاني (و) على هذا لقياس (جاوزت) <sup>(٥)</sup> فإنه مفسر بما يرادفه، أعني: مررت به (واهنت) <sup>(٦)</sup> فإنه مفسر بما يستلزمه أعني ضربت علامه، فإن ضرب العلامة يستلزم إهانة <sup>(٧)</sup> سيده.

(ولا يست) <sup>(٨)</sup> فإنه مفسر بما يستلزمه أعني. حسنت عليه.

ثم أن الاسم الواقع في مطان <sup>(٩)</sup> الإصهار على شريطة التفسير إما المختار، أو الواجب فيه الرفع <sup>(١٠)</sup>، أو النصب، أو يستوي فيه الأمران.

(١) ولما فرع من تعريف ما أضمر عامه على شريطة التفسير والاستناد بالأمانة على الصور الأربع، شرع في بيان الفعل المفسر ليكون أبلغ في الإيضاح فقد ونصب.

(٢) الأولى ريداً: لأن ضمير ينصب راجع إليه فيكون ريداً المذكور في الشرح بدلاً منه فيسمي أن يكونا متحدين صورة كما يدل عليه قوله، (في هذه الأمثلة) (داود).

(٣) طرف مستقر فاعله إلى ما، ولحملة صئة ما، أو مرفوعة المحل صفته والضمير بعده راجع إلى المستكن في ينصب وإلى فعل (وطني راد)

. إشارة إلى أن المفسر قد يكون مسياً بمعقول مع أن المفسر مبني للمفاعل (هــح).

(٤) على كون ضربت مقدراً لها ويحتمل أن يكون عنة الإرداء المصنف ضربت المقتدر.

(٥) باعتبار القول متداً أي قوله (جاوزت) المقتدر في قوله ريداً مررت به

(٦) من الإهانة التحقير، لا من الإيهان، يقال أوهه أصغفه، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَبْأَهَنَ الْيُتُوتَ لَيْتَ الْعَنْكَبُوتُ﴾ [العنكبوت: ٤١].

(٧) أي لو قدرته ضربت فيه كلبت في العصية لأنت إنما ضربت علامه لا ريداً (فجلدواي).

. هالاً: لأن بعض، لأخيه العاصفين في العجة يؤذون عيان أصدقائهم بالضرب وغيره

(٨) وكذا في ضربت أحده أو صليقه أو ما يجري ذلك المجري بخلاف ما إذا قلت ريداً ضربت عدوه، إذ ليس لمعنى أهنت ريداً بل انمعنى أكرمت ريداً ضربت عدوه ولم يستقم واحد مما ذكرناه (خوافي).

(٩) قوله (في مطان) أي في موضع يصح بمن في يدي لظن من قيل الإصهار على شريطة التفسير وأن لم يكن فيه في الواقع وإلا لا يصح أن يقال ريداً (مختار) إنج. بعد الوقوع على شريطة التفسير لأنه ح وجب النصب، وانظر بحتم الصدق والكذب.

(١٠) ولا يكون لروم الرفع؛ لأن الباب معقود لمفعول به منصوب بفعل مقدر فلا يستقيم لزوم الرفع؛ لأنه يخرج من حقيقته (نجم الدين)

والتي هذه الصور الخمس أشار المصنف فقال:

(ويحتار)<sup>(١)</sup> في الاسم المذكور<sup>(٢)</sup> (سرفع بالابتداء) أي . بكونه مبتدأ<sup>(٣)</sup>، لأن تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه<sup>(٤)</sup> بالابتداء ويرجع (عد عدم قرينة خلافه) أي: قرينة ترجح خلاف الرفع، يعني: النصب؛ لأن قريتي<sup>(٥)</sup> الصحة فيهما متساويتان؛ لأن وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب، فعلى لم ترجح النصب قرينة أخرى يرجح الرفع لسلامته<sup>(٦)</sup> عن الحذف نحو (ريد ضربته).

(أو عند وجود) القرينة المرجحة من جانبين، ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع (أقوى<sup>(٧)</sup> منها) أي . من القرينة المرجحة للنصب<sup>(٨)</sup> .....

- (١) والمصنف اسماً بما يحار رفعه؛ لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياج إلى حذف العامل
- (٢) ويرجع عليه الرفع الحاصل بالابتداء أي . بالعامل المعنوي المسمى بالابتداء وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد فيكون إشارة إلى عامل الرفع أو المراد بالابتداء المعنى المنقضى للرفع وهو الابتدائية (جلبني).
- (٣) أي اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية مستنداً إليه بأن يكون لفظ الابتداء مصدر ابتدأت بالاسم أي: جعلته مبتدأ كما تقول أعريت الاسم أحراباً (مصطفى)
- (٤) قوله (رفع) بالابتداء غاية الظهور يعني أن زبداً في قولك ريد ضربته، وقع بحيث يصح فيه اعتبار تجرده عن العوامل اللفظية للإسناد، حيث لم يوجد عامل لفظي ظاهر فلا يرد ما أورده عليه من أنه لا بد له من قيد للإسناد، وإن قوله (لأن تجرده) إلح يوجب دفعه بالابتداء فكيف يصح قوله (رفع) ولا يحتاج إلى أن يقال 'نورد صحه تجرده يصحح رفعه فتدبر ولا تتخير.
- (٥) وهما التجرد عن العوامل اللفظية وجود صلاحية التفسير فلا مرجح للنصب لرجح الرفع لسلامته عن الحذف (تأمل)
- (٦) قوله (لسلامته عن الحذف) يعني لدي يحذف الأصل إن قلت على تقدير الرفع أيضاً يلزم خلاف الأصل وهو كون الخبر جملة، قلت هو أنه كذلك لكن وقوع الجملة خبراً أهون من حذفها لما فيه من حذف المسند ومسند إليه، وفيه أنه يلزم خروج مثل ريد ضربته عن هذه الصابغة وإدراجها في الصابغة التي تليها (هضمت)
- (٧) مجرور بالمتعة تقديره لكونه غير مصروف مضاف إليه لوجود، أو منعموب تقديره لكونه خبر منصوب تكون في الشرح باعتبار المزج (المحرره).
- (٨) يعني: القريئتان من الجانبين وأن تعار في ترجيح إلا أن قرينة الرفع تكون أقوى من قرينة النصب فيكون الرفع أقوى (توقادي)

(كأما) <sup>(١)</sup> الداحلة على ذلك الاسم (مع غير الطلب) <sup>(٢)</sup> أي: شرط أن لا يكون الفعل المشعل عنه طلباً، كالأمر <sup>(٣)</sup> ونهي، والدعاء بحو، (لقيت) <sup>(٤)</sup> القوم وأما زيد <sup>(٥)</sup> فأكرمه) فالعطف على الفعلية قريبة لنصب <sup>(٦)</sup>، وكسمة (أما) قرينة للرفع وهي أقوى؛ لأنها لا يقع بعدها غالباً إلا المستند بخلاف <sup>(٧)</sup> عطف الاسم على الفعلية فإنه كثير الوقوع <sup>(٨)</sup> في كلامهم مع أنها تأيدت بالسلامة عن الحذف أيضاً. وإنما قال (مع غير الطلب) احترازاً عما إذا كانت مع الطلب بحو، (أما ريداً فاضربه) فإن المختار حينئذ هو النصب، فإن الرفع <sup>(٩)</sup> . . . . .

- (١) اعلم أن أما على ضربين أحدهما الطلب، وهو ما يكون جوابه لتأكيد كقوله (أما زيد فاضربه)، والثاني لغير الطلب وهو ما يكون جوابه جازم كقولك أما زيد تضربه
- (٢) ظرف مستقر حال، من أما أو مجرور المحل صفة أما، أو ظرف لغو مفعول فيه للظرف المستقر (م ع)
- (٣) قوله (كالأمر والنهي والدعاء) وخص الطلب بها، لأنها إذا كانت مع غيرها كاستعهم مثلاً لم يكن من هذا الباب لامتناع التبسيط على الاسم (ص)
- (٤) كون أما هذه، وإد هذه قريبة اختيار الرفع، بما يكون صفاً إذا كان قبلها جملة فعلة لا سمية (ح هـ).
- ولو مثل بحو - دم زيد، وأما عمرو فقد أكرمه كما مثل به الرضي، لكان أوضح لكلا يتوهم أن أما هنا للتخصيل مع أنه ليس كذلك بل هو للاستيفاء ولما دخل عليه نون (داود).
- (٥) فإن قرينة الرفع ليست بأقوى بمعارضة لزوم كون لإنشاء جبراً سلامة، لكن التحليل أهون من لزوم كون الإنشاء جبراً لكثرة وقلة وقوع لإنشاء جبراً بالمستند (حواشي هندي)
- (٦) يعني وجود ما له صلاحية لتفسير بصحيح النصب، وكون المعطوف عليه وهو لقيت، جملة فعلية قريبة ترجح نصب زيد لوعادة تناسب بين الجملتين في كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل النقطية يصحح الرفع (م)
- (٧) كأنه قيل يرم عطف الاسم على المعنى وهي قريبة غير أقوى بخلاف قريبة لنصب وهي أقوى منها؛ لأنه يرم عطف المعنى، على المعنى بأحاط بقوله (بخلاف عطف الاسم على الفعلية) (قدمي)
- (٨) يعني: لا يلزم من الرفع في الاسم توقع بعد أم حمل العطف على النادر بخلاف النصب فإنه يلزم حمل الغالب على النادر (تأمل)
- (٩) قوله: (فإن الرفع يقتضي) إلخ. أو أن محملة لفظية قلما تكون اسمية لاحتصاص الطلب بالفعل، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب بعمل كحرف الاستفهام والعرض والتخصيص ولا يعارضه السلامة عن الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم (ص)

يقتضى وقوع الطلب خيراً، وهو لا يحور<sup>(١)</sup>، إلا بتأويل.

أو مثل<sup>(٢)</sup> (أما) مع عبر الطلب (اد) الواقع على الاسم المذكور (للمعاجة) في كونه من أقوى القرائن مثل (خرجت ودريد بصربه<sup>(٣)</sup> عمرو) فإن المختار فيه الرفع فإن (إذا المعاجة) لا تدخل إلا على الجملة الاسمية عالياً<sup>(٤)</sup>، وما وقع في بحث الظروف من أن (إذا المعاجة) يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية<sup>(٥)</sup> عليه وقوعها بعدها فلا تناقض.

(ويختار النصب) في الاسم المذكور (بالعطف)<sup>(٦)</sup> أي سبب عطف جملة هو فيها<sup>(٧)</sup> (على جملة فعلية) متقدمة (تناسب) أي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوف<sup>(٨)</sup> .....

- (١) محال من الأحوال لأن ما يكون حراً يجب أن يكون موحوداً قبل الإحار والإنشاء أم يكن موجوداً قبله وما لم يكن موحوداً قبل الإحار لم يكن حراً (توقادي)
- (٢) عطف على قوله (كأما) يعني من العربية التي كان الرفع معها محار هذا وجود حرية النصب المختار (عافية)
- (٣) فإن تحرد ريد عن العوامس اللمظة قريبة مصححه لرفعها بالأماء، ووجود ما به صلاحية التعبير بعده قريبة مصححه لنصبه، والعطف على معية قريبة مرجحه للنصب وإذا المعاجة قريبة مرجحة للرفع وهي أقوى لأنها لا تدخل إلا على جملة الاسمية مع أنها مؤيدة بسلامة عن الخلاف (م).
- (٤) وإنما قلنا أن الأكثر بعد إذا المعاجة وتوابع الاسمية بناء على سماع النصب بعدها وإلا فالقياس بعدم وجوب الرفع للروم الاسمية في غير هذه المواضع، فإن قيل قد ذكر في بحث الظروف، إذا المعاجة، يلزم بعدها الاسمية، ويهمهم ما رجحناها لا لزومها، وهذا ينقص قلنا المراد باللزوم فيه علة الاستعمال لا اعتبار المشى على الترجيح لا لزوم الحيفي فلا يناقض (هندي)
- (٥) أو بتخصيص الروم بما قد باب الإضمار على شريطة التفسير لوورد النصب ههنا (عصمت لاري)
- (٦) وإنما اختير النصب هنا ليكون الجملة الثابتة مصدرة بانفصال تقديرها ويناسب المعطوف مع المعطوف عليه (فجدواثي)
- (٧) ولم يفصّل بين العاطف والاسم، فلو فصل بينهما كان الاسم كما لم يتقدمه شيء
- (٨) لأن على تقدير النصب يقتدر فعل، فيكون لجمعه الحاصلة من ذلك فعلية، فيوجد التناسب بينهما، وأما إذا رفع ذلك الاسم لا تكون تلك الجملة فعلية، فلم يوجد التناسب نحو لقيت القوم وزدت مررت به، والتناسب أمر مهم عليهم، لا يكرهون حذف الفعل معه ولأن الحذف أن كان خلاف الأصل لكنه كثير (شرح الكافية عافية)

عليها هي كونهما فعليتين نحو (خرجت تريد لقيته)<sup>(١)</sup> (وبعد حرف لقي) <sup>(٢)</sup> يعني: (ما ولا وإن) وليس (لم وما ولن) من هذه الخمسة إذ هي <sup>(٣)</sup> عامدة في المضارع، ولا يقدر معمولها لصحةها <sup>(٤)</sup> في العمل نحو (ما ريداً ضربته) و (لا ريداً ضربته) ولا عمراً <sup>(٥)</sup> و (إن زيداً ضربته إلا قديماً).

(و) بعد (حرف الاستفهام) <sup>(٦)</sup> نحو: (أزيداً ضربته؟)

إسما قال (حرف الاستفهام) <sup>(٧)</sup> لأنه يختار لرفع في اسم الاستفهام مثل: (من أكرمه؟) ولم يقل همزة الاستفهام، يضمن مثل: (هل زيداً ضربته؟) فإنه يجوز <sup>(٨)</sup> وإن

(١) وكذا يختار الص في مررت يرحل فارت عمراً، وقد تقدمنا لعظمه على مشابه العمل في حكم فعل فلماذا لم يذكر (وجه اللين)

(٢) لأنه على تقدير الرفع كـ الـي داخلاً على الاسم، وعلى تقدير الص يكون داخلاً على فعل ودخوله على الفعل أولى؛ لأنه إما يتعلق بالثبوت لا بالنقص وهي داخلة في مفهوم الأفعال (موضع اللين)

(٣) قوله (إذ هي عامدة في المضارع) يعني أنها عامدة في الفعل بمضارع بقطاً لا بتقدير، حتى يقع بعدها اسم منصوب على شرطية الصير بخلاف ما، ولا، وإن، فإنها غير عامدة، فيقدر بعدها الفعل اسماً للاسم المنصوب، فيقول ما ريداً ضربته، ولا يقدر لم ريداً ضربته، هذا لا، إن ما ذكره من عدم تقدير معمولها صحيح في غير لا، لف محيٍ في بحث الفعل، أن لا يختص من بين الحروف الجارمة للمضارع بجوار حذف الفعل (وجه اللين)

(٤) قوله (لضعفها في العمل) لأن سم، وما، وما تحملان معنيينهما أن الشرطية من حيث أنها تدخلان على الفعل بمضارع فتدخلان في معنى ما صي، كما أن تتمم إلى معنى المستقبلي مشكوكاً فيه، وإن، إما تعمل للمعنى أن المشبهة لأن المشددة في أن الجملة بعدها في تقرير المفرد ولا شيء منهما تعمل مثبته فعل نذي هو الأصل في عمل فلماذا أضعف عملها (وجه اللين).

(٥) وإن قال: ولا عمراً؛ لأن النافية إذ دحت على الماضي يشترط التكرار كما في قوله تعالى: ﴿فلا صدق ولا صلى﴾ الآية [القيامة: ٣١] (داود)

(٦) لأن الاستفهام بالفعل أولى، ولذلك كان أريد ضربته أحسن من قولك أريد ضربته

(٧) و يفرق بين اسم الاستفهام وحرف الاستفهام، أن اسم الاستفهام يمكن جعله مسداً وما بعده خبر له بخلاف حرف الاستفهام فإنه لا يمكن. (هدي)

(٨) كأنه قبل (لا يجوز دخول هل على لاسم يخ إذا كان بعده فعل) فأجاب بقوله (فإنه يجوز)



استفحه<sup>(١)</sup> النحاة لاقتضاء (هل) لعط العمل : لأنه بمعنى (قد) في الأصل ، فلا يكفي فيه تقدير<sup>(٢)</sup> العمل .

(و) بعد (إذا الشرطية)<sup>(٣)</sup> الدالة على المجازاة في الزمان ، نحو : (إذا عد الله تلقاه فأكرمه) (و) بعد (حيث) الدالة على المجازاة في المكان ، نحو : (حيث ريداً تجده فأكرمه) .

(وفي) ما قبل<sup>(٤)</sup> (الأمر والنهي) يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي ، مثل (زيداً أصره) و (ريداً لا تصره)<sup>(٥)</sup> .

وإنما احتير في هذه المواضع - أي ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وحيث ، وما قبل الأمر والنهي - النصب في الاسم المذكور (إذ هي) أي هذه

(١) أي - استفحاً أقل من استفاح هل ريد صربه ولهذا قال الرضي ، وانصب بها أحسن النصب (داود ي)

(٢) والسر في ذلك على ما ذكرناه أن (هل) طاللة بفعل ، وإذا لم يجد فعلاً تسب عنه كما في هل ريد خارج ، وإذا وجدت فعلاً كـ كـرب النصحة القديمة فلا ترمى إلا تعاضه ، ولهذا فتح هل ريد خارج (لاري) .

(٣) قوله (وإذا الشرطية وحيث) أي فيجوز رفع فيحذف النصب بعد إذا الشرطية ، نحو إذا ريداً صربه فأكرمه ، وبعد حيث نحو ريداً تجده فأكرمه ، وإنما كان النصب هو المحار دون الرفع ؛ لأنه على تقدير نصب كان إذا وحيث مصابين إلى الجملة الفعلية ، وعلى تقدير الرفع كان مضامين إلى الجملة الاسمية ، وإصابتها إلى جملة فعلية أولى من إصابتها إلى الجملة الاسمية لكون إذا بمعنى الشرط ، وحمل حيث عليها لمشابتها أياً من حيث احتياجهما إلى جملة توضيحه أي معنى الشرط ولأنه يستعمل أيضاً للشرط (متوسط) .

- كما ذهب إليه سيبويه والأخفش خلافاً لمكويين ذهبوا إلى أن حكمها حكم (إذا) في وفروع الجملتين بعدها وخلافاً لمبرد ذهب إلى أن حكمها حكم متى الشرطية (لاري)

(٤) قوله : (فيما قبل قدر في عبارة العنص الموصول) أعني فما مع بعض الصلة ، أعني قبل عزم عليه حذف الموصول مع بعض الصلة وهو قبيل وأيضاً يرم عليه حذف المضاف ، وهو كلمة قبل وإبقاء المضاف إليه على أعرابه الجر وهو الأمر والنهي ، وذلك أيضاً مدر أيضاً فسر (ما) بالموضع مع صحة تفسيره بالاسم ، واقع في مكان الإصمار على شريطة التفسير ويصح أن يراد في وقت الأمر والنهي ؛ لأن حذف الرمان كثير فتأمل (عصمت)

(٥) لأنه لو رفع ذلك الاسم يكون الطلب حبراً وأنه لا يجوز إلا بتأويل (وصا)

المواضع (مواقع الفعل) أي: مواضع<sup>(١)</sup> وقوع الفعل فيها أكثر فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرًا، وإلا فلا<sup>(٢)</sup>.

(و) كذلك يختار النصب في لاسم مذكور (عند خوف)<sup>(٣)</sup> ليس المفسر) أي: الناس ما هو مفسر في حال النصب، لكن لامن من حيث هو مفسر في هذه الحال<sup>(٤)</sup> بل من حيث هو خير في حال الرفع<sup>(٥)</sup> (بالصفة)<sup>(٦)</sup> فلا يعلم أنه خير عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود، أو صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود.

فالاتباس<sup>(٧)</sup> إما هو بين حرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته<sup>(٨)</sup>

(١) يعني إضافة المواضع إلى الفعل المختار بها احص من الفعل؛ لأنه محصور من بدل عليه اختيار النصب (ع ص).

(٢) وإلا أي: وأن لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء فلازم أي: فلا يقع الفعل فيها تقديرًا ولا لفظًا لعدم الاحتياج إليه بكون ذلك الاسم معمولًا بالعامل الجوهري، فلا يكون عملاً بالأكثر بل يكون عملاً بالتفصيل الغير المختار فيسمى أن ينصب لاسم المذكور فيها ليكون عملاً بالأكثر المختار (نوقادي).

(٣) إما أي يلعظ الحروف للمعرق بين تحقق ليس وتوهمه، فإن الأول إنما يكون عند تساوي الاحتمالات، ورفعه واجب، والذي عند رجحان البعض، ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لأن يلعظ إذا دار بين أن يكون خبراً وصفة كالأوس أن يحمل على الخبر لما فيه من العائدة تنامه (لاري).

(٤) أي حال النصب، حيث لا اتس فيه ح؛ لأن تركيب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معاً. (٥) إطلاق المفسر عليه في حال الرفع مع أنه ليس بمفسر في هذه الحالة مجرد أوس أو كومي؛ لأنه في حال الرفع ليس بمفسر وإنما يكون مفسراً في حال النصب (نوقادي).

(٦) قال بالصفة، أراد به احتمال التركيب بغير معنى المقصود بأن يكون المفسر عند الانتصاب صالحاً؛ لأن يقع صفة وغيها عند الارتداد، لا أنه يتس على تقدير الرفع، أنه مفسر أم صفة لظهور مساد ذلك؛ لأنه ليس لكونه مفسر أوجه على تقدير الرفع أصلاً (هوض أفندي).

(٧) فإن قيل، فيجب النصب، إذا تحرر عن عس واجب، قيل هذا وهم اللبس ولا يس حقة ولد اسماء خوف اللبس (هندي).

- يعني: الشاس الفعل المفسر في حال النصب بالصفة أو الخبر في حال الرفع (م).

(٨) أي: بين كون ذلك الفعل وصفاً في حال الرفع يعني لا لتس ليس إلا في حال الرفع (م).

لا يئنه - بوصف التصير - وبين الصفة دون لتركيب لا يحتملها<sup>(١)</sup> معاً مثل: قوله تعالى: ﴿إنا كل<sup>(٢)</sup> شئ خلقناه بقدر﴾ [نجم: ٤٩] نصب (كل شئ) على الإضمار بشرطه، ولو رفع بالابتداء وجعل (خلقناه) خبراً له لكان موافقاً للنصب في أداء المقصود ولكن خيف لبس الصفة لاحتمال كون قوله (بقدر) خبراً وهو خلاف<sup>(٣)</sup> المقصود فإن المقصود الحكم على (كل شئ) بأنه مخلوق له بقدر لا الحكم (على كل شئ) مخلوق لنا أنه (بقدر) فإنه يوهم<sup>(٤)</sup> كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوق لله،

(١) لأنه إذا كان الاسم المذكور منصوباً يكون فعل مفسراً لا يحصل الصفة، وإذا كان مرفوعاً يكون بفعل صفة أو خبراً لا يحتمل المفسر وهما متضادان.

- بأن يكون الفعل لو رفع بعد الاسم المذكور وصفاً لذلك الاسم وخبراً به أيضاً (م).

- فإن المقصود من الآية عمومية القدر في جميع المخلوقات، فإذا نصب كل كان نقديها حقيقته كل شئ بقدر، فلم يعد إلا بمعنى المقصود عدم دلالتها على ذلك، وأن إذا رفع كل على الابتداء فيحتمل وجهين أحدهما أن يكون خلقناه في محل الرفع بأن يكون خبراً لكل شئ، ويقدر خبر بعد خبر أو معلق بحقق راجع بقدر بمعنى المقصود أيضاً، والثاني أن يكون محذوفاً المحل، بأن يكون صفة لشئ ويقدر خبره، ويحتمل أن يفيد المعنى المقصود من الآية؛ إذ ليس المراد أن الشئ المخلق له هو مقدر هو، بل أن يكون مخلوقاً، أما مع أن المفهوم من الكلام حينئذ ذلك، فلم يلزم منه صيرورة القدر في جميع المخلوقات بمجرد خبر وهي المقصود منها بل عموميتها في جميع المخلوقات بشئ تمت الصفة وبالحاصل أن الرفع لما كان محتملاً لوجهين مقصود وغير مقصود والنصب متعباً بمقصود كان أرجح (عافية في شرح الكافية)

(٢) قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع إلى أن لا فرق بين كونه خبراً وكونه صفة؛ لأن المراد بالشئ المخلق لا مطلق شئ، لأنه مشارب للممكنات المعدومة، فإذا أريد بالشئ المخلق وجعل خلقناه صفة، كان المعنى كل مخلوق، مخلوق بالقدر وفيه نظر لأن لا يسلم تداول الشئ للمعدوم لا اختصاصه بالموجود كما ذهب إليه أهل السنة (الآري)

(٣) قوله: (فإنه يوهم) إنج لا حاجة إلى الاستدلال بفساد احتمال الصفة لاخبار نصب بل يكفي في نفيه أن يكون المفسر جملة خبرية هو المقصود بالإمادة، وكونه صفة لأمر آخر خلاف المقصود سواء كان له معنى صحيح في نفس الأمر أو لم يكن ولا يلزم أن لا يكون المحذر بالنصب عند الاعتزالي، فإن احتمال الصفة على مدعهم غير فاسد مع أنه ليس كذلك إذا لم يقبل خلاف في اختيار النصب في المثال من واحد منهم، ورؤساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر وجار الله العلامة والرضي والسكاكي منهم الأولي يبراد قوله (فإنه يوهم بطريق العلالة لا بطريق الاستدلال) (عصمة الله)

(٤) أي: في الاسم الذي وقع في مقام الإضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لأحد الجانبين على الآخر (توقادي)

كما هو مذهب (المعتزلة) في الأفعال الاحتبزية للعبد

(ويستوي الأمران) أي: الرفع والنصب<sup>(١)</sup>. فندمكم أن يحتار كل واحد منهما بلا تفاوت (في) مثل (زيد قام وعمرا أكرمه) أي عنده<sup>(٢)</sup> أو في داره ونحو ذلك، وإلا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير أي يستوي الأمران فيما إذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين<sup>(٣)</sup> أي: جملة اسمية حرها جملة فعلية، فيصبح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل وانوجهان مستويان لحصول التماس بينهما.

ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية  
فإن قلت<sup>(٤)</sup> سلامة من الحذف مرجحة الرفع<sup>(٥)</sup> قلنا<sup>(٦)</sup>: هي معارضة<sup>(٧)</sup> بقرب المعطوف<sup>(٨)</sup> عنه

(١) فلا احتياج إلى هذا التقدير أيضاً هو في معنى مذهب النصب والعطف على الجملة الصغرى (عصمت)

.. وإنما ذكر عنده أو في داره لئلا يورد عليه أنه لا يصح عطف الجملة الثانية على الجملة فقط لأن المعطوف في حكم المضبوط عنه، وفي المعطوف عليه ضمير يرجع إلى المبتدأ، وهو زيد وليس في الجملة لثمة ضمير يرجع إليه لئلا يصح العطف بعود الضمير إليه (شرح لباب)

(٢) أن الجملة لا تكون ذات وجهين ولا تكون جملة واحدة صغرى وكبرى بلا اعتبارين (حواشي هدي)

(٣) وهذا التفسير إشارة إلى أن تساوي الأمرين، سطر، من خصوص المادة

(٤) لم يستوي الأمر في المثال المذكور؛ لأن قرينة برفع أقوى؛ لأن السلامة

(٥) أي لرفع الاسم المذكور فيكون برفع بالابتداء محتار فكيف يستوي الأمران حتى يكون المتكلم محيراً في اختيار أيهما

(٦) نعم السلامة من الحذف مرجحة لرفع حتى يكون برفع بالابتداء محتار لكن هي

(٧) قوله: (هي معارضة) إلح فعلى هذا بصره أن يكون نصب راجحاً بالاستعانة من تكلف جعل الجملة خبراً عن تقدير الرفع (عصمت)

(٨) يعني إذا نصب الاسم المذكور فيكون بمعطوف عليه وهي جملة زيد قام قريباً، وإذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيداً، فقرب المعطوف عليه أولى من بعده وإن كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوى فيه الأمران؛ لأن عدم الترجيح في الجهة يسمى الترجيح في الأمر (توقادي)

فإن قلت<sup>(١)</sup> لا تفاوت في القرب و بعد بينهما إذ الكبرى أيضاً قريبة غير مفصولة عنها<sup>(٢)</sup>، قلنا هذا باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبتدأ فالصعري أقرب.

(ويجب النصب) أي نصب الاسم لمذكور (بعد حرف الشرط)<sup>(٣)</sup> والمراد به هنا<sup>(٤)</sup> (إن) و (لو) فإن (أما) وإن كانت من حروف الشرط وحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الظلي واختبار النصب مع لطلب (و) كذا يجب النصب بعد (حرف التحصيل)<sup>(٥)</sup> وهو (هلا رآلا ولولا ولوما).

وأما وجب النصب بعدهما لوجوب<sup>(٦)</sup> دخولهما على الفعل لمظاً أو تقديرأ (نحو (إن زهداً خبرته صبرك)<sup>(٧)</sup> مثال لحرف لشرط (و (ألا زهداً خبرته) مثال لحرف التحصيل).

(وليس<sup>(٨)</sup> .....)

(١) لا سلام أن السلامة من الحذف معارضة لقرب المعطوف منه على تقدير نصب الاسم المذكور، لأنه لا تفاوت.

(٢) أي عن الجملة المعطوفة عندها، إذ جملة: وعمرأ أكرمته متصلة بجملة، وقد قدم فاسوى في القرب والعد فيقي السؤال الأول على حاله وهو السلامة من الحذف مرححة حجة للرفع.

(٣) غير أما صريحاً أو ضمناً كما في متى وحشما وأيمنا، إلا إذا لم يكن راسخاً فيه كان الشرطية وحيث؛ لأن الشرطية يستلزم الفعل (هندي).

(٤) أي في البحث أصي نصب الاسم المذكور وحيثاً إذا كان بعد حرف الشرط فإن وهما

(٥) ومن الحروف اللزمة دخولها على فعل، لا تعرض ليجب نصب بعدها نحو (ألا زهداً نكرمه على ما سيجيء الكلام فيه أي: في اسم لا لنفي الجنس (وضي).

(٦) قوله (لوجوب دخولهما على الفعل) قد استلزم الرصي لا شك أن التحصيل والعرض والاستفهام والمعني والشرط وانتمى معاً سبق بالفعل فكان يقب من اختصاص حروفها بالأفعال إلا أن بعضها بقيت على ذلك الأصل، كحرف التحصيل وبعضها احتضت بالإسعية كاليت ولعل، وبعضها استعملت في القينين مع أولويتها للأفعال كهمزة الاستفهام، وما ولا للنفي، وبعضها احتضت في اختصاصها كالألف والعرض، وكذا أن الشرطية من المرفوع في أن امرؤ هلك، يجوز عند الأخفش أن يكون مبتدأ (عب).

(٧) والجمعة لا محل لعدم اقترانها بالعاء وإذا جراء الشرط

(٨) هذا إشارة إلى الصورة الحامدة من تصور نحس في الاسم، الذي في مظان الإضمار على شريطة التعسير والرفع فيها واجب، وإنما غير الأسلوب ونم يقل ويجب الرفع كما قال ويجب =

مثل (أزید ذهب<sup>(١)</sup> به؟) أي: من باب الأصحار على شريطة التفسير، فإن (زيداً) فيه وإن كان يظن في ماضي النظر أنه مما أضمر عاممه على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام، نكن يظهر بعد تعمق النظر أنه ليس منه فإنه وإن صحق عليه أنه اسم بعده فعل مشعل عنه بصميره لكنه ليس بحيث لو سلط عنه هو أو مناسبه لنصبه؛ لأن (ذهب<sup>(٢)</sup> به) لا يعمل النصب وكذا مناسبه، أعني (أذهب).

فإن قلت<sup>(٣)</sup>: لا يحصر المذهب في (أذهب) فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل (يُلبس) أو (أذهب) على صيغة المعلوم، فيكون تقديره أريدنا يلبسه<sup>(٤)</sup> الذهاب<sup>(٥)</sup> به،

النصب لثلاث يتوهم فيها كونه مما أضمر عاممه في جملة كما في الصور لسابقه وليس كذلك (عصمت)

(١) من قلت: عدم كونه من هذا الباب ظهروا شبهة مما الحاجة في إيرده قلت: ربما أورده رداً على السرافي، حيث حور النصب منه مائة حتى جعل المصدر قائماً مقام الفاعل، والجار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به تقديره ريداً ذهب، الذهاب به أي ذهب ريداً ذهب الذهاب به وهو مردود بوجوه أم الأول فلأنه لا يعم الفاعل فكيف تقديره ذهب زيد، وأما ثانياً فلأنه فإن في الباب لا يحسن أن يقوم المصدر مقام الفاعل إلا إذا خصص وأما أجاره ميبويه من نحو قوم بالإسناد إلى المصدر، مفعول على أن يكون المصدر مقصود، فهو قعد لمن يتوقع القعود أي قعد القعود الذي يتوقع، وأما ثانياً فلو حود، المفعول به فكيف تقام غيره مقام الفاعل وفيه أن المفعول بواسطة المصدر سوء (حاشية هدي)

(٢) ونعظ ذهب يستعمل بأربعة أحرف، الأول مثل ذهب به، والثاني ذهب عليه، والثالث ذهب إليه، والرابع ذهب عنه، أما ذهب به وذهب عليه أي بسبه، وذهب إليه أي مشى إليه أذهب وذهب عليه (المحرره).

(٣) أن هذا المثال قد لم يجر فيه تبسيط الفعل المفسر به ولا مناسبه الذي هو أذهب ما يشاء للمفعول، لا يلزم أن لا يكون من باب إصهار على شريطة التفسير.

(٤) على أن يكون يلبس المقدّر مسد، أي ضمير عائذ إلى المصدر، المجهول الذي دل عليه ذهب نصبتنا (قلمي)

(٥) لا يظهر أن يقال يلبس زيدا الذهاب به، وفي هذا مثال ملايسة الصفة للموصوف وفي الثاني ملايسة مبدأ الصفة للموصوفها (لاري)

أو يلابسه<sup>(١)</sup> أحد بالذهب به، أو: أدنّه أحد<sup>(٢)</sup>.

فلما المراد بالمناصب ما يردف بفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد<sup>(٣)</sup> ما أسند إليه فالإتحاد فيما ذكرته مفعول وإذا كان الأمر كذلك (فالرفع) أي: رفع<sup>(٤)</sup> (زيد) في المثال المذكور (واجب)<sup>(٥)</sup> بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية.

فليس من باب الأصمار على شريطة لتفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب؟ (وكذا) أي: مثل (أزيد ذهب به) (قوله تعني) ﴿كل شيء﴾<sup>(٦)</sup> فَعَوَهُ<sup>(٧)</sup> .....

- (١) على أن يكون المقدر مسنداً إلى ضمير عند يس من أذهب زيد؛ لأنه دل عليه ذهب به التزاماً (قلمي)
- (٢) تقديره أذهب أحد زيدا أذهب به مع يكون هذا المبدأ من هذا الباب في احب النصب فيه فلم يصح قول المصنف. (م)
- (٣) أي بشرط أن يكون فاعل بفعل الأصمار والفاعل متحداً بمعنى واحداً في هذا الباب حتى لو لم يتحد لم يكن مناسباً لأنهم اعتدوا على التقيد من تعريف ما أصمر عامته فلا بد من الإشارة إليه في التعريف ود التعريفات محمولة على المصدر (عصمت وغيره)
- (٤) لأن رفع الاسم ونصبه تابع لرفع الضمير ونصبه وإن كان الضمير منصوباً كان الاسم منصوباً وإن كان الضمير مرفوعاً مرفوعاً، وإذا كان كذلك وح رفع الاسم لكون الضمير مع الياء في موضع الرفع لكونه مفعول ما لم يسم فاعله للذهب (جلبي).
- (٥) قوله (واجب بالابتداء) أنه لم لا يجوز أن يكون مرفوعاً تقديره أذهب المجهول مناسب للذهب به المتعدي بالياء والظاهر أنه أولى نسب أن ما بعد الاستفهام يلحق الفعل كما سبق (عصمت)
- (٦) ليس من باب ما أصمر عامته على شريطة بتفسير بعباد المعنى، وأن كان منه من حيث الظاهر، لأن اسم بعده فعل مشتعل عنه بضميره، ووسط عليه نصبه وذلك؛ لأنه إذا نصب كل سبعة فعلوا عليه فلا يحلو من أن يكون بجار ومحرور صفة شيء أو متعلق بفعلوا، فإن كان الأول كان المعنى فعلوا كل شيء مظهر في الرب، وهو معنى وسد؛ لأنهم ما فعلوا كل وأن كان الثاني المعنى فعلوا كل شيء في الرب وهو وسد أيضاً إذا الرب وهي صحف الملائكة التي تكتب فيها الأعمال ليس محلاً لفعلهم فتعبر برفع في (كل) بأن يكون مبتدأ، وجمدة فعلوه في محل الخبر بأنها صفة لشيء والجار والمحرور في محل الرفع بأنه خبر مبتدأ، والمعنى كل شيء مفعولهم من الأشياء ثابت مكتوبة في الرب (حافية شرح الكافية)
- (٧) والضمير في فَعَوَهُ عائد إلى الأصابع في قوله تعالى ﴿ولقد أهلكا أشياصكم﴾ [بقمر ٥١] أشياصكم وظننكم في الكفر من الأمم السابقة (معالم)

في الزبر<sup>(١)</sup> ﴿[القمر: ٥٢]﴾

أي: في صحائف أعمالهم فهو ليس من باب، لأصهار على شريطة التفسير؛ لأنه لو جعل منه لصار التقدير فعدوا كل شيء في الزبر فقوله ﴿في الزبر﴾ إن كان متعلقاً (فعلوا) فسد المعنى<sup>(٢)</sup>؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلاً لفعلهم<sup>(٣)</sup>؛ لأنهم لم يوقعوا فيها فعلاً، بل الكرام الكاتبون<sup>(٤)</sup> أوقعوا فيها كتابة أعمالهم

وإن كان صفة لشيء - مع أنه خلاف ظاهر<sup>(٥)</sup> الآية - فأت المعنى المقصود؛ إذ المقصود<sup>(٦)</sup> أن كل شيء هو مفعول بهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقاً لقوله تعالى: ﴿وكل صغير وكبير مستطر﴾ [القمر: ٥٣]<sup>(٧)</sup> لا أن كل شيء كائن في صحائف أعمالهم هو مفعول لهم، فالرفع<sup>(٨)</sup> لازم على أن يكون (كل شيء) مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ تقديره: كل شيء هو مفعول<sup>(٩)</sup> لهم ثابت في الزبر بحيث لا يعدم صغيرة ولا كبيرة<sup>(١٠)</sup>.

(١) والطرف من المبتدأ والجملة محرومة المعنى صفة شيء، الزبر الكتاب وما كسر المكتوب والجمع الزبور، والمرر العلم، والمرر الكتاب بمعنى الزبور والجمع الزبر (قاموس وغيره)

(٢) أي: معنى هذا القول بحيث لا يكون المعنى على ما سبق أرفع العلائق يعني كل واحد منهم كائن شيء من الخير والشر في صحائف وهذا المعنى غير صحيح.

(٣) حتى يوقعوا فيها أعمالهم بل، لصحائف محل لأفعال ملائكة وهم الكرام الكاتبون (توقادي).

(٤) وهم الحفظة الذين يكتبون أفعال العباد من خير أو شر لقوله تعالى: ﴿وإن عليكم لحافظين كراماً كاتبين﴾ [الأنفال: ١٠ - ١١] (توقادي).

(٥) وظاهر الآية أن يكون الطرف مستمراً وأن لا يفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي (رضاء).

(٦) قوله: (إذا المقصود أن كل شيء) إلخ وذلك أن المقصود بيان أحوال معمولاتهم والحكم عليهم وعلى معمولاتهم كما يقتضيه سوق الآية، بيان حال كل هو كائن ومكتوب في صحائف أعمالهم بأنه معمول بهم (وجيه الدين).

(٧) يعني: كل عمل من آدم من خير أو شر قاتل أو كثر مسطور يعني معلوم لما لا يشك منه شيء عن عيسى (م).

(٨) إذا لم يكن من باب الإضمار على شريطة تفسير لما قبله ورفع لازم.

(٩) خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية في محل الجزر صفة لشيء.

(١٠) وإن جار فيه الرفع أيضاً لئلا يلزم وقوع نصب خبراً فلا تأويل على ما سبق (ت ح).



واعلم<sup>(١)</sup> أنه قد سبق أن نَعَدَ الاسمُ مذكوراً، إذا كان لعمل المشتغل عنه بضميره أو متعلقه أمراً أو نهياً فالمختار فيه المصنف<sup>(٢)</sup>

فالظاهر<sup>(٣)</sup> أن قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ [النور: ٢] داخل تحت هذه القاعدة<sup>(٤)</sup> مع أن القراء اتفقوا فيه على الرفع<sup>(٥)</sup> إلا في رواية شاذة عن بعضهم، فاصطبر السحابة إلى أن تمحلوا لإخراجه عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار.

فأشار المصنف إلى ما تمحل لإخراجه صه فقال (ونحو<sup>(٦)</sup> ﴿الزانية والزاني

= فيكون موافقاً لقوله تعالى ﴿وكن صغيراً وكبيراً مستغفراً﴾ [القمر: ٥٣]

(١) وأعلم يشير على أن قول المصنف ونحو ﴿براية وراية﴾ الآية جواب عن سؤال مقدر وهو أنه قد سبق.

(٢) وإن جاز فيه الرفع أيضاً لئلا يلزم وقوع الطبع خيراً، إلا تأويل على ما سبق

(٣) قوله (والظاهر أن قوله تعالى ﴿الزانية والزاني فجلدوا كل واحد منهما﴾) إلح داخل تحت هذه القاعدة بوجود جميع شرائط المذكورة بها، خاصة في نافي نظراً لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها نحو ﴿وربك فكبر﴾ [المذثر: ٣] وكذا في الرضي فهو ظاهر بالنسبة إلى نكل لا إلى المبتدأ العير العارق بقاعدة اعتمادهم، ما بعد الفاء مما قبلها وأعلم أن ما بعد الفاء يعمل فيما قبله إذا كانت الادة كما في قوله تعالى ﴿إذا جاء نصر الله﴾ [الفتح: ١] إلى قوله ﴿فصيح﴾ ووقعه غير موقعها لمرص نحو وربك فكبر ونحو ﴿أما اليقيم فلا تقهر﴾ [الصحن: ٩] وأما إذا لم يكن ردة وكانت وقعة موقعها مما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما في قوله تعالى ﴿الزانية والزاني فجلدوا كل واحد منهما﴾ (وجيه الدين).

(٤) لأنه اسم هذه فعل مذكور مع التعذب نكي بقراء نسخة اتفقوا على الرفع فالمراد منه غير هذا الظاهر (متوسط)

(٥) واتفاقهم حجة قاطعة، لأنهم اختلفوا في قراءة من صاحب الشريعة محمد عليه السلام أما بالواسطة أو بغير واسطة، فلم أتباع الحجة لهم ولأن بقراء أعدل من النجاة فيرجح ما نقل عنهم على قول النجاة (قاضي).

(٦) قال ونحو ﴿الزانية والزاني﴾ الواو أما للمصنف على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو براية والرمي، وقوله (الفاء) بمعنى بشرط تحليل وجعده، قوله (وجملتان بتقدير المبتدأ) أي هذه الآية جملتان تحليل آخر معطوف على الأول، وأما لمعطى على قوله: وكذا ﴿كل شيء فعلوه﴾ وجملة قوله (الفاء) بمعنى بشرط بشيرة إلى بتعليل خير لقوله (نحو الزانية) بتقدير العائد وقوله (جملتان معطوف عليهما) المفرد على الحمدة لها محل من الأعراب (عب).

فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» (نفاه) <sup>(١)</sup> فيه مرتبط <sup>(٢)</sup> (بمعنى لشرط <sup>(٣)</sup> عند المبرد) <sup>(٤)</sup> لكون الألف واللام في (الرأيه ورائي) متبداً موصولاً فيه معنى <sup>(٥)</sup> الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فحبر مبتدأ فالجاء والقاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببه <sup>(٦)</sup> للجزاء.

ومثل <sup>(٧)</sup> هذا القاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع.

(١) (القاء) في فاجلدوا داخلة على الخبر بأول مقول فيهما لكون مبتدأ متصفاً بمعنى الشرط جيء بها للدلالة على السبب كما في قولك لذي يأتيه فله درهم، فيكون تقديره اني ريت والذي رما فاجلدوهما مئة جلدة، وعلى ذلك لا يكون من هذا باب؛ لأنه لا يصلح أن يعمل ما بعد القاء مما فيها لكونها محرقة بلاسم عن كونه مسدداً فلا يكون القاء في الخبر الذي هو محلها (عامة شرح الكافية).

القاء مبتدأ وموله (بمعنى طرفه) مستقر خبر لمبتدأ، والحكمة الاسمية لا محل لها من قبيل تعديلي أي وكذا نحو الرأيه والرائي؛ لأن القاء بمعنى شرط وقد يقر في محله أن الجملة الاسمية تقع استناداً تعديلياً حتى يجوز أن يوجه في أن الواقع في هذا الموضع نحو قوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مِنْ قَبْلُ بِمُذْهِبِهِ﴾ [هو المر لرحيم] [نطور ٢٨] فراءة نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام التعديل والناقوس بكسر على أنه متباف تعديلي (توضيح على الألفية).

(٢) قوله (مرتبطة بمعنى الشرط) فيكون جاء صلة ويجوز أن يكون للسببية (لاري).

(٣) يعني نفاه ههنا لرفع الجراء بالشرط مستبعد من الألف واللام في الرأيه.

(٤) قال عند المبرد قيل ظرف لعامل ظرف المقدر والأظهر أنه ظرف للسبب بين المبتدأ والخبر كما أن قوله (عند سيبويه) (ظرف للسبب) المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]. (هـ).

(٥) لم يبق أن المبتدأ إذا كان موصولاً صلته فعل أو ظرف يكون فيه معنى الشرط.

(٦) لأن القاء وضعته لسبب ما قبلها لما بعدها، فإذا دعت على لجراء لعدم أن الشرط سبب للجاء حتى لو لم تدخل عليه لم تعلم السببية.

(٧) كأنه قيل لم لا يجوز أن يكون القاء رائدة ويكون من باب ما أصغر عامته ويكون نصب محذراً منه (رضاً).

- وإنما قال مثل؛ لأن القاء إذا كانت رائدة أو عبر وقعة موقعها لحرص كما في قوله تعالى

﴿وَأَنْتُمْ فَلَا تَقْهَرُونَ﴾ [الصحن ٩] جار أن يعمل ما بعدها فيما قبلها (لاري).

(و) الآية (جمدتان) مستقلتان<sup>(١)</sup> (عند مسيويه) ردّ (الرأية)<sup>(٢)</sup> مبتدأ محذوف المضاف و (الرأي) عطف عليه والخير محذوف أي حكم الرأية<sup>(٣)</sup> والزاني فيما يتلى عليكم بعد.

وقوله تعالى: ﴿فاجلدوا﴾ حملة ثانية لبيان الحكم الموعود، والفاء عنده أيضاً للسببية أي: إن ثبت زناهما فاجلدوا.

وقيل رائدة أو للتفسير، وجزء الجملة لا يعمل في جزء حملة أخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابط فتعين الرفع.

(والا) أي: وإن لم يكن لفاء بمعنى لشروط ولم تكن الآية حملتين أيضاً فهي تكون داخلة تحت<sup>(٤)</sup> الصاطفة (عالمختار) حيث فيها<sup>(٥)</sup> (لصب)<sup>(٦)</sup> واختيار<sup>(٧)</sup> لصب

(١) قوله (مستقلتان كل منهما منقطعة عن الأخرى) لا تمتق لأحدهما بالآخرى نظيره يريد مصروب فأكرمه (وجيه الدين).

(٢) قوله (إذا الرائية) توحيد المرد أموي من هذا التوحيد لعدم احتياجه إلى إضمار ولذا قدمه المصنف لكن فيه أنه يلزم أن يكون الإشتراك جوهراً.

(٣) وذلك لحكم قوله ﴿فاجلدوا﴾ أي مصروب أي واحد من الرائيين مائة جلدة.

(٤) لصدق التعريف عليها، لأنه يصدق على قوله (الزانية) كل اسم بعده فعل مشتعل عنه ضميره بحيث لو سيطر عليه هو أو مناسبه لصبه (توقادي).

(٥) قوله (فيها هي الآية ﴿الزانية والرشي﴾) يعني إن سم يؤل بنأويل المرد وسيويه ويعتبر الظاهر كان المحار، النصب لمكان الأمر وقد جاء قرأت من غير السبعة بالنصب كما في (نكشاف فعملواتي).

(٦) كما أن في القراءة الشاذة لمكان الأمر؛ لأن فعل الأمر لا يحسن أن يكون حراً فقوى النصب فيختار (وجيه الدين).

(٧) قوله (واختيار النصب) يعني أن شرطية إشارة إلى قبس استثنائي، استثنى فيه بقبض الثاني ليثبت قبض المقدم، وهو ما ذهب إليه المرد، وإنما حمده على ذلك إذ، لو لم يحمله لكان معه أن اختيار النصب واقع على بعض التقدير، لكنه عبر رفع أصلاً فإن الشاذ لا يعأ به.

وأراد سحو مثل قوله تعالى ﴿وانسرق وسارقه وضعوا أيديهما﴾ [المائدة ٣٨] ﴿واللذان يأتيانها منكم فآدوهما﴾ [النساء ١٦] من قست ما لحكمة في تقديم المرأة في بيان حكم امرأ وتقديم المرء في بيان حكم سرقة، قلت ذلك بالصريح إلى حصول إلى السبب القوي، وذلك لأن حصول الربا إنما يكون لسبب الشهوة وهي غلبة في المرأة منها من المرء، وحصول السرقة بما يكون بسبب الجراه وهي أكثر في المرء منها في المرأة (هادية في شرح الكافية).

باطل<sup>(١)</sup> لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جملتين لتعين (الرفع).

(الرابع)<sup>(٢)</sup> من تلك المواضع بني وحب حذف ناصب المفعول به فيها:

(التحذير)<sup>(٣)</sup>

واسم واجب<sup>(٤)</sup> حذف الفعل فيه لصيق<sup>(٥)</sup> الوقت عن ذكره<sup>(٦)</sup>.

(وهو) في اللغة. تخويف شيء من شيء. وتعيده منه

وفي اصطلاح<sup>(٧)</sup> النحاة: (معمول) أي. اسم عمل فيه النصب بالمفعولية (بتقدير: اتق، تحذيراً)<sup>(٨)</sup> أي حذر ذلك المعمول تحذيراً فيكون مفعولاً مطلقاً، أو ذكر تحذيراً، فيكون مفعولاً له.

- 
- (١) نكوه متاعاً لما اتفق عليه جمهور نقرائنا بما يكون اجتماعاً لما اتفقوا عليه يكون ماحلاً
- (٢) أي: أربع الأربعة لا أربع الثلاثة يعني أنه باعتبار الحال لا باعتبار التصيير
- (٣) أي موصح لتحذير وهو أريد بالرفع، فالتسم الرفع من أقسام المفعول به الذي يحذف فعله ناصب لا حاجة إلى تقدير الموصح (عصمت).
- (٤) قوله (وإنما وجب حذف الفعل) مع. وربما لم يذكر همة وجوب الحذف في المواضع السابقة أما في سنادي فلأن تعريفه يعيد ذلك حيث ذكر أن لمظنوب يقال بحرف مائت مائت أدهر فعلم منه أن أدهو فعله وحرف النداء وثم مقامه ومن المعلوم عدم حوار اجتماع اسائب مع المندوب وأما في ما أصبر عامله على شريطة لتفسير فلأن هذه العمود يدل على إصمار عامله بشرط التفسير بعد الإصمار، ومن المعلوم عدم حوار ذكر لمفسر بعد إرادة تفسير مسبب حذفه (عصمة الله)
- (٥) في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو أصيق من القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر، لا المحذر منه (لأري)
- (٦) لأنه لو ذكر لغات وقت التحذير، لأن مثل هذا إما يصل عند مشاركة وشدة الخوف أو لفصد لغزاع سرعة إلى ما هو المقصود من الكلام
- (٧) قوله: (ولفي اصطلاح النحاة معمول) مع شدة إلى دفع ما غير أن لتحذير بمعنى المحذر أو محذر منه بإقامة المصدر مقام مفعول وذلك أنه لا حاجة إلى ذلك؛ لأن التحذير جعل في الاصطلاح للمعمول (وجيه الدين)
- (٨) قال تحذير من بعده، هذا القسم أي من محذر أو مضمهر، والظاهر لا يجيء =

(مما بعده) <sup>(١)</sup> أي: مما بعد ذلك المعمول.

(أو ذكر <sup>(٢)</sup> المحذّر منه مكرر) على صيغة المجهول عطفها على (حذر) أو (ذكر) المقدر، فإن قلت: فعلى هذا <sup>(٣)</sup> لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا <sup>(٤)</sup>: نعم، لكنه وضع في المعطوف مظهر موضع المصمر العائد إلى المعمول اشعاراً بأنه محذّر منه لا محذّر (مثل <sup>(٥)</sup> . إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، وَإِيَّاكَ وَأَنْ تُحَذِّقَ،) هذان مثالان لأول نوعي التحذير، ومعهما: تَعُدُّ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ، وَالْأَسَدُ مِنْ نَفْسِكَ، وَتَعُدُّ نَفْسَكَ عَنِ حَذْفِ الْأَرْبِ - وهو صرّبه بالعصا - وَتَعُدُّ حَذْفَ الْأَرْبِ عَنِ نَفْسِكَ. وعلى التقديرين المحذّر منه هو (لأسد) (والحذف).

فإن المراد من تعيد الأسد أو الحذف، من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها.

(والطريق <sup>(٦)</sup>)

ولا مضافاً إلى المحاطب والمصمر لا يجيء في لأصل لا محاطباً وقد يجيء متكلماً نحو رباي: والشرا، وسيبويه يعذر به لا حذر وغيره يقدر بهو حذر خطباً والأول أدنى (شيع الرضي).

(١) قال مما بعده احترار عن المعمول الذي تقديره اتق بكن لا يحذر مما بعده كما يا لقائل من ابن فراه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله (هندي)

(٢) قال أو ذكر المحذّر منه هذا القسم يكون طاهرًا أو مضمرًا سواء كان الظاهر مضافاً أو لا والمصمر متكلماً أو محاطباً أو غائباً.

(٣) أي: تقدير أن يكون معطوفاً على أحد هذين المقدرين أعني حذر أو ذكر (تأمل)

(٤) قوله: قلنا: أي. قلنا بتقدير العائد والتقدير أو ذكر المحذّر منه من نوعيه وبامتنان ضمير في ذكر وجعل المحذّر منه بدلاً منه (لاري)

(٥) وهذا موافق لما روي عن عمر رضي الله عنه من أنه دل إياي وأن تحذف أحدكم الأرب بالعصا، وفي القاموس الحذف كالصرب، رميك حصاة أو نراة أو نحوهما (تأخذ بين سياتيك) انتهى وفي الحديث نهى عن الحذف كما في البحاري، وجه النهي أنه ليس من المحذرات وقد اتفق العلماء إلا من شدّ منهم على تحريم أكل ما فتنه السيئة والحجرة؛ لأنه يقتل الصيد بقوة راحته لا لحذره (رضي زاده).

(٦) عطف على القريب أو العيد مصوب، مفعول به بعض محذوف وجوفاً، وجعلته إشائية لا محل لها، استئناف (رضي زاده)

الطريق<sup>(١)</sup> مثال لثاني نوعيه، أي: اتق الطريق الطريق.

ولا يخفى عليك أن تقدير (اتق) في أول النوعين غير صحيح؛ لأنه لا يقال<sup>(٢)</sup> اتقيت زيدا من الأسد<sup>(٣)</sup>، فبمعنى أن يقدر فيه مثل: (تعد، ونح).

وتقدير (تعد) في مثال النوع الثاني غير مناسب؛ لأن المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيه منه.

فالصواب أن يقال بتقدير (تعد أو تق) أو نحوهما<sup>(٤)</sup>، فبقدر مثل (تعد) في جميع أفراد النوع الأول، وفي بعض أفراد النوع الثاني مثل (نفسك نفسك)<sup>(٥)</sup> فإن المعنى<sup>(٦)</sup> .....

(١) والجدار الحذر، واجل لجل، والنحية لحيه، وإنما كرر ليكون مانعاً عن ظهور الفعل؛ لبيان أحد المكررين مانع مع ما ذكر في القسم الأول (هو من أقدي).

(٢) يعني، لم يحن متعباً إلى اثنين؛ إلى الأول نفسه، وإلى الثاني ذرة بـ (من)، وأخرى بنفسه، بل إنما جاء متعباً إلى واحد فقط، ذرة بنفسه وأخرى بـ (من) والسر فيه أن وقى متعباً إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بـ (من) وبدونه، فبما نقل إلى الأفعال انحصر معمولاً، وبقي المفعول الآخر كما هو القياس، والله اعلم (قدقي).

(٣) لأنه لا يقع بعده إلا المحذر منه كما يعلم من تصحيح عصام السير؛ تقديره اتق نفسك؛ بجعل النفس كأنه محذر منه بالتعريف عن الأسد تأمل (داود).

(٤) وأجيب عنه بأن هذا من باب حذف مضاف رفاعة المضاف إليه مقامه، تقديره معمول بتقدير نحو اتق، أو من باب حذف المفعول بتقديره معمول بتقدير اتق أو نحو، فحيثما يعم الحريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل تعد ونح واتق وغيرها.

(٥) فافهم هاها هو محذر منه بل مطلقاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي إِنْ النّص لَأُثَارَةً بِالشُّوء﴾ [يوسف ٥٣]، وقوله عليه السلام: «أعدى صوبك نفسك التي بين جنبيك» الميهقي في الزهد (٣٥٥).

(٦) قوله: (فإن المعنى على هذا تعد نفسك مما يؤذيك) يوحي كون النفس محدوراً لا محذوراً منه ولا يكون من أفراد النوع الثاني، وليس من أفراد النوع الأول أيضاً؛ لأنه ليس تحذيراً مما بعده ويمكن أن يقال لما كان النفس أمدارة بالشوء يكون مزيدية فيكون محذراً منها، فيؤثر الشخص بالانقضاء منها؛ إذ حاصل المعنى تعد شخصك مما يؤذيك، والمؤذي في مثالنا هذا هو النفس فيكون محذراً منها بهذا الاعتبار وإن كانت محذرة باعتبار أنها نفس الشخص المأمور بالتحذير والانتقاء عنها فتأمل، لكلا يشته عليك عرق بين هذا لجواب وبين ما أحاب المحشي (قدقي رحمه الله).

عن هذا: يَعد نفسك مما يؤذيك<sup>(١)</sup>، ولأسد ونحوه، ويقدر مثل: (أتق) في بعضها كالمثال المذكور<sup>(٢)</sup>.

قيل: لفظ (الأسد) هي (إياك والأسد) خارج<sup>(٣)</sup> عن النوعين فينبغي أن لا يكون تحذيراً، وليس كذلك<sup>(٤)</sup>، فإنه أيضاً تحذير، وأجيب بأنه تابع للتحذير، والتوابع خارجة عن المحدود<sup>(٥)</sup>، بدليل ذكرها فيما بعد.

(ونقول)<sup>(٦)</sup> هي قسمي النوع الأول (ياك من الأسد) كما كنت تقول (إياك والأسد) (و (من أن تحذرت) كما كنت تقول (ياك و أن تحذرت)

(١) وفي بحث مشهور، وهو أنه إذا كان معنى نفسك بعد نفسك مما يؤذيك لم يكن نفسك نفسك من النوع الثاني ومحدراً منه بل محدراً، فأجاب عنه بعض المحققين بما حاصله أن المراد التحذير من النفس تبعدها عن الردل، أي تؤذيك، فثبت إذا لم تعد من الردل يصيبك منها أمعن والشكائد، والنفس محدرة لا محدرة، ويمكن أن يقال في الجواب بحور أن يكون ما في مما يؤذيك مصدرية ومن لتحليل والأجل، واسمى بعد نفسك من أجل إبداء النفس بإزاء كإبداء الأسد، وحده يكون لنفس أيضاً محدراً منه (عصمة الله)

(٢) لأنه في معنى تق الطريق، أي اتق من الأشياء المؤذية التي يكون في الطريق وحده أو متعددة، فكون من قبيل ذكر المحل وإرادة التحال (توفاوي)

(٣) لأنه إن فرض دحونه في النوع الأول ليس محدراً بل محدراً منه، وإن فرض دحوله في النوع الثاني ليس مكرراً بحيث على أي تقدير يكون حارحاً من المحدود (رضا)

(٤) بل يكون تحذيراً لأنه يصدق أنه معمول بتقدير اتق تحذيراً مما بعده، بأن يكون المراد من قول ما بعده أهم من أن يكون لفظاً أو بتقدير، فحيث يكون الأسد تحذيراً مما بعده بتقدير، وعلى هذا التقدير يكون معناه: اتق ياك من الأسد، ولأسد من الصياد، تأمل هذا الاحتمال إذا لم يقل مع من، وإذا قل مع من لا يكون الأسد إلا محدراً منه تأمل.

(٥) وفيه نظر؛ لأن كونه تابعاً لا بحرجه عن تحذير، كما أن (همرو) في جاءني زيد وعمرو لا يخرج عن الفاعلية كونه تابعاً

(٦) يعني يستعمل التحذير على وجهين أحدهما: بحرف الجر، وحرف الجر قد يذكر لفظاً ودخلاً على اسم، نحو: إياك من الأسد وقد يكون دخلياً على أن مع ما في حيوه، نحو: إياك من أن تحذف، والثاني أن يذكر بحرف عطف، إما دخلياً على الاسم، نحو: إياك والأسد، أو على أن مع حيوه، نحو: إياك وأن تحذف، وقد يحذف حرف الجر من أن، فيقال: إياك أن تحذف، أي: من أن تحذف، ولا يحذف من الاسم، فلا يقال: إياك الأسد، أي: من الأسد، وإنما حذف حرف الجر من أن ولم يجر حده من الاسم لأن استطال بصفة فحذف تحذيره فحذف حرف الجر منه بخلاف الاسم المفرد؛ فإنه لا طول فيه (شرح اللباب)

وتقول في المثال الأخير: (يَاكَ أَنْ تُحَذِفَ) بتقدير (مِنْ) أي: إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تُحَذِفَ؛ لأن حذف حرف الجر عن (أَنْ) وأنَّ قياس (ولا تقول) في امثال الأول (يَاكَ الْأَسَدَ) لامتداد تقدير (مِنْ) <sup>(١)</sup> وشدوده مع غير (أَنْ) وأنَّ

فإن قلت: فليكن بتقدير العاطف قبل حذف العاطف أشد شذوذاً؛ لأن حذف حرف الجر قياس مع (أَنْ) وأنَّ وشاذ <sup>(٢)</sup> كثير في غيرهما <sup>(٣)</sup>. وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادراً <sup>(٤)</sup>.

### (المفعول فيه)

(لمفعول <sup>(٥)</sup> فيه)

(هو ما فعل فيه فعل) أي حدث (مذكور) تضمناً في ضمن الفعل الملفوظ أو المقدر أو شبهه <sup>(٦)</sup>، .....

(١) قوله (ولا تقول إِيَّاكَ الْأَسَدَ لامتداد تقدير من) فإن قلت: بتقدير من في مثل هذه الصورة عبر متبع، إذ لو كان متبعاً لم يقع نكر وقع ولا يمتنع. أما بيد الوقوع أنه جاء في كلام العرب، فعون أبي إسحاق.

ولا ياك إِيَّاكَ المراء فإِنَّه إلى الشر دهء ولا بشر جالب - تقديره: إِيَّاكَ إِيَّاكَ من المراء، وحذف (مِنْ) في من مراء فكذلك جور حذف من الأسد على تقدير إِيَّاكَ من الأسد في قولك ياك ولأسد قبل أجيب به بوجوه الأول أنه من ضرورات الشعر، وكلاماً من السعة والاحير الثاني أنه على خلاف بقياس واستعمال المصحاء، ومثل هذه مردود ولا يكون حجة الثالث أن المراء مصدر بمعنى أن يمدري، فحمل مراء على أن تماري في جور حذف من لكون أن المراء بمعنى أن تماري، فكما يجوز حذف (مِنْ) من أن تماري فكذلك من مراء فهذا احتمال الوجوه المذكورة فليست بحجة؛ إذ لا يجوز إثبات القاعدة بالم احتمالات (قطب الكيلاني)

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَاحْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف ١٥٥] (رضاء)

(٣) أي: في غير المفعول به والمفعول به، قول حذف اللام فيهما شاذ (رضي)

(٤) كما قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾ [التوبة ٩٢] أي: وقلت (وجبه الدين)

(٥) ولما قرع مع بيان المفعول به بجميع أوجه وأحكامه، شرع أن يبين المفعول فيه فقال (عوض أفندي).

(٦) نحو: ضارب عمراً يوم الجمعة، وسحر يوم الجمعة في جواب من قال، أي: وقت أنت صارت، وتقديره: أنا ضارب يوم الجمعة (شرح).



كذلك<sup>(١)</sup> أو مطابقة<sup>(٢)</sup>، إذا كان العامل مصدرًا.

فقوله . (ما فُعِلَ فيه فُعُلٌ) شامِلٌ لأسماء الأركان والمكان كلها.

فإنه لا يخلو زمان أو مكان عن أن يفعل فيهما فعل، سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما أو لا<sup>(٣)</sup>.

وقوله . (مذكور) خرج به ما لا يذكر فُعُلٌ فُعِلَ فيه . نحو : (يوم الجمعة يوم طيب)، فإنه وإن كان فُعِلَ لا محالة<sup>(٤)</sup>، لكنه ليس بمذكور، لكن بقي مثل : (شهدت يوم الجمعة) داخلًا فيه، فإن (يوم الجمعة) يصدق عليه أنه فُعِلَ فيه فُعُلٌ مذكور، فإن شهود يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة، فاعتبر في التعريف قيد الحيثية، أي . المفعول فيه، ما فُعِلَ فيه فُعُلٌ مذكور من حيث<sup>(٥)</sup> أنه فُعِلَ فيه فُعُلٌ مذكور، ليخرج مثل . هذا المثال عنه فإن ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث إنه فُعِلَ فيه، فُعُلٌ مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور، ولا يحتمل<sup>(٦)</sup> صيغته أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة إلى قوله . (مذكور) إلا لزيادة توضيح المعنى.

- (١) أي يكون ما شابه الفعل مفعولًا أو مفعولًا مثل : يوم الجمعة لم قال لك متى صرت (م)
- (٢) فيه تأمل ! ولو أريد من قوله (ما فعل به) ما سب إليه لعمل بكلمة في لم يحتج إلى اعتبار قيد «محالة» ولو أريد معناه لتحقيق لا تجدى الحيثية، لأن هذا المعنى يصير قسراً وهو لا يقتضي اعتبار سبب الفعل إليه بكلمة في ضم بصير قريباً من اعتبارها (هـ)
- (٣) قوله (أو لا) يذكر الفعل الذي حدث ورحل في كل واحد منهما لفظاً أو تقديرًا بل لا يلتصق إليه أصلاً (م).
- (٤) لفظة لا لنفي الحسن، و«محالة» سمها راجعاً محذوف، أي لا محالة فيه، أي لا شك في أن يفعل يوم الجمعة فعل ما (نوقادي).
- (٥) قوله (من حيث أنه فعل فيه فعل مذكور) أي . بأحد، ويلاحظ ويذكر بهذه الحيثية يوم الجمعة مثلاً في مثل . شهدت يوم الجمعة، وإن فعل فيه فعل لشهود إلا أنه لم يكن بهذه الحيثية إذا لم يقصد بذلك، ولم يذكر لأجله بل بحيثية وقوع الفعل عليه، فيخرج عن التعريف لأنه مفعول به لا مفعول فيه (وجه الدين).
- (٦) قوله (ولا يخفى) أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثية، يمتنع أن قيد الحيثية وإن كان لا بد منه لإخراج غير المحلود، مثل شهدت يوم الجمعة، ألا أنه يرمى الاستثناء عن قوله : (مذكور) لأنه حيثئذ يخرج قوله (الجمعة يوم طيب نفي الحيثية) إلا أن يكون لزيادة تصور مفعول فيه وتحقيق ماهيته بأن يذكر جميع إتيانه وما يعبر في ماهية قول فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا =

وقوله (من زمان أو مكان)<sup>(١)</sup> بيان لـ (ما) لموصولة أو الموصوفة إشارة<sup>(٢)</sup> إلى قسمة المفعول فيه، وتمهيد لبيان حكم<sup>(٣)</sup> كل منهما

وهو، أي: المفعول فيه، ضرور

ما يظهر فيه (في) وهو مجرور<sup>(٤)</sup> بها.

وما يقدر فيه (في) وهو منصوب بتقديرها.

وهذا خلاف اصطلاح القوم<sup>(٥)</sup>، فمنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب، بتقدير (في).

وحالهم المصنف، حيث جعل المجرور أيضاً مفعولاً فيه، ولدلت قال (وشرط نصه)<sup>(٦)</sup> أي: شرط نصب المفعول فيه (تقدير في)<sup>(٧)</sup> إيد التلغظ بها يوجب الجر،

على منصوب بتقدير (في)، فالحق عدمه هو المقتضى في من زمان أو مكان فعل به فعل مذكور (وجه الدين)

(١) حقيقيين أو اعتباريين سرت يوم الجمعة زمان حقيقي حلت مكان حقيقي، وجلت قدوم زيد الشمس، أي: وقت قدوم زيد في مكان ظهور الشمس (همدي)

(٢) قوله (إشارة) إشارة إلى أن قوله (من زمان) ليس قيداً حتمياً بناءً على أن في مفعولة على الطريقة الحظية وليس كل مجرور في مفعولاً فيه (حب)

(٣) وبحكم قبول النصب بتقدير في وعدم قبوله وتقسيم كل منهما إلى العهيم المحدود وبين النصب بتقدير في وعدمه بإظهار في (م).

(٤) كقولك: سرت في يوم الجمعة فيكون لسير واقعاً في وقت من أوقات يوم الجمعة (توقادي)

(٥) ربما عر عنهم بالقوم تيهياً على أن المحتر عد الشارح ما ذهب إليه المصنف؛ لأنه كما أن ليوم في قولك: سرت يوم الجمعة ظرف بسير ومحل له كذلك قولك: سرت في يوم الجمعة ظرف له ومحل أيضاً فلا وجه لإطلاقه المفعول فيه على الأول دون الثاني (م)

(٦) قوله (وشرط نصبه بتقدير في) فإذا قدر (في) في مفعول فيه وقد تضمن المفعول فيه معنى في، وإذا تضمن معنى في يكون المفعول فيه ماً لتضمنه معنى أن أين وكيف مكان لتضمنهما معنى ممرة الاستعظام. قلنا لا سلم أنه إذ قدر (في) في مفعول فيه فقد تضمن المفعول فيه معنى؛ لأنه لو كان كذلك لم يجر إظهار في مع المفعول فيه كما لم يجر إظهار الممرة مع أين وكيف؛ إذ الفرق بين التضمن والتقدير؛ إذ تتضمن يقتضي عدم جوار الإظهار، والتقدير يقتضي جوار الإظهار (قطب الكيلاني).

(٧) أي: أن يكون في مدركة لا منصوغة؛ لأنها لو كانت منصوغة لوجب حصره فاصح نصه، وربما =

(وطروف<sup>(١)</sup> الرمان كلها) مبهما كان زمان أو محدوداً<sup>(٢)</sup> (تقبل ذلك) أي: تقدير (في): لأن<sup>(٣)</sup> المبهم منها جزء مفهرم الفعر فيصبح انتصانه بلا واسطة، كالمصدر<sup>(٤)</sup>.

والمحدود منها محمول عليه أي على لمبهم، لاشتراكها في الزمانية نحوه (صمت دهرًا) و (أفطرت اليوم).

(وطروف المكان إن كان) المكان<sup>(٥)</sup> (مبهم قبل ذلك) أي: تقدير (في) حملاً<sup>(٦)</sup>

= اشترط أن يكون مقدره لأن للمفعول فيه لا بد من كلمة في تحقيقاً لمعنى الظرفية فهي بد لم يكن ملفوظة وجب أن يكون مقدره وإلا لكان اسم الرمان والمكان اسماً صريحاً وبم يكن مفعولاً فيه. من قلت إن قوله تعالى ﴿لنلكر الليل والنهار﴾ أسياً [٢٣] وفي قول الشاعر:

يسا صارق السليل

هل الدار مقدره مع تحلف النصب تحت حدث لكونه من الأمور الجائرة، لأن وجود الشرط لا يلزمه أن يكون مستلزماً لوجود بشرط بل الأمر على بعكس مع أن مع تقدير في ههنا حادز (عوض أفندي)

(١) ولما ثبت أن شرط بضمه تقدير في زمان أن يبي أن أي نوع يسمح عن قوله (حافية)

(٢) أي مبهم وهي ما يكون مقداره معلوماً كالنوم والليل والنهار والحوادث (عوض أفندي)

(٣) قوله (لأن المبهم منها جزء) من قلت زمان ندي هو جزء الفعل إنما هو أحد الأربعة الثلاثة لا طرف الرمان المبهم كالحيث والوقت والزمان، فبم أحد الأربعة أيضاً مبهم وإذنه قال الرضي، المبهم من الرمان الذي هو لا حد له يحصره معرفة كدت أو نكرة والمعين ما له نهاية يحصره كالنوم والليل، أو تقول لم كان لمفيد أي أحد الأربعة جزءاً فكأن لمطلق أيضاً جزءاً. واعلم أن المراد من قوله (وطروف المكان) فكذا من قوله (وطروف الرمان) إن كان مبهماً هو المظهر وأما المصدر مبهماً فلا بد فيه من إظهار في إلا إذا سمع فيه فحواً منه، كونه (شرح اللباب)

(٤) لأن الفعل يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى إلى جميع المصدر فكذلك إلى جميع ظروف الزمان وفيه نظره لأن الفعل لا يدل قطعاً على المؤقت من الظروف الزمان نحو يوم، نعم يدل على الزمان المعين كالحاصي فكون من المكان فكذلك المؤقت من الزمان دون المكان (شرح موضح).

(٥) يشير إلى أن الضمير في كان راجع إلى مضاف إليه وهو المكان وإلا لوجب التأنيث ويجوز إرجاعه إلى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثاني أو النوع الثاني أو بأن يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو بأن تأنيث الظروف عبر حقيقي لكونه بتأويل الجماعة

(٦) وذلك أن الفعل لا يدل على المكان المبهم أصلاً لأن المقصود من دلالة اللفظ على =

على الرمان المبهمة، لاشتراكهما في الإيهام نحو: (جلست خلفك) (والا) أي: وإن لم يكن مبهماً، بل يكون محدوداً (ولا) يقس تقدير (في) إذ لم يمكن حملاء على الرمان المبهمة<sup>(١)</sup>، لاختلافهما ذاتاً<sup>(٢)</sup> وصفة، نحو

(جلست في المسجد) (وفُسر المبهمة)<sup>(٣)</sup> من المكان (بالحجرات الست)<sup>(٤)</sup> وهي: (أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت) وما في معناه، فإن (أمام زيد)، مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض، فيكون سهفاً.

ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكابية (الجائز نصها)<sup>(٥)</sup> قال: (وحمل عليه) أي: على المبهمة المفسر بالحجرات الست (عد ولدي)<sup>(٦)</sup>، وشبههما) نحو: دون، وسوى<sup>(٧)</sup> (لإيهامهما) أي: لإيهام (عد)<sup>(٨)</sup> ولدي) ولم يذكر وجه حمل شبههما

الشيء، بدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة العمل على إمكان عدده لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلاً على مطلق المكان لا على مبهمة المكان بالتفسير الذي فسره (شيخ الرضوي)

(١) ولم يحمل على المكان المبهمة لأنه فرع عما حمل عليه كالاتمارة من المستعمر والسؤال من التفسير (هندي).

(٢) لأن ذات الأول الرمان والثاني المكان وصفة الأول المبهمة والثاني محدود ولم يوجد وجه الحمل (توقادي).

(٣) وأعمد أن الطرف قد دخل عليه حرف جر صدر ممّا صريحاً نحو من قبلها (رضي) قال: ولما المبهمة بالحجرات هذا تفسير أكثر متقدمين وأما تفسير غيرهم لمبهمة من قال إن المبهمة من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة، وبه أن نحو خلفك معرفة مع أنه منصوب اتفاقاً ويمكن دفعه بأنه ملحق بالنكرة لإيهامه أو بأنه نكرة حقیقة (لاري)

(٤) وترك التاء في العدد؛ لأن الجهات مؤنثة (هندي)

(٥) وبعض الأرماني والأماكن لا يكون إلا منصوباً على ظرفيه وقد يكون مبدأً نحو يوم الجمعة مبارك وقد يكون مفعلاً نحو دخل الشهر وغير ذلك.

- ويستعمل عند في أرماني أيضاً يعني عند أصله أن يستعمل في مكان وقد جاء مستعملاً في الزمان كما في قوله (عند الصباح) يحمد لقوم نسري (شرح اللباب)

(٦) ولدي من الظروف وهو بمعنى عند إلا أنها أحسن، فعولك عندي، يتناول ما كان في مكانك حضرك كقولك عندي منه ولدي لم يتناول إلا ما حضرك (شرح المحمدي).

(٧) مقصور بعين السين وهو الأكثر وبكسره رسوء مسود يصح السين المال سوى زيد أي: مكانه، لأن سوى بمعنى المكان العالي دون زيد بمعنى عند (الباب).

(٨) لأنك إذا قلت جلست عندك يتناول جميع الأماكن التي حوائك (مصطفى جلي)

عليه؛ لأن حكمه حكمهما<sup>(١)</sup>.

وفي بعض النسخ (لإيهامهما كما هو الظاهر).

وكذا حمل على المصمم من المكرب (لغظ مكان)<sup>(٢)</sup> وإن كان معيب نحو: (جلست مكانك) (لكثرة) في الاستعمال مثل: الجهات الست، لا لإيهامه.

(و) كذا حمل عليه (ما)<sup>(٣)</sup> بعد (دحست)<sup>(٤)</sup> وإن كان معيب (نحو) (دخلت الدار)<sup>(٥)</sup> لكثرة<sup>(٦)</sup> في الاستعمال لا لإيهامه (على الأصح) أي: على المذهب الأصح.

فإنه ذهب بعض النحاة إلى أنه مفعول به، يكن الأصح أنه مفعول فيه، والأصل

(١) ذلك أن تجعل الضمير راجعاً لها عدد ردى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به وذلك بأن تجعل الضمير راجعاً إلى المصمم وعدد ردى وشبههما بتأويلها بالمحمول والمحمول عليه (سفرائتي)

(٢) أو ما سمعنا إذا كان الفعل موافقاً له في إفادة معنى الاستمرار نحو: جلست مجلسك وقمت مقامك وصعدت موصح فلان إلى غير ذلك من دوات المصمم مما يجري هذا المجرى (هندي).

(٣) قوله (ما بعد دخلت)، فيه نظير لأن ورود ما بعد دخلت إنما هو على حصر المصمم بتقدير (في) في المصمم لا على تفسير المصمم، لأن المراد بما بعد دخلت هو المكان المعين قوله (فأجاب) في أن الجواب ليس في مقابلة السؤال فإن الحمل لا يستلزم صحة التفسير بالجهات نعم لو كان السؤال على حصر المصمم بتقدير (في) في المصمم ولم يكن هذه الأشياء مبهمة يكون ذلك الجواب مقابلاً للسؤال، ويمكن أن يقال: إن المصمم في الاصطلاح إنما هو الجهات، فالسؤال حينئذٍ بما هو على حصر المصمم بتقدير (في) في المصمم بالمعنى الاصطلاحي فأجاب بأن هذه الأشياء محمولة على المصمم المصطلح لوجود الإيهام اللغوي (حواشي هندي).

(٤) وما بقاؤه من نحو برئت وسكنت نحو دحست قد رويته الحان وسكنت أبعد (هندي)

(٥) وقال الجرمي: إن دحست متعدٍ وما بعده مفعول به فلا شذوذ فيه على قوله (والأكثر) على أنه لازم وما بعده منصوب على الظرفية فيكون شاذاً وهو الأصح؛ لأن مصدره على صيغة المفعول نحو: (دحسون) في الأعلى مصدر لازم ركز السكون والبرول ولأن صد الدخول الخروج وهو لازم اتفاقاً وكذا صد سكون التحريك وصد ثروب الارتحان وهما لازمان ولأن استعمال هذه الأفعال مع في نحو دخلت في الدار وسكنت في مساكن ليس ظلموا وبرئت في الدار يقوي أن انحصار ما بعدها على الظرفية (جواب).

(٦) أي: لكثرة استعمال هذا المثال أو ليكون مستعملاً للدخول مع لكان المحذوف كثيراً والكثرة يستلزم تصحيح ذلك اللفظ (ثوقادي)

استعماله بحرف الجر<sup>(١)</sup>، لكنه حذف كثرة استعماله، وهذا محل تأمل، فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه<sup>(٢)</sup>، ولا شك<sup>(٣)</sup> أن معنى الدخول لا يتم بدون الدار.

وبعد تمام معناه بها يطلب مفعول فيه كما إذا قلت: (دخلت الدار في البلد العلاني) فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه، ومنه يؤيد<sup>(٤)</sup> ذلك أن كل فعل نسب إلى مكان خاص بوقوعه فيه يصح أن ينسب إلى مكان عدم شامل<sup>(٥)</sup> له ولغيره، فإنه إذا قلت: (ضربت زيداً في الدار)<sup>(٦)</sup> التي هي جزء من البلد، فكما يصح أن تقول (ضربت زيداً في الدار) كذلك يصح أن تقول: (ضربت في البلد).

وفعل الدخول ناسبة إلى الدار ليس كذلك، فإنه إذا قال الداحل في البلد: (دخلت الدار) لا يصح أن يقول: (دخلت البلد)<sup>(٧)</sup> فمعنى الدخول إلى الدار ليست كسببة

(١) يعني بلفظة في ويقال دخلت في الدار ولما عرفت أن الدار مكان معين والدخول لاوم فلا بد من واسطة حرف الجر (توقادي)

(٢) وتتمام معناه إن كان لازماً بمعناه وإن لم يداخه بطلب بمفعول فيه نحو جئت في مكانك كذا وصحت يوم الخميس وإن كان متعدياً بالفاعل والمفعول به وإذا تم بهما بطله أيضاً نحو: ضربت زيداً في مكان كذا وقرأت هذه المسألة أمامك (م)

(٣) قوله (ولا شك إلخ) فيكون صلة له كما أن من صبه لصدده الذي هو الخروج، يستدل الشيخ الرضي على الدخول لازم بدروم كلمة (في) في صير المكان، ويكون للدخول فعولاً والفعل من المصدر اللازمة عالياً لا يحتمل أن م ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة (صبي).

(٤) قوله: (ومما يؤيد ذلك) م ذكر من تنأيد مبني على استعمال لغوي فإن جاء استعمال العرب كما قد لا كلام به ولا فلا يصح تنأيد وذكر في استدلاله أن مصدره الدخول والفعل في المصدر اللازمة أغلب وأنه صدحرحب وهو لازم وسمعان دخلت وسكت وبرت مع في كثير (وجه الدين)

(٥) (١٥) لأن الشاخص ظرف لذلك الخاص، وكما هو ظرف نظرف يكون طرفاً لمطروقه كالدرة في الحقة والحقة في البيت فالدرة في البيت (محمد أفندي)

(٦) فالمكان الخاص م م مفعول هو الدار؛ لأن فعلك مدي هو الضرب لم يصدر مث إلا منها فكان الدار مكاناً خاصاً له والمكان العام ليس الذي جزء منه فكان لابد مكاناً عاماً لشموله لها ويكون الدار جزءاً منه. (توقاوي).

(٧) لأنه لم يوجد م الآن الدخول في البلد؛ لأن في اسم الدخول إنما يكون بعد الخروج والمفروض أن يكون في البلد ويدخل دار (م)

الأفعال إلى أمكتها<sup>(١)</sup> التي فعلت فيها.

فلا تكون الدار مفعولاً فيه، بل مفعولاً به<sup>(٢)</sup>

وقبل معناه على الاستعمال الأصح، فيكون إشارة إلى أن استعمال (دخلت) مع (في) نحو: دخلت في الدار، صحيح<sup>(٣)</sup>، لكن لأصح استعماله بدون (في) وتُقِلُّ عن سيوئه: أن استعماله -: (في) شاذ.

(ويُنبه) أي المفعول فيه (بعامر مضمر) بلا شريطة التفسير نحو (يوم الجمعة) في جواب من قال: (متى سرت؟) أي: سرت يوم الجمعة، ويعامل مضمر (على شريطة التفسير) نحو (يوم الجمعة صمت فيه) والتفصيل فيه بعينه كما<sup>(٤)</sup> مر في المفعول به.

### (المفعول له)

(المفعول له)<sup>(٥)</sup>

(١) أي نسبة الدخول إلى الدار نسبة الفعل إلى المفعول به، ونسبته إلى البلد نسبت إلى المفعول به (محمد أفندي)

- يعني: كنسبة كل فعل إلى مكان حاص به من نسبة الدخول إلى الدار كنسبة الصرب إلى رند فكما أن زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به (نوقادي)

(٢) وفي نظراً لأنه لا يلزم من عدم صحة هذه نسبة أن يكون الدار مفعولاً به - ولا يحتاج إلى وقوع فعل العاقل إليه، لأن الاحتياج إما يكون في المفعول به الصريح (المحروء)

(٣) كما أن استعمال سائر الأفعال المتعدية إلى معروف الجائر نصبها مع في صحيح (م)

(٤) لكونه اسماً بعده فعل مشتعل عنه بصميره أو متعلقه بوسْطْ هديه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: يوم الجمعة صمت فيه، والمفعول فيه في كون نصبه وحاً أو محتاراً أو مساوياً للرفع ومرجوحاً فيجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض، نحو: يوم الجمعة سرت، وعلا يوم الجمعة سرت فيه، ويختار النصب بعد إذا لشرطية وحيث وحرف اسمي والاستفهام وفي الأمر والهي وعد خوف ليس المصغر بالصفة، نحو: كل يوم صمت فيه في الصيف بالعطف على جملة فعلية، نحو: أظفرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه، ويستوي فيه الأمر في مثل: رند صار ويوم الجمعة شربت فيه لأجله، ويرجع سرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه عند وجود أقوى كـ: إذا مفاجأة، وأما نحو: لقيت زيدا إذا، يوم الجمعة شدد فيه (وجيه الدين وهندي).

(٥) متداً محذوف الخبر أو حر محذوف المبتدأ، أي: هذا باب للمفعول له وله مفعول م لم يُسم فاعله (هندي)

(هو ما فُعل لأجله) أي: لقصد تحصيله<sup>(١)</sup>، أو بسبب وجوده.

وخرج به سائر المفاعيل مما فُعل مصفاً أو به أو فيه أو معه.

(فعل) أي: حدث (مذكور) أي: منقوطة حقيقة أو حكماً.

ولا يخرج عنه ما كان فعله مقدرًا كما إذا قلت (تأديب) في جواب من قال:

(ولم ضربت زيداً؟)

فقوله: (مذكور) احتراز به عن مثل (أعجبي التأديب)<sup>(٢)</sup> فإن قلب: كيف يصح

الاحتراز به عنه، وهو، أي: المفعول الذي فعل لأجله المذكور في الجملة<sup>(٣)</sup> كما في

(ضربت زيداً؟)<sup>(٤)</sup>.

قلنا: المراد المذكور معه.

فإن قلت: هو المذكور معه في (ضربته تأديباً).

(١) إشارة إلى قسمي المفعول له العلة سببية، وسبب الحاصل تكون قوله (لأجله) معمولاً على عموم المجاز (جلي).

قوله: (لقصد تحصيله أو بسبب وجوده) أي: أن المفعول له قسمان: قسم يفعل الفعل لأجل تحصيله ويكون غرضاً ومقصوداً من الفعل يحصل منه فيترتب عليه يكون علة بحسب لتعقل ومعمولاً بحسب بخارج، وقسم يفعل الفعل لأجل وجوده ويكون حاصلاً وموجوداً قبل الفعل وهو العلة يكون علة في الخارج، كقولك: قعدت عن الحرب جبنًا؛ فإن الجبن علة مؤثرة لتقعود موجودة قبله، فإن قيل: التأديب عن التصرف فكيف يحصل قبل إنه يحصل به باعتبار تضمينه وهو: التأديب، الأدب؛ هو الاتصال بمكارم الأخلاق (وجه الدين).

(٢) علم أن العالب في المفعول له، التنكير يحسب الامتناع، ولذلك توهم الجبر من اشتراط تنكيره فلم يجوز كونه معرفة (كامنة).

- ونحو: كرهت التأديب فإن التأديب فعل انصرف إلا أنك سم تذكره في قولك: أعجبي التأديب (رضي).

(٣) أي: في بعض تركيب آخر، فإن تأديباً محذوف من هذا كما أن الضرب محذوف من ذاك، أي: أعجبي التأديب (هتدي).

(٤) لأن ذكر الفعل الذي لأجله فعله في هذا المثال يؤيد يذكره في مثل: أعجبي التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ما ذكر فعله حكماً فيرد السؤال (توقادي).



قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه، ويرد حيثئذ نحو:

(أعطني التأديب)<sup>(١)</sup> الذي صيرت لأجله، اللهم<sup>(٢)</sup> إلا أن يراد بذكره معه إيراده معه للعمل فيه (مثل (ضربته بأديباً) مثلاً) فما فُعِلَ لفصد تحصيله بفعل وهو الصرب، فإن التأديب<sup>(٣)</sup> إنما يحصل بالصرب وترتب عليه.

(وقعدت عن الحرب حبناً)<sup>(٤)</sup> مثال لما فُعِلَ بسبب وجوده بفعل، وهو المعود، فإن المعود إنما وقع بسبب الجن.

والفائل يكون المفعول له مفعولاً مستقلاً غير داخل في المفعول المطلق، يخالف<sup>(٥)</sup> (خلافاً)<sup>(٦)</sup> .....

(١) فإن التأديب فاعل لأحب لا مفعول له، لأن التأديب في هذا التركيب ليس سبب وعله لأحب، وليس من حيث فعل فعل المحبوب لأحبه إلا يحتاج إلى قد يشرح (محمد أمدي).

(٢) والجواب أن المراد بتركيب لذي هو فيه الجملة التي هو فيها وفعل العمل الذي قلبه لأحبه لا مطلق لحمله كما توهم اشرح لأن حرة الجملة لا بفعل لأجل حرة جملة أخرى وهذا نظير قولهم: (الاستفهام لها صلب الكلام) مع أنهم قد رد من أبوه فظهر بهذا بطلان قوله (اللهم) وسقوط ما لأصحاب الحوشي (داود أمدي).

(٣) قوله (فإن التأديب اهـ) إن قلت كيف يحصل تأديب بالصرب وترتب عليه مع اتحادهم بحسب الداد؟ قلنا أراد ترتب ما يتضمن التأديب أعني الداد، قال الشيخ الرضي العبد لحامدة تأديب وإنما نصب «أديب» دحمة لحقيقة ومشاركة بحدث في العاص والرمز ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينصب عند النحاة (هـ).

(٤) قيل لو قال وخاربه شجاعة لكان أحسن أي، أحسن لمقام المارعة للرجاح وإظهار الجلالة ويحتمل أن يقال به تعريض عليه وسببه على عدم تعمقه والاكتفاء بظاهر الأمر (عبد الغفور).

(٥) قوله (يُخَالَف) على صيغة المجهول، ومثله (حلفاً ظاهراً للرجاح) بأن يكون هذا الخلاف واقعاً ظاهراً من جانب لا من جانب الجمهور كما يقتضي باب المعاملة لتقدمهم فكأنه لا مخالفة منهم، قاله الشرح في بحث أعمال القصة فقط. هذا ما لي العصم بهذا (داود) - أي. يخالف هذا القول لآسي، سحاق ورجاح حلفاً ظاهراً بعد تقرير إجماعهم على كونه معمولاً مستقلاً (هندي).

(٦) اعدم أن خلاف الرجاح ليس بمنعق بما ذكر من لمثل كب رعمة صاحب المتوسط، بل هو متعلق بأصل الباب، يعني 'ترجمة الباب بالمفعول له كما هو مذهب البصريين صحيحة خلافاً للرجاح فإنه لا مفردة ناباً برأيه بل يجعل من باب المفعول المطلق كما هو مذهب الكوفييين (عافية).

ظاهر<sup>(١)</sup> (الزجاج<sup>(٢)</sup> فانه) أي: المفعول له (عنده)<sup>(٣)</sup> أي: عند الزجاج (مصدر) من غير لفظ فعله.

فالمعنى عنده في المثالين المذكورين أدته بالضرب تأديبا، وجست في القعود عن الحرب جنأ، أو صبرته صرب تأديب، وفعدت قعود جن<sup>(٤)</sup>.

وردد<sup>(٥)</sup> قول الزجاج بأن صحة تأويل نوع نوع لا تدخله في حقيقته<sup>(٦)</sup>.

ألا ترى إلى صحة تأويل الحان بالنصرف من حيث أن معنى (جاءني زيد راكباً) جاءني زيد وقت الركوب، من غير أن تخرج عن حقيقتها.

(وشرط نصبه) أي شرط انتصاب مفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له.

(١) وإدراكه في قوله (ظاهراً) والأظهر أن يكون بجانب مرجح هذا خلافاً، لأن قول الصحة أصل والاختلاف إنما وقع منه (ع ص).

(٢) مذهب الزجاج أن ما سميته الصحة مفعولاً له هو مفعول المطلق وذلك لما رأى من كون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً له كما في صبرته تأديباً وتأديب محمل والصرب ياء له فكأنك قلت أدبت بالنصرف تأديباً ومصحح أن يعادل المصرب هو زيادة فصار مثل صررت صرباً في كون مضمون العامل والمفعول ولا يطرده له بهد في جميع أنواع المفعول به فإنه ليس ببيان لحسن، ولا يقال قعود جن إلا محذراً وكذلك قويت جئتك إصلاحك بالإعطاء أو المصحح أو نحوه فإن المعجى ليس بياناً للإصلاح بل بيان لإعطاء أو المصحح كما صرح به ولعله يقدر في مثله قعود جن ومجى إصلاح على حذف المصروف وهو تكلف (شيخ الرضي).

(٣) فإن عنده مصدر لما رأى من كونه مضمون عامل المفعول به تفصيلاً وبياناً له كما في صبرته تأديباً فإن معناه أدبت بالضرب تأديباً (لاوي).

(٤) الظاهر أن المصدر حقيقة هو المحذوف، لا المذكور، وإطلاق المصدر عليه لسياقته عن المحذوف كما في صبرته سوطاً أي صرب سوط مصدر من غير لفظه (حب).

(٥) واستدلوا على بطلان منعه بإدخال تعيين عليه كما في صبرته بتأديب ولو كان مصدراً لما صح دخولها عليه ألا يرى أنه لا يصح أن يدرك صبرته الصرب أو لسوط وما هو منه بغير اللام بمعناه لانفهام معنى التعليل منه فزم أن ينحصر اللام وهو معزول عن موقع المصدر فلما ظهر امتناع اللام لفظاً وتقديراً في المصدر خرج مضمون به عن حده وكان بياناً على حدة (هافية شرح الكافية).

(٦) يعني أن يكون تأويل المفعول به بالمفعول المطلق، لا بتقدير الفعل أو بتقدير المضاف صحيحاً لا يخرج المفعول له عن حقيقته (م ح).

فالسمن والأكرام في قولك (جئتكَ للسمن) و (لاكرامك الزائر) عنده مفعول له على ما يدل عليه حده، وهذا كما قل في المفعول به إن شرط نصبه تقدير (في) وهذا<sup>(١)</sup> أيضاً خلاف اصطلاح القوم.

(تقدير اللام)<sup>(٢)</sup> لأنها إذا أظهرت لزم الجر.

وحصر<sup>(٣)</sup> اللام بالذكر؛ لأنها المعتد في تعليلات الأفعال فلا يقدر غيرها من (من أو الباء أو في) مع أنها من درج محل مفعول له كقوله تعالى ﴿حاشعاً﴾<sup>(٤)</sup> متصدعاً من خشية<sup>(٥)</sup> الله ﴿الحشر: ٢١﴾ وقوله تعالى ﴿فبطس﴾<sup>(٦)</sup> من الذين هادوا حرمناً ﴿النساء: ١٦٠﴾ وقوله عليه السلام. ﴿٧﴾ امرأة دخلت النار في هرة السخاري: ٣٣١٨ أي: لأجلها.

ولما كان<sup>(٨)</sup> تقدير<sup>(٩)</sup> اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في الية، وكان

(١) قوله. (وهذا أيضاً خلاف اصطلاح القوم) فإنهم لا يُسمون المفعول له إلا المصوب البحارم للشرائط فحده عندهم المصدر المقدر بلام الممثل به حدث شاركه في العاقل والرمال (وجه اللين)

(٢) الباء ههنا داخلة على المفعول واقترن المصنوع على اللام ولم يذكر غيرها مما يعد العلة حيث لم يقل تقدير اللام وغيرها مما يعد العلة (م).

(٣) يعني لا بد للمفعول له من اللام تحقق بمعنى انصب فإذا حدث لأجل نصبه، لأنه لو لم يحذف لم يمكن نصبه بل يجب حره؛ لأن حرف جر لا يلحق وجب أن يكون مقدرة وإلا لعنت التي هي شرط تحقق المفعول به (حاشية شرح الكافية)

(٤) أي. متواضعاً؛ لأن الحشوع التواضع. أو ساكناً مطمئناً مثل قوله تعالى. ﴿ألك ترى الأرض خاشعة﴾ [صافات: ٢٩] أي: ساكنة مطمئنة لأمر الله (م).

(٥) التصديق التصرف يقال تصدع القوم أي تفرقوا. من خشية الله عنة للتصدع بمن الجارة. أي: رأيت ذلك الجبل خاشعاً أي متقاداً لأمر الله متصدعاً أي متفرقاً لحروفه من الله وعذابه هذا مثال لكون المفعول له به من الجارة (توقادي).

(٦) مفعول له؛ حرماً المؤجر، الباء الية كاللام للأجل العظم أي. محرمات على بني إسرائيل طيات أحلت أي أشياء كانت حلالاً بهم، وهي كس دي طفر وشحوم البقر والغنم (م)

(٧) قوله (إن) محممة من الثقلية عملت في ضمير الفضة المقدرة أي أنها، وامرأة مبتدأ دخلت خبره، والمبتدأ مع خبره خبر؛ لأن أي عملت عملاً يكون سبباً لدخول النار (حاشية).

(٨) كأنه قيل. إن المصنف جعل لحذف اللام شرطاً فلم يجعل أيضاً شرطاً لإبقائها في الية، فقال: لما كان أحد (رضاً).

(٩) يعني لما كان التقدير عبارة عن مجموع حذف والإبقاء في الية وكان الأصل بقاءها في اللفظ =

الأصل إبقاءها في اللفظ<sup>(١)</sup> والنية، فلا حاجة في إبقائها في النية إلى شرط، بل الحاجة إليه إنما تكون في حذفها من اللفظ، ولهذا قيل: (إنما يجوز<sup>(٢)</sup> حذفها) ولم يكتف<sup>(٣)</sup> بارجاع صميم الفاعل إلى تقدير اللام، فيجوز حذفها، كما يجوز ذكرها (إذا كان) المفعول له (فعلاً) احتراز عما إذا كان عي، نحو: (حشك للسمن)<sup>(٤)</sup>.

(لفاعل الفعل)<sup>(٥)</sup> .....

= والنية لم يحتج في إبقائها في النية إلى شرط، لأن الأصل لا يحتاج إلى نية وإنما يحتاج إليها العنول من الأصل، وهذا لشرط يوجب نية، لأنه بهذا الشرط يشابه المفعول المطلق فيتمتع بالفعل بلا واسطة تدل على المصدر فلهذا كان (إنما يجوز) من آخره (وجه الدين).

(١) لأن اللام وصفت للتعديل ولأصل قيد وضع به أن يكون مذكوراً فقط ليعاد ما وضع هو له من لفظه لا من غيره كما كان الأصل يبقدها (م).

(٢) اعلم أن اللام يجوز حذفها عند حصول اشتراط ثلاثة أحدها أن يكون مصدراً، والثاني أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعدل، والثالث أن يكون مقرباً له في الوجود وإنما لم يذكر المصنف: لأن قوله: (فعلاً لفاعل الفعل المعدل) أعاد في ذكره، لأن فعل فاعل، ففعل لمعنى لا يكون إلا مصدراً لما ذكرناه في المفعول المطلق (كبر).

وقوله: (إنما يجوز) فاللذان: إحداهما: أن يجوز الحذف بمصروف على حصول ما يذكر من الشرطين وهي زيادة إما وثانيتهما أن ثبت اللام جائز عند حصولهما لكن تفصيل هذا المقدم بأن يقال إن حوار الإثبات إذا كان لمفعول به معرفة أو قريباً منها، وأم إذا كان نكرة فضعيف عند بعض آخر؛ لأنه إذا كان نكرة محضة تكون له شبه خاص بالمفعول المطلق الذي للتأكيد وكما لا يجوز إحراره باللام كذلك لا يجوز إحرار المفعول له العشاء بالمفعول المطلق ولأنه حيث يشبه الحال والتعبير من اللفظ لتكثيره ومن جهة المعنى لما فيه من البيان فيجب أن يكون منصوباً كما يكونا منصوبين وإذا انتصب منع من مجر فالمعنى: إنما يجوز حذف اللام إذا حصل الشرطان (هافية شرح الكافية).

(٣) وضع المظهر موضع المضمحل وعبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح بإطلاق كلا اللفظين وقد عرق بينهما بأن التقدير في اللفظ مع إبقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية (هندي ولاري).

(٤) فإن المسمى ليس بمصدر فلا يدخل في الفعل مذكور أيضاً؛ لأنه إذا لم يكن مصدراً لم يكن من جنس الفعل المعدل فكيف يتدرج فيه؟ (سيد علي زاده).

(٥) اعلم أن لفعل أعم من أن يكون اختيارياً وطبيعياً فيتناول الجين في فعدت الجين فلا يتنقص به (هوحي).

وفي هذا الشرط نظر؛ لأنه لو كان شرطاً لثلاثتصاها لما وجد بدونه؛ لأن انقضاء الشرط يستلزم =

المعمل به)، أي. اتحد<sup>(١)</sup> فعله وعل عمله، احترز به عما إذا كان فعلاً لغيره نحو: (جتتك لمجيثك إياي).

(ومقارناً له) أي. للفعل المذكور (في الوجود) بأن يتحد زمان وجودهما، نحو: (ضربت تأديباً) فإن زمان الضرب والتأديب واحد، إذ لا معايرة<sup>(٢)</sup> بينهما إلا بالاعتبار. أو يكون زمان وجود أحدهما بعضاً<sup>(٣)</sup> من زمان وجود الآخر نحو (قعدت عن الحرب جسماً) فإن زمان الفعل أعني: انعود بعض زمان المفعول له أعني إيقاع الصلح - بعض زمان الفعل، أعنيك شهود الحرب.

واحترز بذلك القيد عما إذا لم يكن مقرباً له في الوجود نحو  
(أكرمك اليوم لوعدي بذلك أمس)

ولأنما اشترط هذه الشرائط<sup>(٤)</sup>؛ لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر، فيتعلق بالفعل بلا واسطة، تعلق المصدر<sup>(٥)</sup> به، بخلاف ما إذا انفصل<sup>(٦)</sup> عنها

انحاء المشروط مع أنه بوحد كمولد شكرتي إحصاءاً على إلبك فإن الإحصاء من فعل المشكور لا من الشاكر اللهم إلا أن يُحمل على القدرة أو الشدود (حافية).

- ولعائل أن يقول إنه مقوص بقوله تعالى ﴿يُؤْيِكُمُ الْبَرْقَ حَوَافٍ وَهَمَجًا﴾ [الرعد ١٢] فإن حوافاً مفعول له مع أنه ليس فعلاً لماعل الفعل المعدل، لأنه تعالى مره عن الحواف والطمع، ويجب بأنه لا مسلم أنه مفعول له من إنه حب من يؤيكم، سيما أنه مفعول له ولكن على حذف المضاف إليه إرادة خوفكم وطمعكم، وقيل بتقدير يؤيكم خوفاً ويطمعون طمعاً (موض)

(١) قال الرضي بعضهم لم يشترط الاتحاد في ماعل وهو الذي يفوى في طبي وإن كان الأول هو الغالب وأجاب أبو علي عدم المقارنة في الزمان (ح)

(٢) كأنه قيل: كيف يقع الضرب والتأديب في زمان واحد وأن ذكر لا بد من زمان على حدة، فقال لا مانع من وقوعهما في زمان واحد؛ إذ لا معايرة بينهما (معمود الندي)

(٣) أن يكون زمان أحدهما شاملاً ومحيطاً لزمان وجود الآخر سواء كان الزمان زمان المفعول له أو لا (م)

(٤) فإن قلت لم حذف الحار من المفعول به في اجتماع القيود الثلاثة؟ قلت:؛ لأنه إذا وجد الشروط المذكورة يكون كالمفعول حقيق في كونه حدثاً وكونه فعل العامل والمفعول واحداً وكونه المستند من العامل والمستند من المفعول مقارنين في الوجود فيجري حكم المفعول المطلق والمثبه به وهو كونه منصوباً بلا واسطة في المفعول له (أحمد نازلي).

(٥) وهذا أحسن؛ لأنه يقتضي أن يعد المفعول به من المصالح بالمفعول المطلق لا من المنصوبات الأصلية (خوافي)

## (المفعول معه)

(المفعول معه)١

أي. الذي فعل بمعناه<sup>(١)</sup>، بأن يكون الفاعل مصاحباً له في صدور الفعل عنه أو المفعول به في وقوع الفعل عليه.

فقوله (معه) مفعول مالم يسم فاعله، أسد إليه المفعول كما أسند إلى الجار والمجرور في المفعول به، وفيه وله.

واضمير المجرور راجع إلى اللام، واعتذر<sup>(٢)</sup> عن نصبه (معه) بما جوزه بعض النحاة من إسناد الفعل إلى لازم النصب، وتركه منصوباً جرياً على ما هو عليه في الأكثر، وإلى ذهب في قوله تعالى ﴿ثُمَّ قَطَّعَ يَبْعُكُم﴾ [الأنعام ٩٤] على قراءة النصب.

وفي بعض الحواشي<sup>(٣)</sup> أن هذا لرأي شريف جداً<sup>(٤)</sup>.

وفيل. الوحه أن يجعل من فيل (وقد جيل<sup>(٥)</sup> من لقبر والثرون) فإن مفعول م

(١) وإضافة المصاحبة إلى الضمير المجرور إضافة المصدر إلى المفعول بقرينة قوله (بأن يكون مصاحباً على صيغة الفاعل) ويجوز أن يكون إضافة المصدر إلى الفاعل بقرينة قوله بعد (لمصاحبة مفعول فعل) وكلاهما مستقيم، لأن مصاحبة أحدهما بغير مصاحبة الآخر لها؛ لأنه من باب المشاركة (تأمل).

(٢) قوله (واعتذر عن نصبه)، أي نصب مع المانع عن إسناد فعل إليه ورافته مقام الفاعل بأن هذا مبي على مذهب الأحفش وهو يحبر، ماد فعل إلى غير المنصرف من الظروف مع بقاءه على النصب جرياً على ما هو عليه في الأكثر وهو النصب أو قد يحبر بمن، لأن المراد بغير المنصرف م لا يجوز أن يحبر عنه بكونه لازم النصب ويحبر بمن (وجه الدين).

(٣) قوله (وفي بعض الحواشي اهـ) لجعل م هو محط عائدة قائماً مقام الفاعل ولحلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع إلى مصدر بفعل عن جعل المصدر نائباً لماب الفاعل من غير تخصص (هب).

(٤) قوله (جدا) مصوب على أنه مفعول مطلق لفعل ر حب الحذف مثل زيد قائم حقاً (م).

(٥) قوله (بين القير) بالفتح الحمار نوحشي ولأهني أبص والأشئ غيرة، و سروان مفتحتين ثوب يقل. بر الذكر على الأشئ بر وبره ما كسر إد وثب عليها وبنه عد أي وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين نزه على الأشئ (توقادي).

ـ وأصل المثل أن صخرأ أبا الحسناء طعمه أبو ثور الأسدي طعمة في جنبه فمرض حولاً حتى ملته امرأته وكان يكرهها فمر بها رجل فكانت ذات خلق وأوراك فقال أياح الكمل؟ فقالت: نعم عما قليل أي قربت إذا مات الصخر وكان ذلك يسموا صخر فقال: أما والله لشر =

لم يُسمَّ فاعله فيه الضمير الراجع إلى مصدره، أي جيلَ الحيلولة؛ لأن (بين) للروم ظرفيته لا يقام<sup>(١)</sup> الفاعل

وعلى هذا<sup>(٢)</sup> معناه الذي فُعِلَ بِغَيْرِ مصاحبه على أن يكون مفعول مالم يُسمَّ فاعله ضميراً واحداً إلى مصدره، والضمير<sup>(٣)</sup> المجرور لموصون

(هو المذكور بعد الواو)<sup>(٤)</sup> اختار عن المذكور بعد غيره كالماء<sup>(٥)</sup>. (لمصاحبه معمول فعل)<sup>(٦)</sup> اللام متعلق بمذكور، أي يكون ذكره بعد الواو، لأجل مصاحبه معمول فعل، وابتدأه إياها سوء، كان ذلك المعمول فاعلاً نحو (استوى الماء والحشة) أو مفعولاً نحو (كفاك وزيداً درهم)<sup>(٧)</sup>

قدوت لأقدمك مني ثم قال لها سولي سيف من ثقل يدي؟ فقال: فإذا هو لا يقل فقال في آيات.

أي هم بأمر الجرم لو استهيمه وقد حبل بين العير والسروا (شرح الباب).

(١) أي لا يجوز إقامة مقام الفاعل؛ لأن الفاعل مرفوع وكذا ما قام مقامه وإذا أُقيم مقام الفاعل مع كونه منصوباً على الظرفية يلزم أن يكون منصوباً ومرفوعاً في حالة واحدة وهو ممتنع (م).

(٢) أي: على أن يجعل من قيل.

وقد حبل بين العير والنزوان (رضاً)

(٣) لا فائدة في قوله (والضمير)؛ لأنه على تقدير الأول أيها يعود إلى الألف واللام (هي)

(٤) الكائنة، بمعنى مع وهذا وإن كان اختاراً عما يذكر بعد الماء وسجوه من الحروف العطف لعدم المقارنة في الكل مع أنها شرط لثبوت المعية لكنه شامل لعقل قولاً رس وعمر و أحوك، وللمثل قولاً جاءني زيد وعمر وقله بعده، ومثل كل رجل وصيغته فلما وصف الواو بقوله (لمصاحبه معمول فعل) خرج أمثالهما عنه (عافية شرح الكافية)

(٥) وثم وحتى وإنها فإنها وإن كانت تعيد معنى لمصاحبه والمعية إلا [لما] أنها لم تكن أصلاً فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولاً معه (م)

- وإنما لم يقل فاعل فعل ليتناول نحو قولك فحسب والضُّقَّال سيف مهتد (هندي).

(٦) لأنما كان الفعل أو متعدباً فيخرج مثل: كن رجل وصيغته، فإنه مذكور بعد الواو للمصاحبه والمعية لكن ما بعدها لا يصاحب معمول فعل وهو ظاهر (المحرره)

(٧) قوله: (مفعولاً) نحو: كفاك وزيداً درهم، تفادى سحاة على أن ضربت زيداً وعمرأ من قيل العطف لا غير بسمع كون زيداً في كفاك وزيداً مفعولاً معه؛ إذ المارق بينه وبين ضربت =

وسواء كان ذلك الفعل (لفظاً) <sup>(١)</sup> أي - عطياً كالمثلين المذكورين (أو معنى).  
أي: معنوياً <sup>(٢)</sup> نحو: (ما لك وزيداً) أي ما تصحّ وزيداً.

والمراد بمصاحته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد،  
نحو (سرت <sup>(٣)</sup> وزيداً) أو مكان واحد نحو (لو تركت الدقة وقصيلها، لرصعها).

ولا ينتقض بالمذكور بعد الواو عاطفة نحو (جاءني زيد وعمرو)، فإنها لا تدل  
إلا على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة <sup>(٤)</sup>.

اعلم <sup>(٥)</sup> أن مذهب جمهور النحاة أن العامل <sup>(٦)</sup> في المفعول معه الفعل أو معناه  
بتوسط <sup>(٧)</sup> الواو التي بمعنى (مع).

زيداً وعمراً مجرد تحكم وإنما جرى بشارح على ذلك حيث وزيداً وهو لا يسم ولا يغي  
من جوع، لأن حرك مصاف ومضاف به، ولذا جعل حسب جارياً مجرى الظروف المنقطعة  
من الإضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدل المفعول به المنصوب (ح ص)

(١) قوله (لفظاً) أي عطياً والمراد باللفظ المعنى وما يشبهه من اسمي، الفاعل والمفعول والصفة  
العنسية والمصدر، واعلم أن التفصيل وبمعنى ما يستلزم من معنى الفعل وهو على نوعين،  
أحدهما ما يكون في اللفظ مشعره قوي، نحو ما لك وزيداً، لأن الجار معاني بالفعل وبين  
في معناه وما شألك، لأن قولك لمعنى فعلت وصعدت، والثاني ما لا يكون في لفظه  
مشعر بالعامل قوي، نحو ما أنت وزيداً (وجيه الدين).

(٢) مبنيًا من معنى الكلام من غير التصريح به أو تقديره (م)

(٣) فإن المفعول فيه فيه شريك المتكلم أي هو العامل في السر في وقت واحد وقع سيرهما معاً  
يعني وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه في ذلك الزمان أيضاً وبالعكس (م)

(٤) إذ لا يلزم أن يكون المعجّز في زمان واحد مراد منهما الجمع لمطلق لا الاشتراك في الزمان  
الواحد والمكان الواحد (م)

(٥) قوله، (اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل للمفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو) وقال  
الرجّاح هو منصوب بإخماد فعل بعد لو، وكأنت قلت جاء الرد ولايس الضيالة، وقد عيّد  
القدرة: هو منصوب بنفس الواو، وقد لاختمش، نصبه على الصيغة وذلك أن لو وأقيمت مقدم  
مع المنصوب بالظرفية والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب أعطي النصب ما يحتمل عارية  
كما أعطي ما بعد إلا بمعنى غير إعراب نفس غير، وقد الكوفيون هو الخلاف فيكون العامل  
معنوياً كما قلت في الظرف خبر المبتدأ (وجيه الدين)

(٦) ولم يبيّن العامل في سائر التفاصيل، لأن هامد فعل ته قاً (رضاً)

(٧) يعني يكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما أن أداء الاستثناء واسطة بينهما (م).



وانما وضعوا الواو موضع<sup>(١)</sup> (مع) لكونها أحصر، وأصلها<sup>(٢)</sup> واو العطف التي فيها معنى الجمع<sup>(٣)</sup> مناسب معنى المعية.

(فان كان)<sup>(٤)</sup> أي وُجد<sup>(٥)</sup> (الصعل) أي ما يدل<sup>(٦)</sup> على الحدث، فيعم الفعل واسمي<sup>(٧)</sup> الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها.

(لفظاً)<sup>(٨)</sup>، وجر) أي لم يجب<sup>(٩)</sup> (عطف) ولم يمنع، فلا ينتقص<sup>(١٠)</sup> بمثل ضربت ريداً وعمراً) لوجوب العطف فيه (فالوجهان) أي. العطف والنصب على

(١) أي النحاة والعرب؛ لأنه مجرد لفظ مجروح بمعنى كالقوم؛ لأن الواو أصيب في الحقيقة، العرب والنحاة يقولون كلامهم (توقادي)

(٢) قوله. (وأصلها) اهـ، وبدا لم يحر تقدم المفعول معه على صاحبه خلافاً لأبي نوح ولا على عامله خلافاً للشيخ الرضي في تقدم مع صاحبه على الفعل بحيث لم يدرم تقدمه على صاحبه (ع ص)

(٣) لا ترتيب ولا تعقب قوله (مناسبت معنى المعية)؛ لأن في المعية ريده اجتماع (لاري).

(٤) وهذا الكلام أيضاً سوق وتفصيل بيان المذكور بعد الواو في أي مقام تقصد لذكره بعدها المصاحبة جواراً أو وحباً (م)

(٥) أي وحد جعل كان صفة فعوله (لفظاً) تمييز أو حال ومحتمل أن يكون ناقصة والأول أولى تأمل تعرف (ص)

(٦) أراد بالفعل ما هو أهم من الفعل وشبهه بقربة مقدلة لمعوي باتفاق أحكمتها المذكورة هاهنا بحال المعوي فيكون من قبيل عموم المحار (وجه الدين).

(٧) ومثال اسم الفاعل زيد ضارب علامه وعمر، واسم للمفعول نحو زيد مملوك عنه وسلامه، والصفة المشبهة، نحو زيد حسن وجهه ريده، وأفعال التفصيل، نحو زيد أفصل من عمرو ويكر، ومثال حرف تشبيه هكذا زيد وعمراً (سبدي)

(٨) الروي لبحال أي وقد جار، أو عطف الجملة على الجملة (هندي).

(٩) قوله (لم يجب العطف ولم يمنع) إشارة إلى دفع ما أورده هاهنا وهو أن مثل ضربت ريداً وعمراً جار فيه العطف مع أنه لم يجر فيه الوجهان اتفاقاً، ودلت أنه أراد بالجوار عدم الوجوب والامتناع أعني الإمكان الخاص وهو سلب ضرورة من الطرفين لا الإمكان العام وهو سلب الضرورة من أحد الطرفين دون الآخر (وجه الدين وغيره)

(١٠) إذا كان الجوار بمعنى سلب الوجود والامتناع معاً فربما قوله. (فالوجهان) لا بمعنى سلب الامتناع فقط (قدقي).

المفعولية جائز، (بحر) جئت أن وريداً بالرفع على العطف (وريداً) بالنصب على المفعولية.

(وإلا) أي. وإن لم يجر العطف بل يمتنع (تعين النصب<sup>(١)</sup>)، مثل: جئت وزيدا فإن العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا تأكيد المتصل بالمفصل ولا بعينه.

(وإن كان) الفعل (معنى) أي: أمراً معنوية مستنبطاً من اللفظ (وحاز) أي لم يمتنع (العطف تعين العطف) حيث لا يحتمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة<sup>(٢)</sup> مع حواز وجه آخر، وهو العطف، (بحر) (مالريد وعمرو، وإلا) أي وإن لم يجر العطف، بل امتنع (تعين انصب) حيث لا وجه سواء (بحر) (مات وريداً) و (ما شئت وعمراً) فإنه امتنع العطف فيها؛ لأن العطف<sup>(٣)</sup> على الضمير مجرور<sup>(٤)</sup> بلا إعادة الحار غير حائر.

ولم يجر عطف (عمراً) على الشأن، إذ السؤال عن شأنهما، لا عن شأن أحدهما، ونفس الآخر.

وبما حكمنا<sup>(٥)</sup> بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة (لأن المعنى ما تصنع) وما يعاقله

(١) تعين نصب هذا عند نصب، ردت جمهور النحاة إلى أن النصب محذور لا واجب وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع متصل بلا تأكيد بالمفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيجوز لا ممتنع (وجيه).

(٢) قال الشيخ الرضي: الحاجة ثابتة وهي: «يصح على مصاحبة ولهد جور انقوم بمصاحبة مع حياز العطف (حب).

(٣) قوله: (لأن العطف على الضمير المجرور) قال الشيخ الرضي الكوفيون يحوزونه في السعة والبصريون للصورة وأما في السعة فيحوزونه شكك وذك بإصهار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لصحة، قال الأسدي يجر عطف على نصب بل لم يقصد النص على مصاحبة وهو أوس مما قلناه المصنف لوروده في «عرق»، كقوله تعالى: ﴿يساءلون به والأرحام﴾ [النساء: ١] يجر في قراءة حمزة (حب).

(٤) سواء كان مجزواً بحرف الجر كالمثال الأول أو بالإضافة كما في المثال الثاني (م).

(٥) قوله: (وإنما حكمنا بمعنوية الفعل المشعر بالمعنى) مبني في المثالين الأولين، كلمة الاستعظام أو حرف الجر، الطالمان لدفع وفي الأخير أيضاً شيئاً كلمة الاستعظام و بشأن الذي بمعنى مصدر على الفعل والصيغة والإشعار على معنى الفعل في هذه الأمثلة قوي لتعاضد أمرين بخلاف بحر هذ لك وبيات، وبحر ما أتت وزيداً فإن الإشعار بهما ضعيف بقوات معاصرة حرف الجر بالاستعظام في المثال الأول وقوت معاصرة، بالاستعظام بأمر آخر في المثال الثاني =

فمعنى (ما شأبك وريداً) ما تصنع وريداً، ومعنى (مالك وريداً) ما تصنع وريداً، ومعنى (ما لزيد وعمرو) ما يصنع زيد وعمرو.

### (الحال)

(الحال) (١)

لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات (٢) به.

= والمصنف لم يفرق بين هذه الأمثلة في الحكم، وشرح لرصدي فرق في الحكم بين الأولين والآخرين (لاري).

(١) والحال تنقسم على اثني عشر قسمًا: موصفة ومؤكدة ومترادفة ومتتامة ومحقة ومقدرة ودائمة ومقارنة حقيقية ومقارنة حكمًا وجارية على ما هي له وجارية على غير ما هي له.

الموصفة هي اسم حامد موصوف بصفة هي حال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق نحو ﴿إنا أرسلناه قرآنًا عربيًّا﴾ [يوسف ٢] والمنصبة هي شيء قيد بذي الحد ويتقلد بها، مثل جاءني زيد راكبًا، والمؤكدة وهي التي ليست بليدة ولا تنقل عنه شائبًا، نحو زيد أبوك عطفًا، ومترادفة هي تقع بعد حال أحوى وذي الحال واحد، نحو جاءني زيد صابرًا بصرًا إذا جعلت ناصراً حالاً من زيد لا ضمير ضارفاً، والمتتامة جعلت فعلها، نحو جاءني زيد قائماً مسحوقاً، والمقدرة: هي التي لا تثبت لذي الحال في تلك الحال حقيقة بل معدرة ثبوتها، كقوله تعالى: ﴿سلام عليكم طمتم فادخلوها جلدس﴾ [الرمر ٧٣] فإن الحال أن يكون الدخول حال الخلود بخلاف ما إذا قلنا الحدود فإن التقدير حاصل في زمان لدخول فصيح المقارنة المطلوبة، وكذا قوله تعالى: ﴿وبشرناه بإسحاق نبيًّا﴾ [صافات ١١٢] الآية، وقوله تعالى: ﴿إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً﴾ [الأحزاب ١٥] الآية و ﴿إد شاء الله أمين﴾ [الفتح ٢٧] وقوله تعالى: ﴿وتسبحون الجبال بيوتاً﴾ [الأعراف ٧٤] الآية، وانصبط أن كن مستقبل لا يقع حالاً محقة بل مقدرة، والدائمة هي التي لا يورول من الحد حقيقة أو عالماً فيعم المؤكدة، كقولك استعمر الله نواباً وحيماً، وزيد أبوك عطفًا، والمقارنة حقيقة نحو جاءني زيد قائماً، والمقارنة حكمًا نحو: جاءني زيد ولشمس طالعة فإن هذه المقارنة انعقبة والأولى فعلة، والجارية على ما هي له التي قامت بذوي الحال، نحو جاءني زيد قائماً، والجارية على غير من هي له التي قامت بمتعلق ذي الحال، نحو: جاءني زيد قائماً أبوه (محمد قلقي).

من حال الشيء يحول أي انقلب، سمي هذا القسم بها لانقلابه غالباً وهي مؤنث لعلها سماعي ولنا أنث الفعل المسد إليها في قولك عادتك حالي لا سرّي بمستر (جلبي).

(٢) إنما تلحق الحال بالمفاعيل: لأنها مضمرة في كلام كمن أن المفعول كذلك وأيضاً لمحال شبه خاص بالمفعول فيه وهو دلالتها على الزمان كالطرف (عوض).

وهو (ما يبين هيئة<sup>(١)</sup> الفاعل أو المفعول به) أي: من حيث هو فاعل أو مفعول به، كما هو الظاهر.

فبذكر الهيئة يشرح ما بين الدت، كتمييز، وبصفتها إلى الفاعل أو المفعول به يخرج ما يبين هيئة عبر الفاعل أو المفعول به كصفة<sup>(٢)</sup> المستند نحو: (زيد العالم أخوك) ونقيد الحثية يخرج صفة الفاعل أو المفعول به، فربما تدل على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقاً، لا من حيث هو فاعل أو مفعول، وهذا الترديد<sup>(٣)</sup> على سبيل مع الحد، لا الجمع، فلا يخرج منه مثل: (ضرب زيد عمراً راكيباً)<sup>(٤)</sup> (لغطاً)<sup>(٥)</sup> أي سواء كان الفاعل أو المفعول به الذي وقع الحد عنه لغطاً، أي لغطياً بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومطوقه<sup>(٦)</sup> من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى<sup>(٧)</sup>

(١) اعلم أن المراد من الهيئة هي الصورة التي عليها الفاعل عند صدور الفعل به أو المفعول عند وقوع الفعل عليه وهي لا تدوم بل تتبدل وتتغير (عالية)  
- والمرضي أن وقوع الحد عن مفعول فيه به حائر فكيفها قسمين من المفعول به (حواشي هدي)

(٢) بحال. والصفة كلاهما ما يقوم بالغير نكر بصفة أعم من الحال؛ لأن الحال محتص بالمتغير بخلاف الصفة فإنها نعم الثابت والسمعي، ونهد بقول صفات لله بخلاف حال الله - واعلم أن تكرار الحال بعد إما وحب نحو حب تكرار إما، نحو ضرب ما قائماً وإما قاعداً، وكذا بعد لا؛ لأنها تكرر في الأعباب كفي اسم لا شيرة، نحو ما جاءني زيد إلا ركياً ولا ماشياً، ويندر أفرادها، نحو: جاءني زيد لا راكياً (شيخ الرضي)

(٣) قوله. (وهذا الترديد) جواب عن سؤال مصدر تقديره ربما بورد هاهنا بأن تعريف لا يصدق على حال يبين هيئة الفاعل والمفعول معاً، نحو ضربت زيداً وعمراً راكيبين فأجاب بقوله هذا (محمود أفندي)

(٤) والمطابقة بين الحال وذي الحال واجب إذ سم يكن الحال من انجاء (حاشية قاضي).

(٥) تمييز عن الفاعل والمفعول به أو حد مهم أو خبر لكان المقدر كما اختاره الشارح (رضاً).

(٦) منطوق ما دل عليه لفظ في محل لفظ وهو نص ب أناد معنى لا يحتمل غيره، كريد في جاءني زيد فإنه مفيد لنداءات المشخصة من غير احتداد لغيره (شرح الجوامع)

(٧) والفحوى في اللغة عبارة عن مقصود الكلام، وهي الاصطلاح عبارة عن يُستمداد من اللفظ (محمودي).

- قوله (من فحوى الكلام)، فحوى القول معناه، يقال: عرفت ذلك هي فحوى كلامه، =

الكلام، سواء كانا ملفوظين حقيقة أو حكماً<sup>(١)</sup>.

(أو معنى) أي معنوياً بأن تكون فعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى  
يهمهم من فحوى الكلام<sup>(٢)</sup>، لا باعتبار لفظه ومطوقه.

والمراد بالفاعل أو المفعول به أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فيدخل فيه  
الحال عن المفعول<sup>(٣)</sup> معه، لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به وكذا عن المفعول  
المطلق مثل: (صُرْتُ الضرب شديداً)<sup>(٤)</sup> فإنه بمعنى: أحدثت الضرب شديداً<sup>(٥)</sup>،  
وكذا<sup>(٦)</sup> يدخل فيه الحال عن المضاف إليه، كما إذا كان المضاف فعلاً، أو مفعولاً  
يصح حذفه، ويقام المضاف إليه مقامه. فكأنه<sup>(٧)</sup> الفاعل أو المفعول نحو: ﴿يَلْ مَلَّةَ  
إِبْرَاهِيمَ حَبِيباً﴾ [البقرة: ١٣٥]<sup>(٨)</sup> و﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾ [الحجرات: ١٢] أنه  
يصح أن يقال:

أي معنى كلامه، مقصوداً أو ممدوداً، وفي الحديث: من أكل في فحوى أرض لم يضر ما بها  
يعني: الصل (توقادي).

- (١) مثل ريد في الدار قائماً، مثال منقطي "المقطوع حكماً" حيث، ورد صُرْتُ قائماً على الماء  
للمفعول، مثال للمفعول المنقطع حكماً (قدقي)، ولا تصور كون المفعول ملفوظاً حكماً لأن  
المنقطع الحكمي إما يكون مستند الاستدلال والمفعول لا يكون مستنداً (سعد الله)
- (٢) وبث الفاعل معنى، نحو ريد في الدار قائماً من ريد وهو ليس بفاعل لفظاً؛  
لأنه مبتدأ لكنه فاعل حصل أو حاصل، أي هو محذوف من حيث المعنى، ومثال المفعول معنى  
هذا ريد قائماً، وقائماً حال من ريد وهو مفعول معنى تقديره: أنه عليه (متوسط)
- (٣) والمرضي أن وقوع الحال عن المفعول فيه وبه جائر لكونها قسمين من المفعول به (خواشي هندي)
- (٤) معناه وجدت نصرت حال كونه شديداً فهو هاهنا في معنى المفعول به (سبيدي)
- (٥) حال من الصرب لا صفة؛ إذ لا مطابقة بين لفظه والموصوف (سبيدي).
- (٦) أي كما يدخل الحال من المفعول معه والمفعول مطبق وله وفيه (المحرره)
- (٧) أي، المضاف إليه الذي هو ذي الحال بعد حذف المضاف وإقامته مقامه (م)
- (٨) فإن قلت: قد يقع الحال عن المضاف إليه كما في قوله تعالى ﴿نَحْ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَبِيباً﴾  
[النساء: ١٢٥]، وقوله تعالى ﴿يَحْ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾ فإن مَيْتاً وحيفاً حالان  
من إبراهيم وأخيه وهذا ليست بهما ههنا ولا مفعولين؟ قلت: أحاط به صاحب الفجودوني بأن  
المضاف إليه لما كان في معنى المضاف والمفعول كان للمضاف إليه في حكمه معنى،  
فجار أن يكون ذا حال فإن لحم الأخ هو الأخ وبالعكس، وكذلك لا فرق بين قولنا اتبع إبراهيم  
وبين قولنا اتبع ملة إبراهيم (عافية شرح الكافية)



المفعول معه أو المفعول المطلق من غير حاجة إلى تعميم الفاعل أو المفعول<sup>(١)</sup> إلا<sup>(٢)</sup> لدخول ما وقع حالاً عن المضاف إليه.

(مثل (ضربت زيداً قائماً)<sup>(٣)</sup> مثال عطفي للمفوض حقيقة فإن فاعلية تاء المتكلم ومفعولية (زيداً) إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه، وهما مدفوظان حقيقة (و (زيد في دار قائماً)<sup>(٤)</sup> مثال اللفظي المدفوظ حكماً أن فاعلية الضمير المستكن في الطرف إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام<sup>(٥)</sup> ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه، والضمير مستكن مدفوظ حكماً<sup>(٦)</sup>

و(هذا)<sup>(٧)</sup> .....

(١) لأن لفظ المفعول إذا لم يكن مفيداً يصرح بطلانه على المفعول به، والمفعول المطلق ومنه جميعاً من غير تعميم، لأن المطلق موحّد في الأفراد ولا يصرح بطلانه على المفعول به وجه لما عرفت سابقاً من أنه لا يقع الحال عليهما.

(٢) المستثنى للانقطاع أي إلا أن يصحح من تعميم الفاعل أو المفعول لأجل دخول الحال من المضاف إليه (المحذرة).

(٣) يحتمل أن يكون حالاً من الفاعل اللفظي وهو المتكلم وأن يكون من المفعول اللفظي وهو زيد (وافية).

- فإن كانت قرينة حالية أو معالية تدل على صاحب الحال جاز أن يجعله لما دلت له من الفاعل والمفعول به وإن لم يكن فإن كان الحال من الفاعل وجب تقديمها إلى حسب صاحبها لإزالة اللبس، نحو لقيت ركباً ريداً وإن لم تقدم فهو من المفعول (م).

- ومنهم من قال الطريق في مثله أن يقال قدم أو يقوم لا قائماً للسن إلا إذا علم السامع من القائم منهما، وقيل أن الأخير يجعله حالاً من أيهما شئت (هندي).

(٤) فإن قائماً حال من زيد وهو ليس بفاعل لمفعولاً لأنه متداً لكنه فاعل معنى؛ لأنه فاعل حصل أو حاصل الذي هو محذوف من حيث المعنى (متوسط).

- فإن أصل استقر أو حصل أو حصل في بعد حذف الفعل انتقل ضميره إلى ظرف فيكون في الدار باعتبار قيامه مقامه فعلاً معرباً ويكون ضميره دعلاً معرباً (وافية).

(٥) أي زيد في الدار قائماً فإن قائماً حال من ضمير في الدار وهو فاعل عطفي (هندي).

(٦) أي يكون في حكم اللفظ لما سبق في قوله (واللفظ إما حقيقي أو حكمي) لصحة إجراء أحكام اللفظ عليه (م).

(٧) ومنه قوله تعالى ﴿هَذَا عَلَيَّ كَبِيرٌ﴾ [هود: ٧٢] فإن شيئاً حال من علي وهو مفعول معه تقديره أبه علي بعلي، وأشير إلي بعني شيئاً (محمد أفندي).  
- مثال للمفعول لمعوي إذ المعنى أشير إلي زيد قائماً (هندي).

زيد قائماً<sup>(١)</sup> مثال للمعوي، لأن معنوية (زيد) ليست باعتبار لفظ هذه الكلام ومنطوقه بل<sup>(٢)</sup> باعتبار معنى الإشارة، أو التسمية للمفهومين من لفظ (هذا) ولا شك<sup>(٣)</sup> أنهما ليسا مما يقصد المتكلم الإخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام (أشيرُ أو أنه) ويصير (زيد) به معولاً لفظياً، بل مفعوليته بما هي باعتبار معنى (أشيرُ أو أنه) الخارج عن مطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع (القائم)، حالاً.

فهي معنوية لا لفظية.

(وعاملها)<sup>(٤)</sup> أي: عامل الحال، (إما فعل)<sup>(٥)</sup> المملوظ أو المقدر نحو: (صرت زيداً قائماً) و (وريد في الدار قائماً) إن كان ظرف مقدر، بالفعل.

(أو شبهة)<sup>(٦)</sup> .. .. .

(١) فإن قائماً حال من لصير المحذوف بمقدر معاند لزيد؛ لأن تعذر أنه عليه قائماً، أو أشير إليه قائماً، هذا هو التحقيق الذي حاربه صاحب المعجوني متمسكاً بقول صاحب انكشاف وهو أنه قال: سُنَّلت بمكة شرفها الله تعالى من ناصب الحال في «هذا يعني شيئاً» [هود ٧٢] فقلت: ما لي حرف اليه أو في اسمه الإشارة من معنى الفعل، فقبل لي: أما استقر من أصولهم أن العامل في الحال وحدها يجب أن يكون واحداً، وقد اختلف ماها في الحال ما ذكرتم، وفي صاحبها معنى لا يتقدم، فقلت: تحقيق كلام فيه أن التقدير هذا يعني أنه عليه وأشير إليه شيئاً، وعلى هذا نجد العامل، فاستحسن جوب (عافية شرح الكافية)

(٢) قوله (بل باعتبار معنى الإشارة أو التسمية) لأول أولى؛ لأن زيداً مشدود إليه لا عليه فيه فإن التسمية عليه حقيقة هو هذا زيد مع تعارب الاسم والفعل (حب)

(٣) كأنه قيل: لا يجوز أن يكون معنى قوله: زيد قائماً أشير زيداً قائماً، ويكون مفعولية زيد باعتبار هذه الكلام ومنطوقه، فأجاب بقوله: ولا شك تأمل

(٤) قال (وعاملها) فصل العامل في التحقيق بمعنى الماعل والمفعول ومعنويتهم وليكون بوطنة لا متدع تقديم الحال على العامل المعوي، وحوار تقديمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكأنه أراد أن لا يعص بين مباحث التقديم ولا يكون مناسب أن يذكر ما هو توطئة له عقب ذلك التخصيص (لاري).

(٥) لأنه الأصل في العمر؛ لأن الفعل متصرف يعني ينصرف إلى الماضي والمستقبل إلى غير ذلك من المتصرفات (محمد)

(٦) شبه الفعل أو معنى الفعل كالمسكين والمفقير، وقد قد لشد في رحمه الله فيهما إذا اجتماع في الذكر اشتقاً وإد، مشرق في تذكر اجتماع أن يذكر «مسكين وحده أو لفقير وحده» =



وهو ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه<sup>(١)</sup>، كاسم الفاعل نحو: (ريد ذاهبٌ راكباً) و(ريد في الدار قاعداً) إن كان الطرف معد باسم الفاعل، وكاسم<sup>(٢)</sup> المفعول، نحو: (ريد مصروباً قائماً) والصفة المشبهة نحو: (زيد حسنٌ صاحبكاً) (أو معناه)<sup>(٣)</sup> المستبطن من فحوى الكلام من غير التصريح به أو تقديره، كإشارة<sup>(٤)</sup> والتبني في نحو: (هذا ريد قائماً) كما مرّ، وكاستدعاء وتتمنى والترحي والتشبيه في نحو: (يا زيد قائماً)<sup>(٥)</sup> و (ليتك عبداً مقيماً) و (لعله في ندر قائماً)<sup>(٦)</sup> و (كأنه أسدٌ صائلاً).

اجتمع المكين والمقير، فيه أنه إذا افرق شبه بعمل لا يجتمع الفعل معه، وكذا إذا قيل مثلاً من خواص لعمل دخول قد رالس لا يجتمع شبه بعمل معه فلم يستقم تلك بمشابهة بينهما وبين المقير والمكين اللهم لا أن يقد المشابهة في باب العمل فقط فيستقيم حينئذ (قدقي وأبري)

(١) قوله (من تركيبه) أي مأخوذ من تركيبه وصيغته بخلاف المعنوي فهذا فإنه وإن كان بعمل عمل فعله ولكنه ليس من تركيبه وصيغته وهذا صحيح منهج للحاجة وهو أن العامل هو نفس هذا لا على ما يفهم من ظاهر صاره، شارح وهو أن فعل الفعل يفهم منه وأبه وأشير (وجه الدين).

(٢) أعاد الجارها لكونها متعديين، فإن المصطوف عليه وقوع الحال منه عن المقدر، ولعلظ بخلاف المصطوف (تأمل)

(٣) والمراد من معنى الفعل الظروف وجرور و مجرور و سمي الفعل ونحوه مما يفهم منه معنى لا بجوهر حروف الفعل ويقاس شبه مما يفهم منه فعل بجوهر حروفه كالأسم الفاعل ونحوه وهذا هو الاستعمال الشائع، وقد يطلق على الفعل على لقبين كما قال المصنف في بحث الفاعل، وقد يطلق معنى الفعل على لقبين كما في حروف لجر، وإنما حصص بالاستعمالات الشائع لتعكبه أن يقول الحال لا يتقدم على العامل المعنوي فإن الحال يقدم على شبه الفعل إذا لم يكن مانع وقد تحقق إطلاقات الثلاث (قطب العلماء في حاشية المطول)

أي معنى الفعل أراد به كل ما يستلزم معنى ولا يكون موثقاً له في الاشتقاق (حاشية)

(٤) قوله (كالإشارة) دون الاستفهام وسمي وإن من الحروف المشبهة لعدم الاستعمال على عملها (حب).

(٥) والعامل في قائماً في با ريد قائماً أبدي المستبطن من فحوى الكلام هذا لم [إذا] يقدر أدهو، وأما إذا قدر فيكون عاملاً فلا يكون مما نحن فيه (لمحرره)

(٦) فإن قلت لم كن عامل الحال هذه لأشياء؟ فت بما كان العامل ما به يقوم المعنى المفتصحي للإعراب والمقتضي لانتصاب الحد الحالية وهي لا تتحقق بدون العامل أو المفعول وهذا لا يوجد بدون هذه الأشياء فلا جرم كن العامل في الحال تلك لأشياء (عوض أفندي).

(وشرطها)<sup>(١)</sup> أي شرط الحال<sup>(٢)</sup> (أن تكون نكرة)<sup>(٣)</sup> لأن النكرة أصل والغرض هو تفيد الحديث المسبوب<sup>(٤)</sup> إلى صاحبها - يحصل بها، والتعريف رائد على الغرض.

(و)<sup>(٥)</sup> أن (يكون صاحبها معرفة) لأنه محكوم عليه في المعنى فكان الأصل فيه التعريف (عالم) أي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها، أي: أكثرها، ويبان ذلك.

أن مواد وقوع الحال على قسمين.

أحدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة، نحو (جاءني رجل من بني تميم فارساً) أو معية عاء المعرفة، لاستعراقها نحو قوله تعالى ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان ٤ - ٥] إن جعلت (أمراً)<sup>(٦)</sup> حالاً من (كل أمر)، أو

(١) عند التعرّيب لأن يكون لم بشرط وفيها التثنية وحور وقوع المعرفة حالاً، لأنها في الأصل خبر، وكما يحور في الخبر تعريف والتثنية، يحور فيها أيضاً إلا أن السكر أصل عندهم أيضاً (م).

(٢) نعم أن قول الحياة إن العامل في الحال هو العامل في ذي المعدن إنما هو مذهب أكثرهم ولا تنقص بقوله تعالى ﴿إِنْ هَذِهِ أَمْتُكُمْ مِنْهُ وَحْدَةً﴾ [الأنبياء ٩٢] حال والعامل فيها الاسم الإشارة وأمتكم ذو الحال والعامل فيها إن (شرح مصباح)

(٣) حتى لا يتيسر بالصفة في بعض الصور في مثل قولك صرحت ريداً الركب وعدم الاحتياج إلى تعريفها (هافية)

(٤) سواء كانت سنة تحدث بسدية كما في قولك جاء ريد راكباً أو يفادعية، مثل رأيت ريداً ماشياً، أو ضافية، نحو: مررت بزيد جالساً (م ح).

(٥) قوله (وأن يكون صاحبها معرفة) أثر بعد بدل إلى أن قوله (وصاحبها) معنوف على ضمير يكون، وعدم التأكيد لوجود المعص وجعل المعص الهدي مبتدأ وخبر لتنظم قوله (حالياً) بل تكلف الأولى ما ذكره الهدي لأن ما ذكره بشارح من أن مواد وقوع الحال على قسمين إلح لم يتكلم به أحد مع ارتكاب توجيهه حالياً (جلبي)

- ولا يجوز أن يكون صاحبها مفعولاً عطف على المستتر في أن يكون، ومعرفة منصوب عطف على نكرة لأن تعريف ذي الحال ليس بشرط للحال (سبدي)

(٦) قوله (إن جعلت أمراً حالاً) أشار به إلى أنه ليس نصاً في الاستشهاد لجواز أن يكون منصوباً على الاختصاص أو على الحال من ضمير المعص في أثرناه أي: أمرين أمراً أو عن ضمير معنوله (حب).

واقعة في حيز الاستفهام<sup>(١)</sup> نحو . (هل أتت رجل راكباً؟) أو بعد<sup>(٢)</sup> (إلا) نقصاً للنفي، نحو (ما جاءني رجل إلا راكباً) أو مقدماً عليه الحال نحو (جاءني راكباً رجل).

وثانيهما : ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور.

وغالب مواد وقوع الحال وأكثرها هو هذا القسم، ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة بقوله (غالب) قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا يكون صاحبها معرفة حتى<sup>(٣)</sup> يقال . بـ غالبية كون (صاحبها معرفة) المنثثة عن تخلعه<sup>(٤)</sup> في بعض المواد تنافي الشرعية<sup>(٥)</sup> ويحتاج إلى أن يصرف الكلام عن ضاهره<sup>(٦)</sup> . ويحصل قوله (وصاحبها معرفة) . متداً وخيراً معطوفاً على قوله (وشرطها أن تكون نكرة).

- (١) لأنها يشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موحدة (لاري)
- (٢) قبل الصواب قبل الإبدال بعد إلا أحب أن قوله (بعد إلا) وقوله (مقدماً عليه) قد بزعاً في الحال في قوله (مقدماً عليه الحال) فلا محذور فتأمل فتح الله عليك الحال (سيدي).
- (٣) يعني بـ كون غالباً قيداً بكون صاحبها معرفة يلزم التناهي وناقض بين اشتراط كون الحال بكون صاحبها معرفة ومن قوله (غالباً) : لأن الاشتراط يقتضي أن يكون صاحب الحال معرفة في جميع المواد وقيد هذا يقتضي أن يكون معرفة في أكثر المواد فيبطلها تارة فلا يكون قيداً لاشتراط كون صاحبها معرفة (المحرره وضاً)
- قوله (حتى يقال إلخ) وقوله (يحتاج هـ) حاصده أن قوله . (غالباً) لو جعل قيداً لكون صاحبها معرفة وعطف قوله (وصاحبها) معرفة على المستكن في تكون كان المعنى وشرطها أن تكون صاحبها معرفة في العاكف فيدل عليه بـ غالبية كون صاحبها فمدفع ذلك يحتاج اهـ، أي لا أن يصرف الكلام عن طاهره وهو عطفه على المستكن ويجمع اهـ تأمل (قرينان رحمه الله)
- (٤) التحلف الاختلاف أي : اختلاف شيء عما كان عليه لا التحلف الذي هو معارضة خلاف ورأي وهو بمعنى تحلف هني (ص تأمل).
- (٥) يعني بـ كان قوله غالباً قيداً لكون صاحبها معرفة يكون منافيّاً للشرط : لأن شرط كون صاحبها معرفة يقتضي أن يكون صاحبها في جميع المواد معرفة : لأن الشرط يجب أن يستوعب المشروط (م).
- (٦) والمراد بظاهر الكلام أن يعطف قوله (وصاحبها) إلى اسم يكون وهو الصمير المستكن وأن يعطف قوله : (معرفة) إلى قوله : (نكرة) (رضاً)

(وأرسلها<sup>(١)</sup> العراك<sup>(٢)</sup>) ولم يذدها ولم يُشفقْ على نغص<sup>(٣)</sup> الدخال  
الست للبيد، يصف حمار الوحش و لأثن يقول أرسل حمار الوحش الأثر<sup>(٤)</sup>،  
وكان<sup>(٥)</sup> المراد بالإرسال العث<sup>(٦)</sup>، أو التحية<sup>(٧)</sup> بين المرسل وما يريد<sup>(٨)</sup> أي: أرسلها  
معتركة متزاحمة.

ولم يذدها، أي، لم يسمعها من العراء، ولم يُشفقْ، أي، لم يحف على نغص  
الداخل، أي: على أنه لم يتم شرب بعضها بعد الدخال،  
والداخل هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطن<sup>(٩)</sup>، .....

(١) والصير المستر راجع إلى حمار الوحش وضمير المفعول راجع إلى الأثر الوحشية أو إلى  
الإبل (معرب).

(٢) قوله (وأرسلها العراك) ومررت به وحده (ويحده متأول) جواب سؤال مقدر وهو أن يقال أنتم  
فدسم شرط الحال أن يكون بكراً وتعرف في قولهم. (أرسلها العراك) حال مع كونه معروفاً  
وجوابه أن يقول لما دون الدليل على فهم جوار وموع الحال معرفة أحاج هذا إلى تأويل  
وتأويله أن العراك مصدر من حال محدوف تقديره. أرسل الحمار بعرك العراك ومررت به يمد  
وحده فلما حذف الفعل قيل إن العراك وحده حال على عييل المعجزة تسمية للمفعول لاسم  
لعله، ومفعول إنه مصدر وقع موع لعد سكره أي. أرسلها معتوكة ومررت به معروفاً  
(متوسط).

- ومعنى البيت أرسل حمار نوحشي لأثن حال كونها مجمعة متزاحمة ولم يسمعها من  
الاجتماع والتزاحم ولم يحف على عدم تمام شرب بعضها بسبب مداخلة بعضها في بعض آخر  
منها، أو لم يحف على عدم تمام شرب بعضها مثل عدم تمام شرب بعير الداخل بين بعيرين  
عطشيين

(٣) وبعض بالصاد المهمة والعن المعجمة المفتوحة عدم تمام الشرب والمعجمة تحريك لرأس  
وكلاهما روي قال السيرامي يريد أن بعضها يرحم بعضاً حتى لا يقدر أن يتحرك لشدة الازدحام  
فهو واقف لا يتمكن على الحركة (جوابه).

(٤) لأنه قادر على ضبطهن بحيث يسمعهم من أثر حم خوف من تأديبه لإياهن (م)

(٥) جواب عن سؤال مقدر تقديره إن لإرسال بقصي سق القيد وهما لم يمكن أن يتصور القيد  
مصلأ عن صفه لأن القيد والإرسال معاً لم يوجد إلا في بني آدم فأجاب عنه (م)

(٦) هذا رد على العلامة المختار بن حيث عين الشبي بالاردة (وجه الدين)

(٧) هي المراد ههنا أي خلا بين الإبل وبين شربها ولم يسمعها من ذلك (إقليد)

(٨) والموصوف ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الأثر بعد يعني حائي آب حورود (م).

(٩) العطش ما حول الحوض والجنر من مبروت الإبل والمبروك المباح يرد من الورود وهو =

إلى الحوض<sup>(١)</sup> ويدخل بين يعبرين عطشانين، ليشرب منه ما عساه لم يكن يشرب منه ولعل<sup>(٢)</sup> المراد به هنا: نفس متداخلة بعضها في بعض، أو بمعنى على بعض مثل: بغض الدخال.

(و) مررت به وحده<sup>(٣)</sup> ونحوه مثل (فعلته جهتك)<sup>(٤)</sup> متأول بالكسرة، فلا يرد نقصاً على قاعدة اشتراط كونها بكرة وتأويلها على وجهين أحدهما: أنها مصادر محدوفة لأفعال محدوفة، أي: تَعْتَرِكُ الْعِرَاكُ<sup>(٥)</sup>، وينفرد وحده، أي: انفراده، وَتَجْهَدُ جَهْدًا.

فهذه الجمل الفعلية وقعت حالاً، وهذه المصادر منصوبة على المصدرية. وثانيها: أنها معارف موضوعة موضع المكرات، أي: معتركة، ومنفرداً، ومجتهداً.

المناسبات للماء، كقوله تعالى ﴿وَلَمَّا رَدَّ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [المقصص ٢٣] لكن لما استعمل بعض احتاج إلى التأويل بتصحيح مثل يحشي (جلبني).

(١) متعلق يشرب يعني: يعاد ذلك العير من طرف الحوض إليه (م).

(٢) قوله (ولعل المراد به) أي: بالدخال هناك حواف دخل مغلق تغلظه إن الإدخال يحتمل بالمعير فكيف يصح استعماله في حمار الوحش، فأجاب شارح بقوله (ولعل المراد به هاهنا نفس متداخلة بعضها في بعض) وفي نفس متداخلة بعضها في بعض يعني: ليس المراد بالدخال هناك معناه الحقيقي بل المراد به معناه المجازي وهو تدخل بعض النفوس في بعض أو المعنى على بعض مثل بعض الدخال، حوب ثار، يعني على حواف مصاف من لمشبه به وإقامة التشبيه بصفة، يعني: لم يحف على أنه لم يتم شرب بعضها للماء كما حاف الحمال على أن العير لم يتم شرب الماء وأدخله بين يعبرين عطشانين لئتم شربه (مصطفى جلبني).

(٣) الوحدة مصدر واحد يحد واحدٌ ووحده كوعد يعد وعداً وعدة وحده لازم الإفراد والتذكير والإصافه إلى المفسر ولزم النسب إلا في مواضع محصورة (لاري).

وللوحدة تسعة أبنية. واحد أحد وحيد وحيد موحد آحاد أوحد أحد وجمع الواحد وحدان (هملدة شرح الهادي).

(٤) وفي الحاشية: «يجهد بالفتح والضم الاحتداد، وول الغراء» هو يفتح الجيم المشقة، ويضمها الطاقة (جلبني).

(٥) وقال ابن بريان أراد من استعمال المصدر هنا بالألف واللام التشبيه على أن تعريف المصدر كتنكيره، وقيل: إن الألف واللام زائدة في العراك فأخبره (محمول).

إشارة إلى أن العراك مصدر من صرّب ثم يستعمل فعلة منه من يستعمل من المرید فيه (حاشية).

فالصورة وإن كانت معرفة فهي في التقديم نكرة<sup>(١)</sup>، كما أن (حس الوجه) هي صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة<sup>(٢)</sup>.

(فإن كان صاحبها) أي صاحب الحال (نكرة<sup>(٣)</sup> محضة)<sup>(٤)</sup> لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم، ولم تكرر الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو: جاءني رجل وزيد راكب<sup>(٥)</sup> (وجب تقديمها) أي تقديم الحال على صاحبها، لتخصيص<sup>(٦)</sup> النكرة بتقديمها<sup>(٧)</sup>، لأنها في المعنى متناهية<sup>(٨)</sup>، ولأنها تلتص بالصفة في النصب في مثل: قولنا:

(صربت رجلاً راكباً) ثم قدمت في سائر المواضع - وإن لم تلتص بترد الباب<sup>(٩)</sup>

(١) لأن الألف واللام للمعهد الذهني وهو في حكم نكرة باعتبار أن المعهد غير معين فكنا الإضافة للمعهد الذهني (المحذرة)

(٢) لأن صفته إلى الوجه لفظية وإضافة سمعية لا تعيد التعريف بل لحفيف (تأمل).

(٣) والحال مفرداً، إذ لو كانت جملة وحل لو لا التقديم (لا ري)

(٤) آخر ر عما إذا لم يكن نكرة محتصة مرة لا يجب تقديم الحال على صاحبها مثل جاءني رجل من بني تميم فارسيًا كما سبق في الأمثلة الخمسة (نولادي)

(٥) والحال مشترك في هذا المثال بين رجل وزيد ورية معرفة والرجل نكرة (رضا)

(٦) قوله (لتخصيص النكرة) وقوله بطر، لأنه قد تخصصت بتقديم العامل فلا حاجة إلى تخصيص آخر ولأنه لو كان التقديم بالتخصيص فإن يصح هذا أولى من بيان الحال (حاشية هادي) - فيه أن الحال إما عن الفاعل أو المفعول به ركن مهم تختص بالحكم المتقدم فلا حاجة إلى تخصيص آخر اللهم إلا أن يقال الحال حكم آخر فلا يجري اختصاص الحاصل بالقياس إلى حكم آخر (هب)

(٧) يعني لتعيد النكرة بتقديم الحال عليها لتخصيص، لأن الحال معرفة الطرف فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الطرف فتقديم الخبر الطرف يتخصص المبدأ النكرة كذلك هو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه (م)

(٨) كما أن الخبر النكرة واجب التقديم على المبتدأ كذلك الحال على دي الحال النكرة لأن معنى قولك: جاءني زيد راكباً أي زيد ركب وقت سجيء (م)

(٩) اعلم أن تفصيل هذا مقام يحتاج سدد بكلام يقول بتقديم الحال على صاحبها إذا كان معرفة غير مجرور وقد يكون حادثاً كما هي جاءني راكباً زيداً إذ لا مانع من حيث قد يكون واجباً حيث يشعل التقديم على لإصمار قس الذكر معطاً ومعنى، كما في مثل جاء راكباً الأدهم صاحبها، إذ لو تأخر الحال عن صاحبها، وقس جاء صاحب الأدهم لرم رجاء الضمير إلى ما يتأخر عنه لفظاً ومعنى وهو غير جائز (عافية).

(ولا تتقدم) <sup>(١)</sup> أي: الحال فيما عدا مثل (زيد قائماً) <sup>(٢)</sup> كعمرو قاعداً) (على العامل المعنوي) قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي، وأن ما هو مقدر بالفعل أو اسم الفاعل مثل: الظرف وما يشبهه - أصي: الجار ومجرور - خارج عنه داخل في الفعل أو شبهه، فعلى هذا <sup>(٣)</sup> معنى الكلام أن الحال <sup>(٤)</sup> لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً (بخلاف <sup>(٥)</sup> الطرف) أي بخلاف ما إذا كان العامل ظرفاً أو شبهه فإن فيه خلاف، فسيويه لا يجوز أصله <sup>(٦)</sup>، بطرا إلى ضعف الطرف في العمل <sup>(٧)</sup>

وجوزة الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو: (زيد قائماً في الدار).

فأما مع تأخير المبتدأ على الحال، فإنه وفق سيويه في المنع <sup>(٨)</sup> فلا يجوز <sup>(٩)</sup>.

(١) لصعفه إلا إذا كان ذا الحدثين يجوز نحو زيد قائماً كعمرو وقاعداً فإن كاف التشبيه يقتضي حدثين أحدهما كونه مشهاً والآخر مشهاً به فامتنار عن سائر العوامل المعنوية فاستحق أن يدخلها لجواز التقديم (سيد السند)

(٢) حال من الكاف، وأما المشه وقعداً خارج من الكاف باعتبار المشبه به (قلقي)

(٣) قوله (فعلى هذا معنى الكلام) فيكون قوله (بخلاف الطرف) حالاً من قوله (على العامل المعنوي) أو حملاً معترضه بكونه خبر المبتدأ المحذوف أي وهو ملتبس بخلاف الطرف (حلي)

أي على ما عرفت فيما سبق العامل المعنوي أو أن ما هو مقدر بالفعل أو الاسم

(٤) أعلم أن تقديم الحال على عاملها يجوز إذا كان العامل فعلاً أو شبهه عند عدم المانع عنه، نحو: راكباً ضرب زيد متكئاً جالساً لأهم قوياً فيجوز أن يعمل مؤخرأً خلافاً للفرع ويجب قلت التقديم إذا تضمن الحال معنى الاستعظام، نحو كيف فعلت؟ أي على أي حال فعلت؟ أو كيف زيد فاعل لاقتضاء الاستعظام صدر الكلام (هو من أفندي)

(٥) وإنما احتاج إلى ذكر جواز تقدم ظرف على العامل المعنوي لوجود مناسبة بين الحال والطرف لدلالة الحال على الرمان كالظرف لكونهما فصله في الكلام مع اختلافهما بهذا الحكم (متوسط)

- ظرف مستقر خبر لمبتدأ محذوف، أي هذا كما أشار الشارح أو عتراض أو حال العامل المعنوي أو مفعول مطلق بتقدير الموصوف بقوله (لا يتقدم) أي. تقدماً كائناً (معرب).

(٦) سواء قدم على الطرف نحو زيد قائماً في الدار أو انطروف نحو قائماً زيد في الدار فكلاهما غير جائز عنده (م).

(٧) لأن الطرف إنما يعمل لنياته عن العمل، لأن انقائم مقام شيء لا يكون مثله (نوقادي)

(٨) أي في منع تقديم الحال على عامله، نظير سواء كان مؤخرأً عن المبتدأ أو مقدماً (م)

(٩) تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان ظرفاً مؤخرأً مثلاً قائماً إلخ لحصول العاصمة بين الحال وعاملها المعنوي (ممني)

(قائماً زيد الدار) ولا (قائماً في الدار زيد) اتفاقاً.

ويحتمل<sup>(١)</sup> أن يكون معناه<sup>(٢)</sup> أن محرف وأن كان مشدداً للظروف لما فيه من معنى الطرفية، إلا أن الطرف يتقدم على عامله المعنوي، لتوسيعهم<sup>(٣)</sup> في الظروف.

والحال لا يتقدم عليه، هذا إذا سم يكن لظرف داخلياً في العامل المعنوي.

أما إذا جعلته داخلياً في العامل المعنوي - كما هو الظاهر من كلامهم - فالمراد<sup>(٤)</sup> هو الاحتمال<sup>(٥)</sup> الثاني لا غير.

(و)<sup>(٦)</sup> كما لا نتقدم الحال على العامل المعنوي، كذلك لا نتقدم (على) دي الحال (المجروور) سواء كان مجروراً بالصفة<sup>(٧)</sup> أو بحرف المحر، فإن كان مجروراً

(١) عطف على قوله (إن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً) (لأب)

(٢) وعلى هذا الاحتمال قوله: (بحلاف الطرف يكون متعلقاً بضمير متقدم والكل نصب (ع ص))

(٣) لأنك تقول كل يوم لك درهم، ولا تقول (قائماً لك درهم) (لأب)

(٤) قوله (فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير)؛ لأن اللان حينئذ امتثاله عن العامل المعنوي لا أن يبين المصاحفة بقوله: (بخلاف القرينة)

(٥) قوله (الاحتمال الثاني) وذلك أن قوله (بحلاف الطرف) يدل على أن الحكم في الطرف مخالف للحكم السابق المفهوم من قوله (لا يتقدم على العامل المعنوي)؛ لأن المفهوم من سابق الأشياء من الحال لا يتقدم على عامله المعنوي مطلقاً طرفاً كان أو غيره، ومن أحسن بهم أن الحال قد يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الطرف فيرم التناقض ولو قال (إلا الطرف) لصح الكلام، ويحتمل قوله (بحلاف الطرف) عليه مع إلا أن فيه خلافاً لمطلب لكن الأمر فيه سهل (طاشكندى).

وهو أن الطرف يقدم على العامل المعنوي أي في الجملة يعني إذا كان العامل المعنوي ظرفاً أو شبهه فإنه إذا لم يكن كذلك لم يجر تقديم لظرف عليه (لأري)

- فيكون حاصل كلام المصنف أن المحرف لا يتقدم على العامل المعنوي بحلاف الطرف يعني أن الطرف يتقدم على عامله المعنوي فيكون قوله (بخلاف الطرف) متعلقاً على الضمير الذي لا يتقدم وهو راجع إلى الحال (جاءوب)

(٦) ولما فرغ من بيان تقديم الحال على عامله وعدم تقدمه عليه إجمالاً وتفصيلاً شرع في بيان تقدم الحال على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال: وكما... اهـ (تولادي).

- عطف على قوله (على العامل المعنوي) ولا رائدة لتأكيد السمي مثل قوله تعالى: ﴿ولا الضالين﴾ [الفاتحة: ٧] (هندي)

(٧) امتثالي منه ما إذا كان المصاف جزء المصاف إليه، أو جار قيام المصاف إليه مقامه فإنه =



بالإضافة لم تقدم<sup>(١)</sup> الحار عليه تفاداً نحو (حاء تسي محروفاً عن الثياب ضاربة ريد) وذلك؛ لأن الحال تابع<sup>(٢)</sup> وفرع لذي حال، والمصاف إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أيضاً.

وإن كان مجروراً بحرف الجر فيه خلاف مسيويه وأكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلّة المذكورة<sup>(٣)</sup>، وهو المختار عند المصنف، ولهذا قال (على الأصح)

ونقل عن بعضهم: الحور استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة<sup>(٤)</sup> للناس﴾ [سبا: ٢٨].

ولعل<sup>(٥)</sup> انفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر معه للفعل كهمزة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل، وبعض حروفه، فإذا قلت:

يجور التقديم لكن على قلبه، نحو يتحرك ماشياً يذ ريد وشع حياً من إبراهيم (حب).

(١) لأنه إن تقدم فإن وقع بعد الحار بزم الحاصل وإن وقع قبل الحار لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع ولا يرد نحو ركباً حامي ريد، لأن الفاعل من حيث هو مسند إليه محله قبل الفعل وإن امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ (هندي)

(٢) لأن الحال في الأصل صفة والصفة من تنوع وحس حال لتوابع أن يقع بعد المنبوع والمجورور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم ما هو تابع له (صوه)

(٣) يعني أن الحال تابع وفرع لذي الحال ومجورور لا يتقدم على الجار فكيف تقدم ما هو تابع له فلا يتقدم تابعه (إيضاح)

(٤) أي: إلا جامعاً لهم في الإلحاق وهي حار من تكاف والتاء للمبالغة ولا يجوز جمعها حالاً من الناس على المختار (قاضي في سورة سبا)

(٥) وقال ابن جراح كافة حال من كاف تحطت في أرسلناك لا عن الناس وإنهاء فيه للمبالغة وبطلانه بين، لأنه جعل كافة حالاً من المفرد ولا يعرف ذلك في غير محل المراع، وجعل من المذكور مع كونه مؤنثاً ويكون الهاء للمبالغة مقصور على سماع ولا يأتي إلا في أمثلة معدودة، قال الرميشري: كافة صفة لأرسلناك معدودة أي: لا أرسلناه كافة محذوف الموصوف وأقيمت الصفة مقامها وهذا أيضاً ضعيف؛ لأن العرب لا تستعمل إلا حالاً من الناس والأصل للناس أي: جميعاً وهذا هو الصحيح؛ لأنه إذا نظر في قولنا تعين الحكم بصحة القول، ثالث (من شرح سهيل)

- قوله، (ولعل الفرق) خالف ابن كيب جمهور يعجز تقديم الحال على صاحبها المجورور بالحرف دون الإضافة وحاج إلى الفرق سهما كم بين الشرح (وجيه الدين)

(ذهبْتُ رَاكِبَةً بِهِدٍ) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ أَذْهَبْتُ رَاكِبَةً هِدًا.

وأجاب بعضهم عن هذا الاستدلال<sup>(١)</sup> بحمل<sup>(٢)</sup> (كافه) حالاً عن الكاف والتاء<sup>(٣)</sup> للمبالغة.

وبعضهم يجعلها صفة لمصدر أي: إرسالة كافة.

وبعضهم يجعلها مصدر<sup>(٤)</sup>، كالكذبة، والعافيه وكل تكلف<sup>(٥)</sup> وتعسف (وكل ما دل على هيئة) أي: صفة سواء كان يدل مشتقاً أو جامداً (صح أن يقع حالاً) من غير أن يؤول اجماعاً بالمشتق؛ لأن المقصود من الحال بيان الهيئة<sup>(٦)</sup>، وهو حاصل<sup>(٧)</sup> به،

(١) قوله (يجعل كافة حالاً من الكاف) والمعنى وما أرسلناك إلا مبشراً للناس عفا بصرهم إن قلب ربك عليه السلام كما أرسل مبشراً كيف يصح الحصر؟ قلنا الحصر إحصائي كما إذا جعله حالاً من الناس؛ لأنه صبي اقه عليه ومنهم مبعوث إلى الأعمال إن قلت الحال قيد للعامل فيرم أن يكون الكاف في وقت الإرسال وليس كذلك لتراخيه عنه؟ قلنا الحال معدرة والتقدير لا يرم أن يكون من صاحب الحال كما مررت بالإشارة إليه (هـ).

(٢) قوله (والتاء للمبالغة) حوزت سؤال مصدر تقديره أن تكذب مذكور والتاء مؤنث وانحال يجب أن يكون مطابقاً لمدي الحال، وتقدير الحوزة أن لاء وه للمبالغة لا للتأنيث كعلامه والمعنى وما أرسلناك إلا كافة أي مبشراً للناس عن نشر الكثرة مألوفة (وجه الدين) - وكثير منهم ذهبوا إلى أن لاء المبالغة منصوبة بفعال وفعل ومفعول (هـ).

(٣) منصوباً بفعل محذوف؛ لأن العافيه قد يجيء بمعنى المصدر كالكذبة والعافيه، أي وما أرسلناك إلا لتكف كافة والحيلة حذر منكرة (هافية شرح الكافية)

(٤) التكلف في الكلام وعيره استنزام غير مظهر من غير ظهور دليل، وتعسف الأحاد على طريق غير الواضح كما في ركب التعسف فهو أفتح من التكلف (حاشية)

- قوله: (والكل تكلف وتعسف) وذلك أن المعنى إن أرسلناك إلى جميع الناس وتأويلات التي ذكروها لا يطابق هذا المعنى وأيضاً أن كافة لا يخرج عن النصب على الحالة فلا يكون مصدراً ولا صفة مطلوبة (وجه الدين).

- أما كون الأول تكلفاً فلا تاء المبالغة في تعامل غير معلوم الوقوع حتى أنكروا المعنى في غير فعال وفعل ومفعول والاستشهاد بالكافة وشافة غير مديد؛ لأنه تقدير موصوف وأما كون الثاني تكلفاً فلا تاء لا حاجة إلى تقدير لموصوف، وأما كون كالت تعسفاً فلا تاء كافة غير مصافة لازمة الحالية بمعنى جميعاً (ع هـ).

(٥) أي انصفة التي عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل أو وقع عليه (م).

(٦) ولهذا لم يشترط المصنف على ما ذهب إليه سيويه الاشتقاق في الصفة أيضاً وبالعقيدة لا مخالفة =

وهذا رد<sup>(١)</sup> على جمهور النحاة، حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق.

(مثل) (بُسرأ ورطب) في قولهم: (هذا سُرا) وهو ما<sup>(٢)</sup> بقي في حموضة.

(أطيب منه رطباً) وهو ما فيه حلاوة صرفه، فهما مع كونهما جامعين حالان، لدلالتهما على صفة السُرّة والرطبة، ولا حاجة إلى أن يؤول (السُر) بالسُر<sup>(٣)</sup> و (الرطب) بالرطب، من أنسَر النخل، إذا صار ما عليه سُراً، وأرطب إذا صار ما عليه رطباً.

والعامل في (رطباً) (أطيب) باتفاق النحاة، وفي (سراً)<sup>(٤)</sup> أيضاً عند محققهم<sup>(٥)</sup>

= من سيويه والجمهور، لأن اشتراط الجمهور لا يتفق خرج الحال وتأويل الجامد بالمشتق كاشتراط التنكير في الحال وتأويل المعرفة بالنكرة وذلك أن الحال النادر بالعدب حسب الطريق (طاشكندي)

(١) قوله (وهذا رد على جمهور النحاة) من الرضي وهو نحد؛ لأن الحال هو العين للهيئة كما ذكر حده، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل المقصود فيه المطلوب من الحال بلا تكلف تأويل بالمشتق (وجه الدين)

(٢) قوله: (ما بقي فيه حموضة) الأظهر أن يقال: ما بقي فيه نوع حموضة، قال في الصراح: بسر غوراء غرماء، أول ما بدأ من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلع بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر (ص).

(٣) أي إذا أريد تأويل لاسم الجامد إلى مشتق اشتق منه اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما (لمحروه)

- بكسر السين وفتحها وعلى الأول يكون الإسناد مجازياً عقلياً بمعلقة المسئلة: - بكسر صفة النخل، لأن النخل يسر بالكسر ود أطلق على حاملها يكون إطلاقاً مجازياً لا حقيقة وعلى الثاني يكون حقيقة، لأنه بالفتح يكون صفة ما حيه (م)

(٤) وقد اختلفوا في سرا أما العامل فيه فذهب قوم إلى أن عامله اسم الإشارة وليس لهم حجة على ذلك سوى ما استبعدوا أن يكون أصل الفصل عاملاً فيه قبله مع ضمعه في العمل، وذهب قوم إلى العامل فيه أطيب؛ لأنهم انفتوا على جوار تمر نخل يسرا أطيب منه رطباً والعامل في يسراً أطيب بالاتفاق؛ إذ هو متعين عند فعل أطيب في الحال المتقدمة ما هنا عمله ثم؛ إذ هما نظيران (هجدواني).

(٥) لأنه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل تسمية لها بالظرف (فاضل أمير).

وتقدم (بُسرًا) على اسم التفصيل مع ضعفه في العمل لأنه إذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين<sup>(١)</sup>، يلزم أن كل واحد منهما متعلقة والسرية تعلقت بالمشار إليه (هذا) من حيث إنه مفصل وهذه الحثية وإن لم تكن معتبرة فيه إلا بعد إصغاره في (أطيب) لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلى المظهر كعدم أقيم المظهر مقامه، وأوجبوا أن يليه<sup>(٢)</sup> والروطية تعلقت به من حيث إنه مفصل عليه، وهو ضمير (منه) فيجب أن يليه<sup>(٣)</sup>.

قال الرضي: (وأما الضمير المستكن في (أفعل) فإنه وإن كان مفضلاً لكنه لم يظهر كاب كالعدم، ومع هذا فلا أرى بأساً بأن يقدر.

وإن لم يسمع (زيد أحسن قائماً منه قاعداً).

وذهب بعضهم إلى أن العامل في (بُسرًا)<sup>(٤)</sup> اسم الإشارة<sup>(٥)</sup> أي أشير إليه حال كونه بُسرًا، وهذا ليس بصحيح<sup>(٦)</sup>، لأنه يمكن أن يكون المشار إليه التمر اليابس، فلا

(١) رد لحال الأولى تعلقت بالمشار إليه بها باعتبار الألفية ودخل الثاني أيضاً تعلقت به باعتبار المفعولة فيكون ههنا أحدهما محالاً لا غير الآخر (توقادي)

(٢) أي: الحال ذلك المظهر لكون الحال تجب صاحبها حكماً، لأن صاحبه حقة الضمير في اسم التفصيل (م).

(٣) أي: الحال ضمير منه وههنا أن ضمير لدرز لم كان مفعولاً خفيفة لم يكن كالمعدوم كالمستكن بل كان كلاً سم الظاهر ولد وجب أن يليه الحال كما يجب أن يلي المظهر (م)

(٤) فاعمل في كلا الحديثين أطيب عند سيوريه أنه قد المارئي في أظهر قوله والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني. وقيل العامل فيهما كذا الهمزة أي هذا كان بُسرًا أطيب منه إذا كان رطباً كما هو مذهب المبرد وابن سراج والسير في والفارسي في حديثاته وقيل العامل في بُسرًا اسم الإشارة من معنى الفعل أي أشير إليه، وقيل العامل فيه ما في حرف التثنية من معنى الفعل أي. أنه عليه ورجح الأول بما مر وقيل رصعفت ثبوتاً في بوجوه كثيرة (وهي زائدة نقلاً من الأشاء)

(٥) لأنه لا يجوز أن يكون أفعل التفصيل عاملاً فيه صحفه في العمل فلا يتقدم مفعوله عليه (م)

(٦) لأنه يلزم تعريف العامل في الحالين وههنا وإن كان جائزاً إلا أنه يتلزم الكراهة وتفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو رطبيه؛ لأنه إذا لم يكن اسم التفصيل عاملاً في بُسرًا لا يدخل تحت التفصيل فيكون الروطية مفضلاً ومفضلاً عليه في حالة واحدة وهذا باطل (توقادي).

تتفيد الإشارة<sup>(١)</sup> بحالة السرية ولأنه يصح حيث وقع موقع اسم الإشارة اسم لا يصح إعماله فيه، نحو:

نمراً نخلتي بُسراً<sup>(٢)</sup> أطيب منه رطباً.

(وتكون)<sup>(٣)</sup> أي: الحال (جملة)<sup>(٤)</sup> بدلائلها على الهيئة كالمفردات فصح أن وقعت حالا مثلها، ولكن يجب أن تكون الجملة الحالية (خبرية)<sup>(٥)</sup> محتملة للصدق والكذب<sup>(٦)</sup>؛ لأن الحال مسرلة الخبر<sup>(٧)</sup> عن ذي لحال واجراًؤها عليه في قوة<sup>(٨)</sup> الحكم بها عليه، والجملة<sup>(٩)</sup> الإنشائية لا تصلح أن يحكم بها على شيء.

- (١) إذا كان المشار إليه نمراً يأساً لا يمكن أن يقل أنير إليه سرّاً فإن البوسة يامي، الشربة (رضاً)
- (٢) فإن العامل في سرّاً أطيب دون ثمرة فإن ثمرة في مثل هذا المثال لا يصح إعماله في الحال، لأنه ليس بفعل ولا شبه ولا معناه (لمحروه ورضاً)
- (٣) استتف واعتراض أو عطف على ما قبلها من حيث المعنى كأنه قيل يكون الحال مفردة وتكون جملة (م ع)
- (٤) قد مقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الأول منها إعراب الحال، ويلزم تكثيره للقيام مقام الحال (وضي)
- (٥) عدم أن الأصل في الحال أن يكون مفرد كغيره من المصنوعات إلا أنها لما كانت مفعولاً وقصة في الخبر وصقة في المعنى وكانت الجملة تقع موقع لمفردات جاز وقوعه موقع الحال (د م)
- (٦) وأما وحرف كونها خبرية فلأن مقصود المحيـة بالحال تخصيص وقوع مضمون عامه بوقت وقوع مضمون الحال، بمعنى قولك جاءني ريد. فكأن أن المحيـة الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثمة قيل إن الحال يشبه نظرف معنى (شيخ الرضي)
- (٧) وقيد بالخبرية احترازاً عن الإنشاء، لأنها لا تقع حالا ولا حراً ولا صفة (هندي)
- (٨) يعني أن الأصل في الجملة الخبرية أن تكون صادقة لصورها عن يعقل وعن ليس من شأنه الكذب ويحتمل أن تكون كاذبة؛ لأنها خبر والخبر يحتملها (م)
- (٩) قوله (لأن الحال بمسرلة الخبر)، لأن الحال يعيد تعلق المعنى بالفاعل والمفعول لوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من الإنشاء وقوع مضمونه (لاري)
- (٨) وللمعنى معيان أحدهما مقاس ظهور في سحر كمال الإنسان صاحب بالقوة، والآخر معادل المعارضة أي بمعنى السروم، وهذا بمعنى السروم أي كلما صحح حالاً صحح خبراً وبالعكس، كما يقال، الأوصاف قبل العلم خبر أو أحوال وعكسه (فدقي).
- (٩) قوله (والجملة الإنشائية لا تصلح أن يحكم بها على شيء)؛ لأن المحكوم يجب أن يلاحظ من حيث إنه حال من أحكام المحكوم عليه في نفس الأمر ولا يصلح لذلك إلا ما هو مفهوم =

وبما كانت الجملة مستقلة في 'الإفادة' لا تقتضي ارتباطها بغيرها، والحال مرتبطة بغيرها، فإذا وقعت الجملة حلاً لا بد لها من رابطة تربطها إلى صاحبها، وهي: الضمير<sup>(٢)</sup>، والواو<sup>(٣)</sup>.

والجملة الخبرية إما اسمية أو فعلية، والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعاً مثبتاً أو مضارعاً منفيّاً أو ماضياً منفيّاً، فهذه خمس جمل.

(فالاسمية)<sup>(١)</sup> أي الجملة الاسمية بحالية منليسة (الواو والضمير) معا لقوة الاسم في الاستقلال، فتطلب أن تكون الرابطة فيها في عاية القوة، نحو: (جئت وأنا راكب) و (جئت وأنت راكب) و (جاء زيد وهو راكب) (أو بالواو وحدها) لأنها تدل على الربط في أول الأمر فأكتفي بها، مثل قوله عليه الصلاة والسلام ((كنتُ<sup>(٥)</sup> نبياً وآدم بين الماء والطين)) وهذا أي تربط بالواو وحدها، أو بها مع الضمير إنما يكون

الحرية دون الإنشائية إلا بالثأويل، لأن الإنشائية من حيث إنشائية لا خارج بها حتى يكون حالاً من أحواله هي نفس الأمر (وجه الدين)

(١) لاشتمالها على الإساءة المقتضي للمسند والممسود إليه وإذا كان كذلك لا يقتضي (م).

(٢) قوله (وهي الضمير والواو) لما كانت الجملة المعانة فضلة أحتاجت إلى زيادة رطة، وهذه لا

يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة حرة ووصف ولا إذا حصل لها أدنى انفصال وذلك

لوقوعهما بعد إلا نحو ما حثك ولا رأيت حبس، وما جاءني إلا وهو صبر (هـ)

(٣) وفي حصر رابطة في الضمير والواو بظراً ويكون ظهور الملابس مارة رابطة تنوقه على الشوث

بكلام سابق قصد تعينه بها (معاني)

(٤) ولما فرع من بيان أن أية جملة تقع حداً شرع في بيانها نصيباً وبياناً لرابطة أيضاً فقل بالفاء

التفسيرية والتفصيلة (م).

- وفي حكمها الجملة المصدرة بليس؛ لأنها لمجرد النبي على الأصح، ولا تدل على الزمان فهو

كحرف في داخل على الاسم (لاري)

(٥) قوله (كنت نبياً) أي لما يسألني من عند الله تعالى، وآدم بين الماء والطين أي. والحال أن مدنه

العنصري لم يكمل بعد وإنما كان نبياً، لأنه حتى روحه لم يظهر قبل الموجود ثم بعث إلى أرواح

المكتملين بعد خلقهم قبل الأبدان فمع إليهم حقيقة لأحدية فأسره من هو أهله، ثم ظهر ذلك

لأيمان بعد خلق أديانهم وفيه إشارة إلى أن سائر الأديان هم يكونون أديانهم العنصرية

واعلم أن في نسخة هذا تعديلاً ولعله نقل باسمي في المروي عن أحمد (١٦١٨٧) والبحاري في

تاريخه (١٦١٦) والمروي في التفسير ٢٣٠، ٥ ومحاكم لصحيح كنت نبياً وآدم بين الروح

والجسد (ح حاي ع ب)

الحال المنتقلة<sup>(١)</sup>، وأما في الحال المؤكدة، فلا يجوز بالواو، تقول (هو الحق لا شك<sup>(٢)</sup> فيه) وذلك؛ لأن الواو لا تدخل بين مؤكدة والمؤكد، لشدة الاتصال بينهما.

(أو الضمير)<sup>(٣)</sup> وحده (على ضعف)<sup>(٤)</sup>، لأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء<sup>(٥)</sup>. فلا يدل على الربط في أول الأمر نحو (كَلِمَتُهُ قُوَّةٌ<sup>(٦)</sup> إِلَى فِيٍّ<sup>(٧)</sup>) فلا بد من الواو على الصحيح:

- (١) العبر المستقرة؛ لأنها لتجددها، وتقالها افتضت أن يفسر بالواو لموضوعة للجمع ليعلم من أول الأمر أن الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة (توقادي).
- (٢) لأن لا تنفي الجنس شك مسي على المنع محلاً منصوب إلح اسم لا وفيه خبره، والجملة الاسمية حال من الحق، والعامل فيه هو العبر المحدود أي أحق لا شك فيه (لمحرره رضا).
- (٣) قوله (أو بالضمير وحده)، قال الأسي وشيخ عبد القاهر إن كان المتدا في الجملة لوقعه ضمير في الحال يجب الواو، تقول جاءني زيد وهو سريع أو هو سريع (حاشية هندي).
- (٤) فيل في هذا الضعف نظر، لأنه ورد في كلام الله تعالى نحو ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [زمر ٦٠] ولا يجوز بناء الضعف إلى كلام الله تعالى، الذي (هو) أفصح الكلام؟ وحواش أن الحاجب أنه تفسير وجوههم ممنوع إذ هذا الدليل معروض قوله تعالى ﴿تَوَوَّأُوا وَصَبُّوا﴾ [الأعراف ٧٢] فثبت هذا الضعف، وكعبه تعالى ﴿وَأَنزَلَ بِحَدِّهِ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥] (من حاشية الموشع).
- (٥) بل قد يقع في الأول وحيث بل على الربط من أول الأمر كالواو، وقد يقع في الأوسط بل قد يقع في الآخر فلا بد (م).
- (٦) وقال بعض الأفاضل هذا كلام فصيح، لأنه يعلم الربط من أول الأمر، كذا في شرح الكشف للعلامة العتازاتي، وفيه نظر (حاشية هندي).
- قوله (قوة)، متدا (إلى في) خبره وانجمه في موضع نصب حال من الهاء في كمنه والهاء في قوله (قوة) عند إلى الهاء في كمنه، لأن جعلت الحال من الفاعل والعامل في قولك في (لوصيف).
- حال من الضمير وحده من كان حالاً عن فاعل وضمير في (في) وهو ياء المتكلم وإن كان حالاً من المفعول والضمير في قوة (سبدي).
- (٧) وقوله:

ولولا جذبان الليل ما آب عامر إلى جمهر سرباله لم يمرض

- أي ولولا جذبان أي شدة مواده، آب أي يرجع، سرباله قميصه، لم يمرض تحريق السريان كناية عن السلامة أي لو لم يكن شدة مواده لم يرجع عامر سالماً، في اللبس ولولا مالفاء (حاشية هندي).

(والمضارع المثبت)<sup>(١)</sup> أي الجملة الفعلية<sup>(٢)</sup> التي يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً متلبساً (بالضمير وحده) لمشيديته لفظاً ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو: (جاءني زيد يسرع).

(وما سواهما) أي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على مضارع<sup>(٣)</sup> المضي أو الماضي المثبت أو المنهني (بالواو والضمير معا أو أحدهما) وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير، لعدم قوة استقلالها كالاسمية<sup>(٤)</sup>.

والمضارع المضي، نحو: (جاءني زيد وما يتكلم علامه) أو (جاءني زيد ما يتكلم غلامه) أو (جاءني زيد وما يتكلم عمرو).

والماضي المثبت، نحو: (جاءني زيد وقد خرج غلامه) أو (جاءني زيد قد خرج غلامه) أو (جاءني زيد وقد خرج عمرو) أو (جاءني زيد قد خرج عمرو).

ولماضي المضي، نحو: (جاءني زيد وما خرج غلامه) أو (جاءني زيد ما خرج غلامه) أو (جاءني زيد وما خرج عمرو)<sup>(٥)</sup>.

(ولا بد في الماضي)<sup>(٦)</sup> .....

(١) ويشترط في المضارع الواقع حالاً حدوثه من حرف الاستفاد كالسين ولن وبحوهما لتضاف من الحال والاستقبال (هـب).

(٢) لأنه كالمعزول وأما نحو قمت وأصحت وجهه بتقديره وأما أصحت، أي أصريه وجهه (هندي).

(٣) وإن كان يلزم خلافاً للأندلسي فإنه قد لا بد فيه من الواو وإن كان مع الضمير، قال الشيخ الرضي إذا انتهى المضارع بدعوة ما لم يدحده الواو، وقد انتهى المضارع بلا لزمه الضمير والأغلب تجرده عن الواو (لاري).

(٤) يعني كما كان صعباً عند الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية بقوة استقلالها كما مر (توقادي).

(٥) اعلم أن اجتماع الواو وقد والضمير أكثر من أنفراد أو الاثنين في الماضي المثبت وفي البواق اجتماع الواو والضمير أكثر من أنفراد أحدهما (شيخ الرضي).

(٦) ولطرف المستقر خبر لا هذا عند أكثر النحاة وقال المعنانيون إن خبر لا محذوف أي: حاصل وقوله: (في الماضي) متعلق باسمه لا مع كونه مسبباً عن افتتح، وقال ابن مالك بل معرب منصوب لفظاً ترك لكونه متبهاً بالمضارع وخبر لا محذوف أي: حاصل وفي الماضي متعلق باسم لا (زيتي زاده).



المثبت<sup>(١)</sup> لا المسمى<sup>(٢)</sup> (من) دخول لفظه (قد) المُقَرَّبَ زمان الماضي إلى الحال لعة على الماضي المثبت الواقع حالاً، ليدل<sup>(٣)</sup> بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من دي الحال، أو وقوعه عليه تجوراً<sup>(٤)</sup>، لأن المتأخر من الماضي المثبت إذا وقع حالاً أن مضية إنما هو باللسة إلى زمان العامل فلا بد من (قد) حتى تقر به إليه فيقارنه<sup>(٥)</sup>، وهذا بخلاف مذهب الكوفيين، فذهب لا يوجبون (قد) ظاهرة ولا مقدرة.

(١) قال الساجي الفعل الماضي لا يصح أن يكون حالاً معمول فيه وما مضى لا يصلح أن يقع حالاً فيه شيء فإذا صحه قد وقع حالاً إذ كان المسمى ما ذكره وذلك أن قد حرف معنى وحرف المعنى إذ دخل عليه غيره عما كان عليه بد قلت جئت قد كنت ريداً فلا يجوز أن يكون حالاً إذ كانت الكتابة قد انقضت ويجوز أن يكون حالاً إن كان قد شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء لأنه ملبس بها مستديم لها وكان يحاط بهذا الكلام مترجماً كتابه ريد فيريد أن ريد شرع في الكتابة وأنه قد مضى جزء منها فمعنى ذلك لجزء وجيء الماضي وسلس ريد بالكتابة ودوامه عليه صح أن يكون الماضي حالاً لانهصاله بالحد قال ولا يقع الماضي حالاً إلا بهذا المعنى فلا نرم أن يكون مع قد ظاهرة أو مقدرة (حواشي)

(٢) ولا بد حل قد الماضي المسمى بد وقع حالاً، لأن قد للتحقق وانضمامها مع حرف المسمى تناقص (مكمل).

(٣) قوله: (ليدل بها) هذا تحقيق ما ذكره السيد الشريف قدس سره وللقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق فحري أن لا تذكره (هـ).

قوله (ليدل بها على زمان) هذا إشارة إلى أن قد له المسمى الشريف في آخر الحاشية قالوا إنما تجب قد لأن الماضي يدل على الانقضاء والحد على عدم الانقضاء فإذا أورد قد بتقريب الماضي إلى الحال ومنه لأن المضبوط في الحد مقدرة حصول مصعوبها بحصول مصموم العمل ماضياً أو حالاً أو مستغلاً كان الحد أيضاً كذلك ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً وأيضاً لفظ قد إنما يقرب ماضي إلى الحال لمقاس بالاستقار وهو زمان التكلم ربما يكون قد سب عدم مقدرة لمصموم العامل كما في قولك جاء ريد في السنة الماضية وقد ركب فرسه فهذا اللفظ شئ من اشتراك لفظ الحال وعية ما يمكن أن يقال هذا مجرد استحسان دعابة للمفيدة بين الماضية والحالية في الجملة ولهذا شرط ضم الحملة علامة الاستقبال كذا في المطلوب (حاشية الهندي).

(٤) أي دلالة تجوراً ودلالة تحورية يعني دلالة بظنة قد على هذا العرب مجاز علاقة لجرئية؛ لأن هذه الدلالة جزء من معناها اللعوي لكونه مطلقاً (م).

- وإنما قال تجوراً؛ لأن قد لتقريب الماضي إلى الحال للعوي؛ إذ هو أحد الأربعة الثلاثة واستعمال التقريب الواقع حالاً في زمان حدوث المعنى من دي الحال مجازاً (عبد الرحيم).

(٥) قوله (فيقارنه) الظاهر من السياق والساق أن نصمير المنصوب في فيدره راجع إلى =

سواء كانت (طاهرة) في اللفظ، نحو (حامي زيد قد ركب علامه) (أو مقدرة) منوية<sup>(١)</sup> نحو. قوله تعالى ﴿وَإِذْ جَاؤُكُمْ خَصْرَتٌ<sup>(٢)</sup> صَدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] أي. قد خَصِرَتْ صدورهم، وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد، فإنهما لا يجوزان حذف (قد).

سبويه. يؤول قوله تعالى (خَصِرَتْ صدورهم) بـ (قوم خَصِرَتْ صدورهم) فتكون جملة (خَصِرَتْ) صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد. يجعله جملة دعائية وإنما لم يشترط ذلك في المضي، لاستمرار نفي بلا قاطع<sup>(٣)</sup>، فيشتمل زمان<sup>(٤)</sup> الفعل.

(ويجوز<sup>(٥)</sup> حذف العامل) في حال، لقيام، قرية حالية (كقولك للمسافر) أي: الشارع في السفر<sup>(٦)</sup>، أو المنتهي له (راشداً مهدياً) أي سر<sup>(٧)</sup> راشداً<sup>(٨)</sup> مهدياً بقرينة حال المحاطب، قوله (مهدياً) إما صفة لـ (راشداً)<sup>(٩)</sup>، أو حال<sup>(١٠)</sup> بعد حال

- = زمان يعمل لكر المظنوب معونه الحال بمعنى أنه يكون زمانهم واحداً فتدبر ولا تعمل (فاصل)
- (١) بأن تكون محدوفة في اللفظ ملحوظة في الية لأن المصدر الموزي كالمضبوط من غير فرق (م)
- (٢) فجملة خَصِرَتْ صدورهم حال من داعن جَاؤُكُمْ أي: جاءكم بكفار حال كون صدورهم حائفة؛ لأن الحروف سبب للمحضر فيكون من ذكر المحبب وإرادته السبب والمراد من الصدور ليعول مجازاً بملافة المحبة (م)
- سواء مقدرة منوية أو محدوفة سبباً مسبباً، لأن فيه حرف و لحرف لا تأثير له، إذا كان محدوف مع جو ر وجه آخر، لا أن يكون مذكوراً بلفظ وهما ليس كذلك (م)
- (٣) بخلاف الثبوت فإنه يحتاج في استمراره إلى فاعل وبقى بخلاف انفي فإنه يحتاج إلى فاعل فقط (جلبى).
- (٤) لأنه إذا انتهى الفعل الماضي استمرار ذلك من الحال بحكم الانصاح بخلاف الثبوت فإنه يحتاج في استمراره إلى فاعل وبقى (معدوني).
- (٥) ربما فرع من بيان ما هو أصل في حال وهو فرع فيه شرع في بيان حذف عامله خو راً أو وجوباً سواء كان العامل فعلاً أو شبهة أو معاً ومثبات الذات هذا لبيان (م)
- (٦) يريد بالتفسير الأول معناه الحقيقي وبالثاني معناه المجازي بملافة السببية؛ لأن السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب وإرادة السبب أو بملافة لأوبية (توقادي)
- (٧) أي سر راشداً مهدياً، أي مستقيماً غير ضال في سلوكك والقرينة هاهنا تهينة لأسباب السفر (إيضاح).
- (٨) مفعول من هدى بهدي إذا دل أحد على طريق المستقيم (محمد أفندي)
- (٩) كأنه هدى ففترت له الهداية في صاحب لحن فالأصل لا يكون وصفاً له، لا أن الصمير لما لم يوصف جعلت الهداية وصفاً لما قام به وهو الرشيد (م)
- (١٠) أي حال مترادفة إن كانت من فاعل سرراً أو مناداة إن كانت من صمير راشداً (المحرره رضا)

أو مقالية، كقولك: (راكباً) من يقول: كيف جئت راكباً

بقريضة السؤال، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيُخْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ تَجْمَعُ عِظَامَهُ بَلَىٰ﴾<sup>(١)</sup> قادرين ﴿[القيامة: ٣ - ٤] أي. بلى نجتمعها قادرين.

(ويجب)<sup>(٢)</sup> حذف العامل<sup>(٣)</sup> (في) بعض لأحوال (المؤكدية)<sup>(٤)</sup> وهي أي الحال المؤكدة مطلقاً، هي التي لا تتقل من صاحبها ما دام موجوداً عالمياً بخلاف المتقله.

والمتقلة قيد<sup>(٥)</sup> للعامل بخلاف مؤكدة (مثل) (ريد أبوك عطوفاً)<sup>(٦)</sup> وإن العطوفية

(١) بلى حرف مصدق مبني على السكون قد رين منصوب لفظاً جمع مصحح حالة النصب بالياء للمطية، عامته عامل لمطي قياسي من دي الحال المحذوف وهو فاعل الفعل المحذوف أي: نجتمعها (لمحذوف وصفاً)

(٢) هذا هو مذهب من قال إن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية أيضاً كقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَى الْفُرْسِ﴾ [الفره: ١٠] وقوله ﴿م وَلَسْمَ مَدِيرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] (رضياً)

(٣) وإنما وحذف العامل لئلا يكون ذكره كالبعث لا قوله (ريد أبوك عطوفاً) تدل على عطفية زيدة لأنها من لوازم الأبهة على إثباتها فلا حاجة إلى تصريح العامل الذي هو ثبات المطف فيه فإن الجملة السابقة كالتائب (مبدي).

ولا يرد نحو قوله تعالى ﴿وَتَمَّ﴾ في قوله تعالى ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] مع أن عامله لم يحذف وهو شهد فعلم أنه وجوب حذف العامل في بعضها لا في كلها وفي غير مؤكدة لعدم الاسمية وإنما سمي حالاً دائماً أو مؤكدة، لأنه يوجد فيها شرط وجوب حذف العامل على اختلاف التقديرين (هندي وغيره)

(٤) وعلافة حال المؤكدة أربعة، أحدها أن يكون بعد جملة اسمية محضة، والثاني أن يكون منصوبة بفعل مقلر، والثالث أن يكون متصفاً ليصح أن يكون تأكيداً، والرابع أن يوجد معها في نحو قوله تعالى ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [طهر: ٣١] فمصدقاً تأكيداً للتصديق الذي يكون في الجملة؛ لأن الحق لا يراد به تقديره أشته مصدقاً (إيضاح)

(٥) لأن الغرض منها تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها إمساداً أو إيقاعاً وذلك الحدث هو العامل في الحال فيكون قيداً له (م)

(٦) والعامل فيه عند سيبويه مصدر بعد جملة أي: أحسن عطوفاً من حفت الأمر أي تحفمت وعرفته وقيل: أي يجيء عطوفاً وعد من مائه العامل معنى انجعله كأنه قال يعطف عليك أبوك عطوفاً؛ لأن الجملة وإن جراها حمدين إلا أنه يحصل من إسناد أحد جريها إلى الآخر معنى من معاني الفعل وعلى هذا لا يجوز تقديم الحد لضعفها في الصل وذلك الحفاء معنى فيهما على مجزء الجملة ولا أحدهما (غياض)

لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر (أي حقه) بفتح الهمزة أو صحها من حَقَّقْتُ الأمر بمعنى تَحَقَّقْتُ وصرت منه على يقين أو من أَخَقَّقْتُ الأمر بهذا المعنى بعينه، أو بمعنى أثبته، أي.

تَحَقَّقْتُ أبوتَه<sup>(١)</sup> لك، وصرت منها على يقين، أثبتُّها لك<sup>(٢)</sup> عطوفاً<sup>(٣)</sup>.

وقال صاحب (المفتاح) أحقُّ<sup>(٤)</sup> التقديرات عدي أن يقدِّر (يجي) عطوفاً (وشرطها) أي شرط<sup>(٦)</sup> وجوب حذف<sup>(٧)</sup> عاملها (أن تكون مُقرَّرة) أي: مؤكدة<sup>(٨)</sup> (المضمون<sup>(٩)</sup> جملة) احتراز به عما يؤكد بعض أجزائها كالعامل في قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]<sup>(١٠)</sup> فإنه لا يجب حذفه.

(١) فيه إشارة إلى أن مفعول أحق بعد المضاف أي: أحق أبوتَه (قدقي).

(٢) أي: تَحَقَّقْتُ أبوتَه لك وصرت منها على يقين بحيث لا يترق لي شبهة (م).

(٣) وعلى هذا الوجه كله يكون الحال ميباً للمفعول وقد سبق (م).

(٤) وإنما قال أحق لسلامته من الخوف، أي حذف المضاف من مفعول أحقه (قدقي).

(٥) مصدر معلوم من حمى يحيى من باب رمى برمي أي يميل ويشق ويرحم (توقادي).

علا أن أحى الناس عليك أي أشعقهم رحمت عليه أي عصمت (صالح).

(٦) قوله أي شرط وجوب حذف عاملها، بما تشرت هذه الأمور الثلاثة لأن الحق أن الحال

لعمركه قد تكون مؤكدة بالجملة الفعلية كقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْزَنْ فِي الْأَرْضِ مَمْسُورِينَ﴾ [البقرة

٦٠] أي: لا تفسدوا، ومن خصص المؤكدة بالجملة لاسمية بوزن أمثاله بالمصادر فيجعل قوله

عالي ﴿مَمْسُورِينَ﴾ بمعنى الإفساد وكثير ما يحيى صيغة نصبة مقام المصدر (عب).

- وجعل كونها مقررة لمضمون جملة شرطاً لوجوب حذف العامل لا شرطاً لوجوب الحال

لعمركه وسهم من جعلها شرطاً لوجوده، بل إن الحال المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسم (وجه

اللين).

(٧) قدر الحذف والإضافات ليصح الحمل على الشرط بقوله (أن يكون أحد (توقادي).

(٨) هذا تفسير باللازم لأن التقرير المذكورة بعد مرة أو حصر شيء في قراره فيلزمه التأكيد

(توقادي).

(٩) وسرأد بمضمون الجملة في المثال المذكورة شققة الأب إلى الابن (هندي).

(١٠) من قيل: قوله (وسولاً) يؤكد بعض أجزاء الجملة وهي الإرساء إذا أريد به معناه اللغوي أما لو

أريد معناه الشرعي وهو إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق بكتاب وشرعة فيؤكد مضمون جملة وهو

إرسال الله تعالى فلما حينئذ يكون المراد بالإرسال أيضاً معناه الشرعي فيؤكد أيضاً على هذا

التقدير مضمون بعض أجزاء الجملة فأمل (وجه اللين).

(اسمية)<sup>(١)</sup> احترز به عما إذا كانت فعلية، فإنه لا يجب حذف عاملها، كما قال صاحب الكشف ففي قوله تعالى ﴿قَالُوا نَبْئِطُ﴾ [آل عمران: ١٨]: إنه حان مؤكدة من فاعل (شاهد)<sup>(٢)</sup>.

ولا بد لها من قيد آخر وهو أن يكون عَقْدُ تلك الجملة لإسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلا لكان عملها مذكوراً، فكيف يكون حذفه واجباً؟ نحو: الله شاهد قائماً بالقسط.

### (التمييز)

التمييز<sup>(٣)</sup>

(ما يرفع) أي الاسم الذي يرفع (الإبهام) واحترز به عن البذل، فإن البذل منه في حكم التحية<sup>(٤)</sup>، فهو ليس يرفع الإبهام عن شيء، بل هو ترفع منهم وإيراد معين (المقرر) أي الثابت الراسخ في معنى الموصوع له<sup>(٥)</sup>، من حيث إنه موصوع له. وإن (المستقر) وإن كان بحسب اللغة هو الثالث مطلقاً، لكن المطلق مصروف إلى

(١) شرط أن يكون طرفاها خامدين حموداً محضاً؛ لأن القرض من وضع تلك الحال يدل على هذه النصفة من صاحبها لا يتمل ولا يتحول فيكون كدت مقرر لمضمون الجملة الفعلية أو التي أحد جرئيه من المشتقات لما حصل ذلك بعرض بما أن في تلك الجملة دلالة على التجدد والحدوث في الأغلب (حاشية شرح الكافية)

(٢) وهو الله ومضمون الجملة شهادة لله تعالى، لأن لعمام بالقسط بعير اسم من الحمنة فأكدت بقوله: قائماً بالقسط (حاشية).

(٣) مبتدأ محذوف الخبر أي من لمصوبت 'ر من لمحدقات أو خبر محذوف مبتدأ أي هذا بيان التمييز وعلى هذين الوجهين يكون قوله (ما يرفع خبر مبتدأ محذوف أي هو ما يرفع صلة أو صفة (هدي).

- قد التميز ويقال له التبيين والتميز والخبر يكسر الياء قبل. وقد يقال بفتحها؛ لأن المتكلم يميزه بين الأجاس يرفع الإبهام (هه).

(٤) أي في حكم اسقوط؛ لأن البذل منه في حكم لإزالة من اليبس في المعنى (المحذرة)

(٥) قوله. في المعنى الموضوع له من حيث أنه موصوع له) بعد الوضع شامل للوضع السوي المعجزي؛ لأن أسماء العدد والورن والكين إذا أريد بها المعاني الحقيقية وهي. العدد والكيل والورن لا تستدعي تمييزاً وإنما تستدعي تحبيراً إذا أريد بها للمحدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز (لاري)

الكامل، وهو الوضعي<sup>(١)</sup>، واحتراز به عن<sup>(٢)</sup> نحو: (رأيت عيباً جارياً) فإن قوله (جارياً) يرفع الإبهام عن قوله. (عيباً)<sup>(٣)</sup>، لكنه غير مستقر بحسب الوضع<sup>(٤)</sup>، بل مشأ في الاستعمال باعتبار تعدد<sup>(٥)</sup> الموضوع له.

وكذا يقع به الاحتراز عن أوصاف المهمات<sup>(٦)</sup>، نحو (هذا الرجل) فإن<sup>(٧)</sup> (هذا) مثلاً: إما موضوع لمفهوم<sup>(٨)</sup> كلي<sup>(٩)</sup> .....  
.....

(١) إد التأييد في الوضع ثابت في الاستعمال بخلاف العكس (ابري)

(٢) عن الإبهام بغير المستقر حيث لا إبهام فيه وصعاً بل تولد من تعدد الموضوع له (م).

(٣) من عيباً وضع أولاً لعماء وثانياً للضرورة وذلك منجسم وغير ذلك ولا إبهام بحسب الوضع بل إذا استعمل على الأوضع في كل ما وضع له وقع الإبهام بسبب الاستعمال لا بالوضع؛ لأن الواضع يضع ذلك اللفظ لمعنى معين ثم اتفق من ذلك مواضع أو من غيره أن يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له الإبهام عند المستعمل لأجل الاشتراك لعرض فمثل هذا الإبهام غير مستقر في أصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العرضي (خلاصة رضي)

(٤) وهذا يكون حقيقة في كل واحد من معانيه. خلاف عشرين مثلاً فإنه موضوع بعدد محصور من أي حسن كان والإبهام فيه وضع مستقر وفي المعين صار غير مستقر (الباب)

(٥) إشارة إلى أن ما كتب الأصول من أن المشتراك خلاف الأصل؛ لأنه يحل بالعلم لتردده ذهن المحاط بين المفهومات ويمر هذه لا يمكن من السؤال فحمل على خلاف المراد فيقع في الجهل ولو ذكر ذلك بغير يقع هو أيضاً في جهل وهكذا في وقوعه من بأن حمل الواضع من موضع الأول وقد اشتهر في وقوع موضعه ثباً لمعنى آخر واشتهر كلاهما بين الأقوم ويأب وضعه واضح بمعنى ومواضع آخر واشتهر كلاهما على ما بينو (حاشية هادي).

(٦) يعني عن أوصاف أسماء الإشارة فيها مهمات استعمالاً لا وصعاً؛ لأن أسماء الإشارة من أوصاف المعارف (م)

(٧) قوله (فإن هذا مثلاً) موضوع لمعنى كلي يشترط استعماله في كل واحد من حرياته بالمعنى على ما هو المحتار للرضي أو بكل جرثي منه على موضع العام و الموضوع له خاص على ما هو مختار بعض المحققين فعلى الأول لإبهام شأ من بعد المستعمل فيه وعلى الثاني من تعدد الموضوع (وجيه الدين).

(٨) لأن أسماء الإشارة موضوعة بالوضع انحاء و موضوع له كذلك أي بكل شخص موحود في الخارج محسوس مشاهد مشروية بالإشارة بحسية (محمد أهدي).

(٩) وهذا الوضع والموضوع له عامان عند العلماء. وتسعد علامة حذر مذهب القدماء (رضا).

بشرط استعماله في جزئياته<sup>(١)</sup>، أو لكل جزئي منه<sup>(٢)</sup>.

ولا إبهام<sup>(٣)</sup> في هذا المفهوم<sup>(٤)</sup> نكبي، ولا في واحد من جزئياته من الإبهام إنما نشأ من تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه، فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الإبهام، لا الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث أنه موضوع له.

وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل: قولك: (أبو حفص عمر) فإن كل واحد من أبي حفص، وعمر موضوع لشخص معين، لا إبهام فيه<sup>(٥)</sup>، لكن لما كان (عمر) أشهر منه زال ذكره الحفاء انوقع في أبي حفص، لعدم الاشتهار لا الإبهام الوصفي<sup>(٦)</sup>.

(عن ذات)<sup>(٧)</sup> لا عن وصف، واحتراز به عن السمت، والحال، فإنهما يرفعان

(١) جزئيات المفهوم الكلي كالحيوان الناقص وهو موضوع لمفهوم كلي وهو الإنسان بشرط استعماله في جزئياته يعني في ريد وحمرو ورجل وامرأة فكذلك لفظ هذا (م)

(٢) وهذا هو الحق لاستند الأول استعمال اللفظ فيه غير ما وضع له وهو ضعيف ودحو عيسى والرحمن فادرك (المعجزة)

(٣) ولا إبهام في هذا المفهوم إن قلت هذا يقتضي أن لا يصح التصرع عن اسم الإشارة مع أن كثيراً منهم ذهبوا إلى أن مثلاً في قوله تعالى ﴿مَادَا آتَىٰ رَبُّكَ مِنْ هَذَا مَثَلًا﴾ [المعشر ٣١] تعبير عن ذلك لا حال فيه وكذا الحال في رجلاً في جند رجلاً؟ هذا لعل هذا منهم مبي على إرادته منهم من اسم الإشارة كما في ربه رجلاً، ونعم رجلاً (حب)

(٤) من حيث إنه مفهوم كلي؛ لأنه من حيث هو لا إبهام فيه؛ لأنه واحد وهو المشار إليه كما أن الإنسان نوع واحد لا غير (م).

(٥) كما أن أما حيفة ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذلك يعقوب وأبو يوسف إلا أن الأول في الأول كنية، وفي الثاني عدم صلاحية وأن الثاني في الأول عدم اصطلاحية وفي الثاني كنية كذلك أبو حفص كنية أمير مؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعدم اصطلاحية له فلا إبهام فيهما لا وضعاً ولا استعمالاً؛ لأنه لا تعدد في الموضوع به (توقادي)

(٦) ودفق بين هذه الأقسام الثلاثة أن الإبهام في قسم الأول إنما نشأ في الاستعمال باعتبار الموضوع فقط وفي الثاني إنما نشأ فيه أيضاً باعتبار تعدد الموضوع له وفي الثالث إنما نشأ من عدم اشتغاره بهم (م)

(٧) المراد من الذات هاهنا ما يعتبر مجرداً عن الغير يشمل العرض القائم بعيرها وهو الأبوة والبنوة وبحوفا وليس المراد من الذات مقابل الوصف نتي هي اسم الدحل وغيره؛ لأن التمييز يقع (امتحان الأذكياء)

الإبهام المستقر الواقع في الوصف<sup>(١)</sup>، لا في الذات.

وتحقيق ذلك. أن الواضع لما وضع<sup>(٢)</sup> (الرطل) مثلاً لـ (نصف من) فلا شك أن الموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من النصف كالربع، وعما هو أكثر منه، كمن، ومثي<sup>(٣)</sup>، ولا إبهام<sup>(٤)</sup> فيه إلا من حيث ذاته أي حسه، فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه من حس العسل أو الخل أو غيرهما، ولا من حيث<sup>(٥)</sup> وصفه فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه بعدادي أو مكبي، وقد أريد رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع أتبع بصفة أو حال<sup>(٦)</sup>.

فيقال: رطل بعدادي، أو بعدادياً، وإد أريد رفع الإبهام الذاتي قيل: زيتاً وزيتاً يرفع الإبهام المستقر عن الذات لا العت والحال، فهما يرفعان الإبهام عن الوصف. (مذكور أو مقدرة).

(١) نحو جاءني دندراكاً لا إبهام فيه بل في صفة محي.  
(٢) قوله (لما وضع الرطل مثلاً لنصف من) إن كان لمن موضوعاً بمعنى أحدهما ما يكون الرطل العدادي مصفاً منه والآخر ما يكون الرطل المكبي مصفاً منه وكان الرطل موضوعاً بوصف واحد لنصف كل واحد منهما لا على التعيين كان آخر كلام الشارح غير صاف لأنه قد تدبر وإلا فأول كلامه يدل على أن الرطل موضوع لنصف من وآخر يدل على أنه مشترك بين العدادي والمكبي والذي في كلام القهاء أن الرطل البعدي نصف من الصغير وهو مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، أما المن الكبير فثلاثة دراهم وهو مساوٍ للرطل الدمشقي قبل المحب الطبري الرطل الشرعي وهو بعدادي انتهى ولا بد من تحرير الرطل المكبي حتى يعلم حقيقة كلام الشارح في هذا المقام فإن كان عدداً عن ثلاثمائة درهم حتى يكون نصف المن الكبير كما أن البعادي نصف المن الصغير يكون لكلام الشارح محل صحيح كما تقدم فيحذر بالمرء الصريح والله أعلم (قدقي).

(٣) فتعين أن المعنى الذي وضع لرطل له لا يكون. لا نصف المن وهو معنى معين (م)  
(٤) قوله (ولا إبهام فيه إلا من حيث ذاته) فيه ملاحظة؛ إذ ذات رطل بالمعنى المذكور هي الصفة ولا إبهام فيها إنما الإبهام فيما يورث به كما أشير إليه ويشير الشارح (حب).  
(٥) قوله (ولا من من حيث وصفه وهو حقيقة) راجع إلى الورن كما أن الأول راجع بالحقيقة إلى المورون (لاري).  
(٦) يعني: جعلت الصفة أو الحال إذا صلح أن يكون ذو الحال تبعاً له لثبوت ما هو المراد منه وهو الإبهام الوضعي الثابت فيه (توقادي).



صفتان له: (دات) إشارة إلى تقسيم تمييز، والمذكور<sup>(١)</sup>، نحو

(رطل ريت) والمصدره نحو: (طاب زيد نفسه)<sup>(٢)</sup> فإنه في قوله قولنا:

(طاب شيء منسوب إلى زيد)<sup>(٣)</sup> و (نفساً) يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه<sup>(٤)</sup>.

(فالأول) أي: القسم الأول من التمييز وهو ما يرفع الإبهام عن دات المذكورة، يرفعه<sup>(٥)</sup> (عن مفرد)<sup>(٦)</sup> يعني به ما يقابل لحملة وشبهها والمصاف<sup>(٧)</sup> (مقدار)<sup>(٨)</sup> صفة لمفرد، وهو ما يُقَدَّرُ به الشيء، أي: يعرف<sup>(٩)</sup> به قدره، ويبين (غالباً)<sup>(١٠)</sup> أي في غالب المواد وأكثرها، أي رفع<sup>(١١)</sup> الإبهام مطلقاً يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص

(١) ما تم بأحد المصاحبات الأربعة إما بتسوية نحو: رطل ريتاً، وإما بتوحيث التثنية نحو: منوان سمناً،

وإما بتوحيث الجمع، مثل: عشرون درهماً، وإما بالإضافة نحو: على التمرة ريداً (م)

(٢) نفساً تمييز يرفع الإبهام عن دات مقدرة في حملة طاب زيد (توقلادي)

(٣) لأن التمييز هاهنا عن سببه أي منسوب إليه مقدار في نفسه (وجهه اللين)

(٤) أي في قولك: طاب زيد وذلك شيء المنقول فيه ما هو بالتعيين أم جهة نفس أم من جهة العلم أو غيرهما (م)

(٥) أشار إلى أن يرفع مقدار هاهنا ويتحقق بعن: (م ج)

(٦) فإن قيل: إن قوله: (عن مفرد مقدار) يشعر أن لا يرفع الإبهام عن غيره مع أن رفعه عن المضاف لم يمتد ريداً؟ قلنا: إن رفعه عنه ليس من كونه مصفاً بل فيه إبهام بتوحيث الإضافة فذلك لا يكتب تعريفاً عن المضاف إليه المعروف، ههنا بحلاف قوله: أعجبي طيبه نفساً لما سيجيء (قلقي)

(٧) أي: ما يقابل نسبة الجملة ونسبة ضربه بحمله ونسبة المضاف أي: يضافه إلى المنسوب إليه المقدر فيها؛ لأن المفرد هاهنا مقابل لنسبة لا بحمله نحو: طاب زيد نفساً ويريد طيباً أماً وطيباً أماً (وجهه اللين).

(٨) أي: ما يعرف به قدر الشيء وهو العدد وكن والوزن والمقاييس (هندي)

(٩) والظاهر أن التفسير عن تفسير الشيء بلازمه ولا لم يحجج التقدير في اللغة بمعنى معرفة الشيء (حسن أفندي)

(١٠) قوله (غالباً) ظرف لقوله (مقدار)، لأنه يعني قليلاً من غير بمقدار كقولك: عدي خاتم حليلاً (إيضاح)

(١١) بيان بمقايير وهي خمسة: العدد وهو مقدار يبين كمية لأحاد، والوزن وهو مقدار يبين الثقل والحدة، والكيل وهو مقدار يبين كثرة وقلّة، وسرع، وهو مقدار يبين الطول والعرض، =

في أكثر المواد وذلك<sup>(١)</sup>؛ لأن الإبهام فيه<sup>(٢)</sup> أكثر.

والمقدار (إما) متحقق (في) ضمن (عدد<sup>(٣)</sup>، نحو عشرون<sup>(٤)</sup> درهماً) وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيان<sup>(٥)</sup> في باب أسماء العدد

(وأما في) ضمن (غيره) أي غير العدد كالورن (نحو رطل زيتاً)<sup>(٦)</sup> فإن الرطل نصف المن.

(و) نحو: (مَثَوْن سَمْنًا) وكالكيل<sup>(٧)</sup>، نحو قَصِيرَان بُرًّا وكالدُّرَاع نحو: (ذراع

والمقياس: وهو مقدار يبين عظم الجثة وصغرها (قنقي)

- يعني، أن قوته (عالياً) طرف لتحقق برفع عدم في لرفع الحاصل لا طرف لرفع الحاصل ولا لزم أن يكون المعنى على مفرد مقدار عالياً (قنقي)

- قوله (أي، رفع الإبهام مطلقاً يتحقق في ضمن هذا لرفع الحاصل) رفع لما ورد على ظاهر عبارة المصنف من أن الموضوع والمحمول متحدان، إذ امرد بالأول ما يرفع الإبهام من ذات مذكورة والمراد بالمعرد المقدر هو عدد بعينه فأجاب الشارح بأن الأول عدم ومطلق وبثاني خاص فقد فتوجد المعايير فيصح الحمل (مصطفى جلبي).

(١) أي رفع الإبهام عن مفرد مقدار في ذات يعني الإبهام يكون المقدر مقدار وغيره ولكن المقدر مقدار أكثر عطف الإبهام عن مفرد مقدار (عبد محمد أسدي)

(٢) مفرد مقدار من كون الإبهام في غير المقدار أو لحمية، لأن مقدار كثيراً ما يستعمل بالتثنية أو بتوحي التشية والجمع أو الإضافة (م)

(٣) وجعل المصنف طريقه بعدد للمقدار أي بمعنى المقدار من قبيل ظرفية لحص وهو عشرون للعام وهو المقدار ولا أن يجعل من قبيل ظرفية المدسول لئلا يكون المقدر المقدر مستعمل في عدد وغيره فافهم (عصم)

(٤) مثل عشرين درهماً دون أحد عشر درهماً ليكون مثلاً لا حريص بعدد والتام سوب شبه سوب لجمع فدرهماً تميز يرفع الإبهام عن ذات مذكورة وهي مفرد مقدار وهو العدد (هندي).

(٥) وتمييز العدد بما وحب البحر وهو من ثلاثة إلى عشرة ومائة وألف، وتثنيتهما وجمعه، وإما واحب الصب وهو من أحد عشر إلى تسع وسعين سواء كان مقدماً أو مؤخراً أو ما بينهما (م)

(٦) مثل الكيل والعام بالتثنية والمراد ما يكاد بالرخص لا الحشية المحصورة وهو منهم وقوله (زيتاً) يرفع الإبهام (هندي)

(٧) وكالكيل عطف على كالورن أعاد ليجار لكم به حباً آخر وشارة تغدير المعصومين وكذا البوق (جلبي)

ثوباً) (و) <sup>(١)</sup> كالمقياس، نحو (على الثمرة مثلها <sup>(٢)</sup> زيد) والمراد <sup>(٣)</sup> بالمقادير في هذه الصورة: هو المقترات؛ لأن قولك عدي (عشرون درهماً) و (رطل زيتاً) و (دراع ثوباً) و (على الثمرة مثلها رداً) والمراد بها المعدود، و لمورود والمذروع والقيس لا غير.

وإنما اقتصر <sup>(٤)</sup> المصنف على الأمثلة الثلاثة <sup>(٥)</sup>؛ لأنه كان مطمح <sup>(٦)</sup> نظرة التبيين على بيان ما يتم به المفرد، وهو التسوية <sup>(٧)</sup>. كما في (رطل زيتاً) أو البون <sup>(٨)</sup> كما في.

(سوان سمناً) أو الإضافة <sup>(٩)</sup> كما في (على الثمرة مثلها رداً)، ولهذا <sup>(١٠)</sup> لم يستوف أقسام المقادير وكرر بعضها <sup>(١١)</sup>.

(١) وإنما سمي هذا القسم مقيداً لأنك كنت على الثمرة ما عليها من الرء وكذلك غير هذا المثال (قدقي).

(٢) قوله. (مثلها زيتاً) أي مثلها من جهة المساحة أو من جهة بوزن المراد بمثلها مقدارها فحدد لمصنف الذي هو مقدرة وأقيم المقادير به مقامه وهو الضمير، فريد تمييز الجمع للإبهام الذي في مثلها وهو يحتمل أن يكون مماثلاً لثمن في الحجر أعني لمساحة وأن يكون مماثلاً لها في الوزن (سعد الله).

(٣) وليس المراد بقوله (رطل زيتاً) وسوان سمناً ومنها رداً بيان أنواع المقادير من بيان ما يتم لاسم المفرد؛ لأنه يتم بأربعة أشياء (وضي).

(٤) قوله (وإنما اقتصر) إشارة إلى دفع ما قبله من المصنف لم يذكر مثل المساحة نحو ما في السماء مدركة ساحة محدداً ووجه الدفع أن مقصوده بيان ما يتم به المفرد من التسوية ونبون والإضافة لا بيان أقسام المقادير حتى يستوفي أقسامها ولهذا كثر أقسام الوزن (وجه التبيين).

(٥) وهي رطل زيتاً ونحو. سوان سمناً، ونحو على ثمرة مثلها رداً (رضا).

(٦) مصدر مبني على وزن مدخل من باب فتح يفتح بصره أي ارتفع وكل مرتفع طامع (صباح).

(٧) سواء كان لمقلاً نحو رطل زيتاً أو تعديراً كما في غير منصرف والمسي نحو خمسة عشر رجلاً (شرح إرشاد).

(٨) أي: بون الشيء وادجمع والمراد بون، لجمع شبه بون الجمع لا بون الجمع؛ لأن التمييز بعد بونه يكون من ذات مقدرة لا مذكورة نحو هم حسود وجهاً (حياب).

(٩) والمضاف إليه لما كان قائماً مقام سوان المضاف كان أيضاً دليلاً على التمام والانتقطاع (م).

(١٠) أي: لكون مطمح نظره التبيين على البيان المذكور (ت).

(١١) أي بعض أقسام المقادير وهو قوله (رطل وسوان). لأنها للوزن (محمد الندي).

ومعنى تمام الاسم: أن يكون على حانة لا يمكن إضافته معها.

والاسم مستحيل الإضافة مع شوبين<sup>(١)</sup> ونوبي تشبة والجمع ومع الإضافة؛ لأن المصنف لا يُضاف ثانية<sup>(٢)</sup>، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً<sup>(٣)</sup>، فيشابه التمييز لأنني بعده مفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام، ينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشايعته الفعل التام بماعله.

وهذه الأشياء إما قامت مقام الفاعل لكونها هي آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل.

ألا ترى أن لام التعريف، المدحمة على أول الاسم وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها، ولا ينتصب التمييز عنه<sup>(٤)</sup>، فلا يقدر (عندي الراقود<sup>(٥)</sup> خلاً).

(فيقرء)<sup>(٦)</sup>

(١) لأن الشوبين يدل على الانفصال والإضافة الاتصال ولا يمكن أن يجمع الاتصال والانفصال في كلمة واحدة (قلندي).

(٢) لأن العرض من الإضافة تعريف أو تخصيص أو التحفيف فإذا حصل العرض من الإضافة بالإضافة لم يبق الاحتياج إلى إضافة ذلك مصنف ثابت لحصول العرض المذكور؛ لأنه يدرم أحد الأمرين إما تحصيل لمحصل أو إلغاء الإضافة لأرني وكلامهما باطلان (م).

بحسب اللفظ فلا يقدر علام زيد عمرو أن يكون علاماً مصفاً إلى زيد ثم عمرو وإنما قال بحسب اللفظ؛ لأنه مضاف بحسب المعنى ثانياً كما في حب رمالك فإنه مع كونه مصفاً إلى الرمال مضاف إلى الكاف؛ إذ حب أضاف إلى لرمال أولاً فكثرت منه بعض التعريف ثم أضيف إلى المحاطب ثانياً لزيادة التعريف (قلندي وداود أفندي).

(٣) والاسم تام بأحدها شبه الفعل تام بواحدة في كون كل منهما تاماً (هـ).

(٤) وضمير عنه راجع إلى اسم أن وهو اللام بتقدير مصنف أي عن مدحون و منحوج إليه بخلاف الجملة الواقعة حراً لأن عن الضمير أن يرجع إلى الاسم وعدم استقامة المعنى إن رجع إلى اسم أن فلا تقدير (داود س).

(٥) وفي القاموس راقود اندك كبير أو الطوبى الأصغر يصبح داحنه بالدر بالتركي ريبب وفي الأسس مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعاً، والتفسير الأول مناسب (م).

(٦) قوله (فيقرء) بيان تمييز غير العدد وأما تمييزه فقد أحله على ما مباني أقول قوله (فيقرء) إلى قوله (في هيره) مشترك فإن هذا يحكم مشترك بين انقسمين فيه أن يكتبي بقوله (فيطابق فيهما ما قصد) إلى قوله الأربع (حاشية هندي).

أي: التمييز وإن كان الاسم التام مثني أو مجموعاً<sup>(١)</sup>.

(إن كان)<sup>(٢)</sup> أي: التمييز (جسماً)<sup>(٣)</sup>، وهو ما تشبهه<sup>(٤)</sup> أجراؤه، ويقع مجرداً عن التاء على القليل، والكثير، فلا حاجة إلى تشيته<sup>(٥)</sup> وجمعه، كالماء والتمر والريت والضرب، بخلاف (رجل وفرس)<sup>(٦)</sup>.

(إلا)<sup>(٧)</sup> أن يقصد الأنواع<sup>(٨)</sup> أي ما فوق النوع الواحد، فيشمل المشي أيضاً لأنه كما جاز أن يقال (طاب<sup>(٩)</sup> زيد جسنين) سوع، جاز أيضاً أن يقال (طاب زيد جسنين) للعدد ويمكن<sup>(١٠)</sup> .....

(١) يعني لا يطابق التمييز ما انتصب منه بل يكون مفرداً سواء كان لاسم التام مفرداً أيضاً أو مثني أو مجموعاً (توقادي)

(٢) وإن كان شرط جزمه، أما قوله (يفرد إن كان) يجوز تقديم إجراء على الشرط أو يكون إجراء محدوداً بقرينة قوله (فنفرد) فالمعنى إن كان التمييز جسماً يفرد (م)

(٣) وهو ما يطلق منه على الحقيقة سدرجة تحتها ما هي منها من المثلين أو الكثير (عافية شرح الكافية)

(٤) بأن يحدد حقيقة الكل وإجراء كالماء فإن حقيقة الماء والمطرة منها واحد كالأبوة فإن الأبوة الكل الذي هو أبوة مجموع الأولاد حقيقة وحقيقة كل واحد منها واحد كالماء والريت فلا حاجة إلى التقدير بقوله (إن كان له إجراء) لئلا يرد نحو أبوة كما قيل (وجه الدين)

(٥) وذلك لأن العرص من التمييز حين لم يقصد منه الأنواع المحتملة بيان الحقيقة والدلالة على الجنس وهو يحصل بالمفرد الذي أحصر من تشبه والجمع (هو من أهدي).

(٦) فإن كل واحد منهما لا تشابه أجراؤه ولا يقع على الكثير سواء كان مجتمعاً في مكان أو في أمكنة بل يقع على الواحد الغير المعين ولذا كان نكرة (م).

(٧) مستثنى مفعول أي يفرد إن كان في جميع الأوقات ولا وقت يقصد الأنواع فيقال، دخل زينين أو ريتون فيشئ يقصد النوعين ويجمع يقصد الأبرار وفي استثناء قصد الأنواع دون قصد الأفراد نظراً لأنه إذا قيل طاب زيد جسنين يجوز كما طاب زيد جسنين ومفرد بالأنواع فوق الواحد (هندي)

(٨) المحتملة ويجب مطابقة التمييز من قصد من التشبه والجمع بعدم دلالة على الأنواع مظهر فائدة التشبه والجمع (عافية شرح الكافية)

(٩) الأصل أن يقال طاب زيد جنوباً فلما قصد الأنواع من الجوس قس جسنين (رضي).

(١٠) كأن جواب قد سر سره مبني على 'سرن' ولا فالظاهر أن الجلسة بفتح الميم أو كسرهما ليس =

أن يجاب عنه، بأد المراد بالأنواع حصص<sup>(١)</sup> الجنس سوء كانت بالخصوصيات<sup>(٢)</sup> الكلية، أو الشخصية.

(ويجمع)<sup>(٣)</sup> أي يورد التمييز على ما فوق الواحد جواراً، حيث لم يقصد الواحد (في غيره) أي: غير<sup>(٤)</sup> الجنس، نحو: (عدي عدل)<sup>(٥)</sup> ثوبين<sup>(٦)</sup> أو أثواب) (ثم إن<sup>(٧)</sup> كان) أي: المفرد<sup>(٨)</sup> المقدار تاماً (تسوين أو ثنن الثنية) أو المعنى: أن وحد التمييز<sup>(٩)</sup> متلبساً بتسوين المفرد أو بالود التي لثنية فيه<sup>(١٠)</sup> لم تم الاسم بهما اقتضى التمييز. (جازت الإضافة) أي إضافة لمفرد المقدر إلى التمييز إضافة بيانه بمسقاط

من باب الجنس الذي معنى فيه فرد جنس ما هو المفرد من التاء كالجولس ولو قصد تعدد أفراد الجولس منه لم تصح التثنية والجمع (لاري)

(١) والفرق بين الحصة والمفرد أن المفرد أمر حتمي وقع بحسب نفس الأمر ويحصل أن يكون الكتي نسبة إليه عرضياً ودائياً وجسماً وبعراً وبحصة أمر عياري معرضه المعنى وهو عين الخلق باعتبار تقييدات والكلية بالنسبة إليها لا تنوع (عبرزاحان)

(٢) نحو طاب ريد جنسين كدورك والانشراح لثمتها كتيب تكونهما به عين للجولس والسوع كلياً لأنه تحت أفراد ما أن يعتبر بهما الآخرش وذلك لاقتراض وتثنية الاقتراض وكذا التورك (قدقي).

(٣) ويثنى حواراً اكصى بذكر الجمع لأنه نما حار الجمع والتثنية أولى أو المراد به الجمع المعوي فيتناول التثنية أيضاً (هندي)

(٤) في غير الأعداد لما عرفت أن تمييز لأعداد واجب لإفراد مطبقاً إلا فيما يميزه جمعاً معصفاً كالثلاثة والعشرة (لمحروه)

(٥) نصف بجعل ثوباً؛ لأن الثوب ليس جسماً بحيث تشبه أجزائه بعد قصد لإفراد يورد وعند قصد تثنية يثنى نحو: عدي عدل ثوبين (م)

(٦) الثوب والكتاب ليسا بحسب التعريف، المذكور بل اسم جنس؛ لأنه لا يسمى الحرفة والمعرفة كتاباً وثوباً بخلاف الماء والرب (سعد الله)

(٧) يعطى ثم للتعاقب بين الجمليين الأولى متعلق بتمييز وثنائي بتمييز وكسرة كان باقصة وخبره تاماً أو تامة بمعنى وجد وقوله (بالتسوين متعلق بمنشأ على أن يكون حالاً (حافظ)

(٨) على معكيت الصمير؛ لأن صمير كـ المقدم يعود إلى التمييز فينبغي أن يعود هذا لكن لا يطابق المعنى (قلبي)

(٩) فعلى هذا يكون كان تامة وانضمير لتمييز وعلى للمفرد فيكون انجار حالاً (م)

(١٠) تعليق لقوله (وجد التمييز متلبساً) يعني كانه قد كيف يوجد تمييز متلبساً بالتسوين أو لتسوين والملبس بها هو الاسم المقدار فأجابه بقوله. فإنه (وصفا)

التسوية ونون التثنية جوازا شائعا كثيراً، بحصول الغرض، وهو: رفع الإبهام بذلك<sup>(١)</sup> مع التخفيف نحو: (رطل ريت) و (منو سمي) (والا) أي. وإن لم يكن يتنوين<sup>(٢)</sup> أو بنون التثنية بأن يكون نون الجمع أو الإضافة (فلا) تحوز<sup>(٣)</sup> الإضافة إلا بقلة في نون الجمع<sup>(٤)</sup>، نحو: (عشرون درهم).

أما في الإضافة فلثلاث يلزم صافة لمصاف، وأما في نون الجمع فلأنه جازان يضاف إلى غير المميز<sup>(٥)</sup>، ونحو (عشري رمضان) بالاتفاق لكثرة الحاجة إليه فواضيف إلى المميز لزم الالتباس في بعض الصور؛ لأنه لا يعلم<sup>(٦)</sup>، مثلاً عند إضافة (عشرين) إلى (رمضان) أنه أراد عشرين رمضان، أو أراد اليوم العشرين من رمضان.

فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضاً إلا على قلة، ليكون الباب اقرب الاطراد<sup>(٧)</sup> .....

(١) أي: بإضافة المفرد إلى المميز والتذكير باعتبار الخضوع

(٢) أي ظاهرة مشتمل كم الاسمومية وأحد عشر وأخواته أكثر يرد عليه كم الحبرية (حاشية هدي)

(٣) وما ورد على قوله (والا فلا) مثل عشر ودرهم أحاب اشرح أن المعنى متوجه إلى كثرة المأخوذة من قوله (جارت الإضافة) من قوله (أكثر) في قوله. (مقابل) الذي هو المحص في غير المقدار كما أشار إليه بقوله: (سابقاً) (لتلحق)

(٤) ونحو عشرون درهم وستوك قليل فلا يرد أن نحو سنين عمراً وسبعين رجلاً يجوز فيه ستو عمرو وسبعو رجل بالإضافة فلا يستقيم شرطه ولا يرد نحو حسو وحه وإنما لا يجوز الإضافة مثلاً يلزم بقاء نون الجمع أو حذف نون وصفت مع نكسة في نحو عشرون درهماً أو إضافة المضافة ملأه صلاً (حاشية هدي)

(٥) قوله: (إلى غير المميز) يعني إلى ما ليس معبراً نحو: عشريك؛ لأن الكاف فيه ليس مميزاً؛ لأنه معرفة والتعريف يجب أن يكون نكرة وعشري رمضان أن يريد عشرون يوماً من رمضان واحد لا يجوز أن يكون رمضان مميزاً له؛ لأنه حيث يكون معرفة فيصبح أن يكون مثلاً لما نحن فيه، وإن أريد عشرون رمضان أما باعتبار معنى عشرين منه يكون تمييزاً فلا يكون مثلاً لما نحن فيه ونظر الشارح إلى الأول (مصطفى جلبي).

(٦) قوله (لأنه لا يعلم اهـ) لا يحصى أن رمضان هو كذا تمييزاً لكنا نكره وهو لم يكن تمييزاً لاختصاص أن يكون علماً بل الظاهر أنه عدم الالتباس بين إلا على تقدير أن لا يكون علماً (هب)

(٧) أقول هاهنا ثلاث صور أحدها حشره فلا خلاف وهي أن يضاف إلى غير المميز نحو: عشريك =

(وعن غير مقدار) عطف على قوله (عن مفرد<sup>(١)</sup> مقدار) أي الأول<sup>(٢)</sup> كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار، كذلك يرفعه عن مقدار، أي: ما ليس بعدد ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس (نحو) (خاتم حديد) فإن الخاتم<sup>(٣)</sup> مبهم باعتبار الجنس<sup>(٤)</sup>، تام بالتثنية فافتضى تميزاً.

(والخفص) أي: خفص التمييز<sup>(٥)</sup> بصفة غير المقدار إليه (أكثر) استعمالاً لحصول الغرض مع الحجة.

ولقصور<sup>(٦)</sup> غير المقدار عن طلب التمييز، لأن الأصل في<sup>(٧)</sup> المبهات المقادير وغيرها ليس<sup>(٨)</sup> بهذه المثابة.

(والثاني)

أي القسم الثاني من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة يرفعه<sup>(٩)</sup> عن

وسلك كما مر وثابها جائزة على فقه وهي أن يصح أن يكون غير المميز ولكن لا يلزم الالتباس أن يكون تمييزاً أو غير تمييز مثل شراب ورمض (توقدي)  
(١) لا على مفرد، لأنه يلزم أن يكون مشتركاً تكن ما هو صنف محذوف، كقوله ما سبق (محمد اتندي).

(٢) أي القسم الأول من التمييز يرفع الإبهام عن ذات مذكورة (وضا)

(٣) مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشيء ولا يميز

(٤) لأنه لا يعلم من أي: جنس، اتخذ من حديد أو ذهب أو فضة (م).

(٥) أي: إرجار التمييز الذي يرفع الإبهام عن مفرد غير مقدار بإضافته إليه أكثر من الاستعمال من انتصابه (م).

(٦) قوله: (ولقصور غير المقدار) وهذا قصر عن طبعه ثم يحتج إلى نصب التمييز الذي يكون للتخصيص على التمييز فإن التخصيص إنما يناسب هو طبع التمييز (هب).

(٧) قوله: (لأن الأصل في المبهات المقادير) نوعها في الإبهام فإنه لا يختص بجنس دون جنس كعشرين مثلاً بخلاف غير المقدار نحو حاتم حديد فإنه وإن كان مبهماً باعتبار كونه من جنس الحديد أو الفضة لكن ليس بإبهام كعشرين فهو أولى بالنصب إندي هي نص على كونه تمييزاً (وجيه الدين).

(٨) أي: ليس إبهامه كإبهام المقادير بل هو أقل منها فاعتبر فيه هو لأصل أعني المقادير نصب المميز لئلا يصح في كونه مبيهاً لأن الأصل في تمييز نصب بخلاف العجز فإنه عدم المصاف إليه وهو في غير المقادير أولى (شرح)

(٩) إشارة إلى أن الخبر محذوف وعن متعلق يرفع المقدر والجملة خبر (وضا)



نسبة<sup>(١)</sup> كان الظاهر أن يقول عن ذات<sup>(٢)</sup> مقدرة في نسبة<sup>(٣)</sup> في جملة، لكن لما كان الإيهام في طرف النسبة<sup>(٤)</sup> يستلزم الإيهام فيها، ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه.

قال (عن نسبة) مقتصراً عليها على أن مقابلة ما في هذا القسم للمعرد المذكور في القسم الأول إنما هي لمجرد النسبة<sup>(٥)</sup> لا غير (في جملة) أي نسبة كائنة في جملة (أو مضاهاتها)<sup>(٦)</sup> أي ما شابهها، عصب على حملة، وهو اسم الداعل نحو: (الحوص ممتلئ<sup>(٧)</sup> ماء) أو اسم المفعول، نحو: (لأرض معجزة<sup>(٨)</sup> عيواً) أو الصفة المشبهة، نحو: زيد حسن<sup>(٩)</sup> وجهاً، أو اسم التفصيل نحو: زيد أفصل أنا أو المصدر<sup>(١٠)</sup>، نحو:

(١) يرفعه عن ذات نشأ عن نسبة وهي المسبوبة والمسبوبة إليها في الأصل حاصلة في جملة (هندي).

(٢) الذات المفردة فسمك أحدهما ما يكون منصوباً إليه جملة كمولك طاب زيد أنا بمعنى طاب، أمرة زيد، ثبتهما ما يكون ميباً نسبة بظياف إلى زيد وإن لم يكن منصوباً إليه جملة كقولك طاب زيد سلماً أي طاب زيد من جهة العلم رسيبه، والظاهر أن لا يفرق بين كل منهما منسوباً إليه ويقال المعنى طاب علم زيد (سدي على المتوسط).

- والذات المعذرة هي المسبوبة إليه طاب وهو شيء مقدر نحو: طاب شيء مقدر نحو طاب شيء زيد نفساً (رضاً).

(٣) صفة للذات مقدرة أي: ذات مقدرة كائنة في نسبة (تأمل).

(٤) والمراد من الطرف وهو شيء مقدر في ذات زيد لا زيد؛ لأنه لو كان المراد بالطرف هو زيد دخل هذا المثال في القسم الأول هذا خلف (هـ).

(٥) أي لمجرد كون الإيهام في النسبة، لأنه لا نسبة في قسم الأول بل في طرف النسبة (...).

(٦) مضاهاتها فعل ماض من المضاهات وهي المشابهة (محمد).

(٧) الإيهام في نسبة الامتلاء إلى الصبر المسكن في معنى لا في نسبتها إلى الحوص وكذا البيت مشتعل ذراً (م).

(٨) تقديره الأرض معجزة شيء، منسوب إلى الأرض عيواً فإن عيواً يرفع الإيهام عن الشيء المقدر فيه (محمد أفندي).

ومعجزة الماء وتفتح صال ومعجزة ما هو ومعجزة ر لمعجزة متعجزة كالعجر بالصم (قاموس).

(٩) أي شيء منسوب إلى زيد حسن وجهاً يسير عن نسبة حسن إلى ما امتكن فيه (محمد أفندي).

(١٠) قوله. (أو المصدر) وجمعه الشبح الرصي داخلاً في شبه الجملة ولذلك قد لا حاجة إلى قوله. (أو في إضافة) لكن المصنف لم يجعله من هذا قسم ولهذا قال (أو في إضافة) ولعله أراد شبه الجملة ما يشتمل على النسبة فورية من النسبة عامة وليست الإضافة كذلك (هـ).

(أعجبتني طيبه أباً) وكذا كل<sup>(١)</sup> ما فيه معنى<sup>(٢)</sup> الفعل، نحو (حسبت زيد رجلاً) (نحو (طاب زيد نفساً)<sup>(٣)</sup> مثال للحمية والتمييز فيه حاصر بالمستصحب عنه<sup>(٤)</sup> (و (زيد طيب أب) مثال لما يشبه الجملة<sup>(٥)</sup>، والتمييز فيه يصنع أن يكون لما يتصب عنه<sup>(٦)</sup>، لمتعلقه.

وحيث لا<sup>(٧)</sup> فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها

فهذان<sup>(٨)</sup> أمثالان في قوة أربعة أمثلة، فكأنه<sup>(٩)</sup> قال: طاب زيد، وزيد طيب نفساً وأباً.

فقوله (وأبوة<sup>(١٠)</sup> ودار<sup>(١١)</sup>) عطف على (نفساً وأباً) بحسب المعنى فهو

(١) أي كما أن التمييز عن هذه الأشياء بتمييز عما يشبه الجملة كذلك (توقادي)

(٢) أي كل اسم أو حرف استعمل منه معنى بفعل رد ك أن مهماً ينصب تمييزه.

(٣) والتقدير فيه طاب شيء منسوب إلى زيد نفساً بنفساً يرفع الإيهام عن ذلك الشيء بقدر فيه (محمد أفندي).

(٤) علم أن يبدأ في طاب زيد نفساً بمعنى ما ينصب فيه تمييز بمعنى أن النسبة طاب إلى زيد صار سماً لا تشبه التمييز لا معنى أن يبدأ حامل وماصب له (سلي).

(٥) لأنه صفة مشبهة وما بعدها مكس فيها وجه تمثيلية سهم وبين الجملة كونها منسوبة إلى صائرها كما أن الفعل منسوب إلى فاعله يكن تلك نسبة تكونها عبر أصل فيها لم يكن هذه الأشياء جملة معها (هافية).

(٦) وماها ما يتصب عنه زيد فيكون الأب يبدأ فكون نسبة الطيب إلى زيد حقيقة (م).

(٧) تحليل لقوله (فهذان) لأنني أي بسبب أنه لا فرق بين الجملة وما ضاهاها من حيث أن تمييز الجملة يكون للمستصحب عنه ويكون محملاً بهما، وتمييز شبه الجملة يكون للمستصحب عنه ويكون محملاً لهما فهذان المثالان أعني طاب زيد نفساً و زيد طاب أباً في قوة أربعة أمثلة (قامل).

(٨) كأنه قيل العنصرت أن يمثل أربعة أمثلة فأجذب بقوله (فهذان المثالان) (رضاً).

(٩) أي، كأنه مثل فعل وشبه فعل تدعى في نفساً وأباً وكذا، فيب عطف أعني أبوة وداراً إلى آخره (لاري).

(١٠) الأبوة والسوة ولأحوة ونحوها مصادر لا فعل به مستعمل وورثها فعولة مثل صهوبة هكذا فادنا استدنا القذافي رحمه الله.

(١١) تكثير الأمثلة إشارة إلى كثرة إضافة تمييز حيث يكون سماً لما انتصب عنه أو لمتعلقه عياً أو عرضاً من الأمور الإضافية أو غيرها (هندي).

وإنما أوردته في المثال أربعة أشياء إشارة إلى أن التمييز لا يحلو من أن يحتمل إلى أن =

ناظر إلى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالأخير فهو بحسب الحقيقة أورد لكل من التمييز الواقع في الجملة أو ماضهاا خمسة أمثلة.

فالنس<sup>(١)</sup> عين<sup>(٢)</sup> غير إضافي حاصر بالمتصف عنه، والدار عين غير إضافي وهو متعلق بالمتصّب عنه والأب: عين إضافي محتمل لهما. والأبوة<sup>(٣)</sup>: عرض إضافي.

والعلم: عرض غير إضافي<sup>(٤)</sup> وكل منهما متعلق بالمتصّب عنه<sup>(٥)</sup> (أو في إضافة) عطف على قوله في جملة أو ما صافها (مثل يعصي صبيته) وتركه: لأنه أظهر التميزات ولا خفاء به.

(وإن وأبوة ودارا وعدما) أورد هذه لأمانة على وفق ما سبق<sup>(٦)</sup> وورد عليه قوله والله<sup>(٧)</sup> .....

\* يرجع إلى ما انتصّب عنه وإلى متعلقه كقوله (أباً وأبوة أولاً) بل يجب رجوعه إلى متعلقه كقوله (وداراً وعلماً) وكل واحد منهما إما اسم عين كأول مثالين في القسمين أو اسم معنى كثنائي المثالين في القسمين (عافية شرح الكافية).

(١) يعني أورد المصنف للتمييز الواقع في الجملة خمسة أمثلة في ما صافها خمسة أمثلة أيضاً، ولما ورد لس من ذات المصنف أن يورد لكن قاعدة مثالين فكيف أورد هاها لكل منها خمسة أمثلة أراد الشارح رده والتعير بين الأمثلة حتى لا يكون فيها تكرار فقل النفس (خلاصة م).

(٢) فإن تعقل معناه يحتاج إلى تعقل معنى آخر وهو الأب: إذ معنى الأب حيوان خلق من مائه حيوان آخر من نوعه (مصطفى جلبي).

(٣) وإن الأبوة إضافة بين زيد وعيره ويحمل وجهين أيضاً أعني أن يكون أبوة زيد لولده وأن تكون أبوة والده له (سهيدي).

(٤) لأن تعقل معناه لا يحتاج إلى غيره، لأن معنى العلم لوصوح والاكتشاف وإن احتاج لاحتاج آخر (م).

(٥) ويرفع الإبهام ويكون الإسناد إلى زيد مجازاً بعلاقة الجرئية والمحلية؛ لأن كل واحد منهما صفة تقتضي موصوفاً والمذكر أولى (م).

(٦) لئلا يتوهم أنها لا يجوز أن تكون تعبيراً عن هذه نسبة وتختص بالصفة الأولى (م).

(٧) واللام في لله للتعجب والتمجيد ويحتمل وجهين أحدهما التعجب من خير وجوده والثاني التعجب من لبن الدرورة ارتصعه من ثدي أمه أي: شفعب من ذلك اللب شربى به مثل هذا الولد الكامل في الصفات (حاشية).

درة<sup>(١)</sup> (فارساً) إشارة إلى أن التمييز قد يكون صفة مشتقة وأيضاً<sup>(٢)</sup> لما أورده صاحب لمفصل مثلاً لتمييز المفرد على أن يكون نصمير فيه مبهما كضمير (رُبَّه)<sup>(٣)</sup> رجلاً ويكون (فارساً) تمييزاً عنه أرد أن يسه على أنه يصحح أن يكون تمييزاً عن نسبة على أن يكون الضمير معبياً معلوماً<sup>(٤)</sup>، والابهام يكون في نسبة لدر إليه والدر<sup>(٥)</sup> في الأصل اللين، وفيه حير كثير للعرب، فأريد به<sup>(٦)</sup> حير أي لله حيره فارساً، والعارس اسم فاعل من الفراسة<sup>(٧)</sup> - بالفتح - مصدر فرس - بالضم أي حديق بأمر الخيل، وأما الفراسة بالكسر - فمن الفرس.

(١) تقديره: في شيء منسوب إلى ريد إن كان ريد مرجعاً للضمير في دره (المحروء) - وهي لقاموس وفوه - (ولله دره) أي جعل عمله فقول شارح أي لله حيره بجمل الدر كناية عن الحير لا يوافق تحقيق اللغة.

(٢) أي كما يكون إشارة إلى كون التمييز صفة مشتقة كالعلم والأبوة (رضاً)

(٣) أي شيء، فإنه مبهم ثم بالسويين يفسر له نصيب التمييز (م)

(٤) مرجوعه إلى ما سبق معبر نحو: لقيت ريداً لله دره فارساً أو بالحجاب بشخص معين نحو: لله درك من رجلاً وكذا إذا كان المصنف إليه فيها ظاهراً نحو: لله در ريد رجلاً (رضاً)

(٥) قوله (والدر في الأصل) يشير إلى وجه المناسبة بين معناه اللغوي والعرفي، ولاحصل أن الدر في الأول اللين ثم استعمل في العرف في بحر بعلاقة الجمع، إذ في لين حير كثير للعرب، يده معاشهم في أكثر الأحوال ثم استعمل في مقام المصح، فقوله (لله دره) جملة تمدح بها كثرة الحير وإنما سب إليه تعالى قصد التمتع، لأنه مشق العجائب فكان معاً ما أعجب حيره قيل، يحتمل أن يكون التمتع من به يدي اربصه من ندي أمه أي ما أعجب اللين يدي يروي به مثل الورد الكامل في الصفات (جدي).

أي في أصل الوصف ما يتزع من الصرع (م)

(٦) أشار به إلى وجه المناسبة بين مفعول به وهو اسن ومفعول إليه وهو الحير وهي أي المناسبة النفع (نوفادي)

(٧) قال رسول الله: «اتقوا مرساة المؤمنين فإنه ينظر سور الله تعالى» (ترمذي ٣١٢٧)، وقد حكى أن واحداً من معجوس كان يدور على المسلمين ويقول ما معنى قول النبي عليه السلام: «اتقوا فراسة المؤمنين»، فكأنه يذكر له تفسيره ولا يصحح حتى انتهى إلى بعض مشايخ الصوفية لعله الجنيد البغدادي، فسأله فقال: معناه أن تقنع الرار عنى وسطك تحته فقال: صدقت بهذا معناه فأسلم فقال: الآن عرفك أنك مؤمن وأن إيمانك خفي (إحياء العلوم)

(ثم إن كان) <sup>(١)</sup> أي: التمييز بعدم <sup>(٢)</sup> لم يكن نصاً <sup>(٣)</sup> في المنتصب عنه (اسماً) لا صفة (يصح جعله لما انتصب <sup>(٤)</sup> عنه) والمرد بحمله له اطلاقاً عنه والتعير به عنه (جاز أن يكون) ذلك التمييز تارة (له) أي: لمنتصب عنه بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عنه (و) تارة (لمتعلقه) بأن يكون تمييزاً يرفع لإبهام عن معينة <sup>(٥)</sup>، وذلك بحسب القرائن والاحوال <sup>(٦)</sup> مثل (أنا) في (طاب ريد أب) <sup>(٧)</sup> فإنه يصح أن تجعله عبارة عن (زيد) فجاء أن يكون تارة تمييزاً عن (زيد) إذا ريد إسناد الطيب إليه، باعتباره أنه أبو عمرو وجاز أن يكون تارة تمييزاً عن متعلقة باعتباره أن الطيب مسند إلى متعلقة وهو (أبوه) <sup>(٨)</sup> (وإلا) <sup>(٩)</sup> أي: وإن لم يكن التمييز بعد ما لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نص في

(١) والجملة الشرطية مع الجراء عطف على جملة شرطية السابقة أعني: ثم إن كان يتوسر  
أهـ (م ع)

(٢) قال ثم إن اسماً يصح أني قوله (ولا فهو لمتعلقه) أي هذه عبارة شبه مشهورة وهي انتقاص الشرطية الأولى: طاب ريد نصاً فإن نصاً اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح أن يكون لمتعلقه وأحد عدس سره بتقيد مقدمها يكون التمييز بعدما لم يكن نصاً فيما انتصب عنه وكذا فيه، مقام الشرطية الثانية لذلك لتلا يقتض من طاب ريد نصاً وللقوم ماها قبل وقال ولا بلغت لغير ما قاله الشارح (هب)

(٣) يعني إن كان نصاً في المنتصب عنه كلف في جاز ريد نصاً فلا يجوز لمتعلقه أي لا يجوز أن يكون تمييزاً لمتعلقه (مبدي)

(٤) أي: اسماً لما انتصب التمييز عن عامله وعبارة عنه كريد في طاب ريد أنا فما انتصب عنه هو ما ناصب إليه عامله وهي الشيء المقدر وجعل ريد منصباً عنه من باب المجاز لأن التمييز لم يصب عنه لكنه لما كان سبباً لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل إليه يسمى منصباً عنه مجازاً (هندي)

(٥) بحيث يكون الإسناد إلى زيد مجازاً بعلاقته بجرئية لأن الطيب في الحقيقة قائم بالأب (م)

(٦) يعني إن دلت القرائن والأحوال على أن سنة نصب إلى ريد حقيقة يكون الأب تمييزاً عنه وإن دلت على أن سنة لطيف إليه مجازاً بملاقة بجرئية يكون تمييزاً عن متعلقه (م)

(٧) فالأب جاز أن يكون نفس زيد وحده أن يكون من ريد أو يحوه طاب ريد أبوه فالأبوة جاز أن يكون المراد بها أبوة زيد وأبوة ولده (متوسط)

(٨) من قبيل ذكر السبب وإرادة المسبب لأن الأب سبب والابن مسبب

(٩) عطف على الجملة الشرطية السابقة أعني: إن كان (م)

المنتصب عنه اسماً يصح جعله لما انتصب عنه<sup>(١)</sup> (فهو<sup>(٢)</sup> لمتعلقه) خاصة، نحو: (طاب زيد أبوة وعلماً ودار)، فإن هذه الأسماء ليست نصب في المنتصب عنه<sup>(٣)</sup>، ولا يصح جعلها له بالتعبير<sup>(٤)</sup> عنه بها، فهي لمتعلق (زيد) وهو الدات المقدرة، أعني:

الشيء المنسوب<sup>(٥)</sup> إلى (زيد) (فيطبق) التمييز (فيهما) أي فيما جار أن يكون لما انتصب عنه، سواء نصاً فيه أو محتملاً له<sup>(٦)</sup> ولشأنه وفيما تعين لمتعلقه (ما قصد)<sup>(٧)</sup> من وحدة التمييز وثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد أباً، والزيدان أبوين والزيدون آباء، أو لمعنى<sup>(٨)</sup> . . . . .

- (١) لأن التمييز حيثما إما اسم لا يصح جعله له كدار والعلم وإنما صفة كالأبوة (توقادي)
- (٢) الدعاء جرائية هو مبتدأ لمتعلقه ظرف مستقر حر المستند والجملة الاسمية محروم المحل جراء الشرط الذي يستفاد منه، وإلا كما فسره لشرح واجملة الشرطه عطف على الجملة الشرطية السابقة (خلاصة م ع)
- (٣) (٥) لأنها ليست دات المنتصب عنه يعني لا تدل على ذاته حتى يكون نصاً كالنص لما مر أنها لا دل على ذاته فكانت نصاً بل الانسب وصف له وانكثت ملك له (م)
- (٤) أي لا يصح أن يقال زيد أبوة بل يفتى ' زيد منتصب بالأبوة ولا يقال زيد دار بل يقال زيد دار وكذا العلم (المحرر)
- (٥) قوله (أي. الشيء المنسوب إلى زيد) المنعبر زيد سالت وربما قلنا ذلك؛ لأن دات المقدرة مطلقاً هو الشيء المنسوب إلى زيد كما ذكرناه (هذا الطور).
- (٦) وقد يتيسر لأحر في نحو طاب زيد أباً وطاب الزيدان أبوين وطاب الزيدون آباء هذه التمييز لما انتصب عنه أو لمتعلقه فليرجع إلى تمرث. ب كانت فيما أحيلت التمييز وما انتصب عنه أفراداً وثنية وجمعاً ولم يكن تمييز جنساً نحو طاب زيد أبوين أو آباء وطاب الزيدان أباً وآباء وطاب لزيدان أبوين أو آباء فلا ليس في أن التمر ليس لما انتصب عنه، وأما ما احتجف وكان التمييز جنساً نحو: طاب الزيدان أو الزيدون فليس حاصل؛ إذ يصح أن يكون لما انتصب عنه وبعينه ولم يطابق لكونه جنساً (شيخ الرضي)
- (٧) وقصد تشية والجمع على صريح قصدهما في نفس بمتكلم بدون القصد إلى إعلام المخاطب وقصدتهما مع القصد إلى إعلامه فعند القصد لأول محور أن يشي ويجمع غير الجنس وأما الجنس فلا يجوز حيثما تشيته وعند قصد شيء يجب أن يشي ويجمع الجنس وغيره كما مر في تمييز المفرد، المقدار وفي بحث المفعول المعلن فمر د لمصنف في قوله (قصد) هو لأول وفي قوله (إلا أن يقصد) هو الثاني فلا تنقض في كلامه (فتحي)
- (٨) عطف على قوله (الموافقة) بحدف لمصنف أي سواء كانت تلك الأمور لموافقة ما انتصب عنه (خ)

في نفسه<sup>(١)</sup>، مثل: قولت طاب زيد أباً، إذا أردت أن له فقط، و (طاب زيد أبوين)، إذا أردت أباً، وجداً<sup>(٢)</sup> له، و (طاب زيد أباء) إذا أردت أباً وأجداداً له

فعلى كل من التقديرين<sup>(٣)</sup>، إذا قصد وحدة التمييز أو فرداً، وإذا قصد تثنيته أو فرد مشي، وإذا قصد جمعيته أو فرد جمعا، فإن صيغة<sup>(٤)</sup> المفرد لا تصلح أن تطلق على المشي والمجموع (إلا إذا كن) التمييز (جسماً)<sup>(٥)</sup> يقع على القليل والكثير، فإنه إذا قصد تثنيته وجمعيته لا يلزم أن يشي ذلك لجس أو يجمع بل يكفي<sup>(٦)</sup> أن يؤتى به مفرداً، لصحة إطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة<sup>(٧)</sup> إلى تثنيته وجمعه، نحو: (طاب زيد عالماً) والريدان علما والزيدون علما (لا أن يقصد)<sup>(٨)</sup> بالتمييز الذي هو الجنس

(١) أي. في نفس التمييز من غير أن يمر موافقة بما انتصب عنه (محمّد)

(٢) سواء كان أب الأب أو أب، أم، لأن العدد بعلاقته يشمل كليهما (م)

(٣) أي سواء كانت موافقة بما انتصب عنه ولمرافقة معنى في نفسه (داود)

(٤) تعليل للمفرد لعائق المقصود في التثنية والجمع (لمحروقه)

(٥) كالعلم من حيث هو علم فحيث لم يطابق لما قصد، لأن الجنس لوفوه على القليل والكثير يشمل الاثنين وما فوقه فلا حاجة إلى تعبير بصيغة إلى تشبيه بقول طاب زيد عالماً (عالية شرح الكافية)

(٦) أي إن كان المقصود الإفراد يؤتى بالمفرد وإن كان المقصود المشي يؤتى به، وإن كن المقصود الجمع يؤتى به (هندي)

(٧) جوب لشرط محذوف أي إذا كفى أن يرى به مفرداً لصحة إطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة له (لمحروقه)

(٨) أي لا يطابق التعبير ما قصد إذا كان جسماً في جميع الأوقات إلا وقت أن يقصد الأنواع فيكون الاستثناء من أهم الأوقات (رشي زاده)

- قوله (إلا أن يقصد الأنواع) فحيث يشي بهجمع إن كان المراد جمعاً يقال طاب زيد عالماً إذا كان المراد أنه طاب بسبب علمين محتضين وطاب زيد علوماً إذا كن المراد أنه طاب بسبب علوم كثيرة ولقائل أن يقول في عبارة الكتب بقر، لأن قوله (إلا إذا كان جسماً) مستثنى من قوله (فيطابق فيهما) ما قصد الاستثناء، والثاني من الاستثناء الأول، فيكون معناه فيطابق التمييز في الصورتين بما قصد إلا أن يكون التعبير جسماً فإنه لا يطابق ما قصد إلا أن يقصد الأنواع فإنه يطابق ما قصد وفساده ظاهراً، لأن الاستثناء الأول يقتضي عدم مطابقة التعبير بما قصد في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد من تشبيه والجمع في الجنس وحواله أنه لا نسلم استحالة فإن الأول يقتضي عدم مطابقة تمييز بما قصد من التثنية والجمع =

(الأنواع) من حيث<sup>(١)</sup> امتيازاتها النوعية<sup>(٢)</sup>، فإنه لا بد حيثئذ من تشيئته أو جمعه نحو: (طاب الريدان<sup>(٣)</sup> علمين) والريدون عنوم<sup>(٤)</sup>، إذ أريد أن متعلق الطبيب من كل من الريدان أو الريدون نوع آخر من العلم<sup>(٥)</sup>، فإن صيغة المفرد لا تفيد ذلك، والمعنى<sup>(٥)</sup> (وإن كان) أي: التمييز (صفة) مشتقة مثل (لله دره فارس) أو مؤولة بها<sup>(٦)</sup>، نحو: (كفى ريد رجلاً) فإن معناه كمالاً في الرجولية (كاست) الصفة (له) أي لما انتصب عنه لا لمتعلقه؛ لأن الصفة تستدعي موصوفاً، والمذكور أولى بالموصوفاة<sup>(٧)</sup>.

فإذا قيل: (طاب ريد والد) كان النوال (ريداً) ولا يحتمل أن يكون والده، بخلاف<sup>(٨)</sup> الاسم، نحو: (أباً).

(وطبقة) الواو بمعنى<sup>(٩)</sup> (مع)، والظنق، مصدر بمعنى المطابقة أي. كانت

في الجنس إذا لم يقصد الأنواع المختلفة، بل يقصد مطابقة لما قصد من الشية والجمع في الجنس إذا قصد الأنواع المختلفة (متوسط)  
(١) وربما قصد بهذه الشية شيئاً، وهم أن المراد بالأنواع - حصص الجنس أي أفراد (محمد امدي)

- والاشتاء أن يسمى صهماً لأنه إن قصد به الجنس فالمفرد وإن قصد النوعان فالمشتق وإن قصد الأنواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير مطابق لما قصد (هندي)  
(٢) من حيث إن الأنواع تمار بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية أو الشخصية (م)

(٣) يعني أحد الريدين من جهة علم الصرف و آخر من جهة علم النحو مثلاً وقد علمه الجمع (لمحرره).

لا حاجة إلى إثبات لمنتصب عنه وجمعه؛ لأنه يكفي بمطابقة كما في نفس المتكلم (رضا)

(٤) بأن يكون على أحدهما الفقه والآخر لتفسير أو بالعكس (رضا)

(٥) المقصود وهو ما فوق النوع الواحد فلا بد من شيه واجمع عند قصد لأنواع.

(٦) أي: بالاشتقاق يعني لا يكون التمييز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التأويل (م).

(٧) من المتعلق المقدر، لأنه إن لم يكن الموصوف مذكوراً يلزم الإضمار قبل الذكر في نادى النظر وإن لم يلزم بعد تعميق النظر (لمحرره).

(٨) فإنه لكونه اسماً دالاً على الذات بحيث لا يفهم موصوفاً لا يكون خاصاً بالمنتصب عنه بل يحتمل أن يكون له ولمتعلقه (توقادي).

(٩) قوله. (الواو بمعنى مع) وهي تفيد مشاركة ما بعدها بحرف كان من حيث أنه فاعل معنى وظيروه =



الصفة صفة له مع مطابقتها إياه، أو مطابقتها إياها.

وبجور<sup>(١)</sup> أن يكون بمعنى سم الداعل، والوار المعطف على خبر (كانت) أي كانت الصفة صفة له، ومطابقة إياه.

والمراد بالمطابقة الاتصاف في الإفراد، والنثية والجمع والتذكير والتأنيث، لكونها حاملة لصميره.

(واحتملت) أي، الصفة المذكورة (نحو) <sup>(٢)</sup> أيضاً لاستقامة المعنى على الحال، نحو: (طاب رمد فارساً) <sup>(٣)</sup> أي: من حيث أنه فارس أو حال كونه فارساً، لكن زيادة<sup>(٤)</sup> (من) فيها نحو لله دره من درس، وقولهم: (عز من قائل) يؤيد التمييز لأن (من) تزداد في التمييز لا في الحال.

وأيضاً، المقصود مدحه بالفروسية، لا حال نفروسية، إذ قد يمدح<sup>(٥)</sup> حال الفروسية بغيرها من الصفات<sup>(٦)</sup>.

٢ - ما قاله الشيخ رضي وهو أن المنصوب في عذر السقاء في قولهم (شراً أهر ذا ناب) إن شراً مستألفاً فاعل معنى تمييز عن النسبة قلديراً (لا ربي).

(١) قوله (وبجور أن يكون) أي: الطرح بمعنى اسم داعل كما هو القياس المطرود فيما قصد فائدة المجاز (مصطفى جلبي).

(٢) ولهذا دل بعضهم إن فارساً في مثال المذكور حال لكن الصحيح أنه تمييز؛ لأن المقصود منه المدح بالفروسية والدعاء للمدح بها ومناسب في المعنى أن يكون تمييزاً، لأنه يفيد الإطلاق والتعميم والدعاء بخلاف الحال فإنها محتصة في حال كونه فارساً فالأول أولى (عالية شرح الكافية).

(٣) قوله: (فارساً) تمييز بأعشار اشتغاله عن الفروسية التي تربى الإبهام عن شيء منسوب إلى ريد وحاله باعتبار يبين هيئة ريد عند بطيب وندفع الإشكال بأن اللفظ الواحد لا يرفع الإبهام عن ذات شيء واحد وصفته معاً، إذ ما فيه الإبهام ههنا أشاء متعلق ريد من حيث الذات ونسبه من حيث لصفة يعم، يرد على من جعل هذه التفسير مبدلاً عنها ويمكن أن يمنع استحالة رفع الواحد الإبهام عن ذات مستنداً بمثل هذا مبرراً أطيب منه رطاً.

(٤) قوله (لكن زيادة من فيها) أي: زيادة من في التمييز عن داب المذكورة بجور مطلقاً ويجوز في التمييز عن الذات المقدرة إذ كان ما انتصب عنه وقيل، مطلقاً كما ذكره الشيخ رضي.

(٥) كأنه قيل: فليكن مدحه حال الفروسية بالفروسية فأجاب بقوله: (إذ قد يمدح) (رضاً).

(٦) الدالة على المدح من ريد عالم من حيث أنه فارس ولو كان فارس حالاً لم يجر هذا؛ لأنه =

(ولا يتقدم) <sup>(١)</sup> التمييز (على عمدة) إذا كان <sup>(٢)</sup> اسماً تاماً بالاتفاق <sup>(٣)</sup> فلا يقال: (عندي درهما عشرون) و (لا ريت رطل) لأن عامته حيثئذ اسم جامد ضعيف العمل <sup>(٤)</sup> مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكره <sup>(٥)</sup> فلا يقوى أن يعمل فيما قبله.

(والأصح) أي: أصبح المذهب <sup>(٦)</sup> (أن لا يتقدم) التمييز (على) ما هو عامل فيه من (الفعل) الصريح أو غير الصريح، لكونه <sup>(٧)</sup> من حيث المعنى فاعلاً للفعل <sup>(٨)</sup> نفسه، نحو: (طاب ريداً) أي: طاب أبوه، أو: (عللاً له إذا جمعت) <sup>(٩)</sup> لارماً، نحو: (وفجراً الأرض عيوناً) <sup>(١٠)</sup>، أي انفجرت عيونها.

لا يقل ريد عالم حال كونه ركباً، لأنه يتفيد معنى بعد كون لركوب وليس كذلك (نوقادي) =  
(١) ربما قسم التمييز أولاً إلى ذات مذكورة أو مفردة وقسم لمذكورة إلى أربعة أقسام باعتبار مهماته لأربعة وقسم أيضاً الشيء ثلاثة أقسام عن جملة ما شأنها وإضافة بين أيضاً أحوالها وكون تمييز أيضاً صفة مشتقة أو دال بين أن التمييز سواء كان مفرداً أو سة من يتقدم على عامله لا يتقدم فقال لا يتقدم (م خلاصة)

(٢) هذا الشرط مع الاتفاق ما حود من عوب المصنف والأصح أن لا يتقدم على الفعل (جليلي)  
(٣) وكذا إذا كان أصل التمييز أو الصفة المشتقة أو المصدر أو ما فيه معنى مما ليس من الأسماء المصنوعة أما إذا كان فعلاً صريحاً أو اسم وع أو مفعولاً والأصح أن يتقدم عليه وجوره الماربي والمبرد والكسائي نظراً إلى قوة العامل (وجيه الدين)

(٤) لأن الأصل في العمل الفعل والمشتق من لاسم لكونه مشابهاً به مشابهة تامة (م)  
(٥) بعد قول المصنف على لثمة مثله ريداً وحاصله: إذا تم لاسم بهذه الأشياء الأربعة شابه الفعل وتم فاعله والتمييز الآتي بعده مشابه للمفعول، الآتي بعد فاعل عللاً يكون منصوباً (المحرره)  
(٦) أراد ما فوق الواحد، لأن المذهب شأن على ما ذكره المصنف أو أن الأنف واللام إذا دخل على الجمع يظن معنى الجمع وجعل في حكم المفرد (المحرره).

(٧) قوله (لكونه من حيث المعنى فاعلاً) وعوارب معرض من التمييز وهو لبيان بعد الإجمال ليكون أوقع لذكر البيان من بداية لا يبع من تصديق كما في قوله تعالى ﴿فمشيهم من ليم م مشيهم﴾ [طه: ٧٨] (عبد القفور)

(٨) أي للفعل الوقع في التركيب من غير أن يحمل لارماً أو متعدياً (محمد أفتلي)  
(٩) قوله وإذا جعله لارماً تصحبه: لأنه مطروح فكد تمييز باعتباره المتصرف بالفتح وكذا الحال في العكس لأنه مطروح فعل يتضمن ذلك الفعل (لاري).

(١٠) إنما أتى بالجمع: لأن الشجر مشرع إلى ماء عذب وملح وصير ذلك وإلى حار وقدر وهير ذلك (عب).

وإذا، جعلته متعدياً نحو (امتلاً لإناء<sup>(١)</sup> ماء) أي ملأه الماء.

والفاعل لا يتقدم على الفعل، فكذا ما هو بمعنى الفاعل

وههنا<sup>(٢)</sup> بحث، هو أن (الماء) في قولهم (امتلاً الإناء ماء) من حيث المعنى فاعل<sup>(٣)</sup> للفعل المذكور من غير حاجة إلى جمعه متعدياً، لأن المتكلم لما قصد إسداد الامتلاء إلى بعض متعلقات<sup>(٤)</sup> الآلة، ولو على سبيل التجوز<sup>(٥)</sup> وقدره، وقع الإبهام فيه لا جزم مبرزه بقوله (ماء) فهو في معنى امتلاً ماء الإناء، فالماء فاعل معنى، وذلك بحسبه مثل، قولك، (زبح زيد تجارة) فإن التحذرة تمييز يرفع الإبهام عن شيء مسوب إلى (زيد) وهو التجارة.

فالفاعل في قصدك هو التحذرة، لا زيد، وإن كان إسداد الريح إليه حقيقة وإليها مجازاً، وبهذا<sup>(٦)</sup> يدفع ما يؤرد على قاعدتهم المشهورة، وهي أن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول، من أن التمييز في هذا المثال، وأمثاله لا فاعل ولا مفعول، فلا تطرده تلك القاعدة<sup>(٧)</sup>

(حلافا للماربي<sup>(٨)</sup> والمبرد) فبهما يجوز أن نقيم التمييز على الفعل الصريح،

- (١) لأن الماء ليس فاعل للامتلاء، فلهذا لأن الماء ملأ الإناء فالظاهر أنه كان فاعلاً له لكون المعنى امتلاء ماء الإناء فيكون الماء معنواً وأما إذا جعل متعدياً فيكون الماء مائناً (م)
- (٢) أي في قوله إن الماء لا يقع فاعلاً لامتلاء فلهذا إذا جعلته متعدياً (تأمل)
- (٣) مجازي بعلاقة المحلية مثل حري النهر وسأل الميزاب (م).
- (٤) كالماء والغسل والسن والذهن وبحرها (رضاً).
- (٥) يعني أن إسداد الامتلاء إلى الماء معارفاً لأن الامتلاء فعلي المصنوع وإلى فإذا جعلته متلاً ماء الإناء وإسداد الامتلاء إلى الماء مجازاً وإلى الإناء حقيقة؛ لأن الامتلاء صفة الإناء يكون معناه في قول الامتلاء لا صفة الماء (شرح)
- من قبيل ذكر الحال وهو الماء وإرادة المحل وهو الإناء (رضاً).

(٦) أي بهذا الجواب وهو إسناد الريح إلى زيد حقيقة وإلى التجارة مجازاً والتجارة عامل مجازي بعلاقة السببية (م)

(٧) أي المشهورة بأن قالوا إن التمييز نكتة عن النسبة إما فاعل أو مفعول في المعنى (رضاً).

(٨) أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان الماربي البصري النحوي كان هو متورعاً وزهداً ومات في بصرة سنة تسع وأربعين بعد العائش من لهجرة بسوية، أساذ المبرد وتلميذ الأخفش (ابن خلكان)

وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظراً إلى قوة عامل<sup>(١)</sup>، بخلاف الصفة المشبهة، واسم التفصيل والمصدر، وما فيه معنى الفعل، لصعدها في العمل، وتمسكهما<sup>(٢)</sup> في هذا التجويز قول الشاعر،

أَتَهَجَّرُ<sup>(٣)</sup> سَلَمَى بِالْمِرَاقِ حَبِيبَها وما كَدَّ<sup>(٤)</sup> نَفْساً بِالْمِرَاقِ تُطِيبُ

على تقدير تأييد للضمير في (تطيب) به حيث يكون في (كاد) ضمير الشأن لتذكيره<sup>(٥)</sup>، ويعود ضمير (تطيب) إلى سلمى، ويكون (نفساً) تمييزاً عن سنة (تطيب) إليها مقدمة عليه.

وأما على تقدير تذكير الضمير، فضمير (كاد) للحبيب، ونفساً تميز عن سبة (كاد) إليه أي وما كاد الحبيب نفساً يطيب، فلا تمسك حيث لا يمكن أن يحتمل أن يحتمل البت على تقدير تأنيثه أيضاً على هذا الوجه بأن يكون تأييد الضمير الراجع إلى

(١) لأن عامل إذا كان قوياً يجوز تقديم مفعول عليه إذا لم يمنع مانع منه أم انقرة في الفعل ظاهر وأما لاسمين إذا وحد شرطهما في عندهما فهو في حكم الفعل لمصارع (المحرره)

(٢) وجه التمسك أن نفساً تميز عن ضمير تعجب لا عن ضمير كاد، لأن اسمه ضمير الشأن لا ضمير الحبيب، لأن فاعل تطيب عائد إلى سلمى ولا ضمير لتذكيره ويروى كان نفسي بأن يكون كاد نفسي اسم كان ويروى وما كاد ولا استدلال حيث لا نفساً حبر ولا يجوز أن يجعل خبر كاد لأن خبره مشروط قطعاً بكونه فعلاً مضارعاً ويروى يطيب بالياء وحيث نفساً مفعوله مقدماً عليه (حاشية هادي)

(٣) الاستعهام للإنكار يعني لم تهجر وأراد بالحبيب نفسه وسمي لم تهجر سلمى ولم تترك حبيبها بالفرق ولا ترضى به (وجه الدين)

التهجر ضد توصل أي أتهجر سلمى عاشقها، عراق وما كاد شأن تطيب سلمى بالعراق التهمة بالاستعهام وفاعل تهجر سلمى وحبيب المفعول، وقوله بالعراق ظرف دعو لا محل لها من الإعراب متعلق بتهجر وإذا قرئ بالعراق يكون في محل المصوب على الظرفية واسم كاد ضمير الشأن وخبره تطيب وفاعل تطيب مستتر راجع إلى سلمى نفساً تميز عن تطيب مقدم عليه وهو الاستشهاد (جلبي)

(٤) وما قرب تطيب أي ترضى سلمى نفساً أي نفس سلمى بالفراق حبيبها عنها يعني لا تقرب نفس سلمى أن ترضى بالفراق وانعزله عنها فكيف ترضى بالهجران (توقادي)

(٥) أي وما كان الشأن تطيب سلمى نفساً بعراق مقدم ولا يجوز أن يكون تمييزاً عن سبته كاد إلى الشأن لعدم الإيهام به (م)

الحبيب باعتار النفس؛ إذ المعنى وما كدت نفس الحبيب تطيب، فتكلف<sup>(١)</sup> وتعسف غير قاذح في التمسك.

### (المستثنى)

(المستثنى)<sup>(٢)</sup> أي ما يطبق<sup>(٣)</sup> عليه لفظ المستثنى في اصطلاح<sup>(٤)</sup> المحاة على قسمين - ولما كان<sup>(٥)</sup> معلوميته بهذا لوجه تعير المحتاح إلى التعريف كافية في تقسيمه،

(١) أما كونه تكلفاً فإرجاع ضمير المؤنث إلى مدكر باعتبار العرس، أما كونه تعسفاً فإرجاع ضمير تطيب إلى المدكر والطريق الواضح فيه إرجاعه إلى مسلمي وأم كونه غير قاذح في التمسك فإنه يحتمل أن يكون تعبيراً عن سنة تعيب إلى الضمير المنكر فيه الراجع إلى الحبيب باعتار العرس وهذا هو الأولى؛ لأن لتعير يوفى لها نصيب عنه وإن لم يكن مشتقاً في التدكير والتأنيث (حاشية التبره وي)

(٢) وهو في اللغة المصروف مأخوذ من الشيء نقول شيء عيان الدابة صرفها أو المصاعف مأخوذ من انتشية ورعى سمي هذا القسم من المنصوب بالصرف لأن المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه أي معه من الدحول فيه بكنه عبرته بالصرف تأكيد معنى المصع ونظير التعبير من مع وقوع المؤمنين في الكفر بالإخراج في الآية الكريمة ﴿لَا تَلْبِسْ الْغِيلَ وَالْغِلْمَاتِ إِلَى الْوَرَى﴾ [البقرة: ٥٧] (هوض ولا ري)

إنما نصب المستثنى؛ لأنه أشبه لمفعول بوقوعه فعل ولمفعول معه؛ إذ العمل فيه يتوسطه حرف (حاشية)

(٣) مستعمل من الشيء وهو ذكر الشيء مرتين أو من تثبت الشيء إذا صرفته والمستثنى مصروف عن المستثنى منه أو من ثبت الشيء إذا صاعفته فالأول مضاعف بالثاني فإن كان الأول مثبتاً كان مضاعفاً بالثاني وإن كان معياً كان مضاعفاً بالإثبات (حاشية خصيي)

- والعرض من هذا التفسير دفع مؤل مقدر ورد على قوله (المستثنى متصل ومنفصل وهو أن يقال إن قوله (المستثنى) لفظ واحد لا يطلق على معيين مثلاً إذا أطلق على المتصل لا يطلق على المنفصل والعكس كذلك قال المصنف المستثنى متصل ومنفصل بإطلاق اللفظ الواحد على معيين (لمحرره).

- يريد أنه من عموم المجاز؛ إذ لا يجوز الجمع بين معنى مشترك عند المحققين وكذا عند من يجعل لفظ المستثنى مجزئاً في منقطع وحقيقة في المصغر ولا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز عندهم أيضاً (أحمد نازلي)

(٤) وإنما قال في الاصطلاح للاحتراز عن انتحاص من اقنلوا المشركين ولا تقتلوا أهل الذمة (وجيه الدين)

(٥) هذا إشارة إلى جواب مؤل مقدر وهو أن جناساً للتقسيم أن يعرف المقسم أولاً ثم تقسم =

قسمة إلى قسمين، وعرف كل واحد منهما . لأن لكل واحد منهما أحكاماً خاصة لا يمكن إجراءها عليه إلا بعد معرفته فقال .

(متصل ومنقطع، فالمتصل هو (محرج) <sup>(١)</sup> أي . الاسم الذي أخرج <sup>(٢)</sup>، واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع .

(من متعدد) <sup>(٣)</sup> جريئاته نحو (ما جئني <sup>(٤)</sup> أحد إلا زيداً) أو أحراؤه، مثل (اشتريت العبد <sup>(٥)</sup> إلا بصفه) سواء كان ذلك المتعدد (لمطاً) <sup>(٦)</sup> أي مفعولاً، نحو . (جاءني القوم <sup>(٧)</sup> لا زيداً)، (أو تقدير) <sup>(٨)</sup> أي . مقدراً نحو . (ما جاءني إلا زيد) <sup>(٩)</sup> أي ما جاءني أحد إلا زيد (بالا) <sup>(١٠)</sup> .....

إلى أقسام، لأن التقسيم ضم قيود مخالفة أو مساوية في مفهوم كلي ليحصل منه تضام كل قيد إنه قسم منه ولا شك أن هذا موقوف أن يعرف المقسم أول فأجاب بأن هذا المعلومة كافية في التقسيم (شيخ الرضي)

(١) سواء كان أقل مما بقي أو أكثر منه أو مساوياً له (ص) (٢) فإن قيل إذا دخل فلم يخرج فإنه كذا حرجاً فكيف يخرج بالجواب أنه إذا دخل قبل الحكم وخارج بعد الحكم ولا قرية الحرج بالتحكم فلا يتم الاستفاد ولا إخراج الخارج (شرح عوامل العتيق)

- من متعدد إلا قبل الحكم ثم حكم بعد تقدير الإخراج (حيثي) (٣) وهذا القيد مستدرك؛ إذ الإخراج لا يكون إلا من متعدد لكنه ثرطنة لتعبيته في قسمين بقوله بلفظاً أو تقريراً (هندي وغيره)

(٤) قوله (ما جاءني أحد) أمر من أحد بكرة وقعت في سبب اسمي فيفيد العموم والشمول فيجوز أن يكون متعدداً زيد أخرج من متعدد جريئاته (إيضاح)

(٥) فإن الجواب وإن لم يتعدد جريئاته إلا أنه لما كان متعلقاً لإشترائه تعدد أجزائه؛ لأنه يمكن أن يتعلق بالإشتراء بجميع أجزائه أو بعضه (م)

(٦) حال من متعدد مع تجويز بكرة المحضة لحد كذا في تعريف الكسمة وجعل الشارح خبراً بكان المقدر وقيل تميز (م ج)

(٧) أراد بالمتعدد ما يقوم صفة مقام أصبح متعددة (عالية)

(٨) جعل قوله (لفظاً أو تقريراً) تفصيلاً لمتعدد باعتبار كونه مذكوراً أو مقدراً وإن جعل تفصيلاً للمخرج إذ المستثنى كما يكون معروفاً يكون محدوفاً نحو جاء زيد ليس إلا (ع ص)

(٩) ويعرب على حسب العوامل؛ لأن المستثنى منه غير مذكور وكلام غير موجب ولا يجوز في هذا المثال رفع على البدلية ولا نصب على المعنوية (سعد الخوافي)

(١٠) واحترز بالـ وأحوالها عن المحبر حيث لا يصح نحو أكرم سي نعيم انعماء وبالبديل، كقوله =

غير الصفة (وأخواتها)<sup>(١)</sup> واحترز به عن نحو (جاءني القوم لا زيد) (وما جاءني القوم لكن زيد جاء)<sup>(٢)</sup>.

(و) والمستثنى (المقطع هو المذكور بعدها) أي بعد (إلا) وأخواتها (غير مخرج)<sup>(٣)</sup> عن متعدد، واحترز به عن جرثيات المستثنى المتصل.

فالمستثنى الذي لم يكن دخلاً في متعدد قبل الاستثناء مقطع سواء كان من جنسه، كقولك (جاءني القوم إلا زيداً) مشيراً<sup>(٤)</sup> بنقوم إلى جماعة حالية عن (زيد) أو لم يكن<sup>(٥)</sup> نحو: (جاءني القوم إلا حماراً)<sup>(٦)</sup>.

(وهو)<sup>(٧)</sup> أي: المستثنى مطلقاً حيث<sup>(٨)</sup> عُلِمَ.

تعالى ﴿ولله على الناس حج البيت من استضع إليه سبلاً﴾ [آل عمران: ٩٧] (عوض)  
(١) وأدته على ما يستثنى في الكلام سواء كان حرفاً أو اسماً أو فعلاً وهي (إلا و عدا و خلا و  
حاشا و سوى و سواء و غير و ما خلا و ما عدا و ليس و لا يكون و لا سيما و بله و بيد بمعنى  
طير و لما) (توقادي).

(٢) وكذا احترازهما أخرج من متعدد بلفظ الاستثناء، كقوله جاء القوم واستثنى عنهم زيد  
(هندي).

(٣) حال من المستثنى في المذكور أو خبر بعد خبر بمنشأ لا خبر منشأ محذوف لعدم الاحتياج (م ع)  
(٤) وإنما قيد بمشيراً بالنقوم؛ لأنه إن أشير بذلك إلى جماعه حالية عن زيد لم يكن المستثنى مقطوعاً  
بن متصلاً.

(٥) قوله أو لم يكن نحو: جاءني القوم لا حماراً فالحمار ليس من جنس انقوم؛ لأن القوم تختص  
بالإنسان، قال في التصحيح القوم لرجل دون لسان وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع، لأن  
قوم كل رجال وسان (وجيه الدين).

(٦) فإن القوم لما لم يتناول إلى الحمارة بالحقيقة وإلى زيد بالقصد لم يكونا محرجين عنه؛ لأن  
الإخراج إنما يمكن بالتناول (حافية شرح الكافية).

(٧) لما فرغ من تقسيم المستثنى إلى قسمين وتعرّيتهما شرع في بيان أصراب المستثنى لبدأ بما يجب  
نصبه؛ إذ هو من المنصوبات (رضي).

- وهو أعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم، المجاز لا عموم المشترك وفي الكلام من  
المحسنت صنعة الاستخدام إن أريد بالمنشأ المذكور لفظ وكان حمل المتصل والمنقطع عليه  
حمل المدلول على الدال وإن أريد بعموم المجاز فلا استخدام (فاضل هندي).

(٨) جواب عن سؤال مقلد بقديره لم يجب لصحير إلى المحتش المطلق مع أنه لم يتقدم =

أولاً: بوجه يصحح تقسيمه، كما عرفت.

وثانياً: بما يتعطل له من تعريف قسيمة أعني المذكور بعد (إلا)، وأخواتها<sup>(١)</sup>، سواء كان مخرجاً، أو غير مخرج، ونهدا لم يعرفه على حده وروماً للاختصار

(مضروب)<sup>(٢)</sup> وحبوباً (إذا كان) واقعاً (بعد إلا) لا بعد (غير سوى) وغيرهما (غير الصفة)<sup>(٣)</sup> قيد به<sup>(٤)</sup>، وأن لم يكن الواقع بعد (إلا) التي للصفة داخلاً في المستثنى، لئلا يذهل عنه (في كلام<sup>(٥)</sup> موجب) أي: ليس سفي، ولا نهبي، ولا استغهم، نحو: (جاءني

مستثنى مطافاً بل تقدم مستثنى منحص ومقتضع فقال في الجواب حيث انه وحاصل الجواب أن مطبق المستثنى حاصل صمماً لمعلومه أولاً وثباً وقد راجع الصمير إليه (صدر)

(١) وذلك أنه مذكور في تعريف قسميه فيعلم أنه مشترك فيهما فعلم أن المستثنى مطلق هو ذلك المشترك هذا ويعلم أن المتعطل له هو حقيقة المستثنى وقد صرح المصنف في شرحه أنه تعريف باعتبار اللفظ (وجه الدين)

(٢) نصب المستثنى واحد في ستة مواضع: الأول في كلام موجب تام، والثاني في المستثنى يستعمل على المستثنى منه، والثالث في منقطع، والرابع بعد حلا وعداء والخامس بعد محال، وما عدا، والسادس بعد ليس (لا يكون) (المحرره رصا).

(٣) صفة إلا على القول بتعريفه إن كان مصداقاً ليس للصدق، كما في الحركة غير، يسكون أو يدل على القول بعدم تعريفه كما في قوله تعالى ﴿غير المضروب﴾ [البقرة: ٧٧]، أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف، أي: هو (زيتي زاده)

(٤) قوله (قيد به) وربما قيد به، لأن المذكور بعده تبع ما قبله في الإعراب نحو جاءني رجاء إلا ريد، وأعرض ارضي بأنه لا حاجة إلى قوله (غير لصفة)، لأن الكلام في نصب المستثنى وما كان بعد إلا لثني للصفة ليس بمستثنى فاشترط إرشاد هذا القيد ليس للاحتراز وإنما هو بين الواقع فقيد به لئلا يذهل عنه وربما يلزم الاستدراك لو كان للاحتراز، لأن ما بعد إلا للصفة خارج بقوله وهو أي المستثنى مضروب (وجه الدين)

(٥) وربما وجب النصب ههنا؛ لأنه لا يجوز عن كونه مضروباً على الاستثنائية على القطع، أو مرفوعاً على البدلية وههنا لا يجوز أن يكون بدلاً لاستلزام عساد المعنى؛ لأن العبدل منه في حكم الساقط فيكون تقديره قولاً جاءني انعم، لا ريد جاءني إلا ريد فاللزام منه أن يحيى جميع العالم سوى ريد وهو ظاهر عساد ولأن العبدل لما قام مقام العبدل منه وعمل فيه عامله صار المعنى جاءني القوم إلا ريد وهذا صريح في إرادة عكس العرض؛ لأن الثابت المعجى تعبير ريد وسلبه عنه واللزام عكس ذلك، فإن قلت، قوله تعالى ﴿مشرّبوه﴾ [البقرة: ٢٤٩] بالرفع كلام موجب مع أن الصب لم يجب فيه ورتفع على البدلية من الصمير؟ قلت هذا لكونه غير موجب في التأويل؛ إذ قوله ﴿مشرّبوه﴾ بمعنى لم يشربوا أمره (عافية شرح الكافية).



القوم إلا زيداً) واحتوز به عما إذا وقع في كلام غير موجب؛ لأنه ليس حينئذ واجب النص، على ما سيجيء، ولا حاجة<sup>(١)</sup> ههنا إلى قيد آخر وهو أن يكون الكلام الموجب تاماً<sup>(٢)</sup>، بأن يكون المستثنى منه مذكوراً فيه، ليخرج نحو (فرأت إلا يوم كذا) فيه منصوب على الطرفية لا على الاستثناء<sup>(٣)</sup>، لأن الكلام في كونه منصوباً مطلقاً<sup>(٤)</sup> لا في كونه منصوباً على الاستثناء، بدليل قوله (وكن بعد خلا وعدا) إلا أن يقال الحاجة إلى هذا القيد إنما هو لا حراج مثل (قُرى، لا يوم كذا)<sup>(٥)</sup> فيه مرفوع وحوماً لا منصوب.

والعامل<sup>(٦)</sup> في نصب المستثنى إذا كان منصوباً على الاستثناء، عند البصريين<sup>(٧)</sup> الفعل المتقدم، أو معنى الفعل متوسط (لأ)؛ لأنه شيء يتعلق بالفعل أو معناه تعلقاً معنوياً؛ إذ له<sup>(٨)</sup> نسبة إلى ما نسب إليه أحدهما.

(١) قوله (ولا حاجة لهاها اه) أشار به إلى دفع ما قبل أنه لا بد من قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج نحو قرأت إلا يوم كذا فإن يومهاها منصوب على الطرفية لا على الاستثناء وذلك أن الكلام في نصب المستثنى منسباً سواء كان على الاستثناء أو على الطرفية أو على المعنوية كما بعد هذا وحلاً أو على المعنوية كما ليس ولا يكون (وجه الدين)

(٢) الكلام التام في اصطلاح النحاة في باب الاستثناء ما أسره بقوله (بأن يكون اه) (لاري)

(٣) لعل المعترض أراد بذلك أنه من قبيل المعترض فيسمى أن يكون داخل في الآتي (لاري)

(٤) سواء كان المستثنى منصوباً على الاستثناء أو على طرفية أو المعنوية أو المعنوية (م)

(٥) فإنه وقع بعد إلا في كلام موجب مع أنه مرفوع مفعول ما ثم يسم فاعله فاحتج إلى القيد ولم يأت به اعتماداً على المتقدمين (حاشية)

(٦) قوله والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح المفصل العامل في المستثنى المستثنى منه بواسطة إلا قال؛ لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم إلا زيد إخوانك وللصوريه أن يقولوا بـ في الإحوة معنى فعلياً وهو الانتساب بالأخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز أن ينصب المستثنى (هـ).

- والعامل في المستثنى هو الفعل المذكور بل لا والفعل اللارم بصير متعليةً بلفظ إلا كما يصير متعليةً بحرف الجر فإن كان قبل لا غير جعل فاعلاً معاً فيه من معنى نحو، القوم إخوانك إلا زيد والمعنى تواحي القوم إلا زيد (تكملة)

(٧) وقال المبرد والبرجاج العامل في المستثنى لا لقبه معنى الاستثناء بالأ، وقال الكسائي هو منصوب إذا انتصب بأن مقدرة بعد إلا معدومة فتقدير جاءني القوم إلا زيد جاءني القوم إلا أن زيداً لم يحن ويبين الشارح المذهب المحتر وتترك غيره (مخلاصة من الشرح).

(٨) قوله (إد له نسبة) يعني أنه جزم بما نسب إليه فعل أو معناه فهو شيء يتعلق بأحدهما معنى =

وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه<sup>(١)</sup> المفعول.

(أو مقدماً) عطف على قوله<sup>(٢)</sup> (بعد إلا)، أي: المشتى منصوب وحبواً إذا كان المشتى مقدماً (المشتى منه) سوء كان في كلام موجب أو غيره نحو: (جاءني إلا زيدا القوم) و (ما حاءني إلا زيدا أحد) لا متاع تقديم لبدل على لبيد منه<sup>(٣)</sup>.  
(أو منقطعاً) أي: المشتى منصوب أيضاً وحبواً إذا كان منقطعاً بعد (إلا) نحو (ما في الدار أحد إلا حماراً)

(في الأكثر)<sup>(٤)</sup> أي في أكثر نعت<sup>(٥)</sup>، وهي لغة أهل الحجاز<sup>(٦)</sup>، فإنهم قبائل كثيرون<sup>(٧)</sup>، أو في أكثر مذاهب اللغة، فإن أكثرهم ذهبوا إلى اللغة لحجازية. فالمنقطع مطلقاً منصوب عندهم: إذ لا يتصور<sup>(٨)</sup> فيه إلا بدل العطف.

- = وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول في كونه بعد مسد ومسد إليه (وجهه المبدى)
- (١) والمشتى شبه حاضر بالمفعول معه، لأن العامل متوسط بحرف والمضارع حاضر، لا عاملاً هـ كما جعل الواو ثم عاملاً (صوه)
- (٢) هذا هو الغلط لكن يتجه أن انتصه مشروط بكونه بعد إلا وذلك عبر مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله (أو منقطعاً) ويمكن أن يجعل معطوفين على قوله (في كلام موجب) لا يتجه ذلك وهو خبر آخر لكن أو حال (لا ري)
- (٣) يعني لو لم يجب النصب لكان تابعاً للمشتى منه على التبدل والبدل لا يتقدم على المبدل منه لأنه من التوابع فلم يبق النصب على الاستثناء (وجهه اللين)
- (٤) ظرف لمصوب الملحوظ بطريق الاستعداد أو ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف أي هو يعني كون المشتى المنقطع منصوباً (زمني راده)
- (٥) نحو ما حاءني أحد إلا حماراً لا متاع حسه: إذ لو كان بدلاً لكان بدل العوض: إذ البدل بعد إلا لا يكون إلا بدل البعض في المصحيح لاستفردو السبع، ولحذر لا يكون بعض القوم فتكون منصوباً على الاستثناء (خيصي).
- (٦) على وزن صرف بلا ريكة سميت به بكونها محبرة عن الأعداء والمهلت والحجر المنع (م)
- (٧) فيكون بعضهم أكثر من بعض ولا صواب بكونهم أكثرهم وكثيرون هم يصبوه بل جعلوه بدلاً (ت)
- (٨) قوله (إذ لا يتصور فيه إلا بدل العطف) أما بدل ببعض والكن فظاهر لعدم المجاسة وأما بدل الاشتمال ف: لأنه يشترط فيه أن يكون سامع متصراً أنه عند ذكر المعدل منه ولا انتظار ههنا؛ لأن المشتى هاهنا أحداً جسيماً منقطعاً سمعق عما قبله وأيضاً في بدل لا شتمال لا بد أن =

وهو لا يصدر إلا بطريق السهوء والغفلة.

والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الرؤى والفتانة.

وأما بنو تميم<sup>(١)</sup> فقد قسموا المنقطع إلى قسمين:

أحدهما. ما يكون قبله اسم يصح حذفه، نحو: (ما جاني انقوم إلا حماراً) فهنا يجوزون البدل.

وثانيهما. ما لا يكون قبله اسم يصح<sup>(٢)</sup> حذفه، فهم هاهنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه كقوله تعالى ﴿لا عاصم<sup>(٣)</sup> ليوم من أمر الله إلا من رحم﴾ [هود ٤٣]

يكون صميراً للبدل منه (وجه الدين).

عنه مصوب جواب سؤال مقدر وهو لم لا يجوز نرفع على البدلية فأجاب بقوله (إد لا يتصور)

(١) وأم عند بني تميم فيحذف البدل بأن يجزى المستثنى من جس ما قبله ولأن بدل المنقطع واقع في الكلام كما في قول الشاعر

ويبدل لسيب منها أرهمس إلا السيف فسر ولا السيف

- فإنهم أرادوا من الأيسر الإنسان والعمير والعيس مستثنى من منقطع عنه والجواب عنه تعميم الإرادة في الأيسر بإيراد منه ما يؤسس المكان فيكون من قبل بدل البعض من الكل اعلم أن الخلاف المذكور بين الفريقين فيما إذا كان مستثنى المنقطع مما يمكن إيقاعه موقع المستثنى منه بضرب من التأويل كالمثال المذكور، وأم إذا كان يمتنع إيقاعه ذلك الموضع فالنصب واجب بالاتفاق كما في قوله تعالى ﴿لا عاصم ليوم من أمر الله إلا من رحم﴾ على أحد الوجوه

- فإن قلت لما لم يكن البدل جائزاً في هذه المواضع فساداً بعمل فيها بالنصب؟ قلت - اختلفوا في ذلك فذهب المراد إلى أن لا بمعنى مستثنى، ولغراء إلى أن لا مركبة من لا ولا ثم جعلت وأدغمت في لا في الإيجاب باعتبار أن وترفع في المعنى باعتبار لا واصحيح مذهب البصرية وهو أن العامل فعل المتقدم بنوسط إلا (عمامة شرح الكافية).

(٢) وإنما لم يصح حذف المستثنى منه وهو عاصم الذي وقع اسم لا التي لفي الحسن لا يجوز حذفه لئلا يكون بحذفه منها إجحاف فلا يجوز هاهنا عبر نصب (دود اقتدي)

(٣) قوله. ﴿لا عاصم ليوم من أمر الله إلا من رحم﴾ ذهب كثير إلى أن الاستثناء متصل فمهم من قال. إن عاصماً بمعنى معصوم كوقف بمعنى موقوف ومهم من قال: إن عاصماً بمعنى ذو عصمة ومنهم أن من رحم بمعنى الرحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير. إلا رحمة من رحم أو مكان من رحم والمعنى لا عاصم ليوم من الطوفان ولا مكان من =

أي من رحمه الله<sup>(١)</sup>، فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم<sup>(٢)</sup>، فلا يكون داخلاً<sup>(٣)</sup> في العاضم فكوم منقطعاً.

(أو كان<sup>(٤)</sup> بعد خلا<sup>(٥)</sup>، وعدا) أي مستثنى منصوب أيضاً وجوباً، إذا كان بعد (عدا) من عدا، يعدو، عدواً، إذا حازره، مثل: (جاءني القوم عدا ريداً) أو بعد (خلا) من خلا<sup>(٦)</sup>، يتخلو، تخلوا، نحو (جاءني لقوم خلا ريداً) هو في الأصل لازم، يتعدى إلى المفعول به. (من) نحو (خُذْتُ اسديار من الأيسر).

وقد تضمن معنى جاور، أو يحذف (من) بوصول الفعل، فيتعدى نفسه.

والنرموا هذا التضمن أو لحذف و لإيصال في باب الاستثناء ليكون ما بعده منصوباً كما في صورة المستثنى (بالا) التي هي أم الد<sup>(٧)</sup>، وفاعلها ضمير راجع، إن إلى مصدر الفعل المتقدم، أو إلى اسم الفاعل به، أو إلى بعض<sup>(٨)</sup> مطلق من المستثنى

رحمهم من المؤمنين وهو اسمه وذلك أنه ليس من الجنس عاصماً من الماء قال له لا يصحك اليوم معصم من حين وبعوه سوى معتصم كراجه وهو مكان من رحمهم الله وبجاهم يعني السبية (عب)

- لنفي الجنس في المعنى لا لحذف من قضاء الله تعالى موجود اليوم فيكون عاصماً (ق)

- (١) وفائدة التفسير الضمير العائد إلى الموصول محذوف وهو رحمه
- (٢) لأن من عاصمه الله لا محالة يكون معصوماً ومن رحمه الله أيضاً لا محالة يكون مرحوماً (م)
- (٣) لأن العاصم هو الله تعالى فلا يكون المدح حلاً في المعرود وهو العاصم (لمحرره رضا)
- (٤) أشار بإعادة لفظ كان على أن المعطوف يدير بمنصوب عليه في نصب؛ لأن نصب المستثنى في الأول على المفعولة أو الحزيرة وفي الثاني على الاستثناء (توقادي).
- (٥) وإنما وجب النص هاهنا؛ لأنه فعل متعد في الاستثناء بالحمس على عدا فوجب أن ينصب ما بعده على أنه مفعول به (هوض).
- (٦) قوله: (من خلا يخلو وهذا يعدو) إشارة إلى أنهما ليسا بحروف جارة بل فعلين في باب الاستثناء (لمحرره)
- (٧) قوله (وهي أم الباب) أي أصل باب الاستثناء؛ لأنها موضوعه بالاستثناء بخلاف غيرها فربها في الأصل ليعان آخر ثم ضمنت معنى الاستثناء (وجه الدين)
- (٨) قوله: (أو إلى بعض مطلق) كما ذهب إليه سيوريه وذلك؛ لأن كل مشتعل على، بحضبة فذكرت في ضمن الكل إنما لم يجعل راجعاً إلى الكل؛ لأن صيغة الفعل مفرد وإنما قال مطلق محتسب للإعاض، لأن مجاورة لبعض والحق والسمي وغير ذلك شتمملت في الاستثناء بضرب من المادية (عب).

منه، والتقدير<sup>(١)</sup>، جاءني القوم عدا، أو خلا مجيئهم، أو الجائي منهم أو بعض منهم زيدا<sup>(٢)</sup>.

هما في محل النصب على الحالبة<sup>(٣)</sup>، ولم يظهر<sup>(٤)</sup> معها (قد)، ليكونا أشبه بـ. (إلا) التي هي الأصل في باب الاستثناء (في لأكثر)<sup>(٥)</sup> أي النصب بهما إنما هو أكثر الاستعمالات؛ لأنهما فعلاان ماصيان كما عرفت.

وقد أجزى الجر بهما على أنهما حرفا جر.

قال السيرافي<sup>(٦)</sup>، لم أعلم خلافاً في جوار لجر بهما إلا أن النصب بهما إلا أن النصب بهما أكثر. (وما خلا، وما عدا) أي المستثنى مصوب أيضاً وحوياً، إذا كان بعد (ما خلا) و (ما عدا)؛ لأن (ما) فيهما مصدرية مختصة بالأفعال<sup>(٧)</sup> نحو (جاءني قوم ما خلا زيدا، وما عدا عمراً) تعذر، نحو زيد، وغذ وعمرو بالنصب على الطرية،

(١) قوله (والظهير اهـ) قيل عدا في كلا كان مضافاً انتهى عن كذا فدا قلت جاءني انقوم عدا مجيئهم زيدا كان المعنى انتهى المجيء عنه، فدا فلتد، بهذا الجائي زيدا أو بعضهم زيدا كان معناه انتهى الجائي أو المعص عن زيد بمعنى أن ليس زيد جائياً ولا بعضاً منهم وقس عليه خلا (لاري)

(٢) وعدم إظهار قد مع إلا ظاهراً لأنه حرف و، حرف لا يدخل على الحرف (ص).

(٣) وإنما لم يجعل انصب بهما على طرية كما في ما عدا وما خلا؛ لأن ما في ما عدا وما خلا مصدرية تجملها في تأويل المصدر فلا حرم بجعل الظروف بتقدير وقت بناء على أن الحين كثير إما يحدث مع ما المصدرية أو الحد ثاريس سم الدعل على الحال بجللهم، فإنهما طاهران في الحالة (وجه الدين)

(٤) جواب عن سؤال كأنه قيل إن الماصي نعتت زيدا وقع حالاً فلا بد من إدخال قد لفظاً أو تقديرًا وماها ليس كذلك فأجاب بقوله: ولم يظهر اهـ (المحرره رضا)

(٥) وإنما قال في الأكثر؛ لأنهما حرفا جر عد بعضهم مكمولاً (متوسط).

(٦) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن عمرو بن السيرافي سحوي المعروف بالقاضي ٢ رجب سنة ٣٦٨ وفاة (ابن خلكان)

(٧) لأن ما لا يجوز أن يكون موصولة وهو ظاهر فتعين أن يكون مصدرية فهي لا تدخل إلا على الفعل وهذا يصح أن يكون قليلاً على فعيئهم قبل دخول ما عليهما نصب ما بعدهما على ما مر (عوض ألفدي).

بتقدير<sup>(١)</sup> مصاف أي: وقت<sup>(٢)</sup> خلوهم، أو خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم<sup>(٣)</sup>، أو مجاوزة مجيئهم عمراً.

أو على الحالية بحمل المصدر بمعنى اسم الفاعل<sup>(٤)</sup> أي: حازوا خالياً بعضهم، أو مجيئهم من زيد، ومجاوزاً بعضهم أو مجيئهم عمراً

وعن الأحفش<sup>(٥)</sup> أنه أجاز الحر بهما عنى أن (م) ميهما زائدة، ولعل هذا لم يثبت عند المصنف، أو لم يعتد به<sup>(٦)</sup>، ولهد لم يقل في الأكثر.

(و) كذا المستثنى منصوب (بعد (ليس) نحو (جاءني القوم ليس ريداً) (و) بعد (لا يكون) نحو: (سحبيء هلك لا يكون بشراً) وربما يكون المصنف بعدهما واحداً، لأنهم من الأفعال الواقعة الخاصة بالحر، ويلزم صمار<sup>(٧)</sup> اسمهما في باب الاستثناء، وهو صمير راجع إلى اسم الفاعل من الفعل<sup>(٨)</sup> المذكور، أو إلى بعض من المستثنى منه مطلقاً، وهما في التركيب في محل المصنف على الحالية.

(١) هذا جواب سؤال مقدّر كأنه قيل: انطرق لا يصح من زمان أو مكان والحلو والعد وليسا برمان ومكان حين تكونا منصوبين على الظرف فأجاب بقوله: تقدير المصنف (لمحرره)

(٢) قوله (أو وقت خلوهم أو خلو مجيئهم) وربما لم يقدر أو نحو بعضهم أو خلو الحائلي كما قدره بعضهم هاهنا أيضاً اكتماء بما سبق من عدا وحلا (وجه الدين)

(٣) أشار إلى أن ما عدا، وبه حلا يتضمن معنى مجاوزة كعدا وحلا (رضاً)

(٤) لكون الاشتقاق شرطاً في الحان عند غير مصنف وأن هذه ما دل على الهيئة يصح كما سبق (م ع)

(٥) قوله (وعن الأحفش أنه أجاز الحر بهما) وكذا من الجرمي ولعل هذا النقل لم يثبت عند المصنف أو لم يعتد به والظاهر أنه لم يعتد به، لأنه قرره في شرح المفصل فعليهما على سبيل الحزم ونفى كونهما جاريتين وقال الرضي ولم يثبت أي: نجر عنى أن ما رثلة (وجه الدين).

(٦) أي: لم يعتبر؛ لأن زيادة ما في الأفعال لم يسمع أصلاً في الأول ولا في الآخر وإنما تزايد بعد لأسماء مثل إن ما حتماً وبعد الحروف أيضاً نحو ﴿وبم رحمة﴾ [آن عمران: ١٥٩] و﴿وم حطيتانهم﴾ [نوح: ٢٥] و﴿وما قليل﴾ [المؤمنون: ٤١] (م)

(٧) يكون ما بعدهما في صورة الاستثناء، يلا المقصود هي أم اليب (رضي)

(٨) قال الكوفيون جاء القوم ليس ريداً ولا يكون ريداً معناه ليس فعلهم فعل ريد ولا يكون فعلهم فعل ريد (عد)

واعلم<sup>(١)</sup> أنه لا تستعمل هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل الغير المفرغ<sup>(٢)</sup>، ولا يتصرف<sup>(٣)</sup> فيهما؛ لأنها قائمة مقام (إلا) وهي لا يتصرف فيها.

(ويجوز فيه)<sup>(٤)</sup> أي في المستثنى (النصب) على الاستثناء، (ويختار البدل) عن المستثنى منه (فيما بعد إلا) حين من لصمير المجزور أي. حال<sup>(٥)</sup> كون المستثنى واقعاً<sup>(٦)</sup> في محل يكون متأخراً عن (إلا) احتراز<sup>(٧)</sup> عما إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء، مثل. عدا وخلا وغيرهما (في كلام غير موجب) احتراز عما إذا وقع في كلام موجب، فإنه منصوب وجوباً كما مر.

(و) الحال أنه قد (ذكر المستثنى منه) احتراز عما إذا لم يذكر المستثنى منه، فإنه حيثما يعرب على حسب العوامل.

وهي بعض السبع (مستثنى منه) يعبر و و على أنه صيغة لكلام غير موجب، ولا مقدما على المستثنى منه؛ لأن حكمهما<sup>(٨)</sup> قد علم فيما سبق، فاكتمى بذلك (نحو: «ما

- (١) ولما اخرج من بيان الأفعال التي تستعمل في الاستثناء سواء كانت مخصوصة أو لا وسواء كانت ناصية على المفعول أو الحرية أراد أن يبين أنها هل تصرف أو لا فقال وعلّم انه (توقادي).
- (٢) فاستعمالها في الاستثناء مشروط بشرطين أحدهما أن يكون المستثنى متصلاً، لأنها لا تستعمل في المنقطع والثاني أن يكون المستثنى منه مذكوراً يعني لا يكون الكلام صريحاً (م).
- (٣) قوله (ولا يتصرف فيها) يعني إلا جميع هذه الأفعال من حلا إلى لا يكون غير متصرفة إذا كانت واقعة في الاستثناء بأن يحذف من غيرها من الصيغ الأربعة وأما إذا رجعت الاستثناء ورجعت إلى ما كانت عليه قبل الاستثناء ومن لتصرف ما كانت قبل الاستثناء غير متصرفة (وجيه الدين).
- (٤) عطف على ما قبلها من حيث المعنى كأنه قيل. يجب النصب في المستثنى المذكور ويجوز فيه ويحتمل كون الجملة استثنافاً (م ع).
- (٥) قوله (أي حال) وربما اختار هذا توجيه على توجيه البدل فهو أن يكون فيما بعد إلا بدلاً من فيه كما اختار جميع الشارحين؛ لأن بدلا أظهر في التبيين ويشعر بأن اختيار البدل فيما بعد إلا دون غيرها من أدوات الاستثناء، لأن المستثنى يكون معمولاً لتلك الأدوات فلا يكون معمولاً لعامل المبدل منه بخلاف توجيه البدل أنه يشعر بما بعد إلا وهو المقصود بالنسبة ولا يشعر بمعنى البدل منه في غير إلا فلا يتضح في هذا التوجيه كما قيل (ح حاشية).
- (٦) يعني إن ما موصوفة وعبرة عن المكان وبعد معنى المتأخر (رضاً).
- (٧) لعدم جواز الإبدال فيه سرور اختلاف عن المستثنى والمستثنى منه هما وذلك لا يجوز في البدل (عوض).
- (٨) قوله (لأن حكمهما قد علم فيما سبق) وهو وجوب النصب فعلم أنهما فيما من حال الإبدال (حاشية).

فعلوه<sup>(١)</sup> «إلا قليل»<sup>(٢)</sup> [الباء ٦٦] بالرفع على البدلية<sup>(٣)</sup>، (ولا قليلاً) بالنصب على الاستثناء، (وما مررت بأحد إلا ريداً) بنحر على اسدلية<sup>(٤)</sup> و (لا ريداً) بالنصب على الاستثناء، (وما رأيت أحد إلا ريداً) بالنصب إم بصريق البدلية<sup>(٥)</sup> وهو المختار، أو بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار.

وإنما<sup>(٦)</sup> اختاروا البديل في هذه النصوص؛ لأن نصب على الاستثناء، إنما هو بسبب تشبيهه بالمفعول، لا بالأصانة، وهو مسطو (لا) وأعراب البدل بالأصالة وبغير واسطة.

(ويُعرب)<sup>(٧)</sup> .. .. .

- (١) أي م فعل القوم إياه واحداً أو اثنين أو ثلاثة من ذلك لقوم لا غير (مخوفاً هدي)
- (٢) ومراً ابن عامر «قليلاً» بالنصب على الاستثناء، ولو لم يكن البدل مختاراً لم يقرأ جميع العرب غير أن ابن عامر قليل بالرفع (مكمل)
- (٣) وربما كان المختار هنا البديل لوجوه: الأول أن المستثنى على تقدير البدلية يكون مفصلاً وجزءاً من الكلام بخلاف ما، إذا كان ماقبلاً على الاستثناء دون الكلام حيث قد تم قبله من غير احتياج إليه فيكون فصله فيه دالاً على أنه من الثاني والثاني أن في الإبدال تشاكلاً في الإعراب، إذ لا بد من كونه حركة البدل على وفق حركة المبدل منه ولا شك أن سلوك طريق المرافقة أولى من غيره. والثالث أن البدل لكونه في حكم تكرير العامل يكون حركة أصلية بخلاف حركة المستثنى فإنها بطريق التشابه للمعمول ولا شك أن الثابت بطريق الأصالة أولى من الثابت بطريق التشابه والرابع وجود الاختلاف في عامل المستثنى دون البدل ترجح البدل فإن قلت هذا بدل البعض من الكل فلا بد في منه من ضمير يعود إلى مبدل منه فأين هاهنا؟ قلت يقطع الاحتياج إليه هاهنا وإن كان ماقبلاً في غير الاستثناء ودالاً لأن الاستثناء المتصل قريبة مفيدة لإدراكه؛ لأن فيه دلالة على أن المستثنى بعض المستثنى منه يحصل ربط من غير ذكره دون قلت ما لفرق بين كونه بدلاً وبين كونه مستثنى في المصنوع؟ قلت: ينصب في الاستثناء بواسطة إلا وفي البدل من غير واسطة وفيه بحث شريف في بحث البدل (عافية شرح الكافية)
- (٤) يعني: أن يكون بدل لبعض من أحد تقديره، لا مررت بريد كما أن تقديره ما فعلوه، لا قليلاً إلا عمله قليل؛ لأن البدل يكون بتكرير عامل المبدل منه في البدل (م)
- (٥) يحتمل أن يكون النصب بالبدلية والمختار أو الاستثناء وهو جائز غير مختار فأمل (رضاً).
- (٦) ولما فرغ من بيان كون البدل مختاراً أراد أن يبين وجهه وعنه فقال وإنما (م ع)
- (٧) قال ويعرب على حسب لغة من أي على قدرها اختص عليه بأن مراد إما عامل المستثنى أو عامل المستثنى منه فإن أريد الثاني يرد نحو مررت لا ريد فإنه معرب يعامل لا يعامل =



أي: المستثنى (على حسب العوامل) أي بما يقتضيه العامل<sup>(١)</sup>، من الرفع والنصب والجر (إذا كان المستثنى منه غير مذكور) ويختص ذلك المستثنى باسم<sup>(٢)</sup> المفعول<sup>(٣)</sup>، لأنه فرغ له العامل عن المستثنى منه.

فالمراد<sup>(٤)</sup> بالمفعول المفعول له، كما يرد بالمشارك: المشارك فيه.

(وهو) أي الحال أن المستثنى وقع (في غير) الكلام (الموجب) واشترط ذلك (للفيد)<sup>(٥)</sup> فائدة صحيحة مثل: (ما صربي، لا ريد)، إذ يصح ألا يضرب المتكلم أحد إلا ريد، بخلاف (صربي<sup>(٦)</sup>، إلا ريد)، إذ لا يصح أن يضرب كل أحد المنكلم إلا ريد<sup>(٧)</sup>.

- المستثنى منه فإن أريد الأول فلا معنى لفيد، بحكم بقوله: (إذا كان المستثنى منه غير مذكور)؛  
يد المستثنى ريداً يعرب على حسب عامته ويمكن أن يختار بمراد العامل عامل المستثنى منه  
ويقال إن ريد جراً لفظياً ونصاً محبياً وعامل حزه وهو الباء التي كانت داخلة في مستثنى منه  
وعامل نصه وهو مررت متوسط نكت الباء وهو العامل في النص المحلى للمستثنى منه (عب)  
(١) العامل بسببه فيه إشارته إلى أن اللام في العوامل للحسن واللام إذا دخل على الجمع تصح دل  
معنى الجمعية ويرد به الجنس (دور)  
(٢) الباء داخلة على المقصود على ما هو الشائع في الاستعمان، لأن اسم المفعول مقصود على هذا  
الاستثناء ومحت النصيصين مفعل في رسالة سيد العلامة (مصطفى جلبي)  
(٣) المفعول بالكسر هو المتكلم والمفعول العامل والمفعول من المستثنى منه والمفعول له المستثنى  
(رصي).  
(٤) قوله (فالمراد بالمفعول المفعول له) بـ عن حذف وإيصال، لأن المفعول نفس العامل وأما  
المفعول له فهو المستثنى (جلبي)  
(٥) قوله: (للفيد) فائدة المراد بالمائدة لصحيحة وكذا استقامة ما يقصده عن العرب في كلامهم  
سواء كان صادقاً أو لا أو كان بدمصانفة سواهم كما، ولا شك أن العرب لا يقصدون ما هو  
مقصود وأن السحوي يبحث عن أحوال المركب من حيث فادته ذلك كيف وقد صرح علماء  
المعاني واليون أن السحوي يبحث عن المراد وصاحب المعاني عن الرائد على أصل المراد فلا  
ما قيل لا يبحث سحوي عن استقامة المعنى إنما وضعت بيان الكيفية التركيبية (وجه الدين)  
(٦) بقديره صربي جميع أفراد الإنسان إلا ريد يسرم أن يكون مصروباً بجميع الأفراد إلا ريد وهو  
محتن (إيضاح).  
(٧) فلا يفيد فائدة صحيحة مطابقة لمعنى الأمر وإن كان يفيد فائدة ما في الجملة؛ إذ يحصل بالنظر  
الكاذب تصوير غير حاصل أو تصديق غير يقيني (وجه الدين)

(إلا أن<sup>(١)</sup> يستقيم المعنى) بأن يكون الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم<sup>(٢)</sup>، نحو قولك (كل حيوان يُحرّك فكه الأسنن عند المضغ إلا تتمسح)<sup>(٣)</sup>، أو يكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً (مثل: قرأت إلا اليوم كذا) أي: أوقعت القراءة كل يوم إلا يوم كذا، لظهور<sup>(٤)</sup> أنه لا يريد المنكلم جميع أيام الدنيا بل أيام الأسبوع<sup>(٥)</sup> أو لشهر، أو مثل ذلك<sup>(٦)</sup>.

ولقائل أن يقول: كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور، فربما ألا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى فيه في غير الموجب أيضاً، نحو (مامات لا يريد)<sup>(٧)</sup> فينمي<sup>(٨)</sup> أن يشترط في غير الموجب أيضاً استقامة المعنى.

وأيضاً لا يصح مثل: (قرأت إلا يوم كذا) إلا بعد تخصيص اليوم بأيام الأسبوع<sup>(٩)</sup> مثلاً، فيحور مثل: هذا التخصيص في (صربي إلا زيدا) بأن يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين<sup>(١٠)</sup> .....

(١) والجملة منصوبة بالمحل معول فيه للمتعلق المحذوف ليعيد بتقدير المضاف أي: اشترط ما ذكر ليعيد فائدة صحيحة في جميع الأوقات إلا وقد: أن يستقيم المعنى بالاستثناء مفرغ في الموجب لصحة المعنى ولأنه در المصنف حيث وقع قوله (ولا أن يستقيم المعنى) مثلاً لهذا الاستثناء (زني زافه).

(٢) بأن يوجد في كل فرد ونوع ولا نوع واحد كلاماً حادياً أو مثالية (ص).

(٣) وبحكم تنحيث الفك للأسنن عن المضغ حتى انحيوا بحكم عدم: لأنها موحدة كدية مودة مثل: كل إنسان مطلق وهذا مثال لما يصح أن يثبت فيه على سبيل العموم لا ما يحل فيه ويهم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل (م).

(٤) قوله (لظهور) أنه جواب عن سؤال مفسر ورد على التفسير: لأنه يحال لما سبق من إرادة المنكلم بالمستثنى منه بعض يعني: لأن بعض المستثنى منه كل لا جزء معين وحاصل الجواب يريد جزء الكلّي بقرينة واقع الحال فتأمل (حاجي بابا).

(٥) والقرينة السؤال عن نغمة في جميع أيام الأسبوع وبحود.

(٦) خمسة عشر يوماً أو خمسة أيام أو أكثر من الشهر (ص).

(٧) إذ يصح أن يقال: ما مات أحد أو مات كل أحد إلا يريد وهو ظاهر (ص).

(٨) جواب لشرط محدوداً أي: إذا كان محذوفاً وشأن كذا (م ع).

(٩) يعني مثل أن يقال قرأت كل يوم من أيام الأسبوع إلا يوم كذا (م).

(١٠) يعني بكون المستثنى منه عاماً لكل واحد من جماعة واحد فقط ويستثنى منه يريد الداخل في تلك الجماعة (ث ق).

إذا كان هناك قرينة، فلا فرق بين هاتين الصورتين<sup>(١)</sup> في كون كل واحدة منهما حائزة مع القرينة، وغير حائزة بدونها<sup>(٢)</sup>

وأحيب<sup>(٣)</sup> بأن المعتر هو عائب، ولعب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم<sup>(٤)</sup> وفي النفي عكسه؛ لأن شترك جميع أفراد الجنس<sup>(٥)</sup> في انتفاء تعلق الفعل بها<sup>(٦)</sup>، ومحالفة واحد إياها في ذلك مما يكسر ويعلب.

وأما اشتراكها في تعدى الفعل بها، ومحالفة أحد يدها في ذلك مما يقر كما في المثال المذكور وبأن<sup>(٧)</sup> الفرق بين قولك (قرأت، لا يوم كذا) و (صبرني إلا ريداً) ليس إلا بظهور قرينة<sup>(٨)</sup> دالة على بعض معبر من المستثنى منه مقطوع دحوه فيه في الأول، وعدم ظهورها في الثاني.

فلو قام في الثاني أيضاً قرينة طاهرة<sup>(٩)</sup> الدالة على بعض معين كما إذا قيل<sup>(١٠)</sup> (من صبرك من الموم) أي القوم الداخل فيهم زيد، فقلت (صبرني إلا ريداً) فالظاهر أن ذلك أيضاً مما يستقيم فيه المعنى، نكرو الغالب عدم وحدان قرينه كذلك في الموجب بالغالب<sup>(١١)</sup> .....

- (١) أي بين قوله (صبرني إلا زيد) حيث لا يحزر وبين قوله (قرأت إلا يوم كذا فيجوز (م ع).
- (٢) أي بدون القرينة الدالة على الجوز أيضاً به عرفت أنه إذا وجدت قرينة تدل على أن المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى فمما جازم هو أن الكلام موجباً أو غير موجب (تولادي).
- (٣) عن السؤال الأول، الواقع بين الموجب وغير موجب في عدم الاستقامة عند الحاجة.
- (٤) أي على كون المستثنى منه عاماً؛ لأن الإيجاب لا يقبل العموم ما لم يكن قرينة ولا يقتضي التكرار ولا استنوع الأركان (م ح).
- (٥) أي حسر الأسفل كإنسان؛ لأن لأحاديث عند مصاطفه أربعة الجنس الأسفل كالإنسان والجنس الوسط كالحيوان والجنس الأوسط كحجم والجنس لأعلى كالجوهر (رضا).
- (٦) لأن كون جميع الأفراد لإنسان مشتركة في تعدى الفعل بها نعباً ( . )
- (٧) عطفت على قوله (بأن المعتر) وجوب بلا عتر من انشائي بقوله (أيضاً) (رضا).
- (٨) وهي ظهور أنه لا يريد المتكلم جميع أيام البحر (حاشية).
- (٩) صفة القرينة والإضافة لمظية مثل مررت برجل حسن الوجه.
- (١٠) كما قيل: للشاكي حيث يقول أي مظلوم ومضطروب.
- (١١) قوله (فالعالب فيه اهـ) حاصل الجواب من لسؤ يس هو المحكم بالعالب في عدم استقامة في جانب أصل الإيجاب وفي العالب في الاستقامة في جانب النفي ولم يعتبر هذا فلا فرق بينهما كما لا يخفى (حاشية).

فيه عدم استقامة المعنى<sup>(١)</sup>.

(ومن ثمة)<sup>(٢)</sup> أي: ومن أجل<sup>(٣)</sup> أن صفرع لا يكون في الموجب إلا أن يستقيم المعنى<sup>(٤)</sup> (لم يجز)<sup>(٥)</sup> مثل (ما زال يريد إلا علماً)؛ بد معنى ما زال<sup>(٦)</sup> ثبت؛ لأن نفي النفي<sup>(٧)</sup> إثبات، فيكون المعنى: ثبت يريد دائماً على جميع الصفات<sup>(٨)</sup> إلا على صفة العلم<sup>(٩)</sup> فلا يستقيم<sup>(١٠)</sup>.

وقال الشارح الرضي (يمكن أن يحمل الصفات) على ما يمكن أن يكون يريد عليها مما لا يتناقض، ويستثنى من حملها للعلم، أو يحمل ذلك على المبالغة<sup>(١١)</sup> في نفي صفة العلم، كأنت قلت<sup>(١٢)</sup> أمكن أن يحصل فيه جميع الصفات؛ لا صفة العلم.

(١) على تقدير عموم لمعنى منه وانعكاس في لعبه بموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المشي منه ولذا اشترط في الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملاً بما هو الأصل وهو الاستقامة وعلماً عالياً (م)

(٢) ولما من أن سقامه المعنى في الموجب شرطاً لأن يكون معني معنياً على حسب نوع من دن غير لموجب أراد أن يوضح هذا الشرط فقال (م)

(٣) أشار إلى أن من معنى من الأجل، والمقابلة إذا دخل من على ثمة يكون بمعنى لام التعليل (رضا)

(٤) إذا استفاد المعنى فيوجد المفعول في موجب أو سم يستقيم فلا يوجد (رضا)

(٥) توسط إلا بين أسماء الأفعال ناقصة التي هي مصدر بحرف لفي وبين غيرها مع بناء لعمل فيهما رفعاً ونصباً (م)

(٦) قوله (إد معنى ما زال) الأظهر أن يقال ثبت دائماً لكن مدلول لا يعيد إلا أن يقال إن نفي نفي بعيد دوام الإثبات وفي إفادته بحث (لاري)

(٧) قوله (لأن نفي النفي إثبات) أي مستمرم بالإثبات فيه عيبه فإن تصور نفي النفي يتوقف على تصور نفي وتصور الإثبات لا يتوقف عليه فهو ليس به (عيب)

(٨) سواء متفصلات كالبياض والسواد أو لا كنعيم والشجاعة (رضا).

(٩) وإنما كان هذا بمعنى هكذا؛ لأن نفي بد دخل على النفي أماد الإيجاب بد ثم فيلزم ثبوت دوامه (وجيه الدين)

(١٠) لأن من جملة الصفات ما يتناقص كقيم وعود وسوم وايضاً فلا يجتمعان (وجيه الدين).

(١١) أي مبالغة فرق أن يقال أمكن في يريد أن يجتمع جميع الصفات المتفصلة والمتضادة بعضها لبعض إلا صفة العلم فإنها لم توجد فيه (م)

(١٢) الحجاب متروك من أن يكون للمعنى بل صرف لذكر من يحدث كقول تعالى ﴿ولو ترى﴾ إد وقفوا على الترتيب [الأعمام: ٢٧] الآية (ص)

وعلى التقديرين يدرج في صورة الاستقامة، ولا يحق<sup>(١)</sup> على المتعظن أنه يمكن  
مثل هذه التأويلات<sup>(٢)</sup> (إرجاع جميع المواد الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة  
الاستقامة كما يقال مثلاً في قولك (صربي لا زيد) المراد كل من يتصور منه الضرب  
من معارفك، أو المقصود منه المساعدة في غزو المجتمعين<sup>(٣)</sup> على ضربك.

(ويُراد تعدد الدل) من حيث حمته<sup>(٤)</sup> (على اللفظ) أي: على لفظ المستثنى منه  
(فعلى<sup>(٥)</sup> الموضع) أي: بحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملاً بالمختار  
على قدر الإمكان مثل: (ما جاءني<sup>(٦)</sup> من أحد إلا زيد) فزيد يدل مرفوع محمول على  
موضع (أحد) لا مجرور محمول على لفظه.

(و) مثل: (لا<sup>(٧)</sup> أحد<sup>(٨)</sup>)

- (١) وهذا جواب من طرف المصنف كأنه قيل: يلزم أن يكون على كثير السح أمثاء الشيء عن نفسه  
وهو غير جائز فأجاب بقوله (لا يحق) (حاشية)
- (٢) المراد من التأويلات ما فوق الواحد لتشمل التنبيه وما أورده الوهمي لا يحصر في بقوله بل يجوز  
أن يتناول بتأويلات آخر (رغمنا)
- (٣) وعلى هذا يكون معناه أنه ضربي جميع ساس غير زيد فيكون في كثرة المجتمعين على ضربه  
مما لفته (لمحرره).
- (٤) أي حمل الدل الذي هو المستثنى على لفظ المستثنى منه أي على الإعراب المدهوظ أو  
المقدر فيحمل على الموضع أي على محله وتقدير لحمل ليصبح العارة (مصطفى جلبي)
- (٥) القاء جوابية وعلى الموضع متعلق بحمل سفير وجملة الفعلية جواب لها والشرط مع الجواب  
لا محل لها استئناف أو اعتراض أو عطف (خلاصة عرب)
- (٦) قوله (ما جاءني من أحد إلا زيد) ولا أحد فيها إلا عمرو وما زيد شيء إلا شيء لا يعاب به فإنه  
يجوز فيها نصب زيد على الاستثناء ورفع من موضع أحد ولا أحد شيء فمحلها الرفع على  
الأول؛ لأن الأول في موضع الصاع وثاني في موضع المسدأ والثالث في موضع الخبر نظراً  
إلى الأصل (فحدوثي)
- قال ما جاءني من أحد لو مثل ذلك ساء حميدة لتأكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشيء وهل زيد  
شيء استبعاداً للصورة الأربعة الذي تعلل بها حمل بدل على اللفظ فكان أولى (ص)
- (٧) والثاني ما إذا كان المدل منه فيه شيئاً لفظاً ومنصوباً محلاً بأن يبي لا التبرئة منكرة مفردة أو  
مضاهة أو مشابهاً به (م)
- (٨) فإن الأحد في هذا المثال ثلاثة أحوال حاد لفظه وهو الساء على التفتح ومحلّه القريب وهو =

فيها) أي: في الدار (إلا عمرو) فعمره مرفوع محمول على محل (أحد) لا على لفظه، (و) مثل (ما زيد شيئاً إلا شيء لا يعأ به) أي لا يعتد به

فـ: (شيء) مرفوع محمول على محل (شيئاً) لا منصوب محمول على لفظه.

وقوله - (لا يعأ به) ليس هي كثير من نسخ، وعلى ما وقع في بعضها، فهو صفة لشيء المستثنى.

فيل - إنسا<sup>(٢)</sup> وصفه به، لثلا يلزم، استثناء لشيء من نفسه<sup>(٣)</sup>، ولا يحصى<sup>(٤)</sup> أنه لو جعل المستثنى منه شيئاً أعم من أن يريد عبه صفة غير الشبثية أو لا، وخص المستثنى بما لا يريد عليه صفة غير الشبثية لكان أدق<sup>(٥)</sup> وأنظف وبما<sup>(٦)</sup> تعدر البدل على اللفظ

نصبه على أن يكون اسم لا ومجته بعيد وهو لرفع بالاستثناء وللمراد بالمحل هاهنا هو هذا  
لمحل ثالثاً لأن لفظه ومجته القريب في التعميم (ح)

(١) قوله (فعمره) محمول يجوز أن يكون بدلاً من الضمير المستكن في دها وجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف، إذ يتوهم أنه بدل محمول على لفظ وأضعف منه في النصب نصب لا إله إلا الله، لأن العامل هو وهو خبر محذوف أما ما قيل قبل الاستثناء أو بعده وكذا هي لا متى لا عني (ص) *مراد المستثنى من*

(٢) لو لم يوصف به نصح أيضاً لحوار أن يرد: سويل، نحقير (لاري)

(٣) استثناء نفس الشيء بحيث لم يبق بعد شيء في مجته وهو غير جائز، لأن المقصود من الاستثناء أن يبقى بعد شيء في مجته من أو كثر ساوي (م)

(٤) قوله (ولا يحصى) سؤال وارد على قوله (لثلا يلزم)، استثناء الشيء عن نفسه بأن لا يلزم، استثناء لشيء عن نفسه على تقدير عدم توصف بمصاح هذا لثلا لا حياح إلى توصف (إيضاح)

- قوله (ولا يحصى اهـ) قال بسبب سند، حمل قول ما يريد إلا عالم على المبالغة كان معناه أن جميع الصفات منفية عنه إلا صفة العلم ويبرء من ذلك أن يحمل سائر صفاته الموجودة له في حكم عدم نظراً إلى كمال العلم وصور تلك الصفات فيه وهذا معنى بعيد من الطباع لتسليمة وإذا حمل قولنا ما دلريد إلا عالم على مبالغة كان معناه ما دمريد على جميع الصفات إلا على صفة العلم ويلزم منه أن تجعل صفات المضمومة عنه في حكم الموجودة له نظراً إلى أن ثبوت تلك الصفات قرب من ثبوت صفة العلم له وفيه مسامحة هذا كلامه قدس سره (حافظ داشكندي)

(٥) وجه الأحقية هو أن يكون المعنى على الصفات لا يظلمه إلا ذو الألباب وجه الألفية هو كون العموم في جانب المستثنى منه وهو المنسوب للاستثناء في الأصل وكون الكلام محتقراً والله أعلم (المعجزة)

(٦) ولما قرع من تعداد الصور التي يتعدر لثلا فيها أراد أن يبين علتها فقال وإنما تعلق اهـ (ص)

في الصورة الأولى (لأن من) الاستغرافية<sup>(١)</sup> (لا تزد) اتفاقاً.

(بعد الإثبات) أي بعد ما صار<sup>(٢)</sup> لكلام مثبت؛ لانتقاص النفي به (إلا) لأنها لتأكيد النهي، ولا نفي بعد الانتقاص، فهو أبدل على اللفظ، وقيل: ما جاءني من أحد إلا زيد، بالجزم لكان في قوة قول جاءني من زيد، فزعم زيادة (من) في الإثبات<sup>(٣)</sup>، وذلك غير جائز.

وفي الصورتين<sup>(٤)</sup> الأخيرتين؛ لأنه لو أبدل المستثنى على اللفظ، وقيل (لا أحد) فيها (إلا عمراً)، بالنصب<sup>(٥)</sup>؛ لأن فتحته شبيهة بحركة الأعرابية؛ لأنها حصلت بكلمة (لا).

وهي كالنصب الحاصل بالعمل - فلا بد حينئذ من تقدير (لا) حقيقة<sup>(٦)</sup> أو حكماً<sup>(٧)</sup> لتعمل فيه هذا العمل، وكذا في قوله: ماريد شيئاً إلا شيء، لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد حينئذ من تقدير (لا) كذلك، لعمل فيه<sup>(٨)</sup>.

(وما<sup>(٩)</sup> ولا تقدرا) حقيقة<sup>(١٠)</sup> إذ لم يكن البدل إلا تكرير العامل ولا حكماً.

- 
- (١) قد مر بالاستغرافية ليكون البدل مما لا تزد من فيه اتفاقاً؛ لأن من مراد في الإثبات عن الأحسن والكوبين أيضاً (جلي).
  - (٢) وقالده لتفسير أن لابد في الإثبات للصيرورة؛ لأن همزة الفعل يحيى ليمان (رضاً).
  - (٣) كون من رائدة في الإثبات عبر جائز لعدم معنى فإن معنى قولاً جاءني من زيد جاء بعض زيد وهو شيء حائر؛ لأن بعض الشخص الواحد لا يمكن أن يكون واحداً.
  - (٤) وإنما تعدر البدل حملاً على لفظ العمل، لعدم منه في الصورتين.
  - (٥) كأنه قيل: إن حركة أحد سانية ولو أبدل مستثنى عن اللفظ بكونه منصوباً فأجاب بقوله: (لأن فتحته) (لمحرره).
  - (٦) هذا إشارة إلى مذهب من شرط تكرار العامل في البدل.
  - (٧) إشارة إلى مذهب من اكتفى بدخول العامل على المبدل منه.
  - (٨) أي: في مستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه.
  - (٩) عطف على جملة لا ترد عطف شينين بحرف واحد عن معنوي عامل واحد وهو جائز بالاتفاق (رضي زاده).
  - (١٠) وعلم أن بعض السحاة ذهب إلى أن العامل في المعطوف وابدل مقدر تكون كل منهما مستقلة كأنه عبر تابع وبعضهم ذهب إلى أن يبدل والمعطوف كسائر التوابع في الاكتفاء بعامل المنبوع وسراية حكمه إلى التابع أشد إلى مذهب الأول بقوله (لا حقيقة) (لمحرره).

إذا اكتمى بدحوله على لمدل منه، و عشر سرية حكمه إليه، فإنه في قوة التقدير حال كونها (عاملتين) في المشتى المحمول على لمدل (بعده) أي: بعد الإثبات، يعني: بعدما صار الكلام مثبتاً؛ لا تنقاص، انتهى بـ (لا) (لأنهما) أي: (م، ولا) (صحت) انتهى<sup>(٢)</sup> وقد انتقض الشيء بـ (لا)<sup>(٣)</sup>.

وحيث تعذر في هاتين لتصورين<sup>(٤)</sup> بدل على لسط حمل على المحل و (عمرو)<sup>(٥)</sup> مرفوع على أنه محمول على محل (أحد، وهو الرفع بالابتداء (وشيء) مرفوع على أنه محمول، على محل (شيئاً) وهو الرفع بالخبرية.

فإن قلت: لـ (أجحد) في هذا المثال محلان من الأعراب، محل قريب، هو بضمه بكلمة (لا)، ومحل بعيد، وهو رفعه بالابتداء، فم اعثروا حمله على محلة البعد، لا القريب؟

قلت<sup>(٦)</sup> لأن محله القريب إنما هو نعمل (لا) فيه معنى، انتهى، وقد انتقض<sup>(٧)</sup>

(١) لأن الكلمة ربما تكون عاملة مع دواب معانها إذا لم يكرر ذلك المعنى موحاً لعملها ومكان لس كذلك (م)

(٢) أي لأجل الشيء فكان، انتهى سأل للعمل حتى لو لم يكن فهمه شيء لم تعمل؛ لأنه مدار حملها على ليس وإن (م).

يعني أن علة حملها على ليس وإن أو جزء منة رعن التقديرين بانتمائه تنتهي العلة (لاري).

(٣) لأنها إذا وقعت بعد الشيء توجب إثبات ما بعدها يسمى السبب والعلة وانتازهما يوجب ابتداء الحكم وهو العمل ونشأ مدار الحمل (ههنا مع حواشيه)

(٤) يعني: لا أحد فيها، إلا عمرو وفي ما يريد شيئاً إلا شيء (هب)

(٥) قوله، (فعمرو على أنه اهـ) التواضع، دحمت على مبتدأ والخبر غيرتهما لكن يبقى تقدير محلها إذا كان العامل حرفاً لضعفه ثم إذا كان العامل حرفاً لا يعبر معنى حار اعتبر ذلك المقدر بلا ضرورة نحو إن يبدأ قائم وعمرو وإن غير لمعنى فلا يعتبر ذلك لمقدر، لا إذا أخطأ إليه كما نحن فيه (هب)

(٦) هذا أي: اعتبار محله القريب كاعتبار لفظه غير جائز (م)

(٧) فإذا اعتبر محله القريب وجعل بدلاً منه يرمى بـ تعذر لأنه حقيقة أو حكماً كما لزم إذا حمل على لفظه وهي لا تقدر عدمه بعد الاستقصاء لفظه ومجده القريب سواء في تعذر البديل ولهذا لم يعتبروه كما لم يعتبروا لفظه فوجب أن يعتبر محله البعيد (م)



ب: (إلا) بخلاف محله السعيد فإنه لا دحر لعمل لا فيه (بخلاف<sup>(١)</sup>) ليس زيد شيئاً إلا شيئاً مع أنه انتقص النفي فيه أيضاً ب. (إلا) (لأنها) أي. ليس (عملت للمعية) لا للنفي (فلا أثر لقص<sup>(٢)</sup> معنى النفي) في عملها (بقاء الأمر العامة) هي<sup>(٣)</sup> أي. ليس (لأجله) أي لأجل ذلك الأمر وهو الفعلية<sup>(٤)</sup> (ومن ثمة)<sup>(٥)</sup> أي. ومن أجل أن عمل (ليس) للفعلية لا للنفي وعمل (ما، ولا) بالعكس.

(جاز)<sup>(٦)</sup> ليس زيد<sup>(٧)</sup> (إلا قائماً) بأعصاب (ليس) في (قائماً) وإن انتقص بمعناها - (إلا) لبقاء فعليتها.

وأمتنع (ما زيد<sup>(٨)</sup>) (إلا قائماً)<sup>(٩)</sup> بأعصاب (ما) في (قائماً) لأن عملها فيه إنما هو

- (١) متعلق بالتمثيل وهو قوله (ما زيد شيئاً إلا شيء تغنيوه) ما زيد شيئاً ولا شيء حال كونه ملامساً بخلاف ما إذا كان المستثنى بدلاً من حر ليس أو العرف مرفوع المحل حر مبدأ محذوف أي هذا كائن بخلاف هذا (حاشية مصنف)
- (٢) والمصدر مضاف إلى معونه وقاعله مرفوعاً والمعنى لقصص إلا معنى النفي (رضي)
- (٣) ضمير المتصل فاعل العاملة راجع إلى كلمة ليس وربما انفصل فاعل العاملة مع أن الأصل في الضمير الاتصال لكونها صفة جرت على غير من هي كـ (رضي زاده)
- (٤) قوله (وهو الفعلية) وذلك لأن معنى ليس في الأصل ما كان دليل لحوق علامات الأفعال عليه نحو ليست وليست ثم سلب الدلالة على لزمان لماضي محكمها حكم ما كان وإن لم يبق فيه معنى الكون وهو قد انتهى إليه ونفى عنه نحو ما كان زيد إلا قائماً لبقاء معنى الكون بعد إلا (لاوي)
- (٥) أشير به إلى مكان التبريلي وإن كان معناه الأصلي الإشارة إلى انعكاس الحقيقة (م ع)
- (٦) توسط إلا بين اسم ليس وخبره مع العمل فيها ولو كس عملها نافي لا للفعلية لما جار توسطها بينهما لانتقاض النفي بإلا (توقادي)
- (٧) ثم استشكل قول المصنف بقولهم (ليس بطيب إلا المسك) بالرفع وأجيب عنه بأن ما قامه المصنف من على لغة أهل الحجاز أو لقول المذكور على لغة بني تميم على إهمال ليس وجعلها حرفاً (زاده).
- (٨) ثم إن امتناع هذا المثال عند الجمهور خلافاً لـ بوس حيث جوزوا استدلالاً بقول الشاعر وما الدهر إلا معجولاً بأهله وما طائب الحجاب إلا معجباً وأجيب عنه بأن انتقاض محذوف من الأول أي دوران معجولاً وكذا معجباً مصدر (شبح الرضي).
- (٩) حيث لا يجوز إلا قائماً لانتقاض عمل ما بانتقض النفي الموجب المصنف - ليس (هندي)

للفي وقد انتقص ر (إلا) (و) <sup>(١)</sup> المستثنى (محموض) أي: مجرور (بعد غير ويسوي) يكسر السين أو ضمها مع القصر (ومبرأء) يصح السين وكسرها مع المد، لكونه مصافاً إليه.

(وبعد حاشا في الأكثر) لكونها حرف <sup>(٢)</sup> جر في أكثر استعمالاتهم

وأحاز بعضهم <sup>(٣)</sup> الصب بها على أنها فعل متعد فاعله مضمير <sup>(٤)</sup>، ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه، نحو (صرب القوم عمراً حاشا زيداً) أي: برأه الله عن صرب عمرو.

(وإعراب (غير) فيه) أي في الاستثناء، دون الصفة؛ إذ هو حينئذ يعرب بإعراب موصوفه (كإعراب المستثنى بإلا على التفصيل) المذكور فيم سبق <sup>(٥)</sup> فكأنه <sup>(٦)</sup> لما أنجز به المستثنى للإضافة انتقل إعرابه إليه.

(١) ولما فرغ من بيان أنواع المستثنى من كونه واجب ومن حائز بصب هذه والمعدل هو المختار ومن كونه معمولاً على حسب العومل شرع في كون المستثنى مجروراً بفعل ومحموضاً اهـ (لمجروره رها)

(٢) وبتدليل على حرفه جواز حاشا إذا كان فعلاً لم يجر اتصال بام استكنم بدون بون الوقاية (هو هي)

(٣) وسندل ذلك البعض بحججه التصب بعده في أنهم عمر لي ولمن سمع حدث الشيطان والجوار التصرف فيه كما في قول الناجية

ولا أرى فاهلاً في الناس شبيهة ولا أحشي من القوم من أحد - وأجيب عنه بأن التصرف لا يدل على فعله بجوار كون ما يتصرف فعلاً مشقاً من حاشا حرفاً كما اشفق مؤقت من سوف (هو ض أفندي)

(٤) في مرجع لصمير، شكاه، يد لا يصح إلى أي شيء يرجع ولذا ذهب لأكثر إلى أنه حرف جر وذهب المراء إلى أنه فعل لا فاعل به منهم، لا أن يرجع إلى سمع في الذهن وهو الله تعالى كما في: نعم رجلاً زيداً، وهذا قال شارح برأه الله تعالى شئت كما في كل واحد إلا أنهم لم يذكروه في باب نعم وضمير الشأن (وجه الدين)

(٥) من وجوب النص في الموجب وعند التقديم وكذا في المنقطع ومن جواز الصب ومختار البدلية في غير الموجب والإعراب على حسب العومل في صرع (هو ض أفندي)

(٦) بما قال كأنه لما أنه يعرب ما بعد غير على نصبه لسبق حقة وإنما صلاحية أن يكون كذلك لكونه مستثنى أعرب وانتقل إعرابه إلى غير بطريق معارضة (وجه)

(وغير) <sup>(١)</sup> أي . كلمة (غير) في الأصل (صفة) لدلالاتها على ذات ، مبهمة ، باعتبار قيام معنى المعاييرة بها <sup>(٢)</sup> ، فالأصل فيها أن تقع صفة ، كما تقول : (جاءني رجل غير زيد) واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها (حملت) <sup>(٣)</sup> على (إلا) واستعملت مثلها (في الاستثناء) على خلاف الأصل وذلك لاشتراك <sup>(٤)</sup> كل منهما في مفارقة ما بعده لما قبله <sup>(٥)</sup> (كما حملت (إلا) عليها) أي . على كلمة (غير) في (الصفة) <sup>(٦)</sup> لكن لا تحمل (إلا) عليها الصفة غائباً إلا (إذا كانت) أي . (إلا) تابعة لجمع <sup>(٧)</sup> أي واقعة <sup>(٨)</sup> بعد متعدد ، فوجب أن يكون موصوفها مذكوراً لا مقدراً ، كما <sup>(٩)</sup> قد يكون مقدراً في (غير) مثل (جاءني غير زيد) وبعد ما كان مذكوراً يكون

- (١) مبتدأ مرفوع بغير سوين لكونه غير منصوب بتأويله بكلمة ووجود العلمية لكونه علماً بلفظه ويحور كونه مرفوعاً بالتأويل على التصرف بتأويله باللفظ (م ج)
- (٢) أي لكون العبر بمعنى المعاييرة بمعنى مفارقة مجرورها الموصوف إما بإحداث نحو مررت برجل غير زيد وإما بغير نحو دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به (بوقادي)
- (٣) والجملة خبر بعد الحذف للمبتدأ ويحتمل كونها صفة بصفة واستشاف كأنه قيل ما قالها وأجيب بأنها حملت (م ج).
- قوله (حملت على إلا اهـ) كما حملت . لا عليها في الصفة ومعنى حمل غير على إلا في الاستثناء أنه صار ما بعد غير معيار لما قلها معاً وإنشأ ولا يعتبر معياره ذاتاً وصفة كما كانت في الأصل وحده إلا عليها في الصفة أنه صار ما بعد إلا معياراً لما قبلها ذاتاً وصفة كما بعد غير ولا يعتبر مفارقة له معاً وإنشأ كما كانت في أصلها (وجيه الدين)
- (٤) قوله (لاشتراك كل منهما اهـ) يعني أنه ستعبر غير بمعنى إلا لاشتراك كل منهما في معنى المعاييرة فإن عبراً يدل على معاييرة مجرورها موصوف ذاتاً وصفة ولا يدل على معاييرة ما بعدها لما قلها في الحكم فجار استعمال كل منهما في معنى آخر بعلاقة المشابهة (عب).
- (٥) يعني لأن ما بعد إلا معيار لما قبله وما بعد غير أيضاً مغاير لما قبله فاشتراك في هذا الحكم فاستعبر كل واحد منهما مكان الآخر (م)
- (٦) متعلق ومفعوله فيه لحملت أو ظرف مسنفر عن أو صفة لقوله (إلا أو تمييز (هندي)
- (٧) ولو كانت تابعة لمعقد منفي ثم بتعدد الاستثناء لأن لذكر في موضع النفي للعموم نحو ما جاءني من أحد إلا زيد (لوشي).
- (٨) أراد بهذا التفسير أن المراد بالجمع لعدد سواء كان جمعاً كالرجال أو لا كالقوم والرهط (وجيه الدين).
- (٩) يعني يوافق استعمالها في الصفة استعمالها في الاستثناء (م)  
قوله (مذكوراً) إنما اشترط ذلك ليكون أظهر في كونها صفة (لاري)

متعدداً، ليوافق حالها أداة الاستثناء، إذ لا بد لها في الاستثناء من مشتى منه متعدد<sup>(١)</sup> فلا تقول في الصفة:

(جاءني رجل إلا زيد)، والمتعدد أعم من أن يكون جمعاً لفظاً كرجل، أو تقديرًا، ك: (قوم ورهط)<sup>(٢)</sup>، وأن يكون مشتى، فدخل فيه نحو (ما جاءني رجالان إلا زيد)<sup>(٣)</sup> (منكور)<sup>(٤)</sup> أي منكر لا يعرف<sup>(٥)</sup> باللام، حيث يراد به العهد أو الاستغراق، فبعلم التداول قطعاً على تعدد الاستعراي، وعلى تقدير أن يشار به إلى جماعة يكون (ريد) مهم فلا يتعدى الاستثناء المتصل، أو عدم التداول قطعاً على تقدير أن يشار به إلى جماعة لم يكن (ريد) منهم فلا يتعدى المتقطع.

(غير محصور)<sup>(٦)</sup> والمحصور موعود، إما الجنس المستغرق، نحو: (ما جاءني رجل<sup>(٧)</sup> أو رجال وأما بعض منه معلوم لعدد، نحو: (له علي عشرة<sup>(٨)</sup> دراهم أو

- (١) أي، موصوف غير يكون مذكور عداً وقد يكون (م)
- مخلاف الصفة فإنه لا يشترط فيه تعدد بين التوافق فلا ينقص نحو قولنا جاءني رجل إلا ريد بالرفع فإنه يصح ويتعدى لاستثناء مع كونه تدبيراً لمفرد (وجه الدين)
- (٢) يقال رهط ألوح قومهم وقبيدته وما دون عشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة والفرق بين الرهط والفرقة من ثلاثة أم السعة من عشرة ويكثر من الثلاثة إلى التسعة (فاضل أمير).
- (٣) قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف الاستثناء المتصل لأن المحكوم عليه اثبات من هذا الجنس وليس ريد اثبات من (هب) فيصطبر في حصر لا على الاستثناء فيصدر إلى حطها غير (س ح)
- (٤) إما قول منكور، لأنها لو كانت مفعلة لجمع معرف بمصدر لاستثناء، نحو جاءني لرجال إلا زيد إلا أنه حيثئذ للاستغراق والعموم (خواص هدي)
- (٥) قوله (لا يعرف باللام) هذا بطريق شتمش وإلا فلا اختيار به من مطلق الجموع المعروف سواء كانت مضافة نحو جاءني إخوة ريد إلا عمراً واسم يشاره نحو جاءني هؤلاء إلا ريداً واسماً موصولة نحو جاءني الذين لقيهم إلا ريداً فإن المشتى في المشتى من الجماعة المعهودة إذا كان دخلاً فالاستثناء متصل وإلا فيقطع فلا يتعدى لاستثناء (وجه الدين).
- (٦) صفة بعد صفة لجمع أو حان من ضمير منكور أو مفعول لأعلى لتقدير أي، غير معلوم دخوله وعدم دخوله واحترار به عن العدد نحو فقال علي أنه لا واحداً (هدي)
- (٧) والرجل جمع منكور محصور؛ لأنها رفعت في سياق على جميع أفراد الشيء به الرحلية فلا نقصان وكلنا رجال فيكون محصوراً (المحرو)
- (٨) وعشرة جمع منكور محصور؛ لأنها لا يصير على ما فوقها وعلى ما دونها وقس عليه عشرون (م)

عشرون) وإنما اشترط أن يكون غير محصور؛ لأنه إن كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد (إلا) فيه، فلا يتعذر الاستثناء، نحو (كل رجل إلا زيد جاءني) و (له علي عشرة إلا درهما).

وإنما يصار عند وجود هذه اشترائط<sup>(١)</sup> إلى حمل (إلا) على غير، (لتعذر<sup>(٢)</sup> الاستثناء) عند وجودها، فيصطر إلى حملها على (غير).

وإنما قلنا<sup>(٣)</sup> في صدر هذا الكلام إن (إلا) لا تحمل على الصفة غالباً فقيدها بقولنا: (غالباً)<sup>(٤)</sup> لأنه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو (جاءني مئة رجل إلا زيد) وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو (جاءني رجال إلا واحداً، أو إلا رجلاً أو إلا حماراً) ولكن<sup>(٥)</sup> لما كان ذلك نادراً لم ينفذ المصنف إليه في بيان هذه القاعدة نحو:

(١) الثلاثة أن تكون إلا تامةً لجميع وأن يكون تجمع مكرراً غير معروف باللام وأن يكون أيضاً غير محصور بأحد الوجهين (م)

(٢) متعلق بقوله (كما حملت) وعمله إن كان اللام لتعليل ورد كان اللام ظرفية بمعنى يعلل ويكون قوله (لتعذر) بدلاً عن (م) في إذ كانت فيكون الكلام صريحاً في أن المقدر هو العذر (زني زاده).

- فإن قلت لم لم يشترطوا في حمل غير على لا تعذر الوصفية واشترطوا في حمل إلا على غير تعذر الاستثناء؟ قلت لأن في الثاني محذوفة القيس، لأن استعمال الحرف صفة على خلاف انقياس لكونه استعمال حرف بمعنى الاسم بخلاف الأول؛ لأن استعمال الاسم للاستثناء ليس بعيداً عن انقياس بوجود مثله كـ سوى ومو - فالوجه في احتياج الثاني إلى الاشتراط بكونه خروجاً عن انقياس دون الأول ظهير (عافية شرح الكافية)

(٣) قوله (وإنما قلنا) هذه الريبة تدفع شبهة وهي أن مطلق حمل إلا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الصابغة لا يوجب العذر وانتدائه لا يوجب عدم العذر فلا يكون الصابغة مطرد ولا منعكساً فوجب أن يقال لجميع غير معلوم بدوله المستثنى وعدمه وقد يتكلف بأن المراد بغير المحصور غير معلوم للأن يلزم بينهما تخالف لالزم بينهما حاشاً (ص)

(٤) فيكون قوله (غالباً) في صدر هذا الكلام مدح شبهة وهي أن يقال إن مرجع حمل إلا على الصفة لتعذر الاستثناء وقول المصنف (م) كانت تابعة لجميع مذكور غير محصور لا يستلزم تعذر الاستثناء لعدم بعده جاءني رجال إلا واحداً ورجلاً ولا يستلزم انتهاء صفة الاستثناء في جاءني مائة رجل إلا زيد فلا يكون هذه القاعدة كيداً لخروج نحو مائة رجل إلا زيد ولا مانعاً لدخول نحو رجال إلا واحد وإلا رجلاً وإلا حماراً (المعروضة رضا)

(٥) جواب سؤال مقدر وهو أن المصنف لم لم يقيد بقوله: (غالباً) وأجاب بما نرى (رضا)

(لو كان فيهما)، أي: في السماء والأرض (كُله) جمع إله، ولا دلالة فيها على عدد محصور (إلا الله) <sup>(١)</sup> أي: غير الله (لَقَسَدَاتَا) <sup>(٢)</sup> أي: لخرجتا عن الانتظام

ب. (إلا) <sup>(٣)</sup> في الآية صفة؛ لأنها تابعة لجمع مذكور غير محصور هي (الْهة)

ويتعذر الاستثناء، لعدم <sup>(٤)</sup> دخول (الله) في (كُله) يقيس فلم يتحقق شرط <sup>(٥)</sup> صحة الاستثناء.

(١) لأن إلتداد في حكم المعلوم فلا ينتقض به القاعدة.

ب. لا بمعنى غير مبي على السكون لا محل له لكونه حرفاً عند الجمهور كلا إذا كان بمعنى غير، لأن مناط الاسمى والعملة والحرفية المعنى المصروع لا المعنى المجازي (عصام).

وفي حاشية العصامي خلافاً لبعضهم فإنه يجوز أن الاسم أحري إعرابه فيما بعده كما قيل في لا بحر قولك. زيد لا قائم ولا قاعد بمعنى وجعل إعرابه فيما بعده بطريق العاربة على ما صرح به السحاوي واختار البركوي في الامتحان (وقد)

(٢) وفي تعيينه الآية للمثال المطلوب إشارة إلى رد قول من قال إن قد غير محصور للاحتراز عن جمع أمة، لأن لُله ومنه، لأنها ترون أفعل ولا ما هنا بمعنى غير لكونها تابعة لجمع مذكور غير محصور وهو لُله ولولا حملت لا هدف عن الاستثناء يلزم العساد في الآية من حيث المعنى لأن المعنى حينئذ نصير لو كان فيهما كُله معشنى عهد الله لهم فسادهما والتوحيد الذي هو المطلوب من الآية لا يحصل على ذلك التفسير؛ لأنه لا يجوز أن يكون فيهما كُله ولم يستثن عنهم الله ولم يلزم العساد والأمر ليس كذلك؛ لأن المرد من الآية هو الرد على المشركين القائمين بأن مع الله إلهاً آخر سواء كان الله معشنى عنهم أو لا هو قلت: هذا بفساد بعينه لأرم هي تفسير الوصية أيضاً، لأن معناه حينئذ هو كُله فيهما كُله موصوفة بمديرة لله لفست فاللارم منه انتفاء المجموع وهو قد يكون بانتفاء توصف لا بانتفاء الآية؟ قلت: انتفاء ذلك المجموع إن كان بانتفاء الآية ثبت المطلوب وإن كان بانتفاء توصف كذلك؛ لأن انتفاء وصف المغايرة وحقيقتها يستلزم ارتقاء تعد قطعاً وفي تحقيق هذه الآية مباحث كثيرة لا يليق ذكرها في هذا الكتاب (هافية شرح الكافية).

(٣) قوله. (فإلا صفة) قال سيوري لا يجوز هذا؛ لا بوصف يعني ثم يجر اللول، لأنه لا يكون إلا في غير الموجب قال المصنف. ولا يعبر ليعي حسنة من لو، لأن ليعي المعنوي ليس كاللفظي إلا في قنما وأقن وبي وأيضاً سدن لا يجوز إلا حيث يجوز الاستثناء (ص).

(٤) وهذا الدليل لا يثبت تعلل مطلق الاستثناء بل تعلل المتصل

(٥) وهو وجوب الدخول في المتصل ولا ينقطع؛ لأن عدم دخوله غير معلوم يقيس

وفي الآية مانع آخر عن حمل (إلا) على الاستثناء، وهو أنه لو حملت عليه صار المعنى: لو كان فيهما إلهة مستثنى عنها الله لفسدنا.

وهذا لا يدل إلا على أنه ليس فيهما إلهة مستثنى عنها الله<sup>(١)</sup>، وبهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى، لحوار أن يكون حيثما فيهما إلهة غير مستثنى الله عنها، بخلاف ما إذا كانت للصفة بمعنى (غير)، فإنه يد على أنه ليس فيهما إلهة غير الله.

وإذا لم يكن فيهما إلهة غير الله يجب<sup>(٢)</sup> أن لا يتعدد الآلهة؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة.

(وضعف) حمل (إلا) على (عبر)<sup>(٣)</sup> (في غيره) أي في غير جمع منكور غير محصور، لصحة الاستثناء حيثل.

ومذهب سيبويه حوار وقوع (إلا) صفة<sup>(٤)</sup> مع صحة الاستثناء، قال يجوز في قولك: (ما أتاني أحد إلا ريد) أن يكون (إلا ريد) صفة.

وعليه أكثر المتأخرين تحسكاً بقوله<sup>(٥)</sup>:

وكل أخ<sup>(٦)</sup>

(١) لأنه إذا لم تعد لرم أن يكون فيهما إلهة داخل فيها الله وهذا شرط محض (م).

(٢) قوله (بعبث أن لا يتعدد الآلهة) أي يجب أن لا يكون له إلا الله؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة والمعايرة مستلزم للمعاد واسماء اللارم مستلزم لانتفاء العلومات كلها كما أن إثبات المعلوم مستلزم لإثبات لوأرمه كلها (لاري).

(٣) أصي صعب إخراج إلا عن معانها الحقيقي سدي هو الاستثناء واسعمالها في المعنى المجازي الذي هو الحمل على غير (م).

(٤) إذا كانت تامة لغير جمع منكور امر من غير ضعف (...).

(٥) أي لقول عمرو بن معدى كرب وهو جاهلي لا يقول بقاء العالم قال أبو سعيد قال هذا البيت جاهلي لا يقر بالبعث وينكر بقاء العالم ويجوز أنهما لا يعترفان ما دامت الدنيا باقية وإذا فنيت افرقا ويكون من قبيل إطلاق العام وإرادة الخاص (الباب).

(٦) أول البيت.

وكل قريبة فرست بأخرى  
ون ضمت بها بمشرقان

والبيت يحتمل دحوا من الإعراب أحده أن يكون كل مسداً ومبارقة حيرة واحدة =

مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعْمَرٌ<sup>(١)</sup> أَيْكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

فـ. (إلا) الفرقدان صفة لكن أح، لا امتشاء منه، وإلا وح أن يقال إلا الفرقدين بالنصب، وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال

في البيت شذوذ آخران، أحدهما وصف (كن) دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف إليه<sup>(٢)</sup>؛ إذ هو المقصود، و (كل) لإفادة شمول فقط.

وثانيهما: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل.

(إعراب سوى وسواء النصب على ظرفية)<sup>(٣)</sup> أي بناء على<sup>(٤)</sup> ظرفيتهما؛

فدفع مفارقة، والثاني أن يكون كل مبتدأ أول ومعرفة مبتدأ ثان إخوة حبر اثني والجملة خبر لأول، وثالث أن يكون كل مبتدأ واحد مبتدأ ثان ومعرفة خبره المصمم والجملة خبر المبتدأ لأول، ورابع أن يكون كل مبتدأ واحد مبني، أن يكون مفارقة بدلاً عن كل وخوة مبتدأ كل أح معرفة خبر مقدم (شرح الباب)

(١) والعمر بمعنى البقاء والمستعمل في المعنى بفتح وهو مبتدأ محذوف الخبر أي قسمي والفرقدان كوكبان من بيات المشن نصري قريب من القطب قطبهم، دنماً هي أكثر الافاق الشمالية لا أن يطبق أحدهما أو يعرب الآخر حتى يفارق أحدهما الآخر (وجه اللبس) مبتدأ خبره محذوف وجوباً أي بناء حيث ودته م أقسم به أن الأمر في الواقع كذلك (....).

والقطب كوكب بين الجدي والعقدين يدور عليه عند قال الأزهري وهو صغير أيضاً لا يبرح مكانه أبداً وقطب القوم مبدعهم الذي يدور عليه أمرهم وصاحب الجيش قطب رعي الحرب والجمع أقطاب (أخري).

والمراد من الاستشهاد جعل الفرقدان صفة لكل أح يعني الفرقدان كوكبان متصاحبان أبداً لا يفارقهما وكل أح يفارق أحدهما من الآخر إما باسموت أو المسافرة (مكمل)

(٢) كقوله تعالى. ﴿وَجعلنا من بناء كل شيء حي﴾ [أنبياء ٣٠]؛ لأن الحي بالجر صفة شيء

(٣) وأشار الشرح بقوله (أي: بناء على ظرفيتهما) أي أن من قول المصنف على الظرفية مسامحة.

(٤) قال الشيخ الرضي ما حاصله أن سوى في الأخر صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله

تعالى. ﴿مَكَاناً سَوِيّاً﴾ [طه ٥٨] أي مستويّاً ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه مع قطع

بنظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكان فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في إعادة معنى

البذل تقول. أنت في مكان عمرو أي بذله؛ لأن تبدل كمثل مكان البذل منه ثم استعمل بمعنى

البذل في الاستثناء لأنك إذا قلت جاءني يقوم بذل زيد أفاد أن زيداً لم يأتك ثم جرد عن =



لأنك<sup>(١)</sup> إذا قلت: جاءني القوم سوى أو سواء زيد) فكأنك قلت: (مكان زيد) على المذهب (الأصح) وهو مذهب صيبويه فهذا عنده لازماً الطرفية.

وعند الكوفيين: يجوز خروجهم على الضرفية، والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً كـ (غير)<sup>(٢)</sup> متمسكين بقول الشاعر<sup>(٣)</sup>

ولم<sup>(٤)</sup> يبق سوى العدوانِ دناهم<sup>(٥)</sup> كما دائوا

= معنى بدل المطلق الامتناء سوى في الأصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا تحقيق أنه صرف محب للمعنى المراد فالصربون نظروا إلى معنى الأصل والكوفيين إلى معنى المراد (لاري)

(١) كأنه قيل إن الطرفية لا يحلو من أن يكون ردياً أو مكاناً سوى وسواء ليسا من الرمان والمكان فأجاب بقوله: لأنك اهـ (لمحوره)

(٢) أي كما يتصرف في غير رفعاً ونصباً وجراً على حسب المواضع (م)

(٣) وهو سليمان بن شيبان، وأول البيت

فما أصبح الشر وأمسى وعبرته ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دناهم أي فلما ظهر الشر واستمر واشتد وبه ببق سوى العدوان، ولفظ سوى مرفوع تقديره على أنه فاعل لم يبق، والعدوان كعمران بمعنى العدو وقوته (فناهم) أي جارياًهم كما دائوا أي، كما فعلوا، جواب لما رَأَيْتُ عنه بأنه محمول على الضرورة أو الشدة أو أن سوى ليس بفاعل لم يبق بل صفة لموصوف مقدر أي لم يبق شيء سوى العداوة بل لقيت العداوة فقط (عاشبة الثيروى).

(٤) أول البيت.

فلما صرح المشر وأمسى وهو هربان

- عطف على قوله، (صرح في البيت السابق) وسوى فاعل لم يبق والعدوان يعصم العين الظلم الصريح والحريان ودناهم جريدهم من يدين وهو الجراء يقال ديباً جراه وهو جواب لما وصرح الشر يعني اكشف وصرحه أي كشفه وأصهره، وفي بعض النسخ مكان صرح أصبح وهي تامة وكذا أمسى بمعنى دحر في الصبح والمساء الشر والمعنى لما أظهر الشر كل الظهور ولم يبق بينا وبينهم سوى الصبر على الظلم الصريح وتجاوز الواحد والإنصاف إلى استعمال الظلم جريدهم بمثل ما ابتدؤنا به (وجه الدين)

(٥) أصله ديناهم مثل يينا فاعل أي من دبر مكسر بدال وهو الجراء كما قال الله تعالى، ﴿مالك يوم الدين﴾ [الفاتحة: ٤] أي يوم الجراء من دان يدين (شرح آيات)

ورغم الأخفش أن سواء إذا أخرجوه عن الظرفية أيضاً نصبوه استنكاراً لرفعه فيقولون (جاءني سواءك) وفي الدار سواءك ومثل (١) هد في استنكار الرفع فيما علب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ﴿مَنْ قَطَعَ بِكُمْ﴾ [الأعام ٩٤] بالنصب.

### (خبر كان وأخواتها)

(خبر<sup>(٢)</sup> كان<sup>(٣)</sup> وأخواتها)

وستعرفها في قسم الفعل إن شاء الله تعالى.

(وهو المسند بعد دخولها) أي بعد دخول (كان) أو إحدى أخواتها

والمراد<sup>(٤)</sup> بسعية المسند لدخولها أن يكون إساده<sup>(٥)</sup> إلى اسمها واقعاً بعد دخولها على اسمها وخبرها، ولا شك أن ذلك إما يتصور بعد تقرير الاسم والحر

(١) أي: مثل ما أخرجوه عن الظرفية ونصبوه (م)

(٢) متدا خبره محذوف أي ومنها والجملة الإسمة عطف لا محل لها عطف على جملة القرينة أو البعيدة (م ع).

(٣) مضاف إليه خبر على تقدير الحكاية في كان وهو الأكثر ويجوز عدم حتمية الحكاية فيه فهو حينئذ مجزور بالكسر والوين إن أول بسطة لكونه منصوباً مضافاً إليه لخبر أو مجزورة بالفتحة بلا تنوين إن أول بالكلمة مضاف إليه خبر كما في الرضي فاحفظه فإن أكثر الناس عنه عاقلون بل بعضهم لعدم معرفة هذه القاعدة قد سمعها منكروون وقد تقدم فيما سبق (زني زاده).

(٤) قوله: (والمراد بباعيته اهـ) حاصله أن المراد أن يكون الخبر مستنداً إلى اسم تقرره فيه وجعله خبراً لكان؛ إذ الإسناد الواقع بين أجزاء الخبر نحو ليس بعد تقرره وجعله خبراً لكان بل كان قبله فلا يصدق على نحو يضرب أنه مسند إلى أنوة بعد تقرره وجعله خبراً هذا لإيراد عليه أنه مسند إلى الاسم حين تقرره خبراً وجعله خبراً لكان؛ إذ لا يتصور تقرير وخبراً سبباً على الإسناد إلى الاسم؛ إذ هما يحصلان معاً حين انكسب بالتركيب بهنم، لا أن يقال المراد أن لا يكون الإسناد إلى الاسم قبل تقرره خبراً وهذا لا ينافي للمعنى (وجهه النمين).

(٥) أي: إساده خبر كان أو إحدى أخواتها لا إساده كان كما يشادر إلى الفهم

فالإسناد الواقع بين أجراء حبر<sup>(١)</sup> لمقدم على تقريره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله<sup>(٢)</sup>، فلا يتقضى التعريف بحث (كان زيد مصر أبوه) ولا بمثل (كان زيد أبوه قائم) بأن<sup>(٣)</sup> يقال: يصدق على (يصر، وقائم) في هذين المثالين المعرف وليس من أفراد المعرف.

ويمكن أن يعدل في جواب هذا السؤال: إن المراد بدخولها ورودها للعمل<sup>(٤)</sup> فيما وردت عليه، كما سبقت الإشارة إليه في خبر ر. وأحوالها (مثل (كان زيد قائم)<sup>(٥)</sup> وأمره) أي: وأمر حبر كان وأخواتها، كأمر حر المستند، في أقسامه<sup>(٦)</sup> وأحكامه وشرائطه، على ما سبق<sup>(٧)</sup> في بحث المبتدأ والخبر (و) لكنه<sup>(٨)</sup> (يتقدم)<sup>(٩)</sup> على اسمها حال كونه (معرفة) حقيقة أو حكماً<sup>(١٠)</sup>، .....

- (١) لا يقال وكذا الإسناد الواقع بين لحر و لاسم مء على أنها مدخل لأحمله الاسمية لأنها تقول ذلك الإسناد قد غير بدخولها (عب).
- (٢) وهذا رد على الرصي حيث قال (مدخل في التعريف نحو قائم في قولك: كان زيد أبوه قائم مع أنه ليس بحبر كان ويصدق عليه أنه المستند بعد دخول كان (م).
- (٣) سألني قوله (فلا يتقضى) وبيان توجه الاستدلال رصير له (م).
- (٤) أي برفع الاسم ونصب الخبر لفظاً أو تقديرًا أو محلاً (م).
- (٥) فإن قائماً مستند إلى زيد بعد دخول كان يراد الإسناد أي الحاصل بالعامل المعنوي مدخول العامل اللفظي (م).
- (٦) قال الشيخ الرصي ما حاصله: إن خبره قد يختص ببعض الأحكام منها أن حر كان لا يكون ماضياً عند درسيه وأما عند الجمهور فيجب أن يكون ماضياً لا مع قد ظاهرة أو مقدرة،<sup>(١)</sup> لي ما ذهب إليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضياً بلا قد فلا يعدها في قوله تعالى: قميصه قد من دبر [يوسف: ٢٧] (عب).
- (٧) من كون الأقسام مفرداً وجمعة ونكرة ومعرفة وكون الأحكام واحداً ومنعدداً ومشأ ومضياً ومحلوقاً ومذكوراً وكون شرائطه: د. كان بحر جملة فلا بد من عائد ولا يحدث إلا إذا علم استدراك من التشبيه المعيد للتسوية وبيان الفرق بينهما (م).
- (٨) بمنزلة للاستثناء عن الحكم المذكور المتقدم فكأنه قال وأمره كأمر حبر مستنداً إلا في جوار تقديمه على اسمه فإنه يجوز فيه إذا كان معرفة اهـ (عوض).
- (٩) مثل قولك: كان حبراً من جمل رجل عالم وأما إذا كان حبر المبتدأ معرفة أو نكرة فيجب تقديم المبتدأ على الخبر لتلايق الانبساط فيها.

كالنكرة المحصورة لاختلاف<sup>(١)</sup> اسمها وخبرها<sup>(٢)</sup> في الإعراب، فلا يلتزم أحدهما بالأخر وذلك إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لمطياً<sup>(٣)</sup>، نحو: (كان المنطلق زيد) أو (كان هذا زيد) بخلاف<sup>(٤)</sup> المبتدأ والخبر فإن إعراب مبهما لا يصلح للقريئة لاتفاقهما فيه، بل لا بد من قريئة رافعة للبس.

وكذلك<sup>(٥)</sup> إذا انتفى الإعراب في اسم (كان) وخبرها جميعاً ولا قريئة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو: (كان العتي هذا).

وقد<sup>(٦)</sup> يحذف عامله أي عامل خبر كان<sup>(٧)</sup>، وهو (كان) لا خبر كان وأخواتها؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا (كان)، وإنما اختصت بهذه الحذف لكثرة استعمالها في مثل: (الناس<sup>(٨)</sup> مجزيون بأعمالهم<sup>(٩)</sup> .. .. .)

(١) هذا جواب لسؤال مقدر كأنه قيل: لم قدم خبر كان على اسمها فإن لاختلاف إيج (المحذرة)

(٢) لأن في الأول رفع وفي الثاني نصب بمحصل قدم أو تأخر

(٣) أشار إلى أن إطلاق المصنف يس على ما ينبغي ولأنه من تقيده (وجيه الدين)

(٤) لأنه إذا كانا معروفتين أو متساويتين في التعريف أو لا بحث تقديم المبتدأ لدفع اللبس (المحذرة)

(٥) أي كعدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذ تنفى الإعراب وأما ما وقع في بعض التفسير في قوله «فما زالت تلك دعواهم» [الأنبياء ١٥] أن تلك خبر فليس ذلك مبني على أن الحفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى (هب)

(٦) استئناف أو اعتراض أو عطوف على جملة يتقدم أو على جملة محدودة أي يذكر عامله كثيراً وقد يحذف (م ع) وإنما لم يقل قد يحذف كان مع أنه أحصر وأظهر، لأن ما ذكره المقام أكثر كل موضع جاء حرف الشرط فيه منصوب أو مرفوع أحدهما مقارن بالفاء وإنما جاز الحذف هاهنا لدلالة حرف الشرط عليه (هافية)

(٧) فاصمير راجع إلى خبر كان لا إلى مجموع كان وأخواتها فلا يرد اعتراض لرضي بأن قال ما كان ينبغي للمصنف هذا الإطلاق؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا كان (وجيه الدين)

(٨) (قال في مثل الناس) قال الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو وإن كان سمها ضمراً علم من عائب أو حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بـصير أي ولو كان العلم بالـصير وبعد لدن وأخواتها نحو رأيتك لدن قائماً أي: لدن كنت قائماً (هب)

(٩) لقوله تعالى «اليوم نحري كل نفس» [غافر ١٧] وإنما قيل وللعاد أفعال بها يشابون وعليها يعاقبون يعني الأفعال لاختيارية (م)

إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ<sup>(١)</sup>.

(ويجوز في مثلها) أي، في مثل هذه الصورة<sup>(٢)</sup>، وهي أن يجيء بعد (إن) اسم ثم فاء بعده اسم<sup>(٣)</sup> (أربعة أوجه) نصب لأول ورفع الثاني وهو أقواها<sup>(٤)</sup> نحو (إن خيراً فخير) أي: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير.

ونصبهما، نحو: (إن خيراً فخيراً) على معنى: إن كان عمله خيراً، فكان جزاؤه خيراً، ورفعهما نحو (إن خير فخير) أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير. وعكس الأول، نحو: (إن خيراً فخيراً) أي، إن كان في عمله خير جزاؤه خيراً، وقوة<sup>(٥)</sup> هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته، (ويجب<sup>(٦)</sup> الحذف<sup>(٧)</sup>) أي، حذف عامله، يعني: (كان) (في مثل<sup>(٨)</sup>): .....  
.....

(١) ونحو المرء مقتول بما قبل إن مفعلاً فالفعل وحده لا يحذف شيء فحذف إن ركباً فراكب ون راجلاً فراجل

(٢) أشار إلى أن التفسير راجع إلى التركيب السابق تأويله بالصورة

(٣) والمراد من الاسم ماها ليس اسم كان بل اسم مطلق لا فعل وحرف

(٤) انقلا الحذف فيه وقوع المعنى وتكون المعطلة الاسم حراً بعد العاء أكثر وقوعاً من المعطلة

(٥) قوله، (وقوة هذه الوجوه) فالوجه الأول 'نوى نفيه الحذف فيه' لأنه حذف من الشرط كان واسمها ومن لخر امتداداً بالمجموع المحذوف من الشرط وانجاء ثلاثة أشياء وأيضاً هو أقوى من جهة المعنى بخلاف الثالث والرابع من المراد أن كان نفس عمله لا أن له أعمالاً ولا في تلك الأعمال خير ويكون جراً بذلك لأعمال باعتبار تضمنه ذلك الحرف والرابع أضعف لكثرة الحذف فيه؛ لأنه حذف في انشائي من بشره كان والمجر والمحرور من انجاء كان واسمها فالمحذوف من مجموع انشائي وانجاء خمسة أشياء ولثاني والثالث دون الأول وقرئ الرابع؛ لأنه حذف في الثاني من شرط كان واسمها وكذا من الجراء وفي الثالث من الشرط كان واسمها وكذا من الجراء (وجه اللبس).

(٦) ولم يقل وقد يجب لإفهامه مما سبق؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه ولذا ورد الحذف باللام وإنما يجب حذف كان هاهنا؛ لأن ما عوض عنها يدل على الحذف ولو أوفى بكان لزم اجتماع العوض والمعووض عنه وهو غير جائز، متوسط وغيره.

(٧) أراد به كل موضع قام فيه مكان كان غيره مع وجود القرينة على المحذوف عوض

(٨) قوله، (في مثل ما أنت منطلقاً) ربما بين تفسير هذا المثال بقوله أي؛ لأن كنت دون المثال السابق؛ لأن هـ داعين أحدهما 'رد على تكويين حيث جعلوا، أن المفتوحة في هذا المثال كلمة الشرط كالعكسورة وثانيها التبع على أن ما إن هذه مفتوحة وإنما احتاره مع أن =

أما أنت منطلقاً<sup>(١)</sup> انطلقت أي . + لأن كنت) منطقاً انطلقت، فأصل أما أنت؛ لأن كنت، حذف للام قياساً، ثم حذفت كلمة (كن) احصاراً، فانقلب الضمير المتصل مفصلاً، وزيدت<sup>(٢)</sup> لفظه (ما) بعد (ن) في موضع (كن) عوضاً عنها وأدغمت النون في الميم، وأبقى الخبر على حاله، فصار<sup>(٣)</sup>. أما أنت منطلقاً انطلقت، وهذا تقدير فتح الهمزة.

وأما على تقدير كسرهما<sup>(٤)</sup>، ولتقدير إن كنت منطقاً انطلقت، فعيل به ما عُيِّل بالأول من غير فرق إلا حذف<sup>(٥)</sup> للام، إذ لا لام<sup>(٦)</sup> فيه<sup>(٧)</sup>، واقتصر المصنف على الأول؛ لأنه أشهر.

أب مكسورة كالمفتوحة في وجوب لحذف بعدها؛ لأنها أكثر استعمالاً صرح به ابن مالك عصام الدين.

(١) أشار إلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه خبر لكان المحذوف والحمزة بعد التأويل محرور المحل باللام، المقدر ومحل بعد المصوب مفعول له لانطقت المؤخر خلاصة م ع.

(٢) وإنما خص ما بالزيادة إما لمساستها المعر في أنها مصدرية في الأصل أو لكونها مشابهة بأخت ولا وإن كذلك نكه أقل منها مشابهة حافية (يعني لما عطف منه ما يتصل به تاء الخطاب) أعني كان ولم يستتر المتكلم بالصمير المتصل دون ما يتصل به أوتي به ضمير الخطاب المرفوع المتصل أعني أنت مبد على.

(٣) فعلى هذا يكون لمعنى إن كنت منصفاً في زمان لا متناه انطلقت فيه.

(٤) وأما الكوفيون فاستقنير عندهم . ما كنت منطقاً بكسر الهمزة فإن عندهم للشرط قطعاً وإن جوروا فتح حمزها تسهياً لدحولها على لاسم عندهم جاز الحرم في الفعل الواقع بعده ذكره الكسائي (حافية شرح الكافية).

(٥) قوله ((لا حذف اللام) وأيضاً فيه ما مرادة للتأكيد لا للتعويض كما في «وأما تخامن» (الأفعال، ٥٨) لأنه يذكر الفعل بعد ما كد في المفصل فعلى هذا لا يحذف كان فيه وجوباً كما يشعر به كلام الشارح قال الرضي ويحذف كان مع إما المكسورة قليلاً قال سيويه لم يجر حذف الفعل مع إما المكسورة ولعل المصنف لم يذكر إما مكسورة لأجل هذا وجيه اللين.

(٦) لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الشرط تنلأ يطل الصدارة لمحرره.

(٧) أي: في الثاني فيحذف فالمعنى فيهما على المعنى؛ لأن حرف الشرط في الثاني لا يغير معنى كان الدال على الماضي فيهما م ح.

— أو يستقيم المعنى على الشرط بدون اللام بخلاف لمفتوحة فإن لا يستقيم المعنى بدون اللام؛ لأن المعنى المنطوق لأجل انطلاقت.

## (اسم إن وأخواتها)

وستعرفها في قسم الحرف إن شاء الله تعالى.

(وهو المسند إليه بعد دخولها) أي دخول (إن) أو إحدى أخواتها (مثل: إن ريداً قائم) وبما عرفت من معنى البعدية، والدخول فيما سبق اندفع استقاص هذا التعريف هاهنا أيضاً بمثل (أبوه) في مثل (إن زيد أبوه قائم)

(المنصوب<sup>(١)</sup> بـ: (لا) التي لنفي الجنس)

أي: لنفي صفة الجنس، وحكمه<sup>(٢)</sup>.

واسم لم يقل اسم (لا) لأنه ليس<sup>(٣)</sup> كله ولا أكثره من المنصوبات، فلا يصح جعله مطلقاً من المنصوبات، لا حقيقة ولا مجازاً، بل بالمنصوب منه أقل مما عده<sup>(٤)</sup>، فلا بُد من التعبير بالمنصوب بها، بخلاف ما عده من المنصوبات فإن بعضها وإن لم يكن كله من المنصوبات، لكن أكثره منها، فأعطى للأكثر<sup>(٥)</sup> حكم الكل، فعُد الكل منها نحوزاً.

(١) مبتدأ محذوف المحر لم يقل اسم لا، لأنه مني الإطلاق ليس من المنصوبات. هــدي

- قوله (المنصوب) يريد المنصوب لفظاً أو تقدير ولا لم يكن التعريف جامعاً ومانعاً ع من.

(٢) بخلاف المصاف، لأن النفي بها الصفة والحكم دون المقصود في قولك، لا علام رجل طريف نفي ظروفة علام الرجل فكأنك قلت لا ظروفة علام الرجل فكأن النفي بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصاراً. م ح.

(٣) قوله (لأنه ليس كله ولا أكثره من المنصوبات) يعني أنه ليس كل من المنصوبات إلا أب بعضه من المرفوعات وبعضه من المبيات فلا يصح جمعه معاً من المنصوبات ولا أكثره منها؛ لأن المنصوب أقل فلا يصح جعله مطلقاً من المنصوبات سواء وحد شرحه أو لا محاراً بأن يعطى للأكثر حكم الكل بخلاف غير، من المنصوبات كالمفعول المطلق والمفعول به والمفعول له وغيرها كالمفعول المطلق وأكثرها كالمفعول به وغيره فإنها قد تكون مسببة وقد تكون مجرورة من المنصوبات ووجه الدين.

(٤) أي من غير المنصوب؛ لأن ما دخلت هي عليه ثلاثة أقسام على ما سيأتي والمنصوبات منها قسم واحد فيكون أقل م.

(٥) وفي هذا لمكان قلت فأعطى لكل حكم الأكثر وهو من الكل من المنصوبات حاشية.

ولا يبعد<sup>(١)</sup> أن يقال: اسم (لا) هو المنصوب به لفظاً، كالمصاف وشبهه أو محلاً<sup>(٢)</sup> كما هو مبني منه على الفتح.

وأما ما هو مرفوع فليس اسماً لها، لعدم عملها فيه.

(هو المسند إليه بعد دخولها لها) حرج به مثل (أبوه) هي (لا غلام رجل أبوه قائم) لما عرفت.

وهذا<sup>(٣)</sup> القدر كاف في حد سمها مطلقاً، لكنه لما أراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله (يلبها)<sup>(٤)</sup> أي: يلي المسند إليه بقطه (لا) أي: يقع بعده بلا فاصلة.

(نكرة مضافاً أو مشبهاً به)<sup>(٥)</sup> أي بالمصاف<sup>(٦)</sup> في تعلقه بشيء هو من تمام معناه. هذه<sup>(٧)</sup> أحوال مترادفة من الضمير المحرور في (إليه).

أو الأولى منه، أو من الضمير المحرور في (دحولها، وما بقى من الضمير المرفوع في (يلبها) (مثل (لا غلام رجل) مثل لما يلبيها نكرة مضافاً

(١) قوله (ولا يبعد) اهـ تزييف لما سبق من أن غير منصوب بها أقل والمنصوب في لا انتهى الجنس أقل (عصام).

(٢) أي: ما ينصب لا رجل في انداد دون رجلاً وإن لم يكن منصوباً لفظاً أو تقديرًا إلا أنه منصوب محلاً رداً يعمد الحصر على محله نحو لا رجل ظرفاً بالنصب حملاً على محل القريب، توفاري.

(٣) قوله (وهذا القدر) كاف فيه إن المرفوع بعدها معرفة كان أو نكرة لا يسمى اسماً لها والتعريف غير مانع اللهم إلا أن يعني بالدحول عليه العمل فيه صبي.

(٤) والجملة حال من ضمير دحولها وبها وإن كان مضافاً إليه في الظاهر إلا أنه فاعل في المعنى م ع.

(٥) قال أو مشبهاً به إن قيل ما تقول في قوله تعالى ﴿لا تشرب عليكم اليوم﴾ [يوسف ٩٢]، أي: لا تنقيح عليكم بعمركم ولا عاصم يوم من أمر الله بأن حرفي نجر صتان للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما مكوّنات مشهتين بالمصاف مع أيهما مبنيان على الفتح أحيب عن الأول بأن الجار الأول مع مجروره خبره وأبوم ظرف لعمله أو بالعكس وعن الثاني بأن قوله اليوم خبر أي: لا وجود عاصم اليوم. (لاوي).

(٦) وإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة بأسرها تكون لا هـ ناصية لاسمها وإلا فلا؛ لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط شرح.



وفي بعض السخ (لا غلام رجل حريف فيها) وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله (فيها)<sup>(١)</sup>.

(ولا عشيرين درهما لك)<sup>(٢)</sup> مثل لما بينها نكرة مشبهة بالمضاف.

قوله (لك) - على السخ المشهورة من تسمية المثاليين كليهما.

(إن كان)<sup>(٣)</sup> أي المسند<sup>(٤)</sup> إليه بعد دحوب غير واقع على الأحوال المذكورة، بل كان (مفرداً) بانتماء الشرط الأخير فقط، وهو كونه مضافاً أو مشبهة به - أي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبهة به - ليرتب عليه قوله (فهو مسيء على ما ينصب به) فإنه لو كان مفرداً معرفة أو معمولاً فتحكمه غير ذلك.

وقوله (على ما ينصب<sup>(٥)</sup> به) أي على<sup>(٦)</sup> ما كان ينصب به المفرد قبل دخول (لا) عليه، وهو الفتح في الموحّد نحو (لا رجل في الدار) والكسر في جمع<sup>(٧)</sup> المؤنث.

(١) قوله (هذه أحوال مترادفة) الأحوال المترادفة أحوال واقعة عن ذي مان واحد وانتمداخلة أحوال كل منها واقع عن صميم حال سائر فأشار شارح إلى أن هذه الأحوال أما من قيل الأولى والثاني وجه الدين.

(٢) حر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا مان؛ لأن ظرافة لا يتعبد بالظرف وسحره إنما أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ويكون مثلاً لموعي خبرها الطرف في غيرها ح م

(٣) والطرف خبر لا وقيل إن لك خبر لا في مثنى أي كائناتك م ح.

(٤) ولما فرع من بيان شرائع ما يكون اسم لا منصوباً أرد أن يبين كونه مسبباً إلا أنه قدم بيان النصب لكون الإعراب أصلاً م ح.

- أي إن كان الرسم الذي بعد لا مفرداً أي غير مضاف ولا مشابهاً به هذا هو المراد وإن كان ظاهر كلامه يقتضي أن يكون معاً بصمر منصوب بلا وليس بمراد بظهور مساده (عوض أفندي)

(٥) أشار إلى أن لبناء شروط ثلاثة إن سى المسند إليه لفظة لا وإن يكون نكرة وإن يكون مفرداً غير مضاف ولا شبهة (م ح).

(٦) ولما قلت: ثم كان بناؤه على ما ينصب به دور غير قلت كون هذا الحق من الباقي في المفرد ثم لما كان المفرد مسبباً على ذلك لما ذكره بين تشبيه وجمع عليه إلحاق الفرع بالأصل (عوض أفندي).

(٧) يشير إلى أن هذا الكلام يعني إن إطلاق نصب عليه مجاز بعلاقة الكونية؛ لأن عدم وجود هذه الشروط لا يكون منصوباً بل لا يكون إلا مسبباً وإلى أن ينصب مسند إلى ضمير المفرد، (نوقاوي).

السالم سلا تسوين نحو (لا مسلمات في دار) ولياء الممتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم<sup>(١)</sup>، نحو (لا مسلمين ولا مسلمين<sup>(٢)</sup> لك) وتعني بالمتفرد، ما ليس بمضاف ولا مضارع به، فيدخل فيه المثنى والمجموع.

وبما بنى، لنصمه معنى (من)، إذ معنى (لا رجل<sup>(٣)</sup> في الدار) لا من رجل<sup>(٤)</sup> فيها؛ لأنه جواب<sup>(٥)</sup> لمن يقول هل من رجل في الدار؟ حقيقة أو تقديرًا فحذف (من) تحفيفاً

وبما بنى على<sup>(٦)</sup> ما يصب به، ليكون الساء على حركته أو حرف استحقيهما النكرة في الأصل قبل الساء.

ولم يس المضاف ولا المضارع به، لأن الإضافة ترجع جائب<sup>(٧)</sup> الاسم<sup>(٨)</sup>، فيصير الاسم بها مائلاً إلى ما يستحقه في الأصل، أعني، الإعراب.

(وإن كان) أي المسند إليه بعد دخولها (معروفة) باستثناء شرط النكارة<sup>(٩)</sup> (أو

(١) مع أن التثنية أولى للفرق بين حركته معرفة وحركته ميباً وأحار أبو عثمان فتحته لا تسوين حذراً من محالته لسائر المسامات مع أن لا لمبي الحنجر وطرطاً للذات على شق واحد وبعضهم يوبه مع كونه ميباً تكون هذه التثنية للمعينة فلا ينافي البناء. (وجيه الدين).

(٢) فإن كلاً منهما مبني على البناء؛ لأن نصه كـ بالياء خلافاً للرد فإن عبده لا يبنى المثنى ولا يجمع على حدة؛ لأن النون كالتثنية دليل الإعراب. (م ح).

(٣) لأنها مشبهة على البناء؛ لأن نصهم بالياء ونحو مسلمات مبني على لكسراً؛ لأن نصب بالكسر كاملة.

(٤) ليكون الجواب مطابقة للسؤال إلا أنه لم يجري ذكر من في السؤال استعنى عنه في الجواب ظرف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من ثبوت ربي على حركة (خواشي هادي).

(٥) قوله (لأنه جواب) ولأنه نص في الاستعراق رسمي بدون من الاستعرافية لا يفقد التصبيح إلا يرى أن ما جاء في رجل لا يميز لاستعراقه ربما جار مل رجلاً أو رجال بخلاف ما جاء في من رجل. (ع ب).

(٦) وسقط لتثنية أيضاً؛ لأنه لنتمكن وهو نحو من لعرب

(٧) أي اسم لا هذه على الحركة مع أن لأصل في البناء السكون فربما بين البناء والعارض ولأصلي. (ب م)

(٨) من المضاف إلى الاسم الصريح لا يكون ميباً إلا نادراً نحو خمسة عشر ونحو (لأري)

(٩) لأن، لإضافة من خواص الاسم القوية تكونه مع يتعير به نفس ملوولة. (وجيه الدين).

لأن المصدر شرط أن يكون المسند إليه نكرة حيث قال نكرة. (رضاء).

مفعولاً به<sup>(١)</sup> أي: بين ذلك المستند إليه (وبين لا) بانتفاء شرط الاتصال على<sup>(٢)</sup> سبيل<sup>(٣)</sup> منع الخلط، سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافاً أو مشهاً به، أولاً.

وهي ست صور<sup>(٤)</sup> نحو: (لا زيد<sup>(٥)</sup> في الدار ولا عمرو) و(لا غلام زيد في الدار ولا عمرو) و(لا في الدار رجل ولا امرأة) و(لا في الدار غلام رجل ولا امرأة) ولا في الدار<sup>(٦)</sup> زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام<sup>(٧)</sup> زيد ولا عمرو (وحيث<sup>(٨)</sup> في جميع هذه الصور الست (الرفع) على الابتداء<sup>(٩)</sup>، أما في المعرفة فلا متناع<sup>(١٠)</sup> أثر (لا) النافية للجنس فيها، وأما في المفعول فضعف<sup>(١١)</sup> (لا) عن التأثير مع الفصل.

- (١) مفعول به لمفعولاً أو نائب الفاعل لمفعولاً عند الأحسن يجعله رفعه تقديره بالروم طرفية لا عند الجمهور من لزم الطرف لا يكون نائب فاعل عنهم والأحسن معاً (زني راده)
- (٢) والطرف خبر مبتدأ محذوف أي: هذا على سبيل المنع لخلط لا على سبيل مع الجمع.
- (٣) قوله (على سبيل منع الخلط) يجوز الجمع بينهما بأن يكون معرفة مفعولاً به وبين لا نحو لا في الدار زيد ولا عمرو. (وجه الدين)
- (٤) بالقسم العقلية، لأن السند إليه، ما معرّف أو بكرة والأول إما مفرد أو مضاف. (م ح)
- (٥) وجد فيه شرط التعريف والاتصال والإفراد لا التكرار ولا الانفصال ولا الإضافة.
- (٦) وجد فيه شرط الانفصال والتعريف لا التكرار والإضافة.
- (٧) وجد فيه شرط الانفصال والتعريف بالإضافة لا الإفراد ولا الاتصال ولا التكرار. (والية)
- (٨) والجملة حراء الشرط والجملة الشرطية لا محل لها عطف على الجملة الشرطية السابقة. (زني راده)
- (٩) أي على أنه مبتدأ مرفوع بالفاعل المعنوي، لأن لا إذا لم يعمل فيه وجه أن يعمل العامل المعنوي. (صرح).
- (١٠) مفردة كانت أو مضافة مفعولة كانت أو غير مفعولة يعني بأقسامها الأربعة. (م ح)

قوله: (فلا امتناع أثر لا النافية للجنس فيها) فلا يكون بينهما تعلق معنوي وحتى يظهر دائرة في اللفظ وأيضاً فيخرج عن وضعها فلا تعمل، لأنها إنما تعمل لمشابهة أن باعتبار أنها للمباشرة في الشيء وإن للعلاقة في الإثبات أو معناه الحقيقي والتأكيد لا غير. (وجه الدين).

(١١) قوله: (فلضعف عمل لا في التأثير مع الفصل) لأنها إنما تعمل لمشابهة إن كما مر وهي إنما تعمل لمشابهة الفعل فلا تعمل لمشابهة الحرف التي تعمل لمشابهة وعد وجود الفاصل تضاعف عن وضعها فرجع الاسم إلى أصله الذي هو الرفع (عافية شرح الكافية).

(و لتكرير) <sup>(١)</sup> أي: وجب تكرير اسمها لكن مطلقاً <sup>(٢)</sup> لا بعينه <sup>(٣)</sup>.

أما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التكبير من معنى نفى الأحاد وأما في النكرة فليكون <sup>(٤)</sup> مطابقاً لما هو جواب به من مثل: قول السائل: أفني الدار رجل أم امرأة <sup>(٥)</sup>؟ وهذا التعليل حار في المعرفة أيضاً.

(ومثل: قضية) أي هذه <sup>(٦)</sup> قضية (ولا أنا حسبي لها) أي: لهذه <sup>(٧)</sup> القضية.

هذا جواب دخل مقدر على قوله (وب كان معرفة وجب الرفع <sup>(٨)</sup> والتكرير) فإن اسم (لا) فيه معرفة؛ لأن (أنا حسن) كنية عني رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر، فأجاب عنه بأنه (متأول) بالنكرة <sup>(٩)</sup>، إما بتقدير المثل أي: ولا

(١) أي أن يحىء بعد لا والمعنى بلا معنى حر، ليس اعرض منه التكرير لاصطلاحه وهو ذكر الشيء مرة بعد أخرى بشهادة الاستعمال. (مخرج).

(٢) سواء كان الاسم الذي هو الأول نحو لا في الدار زيد ولا عمرو أولاً (رصي).

(٣) أي الأول هذا التعبير إشارة إلى أن المراد بالتكرير تكرير نوهي لا الشخص (رصي).

(٤) ربما قدر السؤال مكرر إذ لو لم يكن مكرر لكان اسم أو لا عنه.

(٥) وأجيب لا في الدار رجل ولا امرأة فكرر في جواب ليكون معدياً للسؤال؛ لأن فيه التكرير

(م ح)

(٦) قوله (أي هذه قضية) أي: هذه مسألة مشككة ولا أحد مثل إلى حسن في حق الإشكال من هذه

مسألة المشككة أو معناه وهذه المسألة مشككة ولا يفصل بهذه لقضية إذ هو كرم الله وجهه كان

فيصلاً في المحكومات على ما قاله النبي عليه السلام: «أفصاكم علي» ابن ماجه ١٥٥٥ عصار اسمه

كرم الله وجهه كالجنس المعين للمعنى 'عصر' و يقطع كقطع لفصل وهذا كما قالوا لكل فرعون

موسى أي: لكل جدار فهدر فيتصرف فرعون وموسى بتكريرهما بالمعنى المذكور قال بشريف

بحرجاني الفصل هو الذي يفصل بين الأشياء وقيل هو انقضاء لفصل بين الحق والباطل وحقه

الحاكم مبالغته انتهى فعلى الأول الفصل صفة مشبهة وعنى ثاني مصلر، (وافية)

(٧) قيل هو قول الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون: عند نقض ومعه يحكم نحو وليس على رضى الله حاضراً

ههنا أي: هذه قضية ولا قاضي لها مثل قوله عليه السلام: «أفصاكم علي» أفرصكم ريداً. (كذا

سمعه).

(٨) فانتقص لتعريف به إما عدم التكرير به فظهر وإما عدم الرفع فلأنه لو رفع لقبل ولا أبو حسن

بالواو (م ح).

(٩) ولا يرد نقضاً على تعريف بأنه غير جامع لخروج مثل هذا القول. (م ح)

مثل<sup>(١)</sup> : أبي حسن لها، فإن (مثلاً) لتوَعْنَه في الإبهام لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة.  
أو بتأويله يفصل<sup>(٢)</sup> بين الحق والباطل، لاشتهاره<sup>(٣)</sup> رضي الله عنه بهذه الصفة  
وكأنه قيل. لا يفصل لها، ويقوي<sup>(٤)</sup> هذا التأويل إيراد (حسن) بحذف اللام؛ لأن  
الظاهر<sup>(٥)</sup> أن تنويته للتذكير.

(وفي مثل. ولا حول<sup>(٦)</sup> ولا قوة إلا بالله) أي: فيما<sup>(٧)</sup> كررت فيه لا على سبيل  
العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل ويجوز (خمسة أوجه) بحسب اللفظ لا  
بحسب التوجيه فإنها بحسب<sup>(٨)</sup> التوجيه تزيد عليها.

- (١) فحذف المضاف الذي هو اسم لا هي الحقيقة وأقيم المضاف إليه مقامه. (م ع).
- (٢) فإطلاق يفصل على علي عليه السلام من قبل رجل هدد والمفصل الحاكم ويقال القضاء بين الحق والباطل.
- (٣) قوله - (لاشتهاره عليه السلام) بهذه الصفة يجعل كأنه اسم حسن موضوع لإدائه ذلك المعنى وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرة وهذا كما قدسوا لكر فرعون موسى أي لكل جبار قهار فينصرف موسى وفرعون لتكبيرهما بالمعنى المذكور. (وجه التبيين)
- (٤) أي - رجع هذا التأويل أي - تأويل إلى حسن يفصل والمراد بمثل لا حول ولا قوة كل موضع تكرر فيه لا وتعدد المنفي نكرة غير معصولة. (سند الله)
- قوله: (ويقوي علم أن نزع اللام) واجب على التأويل سواء كانت اللام في الاسم نفسه وفيما أضيف إليه إلا في عند الله وعند الرحمن، إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما إما النزع في الصورة الأولى مصرية اللفظ وإصلاحه وأما في الثاني فالأمر واضح ولما كان السمع على التأويل الثاني واضحاً كما يدل عليه قوله الظاهر أن تنويته للتذكير جعله معرباً للتأويل الثاني. (هـ)
- (٥) وإنما قال: لأن الظاهر لجوار إيراده بالتكسر أيضاً مع كونه كنية له عليه السلام، إلا أن الظاهر إيراده باللام. (م).
- (٦) أي: لا رجوع لنا من المعصية ولا قوة لنا في الطاعة إلا بتوحيق الله تعالى. (وجه التبيين)
- أي. لإحلاص من معصية إلا بمعصيته وعونه ولا طاعة ولا قدرة على طاعة وعادة إليه بعونه وتوفيقه. (عبد الرحيم).
- (٧) هذا تفسير للمثل يعني: أن هذه الأقسام الآتية غير محتصة بها بل تجري في كل موضع توجد فيه شروط ثلاثة أن تكون لفظ لا مكررة وأن يكون التكرار بالعطف وأن يلي كل منهما نكرة مفردة وبين الشارح الأول بقوله فيما كررت. (نوقادي).
- (٨) ما لبث لغة قليلة جرت على السن والأكثر ترك ايء وذكر السوي في تسميته. (شرح جمع الجوامع).

الأول. (فتحهما) أي: (لا حول ولا قوة إلا بالله) على أن يكون (لا) في كل منهما لفي الجنس (ولا قوة) عطف على (لا حول) عطف مفرد على مفرد، وحبرها محذوف<sup>(١)</sup>، أي: لا حول ولا قوة موجودة<sup>(٢)</sup> إلا بالله أو عطف جملة على جملة - أي: لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله، فحذف حبر الحمزة الأولى استغناء عنه بحبر الجملة الثانية.

و (الثاني) فتح لأول ونصب شيء، أي (لا حول ولا قوة إلا بالله).

أم فتح الأول فلان (لا) الأولى لفي لجنس، وأما نصب الثاني فلان (لا) الثانية مريدة لتأكيد المعنى<sup>(٣)</sup>، والثاني معطوف على الأول فيكون منصوباً حملاً على لفظه لمساواة حركته الإعراب.

ومحذوف<sup>(٤)</sup> .. .. .

قوله (بحسب التوجيه) لأنك إذا فتحتهما يحتمل أن يكون لا في الموضعين لفي الجنس وإن يكون في الأول لفي الجنس وفي الثاني رائدة رداً رفعت يحتمل أربعة أوجه أحدهما أن يكون لا في الموضعين لفي الجنس ملغاة عن العمل.

وثانيهما: أن يكون لا في الموضعين بمعنى ليس.

وثالثها: أن يكون لا الأولى بمعنى ليس والثانية زائدة

ورابعها. أن يكون الأولى للتبرئة ولا رائدة وأن يكون بمعنى ليس ورفع على أنه اسمه وأن يكون للتبرئة والثانية رائدة رداً فتحت لأن ورفع الثاني بحتم أن يكون الرفع محمولاً على موضع الاسم للتبرئة ملغاة وإن رفعت الأول فتحت شيء يحتمل أن يكون الأول بمعنى ليس وأن يكون ثاني للتبرئة. (فاهل محشي).

(١) وأصل مرفوع بلا الأولى والثاني وإنما جاز ذلك مع أنهما عاملان لأنهما يحكم المماثلة في حكم واحد كما أن زيدا وأن عمراً قائماً. (لأري).

(٢) وبحبر الظاهر قوله إلا بالله وهو المشي المعرف بالمعرب بإعراب المشي منه المحذوف القائم مقام متعقبة؛ لأنه ظرف لاند من متعين هو في الحقيقة خبر فيكون جملة واحدة فيكون في قوة لا شيء له إلا بالله. (توقادي).

(٣) لأن المعطوف على المنعني يكون معيياً أيضاً فيكون حرف لنفي في المعطوف رند ولذا تده التأكيد. (م ح).

(٤) قوله. (ويجوز أن يقرأ لهما خبر واحد) عند سبويه فإن لا عاملة عند غيره في المنوع والتابع وأما عند سبويه فلا يجوز نقل خبر واحد لأن لا عند مع اسمه المعني مبتدأ والمعطوف =

أن يقدر لهما خبر واحد<sup>(١)</sup>، وإن يقدر لكل منهما خبر على حدة<sup>(٢)</sup>.

(و) الثالث - (فتح، الأول ورفع الثاني) نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله) أما فتح الأول فلا (لا) الأولى لفي الجنس وما رفع الثاني فلأن (لا) الثانية زائدة، والثاني معطوف على محل الأول؛ لأنه مرفوع بالابتداء، عطف مفرد على مفرد، بأن يقدر لها خبر واحد أو عطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر

(و) الرابع، (رفعهما)<sup>(٣)</sup> بالابتداء<sup>(٤)</sup> نحو، (لا حول ولا قوة إلا بالله) لأنه جواب قولهم (أبغض الله حول وقوة؟) فجاء برفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الأمران<sup>(٥)</sup> هاهنا أيضاً.

(و) الخامس (رفع الأول) على أن يكون (لا) بمعنى (ليس) (على ضعف) فإن عمل (لا) بمعنى (ليس) قليل (وفتح الثاني) بمعنى لا حول ولا قوة إلا بالله، على أن يكون (لا) لفي الجنس.

مصوب ولا يرتفع الخبر معامليين مختلفين فيجاء بقدر لكل منهما خبر.

(١) لأن العامل فيه لا الأولى وحدها فيكون مجموع جملة واحدة (م)

(٢) وقد يقال إذا كان قوة مصوباً يكون معطوفاً عطف مفرد على مفرد فيكون لا الأولى عاملاً فيه أيضاً فلا يكون له خبر آخر اللهم إلا أن يقال إنه من قيل العطف على معمولي بحرف واحد (وجيه الدين)

- بأن بدل لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله فيكون من عطف جملة على جملة. (وصفاً)

(٣) ليكون مطابقاً لما هو حوّل له؛ لأنه حوّل بقول لسانر معبر الله حول أم قوة وارتفع الاسم على الابداء؛ لأنه لا عمل بلا هـ ويجوز أن يكون لهما خبر واحد وأن يكون لكل منهما خبر عند سبويه وغيره وأما ما قيل من أنهما لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف ثم كرهوا العدول بأحدهما لما فيه من التحكم فمقوض بلوجه الأول وجوانبه الوجه الأول جعلت على الغالب وهذه جملة واحدة وتوهم التركيب بين الجسمين في عية البعد بخلاف ما بين حرفي جملة واحدة (عافية شرح الكافية)

(٤) محوّل مبتدأ وقوة عطف عليه ويذهب خبره ولا يكون بلا عمل ووجه عمل هاهنا ثبت أحدهما أن يكون مطابقاً أو والمثل لو فتح ليهوهم تركيب مع وجود حرف العطف وهذا غير جائز ولو فتح أحدهما دون الآخر لكأن ترجيحاً بلا مرجح. (متوسط).

(٥) أي عطف المفرد على المفرد وعطف الجملة على الجملة تعني

وَضَعُفٌ<sup>(١)</sup> وجهٌ ضَعُفٌ رَفَعَ الأول، بأنه يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل (لا) بـ: لتكريره، لا لكونها<sup>(٢)</sup> معنى (ليس) لأن شرط صحة إلغائها التكرير فقط، وقد حصل ههنا، ولا دخل<sup>(٣)</sup> فيها لتوافق الاسمين بعدها في الإعراب.

فهذا على التوجيه الأول متعين نَعُطِفُ جملة على جملة<sup>(٤)</sup>، أي لا حول ولا قوة إلا بالله، وإلا يلزم أن يكون قوله (إلا بالله) منصوباً ومرفوعاً<sup>(٥)</sup>.

وعلى التوجيه الثاني يحتمل أن يكون من قبيل عَطُفَ مفرد<sup>(٦)</sup> على مفرد، أو عطف جملة على جملة، كما لا يخفى<sup>(٧)</sup>.

(١) قوله (وضعف وجه ضعف رفع الأول) والضعف هو الرمي ويمكن أن يقال أنهم لما وحدوا والوجه الخامس ضعفاً بينها ضعفه بهذا التوجيه يكون من قبيل البرهان إلا في وليس من البرهان الذي حتى يلزم ما ذكره. (فاضل وجه الفين)

(٢) قوله (لا لكونها) في ليس إذ لم يشك في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد به لون الاسم بعدها مرفوعاً والبحر محدوداً بحر لا يرح ولا يتصرف فظهر أنها عملة عمل ليس والحق أنها لتبتركة لكنها ملزمة للضرورة. (لاري)

(٣) كان قبل أن كان لمكرر مرفوعاً يجب أن يكون الآخر مرفوعاً وإن كان منصوباً يجب أن يكون الثاني منصوباً أيضاً وهذا ليس كذلك بل محتمل في الإعراب فلا يجوز الإلقاء فأجاب بقوله ولا دخل له. (طاشكندي)

(٤) لأن في عطف مفرد على المفرد يجب اتحاد معطوفين وشرطيهما في العامل وهذا غير جائز في العطف المذكور، لأن لا معنى ليس يقتضي رفع الاسم ونصب البحر ولا لمي البحر يقتضي نصب الاسم ورفع البحر وإدخا في المعنى فلا يمكن العطف المذكور فتعين العطف الأول (توقادي)

(٥) ولا الثانية يقتضي أن يكون مرفوعاً فيكون محتملاً لعدم محتتمل في حالة وحده وذا غير جائز فتعين أن يكون عطف جملة على جملة. (م ح)

(٦) لأن الأول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثاني عليه بهتار محل المبدأ وإلا بالله غير الأول فيكون جملة واحدة

(٧) وإنما فسر العمل بعونه تأثيرها لثلاثتهم اختصاص العمل بالإعراب ولقائن أن يقول إن في هذا المقدم أشكال وهو أن الاستثناء إذا وقع بعد فعلتين إنما ينصرف إلى الثاني وهو هاهنا في المعنى راجع إليهم ويمكن أن يجاب عنه بأن الاستثناء المذكور هاهنا راجع إلى الجملة الثانية أيضاً ويقدّر في الأولى الاستثناء الآخر لدلالة الثانية عليه أو يقال أن حول ولقوة لم كان بمعنى واحد صحيح رجوع الاستثناء إليهم لمرئيهما معزلة شيء واحد وعدم أن بعضهم ذكر =



(وإذا دخلت الهمزة) <sup>(١)</sup> على (لا) نتي لنفي الجنس (لم تغير العمل) <sup>(٢)</sup> أي. عمل (لا) أي. تأثيرها <sup>(٣)</sup> في مدخولها إعرافاً وثناءً، لأن العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام (معناها) أي: معنى الهمزة بداخلة على (لا) التي لنفي الجنس (إمّا الاستفهام) <sup>(٤)</sup> حقيقة، فتقول ألا رجل في نذار؟ مستفهماً.

و(إمّا العرص) <sup>(٥)</sup> مثل: (ألا برول عمدي) ولم يذكر ميبويه أن حال (ألا) هي العرض كحاله قبل الهمزة <sup>(٦)</sup> - بل ذكره (اسيرامي) وتعه الجرولي والمصنف.

ورد ذلك الأندلسي، وقال هذا خطأ؛ لأنها إذا كانت عرصاً كانت من حروف الأفعال، مثل: (إن ولو) وحروف استحصيل، فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو: (ألا زيدا تكرمته).

هاهنا وحياً سادساً وهو عكس الخامس فهو ليس بشيء، لأنه هو الوجه الثالث معيه وإن قلت لا سلم ذلك؛ لأن بينهما معبرة في الاعتبار؛ لأن الرفع في الثالث يكون معطوفاً على هو مرفوع المحل وفي السادس بأن يكون اسم لا تكون لا هاهنا بمعنى ليس قلت هذا لا يجرىك معاً، لأن المقصود عد الوجود باعتدال اختلاف لفظاً لا عدداً باعتدال توجيهها وهي على ذلك لا تريد على حمسة وإلا فلا وجه للاقتصاد على لسة مع لسة على الريادة عليها وهذا لا يحصى على من له صارسة في هذا الفن في الجملة. (حاشية شرح الكافية)

(١) أي همزة الاستفهام إذا دخلت على لا اسمية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها فتقول ألا رجل قائم إلا علام رجل قائم ولا طالعاً جلاً وحكم العطف بعد دخولها كحكمها

(٢) أراد بالعمل اللغوي وإلا عيسى في لا رجل بها حمل اصطلاحاً لمكان البناء والعمل حقيقة كما في إلا علام رجل وتشبيهاً كما في لا رجل. (هندي)

(٣) قوله (أي تأثيرها) مذكر المقيد وهو الإعراب وأراد المطلق وهو التأثير أهم من أن يكون إعرافاً أو بناءً؛ لأن العامل أي المؤثر لا يتغير عمله أي تأثيره بدخول كلمة الاستفهام عليه فيبقى العمل كما كان قبل همزة الاستفهام. (وجيه)

(٤) قوله (الاستفهام) حيث لا عمل سمعتم من وجوده بعد لا ولا لعدمه والعرض حيث وجد العلم لعدمه ويكون ممكن الوقوع والمبر حيث لا يكون ممكن الوقوع وحيث وجد العلم لعدمه (ولي أفندي).

(٥) استفهام مجازاً؛ لأن القائل به لا يقصد الاستفهام عن ترك البرول وقس عليه التمني. (هوض)

(٦) لأنها إذا كانت عرصاً تكون من حروف الأفعال فلا يعبر بدخولها على الأسماء؛ لأن العرض لا يكون إلا في الأفعال كما يقال إلا تترك. (توقادي)

(و) أمّا (التمني) محو - ألا ماءً أشرته، حيث لا يرجى ماء.  
وأما قوله<sup>(١)</sup>:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً

فهذه عند الخليل ليست (لا) اند حنة عليها حروف الاستفهام، ولكنه حرف موضوع للتخصيص برأيه، فكأنه<sup>(٢)</sup> قال ألا تروني<sup>(٣)</sup> رجلاً، يعني: هلاً تروني رجلاً، ولذلك نصب ونون.

وهي عند يونس (لا) التي دحست عليها همزة الاستفهام<sup>(٤)</sup> بمعنى التمني فكان القياس (ألا رجل) ولكنه نون لضرورة لشعر.

(وبعث) اسم (لا) (المسي) لا نعت سمى المعرب، احتراز عن مثل: (لا غلام رجل هريماً).

(الأول) بالرفع صفة لسمت، أي لا الثاني وما بعده، احتراز عن مثل: (لا رجل طريف)<sup>(٥)</sup> كريم في الدار).

(مجرداً) حال من ضمير (مبي)<sup>(٦)</sup>، والعامل فيه مسي على احتراز عن مثل (لا رجل حسن الوجه) ..

(يليه) حال بعد حال، أو صفة (مجرد) احتراز عن مفصول، محو - (لا غلام فيها

(١) هذا جواب عن سؤال وهو أن يقال أنتم قنته؛ لأن همزة إن دخلت على لا بني لنهي لجنس لا تعبر عمل لا والهمزة هي إلا رجلاً غير حسن لا فأجاب بقوله إما قوله إلا رجلاً داود.

(٢) كأنه حين حرف تخصيص مختص بالعمل ولا مع هذا فأجاب: كأنه ليج

(٣) من إلا راية أصبه ترونون فاعل محذوف لهمزة والياء فصار ترون بضم تاء ولراء ثم بحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونني (م ح)

(٤) يعني أن لا في البيت معاً نحن بصدده مركب من همزة الاستفهام ولا يعني الجنس فكانت بمعنى النخ. (عاقبة).

(٥) إما مبني على التثنية لموافقته لمعونه وإما مبني رعداً ونصباً لأنه نعت الأولي (توقادي)

(٦) الآتي أو المستكن في الأول أو من لمسته على قرون من جوز وقيل حال من المستكن في يديه وقيل خبر كان المقدر. (زاده)

ظريف) وهذا القيد يغني<sup>(١)</sup> عن الأول.

(مبنى) على الفتح حملاً على المنعوت، لمكان<sup>(٢)</sup> الاتحاد بينهما والاتصال.

وتوجه النفي إليه، أي: إلى البعت حقيقة<sup>(٣)</sup>.

والمسني<sup>(٤)</sup> في قوله. (وبعت المسمي) إشارة إلى ما يسي على الفتح بالأصالة لا بالتبعيه، فإن المذكور سابقاً<sup>(٥)</sup>، فلا يرد أنه إذا كرر اسم (لا) المسني ونفي على الفتح ثم جيء بعت لا يجوز<sup>(٦)</sup> ساوؤه مثل (لا ماء لا ماء بارداً) مع أنه يصدق عليه أنه (بعت

(١) اللهم إلا أن يراد بالأول ما هو أول نصب طبع لا بالوضع فإن بعض الصفات متقدم على بعضها بالطبع وبهذا يتنفع الإشكال

(٢) قوله (المكان الاتحاد) أي شئت الاتحاد دلاً والاتصال لفظاً وتوجه النفي إليه حقيقة لأنك إذا قلت لا رجل ظريف أي كساً فكأنك قلت لا ظريف (موضح)

(٣) لأن المعنى في قوله لا رجل ظريف قائم على المقام على الرجل الموصوف بالطرافة لا عن مجرد الرجل إلا أن لباء البع أربع شرائط لابد أن تكون بعت مسمى بلا وأن تكون البعت الأولى وأن يلي البعت المسني ولا يحصل بينهما وأن تكون شيئاً مفرداً وإلا وحده الشروط يتحد البعت مع المنعوت، (ح م ت)

(٤) كأنه قبل أن يلوذاً في لا ماء ماء بارد فلا يصدق عليه أنه بعت لمسي الأول مفرداً يليه مع أنه لا يجري فيه الحكم بقوله مسي معرب رفعاً ونصباً فلا يكون هذه القاعدة مائة فأجاب بقوله والمسي إلح حاصل الجواب أن المراد بالمسني بالأصالة لا بالتبعيه فيكون بالبعت بعت المسني بالأصالة وبعت المسني بالتبعيه فيخرج بقول ونعت المبني. (طاشكندة)

- إن البناء الثلاثة أشياء الأول كون البعت في معنى هو المبني الذي دخلته لا الثاني كون المعنى في الحقيقة هو البعت لا المنعوت فكان لا بأس به وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها لا طرافة في الرجال فهي لمعي الطرفاء لا لمعي الرجل ولهذا لم يبين صفة العادي مع العادي نحو ما زيد الظريف؛ لأن العادي لفظاً ومعنى هو الموصوف لا الصفة والكثرة كونه قريباً من لا التي هي سبب البناء. (سبل عبد الله)

(٥) حيث قال المصراع كان المسند إليه بعد دحوله مفرداً فهو مبني على ما نصب به (د ر د)

(٦) قوله (لا يجوز بناؤه) من تعين فيه الإعراب رفعاً ونصباً على حسب الموصوف وهو المكرر كما هو الظاهر بل هو المتيقن لا المتبوع (وجه اللحن).

- فإن كررت المسني جاز في الكسبي الإعراب و سواء وبيت قولك لا ماء ماء بارداً وإن شئت لم ينون. (مفصل).

المسي الأول مفرداً بـ (بارد) في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو<sup>(١)</sup> الطاهر، ولو جعل نعت للمتبوع، فليس مما يبيح لتوسط تابع بينهما؟

(ومعرب)<sup>(٢)</sup> لأن الأصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب دون البناء (رفعاً)<sup>(٣)</sup> حملاً على محله البعيد<sup>(٤)</sup> (ونصباً) حملاً على اللفظ<sup>(٥)</sup> أو على محله القريب (نحو لا رجل ظريف) بالفتح (وظريف) بـ (رفع) (وظريف)<sup>(٦)</sup> بالنصب (والا)<sup>(٧)</sup> أي: وإن لم يكن النعت كذلك (فالإعراب) أي فحكمه<sup>(٨)</sup> الإعراب لا غير، رفعاً حملاً على المحل<sup>(٩)</sup> .....

(١) ويمهم منه إذا ما وتابع بين القريب والتبع فهو للفرق بين كان البعيد مقصوداً هذا بخلاف بصائر وأسماء الإشارة فإنها للقريب إذا لم يكن بعيد مقصوداً وإلا فلبعيد. (حاشية)

(٢) قال ومعرب رفعاً ونصباً مصدران نوعان ونحو ما به مصوب سرع انخفاض ضعيف لأنه سمعي إلا في أن وإن. (هـ).

(٣) لأن بناء الاسم تضمن الحرف ولا تضمن الحرف ولا تضمن في الصفة نصير معرباً (جلبى). وهي مصدران نوعان لقوله معرب أو منصوبان على نزع الحد من أي معرب يرفع ونصب (هـ).

(٤) حالان عن التضمين في معرب ويبدأ لما تعلق بكون النعت معرباً من الجهات يعني على تقدير تمييز النعت بتقيود المذكورة حار فيه البناء والإعراب وعلى تقدير إعرابه جاز فيه الرفع والنصب. (موضح هـ).

(٥) لأن اسم لا مع، المسمى في محل الرفع مالا ابتداء.

(٦) من حيث إن فتحه لشبه الإعراب في العروض

(٧) أم جوار البناء فيه فلاهم يروى توصف مع موصوف مسرلة شيء واحد من جهة، إن دأبهم واحدة وإن المتى نفي رجل موصوف بالصفة لا مظهر الرجل فالصفة هاهنا كدت مقصورة إذ لولاها لاختل المعنى؛ لأنه لا يلزم منه نفي جميع الرجال وليس ذلك بمراد وأما جوار الإعراب مثلاً يرمي إيهام تركيب كسر من كسرين تركيباً مرجحاً أو لأن عدة لبناء وهي تضمن من الاستعرافية إنما تتصادق بالمرصوف دون الصفة (هـ) شرح انكاسية

(٨) عطف على مقدر مفهوم من القيود المذكورة في تعريفه يعني إذا كان نعت اسم لا هذه موجود فيه هذه القيود ولشروط فهو مسمى على معرب ومعرب رفعاً ونصباً وأشار انشراح إلى هذا بقوله وإن لم يكن إلح. (توقادي).

(٩) قوله: (فحكمه الإعراب لا غير) سم يقر الإعراب واجب مسمى صريحاً مع إيهام بيان في الدلالة على الإعراب فقط فلا يرد ما قيل لأولى أن يقرر فيجب الرفع. (وجيه الدين)

(٩) قوله (على محل البعيد) وقوله (على محل القريب) بناء على أن اسم لا كذا في الأصل =

المعبد أو نصاً حملاً على اللفظ، أو المحل القريب، وقد مرت أمثله<sup>(١)</sup> في بيان قوائد القيود (والعطف)<sup>(٢)</sup> على اسم (لا) العيني إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير (لا) في المعطوف، فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه، نحو: (لا غلام لك والفرس)<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان (لا) مكرراً في المعطوف فتحكمه ما علم في قوله: (لا حول ولا قوة) فيما سبق بأن يحمل (على اللفظ) أي لفظة اسم (لا) العيني ويجعل منصوباً.

(و) بأن يحمل (على المحل) ويحمل مرفوعاً (جائز)<sup>(٤)</sup>.

ولا يجوز فيه البناء، لحكايا الفصل بالعطف ولم يجعل في حكم المتصل<sup>(٥)</sup> لمظنة الفصل<sup>(٦)</sup> بـ (لا) المؤكدة<sup>(٧)</sup>، إذ المعطوف على النفي تراد فيه (لا) كثيراً نحو: (لا حول ولا قوة).

مبدأ: لأن لا من يواسح المبتدأ ويحصر ثم صار منصوباً ثم صار مسبباً؛ لأن لا تعمل عمل إن ثم سى لعارض تضمن من فاعل كونه في الأصل من محله الرفع وباعتبار أنه صار اسماً منصوباً بعد كونه مبتدأ محله النصب، (فاضل وجيه)

(١) وهي قواه (لا غلام رجل ظريفاً) في قوله العيني، وقراه: لا رجل ظريف كريم في الدار في قيده الأول، وقوله لا رجل حسن الوجه في قيده مفرداً، وقوله لا غلام فيها ظريف في قيده يليه، (حاشية د)

(٢) إن شرط جوار العطف ثلاثة أن يكون اسم لا مسبباً وأن يكون المعطوف نكرة وأن لا يكون له مكرراً ولذا بين الشارح بقوله إذا كان المعطوف (المحرره).

(٣) لأنك لو نصبت حملاً على اللفظ أو على المحل لكنت لفظاً لا عاملة في المعرفة وذا الحال، (نوقادي)

(٤) قال وجهان النصب حملاً على اللفظ وارتفاع حملاً على المحل المعبد جائزان على السوية (نوقادي)

فإن قلت لم لا يجوز فيه البناء قلت إماماً؛ لأن بين المعطوف والمعطوف عليه مغايرة بالذات ولا يستقيم جعلهما كشيء واحد، (هوش)

(٥) بأن يكون النواو رائدة لتأكيد المصنوع كما في عطفت بعضها على بعض مثل قولك ريد العالم والشاعر والديبر، (م ح).

(٦) أي ثبوت الفصل بين اسم لا والعطف ولأن هذا محل أن يظن فيه الفصل (رضيا)

(٧) كقوله تعالى ﴿أَنْ يَأْتِيَنِي يَوْمَ لَا يُبْعَ فِيهِ وَلَا حِجَّةٌ وَلَا نَعَاصَةٌ﴾ [البقرة ٢٥٤]، بخلاف الصفات والندى؛ لأنه ليس فيهما هذا الظن فافترقا (شرح)

(مثل) لا أب وابناً وابن) في قول الشاعر:

ولا أب<sup>(١)</sup> وابن مثل مروان واسه يد هو بالمجد<sup>(٢)</sup> ارتدى وتأزرا

وسائر<sup>(٣)</sup> التوابع لا نصر صهم فيها، لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المتنادي كذا ذكره الأندلسي.

(ومثل<sup>(٤)</sup> لا أباله، ولا علامي به) أي كل مركب يكون فيه بعد سم (لا) التي لنفي الجنس لام الإضافة وأجرى على ذلك لاسم أحكم الإضافة<sup>(٥)</sup> من إثبات الألف في هذا نحو<sup>(٦)</sup> (أب) وحذف النون نحو (لا غلامين) (جائز) يعني أن الأصل في

(١) قوله (ولا أب وابناً مثل مروان وابنه) كلمة مثل خبر لا وإد ظرف المتعلق بمثل وهو مبتدأ خبره ارتدى وتأزراً عطفاً عنه وهو راجع إلى الأب لأن مجد الأب مجد الأم دون العكس لأن لشرف والمجد يكونان بالأب. (وجيه اللين)

(٢) الجار متعلق بالفعل بعينه قدم للحصر الارتداء ورجوع من رداً بمعنى رجع وتأزر من ارتدى قوي يعني أن مروان رجع إلى المجد وتأزر بمعنى ولألف في تأزر للإشباع كآلف أت في قول الشاعر لا للثبة. خلاصة (م ح)

(٣) قوله (سائر التوابع) إلى الذي يعني من توابع بعد الوصف والعطف وهي تبدل وعطف السان وتأكد، للعطف بحلاف التأكيد بمعنى فإنه لا يكون إلا بالمعرفة فلا يكون تأكيداً لاسم لا لمي الجسم (فاصل محشي ج).

(٤) هذا جواب سؤال مقدر كنه قيل أنت قلت من كان اسم لا مفرداً هو مبي على ما ينصب به وأب علامي لا أب له ولا علامي له مفرد مع أنها مفرد فأجاب بقوله ومثل لا أنا له الح (لمحروه).

علم أن اسم لا إذا كان نكرة مفردة وذكر بعدها ما يصح صفتها إليه وعص بينهما باللام ومع ذلك كانت موصوفة بلام الجار ومحروراً بها كقولك لا أب له ولا غلامين له فاللغة المعصية ههنا أن تبنى على بناؤها على ما ينصب به وفيه لغة أخرى وهي أن تثبت الألف في مثل الأول وأن يحذف النون في مثل الثاني كذا ذكر في بعض وأشير إلى سبب جوارها بقوله تشبيهاً. (حاشية شرح الكافية).

(٥) يعني بإعطاء حكم الإضافة والمرد بحث لا أب له لا أحاله فقط هذا بحكم مختص بالمفردات بالأب ومثل علامي له كذا ما كنا فيه نون تشبيه والجمع نحو لا مسلمي له ولا ناصري به (حاشية م).

(٦) أراد به الأسماء الستة يعرر فإنه لا يقطع عن الإضافة هذا عند المصنف وأب عند الرضي فلا يجاوز هذا من الأسماء الستة الأخ والأب. (عصام)

مثل. هذين التركيبين أن يقال لا أب له ولا علامس له، فيكون اسم (لا) فهما مبنياً على ما ينصب به، والجار مع المحرور خيراً لها

وقد جاء على قلة مثل: (لا أب له) و(علامس له) زيادة الألف في مثل (أب) وإسقاط النون في مثل: (علامس) كما في حال الإضافة (تشبيهاً له) أي لاسم (لا) في هذين التركيبين، مع أنه ليس بمضاف - (بالمضاف) وإحراء<sup>(١)</sup> لأحكام المضاف عليه بإثبات الألف وحذف النون، فيكون معرباً ودك التشبيه إما هو (لمشاركته) أي: لمشاركة اسم (لا) حين يضاف بإظهار اللام به وبين ما يضاف إليه (له) أي للمضاف (في أصل معناه)<sup>(٢)</sup> أي معنى المضاف من حيث هو مضاف، يعني الإضافة وهو الاختصاص<sup>(٣)</sup> أو المعنى<sup>(٤)</sup>. أن مثل (لا أب له)، و(لا علامس له) حائر تشبيهاً له. أي. لمثل<sup>(٥)</sup> هذين التركيبين حيث لا إضافة فيه بالمضاف، أي<sup>(٦)</sup>. تركيب يشتمل على

- (١) وإحراء لأحكام المضاف إليه إن راد ذلك مثلاً يتوهم أنه منصوب بالمشابهة بالمضاف، إذ لو كان كذلك النون لا أب له كما يؤيد لا حياً وجهه ولم يحذف النون (عب)
- (٢) وهو سنة الأنوة إلى المذكور بعد اللام مثله في الإضافة؛ لأن معنى أبوك أب لك فكلا اللفظين يشركان في هذا المعنى وإن كان في حذف اللام معنى رائد باعتبار إعادته قوة الخصوصية حتى يصير بها معرفة ولا كذلك مع إثباتها فإن قلت ما لوحه في توجيه أصل المعنى قلت ذلك؛ لأن المضاف فيه أمران أحدهما ما به لا يوافق وهو المعنى المذكور، والثاني المعنى الرائد باعتبار زيادة الخصوصية ولما كان الثاني باعتبار أنه رائد يحتج إلى مزيد عليه والمحتاج إليه أصل سمي الأول أصلاً ثم يسمي أن يعلم أن الاسم حتمي معرب؛ لأنه لما أخرى مجرى المضاف وأعطى له حكمه صار معرباً تشبيهاً به على تقدير فرض الإضافة إلى الهاء لكن نصب لتكثير أو صار معرباً تشبيهاً له به عند فرض إضافته إلى حكرة (هامة شرح الكافية)
- (٣) احتراز عن المعنى الذي كان للمضاف قبل أن يضاف كالأبوة في قوله أب (تأمل)
- قوله (وهو الاختصاص) جعل لاختصاص أصل معنى الإضافة؛ لأن غيره من التعريف أو المعاني الأخر قد يلحق به. (عب)
- (٤) قوله (أو المعنى) يعني أن الضمير في قوله تشبيهاً له ثم يحتمل أن يرجع إلى قوله باسم لا كما يدل عليه سوى كلامه ويحتمل أن يرجع إلى مثل لا أب له كما هو اظاهر من قوله مثل لا أب له (وجيه الدين).
- (٥) واللام داخلة على المشبه وصلة للتشبيه أي يكون مثل هذا التركيب
- (٦) يريد أن المراد بالمضاف معناه المجري وهو تركيب الذي فيه الإضافة بعلاقة الجرئية لا معناه الحقيقي وهو كل اسم أصيب إلخ كما في التفسير الأول فيكون المشبه والمشبه به هو =

الإضافة على الإضافة (لمشاركته) . أي . مشاركة هذين لتركيبين له ، أي لما يشتمل على الإضافة في أصل معناه أي : معنى ما يشتمل على إضافة وهو الاختصاص إلا أن بين الاختصاصين<sup>(١)</sup> تفاوتاً ، فإن الاختصاص لمفهوم من التركيب الإضافي أتم مما يفهم من غيره<sup>(٢)</sup> .

(ومن ثمة) أي لأجل أن حوار مثل هذين التركيبين إنما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص (سم بحر) تركيب (لا أنا فيها) أي . في الدار ، لعدم الاختصاص<sup>(٣)</sup> فإن الاختصاص لمفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بأبوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار فلا يصح إضافته إلى الدار ، فكيف<sup>(٤)</sup> يشته تركيب (لا أنا فيها) تركيب يضاف فيه الأب إلى الدار ، لمشاركته له في أصل معناه ؟

(وليس) أي ' مثل هذين بين التركيبين (بمضاف)<sup>(٥)</sup> حقيقة (للمعاد المعنى)<sup>(٦)</sup>

- الهيئة التركيبية أصلي شبه تركيب لا أن له مركب لا أن وحل وتركيب لا علامي له بتركيب لا علامي ر حر فأثبت الألف وحذف النون كما ثبت وحذف في المشبه به (توقادي)
- (١) المفهوم من تركيب لا أنا له حيث إضافة فيه واختصاص لمفهوم من تركيب يكون سم لا فيه مضافاً . (م ح) .
- (٢) لأنه زائد على أصل لتخصيص وأصل إس حد ليفين بخلاف ما يفهم من غيره فإنه باق على أصل التخصيص . (وجه الدين)
- (٣) في مثل هذا التركيب لأن المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى
- (٤) إذا لم يصح إضافته إليه فكيف استلزم تكرري أي معنى الاستناد منها بلا إضافة
- (٥) لأن الإضافة هاهنا لا يكون بمعنى التلام بل بمعنى في أما أن يبقى لا بلا حر أو تعين هي في لمعرفة وكلاهما غير جائز (متوسط)
- (٦) ذكروا في بيان لزوم لمعاد وحوهاً لأور أنه لو كان مضافاً لزم دخول لا على المعرفة من غير تكرير ؛ لأن الإضافة محتصة ولشئى أن لا أب به ولا أن له مشترك في المعنى والأول ليس بمصروف فوجوب أن يكون الثاني كذلك ؛ لأن يعطى لما اتفقا فيه هي المعنى والتكرير معلوم وجب اشتراكهما فيه ولا بما اتفقا فيه فكان مضافاً لا يكون كذلك وكذلك لو كان مضافاً لزم أن يبقى بلا حبر ؛ لأن الجار ومجرور من تمة لأول هي لكل نصر لا سلم دخوله على المعرفة وأيضاً اشتراك مثابن غير مسلم ونفاه لا بلا حبر غير مسلم وتفصيله في العافية فظهر إن كنت من أصحاب النظر . (عافية)



المراد المقاد بهما<sup>(١)</sup> على تقدير لإضافة وهو<sup>(٢)</sup> نفي ثبوت حسن الأب أو الغلامين،  
لمرجع الضمير المحرور بالاستقلال من غير<sup>(٣)</sup> احتياج إلى تقدير خبر وهذا المعنى  
يفسد من وجهين على تقدير الإضافة.

أما أولاً: فلأن معنى هذا التركيب على تقدير الإضافة لا أباء، ولا غلامية، وهذا  
لا يتم إلا بتقدير خبر أي. لا أماء موجود، وعلامة موحودان

وأما ثانياً: فلأن المراد نفي ثبوت حسن الأب أو الغلامين له، لا نفي الوجود عن  
أبيه المعلوم أو غلامية المعلومين.

(خلافاً لمسيوبه) والتحليل وجمهور سحلة، وإنما خصّ مسيوبه<sup>(٤)</sup> بهذا الخلاف؛  
لأنه العمدة فيما بينهم، أو؛ لأن مقصود بيان اختلاف لا تعيين المحالين، فمذهب  
مسيوبه<sup>(٥)</sup> والتحليل وجمهور الحاة أن مثل هذا التركيب مصاف حقيقة باعتبار المعنى،

(١) قول الشارح مهما متعلق بالمراد وسماعه على سبيل الشائع إنما قيد به لعدم مساد المعنى العبر  
المراد وهو الظاهر، وإمية.

(٢) قوله (نفي ثبوت حسن الأب والعلامة) مرجع ضمير يعني أن المقصود نفي أن يكون له  
حسن أب وأن يكون له حسن علامين من نفس هذا التركيب بدون تقرير الخبر وهذا المعنى لا  
يحصل من نحو لا أباء وعلامة لأن معناه أن له أب وعلامين معينين يعني وجودهما وعلى تقدير  
أن يحصل ذلك المعنى منها فليس من نفس تركيب بل تقدير العبر هذا فالمناسب عكسه الترتيب  
في البحث على قاعدة المسطرة وأيضاً المقصود بيان الخلاف لا تعداد المحالين وقياسهم ويكفي  
في ذلك إظهار أحد المخالفين من قبل لو كان مصافاً يلزم عمل لا في المعرفة بدون الرفع  
والتكثير وهو جائز قبل إنه وإن كان معرفة لكنه يشبه الكرة بصورة الفصل بين المصاف  
والمصاف إليه باللام فلا يلزم الرفع والتكثير. (وجه التبيين)

(٣) أي: على تقدير أن يضاف الأب أو العلام إلى الضمير بأن يكون اللام رائدة. (نوقادي).

(٤) وإنما خصّ مسيوبه بهذا الخلاف؛ لأنه العمدة فيما بينهم فيه بحث؛ لأنه حكم المحقق الشريف  
قدس سره في شرح الكشاف أن التحليل أصح كفاً منه وقد صاحب إهراف الفاتحة لم يسبق  
التحليل فيما بين العلماء النحو مثل له ولم يحذف فيه بينهم مثلاً له (ع ص)

(٥) فإن مسيوبه ذهب إلى أن اسم لا في الصورتين المذكورتين مضاف إلى الهاء إلا أنه افحصت اللام  
بينهما توكيداً للإضافة وقصص من حق لمسي في التكثير بما يظهر بها من صورة الانفصال ثم اعلم  
أن ثبات الألف وحذف النون إذا لم يكن بينهما مفصلاً بالصفة فإنه لو كان كذلك لا يجور أصلاً  
بالإتيان أب ظريف لك ولا غلامين صريحت وتخصيل في العوض (هوض).

واقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه تأكيد للام المقدرة.

وحكم المصنف لفساده لما عرفت.

(ويحذف) <sup>(١)</sup>، سم (لا) <sup>(٢)</sup> حذف كثيراً (في مثل لا عليك) أي لا بأس عليك. ولا يحذف، لا مع وجود الخبر، لئلا يكون إجحافاً. <sup>(٣)</sup>

وقولهم. (لا تريد) بـ جعلنا بك سماً حاراً أن يكون (كزبد) <sup>(٤)</sup> اسماً والخبر محذوفاً. أي. لا مثله موجود، وجار أن يكون خيراً، أي لا أحد مثله: زيد وإن جعلناه حرفاً فالاسم محذوف، أي لا أحد كريد.

(خبر ما <sup>(٥)</sup> ولا المشتبهين) في لفي <sup>(٦)</sup> والدخول على الحملة الاسمية (ليس).

(١) استأف أو اعتراض أو عطف على معيار أي يذكر قليلاً ويحذف كثيراً.

(٢) إذا وجدت فريضة دالة عليه سوء كانت بقطعة أو معوية فبدأ على جوار حذف مبتدأ لأنه هو صابرة عليه كلمة لا. (موص)

يشير إلى أن نص قوله كثيراً على منصوية وسجور على الطرفية أي ربما كثيراً (توقادي)  
(٣) قوله (إجحافاً) بكسر الهمزة ونحيم المثمنة وهو الإثبات والقيص أي لئلا يكون المحذف سماً للإلقاء لأنه إذا حذف الاسم كثيراً ويحذف الخبر أيضاً كثيراً فمضى لا العاملة بدون معمول وهو عين الإجحاف فيجب ذكر أحدهما. (م)

(٤) يعني: جاز أن يكون الكاف وحده منصوباً محلاً على أنه اسم لا

(٥) مثبته ما ليس في خمسة مواضع: الأول في اسمي وثاني في معي الحال والثالث في الدخول على المعرفة والكرة والرابع في الدخول على المبتدأ والخبر والخامس في دخول الباء في خبره. - ومثابة لا ليس في ثلاثة مواضع: الأول في دخول على المبتدأ والخبر وثاني في الباء والثالث في دخول الباء في خبره. (المحرورة)

- من قلت ما الفرق بين لا هذه وبين لا لمي لجلس مع أن كلا منهما يفيد الاستعراق في لفي قلت نعم إلا أن الأولى للواحد معه جميع الأفراد من قلت لا رجل في الدار بالثنوين كأي للواحد ويجوز أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أكثر منها. وثانية لجلس فتعم جميع أفراد الجنس معروفاً كان أو منى أو مجموعاً فرد قلت لا رجل بالفتح بدون التنوين كان نصاً للجنس مطلقاً (هافية شرح الكافية).

- مبتدأ محذوف الخبر أي: ما خبر ما ولا قوله هو العسد ابتداء كلام أو مبتدأ خبره قوله لمستند وقوله هو فصل

(٦) قوله (في التفي والدخول) إلا أن ما أقوى شهاً به لكونه يعني الحال ولذلك كان استعمال =

(هو المستند بعد دخولهما) أي: دخول (ما ولا).

(وهي) أي حصرية خبر (ما، ولا) لهما، وكذا اسمية اسمها لهما (لغة حجازية) وخص الخبرية بالذكر لأن أعمالهما وحقل اسمها وخبرهما اسما وخبرا لهما إنما يظهر باعتبار الخبر<sup>(١)</sup> فجعل خبر حراً لهما، وما هو في لغة أهل الحجاز.

وأما بنو تميم<sup>(٢)</sup> فحدث لا يذهبون إلى أعمالهما لا يجعلون الخبر حراً لهما، ولا الاسم اسماً لهما، بل هما متدا<sup>(٣)</sup> وخبر عنى ما كان عليه قبل دخولهما عليهما.

ولغة أهل الحجاز هي التي جاء عليها التزيل.

قال الله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾ [يوسف: ٣١] و﴿ما هن أمهاتهم﴾ [المجادلة: ٢] وإذا زيدت<sup>(٤)</sup> (إن) مع (ما) نحو: (ما إن زيد قائم)، قيل: إنما حصصت (ما) بالذكر، لأنها لا تراد مع (لا) في استعمالها<sup>(٥)</sup>

لا بمعنى ليس شاذ قال الرضي: إنهم لا يفلتون من الخط لا عن المحاريس ولا عن خبرهم رفع اسم ولا نصب خبرها في موضع فالسنة الحجازية عندهم إحصاء ما دون لا ليس بشرط مسجيء أو قال أيضاً لأصل في ما أن لا يعمل كما في حقة بني تميم أو قياس العوامل أن يختصر بالأميل الذي يعمل فيه من الاسم أو الفعل فيكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشترك بين الاسم والفعل وأما المحاريبون فإنهم أعلموا مع عدم اختصاص لقوة مشابهتهما ليس في كونها لشيء الحال. (وجه الدين).

(١) لأن الخبر منصوب بهما لفظاً أو تقديرًا عائناً فيظهر عملهما وكونهما عاملين فيه وأما الاسم مرفوع كما كان مرفوعاً قبل دخولهما فلا يظهر أثر عملهما فيه؛ لأنه لا يعلم أنه مرفوع بهما أو لا وإذا جعل الخبر منصوباً بهما يعلم أن الاسم أيضاً مرفوع بهما؛ لأن الحرف لا يعلم في جزء الجملة فقط بل يعمل في جزئها لأنهم اعتبروا تشبه بنسب للمحسن بقبيل واحد (رضي توفادي).

(٢) قوله (وأما بنو تميم). - (البحر) وذلك؛ لأن قياس العوامل أن يختص بقبيل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها ومشاركة بين الاسم والفعل (هـ).

(٣) من غير أن يعمل فيهما بل المقصود منهما في مصموم لجملة (م ح).

(٤) جمع أم وهي الولد والجمع أمهات وأصل لاء أمية حذفت الياء والياء على غير قياس بقي أم ولذا جمع على أمهات وليس شاعده وقيل لأمهات لباس ولا مات للبهائم وهذا صريح في عمل ما وأما لا فلسفة على ما لكونهما شريكين في مشابهة بنسب. (م ح).

(٥) ولا بين عاملتيهما أراد أن يبين ما يظهر منه وهو ثلاثة أشياء فقل وإذا أردت. (م ح).

(٦) فلس بوجه وجه؛ لأن الشرط علم فلا يفتنى الوجود في الاستعمال بل يكفي المكان =

وهي زائدة عند لصريين، نافية مؤكدة<sup>(١)</sup> عند الكوفيين<sup>(٢)</sup>.

(أو انتقض<sup>(٣)</sup> النفي بـ (لا) نحو (ما ريدٌ إلا قائم) (أو تقدم الخير) نحو (ما قائم زيد) (بطل العمل) أي. عمل (ما) إذ كان مع واحد من هذه الأمور الثلاثة.

أما إذا ريدت (إن) فلأن (ما) عامل ضعيف عمل لشبهه بـ (ليس) فلما فصل بينهما وبين معمولها لم تعمل.

وأما إذا انتقض النفي بـ (لأ) فلأن عملها لمعنى النفي، فلما انتقض بطل العمل.

وأما إذا تقدم الحر فليعتبر الترتيب<sup>(٤)</sup> مع ضعفها في العمل

(وإذا عطف عليه) أي على حرره (بموجب)<sup>(٥)</sup> بكسر الحيم، أي: بعاطف بعد الإيجاب بعد النفي، وهو (بل، ولكن) نحو (ما ريد مقيماً بل مسافراً) و(ما عمرو قائماً لكن قاعداً).

(والرفع)<sup>(٦)</sup> أي محكم المعطوف الرفع لا غير لكونها مسرلة (إلا) في نقص

النفي

على أن عدم الوجود لا يستلزم عدم الوجود وقد مر منه شارح بقوله قيل آه ومن البركوي على تصور الحاجة بقول وشرطهما أن لا يفصل بينهما إلح

(١) قوله (مؤكد) وإلا فالنفي على النفي تعيد إثبات وفيه أن هذا يحالف ما قالوا من أنه لا يجوز تجميع بين حرفين متقفي المعنى إلا مفصولاً بينهما. (لاري)

(٢) كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ لَا فِي عَذَابٍ إِلَّا لِمَنْ كَانُوا فِي الْآيَةِ صَرِيحاً بالدلالة على هذا المعنى (عوض أفندي)

(٣) نقل عن يونس أنه يحيز الأفعال مع الاستفهام بـ (لا) وأشد في ذلك.

ومب الدعاء إلا منجوباً بألفه وما طلب الحاجات لا معذباً - وأحيب بأن المضاعف محدود من أول أي قرر منجوباً وأن معذباً مصدر (هب)

(٤) فلما فرغ من بيان المنصوبات شرع في بيان المجزورات (عوض).

(٥) وإن كان حرف انعطاف غير متفصّل بالإيجاب قالوا ونحوها جاز الرفع والنصب والمختار النصب نحو ما زيد قائماً ولا قاعداً ويجوز لرفع فتقول ولا قاعد وهو خبر المبتدأ والتقدير ولا هو قاعد. (شرح الفية)

(٦) حملاً على محض خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدأ في الأصل. (متوسط).

## (المجرورات) (١)

(هو ما اشتمل) (٢) أي . اسم (٣) اشتمل (٤) ليخرج الحروف الأواخر التي (٥) هي محال الإعراب، فإنه لا يطلق عليها لمرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحاً (٦) لأنها أقسام الاسم.

(على علم (٧) المضاف إليه) أي على علامة (٨) المضاف إليه من حيث هو مضاف (٩) إليه، يعني الجراء سواء (١٠) كان بالكسرة أو الفتح أو الياء لفظاً أو تقديرًا (١١)

- (١) مبتداً أو خبر مضاف أي : هذا ذكر المجرورات . (عندي).
- ولم يقل المكسورات لأن الكسر عدم بء والجر علم الإعراب والمضاف إليه معنى معرفيات فوجب أن يقال المجرورات دون المكسورات وله أعلم بالصواب (المحرره).
- (٢) والمراد بالاشتمال اشتمال الشيء على ما يتصلح بها واشتمال انصرف ب فيه لنوعه الظرفية وجعل من قيل اشتمال الكل على الجزء كما في الرصي غير مرصي إذا لكل لا ينك عن الجزء ولا سم بفك عن إعرابه فلما أن لا يتوهم الجزئية في الحركات الإعراسية غابنها نوعها في حروف الإعراب . (المحرره).
- (٣) ووجهها عبارة عن الاسم : لأن البحث فيه لخرج الحروف وإنما فسر لفظه ما بالاسم ليخرج الحروف.
- (٤) سواء كان ذلك الاشتمال لفظاً أو تقديرًا أو محلاً (م ح).
- (٥) وصفها بها ليخرج مثل عصا ورعى : لأن الحروف الأخر الصاد والحاء وهما ليسا بمحل للإعراب إذ لو كان محلاً له لما صدر الإعراب تقديرًا (م ح).
- (٦) وإن كان لمرفوع والمنصوب والمجور حذيفة هي الحروف الأواخر لا يقال في العرف الدال مرفوع ونواء منصوب في ضرب زيد عمرو بن يقال زيد مرفوع وعمرأ منصوب (جلبي وجهه اللين).
- (٧) وإنما لم يقل بدل قوله على علم المضاف به على علم الإصاف : لأنه قصد أن يأخذ لاحق كلامه أعني . قوله والمضاف إليه كل سم إلح حجر سبق مع أن المراد متبين (هـ).
- (٨) فيه إشارة إلى أن المراد بالعلم ههنا معناه شعري وهو العلامة.
- (٩) يعني أن الجر لا يكون علاقة لذات المضاف إليه بل بوصفه يعني لكونه متصفًا بكون مضافاً إليه بالفعل . (ثوقادي).
- (١٠) أراد بالجر الكسر وما يقوم مقامها إلا المعنى المصدى وهو ثلاثة ولذا قال سواء كان بالكسرة إلخ . (م ح).
- (١١) ولم يقل أو محلاً : لأن المصنف ذكر أقسام المعرب . (هـ).

وربما قلنا: (من حيث هو مضاف إليه) لأن الجذر ليس علامة لذات المضاف إليه بل لحيثية كونه مضافاً إليه، والمضاف<sup>(١)</sup> إليه وإن كان محتصاً بما عرفه به لكن يشمل على علامته أعم منه، ومما هو مثبته<sup>(٢)</sup> به، فيدخل في تعريف المجرور مثل، (بحسب درهم) وكفى<sup>(٣)</sup> بالله.

وكذا،<sup>(٤)</sup> المضاف إليه بالإضافة اللفظية وإن لم يكن<sup>(٥)</sup> داخل<sup>(٦)</sup> في تعريفه.

(والمضاف<sup>(٧)</sup> إليه) وهو هاهنا<sup>(٨)</sup> غير ما هو المصطلح المشهور بينهم.

(١) قوله (والمضاف إليه .. إلخ) جواب سؤال مقدر تقريره أن يقدر كلام المعصب ما اشتمل على اسم نسب إليه شيء. ولما كان العلاقة مستلزمة بصاحبها كان ذلك في قوة قولنا، المجرورات هو اسم نسب .. إلخ فلم يحرج عن التعريف بمضاف إليه بالإضافة اللفظية والمجرور بحرف الحر الرائد فأجاب الشارح بجمع استلزام العلاقة لصاحبها وحاصل أن العلاقة الحقيقية مستلزمة لصاحبها ومرادنا يعلم المضاف إليه هو الأعم من الحقيقي كما هي المعموية وحرف التعمية والحكمة كما في النقط والرائد فلم يكون بعد والمحدود مساويان

(٢) أي أعم بشيء يشبه المضاف إليه في كونه مجروراً وأن يطلق عليه المضاف إليه قيل لجوارب أن توجد علاقة الشيء بشيء ذلك الشيء. (توقادي).

(٣) لأن يصدق على نفسك وكفى بالله لأنها مشتملة على علم لمضاف إليه لا بالحيثية (رضا).  
.. لأصل فيه حسبك درهم وكفى بالله مرفوع بالابتداء والعاهلة ثم يريد الباء لتأكيد معنى الكفاية. (فيهما شرح)

(٤) أي: كما يدخل في التعريف ما كان مجروراً بالحرف الرائد. يدخل فيه أيضاً (م ح) قوله (وكذا المضاف إليه) بالإضافة اللفظية إن لم يكن داخل في تعريفه بناء على المشهور من أنه ليس في الإضافة اللفظية تقدير حرف الجر. (عيسى المصري)

(٥) وعمل الحر هاهنا لمساوية المضاف إليه الحقيقي بتجده عن التوحي لأجل الإضافة بما يشمل العلاقة أربعة المضاف إليه بالإضافة الحقيقية والمضاف بالإضافة اللفظية والمجرور بالحرف الأصلي والمجرور بالحرف الزائد ومضاف إليه منها ثلث الأول والثالث (رضي).

(٦) فوب حسبك لم يسب إليه شيء بواسطة الاء وكذا الله في (كفى بالله) لم يسب إليه بواسطة الباء؛ لأنها رائدة لا مدخل له في الإيصال وكذا مضاف إليه بالإضافة اللفظية نحو ضارب زيد وأن ليس هناك حرف مقدر حتى نسب إليه بواسطة. (وجه الدين).

(٧) أتى الظاهر موضع نصير للتصريح على المراد لاحتمال أنه راد بالمضاف إليه ما غير المضاف إليه المذكور ولا بأن يكون أهم من المضاف إليه حقيقة. (هب).

(٨) قوله (وهو هاهنا .. إلخ) فإنهم إذا طبقوا عطف المضاف إليه أراد وأما الجر بإضافة الاسم إليه

ودهب المصنف في ذلك إلى مذهب سيبويه، حيث أطلق المصاف إليه على المنسوب إليه بحرف الجر لفظاً أيضاً.

(كل اسم) حقيقة أو حكماً ليشتمل الجمل التي يضاف إليها نحو: (يوم ينفع الصادقين صدقهم) فإنها في حكم المصادر

(نسب إليه شيء) اسماً كان، نحو (علام زيد) أو فعلاً نحو: (مررت بزيد) بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرًا أي معروظاً كان ذلك الحرف كما في مثل: (مررت بزيد) أو مقدراً حال كون ذلك المقدر (مرداً)<sup>(١)</sup> من حيث العمل بإبقاء أثره، وهو الجر، مثل: (غلام زيد) و(حاتم قصة) و(صرب اليوم) بخلاف<sup>(٢)</sup> نحو: (قمت يوم الجمعة) فإنه وإن نسب إليه بقيام بالحرف مقدر وهو (في) لكة غير مراد، إذ لو أريد لا ينجر به.

(فالتقدير) أي تقدير حرف الجر (شرطه أن يكون المضاف اسماً) إذ لو كان فعلاً لابد من أن يتلصق بالحرف،<sup>(٣)</sup> نحو (مررت بزيد).

يحدث السور الأول فلا يدخل فيه نحو مررت بزيد بخلاف سيبويه فإن أطلق المضاف إليه على ما هو أهم من ذلك فيدخل نحو مررت بزيد وحدث أنك بو قلت مررت بزيد فقد أضف المرور إلى زيد بواسطة حرف الجر، لأنها تجر معاني لأفعال، من الأسماء كذا ذكره المصنف في شرحه ولعله لأجل ما ذكره احتار سيبويه وإن كان خلاف اصطلاحهم لا يقال أن المضاف بين المصادر في إضافة نحو لا أنا له مع أن تعريف المضاف إنه يشمل عليه لأننا نقول لا يشمل تعريفه عليه، لأنه لم ينسب الأب إلى الصغير بواسطة لما ذكر من المصادر. (وجه الدين).

(١) ثم اعدم أن العلماء اختلفوا في عامل المضاف إليه فذهب البعض إلى أنه الحرف المقدر كما هو مدلول ظاهر كلام المصنف وذهب بعض الآخر إلى أنه معنى واستدلوا عليه بأن العامل هاء لا يستقيم أن يكون حرفاً يكون إضمارة ضعيفاً ولأنه لو كان الحرف عاملاً كان ثابتاً في التقدير وذهب بعض الآخر إلى أنه المضاف كما هو مذهب شيخ عبد القهار هذا هو الصحيح من المطابع المذكورة إن أدوت التفاصيل فارجع إلى عافية ولا تكن من الواهية. (هافية شرح الهائية)

(٢) جواب من سؤال مقدر وهو أن يوم الجمعة نسب إليه بقيام بحرف مقدر وهو في تقديره قمت في يوم الجمعة فيدخل في التعريف فأجاب بقوله بخلاف إلح. (والهية)

(٣) لأن الإضافة لما كانت من خواص الاسم جاز تقدير بحرف فيه فلم في الفعل ذكر الحرف؛ لأن لإضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير بذكره كما في الاسم (شرح)

(مجرداً) أي: مسلخاً<sup>(١)</sup> عنه (تنوين) أو ما قام<sup>(٢)</sup> مقامه من نوني التشية والجمع.

(لاجلها) أي: لأجل الإضافة؛ لأن التنوين أو النون دليل تمام ما هي فيه.

فلما أرادوا أن يمزحوا الكذبتين مرجحاً تكتسب به الأولى من الثابتة التعريف أو التخصيص أو التخصيف، حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة، وتموها بالثابتة

ثم المتأخر من هذا التعريف بصر<sup>(٣)</sup> إلى كلام يقوم، حيث لسوا قائلين بتقدير حرف الجر هي لإضافة اللفظية أنه غير شامل للمضاف إليه بالإضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه له أن التقسيم إلى الإضافة المعنوية واللفظية إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجر، لكنه لم يبين بتقدير حرف الجر فيها لا في المتن، ولا في شرحه ولم يقل عنه شيء فيه من مائر مصنفاته.

وقد تكلف بعضهم في إضافة النصفة إلى معولها، مثل، صارب زيد، بتقدير اللام، تقوية للمعمل، أي: (صارب لزيد) وفيه بالإضافة إلى فاعلها مثل (الحسن

(١) قوله: (أي. مسلخاً) أشار بهذا إلى أن قوله مجرداً مجاز من باب اللام وإدراكه المعلوم بدأ بتحرير لآرم الأسلاخ فقوى المحشي ربح يعني أريد بالتحرير الأسلاخ الذي لآرم معناه خطأ ويمكن جعله من باب لتصميم أيضاً وموجبه الشارح أحسن من جعله من باب الغلب الذي ذكر في علم المعاني أي مجرداً هو من تنوينه كما ذهب إليه الهندي (مصطفى جليلي)

(٢) قوله (مسلخاً عنه) إنما فسر لشارح قوله مجرداً بقوله مسلخاً عنه؛ لأن قوله مجرد تنوينه غير صحيح؛ لأن معناه زال، الاسم وبقي التنوين إذ يفرد نياب للرجل إذا زال الرجل وبقي الثياب وهذا فاسد جداً إذ لو تضمن معنى لأسلاخ يكون صحيحاً إذاً المعنى زال التنوين وبقي الاسم إذ يقال أسلخ الرجل عن ثيابه أي زال ثيابه وبقي الرجل

- أي زائلاً عنه فالأسلاخ مستفاد من أسلاخ الجدد كما أن السدح بمعنى الإزالة في قوله تعالى ﴿وَأَيُّ لَهِم لَيْلٍ سَلَحَ مِنْهُ نَهَارٌ﴾ [يس. ٣٧] مستعار من سلح الجلد (وجيه الدين)

- فإن قيل يشكل ذلك نحو الحسن لوجه حيث لم يجرّد تنوينه ولا ما يقوم مقامه وأجيب بأن المرد مجرد تنوينه لأجل الإضافة حقيقة أو حكماً وهاها قد حذف ما يقوم مقامه حكماً حيث حذف ما أضيف إليه فاعله الذي كثره منه إذاً الأصل لحسن وجهه والمضاف إليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف فكأنه حذف من المضاف لمكان الجزئية فإن قيل يشكك ذلك نحو: كم رجل وصارك وجّج بيت لله لم يكن فيها تنوين حتى يجرّد لأجل الإضافة فك المراء لو كان فيه تنوين يحذف لأجلها كما ذكره المصنف في شرحه فلا يرد ما قيل. (وجيه الدين).



الوجه) بتقدير (من) اليباية، فإن ذكر الوجه في قولنا: (جاءني ريد الحسن الوجه) بمنزلة التمييز<sup>(١)</sup>، فإن في إسناد (الحسن) إلى (زيد) إبهاماً.

فإنه لا يعلم أي شيء منه حسن<sup>(٢)</sup>، فإذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فإن قلت هذا في الحقيقة تخصيص، فلا يصح أن يقال إن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تحصيماً في اللفظ قلنا: كان<sup>(٣)</sup> هذا التخصيص<sup>(٤)</sup> واقعاً قبل<sup>(٥)</sup> الإضافة، فلا يكون مما يفيد الإضافة فليست فائدة الإضافة اللفظية إلا التحصيف في اللفظ.

(وهي) أي. الإضافة<sup>(٦)</sup> بتقدير حرف الجر ب: (معوية) أي: مسوبة إلى المعنى؛ لأنها<sup>(٧)</sup> تفيد

معنى في المضاف، تعريفاً أو تحصيماً (ولفظية) أي: مسوبة إلى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها<sup>(٨)</sup> إليه

- (١) الذي يدخل عليه من اليباية لتأكيد اليقين كما هي وفيه من فارس وقل من قبل (المعجزة).
- (٢) أي: عضو من أعضائه وأي وصف من أوصافه حسن فلو لم يأت موضع الحسن لنعلم ما هو المقصود والمراد. (شرح).
- (٣) قوله (كان هذا التخصيص...) إلخ) وذلك لصار في صارت ريد أو حسن في حسن الوجه بالرفع قد خصص بالمفعول والفاعل. (وجه الفهم).
- (٤) لأن الحسن صاماً شائعاً قبل الإضافة فلما أحسب إلى الوجه صدر خاصاً به وأعاد الإضافة التخصيص. (توقادي).
- (٥) قواه (قبل الإضافة)؛ لأن المضاف إليه في الإضافة اللفظية ليست منسوبة إليه بواسطة حرف الجر نحو حسن الوجه مثلاً بل نسبة المضاف إلى المضاف إليه فيها نسبة العفة إلى فاعلها ومعولها وتلك النسبة ليست بواسطة حرف نحو فلا يفيد الإضافة اللفظية الاختصاص
- (٦) أشار إلى أن الضمير الراجع إلى إضافة لمفهومة من قوله فالتقدير شرطه أن يكون إلخ (جلي).
- (٧) قوله: (لأنها تفيد معنى أراد به) ما قام بغير وهو معنى التعريف والتخصيص وأراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ. (لاري).
- (٨) قوله (لعدم سرايتها إليه) لعدم سرية فائدتها من لفظ إلى هذا تعليل أبين والحاصل أن كل واحد من التعليلين المذكورين في معوية ولفظية يصبح لهما؛ لأنه يستفاد من قوله؛ لأنها تفيد معنى في المضاف تعريفاً أو تخصيصاً؛ لأن اللفظية تفيد في المضاف تحصيماً ويستفاد من قوله لعدم سرايتها إليه؛ إنما سبب إلى المعنى لسراية فائدتها من اللفظ إلى المعنى فيوجد حسن التقابل بهذا الاعتبار من الطرفين مرتين. (مصطفى جلي).

(فالمعنوية) علامتها<sup>(١)</sup> (أن يكون المضاف) فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (مضافة إلى معمولها) أي، فعلها أو معمولها قبل<sup>(٢)</sup> الإضافة، سواء لم يكن صفة كـ، (علام ريد) أو كان صفة ولكن غير مضافة إلى معمولها بل إلى غيره كـ، (مصارع<sup>(٣)</sup> مصر) و(كريم البلد).

واحترز به عن نحو: (ضارب زيد) و(حسن الوجه)

(وهي) أي: الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء.

(إما بمعنى اللام<sup>(٤)</sup> فيما) أي في المضاف إليه (عند جنس المضاف وطرفه) أي لا يكون صادقاً على المضاف وغيره، ولا طرفاً له، نحو: (غلام ريد) فإن زيدا ليس جنساً للغلام صادقاً<sup>(٥)</sup> عليه ولا طرفه.

لإضافة العلام إليه بمعنى اللام، أي غلام لزيد.

(إما بمعنى (من) البيانية (في جنس)<sup>(٦)</sup> .....)

(١) قدر علامتها ليصبح المصراع لأنه قد فهم من قوله والمضاف كل اسم نسب إليه شيء إن الإضافة هي النسبة وكون المضاف غير صفة ليس به صدر العلامة لهد وتعتبر فيها شرط لجمعه، أو أوجه خبراً للمبتدأ بالصمير. (جلي).

(٢) أشر أولاً إلى أن هذا من قبل ذكر العام وردة الخصص وثب إلى أن تسميته بالمعمول باعتبار وما كان مثل وآتوا اليتامى أموالهم. (مصطفى).

(٣) قوله (كمصارع مصر فإن) المضاف بين معموله يد ليس المعنى على أن المصارع يصرع في مصر بل المعنى إن المصارع يضاف إلى مصر بأنه مسكن أو غيره من أنواع الملابس وكذا البلد ليس معمولاً للكريم بل يكون كرمه في البلد بل يكون الكريم مضافاً إلى البلد نوع من أنواع الملابس. (وجيه الدين).

(٤) فالإضافة بمعنى اللام على ثلاثة أنواع أحدها أن يكون معنى المضاف نحو مال زيد وأرضه وثاني أن يكون بمعنى الاختصاص من نحو أبوه وبه والثالث بمعنى الاستحقاق نحو سيده وصيه (مكمل).

(٥) لعدم حمل ريد على العلام حيث لا يقبل العلام ريد لعدم الجنسية؛ لأن العلام رق وريد حر (توقادي).

(٦) فإن قلت المفهوم من المذكور أن مضاف أحصى من المضاف إليه؛ لأن المضاف على هذا يكون نوعاً من المضاف إليه فالرغ أحصى من جنسه وهو مدب لقولهم إضافة لأحصى إلى =

المصاف) الصادق عليه وعلى غيره<sup>(١)</sup> شرط أن يكون المصاف أيضاً صادقاً على غير المضاف إليه، فيكون بينهما عموم<sup>(٢)</sup> وخصوص من وجه.

(إما بمعنى (في) في ظرفه) أي: في طرف المضاف.

والحاصل: أن المضاف إليه إما مدين للمضاف، وحيث إن كان ظرفاً له فالإضافة بمعنى (في) وإلا فهي بمعنى اللام.

وإما مساو<sup>(٣)</sup> له كـ (ليث أسد) أو أعم منه مطلقاً، كـ (أحد اليوم) فالإضافة على التقديرين ممتنعة.

الأعم ليست بحائرة بل لتحوار عكسها بما يحسن قلت: قد اختلفوا للمضاف إنما يجعل بعد الإضافة كما في المثال المذكور من أحصيته خاتم من الفصة إنما حصلت بعد الإضافة وإلا ففيها عموم وخصوص من وجه بينهما. (عامية)

(١) قال المصنف في شرح هذا الكتاب وفي شرح المفصل المراد بكون المضاف إليه جنس المضاف إليه جنس المضاف فإن يكون احصاءه نوع بمعنى نوع أن يصح إطلاق الجنس عليه وقال الرضي فالمراد بكون المضاف إليه أن يصح إطلاقه على غيره أيضاً فالمراد بالجنس والنوع مصطلح أهل المصطلح هذا أعني أن شرط صحة حمل المضاف إليه على المضاف والأخبار به عنه ما عليه أكثر المتأخرين ولم يعترض قوم منهم ابن كيسان هذه الشرط فحملوا الإضافة بمعنى من أن جنس تقديرها وإن لم يصح فيه الأخبار والمذكور والدليل خلافه (وجه الدين)

(٢) قوله. (عموم وخصوص) من وجه نحو خاتم فصة لأن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه لأنك إذا قلت خاتم تحتل من فصة أو من ذهب فعل هذا يكون عاماً فصة خاصاً وإذا قلت فصة تحتل بالخاتم والإدعاء على هذا يكون عاماً وخاتم خاصاً فكان بينهما عموم وخصوص لأن الخاتم من وجه خاصاً وكذا فصة من وجه عاماً ومن وجه خاصاً. (لمحرره رضا)

اعلم أن السبب في علم الميراث أرجح شدة كإنسان والفرس والنشابة كالإنسان وما أطلق والعموم والخصوص مطبق كالحيوان والإنسان، وعموم من وجه كالحيوان والأبيض وهما ثلاث عهود الأولى ما يجتمعان في شيء كالحيوان والأبيض في الحيوان الأبيض والثانية والثالثة ما يصدق أحدهما دون الآخر كالحيوان والأسود في الحمار الأسن ويجتمعان فيه في مادة ويعترقان في مادتين. (خلاصة من علم الميراث).

(٣) قوله (وأما مساو له) وقيل إن أريد المصادرات التي هي من أقسام السبب كما هو الظاهر حيث قابل للمباين والعموم مطلقاً لا يصح، تمثيل بالبيت والأسد لأنهما مترادفان فيكون مفهومهما واحداً لا مفهومين حتى تحقق نسبة بينهما وأب أريد المساوات في الاستعمال بأن يصح استعمال أحدهما كما يصح استعمال الآخر لا يلزم المقابلة بالأعم والأخص والمباين =

وأما أخص مطلقاً كـ (يوم الأحد) و(علم الفقه)، و(شجر الأراك)<sup>(١)</sup> فلاضافة حيثئذ أيضاً بمعنى اللام.

وأما أخص من وجه، فإن المضاف إليه<sup>(٢)</sup> أصلاً، للمضاف، فلاضافة بمعنى (من) وإلا فهي أيضاً بمعنى اللام.

وأما أخص من وجه، فإن كان المضاف إليه أصلاً، للمضاف، فلاضافة بمعنى (من) وإلا فهي أيضاً بمعنى اللام.

فالإضافة (حاتم) إلى قصة) بمعنى (من) بداية، وإضافة (قصة) إلى (حاتم) بمعنى اللام، كما يقال: (قصة حاتم خير من قصة خاتمي)

واعلم<sup>(٣)</sup> أنه لا يلزم فيما هو معنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي إفادة

ويمكن أن يوجه بأن أراد بالعدو المصادفة بقرينه ذكر لفظ المصادفة التي هي أعم من الترادف والتساوي في ماله، ومع الإضافة والإطلاق يعطى سمارة رعاية للمقابلة بالأعم والأخص والمباين. (وجيه الدين).

(١) وهي جمع أراكه وهي في الأصل شجرة ومرة يتخذ منها المسواك الذي يستاك به سنة في دهر العرب يجذب منها إلى لسان التي يسكن أهل الإسلام فيها لكون السواك سنة ويكون خاصاً والشجر عاماً يصير خاصاً بالإضافة إلى نوعه مثل شجر تريتون وشجر الرمان وغيرهما (نوقادي).

(٢) قوله (فإن كان المضاف إليه أصلاً) انما مر أن المراد بكونه أصلاً للمضاف أن يكون متحداً معه كالحاتم من القصة ولا يحق أن يكونه أصلاً بهذا المعنى غير مشروط في الإضافة البيانية وإلا يلزم أن لا يكون إضافة العدد إلى المعدود وإضافة المميز إلى لتمييز في ثلاثة أثواب وكم درهم من إضافة بيانية إلا أن يقال المراد بكونه أصلاً للمضاف بكونه متشأ له وللمعدود باسنة إلى بعده كذلك فإن المعدود هو المقصود وان عدد به وضع بين كميته وكتابه مادة ومتشأ له. (وجيه الدين).

(٣) قوله (واعلم... إلخ)، جواب عن سؤال مقدر تقديره أنه فيما هو معنى اللام يصح إظهار اللام ولا يصح إظهار اللام في هذه الأمثلة المذكور فكيف يصح أن يقال أن الإضافة فيها بمعنى اللام فأجاب بقوله واعلم إلخ. (لمحرره).

- قوله (واعلم أنه... إلخ) هذا جواب لطيف فيما أوردوا في مثال يوم الأحد و(علم الفقه) وشجر الأراك ومثل ما أضيف الكل إليه مثل قول المصنف وقد علم بذلك من كل واحد مع أن الإضافة فيها معنى اللام بالاتفاق مع أنه لا يظهر إظهار اللام فيها (جلبي).

الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: (يوم الأحد)، و(علم الفقه) و(شجر الأراك) بمعنى اللام، ولا يصح إظهار اللام فيه.<sup>(١)</sup> وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية، ولا يحتاج<sup>(٢)</sup> فيه إلى التكلفات البعيدة<sup>(٣)</sup> مثل: (كل رجل) و(كل واحد).

(وهو) أي: كون الإضافة بمعنى (في) (قليل) في استعمالاتهم وردّها أكثر الحاجة إلى الإضافة بمعنى اللام.

فإن معنى: (صرب اليوم)، صرب به اختصاص باليوم، بملازمة الوقوع<sup>(٤)</sup> فيه.

فإن قلت<sup>(٥)</sup>: فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى (من) أيضاً إلى الإضافة بمعنى

= قوله (فقولك يوم الأحد) إلخ) الأسبب بحسب المعنى أن تكون هذه الإضافات بيانية وإظهار من فيها حال من التكيف إلا أن أئمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر فادعاهم إليه وكذا كل رجل فالأظهر فيه أن يكون الإضافة بمعنى من أي: كل هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع متعدد، لأنه متناول لمتعدد على ميل اللام، (ع من).

(١) أي: في هذا القول إذا لم يستعمل يوم للأحد وكذا الحال في الباقي وفي مسجد الجامع وطور سيباً والأسماء اللارمة الإضافة هنا قطعت وحب تافراً؛ لأنه غير مأنوس والمائل (عبد الغفور). (لاري).

(٢) قوله: (ولا يحتاج .. إلخ) قبل في تصحيح إضافة كل رجل إن كلا لإحاطة جرثيات الكلبي أطيب هو إليه وإضافة الجرثي إلى الكلبي بمعنى اللام لكن يمع إظهار اللام إلا بعد تأويل بالجرثيات أو الأفراد ولا لزم فك كل من الإضافة وذا لا يجوز ورد عليه بأن كلا للإحاطة والجرثي والعرد ملحوظ من جانب المصنف إليه كما تقرر في المبرك فتصحيح إضافة الجرثي إلى الكلبي لا يجر في تصحيح إضافة إلى الكلبي إلى الجرثي أو العرد (وجيه الدين).

(٣) مثل أن يقال في يوم الأحد يوم مخصوص للأحد باعتبار أنه من قيل إضافة المسمى الخامسة لأن الأحد يوم من أيام الأسبوع فأضيف ذلك اليوم إلى اسمه وحص به وفي علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كونه الفقه جزءاً منه فأضيف الكلبي إلى الجزء لمعلاقة الجرثية وخصوبه وكذا شجر الأراك. (جلبي).

(٤) كقول العرب: كوكب الخرقاء لسهيل أي: كوكب به احتصاص بالمرأة الخرقاء غلاماً أنها تسرع للنهي لأسباب الشتاء عند طلوعه لأقبله كما هو شأن النساء المدبرة للأمور فصار كأن كوكب مخصص للمرأة الخرقاء.

(٥) والتحقيق وهو أن كثيراً ما يزل ظرف الحدث منزلة الماعل فيسد إليه إضافة إليه أيضاً لهذا

اللام للاختصاص الوقع بين المبتين والمبين، قلت: نعم، لكن لما كانت الإضافة بمعنى (في) قليلاً ردها إلى الإضافة بمعنى اللام، تقيلاً للاقسام وأما الإضافة بمعنى (من) فهي كثيرة في كلامهم، فالأولى بها أن تجعل مسماً على حدة.

بحر (غلام زيد) مثال للإضافة بمعنى اللام أي: لزيد (وخاتم فضة).

مثال للإضافة بمعنى (من) أي: خاتم من فضة (وضرب اليوم) مثال للإضافة بمعنى (في)، أي: ضرب<sup>(١)</sup> واقع في اليوم.

(وتفيد)<sup>(٢)</sup> أي: الإضافة المعنوية (تعريف) أي: تعريف المضاف (مع) المضاف إليه (المعرفة)؛ لأن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف، لا أن سة أمر إلى معين يستلزم معلومية المسبوب ومعهوديته، فإن ذلك غير لازم، كما لا يخفى.<sup>(٣)</sup>

فإن قلت: قد يقال (حاشي علام زيد) من غير إشارة إلى واحد معين<sup>(٤)</sup>، فلا تكون هيئة التركيب الإضافي موضوعة لمعلومية المضاف.

تبريل فمضى ضرب اليوم كمضى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جارياً في حاتم بضمة فافتروا ويمكن أن يقال أنهم يربون مربة الفاعل لا مطلقاً بل فيما يقصد به التكنة كالمبالغة في مكر الليل ونهاره صائم. (مع من وجبه اللين).

(١) قوله (أي: ضرب واقع في اليوم) هذا بيان يكون اليوم ظرفاً للضرب بيان أنه متعلق بواقع حتى يتوجه عليه ما قيل الظاهر أن في اليوم فيما هو أصل ليوم أهني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة بظهير واقع في اليوم. (وجيه).

(٢) استئنافاً واعتراضاً أو عطف على ما قلنا بحسب المعنى كأن قيل ينقسم لإضافة إلى كذا وكذا. (م ع)

وهو بيان فائدة الإضافة المعنوية؛ لأن إضافة الاسم إلى اسم فعل اختياري لا بد له من غرض وإلا لكان عبثاً (وضماً).

(٣) لأن نسبة الفعل إلى فاعل المعين لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه ولهذا كان الفعل نكرة هذا ما ذكره الشارح ويرد عليه أن ما ذكره من كون الهيئة التركيبية موضوعة وإلا يلزم أن يكون غلام رجل أيضاً معرفة اللهم إلا أن يقال أن المراد الهيئة التركيبية المتخلطة مع الإضافة إلى المعرفة وهذا قال المصنف والرصي. (حاشية ح).

(٤) من علمان له مريد اختصاص بريد أما بكونه أعظم قلمانه إذ شهر وغلاماً معهوداً بيبك وبين المحاطب بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر علمانه (م ح).

قلنا: ذلك<sup>(١)</sup> كما أن المعروف باللام في أصل الوضع لمعين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين<sup>(٢)</sup> كما في قوله.

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى الثَّنِيمِ يَسْتَسِي فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي

وذلك على خلاف وضعه وليس<sup>(٣)</sup> يجري هذا الحكم في نحو: (غير، ومثل) فإن بالإضافة لا نفيد التعريف وإن كان مع المضاف إليه معرفة، لتوغلها في الإبهام<sup>(٤)</sup> إلا أن

(١) إذا ما يقال من نحو جاء في غلام زيد إنخ كما ذكرنا حتى لا نفيد الإضافة المعنوية التعريف ولو كان المضاف إليه معرفة غير مابع تكونه هيئة التركيب الإضافي موضوعية لتعريف المضاف مع المضاف إليه المعرفة لأن ذلك يحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال

- ثم المراد من التعريف المستفاد من الإضافة ليس تعريفاً شخصياً ألتة حتى يرد أن غلام زيد فيه إضافة المعرفة مع لمضاف لا بشعر منها على تقدير أن يكون لزيد علمان كثره ليعرف بعض الشيوع وكذا الكلام في ابن زيد إذا كان له أباً كثيرة وقيل لا بد فيه من أن يشار إلى غلام معين من بين علمانه له من العلماء ثم قد يستعمل على خلاف ما حصل وضعه فيكون جاء في غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين وهذا لا يعبر إندبها التعريف باعتباره وأصل الوضع كما في المعروف باللام فإن أصل وضعها لواحد معين وقد يستعمل بلا إشارة إليه كما في قوله ولقد أمر على الثنيم يسنى. (حاشية شرح الكافية)

(٢) قد تبع الشارع في ذلك الشيخ الرضوي وترك ما حققه علماء البلاغة من أن اللام موضوعية لمعين أما مفهوم مدحوله أو قسم منه وقوله ولقد أمر على الثنيم من الأول فإن المراد من الثنيم مفهومه السعين وغير المعين وهو ما يطلق عليه الثنيم من المعرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة. (ع هـ).

- وآخر البيت مضيت ثم قلت لا يعني والثنيم فعل بمعنى فاعل للمباعدة من لأم بلام مثل ما قال يسأل وهو من كان دى الأصل وشجع النفس (شرح)

(٣) جواب عن سؤال مقدر وتقدير أن قوله نفيد تعريف مع المعرفة منقوض بنحو غير ومثل وشبهه؛ لأنها لا نفيد التعريف ولا التحصيل وإن كان المضاف إليه معرفة فأجاب بقوله وليس إلخ. (المحرورة).

(٤) لأن معايرة المحاطب ليست صفة تخص ذاتاً دور أخرى إذ كل ما في الوجود إلا ذاته موصوف بهذا وكذا مماثلته زيد لا تخص ذاتاً دور أخرى إلا أن مثلك أعص من هيرك وذلك أنه ليس كل ما في الوجود مثلك بل بعض منه وهو ما لديه مناسبة ما ورد توعلت في الإبهام بحيث لا يتخصص تلك السبة إلى النسبة باعتبار المعنى الذي يبين عين معين له المضاف كما مر انتهى التعريف. (وجيه).

يكون للمصاف إليه ضد واحد<sup>(١)</sup> يُعرف بغيريته، كقولك (عليك بالحركة)<sup>(٢)</sup> غير (السكون)<sup>(٣)</sup> وكذلك إذا كان للمصاف إليه مثل شتهر بمماثلته في شيء من الأشياء، كالعلم والشجاعة قليل: (جاء<sup>(٤)</sup> مثلك) كان معرفة إذا قصد البدي يماثله في الشيء الفلاني.

(و) تفيد الإضافة المعنوية (تخصيصاً) أي. تخصيص المضاف (مع) المضاف إليه (المكرة) نحو: (غلام رجل) فإن التخصيص تقييل الشريك  
ولا شك أن العلام قبل إصافته إلى (رجل) كان مشتركاً بين (علام<sup>(٥)</sup> رجل) (وغلام امرأة) فلما أضيف إلى (رجل) خرج عنه (علام امرأة)، وقلت الشريك فيه.  
(شرطها) أي: شرط الإضافة المعنوية (تحرير المضاف) إذا كان معرفة<sup>(٦)</sup> (من التعريف) فإن كان ذا لام حذف لأمه، وإن كان علماً تكرر<sup>(٧)</sup> بأن يجعل واحداً من حملة من يسمى بذلك الاسم.

- (١) كالسكون فإن له ضد واحد وهو الحركة ويقوم واليوم والعلو
- (٢) قيل الحركة الحروح من القوه إلى الفعل فهي سويل السويح و يكون صده وقيل الحركة كومان في أنين في مكابيل والسكون كومان في أنين لجه مكن واحد (حكمت)
- (٣) وقال صاحب ولا يجوز إدخال الألف واللام على غير نصر عليه سيوه، لأنه لا بد لها من الإضافة والمصاف إليه في مذكور أو مروي وخوي في حكم الثابت فلا يجمع معه الألف واللام ولا يجوز تثنيته وجمعه نصر مسويه عنه فلا يجوز إدخال الألف واللام على كل وبعض لما ذكره الأصمعي ومما يعرف بإضافة الجهات الستة رعد حيث وغيره (جلبي حاشية متوسط).
- (٤) قيل إن الإضافة في مثل هذه العبر لأمثلة لفظية، لأن معنى العبر لمعيرة ومعنى المثل المماثلة ومعنى الشبه المشابهة فلعل المصنف حذر هذا المذهب فلم يستثنى هذه الأمثلة في ذكره من بحكم الكلبي في إصافته للمعنوية التعريف وفيه نظر، لأنها لو كانت لفظية لا اجتماع اللام فيها مصافات (كاملة).
- (٥) المراد بالعلام أفراد العلام لا لرجل ولمرأة مثلاً قوله بين علام الرجل أي بين أفراد غلام الرجل وكذا حكمة قوله علام امرأة يدل عليه ما قلنا قوله وقلت شركاء فيه (دور أفندي).
- (٦) فيكون التحرير على حقيقته لكن بشرط كونه معرفة أي بشرط الإضافة المعنوية أي: ما أريد إصافته بالإطلاق مجاز (جلبي)
- (٧) قوله: (نكر بأن يجعل .. إلخ) إرادة مثلاً فإن تكبير العلم قد يكون بإرادة أشهر أوصافه أو أراد ما هو العالب في التكبير أو أراد أن تكبير العلم إذا أصيف لا يكون إلا كذا وقال الرضي عندي أي: يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه لا مانع من اجتماع التعريفين إذ اختلفنا كما ذكرنا في باب البدء.



وإن لم يكن فلا حاجة إلى التجريد، بل لا يمكن.

أو المراد<sup>(١)</sup> بالتجريد مجردة وحنوه من التعريف عند الإضافة سواء كان ذكره في نفسه من غير تجريد، أو كان معرفة جردت عن التعريف وإنما وجب التجريد؛ لأن المعرفة لو أضيف إلى الكرة لكان طلباً للأدنى وهو التخصيص مع حصول الأعلى وهو التعريف.

ولو أضيفت إلى المعرفة لكان تحصيل<sup>(٢)</sup> الحاصل فتضييع الإضافة حيث لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً.

فإن قيل لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها<sup>(٣)</sup> علماً<sup>(٤)</sup> في نحو: (النجم والثرى)<sup>(٥)</sup> والصديق وابن عباس<sup>(٦)</sup> في لزوم تعريق المعرفة، فمد بالهم جوروا هذا دون ذلك؟

(١) قوله (أو المراد بالتجريد عطف على إحقاق) تعذيب المراد بالتجريد ههنا معرفة الاسم عن التعريف إذا كان معرفة أو المراد به تجويز وحنوه والعرق بينهما فلو وجهين: أحدهما أن التجريد على الوجه الأول مصدر مفعول وعلمو الشيء مصدر مجهول وثانيهما أن التجريد على الوجه الأول مضاف إلى المفعول وثاني ما يقوم مقام المعدل (جلبى).

(٢) قوله (لكن تحصيل...) إلخ) يعني أن المقصود من الإضافة إلى المعرفة حصول أصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو أضيف إلى المعرفة لكان تحصيلاً لما هو الحاصل فيها يعني أصل التعريف. (لاوى).

- ولا يحتمى أن تحصيل الحاصل محل يسبح الإضافة إلى المعرفة فلا حاجة إلى قوله فتضييع الإضافة. (فاضل محشي).

(٣) قوله (وبين جعلها) إلخ) أورد عليه أن المجهول عدم هو المركب والمعرفة جزء فلم يلزم جعل المعرفة علماً لا يحتمى أنه غير وارد بتعيين المرأة بالنجم حاصل من غير جعله علماً فجعل المجموع علماً لتحصيل عين تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين إضافة المعرفة نعم ممكن الجواب بأن جعلها علماً في الأمثلة المذكورة يجعل التعريف لازماً باقياً وليس فيه تضييع جعلها علماً ولا تحصيل للحاصل تأمل جواب الشرح (ع ص).

(٤) في الامتاع يعني كما يسع الأول يمنع شيء أيضاً؛ لأن العلة المذكورة فيها سواء

(٥) نصير ثروى تأبث ثروا مثل عطشان وثروى ذو ثروى وعلى الاجتماع واصل ثرويا فبنت الواو ياء وأدغمت ثم حرف باللام ثم جعل علماً. (توقادي).

(٦) والابن بالإضافة إلى عباس صار معرفة ثم جعل علماً لعبد الله بن عباس

قلت. لا نسلم أن في هذه الأمثلة تعريف المَعْرِف، بل فيها زوال تعريف<sup>(١)</sup> وهو التعريف الحاصل باللام أو الإضافة، وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية، فإنها حين صارت أعلاماً لم يبق فيها الإشارة إلى معلوميتها باللام أو الإضافة، فلا يلزم فيها تعريف المَعْرِف، بل تبديل تعريف بتعريف.

(وما أجاره<sup>(٢)</sup> الكوفيون من) تركيب (لثلاثة الأثواب) وشبهه من العدد) المعروف باللام المضاف إلى معدودة، نحو (الحمسة الدراهم) و(المائة دينار) (ضعيف) قياساً واستعمالاً.

أما قياساً: فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل.  
وأما استعمالاً: فلما ثبت من الصفحة من ترك اللام  
قل ذو الرمة.

وفل يرجع التسليم أو يكشف اسمى ثلاث<sup>(٣)</sup> الأثافي<sup>(٤)</sup> والذير البلاقع<sup>(٥)</sup>

- (١) قوله (فيها زوال تعريف حاصلة) أن العلمية لما كانت وضعاً ثابتاً زالت مقتضى الوضع الأول بخلاف لإضافة غيرها لم تكن وضعاً ثابتاً لم يزل مقتضى الوضع الأول فلو أصيب المعرفة إلى المعرفة لأدت إلى اجتماع لتعريفين في الإرادة (لأرى).
- (٢) قوله (وما أجاره الكوفيون) إشارة إلى عرض برد على قوله وشرطها تجريد المضاف عن التعريف فإن الكوفيين جمعوا بين الإضافة واللام في المضاف كما في الأمثلة المذكورة ووجهه كالقياس وإن كان صحيحاً أنهم قالوا أن مضاف في العدد وهو المضاف إليه من حيث المعنى منها لكونه محل تقريبي فكأن متعديين ذاتاً مع أن المقصود بالنسبة منها هو المضاف، لأنه جيء به لعرض العدد معرف لكونه محل تعريف، لأن المسند إليه الأولى بالتعريف تعريف بحسب ذاته، لأن تعريفاً مستمداً من المضاف إليه ثم أشد إلى الجواب بقوله ضعيف (عالية شرح الكافية) - وتمسكهم بالانحداد بين المضاف والمضاف إليه فيما صدق عليه غير صحيح لاستلزامه جوار الحاتم لفظة أيضاً ولم يقل به أحد.

(٣) أب مبرل سلمي سلام عديكها هل لأرض اللاني مصرى رواجع

وهل يرجع التسليم أو يكشف اسمى ثلث الأثافي والديار بلاقع

(٤) الأثافي جمع أثفة وهو واحد من الأحجار ثلاثة التي يصب نقد وعديها.

(٥) جمع بلقع بالفتح وهي الأرض القفر التي لا شيء من الماء وبساتين وبساتين يحلو عنهما الخلو

عن الإنسان والحيوان.

وأما ما جاء في الحديث من قوله ﷺ: ((بِأَلْفِ الدِّينَارِ)) فعلى البذل دون<sup>(١)</sup> الإضافة.

(و) الإضافة (اللفظية) علامتها (أن يكون) المضاف (صفة) احتراز عما إذا لم يكن صفة، نحو (علام زيد) (مضافة إلى معولها) احتراز عما إذا كانت مضافة إلى غير معولها، نحو: (مصارع<sup>(٢)</sup> البلد، وكريم العصر) مثل: (صارب زيد) من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى معوله (وحس الرحه)<sup>(٣)</sup> من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها<sup>(٤)</sup>.

(ولا تفيد) أي الإضافة اللفظية فائدة: (إلا تخفيفاً) لا تعريفاً ولا تخصيصاً، لكونها في تقدير الانفصال (هي اللفظ)<sup>(٥)</sup> .....

والمعنى أسلم عليكما يا مرلي سلمى ومنتحر يا الرمان التي مصت وكنا فيها مع الأحباب يرجع إليها ثم بكر رجع التسلم والسور لها فيقول وهل يرجع ولا يرد الأثافي الباقية في المصارف الديار المدرسة جواب السلمي ولا يوضح صواب استعيرتها عنه (وجيه).

(١) وله أن الأثافي يميز الثلث فكيف يصح تعريفه والتسمير واجب التكثير إلا أن يقال الثلث في الأصل صفة للأثافي وكان أصل التركيب الأثافي، ثم فكون التركيب من قبل جرد قطعة وكان من استعمال الثلث الأثافي أراد التشبيه على أنه ليس من الإضافة إلى المصير دفعاً لئلا يوهن تعريف المميز. (ع ص)

(٢) قوله: (مصارع المصنعا) وكريم العصر فإن قلت البلد معول فيه للمصارع وكذا العصر معول لتكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فتبكر المراد مصارع البلد كريم العصر فيما لم يعتمد. (فاضل محشي).

وعد بعضهم إضافة أفضل التفصيل من هذه الإضافة ساء على أنه في التحقيق مضاف إلى معوله؛ لأن معنى قولك زيد أفضل القوم أنه مفضلهم إذ قيس أمثلهم إلى فضله قبل هذا بإضافة المعنى والحق ما ذهب إليه سيبويه من أن إضافة باعتبار المقربين معوية. (عافية شرح الكافية).

(٤) لأنه كان في الأصل حسن وجهه بترفع ثم أضيف فتكن الصمير المجرور في الصفة عوض الألف واللام عن ذلك الصمير فحذف التحصيف من اجانبين.

(٥) فإن قلت لم كانت ترجحة هذه الإضافة لفظية قلت يكون الإيصال فيها في النظم فقط والمعنى على انفصال؛ لأن حقيقتها لما كانت إضافة لصفة إلى معولها على ما ذكر كان معنى العملية والمعمولية ملحوظاً بينهما بعد الإضافة وذلك ليس إلا بتقدير التثوير أو ما يقوم مقامه وجعل ذلك إياهما في حكم الاتصال ظاهر من ذلك لم يحصل للمضاف اختصاص بالمضاف إليه فلا يسري ما فيه إليه أما التحصيف الذي في صارب رجح فحصوله ليس بالإضافة بل هو حاصل قبلها لاستواء الحالين هاهنا. (عروض أفندي).

لا في المعنى،<sup>(١)</sup> بأن يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بإزاء ما يسقط من اللفظ، بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة.

والتخفيف اللفظي إما في لفظ لمصروف فقط، كحذف التنوين حقيقة، مثل (ضارب زيد) أو حكماً<sup>(٢)</sup> مثل (خواخ بيت لله) أو بحذف (نوني) التشبية والجمع مثل: (ضارباً زيد، وضاربو زيد)، وإما في بعض المضاف إليه فقط، كحذف الضمير واستثارة في الصفة<sup>(٣)</sup> ك (القدم الغلام) كان أصله (لقدام<sup>(٤)</sup> علامه<sup>(٥)</sup>) حذف الضمير من علامه واستتر<sup>(٦)</sup> في القائم وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط وإما في المضاف والمضاف إليه معاً، نحو: (زيد قائم الغلام) أصله (زيد قائم غلامه) فالتخفيف<sup>(٧)</sup> في

(١) قوله: (لا في المعنى) أشد بطلاناً إلى ح أحسن إيراد ح وهو أن ما فائدة قوله في اللفظ وذلك أن التخفيف قد تكون في اللفظ والمعنى معاً وأن يسقط بعض المعاني بإزاء ما يسقط بعض المعاني من اللفظ كالظرف مقطوعة من الإضافة سبباً مسبباً نحو قبلاً من التخفيف في اللفظ والمعنى معاً؛ لأن المضاف غير مراد في المعنى أيضاً وقد يكون في اللفظ فقط فأشار بقوله لا في المعنى إلى الإضافة اللفظية بعيداً عن الإضافة المعنوية وتفصيل في وجبه الدين فاسطر إن كنت من أهل التوحيد. (وجيه الدين).

(٢) بأن يسقط التنوين من الإضافة بكونه غير مصروف للمعجم المتكررة وليس فيه تنوين ظاهر لكن فيه تنوين حكماً. (نور الدين).

(٣) لن لا يدرم حلاء الصفة عن معاهل ولا بد من جعل المضاف إليه منصوباً تشبيهاً بالمفعول ثم أضيف إليه على ما قرره في باب الصفة المشبهة. (وجيه الدين).

(٤) لأن قيل قدم لم يوضع الألف واللام في موضع البناء وتنوين قمت طلباً للمعروف بين العوض والبدل من البدل لا يقع في تبدل منه وعوض يقع عرضاً في غير المعوض عنه ويقع في موضع المعوض عنه والفرق بين العوض والبدل أن البدل يجتمع مع البدل منه ومحله العوض لا يجتمع مع المعوض عنه ولا يحل محله فكل بدل عوض وليس كل عوض بدل (شرح الجمع).

(٥) فإن قيل ربما يتحقق التخفيف بهذه الإضافة لو لم يعوض من الضمير لام التعريف ولما عوض لا يتحقق قلت أن اللام أحق لفظاً ومعنى من الضمير (كاملة).

(٦) إن قيل يلزم في القائم الغلام تعدد الماهل فله من قبيل الإضافة إلى الفاعل وفيه ضمير أيضاً قيل الماهل بعد الإضافة خرج عن قوله دعلاً لفظاً لكنه داخل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير. (هندي).

(٧) فإن قيل. كيف يوجد التخفيف مع أن هذه الألف واللام عوض عن الضمير المحذوف والجواب عنه أن الألف واللام حرف والضمير اسم

- وبالجمله في الحرف نوع من الحجة

المضاف بحذف التنوين وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة.

(ومن ثمة)<sup>(١)</sup> أي ومن جهة وجوب زيادة الإضافة اللفظة التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص<sup>(٢)</sup> (جاء)<sup>(٣)</sup> تركيب (مررت برجل حسن الوجه)<sup>(٤)</sup> بإضافة الصفة إلى معمولها، وجعلها صفة للكرة.

فمن جهة أنها لم تعد تعريفاً حار هذا التركيب (وامتنع)<sup>(٥)</sup> تركيب (مررت برجل حسن الوجه)<sup>(٦)</sup> فلو أعادت تعريفاً لم يعجز الأول، للزوم كون المعرفة صفة للكرة،

(١) فإن قيل ثمة إشارة إلى العصر المذكور وحور هذا كلام يبي على عدم إعادتها التعريف لا على العصر المذكور حيث لا تعلق بعدم إعادتها تخفيف قبل جاز تركيب مررت إلح لحصول المطابقة بكرة الصفة والموصوف حيث لم تعد الإضافة اللفظة إلا محققاً ولو أفاد التعريف لامتنع لعدم المطابقة. (هـدي وحواشيه)

(٢) اختلف في الأمثلة الأربعة في الحوار و لامتناع فهذا استدلال من الأثر إلى المؤثر كما هو المتعارف. (م ح).

(٣) قوله: (جار مررت برجل حسن الوجه) و مشع مررت برجل حسن الوجه بفتح لفظ الشارح لا تعريفاً ولا تخصيصاً وقوله و جار المصارع بفتح لفظ المصنف ولا تنفيذ إلا تخفيفاً (تقرير).

(٤) أو ضارب أحبه يجعل المضاف إلى ذي اللام أو المضاف إلى الضمير صفة للكرة فلو لا أنها نكرة كما كان قبلها لما جاز وصفها بها. (خبيصي).

(٥) الكرة الصفة مع تعريف الموصوف ولو أودت الإضافة اللفظة تعريفاً لجاز لحصول المطابقة (هـ).

(٦) يجعل المضاف إلى ذي اللام هو صفة للمعرفة إلا إذا دخل عليها اللام فيقال مررت برجل حسن الوجه. (كاملة).

- فإن قيل مثل الحسن الوجه من الإضافة اللفظية ولا تخفيف فيه؛ لأن التخفيف ما يحذف التنوين أو يحذف النون ولا وجود لشيء منهما فيه أما الأول. فلأن لام التعريف يماي التنوين، وأما الثاني. فلأنه مفرد فالجواب إن التخفيف كما يحصل بحذفهما يحصل بغيره وفي الحسن الوجه. يتحقق الثاني بيباه إذا أصله الحسن وجهه برفع وجهه على أنه فاعل الصفة قصد بالتخفيف فيه بالإضافة وإضافته إلى الفاعل على خلاف الأصل؛ لأنه هو في المعنى فشيها مرفوعة بالمفعول فتصبوه يصح بالإضافة إليه وجعلوا لصيغة ني اللفظ لغيره وضمروا فيه لفظ الضمير المتصل بالوجه وعوض عن الضمير اللام نللا يزول تعريفاً فأضافوا الصفة إليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه واستتاره في الحسن فإن قيل إما تحقق التخفيف بهذا ن لو لم نعوض من الضمير لام التعريف ولما عوض عنه اللام فلا تخفيف فالجواب أن اللام أخف لفظاً ومعنى =

ولجاء الثاني، لكون المعرفة إذن صفة للمعرفة.

والمراد<sup>(١)</sup> أن المشار إليه - (ثمة) وهو مجموع أمور ثلاثة. وحبوب إعادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء تعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الأول وامتناع الثاني.

ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الاستلزام<sup>(٢)</sup> بل يحوز أن يكون باعبار بعضها، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام؛ لانتفاء التخصيص.

(و) من جهة أنها تعيد تخميماً (جذر) تركيب (الصاريا زيد) و(الضارب زيد) لحصول التخفيف بحذف النون،<sup>(٣)</sup> (وامتنع<sup>(٤)</sup> الضرب زيد) لعدم التخفيف؛ لأن تنوين (الضارب) إنما سقط للألف واللام لا للإضافة<sup>(٥)</sup>، .....

من الضمير وبعض نصارى الحس الوجه قد يكون صغير، المحذوف تلك أحرف محو مردب بترداد الحركات، الرجوع فإن أصل الحركات رجوعهم وفيه بعد الإضافة تحذف بين، (مفيد)

(١) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه هل يرد على تفسير الشرح المشار إليه ثمة بأمور ثلاثة أن لا دخل لانتفاء التخصيص في جواز التركيب الأول وامتناع التركيب الثاني؛ لأن وجود التخصيص وانتفاءه سواء فلم يرد بأمور ثلاثة بل الأسبب تفسيره بأسر من فأجاب أنه سان مراده بقوله والمراد. (المعروء).

- قوله (والمراد أن المشار إليه... إلخ) دفع سؤال وارد وهو أن ثمة إشارة إلى الحصر المذكور وجوز هذا التركيب ينتج على عدم مدتها تعريف لأعنى الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعد مدتها التخصيص ووجه الدفع أن ثمة إشارة إلى ما يفهم من الحصر وهو مجموع أمور ثلاثة بثبوت التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص ولا يلزم من ترتيب الحكم على المجموع ترتيبه على كل واحد من أجزائه. (وجيه).

(٢) يعني في استلزام حوار تركيب الأول وانتفاء تركيب الثاني؛ لأن المستلزم جواز الأول وجوباً إعادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم امتناع الثاني انتفاء تعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص في الحوار والامتناع حيث يجوز ويمتنع وإن لم يوجد التخصيص (م ح)

(٣) وكذلك الحس الوجه والحس وجهه بالإضافة ونحو ذلك إذ التنوين حذف لأجل اللام فسم يحصل بالإضافة تخفيف ولو حمل انصاري زيد على ضرب زيد كما حمل الصاريك على صاريك لم يبق اشتراط إعادة التخفيف فائدة في صورة م (ح هـ)

(٤) الأولى أن يقدم على قوله وجاز الضرب يبع سيكون قوله دعاً لتوهم لكن أمره مشهود. (ح).

(٥) لأن الباقي أولاً لا يمكن سقوطه ثباً وأضيف لا يكون في الإضافة فائدة فتضيق فوجب أن يمتنع إضافته.

ولا شك<sup>(١)</sup> أنه لا دخل في هذا التفريع<sup>(٢)</sup>؛ لانتفاء التعريف، ولا لانتفاء التخصيص، بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط

وعلى هذا كان الأسب<sup>(٣)</sup> تقديم هذا الفرع، لكنه آخر، لكثرة لواحقه (خلافاً للفراء)<sup>(٤)</sup> فإنه يجوز تركيب (الصارب ريد)، إمّا؛ لأنه توهم أن دخول لام التعريف إنما هو بعد الإضافة وحصل التخفيف، بحذف التنوين<sup>(٥)</sup> بسبب الإضافة، ثم عرّف باللام.

وأجاب المصنف عنه في شرحه بأنه غير مستقيم؛ لأن القول بتأخر اللام المتقدمة حساً<sup>(٦)</sup> على الإضافة مجرد ادعاء مخدّف للظاهر<sup>(٧)</sup>.

- (١) كان قبل ليس في تركيب الصارب ريد و صاربوا ريد انتفاء التعريف والتخصيص فأجاب بقوله ولا شك إلخ. (حاشية)
- (٢) التفرع استعراح حكم التحريك من الكتيبة الصابطة ويسمى الجريئات مروحاً وذلك الكلي أصلاً (شرح).
- (٣) قوله (كان الأنسب)؛ لأن أصله مذكور صريحاً بقوله ولا يبعد إلا تحميلاً بحالات أصل، يعرض التفسير أي انتفاء التعريف أو التخصيص منه مذكور صيحاً (فاصل محشي)
- (٤) اهدم أنه لما استدلل الجمهور على امتناع صارب ريد فعادوا إنه إضافة لفظية بلا تحريف وكل إضافة لفظية بلا تحريف معسفة فصارب ريد محتج عارضهم الفراء في العقل والنقل، وقال إن دليلكم وإن كان دالاً على الامتناع بكن صدي ديل بدل عن الجوار من الدليل العقلي والأصل عدم اللام فهي ح إضافة لفظية بحريف وكن إضافة لفظية بتحريف جائرة فالصارب ريد جائز ورد الجمهور بأن الأصل موافقة الحس المدحور ومن معلوم إذا تعارض الأصول تساقطاً وبقي الحكم مشكلاً والدليل العقلي وهو إنه ورد في كلام الفصيح وكل ورد في الكلام الفصيح جائز فرده الجمهور بأن ذلك انكلام غير فصيح لامتدحه مثل الصارب.
- (٥) بناء على أن الأصل صارب ريد فأضيف مسقط التنوين ثم أدخل اللام بعد الإضافة فقد افادت حقة. (الباب).
- (٦) إن اللام سابقة على الإضافة؛ لأنه تحقيق ذات الاسم والإضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو لتحريف ومحقق الذات مسبق على محقق الصفات. (متوسط)
- (٧) لأنه يرى أن اللام سابقة على الإضافة حساً؛ لأن الإضافة في الظاهر إنما ثبت بعد الحكم بذهب التنوين بسبب اللام فكيف يسبب حذف التنوين إليها بلا دليل ولا مزيج وفي اللام مرجح وهو كونه مسأ. (م ح)

وإنما لما وقع في شعر الأعشى من قوله

الواهب المائة لهجان<sup>(١)</sup> وعندها

قوله (وعندها) بالجر معطوف على المائة، فصار المعنى باعتبار العطف

الواهب عندها.

فهو من باب (الصارب زيد)، فكما لا يمتنع ذلك حيث أتى به بعض البلغاء لا

يمتنع هذا.

فأجاب المصنف عنه بقوله:

(وضَعَفَ<sup>(٢)</sup> الواهب<sup>(٣)</sup> المائة لهجان<sup>(٤)</sup> وعندها) يعني هذا القول ضعيف لا

يقوى في الفصاحة، بحيث يستدل به، لما عرفت من مشاع مثل، (الصارب زيد) لعدم

المائدة في الإضافة، ولا يخفى<sup>(٥)</sup> أن فيه شوب<sup>(٦)</sup> مصادرة<sup>(٧)</sup> على المطلوب.

الدهم<sup>(٨)</sup>

.....

(١) بت المائة أو مصاف إليه للمائة وحوو للام على عدد احصاف حائر عند الكوفيين (تركيب)

(٢) الأولى أن يكون من التضعيف يعني ضعف نقصناه فلم يكن موثقاً به يستدل به وحيث لا شوب لمصادرة. (مع صر)

(٣) إضافة الواهب إلى المائة جائز لتشبيهه بنحس الوجه وأما الواهب عندها غير جائزة لعدم التشبيه بنحس الوجه (هدي)

(٤) أي عند تلك المائة أي راعيا على الاستعانة إذ الراعي قائم بخدمة بعشي كالعبد أو على الحقيقة أو الإضافة لأدنى ملازمة ككوكب حرقه وخذ طرقت وأحر است. (رضا).

(٥) قوله (ولا يخفى أن فيه شوب) لأن إثبات المطلوب يتوقف على إبطال دليل الخصم وإبطاله يتوقف على إثبات المطلوب. (لاري).

(٦) وجه الدوران هذا القول أي وضعف الواهب المائة دليل، لا متاع الصارب زيد وذلك الامتناع دليل على ضعف هذا القول فيتوقف امتناع الصارب زيد على ضعف هذا القول وضعف هذا القول يتوقف على امتناع الصارب زيد فيلزم الدور وهذا قوله شوب

(٧) والمصادرة على أربعة أصرب أحدها أن يكون المدعى عن الدليل والثاني أن يكون المدعي جزء الدليل والثالث أن يكون المدعي موقوف على صحة الدليل وهذا معا نحن فيه والرابع أن يكون المدعي موقوفاً على صحة جزء الدليل ولكن دليل لا شتمه على الدور البطل (سعد الله).

(٨) قوله (الدهم) أشد بطلانك إلى ضعف هذا، بتوجيه؛ لأنه خلاف الظاهر في لعادة. (وجيه الدين).



إلا أن يقال<sup>(١)</sup> المراد به أنه ضعيف في الاستدلال به، إذ لا يصح فيه على الجبر، فإنه يحتمل النص حملًا على المحل أو على أنه معقول معه، أو، لأنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه، كما في: (رث شاة<sup>(٢)</sup> وسحلته<sup>(٣)</sup>) حيث جاز هذا التركيب، ولم يحز (رث سحلته) بدحال (رب) على سحلته بدون العطف.<sup>(٤)</sup>

والبيت بتمامه:

الواهب المائة الهجان وعندها عُرود<sup>(٥)</sup> تُزجِّي حلفها أطفالها

أي: ممدوحه الواهب المائة، هجان أي: النيص من البوق، يستوي فيه الجمع الواحد، صفة للمائة أو بدل عنها، أو من قبيل (الثلاثة الأثواب) كما هو منذهب الكوفيين.

وعندها<sup>(٦)</sup> أي: راعيها نشيبتها له بأعده، لقيامه بحق خدمتها، أو عندها حقيقة بإضافته لأدنى ملاسة<sup>(٧)</sup>.

(١) لا معنى بعده، لأن المتبادر ضعيف في التركيب لا في الاستدلال

(٢) قوله: (رث شاة وسحلته بدرهم) من إدخال كلمة رب على سحلته لا يحوز قصدًا، لأن السحلة معرفة بالإضافة إلى المصمر، كما تدخل على الكرة بكر جار بواسطة حرف العطف فلذلك جارها هنا. (طبعواي).

(٣) قال سيويه أن الصمير في سحلته كرة، لأن الصمير يرجع إلى الكرة غير محتصة (ح)

(٤) أي: لا يجوز الصارب ريد وجر الواهب مائة وعندها؛ لأنه معطوف وفي المعطوف يجوز ما لا يجوز في غيره. (شرح).

(٥) العود الالتجاء كالعباد والمعاد والعمود والاستعداد، ومنهم حديثات من الصياع وكل أشي كالعمود أن جمعًا عائد. (قاموس).

- الرجية والأزجاء من بابي التفعيل والأفعال بمعنى يسوق لكن هـ من لتفعيل ماقتضاء انوزة

(٦) أي: إضافة العبد إلى المائة مجاز من قبيل إطلاق المشبه به وهو، بعد وريادة المشبه وهو الراعي ووجه الشبه خدمتهما.

(٧) يعني إذا كان بين الشيئين ملاسة أو محاطة أو مقاربة جار أن يصيب أحدهما إلى الآخر ولا يرم أن يكون المضاف ملك المضاف إليه أو حقه من الرجيين إذا حملًا حشية كل واحد طرفًا منه وكان أحدهما الآخر حد طرفك فقد أضرب الطرف إليه لما بين الطرفين وبين مقاربة اتصال (تكمل)

عَوْدًا - بالذال المعجمة جمع عائد، أي: حديثات التناج حال من المائة.

يُزَجِّي - بالزاي المعجمة، والحيم - على صيغة المعلوم المذكور، أي: يسوق وفاعله ضمير العدد.

وأطفالها: منصوب على المفعولية، أو على صيغة المجهول المؤنث، (وأطفالها) مرفوع على أن مفعول ما لم يسم فاعله.<sup>(١)</sup>

وحقيقة الأمر لا تكشف إلا بعد معرفة حركة حرف لروي<sup>(٢)</sup> من القصيدة؟

وأما: لأنه قاسه على (الصارب الرجل) و(الصاربك)، فأجاب المصنف عنه بقوله: (وإنما جاز<sup>(٣)</sup> (الصارب الرجل)<sup>(٤)</sup> يعني كان القياس عدم جوازه؛ لانتفاء التخفيف لروال التنوين باللام لكنه جاز (حماً على)<sup>(٥)</sup> الوجه<sup>(٦)</sup> .....

(١) لقوله (يزجي) والجملة حال من اسماء وعلى التقدير يكون حلقها طرف مكاب أي: خلف لسانه يسوق المد خلف المائة الهجان أطفالها

(٢) وذلك أن الروي في البيت هو اللام لا الضمير ويحتمل الرفع والصب بخلاف الضمير فإن في شرح الجردجنة في عممي المعروف ونحو في الروي هو الحرف الذي يسمي عليه القصيدة ويسمى إليه فيقال قصيدة رائية وقصيدة نونية قال من الحسى جمع الحروف يكون رويًا لأن الألف والواو الياء والراء أشد في آخر الكتم سميات فيها بـ الألف والأصول والتأنيث والاصحاح إذا تحرك ما قبلها نحو ضربه إلى غير ذلك مما يطول ذكره (وجه الدين)

- ورد على الفراء، يعني يتمسك بغيره بأن صارب الرجل حائر بالانفاق بسبب أن يحور الضارب زيد قياس ل عليه وجهه رد أن يقدر جوار هذا المثال بما هو بالجمع على الحسن الوجه، (هو ض)

(٣) قوله (وإنما جاز) جواب سؤال مقدر وهو أن يقدر جاز إضافة لرجل مع انتفاء التخفيف لروال التنوين بلام دون لإصافه فأجابه بأن لقياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه جاز إلخ (هندي).

(٤) مع انتفاء التخفيف لروال التنوين باللام دون لإضافة واجب بأن القياس كان يقتضي عدم جوازه لكن إنما جاز إلخ. (ح).

(٥) مفعول له للفعل المجهوم أي جورو حملاً أو نجر بجعله مصدراً مجهولاً أي لمحمولية فاتحد دعر المفعول له والفعل المعتل به أو حال من فاعل على جار بمعنى محمولاً (هندي).

(٦) والعدد إنما جار هذا، التركيب للحسن على مختار في لحسن الوجه كما جار الحسن الوجه بالصب حملاً على الضارب الرجل بالنصب لا لأجل نقول باستثناء الإضافة للفظية من تخفيف، (ح).

(المختار<sup>(١)</sup>) في (الحسن الوجه) وهو حرّ (وجه) بالإضافة.

وفيه وجهان أحرا<sup>(٢)</sup>. رفعه على الفاعلية، ونصبه على التشبيه بالمفعول<sup>(٣)</sup> ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جسماً معرفين باللام<sup>(٤)</sup>، وهذا الاشتراك<sup>(٥)</sup> مفقود بين (الضارب ريد) و(حسن، وجه) بقياسه عليه قياساً مع الفارق؟  
(والضارب<sup>(٦)</sup>) يعني إما جدار (الضارب<sup>(٦)</sup>) مع أن القياس عدم حوارته لما عرفت.  
(و) كذا (شبهه) وهو (لصاربي<sup>(٧)</sup>)، و(لصدرة) وغيرهما (فيمن قال) أي: في قول من قال، يعني سبويه<sup>(٨)</sup> وأتباعه.

(١) وربما كان مختاراً لأنك لو رفعت دخلت نصفه عن الصير وهو قبيح كما يأتي في باب النصف وأما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك أنهم لما أرادوا بالإضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد الحذف حذف الصير واستتر في نصفه رجب باللام في المضاف إليه أي عرف الوجه باللام كما كان معروفاً بالصير المضاف إليه واللام رتب من تخيير في مثل هذا المقام مطرداً (وجبه اللبس).

- وإنما قل على المختار ولأن فيه ثمانية عشر لغات ومن مكنها الحسن الوجه (متوسط).

(٢) أما لرفع فصح لغير النصف من الصير وما نصب فيه تحل حيث جعل الفاعل مشبهاً بالمفعول فصب.

(٣) لأنها لازمة لا نصب المفعول به إلا أن لدعل شبه بالمفعول فصب فيه تكلف وأما الجر فليس بتكلف. (م ح)

(٤) وهذا الاشتراك يقتضي أن يأخذ التركيب لأول وحكم التركيب الثاني وهو الإضافة وإن لم يكن فيه تخفيف. (ثوقادي).

(٥) أي: كون المضاف صفة والمضاف إليه جسماً معرفين باللام مفقود (ر صا)

(٦) فهو أيضاً جواب سؤال مفرد وهو أن يقال جار يضربك على الإضافة وإن لم تعد تحقيفاً (حواشي هندية).

(٧) حملاً على صاربك فهو أيضاً جواب سؤال وهو أن يقال جار يضربك على الإضافة وإن لم تعد تحقيفاً وشبهه وهو الصاربة والصاربي. (ح)

(٨) يعني سبويه إلح تبع فيه جماعة من شارحين من حيث فسروا كلام المصنف هكذا بناء على ما نقل عن سبويه من جواز الجر في الصاربات لكن المشهور من مله أنه لا يجوز فيه إلا النصب قياساً على المظهر ولذا لم يسد الشيخ الرضي إلى سبويه إلا ما هو المشهور من مله وأسد القول بالجواز إلى الرماني والمبرد في أحد طريقه وحار الله العلامة (ص)

(به) أي: (الصارب) في 'الصارب' (مضاف) <sup>(١)</sup> دون من قال إنه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية، وتنوين محذوف، لاتصال الضمير لا للإضافة فإنه لا يحتاج في جوازه إلى حمل.

(حملاً) <sup>(٢)</sup> أي لمحموليته <sup>(٣)</sup> (على ضاربك) فاتحد <sup>(٤)</sup> فاعل المفعول له الفعل المعلن به أعني: جار - وبيانه أنهم يدأرصلو أسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمحمولانها وكانت مصمرات متصلات انتموا الإضافة ولم يظنوا إلى تحقيق <sup>(٥)</sup> تحفيف فقالوا: (ضاربك) وب لم يحصل لتخفيف بالإضافة بل بنفس اتصال الضمير، ثم لما لم يعتبروا اتخفيف في (ضاربك) <sup>(٦)</sup> وحوروه بدونه حملوا (الضاربك) عليه؛ لأنهما من باب واحد، حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافاً إلى مصمر متصل محذوفاً تنوينه قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا <sup>(٧)</sup> (الصارب زيد) عليه؛ لأنهما ليسا من باب واحد، <sup>(٨)</sup> والدليل على أن سقوط التنوين في (ضاربك) لاتصال الكاف لا

(١) قوله (مضاف) فيه سهو، لأن المضاف هو الضارب لا لضاربك (ح)

(٢) عطف على حملاً السابق من عطف شئير يعرف و حذف على معمولي عام واحد (م ح).

(٣) قوله (أي لمحمولية) كذا عمل من قوله حملاً على لمحب، فأحرى بأول إلى هنا فحق أي ثبت ما قبل الإنسان مشتق من السيء ويحتمل هنا أن يكون معمولاً له لقان إنه جار عند من قال كذا حملاً. (ع ص)

(٤) قوله (فاتحد) جواب سؤال مقدر تقديره أن يقال إنما يجوز حذف لام المفعول إذا كان فعلاً فاعل الفعل، المعلن أي تحذف عنه وعن عامه ومقارناً لذي للمعل المذكور في الوجود فأجاب بقوله فاتحد. (لمحوره)

(٥) فيه يجب الإضافة في ضاربك من غير نظر في لتخفيف الاشتع التنوين والضمير المتصل؛ لأن التنوين يؤذن بانفصال ما بعده والضمير متصل يؤذن بالاتصال إذا لم يظنوا إلى التخفيف في لضاربك لم يظنوا في الضاربك (متوسط)

(٦) وفيه لإدانة تخفيف حذف التنوين لمقدر يدأشربين بسايط لاتصال الضمير وبحوه دون اللام مقدره فإذا اعتبرت الإضافة منقطعة من اشتعيم فحصل تخفيف في اللفظ حكماً إذا المقدر كالمقطوع (ح)

(٧) لأنهما لم يتفقا في كون كل منهما اسم فاعل مضاف إلى مصمر متصل

(٨) فإن التخفيف في بانه مظهر فيه إن كنت يرد على هذا التقرير بقض القعدة المصنوعة من السابق وهي أن الإضافة اللفظية تفيد لتخفيف قبل عن المصنف لم يرض بهذا، يقول وقد بأن التنوين قدر باتصال الضمير فإن اتصال الضمير بما يأتي تنوين لفظاً ثم حذف من التقدير بعد =

للإضافة أنها لو سقطت للإضافة لكان ينبغي أن يتصور ذلك أولاً على وجهه يكون الصمير منصوباً بالمفعولية ثم يضاف، ويقال: (ضاربك) كما يتصور (ضارب زيدا) ثم يضاف ويقال: (ضارب زيدا) ولن يتصور (ضاربك).<sup>(١)</sup>

فعلم أنها سقطت لاتصال الكاف لا للإضافة.

ولفائض<sup>(٢)</sup> أن يقول<sup>(٣)</sup> لم لا<sup>(٤)</sup> يجوز أن يكون أصل (ضاربك) ضارب<sup>(٥)</sup> إياك

= اعتبار الإضافة كما في حواج بيت الله المصير كالمسوط حكماً كما قلت فعلى هذا ينبغي أن لا يجوز الضاربك كما لا يجوز الضارب زيد نحمل على ضارب زيد قلنا بين المشايخ فرق في المشابهة وعدم المشابهة تفصيل في لادى درجع به (ص).

اعلم أن نحو الضارب والضراب والضراب فيه مدحان أحدهما أن الصمير فيه منصوب ولا إصافه للصفة إليه وهذا موافق لاشتراط صحة التلميطه بتحقيق الحجة ونائبهما أن الصمير فيه مجرور بالإضافة وهو محمول في الإضافة على المجرد عن اللام نحو صدر في والضاربك وضاربه وذلك صحيح لأن الأصل في الضمير باللام هجر الإضافة ولا ضرورة له في ارتكاب معاملة الأصل فيه

(١) لأن السوس يقتضي الانفصال والصمير يقتضي الاتصال بينهما تماض ولذا لم يتصور لضاربك التثوين فافهم. (محمد الله).

(٢) قوله (ولقدائل أن يقول) لم لا يجوز أن أصل لضاربك إلح أجاب عنه بمصنف في الأمالي حيث قال ألا ترى أنه لا يجوز أن يقول لضاربك ولا ضارب إياك أما لضاربك فللجمع بين مدلولين متقربين؛ لأن التثوين بدلاً عن الانفصال والصمير المتصل يدل على الاتصال وهما متاقصان وأما ضارب إياك فلا يستقيم لأنهم لا يعدلون إلى منفصل إلا عند تعدد المتصل ولم يتعد فلا يستقيم اعتبار تحقيق الضمير في ضاربك أصلاً فتبصر وتأمل (عيسى الصفوري)

(٣) ويمكن الجواب عن الفائل بأنهما يساويان في باب واحد في الحجة لأنهما وإن كنا اسم الفاعل مضاف إلى مصمر لكن المصمر على قول ابنه ليس بمضمر متصل في الذات كما لا يخفى.

(٤) قوله (لم) أصله لما بالأنف ثم حذف إد وصل اللام المجارة على ما الاستهامية فرق بين يسما وبين الشرطية مثل قوله تعالى فاصطبر ثم يرجع المرسلون وعم يتسألون (م ح) - ولا يجوز أن يكون أصله ضاربك إذ لا يعدل إلى المنفصل إلا لتعدد المتصل ولم يتعد هنا. (محمد الله).

(٥) صلة للمفصل يعني يجوز أن أصل ضاربك ضارب إياك ويكون سبباً للمعدول عن الانفصال إلى الانفصال هو التثوين ثم أصيب إلح. (حاشية)

بالمنفصل بالتثوين،<sup>(١)</sup> ثم لما أضيف حذف تنوين فصار الضمير المنفصل متصلاً، فصار (صاربك) وحصل التحفيف حداً، ثم حمس<sup>(٢)</sup> (الصاربك)<sup>(٣)</sup> عليه؛ لأنهما من باب واحد، حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافاً إلى مصدر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما<sup>(٤)</sup> قبل الإضافة، لا للإضافة<sup>(٥)</sup>.

ولم يحملوا<sup>(٦)</sup> (لضارب زيد) عليه؛ لأنهما ليسا من باب واحد.

واعلم<sup>(٧)</sup> أما حملنا قوله (وصعب الواهب المائة الهجان وعبيدها) وقوله (والضارب الرجل) و(الضاربك) حملاً على نظريهما على لأجوبة عن استدالات الفراء على جواز (الضارب زيد) عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين<sup>(٨)</sup>.

(١) قوله (المنفصل) صفة ياك وقوله بالتثوين صفة بمنفصل يعني لم لا يجوز أن يكون أصل صاربك ضارب إياك ويكن لسبب معدول عن الاتصال إلى الاتصال هو السوس ثم لما أضيف إلخ

(٢) ومنه لا بد في اللفظية من وجود الاسم بلا إضافة وأيضاً ما الحاجة إلى الحمل؛ إذ يجوز أن يقال: أصل صاربك الضارب إياك (امتحان).

(٣) وإن لم يحصل بحيف فيه قطعاً من كلا الجس (م).

(٤) حذف التنوين في صاربك قبل لإضافة بحسب انلام وفي صاربك بالإضافة لكن لم يظروا إلى حذف تنوينهما في الحمل كيف حذف بل نظر إلى كونهما اسم فاعل مضاف إلى مصدر متصل فقط لا غير. (حواشي هادي).

(٥) لأنهما بهذا الاعتبار لا يكونان من باب واحد؛ لأن حذف التنوين صاربك على هذا التقرير يكون بالإضافة لا قلها وحذف تنوين الضاربك يكون على العكس فتأمل.

(٦) قوله. (ولم يحملوا إلخ) قيل بجهالة لم لم يحسن لضارب زيد على ضارب زيد فإن النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين صاربك وضاربك وكان مشأ هذا الاشتباه عدم تأمل كون إضافة صاربك حصراً بها التحفيف في المضاف والمضاف إليه والصاربك وإن لم يشاركه في تحفيف المضاف يشاركه في تحفيف المضاف إليه بخلاف لضارب زيد وضارب زيد وبقي أنه لما حصل في الضاربك تحفيف لا حاجة فيه إلى الحمل إلا أن يقال لم يحصل التحفيف بحذف شيء بل بتبديل المنفصل بالمصطلح فالحق بالتحفيف بالحذف.

(٧) ولما فرع من حمل الأمثلة المذكورة على لأجوبة عن استدالات الفراء على جواز الضارب زيد شرع في أنها يكون إشارة لها القواعد مسهلاً على ما حمل ولا يقال (توقادي).

(٨) فإن قلت سدت أن مثل الضارب زيد ليس مثل صاربك لكن لا تسلم أنه محتج بجوار أن يحسن على ضارب زيد وإلا فالفرق. (سعيد).

ذلك أن يجعل كل واحد منها إشارة إلى مسألة على حدثها مناسبة للحكم بامتناع (الضارب زيد).

فمعنى قوله (وصعب الواهب المائة أهجار وعبدها) أنه صعب عطف المجرد عن اللام على المحلى به لمضاف<sup>(١)</sup> إليه، صفة مصدرية باللام؛ لأنه بتوسط العطف يصير مثل: (الضارب زيد) كما عرفت.

وإنما لم يحكم عليه بالامتناع بل بصعب؛ لأنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه، وحيث<sup>(٢)</sup> يدفع م فيه من توهم شائبة المصادرة على المضروب على التقدير الأول، وإرجاع كل من الصورتين الأخيرتين إلى مسألة<sup>(٣)</sup> ظاهرة. ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما<sup>(٤)</sup>.

ولا يضاف<sup>(٥)</sup> موصوف<sup>(٦)</sup> . . . . .

(١) قوله (المضاف) صفة لقوله به حوت على غيره وقوله إنه متعلق بقوله المضاف وصحبه راجع إلى المحلى به وقوله صفة مرفوع على أنه مفعول قائم مقام لفاعل لقوله مضاف وقوله صفة وقوله باللام صفة مصدرية (لأرى).

- انظر أن يقول المضافة بالآيت لما عرر منها أن الصفة لغيره على غير من هي له مطابقة لفاعلها في التكبير والآيت لا لموصوفها.

(٢) أي حين إذا جعلت كل واحدة من لواهب المائة والضارب والجارح إشارة إلى مسئلة على حدة (سعد الله).

(٣) لأن المتبادر من المسألة شعرية كونه استدلالاً ومن غيرها كونهما مسئلة على حدة

- وجه الظهور أنها مشورات فلا يشتبه لهما حكم، لأن إثبات الحكم إنما هو بالدليل والدليل بالشعر والقرآن. (مع).

(٤) ليس لضم الرء على الفراء في الاستدلال حسب ما ذهب إليه المنطقيين بل مسئلة الأولى أيضاً متممات كما لا يخفى. (مجمع).

(٥) ولما مرفوع من بيان ما تجوز إضافته معونة كانت أو مضافة أراء أن يبين ما لا تجوز إضافته فقال ولا يضاف إلح (توقادي).

(٦) قوله (ولا يضاف موصوف إلى صفته) وصفه إلى موصوفها لتعدد ذلك أما الأول أي لعدم جواز إضافة الموصوف إلى صفته بل صفته يقتضي أن يكون بإعراب موصوفه وكونه مضافاً إليه يقتضي أن يكون موصوفاً لا موصوفه فيؤدي إلى أن يكون الشيء محفوظاً بالإضافة ومرفوعاً حال كون الموصوف مرفوعاً فبهم أن يكون الشيء محفوظاً ومرفوعاً معاً في حالة واحدة وهو =

إلى صفة<sup>(١)</sup> مع بقاء المعنى المقاد بالتركيب الوصفي بحاله؛ لأن لكل<sup>(٢)</sup> من هينتي التركيب الوصفي والإضافي معنى<sup>(٣)</sup> آخر لا يقوم أحدهما مقدم الآخر.

(و) لهذا المعنى بعينه (لا) يضاف (صفة إلى موصوفها)<sup>(٤)</sup>، فلا يقال: (مسجد الجامع) بمعنى (المسجد الجامع) و(حرد قصيفة) بمعنى (قطيفة حرد)، خلافاً للكوفية فإن (مسجد الجامع) عندهم بمعنى (المسجد الجامع) و(حرد قطيفة) بمعنى (قطيفة حرد)، من غير فرق.

(و) يرد<sup>(٥)</sup> على القاعدة الأولى وهو قوله: (ولا يضاف موصوف إلى صفة) مثل (مسجد<sup>(٦)</sup>)

ماطل وأما الثاني أي امتناع إضافة صفة إلى موصوف وهو أن يؤدي إلى تقديم التابع وتأخير المنوع والمقتضى عكسه علماً أن مع تقدم الصفة على الموصوف (إيضاح)

(١) لاقتصاصها من حيث الوصفية حكم تضعه رمي حيث كونها مضافاً إليه حكم المقصود نسبة مضاف إليه وعدد ذلك لفظاً أي من جهة الأعراب ومعنى (خيصي)

(٢) ولأن الصفة والموصوف كالشيء لواحد كمد لا يضاف الشيء إلى نفسه لا يضاف أحدهما إلى الآخر

(٣) ومعنى المقاد من تركيب الإضافي معبرة بالمضاف من المضاف إليه؛ لأن العلام مثلاً في قولك: علام زيد ومعنى المقاد من تركيب وصفي اتحاد الصفة مع الموصوف (نهم).

(٤) ولا يجوز إضافة الموصوف إلى الصفة؛ لأنها أحضر ولا يضاف الحاضر إلى الغام ولا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف؛ لأن الصفة عندهم مبره الفعر وتعمل لا يضاف (هذي)

- للروم تقديم الصفة على موصوفها وتأخير مضاف من مضاف إليه وكلاهما ممنوع (هذي).

(٥) قوله (ويورد) ذهب الكوفيون إلى حوز إضافة موصوف إلى صفة أو بالعكس بتخفيف مع إداة التعريف والتخصيص مسكن بمسجد لجامع وإخوانه وجرده قطيفة وأمثاله فإن أصل مسجد الجامع المسجد الجامع أصناف بتخفيف محذوف نلام وكسب التعريف من المضاف إليه بخلاف حسن الوجه فإن حياً وإن كان هو بوجه حفيفة لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير وقس عليه إخوان وأجداد البصريون بالتأويل. (هب).

(٦) هذا جواب سؤال مقدر تقديره وهو أن قولكم لا يضاف إلح موصوف بقول العرب مسجد الجامع وحاشا لعربي وصلاته لأولى وثقله الحمف، وذلك لأن الجامع صفة لمسجد والعربي صفة لعجائب والأولى صفة للصلاة والحمف صفة؟ لأن يقال مسجد الجامع والعجائب لعربي والصلاة الأولى وثقله الحمف وجوابه أنه مثاؤل أي لما دل دليل على أنه لا يجوز إضافة الموصوف إلى الصفة وجب تأويله. (متوسط).



الجامع) و(جانب العربي) و(صلاة<sup>(١)</sup> الأوس) و(بقلة الحمقاء)<sup>(٢)</sup> فإن في كل واحد من هذه التراكيب أضيف موصوف إلى صفته.

فإن (الجامع) صفة (المسجد) و(عربي) صفة (الجانب) و(الأولى) صفة (الصلاة) و(الحمقاء) صفة (البقلة).

وقد أضيف إليها موصوفاتها،<sup>(٣)</sup> وأجيب بأن مثل هذه التراكيب متأول<sup>(٤)</sup> فمسجد الجامع، متأول،<sup>(٥)</sup> بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين:

أحدهما. أن يكون الوقت مقدارا في نظم الكلام، ويكون المسجد مضافاً إليه والجامع صفة<sup>(٦)</sup> للوقت فيندفع الإراد بوجهين فإن الجامع ليس مضافاً إليه ولا صفة للمضاف.

وثانيهما أن يكون (الوقت) محدوداً، و(الجامع) دائماً مقاسه منطقياً عليه، ويكون منزلة الصفات<sup>(٧)</sup> العالية، فيضاف المصليح إليه، فيندفع الإراد بوجه واحد، وهو أن

(١) وصلاة الأولى أي الظهر لأن أول صلاة همها حرائيل النبي عليه السلام (قلقي)

(٢) وربما سيوها إلى الأحقر؛ لأنها تست في محاري السيور ومواطن الأقدام. (جلبي)

(٣) فيه أن أحدهما معرفة والآخر بكرة فكيف يكون موصوفا (ح)

(٤) التأويل؛ الطلب، يعني؛ طلب الحال بالصرف من فاعله.

(٥) يحذف الموصوف بالمضاف إليه أي مسجد وقت جامع وجانب العربي وصلاة الساعة الأولى وبقلة الحمقة الحمقاء وهذا جواب ما يقال أن الجامع والعربي والأولى والحمقاء صفات وقد أضيف إليها موصوفاتها. (حواشي هندي).

(٦) لأنه كما يصح وصف المسجد بكونه جامعاً، لأنه مرصع للاجتماع يصح وصف الوقت بكونه جامعاً، لأنه وقت يجتمع فيه وكذا الكلام في بواقته (وجه الدين)

(٧) والمراد من الصفات العاله وهي التي لم يذكر موصوفاتها بكتفاء ذكرها كما يذكر الصفة المشبهة والاسم الفاعل والمفعول بدون موصوفاتها يكن الموصوف مراد بها في المقام تتأمل وجه التأمل إنه لم يذكر الموصوف هناك لعلبة سبب الصفة على موصوفاتها في الاسمية ولذلك اكتفى بذكرها دون موصوفاتها. (داود رحمه الله)

كأدهم وأرقم يعني. أن الجامع كد صفة لكل ما يجتمع فيه الناس سواء كان مسجداً أو غيره ثم قلب استعماله على المسجد الذي يجتمع فيه في أوقات الصلاة فإضافة المسجد إلى الجامع من إضافة العام إلى الخاص. (هندي ح).

(الجامع) ليس صفة للمضاف. <sup>(١)</sup>

وعلى هذا القياس (صلاة الأولى) (وسنة الحمقاء) متأول بصلاة الساعة الأولى وبقبة الحبة <sup>(٢)</sup> الحمقاء، على الاحتمالين <sup>(٣)</sup> المذكورين، ولكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي <sup>(٤)</sup> فإنه لا شك أن المقصود توصيف (الجانب) بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها. <sup>(٥)</sup>

اللهم إلا أن يقال هناك <sup>(٦)</sup> مكاتب جرد وكل، فالمكان الذي أصيف إليه الجانب وهو جزء، والإضافة بيانية، والمكان الذي عتبر الجانب بالنسبة إليه هو الكل فيستقيم المعنى.

(و) يرد على القاعدة الثانية، وهو قوله: (ولا صفة إلى موصوفها) (مثل: جرد

- وحاصله أن إضافة المسجد إلى الجامع من قبيل إضافة العام إلى الخاص فتكون من تلك

الإضافة كإضافة صلاة الوتر وجانب اليمين <sup>(٧)</sup> (لا يرى).

- قوله (بمنزلة الصفات العالية) هي أن المراد من الوقت الجامع لخرج الداء المعبر في الجامع من كمال الإبهام إلى نوع تعين فيكون من قبيل إضافة أحد المسببين ومنه ره على العبد المصور. (ع ص).

(١) لا يقال المسجد الوقت بخلاف لاحتمال الأول من الجامع فيه ليس مضافاً إليه قطعاً. (وجيه).

(٢) الحبة السوداء كبر وبقول وفتح الحبة وشعر وبحوها.

(٣) على أن يكون الموصوف مقدراً في نظم ويكون المضاف مضافاً إليه والصفة صفة له فيندفع الإيراد من وجهين وأن يكون محدوداً نسباً ومنسباً فتكون صفة صفة له مجازية فيندفع الإيراد بوجه واحد والرضى احتار الاحتمال لشيء حدث جعل من قبيل طور سببا يرجع إليه سبع مائة (توفادي ومحرره).

(٤) وهو إذا كانت الإضافة لامية وأما إذا كانت بيانية يستقيم لا بد من ذي الجانب ولذا قال الشارح. اللهم إلخ (داود).

(٥) هو أول جانب العربي بذلك التأويل ينزم أن يكون العربي صفة المكان محل المقصود (وضا).

(٦) قوله هناك مكانان كل يشتمل على الجواب كالمسجد مثلاً وجره لعضه الذي في الجانب العربي فذلك هو الذي اعتر الجانب بالنسبة إليه أي، اعتر جده والجره نفس الجانب وهو الذي أصيف إليه إضافته بيانية إلا أنه يرد عليه أن بجانب يقال لما يلي لشيء من الجهات الست لا الجرد الواقع في الجوانب لست وإبه أشار لشارح بقوله اللهم (وجيه الدين).

قطيعة،<sup>(١)</sup> وأخلاق ثياب) فإن أصلها قطيعة جرد، وثبات أخلاق، قدمت الصفة على الموصوف وأضيفت إليه.

وأحيط عنه بأنه (متأول)<sup>(٢)</sup> بأنهم حذفوا (قطيعة) من قولهم: قطيعة جرد حتى صار كأنه اسم غير صفة، فلما قصدوا تخصيصه، لكونه صالحاً، لأن يكون (قطيعة) وغيرها<sup>(٣)</sup> مثل خاتم في كونه صالحاً لأن يكون قصة وعيرها أضاعوه إلى حسه الذي يتخصص به كما أضاعوا (خاتماً) إلى (قصة).

فليس إضافته إليها من حيث أنه صفة لها، بل من حيث أنه حس مبهم أضيف إليها ليتخصص.

وعلى هذا القياس<sup>(٤)</sup> (أخلاق ثياب)

(ولا يضاف<sup>(٥)</sup> اسم مماثل)<sup>(٦)</sup> أي مشابه (بمضاف إليه في العموم والخصوص)

(١) والجرد هو النال والقطعة دنار محمى والفتار مكر الدال كل ما كان من ثياب فوق اشعار والمحمل بضم الميم وسكون الحاء وكسر الكيم الأخرى ذات الحمل

(٢) جواب سؤال مقدر وهو أن يقال الجرد لا أخلاق صفات له قطيعة والثياب وقد أضيفتا إليهما فأجاب بأنه متأول. (هندي)

يعني أول مثل هذا يجعله من باب إضافة عام إلى الخاص بدلاً من تخصيصاً لا من باب إضافة الصفة إلى الموصوف حتى يرد هذا السؤال. (توقادي)

(٣) يعني إطلاق الجرد على كل ما لا ريش يصبح إذ ريش ثم جرد كالقطيعة أو كالسمك.

(٤) متأول بأنهم حذفوا ثياباً من قولهم ثياب أخلاق حتى صارت أخلاق كأنها اسم فتأمل فارجع إلى الشرح ولا تكن من أهل الجرح. (الصحره)

(٥) خلافاً للبراء فإنه يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر لتخصص بالاستعمال (حاشية)

(٦) وإنما قال اسم مماثل للمضاف إليه ليدخل فيه لليث والأسد والمساويان بحر الإنسان والناطق (هندي).

المماثلة الاتحاد في النوع كاتحاد زيد وعمر في الإنسانية والمحادثة الاتحاد في الجنس كاتحاد الإنسان والفرس والمساواة الاتحاد في الحكم كاتحاد ثوبين في الطول والمشاكلة الاتحاد في الكيف كاتحاد الجسمين في السوء والعباسة لاتحاد بي الإصاف كاتحاد زيد وعمر في بقوة بكر والمشاكلة الاتحاد في الشكل كاتحاد لثا وجرأ في لكرية طولي.

- قال اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص من أراد المشابهة في شمول =

إلى ذلك المضاف إليه، سواء كانا مترادفين (كـ (ليث<sup>(١)</sup> وأسد) في الأعيان والجثث (وحسن وضع) في المعاني والأحداث أو غير مترادفين بل متساويين<sup>(٢)</sup> في الصديق كـ الإنسان<sup>(٣)</sup> والنطق (بعدم<sup>(٤)</sup> الفائدة) في ذكر المضاف إليه فإنك إذا قلت: (رأيت ليث أسد) لا يفيد إلا ما يفيد: رأيت ليثاً، بدور ذكر (أسد) وأصاف الليث إليه.

فيكون ذكر (الأسد) وإضافة الليث إليه لغوا لا فائدة فيه (بخلاف<sup>(٥)</sup>) إضافة العدم إلى الخاص في مثل (كل الدراهم<sup>(٦)</sup> وعين الشيء<sup>(٧)</sup> ففته) أي المضاف فيهما (يختص) أي. يصير خاصاً بسبب صفة بني المضاف إليه، ولا يبقى على عمومه، سواء أعادت<sup>(٨)</sup> الإضافة إلى التعريفات أو تنحصر.

وأعميه (العين) عن (الشيء) إذا كان اللام فيه للمعهد صاهرة<sup>(٩)</sup> وأما إذا كان

- 
- الاطلاق وعمه كليث وأسد من ما يطلق عمه، الأسد يطلق عليه ليث ولعكس وكل ما لم يطلق عليه الأسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس [هـ].
- (١) هذه الأمثلة للمماثلين في العصور وأن للمماثلين في العموم نحو الكل والجميع لا يقال كل وجميع ولا جميع، نكل. (جلبي).
- (٢) ولحق بين الترادف والتساوي أن يردف يقضي، يحدد المفهوم كليث وأسد والتساوي يقتضي اتحاد ما صدق كـ الإنسان وما يطلق من مفهوم محدد وما صدقهما متحد ويتماثل يشبههما (جلبي).
- (٣) الإنسان والناطق ليسا مترادفين؛ لأن مفهوم ليس بواحد؛ لأن مفهوم الإنسان حيوان يطلق ومفهوم الناطق شيء، لا يطلق بخلاف ليث وأسد من مفهوم واحد (محمد أفندي).
- (٤) علة لما تضمنته قوله لا يضاف أي. سمعت، صفة لعدم الفائدة وإلا لفسد المعنى فتوجه السمع إلى القيد وبقاء أصل الفعل موحياً وهذا بخلاف كل الدراهم. (هندي).
- (٥) متعلق بقوله لعدم الفائدة ويحتمل أن يتعمق بالأمثلة أي: اسم المماثلة. (م ح).
- (٦) لكل أو الدراهم أحص، لأن كلا موضوع بمجموع أراء الشيء والدراهم ليس كذلك (المحرره).
- (٧) والشيء أحص من العين؛ لأن العين يكون في الموجودات ومعلومات ونشيء لا يكون إلا في الموجودات على مذهب المتكلمين. (رضا).
- (٨) يعني أن الاختصاص ليس بمعنى تخصيص انقاس لتعريف فيصح المثالان (لاري).
- (٩) لو كان للمعهد الخارجي دامت المضاف صاهرة؛ لأن قولهم عين الشيء مسرلة عين زيد مثلاً (سعد الله).

للمجنس ففيها<sup>(١)</sup> خفاء.

(و) يرد على قوله - (لا يضاف اسم سائل للمصنف إليه في العموم والخصوص) (قولهم: سعيد<sup>(٢)</sup> كُرز<sup>(٣)</sup>) فإن (سعيداً) و(كُرراً) سمان لمسمى واحد كـ. (ليث، وأسد) مع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر.

فأجيب، بأنه (متأول) بحمل 'أحدهم' على لمدلول والآخر على اللفظ.<sup>(٤)</sup>

فكأنك إذا قلت. (جاءني سعيد كرز) قلت: جاءني مدلول هذا اللفظ.<sup>(٥)</sup>

ولم يقولوا: كُرز سعيد<sup>(٦)</sup> لأن قصدهم بالإضافة التوضيح،<sup>(٧)</sup> والنقب أوضح من الاسم<sup>(٨)</sup> غالب.

- أي ليس المصنف والمصنف إليه في كل المراتم وغير الشيء من حملة الأسماء لمدلوله في العموم والخصوص وذلك؛ لأن المراتم تخص كل واحد من الشيء أحسن من الغير فيكون إضافة العام إلى الخاص علم بكونهما من جنس واحد فيخصص المصنف بالمصنف إليه ويعد.

(١) قوله (ففيها خطأ)؛ لأن الشيء في اللغة يتناول الجواهر والأعراض والموجود والمعدوم وكذا العين، لأن غير الشيء منه كذا في الصراح فلا يكون الغير أعم (وجيه الدين).

(٢) والأظهر أن يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ مأولى السعيد بمسمى فيكون من قبيل إضافة العام إلى الخاص لا إضافة المدلول إلى اللفظ فأعربه.

- قوله (سعيد كرز) فإن سعيد وكرز اسمان لمسمى واحد لوارد لا يخص هذا الحكم بل كان متوحها على قوله وشرطه تحريد المصنف عن تعريفه وكأنه عقل المصنف عن وروده ثمة فأعربه إلى هنا وأجاب عنه بأنه متأول إلج. (ح ص).

(٣) نسم الكاف لقب لشخص وسعيد سم أصيب إلى الثاني تأويل بكرز التثنية ويقال الحادق والمراد هنا الأخيرة (ح).

(٤) العرب يصيب الشيء إذا احتلب اللفظ كصرت: حق اليقين، والدار لأخرة (قاموس).

(٥) فهو في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره؛ لأن مدلول لفظ صير اللفظ (وجيه الدين).

(٦) ولم يمكن التأويل بالعكس لامتناع مساد المحيي وشبهه إلى اللفظ (متوسط).

(٧) واللقب يجب تأخيره مع الاسم فقام مع الكنة فأنت محير بين أن يتقدم الكنية على اللقب واللقب على الكنية فنقول أبو عبد الله بن العابد بن العباس أبو عبد الله. (شرح ألفية)

(٨) اعلم أن الحويون اختلفوا في كسرة الاسم بضمه إلى ياء المتكلم هل هي حركة إعراب أو حركة ساء ففيه ثلاثة أقوال أحدها أنها حركة إعراب، لأن اسم المعرب لا يصير مبيهاً =

(وإد) أصيف الاسم الصحيح) وهو في عرف الحاة<sup>(١)</sup>: ما ليس في آخره حرف علة، (أو الملحق به)<sup>(٢)</sup> وهو ما في آخره و أو به قبلها<sup>(٣)</sup> ساكن وإنما كان ملحقاً بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة حقة السكون ثقل الحركة ولأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكة في الوقوع بعد استراحة اللسان، وكما لا يثقل عليها الحركة بعد لسكون يعني في الابتداء - كذا بعد السكون.

(إلى ياء المتكلم كسر آخره) لتناسب<sup>(٤)</sup> مثل: (ثوبي<sup>(٥)</sup> وداري) في الصحيح و(ظبي<sup>(٦)</sup> وذلوي) في الملحق به.

(والياء<sup>(٧)</sup>) .....

== بسبب إضافته إلى سائر المبنيات كفوت جاءني فلامت ورايت هلامك ومررت بعلامك والثاني أنها حركة ياء بدلين عدم تعبيره بتعير، تعامل و كذلك أنها ليست بحركة إعراب ولا بناء بل هو بين بين والصحيح الأول هذه الأقول الثلاثة تجري في مررت ماحمد وكذلك في كسره جمع المؤنث السالم في حالة النصب نحو مررت مسلمة<sup>(٨)</sup> (مكمل)

(١) إما قال في عرف الحاء؛ لأن الصحيح في عرف الصرفية ما ليس قد حرف العلة أصلاً فادهم (داد)

(٢) ومعنى الحاقه بالصحيح إعرابه بالحركات الثلاثة كالصحيح (وجه اللين)

(٣) من قيل قوله تعالى ﴿إِنْ يَكُنْ خَبياً أَوْ مُخْبِراً﴾ الله أولى بهما [الساء - ١٣٥] تأمل.

(٤) لتناسب بينهما؛ لأنه من جنسها بدلين صيرورتها به مرة (حاجة)

- ولهذا جوز هزيل قلب الف المفصورة ياء كما سيجيء وقد تقدم في باب المندى الخلاف في أن أصلها السكون والفتح ويحوز حذف الياء قبلاً في غير المندى أيضاً كما تقدم هناك (شيخ الرضي).

(٥) يعني. هذان مثالان لكون المضاف صحيحاً؛ لأنه ليس في آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الياء في الأول وراء في الثاني (توقادي).

(٦) هذان مثالان لما الحق به أي بالصحيح؛ لأن آخر الأول ياء ما قبلها ساكن وآخر الثاني واو كذلك. (شرح)

(٧) الواو للحال أو المعطف الاسمية على لفظة نحو لا يأنف اندهم المصروب صرتا لكن يمر عليها وهو منطلق. (هندي).

- لأن الأصل في ياء المتكلم المتحرك المنح؛ لأن ياء المتكلم كلمة برأسها وكل كلمة هي على حرف واحد لا يمكن باؤه على السكون فيجب بما قلنا أن يكون ياء المتكلم متحركة وإذا =

مفتوحة أو ساكنة<sup>(١)</sup>

وقد اختلف في أن أيهما الأصل، و يصحح أنه الفتح، إذ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة، لئلا يرمم الانتداء بالساكن حقيقة<sup>(٢)</sup> أو حكماً<sup>(٣)</sup>. والأصل فيما ينبي على الحركة الفتح، والسكون، ثم هو عارض للتخفيف

(فإن كان<sup>(٤)</sup> آخره) أي آخر الاسم لمضف إلى ياء المتكلم (ألفاً تثبت) أي الألف على اللمعة الفصيحة،<sup>(٥)</sup> لعدم موجب لانقلاب، نحو (عصاي ورحاي) (وهذيل) وهي قبيلة من العرب (تقسيها) أي. الألف حال كونهما (لغير التثنية<sup>(٦)</sup> ياء) لمشاكلة ياء<sup>(٧)</sup> المتكلم، وتدعم في الياء، مثل (عصبي،<sup>(٨)</sup> زحني) ولا تقلب ألف التثنية كذا: (علاماي) لالتباس<sup>(٩)</sup> المرفوع بغيره، بس القلب.

- كأن متحركة فالصح أولى بها، لأنه أحسن حركات فإذا تب أن ياء المتكلم مفتوحة فـ «لها» لا يجوز أن يكون مفتوحاً، لأنه يجب قبل الياء ألفاً لتحريكها وإسماح ما قبلها ولا مصحوماً لاجتماع ثقل الياء وثقل صمته ما قبلها معبر كسر مؤ قبلها (مكمل)
- (١) هذا إذا كان ما قبلها حرف صحيح أو هو يجري مجراه أما رد كذا ما قبلها ألف وياء أو ياء أو واو متحركة ما «لها» يكون ياء المتكلم مفتوحة لأنه لا تأتي تراءه بفتح كما سيأتي (مكمل)
- (٢) فيما إذا وقع في انتداء الكلام نحو يا يدا. (ق ح).
- (٣) فيما إذا لم يمكن للصمد قبلها لاستقلالها في حكم الانتداء يعني الياء تلاحقة للصحيح والملحق به نحو ثوبي وداري. (ح هندي)
- (٤) ثم الاسم إن لم يكن صحيحاً ولا منقطعاً به فلا يعدوا من أن يكون آخره ألفاً أو واواً أو ياء. (هووس).

- ولما بين حكم الاسم أحد حكم بمفصور و لمفصوص فدل من كان إلح. (هندي).
- (٥) على الأكثر تثنية كصاد ناي أو لعرها كعصبي لتعدد الحركة عليها إلا ألف لدى فإنها تقلب وفاقاً مع الصماتر محمودة على ألف ناي وعس لتجهت الجامعه بينهما (عالية).
- (٦) وأما الفاء للتثنية فعلامة فلا تقلب كعلامأي أو يلبس المرفوع بغيره بسبب القلب بالمشاكلة أي: لمجاستها الياء. (ح هندي).
- (٧) علم أنهم لما رأوا أن الكسر يلزم قبل الياء لتناسب الصحيح والملحق به ورأوا أن حرف المد من جسس الحركة جعلوا الألف قبل الياء كدفعته قبلها فغيروها إلى الياء ليكون كالكسر قبله (عب).

- (٨) بقلب الألف واواً؛ لأن أصلها واو فردت إلى أصلها ثم الواو والياء اجتمعتا
- (٩) فإن قيل. الالتباس واقع بين النصب ونجر سم جار وقلنا؛ لأنه لا بأس بسلط، لالتباس لمناسبة النصب والنجر في كونهما صلة في الكلام. (عجلواني).

(وإن كان) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (ياء<sup>(١)</sup> أدغمت) في ياء المتكلم لاجتماع المثليين فيما هو كالكلمة الواحدة<sup>(٢)</sup>. مثل (مسلمين) إذا أصيبت إلى ياء المتكلم وأسقط النون للإضافة وأدغم الياء في الياء فصار (مسلمي)

(وإن كان آخوه واوا قلبت الواو ياء) لاجتماع الواو و ل ياء والأولى ساكنة، مثل (مسلمون) إذا أصيبت إلى ياء المتكلم قلبت واوه ياء، (وأدغمت<sup>(٣)</sup> الياء في الياء)<sup>(٤)</sup> وكسر ما قبلها؛ لأنها ما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الصلة قبلها تغييرها، فحركت بالحركة المناسبة لها، فقليل (مسلمي).

وإن كان قبل الياء أو الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحاً، كقولك في (مسلمين) (مسلمي) وفي (مصطفون) (مصطفي) <sup>(٥)</sup> لحة لفتح.

(وفتحت الساء) أي. ياء المتكلم في تصور لثلاث<sup>(٦)</sup> (للساكس) أي. للروم

(١) سواء كان ذلك الاسم مفروضاً نحو غاز وقد أُسْر أو تحية نحو علامين أو جمعاً نحو مسلمين؛ لأنها اجتمعت ساكنة مع ياء المتكلم وجب الإدغام بينهما لاجتماع المثليين فيما هو كالكلمة الواحدة يقال غاري وقاضي بالشداد وعلامي وتشليدها وفتح الميم ومسلمي وتشليدها وكسر الميم وإنما عاد المحذوف في الأولين لروال ما يوجب حذفه وهو انتقاء الساكسين؛ لأنه قد رال بسقوط التثنية بالإضافة. (عافية شرح الكافية)

(٢) لأن العضاف والمضاف إليه بمرلة كلمة واحدة وثلاً حذف من بعضاء (م ح).

(٣) لأنه لما حذف النون لأجل الإضافة اجتمعت ياء و ياء وسقطت أحدهما بالسكون على الآخر فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وأدغمت ياء في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبلها لتناسب فصار مسلمي وهذا لم يكن في جمع السالم حذو ح الرفع. (متوسط)

(٤) وإنما لم يبق كراهة لاجتماع المتقاربين في صفة أي. ليس جمعت بالإدغام فقلبت أنقلهما إلى الأحب وسهل أمر الإدغام بعرصتهما سكون لأول (رضي).

(٥) وفي قدمين قدمي النهم ثبت قدمي بكسر الحيم وفتح الياء وتشديد الياء والأصل قدما في الرفع؛ فقدمين في النصب والجر لكونه معمول ثبت مما أصيبت إلى ياء المتكلم كسر الميم لأجل الياء وسقط النون للإضافة فصار قدمي فاجتمعت ياءان بقيت لأول بالسكون فادغمت في الثانية كما يحذف في قاعدتهم فصار قدمي. (مقدمة).

(٦) وقد جاء الإسكان على الياء إذا كان ما قبلها ناعاً إما لكرها مدة وهي تقوم مقدم الحركة فيختص بها وأما لنية الوقف فلا اختصاص حينئذ وهو في قراءة نافع في قوله تعالى. ﴿سجّاي﴾ [الساء] ١٦٢: وحماي قال المصنف وهو عند الحويين صميم. (عوض أندي).



التقاء الساكنين إن لم تتحرك واختير الفتح لضعفه.

(وإما الأسماء الستة) ، انتهى مرَّ البحث عنها مضافة إلى ياء المتكلم (فأخي وأبي)<sup>(١)</sup> أي: فالحال في أخ وأبٍ منها إذا أُضيفا إلى ياء المتكلم أن يقال<sup>(٢)</sup>: أخِي وأبِي مثل: (يدي وذمي) فلا ردَّ المحذوف، بجعله نسب منسياً.

(وأجاز المبرد) فيهما (أخي وأبي) يرد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وإدغام الياء في الياء.  
وتعمك في ذلك بقول الشاعر:<sup>(٣)</sup>

(١) يعني لما كان لهذه الأسماء أحوب ثلاثة لأول يضافها إلى غير المتكلم والثاني إضافتها إليه والثالث مطعها عن الإضافة ورفع نزاع عن الأول في أول الكتاب شروع في بيان الثاني والثالث والتأخير إلى هنا لوجود ما يقتضيه. (هافية).

قول (فأخي وأبي) اختلف في تروجه تقديم الأخ على الأب فقبل وجهه أن الاحتياج إلى إضافة الأخ إلى ياء المتكلم أكثر بالنسبة إلى إضافة الأب وفي وجهه أن الأخ أبعد من خلاف المبرد لعدم الدليل عليه وإنما سوق منه على الأب كما سيجيء فعلى هذا الوجهين ما وجه تقديم الأخ على الأب فيما إذا قطع عن الإضافة مع أنه لا إضافة ولا خلاف للمبرد فيه المهم إلا أن يدان أنه بموافقة ما سبق وأيضاً لابد لأكثرية احتياج الأخ إلى الإضافة دليل وقيل أنه اتباع بقوله تعالى ﴿يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه﴾ [حسن ٣٤ - ٣٥] الآية وجه التقديم في الآية ترفي من الأدنى إلى الأعلى كذا قيل. من أخيه إلى أبويه بل من صاحبه بل من بنيه ولا يلزم جريان هذا الوجه فيه لأن المقصود مجرد الاتباع ويقال الإصدار إنه من باب تنوع في العبارة ولهذا قدم المصنف في الشرح الأب على الأخ. (وجه اللين).

(٢) قدر مبدأ وخبر أو جعل أخِي وأبي معمولاً لدخول يصبح بحمل على قوله (الأسماء الستة). (توقادي).

(٣) أول البيت قدر أجلك ذا المجاز وقد أرى.

- قدر أي تقدير من الله تعالى أحلتك البركة ذا المجاز موضع مسمى كان سوق في الجاهلية يقول قدر من الله تعالى أهلك في هذا بموضع وأقسم يأتي مالك هذا الموضع بدار قوله: (قدر ميتلاً) والجملة التي بعده خبره والمستند أنكرة تخصص بكونه في المعنى فاعلاً والتقدير ما أحلت ذا المجاز إلا قدر أرى فعل وفاعل وقوله: منك ذا المجاز بدار معموله وأبي قسم توسط بين الفعل والمفعول وجوانه محذوف تقديره ربي وكسبك وذر المجاز اسم ما ودار خبره ونك معمول بدار والاستشهاد أنه رد لام الفعل في أبي. (جلبي).

..... وأبي مأك ذو المجار يدار

وحمل الأخ على الأب لتقاربها لفظاً ومعنى.<sup>(١)</sup>

وأجاب عنه المصنف في شرحه بأن ذلك خلاف القياس،<sup>(٢)</sup> واستعمال الفصحاء مع أنه يحتمل أن يكون المقسم به، أي: (أبي) جمع (ب) فأصله (أبيس)<sup>(٣)</sup> سقطت النون في الإضافة فاحتضمت ياءان، فأدغمت لأولى في الثانية، فصار (أبي).

وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر

فما تبَيَّرَ<sup>(٤)</sup> أصوائف<sup>(٥)</sup> نكَّيْن وفديتنا<sup>(٦)</sup> بالأيث

أي لم تمنعن وعلمن أصواتنا نكَّيْن، وقُتِرَ بـ : آباءنا فداؤكم

(وتقول)<sup>(٧)</sup> .....

(١) وما معنى فليقام الأح مقام الأب عند عدمه في التصريف في الحال والنسب (ثوقادي).

(٢) لأن قياس الاسم المحدوف لأنه في حال الظهور تصابق أن لا نرد، لأنه في حال الإضافة على ياء المتكلم كما هي ياء ودي. (داود الفايدي).

(٣) أو حار جمعه جمع السلامة مع عدم شرطه، لأنه محدوف نلام كسين (كاملة).

(٤) من التعجيل وهو الظهور والاكشاف لا مؤكداً بالنون بثنية بل ما مضى جمع مؤنث. (ت).

- قوله (فلما تبين) من بينه امتيانه والمراد بعدم الحاصل بعد التبين وصمير تبين ويكيين للنساء التي امرن وفديتنا من التعدية وإلا بيا جمع لأب و لألف بلاشباع نقول النساء التي اسرب كما عزم في أصواتنا معرفة بينه يكيين وحدهن قلن فدك ابنا (وجه المئين).

(٥) أي أصوات المئين مرو، بهن بكسر وقتر جعل الله تعالى آباءنا فداؤكم رجاء أن يحصلوهن وردوهن إلى أوصاهم (ح ق).

(٦) وفديتنا من التعدية بمعنى جعل الشيء فداء، لا بين جمع، لأن يقول فداء سمعن تلك النساء أصواتنا يكيين وقد لنا تصديق مآلات وبغطة يكيين من العصرع الثاني قوله. (ولما ظرف بمعنى حين مضاف إلى الجملة بعده ويكيين جواب لما وهو العامل ولياقي ظاهر (جلي).

(٧) قل وتمول، أي، امرأة اه قيل. إس صرح بالقول بحرراً عن سسة اللحم والهس إلى نفسه ولو قل ويقال لكأن أوبى للتحرز عن من سبتهما، إلى المحاطب مع إصافة اللحم إلى المحاطب غير صحيح؛ لأنه لا يضاف إلا إلى الأشيئ أنهم، لا أن يحدث، المضاف وإشارج جعل صبيحة تقول لعائنة فندم الاعتراض بلا تكلف (ع).

- قوله: (تقول) أي، امرأة جعله لعائنة لا المحاصص مع أن المتبادل من أمثاله في عبارة =

أي: امرأة قائلة، لامتناع إصافة (الحم) <sup>(١)</sup> إلى المذكور، (حَمِيٍّ وَهْنِي) بلا رد المحذوف عند الإصافة إلى باء المتكلم

وإنما فصلهما عن (أحي وأبي) <sup>(٢)</sup> لأنه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور، وإن نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الأسماء الأربعة.

(ويقال) في (م) حال الإصافة إلى باء المتكلم (في) بالرد <sup>(٣)</sup> والقلب والإدغام (في الأكثر) أي: في أكثر موارد استعماله (وهمي) <sup>(٤)</sup> في بعضها إبقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعة من الإصافة (وإذا قصمت) هذه الأسماء الخمسة عن الإصافة <sup>(٥)</sup> (قيل أحم <sup>(٦)</sup> وأب وخم وهن وهم) بالحركات الثلاث. <sup>(٧)</sup>

(و) ولكن (فتح الغاء) أفصح مهمل أي من الصم والكسر

(وحاء (حم) <sup>(٨)</sup> مثل (يد) فقال (هذا حم وحملك) و(أريت حمًا وخمك) و(مررت بحم وبحمك).

(ومثل (حاء) بالهمزة فيقال: (هذا حمو وحموك) و(أريت حمًا وحمأك) و(مررت بحم وحمك).

المصنف صبعة بحطاب لاماع إصافة لحم إلى المذكور لأن اللحم كل شيء من قبل الروح مثل الأح والأب. (صحيح).

- (١) وحمو المرأة أبو الروح ومن قبله وحمو الروح أبو المرأة ومن كان قبلها (قاموس).
- (٢) مع أن الأولى أن يذكرهما متصلاً بهما لا شراكهما في حذف لام الفعل (م ح).
- (٣) أي: رد العين المقلوبة كما ترد عند الإضافة إلى غير باء.
- (٤) ويحور فيه ثلثة أوجه الأول فتح بفاء لأنه أحف لحركات والثاني بضم بفاء لب.
- (٥) أصلة وار فحذف والثالث بكسر بفاء لأنه إن كان تقلب الواو باء كسر ما قبله فحينئذ يكون مكسوراً ليبدل عليه فالأول أولى من الآخرين (حواشي هندي).
- (٦) يكون حذف لاماتها ملتزماً وجعل عرابها على عاتق كما كان في بدوهم (عوض).
- (٧) ولا حاجة إلى تقدير المبتدأ أي هو ليكون لمقول جملة كما في بعض الأعراب؛ لأن الصحيح مقول القول يكون مفرداً كما ذكر الرمشتري في قوله تعالى يقدر إبراهيم. (زبي زاده).
- (٨) في غاء فم ليبدل على الأحوال الثلاثة أي: الامتناع والانصباب والاسحقاص في النقم (محور).
- (٩) لعات أخر غير اللغة الأولى؛ لأنها أن يكون عرابه عند الإضافة إلى باء المتكلم وبالحركات عند القطع عنها مطلقاً (عافية).

(و) مثل : (دلو) بالواو فيقال .

(هذا حمزٌ وحمُتٌ) و(رأيت حمواً، وحموئك) و(مررت بحميرٍ وحموئك) (و) مثل .  
(عصا) بالالف فيقال :

(هذا حمأٌ وحمائك) و(رأيت حمأً وحمأك) و(مررت بحمأً وحمأك)،

(مطلقاً) أي : جوار (حم) مثل هذه الأسماء لأربعة مطلق غير مقيد بحال الأفراد أو الإضافة، بل تجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتها الأفراد والاضافة (وجاء (هن) مثل . (يد) مطلقاً) أي في الأفراد والاضافة، يقال (هذا هن) و(رأيت هنا) و(مررت بهن) و(هذا هنك) و(رأيت هنك) و(مررت بهك).

و (ذو)<sup>(١)</sup> لا يضاف إلى مضمير لأنه وضع وصلة<sup>(٢)</sup> إلى الوصف بأسماء الأجناس والضمير ليس باسم جنس.

وقد أضيف إليه على سبيل الشذوذ، كقوله الخزاز :

إنما يعرف ذا العصص  
بل ممن الناس ذوو<sup>(٣)</sup>  
ولو قيل . لا يضاف إلى غير اسم الجنس لكان أشمل.

وكأنه خص العصص بالذكر لأنه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاص عند إضافته إلى ياء المتكلم، فمضى إضافته إلى 'مضمير نهي'<sup>(٤)</sup>، لاختصاصه بحكم باعتبار

(١) قوله (وذو لا يضاف) ولو قل، وهو لا يستعمل إلا مضافاً إلى اسم جنس كان أولى ليعلم أنه لا يضاف إلى العلم، (ح هـ).

- قال وذو علم إن عبه وار ولا مه ياء أما الأوز فلان مؤنثة ذات واسمها ذوات كنوت بدليل أن مشاهد دوانا حدثت عنها لكثرة الاستعمال فأما انت في فلان الباب الطي أغلب من باب القوة وبحسب على الأغلب أولى ورره فليس عند لقراء والمشهود مرس (لاري).

(٢) وبينهما وصلة أي، تصد ودريعة وكل شيء يصل بينهما وصلة والجمع وصل، (صعاح).

(٣) وتعو اللهم صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتأخرين وصل على بيته وآله وذويه وما وقع في كلام بعض المتأخرين وصل على بيته وآله وذويه فذلك، فتناس من لدعه المأثور، (هب).

- ربما جاء هنا؛ لأنها ليست مهت موحودة الموصوف ولا يجيء حيث لا جمعاً (محصل).

(٤) قوله، (نهيًا) مفعول لا مفعول مطلق وليس قوله لاختصاصه، تعديلاً لقوله مضي؛ لأنه حيث يفسد المعنى - (محرو).

إضافته إليه. <sup>(١)</sup>

(ولا يقطع) <sup>(٢)</sup> أي : ذو (عن الإضافة) لأن جعله وصله إلى وصف أسماء الأجناس ليس إلا بالإضافة إليها.

### (التوابع)

(التوابع) <sup>(٣)</sup>

وهي جمع (تابع) <sup>(٤)</sup> منقول <sup>(٥)</sup> من توصفية إلى الاسم والفاعل الاسمي يجمع على (فواعل) كـ: (الكاهل) <sup>(٦)</sup> على (الكوهل) <sup>(٧)</sup>.

والمراد <sup>(٨)</sup> بها : توابع المرفوعات والمضمرات التي هي من أقسام

(١) وهو أن نقول ذي بالإضافة على ياء المتكلم ونقلب الـ و ياء وإدغام الياء الأولى في الياء الثانية (هما)

(٢) وإنما لم يقطع؛ لأنه ليس مقصوداً بداهة وإنما هو وصله إلى جعل أسماء الأجناس صفة وذلك؛ لأنهم أرادوا أن يضيف شخصاً بالذهب مثلاً فلم يأت أن يقولوا جاءني رجل ذهب فجاء بل هو واصفوه إليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجيء لم يتصل للـ التي الوصف بها وإن كان بعد التوصل بصير الوصف هو المضاف ذو المضاف إليه (نجم الأئمة).

(٣) ولما فرغ من بيان أحوال الثلاثة مع ملحقتها المرفوعات وأحوالها شرع في بيان ما يتبعها فقال التوابع أمه. (م ح).

(٤) لا تابعة؛ لأن موضوعه الاسم التابع وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجرم قياساً على صفة المذكر الذي لا يعقل. (م ح).

(٥) كأنه قيل إن وزن الفاعل إنما يجمع على فواعل إذا كان اسماً أو صفة بمعنى فاعلة وهو ليس كذلك فأجاب بقوله : منقول. (لمحرره).

(٦) الكاهل اسم بحسب الأصل بخلاف التابع فإنه اسم بالقل ولم يجمع التوابع جمع تابعة مع أن الفاعلة الوصفية أيضاً يجمع على فواعل ويصح تأييد الاسم التابع؛ لأنها كلمة تابعة؛ لأنها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية بأعراب سابقتها ويجمع جنس الأقسام التابعة دون التابع. (م ص).

(٧) كما هو مذهب المصنف وقيل إنه فاعل الصفة إذا كان لمير أفعال يجمع على فواعل قياساً مطرداً كنجم طالع وطوالع وجبل شامخ وشوامخ نص عليه سيويه وغلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ. (زاده).

(٨) قوله : (المراد) كأنه قيل إذا كان التوابع كل ثان بأعراب سابقة يخرج بحوان إن وضرب ضرب؛ لأنه ليس بمعرب بأعراب سابقة فلا يكون حدماً جامعاً لأفراده فأجاب بقوله : (المراد أمه حاصل إن المراد توابع الاسم فلا ينتقص الحد بخروج توابع غير الاسم. (محرره).

الاسم فلا يقتض حدها بخروج نحو (رَبُّ، رَبُّ) و(صَرَب صَرَب) لعدم كونهما من أفراد المحدود.

(كل ثانٍ) <sup>(١)</sup> أي متأخر <sup>(٢)</sup> متى لوحظ مع سابقة كان في الرتبة الثانية منه فدخل في التابع الثاني <sup>(٣)</sup> والثالث فصاعده.

متبئس (بإعراب سابقة) أي بحسب عراب سابقة بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقة.

ناشي كلاهما (من جهة واحدة) شخصية <sup>(٤)</sup> مثل (حامي زيد العالم) فإن (العالم) إذا لوحظ مع (زيد) كان في الرتبة الثانية منه.

وإعرابه من جنس إعرابه وهو الرفع.

والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعليه (زيد العالم) <sup>(٥)</sup> لأن

(١) قوله (كل ثانٍ) بمرية الجنس فيشمل تنويع وغيره (معهم)

- فإن ذكر الكل في التعريف غير مناسب لأنه لأحاطة الأفراد والتعريف في التحقيق لا للأفراد بل للماهية قلت 'عدم مناسبة للتعريف إذا كان لأحاطة الأفراد وأما إذا كان لأحاطة الأجزاء فذكر الكل مناسب للتعريف فهو من لأحاطة الأجزاء لا لأحاطة الأفراد ولذلك ذكر صاحب المصباح كلمة الكل في تعريف الكلمة. (لمحروه).

(٢) قوله (متأخر) لوحظ أراد بأن المراد ناشئ متأخر الحاصل كما هو الظاهر من كلامه فليس فيه إشارة إلا إلى توجيه واحد يدفع ما يورد طريق جعل الذي بمعنى المتأخر واعتبار ثانياً في الرتبة بالإضافة إلى متبوعه وأول كلامه ناظر إلى دفع الأول وحر كلامه إلى الثاني (وجيه الدين).

(٣) فإن التابع الثاني وإذا كان متأخراً عن المتبوع مدرجتين وثانياً في الذكر إلا أنه متى لوحظ مع متبوعه لكونه تابعاً يكون متأخراً عنه مدرجة فيكون ثانياً (وجيه الدين)

(٤) يشكل بجاءي زيد وعمرو؛ لأن لرفع فيهما ليس من جهة فاعلية زيد وعمرو بل الرفع لكونهما فاعلين على حدة ويصح في بعض المعطوفات نحو تصدرت زيد وعمرو (فاو).

(٥) فلا يرد المفعول الذي من باب علمت مثلاً؛ إذ جهة بعضهما متحلة نوعاً لا شخصاً (حب)

- كان زيدا مرفوع من جهة أنه فاعل وكذلك لعالم مرفوع من جهة أنه فاعل وإنما سمي صفة ليعلم أنه دخل تبعاً أو ليميز عن التويع الآخر لأنه لا لأنه ليس بفاعل، فإن قيل 'يلزم تعدد الفاعل لكنه واحد ليس، لا قلت الفاعل بالأصالة ممتنع أو ينمى ولا امتناع في تعدده إذا كان بعضه أصلياً وبعضه تبعياً. (كاملة)

المعنى المنسوب إلى (ريد) في قصد المتكلم إليه مع تابعه، لا إليه مطلقاً<sup>(١)</sup> فقله: (كل  
ثاني) يشمل التوايع وحرر المبتدأ وحرري (كد وإن) وأحوائهما، وثاني مفعولي (ظنت)  
و(أعطيت).

وقوله: (بإعراب سابقه) يحرج الكل إلا خبر المبتدأ وثاني مفعولي (ظننت  
وأعطت).

وقوله: (من جهة واحدة) يحرج هذه لأشياء؛ لأن العامل في المبتدأ والخبر وإن  
كان هو الابتداء أعني التحريد عن العموم، التفصية للاسناد لكن هذا<sup>(٢)</sup> المعنى من  
حيث أنه يقتضي مسداً إليه صار عملاً في المبتدأ ومن حيث إنه يقتضي مسنداً صار  
عاملاً للخبر.

فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا (ظنت) من حيث إنه يقتضي شيئاً مظلوماً فيه  
ومظنوناً عمل في مفعولية.

فليس انتصابهما من جهة واحدة

وكذلك (أعطيت) من حيث إنه يقتضي أخذاً<sup>(٣)</sup> وما حوذاً<sup>(٤)</sup> عمل مفعوليه وليس  
انتصابهما من جهة واحدة.

(١) فإن قلت هذا لحد ينقص بالحار، إذا كان من المفعول فيها تابعة بإعراب سابقة من جهة  
واحدة مع أنها ليست تابعة قلت: مراد به ثاني ما يكون متبعاً بحيث لا يصح أولاً قط الحال  
ليست بتحتكم كونها ثابتة قد نصيراً ولا كذا في وقوله لغيره حوض حلل قديم وأمثال ذلك بخلاف  
التوايع فيها لا نصيراً ولا كنت (فخذواني).

(٢) قوله (لكن) هذا المعنى من حيث أنه أشار إلى دفع اعراض أو رده الرضى على المصنف  
وذلك أن المصنف قال في شرح قوله من جهة واحدة يحرج عن المبتدأ والخبر وثاني والثالث  
من باب عملت وعمت وكذا ثاني باب اعصيت؛ لأنها تعرب بإعراب سابقها ولكن من غير جهة  
واحدة وقيل الرضى فيه نظراً لأنه ارتفاع مسداً وخبر من جهة واحدة وهي كونها عمدة الكلام  
وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وجه الدفع على ما ذكره السيد  
السيد في حواشي الرضى وتبعه الشارح أن مراد بسجته «بواحدة تعلق العوامل المصمولات  
وعدم تعبيرها كما فصله الشارح. (خلاصة وجيه اللين).

(٣) يعني ما يدل على الذات بحيث يمكن أن يقوم معنى ساعدية بها وهو لأخذية (م ح)

(٤) يعني ما يدل على ذات يمكن أن يقوم معنى المفعولية بها وهو المأخوذية. (توقادي).

واعلم<sup>(١)</sup> أن الإعراب المعترف في هذا تعريف<sup>(٢)</sup> بالنسبة إلى اللاحق والسابق أعم من أن يكون لفظياً أو تقديرية أو محلياً حقيقة<sup>(٣)</sup> أو حكماً، فلا يرد نحو: (جاءني هؤلاء الرجال) و(يا زيد العاقل) و(لا رجل ظريف)<sup>(٤)</sup> ثم أن لفظة<sup>(٥)</sup> (كل) هاهنا ليست في موقعهم؛ لأن التعريف إما يكون للجس وبجس لا للأفراد وبالأفراد.

(١) قوله (واعلم أن الإعراب) إشارة إلى دفع بقصر ما يورد على هذا التعريف بمثل هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل حال كون المعامل بالنسبة محلاً على محل زيد ولا رجل ظريفاً حال كونه ظريفاً بالنسبة محلاً على محل رجل القريب؛ لأن الرجل العاقل والظريف في هذه الأمثلة المذكورة من أفراد التابع مع أنه لا يصدق على كل وحدة منها أنه متبني بجس إعراب سابقه وهو المحل؛ لأن سابق كل مسي فلا إعراب فيه حتى يكون متبنياً بكون وجه الدفع أن الإعراب يعمر في كل من اللاحق السابق أعم من أن يكون في كل واحد منهم لفظياً وتقريرياً أو محلياً أو في أحدهما، تقريرياً وفي الآخر محلياً وهؤلاء مثلاً في أمثال الأول وإن لم يكن مرفوعاً لفظاً ولا تقرير، لكنه مرفوع محلاً فيصدق على لرجل مثلاً فيه أنه متبني بجس إعراب سابقه وهو الرفع المحلي ويهد ورجل في المثالين الآخرين وإن لم يكونا منصوبين لفظاً ولا تقريراً لكنهما منصوبان محلاً فيصدق على العاقل وظريف أيهما متبنيان بجس إعراب سابقهما وهو النصب المحلي فيهما فيدفع بوجه النص فكون أحد حاملاً ومادياً (المحرره).

(٢) الأحسن أن التعريف هنا للتابع في الإعراب وإنما لم يكن شاملاً لتابع حركة، متبادي وتابع حركة اسم لا تعرض لهما في محلهما ولم يصر باحتمالهما إلى هذا السبب (ع ص).

(٣) قوله (حقيقة أو حكماً) قيد للثلاثة المذكورة فحصل ضربها فيها ستة أضرب أمثال الإعراب اللفظي حقيقة نحو جاءني الرجل العدم ومثل الإعراب اللفظي حقيقة نحو جاءني الرجل العدم ومثال الإعراب اللفظي حكماً يا زيد عاقل برفع محلاً على اللفظ ومثال الإعراب التقريري حقيقة نحو جاءني سعدي العاقل وخامس الثمن لقائم ومثال الإعراب التقريري حكماً نحو يا بني المعامل بالرفع محلاً على الضمة المقدره ومثال الإعراب المحلي حقيقة نحو جاءني هؤلاء الرجال ومثال الإعراب المحلي حكماً نحو يا هؤلاء برفع محلاً على الضمة المحلية ونحو لا رجل. (حاشية رضي الدين).

(٤) فإنه بإعراب سابقه كما أن حمل على نفسه، قريب أو محلاً أن حمل على محله القريب ويحور ظريف بالرفع عملاً على محل البعيد وكذا يحور ظريف بانفتح فتح يكون يكون الإعراب المعترف بالنسبة إلى السابق واللاحق حكماً وحقيقة يعني فيه إعراب حكمي وحقيقي (لمص الله).

(٥) أي لفظه كل ههنا غير واقع في محله من حيث من يتعرض لإحاطة لأفراد والموقع موقع التعريف والتعريف إما يكون للحقيقة لا للأفراد وحده أن كلمة كل إذا صيبت إلى فرد مثله متصف بصفة يراد بها العارية وهو يستعمل في التعريفات فالدفع الأعراض. (سعد الله).



فالمحدود بالحقيقة النافع والمحد مدحون (كل) و(ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة)، لكنه لما أدخل (كل) عليه أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد فيكون مانعاً.<sup>(١)</sup>

والظاهر أن انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها، فيكون جامعاً فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه.

### النت (٢)

(تابع) جنس شامل للتوابع كلها.

وقوله (يدل على معنى<sup>(٣)</sup> في متبوعه) أي. يدل بهيئته التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه (مطلقاً) أي دلالة مطلقة<sup>(٤)</sup> غير مقيدة بخصوصية<sup>(٥)</sup> مادة من المواد، احتراز عن سائر التوابع<sup>(٦)</sup>.

(١) وأيضاً إيراد المحدود بلفظ الجمع المحلي حيث قال التوابع إشادة إلى جميع أفراد فلكانه قال جميع أفراد المحدودة وجميع أفراد الحد لا غير فالحد صادق على جميع أفراد المحدود بلفظ الجمع المحلي أفاد جامعية التعريف كما أفاد عط الكل ما نعت صريحاً (هــدي ح).

(٢) قبل الفرق بين النعت والصفة إن نعت يستعمل فيما يعبر والصفة يستعمل فيما يتعبر وما لا يتعبر وبذلك يقال صفة الله ولا يقال نعت لله فعلى هذا أن الصفة أهم من النعت قبل أن الفرق بينهما أن النعت يستعمل في المدح فقط والصفة يستعمل في المدح والذم وعلى هذا أيضاً كذلك (حاشية).

المتكلمون يفرقون بين موصف ووصف ونعت ونوصف عندهم لفظ الوصف بكريم وعالم وغير ذلك والصفة هي المعنى العدم بالموصوف وعند المحررين الوصف لفظ الوصف الوصف والصفة والنعت بمعنى واحد عند نحويين وأصل الصفة وصفة الفاعل اعلال عنه (حـ).

(٣) قوله (على معنى) أي. على حاله ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه أو باعتبار غيره فدخل فيه نحو جاءني رجل.

(٤) حاصل أن الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة النوع هيئة غير ممكنة عنه والشارحين أقوال مطوية..

(٥) الصفة والموصوف كشيء واحد فلا يجوز انفصال بين الشيء وبين هو بعض منه. (قطب الكيلاني).

(٦) لكن قد يتوهم أنه يدخل فيه مثل صرت زيداً قائماً فإن قائماً يتوهم أنه تابع يدل على معنى في متبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقاً حرج عنه مثله لأن مثل قائم وإن توهم متوهم إنه ثان دل على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقاً بل حاش العمل على الفاعل. (متوسط).

ولا يرد عليه البذل في مثل قولك (أعجبني زيد علمه)، والمعطوف في مثل: قولك (أعجبني زيد علمه) ولا التأكيد في مثل قولك (جاءني بقوم كلهم) لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم.

فإن دلالة التواضع في هذه الأمثلة على حصول معنى في العبوع إنما هي بخصوص موادها.

فلو جردت عن هذه المواد، كما يقال: (أعجبني زيد علامه) أو (أعجبني زيد وعلامه) أو (جاءني زيد نفسه) لا تحد لها دلالة على معنى في متوعاتها،<sup>(١)</sup> بخلاف الصفة فإن الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متوعها في أي: مادة كانت<sup>(٢)</sup>

(وفادته)<sup>(٣)</sup> أي فائدة السمعة<sup>(٤)</sup> عنيأ (تخصيص) في السكر (تخصيص) في

(١) أم في الأولين مظاهراً لأن العلام يدل على ذات الحمية ولا يدل على معنى قائم بالغير وصلاً عن أن يدل على معنى في متوعه وأما في ثلث فلأن لفظ نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل إنما يدل على ما يدل عليه زيد في هذا المثال؛ لأن معنى النفس مطلقاً، أما أنه بالإضافة إلى صميم زيد كان لمدلول عليه ذلك أيضاً نصار كأنه قال جاء زيد زيد بخلاف وجاءني القوم كنهم فإنه يدل على معنى حاصل على يقوم وهو الشمول (توقادي).

(٢) أعلم أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سبويه وعند الأحفش العامل في الصفة معوي كما في المشتد والخبر. (شرح).

(٣) قوله (وقالته) أراد الفرق بين السمعة والخبر فإن كلا منهما يدل على معنى في شيء يعني ليس العرض من الوصف الإغلام بمحصول بمعنى بل تخصيص بمتبوع إلى غير ذلك وهذا وظيفة بحوية لا يثبتية كما يوهم اللادي. (عصر).

(٤) الصفة على أربعة أوجه أن الموصوف إما أن لا يعلم خبره تمييزه على سائر الأجسام مما يكشفه فهي الصفة الكاشفة وربما أن يعلم لكن التبيين من بعض الوجه فيلزم ما يدعه فهي المحصورة وإما أنه لم يكتسب ولكن يوهم الالتباس فحده بما تقرره فهي المؤكدة. (سلي).

وأعلم أن الصفة إن كان مفهومها عين مفهوم الموصوف بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر إلا يكون الموصوف محلاً لبعض الصفة وتبينه تسمى كاشفة وموصحة ومعرفة كقولك الجسم الطويل والعريض العميق متحير وإن كان مفهومها حرجاً عن مفهوم الموصوف بأن ذلك على بعض الأحوال الخارجة عن مفهوم الموصوف تسمى مخصصة ومقيدة وإن كان موصوف معلوماً عند المحاط قبل إجراء الصفة عليه مرة كان مما لا شريك له في ذلك لاصم نحو =

المكرة كـ (رجل عالم) (أو توصيح) في معرفة كـ: (ريد الطريف)<sup>(١)</sup>

(وقد يكون لمجرد<sup>(٢)</sup> الشاء) من غير قصد تخصيص أو توضيح، نحو: (بسم الله الرحمن الرحيم).

(أو) لمجرد (الدم) نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم).

(أو) لمجرد (الأكيد)<sup>(٣)</sup> مثل (نفخة واحدة) إذ الوحدة بهم من الشاء في (نفخة) فأكدت به: (الواحدة).

ولما كان حسب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط النعت،<sup>(٤)</sup> حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم<sup>(٥)</sup> يكن هذا مريضاً للمصنف ورده

بسم الله الرحمن الرحيم فإنه لا شيء يشترك معه تعالى في اسم الله سبحانه حتى يحدح إلى تخصيصه وتعيينه تعالى عنه ونحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فإنه لا شريك للعب في اسم الشيطان وإن كان له شريك به نحو أدب ريد كريم، فاعقل و فاعلم بلثم إلا أن الموصوف كان معلوماً للمخاطب قبل إجراء الصفة عليه كما رد حرف ريد لآتي قبل ذكر وصفه فالصفة هي مثله يكون لمحدح الموصوف أو دمه لا عقيدة ونحوه ريد كان له شريك في اسم (شيخ راده)

(١) فإن ريد أرب يشاركه غيره في الاسم فتعيينه به يعيد تمييزه من ذلك، بمشاركة لكن ينبغي أن يعلم أن هذا إما يكون إذا كان الظرف خاصاً به و يفرق بينهما واضح، وإن الأول تنقيص عموم الاسم لحمله واقعاً على بعض الجنس دون كده، وأما الثاني فلأن الصفة لأجله لا لبعاء بها أبغض إلى ذلك التخصيص فإن المعرفة مخصوص بها وإنما تعرض بها لإزالة اللبس. (عوض)

(٢) لأنه لما يصح هذا إرادة التخصيص والتوصيح جعلت لأوصاف لمحص الشاء وجردت عن معنى التخصيص والتوصيح وإن كانت في الأصل لهما (عجلواني)

(٣) وإنما كان الوصف للتأكد إذا أود الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً حالاً بالتعيين وإن كان المعنى المصرح في المتنوع شمولاً وحالة دسا مع تأكيد لا صفة نحو الرجال كدهم (رضي).

(٤) لكون دلالة المشتق على معنى في منزعه صاهرة، لأنه أحمر مثلاً يقتضي بذاته شيئاً متصفاً بالحمرة فلذلك لم تصعب مبيوه بحر مررت برجل أسد، وصفاً ولم يستضعف بريد أسد حالاً وفي الفرق نظره. (لاري م ح).

(٥) عطف على قوله (كان) وقوله (رده) عطف على قوله (توهم) من قبيل في الدار ريد والحجرة صر ولأن لما مضاف إلى الجملة بعدها. (قدقي).

بقوله<sup>(١)</sup>: (ولا فضل) أي، لا فرق (بين أن يكون)<sup>(٢)</sup> أُلعت (مشتقاً أو غيره)<sup>(٣)</sup> في صحة وقوعه نعتاً (إذا)<sup>(٤)</sup> كان وضعه) أي وضع غير المشتق (لغرض المعنى)<sup>(٥)</sup> أي: لغرض الجلالة على المعنى الواقع في المصروع (عموماً) أي في جميع<sup>(٦)</sup> الاستعمالات (مثل (تميمي وذو مدل)<sup>(٧)</sup> فون (التميمي) يدل ذلك على أن لذات ما نسبة إلى قبيلة تميم، و(ذي مال) يدل على أن ذات ما صاحب مال، (أو خصوصاً) في بعض الاستعمالات بأن يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يحور أن يقع نعتاً وفي بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتاً، (مثل (مررت برجل)<sup>(٨)</sup> أي<sup>(٩)</sup> (رجل) أي كامل في الرجولية، فأى رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب

- (١) لا يحصى أن أكثر ما ذكره لا يصلح ردّاً لأن كونه نعتاً باعتبار أنه في قوة المشتق (لأرى)
  - (٢) لأن العرض من الصفة هو الدلالة على معنى في متوعها هو لما يحصل بالمشتق يحصل معنى ما فلا حاجة إلى شرط الاشتقاق. (فهمدواني)
  - (٣) اعلم أن يكون وغيره بالواو لأن بين لا يضاف إلا إلى المتعدد واز لأحد الأمرين فله جعل أو بمعنى الواو وإنما أتى بها دون نون بشر إلى استقلال مشتق والحاد في كونه نعتاً من غير حاجة إلى رد الجامد إلى المشتق وذلك لأن أو تقع بين المتعديين. (عبد)
  - (٤) متعلق بقوله (غير مشتق) والوضع هنا بمعنى الوضع الواسع لشمول الموضوع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بسوء أربع سم على سم لعدد في المحدود مجاز (لأرى)
  - (٥) والعرض ما يترتب وجوده على شيء ويقصد به هنا ترتيب سواء كان وجوده العقلي والحدادي وترتب وجود المعنى في العقل عرض من وضع نعت في التركيب ولتنبيه على أن العرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لعرض الدلالة. (ع. ص.)
  - (٦) لأنه كالمعسوب ودو المضاف إلى اسم جنس فإن بهما موصوف في جميع المواضع إما ظاهراً أو مفترقاً. (وجيه الدين)
  - (٧) فون تعيماً وذا مال لا تستعملان إلا بيد عن معنى في متوع وهو معنى كونه لعرض المعنى عموماً وإما مولك أنا تميم وأنا ذو مال معنى تقدير حذف الموصوف أي أنا رجل تميمي أنا رجل فون مدل. (هافية).
  - (٨) ولشروط أن يضاف إلى مثل المنعوت، لأن مقصد به إثبات كمال المنعوت في تحصيل الدال هو عليها من الرجولية وغيرها فلا يجوز جاء رجل أي عالم (عوض).
  - (٩) استفهامية استعيرت للكامل البالغ عية كماله في مدح أو دم بجامع أنه مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه. (عبد)
- أي: إذا أصيب إلى لفظ موصوف معناه يكون محذراً عن معنى الكامل لا يرادج معناه =

على كمال الرجولية يصح أن يقع معنا، وفي مثل (أي رجل عدد؟) لا يدل على هذا<sup>(١)</sup> المعنى فلا يصح أن يقع معنا.

(و) مثل: <sup>(٢)</sup> (مررت بهذا<sup>(٣)</sup> الرجل)<sup>(٤)</sup> فإن (هذا) يدل على ذات مبهم، و(الرجل) على ذات معينة، وخصوصية لدات لمعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهم. فلهذا صح أن يقع الرجل صفة لـ: (هذا).

وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة. وهي بعضهم إلى أن (الرجل) يدل عن اسم الإشارة، وبعضهم إلى أنه عطف بيان.

(و) مثل: (مررت بريد<sup>(٥)</sup> هذا) أي يريد المشار إليه.

- الحقيقى وهو الاستعظام ومن مثل أي رجل عندك لم يوجد موصوف فلا يصور الأضاف إلى لفظ موصولة فلا يقع معنا. (والله الحكم)
- (١) أي معنى الكمال بل يدل على الغات مع عدم ذكر شيء فلها صالح للموصوفية بها لفظاً أو تقديرأ لكونه مبتدأ والظرف خبره. (م شرح)
- (٢) اسم الجنس المعروف باللام إذا كان وصفاً سمى كما في قولك مررت بهذا الرجل فإن الرجل ههنا صفة لهذا عند المحققين وأما تحقيق دلالة على معنى في المتنوع فقد عرفت (عافية شرح الكافية).
- (٣) فإن قلت هذا للإشارة واللام للإشارة في لرجل فكيف يستقيم الجمع بين الإشارتين قلت اللام إشارة إلى الجنس وهذا إشارة إلى الموصوف بقولك هذا بمرره قولك الرجل الذي تعلم وقولك الرجل ممررة قولك: الرجل خير من المرأة. (أقليد).
- (٤) فإنه نعت دال على معنى في المتنوع وهو كون المشار إليه الممرور به الجنس الموصوف بالرجولية. (ص).
- (٥) فإن اسم الإشارة لا يقع إلا صفة للعلم أو بمصاف إلى العلم إلى المضمر وإلى مثل: لأن الموصوف أخص وماو أما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة (هتدي)
- فإن أي والرجل وهذا وقعت صفت في هذه الموضع لدلالة كل منها على معنى في متنوعه وهو كماله في الرجولية في الأول وتعين دته في الثاني وكونه مشار إليه في الثالث وإن لم تدل على ذلك المعنى أي: رجل وجاءني الرجل وهذا مع كونه لعرض المعنى خصوصاً وأما الذين يشترطون الاشتقاق فيؤيدون هذه الألفاظ ويقولون تعيبي مؤول بمسروب وذو مال صاحب مال وأي رجل مكامل في رجوليته وهذا الرجل بهذا المعنى وبأيها الرجل =

و- (هذا) في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات (ريد) فوق صفة له وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة

(برجل مصري حمارة) فيرفع في الأول ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقة مثل: سائر الصفات المذكورة.

(وتوصف<sup>(١)</sup> السكر) لا المعرفة (بالجملة<sup>(٢)</sup> لحرية) التي هي في حكم السكر؛ لأن دلالة على معنى في متبوعه كما توحد في المفرد كذلك توحد في الجملة الخبرية<sup>(٣)</sup>.

وإنما قيد الجملة الخبرية؛ لأن الإنشائية<sup>(٤)</sup> .....

= ساء المطلوب إسناده وريد هذا يريد أن يشار إليها فلا حاجة إليه؛ لأن العرض من التبع وهو الدلالة على معنى المصوغ كما يحصل بالمشق يحصل بعينه من غير احتياج إلى التأويل. (عامة شرح الكافية).

(١) ولما فرع من بيان ما هو الأصل في نسبت وهو الألف لكون المعطية فيه اسم شرع في بيان ما هو في حكم الألف فقال ونوصف أهـ (فتح).

(٢) وما في حكمها من ذي للام يقصد به فرد منهم كما في قوله (ولقد أمر على اللثيم بسبي) وأشار إلى وجه تخصيص بالجملة بسكره بقوله هي في حكم السكر وفيه بطر؛ لأن لجملة في حكم السكر لكونها الإفادة نسبة مجهولة كسكره التي هي لإفادة فرد مجهول وإذا جعلت صفة تجب أن تكون معدومة للمحاطب حتى يتمير موصوفه عند المحاطب بما يعرفه من السمة ولذا قيل: الإخبار بعدم العلم بها أوصاف إلا أن يكتفى في كونها في حكم السكر بأنها موضوعة لإفادة سمة مجهولة واستعمالها في اسمة معدومة طر على وضعها (ع ص).

(٣) المحتملة للصدق والكذب محصول غائبة سي يقصد بالعت؛ لأن يصرب في قولنا مردود برجل يصرب يدل على معنى في رجل بلا شبهة فهذه بحثان الأول في بيان المصنف قيد الموصوف بالجملة بأن يكون نكرة وذلك لأن جملة نكرة باعتبار المفرد يسببك عنها؛ لأنه إنما يكون باعتبار الحكم الذي يناسب التشكيير ولا يستعريف والتشكيير من خواص الاسم فإن قلت: ما تقول في قوله تعالى: كمثل الحمار يحمل أسفراً وقوله تسمى العنكوت، تحدثت بيتاً فإن الموصوف بالجملة في هاتين صورتين معروفة مستلزمة كان الألف ولام ههنا لتعرف الجنس أي: الأمر الذهني الذي أجرى مجرى السكر في الخارج لعدم التوفيق فيه والثاني قيد تلك الجملة بالخبرية احترازاً عن الإنشائية. (هوض).

(٤) وأعلم أن الإنشاء يقع خبراً بلا تأويل كما في باب المدح والذم وفي إدهاء كقوله تعالى بل أنتم لأمر حياتكم مثل ابن ريد ومنى الفـ وكف حال (محصول).

لا تقع صفة<sup>(١)</sup> إلا بتأويل بعيد، كما إذا قُنت. (جاءني رجل اضربه) أي: مقول في حقه (اضربه) أي: مستحق؛ لأن يؤمر بضربه.

(ويلزم) فيها (الضمير) الراجع إلى تلك المكرة للربط، نحو: (جاءني رجل أومه قائم) وإذا لم يكن فيها الضمير الربط تكون<sup>(٢)</sup> أحقية بالنسبة إلى الموصوف فلا يصح أن تقع صفة له، مثل: (جاءني رجل زيد عالم).

(ويوصف بحال الموصوف) أي بحال قائمة به نحو: (مررت برجل حسن) إد (الحسن) حال الرجل وصفته.

(ويحال متعلقة) أي متعلق الموصوف - يعني صفة<sup>(٣)</sup> اعتبارية<sup>(٤)</sup> تحصل له نسب متعلقة (نحو: مررت برجل حسن<sup>(٥)</sup> علامه) إد كون<sup>(٦)</sup> الرجل حسن العلام معنى فيه وإن كان اعتبارياً.

(فالأول) أي البت بحال موصوف (يبينه)<sup>(٨)</sup> أي الموصوف في عشرة أمور

(١) لأن الصفة يجب أن يكون مضمونها معلوماً للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وإلشاء لا يكون مضمونها معلوم للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم لصفة (هـ)

ولا حراً ولا صلة ولا حالاً، إلشبه لا ثبوت لها في نفسها وإثبات شيء للشيء فرع ثبوته في نفسه (هندي).

(٢) وإما فسر قوله (مقول في حقه اضربه بهذا التفسير) لئلا يتوهم أنه على معنى الحكاية ويصبح أن يستحق؛ لأنه يأمر بضربه. (بيرومي)

(٣) أي لم يكن حالاً لنفس الموصوف ولا متعلقه وفي الملامه مناقشة لجوار حصول لربط بغير الضمير كما في خبر المعتاد. (لاري).

(٤) لما أشكك عليه انوصف بحال المتعلق إذ سمعت مانع يدل، وليس حال المتعلق معنى في المصوغ أول قوله بحاله متعلقه كما ذكر ويدرمه مدح أن لا يكون البت في جاءني رجل حسن علامه الحسن بل هو مؤن به أي: كائن بحيث يحسن علامه. (ع ص)

(٥) إنما يصح الوصف بها؛ لأنها بمرئيه حده باعتبار نفسه في حصول الفائدة. (لاري)

(٦) فحسن وإن كان صفة لرجل من حيث المعنى والمحرر فإنه صفة لمتعلقة وهو العلام من حيث المعنى والحقيقة (محمد أفندي)

(٧) قوله (إد كون الرجل) جواب مؤن وهو أن يقدّر سمعت يدل على معنى «هـ» فيها ليس كذلك فأجاب بقوله: (إد كون الرجل آه). (لمحرره)

(٨) يجب موافقة الصفة الموصوف في هذه لأشياء؛ لأنها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى ويلزم بالضرورة موافقتها. (متوسط).

يوجد منها في كل تركيب أربعة<sup>(١)</sup>

(في الإعراب) رفعاً ونصباً وجرّاً (والتعريف والتذكير والأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) إلا إذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث، كـ: (فَعُول) بمعنى (فاعل)، نحو (رحل صور) و(امرأة صور) أو (مِيعِل) بمعنى (مفعول) كـ: (رجل جريح) و(امرأة جريح) أو كان صفة مؤنثة تحري على المذكر كـ: (علامة)<sup>(٢)</sup>.

(والثاني) أي: البعت بحال متعلق بموصوف (يتبعه في الجملة الأولى)<sup>(٣)</sup> وهي: الرفع لنصب والجر والتعريف والتذكير، ويوجد منها في كل تركيب اثنان (وفي البواقي)<sup>(٤)</sup>. من تلك الأمور العشرة.

وهي أيضاً خمسة الأفراد والتثنية وجمع والتذكير والتأنيث.

(كافعل)<sup>(٥)</sup> لشيء به، يعني: يظري فعله، فإن كان مفرداً أو مشى أو مجموعاً أفرد كما يفرد الفعل.

(١) لاتحادهما في المعنى فهي توافقه في جميع الأحوال بعد إبتنائية وإلا يترتب أن يكون الشيء الواحد في حالة واحدة مذكراً ومؤنثاً ومفرداً ومذكراً ومفرداً ومثنى ومجموعاً. (وجه الدين)

(٢) نحو جاء رجل علامة ومباينة وهو لأحمر ربيعة ونحوه (مفصل)

(٣) بـ قبل أن الوصف بحاله لمعنى به يختص فيه ضمير الموصوف نحو: وام رجل حسن وجهه بنصب والجر وح يطابق الموصوف في بشرة فب يمكن أن يجاف عنه بأنه حيثل من قبل وصف الشيء بحاله نفسه تمحلاً وديك لأن نصبه على التثنية بالمفعول تمحلاً والجر تابع لنصب كما مر فيلزم أن يكون الضمير فاعلاً تمحلاً. (هـ).

(٤) متعلق وطرف للطرف المستقر أعني قوله كـ فعل بـ مقدم لطرف على عهده الطرف المستقر جائز كما مر في بحث الحال. (زني زاده)

(٥) لأن كل فعل يدل على المصير والمصير لا شيء ولا يجمع فيبي أن يكون الفعل كذلك لوقوع الملازمة بينهما (ج هندي).

- ومعنى كون البعت كالفعل أن في عـ نفس مستند إلى ما بعد كما أن الفعل مستند إلى ما بعده فكيف أن الفعل يفرد إذا كان فاعله مذكراً سواء كان تثنية أو جمعاً على لأصبح كذلك الصفة وكذلك كما أن الفعل يجب تذكيره بـ كـ فاعل مذكراً وتأنيثه إذا كان فاعل مؤنثاً حقيقياً ويجوز الأمران إذا كان مؤنثاً غير حقيقي كذلك سمع بالثنية إلى ما بعده (هافية شرح لكافية).



وإن كان مذكراً أو مؤنثاً حقيقياً فلا فصل طبقه وحبوباً، كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث.

وإن كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي أو حقيقياً مفصولاً، <sup>(١)</sup> يذكر أو يؤنث جوازاً <sup>(٢)</sup> تقول: <sup>(٣)</sup> (مررت برجل قاعد علامه) مثل (يقعد علامه) و(برجلين قاعد غلامهما) مثل (يقعد غلامهما) و(برجل قاعد غلمهم) مثل (يقعد علمانهم) و(مررت <sup>(٤)</sup> بامرأة قائماً أبوها) مثل (يقوم أبوها) و(برجل قائمة جاريتها) مثل (تقوم جاريتها) و(برجل معمورة داره) مثل (يعمر أو تعمر داره)، و(قائم أو قائمة في الدار جاريتها) مثل (يقوم في الدار جاريتها).

وإن قلت، إذا نظرت حق <sup>(٥)</sup> النظر وجدت (الأول) وهو الوصف بحال الموصوف موصوفاً أيضاً في الخمسة السواقي كالفعل؛ لأن فاعله الضمير المستكن فيه <sup>(٦)</sup> الرجوع إلى موصوفه.

والفعل إذا أسند إلى الضمير يندرج في الألف في النسبة والواو في المجمع المدكر

(١) ونقول حصرت الفاصي امرأة وحصر القاصي امرأة وصلعت اليوم الشمس وطلع اليوم لشمس وكذلك الحال في الصفة والموصوف. (لمحرره).

(٢) يعني يحير بينهما يذكر لكونه غير حقيقي أو مفصولاً ووجوب التأنيث إنما يكون إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً فلا فصل لما مر ويؤنث لكونه مؤنثاً وإن كان غير حقيقي أو مفصولاً (م ح).

(٣) ولما فرغ مربيان شبيه النوع الثاني بالفعل في الخمسة الباقية أورده أمثلتها على ترتيب اللف فقال ونقول اهـ. (نوقادي).

(٤) أشار بإعادة مررت إلى معايره المعطوف عليه، لأن لأمثته أوردت لتأنيث الفاعل (لمحرره).

(٥) قوله (حق) منصوب على نزع الحافض أي بحق النظر أو صفة لمصطلح محذوف تقديره إذا نظرت نظراً حق النظر.

- فيه بحث؛ لأن الألف التي تلحق النسبة هي فعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والألف التي تلحق الصفة علامة تشبيه والضمير مسكن وأما تشبيهها باعتبار تشبه فاعلها دون موصوفها بل اللاحق أيها لموصوفها كي ولا يوجب تشبه الفاعل تشبه المصنف فلا شبه بحر جاءني هذان الرجلان

(٦) يحتمل أن يرجع إلى الوصف بحال الموصوف والضمير في فيه وفي وإلى موصوفه يرجعان إلى الفعل ويحتمل أن يرجع الضمير الأول إلى ضمير والثاني والثالث إلى الوصف (مولانا إبراهيم)

العاقل. والنون هي الجمع المؤنث، ويؤنث<sup>(١)</sup> في الواحدة المؤنثة، ولذلك<sup>(٢)</sup> قلت: مررت برجل ضارب، برحلين ضاربين، ووبرجال ضاربين، وبامرأة ضاربة، وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات، كما تقول في فعل. يصرب ويصربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن. فلم خصصت الثاني بهذا<sup>(٣)</sup> الحكم؟

قلنا: المقصود لأصلي في هذا المقام بيان سمة لوصفين إلى الموصوف بالتبعية وعدمها<sup>(٤)</sup>.

ولما كان<sup>(٥)</sup> الوصف الأول يتبعه في الأمور العشرة، وكان لا يحرجه مشابهته للفعل في الحمسة البواقي عن هذه التبعية لم نعرف<sup>(٦)</sup>، اكتمى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فإنه لما حكم عليه بالتبعية في الحمسة الأول لم يكتف<sup>(٧)</sup> فيه بالحكم بعدم التبعية فإنه غير مضبوط<sup>(٨)</sup> بل يرتبط بارتباطه عدم تبعته له، لكونه كالفعل بالسبب إلى الظاهر بعده ليشين حاله عند عدم التبعية به.

- (١) كما في النعت الأول يكون مشابهة ثابتة بينهما بهذه الوجوه وبذلك المشابهة نقتضاه
  - (٢) أي: لكون الوصف بحال الموصوف كالفعل في الخمسة الدية
  - (٣) الباء دحمت ههنا على المقصور لأن المقصور عليه مها هو الثاني والمعنى ولم جعلت هذا الحكم أهى التبعية للموصوف في الحمسة الأول. (توقادي).
  - (٤) يعني بيان تعلق الوصف وارتباطه بالموصوف بالتبعية به في الأمور المذكورة وعدم تعلق الثاني وارتباطه به فيها بل في بعضها (شرح الصرح)
  - (٥) من كون فاعل الوصف الأول كالصمبر المستكر في الفعل تراجع إلى الموصوف. (لمحرره).
  - (٦) من كون فاعل الوصف الأول كالصمبر المستكر في الفعل، تراجع إلى الموصوف (رضاً)
  - (٧) صورة عدم الاكتفاء إن لم يقل والثاني يتبعه في حمسة الأول ولا يتبعه في الباقي دون أن يمان وهي البواقي كالفعل (حاجي داود).
  - (٨) لأن في بعضها يناسب لأفراد كما إذا كان الفاعل مثنى أو مجسوماً وفي بعضها يجب التذكير والتأنيث كما إذا كان الفاعل مفرداً مذكراً أو مؤنثاً حقيقياً بلا فصل وفي بعضها حاز التأنيث والتذكير كما إذا كان مؤنثاً حقيقياً مع الفصل. (م ح).
- واعلم أن العلم يوصف بثلاثة أشياء بالمصاف نحو مررت برجل صاحب عمرو وبالمعرف باللام نحو مررت بزيد العاقل وبالأسماء نحو مررت برجل هذا وإنما جار بالمعهم وإن لم يكن فيه معنى الوصفية تكون المراد منه الحاضر فكأن قيل مررت برجل الحاضر ولم يوصف بالمضمر لانتفاء معنى الوصفية فيه ولم يوصف بمثله لهذه العلة. (كبير).

(ومن ثمة) أي ومن أجل كون الوصف الثاني في الحمسة الموقفي كالفعل (حَسَن) (قام رجل) <sup>(١)</sup> (قاعدُ علمائه) <sup>(٢)</sup> كما حس (يقعد علمائه) وحَسَن أيضاً (قاعدة علمائه) لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي، كما حس (تقعد علمائه) (وَصَعُفَ) (قام رجل) (قاعدون) <sup>(٣)</sup> علمائه) لأنه بمنزلة <sup>(٤)</sup> (يقعدون علمائه).

والحق علامتي المشي والمجموع في الفعل المسند إلى ظاهرهما ضعيف (ويجوز) <sup>(٥)</sup> من غير حُسْن ولا ضَعْف (قعود علمائه) وإن كان (قعود) جمعا أيضاً

(١) لو قال ومن ثمة حس قام رجال قاعد علمائهم لكن أصوب من لو قال ومن ثمة حسن قامت سوة قاعدة علمائهم لكن أحسن معلوم منه أن الصفة التي بحال، المتعلق لا يجب أن يتبع موصوفه في الأفراد والتثنية والجمع ولا في تأنيث وذكور ويعلم منه أيضاً أن الصفة يكون مفرداً مع عدم أفراد فاعلها وربما فار كما في بوطته لقوله (ويجوز قعود علمائه) (ح هدي)

(٢) ولو لم يكن كادعس وكان ساعاً للموصوف نوجب قدم رجل قاعد علمائه وامتنع قاعدة علمائه (هندي ع ص)

(٣) لأنه كالفعل والمفعول قد قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع وربما لم يجمع دجواز كونه من باب اكلوي البراعيث (هندي) قوله اكلوي براعيث فيه شذوذان الجمع به وأيراد واو المحصوص بدوي العلم ولهذه العادة تأويلات البراعيث مبتدأ معدم الحذف أو بدل من الصير أو صفة بناء على أنه حوز انكسائي توصيف صمبر العشب وصاحب الكشف توصيف صمبر العجاطب أو فاعل والواو لمجرد الدلالة على الجمعية أو حذر مبتدأ محذوف كأنه قيل من اكلوي فقيل البراعيث أي اكلوي البراعيث أي أنهم براعيث أو فاعل فعل محذوف كأنه قيل من أكل فقيل البراعيث أي أكل البراعيث عن طريق بيت يريد أو منصوب بتقدير أعنى أن روى منصوباً. (حاشية هندي).

(٤) قوله (لأنه بمنزلة) أي لكن صعب قاعدون علمائه أقل من صعب يقعدون علمائه؛ لأن الألف والواو في الفعل فاعل في أغلب بحال الألف والواو في الصفة فإنها علامتان قطعاً (ص ب)

(٥) مستثنى من قوله (كالفعل) بحسب المعنى لا عطف على ما قبلها كما في المعصم حتى اعترض على المصنف بأن المعاصم أن يقال قاعدة علمائه. (زيني زاده)

هذا جواب عن سؤال مقدر وجه تقرير السؤال ظهر أما وجه تقرير الجواب فبالصرف بين الصوريين يعني ثبوت الصعف في قاعدون بثبوته في يقعدون بكونه مثله في الحكم بمذكور الحركات والسككات بخلاف قاعدون فلم يبرم من ثبوت الصعف في قاعدون بثبوته في قعود واعتراض عليه بان الحكم بأنه كالفعل إن كان من جهة أنه مسند إلى ما بعده فيبني أن يمتنع قعود علمائه كما يمتنع قاعدون علمائه وإن كان لأجل تشابههما في الحركات والسككات فيبني =

كقاعدون إذا كسرت الاسم المشابه للفعل حرج لفظ عن موارد الفعل وماسبته؛ لأن الفعل لا يكسر.

فلم يكن (قعود علمانه)<sup>(١)</sup> مثل: (يقعدون غنمته) الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر، إلا أن يحرج الوارد من الاسمية، أي الحرفية أو يجعل المظهر بدلاً من المضمر<sup>(٢)</sup>، أو يجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ<sup>(٣)</sup>.

(والمضمر لا يوصف)<sup>(٤)</sup> لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها،<sup>(٥)</sup> فلا حاجة لهما إلى توضيح، وحمل<sup>(٦)</sup> عليهما غير العائب. وعلى الوصف الموضح الوصف المادح<sup>(٧)</sup> وندم وغيره طرداً للباب.

أن يقال وفي الواقع كالفعل إذا كان سمع مسدوداً في الحركات والسكنات لم يحصل له حكم بتلك الصورة؛ إذ هو محل يحتاج إلى البيان قبله. لهم لا يجوز أن يكون أفراد قعود علمانه بالدكر قرية كذلك أي لأن أصناف الحكم شبه الصورة مع أن قوله (فيهم أن يمتنع) محل نظر. (عالية شرح الكافية).

(١) مع أن علمانه قعود لعدم جريانه على الفعل لأن التضعيف التكسير في حكم المفرد فكأنه لم يجمع.

(٢) بحيث لا يجتمع فيه فاعلان في الظاهر أيضاً كما قامت عند وكما في لغة أكلوني البراغيث وجيد ولكن يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً وربة إذا جاز في حصة مواضع أحدهما في أبدال المظهر من المضمر. (المحرره).

(٣) وفيه نظر؛ لأنه إذا كان الخبر فعلاً لمبتدأ وحب تقديمه على الخبر كما مر في بحث المبتدأ. (وضا).

(٤) قوله (والمضمر لا يوصف) اعلم إذ لأسماء بالنسبة إلى الوصف والوصف بها ثلثه ضرب اسم لا يوصف ولا يوصف به غيره وهو المضمر واسم يوصف ولا يوصف به كاعلم وأسماء الأجناس واسم يوصف ويوصف وهي ثلاثة أصناف ومنها ألف واللام والمضمر والمبهمات وأما القسم الرابع وهو أن يوصف ولا يوصف فلا يوجد في الأسماء المفردة وإنما ذلك في الجملة فإنه يوصف بها ولا يوصف. (ابن جني).

(٥) فوضحها تحصيل الحاصل فيه أن الموضح إنما هو فائده لا وصفها. (ح).

(٦) قوله: (وحمل عليهما) أجاد لكساني وصفه بقوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦] والجمهور يحسمون مثله على البطل. (لاري).

(٧) يعني أن المضمر لا يوصف بالوصف الموضح ولا يوصف المادح لزم وغيرهما جعلاً على الموضح طرداً للباب. (شرح).

(ولا يوصف به) لأنه ليس في المضممر معنى الوصفية<sup>(١)</sup> وهو الدلالة على قيام معنى بالذات؛ لأنه يدل على الذات لا على قيام معنى به.

وكأنه<sup>(٢)</sup> لم يقع في بعض السح قوله: (ولا يوصف به) ولهذا اعتذر الشارح الرضوي، وقال (لم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالمضممر، لأنه يتبين<sup>(٣)</sup> ذلك بقوله (والموصوف أحص<sup>(٤)</sup> أو مساو) أي: الموصوف، المعرفة أشد اختصاصاً بالتعريف والمعلومية من الصفة - يعني: أعرف منها -؛ لأنه المقصود الأصلي، فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف أو مساوياً لها؛ لأنه لو لم يكن أكمل منها، فلا أقل من أن لا يكون أدون منها.

والمقول عن سيويه وعليه جمهور المحاة، إذ عرفها<sup>(٥)</sup> المصمرات ثم الاعلام ثم

(١) بحسب الاستعمال وإن دل على معنى لتكمين وفيه أن المضممر يرجع إلى اسم الفاعل ذال على معنى الوصفة كمرجه ويمكن أن يدعى أن ذلك المعنى إذا كان في قالب المضمير لا يقصد به التوضيف. (عب لاري)

(٢) وهو أن يقال لم اعتذر ورضوي عن حاشية المصنف على أن لا يوجد في كتابه تركيب ولا يوصف معه أنه مكتوب فيه فأجاب. (رضا)

(٣) إذ لا شيء من المعارف يساوي التصدير في تعريف حتى يجعل المضممر وصفاً له بل المضممر أحرف من كل ما عداه من المعارف. (أهوي).

(٤) أي أحرف، أي أكثر تعريفاً ونحو جاءني زيد صديقك ومن يريد هذا والرجل الذي كذا يمتنع فيه الحمل على الوصف لاحتمال الدل وحمل الذي على دي اللام للموافقة صورة (هندي).

- وأعلم أن لو أريد الأخص والمساواة على اصطلاح أهل المنطق تناول الكلام الموصوف المعروف والمكبر لكنه يرد عليه قوبهم خبر لا يطلق من الموصوف هو الحيوان ليس بأخص ولا مساو اللهم أن يقال الموصوف إما يكون موصوفاً بعد التوضيف والحيوان بعد التوضيف بالأبيض أخص من الأبيض ويكون الكلام بيان لمواقع؛ إذ لا يمكن خلق الموصوف عن هذا الحكم أصلاً لكنه يشكل إنشاء ما ينشئ عليه اللهم أن يقال المراد اصطلاح المنطق بل المراد من الأخص الاعرف كما أشار إليه. (هندي)

(٥) قوله: (اعرفها المضممرات) قال الشيخ الرضوي كون المتكلم والمحاطب أحرف ظهري وأما الغائب فلا احتياجه إلى لفظ يسميه جعته بمنزلة وضع اليد وإنما كان العلم أعرف من اسم الإشارة؛ لأن ملئول العلم ذات معنية مخصوصة عند. بوضع والاستعمال بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله عند الوضع غير معين وإنما تعينه بالإشارة الحسية وكثيراً ما يقع اللبس في المشار إليه =

الأسماء بالإشارة ثم المعرفة باللام و موصولات فيهما مساواة.

(ومن ثمة) أي - ومن أجل أن الموصوف أحص أو مساو (لم يوصف ذو اللام إلا بمثله) <sup>(١)</sup> أي: ذي اللام <sup>(٢)</sup> الآخر أو الموصول <sup>(٣)</sup> فإنه أيضاً مماثل <sup>(٤)</sup> لذي اللام، لما عرفت بينهما من مساواة في التعريف، نحو (جاءني الرجل الفاضل أو الرجل الذي كان عندك أمس) (أو المضاف إلى مثله) أي: مثل: المعرفة باللام بلا واسطة، نحو: (جاءني الرجل فهم من هذا الترتيب كما سيأتي).

(صاحب الفرس) أو بواسطة نحو: (جاءني الرجل صاحب لجام الفرس) لأن تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف إليه، أو أقص منه على الخلاف الواقع بين

إشارة حسية فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفاً في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه إليه وإنما كان اسم الإشارة أعرف من المعرفة باللام لأن المضطرب يعرف مدلول اسم الإشارة بانقلاب والعبر عنها ومدلول المعرفة باللام يعرف بالقلب والمن والموصوف كذا اللام وأما المضاف إلى أحد <sup>(١)</sup> أربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء لأنه يكتسب التعريف من هذا صدى سيوريه وأما عند العبرود فتعريفه أقص ولذا يوصف المضاف إلى المضمر ولا يوصف أنه مضمون <sup>(٢)</sup> (هذه).

(١) أي، بمثل المعرفة باللام نحو جاءني الرجل لعالم ولو صورة فلا يرد نحو قل أن الموت الذي تفرون منه تكون في حكم المعرفة باللام لأن كان تعريفه بالموصولية لا باللام للاشتراك في الصورة أو لكونها مع الصلة بمعنى ذي اللام من الذي ضرب من الضارب (هذه).

(٢) ولا يحق أن ذات، مثل لو لم نعلم ليس فيه كثرة فائدة ولهذا حين يقول أي، ذي اللام أه فكانه جعل الإضافة هدية وأشار إلى ما هو الممرور عند جمهور النحاة لا يقال يبقى فيه أمر وهو الموصول الواقع صفة ما في أوله اللام الذي وأخواته دون ما ومن وأي، الموصولة لأنها تقول جاز أن يكون المحصور فيه أهم من المحصور نعم يبقى استدراك قوله، وبالمضاف إلى مثله الأند من يجعل المضاف أدنى من المضاف إليه وأشار حين مراد ذي اللام وح ينتقص بالآية المذكورة وأجيب به تارة بأن المراد ما هو ذي اللام صورة وثارة فإن الموصول على صلة في قوة المعرفة بال، (هه).

(٣) والموصولات من قبل الصفات لكونها موصوعات لذات المبهة باعتيد ومعاينة وهي مضمومات الصلة، (داود أفندي).

(٤) فسر بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقص بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ﴾ [الجمعة: ٨] (لاري).

سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فإنها أحص<sup>(١)</sup> من ذي اللام

فلو وقع الأخص تعنا لغير الأخص فهو محمول على البدل عند أصحاب هذا المذهب.

(وإنما<sup>(٢)</sup> التزم وصف باب هد<sup>(٣)</sup> أي باب اسم الإشارة (بدي<sup>(٤)</sup> اللام) مثل :  
(مررت بهذا الرجل) مع أن القياس يقتضي جوار وصفه بذي اللام والموصول والمضلف  
إلى أحدهما (للإيهام) الواقع في هذال الباب بحسب أصل الوصف المقتضى لبيان  
الجنس<sup>(٥)</sup> .

فإذا أريد رفعه لا يتصور بمثله لأيهامه

ولا يليق بالمضاف<sup>(٦)</sup> .....

- (١) مثل أن يقع ما أصيب إلى المصمر صفة إلى جعل مثل جاء زيد صاحبك أو ما أصيب إلى العلم صفة إلى المعروف باللام مثل جاءني الرجل صاحب زيد (م ح)
- (٢) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال يلزم فما ذكرتم أن يجوز وصف أسماء الإشارة بالاسم المضاف إلى الاسم المعروف بلام التعريف أو المضاف إلى مثله ؛ لأن لاسم الإشارة أحص من الاسم المضاف إلى المعروف باللام أو مضاف بمضاف إلى المبهم لكنه لم يجر بالاتفاق وأجاب بأنه التزم وصفه اهـ . (متوسط).
- (٣) أورد به الأسماء الإشارة التي لغير المكان مثل ما فيها لا توصف والموصول غير داخل في باب هذا . (هوض).
- (٤) أو الـذي والتي محمولين على ذي اللام الصورة أو لكونيهما مع الصلة بمعنى ذي اللام صرب معنى الضارب . (هندي).
- وإنما كان كذلك ؛ لأن اسم الإشارة مبهم نعت وتعنها بالإشارة الحسية أو بالصفة فلما أريد تعيينها بالصفة لم يكن تعيينه بغير آخر لأن مبهم مثله لا يرفع الإيهام فلم يبق إلا الموصول ودو اللام والمضاف إلى أحدهما الألف بالحكمة بأن يرفع الإيهام المبهم لما هو متعين لمي نفسه كذا اللام لا بالشئ الذي يكتسب التعريف من غيره . (شيخ الرضي)
- (٥) وإن قيل : أن حقيقة الذات كما تبين باسم لحسن اسمعرف باللام تبين بالعلم أيضاً فما وجه تخصيصه بذي اللام قيل تعريف المبهم مناسب لتعريف اللام ؛ لأن تعريف المبهم لا يسلب وكذا تعريف اللام لا تقبل التشكيك وأما تعريف العلم يقبل تشكيك والإضافة فلا تفيد التعريف في جميع أحوالها . (شرح الكافية شامل).
- (٦) والمصير والعلم يعمول عن هذا الباب (هندي)

المكتسب التعريف من المضاف إليه؛ لأنه كالأستعارة<sup>(١)</sup> من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير، فتعس ذو اللام، سعيه في نفسه، وحمل الموصوف عليه؛ لأنه مع صلته مثل: ذي اللام مثل: (مررت بهذا الذي كرم) أي الكريم<sup>(٢)</sup>

(ومن ثمة) أي ومن أجل أن التزام وصف باب (هذا) بذي اللام لرفع الإبهام ببيان الجنس (ضعف) (مررت بهذا لأبيض)<sup>(٣)</sup> لأنه لا يتميز به جنس المصنوع؛ لأن الأبيض عام لا يختص بجنس دون جنس<sup>(٤)</sup>

(وحسن) (مررت بهذا لعالم) لأنه يشين به أن المشار إليه إنسان، بل رجل

### (العطف)<sup>(٥)</sup>

يعني المعطوف<sup>(٦)</sup> بالحرف (تابع مقصود) أي قصد<sup>(٧)</sup> سته إلى شيء أو ستة شيء إليه.

(١) قوله: (كالأستعارة) فيه أن أريد التعريف لمفهوم نحو الرجل صاحب العرس فإنه جازر بالاتفاق وأن أريد التعميم ورفع الإبهام فحم لغوار أنه يكون المضاف اسم جنس كعلام فكما حار مررت بهذا، الملام فلم لا يحور بهذا علام لرجل مع أنهما في نفسي أكثر

(٢) هذا إشارة إلى أن كون الموصول مع صته مثل ذي اللام في التعريف (هتدي).

(٣) لأن الأبيض لا يدل على الذات واسرع لاحتمال أن يكون رجلاً وامراً أو كذا هذا أن تلجأ أو غير ذلك وللك على الجسم جاز على ضعف. (شرح النعم).

- فإن الأبيض من حيث أن له الدلالة على جسم جاز الوصف به ومن حيث أنه لا يدل على حقيقة الذات المشار إليه ضعف الوصف به (هوض).

(٤) لا يختص نوع دون نوع كالأسان والعرس وبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فإنه يختص بنوع من الحيوان فكذلك قلت: بهذا الرجل والعالم، (وجه الدين).

(٥) اعلم أن العطف في اللغة الأمانة وسر د ه أ تعين الدبع إلى المتبوع في الإعراب وفي الحكم سواء كانا مهردين أو جملتين مختلفتين نحو جامي زيد وعمر وزيد يقوم ويقعد ويكر قاعد وأخوه قائم وجمع بين الأسمين في المجهيء والصعين في كونهما مسندين إلى زيد في حصول مصوبيهما كاملة.

(٦) فيه إشارة إلى أن المصدر بمعنى مفعول وإلى أن المراد بالعطف العطف بالحروف لا مطلق العطف بقرينة بعيد هذا متوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة (مصطفى حلي).

(٧) قوله. (أي): قصد سبه التفسير بالفعل الإشارة إلى أن لفظ المقصود هنا ليس من عداد الاسم =



(بالنسبة) <sup>(١)</sup> الواقعة في الكلام.

فقوله (بالنسبة) <sup>(٢)</sup> متعلق بالمقصود من المقصود.

(مع متبوعه) أي: كما يكون هو مقصوداً تلك السببة يكون أيضاً مقصوداً بها،  
بحو: (جاءني زيد وعمرو) هـ: عمرو) تابع، لأنه معطوف على (ريد) قصد نسبة المعجىء  
إليه نسبة المعجىء الواقعة في الكلام.

وكما أن نسبة المعجىء إليه مقصودة ثالث سببه إلى (ريد) الذي هو متبوعه أيضاً  
مقصودة.

فقوله: (مقصود بالسببة) احتراز عن غير البذل من اتواع، لأنها غير مقصودة، بل  
المقصود متبوعاتها.

وقوله (مع متبوعه) احتراز عن البدل، لأنه المقصود دون متبوعه.

قيل: يخرج بقوله (مع متبوعه) المعطوف كـ (لا ويل ولكن وأم وأما وأو)،  
لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من التامع والمسوع لا كلاهما.  
وأجيب: <sup>(٣)</sup> بأن المراد يكون المتنوع مقصوداً بالنسبة أن لا يذكر لتوطئة ذكر

بل هو عامل وقع صفة فمبها معنى الحدوث ولذا قل فيما بعده متعلق بالمقصود الممهور من  
المقصود وإلا قوله بالنسبة متعلق بالمقصود، لأنه عامل فيه لتدبير. (فاضل أمير).

(١) وهي بالنسبة نسبة الفعل إليه وعلاً كـ أو معمولاً وغيرهما ونسبة لاسم إليه إذا كان مصاعفاً  
والنسبة أهم من أن يكون بطريق الأيجاب رسلب تدخل العطف بلاء وفي مثل العطف ييل كلام  
يذكر في البدل إنشاء الله تعالى. (كاملة).

(٢) قوله: (بالنسبة متعلق بالمقصود) المستند إلى النسبة لا المقصود المستند إلى ضمير التابع؛ لأن  
المقصود بالنسبة ليس ذات التابع بل هو نسبة إلى شيء أو نسبة شيء إليه فالشارح قدر مضافاً إلى  
فاعل مقصود ولما كان متعلق في الحقيقة بمصدر دل هو من معمول متعلق بالعطف قوله أي قصد  
نسبة إشارته إلى حذف مصدري من معمول لم يسم فاعله إلا يكون المعطوف نفسه مقصوداً  
بالنسبة وليس كذلك إذا المقصود بالنسبة نسبة المعطوف. (قدح).

(٣) قوله: (وأجيب بأن المراد) فيه أن بدل العطف ثلاثة أقسام أحدها أنك عطفت بالمبدل منه بحسب  
الواقع يثنى اللسان وتأتيها أنك توهم صلط به مثل هـ نجم بدر شمس وثالثها أنك نسبت البذل  
فذكرت المبدل منه فتلك الأقسام ليس ثوبته فيدخل بدل العطف في حد العطف لو لم يكن قوله  
(يتوسط داخلاً فيه). (حب).

التابع، ويكون التابع مقصوداً بالنسبة أن لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به، ولا شك أن المعطوف والمعطوف عليه يتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة مع هذا المعنى.

ولما تم<sup>(١)</sup> الجد بما ذكره جمعا ومعاً أردوه لزيادة التوضيح بقوله: (يتوسط<sup>(٢)</sup> بينه) أي. بين ذلك التابع (وبين متبوعه أحد الحروف العشرة)<sup>(٣)</sup> وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف إن شاء الله تعالى.

(مثل: قام زيد وعمرو) ولم يكنف بقوله: (تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة؛ لأن الحروف قد يتوسط بين لصفات مثل: (جاءني زيد العام والشاعر).

فالصفة الداخلة عليها حرف المعطف<sup>(٤)</sup> كالشعر لها جهتان،

(١) وقد أجبت عن هذه الأشكال بأن متبوع والمتبوع مقصود بالنسبة وإن كان أحدهما بالإنسان والآخر بالشيء قبيل هذه الجواب حذر من لا ولكن وإن في بل وإنما يصح إذا جعل المتبوع به مماثلاً للتابع في الحكم اثباتاً ونفيّاً إلا إذا جعل في حكم المنكوب عدم أن المراد بالتوطئة أن لا يكون مقصوداً أصلاً لا أن يكون مقصوداً أصلاً كما في اليد والمتبوع في بل ينبغي أن يكون مقصوداً في الجملة وليس كذلك فلا يتجه ما ذكره الشارح في الجواب (وجه الدين).

- جواب عن سؤال مقدر وهو أنه لم يكنف بنفس الحد مع أنه تم جمعاً ومنعاً فأجاب بأن يقول أردوه لزيادة التوضيح به فنقول أن المصنف مع ذلك أراد تنبيهه على المذهب الصحيح عند هذه في حرف المعطف وهو أن يكون عشر على الرد على من قال أنها تسعة (داود).

(٢) مستأنف لبيان الحكم بعد تمام محله لا صفة تابع أو حال في مقصود لتوهم العجربة قوله (يتوسط) بمعنى يقع وأن لم يكن بمعنى يقع فقوله بينه أنه مستدرك لأن معنى يتوسط بمعنى بين وإلى هذا أشار اللاري رحمه الله تعالى. (لمحروقه).

(٣) نعتاً أو تقديراً، نقوله تعالى: ﴿تلك ربهم﴾ [نكهة ٢٢] ومع في تشهد التحيات المباركات للصلوة الطيبات. (ح).

(٤) وقد يحذف الواو عند العرائن كيف أصبحت كيف أمسيت مما يورع الود في قلوب الكرام أي كيف وكيف ومنه قوله تعالى: ﴿كانوا قبل ذلك محسبين كانوا قليلاً من الذليل ما يهجعون﴾ [الذاريات ١٦ - ١٧] بدليل آية منه التحيات المباركات وكل واو وقعت بين الصفة والموصوف كما وثانهم كلهم سمي واو الشدية ومحيث ثمانية؛ لأن شبه له ثامنهم ثم غلب بهذا الأسمية في كل واحد وقعت بين الصفة والموصوف. (م ع).

إحدهما: كونها صفة لريد نعمة له تبعه<sup>(١)</sup> المعطوف عليه.

وأخراهما: كونها معطوفة على صفة المتقدمة<sup>(٢)</sup> تابعة لها ويصدق على هذه الصفة<sup>(٣)</sup> من جهتها الأولى أنها نزع، لأنها صفة لريد يتوسط بينها وبين (زيد) حرف العطف؛ لأن توسط<sup>(٤)</sup> حرف العطف بين شيئين لا يلزم أن يكون للعطف الثاني على الأول،<sup>(٥)</sup> فلو لم يكن قوله (مقصود بالسبب مع متوعدة) لدخل هذه الصفات من جهتها الأولى في حد المعطوف<sup>(٦)</sup> وهي من هذه جهة ليست معطوفة فلم يبق مانعاً.

وقيل<sup>(٧)</sup>: قد حوّر الرمحشري وفرع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد<sup>(٨)</sup> التصوق في مواضع عديدة من (الكشاف).

وحكم المصنف في شرح المصنف في مباحث الاستثناء أن قوله تعالى (لها)<sup>(٩)</sup>

- (١) أي: مثل تبعية المعطوف عليه صورة لا حقيقة كما يدل عليه قوله أليس معطف على، بتحقيق (ق).
- والطرف حيز مقدم والجملة حيز المبتدأ، الأول وهي الصفة.
- (٢) ورد عطف الشاعر على العالم يكون معطوفاً مدخولاً في حد المعطوف فيكون جامعاً ومانعاً وحيثية يفيد التوضيح كما يفيد العالم فيكون مقصوداً بالسبب معاً (ح).
- (٣) أي: الصفة الداخلة عليها، حرف العطف نحو الشاعر والديبر.
- (٤) جواب سؤال مقدر تقديره أن توسط حرف معطف بين شيئين يكون للعطف لا شيء آخر فاجاب بقوله: (لأن توسط، (المحرره).
- وفي بعض النسخ، لأنه يتوسط وح يلزم من يلزم وإلا من إلزام.
- (٥) بل يجوز عملاً بالأصل؛ لأن الأصل في حروف العطف العطف لحوار أن تكون الواو استثنائية واستثنائية أو حالية والفاء تفسيرية وجواب لآما وجرء الشرط إلى غير ذلك (م ح).
- (٦) مع أنها ليست معطوفة من هذه الجهات فيلزم صدق الحد بدون صدق المحدود فلا يكون الحد مانعاً لا خياره. (شرح).
- (٧) فائدة النقل من الرمحشري هي التقوية والتأكيد وتحقيق بقوله: لأن توسط العطف بين الشيئين لا يلزم أن يكون معطف الثانية (مولانا علي).
- (٨) منها قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مِثْلَ رِثَامِهِمْ﴾ [الكهف ٢٢] يعني أن واو ناسمهم لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ومنها قوله تعالى: ﴿يَا دُرُ كُؤِي بَرْدًا وَسَلَامًا﴾ [الأنبياء ٦٩] لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ويقولون لهذا النوع من رواو واو الثمانية بشهرتها في هذه الآية (محمود).
- (٩) هذا سهو من القلم والصواب الأولى كان معنوم إذ ليس الواو هنا في نظم الآية. (وجيه الدين).

مذرون) في قوله: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها<sup>(٢)</sup> مدرون﴾ صفة لـ: (قرية) فلو اكتفى بقوله (تابع يتوسط) لدخل فيه مثل: هذه الصفة).

ونقل<sup>(٣)</sup> عن المصنف أنه قال في (أما الكافية) (أن العاقل في مثل: (جاءني زيد العالم والعاقل) تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وليس يعطف على التحقيق،<sup>(٤)</sup> وإنما هو باق على ما كان عليه في الوصفية

وإنما حسن دخول العاطف لونه من الشبه<sup>(٥)</sup> بالمعطوف لما بينهما من التباين فلو حد المعطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع: لأنه ليست بمعطوف.

وقال بعضهم: فيه نظر؛ لأن الحروف المتوسطة بينها عاطفة؛ لدالاتها فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب، وغير ذلك.

ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاصف في غيرها، ارتكاب أمر بعيد<sup>(٦)</sup> من غير ضرورة داعية إليه.

(وإذا عطف على<sup>(٧)</sup> الصمير (المرفوع) لا المنصوب والمجرور (المتصل) بارزاً

(١) وقوله تعالى: ﴿وما أهلكناهم من قرية إلا بها مذرون﴾ [الشعراء ٢٠٨] وليس فيها ولها مدرون بغير الأولى التمثيل لما في سورة الحجر وهو وقوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ [الحجر: ٤]. (محمد).

(٢) الجملة صفة القرية وتوسط الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كترسها بين الحال وصاحبها يقال جاءني زيد عليه ثوب وجاءني زيد وعليه ثوب (كواشي) - خير مقدم والجملة مجرور المحل مستثنى مفرغ صفة (قرية رضا).

(٣) قوله (ونقل عن المصنف) الفرق بين هذا توجه وتوجه الأول أن الوجه الأول حمل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوف من وجه وهذا توجه جعل صفة لا محالة من غير أن يكون معطوفاً من وجه. (م ح).

(٤) وإطلاقهم المعطف عليها مجاز فم يجعل المصنف الصفة ذات وجهين (رضي).

(٥) أي (لأنه بالمعطف لما بينهم من التعبير؛ لأن الحسن أن اعاصفه في الصفة جائز أيضاً. (حاشية).

(٦) وهو المعنى المجازي؛ لأن كونها التأكيد المقصود معنى مجازي لها لا حقيقي. (م ح).

(٧) الأصل في المعطف التعاير بالذات وهذا تفصيل وهو أن ذات المعطف بوسط بين الذات افتتحت تغايرها بالذات وأن توسطت بين الصفات فتتصت تعديرها بحسب الممهوم وكذا لحكم في التأكيد والدل ونحوهما. (سيد).

كان أو مستتراً لا المنفصل<sup>(١)</sup>.

(أكد بمنفصل)<sup>(٢)</sup> أولاً ثم عطف عليه، وذلك؛ لأن المتصل المرفوع كالجاء مما اتصل به لمعطاً، من حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله، ومعنى من حيث إنه فاعل، والفاعل كالجاء من الفعل.

قلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف<sup>(٣)</sup> على بعض حروف الكلمة فأكد

= - وجار عطف بفعل أي المصارع على اسم الفاعل وعلى العكس إذا صبح وقوع هذا موقع ذاك يعني أن الفعل المضارع واسم الفاعل يشتركان في الإعراب والدلالة على الحال والاستقبال فجار قيام أحدهما على الآخر فيصبح عطف أحدهما على الآخر إن لم يسمع من وقوع أحدهما موقع الآخر مسمع من خارج فلا يجوز سيحدث زيد وضاحك؛ لأنه أما أن يعطف ضاحك على يحدث من سيحدث وهو ممتنع لاستلزامه دخول السبب في الاسم الفاعل وهو ممتنع.

قوله. (وإذا عطف على المرفوع) المتصل تخافه لا شرط للعطف في المصوب والمفصل أكد منفصل هذه العبارة شائعة في كون الجاء شرطاً لشرط كما في قوله تعالى. ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] ولا حاجة إلى نقض قوله أكد منفصل أولاً فإن قلت. ما هو المتوتر إذا الشرط سبب للجراء فكيف يستفاد كون الجاء شرطاً له قلت إذا كان الشرط صلة ظاهية للجراء يكون الجاء شرطاً لوجوده محب التحارج ويكون سببه للشرط بحسب تعلقه وبهذا يفسر الشرط في مثله - لإرادة ليقول (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) إذا أردتم القيام وفي تفسير إذا عطف على المرفوع لمنفصل إذا أريد العطف على المرفوع المتصل فاحفظه فإنه مما يحفظ. (والفائدة).

(١) والمنفصل عندك الأسماء الطاهرة فلا فرق بين قولك. أنت وأباك وبين قولك زيد وعمرو في العطف. (كبير).

(٢) لا يعاد الرابع كما يعاد الخاص؛ لأن التأكيد أحق بالإعادة. (ص).

- لئلا يكون في الصورة عطف الاسم على اسم؛ لأن المتصل المرفوع كالجاء من الفعل الهعني يا رب بم لا أعلم. (محرره).

(٣) قوله: (كما لو عطف) لو هما مصدرية قل في قواعد الإعراب في تعداد معاني الثلاثة أن يكون لو حرفاً مصدرية مرادفاً؛ لأن الباء أنها لا تنصب وأكثر وقوعها بعد لو نحو قال ودوا لو تلذنين وإذا أحدهم لو بضم ألف ستة وأكثر وكذا قل الفاضل التفاضلي في شرح التلخيص في بحث الإنشاء يستعمل لو بمعنى أن المصدرية. (حاجي يرام)

أولاً بمفصل؛ لأنه بذلك يظهر أن ذلك متصل وإن كان كالجزم مما اتصل به لكنه مفصل من حيث الحقيقة، بدليل حوار امرأته مما اتصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال<sup>(١)</sup>.

ولا يجوز<sup>(٢)</sup> أن يكون المعطف على هذا لتأكيد؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضاً تأكيداً، وهو باطل<sup>(٣)</sup>.

فإن طان الضمير مفصلاً نحو (م صرب إلا أنت<sup>(٤)</sup> ورید) لم يكن كالجزم لمطاً، وكذا إن كان متصلاً منصوباً، نحو (صربنت وریداً) لم يكن كالجزم معنى، فلا حاجة فيهما إلى تأكيد بمفصل (مثل (صربت أنا ورید)<sup>(٥)</sup> (ورید صرب هو وغلامه).

(إلا أن<sup>(٦)</sup> بقع فصل) بين المصمر لسرفوع المتصل وبين ما عطف عليه، (يجوز تركه)<sup>(٧)</sup> أي ترك التأكيد<sup>(٨)</sup>، لأنه قد طل، للكلام بوجود المفصل فحسن الاختصار<sup>(٩)</sup>

(١) فيحور المعطف عليه إذا لم يؤكد كان عطف الاسم المستعمل بنفسه على الاسم العبر مستعمل بنفسه بهذا مكرره سهلتي من كل صعب. (المحروء).

(٢) وكما نوهم أنه يحور المعطف أيضاً على تأكيد؛ لأنه من المؤكد حكماً جار العطف عليه جار أيضاً على التأكيد من هو أولى لقربة؛ لأنه إذا كان لشيء معطوف أقرب وأبعد فالأقرب أولى بالمعطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله (لا يحور آء) (نوقادي).

(٣) لأن هذا المعطوف أعنى ريد في مثل ضربت أن ورید ليس بسط الضمير المرفوع المتصل حتى يكون من تأكيد العطف ولا من الألفاظ المعدودة وبتأكيد المعنوي يكون بالألفاظ المعدودة كما سيجيء حتى يكون من التأكيد المعنوي فيكون هذا المعطوف تأكيداً باطلاً والله أعلم.

(٤) فأت منفصل بالأعر الفعل لعرض لا يكون لأنه وهو قصر الفعل على المعنى (المحروء).

(٥) هذا عند البصريين وإف هذا الكوفيين فيحور مصقلاً بلا تأكيد وفصل وضرورة (موشع).

(٦) أي أكد في جميع الأوقات إلا وقت رفوع فصل ومنقطع بمعنى لكن أن يقع فصلاً.

(٧) وأيضاً يجوز تركه لطول كلامه كقولته تعالي ﴿سبيلي برأ ذات لهب وأمراته﴾ [المسد، ٣] عطف وأمراته على الضمير المرفوع بدي في سبيلي بدون تأكيد اعتماداً على انفصل وهو بارأ ذات لهب (فجعدواني).

(٨) منفصل لأجل العطف مع جواد لا تيان به فنقله تعالي ﴿وما عدنا من دونه شيء بحر ولا أبالها﴾ [النهي: ٣٥]. (هوض).

(٩) قوله. (فحسن الاختصار) فيه وطر لأن طول الكلام حاصل لو آخر الفصل عن المعطوف مع أنه حين التأخير يتعين التأكيد فيه. د. فين. ضربت أنا ورید اليوم بطول الكلام كطوله إذا =

بترك التأكيد<sup>(١)</sup> سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو: (صريت اليوم وزيد) أو بعده كقوله تعالى: ﴿ما أشركنا ولا آذنا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

إن المعطوف هو (آذنا) و(لا) رتبة بعد حرف العطف لتأكيد النفي

إنما قال (يجوز تركه) فإنه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى: ﴿فكذبوا فيها هم والغاورون﴾ [الشعراء: ٩٤]. وقد لا يؤكد والأمران متساويان.

هذا واعلم<sup>(٢)</sup> أن مذهب البصريين بين أن لتأكيد بالمنفصل هو الأولى، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح<sup>(٣)</sup>.

والكوفيون يجوزونه بلا قبح<sup>(٤)</sup>.

(وإذا عطف على الصمير<sup>(٥)</sup> المجرور أعيد الخافض<sup>(٦)</sup> حرفاً كان أو اسماً؛ لأن

١ قيل صريت أما اليوم وزيد فالوجه أن يقال وجود لعطف على ما هو كالجاء من الفعل احراء من طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه (صفرائيلي).

(١) الواجب؛ لأن طول الكلام ينهي عما هو التراجع كقولك حصر العاصي امرأه والحافظوا عودة يا لنصب. (هـ).

(٢) قوله (واعلم أن مذهب البصريين) إشارة إلى أنه خالف القيسيتين؛ لأنه أوجب التأكيد حيث قال أكد أن قلت يجوز أن يريد به الوجود لاستحسان قلت يأتي ذلك ما ذكره لي بحث المعمول معه من أنه إذا لم يجر العطف تعين النصب مثل جئت وزيداً. (هـ).

(٣) لمخالفته ما هو الأولى والأحسن ولو لم يكن قبيحاً لوجد في نظم المعجز ولكنه لم يوجد فلهذا قالوا بالقبح. (المحرو).

(٤) لأن ذلك الصمير وإن كان كالجاء معاً اتصل به إلا أنه كلمة بنفسها كالاسم الظاهر حيث يجوز اتصاله ويكون أيضاً محكوماً عليه فيجوز لعطف كما يجوز على الاسم الظاهر (م ح).

(٥) والتقييد بالمضمر ليخرج مثل مررت برية وعمرو منه جائز؛ لأن اتصال المظهر بالحد لا يكون كاتصال المضمر به. (عبدلواتي).

(٦) والتحقيق أنه لا صعب في لعطف على مضمر مجرور بدون الإعادة وأدى أنه إذا كان فاعلاً ومفعولاً معاً إلا يجوز العطف على الصمير المجرور من غير إعادة الحافض عند الكوفيين نحو مررت بـت وزيد خلافاً للبصريين. (شيخ زاهد وابن حجر).

- وجوباً عند البصريين وإما عند الكوفيين فيجوز به مطلقاً بلا إعادة وأما قوله تعالى: ﴿تساءلون به والارحام﴾ [النساء: ١] شدد وقف التواتر بنظم دور العطف. (هندي).

اتصال الضمير المجرور بجاربه أشد من اتصال الفاعل لمتصل بفعله؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً حاز اتصاله، و للمجرور لا يمتص من جاره، فكره<sup>(١)</sup> العطف عليه<sup>(٢)</sup>، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة

وليس<sup>(٣)</sup> للمجرور ضمير منفصل - كما يجيء في المصمرات - حتى يؤكد به أولاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المنفصل، وفي<sup>(٤)</sup> استعارة المرفوع له مثلاً.

ولا يكتفي<sup>(٥)</sup> بالمتصل؛ لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار، فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر، فيكون يكتفي به؟

فلم يبق إلا إعادة العامل الأول (نحو) (مررت بك<sup>(٦)</sup> ومزيد) و(الحال بيني وبين

(١) قوله (فكره العطف) مريب على قوله لأن اتصال الضمير المجرور بجاربه أشد من اتصاله الفاعل المتصل ومختص أن لما كره العطف على الضمير المتصل بلا تأكيد بالمنفصل بسبب كما أن اتصاله بعامله و اتصال الضمير المجرور بعلمه أشد من و اكمل لما عرفت كره العطف على الضمير المجرور بطريق الأولى، (أمير).

(٢) لتلا يلزم العطف على الحر والتأكيد غير ظاهر لا احتياجه إلى استعانة المرفوع بالمجرور ولا متسع الانفصال فيه، (هندي).

(٣) كأنه قيل فلما كان لا بد من تأكيده قدم به يؤكد المجرور بمنفصل كما أكد المرفوع بمنفصل فأجاب بما شري، (جلبي).

(٤) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال لم يستعد الضمير المرفوع للضمير المجرور نحو مررت بك أنت وزيد فأجاب بقوله (وفي استعارة المرفوع) (محدواني)، والأولى أن يقال وفي استعارة المنصوب لماسة مجرور ولأن المجرور منصوب ومحلل وفيه أب تأكيد مجرور بالمرفوع واقع كما قالوا مررت بك أنت، (محمد أفندي).

(٥) وما توهم أيضاً أنه إذا لم يجر التأكيد بالمنفصل وفي مقدمة المرفوع المنفصل مقام المجرور اشكال فليكتف كما اكتفى في المرفوع متصل دفعه بقوة (شرح).

(٦) والمرور فيما هو واجب لإعادة واحد وفي حاشية نحو مررت بزيد وضمير واثنان والمعطوف متعلق بالمعطوف كالمعطوف عليه وقد يعاد لتأكيد ونحو (حاشية قصي).

- إذا أكد الضمير المجرور كقولك مررت بك أنت وزيد حلت فيه قدم الأجر ومن إلى جوار يعطف مع التأكيد قياساً على العطف على ضمير متعدي إذا أكد الجامع بهما شد الاتصال بما يتصلان به وذهب ميويه إلى العطف. (أشباه الميوطي).



زيد) والمعطوف هو المجرور، والعمل مكرر، وجره بالأول، والثاني كالعدم معنى<sup>(١)</sup>،  
بدليل<sup>(٢)</sup> قولهم: (يبي ويبث<sup>(٣)</sup>) إذ (بين) لا يضاف، لا إلى المتعدد<sup>(٤)</sup>.

وثيل. جره بالثاني، كم في الحرف ر ثد في (كمى بالله).

وهذا الذي ذكرناه - أعني لزوم إعادة الجار في حال السعة، والاختيار مذهب  
المصريين، ويجوز عندهم تركها اضطراراً.

وأجاز الكوفيون ترك إعادة في حال السعة مستدلين<sup>(٥)</sup> بالأشعار<sup>(٦)</sup> فإن قيل:  
كيف<sup>(٧)</sup> جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو (حاءوني كلهم<sup>(٨)</sup>) والإبدال منه نحو  
(أعجبتني جمالك) من غير شرط تقديم التأكيد بالمفصل؟

وجاز أيضاً تأكيد الضمير المجرور في نحو (مررت بك نفسك) والإبدال منه  
نحو: (أعجبت بك جمالك) من غير إعادة الجار.

(١) ويجوز عطف الشيء عليه بـ «إذا كان من غير لفظ تكلمه تعالى ﴿أولئك عليهم صلوة من ربهم  
ورحمه﴾ (إذا الصلوة رحمه) [البقرة ١٥٨] أيضاً وكذا قوله تعالى ﴿لر تلك آيات لكتاب  
وقرآن مير﴾ [الحجر ١] عطف القرآن على الكتاب وإن كان هو لاختلاف لفظهما أو قرأت  
بسم (إنهاج)

(٢) قوله (بدليل) قولهم هذا إنما يصير دليلاً لو لم يكن زيادة بين إلا في صورة العطف على  
الضمير ليس كذلك لشروع مثل من ريد وير عمرو ولا أن يقال هذا أيضاً من قبيل إعادة الجار  
ومن غير ضرورة كما في العطف على الضمير. (ع م)

(٣) عطف الكاف على ياء المتكلم بأعادة بين لا عطف بين الثاني على بين الأولى، إذ بين.

(٤) قوله تعالى ﴿هذا عراقي يبي ويبث﴾ [نكهة ٧٨] مضافة بين إلى غير متعدد صوتهما تكريره  
بالعطف بالواو لأن الواو يقتضي الجمع. (جلالي).

(٥) وبمسكوا به من قول الشاعر عاهدت فما بك والأبم من عجب عطف الأيام بلا إعادة الهاء  
(موشح)

(٦) بقوله تعالى. ﴿نساءلون به والأرحم﴾ [سء ١] نأجر على قراءة حمزة واجيب عنه بوجه  
أحدها تقدير الباء وفيه أن ظرف.

(٧) محصلة أن المعطوف من جملة التوابع وـ يجوز عطف على الضمير المرفوع بمون التأكيد  
بالمفصل والبدل والتأكيد أيضاً من التوابع مع أن يجوز تأكيد المرفوع وإداله بلا تأكيد  
بالمفصل (المحرره)

(٨) فيه أن لا اشكال في جواز جماعي كلهم وجوز اعجبتني جمالك لوجود الفصل فالأولى التمثيل  
بجاء كلهم زيدا وعجبت جمالك زيداً. (ع ص).

ولم يجز المعطف في الأول إلا بعد تأكيد بالمنفصل، وفي الثاني إلا مع إعادة الجار.

قدنا: التأكيد عين المؤكد، والهدر في الأغلب بما كل المتنوع أو بعضه أو متعلقة، والغلط<sup>(١)</sup> قليل نادر

فهما ليسا بأجنبيين<sup>(٢)</sup> لمتبوعهما ولا منفصلين عنه، لعدم تحليل فاصل بينهما وبين متبوعهما، فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة زائدة<sup>(٣)</sup>، بخلاف المعطف فإن المعطوف يعاير المعطوف عليه، ويشغل بينهما العاطف، فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المنصل بالمنفصل في المرفوع، وإعادة الجار في المجرور، ليخرج المنصل المرفوع من صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه<sup>(٤)</sup> بتأكيده بالمنفصل، وقوي مناسبة المجرور<sup>(٥)</sup> بتصمام الجار إليه كما في المعطوف عليه.

(والمعطوف في حكم المعطوف عليه)<sup>(٦)</sup> فما يحور له ويمتنع من الأحوال العارضة له نظراً إلى ما قبله<sup>(٧)</sup>، شرط أن لا يكون ما يفضيها متفياً في المعطوف.

(١) جواب سؤال مقدر تقديره، المعط ليس عين للمؤكد بل من، بخارج فأجاب (لمحرره)

(٢) لا لفظ ولا معنى أما معنى فلما مر من أن التأكيد عين للمؤكد آه وأما لفظ فلا بهما ليس بمنفصلين عنه. (رضاء).

(٣) كالتأكيد بالصميم بمنفصل والاكفاء بالمنفصل واجتماعها مع كما في لعطف على الصميم المرفوع المتصل وإعادة الجار. (م ح).

(٤) قوله (عليه في المعطوف عليه) ما بين قائم مقام فعل المعطوف بل القائم مقدم فاعل الصميم، راجع إلى الألف واللام. (فاضل أمير).

(٥) أي مناسبة المعطوف المجرور للمجرور متصل بتصمام تدر إلى ذلك بمعطوف بمجرور وكما في المعطوف عليه. (الأمير)

(٦) يجب أن يتوافقا في الأعراد والتركيب والإعراب والإنشاء لا في الذكر والتأنيث. (محمد أفندي).

- وما يجب للمعطوف عليه ويمتنع يجب بمعطوف ويمتنع نه ذلك كما إذا عطف على الجبر يجب أن يكون المعطوف صالحاً أن يكون حراً وإذا عطف على الصلة يجب أن يكون صلة وإذا عطف على الحال يجب أن يكون حلاً وإذا عطف جملة يجب في الثابة من الصميم ما يجب في الأول منه. (هجدواني).

(٧) أي نبي عامته مثل أن يعرض له ارفع أو نصب وجر أو إلى شيء قبله من كون جملة دت ضمير عائذ إليه مثل الذي قام أبوه وفعد أخوه ويد. (م ح)

وإنما قلب، في الأحوال العارضة له نظراً إلى ما قبله) احتراز عن الأحوال العارضة له من حيث نفسه، كالإعراب<sup>(١)</sup> ولساء والتعريف والتكثير والإفراد والتثنية ولجمع.

فإن المعطوف فيها ليس في حكم معطوف<sup>(٢)</sup> عليه وإنما قلنا (بشرط أن لا يكون م يقتضيها مستقياً في المعطوف) أحمر رأً عن مثل<sup>(٣)</sup> - قولك (يا رجل)<sup>(٤)</sup> والحادث)، فإن (الحادث) معطوف على (رجل) وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام.

فإن ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحروف النداء، وهو ممتود في المعطوف<sup>(٥)</sup>.

وأما<sup>(٦)</sup> .....

(١) الإعراب يطلق على معين أحدهما ما بقائه ببناء أصلي كون الاسم معرباً وثبتهما اختلاف الآخر أو ما به الاختلاف على الاختلاف الواقع بين المصنف وعمره والمراد هنا الأول وهو من الأحوال العارضة له نظراً إلى نفسه لا محال فلا يرد ما قيل (محمد أمين)

أي كونه معرباً كما يقتضيه المقلدة بالبناء فلا يرد أنه ليس من الأحوال العارضة بالنظر إلى نفسه (سعد الله).

(٢) مثل جاءني زيد وهذا فإن المعطوف فيه ليس في حكمه من حيث أن المعطوف عليه معرب بالحركة والمعطوف مبني وكذلك جاء في زيد رجل وعمره (والية)

(٣) عما إذا كان المعطوف معرباً باللام والممعطوف عليه منادى مبني على الصم سواء كان معرفة بنفسه مثل زيد والحادث أو معرفة بالنداء. (م ح).

(٤) فإن حرف لندي يقتضي البناء والتكبير وهي رجل وهي متع وهي الحادث وصم المنادى ليس بحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفرداً معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في نحو لا رجل ولا زيد عدي، لأن نصب الاسم لا يسفر إلى لا وإلى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع لا بالنظر إلى لا وحدها. (رضي).

(٥) إذا ليس فيه حرف النداء حتى يقتضي تجرده فإن الاسم إذا كان معرباً باللام يمنع دخول حرف النداء عليه.

(٦) وهو أن قوله: (المعطوف) في حكم المعطوف عليه في أحوال العارضة أنه يجوز رب شاة وملحتها؛ لأن المعطوف فيه ليس في حكم معطوف عليه في أحوال العارضة؛ لأن شاة نكرة وهي عارضة لها بالنظر ما قبلها وهو لا يدحى لا على النكرة ومسحتها معطوف عليه مع =

نحو: (رَبَّ شاةٍ سَخَلَتْهَا) فتقدير الشكير<sup>(١)</sup>، لقصد عدم التعيين أي: رب شاة وسخلة لها، أو محمول<sup>(٢)</sup> على نكارة الصمير كـ (رَبِّهِ رَجُلًا<sup>(٣)</sup>) على الشدود<sup>(٤)</sup>، أي: (رَبَّ شاةٍ وسخلة شاة).

وكذا المعطوف<sup>(٥)</sup> في حكم المعطوف عليه في الأحوال المعارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره إن كان المعطوف مثل المعطوف عليه، فلذا وحب بناء المعطوف في (يازيدُ وعمروُ) لأن صم (زيدُ) بالنظر إلى حرف البدء وإلى كونه مفرداً معرفة في نفسه. و(عمرو) مثل: (زيد) في كونه مفرداً معرفة في نفسه.

و متنع بأؤه في (ياريد وعبد الله) فإن (عبد الله) ليس مثل (ريد) فإن (ريداً) مفرد معرفة، و(عبد الله) مضاف.

(ومر ثمة)<sup>(٦)</sup> أي: ومر أجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يحور ويمتنع (لم يحز هي) مثل تركب (ما رَهْتُ بِقَاتِمٍ أَوْ كَانِمًا ولا<sup>(٧)</sup> ذَاهِبٌ عَمْرُو) (إلا الرفح)

= إنهاء معرف فأجاب بقوله (وأما نحو رب شاة) (أمرئ أفندي)

(١) أو لأنه يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما مر في بحث لإصابة من الشرح نفسه فراجع. (لمحروه)

(٢) قوله (أو محمول) على أنهم جعلوا صمير حتى نكارة الصمير جواباً والشدود دو جواب آخر. وعتراض عليه أن الصمير إنما يكون بكوه يد لم يكن له مرجع كصمير ربه رجلاً ويكن أن يجاب عند بيان ذلك مبني على ما ذهب إليه الشيخ لرص من أن لعناصر الرجمة إلى التكرات إذا لم تكن تلك التكرات مختصة بحكم وصحة كانت تكرات. (لأرى).

(٣) إن نكارة الصمير شاذ ليس بقياس وما ثبت بخلاف لا يندس عليه غيره فلا يصح القياس على ربه رجلاً. (وجيه الدين).

(٤) قوله (على الشدود) متعلق ومرتب بقوله كونه رجلاً جواب آخر كما قاده (اللاذى).

(٥) هذا الحكم مختص ببعض المعطف على ما أشاد عنه شارح بما سبق من الحكم المذكور في المتن عموماً. (فاضل الأمير)

(٦) علة القول لم يجر الآتي ومن مستند في مثل هذا مقام معنى اللام. (شرح)

(٧) ولا رائدة فلم تعمل ولم يجر عطف ذاهب على عطف قدّم وعمرو على لعطف ريد عطف المفرد لأنه لو عطف عليه لكان ذاهب كحبر ما كنه لم يجر أن يقع حبر ما لعدم الصمير فيه وإلا لأنه يلزم تقديم الحبر على الاسم وهو ممنوع كما يسمع في المعطوف عليه (محمد أفندي).

في (ذاهب<sup>(١)</sup>) إذ لو نصب أو خفض لكان معطوفاً على<sup>(٢)</sup> (قائم) أو (قائماً). فيكون خبراً عن (زيد) وهو ممتنع لخلوّه عن الصمير. واقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم (ما) فتعين الرفع، على أن يكون خبراً مقدماً لمبدأ مؤخر وهو (عمرو) ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة، ولا مانع منه<sup>(٣)</sup>.

ولما كان<sup>(٤)</sup> لقائل أن يقول هذه الفعدة متقصة بقولهم: (الذي يطير فيعصب زيدا الباب). فإن (يطير) فيه صمير يعود إلى الموصول، (يعصب) المعطوف عليه ليس فيه ذلك الصمير، فأجاب عنه بقوله (إسم حاز<sup>(٥)</sup>)، الذي يطير فيعصب زيدا الباب لأنها أي: إلقاء في هذا التركيب (فاء<sup>(٦)</sup> السببية) أي: فاء لها نسبة إلى السببية، بأن يكون معاً السببية<sup>(٧)</sup> لا العطف، فلا يرد نقضاً على تلك القاعدة. أو يكون معاً السببية

(١) ففي رفعه وجهان أحدهما إن مبدأ لأنه هفه مشتقة وقعت بعد حرف الهي وهو لا رعت لظاهر وعمرو مرفوع على أنه فاعله ساد مسد البحر، وثانيهما أن حر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر لما سبق في بحث المبدأ، فإن طرعت مبرداً جار، الأمران وجملة الفعلية أو الاسم عطف على جملة ما ريد بقدم. (م ح)

لوجوب وجود الصمير في المعطوف هذه وهو قائماً وامسح وجوده وهو ذاهب يكون عمرو فاعلاً فرع عمرو. (متوسط).

(٢) قوله (على أن يكون) يحمل أن يكون مبتدأ وعمرو فاعله وربما لم يذكر هذا الاحتمال لأنه في قوة الفعلية فتصير بمنزلة عطف، لفعلية على الاسم. (هـ).

(٣) أعلن هذا المعطف كما كان في عطف الممرود على الممرود بأن عطف أحد المعطوفين على اسم ما والآخر على خبر ما. (فاضل الأمير)

(٤) يشير إلى أن قوله. (وإنما جواب سؤال مقدر وسيط هذه التوطئة لهذا) (رضاً)

(٥) أشار إلى اعتراض يرد على قوله: والمعطوف في حكم المعطوف عليه توجيهه أن يقول أن قولكم هذا منقوص بذاك المذكور فإنه قد عطف به على صلة لا صلاحية لها وهو فيعصب بحلول عن العائد وجوابه يمتنع كون إلقاء المعطف لا يتم وجود المعطف فيه فإن إلقاء في بعض ليست للمعطف (هافية).

(٦) لأن معنى هذا الكلام أن لدى طير أنه سبب نصب زيد هو الباب وفيه نظر فإن كون إلقاء متصفاً بالمعنى السببية لا ينافي إعطية كما في قولك زارني زيد فأكرمه فالأولى في توجيهه، بحواب أن يقال إلقاء مع كونها للمعطف لوجود السببية فيه يتضمن العائد إذا التقدير فيعقب زيد بسبه أو عقيه فكان في إلقاء دلالة على الارتباط محار ذلك (هوض).

(٧) يعني تكون مستعملة في السبب؛ لأن ما لديها في هذا التركيب سبب لما بعدها، لأن طيران الباب سبب لعصب زيد. (م ح).

مع المعطف لكنها تجعل الجملتين<sup>(١)</sup> كجملة واحدة<sup>(٢)</sup> فيكتفي بالربط في الأولى.

فالمعنى<sup>(٣)</sup> ، الذي إذا يطير فيعضب زيد الدباب، أو يفهم منها سببية الأولى<sup>(٤)</sup> للثانية.

فالمعنى : الذي يطير فيعضب زيد بسببه الدباب.

ويمكن أن يقدر فيه ضمير، أي الذي يطير فيعضب (زيد بطيرايه الدباب).

(وإذا عطف) أي إذا وقع المعطف بـ «على»<sup>(٥)</sup> (علة) وجود (عاملين) بأن عطف اسمان على معمولهما بعاطف واحد.

وقال بعض شارحي اللباب لأظهر عندي أن المعطف هاهنا محمول على معناه الدعوي، أي إمالة الاسم نحو الممدح، بأن يجعل معمولتهما، وأكثر الشارحين<sup>(٦)</sup> على أن المعنى على معمولي عاملين.

(١) وتوجهها وفرق الحرب بوجوه أربعة أحدها وهو ما ذكره المصنف إن لقاء للية لا للمعطف ولا يشترط فيها ذلك، والثاني أنها نسبية مع المعطف لكن الية تجعل «جملتين كجملة واحدة فتكتفي بالربط الواحد وهو يدي في الأولى كما في الجملة الواحدة، والثالث: أن يفهم من السببية سببية الجملة الواحدة والثالث أن يفهم من السببية سببية الجملة الأولى للثانية لا منطق السببية فيكون المعنى الذي يطير فيعضب زيد بسببه فيكون في قوة الربط فلا حاجة إلى العائد والرابع تقدير الربط أي بسبب طيرانه (وجه الدين)

(٢) لأن الب والمض كالألف واحد مثل لشرط والجاء ولأن الفاء كلما كانت موصولة للمجمع وإن كان فيها تعقب جعلت حرماً من الأولى (توقادي)

(٣) هذا على التعديريين من كون الفاء نسبية لمحضة والنسبية مع المعطف وفيه إشارة إلى أن الفاء نسبية مطلقاً فإن إجراء لشرط محدود كما أشار إليه بقوله (إذا بطير) هـ. (ح هندي).

(٤) فهو أيضاً معنى فاء الجزاء كما أشار إليه بقوله (فالمعنى الذي يطير فيعضب زيد بسببه) (حاشية)

(٥) يعني . ليس على صلة عطف، لأن كلمة على لو كانت صلة عطف لكان المعنى إذا عطف على عاملين بدون تعديريين وح بناء يكون المطلوب معطوفاً به عليهما وهو خلاف الظاهر ولا يوافق سوق الكلام. (حاشية).

(٦) قوله (وأكثر الشارحين) يؤهم بظهوره أنهم شارحو نيبات وليس كذلك وقوله وإنما فإن آه ظاهر في أنه مع الأكثر لكن الأظهر براءه من بقاءه عن بعض مع أول كلامه (ح)

وإنما قال: (على معمولي عاملين) لا على معمولي عامل واحد، فإنه حائز اتفاقاً نحو ضرب زيداً عمرأً وبكرأً وخالدأً، ولا على أكثر من اثنين فإنه لا خلاف في أمثاله.

(مختلفين) أي: غير متحدين بأن لا يكون الثاني عين الأول، وذلك لدفع توهم من يتوهم أن مثل: (ضربت ضربت زيداً عمرأً وبكرأً خالدأً) من هذا الباب مع أنه ليس منه؛ لعدم تعدد العامل فيه؛ إذ العامل هو الأول والثاني تأكيداً له.

وذلك العطف كما وقع في قوهم (ماكل سوداء تمرأً ولا بيضاء شحمة)

وفي قول الشاعر:

أكل امرئ تحسسين امرأ<sup>(١)</sup> وبار<sup>(٢)</sup> توفقند بالليل بارأ

فهذا<sup>(٣)</sup> وإن كان بحسب الظاهر حائزاً لكنه (لم يجر) عند الجمهور بحسب الحقيقة؛ لأن الحرف الواحد لم يفهم مقام عاملين مختلفين (خلافاً للقراء) فإنه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما حاز بحسب الصورة ولا يؤول الأمثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم<sup>(٤)</sup> جواز ذلك العطف مع خلاف القراء جاز في جميع المواضع عند الجمهور.

(إلا في نحو) (في الدار زيداً والحجرة عمروأً)<sup>(٥)</sup> وإن في الدار زيداً والحجرة

(١) مفعول الثاني لتحسين واسم مفعول قونه كل امرأ، يجب التقديم لطلب الاستفهام الصادرة (محمد أفندي).

(٢) يعني ليس من له صورة رجل برجل بل برجل لمن احصاه نسبة ووصاف بهية وليس كل نار يوقد في الليل بناءً وإنما النار توقد لقرى الصيغان. (وجيه الدين).

(٣) قوله (فهذا) إن كان محسناً كان أشد منه، بل دفع ما قيل في هذا المقام من أن الثاني في قوله وإذا عطف من عاملين مختلفين لم يجر معاً بل يجر معاً واحدة وأن المقادير وصيغة الماضي يقتضي لتحقيق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وأن الصور يقول لم يجر العطف على عاملين أحدهما حاصل الدعوى أن العطف بحسب الظاهر متحقق بتحقيق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكسة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع. (حب).

(٤) رد لما ينحى على المصنف أن قول خلاف القراء يجر معاً ليس بالحكم لأنه ربما يشم بالمستثنى فأجاب بأن المستثنى متعلق بالمجموع عدم جواز مع المحذوفة (ع ص).

(٥) والحجرة عطف على الدار والعامل في الدار هو عمرو وعطف على زيد والعامل فيه هو الأشداء والمجرور مقدم على المفعول في المعطوف والمعطوف عليه. (رضي الدين).

عمراً) يعني: إلا في صورة<sup>(١)</sup> تقديم المحرور وتأخير المرفوع أو المنصوب، المعجزة في كلامهم واقتصر الجواز على صورة اسماع<sup>(٢)</sup>؛ لأن ما حالف القياس يقتصر على مورد السماع (خلافاً<sup>(٣)</sup> لسيبويه) فإنه لا يجوز هذا العطف<sup>(٤)</sup> بحسب الحقيقة في هذه الصورة أيضاً، بل يحملها على حذف المضاف<sup>(٥)</sup> وبقاء المضاف إليه على إعرابه نحو قوله تعالى: ﴿تريدون عرش الدنيا والله يريد الآخرة﴾ [الأنفال ٦٧] بجر (الآخرة) كما جاء في بعض القراءات أي: عرش الآخرة.

### (التأكيد)<sup>(٦)</sup>

(تابع يقرر أمر<sup>(٧)</sup> المتبوع) أي: حاله وشأنه<sup>(٨)</sup> .....

(١) وحذف المضاف في جوار العطف على عاملين فيما إذا كان المحرور مقدماً على المرفوع والمنصوب في الممطوف والممطوف عنه 'لاستعمال' وفي متاع العطف على عاملين فيما إذا لم يكن المحرور مقصداً على المرفوع والمنصوب فيهما وذكره سيبويه مع عدم استعمال المصنف.

(٢) نحو: كن سوداء مرة ولا تصباء شحمة، وكلما هو في الشعر  
أكل امرئ، تحسب امرأً ..... وسر سؤدد سائيل ساراً  
(شرح)

(٣) لأن حرف العطف أضعف من أن يتقدم ويؤخر مناب عاملين

(٤) في صورة تقديم المحرور وتأخير المرفوع والمنصوب كما جوزه الجمهور واعتماد على السماع (ع م)  
(٥) قوله (وإبقاء المضاف إليه) والتقدير وأكل ناز ولا أكل بيضا فيكون من قبيل العطف على معمولي عامل واحد وهو جازر اتدنى وعتر من عليه بأن حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه خارج عن القياس وأحب بأن يضاف إليه على إعرابه وأن كان شاذ لكن على حذف المضاف في مثل هذا الموضع أي: فيما إذا كان لفظ المضاف والمحذوف مذكور سابق مضاف إلى شيء آخر قياسي، (وجهه الغيبي)

(٦) قوله (التأكيد) جاء بالهمزة وبالدور عطف به لما بعده؛ لأن العطف وهو ثم ولقاء قد يرد في التأكيد للفظي كما يقال والله ثم والله كقوله: ﴿كلا سوف تعملون ثم كلا سوف تعملون﴾ [التكاثر ٢-٤] ﴿ولا تحسن الدين يمر حون بما تروا يحبون أن يحمداً بما لم يفعلوا ولا تحسبهم بمعارفة﴾ [آل عمران: ١٨٨]. (ع ب)

(٧) خرج العطف والبدل فإنهما لا يقرران أمر المتبوع عوضاً.

(٨) قوله (أي حاله وشأنه) فقوله 'أمر متبوع في سببه' ولشؤونك شاذ في انعلو في باب العلوا أعظم من أن يوصف وأمرى في المعركة في باب الفقر ظاهر (لاري).



عند السامع، يعني: يجعل<sup>(١)</sup> حاله ثباتاً مقررّاً عنده.

(وفي<sup>(٢)</sup> النسبة) أي: هي كونه مسوب<sup>(٣)</sup> أو منسوباً إليه، فيثبت عنده ويتحقق أن المنسوب أو المسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير، وذلك إما لدفع ضرر الغفلة عن السامع، أو لدفع ظه بالمتكلم نعلط، وذلك<sup>(٤)</sup> الدفع يكون بتكرير اللفظ، نحو (صرب زيد ريد) وصرب ضرب<sup>(٥)</sup> ريد أو لدفع عن السامع تجوراً<sup>(٦)</sup>، إما في المنسوب نحو قولك: (زيد فتيل فتيل) دفعاً لتوهم السامع أن يريد بالقتل الضرب الشديد، فيجعل حيثل أيضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في إدارة المعنى الحقيقي.

أو في المنسوب إليه فإنه ربما نسب لفعل إلى شيء<sup>(٧)</sup> والمراد نسبه إلى بعض

(١) قوله: (بمعنى يجعل) أي: حاله، المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما أن معناه في حاء في ريد معناه مفهوم من ريد وكما أن الإحاطة مفهوم من جاء الغوم كلهم لأنك اشترت بالغوم إلى جماعة معينة فيكون حصة في مجموعهم (فاصل المعنى).

(٢) متعلق وظرف ليقرر في باب النسبة أو تقرر مستقراً على أن يكون في معنى اللام حال من الأمر وفيل تمييز عن الذات المذكورة أو المقفلة، (أبوي راحة).

(٣) قوله: (في النسبة) خرج البعت وعطف البس، لأنها وإن كانا مفردين لكن تقريرهما إياه ليس في النسبة بل في الإصحاح (عافية).

مثل قوله: عندهما السلام أيهما امرأة تكحت بهير أدن وليها فكاحها باطل باطل باطل! الترمذي. ١١٠٢.

(٤) قوله (وذلك) أي: التقرير لا بالمعنى الأصلي بل بالتابع والمنسوب إلى أمر المتبوع لتلا يود فيما يجيء بعد من قوله وصرب وريد أنه من تقرير التابع أمر المتبوع؛ لأن المراد من التتابع كما سبق في صدور بحث التتابع بوجع الأسماء فلا تابع في صرب ضرب زيد ولا المتبوع بل بمعنى المستند إلى المكرر اسم لقاعن والمنسوب إلى مكرر اسم معمول أي: تقرير المكرر أمر المكرر أما الدفع أم مع قوله وذلك استخدم من قول قلت لا بد في الاستخدام من ضمير كما يدل تعريفه. أقول: قد سبق في أن اسم الإشارة في حكم الضمير مراحعه، (أبوي أفندي).

(٥) وإلا هدي ترك المثال بضرب ضرب ريد فإن سم يرد تأكيد المعية بالتعريف بل التأكيد الأسمى. (رضاً).

(٦) أي: ظن السامع أن المتكلم وبها نعط معنى لعجazy لا الحقيقي وذلك على قسمين (شرح).

(٧) مجاور وأنت تريد المبالغة؛ لأن ذلك العين مسوب إليه كما تقول قتل زيد وأنت تريد ضرباً شديداً. (رضي).

متعلقاته، كما في (قَطَعَ الأميرُ اللعسُ) أي: قطعَ علامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب إليه لفظاً نحو: (ضرب زيد زيد) أي ضرب هو لا من يقوم مقامه<sup>(١)</sup>، أو تكريره معنى، نحو: (ضرب زيد نفسه أو غيره).

(أو في الشمول)<sup>(٢)</sup> أي: التأكيد ما يقرر أمر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه، أو في شمول المتبوع أفراداً<sup>(٣)</sup> دعماً لظن السامع تحوزاً لا في نفس المنسوب إليه بل في شموله لأفراده، فإنه كثيراً ما نسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنه يريد النسبة إلى بعضها، فيدفع هذا الوهم بذكر (كل<sup>(٤)</sup> وأجمع) وأحوته، وكلاهما وثلاثتهم وأربعتهم ونحوها هذا هو العرص من جميع ألفاظ التأكيد

وإذا عرفت هذا، فنقول: أخرج المصنف الصفة والعطف ولابدل عن حد التأكيد بقوله (يقرر أمر المتبوع).

أما البدل والعطف فظاهر<sup>(٥)</sup> خروجهما به، وأما الصفة فلأن وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وإفادتها<sup>(٦)</sup> .....

(١) من أمره بالصرب حتى يكون الإسناد إليه مجازاً لعلاقة الأمر (م ح)

(٢) ربما كان هذا لا يتناول التأكيد المعمول أردنه بقوله أو اشمول لادخال هذه النوع وأوها لتعميم فلا يتأخر التعريف وإخراج الصفة بقيد التقرير وإن كان محكماً لأن المراد به تثبيت المعنى وتمكنه في نفس السامع مع زيادة الأرنى ما لفظاً ومعنى والشيء كلما يوصف بالحقيقة يوصف أيضاً بالمحار لكن بما لم يسوف به خرج جميع أنواعها أسد الإخراج إلى قيد النسبة لحصول إخراج لجمع بدلت. (عوض).

(٣) وترض عنه بأن الحد المذكور لا يتناول جميع أحوته لا تقرر أمر المتبوع لا في نسبة ولا في الشمول فهو قال التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ويتبع ما يقرر مره في النسبة أو الشمول لكن أصوب وجب عنه بأن تناوب هذا الحد هذه الأشياء ظاهرة لأن المراد بالتقرير أعم من أن يكون على سبيل الاستعانة وعلى سبيل تنجية (عافية)

- يعني في شمول أمر المنسوب إلى متبوع أمر المتبوع بحيث لا يسد مرد منها مثل قوله جاء في القوم كنههم فإن، التأكيد بكلهم أفاد الشمول الصحيح أفراد القوم جميعاً (شرح).

(٤) علم أنهم إذا أرادوا لوحدة الانسية والاحتجاج لا باعتبار نسبة الفعل لم يصحوا الألفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان ورجان.

(٥) وجه الظهور ذات العطف والبدل يقتضيان معاًية والتقرير يقتضى الاتحاد. (مرتضى)

(٦) قوله: (وأفادتها) حوّل سؤال مقدر وتقديره إذا، صفة إذا كانت معرفة بقيد التوضيح كما =

توضيح متبوعها<sup>(١)</sup> في بعض المواضع، ليست بالوضع وأما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر أمر المتبوع ويحققه، لكن لا هي لسبة<sup>(٢)</sup> والشمول هذا<sup>(٣)</sup> حاصل ما ذكره المصنف في شرحه.

(وهو)<sup>(٤)</sup> أي: التأكيد (لُعْظِي) أي: مسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ (ومعنوي)<sup>(٥)</sup> أي: مسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى

(فاللفظي) منه (تكرير اللفظ الأول) أي: مكرر<sup>(٦)</sup> اللفظ الأول ومعه حقيقته، (نحو) (حامي ريد) أو (حكما، نحو) (صَرَبَتْ أُنْتُ وصَرَبَتْ أُنَا) فإن ذلك في حكم تكرير اللفظ وأن كان مخالفاً للأول لفظاً، إذ بصورته<sup>(٧)</sup> داعية إلى مخالفة؛ لأنه لا يجوز تكريره متصلاً.

عرف والتأكيد بعيد التوضيح ومعرباً بأن ما يقرر عين ما يمد التوضيح فكان الحد غير مراع وأجاب بقوله: (والفادتها)، (حاشية).

(١) قوله تعالى ﴿مَسْجِدَ الْمَلَأَكَةِ كَتَبَهُمْ أَحْمَدُونَ﴾ [محرر ٣٠] أن كلهم دال على الإحاطة واجمعوا على أن السجود في حالة واحدة (أصول).

(٢) في دانه لا غير دون باجمع في قس الأمير أبو حمزة يحقق أن المراد ذلك الأمير المعهود الذي دل عليه المتنوع ظاهراً لا أمير آخر مع بقاء احتمال أن يقتل من مأمور بخلاف أو التأكيد فإن قولك صرب الأمير نفسه يحقق أن مباشر صرب الأمير كما يدل عليه ظاهر لا مأموره، (نجم الدين).

(٣) أي خروج البدل والعطف والصفة وعطف عن حد التأكيد. (محمد أفندي).

(٤) وهو عائد إلى التأكيد بمعنى، تقرير أو استقريب لا معنى لتابع المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الأول والتأكيد هو المكرر؛ لأن التكرير وهو من باب الاستخدام فيمكن أن يعود إلى التأكيد ويحمل قوله (تكرير اللفظ) وقوله، (باعتباط) على ما يصح به الحمل (هندي).

(٥) قال: وهو لفظي ومعنوي لا يجوز أن يؤكد لكمة بالتأكيد اللفظي لا إذا كانت تلك اللمعة محكوماً بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقاً عند مبصرين وأما عند الكوفيين فيجوزون التأكيد بكل واجمع دون نفسه وعينه إذا كانت اللمعة معنوية بمقدار كدرهم ويوم وشهر (شيخ الرضي).

(٦) وإنما يصح حمل التكرير على التأكيد من تكرير بقوله (أي: مكرر اللفظ)، وإنما قسر بأكد لفظ مكرر لأن المصدر إما بمعنى الفعل أو المفعول

(٧) قوله (إذا الضرورة) دعيه إلى المحاطة معنى بمخالفة لأجل ضرورته فهو في حكم عدم التلغظ فكان تلغظ بالأصل وقيل أن مراد بالضرورة لا فرق بينهما بحسب المفهوم فكانه هو لفظاً على =

(ويجري) أي التكرير<sup>(١)</sup> مطلقاً، لا شكرير لئدي هو التأكيد الاصطلاحي<sup>(٢)</sup> (في الألفاظ كلها) أسماء أو أفعالا أو حروفاً أو جملاً أو مركبات تقييدية<sup>(٣)</sup> أو غير ذلك، ولا يبعد<sup>(٤)</sup> إرجاع التضمير إلى التأكيد<sup>(٥)</sup>، المعنى الاصطلاحي وتحصيص الألفاظ بالأسماء، ويكون المقصود من هذا التعميم عدم حنصه بالألفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي.

(و) التأكيد (المعنوي) مختصر (بأنه محصورة) أي معدودة محدودة (وهي<sup>(٦)</sup>): نفسه وعينه، وكلاهما وكله، وأجمع وأكث وأتبع وأبضع) بالصاد لمهمة وقبل بالصاد المعجمة

= هذا يدخل نحو البصير أكثر من لئدي مع أنه تأكيد معنوي وأجيب بمع برادفهما لئدي متمايزان بحسب أصل المفهوم كما حقيقة اللفظ<sup>(٧)</sup> بوجه شارح وأما نحو حيث فقد تحرروا من باب المركبات التي لا نسبة بينهما إلا من باب التأكيد (وحيه الدين)

(١) فصيح بهذا التفسير فوه في الألفاظ كلها على عمومها ولتأكيد المعنى والاحتماء في الألفاظ لا يستحق الإعراب؛ لأنه لا يصح أن يكون تبعاً وصلاً عن أن يكون تأكيداً فيجب تحصيل الألفاظ بما نسخقه الإعراب وحمل خبره في الألفاظ على ما يفرمه من عدم حصره معدودة كقسيه. (عوض)

(٢) وإنما قيد ذلك؛ لأن التأكيد الواقع في الأفعال والحروف ليست تأكيداً اصطلاحياً لعدم معنى التأكيد فيها وتقريره لعله بقرر أمر امتنع في اللفظة أو بشمول (المعرو)

(٣) وهو الذي يكون الحرف الثاني قيد الأول كحجوب الماطق فإن الجزء الثاني وهو الماطق قيد الأول وهو الحيوان فافهم

(٤) وإنما قال لا يبعد؛ لأن كون اللفظ بمعنى لأسماء ليست بمعارف (المحمودي)

(٥) ولا يخص كون مراد من تعريف المصنف تأكيداً اصطلاحياً استحص بالأسماء وكون مراد من قوله في النسبة النسبة التي كانت في المنسوب إليه فقط كما صرح بعض الشراح وكره المراد من الألفاظ كلها الأسماء لكنه لم يكد تأكيداً وتكريراً مطلقاً يجري في الأفعال والحروف والجمل والمركبات يجري الاصطلاحي في الأسماء عه الشارح بالنسبة التي كانت في المنسوب والألفاظ إلى الأسماء والحروف والأفعال وصيرف وهو محاج إلى هذه لتكلمات (عبد الرحيم وعبد القاهر).

(٦) والألفاظ المحصورة ثمانية وتنقسم إلى ثلاثة أقسام ما يؤكد المثنى خاصة وهو كلا مضاداً إلى مضمير وما يؤكد بالجمع بحسب الألفاظ وهو كس وجميع واتاعه وما يؤكد المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو النقص والعين. (م ج)

قيل . لا معنى لهذه الكلمات <sup>(١)</sup> ثلاث في حال الإفراد، مثل (حَسَنُ بَسَنُ) وقيل . (أَكْتَعَ) مشتق من: حول كَيْع، أي تَم  
و(أَبْصَعَ) بالمهملة من: نَصَعَ العرق، أي: سال.  
وبالمعجمة من (بَضَعَ) أي: رَوَى.  
و(أَنْتَعَ) من: البتَع، وهو طول العنق مع شدة <sup>(٢)</sup> مَفْرِرُهُ.  
ويمكن <sup>(٣)</sup> استنباط مناسبات حقيّة بين هذه المعاني، ومعناها التأكيدية بالتأمل الصادق.

(فالأولان) أي: المفسر والعبر (يَعْمَدان) أي يقعان <sup>(٤)</sup> على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث (باحتراف صيغتهما) <sup>(٥)</sup> إفراد وتثنية وجمع (و) اختلاف ضميرهما <sup>(٦)</sup> العائد إلى المتبوع المؤكد، (نقول: نفسه) في المذكر الواحد (نفسها) في المؤنث الواحدة (أصهما) بإيراد صيغة الجمع <sup>(٧)</sup> في تثنية المذكر والمؤنث.

- (١) التأكيد اللفظي على ضمير أحدهما بعد الأول والثاني بقوّة عودته مع انماهما في الحرف الأخير، ويسمى تبعاً، وهو على ثلاثة أضرب: لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر، نحو: هَيْئاً مريئاً، أو لا يكون له معنى أصلاً، بل ضمة بي الأولى لتزيين الكلام لفظاً وتقوينة معنى، وإن لم يكن له في حال الإفراد ومعنى، نحو قولك: حَسَنُ بَسَنُ فَسَنُ، أو يكون له معنى تكلف عبر ظاهر، نحو: خبيث بيث، من بشت الشيء. (شيخ الرضي).
- (٢) قوله (مع شدة مهززة) المهززة مكان وضع يه القدم لأجل التركيب أعم من أن يكون عنق البعير وغيره مهززة العنق إما يتصور بحسب الحقيقة في سعيه وفي غيره إما هو على سبيل الجور.
- (٣) قوله (ويمكن) وهو أن في أكتع معنى، استعم مناسبت معنى التأكيد وهو الجمعية وفي أبصع معنى السلال مناسبت أيضاً والروى فهو تمام ضرب مناسبت أيضاً إذا في ابصع معنى طول العنق مع شدة مهززة وهو تمام العنق مناسبت أيضاً. (ص).
- (٤) يعني: جعلاً عامين لشمولهما الواحد والاثني والزيادة المذكر والمؤنث. (محشي).
- (٥) فلو اختلف المؤنث تغير الضمير فقط وتغير لصيغ مع الضمير مع المثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما تقول جاءني نفسه والريدان أنفسهما وريدون أنفسهما والمرأة نفسها والمرأة أنفسها (هندي وجيه).
- (٦) لأنها مصدقة إلى ضمير التثنية والمثنى إذا أصيب إلى مثله يحرر أن يجمع للأمن عن اللبس كقوله تعالى: ﴿فقد سمعت قلوبكما﴾ [لتحريم: ٤] اجتماع لفظ اثنين فيما يؤكد اتصالهما لفظاً ومعنى. (نموذج).
- (٧) أو هي اختلاف أحدهما إلا في مثنى ومذكر ومؤنث حيث لا اختلاف بينهما بالصيغة ولا بالضمير. (متوسط).

وعن بعض العرب (نفساهما وعيناهما)

(أنفسهم) في جمع المذكر العاقل.

(أنفسهن) في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر.

(والثاني) لما سمي النفس والعين أوليين تغليياً كـ لقمرين<sup>(١)</sup>، سمي الثالث ثانياً.

(للمثنى: كلاهما)<sup>(٢)</sup> للمذكر<sup>(٣)</sup> (وكنتاهما)<sup>(٤)</sup> للمؤنث (والباقي) بعد الثلاثة المذكورة (لغير المثنى) مفرداً كان أو جمعاً.

(باختلاف الضمير) العائد إلى الصبوع المؤكد (في) (كلمة) نحو: (قرأت الكتاب كله) و(كلها) نحو: (قرأت الصحيفة كلها).

(وكلهم) نحو: (اشتريت العبيد كلهم).

(وكلهن) نحو: (طلقت النساء كلهن).

(١) فعلت القمر على الشمس بطراً إلى أن القمر مذكر والشمس مؤنث ولو نظر إلى أصله النور العكس وقلب عمر على أبي بكر! لأن عمر عن مشهور وأبي بكر كية فعلت الأولى لخمته. - خاصة؛ لأنه بمعنى ويختلف ضميره باعتبار ما هو له من متكلم أو مخاطب أو نائب لا باعتبار الأفراد والتثنية والجمع لما عرف لا يقع تأكيد بغير المثنى ولا باعتبار التذكير والتأنيث؛ لأن لفظ ضميره يشرح المذكر والمؤنث. (هافية).

(٢) قال الأخفش إن كل حكم لا يستقل الواحد لا يجوز تأكيد التثنية فيه لكلا نحو الاختصاص فإنه لا يجوز اختصاص الرجلان كلاهما لعدم الفائدة لامتناع صدور الاختصاص عن واحد فقط بخلاف والمجيء فبه يجوز حامي لرجلان كلاهما الجوار صدوره من واحد فقط. (متوسط).

- بدل من الثاني وعطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو أو مفعول المقدر أعني (تركيباً). - ويجوز إرجاع ضمير التثنية إلى لفظ كل وكذا جمعه ميلاً إلى المعنى كما في قوله تعالى ﴿كل فلك يسبحون﴾ [الأنبياء ٣٣] ويجوز إفراده ميلاً إلى لفظه (حسن جلي).

(٣) نحو جاء الرجلان كلاهما أو جئنا كلاهما وجئتما كلاكما

(٤) وينوب رفع كل عنهما على قلة فيقال جاءني ارجلان كلهما، والمرأتان كنهما، وقد نقل أن ابن مسعود رضي الله عنه: ﴿كل الجنتين أنى أكله﴾ [الكهف ٣٣] (شرح الإرشاد للهندي).

(و) باختلاف (الصيغ) في الكلمات (نوعاً) وهي: أجمع وأكتع وأنتع وأنصع، وبالمهملة أو المعجمة.

(تقول أجمع)<sup>(١)</sup> في المذكر الواحد (وخمعة) في المؤنث الواحدة، أو الجمع<sup>(٢)</sup> بتأويل الجماعة.

(وأجمعون) في جمع المذكر، (وأجمع)<sup>(٣)</sup> في جمع المؤنث، وكذا أكتع كتحاء أكتعون كتحاء، أنتعون، أنتع، وأنصع بضماء أنصعون، بضمع

(ولا يؤكد بـ. كل وأجمع إلا ذو أجزاء)<sup>(٤)</sup> مفرداً كان أو جمعاً، إذ الكلية والاحتجاج لا يتحققان إلا فيه ولا حاجة<sup>(٥)</sup> إلى ذكر الأفراد<sup>(٦)</sup>، لأن الكل<sup>(٧)</sup> ما لم تلاحظ أفراده مجتمعة ولم تصر أجزاء لا يصح تأكيده لكل وأجمع

(١) هذه الألفاظ على سبيل التعداد مبيات على الصكوك كمرجعة محلا عند المصنف وتقدير أعدد الرمحشري حرم مسداً محدود أي هي أو حصوية كذلك معمول تقول المقدر أو هي وقيل هذه الألفاظ مجرورة المحل عطف بيان ويذكر الكل من الصيغ (أي في راده).

(٢) غير جمع مذكر السالم فإنه لا يؤنث خلافاً للسلم في وجه يحور يد، كان مكسراً (لاري).

(٣) واختلاف فالصيغ في الكل بالسماح ولفظ لا يختلف لما فر في كل (حافية)

(٤) الفرق بين الأجزاء والأفراد وأن الأجزاء التي لا يصح حمل دي الأجزاء على جزء منها كالقوم فإنه لا يصح حمله على فرد وهو ر، مثل لا يقل زيد قوم والأفراد والتي يصح حمل دي الأفراد على فرد منها كالإنسان فإنه يصح حمله على فرد وهو زيد مثلاً تقول زيد إنسان (المحورة).

(٥) قوله: (ولا حاجة) هذا إشارة إلى جوابه سل ب مقدر تقديره أن يقال أنه لا بد للمصنف أن يستثنى والأفراد أيضاً بأن يقول إلا ذو جزء يؤكد بهما ذو الأفراد مثلاً تقول جاءني إنسان كلهم وتقدير الجواب ظاهر وباهر والله أعلم.

(٦) بعد قوله: ذو جزء لا يصح ذكرها؛ لأنه بعيد جوار جاءني الإنسان كله من غير أن يراد به الإنسان فقد أفسد من أصبح قوله (المصنف ذو أجزاء بتأويله بل ذي متعدد المراد إذا كان ذو أجزاء)

(٧) قوله (لأن الكل) اه جاز أن يلتفت أفراد كني مجتمعة وهو كان الحكم على كل واحد واحد من أفراد كالدرهم الأبيض والديار مصر كما جاء عكس ذلك أيضاً وهو توهم الحكم على كل فرد مع أن المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد إنسان وكل إنسان أي، مجموعة حيوان فريد حيوان كذا ذكره الطوسي. (عب)

ويجب أن تكون ثلث الأجزاء بحيث (يصح افتراقها حساً) كأجزاء القوم أو (حكماً)<sup>(١)</sup> كأجزاء العبد<sup>(٢)</sup> يكون في التأكيد بكل وأجمع فائدة (مثل) (أكرمت القوم كلهم)<sup>(٣)</sup> و(اشتريت العبد كله) فإن العبد قد يتجرأ في الاشتراء، فيصح تأكيده بـ (كل) ليفيد الشمول بخلاف (جاءني زيد كنه)<sup>(٤)</sup> لعدم صحة افتراق أجزائه لا حساً ولا حكماً في حكم الشمول.

(وإذا)<sup>(٥)</sup> أكد الصمير المرفوع (بمتصل) بارراً كان أو مستكماً (بالنفس والعين)<sup>(٦)</sup> أي إذا أريد<sup>(٧)</sup> تأكيده بهما (أكد) ذلك الصمير أولاً (بمتصل)<sup>(٨)</sup> ثم بالنفس والعين<sup>(٩)</sup> (مثل) (صريت أنت نفسك) فنفسك تأكيد لصمير بعد تأكيده بمفصل هو (أنت) إذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالمفاعل، إذ وقع تأكيد<sup>(١٠)</sup> للمستكن، نحو (زيد أكرمني هو نفسه) فلو لم يؤكد الصمير المستكن في (أكرمني) بقوله (هو) ويقال (زيد أكرمني نفسه)

(١) بأن يكون مفرد يحرى مائة إلى الممر الذي أنت به (عافية)

(٢) وندار منه يفترق أجزائه حكماً بالنسبة إلى بعض الأجزاء كالشراء والبيع.

(٣) كل مفرد واللفظ والمعنى مأخوذ من كليل رأس لعله أكليل وهو إنتاج وكما أن الإكليل محيط الجانب الرأس فكذلك كل محيط لأمراده (مصباح)

(٤) فإن أجزائه زيد لا يصح افتراقها بالنسبة إل مجيء بعدم صحة افتراق أجزائه زيد حساً ظهراً وأما عدم صحة افتراقها حكماً فلا لا يمكن بساد مجيء، بل نصفه أو ثلثه أو ربعه فلا يصح ذلك التركيب. (عافية شرح الكافية).

(٥) عطف على جملة ولا يؤكد كل أو امتثاف أو اعتراض (م ع)

(٦) أي إذا أريد تأكيد الصمير المرفوع لمتصل وهذا بخلاف منصوب والمجرور لأنه لا إصداق بهما حتى يلزم الالتباس (هندي).

- دون غيرهما فإن الحكم المذكور لا يترتب على كل واحد منهما. (موضح)

(٧) أشار إلى أنه من قبيل ذكر المسبب وإرادة سبب كقوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة) فصل في قول المصنف وإن عطف على الصمير المرفوع فارجع إليه واستفد منه (المعبره)

(٨) مطبقاً تماماً قبل لإعراب والعينة ونحو ذلك التذكير الأمراد وضد هذا. (عافية).

(٩) لأنها تقعان فاعلين فيلزم التزامها بهما، بهما تأكيدين في المستكن إذا لم يؤكد بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين ولا حاجة إلى التأكيد لعدم اللبس ونحو صرياحهما أنفسهما وضربوهم أنفسهما مع عدم اللبس لو ترك، تأكيد معمول على ضرب هو نفسه طرد للباب. (هندي).



لا تلبس<sup>(١)</sup> (نفسه) الذي هو التأكيد بالفاعل<sup>(٢)</sup> ولما وقع الالتباس في هذه الصورة أجرى بقية الباب عليه.

وإنما قيد الضمير بالمرفوع، لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل<sup>(٣)</sup>، نحو: (ضربتك نفسك) (ومررت بك نفسك)<sup>(٤)</sup>، لعدم اللبس، وبالم متصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو: (أنت نفسك قائم) لعدم اللبس<sup>(٥)</sup>، وإنما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بـ: (كل) و(أجمعين)<sup>(٦)</sup> بلا تأكيد، نحو: (القوم جاءوني كلهم وأجمعون) لعدم التباس التأكيد بالفاعل؛ لأن (كلاً وأجمعين) يبيان العوامل قليلاً<sup>(٧)</sup>، بخلاف (النفس والعين) فإنهما يبيانها كثيراً.

(وأكتع<sup>(٨)</sup>)

- (١) فإن قيل: لا تلبس في قولك: الزيدان قاما معاً نفسهما قيل: أكد جميع مع عدم اللبس طرداً للباب كما هو معروف في لغتهم. (محصول) *فحينئذ يكون خبر عن*
  - (٢) لا يعلم أن هذا الكلام مؤكد يجب أن يعمل بمفهومه ويعتمد عليه وأنه حال عن التأكيد فيحتمل الصدق والكذب كما هو شأن الحال عن التأكيد فوجب أن يؤكد أولاً بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس حتى يعمل بقتياً أن كلام مؤكد يعتمد عليه. (توقادي).
  - (٣) هذا من باب التغلب وإلا فالمجرور لا منفصل؛ لأنها ليسا كالجزء لكونهما فضلة. (شرح).
  - (٤) فإن قيل: لم يعد حرف الجر في التأكيد كما يعاد في العطف قلنا المؤكدة ليست بمقصودة من الكلام وإذا أعيد الجاد يصير مقصوداً بخلاف العطف.
  - (٥) لأنه لما كان منفصلاً بارزاً كان كالمظهر في الاستعمال وعدم الالتباس فلا احتياج إلى التأكيد والاختصار مطلوب. (م ح).
  - (٦) وما يتفرع مهما؛ لأن كل واحد منهما غير مستقل؛ لأنه لم يوجد في سعة الكلام ما يسند إليه الفعل بالاستقلال فلا يقال جاء كلهم أجمعون. (م ح).
  - (٧) أي: لا يقعان فاعلاً ومفعولاً إلا قليلاً فلا يقال القوم جاء كلهم أو أجمعون وإنما يقال جاء كل القوم أو جاء جميع الرجال. (محمد أفندي).
  - (٨) وأعلم أن هذه الألفاظ المؤكدة لها ترتيب حاصل في لسان العرب وأخلال ذلك الترتيب وهو أن يذكر أو لا ثم اجمع ثم اكنع ثم ابصع ثم اتبع؛ لأن الثلاثة لاخير اتباع لا جمع. (هوض).
- قال واكتع واخواه إذا أردت الجمع بين ألفاظ التأكيد وذلك غير كلا فترتيبه ترتيب المتن أما تقديم النفس على الكل فلان الإحاطة صفة للنفس وتقديم النفس أولى وأما تقديمها على العين =

وأخواه) يعني: أتبع وأبصع (اتباع)<sup>(١)</sup> بفتح الهمزة على ما هو المشهور (الأجمع) يعني: تستعمل هذه الكلمات الثلاث بالتبعية، لا بالأصالة لكونه أدل منها على المقصود، وهو الجمعية.

(فلا يتقدم) يعني: أكتع وأخواه (عليه) أي: على (أجمع) لو اجتمعت معه، (وذكرها) أي: ذكر أكتع مع أخوية (دونه) أي: دون ذكر (أجمع) (ضعيف) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية.

وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الأصل<sup>(٢)</sup>.



- 
- فلان النفس موضوعة للذات وأما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامد واتباع المشتق أولى وأما تقديم اكتع على أخواته فلكونه أظهر في إفادة معنى الجمع. (شيخ رضي وصب).
- (١) جمع تبع بمعنى تابع كفرس وأفراس فإن جمع فاعل على أفعال مختلف فيه. (م ع).
- (٢) على أن يسن ويبطان وتابع اتباع لحسن وشيطان وجابع. (حافية).

## فهرس المحتويات

٥	..... مقدمة المصحح
٧	..... ترجمة ابن الحاجب صاحب متن الكافية في النحو
٩	..... ترجمة الملا جامي صاحب شرح الكافية
١١	..... [مقدمة المؤلف]
١٦	..... (الكلمة)
٤٣	..... (الاسم)
٦٧	..... (أنواع إعراب الاسم)
٧٦	..... (جمع المذكر السالك)
٨٣	..... (الممنوع في الصرف)
١٤٦	..... (المرفوعات)
١٨٠	..... (المبتدأ والخبر)
٢١٤	..... (خبر إن وأخواتها)
٢٢٣	..... (المنصوبات)
٢٠	..... (المفعول المطلق)
٢٣٩	..... (المفعول به)
٢٤٣	..... (المنادى)
٢٧٢	..... (الترخيم)
٣١٥	..... (المفعول فيه)
٣٢٢	..... (المفعول له)
٣٢٩	..... (المفعول معه)

٣٣٤	..... (الحال)
٣٦٠	..... (التميز)
٣٨٤	..... (المستثنى)
٤١٣	..... (خبر كان وأخواتها)
٤١٨	..... (اسم إن وأخواتها)
٤٤٠	..... (المجرورات)
٤٨٠	..... (التوابع)
٤٨٤	..... النعت
٤٩٩	..... (العطف)
٥١٥	..... (التأكيد)
٥٢٦	..... فهرس المحتويات



مركز بحوث ودراسات العلوم الإسلامية